



بسم الله الرحمن الرحيم

حکومت صوفیه

عنایت ولی النعم افندو محضر سریندر
قضاء طراخان مقبول
مقبول همایا مقبول
احسان ولی النعم طراخان
افندو افندو
قضاء صوفیه و حدیث
مقبول
حفظ الله
و حدوده
عن الدارین
امین

| | | | | |
|---------------------------------------|---------------------------------------|-----------------------------|----------------------|----------------------|
| هذه فهرست | شرح ملحق | الاجزائ | بسم الرحمن الرحيم | وبه تفتي |
| كتاب الطهارة | فصل كونه الطهارة بالماء المطلق | فصل تنزيح البئر | باب التيمم | باب المسح على الخفين |
| باب الحيض | فصل استحاضة | باب الانجس | كتاب الصلوة | باب الاذاه |
| باب شروط الصلوة | باب صفة الصلوة | باب ينبغي الخشوع | باب الجهر الامام | باب جماعة بينة مؤكدة |
| باب احكام في الصلوة | باب ما يفيد الصلوة | فصل كره عبث | باب الوتر والنوافل | فصل التراجع |
| باب يصلي امام الجماعة | باب ادراك الفريضة | باب قضاء الفوائت | باب سجود التواضع | باب صلو |
| باب سجود التلاوة | باب انما | باب الجمعة | باب العيدين | باب اخوف |
| باب اجنات | صلوة الميت | باب الشهيد | باب الصلوة في الكعبة | كتاب الزكوة |
| باب ليس في اقل من ثلثين من البقر زكوة | باب ليس في اقل من ثلثين من البقر زكوة | باب فضل اذا كانت اجبل سائمة | باب زكوة النذوب | باب العشر |
| باب الركاز | باب زكوة الخارج | باب المصروف | باب صدقة الفطر | كتاب الصوم |

| | | | | |
|----------------------|---------------------|----------------------|-------------------|--------------|
| باب موجب اذقاد | فصل مايج | فصل ان | باب | كتاب الحج |
| فصل اذا اراد الاحرام | فصل واذا دخل مكة | فصل ان لم يدخل الحرم | باب القرا | باب اجنات |
| فصل وان طاف للقدم | فصل ان قتل محرم صيد | باب مجاوزة الميتات | باب اضافة الاحرام | باب الاحصاء |
| باب الحج | باب الهدى | باب مثل | كتاب النكاح | باب احوال |
| باب الاوليا | فصل نفقة | فصل ووقف | باب مهر | باب نكاح |
| باب انكاح | باب القسم | كتاب الرضاغ | كتاب الطلاق | باب ايقاع |
| فصل انت طالق غذا | فصل قالها انت طالق | فصل طلاق | فصل وكاتبه | باب تنويض |
| باب التعليق | باب طلاق | باب الرجعة | باب الايلاء | باب اخلع |
| باب الظهار | باب اللعان | باب العتق | باب العدة | فصل كد معتدة |
| باب ثبوت النسب | باب اخضانة | باب النفقة | فصل ونفقة | كتاب الاعناق |

| | | | |
|---------------------------------------|--------------------------------------|------------------------------------|------------------------------|
| باب عتق المبهم ١٠٥ | باب عتق على جعل ١٠٧ | باب التبرير ١٠٨ | باب الاستيلاء ١٠٩ |
| كتاب الامان ١١٠ | باب اليمين في الذخيرة ١١٠ | باب اليمين في الاكل وشرب ١١٣ | باب اليمين في الظل ١١٧ |
| باب اليمين في البيع والشراء ١١٨ | باب اليمين في الغصب والقتل ١١٩ | كتاب الحدود ١٢٠ | باب الوطى في الزنا ١٢٤ |
| باب طلاق ١٢٥ | باب طلاق ١٢٦ | فصل في التفرير ١٢٧ | كتاب السيرة ١٢٨ |
| فصل في كيفية القطع ١٣١ | باب قطع الطريق ١٣٢ | باب الغنائم ١٣٥ | فصل في قسم الغنيمة ١٣٦ |
| باب استيلاء الملك ١٣٧ | باب المشافعة ١٣٨ | فصل في لائمة المستأمن ١٣٩ | باب العسر والتخارج ١٤٠ |
| باب المرتد ١٤٣ | باب السجادة ١٤٥ | كتاب اللقيط ١٤٦ | كتاب الالبق ١٤٧ |
| كتاب المفقود ١٤٨ | كتاب السيرة ١٤٩ | فصل في لائمة السيرة ١٥١ | كتاب الوقف ١٥٢ |
| كتاب السوء ١٥٤ | فصل في دخل البناء ١٥٦ | باب الخيارات ١٥٦ | فصل في مطلق البيع ١٥٩ |
| باب البيع الفاقد ١٦٢ | فصل في قبض المشتري ١٦٤ | باب الاقالة ١٦٦ | باب البيع المنقور ١٦٧ |

| | | | | |
|--------------------------------|------------------------------------|-----------------------------------|---------------------------------|--------------------------------|
| باب الربوا ١٦٨ | باب الحقوق والاحتكام ١٦٩ | فصل في البينة حجة متعدي ١٧٠ | باب السلم ١٧١ | مسائل ١٧٤ |
| كتاب الصرف ١٧٤ | كتاب الكفالة ١٧٦ | فصل في لائمة الاصيل ١٧٩ | باب كفالة الزوجين ١٨٠ | كتاب المحوالة ١٨١ |
| كتاب القضاء ١٨٢ | فصل في وكوز قضاء المرأة ١٨٤ | مسائل ١٨٦ | فصل في مائة نظراني ١٨٧ | كتاب الشهادة ١٨٩ |
| باب فقه ١٩٠ | باب الاحتكام ١٩٢ | باب الشهادة على الشهادة ١٩٥ | باب الرجوع عن الشهادة ١٩٥ | كتاب الوكالة ١٩٧ |
| باب الوكالة بالتبعية ١٩٨ | فصل في لائمة عمدة الوكيل ٢٠٠ | باب الوكالة بالخصوص ٢٠١ | باب عزل الوكيل ٢٠٢ | كتاب الدعوى ٢٠٣ |
| باب التلاف ٢٠٥ | فصل في قار ذواليد ٢٠٧ | باب دعوى الزوجة ٢٠٧ | فصل في تسارع بالايدى ٢٠٩ | باب دعوى النسب ٢١٠ |
| كتاب الاقرار ٢١٢ | باب استثناء ٢١٢ | باب اقرار المولى ٢١٥ | كتاب الصلح ٢١٧ | فصل في وكوز الصلح ٢١٨ |
| باب الصلح ٢١٩ | فصل في صلح احد ٢٢٠ | كتاب المضاربة ٢٢١ | باب المضاربة ٢٢٢ | فصل في ولايت المضارب ٢٢٥ |
| كتاب الوارثة ٢٢٧ | كتاب العارية ٢٢٩ | كتاب الرهن ٢٣١ | باب الرجوع عنها ٢٣٢ | فصل في وكوز ٢٣٢ |

| | | | | |
|-----------------------|-------------------------------|---------------------|--------------------------|------------------------|
| كتاب الاجارة ١٤٤ | باب ما يجوز من الاجارة ١٤٥ | باب الاجارة ١٤٦ | فصل الاجارة ١٤٧ | باب في البيع ١٤٨ |
| مسائل ١٤٩ | كتاب المتكاتب ١٥٠ | باب تصرف ١٥١ | فصل واذا ١٥٢ | باب كناية العبد ١٥٣ |
| باب العزو ١٥٤ | كتاب الولاء ١٥٥ | فصل ولاء ١٥٦ | كتاب الاكرام ١٥٧ | كتاب الحج ١٥٨ |
| فصل يحكم ١٥٩ | كتاب المأزود ١٦٠ | فصل تصرف ١٦١ | كتاب الغصب ١٦٢ | فصل وان غصب ١٦٣ |
| فصل وان غصب ١٦٤ | كتاب السفينة ١٦٥ | فصل واختلف ١٦٦ | باب كناية السفينة ١٦٧ | فصل وبطل ١٦٨ |
| كتاب القسمة ١٦٩ | فصل وبنين ١٧٠ | فصل وكوز ١٧١ | كتاب المزاولة ١٧٢ | كتاب المساقاة ١٧٣ |
| كتاب الزبايح ١٧٤ | فصل كرم ١٧٥ | كتاب الضحية ١٧٦ | كتاب الكراهية ١٧٧ | فصل في الاكل ١٧٨ |
| فصل في الكسب ١٧٩ | فصل في اللبس ١٨٠ | فصل في النظر ١٨١ | فصل في ومن ١٨٢ | فصل في البيع ١٨٣ |
| فصل في التفريق ١٨٤ | كتاب اجبا ١٨٥ | فصل في سرب ١٨٦ | فصل في كرى ١٨٧ | كتاب الكسرة ١٨٨ |

| | | | |
|-----------------------|-----------------------------|----------------------|---------------------|
| كتاب الصيد ٢٠٨ | باب ما يجوز من الصيد ٢٠٩ | باب وضع ٢١٠ | باب التفرغ ٢١١ |
| فصل رهن عصب ٢١٢ | كتاب الجنائيات ٢١٣ | باب ما يجب ٢١٤ | باب القصاص ٢١٥ |
| فصل ومن قطع ٢١٦ | باب الشهادة ٢١٧ | كتاب الديار ٢١٨ | فصل في النفس ٢١٩ |
| فصل وفرض ٢٢٠ | باب ما يرد ٢٢١ | فصل ان مال ٢٢٢ | باب جنابة ٢٢٣ |
| فصل وفيه العبد ٢٢٤ | فصل وان جنه ٢٢٥ | باب غضب العبد ٢٢٦ | باب القسامة ٢٢٧ |
| كتاب الوصايا ٢٢٨ | باب الوصية ٢٢٩ | باب الوصية ٢٣٠ | باب الوصية ٢٣١ |
| باب وصية الزنى ٢٣٢ | باب الوصية ٢٣٣ | فصل شهيد ٢٣٤ | كتاب الخنثى ٢٣٥ |
| كتاب الفرائض ٢٣٦ | فصل العصبية ٢٣٧ | آخر العصبية ٢٣٨ | فصل في الحجة ٢٣٩ |
| فصل في وارث ٢٤٠ | فصل في المناكحة ٢٤١ | فصل في ٢٤٢ | فصل في ٢٤٣ |

[illegible]

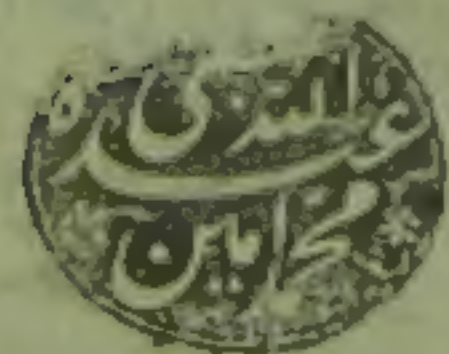


٦٦٦



الملك الله دخل في حفظ عبده
الحاجي بشير اغاي دار السعادة
الستيفيل سنه ثمان وخمسين
وما يذالك

هذه النسخة الجليلة والمجيدة من وقف حضرت مولانا صاحب الحجر
ساجد فيل الجود والاحسان منور مصابيح المقصد بانوار العناية
مفتح معارف المراد مفتاح الكفاية جامع محاسن العلم والعمل
حائز جماع البر الاكمل الا وهو افاض دار السعادة الحاج شيخ
وفقه للحج المزيه والبر الكثير من هو على كل شيء قدير
رحم الله الفقير السحق وتعالى محمد امين
ما داف الحجر من الحجر من
عموله



| | |
|-------------------------|----------------|
| Süleymaniye Kütüphanesi | |
| Kimlik | Hacı Beşir Ağa |
| Yeni | 2 |
| Kayıtlı | 266 |



بسم الله الرحمن الرحيم وبه تقى

الحمد لله الذي انعم باعطاء العطايا واكرمنا بعفو الخطايا والتسوية على سيدنا
محمد وآله واصحابه الاتقياء **وبعد** فيقول العبد الفقير الى رحمة ربه الغني النصير الى عبيد
الرحمن بن سليمان الشهير بخصا بينه الاجابة والافواه انه هذا الكتاب حور على
مستقى الاجر لكل مشكلاته وبيانه مغلقة وتيسره بالعطا لكونه لطفا للمولى
والله المعين للتام والميسر للاختتام بسم الله الرحمن الرحيم الحمد هو الشا باللسان
على اجميل الاختيار في انعام او غيره لله الذي وفقنا للتوفيق خلق القدرة
الارضية الى الطاعة للتفقه والفقه لغة الفهم واصطلاحا معرفة النفس
مالها وما عليها في الدين الذي هو جبل المؤمنين اراد به دين السلام واستعاره
الجبل في حيث انه التمسك به سبب للنجاة عن الردى كما انه التمسك بالجبل سبب
للسلامة عن الردى وقصدا الى فضل الله المبين ان الظاهر وميراث الانبياء
والمرسلين وحجة ارجح الله الامعة من الشجاج التي بلغت الدماغ وانما
وصفت الحجة بها للمبالغة والعلية على اخلق اجمعين وحجة بفتح الميم والحاء
الهمزة واكرم الطريق العظيم المسالك الى اعلى عليين اي اعلى مكانة الحجة والصلوة
والسلام جميع بينهما امثالا لقوله صلى الله عليه وسلم اني انا خير خلقه محمد المبعوث
رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه والتابعين والعلما العالمين **وبعد** فيقول العبد الفقير
الى رحمة ربه الغني ابراهيم بن محمد بن ابراهيم اجملي قد سألني بعض طلبة واليا علامة آخر
للجمع والفوز سقطت بالاضافة الاستفاضة انه اجمع له كتابا يشتمل على مسائل

الحدود والحدود والحدود والحدود والحدود والحدود والحدود والحدود
اليه الى هذا الكتاب بعض ما يحتاج اليه من مسائل الجمع اي مجمع البحرين ونبتة من الهدية
وصرحت بذلك الخلف بينه اثنتا عشرة ارف وقد تمت من اقاويلهم ما هو لارج واحب
غيره اي غير ما هو لارج الا انه قيدته بايفيد الترجيح واما الخلف الواقع بينه الخلف
او بينه الكتب المذكورة فكل ما صدرت بلفظ قيل او لفظ قالوا او انه كان مقرونا
بالاصح ونحوه فانه مرجوح بالنسبة الى ما ليس كذلك ومتى ذكرت لفظ التثنية
كقوله خلا في لهما او قالوا او عند حاكم غير قرينة تدل على مرجعها الى التثنية فهو لفظ
هذه لابي يوسف ومحمد رحما الله ولم الى اي لم اترك جهدا بضم الجيم القدرة والتسوية
التثنية على الاصح والافوى وعلى ما هو لارج للفقوى وحيث اجمع فيه اي في هذا
الكتاب الكتب المذكورة سميته ملتقى الاجر لوفيق الاسم المستملى لانه كل من هذه الكتب
صار بابا مثل الجرح والسدجانه سأل اي ادجوا بجعله خالصا لوجه الكرم وسأل انه
ينفعني به بسبب تأليفه يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم تقبل منه
ومنا انه كريم رحيم **كتاب الطهارة** الكتاب مصدر بمعنى المكتوب وهو لغة جمع الحروف
وشعر عام مسائل فقهية اعبرت مستقلة اشتملت انواعا ككتاب يشتمل على كتاب الفضل
او لم يشتمل ككتاب غير مشتمل عليها والطهارة مصدر طهر بفتح الهاء وضمها والاول
افصح وهي لغة مطلق النظافة وشعرا النظافة غرضت او جئت والاول
قسمه اصغر واكبر فالاصغر ما ينقض الوضوء والاكبر ما يوجب الغسل جباية كانت
او جيبا او نفاسا والقسم الاول يسمى بالطهارة التصغيري واسم بالطهارة
الكبرى واما اكتفى فيها بلفظ الواحد لانها مصدر وهو اسم جنس يشتمل جميع انواعها
ومجمعها قصد التصريح الى الانواع قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة
فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق واسجدا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين الآية افصح
الكتاب بهذه التثنية ولان الدليل اصل واحكم فروع وحصل مقدم بالرببة فغرض الوضوء
والغرض مصدر بمعنى المفروض وهو لغة التقدير والقطع وشعر عا حكم ثبت فروعه دليل

فقط في النهاية فيه كل يوم الوضوء وحكمة ان يستحق العقاب تاركه بلا عذر وكيف جاحده وقد يطلق
الغرض على ما يفوت اجواز بفوت كالو ريفوت بفوت جاز صلوته الف للمذكور والاول
يستحق فرضا اعتقاديا ومن فرصا علميا والمراد الاول لشبهة بالتواتر والوضوء في
الاول والنظافة والشرع جعله سببا للفعل غسل الوجه واليدين والرجلين ومسح الرأس و
بفتح الواو اسم لما الذي يتوصاه غسل الاعضاء الثلاثة أي غسل الوجه واليدين والرجلين
مرة لانه امر فاعلوا لا يقتضي التكرار ومسح الرأس عطف على غسل الاعضاء والمسح
في اللغة امرار اليد على شئ وفي الشرع اصابة البصل سواء كان المصا عضوا او غيره
كالخف ونحوه سواء كانت الاصابة باليد او بغيره فلهذا الواجب برأسه وخفه
من ماء المطر قدر المفروض وجهد المسح بشرط جواز المسح ان لا يكون البصل مستحلا كما شرط
في الفعل فيجوز المسح بما جدي اوباق بعد غسل عضو ولا يصح بصل يأخذه في عضو
مسوح او مغسول او في البصل فيه غمس عضو ولا يعاد المسح بخلق الرأس كما لا
يعاد الفعل بخلق الحجاب وقص الشارب وقلم الاظفار والوجه والمراد به بياض
هذه الوجه ما بينه وبين الشعر بالفتح والسكون والقصص بضم القاف غاية منبت
شعر الرأس يخرج به الشعر عنه وما جانيا اجهة بنحس الشعر عنها فانه لا يجب غسلها في الوضوء
لانه المراد بمنبت الشعر كل نبات عال بما سواء منبت فيه شعر او لم ينبت وغسل الذوق
بفتح الذا ال والقاف وهو معطوف على قصص هذا كتحديد الوجه طولا ونحس لا اذ
عطف على غسل الذوق هذا كتحديد عضة فيفرض يعني اذا كان الوجه عظاما ما بينه وبين
الاذنين يفرض غسل ما بين العذار والاذن وهو بياض بينهما يسمى عارضا والعذار
ما كان في قرب الاذن من جانب اللحية استغفر عن عذار الذاتية وهما ما على خديها من اللحم فوجوب
غسل العارض لا يسقط بالعذار بل يسقط به وجوب غسل ما تحت العذار بانه ينقل حكمه
الى العذار كما ينقل حكم ما تحت الشارب وما حجاب ايتها خلافا لا يجوز فانه غسل العارض
عنده يسقط بالعذار لانه المواجهة لا يقع به بعد نبات العذار فصار كانه قد استتر ولم يفت
بالحليم وفتح الفاء جمع السعد والعضو والكعب الكعب العظم المرتفع عنده في النساء والقدم حذرا

المرفعة

أي المرفعة والكعب في النفس أي في غسل الوضوء فانه لا في الغاية عنده لا تدخل
تحت المغية كالليل في الصوم ولما اورد الكلام انه تناول الغاية قبل دخول كلمة الى
يعني انه كان ما بعد ما في جنس ما قبلها تدخل الغاية تحت المغية بعد دخولها كما في هذا المقام
لانه اليد اسم لذلك العضو الى الابطقت في الالف في دخول الى وكانت الغاية لقطا
ما وراها وان لم يتناولها مصدر الكلام قبل دخول الى لم تدخل الغاية تحت المغية بعد دخولها
كالليل فالغاية فيه هي الليل كانت لمة الحكم المذكور قبلها هو الصوم لانه الصوم يصح
على الامساك ساعة فلهذا الليل لمة الى الغروب والمفروض في مسح الرأس قدر
الربع أي ربع رأس وقيل يخرج في المسح وضع ثلث اصابع ولومة اصبع او اثنين
لا يجوز أي لومة اصبع واحدة على رأسه فاستوعب مقدار ثلث اصابع او ربع
الرأس لا يجوز وكذا لومة اصبعين فاستوعب لانه الليل كان مستقلا عن الحمل بوطئة
المة فكان منفصلا عن الحمل المسوح حكما والمنفصل يأخذ حكم استعماله من وجه فلا
اقامة الفرض به ويفرض مسح ربع اللحية في رواية غير ايجح لانه لما سقط غسل ما تحته
انتقل حكمه الى خلفه وهو مسح والرابع فيه قائم مقام الاصل قياسا على الرأس و
الاصح مسح ما يلاقي البشرة من اللحية وهو اظفار ارجل غير اربعة وسنة أي سنة
الوضوء وحكمها انه يثاب على فعلها ويلزم على تركها غسل اليدين الى الرسغين ابتداء
سواء استيقظ من النوم او لا وهو ينوب عن الفرض في الوضوء فلا يلزم اعادته اذا
غسل يديه الى المرفق او بياض كونه تقديم غسل اليد سنة في الوضوء والرسغ منتهى
الكف عند المفصل والتسمية أي سنة تسمية الله لها عند البداية بانه يقول بسم
العزيز والحمد لله على دين الاسلام فكانت هذه البداية قول او بداية غسل اليد فعلا وقيل
التسمية مستحبة وسنة ايضا السواك أي استعمال السواك عند قصد الوضوء
او المراد امرار السواك طولا على السن الايمن والاعلى ثم اليسر كذلك والسواك
اسم نخلة للاستياك مقدار الشبر طولا وانخفض غلظا ولو كان مقلوعا هسنا او ليس
سواك استاك بالاصبع وسنة ايضا غسل الفم أي اصال الماء الى جميعه بمياه وهي

جمع الماء بالخرقة المبدلة غم الألف بفتح ثنية مياه جديدة وإنما قال بمياه ولم يقل ثنية لأنه
 في عبارة المياه إشارة إلى أنه السنة التثنية بتجديد الماء لا مطلق التثنية لأنه
 الماء إذا لم يكن مجردا كان مستعملا بالانفصال غم العضو المغسول للقرية وغسل
 الألف أي اتصال الماء إلى الماركة بمياه كتر قوله بمياه ليدل على تجديده لكل منها لأنه
 تجديده لغسل كل واحد من الغم والألف سنة عندنا لا عندك فني وإنما قال
 غسل الغم والألف ولم يقل المضمضة والاستنشاق تبيينها على أن المقصود الأصلي
 التطهير وهو زيادة في الغسل لا فيها إذا المضمضة عبارة عن إرادة الماء في الغم
 الاستنشاق عبارة عن جذب الماء بالنفس في الألف في يوجد بها في الغم والغسل
 موضع غير مغسول بخلاف الغسل إذ يلزم غسل جميعها وسنة أيضا تحليل اللحية
 وهو أن يدخل الأصابع في خلل الحية في أسفل الألف بعد تثليث الغسل وتحليل
 الأصابع من اليدين والرجلين بعد تثليث الغسل وكيفية التحليل في اليدين أن
 يسبك بينهما وفي الرجلين أن يخلل بخنصر يده اليسرى فيبدا بخنصر رجل اليمنى ويخيم
 بخنصر رجل اليسرى في أسفل وسنة التحليل إذا كان الماء واصل إلى خلل الأصابع
 بدونه التحليل وإذا لم يصل بدونه فهو فرض هو المختار أي كونه التحليل سنة فحتم
 الرواية وقيل هو التحليل في اللحية فضيلة عند الإمام ومحمد رحمه الله سنة لا كما
 الفرض في محل ودخل اللحية ليس بمحل لا قامة فرض الغسل فلا يكون سنة وتحليل ما
 روي على الفضيلة بخلاف الأصابع لأنه لا كمال وسنة أيضا تثليث الغسل
 في أعضاء الوضوء والنية للوضوء وهي قصد القلب بالوضوء والترتيب المنصوص
 أي الترتيب الذي وقع في نص القرآن وقيل المراد به التنصيص من جانب الشارع
 بفعله ومواظبته عليه مع الترك أحيانا لأنه الواو في الآية لم تكن للترتيب بل للجمع
 وهو أن يبدأ باليد إلى الرسغ ثم بالغم ثم بالألف ثم الوجه ثم باليد إلى المرفق ثم بالرأس
 والاذن ثم بالرجل وسنة أيضا استيعاب الرأس بالمسح أي مسح كل الرأس
 مرة سنة وهو أن يضع كفه وأصابعه على مقدم رأسه ويمد يده إلى قفاه على وجه

يستوعب جميع الرأس وقيل هذه التثنية أي النية والترتيب والاستيعاب سنة والاول
 وهو كبر الوضوء وغسل العضو كالتوضوء قبل جفاف الأول في زمن اعتدال الهواء وعند
 مالك هو فرض وسنة أيضا مسح الأذنين وأصابعهما بباطنيه وخارجيهما بباطنيه
 بأ الرأس أي بأ ما بق في أصابعه من مسح الرأس لأنه الماء مادام في العضو لم يكن مستعملا
 فلا يحتاج إلى تجديده الماء وسنة هذا الأمر مواظبة البنعم مع الترك أحيانا وسنة
 أن الوضوء وهو ما يتأب على فعله ولا يلزم على تركه النية وهو أن يبدأ باليمين في غسل
 أعضاء الوضوء ولم يكن هذا سنة مع أنه وأظف البنعم مع أنه مواظبة كانت على سبيل
 العادة والمعتبر كونه سنة المواظبة على العبادات وسنة أيضا مسح الرقبة لا
 اكتموم فإنه مسح بدنة وفي آداب استقبال القبلة وذلك الأعضاء وأدخل الخنفر
 صماخ الأذن وتقدمه على الوقت إذا لم يكن من أصحاب الاعتذار وتحريك الخنفر الواسع
 وعدم الاستعانة بالغير والجمع بين نية القلب في فعل السنة وعدم التكلم بكلام الناس
 واجلس على مكان مرتفع والتسمية عند غسل كل عضو كما مر والدعاء بالماء ثورات
 بأنه يقول عند المضمضة اللهم اغفر لي تلاوة القرآن وعلى ذكرك شكرت حسن عبادتك
 وعند الاستنشاق اللهم ارحمني رائحة الجنة وعند غسل وجهي اللهم بفض وجهي بنورك يوم
 تبيض وجهه أوليا نك ولا تسود وجهي يوم تسود وجوه أعدائك وعند غسل يدي
 اللهم اعطني كتابي يميني وها سبني حسبا يسير أو عند غسل يده اليسرى اللهم لا تعطيني
 كتابي بشمال ولا فخر وراء ظهري ولا تحاسبني حسبا طويلا وعند مسح رأسه اللهم
 غشني برحمتك أنزل علي غير بركاتك وعند مسح أذنيه اللهم اجعلني من الذين يتقون
 القول ويتبعون حسنة وعند مسح عنقه اللهم اعتق عنقي من النار وعند غسل
 رجليه اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الأقدام والصلوة على النبي وم بعد
 الوضوء والدعاء بعده بأنه يقول اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين واجعلني
 من عبادك الصالحين والشرب من فضل الماء وضوءه مستقبلا إلى القبلة قائما قاعا لوال
 يجوز شرب الماء قائما إليها وعند زعم والماء الناقضة له أي العلل الناقضة للوضوء

كالمتيقن به او النوم مستند الى اي مستند الى شئ كجدار ونحوه بحيث لو ازيل ذلك الشئ
 سقط النائم المستند لانه المسكنة زالت فيه لا اي لا ينقض الوضوء لا نوم قائم او قاعا
 او راحة او سجد لانه التمسك لا يزول في تلك المرات اذا النوم فيها لا يكون كاملا
 والتمسك لا يوجد تماما لعدم استراحة المفاصل من وجه ولا ينقضه خروج دودة من جرح
 لانه اذ دودة ظاهرة وما عليها من النجس قليل والقيل غير ناقض من غير السيلاب ناقض
 بخلاف خروجها من الحليل لانها خارجة من الجرح او لم تعط على خروج سقط منه من
 جرح فلما ينقض لما ذكر ولا ينقضه من ذكر وشئ امرأة هذا عند خلاف في قيل
 ان النبي لم كان يقبل بعض نساء احيانا ثم يخرج الى الصلاة وفرض الغسل وهو لغة
 اسم لما الذي يغسل به وشعر عا سم للطهارة الكبرى غسل الفم والالف انما فرض غسلها
 بها لانه قوله تعالى كنتم جنبا فاطهروا او يطهر جميع البدن لانه صيغة المبالغة التي لا تعذر
 ايصال الماء اليه يخرج ولا يخرج فيها السيلاب في الكتاب بخلاف الوضوء فان الماء مورع
 الوجه وداخل الفم والالف خارجة عند هذه اذا المواجهة مستعدة في داخلها ووقار
 على السلام انهما فرضا في اجابة وسنة في الوضوء وغسل راسه اي باقي البدن
 وركن الغسل سالة الماء على جميع ما يمكن سالة عليه في البدن من غير جرح مرة واحدة
 حتى لو بقيت لعة لم يصبها الماء ويتم الغسل لا ذلك لا يفرض ذلك بدنه بل يستحب
 السنة اكمال الفرض في محله وهو كذلك وقبل سحبة قبل ولا يفرض اذ خال المذبة لانه
 لانه فيه جرح بخلاف الوضوء في ابرادها بلفظ قبل وقلة لانه الصحيح وجوب ايصال الماء
 اليها لانه ظاهر ظاهر البدن وسنة اي الغسل على راسه ببدء وغسل وجهه لانه الفرج مظنة
 البجاسة وغسل نجاسة ان كانت نجاسة على بدنه لتكثيره اجزاء النجاسة على البدن
 وسنة ايضا الوضوء اي استعمال الماء في اعضاء الوضوء الارجلية لانها كما في مستنقع
 الماء المستعمل عابا فلا يفيد غسلها وسنة ايضا تنبث الغسل المستوعب جميع البدن
 حتى لو لم يستوعب كان جميع ما غسل في الغسل المفروض لانه التثنية سنة بعد
 الاستيعاب كما في الوضوء ويبدأ فيه باليمين ثم باليسر ثم الرأس في الاصح قيل

يبدأ باليمين ثلثة ثم باليسر وقبل يدا بالراس ثم غسل الرجلين اي بعد الغسل المستوعب
 يغسل رجله كغيره لا يغسل في مكانه اي في مكان الغسل لانه مكانه في مستنقع اي يجمع الماء
 المستعمل حتى اذا لم يكن فيه ماء اغتسل في مكانه مرتفع يغسل رجله في مكانه وليس واجبا على
 المرأة في الغسل نقض صغيرتها ولا يجب عليها بلها اي بل صغيرتها ان بل اصلها اي اصل
 صغيرتها الا اذا كانت منقوضة فيجب ايصال الماء الى اثناء السرة كما في النجاسة لعدم اخرج
 فالجذب اذا صبت الماء على جسده في التحتم ثم على ازاره كفاه يطهر ازاره بلا عصر على ما روى عن
 ابي يوسف وفرضه في الغسل لانزال مني ذي رفق وشرط في الوجوب على قول ابي يوسف
 وبشهوة قديمها لانه اذا خرج بجم شئ ثقيل او كسرة ونحوه لم يجب خلا قال في فانه عنده
 خروج المنى كيف ما كان يوجب الغسل ولو في نوم عند الفضالة متعلق بشهوة لا عند
 فوجه يعني الشهوة بشرط عند انفصال المنى في الظاهر لا عند الخروج من العضو عند الجرح ونحوه
 خلا قال ابي يوسف ونمرة اختلفا في الظاهر فيما اذا انفصل المنى عن مكانه بشهوة فامسك
 ذكره الى ان سكنت شهوته ثم فوج المنى في الذكر بل شهوة يجب الغسل عندهما لا عند
 ونظر ايضا فيما اذا اغتسل قبل ان يبول او ينشأ او ينام ثم خرج ببقية المنى يجب عليه اعادة
 الغسل عندهما لا عند ابي يوسف وفرض الغسل ايضا لرؤية مستيقظا حترز به عن الكبر
 والمنى عليه لم يترك الا احلام بلل في المنى وهو مفعول رؤية ولو كان البلل مذيا وهو يكون
 الذال المعجزة وتخفيف اليه او تشديد الماء رقيق ابيض يخرج عند ملاعبة الرجل مع المرأة
 واما ما يخرج من المرأة فيسمى القذى بالقاف والذال المعجزة المفتوحين واما وجب في
 رؤية المذي لانه يحتمل ان يكون منيا قد انفصل عن مقرة بشهوة وطال مكثه فيرق بجمارة
 البدن او باصابة الهواء خلا قال ابي يوسف في المذي لانه المذي لا يوجب حالة
 اليقظة وبالا لولا يوجب حالة النوم وفرض الغسل ايضا لا يلجأ اي لا يدخل خشفة
 او قد رما ان مقطوع الرأس الذكر الى الخنة في قيل او دبر في آدمي حتى حترز بها عن
 البهيمية والمني اذا فيها لا يوجب الغسل بالادخال بل بالانزال وانه لم ينزل لانه التقا
 اثنان سبب لانزال عابا في مقام مقام الانزال ويجب الغسل فيه احتياطا على

فانه كانه كبر لا يتوضأ في سفل الجانب الذي فيه الجيفة ويتوضأ في جانب آخر وان كان
صغيرا فانه لا قاتا اكثر الماء من خمس وان كان اقل فهو طاهر وان كان النصف جاز الوضوء
به في الحكم والاحوط ان لا يتوضأ والماء المستعمل طاهر بنفسه غير طهور لغيره هو المختار هذا
رواية محمد بن عبد الله بن حنيفة وبه يفتي وعليه الامام انه نجس مغلف وهو رواية الحسن بن عبد الله بن حنيفة
وعند ابى يوسف الى الماء المستعمل نجس مخفف وهو الى الماء المستعمل ما يستعمل للقرية او لغيره
حدث هذا عند الجرح وابي يوسف خلا في الجرح فانه عنده اذا استعمل الماء بنية القرية يكون مستعملا
لا بازالة الحدث واما عندهما فبالتبعية او بالازالة يكون مستعملا بالاجماع ولو للبرص وصار
مستعملا عندهما خلا في الجرح ولو توضأ او متوضئ للبرص ولا يصير مستعملا بالاجماع ولو توضأ متوضئ
للقرية صار مستعملا عند الثلثة خلا في الزوال في بصره الى الماء مستعملا اذا انفصل
من البدن لانه سقوط حكم استعمال قبل الانفصال للضرورة ولا ضرورة بعده وقيل يصير
مستعملا اذا استقر في مكان ولو انفس جانب وليس عليه بدنه نجاسة في البثر الذي لم يكن
في حكم الغدير بل بنية غسل اذ لو نواه فسد الماء اتفاقا فبقيل الماء امراء البثر والرجل اي
الجنب المنفس نجسا عند الامام اما المأفكونه مستعملا باسقاط وضو الغسل عن
بعض العضوة او لطلاقة الى الماء او الرجل فليقتل اكدت في بقية الاعضاء او نجس
بالماء المستعمل والاصح اي اصح الرواية عنه ان الرجل طاهر لانه الى الماء حكما فلا يكون مستعملا
قبل الانفصال فيكون بدنه طاهر او الماء مستعمل عنده اي عند الجرح لانه ازيل به حدث وعند ابى
يوسف هما اي الى الرجل كالا الى بقى الماء طاهر او الرجل جنبا لانه صبت الماء عنده سوط
اذا لم يكن جاريا او في حكم وهو لم يوجد وهذا اذا لم يكن عليه بدنه نجاسة وعند محمد الرجل طاهر
لزال حدثه اذا صبت لم يشترط عنده والمأفكونه لعدم بنية القرية لانه اقامة القرية
تكون بالتبعية عنده وموت ما يعترض في الماء في اي فالى لا ينجس كالتسك والصفير
سواء كان بريا او جربا والسرطان ولو ماتت هذه الحيواتا خارج الماء ثم القيت فيه لا ينجس
ايضا وكذا اي لا ينجس ايضا موت الانسان كالبقي والزبابة والذئبور فالمراد
به انواعه والعقرب لانه امتنح الدم ولا دم في كل منها وكل اما ب وجلد غير مدبوغ وبيع

فقد طهر الدبابة ازالة الشئ والرطوبة النجسة من الجلد بالدورة او بالتراب او بالشمس
بالالتقاء في الهواء فيجوز به التسلوة والانتفاع بعد هذه الدبابة ونجاسة المسك طاهرة
الا ان يكون رطبة والمسك طاهر حلال واما قلنا حلال لانه الطهارة لا تستلزم اكل كافي
التراب لا جلد الا دمي فلا يجوز به الانتفاع ككرامة ونجس ريشا بستانه عينة وهو لا يطهر ولا
يتنقع والقيل طاهر العين فيطهر جلده بالربيع كالسبع وعند محمد نجس العين لا يطهر كالخيزر
قالوا وما طهر جلده بالربيع طهر جلده ايضا بالزكوة بغير الزكوة كالحاصلة من الابل بستانه
بان يذبح المسلم او الكلب في الجوسي واما يطهر جلد بالزكوة الشريعة تعمل بعمل الرباع في ازالة
الرطوبة النجسة اذ هي تمنع الرطوبة النجسة عن الاتصال بالجلد والرباع يذبح بعد الاتصال
ولما كان الرباع مريلا بعد الاتصال كان الزكوة بطريق الاذ وكذا اي طهر بالزكوة ايضا
لحمه اي لحم ما طهر جلده بالربيع وانه وصليته لم يؤكل لحمه لانه الطهارة لا تستلزم حل الاكل وسفر
الميتة وعظمها وعصها وقرنها وحازما طاهرا لانه الحيوة لا تحل هذه الشياخ يحلها الموت
بدليل عدم التآكل عند اتصال المولم اذ لا يتآكل البقر يقطع القرية والغنم يقطع الصوف فلما
لم يكن نجسا كسائر اجزاء الميتة حتى اذا وقع في الماء شئ من هذه الشياخ يجوز به الوضوء وكذا اي طاهر
ايضا شعر الانسان وعظمه فيجوز الصلوة مع اي مع عظم الانسان وانه جاوز قدر الدرهم حتى
لو اعمد ستة الى ثمة تجوز صلوة معه وانه جاوز قدر الدرهم واما اذ هذه المسئلة بالزكوة
انفها ما هو قوله وعظمه لما فيه خلاف محمد فانه قال لا تجوز الصلوة به اذ كان اكثر من قدر الدرهم
وبول ما يؤكل لحمه نجس نجاسة خفيفة خلا في الجرح فهو طاهر عنده ويشرب للثداوي وغيره
مطلقا ولا يشرب عند الجرح ولو شرب للثداوي خلا في الجرح فانه عند محمد يشرب
للثداوي **فصل** شئ البثر ما اذا اطلقا لاسم المحل على الحال كقولهم جري الميزاب لوقوع
نجس اذا لم يكن غير نجس واما اذا كان كذلك فلا ينجس ما لم يتغير به لونه او طعمه او ريحه
واعتبر ختم اربع او سبعة او عشرة في عدم سرية النجاسة في بثر البالوعة الى بثر الماء
حتى اذا كان بينهما اقل من ذلك المقدار يمنع فم بثر البالوعة الى بثر الماء وقيل المعبرة عدم
النجاسة وذلك يختلف بصلابة الارض ورفاوتها لا يخرج نحو بعر رطبا كان او يابا

صحيحاً أو كسر الأوروت أو حتى قال في النهاية البعرة للبعير والشاة والروت للفرس
 والحمير والنخس بكسر الخاء المعجمة وسكون النون للبقرة لم يستكره أن الناظر ولا فرق بينه وبين المص
 والعلوت ولا تنزع أيضاً بجزء حامة وعصفور فانه أي الحرام طاهر عندنا وكذا في ما يؤكل من
 الطيور على الأصح وإذا علم وقت الوقوع أي وقوع نجس بآلة وجد فيه ميتة حكم بالنجس أي
 نجس بآلة البئر فموتة أي في وقت الوقوع والآفة يوم وليلة أي داره لم يعلم وقت حكم
 بالنجس في يوم وليلة فزايماً إلى بقية الحين الوجه الثاني لم ينتفع الواقع ولم ينتفع هذا
 في حق الوضوء حتى يلزم إعادة صلاة صليت بوضوءها في هذه المدة وأما في حق غيره فحكم نجاستها
 في أحوال ثلاثة فرباب وجود النجاسة في ثوب لا يدرى متى أصابته حتى إذا غسل الثوب بها
 وصلى مع هذا الثوب لم يلزم إعادة الصلاة لأن غسل الثوب على الأصح والمراد
 بذكر الانتفاع والتفخيح بيان أن الحكم في المدة لأنه لو اكتفى بالتفخيح يتوهم أن المدة
 في الانتفاع أقل لأنه دونة في فساد الحكم بالنجس في ثلثة أيام وليلايهما انتفع أو حتى
 لأنه الانتفاع والتفخيح دليل التقادم في ذلك ثلثة أيام ولذا لو دفن الميت بلا صلاة
 صلى على قبره إلى ثلثة أيام ولا يصلي عليه بعد ذلك لأنه ينتفع فكما حكم بتفخيجه وقال
 ثم وقت الوحدان حتى لا يلزم إعادة صلاة صليت بوضوءها في ثلثة عشر يوم
 دلوا وسطاً على طريق الوجوب وهو الذي يسع فيه صاع وهو ثمانية أرطال إلى ثلثين
 على سبيل الاحتياط لا خلاف الرواية بموت نحو فارة أو عصفور أو سم أبرص و
 الأربع من مثل هذه الحيوانات كالواحدة صكماً والنخس منها كالرجاجة إلى التسع والعشرة منها كالشاة
 والعارية إذا كانا كهيئة الرجاجة تنزع أربعون وتنزع أربعون وجوباً الاستين
 دلوا احتجاباً بنحو أي بموت حمامة أو رجاجة أو سور والاثنتان منها كالشاة ولو كانا
 مع الهرة فارة فالحكم للهرة وهذه الأحكام إنما كانت عند هذه الحيوانات غير ذواتها وتنحى
 وتنحى وتنحى وتنحى مع كل ما فيها بنحو كلب أو بئساة أو آدمي أو انتفاع
 الحيوان أو تفخيح صغير كالحية أو كبر الانثاء البئساة النجاسة في الماء وتنزع كل
 ما فيها أيضاً بوقوع ذنب العارة فيها لأنه الدم يخرج منها كذا في الحساب والنظر يروى

يمكن فزحها أي نزع البئر نجاسة الماء يكون ذات عين جارية ولا يمكن سدها بها فزح
 ما كان فيها أي في البئر من الماء بفتحين رجلين لها بصارة ومعرفة في حال الماء وتبقى في هذه
 ينزع ما في دلوا إلى ثلثمائة وهو لم يرد في غير هذه الغالب في الأبار مثل ذلك وما زاد أو أقل
 الوسط احتجب به أي بالوسط يعني لو نزع بدلو عظيم احتجب ما زاد على الوسط بالوسط
 فهذه الأحكام إذا كان ماؤها كثيراً أو إذا كان قليلاً غير الواجب فالبئر يظهر ينزع القليل
 حتى إذا نزع عشرة دلاء العشر من الواجب مثلاً ولم يبق فيها ماء ظهرت وقيل يعتبر في
 كل بئر دلوة المستعمل فيها هذا التفسير للدلو الوسط ولو صب دلو من بئر نجس في بئر طاهرة
 تنزع من البئر الثانية الدلو الذي صب فيها والمقدار الباقي من واجب البئر الأولى ولو صب
 الدلو الأخير ينزع دلو واحد فقط وسور الأدنى جنباً كان أو حارياً أو نجساً أو
 كافراً حال شرب الخمر وسور الفرس وسور ما يؤكل لحمه طاهر لأنه المختلط بالماء لعالمهم واللعاب
 طاهر لتولده من طاهر وسور الكلب والخنزير وسباع البهائم نجس لئلا يفسد طهرها ومنه
 يتولد اللعاب وهو المعبر في الكتاب ولو دلف الكلب الماء يغسل ثلثاً احدى من باله آب
 خلا فالت في فارة عنده يغسل سباعاً احدى من باله آب وسور الهرة والرجاجة كالحية
 وهي التي تأكل العذرات وسباع الطير وسواكن البيوت كالحية والعارية مكره وغدة في
 يوسفان سباع الطير إذا كانت مجبوسة ويعلم صاحبها أنه لا قدر على مفارقتها لا يكره
 سوراً ويستحسن المشايخ هذه الرواية وسور البغل والحمير مشكوك في طهوريته وهو
 الصحيح وقيل في طهارته وقال المشايخ المراد بانك التوقف لتعارض الأدلة
 في إباحته وحرمته أو التردد في تحقق الضرورة المسقط للنجاسة يتوصفاً به أي بسور
 البغل والحمير لأنه لم يكد إلى غيره ويتم والمراد أنه لا تكلوا الصلاة الواحدة عنهما دون الجمع بينهما
 في حاله واحدة لأنه يلزم الجمع بين البطل والمبدل منه حتى لو توضأ بسور حار وصلح ثم أحدث
 ويتم وإعادة تلك الصلاة خرج عن عدة الواجب بيقين وأياً منها قدم جاز والأفضل
 تقديم الوضوء وقارز تقديم الوضوء واجب لأنه ماء واجب استعمال التحق شرط
 صحة التيمم وعرف كل شيء كسوره إذا السور مخلوط باللعاب وحكم اللعاب والعرق واحد

لانها متولدة من اللزوم وان لم يوجد الماء لا ينبت التمر وهو جلد رقيق يسيل كالما يتيم ولا
يتوضأ به عند اليوسف وبه يفتي لما روي ان ابا حنيفة رجع الى هذا القول وعند الامام
يتوضأ به ولا يتيم لان التيمم توضأ به ولم يتيم حين لم يجد الماء وعند محمد يجمع بينهما
اي سبغ التيمم والوضوء كما في الكسوك اما اذا اشتد وجار منكم افلا تجوز التوضوء
به اتفاق ولا يجوز بمطبوقة حلوا كما في او شدة **باب التيمم** معنى الباب في اللغة السبغ
وقد يوف بانه طائفة من المسائل الفقهية اشتمل عليها كتاب والقياس بانه كذا و
التيمم لغة القصد وسر استعمال الصعيد بقصد التطهير على وجه مخصوص يتيم الماء
اذ لم يجد ماء يكفي لطهارة وفيه هو خارج المصنف اذا لم يزل لا يجوز التيمم الا للمساو
وهنا رة الى عدم جواز التيمم في المصرا لا عند خوف فوت الصلوة اجماعة او العبد
او خوف الجنب في كبره وهذا بناء على الغالب ان يوجد الماء في المصرو لكنه ان تحقق عدم
الماء في المصرو يجوز التيمم لوجود الشرط لبعده عن الماء مبلأ وهو ثلث الفرسج وهو اربعة
آلاف خطوة وكل خطوة ذراع ونصف ونصف نصف بذراع العامة وهو ستة
قبضات كل قبضة منها اربع ومجموعها اربعة وعشرون اصبعاً والفرسخ اثني عشر
الف خطوة وغير احسن اذا كان الماء امامه يعتبر قدر ميلين وان كان يمينه اوسياً
او خلفه قبل واحد او لم يرض خاف زيارته باستعمال الماء اذا ضرر شدة او المرض
فوق ضرور زيادة النسيح ويسبغ التيمم او بطورة عطف على الزيادة والبطوة بفتح
الباء طول المرض فانه يسبغ التيمم وان لم يزد الا فيه باستعمال الماء او خوف عجز
او خوف سبع بانه يكون بينه وبينه الماء والقائ النفس الى التهلكة حرام فيتحقق
العجز او خوف عطش اى استعمال الماء بطهارة خاف العطش اشتمل
على نفسه ورفيقه ودايته حتى طلبه ولغة التيمم عدم الدلو واجبل والنوب الذي
يصل الى الماء عند اخراجه عن البئر بما يتعلق بتيمم كانه من جنس الارض غير منطبق
ولا مترق بالبارك ان ذهب والفضة والحدود الصخرة الزجاج والرصاص والنجف
واخشيش كالتراب والزلزل والنورة والحصى والحل والزجاج والحجر وكذا

المفزة والكبريت والملح الجبل والغير وزج والعقيق واليخس والياقوت والزمرد والبرق
والمرجان لا المالح لان لا ليس من جنس الارض والذهب والفضة اذا كانا غير
مبسوكين بانه يكونا مختلطين بالتراب يجوز بهما التيمم واخطئة وسعة اذا كان
عليهما غبار يجوز وكذا يجوز بالغير الذي كان على شيء مما لا يجمع يجوز به التيمم ولو كان
هذه الاشياء بلا تقع اى بلا غبار حتى لو وضع على حجر لا غبار عليه جاز خلافاً لمحمد فانه
التقع عنده شرط وخصه اى التيمم ابو يوسف بالتراب والتراب اى لا يجوز التيمم عنده
الا بالتراب والتراب وعندنا ان لا يجوز الا بالتراب ويجوز التيمم بالتقع حال
الاحتياط اى حال قدرته على الصعيد لانه تراب رقيق حتى لو كنس دار او هدم حائطاً
او طال خنطة فاصاب وجهه وزرعيه غبار فمسه جاز ولو لم يمسح لم يجز خلافاً لما في
يوسف فانه قال الغبار ليس في الصعيد واما حال الاضطراب فيجوز به اتفاقاً وشرطه
اى شرط التيمم العجز عن استعمال الماء للطهارة حقيقة كما تقدم من بعد عن الماء وخوف
شدة المرض وخوف بطويرة او كما كما تقدم من خوف عذو او سبع او عطش او عدم
التم وطهارة الصعيد فلم يجد ماء فيه فتمموا صعيداً طيباً فالمراد بالطيب الطهارة حتى
لا يجوز التيمم على صعيد مكان فيه نجاسة وقد زال اثرها مع انه يجوز الصلوة فيه والاشيقا
بالمسح حتى لو لم يتوعد شيئاً قليلاً او لم ينزع الخاتم لم يجز لانه خلف الوضوء فيشرط
فيه الاشيقا كما في الوضوء لئلا يخالطه في الاصح اى صح الرواية غير الجمع وفي رواية اى
انه اشيقا ليس بشرط لما فيه من عرج ولان الاكثر يقوم مقام الكل ولكنه الفتوى على
انه يكون شرطاً والنية لانه التيمم عبارة منها اذ معناه لغة الصعيد ولا بد من نية
قربة اى عبادة مقصودة لا تطع بدونه الطهارة كنية الصلوة او سجدة التلاوة
فلو تيمم عند عدم الماء لدخول المسجد اى مسح المصحف او قراءة القرآن او الاذان
او الاقامة ليس لانه يصلى به فلو تيمم كافر للمسلم لا يجوز صلوة به وانما قال للمسلم
لانه تيمم الصعيد للصلوة لم يجز بالاتفاق لانه ليس من اهل النية خلافاً لما في
لان الشرط عنده ان ينوي قربة مقصودة سواء صحت بدونه الطهارة كالالم

اول تصح كالصلوة واما اذا توفضا بلانية ثم سلم جاز صلوة بهذا الوضوء لانه النية
 ليست بشرط في الوضوء وليست شرط في نية التيمم تعيين احدث او اجنبية هو الصحيح احراز
 عما قبل ان نية التيمم لازمة لهما لانه التيمم صفة واحدة لهما ولا يتميز الا بالنية وصفة
 اي صفة التيمم ان يضرب التيمم يديه بيمينه ويضع يديه على وجه الشدة على الصعيد
 وهو ما كان في جنس الارض كما تر فينفضهما اذا كثرت الغبارة ثم مسح بهما وجهه ثم
 ثم يضر بهما كذلك مسح بكل كف ظاهر الارض الاخرى وباطنها مع المرفق ولا
 يشترط الترتيب عندنا والاحسن في مسح الزراعين ان يمسح ظاهر الارض اليمنى
 بالوسطى والخنصر والبنصر مع شئ من الكف اليسرى مبتدئاً من الاصابع ثم باطنها
 بالمستحبة والابهام الى الرسغ وهكذا يفعل بالارض اليسرى ثم يضر بها ضرباً ثالثة
 لتخليل الاصابع والمسح الشئ البتة اذا لم يحصل الاستيعاب بالنقع واليد المضروبة
 على الارض ولم يكن فيها نقع ولو كان مقطوع الزراعين يمسح موضع القطع خلافاً لغيره
 ولو كان القطع فوق المرفقين لا يجب المسح ويستوى فيه اي في التيمم بالكيفية
 المذكورة اجنب والمحدث والكاين والنفاس حيث اجواز والكيفية ويجوز اي
 التيمم قبل الوقت ويصلي به ما شاء من فرض ونفل كالوضوء خلافاً لثاني فان التيمم
 قبل الوقت لا يجوز عنده ولا يجوز عنده ايضاً بيمين واحد ان فرض واحد مع ما شاء من
 النوافل على وجه التيقن ويجوز التيمم لخوف فوت صلاة جنازة يعني محدث حضر
 الى صلاة جنازة وهو لم يكن سلطاناً او قاضياً او ولياً او اماماً اجماع وخاف انه
 لو توفضا فانه الصلوة جاز له ان يتيمم وصلي او خوف فوت صلاة عيد ابناء
 خاف لو استعمل بالوضوء تفوت الصلوة العيد لانها لا تعاد وكذا ابناء بعد شروع
 متوفضاً وسبق حدثه يعني اذا شرع في صلاة العيد متوفضاً فبقيت احدث وخاف انه
 لو توفضا فانه الصلوة جاز له ان يتيمم لصلاة الصلوة خلافاً لهما لانه لا حق يصلي
 بعد فراغ الامام فلا يخاف الفوت فكانه مطلقاً بالوضوء واما اذا كان شرعاً
 بالتيمم بيمين وبني بالاناء فله ذلك قال متوفضاً لا يجوز التيمم لخوف فوت صلاة

جمعة او وقية لانه فوتهما الى خلف وهو الظاهر والقضا ولا ينقص ردة يعني اذا تيمم المسلم
 ثم اردت نفوذ بالتيمم سلم بصلوة نية التيمم بل ينقصه ناقض الوضوء لانه خلفه فانه حكمه
 وينقصه القدرة على ما كانت القدرة ناقضة لانه احدث السابق يظهر عند قدرته على
 الماء بان يتهيأ لظهوره التراب عنده لانه لم يجعل ظهوره الا الى وجود الماء فاذا وجد بقى محذراً بالحدث
 السابق يظهر واذا قدر على الماء لم يتوضأ ثم عدمه اعاد التيمم كاف لظهوره لانه الماء اذا لم يكن
 كافياً يكون وجوده كعدمه خلافاً لثاني فانه يقول يغسل بقدر ذلك ثم يتيمم والقدرة
 المحبوبة ههنا اثباتاً اذا لم يجب صرفه الى جهة اهم حتى اذا كان على يده او ثوبه لم يجز
 يعرفه ويتيمم واذا اغتسل اجنب بقيت على جسده لمعة لم يصبها الماء وفيه الماء واحد
 حدثاً يوجب الوضوء فيتم لها وعلى استعماله اي ينقصه القدرة على استعمال الماء هذا احراز عن
 التيمم الذي قدر على ما يكفي لظهوره لكن لا يقدر على استعماله لخوف شدة مرضه او بطويرة
 او العطش او البرد فلو وجدت القدرة المذكورة وهو في الحال كانه التيمم في الصلوة بطلت
 صلوة للقدرة على العمل قبل حصول المقصود بالتحلق لا تبطل صلوة ان حصلت القدرة
 بعد ما اي بعد الصلوة لمحصل المقصود بالخلف ولو سجد الى الماء في رجليه سواء
 وصفه بنفسه او غيره بامر او بعلمه وصلى بالتيمم لا يعيد الصلوة لانه القدرة لم توجد بنسبانه
 قال ابو يوسف يعيد ما دام في الوقت ولو وضع يديه في رجليه بلا علم جاز التيمم وفاقا
 وقيل لا يجوز ايضاً عند ابو يوسف ويحتمل لارجح لما تاجر الصلوة الى ان الوقت فيؤد بها
 باكمل الطهارتين فلو صلى بالتيمم في اول الوقت ثم وجد الماء والوقت باق يعيد الصلوة
 ويجب طلبه الى الماء ان ظن قرباً الى قربة الماء قد رعلوة وهي ثلثمائة ذراع الى اربع مائة والى
 قدامه وان لم يظن قرباً فلا يجب طلبه عليه غير ان يوسف ان الماء اذا كان بحيث لو ذهب الى ابيه
 وتوفضاً يذهب لثاقله وتغيب عنه بصره كانه بعيد جاز له التيمم واخسنة صاحب الحيط
 ويجيب شراؤه ان كانه له منته فاحصل غير حاجته ويباع الماء بمنزلة المثل والى وان لم يكن
 له منعه او لم يبع بمنزلة المثل فلا يجب عليه شراؤه لانه محل الغبن القاصض ضرر وهو مسقط
 وان كان مع رفيق ماء طلبه في رفيق فانه منعه رفيق يتيمم اتفاقاً لتحقيق العروة اذا

به بعد منع ثم اعطاه رقيقه والوقت باق لا يعيد الصلوة وان يتم قبل الطلب من رقيقه
 او يتم اجنب المقيم في المص قبل طلب الماء اكار خوف البرد جازيتمها لانه السؤال
 زال خلافا لما قاله المقيم في المص لم يجد ماء حار او خاف ان يستعمل الماء البارد ان
 يتلفه او يمرضه قال ابو حنيفة يجوز له التيمم وقال لا يجوز الا ان يطلب في جميع اهل المص
 اكار فاذامنع يتم وقيل لا خلاف في هذه المسئلة ولا يجمع بين الوضوء والتيمم لانه
 فيه جهاتين البدل والمبدل منه ولا ينظر له في الشرع فانه كانه اكثر الاعضاء التي اعطيت
 الوضوء جويها ايضا الماء يتم والاي وان لم يكن اكثر الاعضاء جويها غسل العضو
 الصحيح ومسح على الجرح ومنع عن الوضوء جهة العباد جاز له التيمم كاسير يمنع
 من الوضوء ويجوز في التيمم لانه اذا زال المانع يعيد الصلوة ولو ان الماء لم يتم
 على الماء انتقض تيممه كما انتقض به والمستنطق التيمم والناس غير متفقين بالتيمم و
 لو تم لدخول المسجد عند وجود الماء جاز **باب المسح على خفيه** يجوز المسح بالثنية
 اي بالثنية المشهورة قوله لا وفعل فيجوزها الزيادة على الكتاب في كل حدث وجبه
 الوضوء سواء كان المسح رجلا او امرأة لا اى لا يجوز المسح لم وجب عليه الغسل جنباً
 كان او حائضاً او نفثاً فانه اجنب في مدة المسح بعد لبس الخف على طهارة
 كاملة لا يجوز له فانه اذا لم يجد الماء فتم للجباة ثم احدث ووجد ما يكفي وضوءه فقط
 فتوضأ به يغسل رجله ولا مسح لانه حين اجنب حل احدث بالرجل فلا بد من رفعه بالغسل
 ولا الخف جعل في الشرع مانعاً لمرأته احدث عليه ولا رفعه وكذا المسافر
 ان كانا الخفان ملبوسين على طهر اى على وضوء تام بانه لا يبقى عضو غير مفسول او لمعه
 غير مفسولة من اعضا الوضوء وقت احدث فيه إشارة الى ان التيمم وقت اللبس ليس
 بشرط فلو غسل رجله ثم لبس الخف ثم اكمل الوضوء وغسل احدى رجله وبس الخف
 عليها ثم اكمل الوضوء قبل احدث جاز له ان يمسه عليه عند خلافتي ولو لبسها
 محذوراناً خاض الماء حتى دخل ثانياً فيها والغسل رجلاه ثم الوضوء جاز له المسح اذا لم يظ
 ان يوجد الوضوء واللبس وقت احدث باقى طريقه كان ولو احدث بعد غسل رجله وبس

خفيه قبل اكمال الطهارة لم يعتبر لانه الوضوء لا يتجزى حكما فبعضه متوقف تمامه شرعا يوما
 اى يجوز المسح يوما وليلة للمقيم ويجوز ثلثة ايام وليا لها للمسافر وقت احدث لا وقت
 اللبس والمراد بالحدث احدث الذي يوجد بعد الوضوء التيمم واللبس وضوء فرض المسح على
 الخفين قدر ثلث اصابع من اليد فانه هذه القدر فرض لكل خف على حده حتى لو مسح على احد
 خفيه مقدار اصبعين وعلى الاخر مقدار اربع اصابع لم يجز وفي لفظ قد راسخا الى ان
 لو مسح باصبع واحد ثلث مرات بمياه جديدة جاز وبلا تجدي لا يجوز ولو اصاب موضع
 ماء او مطر او بلل طاهر بايديه في خفيه مثل بالمطر او الطل قدر ثلث اصابع جاز
 المسح لحصول المقصود وانما اعتبر اصابع اليد لانها آلة المسح وانما اعتبر ثلثها لانها
 اكثر الاصابع فاقترنت مقام الكل على الا على اى على الخف يعنى على ظاهره سواء كان
 طول او عساً وقيد ان على حتر از غير السفلى والعقب والحوالب وانما الساق في خارج
 غير هذا الخف الشرعى والخف ما يستر القدم مع الكعب ولا باس بان يكون الخف وسعا
 بحيث يروى رجله من اعلى الخف وثنى اى ثلثة اصباع من ايدى المسح ثم اصابع الرجل ويبد
 الى الساق حال كونه مفرجا اصابعه اى اصابع يده فلو لم يفرجها جاز اذا مسح مقدار الوضوء
 خلوطا اى سحا فخطوطا مرة واحدة لانه التيمم وضوءه ووضع يده اليمنى على خفه الايمن
 ويده اليسرى على خفه اليسرى ومدتها في اصابع الرجل الى اعلاهما مسحة واحدة وتبعه
 اى المسح الخرق الكبير وهو ما يبدواى يظهر منه اى الخرق قدر ثلث اصابع الرجل اصغرها لانه
 مادونه الثلث ولانما فوق الكعب من الخرق ولا ظهور الا لامل منه بل المانع قدر ثلث
 اصابع بكمالها فاعبارا لاصاغ اذا كان فوق الخف في موضع غير مقابل للاصابع
 وفي غير موضع العقب اما اذا كان مقابلا لها فالمعتبر في الاصابع ما وقعت بمقابله
 الخرق لانه كل اصبع في موضعها فلا يعتبر بغير ما وقع لو انكشف الا بهام مع جازتها وهما
 قدر ثلث اصابع من اصغرها يجوز المسح واذا كان في موضع العقب لا يمنع ما لم يظهر اكثر
 العقب وانما قال يبدولانه لولم يظهر ما تحت الخرق الكبير يمنع لصلابة الخف لا يمنع
 واما اذا كان متحفا عند المشى وظهر منه القدر المذكور يمنع منه ان مشى فوق اسفل

الكعبان كانهما الكعبان يستبعد اللبس بخيط او نحوه بحيث لم يظهر منه شيء
 فهو كغير المشقوق وان ظهر منه كانه كالحرق فيعتبر المقدار المذكور ويجمع الحرق في خف
 واحد لا يجمع في خفين يعني اذا كان في خف واحد خروق بحيث لو جمع يبد منه قدر
 ثلث اصابع يمنع المسح ولو كان هذا القدر في الخفين لا يمنع والحرق المعتبر ما يدخل فيه
 مسئلة وهو يجمع في خف واحد وما دونه غير معتبر لا يجمع بخلاف النجاسة المنفردة
 في خفيه او ثوبه او بدنه او مكانه او في المجموع حيث يجمع وبخلاف الانكشاف اي
 انكشاف العورة بالتفرق كالتكشاف شيء من فرج المرأة وشئ من ظهرها وشئ من
 وشئ من فخذيها وشئ من ساقيها حيث يجمع ويمنع جواز الصلوة وينقضة اي ينقض المسح
 ناقض الوضوء لانه يدل على الغسل فينقضه ناقض الاصل وينقضه ايضا نزع الخف لانه
 احدث السابق الى القدم حيث زال مانع الحدث وفيه ايراد الخف بلفظ الواحد إشارة
 الى انه نزع احدهما ناقض لانه اذا نزع احدهما يجب غسل هذا الرجل فيجب غسل الاخرى
 لئلا يلزم جمع بين الغسل والمسح فيما هو كعضو واحد وكذا اذا دخل الماء احد خفيه وقيل
 ينقض مسحه ايضا اذا اصاب الماء اكثر احدى رجليه وينقضه ايضا مضي المدة ان لم يغسل
 ثلث رجليه من البرد ولو نزع خفيه فلو نزع الخف او مضت المدة واما كمال هو اي المسح متوقفا
 بان يكون له وضوء غسل رجليه فقط اي لا يجب عليه غسل بقية الاضواء او وضوءه احدث
 السابق ظهر في القدم عند انقضاء المدة ونزع الخف فيجب عليه الغسل والولاء في الوضوء
 ليس بشرط عنده وخروج اكثر القدم الى اساق الخف نزع لانه لا اكثر حكم الكل وقيل في
 العقب بفتح العين وكسر القاف واكثر ما نزع وغيره ان بقي من ظهر القدم في موضع مسح
 قدر ثلث اصابع لم يبطل مسحه وعليه اكثر المتأخرين وان كان القدم في موضعه والعقب
 يخرج ويدخل لم يبطل مسحه ولو مسح مقيم مسافرا قبل تمام يوم وليلة ثم مدة المسافر
 لانه حكم متعلق بالوقت فيعتبر اخره وتطول مدة المقيم الى المسافر بحيث يكون المجموع
 ثلثة ايام ولياليها ولو مسح مسافرا فقام تمام يوم وليلة نزع لانه رخصة السفر لا تتبع
 بدونه والا اي وانه لم يقيم تمام يوم وليلة ثمها اي ثم مدة الاقامة فلذلك الصور اربع

فالثلثة كما ذكر واحد منها مذكورة بالمعهوم وهي لو سافر المقيم عند تمام يوم وليلة لم يحرك له تمام
 مدة السفر لانه احدث سري الى القدم ونسفر لا يرفع في كاحل ان جواز اتمام المدة اثنين
 كان بوقوعها قبل تمام يوم وليلة وعدم جوازه كان بوقوعها بعد تمام يوم وليلة والمقدور
 وسيأتي بيانه ان لبس على الانقطاع العذر وقت الوضوء واللبس فكما يصحح اي فهو
 كما يصحح مع جواز المسح بعد خروج الوقت والا اي وانه لم يلبس الخف على الانقطاع
 مسح في الوقت لا بعد خروجه لانه بعض الوضوء ويجوز المسح على الجرموق الذي ليس
 فوق الخف وقاية له ان لبس قبل الحدث فانه كان من اديم او نحوه جاز عليه المسح سواء
 لبس منفرد او فوق الخف لانه الخف كان تحته في حكم العدم وعلم منه جواز المسح على
 خف لبس فوق محيطه كروباس او جوخ او نحوهما مما لا يجوز المسح عليه لانه الخف تحت
 الجرموق لاجل حكم العدم مع جواز المسح عليه فيكونه المحيط تحت الخف في حكم العدم اولى
 وقال ان نفي لا يجوز المسح على الجرموق ولو لبس الجرموق على الخف بعد الحدث والخف
 قبل الحدث يجوز على الخف ولم يجز على الجرموق ولو لبس الجرموق عليه قبل الحدث ومسح عليه
 ثم نزع دون الخف اعاد المسح على الخف بخلاف ما اذا مسح على خف في طاقين فانه
 لا يعيد المسح على الطاق الاخر وان مسح على الجرموقين ثم نزع احدهما وان مسح على الخف
 الذي تحته ولا يعيد المسح على الجرموق الاخر في ظاهر الرواية وقال الحسن وزفر مسح على الخف
 الذي تحته ولا يعيد المسح على الجرموق الاخر غير ان يوسف انه يجمع الجرموق الاخر ويمسح على
 الخفين ويجوز المسح ايده على الجرب مجلدا وهو ما وضع الجلب على اعلاه واسفله فيكونه كالخف
 او منفلا وهو ما وضع الجلب على اسفله كالنعل للقدم في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن
 الى الكعب وكذا اي يجوز المسح ايده على الجربين النجسين النجسين ما يقوم على الساق من
 غير ربط ولا يسقط ولا ينكشف منه ما تحته في الاصح اي في اصح الرواية غير الامم وهو
 اي جواز المسح على نجسين غير مجلدين ومنجلين قولها وعليه الفتوى لا يجوز المسح على عامة ولا على
 قلنسوة ولا على برقع بضم القاف وفتحها وضم الباء وهو ما يستبرأ المرأة رأسها ووجهها
 ويسمي خمارا ولا على قمارين بضم القاف فتحها وتشديد القاء ثنية قمار وهو ما ليس على

قربان تحت الازار كالبسرة والتخيد بخلاف التقيل والكلية ما فوق الازار فانها جائزة
 وعند محمد يمنع قربان الفرج فقط لا يمنع غيره ويكفر مستحل وطهرها أي وطئها كالحائض لانه حرمة
 ثابتة بنقض وطئها وان انقطع الحيض لم يمس العشرة أي عشرة أيام حل وطئها قبل الغسل حتى وجبت
 الصلوة عليها وان كان البقاء في الوقت مقدار ما يسع التحريم وان انقطع الحيض لاقبل من العشرة
 لا يحل وطئها حتى تغسل او يمضي عليها ادى وقت صلوة كاملة ثم آخر وقت الصلوة وهو مقدار
 ما يسع الغسل والتحريم لانه انقطع صارت ديناً في وقتها فطهرت حكماً
 هذا في المسلمة واما في الكلبية فيحل وطئها بنفسه واما ان لم يكن البقاء في وقت الصلوة
 مقدار ما يسع الغسل والتحريم فلا يجب الصلوة ووقت الغسل صحت بمدة الحيض وكذا النكاح
 ان انقطع لاقبل من اربعين وان كان الانقطاع دون عاداتها سواء انقطع لاقبل من المعيرة بعد
 ثلثة ايام او اكثر لا يحل وطئها وان وصلت اعتلت واول الطهر الفاصل بين الرميين خمسة عشر
 يوماً واحداً لا اكثر اي لاكثر الطهر لانه قد يمتد الى سنة وسنتين وقد لا ترى الحيض اصلاً فلا
 تقدير له الا عند نصب العادة لانه من السنن ان يمتد الرمي بها واختلفوا في تقدير مدته و
 الاصح انه مقدرة بثمانية اشهر لانه العادة ان ينقص طهر غير كامل غير طهر كامل وهو ستة
 اشهر لكونها اقل مدة اكمل فانقضت هذه المدة غير طهر كامل بشئ وهو ستة فذلك اذا رأت
 مبتدأة عشرة ايام وما وستة اشهر طهر انتم اسم الدم تنقضي عدتها بسبعة عشر شهراً الى ثلث
 ساعات لانها تحتاج الى ثلث حيض كل حيض عشرة ايام والى ثلثة اطهار كل طهر ستة اشهر
 اثباته فكل مجموع الحيض ثلث والاطهار ثلثة تسعة عشر شهراً الى ثلث ساعات ولو رأت
 التطليق طهرها في اول الطهر لانه في اول الحيض لانه في الحيض بدعة واذا زاد الدم على العادة فانه
 جاوز العشرة فانزله حكم استحاضة اي اذا كانت لها عادة موقوفة في الحيض كبسعة ايام
 مثلاً فزاد الدم زائداً على السبعة حتى جاوز العشرة بانه ترى الدم اثني عشر يوماً مثلاً فحسبته
 ايام بعد هذه السبعة استحاضة والى اي وانه لم يجاوز العشرة بانه يكون عادتها سبعة او ستة
 وراثة ثمانية ايام او تسعة او عشرة فيحيض اي فانزله على العادة حيضاً لئلا يجاوز العشرة
 ولو كان عادتها ان ترى يوماً وما ويوما طهرها هكذا الى عشرة ايام فاذا رأت الدم تنكح الصلوة

والصوم واذا طهر في اليوم كالتوضات وصلت ثم في اليوم الثالث تنكح الصلوة والصوم ثم في
 اليوم الرابع غسلت وصلت هكذا الى العشرة وانه كانت الحائض مبتدأة وزاد الدم على عشرة
 فالعشرة منها حيض والراثة على العشرة منها استحاضة لانه العشرة اكثر المدة وليست لها عادة
 والناس من يعقب الولد وحكمه أي حكم النفس حكم الحيض ولا حد لاقله اي لاقل الناس اكثر
 اي اكثر الناس اربعون يوماً خلا فالت في فانه عنده اكثر شئ يوماً وما تراه اكمل حال
 الحمل وما تراه عند الوضع اي وضع الحمل قبل خروج اكثر الولد استحاضة وانه زاد الدم على اكثر
 اي على اكثر الناس ولها اي واحال للنفس عادة فالراثة عليها أي على العادة او على الاكثر
 استحاضة يعني اذا كانت للنفس عادة كثلثين يوماً مثلاً فرائت الدم حين يوماً والعشرة
 التي بعد الثلثين استحاضة والى اي وانه لم يكن لها عادة فالراثة على الاكثر فقط اي على اكثر مدة
 النفس استحاضة والعادة تثبت وتنقل بمرّة في الحيض والنفس عنه اي يوف وبه يعني
 يعني اذا حاضت مرة بخلاف عادتها الى هذا الحيض عنه اي يوف كما اذا كان حيضها عشرة
 كل شهر فرائت مرة ختمة ثم او لا تنقلت عادتها في العشرة الا الحسنة وعندها لا بد
 من المعاودة اي عند الجرح ومحمد لا بد من التكرار لان انتقال العادة اذ العادة مأخوذة من المعادة
 فلا تثبت بدونه العود ونفس التوامين بحسب في الولد الاول حلاً والمجد وهو قول زفر النعمان
 ولا يرطبطن واحد يكون ولادتها اقل من ستة اشهر وانه كانه ستة اشهر او اكثر فلا يكونان توأمين
 بل عليين وانفصا القعدة بحسب التوأمين في الولد الاخير اجماعاً وللقط بكه التين بمقتضى السقوط
 ان طهر بعض خلقه كاليد والرجل او الصبي والشعر والظفر فهو ولد قصير به اتمه نفساً وقصير لامة
 اتم ولد فيقع به الطلاق المعلق بالولادة وتنقضي به العدة ويثبت به في ايمن المعلق بالولادة
 ودم الاستحاضة حكمه كرعاف دائم لا يمنع صلوة ولا صوما ولا وطئاً **فصل في المستحاضة**
 ودمه بسبب البول وهو الذي لا ينقطع نفاطه بولاً لضعف مثانة او لعلة البرودة او به استطلاق
 الرجا في البطن او به تعلات ريج وهو الذي لا يملك حبك معقده كستر خافها او به رجا دائم اي
 رعاف غير منقطع في وقت صلوة كاملة او به جرح لا يرقا اي لا يسكن ولا ينقطع يتوضأون
 اي يتوضأون اصحاب هذه الاعذار لو وقت كل صلوة مفرضة ويصلون به اي بذلك الوضوء في الوقت

ما شاء الله فرض ونفل وقال النبي يتوضئون لكل صلاة فرض ويصلون النفل تبعاً لها ويصل
وضوئهم يخرجون في خروج الوقت فقط يعني لا بدخوله وقال زفر يطل وضوئهم بدخوله أي بدخول الوقت
فقط يعني لا يخرجونه وقال أبو يوسف يطل وضوئهم بأي حاله فلو أخرجوا معاً وبأحدهما
فالموضوعي هذا التفرع عليه ليسه اختلاف وقت الفجر لا يصلح به أي بذلك الوضوء بعد الطلوع أي طلوع
الشمس لأن الوضوء يطل خروج الوقت لا عند زفر فإنه عنده يصلح به بعد الطلوع لأن الخروج لا يطل
الوضوء عنده والموضوعي بعد الطلوع أي بعد طلوع الشمس يصلح به الظاهر خلافه أي لزفر ولا يوجب لأن
دخول الوقت يطل الوضوء عندهما والمعدور من لا يصلح عليه وقت صلاة فرض إلا وأحال العذر
الذي أتى به أي هذا العذر يوجد العذر فيه أي في ذلك الوقت بحيث لم يسبق فيه زمان حال غير العذر
لأنه يتوضأ ويصل فيه حتى لو انقطع الدم وقتاً كاملاً خرج من أن يكون صاحب عذر وقت الانقطاع
باب النجس وهو جمع نجس يخرج الجسيم من الوضوء من نجس الذي يطلق على الحقيقي يطهر به المصل
وتؤبره النجس الحقيقي أحترز بالحقيقي عن الحكم الذي هو حدث الأصغر والكبير بالما وبطهر أيضاً بكل ما يقع
ظاهر من أي من شأنه الإزالة بأن يكون أو أعم لهم كالحل وماء الورود لأن فيه دسوسه لا
ينعصر عن الثوب فيبقى نجسه في الثوب لا يزال غيره ولكن ذلك الدسوس العسل ونحوهما وعند محمد
لا يطهر إلا بالماء ويطهر الخفاف نجس نجس له جرم أي خفف عليه نجس وجرم بالذلك المباح أي
جفف خلافاً لمحمد فإنه عنده لا بد من غسل رطباً كان أو ياباً وكذا الكاروت والعذرة والدم
بالذلك متعلق بقوله يطهر المباح بالارض أي جفف أي يطهر الخفاف بالذلك المباح أيضاً أي نجس
نجس وجرم عند أبي يوسف وبه يفتي فإنه عنده لا يشتمل ذهاب الرائحة فيطهر بالذلك سواء كان
رطباً أو ياباً وإن نجس نجس بجاف أي نجس غير ذي جرم كالسور فلا بد من تطهيره من العسل
لأنه إذا دلكه انتشر وزيد تلونه ولم ينجس ويطهره يسلمه بالذلك متعلق بيطهر والأي
وإن لم يكن ياباً يغسل ويطهر السيف المتنجس في كونه كالمات وأمكن أن كانت مصفولة
بالسح أو يطرأ بالسح مطلقاً أي سواء كان النجس رطباً أو ياباً أو مائعاً أو كسفاً لأن النجس
يرطل أخيراً ويطهر الأرض التي أصابها نجاسة بالجفاف سواء كان باب الشمس والهوا
ذباب لانه وهو اللون والطعم والريح للصلوة يعني يكفي هذه الطهارة للصلوة إذا صلى

على مكانه النجاسة لا أي لا يطهر الأرض المتنجس بالجفاف وذباب الأرض ليسم لأن النبي يقتض
صعيداً طيباً وكذا أي كالارض حكماً الآية المفوس على الأرض والنجس المنسوب على الطوم
وهو بضم الحاء النجاسة والصلوات لها السرة التي تنصب على الطوم من العصب والشجر
الكل غير المقطوع أي القائمة في الأرض فإنها تطهره بالجفاف وذباب الأرض ليسميتها
إلى الأرض هو الحمار والمنفصل المتنجس في الآدم والخض والمقطوع المتنجس في الشجر والكل
لابد للطهارة من غسل أي غسل المنفصل والمقطوع لا يكفي فيها الجفاف وذباب الأرض
وطهارة النجس المراد يكون بزوال عينه وزوال أثره إن لم يكن المتشقة في إزالة أثره وتبقى
أثره في زواله لأنه فيه حرج إذا آله لتعلق النجاسة بالما وفي غير المتشقة وفي المتشقة
أن يحتاج لإزالة النجاسة إلى شيء آخر سوى الماء كالصابون ونحوه وطهارة غير المراد في النجاسة تكون
بإفعل ثلثاً أي ثلاث مرات لحصول غلبة الطهر عند هذا العدد أو سبعاً أي سبع مرات
لرفع الوسوسة والعصر عطف على قوله بإفعل كقائمة إن أمكن عصره كما كنوب ونحوه
والأي أنه لم يكن عصره كالحذف والآدم والخشب والجلد المذبول والخضير بالتحفيف
أي فطهرته بالتحفيف كل مرة من هذا العدد يعني بالتحفيف ثلثاً أو سبعاً حتى ينقطع التقاطع
هذا التحفيف فثلاثاً أو انقطاع التقاطع معام العصر فإذا كانت الحنطة متنجسة
بنجس ما يغسل ثلثاً ويحفف في كل مرة وكذا اللحم وكذا الأغذية بالأي النجس يطهر بالماء
ثلثاً ويبرد في كل مرة ولو نجس العسل فطهره إن صب عليه ما يقره فيفعل حتى يعود إلى
مكانه هكذا يفعل ثلث مرات ولو نجس فطهره إن صب عليه ما يقره ويفعل حتى يعود إلى
غيره بشئ هكذا يفعل ثلث مرات وقال محمد بعد طهارة غير المنعصر أي بعد أن يغسل غير
المنعصر لا يطهره أعنده لأن النجس يزول بالعصر وهو لم يوجد ويطهر بطن نجس كالماء
متعلق بيطهر عليه أي على هذا البساط يوماً وليلة ويطهر الكاروت والعذرة بالحرق حتى
يصير راداً عند محمد هو المخرج إذا أصاب راداً شيئاً لم ينجس خلافه لا يوجب فإنه عنده
لا يطهر بالحرق وكذا يطهر حار وقع في الحنطة فصار لها لبنة الحقيقية لطهارة الميتة إذا أصاب
على العذرة ثراباً أو حراً ونحو ذلك وعفي قدر درهم الذي يعتبر مائة كمرض الكف وهو

داخل مفاصل الاصابع في الرقيق ويعتبر هو وزنا بقدر متعارف الكثيف في حبس مغلظ كالدم
 والبول اي بول ما يؤكل لحمه ولو وصلية في صغير لم يأكل هذا القيد لرفع توهم ان بول صغير لم
 يأكل يكون ظاهر وكل ما يخرج من البدن الا في حال كونه موجبا للتطهير واكثر عطف على قوله
 كل وقدر الحاجة ونحوه اي نحو الحاجة وبول الحمار وبول الهرة وبول العارة وكذا
 حبس مغلظ ايضه الروت واكثر خلافا لهما فان الروت واكثر تخفف عنه ابي يوسف
 وما دونه ربع التوب اي توب كانه وقيل ربع الموضع الذي اصابه مثل ربع الكم او الزيل او
 الدخيل وقدره ابو يوسف شبر في شبر وقيل ربع السر او بل احتياطا لانه اقصر الثياب
 لفظ ما مبتدأ وخبره قوله الاتي عفو في حبس مخفف كبول البقر وبول ما يؤكل وخره لم لا
 يؤكل لحمه كالصق والباري ونحوها وبول النخ اي ترشش مثل رؤس الابل بعد طمها حرا
 عنه عفو ودم السمك وخر طيور ما كوله طاهرة الا الرجاجة والبط ونحوها فان دم
 السمك ليس بدم حقيقة فلا يكون نجسا فان الدموى لا يسكن في الماء ولا يعلو الجوار
 طاهر عندها وعند ابي يوسف حبس مخفف وماء ورد على حبس ككلى اي كالحبس الذي
 يرد على الماء لانه في علمه النجاسة ولو لم يوطأ طاهر في توب رطب حبس فظهرت
 فيه اي في التوب الملعوف قطم البصل منه يتنجس التوب الملعوف والاي وانه لم يقطر
 بالعم فلا يتنجس كما ان التوب الذي لو وضع حال كونه رطبا على شئ مطبق كالجلد الرطب
 حبس جاف اي يابس فان حكم هذا التوب حكم التوب الملعوف ولو نجس طرف من التوب
 فنجس في الطرف المتنجس فغسل طمها او بلا حركتها حكم بطهارة اي بطهارة الطرف المتنجس
 كخطة بآلت عليها حمى بضم الحاء والميم جمع احمار وخضها بالذكري لانها في غلظتها
 بولها فيعلم الحكم في غيرها بالادلة تدوسها اي كخطة فقل بعضها او ذهب بعضها
 بالهبة او القسمة بين الشركيين والغش والبيع والامار ونحوه اذ يجعل ان يكون النجاسة
 في البعض المغسول او البعض ذهب فاعتبر ذلك الاتصال في الطهارة لاجل الضرورة
 طمها ولا يشترط اخرى فيه كما لا يشترط في غسل طرف التوب ان يمس المية سواء كانت جافة
 او مائعة والافعة بكسر الهمزة وفتح الفاء او بكسر ما وتخفيف كماء او تشديد ما بشئ

رطوبة او رطوبة توب نجس في ظاهره
 او رطوبة نجس رطوبة التوب الملعوف

استخرج من بطن اجدى الرضيع الاخر فمخلط الى اللبن ليكون جنبيا فاذا اكل رثا فكل خط
 ولبنها اي لبن المية طاهر لانه حيوة لا تخلط حتى يحكمها الموت خلافا لهما فانها عند
 حبس واستحبابا وهو طلب الفاعل من النجاسة بقاء او تراب فانجوا ما يخرج من البطن
 فالاستحباب لا يستحق التطهير ما يخرج من غير السيلين ستة ما يخرج من احد السيلين غير
 الرجح كالبرور والعايط والمنى والمذي والدم الخارج من السيلين فلا يستنجى من الرجح
 لانه ليس بشئ وانه خرج من البطن وعند ابي في الاستنجاء فرض حتى لا يجوز صلوة بدونه
 وما سبق اي ليس بسنة فيه اي في الاستنجاء عند رخصته لو حصل الانقاء بدونه الصلوة كماء وقال
 ان في لاد في الثلث بل يسجد سجدة او مدر وخشب وتراب وقطن وخرقة ونحوها حتى ينقى
 المستنجى ما يخرج من احد السيلين فانه الانقاء ستة طائفة لا العدد يدبر بالجر الاول ويقبل بالثاني
 الادبار الزناب الى جانب التبر والاقبال ضرة ويدبر بالثالث يعني اذا احتجج في اقامة السنة
 الى العدد يفعل كذا في الصيف اما يدبر بالجر الاول في الصيف لا في الخبيثين فيه مدالة فلا يقبل
 احترازا عن تلويثها ثم يقبل ثم يدبر بالغة في التضييف ويقبل الرجل اما قديما لانه اثره يدبر
 بالاول في الصيف والشتاء ثلثا يتلوث فوجها بالاول ويدبر بياضه والثالث في الشتاء
 لانه الخبيث في الشتاء غير مدالة وعند ابي غسل ما خرج من السيلين بالماء بعد كبر افضل ان
 امكن الغسل بلا كشف العورة ولا يترك حتى لا يصير فاسقا يغسل يديه او لا ثم يغسل
 المخرج بطن اصبع انه حصل به الانقاء او اصبعين ان احتجج الى زيادة او تلك اصابع
 انه لم يحصل بها الانقاء ولا برؤوسها اي لا يغسل المخرج برؤوس الاصابع لئلا يدخل النجاسة
 في شقوق الاظفار ويرجى المخرج وقت الغسل بالغة انه لم يكن صائغا ثم يغسل يديه
 فانما ويحب اي غسل المخرج انه جاوز النجس المخرج اكثر من درهم ويعتبر ذلك وراء موضع
 الاستحباب اي يعتبر اكثر من درهم من النجاسة فيما وراء المخرج حتى اذا لم يكن ما جاوز المخرج قدر
 الدرهم ولكن كانه مع ما في موضع الاستحباب لا يمنع الصلوة ولا يغسل لانه ما على المخرج مغلظ
 العبرة ولهذا لا يغسل في ما في جسد من النجاسة ولا يتنجس بغيره لانه زاد اجتناب وروث لانه
 حبس لا يزال النجس لا يطعم للنساء لما فيه من اللهايم كالخيش لما فيه من نجس الطاهر

بلا ضرورة ويمينه أي لا يستجيب يمينه للثمن وأما عند الضرورة في ثوبه يكون يده اليسرى مقطوعة
أو مجروحة ولا يستجيب أيضا بخرقة أو حذاء أو شعر أو ورق الشجر والفضة والذهب والبرص
شيء محرم بين الناس لأنه ينافي الاحترام وشروطه الاستحباب هذه الأشياء ليس بمباحة في الجمل
وكره استقبال القبلة واستدبارها لبول وكحة كالغاريط ولو لم يخلو وأما في الخلط يعلم
الكرامة في النجس بطريق الدلالة ويكره فعل البول والغاريط في الماء وظل قوم يستريحون
فيه والطريق تحت شجر مثمر ويكره البول قائما إلا بعدد ركعة في البول والغاريط
ويحب الاستدبار في البول بالثمن والتنجس أو الاضطجاع على شقة اليسرى حتى يتقن قلبه
على انقطاع العود وقيل يكتفى بمسح الذكر واجتذابه ثلاث رات والتصحيح أنه طباع الناس
وعاداتهم مختلفة فمنه في قلبه صار طاهر أجاز له أن يستنجي لأنه كل أحد أعلم بحاله ومع
طهارة المفسر يطهر يده حتى يطهر المستنجي مع طهارة موضع الاستنجاء وقيل يشترط إزالة
الزائدة عن موضع الاستنجاء أو الأصبع الذي يستنجي به فإنه يخرج لا يضرة **كتاب الصلوة**
هي لغة الدعاء وشعر عبارة عن الأفعال المخصوصة وشروط فرضيتها السلام والعقل
والبلوغ حتى أتى تركها صبي ستة عشر سنين يضرب ومنكر فرضيتها كما هو حكمه حكم
الهرمة وتاركها عدا تكاسل بحسبته يصلي وقيل يضرب وقيل يعذر بالمال لو رأى
النكاح أو إلى ذلك مصلحة ومن صلى بجماعة يحكم بسلامه عند اختلافه فلي لا ينها
مخصوصة بهذه الأمانة بخلاف الصلوة منفردا أو سائر العبادات الوجودية في سائر
الأمم ولا يحرم في أدائها النيابة بالنفس والمال كما صحت في الحج بالنفس والقصور
بالفدية في حق الشيخ الفقيه وقت صلوة الفريضة لأنه أول اليوم من طلوع الفجر
أن يدخل في طلوعه وهو أي الفجر أي البياض المقتضى أن المنتشر في الأفق وهو الصبح
الصادق أنه من غير المستطيل وهو الصبح الحاذب فلا يخرج به وقت الفجر ولا يدخل
وقت الفجر إلى طلوع الشمس أي يمتد وقتها إلى ابتداء طلوع الشمس ووقت الظهر يدخل
غروبها أي الشمس إلى أن يصير ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال لآمانة جبريل لم يبلغه
يومين تغيب أول كل وقت وآخره فإنه نعم صلى بالرسول ولم صلوة الصبح حين طلوع

الفجر أي الظهر حين زالت الشمس في اليوم الأول وصلى في الصبح حين طلوع الشمس والظهر حين
بلوغ الظل مثليه غير في الزوال في اليوم الثاني والفقهاء لغة الرجوع وعرفا ظل راجع من المغرب
إلى المشرق حين يقع على خط نصف النهار وقالوا أن قال أبو يوسف ومحمد أنه وقت الظهر
إلى أن يصير الظل مثلا أي مثل صاحب الظل ووقت العصر يدخل من أنفها وقت الظهر ويمتد
إلى غروب الشمس فامتداده إلى الغروب لقوله لم يدر ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس
فقد أدرك العصر ووقت المغرب يدخل بالاتفاق من غروبها أي الشمس ويمتد إلى مغيب
الشفق وهو الشفق البياض الكائن في الأفق بعد الحجرة وقالوا هو الشفق الأحمر قبل
وبه يعني ووقت العشاء ووقت الوتر يدخل من أنفها وقت المغرب إلى الفجر أي أوله
يدخل عقيب الشفق على اختلافهم فيه وآخره يعني إلى الصبح الصادق بلافظاف
يقدم الوتر عليها أي على صلوة العشاء للترتيب لاجل وجوب الترتيب بينهما لأنه
الوتر فرض عند الجح وسنة عندهما وثمره اختلاف ظهر في موضعين أحدهما الوصل
الوتر قبل العشاء ناسيا أو صلاها فظهر في العشاء دونه الوتر فإنه الوتر في العبد
العشاء وحده عنده لأنه الترتيب بسقط بمثل هذا العذر وعند ما يعيد الوتر أيضا
لأنه تابع لها فلا يصح قبلها والله أن الترتيب واجب بينه وبين غيره من الفرائض
حتى لا يجوز صلوة الفجر ما لم يصلي الوتر عنده وعند ما يجوز لأنه لا ترتيب بين الفرائض
والسنن وقيل يجب وقتها أي وقت العشاء والوتر بازيكانه في بلد يطلع فيه الفجر كما
تغرب الشمس أو قيل أنه يغيب الشفق وقد صلى أنه بعض أهل بلغار لا يجدون
وقت العشاء لا يجبه عليه لا يجب العشاء والوتر على من لم يجد وقتها لعدم
سبب الوجوب وهو الوقت ويجب السجدة وهو بكسر الهمزة البياض بالفجر بازيك
بوتر صلوة بحيث يمكن أدائه أي أداء الفجر بترتيب أربعين آية أو بترتيب أكثر من أربعين آية
ثم إن ظهر في الطهارة يمكن الوضوء وإعادة الصلوة على اليوم المذكور أي ويمكن إعادة
الفجر على وجه ترتيب أربعين آية أو أكثر لقوله لم يدر ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس
بظهر الضيف لقوله لم يدر ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس ويستحب تأخير العصر

ما لم يتغير الشمس المعتبرة بغير قضاها وهو ان يصير حال لا يحار فيه العين وهو الصحيح وقيل تغير الشعاع
 وقيل ان يبقى بينها وبين المغرب اقل من مقدار رمح ويستحب ايضا تأخير العشاء الى ثلث الليل
 الى ثلثة الاول ويستحب تأخير الوتر الى آخره اي آخر الليل لمن يتق بالانتباه والا فقبل
 النوم اي وان لم يتق باليقظة فاقرب قبل النوم لقوله من خاف ان لا يقوم آخر الليل فليوتر اوله
 ومن طمع ان يقوم آخره فليوتر آخره ويستحب تعجيل الظهر في الشتاء ويستحب تعجيل المغرب في الصيف
 والشتاء والسر والحضر ويستحب تعجيل العصر والعشاء يوم الغيم لانه في تأخير العصر احتمال وقوعه
 في الوقت المكروه وفي تأخير العشاء تعجيل الجماعة على اعتبار وقوع المطر والطين ويستحب
 تأخير غيرها اي غير العصر والعشاء يوم الغيم لانه في تعجيل الغير تعجيل الجماعة بسبب الظلمة وفي تعجيل
 الظهر احتمال وقوعه قبل الزوال وفي تعجيل المغرب خوف وقوعها قبل الغروب ومنع المكلف
 منع تحريم غير الصلوة اداء وقضا وسجدة السلاوة التي وجبت قبلها باية تلاوة في وقت كامل
 فلا يتأدى بالتأخير والما اذا تلاها فيها جاز اذا تلاها فيها غير كراهية لكن الافضل تأخيرها ليؤتيها
 في الوقت المستحب لانها لغوت بالتأخير وصلوة الجماعة التي حضرت في الوقت الصحيح
 فان حضرت في هذه الاوقات جازت صلواتها غير كراهية لانها اديت كما وجبت اذ الوجوب
 باحضور وهو افضل والتأخير مكروه لقوله من ثلث لا يؤت وكون ذكرها اجازة عند الطلوع
 اي عند طلوع الشمس الاستواء اي عند استوائها في كبد السماء وعند الغروب لا يصح يومه استئنا
 من قوله منع فان اداء ما لا يكره عند الغروب لانه اذا تكا وجبت لانه سبب الوجوب في الوقت
 انه لم يؤد قبله ولكن بكرة تأخير ما اليه واما عصر اليوم السابق فلا يجوز لانه الحامل لا يتأدى
 بالتأخير ومنع ايضا عن التسفل وركعتي الفجر بعد صلوة الفجر وبعد صلوة العصر لقوله عليه السلام
 لا صلوة بعد صلوة الفجر حتى تطلع الشمس ولا صلوة بعد صلوة العصر حتى تغرب الشمس لا يمنع
 بعد صلوة الفجر وبعد صلوة العصر عن قضا فائنة وسجدة تلاوة وصلوة جازة ومنع
 عن التسفل بعد طلوع الفجر بالكره في سنة اي سنة الفجر لقوله من اذ طلع الفجر لا صلوة الا ركعتين
 ومنع ايضا عن التسفل قبل المغرب بعد غروب الشمس لما فيه تأخير المغرب ومنع ايضا عن
 التسفل وقت الخطبة ايا كانت يعني ان خطبة كانت فان خطبة الجمعة والعيد واجبة

فيه لانه فيه الاشتغال غير سماع الخطبة وقيل العائنة وقت الخطبة يجوز ومنع ايضا عن التسفل قبل
 صلوة العيد ومنع ايضا عن الجمع بين صلوتين في الفريضة في وقت واحد ولو بعد دخلا
 للث فلي فانه عنده يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين العشاء والمغرب بعد المطر والمريض
 والسفر الا بعرفة وفردلفة فانه يحتاج بجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر في عرفة وبين
 المغرب والعشاء في وقت العشاء في فردلفة ومن طهرت في وقت عشاء او عصر صلواتها
 فقط وكذا الحكم اذا بلغ الصبي او سلم الكافر او افاق المجنون خلا لث فلي فانه عنده
 من طهرت في وقت العصر تقضى الظهر مع العصر من طهرت في وقت العشاء تقضى المغرب
 مع العشاء لانه وقت العصر وقت الظهر ووقت العشاء وقت المغرب ولهذا يجوز الجمع
 بالبعد عنده كما قرأه من هو اهل فرض اي صار اهل فرض في آخر وقت يقضيه اي يقضى فرضا
 كانه اهلا له لا يقضيه من حاضرت فيه اي في آخر الوقت فانه زوال المانع في آخر الوقت وجبت
 هذا الوقت وطلول المانع في آخر الوقت مسقط لصلوته اذا المعبر في السببية في آخر الوقت
 عندها وعندك فلي او لم يصب لو سلم الكافر او بلغ الصبي او طهرت المجنون او افاق المجنون
 في آخر الوقت يلزم فرض هذا الوقت عندها ولو حاضرت فيه لا يقضيه كما قرأه خلا لث فلي
باب الاذان هو لغة الاعلام وشرا اعلام وقت الصلوة بالفاظ مخصوصة سن اي
 الاذان سنة مؤكدة للتأريض وهي الاوقات الخمس وقضاها واجمعة دون غيرها اي غير الفجر
 كالتن والتوافل والوتر والتراويج وصلوة العيد والكسوف والخسوف والاستسقاء والجمعة
 ولا يؤذن للصلوة قبل وقتها ويعادها اي الاذان فيه اي وقتها لوقوع اي لواذنه قبل وقتها
 خلا لث فلي يوسف في الفجر وهو قولنا في يجوز عنده للفجر في النصف الاخير في الليل يؤذن
 اي المكلف للقائنة ويقوم لما روي انه ثم قضى الفجر غداة ليلة التفرس باذان واقامة
 وكذا اي يؤذن ويقوم ايضا لاول الفوات يعني فانه الصلوة المعددة فاراد قضا بعضها
 او كلها يؤذن ويقوم للصلوة الاولى منها وخير فيه اي في الاذان للوقوف في الفوات وفيه
 إشارة الى انه لا يجز في الاقامة بل ياتي بها في الكل وكره تركها اي ترك الاذان والاقامة
 لانه التسفل لا يسقط الجماعة فلا يسقط ما هو من لوازمها لا يكره تركها المصل وحده او الجماعة

في بيته في المصروندبا اي الاذان والاقامة لها اي للمسا في المصل في بيته لا اي لا يندب الاذان
والاقامة لنفس لانها من جنس الجماعة المستحبة وصفة الاذان معروفة ويزاد بعد ذلك
اذان الفجر الصلوة صفر من مرتين لان بلا الارض اتدع عنه فكله او اخسنة التبع عم
فاحرية والاقامة مثله اي مثل الاذان في عدد الكلمات وتربيع التكبير ويزاد بعد ذلك
اي فلاح الاقامة قد قامت الصلوة مرتين ويترسل المؤذن في اي في الاذان يعني
يتمهل فيه ولا يسرع بانه يفصل بين كلمتي الاذان بسكتة ويجد ربا تال المهملة ضد
الترسل يعني يسرع فيها اي في الاقامة ويكره الترجيع وهو ان يخفف بالشهادتين
صوته ثم يرجع فيرفع بها صوته ويكره التلحين وهو التطريب والتفتي وقيل هو الخطا
في الاعراب واذا اذ الحن لتحسين الصوت بلا نقص حرفا ولا زيادة فهو حسن ويستقبل بها
اي بالاذان والاقامة القبلة ويجوز وجهه يمنة ويسرة عند حي على الصلوة وعند حي على الفلاح
لانه خطا للقوم في اوجهم بها ويستدبر المؤذن في صومعة اي موضع الاذان ان لم يجد التحوّل
واقعا في الصلوة يعني ان لم يحصل للاعلام مع ثبات قدمه بانه كانت الصلوة سبعة فيستدبر
فيها ويخرج راسه ويقول حي على الفلاح ويجعل اصبعه في صلاخ اذنيه ولا يكلم المؤذن في
انما هما اي في انشاء الاذان والاقامة ويجلس المؤذن بينهما اي بين الاذان والاقامة
الاخ المغرب فيفصل بينهما بسكتة هذا عند الجرح واما لا يفصل بينهما في المغرب فحيلة
خفيفة وقال الشافعي يفصل بينهما ركعتين واحسن للمؤمنون التثويب في كل صلوة
لان اكثر الناس كانوا عافلين غالبا عند الاذان والتثويب العود الى الملاعلام بعد الاذان
وتثويب كل بلدة ما تعرف اهلها اما بالتخني او بقوله الصلوة الصلوة او قامت
الصلوة او قامت الصلوة ويؤذن ويقيم على ظهره وجاهز اذ ان المحرث وكره اقامته
اي اقامة المحرث ويكره اذ ان الجنب ويعاد لو فعل كاذبا المرأة اي كايها اذ ان اهلها
ان رفعت صوتها اركبت معصية وان لم ترفع فلم يحصل للاعلام واذ ان الجنون والسكر
لعدم معرفتها بدخول الوقت ولان اعادة الاقامة اي اقامتهم لعدم سرعته تكرار الاقامة
لانها اعلام الحاضر فيمكن الواحدة ويستحب كونه المؤذن عالما بالسنة والاولى

اي سنة الاذان والاقامة وكره اذ ان الصبي والفاسق اذ لا يوثق قوله وكره اذ ان الفاسق
لنكر السنة ولا يعاد اذ انهم لو فعل لا يكره اذ ان العبد والاعمى والاعمى دولة الزمان لا يؤلفهم
مقبول في الامور الدينية واذ اقال المؤذن حي على الصلوة قام الامام والجماعة واذ اقال قد قامت
الصلوة سرعوا الى الصلوة وان كان الامام غائبا او كان هو الغائب المؤذن لا يقولون الحي
حي بخير الغائب **باب ثروا الصلوة** هي جمع شرط وهو ما يتوقف عليه وجود الشيء
ولا يدخل فيه هي طهارة بدن المصلي فحدث اصغر واكبر وهو النجاسة الحكيمة وحبت وهو خبث
النجاسة الحقيقية مغلفة كانت او مخفية وطهارة توبة لقوله تعالى وثيابك فطهر وطهارة مكان
الذي يصل عليه وسر عورته واستقبال القبلة والنية لقوله عم اما الاعمال بالنجاسة وهي قصد
وعورة الرجل فحبت سرته المهدودة مما يقطع العائنة فاريدها ما كانها دائرة جواب
البدن الى تحت ركبة اي ركبتين دائرتين ايضا جواب الساق فالركبة بخلاف السرة والامة
مثله اي مثل الرجل يعني ما يكون عورة من الرجل عورة من الامة مع زيادة بطنها وظاهرها فانها من الرجل
ليس بعورة ولكن في الامة عورة والمذبة واما الولد والمستسعاة مثل الامة في هذا الحكم وضع
بدن الحرة عورة الاوجها وكفها وقدمها في رواية صحيحة وفي رواية قد ما عورة وانما يمكن
وجهاها وكفها عورة لان في كشف الوجه حاجة كما في الشهادة والمحكمة والنكاح وفي كشف
كف ضرورة وكشف ربع عضو عورة يمنع جواز الصلوة لان للربع حكم الكل كالبطون مثال
للعضو والفخذ والساق وسر ما النازل قال في الدرر والغرر النازل وغيره عضو وكره
بمفرده اي وصره والانيثين وحمها وخلفه الذي بمفرده ما قوله بمفرده ووجه تنبيه على ان كلاما
من الذكر والانيثين وعلقة الذي بغيره مستقل لما قيل ان الخبيثين تابعين للذكر فيعتبر
الكل عضوا واحدا وكذا اختلف في الذكر في كونها عورة مع الانثيين والصحيح ان كلاما
الانيثين والذكر عورة على حدة وعند الشافعي يمنع جواز الصلوة انكشاف الاكبر
اي اكثر العضو في النصف اي وفي انكشاف النصف العضو عنه اي بمنه في يوسف رواية
وعند الشافعي يمنع قليلا وكثيره وعاود ما يزيل النجاسة سواء كانت في بدن او ثوب او مكان
يصلح معها اي مع النجاسة ولا يعيد الصلوة لان التكليف بحسب الواسع ولو وجد المصلح ثوبا

ربه طاهر كماله قد وصل حال كونه عاريا لا تجزئه لانه لا يربح حكم الكل كما في الامم فيجعل كل
 الكل كونه في موضع الضرورة وفي توب طاهر اقل من ربه تجزئه الصلوة به قائما بركوع وسجود
 وبين الصلوة عاريا قاعا بايا ولا فضل الصلوة به اي بتوب طاهر اقل من ربه هذا
 عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد يلزم الصلوة به بركوع وسجود وان لم يكن المصلح ما استبان
 يستعورية وانما قال لا يستعورية ولم يقل توبيا يستعورية لانه المراد ما يمكن الاستئثار به حتى لو وجد
 سائر الكورق والخيش ونحوها لا يجوز صلوة عاريا قائما كما في اوقافه اقصي حال
 كونه قائما بركوع وسجود جاز لانه في القعود ستر العورة الفليضة لانه في القيام والستر
 لم يحج الصلوة وحج الناس والركوع والتسجود ولم يحجيا التحج الصلوة وقبله في مكة
 عين الكعبة حتى لو صلى في مكان من مكة بينه وبين الكعبة حائل يجب ان يصلح بحيث لو ازيل
 الحائل وقع استقبال على عين الكعبة ومن بعد من بينها اي وقبله من كان بعيدا عن مكة جهة
 الكعبة بحيث لو ازيل مكان بينهما حائل وقع استقبال على صحتها في الصحيح لانه التكليف
 بحسب الواسع ولو كان في استقباله تيامم او تياسم يجوز لانه وجه الله مفقوس يقع احد
 جوانبه الى القبلة عند التيامم والتياسم فان جهلها الى القبلة بالاطمئنان لا علم او توهم الظلم
 او نظام النعم ولم يجد في سائر جهاتها الى غير القبلة حتى التحيي بذكر الجود في نيل المقصود وصلى
 على حركته فان خطا في حركته وعلم بخطا بعد ما اي بعد الصلوة لا يعيد الصلوة وان علم بخطا
 فيها اي في الصلوة استدرا الى القبلة وبها ايتى غير صلوة على ما صنع قبل العلم ولم يستأنف
 وكذا ان تحول رايه الى تحول رايه في الصلوة الى جهة اخرى استدرا ايضا الى هذه الجهة وبها ايضا
 على تلك الصلوة وان سرع في الصلوة بلا تحول لا يجوز صلوة لانه القبلة حاله الاستنباه جهة
 التحوي وهو لم توجه وان وصلته اصحاب يعني اذا انتهت عليه القبلة فصلت الى جهة بلا تحريم
 ظهر في الصلوة انه اصاب الى القبلة لا يجوز صلوة فاستأنفها لانه حاله بعد العلم اقوى من
 حاله قبله فاذا بين عليها يلزمه بناء القوي على الضعيف وعند ابي يوسف ان اصاب في الصلوة
 جازت صلوة لم يستأنفها لانه لو استأنف صلى ايضا الى هذه الجهة فلا فائدة في الاستئناف
 وان خرج قوم الى جماعة مع امام جهات في ليلة مظلمة وصل كل واحد في القوم الى جهة والامام الى جهة

واحال ان القوم جهلوا حال امامهم جازت صلوة من لم يتقدمه اي جازت صلوة من كان منهم
 خلف الامام لانه قبلتهم جهات تحريمهم ولم يضر في جهات تحريمهم لصحة الاقدام كما في جوف
 الكعبة وانما قال جهلوا حال امامهم لانه لو علم احد منهم في الصلوة جهة توبة الامام ومع
 ذلك خلفه لا يجوز صلوة بخلاف من تقدمه اي من تقدم منهم الامام فسدت صلوة لانه
 الواجب عليه ان يكون خلف الامام وهو تركه ولو علم حاله اي حال امامه وخالفه يعني من علم منهم
 انه الامام الى جهة توبة وخالفه لم يكره صلوة لانه اعقد امامه على الخطا وقبله الحائث
 غير عدو او قتل وسبع جهة قدرته اي يصلح الى اي جهة قدره عليه لتحقيق العجز وكذا ان المريض
 اذا لم يجد في تحوله الى القبلة وكذا ان كان على خشب في البحر وصل المصلح قصد قلبه اي نيت
 الصلوة بتجريحها اي تجزئة الصلوة هذا متعلق بقوله يصل يعني لا ينفصل بين النية
 وبين التحريم بعمل يمنع الاتصال كالاكل والشرب ونحوها واما ما لا يمنع الاتصال فلا
 يضر مثل الوضوء والمشي الى المسجد حتى لو نوى ثم نفضا او مشى اليه فكثر جاز ولا يلزمه
 النية تكرارا ولا اعتبار بالنية المتأخرة عن النية في ظاهر الرواية وقبل يصح ما دام
 في الشاء وقبل يصح قبل الركوع وقبل يصح قبل رفع رأسه عن الركوع وقائدة
 هذه الروايات لا مكان تدارك النية عند الغفلة عنها فانه احسن من ابطال الصلوة
 ومنع التلفظ الى القصد اي الى قصد قلبه فضل ولا عبرة بالتلفظ بلا قصد قلبه
 لانيه ويمكن مطلق النية للنفل بان ينوي مطلق الصلوة لانه ادنى الفراغ الصلوة
 فانصرف مطلق النية عليه واذا اراد ان يقول بلسانه يقول اصله يتدبر وفي قضاء
 النفل الذي سرع فيه فانه يقول نويت قضاء نفل فسدته والنية المؤكدة
 والتم ارجح في الصحيح فان مطلق النية كاف فيها ايضا لانها في النوافل في الاصل والتم
 شرط تعيينه اي تعيين فرض في الفرائض الخمسة كالعصر مثل بان ينوي فرض عصر يومه او فرض
 عصر الوقت ان لم يخرج وقته ولو نوى العصر مطلقا ولم ينو عصر اليوم او الوقت فيقبل يجوز
 وقبل لا يجوز وفي اجمعة ينوي صلوة اجمعة لا فرض الوقت للاختلاف في فرض الوقت
 فيها وفي الوتر ينوي صلوة الواجب للاختلاف في وجوبه وفي العيد ينوي صلوة في

ظهر يقول في ظهر اركت وقته ولم اصل بعد لان الجمعة التي صلح ما ان لم يكن فعلية الظهر وان
 جازت اجزاء الاربع عشر فانت عليه والمعتدي نوى المتابعة بالامام ايضا كما ينوي
 الصلوة لان الغناء يلحقه في جهة امامه فلا يترفع التمام والافضل ان ينوي لا فقه العبد
 الامام ولولوا حين وقف الامام موضع الامامة جاز عند عامة المشايخ ولو نوى لا فقه
 بالامام ولم يعتن الظاهر مثل ان نوى الشروع في صلوة الامام الاصح انه يجزئه وينصرف في الصلوة
 الامام والافضل للمعتدي ان يقول اقتدى بهن هو امامي وهذا الامام وينوي صلوة فقط لا
 امامه المعتدي ولجأزة ينوي الصلوة لله تعالى والرضا للميت لانه الواجب عليه يقول
 بلسانه اصلي لله تعالى واعيا لهذا الميت وان استبه انه ذكر ادانيه قال فربما ان اصلي
 مع الامام الصلوة على من يصلي عليه ولا يشترط انية عدد الركعات اي ركعات الصلوة فرضا
 كان او نفلا **باب صفة الصلوة** الصفة الامارة اللازمة لشيء وهي في باب وعده
 وحذفت واو كما في عدة فرضها وهي سبعة الاول التحريم وهي قوله الله اكبر وما تقوم
 مقامه عند دخول الصلوة فالجزم جعل الشيء محرما والهاء لتحقيق رخصت التكبيرة
 الاولى لانها تحرم الاشياء التي يجب قبل الشروع بخلاف سائر التكبيرات وهي
 اي التحريم شرط عندنا لا اركان خلافا للثاني وثمرة الخلاف تظهر في بناء النفل على
 تحريمه الفرض فانه يجوز عندنا ان شرط الفرض يصلي شرط للنفل وعندنا ان نفي ما يجوز
 لان التحريم ركن الفرض وهو لا يصح ان يكون فراه من النفل عنده والله القيم وهو فرض في
 الصلوة المفروضة دون النفل حتى جاز ادائه بلا قيم والثالث القراءة مطلقا لقوله
 فاقرأ ما تيسر من القرآن والاربع الركوع والامس السجود والسادس القعدة الاخرة
 قدر الشهادتين القعدة الاخرة في الصلوة قدر قراءة الشهادتين وهي المذكورة
 في القيم والقراءة والركوع والسجود والقعدة الاخرة اركان لا شرط وانما يخرج
 اي يخرج المصلح من صلوة بصفة اي بفعله سواء بلفظ السلام او غيره فرض عندنا ج
 طلاقا لها وواجبها اي واجب الصلوة قراءة الفاتحة وضربا لصلوة القرآن الى الفاتحة
 وتعيين القراءة في الركعتين الاولى من الفرض وواجبها ايضا رعاية الترتيب في كل

مكرر في ركعة كالسجدة حتى لو ترك السجدة الثانية وقام الى الركعة الثانية فقيامه معتبر
 بغير صلوة ونقض السجدة المتركة في آخر الصلوة وواجبها ايضا تعديل الاركان وهو
 تسكين اجوارح في الركوع والسجود حتى تطمئن مفاصله وادناه مقدار تسبيحة وعندنا ان
 هو تعديل الاركان فرض وكذا عندنا في وواجبها ايضا القعود الاول والشهادة في القعدة
 ولفظ السلام في خروج غير الصلوة وواجبها ايضا قنوت التور والتكبيرات العبدية والجهنمية
 تحلة اي هجر القراءة في تحلة كالخروج والى المغرب والعشاء والسراري اسرار القراءة في تحلة
 كالظهر والعصر وسننها اي سنة الصلوة رفع اليدين في اول الصلوة للتحريم وسننها ايضا
 الشتر اصابعه فلا يضم كل الضم ولا يفرج كل التفريق بل يترك على حالها وسننها ايضا هجر الامام
 بالتكبير لحاجة الاعلام لدخول الصلوة ولذا استن رفع اليدين اعلاما للامام وسن هجر الامام
 بالتكبير اعلاما للامام وسننها ايضا الشتر بعد الفواعل غير التكبير وهو ان يقرأ سبحانك اللهم العفو
 وسننها ايضا القعود بعد الشاء وهو يقول عوذ بالله من الشيطان الرجيم والتسبيحة وهي
 يقول اسم الله الرحمن الرحيم وسننها ايضا التاميم وهو يقول آمين بعد قراءة الفاتحة
 ستر او هو يقيه لهذه الاربعة وسننها ايضا وضع يمينه على يساره تحت سترته وعندنا
 على صدره وصفة الوضع ان يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى ويكفي بانحنف
 الابهام على الرقع وسننها ايضا تكبير الركوع وسبيحة اي تسبيح الركوع ثلث اي ثلث مرات
 والرفع منه اي رفع راسه من الركوع وسننها ايضا اخذ ركبته بيديه في الركوع وتخرج
 اصابعه في حالة اخذ ركبته ولا يفرج اصابعه لان هذا الحالة وتكبير السجود وسبيحة
 اي تسبيح السجود ثلاثا اي ثلث مرات ووضع يديه وركبته على الارض حالة السجود
 واخر اثنين رجله اليسرى ونصب اليمنى في حالة القعود للشهادة في القعدة جميعا
 والقومة بين الركوع والسجود وحلته بين السجدين والصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وآله
 آداب الصلوة نظره اي نظر المصلح الى موضع سجوده في حال القيام وفي حالة الركوع الى ظهر قدميه
 حالة سجوده الى الارض وفي قعوده الى جهة وعن التسليمة الاولى المنكبة للامين وعندنا انية
 المنكبة اليسرى واداءها نظرها اي ساكنا وسنده عند التقارب لانه في الشيطان واداءها ايضا

اذ اخرج كفيه من كفيه عند التكبير الاول الا عند حذف اليد ودفع السعال ما استطاع بغير ما كان
لانه حصلت منه حروف حتى لو كان هذا ابلغا عند زوال الصلوة وادامها ايضا القيام اي قيام الامام
والقوم عند قول المؤذن حتى على الصلوة في الاقامة وقيل القيام عند حتى على الفلاح وادامها
ايضا الشروع اي شروع الامام عند قامت الصلوة وقال ابو يوسف يشرع اذا فرغ من الاقامة
وكذا قال الشافعي **فصل** ينبغي الاحتشاع في الصلوة واذا اراد المصلح ان يدخل فيها ان في الصلوة
كبر الا ان كان اخرس فانه يدخل بالنية فقط ولا يلزمه تحريك اللسان هذا قال والمداين في
انما لا يات بالنية في هذه لفظة الله او هرة لفظ الكبر لا المرفعها يكون استنفاها ما ينف الصلوة وان
يقوم بكنه لاجل الشك في الكبرياء وان لا يات بالنية في ما اكبر لانه اكب رجب كبر وهو يخرج عن معنى
التكبير والصلوة تقديرا ولو كان المدة في الام لفظ الله فهو حسن ما لم يخرج عن حده فاعيد رفع
يديه محاذيا اي يدفع حتى يحاذي بايديه حتى اذنيه وقيل ما سبها ما يديه حتى اذنيه وعند
يوسف يرفع يديه مع التكبير لا قبل اي لا يرفع قبل التكبير والمراد ان يرفع يديه هذا من تكبيرها هو
الصحيح لانه استلها وعلى هذا التكبيرات القنوت والاعباد واجمارة ومعارنة بغير المؤمنين
تكبير الام يعني ان يكبر المقتدي مع الام افضل عند ابي حنيفة لانه شر كبر في الصلوة خلا قال ابا يعنى
الافضل عندهما ان يكبر بعده لانه تبع للام وفي التسليم عنه روايتا ولو قال المؤمن اكبر قبل
قول الام ذلك لا يصح انه لا يكون سارعا في الصلوة عندهم واجمعوا على انه لو فرغ من قوله
الله اكبر قبل فراغ الام لا يكون سارعا كما ان الله رر والعز نقل عن الحائبة ولو قال المصلح
بدا التكبير اي بدأ التكبير عند شروع الصلوة الله اجل او عظم او الرحمن اكبر ولا اله الا الله
او كبر بالعربية كونه في بركت بمعنى الله اكبر صححه في هذه الصور وكذا
اي صح ايضا لو قرأ القرآن في الصلوة بها اي بالعربية حال كونه عابرا عن العربية
فانه يجوز بل اخل في اودع حيزا وتسمى بها اي بالعربية باء يقول حين النهج بام خذ
وعبر العربية من الالسن كلمة السرمان والصبر في والهندي وانتر في مثل اي مثل العربية
في الصحيح ولو شرع المصلح في الصلوة بالله لم يجر لانه ليس بتعظيم خالص وانما حصل
يجوز ان يثبت التكبير ما يد على التعظيم لا بما يدل على الدعاء وقال ابو يوسف انما يحسن التكبير اي

انه كان المصلح قد راعى ان يكون لفظ التكبير حسن لا يجوز ان ياتي لا يجوز له ان يقول غيره الا بالتكبير
سواء كان معناه الله اكبر او مثل انكولتك كبير والله كبير فانه عنده يجوز التحريم بهذه التكبيرات الاربع
لكونه غير عابث وقال الشافعي لا يجوز الا بابتدائه اكبر والله الاكبر ثم يعتمد بيمينه على راسه يساره الاعتقاد
الاتحاد وصفة الاعتقاد ان يضع وسطا كفه اليمنى على ظهر كفه اليسرى تحت سترته وكل قيام
سترته فيه ذكر كائنات والقنوت وما فرغ في صلوة اجمارة يعني ان كل قيام فيه ذكر مسنون
فيه وضع اليد وكل قيام ليس فيه ذكر مسنون فالسنة فيه ارسال اليدهما عند ايدى جوبه وكوفه وعند حجة
يعتد في كل قيام شرع فيه قراءة فيضع اي فلذلك يضع يمينه على راسه يساره في القنوت و صلوة
اجمارة في قيامها ذكر مسنون خلا قال اي الحمد فانه ايده عنده يرسل في حالة الشاء والقنوت و صلوة
اجمارة اذ ليس في هذه الحاشاة قراءة ويرسل اليده في قومة الركوع ويسمى تكبير العبد اتفاقا
اذ ليس في قومة الركوع ويسمى تكبيرات العبد ذكر مسنون وقراءة ثم يقرأ سبحانك اللهم وبحمدك
وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك ولم يقرأ في القنوت قوله وجل ثناؤك لانه لم يات
في المساء ولا يقيم اليه وجهت وجهي الى اقرنى ولا يقيم الى الشاء قوله انه وجهت وجهي للدين
الى اخر خلا قال لا يوصف فانه عنده يقولها المصلح مقدما كما في الشاء او مؤخرا وعند الشافعي
يقولها فقط ثم يتعوذ بالتقوى ستر اللقمة لا للشاء فيا في يدي بالتقوى المسبوق عند قضائه
بمسبق لانه يقرأ لا يات بالمقتدي ويؤتم بالتقوى غير تكبيرات العبد لانه اما يقرأ اما وعند ابي حنيفة
يوسف هو بالتقوى تتبع للشاء فيا في اي فلكونه يتبع للشاء يات بالمقتدي لا المسبوق لانه
المقتدي ينبغي فيتعوذ ويؤتم بالتقوى عند يوسف على تكبيرات العبد ويسمى اي يقول بسم الله بعد التعوذ
سرا او كل ركعة لا يسمى سراجا في السورة خلا قال الحمد في صلوة الحاققة اي القراءة الحاققة يعني
اذ اخفى القراءة يات التسمية بسراجا في السورة لانه اقرب الى متابعة المصحف واذ اظهرها
لا يات بها بينهما وهي التسمية اية من القرآن اذ انزلت للفصل بين السور كالرباجعة في اوائل السور
ان التسمية في العاقبة ولا في كل سورة ثم يقرأ العاقبة اي بعد التسمية يقرأ العاقبة وسورة القرآن او يقرأ
تلك آيات عوض السورة واذ قال الامام ولا الصالحين امن هو اي الامام وامن المؤمنين تأمينا سراجا
ولفظ آيات ليس في العاقبة اتفاقا وعندهما اسحب دعاءنا وولم فيه بل انشد بدختيار القضاة والقضاة

والعين للعينين والسنن للسنن الكبر والحدود والصلوات والميم للمروة والعين للعين
والجيم للجيم والواو والوسطى فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية اخبر شرجله
تجلس عليها وتصب يمينه اي رجله اليمنى نصبا ووجهه اصابعها اي اصابع رجله اليمنى نحو القبلة ووضع
يدته على فخذه وسار الى كيفية الوضع بقوله وبسط اصابعه متوجهة نحو القبلة وقرأ الشهد
عبد الله بن مسعود وهو يجتهد في الصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله و
بركاته السلام عليك وعلى عباد الله الصالحين شهداء لا اله الا الله وشهداء في حق عبده ورسوله
التحيات جمع تحية وهي الملك قبل البقاء الدائم وقبل العظمة وقبل السلامة في الآفات وجميع
النقص الصلوات قبل الصلوة الخمس قبل كل الصلوات وقبل الرحمة وقبل الادعية وقبل
العبادات والطيبات قال لا ترون الكلمات الطيبات وقبل ذكر الله تعالى وما والاها وقبل الاعمال
الصالحة ولا يزيد على هذا الشهد في العدة الا في ركعتي الاولى في الصلاة الفاتحة
خاصة بغيره يشمل صلوة المغرب وهي قراءة الفاتحة فيه افضل وان سجد فيها بعد الاوليين
او سكت جاز والعقود هي كالاولى ان كان العقود الاول والمرأة تنورك فيها اي في التعبد
وهي التورك اي تجلس على ايها اليسرى وتخرج كلتا رجليها من اجانب اليمين لانه اشر
لها فاذا اتم الشهد فيه اي في العقود اتم على النبي محمد وهي سنة عندنا فرض عندنا
وهو ان يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد
وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وكره بعضهم
اللهم ارحم محمد الا انه لا يرفع يدهم فيصير الانبياء عليهم السلام اذ الرحمة تكون بانيان ما يلام عليه والتحيات
انه لا يكره ودعا بعد الصلوة على النبي ومجاء ما يشبه لفظ الفاتحة مثل ان يقول اللهم اغفر
ولو الذي اي يقول اغفر لابي ولادعية المأثورة وهي لم روية عن النبي ومجاء ان يقول اللهم اني
ظلمت نفسي ظلمي اني او انه لا يغفر الذنوب الا انت فاعف عني مغفرة من عندك انك انت الغفور
الرحيم لا اله الا الله عو يا شيبه كلام الناس الا في كل ما لا ينجي من الله منهم نحو اللهم اغفر لي
فليس بكلامهم ثم يستلم المصلي عن يمينه مع الامام اي مائة تسليمة بسم الامام كما في النجدة
وفي رواية يستلم بعد الامام فيقول السلام عليكم ورحمة الله ويسلم عن يساره كذلك وينوي

الامام

الامام يدي بالتسليم عن يمينه ويساره من الحفظة وهم الملائكة الذين يحفظونه وينوي
الناس الذين معه اي مع الامام في الصلوة والمقصد في ذلك اي ينوي ايضا وتسليمه عن يمينه
ويساره من الحفظة والناس الذين معه في الصلوة وينوي امامه في تسليمه في اجانب العن
هو اي الامام في اي في هذا الجانب ونوي المقصد فيهما اي التسليمين اياه حاداه اي اياه
حاذي المقصد للامام واذا سلم الامام بنا فراغ المقصد في الشهد لا يقطع المقصد في الشهد
ولا يتابعه في السلام والمنفرد ينوي في التسليمين الحفظة فقط **فصل** في الامام في الصلاة
في الجمعة والعيدين والفجر والاولى في المغرب والعا اداء وقضا وخير المنفرد في
نقل الليل في الفرض اجبري ان كان المنفرد ويصلي في وقت اي في وقت الفرض اجبري فيفضل
على بناء المفعول اجبري ان اراد المنفرد اداء الفرض اجبري خير ان شاء الله الام في
حق نفسه وهو افضل ليكون الاداء على هيئة الجماعة ولكن يجبر ما دونه اجبر وان شاء الله انما
اذ ليس خلفه في سبعة وخمسة اي الامام والمنفرد حتما اي قطعاً فيما سوى ذلك اي سوى
الصلوة التي بين يديه اجبر ما دونه اجبر سماع غيره وادى الى الفاتحة سماع نفسه في الصبح هذا
رد لما قيل ان اجبر سماع نفسه وادى الى الفاتحة تصحيح الحروف وكذا اكل ما يتعلق بالنطق
كالطلاق والعاق والاشهاد وغير ما في البيع والنكاح والاياء واليمين ووجوب سجدة
السلامة والتسمية في الذبيحة يعني ادنى الى الفاتحة في هذه الصور سماع نفسه حتى لو طلق
حيث صح الحروف لكن لم يسمع نفسه لا يقع ولو طلق جهرا وصل بان شاء الله بحيث لم يسمع
نفسه يقع الطلاق ولا ينفذ قوله ان شاء الله ولو ترك المصلي قراءة سورة اول الفاتحة فقصا
اي قضى السورة في الركعتين الا فردين مع الفاتحة وجهها اي بالسورة والفاتحة ولو ترك ما بينهما
اي فاتحة اول الفاتحة لا يقتضيهما اي لا يقتضي الفاتحة في الا فردين لانه يقرأ فاتحة الا فردين فلو
فيها فاتحة الاوليين تكرار الفاتحة في ركعة واحدة وهو غير مشروع وفرض القراءة اية وقال لا تلت
ايات قصار بكسر الفاء واية طويلة وسنتها اي سنة القراءة في السفر عجلة قراءة الفاتحة
في السورة سناً واحدة عطف على قوله عجلة يعني وسنتها في التسامع نحو سورة البروج وسورة
استغثت في صلوة الفجر وسنتها في الحضر اي في الاقامة في الفجر اربعون اية او ثمانون اية وحسوا

طوال المفضل وهو من سورة محمد دم وقيل في ذوق آخر القرآن ويستمر به لكثرة فضوله فيها وفي الظاهر في
صلوة الفجر وفي صلوة الظهر وأوسط أي وأحسن أوقات أو أوسط المفضل في العصر والعشاء
وأحسن أوقات قصار المفضل في المغرب ومنه الحجات إلى البروج طوال ومنها أي
سورة البروج المكية أو ساط ومنها أي من سورة لم يكن إلا في آخر القرآن قصار وفي
الضرورة بقدر الحال وتطال قراءة الركعة الأولى وقراءة الركعة الثانية في صلوة الفجر بالاجماع
فذكر الناس إجماعاً لأنه وقت نوم وغفلة وإطالة الثانية على الكون بثلث آيات ذكره إجماعاً
وباية أو آيتين لا تتركه فقط أي لا تطل الكون على الثانية وفي غير الفجر يسويها وعند محمد في الفجر
أي تطال الأولى على الثانية في كل الصلوة عنده لأن العلة المذكورة موجودة في الكل ولا
يتعين بشئ من القرآن سوى العلة المصلحة بحيث لا يجوز غيره أي غير هذا الشيء يعني بحيث
أنه لو قرأ غيره من القرآن لا يجوز صلوة والصلوة يقرأ ما يتيسر من القرآن جازة لقوله تعالى
ما تيسر من القرآن وذكره التقيين أي تقيين سورة لصلوة مثل أن يقرأ الم تنزيل السجدة و
هل في صلوة الفجر يوم الجمعة وسورة المنافقين في صلوة الجمعة وأما ذكره لما فيه من
الحكمة فالحكمة إذا أرادها صحتها لا يجوز غيرها أو راء غيره مكروماً أو قرأها لكونها
أيسر عليه أو تبركاً بقراءة عليه السلام فلا كراهة فيه لكنه يشترط أن يقرأ غيرها أحياناً للتميز
بظن إجماع أهل العلم لا يجوز ولا يقرأ المؤمن خلف الإمام بل يستمع وينصت أي يصغي وإن وصية
والإمام أية الترغيب مثل أية الجنة وأية الترهيب أي التخويف مثل أية النار لقوله تعالى
وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلهم يرحموا وأخطب الخطيب وصلى في خطبة على النبي يوم
الحداد فقال الخطيب يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً وسمعوا ما يسمعون من الله تعالى أي
البعيد عن الخطيب بحيث لا يسمع الخطبة والداعي أي القريب من الخطيب سواء في وجوب
الاستماع والانصات والله أعلم **فصل** إجماع في الفرائض سنة مؤكدة أي قوية شبه
الواجب في القوة وقيل فرض كفاية وقيل فرض عين وتسقط بالاعتذار كما لمطر الشدة
والطين والبرد والشدة والظلمة الشديدة كالمرض والعقار والزمان والعجز
وإناب اليد والرجل من خلاف وذهاب الرجلين وأول الناس بالإمامة أعلمهم السنة

أي أكثر الناس علماً في الدين وسنة ثم أقرهم أي أنشأوا في العلم فالأول بالامامة أكثرهم قراءة
وتجويد الآية القراءة ركن في الصلوة وعند أبي يوسف بالعكس يعني الأول بها عنده أقرهم
ثم أعلمهم ثم أقرهم يعني أن شأوا في القراءة والعلم فالأول بها بينهم خوفاً من الله واجتناباً
من الشبهة قال عدم فرضه صلى خلف عالم تقي فكانت مصلية خلف نبي ثم استهم يعني أن شأوا في
العلم والقراءة والورع فالأول بها أكثرهم استقامت أحسنهم خلفاً يعني أن شأوا في العلم والقراءة
والورع والسن فالأول بها أحسنهم معاشرة للناس فإنه شأوا في ذلك فاستهم نسباً فالأول
توباً لأنه في هذه الصفات بكثرة الجماعة وإن يستوي ويقع بينهم أو اختياراً في القوم وبكرة امامة
العبد لعلية الجمل يستعمل خدمة مولاه وبكره امامة الأعرابي وهو الذي يسكن البادية
عربياً كان أو غنياً لأنه الغالب عليه الجمل وامامة الأعمى لأنه لا ينطق بالنبوة ولا يهتدي
إلى القبلة بنفسه ولا يقدر على استيعاب الوضوء غالباً هذا إذا كان نواكياً إذا كان الأعمى
أفضل فقد يجهل جازراً وامامة الفاسق لشدة الناس عنه وعدم اهتمامهم لأمير الدين وبكره
أيضاً امامة المبتدع أي صاحب الهوى الذي لا يكثر به صاحبه حتى إذا كثر به لا يجوز امامته
اصلاً ولا يجوز امامة الرافضي ولا امامة من يقول بخلق القرآن وبكره امامته ولد الزنا لأنه
الناس عنه لكونه مثماً وبكره امامته ناقض لأطراف كالأيد المقطوعة مثل إذا لم تصور فافعل
الطهارة وكذا يكره الأقدم بأجل الربوا وأن تقدموا أي أن المذكورون جازاً ما هم
مع الكراهة لقوله دم صلو خلف كل بدو فاجرو وبكره تطويل لإمام الصلوة وكذا يكره
أيضاً جماعة النساء وحدتهن إذ قيام الإمام وسط الصف وتقدمه مكرهه فإنه فعل أي
فإن اردن أن يصلين بجماعة تعف الإمام منهن وسطين تحزاً عن زيادة الكشف
كالعز جمع عارفة الثوب فإنهم إذا صلوا بجماعة يعف الإمام وسطهم ولا تخفون إجماعاً
ويدخل فيها جماعة الجمعة والعبيد والاهتساف ومجالس الوعظ إلى العجوز في الفجر والمغرب
والعشاء لأن الفتنة يجتمعون في سائر الأوقات فلم يحز حضوراً وأما في الفجر والعشاء
بنا مودن وفي المغرب بالطعام مشغولون فيجوز في هذه الأوقات حضوراً وجوزاً أي
جوز أبو يوسف ومحمد حضوراً في الكل أي في كل الأوقات ومن صلى مع رجل واحد أقامه

اي قامة المصلي غير ميمية اي اذا كانا المقدي واحدا يقوم غير ميمين الالام ما ويا له
 وغير محدثه يضع اصابعه عند عقب الالام والعبارة بموضع الواقف لا بموضع السجود
 حتى لو كانا المقدي طول من فوق سجوده امام الالام لم يضرب وانه صلى في يساره او في
 خلفه جاز ولكن كان ميميا الى الالة السنة ويتقدم الالام على الاثنين فصاعدا
 يعني اذا كانا المقدي متقددا فالسنة ان يتقدم الالام عليها ويصيف الرجال اي
 يصيف الرجال في الصف خلف الالام ثم اي بعدهم يصيف الصبيان ثم اي بعدهم يصيف
 التحاة في نفيح الخما جمع ثم يصيف النساء فاذة اي المصلي هذه المسئلة تفرع عليه ثم التحاة
 او حاذي عضونها عضوانه وقال الربيع المعبر في الحاداة الساق والكعب على الصحيح وعظم
 اعيرة القدم مشهارة بان كانت بنت سبع وقيل تسع والامح ان يكون قابلة للجماع سواء كانت
 محرما او جنبية او عجوزا تفرع عنها الطباع واما ان كانت مجنونة او صغيرة لا تستحي فلا تفد او
 شرط في الحاداة قد راداء ركن من ركائز الصلوة في صلوة اي حال كونها في صلوة مطلقة
 اي الصلوة التي لا ركوع وسجود سواء كانت اداء او قضا او نوا أو صلوة العبد او
 التراويح او الوتر في رمضان واذ كانا يصليان بالايام واحترزا بالمطلقة غير صلوة الجنازة
 والمحاذاة فيها غير مفيدة لانها دعامتة كتحريم اي صلوة مشتركة بينهما في حيث التحريم
 بان يبنى احدهما تحريمه على تحريم الاخر او يبنى تحريمها على تحريم الالام واداء اي مشتركة
 اي في حيث الاداء بان يكون احدهما اماما والاخر يكون لها امام فيها يؤدى انه حقيقة كالمكره
 او تقدير اكاله لا حقيق حتى لو اقتدى رجل وامراة بامام فاحدنا ثم توشا ووجد الالام فارغا
 غير الصلوة وبنينا في صلواتهما على ما مضى فحاذت المرأة الرجل في تلك الحالة فدت
 صلوة الرجل بوجود الشك في تحريمه في حيث الاداء لانها بنينا تحريمها على تحريم الالام واداء فكلما
 الالام حكما امامها فيما يقضي لانها التزموا اداء جميع الصلوة مع الالام فكانا كأنها خلف
 الالام حتى ثبت له احكام المقدين كحرمة القراءة وحصول ثواب الجماعة وكونها من ذلك الحق
 وهو فانية كل الركعة او بعضها بعد الاقبة ابا ان ادرك الالام في الركعة الاولى فسبقه
 احداث فذهب وتوشا وجا بعد فراغ الالام فشرع يصلي الفرض باتمام او سبقه احداث

بعد اداء ركعة او ركعتين او ثلث فشرع يصلي فانات بخلاف المسبوق وهو ان ادرك الالام
 في آخر الصلوة بان ادركه بعد رفع رأسه من الركوع الاخير او في الشهاد او ادركه في بعض الصلوة
 بان ادركه بعد الركعة الاولى في الثانية او الثانية في الثالثة او الثالثة في الرابعة حتى لو حاذت
 هذه الامراة تلك الرجل في اداء ما سبق لم تفد صلوة الرجل لانها منفردان فيما يصليان
 لانه المسبوق لم يلتزم اداء الكل خلف الالام ولهذا يجب عليها القراءة في مكان آخر زبر
 عما اذا كانا في مكانين حتى لو كانا هو على دكان وهي على الارض والدكان قد رامة الرجل لا تفد
 صلوة لعدم تحقق المحاذاة بلا حائل بينهما لان الحائل يرفع المحاذاة واداءه قد مؤخره الرجل
 لان ادائه الاحوال القعود فقد راداه به وغلظه كغلظ الاصبع والفرجة تقوم مقام محائل و
 اداءه لا قد راي يقوم فيه الرجل فدت صلوة اي صلوة الرجل دون صلوة المرأة ان نوبت
 على صيغة الجمهر امامتها بان ينفذها الالام لان الفساد يترجم من جهتها بسبب التزام صلواتها
 وقت الشروع ولا تفل المرأة اي لم تشرك في صلوة اي في صلوة الرجل بلانية اي بلانية
 الالام انما اي صلواتها يعني لا تفد صلوة الرجل بالمحاذاة بلانية الالام امامتها لان المرأة
 لم تشرك صلوة لعدم جواز صلواتها بدو نية الالام امامتها اذ اقده او ما لم يصح بلانية
 الالام وقد اقتدأ رجل بامرأة لقوله دم اخر وهن مخرجت اخر من امة او صبي لان الصبي
 مسئول لعدم فرضية الصلوة عليه فلم يجز اقتداء المفترض به وقد ايضا اقتدأ مصل طاهر
 بمعذور واقده المعضور بالمعذور فحاذت انما اقتدأ عندهما وانما اختلف فلا وفد ايضا
 اقتدأ مصل قارى باقى واقده المكس اي لباس يعار واقده غير موم بموم وهو يصلي بالايام
 وقد ايضا اقتدأ مفترض بمنفل لان بناء القوي على الضعيف لا يجوز واقده مفترض
 بمفترض فضا آخر لعدم اشتراك الصلوة بينهما ويجوز اقتداء عاقل رجليه بما سمع على خفيه
 ويجوز ايضا اقتداء مسئول بمفترض لان الفرض اقوى وكذا يجوز اقتداء موم بمثله اي بالمومس
 كلمة المومس قانما او قاعدا يجوز اقتداه ويجوز ايضا اقتدائه قائم باصبع وهو لا يقدر
 الاستواء في قيامه وكذا يجوز ايضا اقتداء المتوضي بالمستقيم لانه طهارة مطلقة عندنا كالوضوء
 وكذا اي يجوز اقتداء القائم بالعاقد خلافا لمحمد فيها اي في ما بين المستليين ولهذا اوردنا

بالذكر وان علم انه امامه كان محذرا عاديا فقد يباين ثم ظهر انه امامه محدثا عاديا
صلوة وان اقدى في وقارها باقى فست صلوة الكل عند ايجاع اما صلوة القارى
فلانه ترك القراءة مع القدرة عليها واما صلوة الامتين فلا بينهما رغبيا بل
وجبا بقية بالعارى فيكون قراءة قراءة لها فتركا القراءة التفسيرية مع القدرة
عليها وقالوا فست صلوة العادى فقط لاصلة امتين لانها معذورين ولو
استخلف الام العادى الذى احدث في صلوة رجل امتين الاخيرين فست
صلواتهم لانه المأذون وجبت في كل الصلوة تحييفا او تقديرا ولم يوجد واما خفض الركعتين
الاخيرين بالذكور فمقتضى ان يصلى الفريضة في الاخيرين للتحذير لعدم وجوب القراءة
في الاخيرين ولو خلف كل من الرجلين ان يصلى ركعتين فاقدر احداهما بالآخر صح
كاقدرا المنفصل بالمنفصل ونذر رجل ان يصلى ركعتين وحلف اخاه يقول بانه لا يصلى
ركعتين ثم اقدى كالحالف بالانذار لانه كاقدر المنفصل بالمفترض بخلاف اقدى النذر
بالحالف فانه لا يجوز لانه كاقدر المفترض بالمنفصل وكذا لو نذر رجل ان يصلى ركعتين
واخر كذلك فاقدر احداهما بالآخر لا يجوز لانه كالحالف بالمفترض فضا اذ لا ينوي تلك
النذر بان نذر رجل ان يصلى ركعتين وقال اخي الله على ان اصلى تلك المندورة ثم اقدى احداهما
بالآخر جاز لوجود اكثر **باب** في الصلوة في سبقة حدث في الصلوة نوحا
وبنيها على ما مضى والاشهاد للمنفرد ومقتضى فرغ امامه افضل لكونه قابلا غير شبهة
الاخلاف وان كان الذي سبق حدث اما ما جاز في المكان لا يخلف واذا نوحا هذا
الامام عاد الى مكانه وانما باقى صلوة في مكانه خلف خليفة مما اى قطعاه ان كان اماما
ار خليفة لم يفرغ من الصلوة والآى وان فرغ امامه من الصلوة فهو الامام الاول
مخبر به العود الى مكانه وبين الامام حيث نوحا الى مكانه التوضيح كما منفردا فانه ايضا
مخبر بغير العود والامام ثم ولو احدث عند انشاء الصلوة استئناف ما مضى في هذه الصلوة
وكذا ان استأنف ايضا لو جاز في الصلوة او على عليه واحتمل بان نام في صلوة نوحا لا ينقض
وضوئه فاحتمل او فترقه واصابه نجاسة مانعة بان تجاوز قدره ربه ثم ونجح فسأل

او دخل

او ظن انه احدث فخرج من المسجد وجاوز الصفوف خارجا حال كونه خارجا المسجد فانه
مكان الصفوف في الصحيح الحكم المسجد ثم ظهر انه لم يحدث اذ اخرج فاطع للصلوة فانه
الصلوة في هذه الصور بطلت ولو لم يخرج من المسجد ولم يجاوز الصفوف بطلت بصلوة
ولم يتألف ولو سبقه الى المصلى احدث بعد قراءة التشهد او بعد ما قد قرأه نوحا
وسلم لانه لم يبق عليه شئ الا السلام فيانه به وان تعدد اي احدث في هذه الحالة اي بعد التشهد
قبل السلام او على ما يافى ان الصلوة تمت الصلوة لوجود تمام الاركان بان يوجد الخروج بصفه
وهو فرض عند ايجاع كما عرفت وبطلت الصلوة عند الامام ان رأى في هذه الحالة اي بعد التشهد او
تتبع ما ذكره او بالرواية القديمة على استعمال المأذون المأذون لم يقدر على استعماله لم يتقبل
ولو قد ر عليه بالرواية بطلت صلوة دار الام على القدرة لا غير او تمت مدة المأذون سواء
كان ميقنا او مسافرا بشرط ان يجد المأذون قبل مطلقا او نزع المأذون خفيه يعمل قليل او يفعل
بانه كان وسع لا يحسج الى المعالجة في الشروع وان احدث الى فعل عفيف تمت صلوة لوجود
الخروج بصفه او نعلم الا في سورة كمن صلى بغير قراءة فقل في الصلوة يجوز به الصلوة بان
تذكره او حفظ بالسمع في غيره بل استحال بالتعلم والامت صلوة لوجود الخروج بصفه
او وجد العادى نوحا ان نوحا يجوز به الصلوة بان لم يكن فيه نجاسة مانعة او كانت عنده
ما يزيلها او قدر المومنى على الاركان بان يقدر على الركوع والسجود ولا يفر صلوة يكون قويا
فيلزم به القوى على التضعيف او تذكر صاحب الترتيب صلوة فانه عليه واختلف
العارى امتيا او طلعت الشمس بعد التشهد في صلوة الفجر او دخل وقت صلوة العصر
التشهد في صلوة الجمعة او زال عذر المعذور وسقطت الكبيرة غير برد وكلمة تنفر للتعليم
ثم اعلم ان هذه المسائل التي كانت اثنتي عشرة مسألة نفس الصلوة فيها عند ايجاع
لوقوع هذه الاشياء بعد التشهد طلاقا لها وهو مبنى على ان الخروج بصفه فرض عنده لانها
والخروج بصفه لم يوجد في هذا المثال ولو استخلف الامام الذي سبقه احدث مسبوقا
بركعة او اكثر صح لوجود المأذون في الركعة في التسمية ولكن الاول انه يقدم صدره كالانه اقدى على
انام صلوة فادام المسبوق الذي هو خليفة صلوة الامام يقدم صدره كاليسلم بهم

بالقوم ثم لو فعل المسبوق الذي هو خليفة فاعلمنا فيها للصلوة كالتمتع والكلام ونخرج
 من المسجد بعده أي بعد تمام صلاة الإمام بغيره أي المسبوق والمواصلة ويطهر الإمام الأول
 أنه لم يكن الإمام الأول فرغ من الصلاة لأنه وجد المناء في خلال صلواتها ولا يضر فعله الثاني
 بعد تمام صلاة الإمام ثم فرغ من الصلاة الأولى بأية توضع وأدرك خليفة بحيث لم يسبقه
 شيء وأتم صلاة خلف خليفة وادرك القوم لأنهم فرغوا من الصلاة ولو تمهله الإمام عند الاختتام
 أي اختتام الصلاة أو حدث عند الاختتام عمدا فستصلوة فيه كما مبين في الكلام في معنى السلام
 وجد في خلاص الصلاة المسبوق لا أي لا تفقد صلاة المسبوق إذا علم الإمام أن الكلام في معنى السلام
 أو خرج الإمام من المسجد عند اختتام الصلاة لأن الكلام ونحوه خارج عن طاعة الصلاة لا في هذا
 لا ينقص الوضوء بها أو بسبب أحدث في ركوع أو سجود أو أعادها أي الركوع أو سجود وحدها أي بين
 حتى لو بني على عدمها تفقد صلاة لأنه الانتقال من ركن إلى ركن بالطهارة شرط وهو لم يوجد
 ومن ترك سجدة في ركوع أو سجود في ركوع أو ركعة في ركوع أو ركعة في ركوع أو سجدة في ركوع أو سجدة في ركوع
 ترك سجدة في الركعة الأولى فصلا لا يجب عليه عادة تلك الركوع أو سجود ولكن إذا أعادها
 يكون منزها بالوقوف الصلاة مرتبة بعد الإحكام فقام فقامت الصلاة كما في المأموم
 أي المقتدى رجلان يفتن هذا المأموم للاختلاف وإن وصلته لم يستخلفه الإمام لأنه يفتن الإمام
 لقطع الزاوية عند الكثرة ولا فرائضها فإذا توضع الإمام أتم صلاة مقتديا به كما إذا اختلف
 حقيقة نحو الإمامة إليه والآي وإن لم يكن ذلك المأموم رجلا بل صبيا أو امرأة أو غنينا
 فيقبل يفتن ذلك المأموم فتفقد صلواتها أي صلاة الإمام والمأموم لا تختلف فيه ولا
 يصلح للإمامة والاصح أنه أي هذا المأموم لا يفتن للإمامة لعدم صلاحية فتفقد
 صلاة دور صلاة الإمام لعدم الاختلاف فيه فتفقد أو لو حضر الإمام على البناء للبناء
 على المرأة أي قراءة قد يجوز به صلاة جازلة الاختلاف عند الجرح خلافا لها هذا الاختلاف
 أو لم يقرأ لم يجوز به الصلاة أما إذا أفعالها لم يركع فلا يجوز الاختلاف بها خلافا
 لعدم الحاجة إليه **باب ما يفقد الصلاة وما يكره فيها** الف ويرجع إلى ذات الصلاة
 والكرهية إلى ما يفقد أي الصلاة الكلام ولو كان الكلام سهوا أو عذرا أو غفلا أو نسيانا

أو قليل أو كثير أو في نوم أو في أي شيء ما يفقد أيضا الدعاء بما يشبه كلام الناس وهو ما يمكن
 طلبه نعم أي من الناس نحو اللهم البني قويا كذا اللهم رزقني فلانة وعندك فلي لا يفقد
 ويفقد ما يفقد الألبين وهو الصوت الحاصل من قوله أه والناوة وهو أن يقول أو أه والناوة
 وهو أن يقول أف ولو كانت بكوفين خلافا لما لا يفسد فإنه عنده لو كانت بكوفين فلي لا يفقد
 ويفقد ما يفقد البكاء بصوت لوجه في بنية أو مصيبة أصابت في نفسه أو ماله لأنه فيها
 اظهار للنأسف لا أي لا يفقد ما يفقد البكاء إذا كانت له كربة أو كربة أو كربة أو كربة أو كربة
 على الخشوع وهو المقصود في الصلاة ويفقد ما يفقد التلحيز بلا عذر فانه إذا كان بعد
 لا يفقد ما كان لا اجتماع البراق والبلغ في حلقه وإن كان بلا عذر يفقد ما كان لا التلحيز
 تلحيز الصوت لأنه يحصل به حروف تلحيز بالفتح والضم ويفقد ما يفقد تسمية طمس
 بالثبوت والتمسك والفتح وهو أن يقول يرحمك الله فوجد فاده أنه كلام الناس
 أو يقع به التلحيز بينهم ولو قال طمس أو التمسع الحمد لله لا يفقد لأنه بمنزلة قوله بركة
 الله وبه لا يفقد ويفقد ما يفقد جواب الجهر سارا بالجهر له بأن يقول الحمد لله إذا قيل
 فله قدم في سفره مثلا أو لا يملكه بأن يقول لا اله الا الله إذا قيل يسبحه يسمع الله له آخر
 مثلا أو سجدة أي يفقد ما يفقد جواب سؤاله سراجا بأن يقول أنا لله وأنا إليه أجمع
 أو كوكبة بأن يقول لا حول ولا قوة الا بالله خلافا لما لا يفسد فانه قال لا يفقد ما
 لأنه شارة في الأصل فلا يخرج بزيادة الجواب عن التمسك ولو أراد بذلك أي بذلك اللفظ
 اعلم أنه في الصلاة لا تفقد صلاة اتفاقا ولو فتح المصلي على غير الإمامة مثل فتح
 المقتدى وعلى غير المصلي وعلى المصلي وهذه وفتح الإمام أو المنفرد على أي شخص كان
 وكل ذلك مفقدا إذا قصد بالتلاوة دون الفتح لا أي لا تفقد صلاة الفتح
 أن فتح على الإمامة مطلقا في الأصح هذا أصح من أن يفقد الإمام لو قرأ أو لم يقرأ به الصلاة
 أو انتقل إلى آية أخرى ففتح عليه تفقد صلاة الفتح وكذا صلاة الإمام إذا أخذ بقوله
 ولكن الأصح أنه لا تفقد صلواتها وينبغي للمقتدى أن لا يجعل بالفتح إذا ربما يتذكر
 الإمام فيكون التلحيز بلا حاجة وللإمام أن لا يلحظهم بل يركع إذا قرأ أو أخذ بالقرآن

فيه عيب بالسجدة بأن يقول الحمد لله
 أو التمسع الحمد لله أو التمسع الحمد لله
 أو كوكبة بأن يقول لا حول ولا قوة الا بالله خلافا لما لا يفسد فانه قال لا يفقد ما
 لأنه شارة في الأصل فلا يخرج بزيادة الجواب عن التمسك ولو أراد بذلك أي بذلك اللفظ

والا استقل الى اية اخرى ويفسد ايضا السلام عند الاشارة بالناس وانما قال عبد الله السلام
سواء غير مفد لانه قد اذكار في غير العبد يجعل في كرا وفي العهد كلاما ويفسد ايضا رده اي
رد السلام ولم يقيد بالعمد لانه ليس من الاذكار بل هو كلام وتخطى بفسد ما مطلقا و
يفسد ما قرأه ان قراءة المصنف في مصحف لانه يتلف في مصحف فاحسب التلف في غيره
خطا فالها فان قراءة المصنف لا يفد ما عندها لانه انظر اليه عبادة ولكنه يفد ما ايضا
أكله وسر به فانها يافيا الصلوة سواء كان على اوتسبانا ويفسد ما سجوده على تحس خلافا
لانه يوسف فيما اذا اعاد ما على موضع ظاهره في السجدة على تحس لا يفد الصلوة عنده بل يفد
هذه السجدة حتى لو اعاد ما على موضع ظاهره ويفسد ما العمل الكثير اختلف في تفسيره قبل هو
ما يحتاج الى اليقين وقيل ما يعلم ناطره انه عام لم يصل وهو اختيار العامة وقيل ما يستكنه
المصنف قال الامام السرخسي هذا القرب الى منهج الجرح فان رأيه التفويض الى رأي المتبني به
ويفسد ما شرع في شروعه المصنف في غير ما اى غير صلوة كمن صلى ركعة في صلوة ثم شرع بعين
نوى بقلبه الى صلوة اخرى وجد التحريم في غير رفع اليد ثم هذه الاخرى ولا تحسب منها الركعة
التي صلاها قبل شروعه الاخرى لا اى لا يفد ما شرع فيها اى في صلوة ثانيا بعين صلى ركعة
في صلوة ثم نوى بقلبه الى هذه الصلوة ثانيا وجد التحريم في غير رفع اليد لا يفد الركعة
التي صلاها قبلها ويجوز احتسابها في هذه الصلوة وانما قلنا نوى بقلبه لانه لو نوى بلسان
فسد ما قد صلى ولا يفد ما انظر المصنف الى مكتوب بيديده او على الحائط او في قراءة
كلام او غيره او اكل المصنف عطف على قوله انظر ما بين يديه من احواله فانه لا يفد
وتفسد الصلوة بقدر ما اى بقدر الحصة واقتران في موضع سجوده اى سجود المصنف او اكل
المصنف على الارض او حاوئ لا اعصار الاعصار اذ اكل المصنف على الركعة انما المار ولا يفد
الصلوة بعينه اذ اكل المصنف على الارض في القصر او في المسجد الكبير يثم المار بالمرور في موضع
سجوده وانما كان على الركعة المار على امامة تحت وهاوئ بعض اعصار المار بعض
اعصار المصنف يثم المار وانما كان على الركعة المار في المسجد الصغير كوضع صلوة في الصحراء فياثم
المار بمروره بيدي المصنف فيه وقيل المسجد الكبير كالصغير ويبقى ان يفد المصنف امامه

في الصحراء

في القصر اشارة طول ذراع وغلظ اصبع ان ظن المار ويقر المصنف منها اى في اشارة
ويجعلها اى اشارة على احد حاجبيه ولا يكتفي بالوضع اى ولا يكتفي للستر وضع هذه اشارة
على الارض بيديده فالكون في ركعة ولا يكتفي بخط ويدراى يمنع المار من المار والاشارة
او التبيح لاهما اى لا يدرك بالاشارة والتبيح مع التلذذ يذم العمل الكثير انما اشارة
او قصد المار المار وبيده اى بيده المصنف وبينها اى بيده اشارة وحاز تركها اى اشارة
عند امر المار وبيده ان ظن انه لا يمر فلا يفد ستره وستره الامام بحجته في القوم يعني
ستره الامام كافية للمقصد ولا يلزمهم ستره اخرى ولو صلى على ثوب بطلانته نجسة
صح ان لم يكن الثوب مضر بيا اى يخطا حتى لو كان مضر بالكميز اذا كان الثوب منفصل
عن بطلانته اما اذا كان متصل فلا يجوز اصله وكذا اى صح الصلوة ايضا لو صلى على الطرف
الظاهر من باب طرفة اى منه تحس سواء ترك احد منها اى احد الطرفين بركعة لا اى
اى ولم يركب هذا الصراخ في قوله في اشارة الصلوة يجوز على الطرف الاخر اذا لم يركب احد
طرفيه تجزئ المار **فصل** ذكره عبثا اى لعب المصنف بتوبه وبدنه لورود النهي و
كرهه ايضا قلب الحصى في مكان السجود والامة واحدة يمكنه السجود لورود النهي
ايضا والرخصة في المرة وكرهه ايضا فرقة الاصابع وهي ان يفد ما او يد ما حتى تصوت
وكرهه انما التحريم وهو باجاء المعجزة وضع اليد على خاصرته وكرهه ايضا الاثنيات هو
النظر بمنه او بغيره بان يولى عنقه حتى يرج وجهه فلو نظر نحو عينه بمنه وبغيره من
غيره ان يولى عنقه او يولى الحاجة لا يكره ولو حول صدره عن القبلة فسدت صلوة
وكرهه ايضا الاقفا هو القعود على البيت فاصبا بكعبته وواضعا يديه على الارض فانه
يشبه اقفا الحلب وكرهه ايضا اقفا اشذراعية وهو سبطها في حالة السجود وكرهه
رد السلام بيده اى بالاشارة لانه سلام معناه وكرهه الترتيب في فقرة التشهد بل يذم
لانه يخالف سنة القعود للتشهد ولانه ينافي الخشوع وكرهه ايضا كف توبه وهو رفع
في بيده يديه خلف عنقه عند السجود وسدله وهو ان يجعل توبه على راسه وكعبته ثم يركب
اطرافه من جوانبه ومنه ان يجعل القاء على كعبته ولم يبدل يديه في كعبته ويضم طرفيه وكرهه

ايضا التثويب لانه من الكسل والامساك فانه غلبه فليكنظم ما استطاع وان زاد وضع يده او كره
على فم وكره ايضا التثويب وهو ان يديه فانه ايضا من الكسل وكره تقيض عينيه للهنى عنه وكره
الصلوة حال كونه معقوض الشعر حتى لو عقصه في الصلوة فقد صلوة لانه عمل كثير والعقص
ان يحج الشعر على راسه وقيل ان يشده على راسه بحرقه او خيط كما فعل النسا والصلوة حال
كونه حاسر الرأس كما شفا راسه لانه فيه تكاسلا وترك ادب لانه لا يراى لما يكره حصر الرأس
في الصلوة تذلل لانه في التضرع أو الصلوة في ثياب البذلة أي كره صلوة حال كونه في ثياب
البذلة وهي ما يلبس في بيته ولا يذهب معها إلى الكاكر ويغتم من هذا إذا الكراهية انما تكون
كانه ثوب اخر وكره ايضا مسح جهته فيها أي في الصلوة من التراب للهنى عنه وكره نظره
إلى السماء وكره عند الآي جمع الآية وعند التبيح بيده في الصلوة عند ادخاله لانه ليس اعمالها
خلقا لها وكره ايضا قيام الامام في طاق المسجد وهو المحراب يعني يكره قيام الامام في المحراب وحده
لانه شبه باهل الكتاب لا قيامه في خارج المحراب وسجوده وكره ايضا انفراد أي انفراد
الامام على الركعة والقوم على الارض ولم اذكر الركعة المرفوعة ثم قدر الارتفاع بعد ارتفاع القوم
وقيل بمقدار الذراع وعليه الاعتماد والباس بما دون ذلك ولو كان عليه مع الامام بعض
لا يكره في الصحيح وانفراد الامام على الارض والقوم على الركعة لانه شبه بغيره في المكان
وكره القيام أي قيام المصلح خلف صف فيه أي في ذلك الصف درجة للهنى عنه وكره سب
ثوب فيه أي في ذلك الثوب نصا وبر وكره ان يكون فوق رأسه أي رأس المصلح او بين
يديه او بجذائه أي يمينه او يساره صورة لانه فيه شبه العبادرة إلى الصلوة ولو كانت
الصورة في مؤخر الظهر او تحت قدمه لا يكره الا ان يكون الصورة صغيرة لا بد وللناظر
اليها او تكون الصورة لغير ذي روع او تكون مقطوع الرأس لانه كراهتها باعتبار العباد
اليها ومثل هذه الصورة لا تقب عادة فلا يكره وكل هذه الكراهية لو رويها انتهى عنها لا
أي لا يكره قتل الحية والعقرب في الصلوة هذا اذا امكن قتلها بفعل يسهل كضربة حدة اذا
قتلها بالضراب او المعالجة والمشي فقد صلوة وقالوا انما يباح قتلها اذا اترابين يدي
ولا يكره قيام الامام في المسجد جدا في طاقه يعني اذا قام الامام خارج المحراب وسجد في المحراب

لا يكره لانه المعته به هو لقدم كما في المقتدى الطويل على الامام ولا يكره الصلوة متوصلا إلى
ظهره فاعيد تحت ولا يكره إلى مصحف معلق او سيف معلق لانها لا يعبدان أو إلى شمع
او سراج فانها اذا كانا بين يدي المصلح لا يكره لانها لا يعبدان اذا المجوس لا يعبدون والاب
بل الحمد ولا يكره الصلوة على بساط ذي نصا وير لانه امانة ليس بتعظيم ان لم يمسح عليها
لان السجود عليها يشبه عبادة الاوثان وكره البول والتخلى والوطئ فوق مسجد وكره علق بابه
والاصح جوارزه عند الخوف على مناعه ويجوز نقشه بالحصى وما الذهب ويجوز البول
نحوه فوق بيت فيه مسجد أي فيه مكان اعد للصلوة به جعل له حجاب لانه ليس بمسجد حتى
يجاز بيعه فلم يكن له حرمة اما جد باب **باب الوتر والنوافل وهي جمع نافلة وهي في اللغة**
الزيادة وفي الشرع ما زاد على الفرائض الوتر واجب عند ادخاله في الصلاة مؤكدة وهو الوتر
ثلاث ركعات بسلام واحد يقرأ في كل ركعة منه أي في الوتر الفاتحة وسورة معها وروى انه عدم
في الركعة الاولى سجدتين الا على في الثانية قن يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد
وبقيت في الثالثة أي في ركعة ثالثة منه بانه يقول اللهم انما نستعينك ونستغفرك ونعيبك
ونؤمن بك ونؤتيك ونؤتيك اليك الى آخره والقوم يتابعون الامام في ذلك وفيه لا يقدر على قراءة
القنوت يستحب لانه يقول اللهم اغفر لي ثلث مرات وهو اختيار الامام في اللبث او يقول
اللهم ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وهو اختيار سائر
المساجد اذا شيع الامام في الدعاء قال ابو يوسف يتابعونه ويقرأونه معه وقال محمد لا يتبعونه
ولكن يؤمنون والدعاء اللهم اهدهما فيمن هديت وعافنا فيمن عافيت وتولنا فيمن توليت
وبارك لنا فيمن اعطيت وقاربنا شرا فيمن قضيت انك تقضي ولا يقضي عليك انه
لا يذل خير واليت ولا يعز من عاوديت بباركت ربنا وتعاليت فلك الحمد على ما
قضيت ونستغفرك اللهم ونسب اليك وقل رب اغفر وارحم وانت خير الراحمين
دائما أي في كل السنة وقال الشافعي لا يفتن في الوتر الا في النصف الاخير من رمضان
قبل الركوع أي ركوع الثالثة بعد ما كبر ورفع يديه ولا يفتن في صلوة غير ما أي غير صلوة الوتر
ويشيع المؤمن أي المقتدى فانت الوتر أي امامه اذا قننت في الوتر ولو وصلية بعد الركوع

ولا يتبع المؤتم قانت الجرح قال لا يوسف فانه قال يتبع بل يقف ساكنا في الظاهر
 انه قنت الامام في الجرح بان يكون ساكنا فيا لا يتبعه المقعد بل يقف قائما ساكنا
 ان يفرغ الامام وقبل يقعد حقيقة للمخالف والاول اظهر لوجوب المتابعة في غير الفتنة
 وعند اب يوسف يتبعه لانه مقعد للامام والسنة المؤكدة قبل صلاة الفجر وبعد الظهر
 بعد المغرب وبعد صلاة العشاء ركعة وقبل الظهر واجمعة وبعد ثانيا بعد اجمعة أربع
 ركعات بتسليمة مع لواذاما بتسليمين لا يخرج عن النذر وبالعكس يخرج وعند اب
 يوسف السنة المؤكدة بعد اجمعة ست ركعات ونذر اي اجبت لاربع قبل العظم
 ركعة وهما ستة المغرب والست بعد المغرب بتسليمة وانما اوردها سنة المؤتم
 لئلا ينهم انما داخل في الست ونذر لاربع قبل العشاء وبعد ثانيا بعد صلاة العشاء فان
 ركعتا سنة مؤكدة وتكملها الى اربعة بتسليمة مستحب وكراه الزيادة في العدد على
 اربع ركعات بتسليمة في نفل النهار لا اي لا يكره الزيادة على اربع في نفل الليل الى ثمانية
 ركعات خلافا لها ولا يزايد نفل الليل على الثمانية بتسليمة والافضل فيها اي في الليل
 والنهار ربيع اي اربعة اربعة وقال لا في الليل المتين افضل وطول القيام في الصلوة
 افضل من كثرة الركعات لانه القراءة تكثر بطول القيام وكثرة الركعات يكثر الركوع
 والسجود وكثرة ما يكثر التسبيح والقراءة افضل من التسبيح والقراءة فرض في
 ركعة الفرض وكل النفل وكل الوتر لانه كل من النفل صلوة على جهة واما الوتر
 فلا حنطاط ويلزم نفل شرع فيه قصد اخر زعم الشرع قصد اظنا ولو كان الشرع
 عند الطلوع اي طلوع الشمس والغروب لا اي لا يلزم النفل ان شرع فيه طائفا عليه
 كما اذا ظن انه لم يصل فرض الظهر فشرع فيه فذكراته وصلاحه صار ما شرع نفل لاجب
 اتمامه عليه حتى لو نقصه لاجب اتمامه ولو نوى اي شرع اربعاً من النفل وافر اي
 هذا الاربع بعد العتود الاول او قبله قضى ركعتين في صورتين يعني لو افسد ما
 بعد العتود الاول قائما الى الركعة الثالثة يقضي الشفع اتم لا الاول اذ قد
 وقع في الشفع اتم لا الاول لانه كان يتم الاول ويشترع اتم ولو افسد ما قبل العتود

لا يكون مقعدا بها ولا في النذر
 واربعا بتسليمة قضى اربع ركعتين

الاول يقضي الشفع الاول فقط اذ قد وقع في الشفع الاول لانه لا يشترع اتم
 هذا بناء على ان كل شفع من النفل صلوة على جهة وقال ابو يوسف يقضي اربعاً لو افسد ما
 قبل العتود الاول لانه الشروع ثبت بالتحريم وكذا الخلاف اي خلاف اب يوسف لو جرد
 الاربع من القراءة اي لو ترك القراءة فيها يقضي ركعتين عند اجماع لا الاربع اذا اهل
 عنده انه ترك القراءة في الركعتين يبطل التحريم في احدهما لا بل تعد الاداء فاذ لم
 يقرأ في الشفع الاول بطلت التحريم فلم يقض الشفع الاول لصحة الشروع فيه لا انك انك
 الشروع بطلت التحريم عند اب يوسف يقضي اربعاً ايضا لانه الشروع في الاربع وجه بالتحريم
 وترك القراءة لا يبطل التحريم بل يوجب فساد الاداء فقط فيصح بناء الشفع اتم سواء
 ترك القراءة في الركعة من الشفع الاول او في ركعة او قرأ في احدى الاخيرين حسب نية لوقرأ
 في احدى الاخيرين ولم يقرأ في احدهما وفي الاوليين يقضي ايضا ركعتين عنده لانه الشفع
 الاول يبطل بغير الشروع فلم يقضه ولم يصح الشروع في اتم لانه يبطل التحريم وعند اب يوسف
 يقضي ايضا اربع ركعات لما مر ولو قرأ في الركعتين الاوليين ولم يقرأ في الاخيرين قضى
 ركعتين بالاتفاق لانه الشفع الاول قد تم وصح شروعه في الشفع اتم فلم يقضه ولا يوجب
 ترك القراءة او قرأ في الركعتين الاخيرين فقط ولم يقرأ في الاوليين قضى ركعتين
 لانه ترك القراءة في الشفع الاول يفسده ويبطل التحريم فلفاده يلزم قصاؤه بطل
 التحريم لم يصح الشروع في اتم او تركها اي القراءة في احدى الاوليين او قرأ في احدهما الاخيرين
 قضى ركعتين بالاتفاق لانه ترك القراءة في احدى الشفع الاول يفسده فلم يقضه
 ولم يبطل التحريم فيصح شروعه في اتم او ترك القراءة في احدى الاخيرين فقط وقرأ في
 الاوليين واهدى الاخيرين قضى ركعتين لانه الشفع الاول قد تم ونسب اتم ترك الواحدة
 فلم يقضه قضى ركعتين اتفاقا هذا اجابته ترك لاسأل الاربع من قوله لو قرأ في احدهما
 ولو قرأ في احدى الاوليين لا غير اتم لم يقرأ في غير ما في الاربع او قرأ في احدى الاوليين واهدى
 الاخيرين قضى عندهما اربعاً فماتين صورتين لانه ترك القراءة في احدى الاوليين
 واهدى الاخيرين لا واحد في الاخر لا يبطل التحريم بل يفسد الاداء فاذ لم يقرأ في احدى الاوليين

او في احدى الاوليين واهدى الاخرين فسادا لكل مع صحة الشروع بان لا يبطل التيمم
فصح بناء الشفع انك على الاول فليزم قضا الرابع وقال محمد بعض ركعتين في الصورتين
لان ترك القراءة في ركعة واحدة يبطل التيمم عنه حتى اذا تركها في احدى الشفع الاول لا يصح
بناء الشفع انك عليه فيلزم قضا الشفع الاول فقط ولو ترك القعدة الاولى في
الشفع الرابع لا يبطل هذا الرابع على الفرض هذا عند الجمع وادى يوسف لانه القعود الاول
ليس يحتمل الشفع الاول عندهما اذ الرابع صلوة واحدة بسبب ادائها التيمم واحدة فكان
القعود في آخرها قضا خلافا لمحمد فانه قال ان القعود الاول ختم للشفع الاول لانه كل ركعتين
من الشفع صلوة على صفة والقعدة فرض في آخر كل صلوة فتركتها مفصلة للصلوة ولو نزلت صلوة
في مكانها فاداءها مكانا او في شرفا منه جاز ولو نزلت امرأة صلوة او صوماء في غنم في صفت
هذه المرأة في الغنم ما اى نزلت المرأة القضا ان قضا نزلت ولا يصح بعد صلوة مثلها
هذا اللفظ الحديث واختلف في تفسيره فيقول المراءيه بانه فرضية القراءة في كل ركعة
الشفع كما ذكر في صدر الشريعة او معناه لا يصح الشفع بعد الفرض مثل الفرض بل يقرأ في ركعة
الشفع كلها وقيل كانوا يصليون الفرض ثم يصليون مثلها لطلب زيادة الاجر فيها لم يمنع عدم
بهذا الحديث وقيل هو منى في اعادة المكتوبة بمجرد توهم فسادا وقيل هو منى في تكرار
الجماعة في المساجد وصح انه يشترع الشفع حال كونه قاعدا مع القدرة على القيام ولو فقد
بعد ما اقصاه قاعدا جاز ويكره لو لم يعذر بغيره كونه لا يقعد بل يعذر بغيره وقاعدا وقال
لا يجوز قعوده بعد شروعه قاعدا الا بعد ثلاثة بالشرع صار ملزما بالسبب النذر ويتنفل
حال كونه راكبا خارج المصالح كونه موميا بالركوع وسجود الى ان منه توجهت رايته
لانه عدم صلي على حماره وهو متوجه الى خيبر وذكر ذلك السنن الرواتب لانها في الامل لا يفل
ولا يجوز بالنزايض والواجب مثل التور والمندور و صلوة الجماعة وسجدة التلاوة التي
تليت على الارض ويجوز المكتوبة راكبا بالايما لم يكن الركوب له بانه كان شيئا كبيرا او كان
مركبه دابة عظيمة ولم يكن عنده غير ركبة او كان لا يجد مكانا يابا من الطين او كان في البادية و
يخاف بالانقطاع عن الجماعة على نفسه وتيا به لوزل وكذا العذر بالمطر وخوف العدو

والسبع ثم اختلف في مقدار الخروج من المص قبل مقدار أربعين او اكثر وقيل قدر الميل والاصح ان
يعتبر مدة السفر وغيره لا يوسف يجوز في المص ايضا ولا يفره النجاسة المانعة عن الدابة وقيل ان كانت
على الشرج او الركابين يمنع والاصح عدم منعها والعجالة كالدابة ان كان طررها على الدابة وان لم يكن
فكانت يروى عن علي صلوة نزلت عن الدابة بعد اقتناعه راكبا لانه يؤديه اكل مما وجب عليه انما
لا ييوسف فانه قال ان المؤدى يركع وسجودا قويا في المؤدى بالايما فلا يبيح عليه ذبها الا قويا
على الاضعف لا يجوز وبركوبه لا يبيح نفعه اذا افتتح غير راكب ثم ركب لا يبيح عليها لانه اذا
ابتدأ ما نزل لا فقه وجب عليه الركوع وسجودا فاذ ركع وسجد بالايما راكبا فقه ترك ركعتين
عليه مع القدرة فلم يصح **فصل** التراويح جمع تروكح وهي في الاصل اسم للجمعة وسميت بالتركية
لانه اضافة الناس بعد اربع ركعات بالجمعة ثم سميت لكل اربع ركعات كجزي لانها في التروكح
سنة مؤكدة للرجال والنساء وقال بعض الروافض سنة للرجال فقط في كل ليلة من رمضان
بعد لغت الى طلوع الفجر قبل التور وبعد جماعة الباء متعلقة بقوله سنة حتى لو تركها بالكل
اساؤا وغيره يوسف ان صلوة فرضت في بيته مع مراعاة السنن افضل وان كانت لا تقضى
منفردا ولا بالجماعة عشر ركعة بعشر سلمات بين كل ركعتين بسلمة وجملة احدى
كائنة بعد كل اربع اى اربع ركعات بقدر ما في محل النصب على حال من حيث ينع بعد الرابع
والسنة فيها انتم اى ختم القراءة واحدة فلا تترك انتم لكل القوم قبل ويكره التراويح
قاعدا مع القدرة على القيام ولو نزل على بابه الجول اى يصلي التور بجماعة في رمضان فقط هذا
اشارة الى انه التور لا يجوز بجماعة في غير رمضان والافضل في السنن اى في سنن الصلوة
المنزلة اى اداء السنة في مسكن افضل الا اداء التراويح **فصل** يصلي امام الجماعة بالنساء
عند كسوف الشمس هو تغير الشمس الى السواد ركعتين على هيئة الشفع بل اداء ولا
في كل ركعة ركوع واحد هذا عندنا واما عندنا في كل ركعة ركوعا وبطيل القراءة
في ثابتي الركعتين وكيفية اى القراءة وقال لا يجزئ القراءة ثم يدعو بعد ما اى بعد الركعتين حتى
تجلى اى ينكشف الشمس ولا يخطب فانه لم يحضر امام الجماعة صلوا الى القوم حال كونهم فرادى اى
منفردين ركعتين واربعا كالحرف فهو التور من القوم يصلون له فادى بعد اجتماعهم وظهرت لهم

والرجح الشديدة والفرع أي الخوف الغالب من العدو وذكر الزلزلة والمطر الشديدين **فصل**
 لاصلاة جماعة في الاستسقاء وهو طلب التقيا بضم التين وهو المطر بل دعا واستغفار
 فانه صلوا فرادى جازوا لا يصلي الإمام بالناس ركعتين يكبر فيها بالقراءة ويخطب
 بعدهما خطبتين كالعيد عند محمد وعند أبي يوسف يخطب خطبة واحدة ولا يعقب القوم
 أريد بهم وهي جمع الرداء ويعقب الإمام رداءه عند محمد والقلب فيه كانه مرتباً فيجعل
 اعلاه اسفله واسفله اعلاه وانه كانه مدوراً أي جبهة يجعل اليمين على اليسر واليسر على
 اليمين ويخرجون خاضعين متواضعين ناكسي رؤسهم **باب** في صلاة الجماعة في أيام متتابعة فقط
 وفي كل يوم بقية من الصدقة قبل الخروج ويحذفون التوبة والاستغفار ويستقون
 بالضعفاء والشيوخ والضعفاء ولا يجزئ أي الاستسقاء أهل الذمة أي الكفار لقوله
 وما دعا الكافرين إلا في ضلال والمراد من حضور الدعاء **باب** أدراك الفريضة شرع
 في فرض منفرد أو قيم لهذا الفرض أي لم يسجد للركعة الأولى بقطع الصلوة ويقيد
 بإمام هذا الفرض وانه سجد للركعة الأولى وهو في الرابع أي في الفرض الرابع يتم شفعاً أي يتم
 إليها ركعة أخرى حتى يصير ركعتين ثم يقطع ويقيد صارا الفضيلة أجماعة فيكون
 ما صلي نفلاً ولو سجد ثلثاً أي للركعة الثالثة من الرابع يتم ويقيد بالإمام حال كونه
 متطوعاً أي مستغلاً لانه قد أدى لما كره وللا كره حكم الكل إلا في العصر أي لا يقيد فيه لانه
 اقتدى مستغلاً وتقبل بعد أداء العصر مكروه ولو كان في المغرب يقطع ويقيد
 فلم يقيد الركعة الثانية سجدة لانه لو لم يقطع وصلى ركعة أخرى تم الصلوة في المغرب
 يوجد أكثر في المغرب وللا كره حكم الكل فيفوت الأقداء اولاً لانه يصير مستغلاً بركعتين
 بعد الغروب في المغرب لانه الركعتين لم يبطلتا بقطع إذا قطع كان المقصد الأكمل
 فلا يكون مبطلاً فإنه قبل الركعة الثانية سجدة يتم ولا يقيد بالإمام في التقل بعد الفجر
 مكروه وبعد المغرب لا يشرع ثلث ولو كان هذا المصلحة في سنة الظهر واجبة فأنتم
 للظهر وخطب في الجمعة يقطع سنة على تسع أي على تسع أول وقيل تمام أي هذه السنة
 وذكره فخرج من مسجد إذ فيه قبل أن يصلي ما ذكره لها أن تعام به جماعة أخرى يعني فخرج في

مسجد إذ فيه لغرض وقت وهو لا يصلي قبل هذا الأذان فهو صلاه في هذا المسجد ولم يخرج
 عنه قبل أن يصلي الأخر يتنظم به جماعة أخرى بأنه يكون مؤذنين وإمامهم في مسجد آخر أو قد يكون
 غيبته لتفرق الجماعة أو لقلتهم ولو خرج ليصلي في مسجد حية مع الجماعة فلا بأس فإنه صلي هذا
 الفرض قبل ذلك الأذان لا يكره فخرج من هذا المسجد بعد الأذان لانه اجاب الراعي مرة فوجب
 عليه ثانياً أن يستأنف قوله وانه صلى لا يكره في الظهر والعشاء شرع في الإقامة يعني
 من صلى الظهر والعشاء ثم وجد في وقتها في مسجد قيم لهما فوصلها مقبلاً بإمام هذا المسجد
 بنيت التقل وإنما استند إليها من الأوقات الخمس لانه التقل بعد أداء الفجر والعصر والمغرب
 لا بعد أدائها وخاف فوت الفجر بجماعة إذ أدى سنته بركعتيها أي السنة ويقيد بالإمام
 لانه ثواب الجماعة أعظم وانه رجا أدراك ركعة من الفجر لا يترك السنة بل يصليها إلى السنة
 عند باب المسجد ويقيد لانه جمع بين الفضيلتين ولا تقضي أي سنة الفجر إذ كانت بل وقفي
 تبعاً للفرض أي فرض الفجر يعني إذ كانت مع فرضها تقضي معه قبل الزوال تبعاً للفرض وانه قضى
 بعد الزوال جاز وأما سائر التسنين فلا تقضي واحداً بعد الوقت وعند محمد تقضي سنة الفجر
 قبل طلوع يعني لو فاتت سنة الفجر فلا تقضي قبل طلوع الشمس بالإجماع وذكره بعد طلوعها
 عند أبي يوسف وأما عند محمد تقضي الزوال لا بعده ويترك سنة الظهر إذا كان في
 حال خوف فوت الظهر بجماعة إذ لو كان في حال رجا أدراك ويقضيها في وقت
 الظهر قبل شفعاً أي قبل الركعتين التين بعد فرض وغيرهما أي غير سنتي الفجر والظهر وغير الفجر
 الخمس من النوافل وغير الوتر لا تقضي أصلاً ومن أدرك ركعة واحدة من الظهر والمراد به بيان ذوق
 الأربع لانه العصر والعشاء كالظهر في الحكم بجماعة لم يصلة بجماعة بل أدرك فضلها لوجود
 معهم ومن في مسجد ولم يدرك جماعة يتطوع قبل الفرض ما ساءه التسنين والنوافل يعني
 أن من فات الجماعة فإراداً يصلي الفرض منفرداً فإنه يصلي قبل الفرض ما ساءه السنن و
 النوافل ما لم يخف فوت أي فوت الفرض ومن أدرك الإمام ركعة فكبيرة ووقف حتى رفع
 الإمام رأسه لم يدرك تلك الركعة لانه شرطه لم يكركة مع الإمام في أفعال الصلوة
 وهم لم توجد لانه التقيم ولا في الركوع ومن ركع قبل إمامه فادركه إمامه فيه أي في هذا الركوع

صحيح ركوعه عينه اقتدى بام فركع قبل الامام فوقف حتى لحقه امامه جاز خلافا لفرق باب
 قضاء الغوايت التي تتيب بين الصلوة الفائتة وصلوة الوقتية بالترتيب وبين الغوا
 بشرط فلو صلى تفرغ على قوله الترتيب بين الفائتة وصال حال كونه وكرانه عليه فائتة
 قد فرضه فادامه فوفا عند الجرح وعند ما بان اي بلا توقف فلو قضا ما قبل اداء است
 بطلت فرضية ما صلى والا حلت عنده لا عند ما صورته صلى العصر مثلا وكرانه لم يصل الظهر
 في عصره وموقوفه عنده حتى لو قضى الظهر لما ت قبل اداء است صلوات بطلت صلوة
 العصر ولو لم يقض حتى صلى بعد است صلوات او اكثر مع العصر وما صلى في است وعند ما يقض
 العصر بلا توقف الى اداء است ولو تركه من عملا لا اعتقا وايضا بشرط الترتيب بين
 الوتر وبين الفروض كما يشترط بين الفروض ان كانت في ركعة الوتر الفائتة في الصلوة المقعد
 للصلوة يعني في ركعة الفرائض لم يوتر في ركعة هذه عنده خلافا لها ما على غير الوتر واد
 عندها ولا ترتيب عنده وسنة عندها ولا ترتيب بين الفروض والسنة ولو صلى الف
 بلا وضوء باسبائهم صلى السنة ولو تركه في الوضوء ليعيد السنة لا عادة الف لانه السنة
 تبع للفرض فلم يصح اداؤها قبل الفرض ولا بعد الوتر لانه صلوة مستقلة عنده فصح اداؤه ولم يجد
 تبع للفائتة خلافا لها فان عندها يقضى الوتر ايضا تبع للفرض لانه سنة عندها وبطلان
 الفرضية ان فرضية الصلوة التي ذكرتها الفائتة لا يبطل اصل الصلوة خلافا لما لم ينعى اذا
 تذكر فائتة في الصلوة المكتوبة بطلت صلوة اصلا عند محمد وعند ما بطلت فرضيتها
 وبقيت نفعلا ويسقط الترتيب بضييق الوقت بمعنى ان الوقت ضايق غير القضاء والاداء
 حتى اذا بقي من الوقت ما يبع بعض الفوائت مع الوقتية يقضى ما يبعه من الفوائت مع
 الوقتية كما اذا فات الفاء والوتر ولم يبق من وقت الفرائض ما يبع فيه من ركعات
 يقضى الوتر ويؤدى الفجر عند الجرح وكذا اذا فات الظهر والعصر ولم يبق من وقت المغرب الا
 ما يصح فيه سبع ركعات يصح الظهر والمغرب ويسقط الترتيب ايضا بالتسليم وبصيرورة
 الفوائت مثلا ان است صلوات حادثة كانت هذه الفوائت او قديمة ولا يعود الترتيب
 يعود فانما يعود الفوائت الكثيرة الى القلة بان كانت عليه الفوائت قضت بعضها حتى

قل باقى لا يعود الترتيب فيما بقى لانه الت فظ لا يعود فمن ترك تفرغ على قوله حادثة او قديمة
 سنا او اكثر لصلوة شهر مثلا وشرع الا اذا هو يؤدى الوقتية مع بقا الفوائت ثم فائتة فرض حادثة
 قضت وقتية بعده اي بعد فوات الفرض الجديد وكرانه الى الجديد تحت وقتية فائتة صلوة الشهر
 صارت قديمة وهي سقطت للترتيب وصلوة الفرض الجديد صارت حادثة وكذا ان صلى ايضا
 لو قضت تلك الفوائت الى الست او اكثر الا فرضا او فرضين قضت وقتية وكرانه ان تفرغ على
 قوله ولا يعود الترتيب يعني في قضى صلوة شهر الا واحدة او اثنين مثلا قلت الفوائت بعد
 الكثرة ولا يعود الترتيب بل لا بعد قضاء الكل ولو صلى وقتية وكرانه الفائتة الفائتة صح
 ولا يقبل بترك الصلوة عند المالم مجيد ولو اردت عقيب فرض صلوات ثم سلم في الوقتية لزمه
 اعادة اي عادة هذه الفرض ولا يلزم قضاء ما فات زما الزدة ولا يلزم قضاء ما فات بعد ذلك
 في دار الجحيم جهل فرضية **باب سجود السهو** اسمها المصلي بزيادة في الصلوة وهما في زيد
 ففلا فاعلاها ليس منها كسكت سجدة او ركوعين او قضا عنها وهو ترك في الصلوة فضلا
 فمفعلاها الواجبة كترك الفائتة والسورة سجدة لسهو مجدين بعد التسليمين وقيل سجدتين
 واحدة وتشهد سلام بعد سجود السهو ويأتى بالصلوة على البنية عدم والدعاء في فقرة السهو هو
 الصحيح ثم قال هو الصحيح لانه البعض في السهو على الصلوة والدة على سجود السهو في فقرة الصلوة
 وبعده في فقرة السهو وجب السجود او الفرائض في ركوع او قرا في فقرة او قدم ركعا او اخره او ركعة
 او غير واجبا او تركه اي الواجب كركوع قبل القراءة مثال تقديم الركوع وقاية القيام الركعة الى الفائتة
 بزيادة شيء على التشهد مثال تأخير الركوع والصحيح في الزيادة قد ما يؤتى فيه ركن بان يقول اللهم
 على حمد ونحوه قبل زيادة حرف واحد وركوعين في ركعة مثال تكرار الركوع واجبه فيما نحن مثالا
 لتغيير واجب وتوك القعود الاول في الرباعية او الثلاثية وكذا ترك سائر الواجبات هذا مثالا
 لترك الواجب قبل كل اي كل واحد من هذه المسائل يقول اي يرجع الى ترك الواجب وان تشهد في
 القيام او الركوع لا يجب سجود السهو وان سهرى مرارا بكيفية سجدة واحدة ويلزم المقعد بسهو اما ان سجدة
 او يجب سجود السهو ايضا على المقعد بسهو اما بشرط ان يسجد الامام حتى لو ترك الامام ترك
 المقعد لا يجب على المقعد بسهو اي بسهو المقعد اذ لو سجد واحد خالف امامه وان سجد

الامام انقلب الامامة اقتداء بالسبق يسجد مع امامه وان كان سهو فيه فاقام عنه ثم يقضي ما فات
 ثم القعود الاول في الرابعة او الخامسة وهو في حال ان التمسك اليه في القعود الاول اقرب
 لم يرفع ركبته عاد الى القعود والى وان لم يكن الى القعود اقرب لا اى لا يعود الى القعود بل قام
 ويسجد للسهو وان سجد في القعود لا خير حتى قام الى الخامسة في الرابعة والرابعة في الثالثة
 والاشد في الثانية عاد اليه ما لم يسجد للركعة التي قام اليها وسجد للسهو بعد القعود لانه آخر وضعا
 في السجدة التي قام اليها بطل فرضه برفع راسه من السجود الذي وجه في الركعة التي قام
 اليها عند سجده وبطل بوضعه في بوضعه راسه عند ابوسف وظل الاختلاف فيمن وضع راسه
 فسبقه حدث برفع راسه للوضوء فوضعا فعند ابوسف لا يمكن اصلاحها بطلانها وعند
 محمد يمينه وانقضى على قوله وصارت هذه الصلوة نقلا خلافا لمحمد فيمن فاد كانت تغل فيمن
 اليها ركعة سادسة انما في قيامه الى الخامسة في الرابعة ليصير تسعة ركعات
 هذا عندها وعند محمد بطل اصل الصلوة ولم يضم اليها شيئا وان فقد عطف على قوله ان سجد في
 الاخير في الركعة الرابعة ثم قام الى الركعة الخامسة سهوا عاد الى القعدة وسجد ولا يسلم قائما
 لانه غير مشروع ما لم يسجد للركعة الخامسة في الرابع والرابعة في الثالثة ثم بان
 المشقة فرضه لانه قد ادى بالقعدة الاخيرة ولكنه اخ التمسك ويسجد للسهو في السلام ويقيم
 ركعة سادسة ليصير الخامسة شفعاء في فرض الرابع وهذا يضم الرابع في الاول وذلك لم
 يقل انما هما اذ فرضه قد تم في هذه المسئلة ولو جلس في القيام وسجد للسهو على الوجه المنقول
 فلا يتركه يقيم سادسة ويجلس على الركعتين ويسجد للسهو بخلاف الاول فان الفرضية لم يطلت
 فلم يكن فيها تارك نقص الفرض والركعة الزائدة على الرابع في الرابع تغل ولا عهدة اى لا
 قضاء عليه لو قطع ما بين الركعتين ولا تنوي اى الركعتين غير سنة الظاهر وكذا العتق
 والمغرب لا ينبغي ان يطلب عليها تجزية مبتدأة ثم اقتدى به في هذه التي هي بينهما اى في ما
 الركعتين صلها فقط ولو افسد الركعتين قصاها انما شرع قصدا وعند محمد يصل سنا
 ولا قضاء لو افسد كما ان الامام لا يقضي ولو سجد للسهو في شفع الطلوع لا يبيح عليه يعني في تنقل
 الركعتين وسجد لا ينبغي عليها بهذه التحريم صلوته بل تجزئ به تحريمه لا سجود والسهو في

في خلال

في خلال الصلوة ولو بني صح اى صلى بهذه التحريم ما فعله غير تحريمه جاز لبعاء التحريم ولكن
 اعاد سجود السهو لانه في سجود السجود وقع في خلال الصلوة فلا يفتى في سجد في سجود السهو تحريمه
 في الصلوة موقوف ان يسجد للسهو فاد التمسك اليها اى الى الصلوة والى وان لم يسجد للسهو
 لم يعد اليها ثم فرغ عليه بقوله فيصح اقتداء آخر اقتدى به في سجود السهو بعد سلامه ويصير وضعا اربعيا
 بنيت الاقامة ويصل وضوءه بغيره في السجود والى وان لم يسجد فلا يترتب عليه الاصل المذكورة
 وعند محمد لا يجزئ السلام في الصلوة فبطل الاصل المذكورة عليه سواء سجدا او ولو سجد في سجده
 بنيت ان لا يسجد بطلت بنيت لانه بنيت لتغيير المشقة في خلاف حتى يكون تحريمه باقية وله ان يسجد وان
 شك المصلي في صلوته كم صلى بغيره شك ان صلى واحدة او اثنتين او ثلاثا او اربعا وذلك
 ان كان اول ما عرض له لم يكن الشك عادية مستقبل صلوته المذكورة اى استأنفها قوله نعم
 اذا شك احدكم في صلوته كم صلى فليست تقبل الصلوة والى استقبال لا يتصور انما يخرج عن
 الاكوابات ثم او الكلام او عمل بنا في الصلوة والى وان لم يكن الشك اول ما عرض له برفع عليه
 امثال هذا الشك كثيرا اخرى اى اخذ بالاخرى وعلى بطلية ظنه لانه اذا كثر الشك كان في الشك
 صحيح وان لم يكن له ظن اى لم يكن له تحريم على شئ بني صلوته على الاقل وقد في كل موضع احتمل ان موضع
 القعود بغيره ان شك ان صلى ثلث ركعات ثم يقبل على ظنه احد هما اخذ بالاقبل وهو الثلث
 وقد لا احتمال في الصلوة في شك وهو احتمال اربع ركعات ثم يصل ركعة اخرى ثم يشك
 ويسجد للسهو ثم يصلي الظاهر انهما فلم يعلم ان صلى ركعتين فقط انما اى ثم صلوته
 الظاهر ان يسجد للسهو باب صلوته المريض عن القيام بسبب المرض او خاف زيادة
 المرض بسببه اى بسبب القيام صلى حال كونه قاعدا كيف كانت في التربع وغيره بركوع
 يسجد قاعدا وان تعذر الركوع والسجود اوى برأسه قاعدا وهو افضل من الاياما قاعدا
 سجوده اخفض من الركوع ولا يرفع الى وجهه شيئا للسجود وعليه فان فعل اى ارفع الى وجهه
 شيئا للسجود وهو يخفف راسه حتى ايا والى ولم يخفف راسه اى لا يصح لعدم
 وان تعذر القعود اوى حال كونه مستلقا على ظهره واحال كان رجلاه الى القبلة او اوى
 حال كونه مضطجعا على جنبه ووجه اليها اى الى القبلة وان تعذر الا بامرأسه اخذت في

ولا تسقط ولا يؤمن بعينه عند عدم القدرة على القيام ولا يجزيه ولا يقبله وإن قدر على القيام
وعجز عن الركوع والسجود يؤمن قاعدا وهو أفضل من القيام قاعدا لأنه المراءى بالخشوع والخضوع لله تعالى
ويحصل ذلك بالركوع والسجود وإذا عجز عنها فلا يجب عليه القيام لأنه القيام وسيلة إليها ولو عجز
في أثناء الصلوة بعد السجود صح ما بينه وبين الصلوة بما قد يقع بحسب طاقته فإن قدر على الركوع
والسجود فعلها وإلا يؤمن قاعدا لم يقدر فيستلحق لأنه بناء على الأصل ولو وقعها لم يضر
لكونه قاعدا ركع وسجد فقد روي أثناء الصلوة على القيام بنحو علمها قاعدا عندها وقال محمد بن سنان
وإن أقمتها بأية فقد روي أثناء الصلوة على الركوع وسجود ستانف لأنه بناء على القوى على الضعيف
والمستطوع القائم يجوز أن ينكح على شيء كعصا أو حائط أو أي شيء حصل له التقبيل للقيام لأنه
عذر ولو صلى رجل في ذلك أي في سفينة جارية حال كونه قاعدا بلا عذر مثل دوران الرأس صح عند
الجمهور خلافا لما قاله عند ما لا يجوز إلا بعد ركعة القيام ركعتين فلا ترك إلا بعد ركعة القيام ركعتين
فلا ترك إلا بعد ركعة الفلك المربوط لا يجوز الصلوة قاعدا بلا عذر ومما عني عليه وجوب
وكتلة يعني مقدار وقت خمس صلواتهم إماما وقاضيا خمس وأربعين صلاة في كل يوم وأما ما عني عليه
يوم ويلة ساعة أي زمانا قليلا لا ما يتعارف من المجرى لا يقضي عند أبي يوسف وعند محمد بن يعقوب
ما لم يدخل وقت صلاة ولو زال عقله بالبيع أو أكل زمنه قضاء ما فات من الصلوة وإن
طال زوال عقله لم يقطع يده ورجلاه من المرفق والكعب للصلاة عليه قبل أن يجهز
بوضوءه ليغسل وجهه وموضع القطع ويمسح برأسه والوضع وجهه ورأسه في الماء أو
يمسح وجهه وموضع القطع على جدار فيصنع له إن شاء الله رفرقا **باب سجود السلاوة** يجب أي
سجود السلاوة على كل من أتى ولو بالعارسية من أربع عشرة مرة كانت في الأعراف والرمح
والنخل والكر أي بني إسرائيل ومريم والحجج أو لا يعني أول الحج والفرقان والنمل والم تنزل في
صن وفصلت ونجم والاشفاق والعلق ويجب على من سمع ولو غير قاصد سمع و
تجب على المؤمن بتلاوة آياته وإن لم يسمع ولا يجب على الإمام والمؤمن بتلاوة آياته ولو
المؤمن أصلا أي في الصلوة ولا بعد تلاوة المؤمن محجوزا عن حكم الفعل إلا على ما سمع ليس
في الصلوة يعني الخارج من صلوة المؤمن أو سمع آية السجدة من المؤمن يجب عليه السجدة

ولو سمعها

ولو سمعها أي آية السجدة المصلي ممن ليس معه السجدة في الصلوة لأنها ليست بصلوةية وسجد بعد
أي بعد الصلوة فإن سجدتها أي في الصلوة لا تجوز السجدة ولا تبطل الصلوة بالسجدة فيها ولو سمعها
أي آية السجدة من الإمام ليس هو مع في الصلوة فاقضى به قبل أن يسجد سجدة معك مع أي بالإمام
في هذه الصلوة بعد ما سجد قاضيا أي في تلك الركعة لا يسجد أصلا أي لا في الصلوة ولا في خارجها
وإن أقضى في غير ما أي في غير تلك الركعة سجد خارج الصلوة كما لو لم يقدر يعني كمن سمعها من الإمام
لم يقدر به لأنه سجد خارج الصلوة ولا يقضي السجدة الصلوةية خارجها أي خارج الصلوة تلاً
أي من قرأ آية السجدة خارج الصلوة ولم يسجد ثم وصل في الصلوة وعاد قاضيا أي أعاد هذه السجدة
في الصلوة وسجد كقصة أي كقصة هذه السجدة لهذا الذي علمه السلاوةين كذا أحدهما
في الصلوة ولا في في خارجها لأن غير الصلوةية صارت تبعاً للصلوةية وإن لم يسجد المجلس
سجد لا أي للسجدة الواحدة التي قرأ آيتها خارج الصلوة ثم شرع في الصلوة وعاد أي أعاد
هذه السجدة بسجدة أخرى لأنه إذا سجد قبل الصلوة لا ينعى عما وجب في الصلوة ولو كرر مرة
واحدة في مجلس واحد كقصة سجدة واحدة سورة قرأتين ثم سجد أو قرأ أو سجد ثم قرأ ما في ذلك
المجلس فله من ذلك ركعة واحدة كقصة سجدة واحدة سواء سجد ثم أعاد أو أعاد ثم
سجد وإن كرر ما في ركعة هكذا عند أبي يوسف خلافاً لمحمد بن أبي حمزة (المسجد والجامع والبيت
والسيفنة ساورة كانت أو واقفة أو كحوض والغدير والنهر الواسع والرابية السابعة
حال كونه راكعاً في الصلوة كالمجلس الواحد حكماً وخارج المسجد بعد من داخله ببلية الأقدار
فمنه تلاً في داخله ثم أعاد في خارجة سجدة واحدة وإن أتى آية السجدة بآية القرآن آيتين
أو أكثر من آيات السجدة في مجلس واحد أو بدل المجلس بآية القرآن آية واحدة في مجلس لا أي
لا تكفي سجدة واحدة وتسدية الثوب وهي أن يفرز الحائط في الأرض خشبات ثم يجي و
ينهب مع الثوب ليسوى سدى الثوب والرياسة وهي أن يردس الزرع والاشفاق لا يغص
الغصن آخر سواء كان قريباً أو بعيداً بتدليل أي بتدليل مجلس لعدم اتحاد الحكم حقيقة أو
حكماً وكذا بتدليل المجلس بسير راكب غير متصل ومشى خطوات في الصحراء أو سباحة في البحر
والنهر العظيم ولا يتدل بفعل قليل كالقيام ومشى خطوة أو خطوتين وأكل لمة وشرب

شربة وكلم بسلام يسير ونحوها مما لا يبدل به المجلس كالوقوف والالتحاق والركوب والنزول ولو تبدل
مجلس الت مع تكرار الوجوب عليه أي تكرار وجوب السجدة على الت مع وإن وصليته أتمم مجلس الت
وأتمم جلس الت مع لا أي يكرر وجوب السجدة على الت مع لأنه المعبر عنها بمجلس الت مع
لا الت مع وكيفيته أي كيفية سجود السجدة أي بسجدة واحدة كالطهارة واستقبال القبلة
بغير تكبير يشترط رفع يده والتشهد والسلام وكراهة أن يقرأ سورة ويبدأ أي يترك منها أية السجدة
لأنه يؤتمم الغرض من لزوم السجدة لا على أي لا يكره أن يقرأ أية السجدة ويترك باقي السورة ونزول
أن يقيم إليها أي إلى أية السجدة أي أو يبين قبلها أو يحسن أخفاؤها عن غيرات معين وتقتضي السجدة
إذا أقامته عند الوجوب **باب** في جواز بيوت مصره أي موضع إقامة من جانب حوجه
حال كونه مريدا يسير أو سافرا في قبة بالمجاورة والارادة لأنه لو جاوز ولم يقصد أو أراد ويجاز
لم يكن مسافرا لأنه أيام ولياليها مع استراحتها أو المسافر لا يمكنه أن يمشي ثلثة أيام بل يمشي في
بعض الاوقات ويستريح في بعضها ويكثر بغير المسافر والفرس أو باع أحترابه عن السفر والتجرو
المعرب أو لا قصر في هذه الصلوات وصار فرضه فيه أي في التبعي ركعتين واعتبر في الوسط أي في السيرة
الوسطى في السهل أي في التيسر للابل وشمس الأقدام أي مشى الرجل وفي البحر عند الرجوع وفي الجبل
ما يليق به فلو لم المسافر التبعي ولم يقم في قعدة أو ركعة الثانية صحت صلوة المفروضة التي
هي الشفع الأول لأنه فرضه ثلثة فالفعدة الأولى فرض عليه فإذا وجدت يتم فرضه ولكنه إذا
تأخير السلام وما زاد على الثلثين نقل والأي وإن لم يقم في الركعة الثانية قد استشهد فلا يصح
صلوة المفروضة وانقلب الكل نقل لا يستعمل بالنقل قبل اكمال الفرض ولا يزال المسافر غير مكتمل
على حكم السفر كقصر الصلوة وأفضل القصور وسح الخف حتى يدخل وطنه أو ينوي مدة الإقامة
ببلدة أو قرية تقيده بها استعار بانه بنية الإقامة لا يصح في المعارة وهي مدة الإقامة خمسة
عشر يوما أو أكثر ولو نوى بها المدة الإقامة بموضع مكنة ومع لا يصير مقاما إلا أنه يبيت بأحد
هذا إذا كان منها أصلا بنفسه كما ذكرنا إذا كانا أحدهما متبع للآخر بانه كانت القرية قرية
من المصر بحيث يجب إجمعه على سكنها فانه يصير مقاما بنية الإقامة فيها فيتم دخول أحدهما
لأنها أحكم موضع واحد وقصر المسافر صلوة أنه نوى الإقامة أقل منها أي من مدة الإقامة

اولم ينو الإقامة بالكنية بل كان عازما على خروجه عند بعد غد فبقى على هذه القرية ستين فاقام
ليكن مقاما على تلك الحالة لعدم التنية وكذا أي قصر الصلوة أيضا عكروا أي مدة الإقامة
بأرض الحرب يعني عكروا المسلمين إذا نزلوا بأرض الحرب ونوى الإقامة خمسة عشر يوما
يقصر وفي الصلوة أيضا أو حاصر أو إلى العسكر من غير امصار الحرب فيها أي في أرض الحرب
التنية لم تضادق محلها لأنه دار الحرب ليست موضع الإقامة بانه كان العسكر فيها مترددين
بين القرار والفرار لكن من دخل فيها بانه ونوى الإقامة في موضع الإقامة صحت أو حاصر أو إلى
عسكر المسلمين أهل البقي في دارنا في غيره أي في غير مصر يعني غير موضع الإقامة فانهم أيضا يقصرون
صلواتهم ولا يجوز إقامتهم وأما إذا حاصرهم في مصر من امصار المسلمين فتصح نيتهم للإقامة ويثبت
الاجبية وهي جمع جنبا وهو بيت من الشعر وأهل العرب والمكلمة لو نوى الإقامة خمسة عشر
يوما في موضع لا زمعنا بهم كان إذا نزلوا في أرض فيها مرمى وماد نوى الإقامة في الأصح أحترابه
عما قيل أنه إقامتهم لا يجوز بل يقصرون لأنه بنية الإقامة لا تقع إلا في امصار أو في القرى ولكن
الأصح أنهم إذا نزلوا مدة الإقامة يمتد فرضهم الرباعي ولو أقدم على المسافر بالمقيم في الوقت صح
أقداؤه ويتم فرضه الرباعي ولو أقدم بعده أي بعد خروج الوقت لا يصح أقداؤه بالمقيم في
الرباعي لأنه فرضه لا يتغير بعد الوقت لا نقضا السبب فلهذا لو أقدم في الشفع الأول
كان أقداؤه من باب أقداء المفترض بالمنقل في حق الفعدة وهو غير صحيح لأن هذه الفعدة
فرض عليه لا على الامام وكذا إذا صحر المرأة لو أقدم في الشفع الثاني لا المرأة فرض عليه
على الامام هذا في الرباعي وأما في البع والمغرب فيصح أقداؤه في الوقت وبعده وأقداؤه
المقيم بأي المسافر في جميعهما أي في الوقت وبعده لأنه لو أقدم في المسافر في الوقت كان
في حق الفعدة أقداؤه المنقل بالمفترض وكذا لو أقدم بعد الوقت ويقصر هو أي المسافر
ويتم المقيم بل إقداؤه في الأصح في هذه الصورة ويستحب لأي الامام المسافر أن يقول اللهم
المفتدين المقيمين ليتموا صلواتكم فانه ما يزيل الوطن الأصلي هو السكن
الذي توارث فيه أو تامل به ببلدة أو قرية بمنزلة أي بمنزلة الوطن الأصلي فإذا انتقل في البلد الذي هو
الأصلي وتوطن ببلدة أخرى سواء بينهما مدة السفر أو لا بطل الوطن الأصلي الأول حتى لو دخله

حيث دخل قصر الصلوة فيه لانه لا يصير مقيما بالدخول الى الوطن الاصل الاول الابنية الالمانية لا
يبطل الوطن الاصل بالسرقة لو قدم المالك اليه يصير مقيما بخر والدخول ولا يحتاج الى النية
ويبطل وطن الالمانية هو الموضع الذي ينوي المسافر ان يقيم فيه خمسة عشر يوما او اكثر بمثل
اي مثل وطن الالمانية والسفر والوطن الاصل يعني اذا كان له وطن اقامة ثم اتخذ موقعا آخر
وطن الالمانية ليس بينهما مدة سفر لم يبق الموضع الاول وطن اقامة حتى لو دخله لا يصير
الابنية الالمانية وكذا ان ساخر عنه وانتقل الى وطنه الاصل وقائمة السفر من الرابع تقضي
في اخر ركعتين وقائمة اخر من الرابع تقضي في السفر اربعاً والمعتبر في ذلك اي في الحكم المذكور
وهو وجود الرابع او الركعتين في الوقت فان كان في آخر الوقت ما وجب عليه ركعة
وان كان مقيما وجب عليه ربع والثالث كطالع الطرود والاربع والباقى والعبد الباقي يعرف
اي غير العكس المطيعين في الترخيص ونية الالمانية والسفر تعتبر من المالك لا من الزوج والمولى
دون التبعية يعني اذا نوى المالك السفر والالمانية يكون التبعية كذلك ولا يحتاج مستقلا الى النية
كالعبد مع مولاه فانه تبعية لمولاه ولمرأة مع زوجها فانها تكون تبعية له اذا اقام الزوج مهرانا واجبة
مع الامير الذي على عليه وزرقة منه فانه تبعية لاميره ومثله الامير مع اخليفه وكذا الاجير مع المستاجر
والتميز مع السائد والكره مع المكره ولو ساخر كما فرضت مع بيده قاصدين مسيرة ثلثة ايام
فاسلم الكافر وبلغ القصر بينهما وبين منزلهما اقل من المدة قال عامة الشافعي بقصر المسلم
فيما بين من السفر ويتم التبعية لانيته الحاضرة معتبرة فكان مسافرا وانما من السفر ليس بمدة السفر
وقيل ثمة بناء على عدم العبرة بنية الكافر وقيل بقصر البناء على تبعية الابن للاب المسافر **باب التبعية**
اي فرض لا يخرج الجمعة الا بنية شرط احدا المصروفين وبكسر العاد يقال فناء الدار لما امتد من
جوانبها ونائبها السلطة او نائبه نائب السلطة ونائبها وقت الظهور ورايها الخطبة قبلها
اي قبل الجمعة وقهرها اي في وقت الجمعة فلو صلوا بالخطبة او بها بعد الصلوة او قبل الوقت بطلت
الجمعة فتعاد في وقتها وخامسها الجماعة وسادسها الاذان العام اي اذنه الامير للناس اذاعا
وهو في نية ابواب الكوامع وبأذنه للناس او جمعت جماعة في الكوامع واغلقوا ابوابهم وجمعوه لم يحز
وكذا السلطة اذا غلق باب قصره واذنه للناس بالدخول فيه جاز وكذا لانه لم يقض حق المسجد

الجماع والمزاراد به تعرفه كل موضع له امير يحرسه يمنع المفدين ويقيم احكام الشريعة وقاض ينفذ
الاحكام الشرعية ويقيم حكمه ودهن الزمان والقذف والشرب قطع الترق والقود والتمرة ونحوها
وقيل المصرا لو اجتمع اليه ينفذ في حجب عليه الجمعة استحالة مطلقا في الكبر ما جده لا يسهم وقبلاؤه
اي فناء المصرا ما اتصل به اي بالمصرا مع المصالح اي اصحاب اهل المصرا كقصر الدوا وجمع العسكر ونحوه
للموت ودفن الموتى وصلوة الجماعة ونحو ذلك تصح الجمعة في مصرا واحدة في موضع متعددة هو الصحيح
لان في الاجتماع في موضع واحدة مدينة كبيرة جازوا غير الامام لا يجوز الا في موضع واحد فقط في موضع واحد
وعند ابي يوسف تصح في موضعين ان حال بينهما اي بين الموضعين مائة كعبه او مائة فرسخ وان لا يصح
في موضعين ومنه مصر في الموضعين في الحليفة او امير حجاز وهو السلطة بركة لا الامير موسم
ولا تصح الجمعة بوفات لا تافضا وليس بمصر ولا في فضاء مكة لان بينهما اربعة فراسخ وفرض الخطبة
تسبحة اي قوله سبح الله لا طلاق قوله فاسعد الله امة وكونها وعند ما لا بد من ذكر طول كل شيء
خطبة وسننها اي سنة الخطبة ان يجلب قاتما على طهارة خطبتين يفصل بينهما بركعة تسليتين
على تلاوة آية والايضا بالقوى والصلوة على النبي ثم فكره ترك ذلك اي السنة يعني تصح
الخطبة مع ترك هذا السن لكن بركه واول الجماعة ثلثة سوى الامام عند الجمع ومحمد وعند
ابي يوسف اثنا سوى الامام وقيل محمد مع اي مع ابي يوسف فلو نزلوا اي هرب الجماعة قبل سجود
اي سجود الامام يستأنف الظاهر يعني بطلت الجمعة لانها شرطها ولزم البدء بالظهور عند ما لا
يستأنفها اي الجمعة الا ان نزلوا قبل سرور وعادى شروع الامام وتبطل الجمعة بخروج وقت الظهور
فيقضى الظهور ولا تقام الجمعة وشروط وجوبها اي الجمعة سنة اهدا الالمانية بمصرى كونه مقيما
بالمصر لان الجمعة لا تجب على المسافر ونائبها المذكورة فلا تجب على النساء ونائبها الصلوة
فلا تجب على المريض ورايها الحرية فلا تجب على العبد اتفاقا واختلف في المكاتب والعبد
الى ذون والعبد الذي حضر باب الجماعة يحفظ دابته مولاه وخامسها سلامة العينين وسادسها
سلامة الرجلين فلا تجب على المقعد او مقطوع الرجلين فلا تجب على الاعرج واصلية وجهه
فان ايمس مع غيره في حلقها وكذا الخلاف في الخلع اي في الخلع لا يجزى على الاعرج
وان وجد زادا واصله وقائدا حلقا لها ونحوها خارج المصرا كذا في سماع الله تعالى في الجمعة

عند محمد بن يحيى في الجمعة عليه مثل المأذون والمرضى والعبد ولا على المقعد ومقطوع
والمتخلى من السلطة الظالم ومسجون وشيخ الغاف ونحوهم ان اذا ما اى الجمعة اجزائه غير فرض الوقت
لان السقوط للتخفيف فاذا التحمل جاز غير فرض الوقت كما لو اذ اصام ولى العبد
ان يؤتم فيها اى في الجمعة وقال زفر لا يجوز لانها غير واجبة عليهم كما تصبى والمرأة ولما اتم اهل
الامة وانما سقط عنهم الوجوب تخفيفا للرخصة فاذا حضروا وادوا الجمعة يقع فرضها عليهم
وتنعقد الجماعة للجمعة بهم اى بحضور المذكورين حتى لو لم يحضر غيرهم جازت الجمعة لانهم صلوا للامة
فلا بد ان يصلحوا الا قد اؤم لا عذر له وهو الصحيح المقيم للحركة على النظر قبلها اى قبل الجمعة جاز مع
الكرامة ثم اذا سعى مصلي هذا الظاهر يعني ندم ان لا يصلح الجمعة واراد ان يحضر ما وسع اليها اى الى الجمعة
واكمال كمال الامام فيها اى في صلاة الجمعة يبطل ظهره بغير سعي اليها سواء ادرها او لا لان السعي
الى الجمعة من خصائص الجمعة فتمتعها في حق انتفاء الظاهر احتياطاً هذا عند الجمع وقال لا يبطل
ما لم يركب الجمعة وليس في ما ذكره للمعذور والمسجون او الظاهر جماعة في المصلي يومها اى يوم الجمعة
وانما كره لما فيه من الاخلال بالجمعة لانها جامعة للجماعة وادركها اى الجمعة حال كونه الامام في
الشهادة وسجود التسوية هذا المذكر جمعة عندها وقال محمد بن عبد الله المذكر ظهره لم يركب
اكثر الركعة الثانية من الجمعة يعني قال محمد بن ادر ك اكثر الركعة الثانية بنى عليها الجمعة وان ادر
اقلها بنى عليها الظهر واذا اوج الامام اى اذا صعد على المنبر فلا صلاة ولا كلام حتى يرفع ثم خطبة
وقال لا يباح الكلام بعد عروجه ما لم يسرع في الخطبة ويحيى السعي الى الجمعة وترك السعي بالاداء
الاول كقولهم اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع وقيل بالاداء
ان لا الاول لم يكن في زمن النبي وم والاول اصح فاذا اجلس الامام على المنبر اذنا المؤذنين
يرى اى بين يديه المنبر ثانياً ويستقبلوه اى يستقبل القوم الامام مستمعين فاذا اتم الامام الخطبة
اقامت للصلاة الجمعة ولا ينبغي ان يصل غير الخطيب لان الجمعة مع الخطبة كنس واحد ولا ينبغي
ان يعتمها اثنان وان فعل جاز وكل بلدة فحت بالتيقن عنوة بخطيب على المنبر بالسيف
ولا يجوز اختلاف الامام للجمعة الا اذا كان ما ذكرنا من السلطة **باب العبد** اصل العبد
قلبت الواو ياء لسكونها وانكسرها قبل ما تسمى به لانه يعود لكل سنة ويجمع على عباد ويجيب

العبد وشرايطها كشرائط الجمعة وجوبها وهو الاقامة بمصر والذكورة والصحة والحرة وسلامة
العينين والرجلين واداء وهو المصط والمصلا والسطنة او ماشية والجماعة والاذن العام سوى
الخطبة فانها ليست بشرط في العبد وندب في عيده الفطر اى بكل شيئا قبل صلوة وندب ايضا في
ويتطيب ويتغسل ويلبس حسن ثيابه ويؤدى فطرة قبل الخروج الى الصلوة وانما عجل اداؤها
لترفع قلب الفقير للصلوة ويتوجه الى المصلي وهو الموضع الذي يجمع فيه الناس مع الامام لصلوة
العبد ويسمى سعيانه ولا يجوز بالكبير في طريقه اى في طريق المصلي لان الاصل في التمسك بالخطبة
الا حصة من ركوع كرم الا في خلافا لها ولا يتنفل قبلها اى قبل صلاة العبد وقتها اى وقت صلاة
العبد من ارتفاع الشمس قدر ربح او محين الى زوالها اى الى زوال الشمس وصفها اى وصف
صلوة العبد اى يصلي الامام بالناس ركعتين بكتيرة بكتيرة الاحرام وهي بكتيرة الاقتراح ثم يثنى
يعني يقول بحالها الى آخره ثم يكبر ثانياً وهي بكتيرة الزوايد ثم يقرأ الفاتحة وسورة ثم يركع
وسجد ويديه بالثانية اى بالركعة الثانية بالقرأة ثم يكبر ثانياً وهي بكتيرة الزوايد فكان
مجموع الزوايد ستة ثم يكبر بكتيرة اخرى للركوع ويرفع يديه في بكتيرة الزوايد ويسكت بين
كل بكتيرة من مقدار ثلث تسبيحات ويخطب الامام بعدة اى بعد الصلوة خطبتين لانه لم يقل
كذلك بخلاف الجمعة فان الخطبة فيها قبل الصلوة لانها شرط مقدم يعلم الناس احكام الفطرة
ولا تنقص صلاة العبد فانت مع الامام يعني ان الامام صلواته مع جماعة وفات بعض ان
لا يقضيها في الوقت وبعده لانها شرعت بشرائط لا تتم بالمنفرد وان منع عذر عنها اى عن صلاة
العبد في اليوم الاول بان غم عليهم الهلال ونشهد بالهلال عند الامام بعد الزوال وقبله بحيث لا
يكن جمع الناس قبل الزوال او صلواته في يوم غم وظهارها وقت بعد الزوال صلواته اليوم الثاني
ولا تنقص صلاة بعده اى بعد اليوم الثاني والا في كالعطرة الاصل المذكورة في الشرط والمندوب
لكنه سجدت تأخير الاكل فيها اى في الاضي الى ان يصل صلواتها ولا يكره الاكل قبلها اى قبل الصلوة
في المختار ويجوز بالكبير في طريق المصلي بخلاف الفطر ويعلم في الخطبة اى في خطبتين بكتيرة التثنية
والاجبة ويجوز تأخيرها اى تأخير صلواتها الى اليوم الثاني والى اليوم الثالث بعد بلال كرامه وغير
عذر بلالهم والاجتماع اى اجتماع الناس يوم عرفة في بعض المواضع تشبها بالواقفين بعرفة

ليس بشي لان الوقوف بعرفة عبادة مختصة بالمكة المعينة فلا يكون عبادة في غيره كسائر المناسك
 ويجب تكبير الترتيب في عرفه الى عصر يوم العيد على المقيم فلا يجب على المسافر بالمص فلا يجب على اهل
 القرى عقيب فرض فلا يجب على منفل اذ يخرج من القضا جماعة فلا يجب على المنفرد منجدة خرج به جماعة
 انما اذا لم يكن معك رجل وبلا فقل الله اى وبقية المرأة الى الرجل المسافر الى المقيم يجب تكبير الترتيب
 على المرأة وعلى المسافر للقبلة وعند ما يجب من عرفه الى عصر يوم الترتيب يعني في يوم عرفة الى
 عصر اليوم الخامس اذ اجمع خمسة الاول يوم عرفة والثاني يوم عيد والثالثة الباقية ايام الترتيب وايام
 الترتيب يوم العيد ويوم ما بعده فالاول من الاربعه كثر بها الترتيب والاربع تشرق بلالها والثانية
 تخرج وتشرق على من يصلي الفرض سواء ادى بالجماعة او لا وسواء كان المصلي رجلا او امرأة او فردا
 او مقاما في المص والقرى وعليه ان يقرأها العقل في وجوب التكبير الى هذا الوقت وصيغة اي صفة
 تكبير الترتيب ان يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله اكبر الله اكبر الله اكبر
 روى جبرائيل عن ابي عبد الله ع ما جابته بان خاف العجلة على ابراهيم فقال الله اكبر الله اكبر فلما رآه ابراهيم ع
 قال لا اله الا الله والله اكبر فلما علم امير المؤمنين ع بالقداء قال الله اكبر والله اكبر ولا تترك اي التكبير
 الا ثم ان ذكر امامه لانه يؤدى بعد الصلوة لانها **باب صلاة الخوف** انما صلاة الخوف من عرفة وادب
 جعل الامام طائفة وهم بعض الجماعة بآداء العدة والحفظ والرفع ويصلي بطائفة اخرى ركعة ان كان
 مسافرا او في الجرح وصلى ركعتين ان كان مقاما او في المغرب وضمت هذه الطائفة التي صلى الامام
 بعد رفع الرأس من السجدة الثانية من الركعة الاولى الى مسافر او في الجرح ومن الركعة الثانية ان كان
 مقاما او في المغرب الى جهة العدة ووقفوا بآداء العدة وموضع الطائفة الاولى وجبات تلك الطائفة
 وصلى الامام بهم ما بقى من الصلوة وهي ركعة اخرى ان كان مسافرا او في الجرح او في المغرب وركعتان
 ان كان مقاما ولم يزل الامام وحده لانه لم يبق عليه شي ولا يسم الطائفة التي وراه وذهبوا الى جهة
 العدة وجبات الطائفة الاولى التي صلت مع الامام وتموا صلواتهم الباقية بلا قراة لانهم لم يكونوا
 فلما تم خلف الامام وتموا وذهبوا الى العدة وتم جبات الطائفة الاولى وتموا صلواتهم الباقية بقرآن
 لانهم لم يكونوا ويصلها اي صلوة الخوف المشي والركوب المعاكسة لانه عمل كثير وانما صلاة الخوف في غير
 عن الصلوة بهذه الصفة صلوا حال كونهم وحدها نكبا ما يؤمنون اذ حكم في حاله الركبة الا انما الى جهة

قدروا ان يخرجوا من التوجه الى القبلة ولا توجهوا الى القبلة ولا يجوز صلوة الخوف بلا حضور عدو
 لعدم الضرورة حتى لو ارادوا سواوا فظنوا الله عدو فصلوا صلوة الخوف ثم ظهر انه ليس بعدو
 اعادوا وما ابو يوسف لا يجزى اي صلوة الخوف بعد التوجه لانها انما شرعت بخلاف القياس لا حزن
 فضيلة الصلوة خلف التوجه ومن هذا المعية انهم بعد **باب الحجاب** جمع جارية وهي بالفتح الميتة
 وبالكسر السريرة التي يحل عليه الميت بوجه المحتضر ان من حضر الموت الى القبلة على شقة الابرار اعتبارا
 بحال الوضع في القبر لانه قرب الى الوضع فيه فله حكمه واخبره استلف لانه ليس يخرج القوم ويرفع فيه
 رأسه قليلا ليصير وجهه الى القبلة لا التماسا ويعلق الشهادة والمداويها الشهادة لانه الاول
 لا تقبل بدونه الثانية ولا يؤمر بها لاصح ان يتخذه المحتضر ويد الشهادة فاذا مات المحتضر شدوا
 اي الحاضر وزعمه الحية بمعدلي ونحوه وهو يفتح اللام ثنية في وهو ميت الحية من الشهادة او غيره
 وتعضوا عينيه لانه فيه تحسن وتجنب العجب فنه واذا ارادوا غسله وضع الميت على سريره
 هو تحت الذي يغسل عليه فحتم ان يخرج القوم ونحوه لانه لا زالة الراجحة الكريمة وترى اي حجر او فراو
 كيفية ان يطاف في اطراف السرير مرة او ثلثا او خمس ولا يراود عليها والايثار لقوله ع
 ان الله تم وتوجب الموت وتستر عورته الغليظة وتترك فخذاه مكشوفين وقيل يستعورته
 مطلقا ويجرد غريبته ويوضأ بل صمغته واستنشق لتغذ رايح المأخرة وانفذه ويغسل يديه
 مغتسل يغتسل على صدره او على بطنه او على كفه او على راسه وهو الشاهد لانه ذلك يبلغ للتطهير
 ان وجدوا الا ان وان لم يوجد سرور وسنة فالقرايع يفتح القاف اي فافا لصل وصل رأسه
 ولحية باخطم بكسر الحاء وهو ميت مشهور لانه يبلغ في استخراج الوسخ وان لم يوجد فبالصان
 ونحوه هذا اذا كان عليها الشعر واضبع على يديه فيغسل حتى يصل الماء الى ما يلي الخنث منه
 ثم على يمينه كذلك ثم يجلس الميت حال كونه الميت مستند الى الفاس ويمسح بطنه برفق
 حتى لو بق شي يسيل فلا يلبس الكفن فاخرج منه شي غسل الفاس ولا يعيد غسل
 الاول ولا يعيد وضوءه وينشف بعد الفراغ من غسل ثوب لثا يلبس كفته ويجعل الحنوط
 على رأسه ولحيته لانه التطيب سنة والحنوط يفتح الحاء عطر متركب من انواع الطيب ولا يابس
 الطيب ويجعل الكافور على مساجده يعني على مواضع السجود وهي جهته وانفذه وركبناه و

وقامه ولا يمس شعره وحجبه ولا يقص ظفروه وشعره ولا يمس لحيته ولا ذكركه الا بها واداء
 جري الماء على الميت او اصابه المطر لم يكن غسل والغريق يغسل ثم يكفنه وستة كفن الرجل قميص
 فهو المكفون الى القدم وازار ولعافه وهما القرب الى القدم واخمس بعض المتأخرين العمامة
 وكفاية اي كفاية كفن الرجل ازار ولعافه بل قميص وستة كفن المرأة درع وهي ما تلبس
 فوق القميص وخار وهو ما تستر به المرأة راسها وازار ولعافه وخمسة تربط على يديها وكفاية
 اي كفاية كفن المرأة ازار وخار ولعافه وعند الضرورة يكفي الواحد ولا يقصر عليه بل ضرورة
 ويجب الكفن الابيض ولا يكتفى الا بما يجوز له لبد حال حيوته ويجزئ الاكفان وتراى مرة
 او ثلثا او خسا قبل ان يخرج الميت فيها اي في الاكفان وتبسط اللعافه ثم تبسط الازار
 عليها اي على اللعافه ثم يقص الميت ويوضع على الازار ثم يلف الازار من قبل سياره ثم
 من يمينه ثم يلف اللعافه كذلك يعني تلف من قبل سياره ثم من يمينه ايضا والمرأة تلبس الدرع
 ابتداء ويجعل شتم باصمير يمس على صدره فوقه اي الدرع ثم يجعل اكار فوق ذلك اي فوق الدرع
 تحت اللعافه ويعقد الكفن في طرفيه ان جف ان يشتر صوماعه الكشف ومن لا مال له فكفنه على
 يجب عليه نفقة واختلف في الزوج والاصح الوجوب عليه كذا في الظهير وان لم يوجد من
 يجب عليه نفقة فمن بيت المال **فصل** الصلوة عليه اي على الميت فرض كفاية يعني اذا ادى
 البعض سقط عن الباقي والائتم الكل بشرطها اي شرط صلوة الجبارة اسلام الميت وطهارته
 واول الناس بالتقديم اي بالامامة فيها اي في الصلوة عليه السلطة او نائبه وهو امير البلد ثم القا
 ثم امام الحق وهو امام مسجد جاره ثم الولي الاوب فالأوب على ترتيب العصب الا الاوب فانه
 يعدم على الابن ولو لم يكن باذنه بالامامة لغيره فاصح غير من ذكر اي غير من لا تقدم بل اذني بل
 اذني الولي عاذا الولي استأمر في الغيرة حق ولا يصلح غير الولي بعد صلوة اي بعد صلوة الاول
 لانه ان فرض يادى بالاكوا وتسلل بها غير مشروع وان فرض بالصلوة صلى على قبره مالم يظن بعينه المعبر
 فيه اكثر اراى على الصحيح لانه يختلف باختلاف الزمان والمكان والشخص وقيل قد يثبت ايام و
 يقوم الامام هذا الصدر للرجل والمرأة لانه موضع القلب وفيه نور الالبان وكثير تكبيره يثني عليها
 بان يقول سبحانك اللهم كما كان سائر الصلوة ثم يكبر تكبيرة تانية يصلي على النحر ثم بعد ما اي

فتذكره ويجب التحية على مالك النصب ثم نفقة متعلق بقوله واجبة وغزولة الصغير العم
 وعنه عبد الخنزة ولو كان العبد كافرا وكذا مدبرة اي واجبة عليه غز مدبره وام ولده لا واجبة
 عليه غز زوجته وولده الكبير وطفله الغني بل واجبة في مال الطفل الغني والمجنون كالطفل الغني
 كانه غنيا فماله والا على ابية ولا واجبة غز مكاتبه لعدم الولاية عليه ولا واجبة عليه غز عبده
 وانما له للتجارة ولا واجبة غز عبد أبي الا بعد عوده اي اذا كان العبد ابقا وقت الفطر
 لا يجب على مولاه الفطرة له مادام ابقا فاذا عاد يجب على احد من الشريكين لقصور الولاية
 والموتة في حق كل منهما وعندهما يجب على كل من الشريكين فطرة ما يخصه من الرأس دون
 النقص فلا يجب على احد من الشريكين في شقص عبد واحد بل يجب في كل انة كانه كل حصه
 بان يكون بينهما عبيدين وكذا يجب على كل واحد من الشريكين فطرة عبد واحد في الثلثة
 وفطرة عبيدين في النخبة وفطرة ثلثة اعبدة في السبعة وكذا في اكثر هذا ايضا على ان تسمى
 الرقيق يجوز عندهما لا عنده ولو بيع عبد جبار ومضى يوم الفطر في اثناء اختيار فباع
 يتقرر الملك له لانه الملك موقوف باختيار فاذا رد المشتري عاد الى البايع فتجب فطرة
 عليه لانها مبنية على الملك اذا اجاز يثبت الملك للمشتري في وقت العقد فوجب
 فطرة عليه ومحجب الفطرة بطلوع فجر يوم الفطر من مات قبله اي قبل طلوع فجره او اسلم
 بعده او ولد بعده اي بعد طلوع فجر يوم الفطر لا يجب فطرة وصح تقديمها اي صح تقديم اداء
 الفطرة من يوم الفطرة بلا فرق بين مدة ومدة فاشبه التجيل في الزكاة وذهب اخاها
 اي الفطرة قبل صلوة العيد يستغنى الفطر عن السؤال ويجوز الصلوة فارغ البال من
 نفقة الامل والعيال ولا تسقط الفطرة بالتأخير عن وقت وجوبها لانها فطرة معقولة
 لا تسقط بمضت الوقت كالزكاة وهي اي صدقة الفطر نصف صاع مبر او دقيق او
 سويق وهو البتر المغلق او صاع من تمر او شعير والزبيب يعني يودى منه نصف صاع كالبتر
 وعندهما الزبيب كالشعير وهو رواية الحسن عن الامام والصاع ما اي كيل يسع ثمانية
 ارطال بالعراق اي بالصاع العراقي الذي افرجه احجاج واحترزه عن الصاع الحجازي
 والرطل نصف مئة والمت بوزن الدراهم مائتا وستون درهما وبوزن الكسائر

في مضي ولا واجبة ايضا غز عبد كذا عبد
 ستة كمين بين اثنين اي لا يجب صح

في يومه

اربعة اسارا واكثر بوزن الدرهم ستة ونصف والمثل قبل اربعة ونصف فكله
هذا التصاع بوزن الدرهم ما يسع النوا واربعة درهما ثم نحو عدس وهو الماش وانما قدرها
لقد التفت وتبين جارتها عظم وصغر وتخللوا واكثر زاد وعند ابي يوسف التصاع خمسة اطنان
ونصف رطل وهو قول اهل الحجاز ولو دفع لفظه ينوي بوجه اذ المنوان نصف التصاع العراقي
طافا لمجد فانه عنده لا بد ان يقدر الكيل ودفع البز للظفر في مكانه حتى ياتي بالبر الشيا فيه
اي في هذا المكان افضل وعند ابي يوسف دفع الدرهم افضل من دفع البز لانه ادفع الحاجة اليه
كتاب الصوم هو لغة الاساك شرعا ترك الاكل والشرب والوطئ في الجوارح الصادق الى الغزو
اي الى غروب الشمس مع نيته لانه الاعمال بالنية من اهل الصوم وهو علم عاقل طاهر من
حيض ونعاس وصوم رمضان فريضة على كل مسلم مكلف اداء وقضا وصوم المنذور وصوم
الكفارة واجب فيه ذلك نفل وصوم يومي العيدين وصوم ايام التثنية وهو ثلثة ايام بعد الاضحية
فالمجدة خمسة ايام حرام فيجوز اداء رمضان والنذر المعين بنية في الليل الى ما قبل نصف
النهار لانه النية كانت موجودة في اكثر النهار ولا يجوز اداء رمضان والنذر المعين بنية عنده
اي عند نصف النهار في الاصح ويجوز اداء رمضان والنذر المعين ايضا بمطلق النية بغير بالنية الى
الصوم بلا تعيين ونية النفل لانه الوقت متعين لصوم رمضان او صوم النذر المعين فلا
حاجة الى التعيين ويجوز اداء صوم رمضان فقط بنية واجب لعمد للتعين المقيم احقر من المبريض
ولم يتركوا يجوز النذر المعين في واجب لعمد لعمد صومه عما نواه اي عنه واجب نواه بغيره اذا
نذر صوم يوم معين فنفي في ذلك اليوم واجبا لعمد لعمد الواجب الا في سواها كما مضى او فيما
صححنا او مريض ولو نوى لمريض او لمسا في يوم رمضان واجبا لعمد وقع صومه عما نواه
وعندهما لو نوى لمريض او لمسا في يوم رمضان واجبا لعمد يقع غير رمضان والنفل كله يجوز بنية قبل نصف
النهار كما في رمضان والنذر المعين والقضاء اي قضاء رمضان والنذر المطلق والكفارة ان يصح الالة
معينة في الليل فلا يصح نية في النهار لانه ليس لكل منها وقت معين فلا بد من التعيين في الالة او ثبت
شهر رمضان برؤية الهلال او بعد ثمانية ايام ولا يصام يوم الشك ان طلع عا وهو يوم
من ثمانية ايام ان يكون يوم رمضان بان يتحدث الناس برؤية الهلال ولم يثبت او شهد واحد

فردت

بعد الكبيرة الثانية كما يصل في سائر الصلوة بعد التشهد ثم يكبر بكبيرة ثالثة يدعو لنفسه والميت و
المسلمين بعد ما اي بعد الكبيرة الثالثة بان يقول للبايعين اللهم اغفر لحينا وميتنا وشهنا
وعاشرنا وصغيرنا وكبيرنا وذرونا وانما اللهم من اجيبته ما فاجبه على الاسلام ومن توفيته منا
فتوفه على الالباء ثم يكبر بكبيرة رابعة ويسلم عقيبها او لا يغني عنه وثانيا يغرب ربه فانه كبر الالباء
مما اي خمس تكبيرات لا يتابع المقصد في ذلك لانه منسوخ ولا قوادة فيها اي في صلوة الجنازة
ولا يشهد ولا رفع يدا الا في التكبير الاول ولا يستغفر المصلي للصبي لانه لا ذنب له وكذا الجنون
ويقول اللهم اجعله لنا فرطا اي اجرا يتقدمنا اللهم اجعله لنا اموالا وادخرا اي خيرا باقيا واجعله
لناسنا فعا مشفعا اي مقبولا للشفاعاة ومنه انه بعد تكبير الالباء تكبير او تكبيرتين لا يكبر الالباء بكبيرة
اخرى لما مضى من التكبير بل ينتظر حتى يكبر الالباء بكبيرة اخرى فاذا اكبر الالباء فليكن مع الالباء
فاذا سلم الالباء فضعه عليه من التكبير قبل رفع اجازة لانه صلوة اجازة بدونها لا تقصود
وقال ابو يوسف يكبر حين حضر ولا ينتظر اعتبارا ان سائر الصلوة كن كما حاض حال
التحرية ولا يجوز صلوة اجازة حال كونه المصلي راكبا يعني مع القدرة على النزول وكذا لا
يجوز قاعا مع القدرة على القيام استحسانا لانه صلوة في وجهه واما قيا فانه يجوز
وكبره صلوة اجازة في مسجد جماعة ان كان الميت خارجا في خارج المسجد لا في داخل المسجد لانه
الغرض لا لاداء صلوة اجازة وان كان الميت خارجا في خارج المسجد لا في داخل المسجد لانه
اي في خارجا بان ذهب بعضهم جواره وبعضهم كراهته ولا يصل على عضو الميت ولا على
ميت عايب ومن استهل بعد الولادة الا استل لانه يكون في الولد ما يدل على الحيوة عند
الولادة في كماء او حرثك عضو يعني لو استهل بعد الولادة ثم مات غسل وسمي وصلى عليه
والا اي وان لم يستل غسل في الحمار وادرج في خرقه ودفن ولا يصل عليه المعبرة في الولادة
فخرج الاكثر حتى لو خرج اكثر وهو حرثك صلى عليه ويرث ويرث وان خرج الاقل ولو سبي
مع احد ابويه لا يصل عليه لانه تبع له ان سلم احدهما اي احد ابويه او سلم هو اي الصبي عاقل
او لم يسب احدهما اي احد الابوين مع الصبي حتى هذه القصور يصل عليه لانه مسلم
حكا ولومات مسلم قريب كافر فخر اكان او عبدا قوله قريب فاعل مات وكافضه غسل

هذا المسمى على النجاسة يعني بالاداء السنة وثمة في حفرة او دفنة في اهل بيته
ولم يقرب اليه اصلا وستة رجل يجازة بكسر الجيم التبر الذي يحمل عليه الميت اربعة رجال وسنة
ايضا ان يذيقه مقدمها اي الجنازة على يمينه اي يضعه حامل المقدم على كتفه الا ان تم وضع
مؤخره على يمينه ثم يضع مقدمها الا ان تم عليه اي بار المقدم الا ان تم يضع مؤخره الا ان
على ياره ويسرعوا اي املوا في رجل الجنازة وانه انجب اي يمشي به من غير بلا عود
وكشي خلفها اي خلف الجنازة افضل واذا وصلوا الى قبره كره اجلس قبل وضعه في الاعناق
اي على اعناق اهل بيته ويجوز القبر قدر نصف القامة وانه زاد في حق ويحذر القبر الذي يحفر
من جانب القبلة حفرة فيوضع فيها الميت ولو كانت في الارض رخوة فلا بأس بشق القبر
انما اذا التابوت من حجر او حديد ويغرس فيه التراب ويدخل الميت من جهة القبلة ويقول
اي واضع الميت في القبر بسم الله وعلى ملته رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ارجل لانه حالها
على انه كانه الحيوة بكمالات الرجل ويوجه الميت في القبر الى القبلة ولو ماتت ذمية في بطنها
ولم يسلم فانها تدفن في مقابر المسلمين كرامة الولد ويكون ظهره الى القبلة لتوجه الولد الى القبلة
لانه وجه الصبي في البطن يكون الى ظهره ويحلى العقدة التي في الكفن لحول الانتباه ويسوي
عليه التبر بفتح اللام وكسر الباء او يسوي عليه القصب بكسر الهمزة يسوي الآلة المغموش لانه فيه اثر
الشار وكسب وقيل لا بأس بها عند رخوة الارض وبها لا يصب عليه التراب ويسم
القبر قدر شبر ولا يرتفع ويكره بابه اي بناء القبر بالجص والابو والخشب لا يرفع انتباه في قبر
واحدة الا لضرورة ولا يخرج الميت من القبر بعد دفنه الا ان يكون الارض مفضونة فيخرجها
انما لانه ملكه ولو مات في السفينة يغسل ويكفن ويصلى عليه ويرس في البحر ولو ماتت حامل
ولو لم تات حتى ينشق بطنها من جنينها لا يسرى ويخرج ولد ما كره في الدرر ويكره وطن القبر والجلوس
والنوم عليه والصلوة عنده اي عند القبر **باب** في تدفنه في القبر **باب** في تدفنه في القبر
يسمى به لانه مشهور وله باجته اولى في الملكة
اجاب واهل البقي او قطع الطريق او وجد في المعركة فبها جازة بان يكون في عملة على القتل
او قتل مسلم ظلما ولم يجب به اي يقتله في كفن ويصلى عليه ولا يغسل ويدفن به من دونه ونباه الا

لا يشترط وضعه في القبر
او في القبر

اداء ما لو طيها
الطرح بزوجته او
امته في القبر

ما ليس

ما ليس من جنس الكفن كالنور والحشو ونحوه والصلح والعنقوبة ويزاد على الكفن ويغسل به
عليه كثر من الكفن مراعاة الكفن السنة وانه كانه صبيبا او مجنونا او جنبا او حائضا او نفسا
يغسل الشهيد خلافا لاهلها ويغسل الشهيد في قتل في المصرا يغسل فيه وجده قتيلا في مصر ولم يعلم
قتل عند اطلاقه لانه يجب به القامة والبرية فخشفت الظلم بسبب العوض وكذا اي يغسل ايضا
انه ارتث الارث ثلث في اللغة انه يرتفق بشي من مرافق الحيوة او يثبت له حكمه احياءا
بانه اكل او شرب وعوى او بايع او اشتى او عاش اكثر يوم عند ابي يوسف يعني لو عاش اكثر يوم
يغسل عند ابي يوسف خلافا لما هو عليه وقت صلوة وهو يغسل او اوتة حية او تغل من المعركة
حيا او اوصى مطلقا يعني سواء اوصى بامور الدنيا او الاخرة يغسل بايضا عند ابي يوسف وكل
ذلك ينقص معنى الشهادة فيغسل وقال حماد اوصى بامر اوصى لا يغسل ومن قتل بجدا
قصاص غل وصل على عليه ومن قتل لبني او قطع طريق غل لا يصلى عليه وقيل لا يغسل ايضا
ويصلى على قاتل نفسه يعني من قتل نفسه يصلى عليه خلافا لابي يوسف **باب** الصلوة في الكعبة
صح فيها اي في الكعبة يعني في جوفها الفرض اداء وقضاء والنفل ان تغل كاهن جعل من المقربين فيها
ظهره الى ظهر الامام جاز ولو جعل ظهره الى وجه الامام لا يجوز لانه تقدم امامه وكره ان يجعل المقدي
وجهه الى وجهه الى وجه الامام ولو خلفه الى المقعد ونحوها اي حول الكعبة واكال هو الى الامام صلى
فيها اي في الكعبة جاز وانه كانه الامام خارجها اي في خارج الكعبة وكان المقعد ونحوها حولها
خارجها ايضا جازت صلوة من هو اقرب اليها اي الى الكعبة منه اي من امامه لم يكن هذا الا في
جانبه اي في جانب الامام لانه التقدم والتاخر انما يظهر عند التمازج والجنب وعند الاختلاف لا يجوز
الصلوة فوقها اي على سطح الكعبة ولكن بكرة لانه ياتي في التقليم **باب** في تدفنه في القبر
التمال معين شرعا اي عتبه الشارع وقوله معين صفة لقوله خير وانما فيه بجزء المعين من لاش
يتناول الصدقة اذ الصدقة تملك المال ولا يقين فيها من غير متعلق بالتملك احترز به عن
الفقه مسلم احترز عن الخا وغيره ما شتم في الامواله اي مولانا شتم في ذنوبه لا يجوز وسيا
بيان مع قطع المنفعة عن الملك بكم الامم وهو الرفع من وجه احترز به عن الرفع الى فروعه وانما سفلوا
واصوله وانما علوا ومكانه وغيره دفع احد الزوجين الى الامم فانها بالمنفعة لا تنقطع عن الرفع في

كاتارة الارض ولا في العلوقة بفتح العين المهملة هي التي يعطى لها العلف فلا تكون سائمة وكذا ان لا تجب
 ايضاً في السائمة المستمرة كمنه نصيب واحد ان لم يبلغ نصيب كل منها في الشراكين نصيباً فوجب لكل
 منهما نصيبه فوجب عليه سعة اى ذات سعة فلم يوجد عنده اى لم يوجد ذات هذا السن عنده فوجب
 عليه دفع اوقية منه اى في السن الواجب مع الفضل الذي لم يمتلئ السن الواجب تكملة نقصه الاول
 او دفع اقله منه اى في السن الواجب واهذ الفضل في الواجب عليه وقيل ان خيار السعة اى لم
 اخذ يعني انما اخذت اى من المالك الاول مع الفضل وانما اخذ الا على ورد الفضل هذا
 عند دفع الا على الاول اذ في الا على لم يمتلئ السن اى الفضل ولا يكبر على القبول او اما عند دفع القيمة
 فلما خيار السعة ولا يشترط عدم السن الواجب بل يجوز دفع القيمة مع وجود السن الواجب في
 دفع القيمة الزكوة والعشر والخارج والكمالات والمنذر ووصدقة الفطر وسقط الزكوة بهلاك
 اى بالحوادث وان هلك بعضه سقطت قيمته اى قيمة البعض الذي هلك يصرف الهالك
 الى العفو او كما قال لم يجاوز الهالك العفو فوجب على حاله كما اذا هلك بعد الحول عشر وبنسبة
 سائمة بقى اربعون او هلك واحد من ستة في الابل وبقى خمسة فوجب سائمة لما بقى من الغنم وسائمة
 لما بقى من الابل لانه البقرة نصيب فبقى على حاله ثم يصرف الهالك الى نصيبه اى العفو يعني
 انه جاوز الهالك العفو صرف الى نصيبه اى كما اذا هلك خمسة عشر من اربعين بعيراً فالعفو
 يصرف الى العفو ثم يصرف احد عشر منها الى النصيب الذي يليه وهو ما بين خمسة وعشرين
 الى ست وثلاثين حتى يجب بنت مخاض ثم وثم الى ان ينتهي عند الامام كما لو هلك من اربعين بعيراً
 عشرة وبقا لاربعة تصرف الى العفو واحد عشر الى نصيبه اى هذا النصيب حتى يبقى الزكوة
 اربع شياه وخمس عليه اذا هلك خمسة وعشرون او ثلثون او خمسة وثلاثون وعند ايه كوف
 يصرف بعد العفو الاول الى النصيب بضم النون جمع النصيب يعني يصرف الى العفو او لا
 ثم الى النصيب سبعة والزكوة تتعلق بالنصيب دونه العفو عند ايه وابل يوسف
 وعند محمد تتعلق بها اى بالنصيب والعفو فلو هلك تفريع هذه المسئلة اختلافية بعد
 اربعين من ثمانية سائمة يجب سائمة كاملة عندها لانه الاربعين الباقية للعفو والعشر
 الاخرى للنصيب فيلزم نصف سائمة ولو هلك خمسة عشر من اربعين بعيراً يجب بنت مخاض

في سائمة اربعة عشر من اربعين بعيراً
 يصرف الى العفو او لا
 في سائمة اربعة عشر من اربعين بعيراً
 يصرف الى العفو او لا

لانه الهالك يصرف الى العفو او لا وهو اربعة ثم يصرف النصيب الذي يليه وهو ما بين خمسة وعشرين الى
 ست وثلاثين فبقى خمسة وعشرون فوجب بنت مخاض لانه الواجب في خمسة وعشرين بنت مخاض وعند ايه كوف
 في هذه الصورة يجب خمسة وعشرون وبقا خمسة وثلاثين بنت لبون لانه الهالك عنده يصرف بعد
 العفو الاول الى مجموع النصيب فاذا هلك خمسة عشر من اربعين يصرف اربعة منها الى العفو ثم
 يصرف احد عشر منها الى مجموع ستة وثلاثين والواجب ستة وثلاثين بنت لبون فلهذا لو هلك منها
 احد عشر وبقى خمسة وعشرون وبقا خمسة عشر فوجب بنت لبون في هذه المسئلة نصف بنت لبون وهو عشرة وبقا
 وثمنا اى ثمن بنت لبون وهو خمسة وكذا مجموعها خمسة وعشرون لانه الهالك عنده يصرف الى النصيب
 والعفو فاذا هلك خمسة عشر من اربعين يصرف اربعة منها الى النصيب الذي هو ستة
 وثلاثين والواجب في ستة وثلاثين بنت لبون فوجب نصفها وثمانها باق يبقى بعد الهالك خمسة وعشرون
 من اربعين وباخذت اى الزكوة الوسط من جنس الواجب رعاية للما بينين لا يأخذ الا على ولا
 الاول ولو اخذ البعثة جميع باع وهم الذين خرجوا غطاة الامام ويعطوا على بكرة زكوة السوائم او العنز
 او الخراج فينتج هذا الصلة ازم الذين قالوا لا اعاد عليهم اربابها اى يعيدون ما اى الزكوة قيمة اى
 يؤدونها الى مستحقها فيما بينهم وبين الله تعالى لم يصرفوا في حقها اى في مصارفها ولا يأخذ ما الامام
 ثانياً من اربابها لانه اخذ الامام ائتماراً بحمايتهم اربابها ولم توجد حامية عن البعثة ولم يكن له الاخذ الا
 الخراج اى لا يعاد الخراج لانه البعثة مستحقون له لانه مصرفه المقاتلة وهم منهم لانهم يجاربون
 الكفار **باب زكوة الذهب والفضة والعروض نصيب الذهب عشرة مثقال ونصيب**
الفضة مائة درهم وفيها اى نصيب الذهب والفضة ربع العشر فبقى عشرة دراهم ودينار ونصف
 دينار وبقا مائة درهم خمسة دراهم ثم في كل اربعة مثاقيل واربعين درهما بحسابه وذلك ان
 الزكوة لا تجب في كسورها عند ايه ج الا اذا بلغ خمس النصيب فاذا زاد اربعة مثاقيل على
 نصيب الذهب زاد قيمته اربعة دراهم في الزكوة واذا زاد على مائة درهم اربعون درهما زاد في الزكوة
 درهم واذا زاد عليها ثمانون درهما زاد درهم في الزكوة وثلث في الاقل وقال الامام اذا زاد على
 النصيب منها فان زكوة بحسابه وان قل زاد عليه والمعتبر فيها اى في الذهب والفضة الوزن
 وجوبه لا القيمة حتى لو كان البرق فضة وزنها مائة وثلثون قيمتها مائة لا تجب فيها الزكوة وكذا

الحكم في الذهب واداءه يعني المعبر فيها الوزن او بالقيمة والمعتبر في الدرهم وزن سبعة وفسر ذلك بقوله وهو اي وزن سبعة ان يكون العشرة منها اي في الدرهم وزن سبعة متاقل وهو متاقل متاقل وهو عشرة ووزن اطار الدرهم اربعة عشر قيراطا والقيصر اقل من سبعة فيكون الدرهم نصف خمسة من متاقل وما غلب ذهبه او فضة في حكم الذهب الفضة لانه الحكم للغالب في الصين صفة للذهب والفضة وما غلب منه بغير قيمة لا وزنه يعني ان بلغت قيمة فضاهما تجب الزكاة والآن فلا وتشتطية التجارة فيه اي فيما غلب على غيره كالعروض اي كانت شرطية التجارة في العروض وتجيب الزكاة في تبرها اي في تبر الذهب والفضة وهو القطعة المأخوذة من المعدن وحيثما ساء كان للناس او ارجال وايتهما اي اية الذهب والفضة وهي جمع الاناء يرد بها بعض او ان البيت وفي عروض التجارة العرض يسكون الزاد مع لا يدخل كل ولا وزن ولا يكون حيوانا ولا عقارا واما العرض بفتحها فتعني الدنيا وينسب الى جميع الاموال والارواح له ايها الجمل بمقابل الذهب الفضة بلغت قيمتها فضاهما اي الذهب الفضة تقوم بها هو يقع للفقير اقوم عروض التجارة بالدرهم وان كان بالدينار انفع لهم قومتها وتضم قيمتها اي قيمة العروض اليها اي الى الذهب والفضة ليم النصيب لان زكاة العروض فضة او ذهب فيصير لكل للتجارة وان اختلف جهة الاعداد ويضم اهداهما اي اهد الذهب الفضة الى الاخر بالقيمة وعند ما يضم اهداهما الى الاخر بالاجزاء لا بالقيمة حتى لو ملك مائة درهم و خمسة ودينار فجمعها مائة تجب الزكاة عندها لان المعبر عندها القدر دون القيمة واما اذا كان عشرة ودينار و مائة درهم قيمتها عشرة ودينار فجمع الزكاة بالاجماع لوجود النصيب بالضم احوال القيمة ويضم مستفاد من جنس نصيب اليه اي الى النصيب الذي استفيد منه وحوله وفي حكمه يعني اذا كان له مائة درهم وحال عليها اقول وحصل منها في وسط اقول مائة درهم تضم المائة الى المائة ونقصه النصيب في انا اقول لا يضر وجوب الزكاة ان كل النصيب في طرفية اي طرف في اقول لان الكمال شرط انعقاد اقول في الاول وشرط وجوب الزكاة في آخر اقول ولو تجل ذو نصيب واحد سبعمائة او تجل في نصيب واحد نصيب متعديرة صحيح التعجيل فالاصل في هذه النصيب المال ان سبب لوجوب الزكاة وكون شرط لوجوب الاداء

ان كان له اربعة اشهر بالدرهم الفضة

فاذا وجد النصيب يصح الاداء قبل اقول وكذا اذا كان له نصيب واحد كان درهم فادى لاكثر من نصيب يصح اذا ملك لاكثر بعد الاداء او لا شيء في مال الصبي النخلة وهو منسوب الى النخلة بفتح الناء المتأني وسكون الفين المعجمة وكسر اللام وهم قوم يضادى العرب بقرب اقروم ولكن اذا نسب تفتح اللام حتى انما يتوالى الكسرين وعلى المرأة منهم اي في النخلة على الرجل وهو ضعف ما يؤخذ من المسلمين لان عمره طالعهم بالجزية فاذا ادوا لوانعطي الصدقة مضاعفة فضله على ذلك **باب العشر** هو في العشر في نصيب على الطريق في قبل الامام لاخذ صدقات التجار واني نصيب لياخذ من التجار كجارية من غير التصريح قطاع الطريق ياخذ العشر المسلم ربع العشر كما في زكاة الفضة وياخذ من الرقيق نصفه اي نصف العشر وارجح في تمامه اي تمام العشر لان عمره امره كذا سعاية ان يبلغ ماله نصيبا ولم يعلم قدر ما ياخذ من اهل الجوب منا وان علم قدر ما ياخذون من تاجر ما في دار الحرب اخذ مثل ما اخذوا من الكل اي كل مال تاجر ما لا ياخذة اي لا ياخذ عاشر لكل ماله بل ترك في ماله قدر ما يبلغه مائة وان كانوا لا ياخذون شيئا من تاجر ما لا ياخذ عاشر ما منهم شيئا ولا ياخذ من العليل في النصيب وان وصيلة او الماربان في بيته ما يحل النصيب من المال اذا لم يجر ما في بيته لانه لم يدخل تحت الحماية ويقبل قوله من اكثر من التجار تمام اقول او الفراع من الذين اودعوا الاداء بنصفه الى الفقير في مصر في غير السوم لانه اذا ادعى الاداء الى الفقير في مصر في السوم لا يصدق او ادعى الاداء الى عاشر اخوان وجد عاشر آخر انه وجد عاشر غيره في هذه السنة مع بيته اي يقبل قوله مع بيته ولا يشترط لمن ادعى الاداء الى عاشر آخر اخوان البراءة ولم ادعها العلامة كخط العاشر الاخر لبراءة عن الصدقة لم يشترط هذا لان الخط يشبه الخط ولا يقبل قوله في ادائه بنصفه الى الفقير خارج مصر لان الاموال الباطنة بعد الاخراج المص الى المعازرة كالافعال الظاهرة فكان حق الاخذ فيها للامام ولا يقبل قوله ادائه بنصفه في السوم ولو كان ادائه في مصر ليس له في السوم الاداء الا يقرب بل ياخذ منه السطة ويصرفه الى مصر فما وما قبل في المسلم قبل من ادعى الى الذي مقبول في قول المسلم هو مقبول في قول الذي لانه في دارنا كالمسلم في المعاملات واحكامها الا انه لا يصدق في الجزية اذا قال انا اديتها الى الفقير لانه فقرا اهل الزمة ليسوا بمسالمين للجزية وليس له ولاية الصرف المستحقا وهو مصالح المسلمين لا يقبل من الجزية اي لا يصدق الجزية من شيء في ذلك الا قوله لانه هي ام ولدي يعني لو كانت في يد الجزية جارية فقال لها هذه جارية ام

وهو ما يبيع ثمانية ارطال على ان يكون الرطل اثنتا عشرة اوقية والواحدة اربعة درهما والاربعون
 كالقطر والزرع ان فاذا بلغت اي فحجب فيه العشر اذا بلغت قيمة خمسة اوسق من اذنه بايوسق
 كالزرة عند ابي يوسف وعند محمد اذا بلغ مال ابيوسق خمسة امثال ما على ما يقدر به نوعه من عبثه اي فذلك
 اعتبر محمد في القطن خمسة احوال لانه اعلى المعادير في نوعه بالا حال فكل حمل منها ثمانية مثاقيل وهو سمانه
 رطل بالعماني واعتبر في الزرع خمسة امثال لانه اعلى معاديره بالا ماء وهي بفتح الهجره جمع الموق
 ولا شيء في حطب وقصب فارسي وحشيش وبن وسعف وهو ورق النخل وكذا الباذنجاني و
 الطرخار والصنوبر والقنب وقياسي بفتح القيس المجبة وسكونه الرأ وهو الرأ العظيم
 التي تسقى بالبر أو بالية وهو الرأ بوساينه وهي التي تسقى بالابل نصف العشر من ابدان
 وخبره قوله التبن في ما سقى قبل رفع مؤنة الزرع وهي جمع مؤنة مثل جرة العقال ونفقة البقر
 وكري لانها رواجرة الحافط وكذا ذلك وفي العسل العشر قبل العسل او كثر اذا اخذ العسل
 من جبل او ارض عشرية احترز به غير خراجية اذ لا شيء فيه وعند محمد اذا بلغ العسل خمسة اواق والمق
 بفتحين ستة وثلاثون رطلا وعند ابي يوسف اذا بلغ العسل عشر قرب كل قرب خمسون مثاقيل
 عشرية اي يؤخذ نصف العشر وهو خمس من ارض عشرية لغلي ذكرها كما اذا نبت كبر الكفا او صغر او
 عند محمد يؤخذ منها عشر واحد لا خمس كما في التبعين عشرية اما ان الارض في مسلم ولو اشترى امانة
 اي في التبعين وفي اخذ منه اي في الرمي العشرية اي في خمس وكذا اي يؤخذ العشرية ايضا لو اشترى امانة
 اي في التبعين مسلم او لم هو في التبعين هذا عند ابي حنيفة خلافا لابي يوسف فعنده يؤخذ منه العشر
 الواحد وقيل محمد مع ابي يوسف وفي الجمع مع ابي حنيفة وعلى المرأة والصبي منه اي في التبعين على
 الرجل في التبعين ولو اشترى في ارض عشرية مسلم وقبض فعليه من فحجب على الذي اخرج وعند
 محمد يبيع على حالها اي يبيع هذه الارض على عشر واحد كما في يلمس طاء اخذها اي لارض خراجية
 منه اي في الرمي مسلم شفعة او ردت اي لارض خراجية على البايع يعني اشترى في قرض مسلم
 اي عشرية ثم اخذها مسلم بالشفعة او ردت على البايع مسلم الف البيع وكذا الرديين
 الشرا والروية والعيب بفضاء عا والعشر على هذه الارض كما كانت وفي دار جعلت سنا
 او زرعة خارج ان كانت هذه الارض ملوكة لزمي او ملوكة لمسلم سنا ما باه اي بما اخرج

واحد من ما

واحد سنا ما اي هذه الدار بما العشر فحجب لها عشر لانه النما يحصل بالمائة مؤنتها تدور بها
 ولا شيء للدار ولو لم يبق اي لا يؤخذ في الدار شيء من العشر واخراج سواها ما لكها مسلما او قبالا
 اقرار لا تنتهي وماء السماء وما البئر وما العين عشر وماء انهار حرم ما العجم حرجي وكذا اي حرجي
 ايضا ما سجون هونم خنجر هونم في البطح ودجلة وهونم بعدد البساتين وهي من كوفة فان
 هذا لانها راجية عند ابي يوسف خلافا لغيره فان هذه الانهار عنده عشرية وليس في عين قير وهو
 او نطف وهو كبر النوز دهن يكون على وجه الماء ان كانت في ارض عشرية اي ليس شيء وان كان
 هذا العين في ارض خارج فن حرمها الصالح للزراعة اخرج فاذا لم يصلح الحريم للزراعة لم يحجب
 شيء ايضا لانها اي لشيء ايضا في عين قير ونطف ولا يجمع عشر وخارج في ارض واحدة وفي
 ارض العشر عند محمد عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف وقت ادراكه وعند محمد وقت حصوله في الحنيفة
 وثمرة الخلاف تظهر في وجوب الضمان بالانكاف **باب المصروف** اي مصرف الزكوة بكنه
 وهو اي المصروف الفقير وهو له شيء دون نصيب والمساكين هو من لا شيء له وقيل بالعكس يعني
 الفقير من لا شيء له والمساكين من له شيء دون نصيب والمصروف ايضا العامل اي عامل الزكوة فيعطى
 اليه بقدر عمله وكيفية وعونه وان استغنى عن كفايته الزكوة لا يراود على النصف ولو كان
 العامل غنيا فلا يبيع غناؤه اخذ الزكوة من اخذه في مقابلته عمله والمصروف ايضا المهاب
 يعا في ملك رقبته والمصروف ايضا مديون لا يملك نصيبا فاضلا غير دينه او كفايه مال على ان لا
 لا يمكن اخذه والمصروف ايضا منقطع الفاقة واجح فقرا فلا يكون غنيته مصرفا والمصروف ايضا
 غير مال في دونه لاما معه ويجوز دفعها اي دفع الزكوة الى كل من كل ذلك الاضنا واليهم
 او الى بعضهم ولا تدفع الزكوة لبيتا مسجد لانه التملك شرط فيها ولم يوجد وكذا ابناء القنطرة
 والسقاية وصلاح الطريق وكري لانها رواج والجهاد وكل ما لا يملك فيه او تملكين ميت
 او قضا دينه لا تدفع الزكوة ايضا لدين الميت وتكفيه وقضا دين حي والمديون فقير
 فان قضى بغيره كما مبرعاه ولم يسقط زكوة ماله ولو قضى بامره تسقط كما تصدق على الفقير
 فيكون الراتب بالقبض كما لو قيل في قبض الصدقة او تمزق اي لا تدفع الزكوة لمن قن يفتق
 يفتق لا شيء يجره رقبته يفتق لا تغرم التملك فيها ولا تدفع الزكوة الى دني وضعه غيره ما

على ابي يوسف ومنقطع الزكاة مع
 الزكاة منقطع الزكاة مع

اي غير الزكوة الى الرضى كصدقة الفطر والكفارة ولا تدفع اليه الغنى يمكنه نصيبا مما ياتي مال
كاه ولو لم يملك المقتصد فالغنى ثلث مراتب المرتبة الاولى ما يتعلق به وجوب الزكوة والثانية
ما يتعلق به وجوب صدقة الفطر والثالثة وهو من ملك مقدار النصف فاضلا عما يحجب
الاصلية وهو المراه بها والثالثة ما يتعلق به تحريم السؤال وهو من يملك قوت يومه وما
يسم به عورته وكذا الفقير القوي المكتسب يحرم عليه السؤال وعنده ان لا تدفع اليه عبد الغنى
لان يقع له او طفلا او لا تدفع اليه لانه يفتقر غنيا بالابية بخلاف ولده الكبير
كأن نفقة على ابية الغنى وبخلاف امرأة اي امرأة الغنى ان كانا اي ولده الكبير وامرأة فقيرة
ولا تدفع الزكوة ايضا الى ما سمي وهو من يكون منسوبيا اليه ما سمي من آل علي وآل عباس
او آل جعفر او آل عقیل او آل كحاش بن عبد المطلب ولو كان الهاشمي عاملا عليها اي على
الزكوة لان الزكوة غسالة الاموال فلا تليق لهم قبل بخلاف التطوع اي يجوز تطوع
التصدق اليهم لانها العلة المذكورة ومولاهم اي منسوبة اليه ما سمي منهم اي مثل الهاشمي
الحكم المذكور لان مولاهم القوم منهم ولا يدفع الزكاة الى اصله وهم آباءه والامهات وان
علا او الى فرعهم لا اولاد او سفل او الى زوجة وكذا لا تدفع المرأة زكوتها الى زوجها
لانها في المانع عادة خلافا لهما ولا يدفع الميراث ايضا الى عبده او مكاتبه او مدبره
او ام ولده لعدم التملك فهو لا وكذا عبده المقتول بعضه خلافا لهما لان عندهما اذا
اعتق بعضه عتق كله فيصير جنبيا عنه ولو دفع الى فرطه مع فاقه اي ظهر انه غني او
ما سمي او ابوه او كافوا او امه او ابنه اجراه اي صح دفعه خلافا لابي يوسف لان خطاه
ظهر بيقين ولو بان انه عبده او مكاتبه لا يجزئ فيلزمه لا عادة ونزب دفع ما يغني عن
السؤال يومه وكذا دفع نصيب او اكثر من النصف الى فقير غير مدبره وكذا نقلها اي نقل
الزكوة الى بلد آخر الا الى بلد قريبه او كان اهل بلده اخر اخرج من اهل بلده اي بلد الميراث لانه فيه
زيادة دفع الحاجة ولا ياب له قوت يومه يعني لا يكمل له السؤال **باب صدقة الفطر**
هي اي صدقة الفطر واجبة على كل مسلم ولو صغير المالك لنصف وهو نصف الزكوة
فاضل عما يحجب الاصلية وان لم يكن النصف تاما وبه اي هذا النصف تحرم الصدقة وقد

فدت شهادة او شهادته فان سقاه فدت شهادهما وهو التطوع اجب ان وافق صوما بقاؤه ما
يعا وصيام يوم جمعة او الخميس والاثني عشر فوافقه يوم الشك وكذا اذا صام شعبه كله او نصفه الا
او عشرة من آخر او ثلثه منه والا ان لم يوافق فيصوم الخواص كالمتعة والفاخذ بالاجتناب ويطعم
غيرهم بعد نصف النهار ثلثا لثمة او الحجاب النهي وكذا صومه غير رمضان او غير واجب لم ياب قال
في ليلة يوم الشك ان كان الفطر رمضان فان صام عنه والافق واجب لغيره لانه يسهل الامر
وكذا اي كرهه ايضا ان نوى ان كان الفطر رمضان فغنى اي فان صام عنه والافق لغيره واجب
لغيره وان كرهه لانه لا يملك من وجهه وصح صومه في الكل اي في كل من الصور غير رمضان ان ثبت اي ان
ظهر رمضان لوجود مطلق النية والا اي وان لم يثبت رمضان فغنى اي فيصير ما نوى ان يفرم
عليه ونقل عطف على ما نوى يعني ان لم يثبت رمضان فغنى اي في كل من الصور نقل ان ردد
ولو قال ان كان الفطر رمضان فان صام عنه والا فلا لا يصح نية ولو وصليته ثبت رمضان
لا يصير صائما لانه واداه بالاسما علة مثل الغنى ونحوها قبل على بابها كجوازها
رمضان خبر عدل لانه قول القاسق لا يقبل في الربا ولا كونه العدل عبد او انية هذا الشكل الامة
والحكاية والمدة وام الولد او محمد وداود قدف تاب ولا يشترط فيه لفظ الشهادة لانه امر
دين فاشبه رواية الاخبار ولذا لا يختص بلفظ الشهادة ويشترط العدالة في هذا الفطر
هو هلال شهر الثوال عطف على قوله هلال رمضان وفي هلال ذرعية اذ كان بالاسما علة قبل
شهادة حزين او حر ومدين فيستر طفيه نصيب بشرط العدالة متعلق بقوله قبل يعني عدالة الشاهد
ويشترط لفظ الشهادة بان يقول شهد لانه يتعلق بالنفع العبد وهو الفطر فاشبه وحقوق
لا الرعي لانه كعتق الامة وطلاق الحرة ولا يقبل فيه شهادة محمد ودفع قدف تاب كونه شهادة
وان لم يكن تاب اسما علة فلا بد في الكل اي في هلال الصوم والفطر من جمع عظيم يعني ان يحصل العلم بحجهم
ويحكم العقل بعدم توأطهم على الكذب وفي رواية يكتفي باثنين اي بشهادة اثنين وقال الطحاوي
يكتفي بواحد ان جاء من خارج البلد او كان على حافة من تقع ولو صاموا ثلثين ولم يروه اي هلال
الفطر حل الفطر ان صاموا بشهادة اثنين وان صاموا بشهادة واحد لا يكمل اي اذا شهد
واحد رمضان وفي اسما علة فصاموا ثلثين لا يكمل الفطر لان الفطر لا يثبت بقول واحد

خلافا لما في الفطر حيث يتبعه الصوم ثم رأى هلال رمضان أو هلال الفطر وحده ورد قوله
أي رد أحكام قوله لا نفرا ده صام في الأول والأخر وإن افطر في الأول والأخر فقص هذا الواحد فقط
بلا كفارة ولو افطر قبل قبول القاضي بشهادته اختلف فيه والصحيح عدم الكفارة ومن رأى
هلال رمضان وحمل ثنتين يوما لم يفطر إلا مع الكفاة ولو افطر لا كفارة عليه ويجب على الناس العمل
بالهلال أي هلال الصوم والفطر في التاسع والعاشر من شعبان ومن رمضان وإذا ثبت رؤية
الهلال في مصر لم يجمع الناس يعني إذا رأى الهلال أهل بلدة ولم يره أهل بلدة أخرى يجب أن
يصوموا برؤية أهل تلك البلدة وقيل يكلف باختلاف المطالع يعني ينظر أهل كل بلدة في
تقارب بحيث لا يختلف المطالع يجب أن يصوم أهل بلدة أخرى برؤية أهل البلدة الأولى
وإن كان بحيث يختلف عليهم **باب** موجب الفداي ما يوجب فدا الصوم من
السبب كالأكلة والشرب ونحوها وفدا الشيء إذا جازعها هو المطلوب يجب القضاء والكفارة
لكفارة الظهار وكفارة اعتاق رقبة وإن عجز عنه فمصر شهرين متتابعين وإن عجز عنهما
فإطعام ستين مسكينا على من جامع أو جمع في رمضان عداة السبيلين أو أكل أو شرب
غداء أو دواء وكذا الواحيت الغيبة فظن أنه فطره فأكمل عداة يغيب القضاء
والكفارة أيضا وأما لو لم يظن أنه فطره ولم يأكل عداة فلا يجب بغير الاحتياط ولا غيبات
سببها بيان ولا كفارة بالف صوم غير رمضان يعني غير أو رمضان حتى لو فدا فقص في رمضان
أو ما أدى من غير رمضان لم يجب عليه الكفارة ويجب القضاء فقط ولو افطر خطأ وهو إن
يكون ذكر الصوم فافطر من غير قصد له كما إذا مضى فدخل الماء في حلقه أو افطر مكررا أو آمن
أي استعمل الحقة في دبره أو استعطى أي صب في أذنه أو وصل إلى قصبة أو افطر في أذنه
وهنا أو دوى جانفة هي الجراحة التي بلغت الجوف أو أمة هي مدة الهرة وثلاثة أيام التي
بلغت أم الدماغ فوصل الدوا إلى جوفه أو دماغه أو يبلغ حصاة أو حديد أو استقلا فيه
أي طاقه فإنه مجرور بالبيان يكون مضافا إلى غير ذلك المسك والمرا دبال استقلا في طلب القضاء
التي بها تكلف أو سحر بظنة ليلا أو حال النهار طال أو فطر بظن الغروب أو حال لم تغرب
أو أكل ما ساقط من أن في هذا الأكل فطر فأكمل بعده عداة أو صب الماء أو دهن أو آفة

في حلقه نائما أو جوعت نائمة أو جوعت مجبونة باز نوت الصوم ليلا ثم جئت في النهار وهي
صائمة فجامعها رجل أو لم ينو في رمضان صوما ولا فطر وكذا أي يجب القضاء أيضا فقط لو صح
غيرها وللصوم فاكل وعندها يجب الكفارة أيضا في هذه المسئلة ولو أكل أو شرب أو جامع نائما
لا يفطر لأنه صومه لم يفسد بانه يفعل موجب الفدا نائما ولا أي لا يفطر أيضا لو نام صائما فاكل
أو أنزل الصائم بظن إلى صاحب الحسن لعدم المبشرة أو أدهن زيت أو غيره من الادوية أو أكل
أو قبل ولم ينزل أو غاب عن الغيبة أو احتج أو غلب النقي ولو لم ألق النقي أو نقي قليل من النقي
أو أصبح جنباً أو صب في أذنه ما لم يفسد صومه في هذه الصور وكذا أي لا يفطر أيضا لو صب
في أذنه وهو مستتر الذكر دهن أو غيره خل فالأب يوسف فإنه عنده يفطر وإن دخل حلقه غيبا
أو دخاناً أو ذباباً لا يفطر ولو كان ذكر للصوم ولو دخل حلقه مطر أو بلج افطر في الأصح لا مكان
التحرز عنه ولو دخل امرأة ميتة أو بهيمة أو في غير السبيلين كالبتطين والتخيد أو قبل أو لمس
أثره أنزل فيه بقوله لو دخل إلى افطر وقضى ولا كفارة ولا فداي وإن لم ينزل في هذه الصور
لا يفطر ولا يقضى وإن ابتلع ما يسهل سانه فإن كان الشيء قد رخصه قضى ولا كفارة
وإن كان دونها أي دون الخصة لا يقضى إلا إذا أخرج ما دون الخصة غير أنه لم يكل
في قضى ولو أكل سمسمه من الخارج فإنه يتلها أي سمسمه افطر وإن مضى بها فلا أو عيد
يفسد عند أبي يوسف فإنه كان ولم يتلها فلا يفطر حيث ثلاث في فمه بالمضغ والنقي
ملا الفم أو عاد بنفسه أو عيد بعد عند أبي يوسف فإنه كان النقي قليل من ملا الفم لا يفسد
عند محمد يفسد بإعادة القليل لا بعدد الكثير وكراه للصائم ذوق شيء وكراه مضغه بل عداة
هذا قبل الذوق والمضغ جميعا وذكر بعضهم في زوج المرأة إذا كان سبي الخلق لا بأس لذوقها
بلسانها ولا بأس أيضا في حالة شرب شيء للضرورة وقالوا هذا الفرض وإنه لا ينقل فلا يكره
ومضغ العلك بغير العيين لم يكره لأنه منهم لا فطر وإن شرب من رآه من بعيد بظنة أكل أو طلق
برأيه في جميع أنواعه وكراه أيضا القبلة إن لم يأمر على نفسه لا يكره القبلة لا إمرأته على
نفسه ولا يكره الكحل ودخن السرب بفتح الراء مصدر ولا يكره أيضا السواك أي استعماله
ولو عسا ولا يكره أيضا مضغ طعام لا بد منه أي من مضغ الطعام لطفل يعني إذا لم يجد حلا

من يرضع الطعام لطفها ولا يدرى مضغ الطعام له فلا يكره لها المضغ ولا يكره ايضا الحجامة
 ويكره عند الامام الاكثاف للتبرؤ وكذا الى يكره ايضا الغتال والتلف بتوب للتبرؤ
 ولا يكره ذلك الى الغتال والتلف عند ابي يوسف وقيل يكره المضمضة لغير عذر
 اي بغير وضوء لما فيه من التعرض للآفة وذكره ايضا المبصرة والمعانقة والمصافحة
 في رواية عن ابي حنيفة وسحب السحور لقوله لم تسحروا فانه في السحور بركة وتحت تأخير
 الى السحور وتحت تعجيل الفطر **فصل** في بيان الفطر لم يرض خاف زيادة مرضه بالصوم
 في مرضه لانه ذلك قد يفضي الى الهلاك يجب الاحتراز عنه ويباح الفطر ايضا للمساكين
 اي صوم المساكين اذا لم يرضوا ان يصوموا لم يرضوا بالصوم ولا قضاء ما كانا اي لم يرضوا
 على حالهما اي على حال المرض والسفر ويجب القضاء عليها بلا كفارة بقدر ما فاتهما من ايام الصوم
 اي صح المرض او اقام المسافر بقدره اي بقدر ما فاتهما ولم يقضيه حتى ماتا والاى وان لم يرض
 المريض ولم يقيم المسافر بقدر ما فاتهما بقدر الصحة والاقامة اي فيجب على المريض بقدر الصحة
 وعلى المسافر بقدر الاقامة وقطع عنه اي غير المريض او غير المسافر ولية اي ولي المريض والمسافر
 والمراد بالوصي لكل يوم ما فاتهما كالنظرة اي كصدتها وهي نصف صاع في ثوب او صاع في غيره
 ويلزم الاطعام في الثلث اي ثلث ما لهما من اوصي كل منهما والاى وان لم يرض الاطعام فلا
 لزوم بالاطعام على الولي عنها لانه عبادة فلا تدبر بغيره وان يترفع الولي الى اى بالاطعام في ماله
 صح والصلوة كالصوم وفيه كل صلوة كصوم يوم هو الصحيح وقيل فيه صلوة يوم واحد كغزاة
 صوم يوم ولا يصوم عنه اي غير كل من المريض والمسافر ولية ولا يصلي عنه لقوله ولم لا يصوم
 احد على احد ولا يصلي احد على احد وكذا يطعم عنه ولية وقضا رمضان اذ كانت رفته اي ان
 شئ افضل ايام القضاء وان شئ ما بعد ان شئ قضى ما بعده فان اذ هو اي القضاء صح
 جاز رمضان اخر فتم الا اذا اى اذ رمضان لم يتم قضى ما فات من الاول ولا فدية عليه لتأخيرها بغير
 عذر وقال الشافعي عليه فدية اذ اقره بغير عذر والشيخ الفقيه اذا عجز عن الصوم ففطر ويطعم لكل
 يوم مسكينا كالنظرة وان قدر الشيخ الفقيه على الصوم بعد ذلك اي بعد العجز فزمنه القضاء او
 يبطل حكم الفدية وحامل او وضع خاف على نفسه او ولد ما تغطر وتقتضي بلا فدية جاز ان

لوجود العذر فان خوفها على ولد ما انما يتحقق عند تعينها للارضاع لعقد الغير وعدم قدرة الزوج على
 استيجار المرضعة او لعدم اخذ الولد ثدي غيرها ويلزم صوم نفل شرعي فيه اي يجب اتمامه به عليه فان افس
 فعليه القضاء الا في الايام المنهية لانه صومها حرام فالشروع فيها غير ما وهي خمسة ايام عليه الفطر
 والاشي مع ثلثة بعد الاضي ولا يباح له اي للثلاث اربع الفطر بلا عذر في رواية وفي رواية اخرى يباح
 بلا عذر لانه القضاء خلفه فلا يلزم الا بطلان ويباح فطره صوم نفل بعذر الضيافة هذا الحكم
 يشمل المضيف والمضيف ويلزم القضاء عليه في فطره سواء كان بعذر او غيره ولو نوى المبالغة
 الفطر ثم اقام ولو نوى الصوم في وقتها اي في وقت النية وهو الى الضحوة الكبرى ولم يرد بالصوم
 فوضه ونفله ولهذا قال صح اي صومه لانه الفرض والنفل لا يختلفان في الصحة بل في الوجوب وعدمه
 ويلزم ذلك اي نية الصوم في وقتها حين اقام بعد نية الفطر ان كان ذلك في رمضان كما يلزم اقام
 صوم مقيما سفره يوم منه اي في رمضان لكن لو فطر المسافر فلا كفارة فيها اي في اقامته
 المسافر وسفر المقيم لوجود الشبهة وهو السفر في اوله واجه كما يسقط احد بالنكاح العاشره
 ثم اعلم عليه بما لو كانت كل رمضان قضا في الايام لانه نوع رخص يضاعف القوى ولا يزال
 العقل فلا يثبت في الوجوب ولا الا اذا اى لو ما حدث لا غنا فيه او في ليلة فانه لا يقضيه سواء
 اعني عليه انها را اولها لوجود الصوم فيه وهو الا حاسك الموقوف بآئنة ليل لا كل مؤخر في ليلة
 رمضان يقصد صوم الغد فوجب النية هذا هو الظاهر واجب لم يعلم خلافه الا اذا وجد ايضاً عن
 الظاهر بان يكون مسافرا او مريضا او متهددا كاعتدال الكل في رمضان فاذا كان كذلك قضى
 رمضان كله لعدم النية ولو جرت كل رمضان لا يقضى لانه خرج وان اقام ساعة منه اي في رمضان
 قضى ما مضى لانه السبب وهو الشبهة قد وجد واهل نفس الوجوب بالآئمة وهي متحققة بلا مانع
 واذا تحقق الوجوب بلا مانع تعين القضاء سواء بلغ مجنونا او عرض المجنون له بعده اي بعد
 بلوغه في ظاهر الرواية ولو بلغ صبي او سلم كافرا او اقام مسافرا او طهرت حائض في يوم من رمضان
 لم يمسك ببقية يومه وكذا المريض اذا صح ولا يلزم الاولين اي الصبي والمجانز قضاؤه اي
 قضاؤه اليوم وان لم يكن ببقية لانه السبب في الصوم هو كونه الاول في اليوم واهلها معوق
 عنه بخلاف الآخرين اي المسافر والكافر **فصل** في لزوم صوم يومي العيد واما الشترق صح

لأنه نذر الصوم مشروع والنهي بغيره وهو اجابة دعوة الله تعالى ولكن افطر هذه الايام وقض اسقاطا
للواجب عن ذمته وكذا ان نذر الصوم سنة فهو نذر بام جميع السنة وهي ثمانية عشر شهرا افطر هذه الايام
التي هي وتقتصر بها اي الايام المذكورة ولا عهدة اي خروج عن العهدة لو صامها اي هذه الايام لانه اذا
كان التزم ثم ان نوى النذر فقط فان هذه المسئلة سنة او جلا الاول ان ينوي النذر ولم يحط بها باليمين
او نواه اي النذر او نوى لا يكون يمينا هذا الوجه ان اوله ينوي النذر واليمين كما كان في هذه
الصور نذر فقط لا يمينا وان نوى اليمين وان لا يكون نذرا كان يمينا بحسب لا يكون نذرا فيجب
هذه المسئلة بالنظر كفارة اليمين لا القضاء كما هو حكم اليمين وان نواه اي النذر واليمين جميعا
او نوى اليمين فقط ولم يحط بها بالنذر كان نذرا ويمينا في الصورتين الاخيرتين فيجب عليه القضاء
للنذر والكفارة لليمين ان افطر وعند ابي يوسف نذر في الاول وهو نواهها فيلزم القضاء بالنظر
لا غير ويمين في آية وهو نوى اليمين فيجب الكفارة بالنظر لا غير ولا يكره اتباع الفطر بصوم سنة
من سوال يعني لكرهه في صوم سنة ايام من سوال بعد عيد الفطر متتابعة وتغريمها اي تغريم سنة
ايام بعد الكراهة وابعده عن التشبيه بالنسارى **باب الاعتكاف** هو سنة مؤكدة ويجب بالنذر
وهو اي الاعتكاف لغة التبت والروا على شئ وشرا التبت في مسجد جماعة مع التبة اي مع نية
الاعتكاف واقله اي الاعتكاف يوم عند الامام فمن قطعه قبل تمام يوم يقضه واكثره اي اليوم يعني
واقل الاعتكاف اكثر يوم عند ابي يوسف واقل الاعتكاف ساعة عند محمد والصوم بشرط
الاعتكاف الواجب اي فيما يكون بالنذر وكذا اي الصوم بشرط ايضا في النفل اي في نفل الاعتكاف
في رواية وهي رواية الحسن عن ابي جعفر واكثره تغكف في مسجد بيتها اي في موضع يقصه فيه بيتها
لان المتقين يصلونها وصومها ولا يخرج المعتكف من المسجد الا حاجة النساء كالبول والغائط
او اجمعة اي يخرج للجمعة لانه اتم حاجته في وقت يدركها اي اجمعة في سنتها اي سنة اجمعة ولا بد
في اجماع الذي صلى فيه المعتكف اجمعة اكثر من ذلك اي لا يكت فيه اكثر من مرة صلى اجمعة وسنتها
لان الخروج للحاجة هي ماضية اجمعة وسنتها ولا حاجة بعد الفراغ منها فجاز ان يكت سنتها لانها
تابعة للقبض فان ثبت في اجماع اكثر من ذلك ولو يوما وليلة فلا بد الاعتكاف لان المقصد
الخروج لا يكت فان خرج من مسجد ساعة بلا عذر فقد اعتكاف لانه اخرج بلفظ التبت

لا يفند

لا يفند لم يكن فوجه اكثر اليوم واكثره ولو مدي في المسجد ويجوز له يعني يجوز للمعتكف ان يبيع
ويبتاع اي يشتري في اي في المسجد بلا احصاء السنة اي يبيعها ولا يجوز لغيره اي لا يجوز لغير المعتكف
ان يبيع ويشترى في المسجد ويحرم عليه اي على المعتكف الوطئ في فرج في المسجد لو خارجه ووداعه اي وداع
الوطئ وهي التمس القبلة وبعد اعتكاف بوطئ ولو ناسيا لانه حالة العاكفين مذكورة فلا يغير
بالنسبة او في الليل اي بعد ايضا بوطئ في الليل لان الليل محل الاعتكاف بخلاف الصوم وبالنسبة
القبلة والوطئ في غير فرج بعد اعتكاف ايضا ان انزل والا ان لم ينزل هذه الافعال فلا يفند اعتكافه
ويكره له اي للمعتكف القمت وهو ان لا يتكلم وقيل ان اذا اعتقد القمت عبادة والا فلا يكره ويكره
له ايضا الكلام الا يخرج في المسجد ومن نذر اعتكاف ايام لزمته بلياليها متتابعة لانه ذكر الايام على سبيل اجمع
يتناول الليل وان نذر يومين لزمه بلياليتها لانه في المشي معنى اجمع فليجى باحباط طاعة العبادة خلافا
لابي يوسف في الليلة الاولى منها اي في اليومين لانه الليلة الوسطى بين اليومين دخلت بحكم التبعية
ضرورة الاتصال ولا كذلك الليلة الاولى وان نوى النذر بضم النون جمع انها رخصة صحت ولم يدخل
الليالي بل يومين التسابع وان وصليته لم يلزمه يعني اذا نذر ان يعتكف اياما او شهرا او سنة اعتكافها متتابعة
وان لم يلزم التسابع ويلزم الاعتكاف بالسنة يعني اذا شرع في الاعتكاف لزمه تمام يوم فقطعه
قبل الا تمام ففقه الا عند محمد فانه اقله ساعة عنده وقد حصلت الله اعلم **كتاب الحج** هو لغة التقصد
وشهرا زيارة مكان مخصوص وهو البيت الشريف في وقت مخصوص وهو شهر الحج بفعل مخصوص
وهو الطواف والسعي ولو قوف جبرما فوض الحج لقوله تعالى والله على الناس حج البيت في العرفة كان هذا
بتعيين النبي صلى الله عليه وسلم حين نزول الآية فمن زاد فهو تطوع على الفور لا على التراخي هذا عند ابي يوسف
خلافا لمحمد بشرط اسلم متعلق بقوله فرض وحرية وعقل وبلوغ وصحة فلا يجيب على المجاور والعبد
والمجنون والصبي والمريض وكذا المقعد والرمي وبشرط قررة زاد وراحلة ونفقة ذماتة واية
اي عوده فصلت هذه القدره غير حاجبة الاصلية وهي بالابتداء منه كالتكفي والتأخر من البيت
والسياح وكتب النفقة ان كان فقيرا ونحو ذلك بشرط نفقة عياله الى حين عوده مع اخر الطريق
وبشرط زوج او محرم وهو يفتح الميم في لا يكل النكاح بينهما بقربة او رضاع او مصاهير للمرأة
ان كان بينهما وبين مائة مسقولا لا يخرج المرأة بلا احد من اي بلا احد من الزوج والمحرمة بشرط

امی از میل به سوی طرف القدم و اثناسیوس و انیسیموس قدمها را بر زمین

والوسطى فضل لا في الأخيرة ويثبت لها في الترمذي وكروه تقويم ثقلها في ساعة وجواكبه إلى مكة قبل
نفره فإذا انقضى مكة نزل بالمحصب وهو اسم موضع يقال له لا يطرح نزل به رسول الله عزم ولو ساعة
فإذا أراد الطعن وهو بفتح الظاء المعجمة النقل والشيء عنها أي عن أراض المحصب طواف الصدر
سبعة استواطى بها رمل ولا سعى وهو أي طواف الصدر واجب إلا على المقيم بمكة يرفع غيره واجب
على أهل مكة ثم يستقي من زمزم ويشرب منه ثم يأتى الباب أي باب الكعبة ويقبل القبلة ويضع
صدره وبطنه وفخذ أي جهة الأيمن على المشرى وهو بين الباب وأجر الأسود ويثبت أي يمسك
بالسارأي بالسار الكعبة ساعة ويدعو مجتهد أو يسكن على فراق الكعبة ويرجع القصر حتى يخرج
من المسجد **فصل** أنه لم يدخل مكة وتوجه إلى عات ودقف بها أي بعرفة سقط عنه طواف القدم
ولاشئ عليه لتركه لأنه سنة ومن وقف أو اجتاز أي توقف بعرفة ساعة ما بين زوال الشمس
من يوم عرفة وطلوع فجر يوم النحر فقد أدرك الحج ولو توقف ولو ما كان في هذه الساعة أو سعى عليه
أو لم يعلم أنها أي تلك الأرض عرفة لأنه الركن قد وجد وهو الوقوف ومن فاته ذلك أي الوقوف
بعرفة فقد فاته الحج لأنه ركن لم يوجد فيطوف أي إذا فاته الحج يطوف سعي ويجلج ويقضي حجة
من قابل أي من سنة آتية ولا دم عليه لقوته ولو امر رفيقه أن يحرم عنه عنه أعماثة ففعل رفيقه مع
وكذا أنه فعل رفيقه للمغنى عليه لا الرضا فالها فانه عندها لا يصح بل امر والمرأة والنخبة في جميع ذلك
أي في أفعال الحج كارتحل أن أنها تكشف وجهها لا تكشف رأسها ولو سدت أي أرسلت على
وجهها شيئا وجافه أي هذا الشيء جاز ولا تجز المرأة بالتلبية ولا رمل في الطواف ولا سعى
بينه الميلىين ولا خلق بل تقصر وتلبس الخنيط ولا تقرب الحجر إذا كان عنده أي عند الحجر رجال ولو
حاضت عند الإحرام اغتسلت وأتت المحاضن بجميع المناسك إلا الطواف يعني لا
تتمنع حيضها نكاح غير الطواف لأنه الطواف يكون في المسجد ولا يجوز دخولها في المسجد
وإن حاضت بعد طواف الزيارة سقط عنها طواف الصدر ولا شئ عليه بالترك طواف الصدر
كما سقط عنه إقام بمكة ولو وجد النفر عند أبي يوسف وعند محمد لا يسقط بالاقامة بعده ومنه
قلد بدنة بالأصافة تطوع أو نذر أو جراحه أو نحوه كبدة المنعة وبدنة القران وتوجه بها
أي مع البدنة يريد الحج فقد أحرم أي صار محرما وإنه وصلية لم يلب لا سوقه بعد التقلية في

معنى التلبية فانه يثبت فيها اي بالبدنة التي قلده فانم توجه هو فلا يصير محرما حتى يلحقها لانه
اذا ادركها فقد اقترنت نية بعمل هو من خصائص الحج فيصير محرما كما لو ساقها في الابدان
الانه بدنة المتعة فانه يصير محرما بمجرد توجهه فانه جلها بان وضع عليها حجلا او شعره فانه اشعار
وهو الطعن في سنام الهدى من جانبها الايمر او قلده لانه لا يكون محرما لانه ذلك في خصائص
الحج والبدن بضم الباء جمع بدنة يكون عنوة من الابل والبقر **باب التمتع والقرا** والتمتع القرا هو
في النعمة الجمع بين التمتع وبين الحج والعمرة افضل في التمتع والافراد مطلقا
وهو اي القرا يعني صفته انه سهل الالهال لرفع القنوت بالتلبية بالعمرة والحج معا
من الميتات ويقول بعد الصلوة التي يصليها ركعتين في الابدان حر يد الاحرام اللهم
اريد الحج والعمرة فيسترها لي وتقبلها مني واذا دخل مكة ابدء بافعال الحج فطواف
للعمرة سبعة اشواط يرمل للثنية الاول وسعى للعمرة ثم طواف للحج طواف القدوم ويسعى كما
مرة في المعرف فلو طاف لهما اي للحج والعمرة طوافين متواليين بانه طواف اربعة عشر سبعة
للعمرة وسبعة للطواف القدوم للحج وسعى لهما سبعين بعد الطوافين جاز لانه انما هو مستحق
عليه وساء اي كره لانه اقرب سعى للعمرة وقدم طواف القدوم ثم حج يعني يعني باء افعال
الحج كما قرأ دار من جمره العقبة يوم النحر ذبح دم القرا ساء او بدنة اوسع بضم السين
بانه يشترط مع ستة اشخاص فانه يخرج عنه اي عن الذبح صام ثلثة ايام قبل يوم النحر والافضل
كونه ايام ما في آخر هذه الايام يوم عرفة بانه يصوم اليوم اتبع من ذر الحجة والتمتع والتاسع وصام
ايضا بسبب هذا الحج سبعة ايام اذ اخرج اي بعد فرائض افعال الحج ولو وصليته
بمكة يعني سواء صام في مكة او غيرها فان لم يصم الثلثة اي ثلثة ايام مذكورة قبل يوم النحر
فحينئذ لم يجرز ان يصوم الثلثة ولا السبعة بعد ما وانه وقف العارن بعرفة قبل
طواف للعمرة بانه لا يدخل مكة فقد رخصها اي فقد ترك العمرة لانها بطلت بترك الطواف
فعليه ان رخصها ويغنيها اي العمرة لتحقق الشروع فيها ولو سقط عنه دم القرا لانه
ليس بتقارن بعد رخص العمرة والتمتع عطف على قوله القرا في اول الكتاب افضل من الافراد
وهو اي التمتع في النعمة من المتاع وهو المتاع وفيه من ايامه بالعمرة في شهر الحج ثم حج

من عامه اي من عام التمتع فيحرم تفريع على قوله بانه بالعمرة اي بالعمرة من الميتات وطواف بها للعمرة
سبعة اشواط ويسعى بين الصفا والمروة سبع مرات ويحلق منها اي لم يسبق الهدى ويقطع التلبية
باول الطواف للعمرة ثم يحرم بالحج ما يحرم يوم التروية لانه في معنى المكى وقبله اي قبل يوم التروية
افضل لانه فيه مسابقة الى الخروج في تلك السنة وينح كالقارن لانه متمتع فانه يخرج اي عن الذبح
فلكي ياتي حكم القارن وهو ان يصوم ثلثة ايام فالحج وسبعة ايام واذا رجع الى اهلك وجاز صوم الثلثة
قبل طوافها اي طواف العمرة ولو وصليته في شوال بعد الاحرام بها اي بالعمرة لا قبله اي لا يجوز قبل
الاحرام بها فانما التمتع سوق الهدى وهو السوق افضل من الايضال قبله ايام وساء وهو
اي السوق اوله من قوده وان كان بدنة قلده فانه زيادة او نعل وهو اوله من التجليل اي التناجيل على
ظهوره وان اشعار جاز عندها وهو اي لا شاعرتق سناها من السير وهو كسبه بفعله عم
من الايمر ويكره ان يعارضه الا انما تم بغيره اي بفعل افعال العمرة كما تقدم ولا يحلل التمتع الذي
ساق الهدى بعد فرائضه من عمرته ومحرما بالحج يوم التروية كما قرأ اذا خلق التمتع راس يوم النحر
حل من احرامه اي احرام العمرة واحرام الحج لانه اخلق كالحق في الصلوة ولا تمنع ولا قران
لاهل مكة وما في ولا من هو داخل المواسم لانهم كالمككى في عدم التمتع والقرا فان عاد التمتع
الى اهلك بعد العمرة والحج لم يكن ساق الهدى بطل متعة وان كان قد ساق لا يبطل متعة ومن
طاف للعمرة قبل شهر الحج اقل من اربعة اشواط بانه طاف ثلثة اشواط وانما
باقيها بعد دخولها اي دخول الشهر ورجع في شهر الحج كما متمتع لانه بانه اشواط اكثر وقد وجد
في الشهر ولا كنه حكم الكل فالمعبرة في افعال الحج انه يؤدى في الشهر وان كان طاف للعمرة قبل الشهر
اربعة اشواط فلا اي فلا يكون متمتع لانه ادنى الاكثر قبل شهر الحج ولو اعتمر في الشهر ولو اعتمر
كوفي في شهر الحج وحلل واقام بمكة ورجع في تلك السنة فصح متعة وكذا اي صح متعة ايضا لو اقام بمكة
بعد عتماره في الشهر لانه سفره قائم ما لم يبعد الى وطنه وقبل لا يصح متعة باقامة بصفة عند ما
لانه كان في حكم الراجع الى اهلك ولو اوفد الكوفة عمرته واقام ببصرة وقصا ما اي العمرة ورجع في تلك
السنة لا يصح متعة لانه حكم التمس الاول لا يسبق بالرجوع الى بصرة صار كانه لم يخرج من مكة ولا
تمتع لكس في مكة الا ان يعود الى اهلك ثم ياتي بها اي بالعمرة والحج وعند ما يصح متعة وان

بعد الى اهله وان بقي بعد الكاف ديكمة ونقص وجع ثم غير عود لا يصح منه اتفاقا وما افده للمتمتع
 من غير ان اوجه معنى فيه اي فيما افده لانه لا يمكن ان يخرج عن هذه الاحكام الا بالافعال وسقط عنه
 دم التمتع لانه لم يرتفع باداء التكليف الصحيحين في سفر واحد ولم تمتع فصحى بمعنى ذبح الضحية
 النحر لا يجزيه دم التمتع لانه انما عليه لانه دم التمتع غير الضحية فلا ينوب احد ما عدا الاخر **باب الجنابة**
 وهو جميع جنابة والمراد بها فعل المحرم باليس لانه يفعل ان طيب المحرم عضو كالملاكا لرأس والخص
 والشاف ونحو ما لزمه دم وكذا اي لزمه دم ايضا لو اذن بزيت وعند ما لزمه صدقة ولو خضت
 ببناء لانها طيب واستره اي ستره رأسه يوما كالملا فعليه دم وكذا اي لزمه دم ايضا لو لبس
 يوما كالملا وغمره بلبس اذ البس اكثر من نصف يوم فعليه دم او خلق ربع رأسه وربع
 لحية او خلق رقبته او طبعها او عانته فيجب عليه دم بخلق هذا الموضع وكذا اي لزمه دم
 ايضا لو خلق محاجة في موضع الحجامة وعند ما في خلق محاجة لزمه صدقة وان قص اظفار يديه و
 رجليه في مجلس واحد فعليه دم وكذا اي لزمه دم ايضا لو قص اظفار يديه واحدة او رجليه في مجلس واحد
 وان قص اظفار يديه ورجليه في اربعة مجالس باء فلم في مجلس يده او رجليه فعليه اربعة دنانير
 اقامة للربع مقام الكل كما في الخلق وعند محمد يجب عليه دم واحد وان طيب اقل من عضو او
 رأسه وليس الخيط اقل من يوم فعليه صدقة لادم وكذا اي يجب عليه صدقة ايضا لو خلق اقل
 من ربع رأسه او ربع لحية او خلق بعض رقبته او عانته او بعض احد ابطيه او بعض رأس
 غيره اي محرم آخر او خلق اقل من خمسة اظفار او خمسة منفرقة من يديه او رجليه وعند محمد في
 الخمسة المنفرقة دم وان طيب او لبس ثوبا او خلق رأسه او لحية لعذر ختم انما في ذبح
 شاة نصفه في ثلثة اصبع على ستة مكيين وانما شاة صام ثلثة ايام يعني انه في حجة بين
 هذه الثلثة ولو اراد ان يستعمل الزداه او اشبع بالقيص او انذر باليس او بل باليس يجعل ازارا
 فلا بأس به بالارث والاشباع والانداد وكذا اي لا بأس به لو دخل الحرم منكبيه في القبا
 ولم يدخل يديه في كفيه **فصل** وان طاف للقدم او للصدر جنبا فعليه دم وكذا لو طاف للركن
 اي لاجل طواف الزيارة حال كونه محمدا او ترك طواف الصدر او اربعة اي اربعة منة اي من
 طواف الصدر او ترك دونه اربعة اي دونه اربعة اشواط من الركن او افاض اي نزل من عرفة

قبل

قبل الامام بالهار ولو افاض بعد غروب الشمس لاشئ عليه وترك السعي او الوقوف بمزدلفة
 او ترك رمي الجمار كلها في الايام الاربعة او ترك رمي يوم واحد او ترك رمي حجرة العقبة يوم
 النحر او اكثره اي اكثر من حجرة العقبة يعني يجب في كل هذا المذكور ولو طاف للقدم او
 للصدر محمدنا فعليه صدقة وكذا اي يجب صدقة ايضا لو ترك رمي حجرة من الصدر او ترك
 رمي احدى الجمار الثلثة ولو ترك طواف الركن او اربعة اشواط منه اي من طواف الركن
 بقى محرم ابد احمه يطوفها وان طافه اي طواف الركن جنبا فعليه بدنة والا فضل ان يعيده مادام
 بمكة ويسقط ولو طاف للصدر طاهر في آخر ايام التشريق بعد ما طاف للركن محمدنا فعليه دم
 واحد لانه طواف الصدر لم ينتقل الى طواف الزيارة بل على حاله لانه اعادة طواف الزيارة بسبب
 الحدث غير واجب وطواف الصدر واجب فالواجب لا ينتقل الى غير الواجب فوجب الدم في طواف
 الزيارة كما بسبب الحدث ولو كان هذا الطواف بعد ما طاف في الركن يعني طواف الزيارة جنبا
 وما يفيء لو طاف للزيارة جنبا ثم طاف للصدر في آخر ايام التشريق طاهرا فيجب عليه دمان لانه
 طواف الصدر صاعا ينتقل الى طواف الزيارة ولغت نية للصدر وصرف الى ما وجب عليه لوجوب
 ترتيب افعال الحج فصار كانه طاف طواف الزيارة في آخر ايام التشريق ولم يطف للصدر فيجب
 دم ترك طواف الصدر بلا خلاف ودم آخر تافض طواف الزيارة في ايام النحر عند ارجح فيكون له ما يراه
 وعند ما يجب دم واحد فقط ايضا فكل هذا الدم ترك طواف الصدر ولا شئ ترك طواف الزيارة
 وان طاف لعمره وسعى لها محمدنا يعيدها اي الطواف والسعي مادام بمكة فاعادة الطواف ترك
 الطهارة فيه واعادة تسبحة الطواف ولا شئ عليه لارتفاع النقصه بالاعادة فان رجع الى
 اهله ولم يعيدها فعليه دم ولا شئ لو اعاد الطواف فقط لا السعي هو الصحيح وان جامع الحرم في احد
 السبلين قبل الوقوف بعرفة ولو ناسيا فسد حجه ويمضي فيه ويقضي اي ذلك الحج الفاسد
 من عام قابل وعليه دم وليس عليه ان يعرق غير زوجة في العضا اي في نقص الحج الذي افده
 بالاجماع لانه الاخر اي ليس ينك فيه وعند زفر يفرق في وقت الاحرام وعند الشافعي
 من المكاة الذي وقع فيه اجماع وان جامع بعد الوقوف بعرفة قبل الخلق لا يفسد حجه وعليه بدنة
 ولو وصلت جامع بعد الخلق قبل طواف الزيارة فعليه دم لحفة اجمالية لو حوذا الحمل في حفا

غير انشاء وكذا الحكم لو قتل او لم يمس به وانه لم ينزل وكذا ان يحبس عليه ايضا لو جامع في غمرة قبل طواف الكعبة وهو اربعة اشواط وقصدت العمرة وقضاها في العمرة وانه جامع في غمرة بعد طواف الكعبة لزم الدم ولا تقصد غمرة لوجود اكثر ما ولا شيء عليه ان يترك بنظر ولو وصليت في الفجر وانه اخذ الحلق او طواف الزيارة غير ايام النحر فعليه دم فيها خلافا لها وكذا الخلاف لو اخذ الرمي وقدم نكاحا على نكاح هو اى هذا النكاح الذي كان في الترتيب قبله اى قبل النكاح الذي قدمه كالحلق قبل الرمي ونحو العارضة قبل الرمي والحلق قبل الذبح وانه حلق في غير احرم الحج والعمرة فعليه دم خلافا لابي يوسف ولو عاد لمعتمر بعد حجه وقصر فلا دم اجماعا ولو خلق العاقل قبل الذبح لزمه دم واحد والدم حيث ذكر ينعى انه المراد من الدم الذي ذكره احوال الحج شاة بحري اى الشاة التي جازت في الحج والقيمة والصدقة ينعى اذا كان المراد من الصدقة المذكورة في الحج ما يجزئ في الفطرة وهو نصف صاع من تمر او صاع من تمر او شعير **فصل** ان قتل حرم صيد تراو دلى عليه اى على الصيد قتل اى الصيد فعليه على الحرام الجوار وهو اى الجوار قيمة الصيد بتقويم رطب عدلين في موضع قتله اى قتل الصيد او في ارب موضع منه اى موضع القتل ان لم يكن له اى للصيد فيه اى في موضع القتل قيمة ثم انشأ اشترى بها اى بالقيمة هديا اى بلغت قيمته هديا فذبحه باحرم وان شأ اشترى بها اى بالقيمة طعاما فتصدق به اى بالطعام على كل فقير نصف صاع من تمر او صاع من تمر او شعير لا اقل اى لا يصدق الاقل من هذا الصدقة وان شأ صام غم طعام كل فقير اى غم نصف صاع من تمر او صاع من تمر او شعير يوما فانه فضل في الطعام المشتري شئ اقل من طعام فقير اى نصف صاع تصدق به اى هذا العاقل او صام عنه اى غم العاقل يوما كاملا هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد الجوار لفظ الصيد في الجنة فيما له نظير ففي الجنة شاة فذلك يجزئ قتل النضج شاة وفي الاربع عناق وفي اليربوع وهو قارة النحر اجفروا اجفروا خرافا ولاد الغنم بلغ اربعة اشهر والاشنة جفرة وفي النعامة بدنة وفي حمار الوحش بقرة ومالا نظير له اى للصيد فكلوا ما اى فالحكم كقول ابي حنيفة وابي يوسف والعامد والانس والعائذ والمبتدئ في ذلك اى في قتل الصيد والدلالة عليه سواء فعليه ضراوة وانه جرح الحرام الصيد قطع عضوه او نشف شحمه فمنه ما ينقص من قيمته اعتبار الجوار بالكل هذا اذا برئ وبقي

دما من عند ابي حنيفة وعندها

اثره

اثره وانه لم يبق له اثر لا يضمن لرواى الموجب وانه نشف ريشه او قطع قوائم فخرج من غير انشاء فعليه قيمة كاملة لانه قوت عليه الاخر وانه عليه قيمة لبنه وانه كسر ريشه قيمة البيض اى فضي قيمته وانه خرج من البيض فخرج ميتة قيمة الفرج حيا لانه الظاهر انه مات بكرة اذا كان الكسر في رواية وكذا اذا كان قبل اذ ان له الكسر يكون سببا لموته ولا شيء يقتل غراب تاكل الحيف و جدانة وذئب وحية وعقرب في قارة وكلب عقور وبغوض وغل وبرغوث ودراد وحفوات وانه قتل قملة او جرادة تصدق بها شاة وتمره حين جرادة ينعى تصدق تمره حين تصدق جرادة في قتلها ولا يجوز القيمة شاة في قتل السبع وانه يصل السبع على الحرم فلا شيء يقتله وانه انظر الحرم الى قتل الصيد فقتله فعليه الجوار او الحرم ذبح شاة وبقرة وبغير ودجاج وبط اى وصيد كذا يلزمه شئ يذبح هذه الحيوانا وبهية سمك وعليه اى على الحرم الجوار يذبح حمام مسرول وهو الذي في رجليه ريش كأنه سرابيل او طير مستأنس اى يكون له انس بالادنى لانها صيد بابل الخلقه ولو ذبح صيدا فهو ميتة ولو اكل الذراع منه فعليه قيمة ما اكل مع الجوار بخلاف حرم ثم اكل منه ينعى اذا اكله حرم لم يضمن شيئا ولا يلزم عليه الجوار ويحل للموم ثم صيد صاده حلال وذبحه اكله لا ينعى لو صاد غير الحرم صيد وذبحه حل للحرم اكل لحم هذا الذبوح ولا يلزمه شئ باكله اى لم يذبح اى اى لم يذبح الحرم لهذا الصياد عليه اى على هذا الصيد ولا احره اى ولا امر الحرم الى هذا الصياد بصيده اى بصيد هذا الصياد ولا اعانه اى ولا اعانه الحرم الى الصياد في صيده ومن دخل الحرم واكل فيه صيد فعليه ان يجيب عليه رسالة اى رسالة هذا الصياد صيد الحرم فيجب ترك التعرض له فانه باعه اى فانه باع الصيد بعد ما دخل به الحرم ردة البيع اى يجب ردة البيع لفاده اى كذا الصيد المبيع باقيا في المشتري اى كذا الصيد باقيا وانه فانه يرد الجوار بصدقة قيمته ثم اهرم واكله اى في بيته او في قصده صيد لا يلزمه رسالة لان الاحرام لا ينافي ما ليكية الصيد ومحا فطنة وانه اكله حلال صيد ثم اهرم فارد اى الصيد احضن هذا الاحرام لرسول لانه اتلف مالا حراما بخلاف اكله اى الصيد حرم في حاله الاحرام فلم يضمن رسالة الحرم لم يملكه فانه قتل ما اكله الحرم حرم ثم صيد اى القاتل والاخذ لوجود اجمانية منها وارجع اخذه بما ضمن على قاتله اى على قاتل الصيد لولا الاخذ للصيد بتقويت الامر والقاتل مقر بتركه اى قتل اكله صيد الحرم فعليه قيمة وانه عليه اى جلب

اكلال صيد اكرم فقيمة لينة وقطع حشيش اكرم او قطع شجرة غير منبت اي لا ينبت احده في موضع لو انبت
في ملكه لم يغيره فقطعها ان لم يغيره فتمت ما لا ياكلها وعليه قيمة اخرى كجوز الشبرع الا ما جفت ولا يملكه
الناس اي ولا يكون هذا الشجر من جنس ما ينبت الناس فمن قيمة الا ما جفت والصدق متعين في هذه
الاربعة اي في مسئلة قتل اكلال صيد اكرم وصلبه وقطع حشيش وشجره ولا يكره الصوم اي ولا الصوم
في هذه الاربعة والصدق متعين فيها لانه ما وجب بهما من القيمة غرامة وليس بكفارة فاشبهت
الاموال ولا يتاثر بالصوم وهو من جنس حشيش اكرم وقطع اي قطع الحشيش الا الاذني فيكون
رعيه وقطعه وهو كسر الهنزة وبالزال واكنا المعجيين بت مع وف كل ما يجب على المذنب اي
بسبب ذلك الشيء دم يجب على القاتل اي بسبب ذلك الشيء دما دم نجية ودم لعنة الا ان يجاوز
العامة المبيقات حال كونه غير محرم بغيره لو تجاوز المبيقات غير محرم ثم اكرم ونوى القتل فعليه دم واحد
لانه الواجب عليه اكرم واحد لتعظيم البيت الشريف فبركه واجب واحد يجب عليه دم لادامه وان
قتل محرما صيدا فقتل كل واحد منهما جزا كامل وان قتل حلالا مع صيد اكرم فعليه ما جزا واحد لانه جزا
صيد اكرم جزا اكمل وهو واحد ويبطل بيع اكرم الصيد وراه في اخرج طيبة اكرم من اكرم فولدت
واما ان الطيبة وولدها ضمنها وان ادق جزا او ما اي جزا طيبة تم ولدت الطيبة بعدد القيمة
لا يضمن الولد لانه صار صيدا قبل باده قيمة امه **باب** مجاوزة الميتة ببل اكرام من جاوز الميتة
حال كونه غير محرم ثم اكرم لزم دم قاتل عا واليه اي الى الميتة مجاوزة او عمره ملبية في الطريق سقط
الدم اللازم وعندهما سقط الدم اللازم بعوده الى الميتة محرما وان لم يلبس فالتبعية لم يذم
سقوط الدم وان عاد الى الميتة قبل ان يجرم فاحرم منه ان في الميتة سقطت وكذا سقط الدم ايضا
لو اكرم بعمره ثم افسد ما اي العمة وقصا ما اي العمة التي افسد لانه يصير قاضيا صيدا الميتة
بالا اكرم منه في القضا وان عاد هذا المجاوز الى الميتة بعد ما شفع في الطواف لا يسقط الدم وان
دخل كوفي البستان الحاجة ان يستأجره عا وهو موضع في داخل الميتات وخارج اكرم قد دخل مكة
غير محرم لانه التقي باهل البستان ان يدخل مكة ببل اكرم للحاجة فكذلك وان اراد الا اكرم للجمع فيبغاة اي
ميتات هذا الكوفي البستان اي جميع اكلال الذي هو البستان واكرم ولا فرق بينه وبين البستان لاقامة في البستان
ختمه عشرين يوما ولم ينو دخول مكة ببل اكرم لزم دمج او عمره لانه دخول سبب لوجوب الا اكرم سبب قصد

الحج او العمة او التجارة او لم يقصد شيئا فلو عاد الى الميتات واحرم الميتات بحجة الاسلام او بحجة المذنب
او العمة المذنبه لانه الواجب عليه ان يكون محرما عند دخول مكة تعظيما لهذه البقعة لانه يكون اكرامه
لدخول مكة على التعيين في عامه اي في ذلك العام سقط عنه ما لزمه بدخول مكة ايضا لانه تارك في وقته
الا اكرم المزدك وان بعد عامه واحرم بعد عامه لا يسقط ما لزمه بدخول مكة لانه صار دينيا في وقته فلا ينافي الا
باجرام مقصود وان جاوز بارادة الحج كمن اوجاز ومنع اكرم غير محرم فهو المكي والمتمتع في الحكم كمن جاوز
الميتات بغير اكرام لانه اكرم ميتات المكي والمتمتع بعد فواغدة عمره كالمكي ووقوفه عمره اي وقوف
المكي او المتمتع كطوافه اي طوافه من جاوز الميتات **باب** اضافة الاحرام الى الاحرام على طواف
لعمره شوطا فاحرم بالحج رفضه اي عليه ان يرفض الحج عند حاجه با على المكي مني من اجمع بين الاحرامين وعندهما
يرفض العمة وانما قال شوطا لانه اذا طواف الاقل ولا الاكثر شوطا كان او شوطين او ثلثة ولو
طاف الاكثر من الثلثة لم اكرم بالحج رفضه بلا خلاف وعليه دم لاجل الرفض وعليه قضاج وعمة
لانه قاتل الحج فلو انما اي العمة واجب صح لانه اذا اهما كما التزمها لكانت مني عنه والمنه في الافعال
المشروعة وعليه دم لتكثير التقصير في عمله لا يكافي بالمنه عنه ومن اكرم ثم حج ثم حج ثم حج ثم حج ثم حج ثم حج
الخرقاء كان قد خلق من الاول اي في الحج الاول قبل الاحرام الثاني لزمه انما اي الحج انما فيفرض في العام
القابل ولادم عليه والآي وان لم يكن قد خلق في الاول لزمه الحج ايضا وعليه دم سواء قصر بعد اكرام
ان اول يقصر اصل هذا اجمع بين اكرام الحج والعمة بدعة فاذا خلق في الاحرام الاول انتهى الاحرام
الاول فلم يصح ما عساه يجتنب فلا يجب عليه دم اجمع فادام خلق في الاول صار جامعاً بينه وبين الحج
احرام الحج والعمة فبعد هذا ان خلق تحتل غير الاول وجب عليه ان لا في غير اوانه فلزمه دم اجماعا وان
لم يخلق حتى حج في العام انما فعليه دم عند حاجه قاضيا اخلق وعندهما ان لم يقصر فلادم عليه يعني ان يقصر
فعليه دم والا فلا شيء عليه من دفع من عمره الا التقصير انما بافعال العمة الا اخلق قاضيا باقوى
اي بعمة الا في لزمه دم لانه جميع بين اكرام الحج والعمة وهو مكروه فلزمه دم فلو اكرم افاض حج ثم اكرم بعمة لزمه
اي الحج والعمة لانه اجمع بينهما مشروعا لا فاقه كالترا فان وقف بعمة قبل افعال العمة فقد رفضها
اي بطلت العمة لا اي لا يرفضها ولو توجه الى عرفه ولم يقصر ما اكرم بها اي بالعمة بعد طوافه يعني
طوافه القدر بل يجب رفضها اي رفض العمة لانه اكرام الحج تأكيد بشي من اعماله ويقضيها العمة

يعني وان رخصها بقبضها وعليه لم يرضها فان مضى عليها صح وزمه دم وهو دم جبره الصلح
 صار بانها افعال العمرة على افعال الحج وان اهل الحاج بعمرة يوم النحر وايام التشريق لزمت العمرة
 لانه شرع للجمع بين الحج والعمرة صح وزمه رخصها الى العمرة لانه قد ادى ركن الحج وهو الوقوف
 فيصير بانها افعال العمرة على افعال الحج وزمه قضاء وانما اى قضاء العمرة وزمه دم للرضى فان
 مضى عليها الى العمرة صح وعليه لم لا تركاب فعل مكروه وفاته الحج فاحرم الحج او عمرة لانه الرض
 اى رضى الاحرام لانه يصير جامع بين الامرين وهو غير مشروع فيرضى الله وزمه القضاء ونفقة
 الشرع وزمه الدم للتحلل قبل اوانه بالرضى **باب الاحصاء والفوات الاحصاء** رتبة
 المنع مطلقا وشرعا منع اخوف والمرضى طواف المحرم ووقوفه اى احصر المحرم بعد وقوفه اى
 اوجزه او مرض او عدم محرم بفتح الميم لا اوصياح نفقة باذنا صانع نفقة في الطريق فلهذا
 المحرم ان يبعث شاة تنفعه عنده اى من المحرم وليس له ان يذبح شاة عينها بل يجوز ان يبعث قيمتها
 فاشترى بها شاة فتبيع عنده في المحرم في وقت معين بان يعين البائع المحصر يوما بعينه
 يكون وقت البيع معلومة حتى يحلل في هذا الوقت ويحلل المحرم المحصر بعد ذبحها من غير فاشاة
 تيقن وقت الذبح لم يخرج خلق متعلق بقوله يحلل ولا تقصير لانه حصل التحلل بالهدى حللا قالوا
 يوسف فان عنده لا بد من الخلق بعد الذبح لانه ان يذبحه المناسك لم يعجز عن الخلق وان كان المحصر
 قارا يبعث دمين لاحتياجه الى التحلل من امر امين ويجوز ذبحها اى الشاة بعد العيد للمفرد
 القارن قبل يوم النحر لا يجوز ذبحها في كل ويجوز في الحرم وعندها لا يجوز ذبحها قبل يوم النحر ان
 كان المحصر بالبحر واذ كان المحصر بالعمرة فيجوز عندها ذبحها قبل يوم النحر ايضا وعلى المحصر بالبحر اذا حلل
 فضا حج للشرع وقضاء عمرة لتحلله هذا اذا لم يرضى الحج في عامه ذلك وانما اذا قضاها فيها فلا
 يجب عليه العمرة وعلى المعتمر قضاء عمرة فقط وعلى القارن المحصر اذا تحلله حجة وعمرته قضاء
 حج وعمرة لشرعه وعمرة اخرى فوجهها بعد حجة شرعه فان زال احصاره بعد بعث الدم و
 امكنه اى امكن المحصر ان يذبح اى ادراك الهدى قبل ذبحه وادراك الحج جميعا لا يجوز التحلل وزمه
 المضى لاداء الحج لانه قد رعى اصل قبل حصول المقصود وباب بدل فسقط اعتباره وان امكن ادراكه
 اى ادراك الهدى فقط يعني لا يحل تحلل لانه غير من الال وان امكن ادراك الحج فقط يعني دون

ادراك الهدى جاز التحلل استحسانا ومنع بمكة غير الركنين ان طواف الزيارة والوقوف بعرفة
 فهو محرم لانه قد رعى الوصول الى الافعال وان قد رعى على احد هما فليس بمحرم على الطواف فلا
 فاشاة الحج يتحلل به والدم بدل عنه في التحلل فلا حاجة الى التحلل بالهدى وانما على الوقوف فلتوقع
 الاضطرار على الفوات ومن فاته الحج بفوات الوقوف بعرفة فيتحلل بافعال العمرة وعليه الحج مأمور
 قابل ولا دم عليه ولا فوات للعمرة لانها غير موقوفة وهي الى العمرة يعني صفقتها الاحرام وطواف
 بالبيت وسعى بين الصفا والمروة والطواف وكذا ما واثى واجب والاحرام شرط ويجوز العمرة
 في كل سنة وذكره العمرة يوم عرفه ويوم النحر وايام التشريق لما روى عن ابن عباس لا يبعث في خمسة ايام
 وعمر قبلها وبعدها ويتطعم التلبية فيها باول الطواف **باب الحج** غير يجوز النيابة في العبادات
 المالية كالزكاة والعشر والكمالات مطلقا يعني حاله الاختيار والاضطرار لحصول المقصود في ثلث
 الفقيه وتنقيص المال بفعل النائب لا يجوز النيابة في العبادات البدنية كالصلوة والصوم والاعمال
 وقراءة القرآن والاذكار رجال من احوال العجز والقدرة وفي المكنة منها اى في المالية والبدنية كالحج
 فانه ماله من حيث الاستطاعة وبدنه من حيث الطواف والوقوف والسعي يجوز النيابة عنه في
 غير المباشرة بنفسه لا يجوز النيابة فيه عند القدرة وبشرط لجواز النيابة في الحج الموت والجنون
 الدائم الى الموت وانما شرط العجز اى دوام العجز للحج الفرض لا بشرط في الحج النفل فممنع من الحج على
 قوته وانما شرط العجز للحج الفرض يعني عجز عن الحج بنفسه فاحج اى امره بان يحج عنه صح اجابته ويصح
 حج النائب في حجة باء يكون حج عنه اى عن اصل العام ويبنى النائب في حجة باء يكون حج عنه
 اى عن الاصل فيقول ليتك حجة فلان ويرد ما فصل من النفقة الى الوصى او الورثة ويجوز اجاب
 الضرورة بالتصا والتملة من الحج الكعبة قبل المرأة والعبد يعني يجوز للعالم ان يجعل كل منهم
 نائبا للحج وغيرهم اى واجاب عنهم اولي واما امره رجلا بان يحج عنها فاحرم حجة عنها وحج لم يقع الحج
 عنها ضمن نفقتها اى ضمن ما يدفعه اليه للحج واجبة يكون له اى للمأمور وانما لهم النائب العام
 ثم عين احدهما اى احد الامرين قبل المضى اى قبل مضى الطواف والوقوف صح عنه الحج ومحمد
 خلافا لابي يوسف فان عنده وقع الحج عن نفس المأمور ضمن نفقتها وبعده اى عاقبة النفقة
 لا اى لا يصح تعيينه ودم المستع والقران على المأمور وكذا اى على المأمور ايضا دم الجارية لانه اجاب

ودم الاحصار على الاثر الذي قد اخل في مورثه ورطة الاحصار فيجب عليه تخليطه عند ما خلا
 لا يوسف فانه عنده يجب دم الاحصار على المأثور له وجوبه له رفع امتداد وهو مختص به وان كان
 قتيلا ففي مال ابيه مات الا في دم الاحصار مال الميت وان جامع المأثور قبل الموقوف ضمن النفقة
 وعليه جرم عام قابل بمال نفسه لان جهة الموقوف وان مات المأثور في الطريق يجرى من منزله
 فميت ما بقي من مال ابيه مال الاثر عنده ما يجرى من حيث مات المأثور لكنه عند ابي يوسف يجرى ما بقي
 من الثلث اي من ثلث كل مال الاثر وعنده يجرى ما بقي من الموقوف الى المأثور ان بقي شيء والا بطلت
 الوصية وكذا الخلاف اذا سرقه النفقة في الطريق او ضاعت ويرد النائب ما فصلت
 اي ما بقي في يده من النفقة اي من المال المدفوع اليه يجرى الى الوصي الى وصي الاصيل او الورثة
 اي ورثة الاصيل ومن اهل النجدة عمر ابو بكر غير امهات عيشه احد ما جاز وكذا الواهم غير امهات
 عيشه جاز لانه مبرع يجعل ثواب عمله لاحد ما اولها ولا لآخرها ان يجعل ثواب عمله لغيره
 جميع العباد **باب الهدى** وهو الهدى الى الحرم يقرب به فيه هو من اهل ابيه او غنم ذكورا
 وانما ثمنها سواء واقله اقل الهدى شاة ولا يجب تعريفه اي تعريف الهدى وهو ان يذهب به
 الى عرفات وقيل الى اقل اعلام كالنقل ويحرق فيه اي في الهدى ما يخرج في النجاسة وسبب بياض
 ويجزئ الشاة هداية كل موضع الا اذا طاف للزيارة جبا اوجامع بعد وقوف عرفه قبل
 الحلق فلا يخرج فيها اي في هذين الموضعين الا البدنة وبها كل اي جاز الاكل بل سجدت ثم هدى
 التطوع والمنفعة والقران لا يأكل صاحبه ولا غيره من الاغنياء غير ما لا سائر الهدى والهدايا
 كقارة شملت خراجا فيستعلق بها الحرم غير الانتفاع لزيادة التزجر وخص يجرى هدى المنفعة
 والقران بابايم النحر دون غيرها اي لا يحق ذبح هدى غير المنفعة والقران بابايم النحر بل يذبح ميتة
 شاة وحقت الحلال في الهدى بالحرم ولا يذبح في غير الحرم لانه الهدى اسم لما هدى اليه وكان مكانه الحرم
 لا غير ويجوز ان يهتدق باني بالهدى يعني طمعه على غير الحرم وغيره اي على غير الحرم ويتصدق بحلله
 وحطامه وهو زناه ولا يعطى اجر اجزائه وهو الذي يذبح منه اي من الهدى ولا يركب الهدى لانه
 امانة الا عند الضرورة فانه نقص بركوبه ضمنه ولا يكلبه الا يكلب لهدى لانه حرره فلا يجوز
 ان يشتفع به ولا غيره من الاغنياء فانه حله يقتضي به وينفخ اي يرتش ضمعه بالما البار ولا يقطع

فانه عطب اي قرب الى الهلاك الهدى الواجب او فقيت فاحسب بانه ذهب عنه وانقطع اذنه
 وكذا ذلك اقام غيره مقامه اي ابدله لانه واجب وضع بالمعيب شاة وانما شاة بانه اكله لانه
 خالص ملكه وان عطب هدى التطوع نحوه اي ذبحه وصنع لهدى نعل الهدى واراد به فلا دية بدنه
 به اي بنعله صحفة اي صحفة سنامه لا كلفه الفقر الا الغير والصحفة اكله لا يأكل منه هوى صاحبه
 لا يأكل منه غنى لانه للفقر وليس عليه اي على صاحب هذا الهدى التطوع غيره اي غير هذا التطوع وتعلقه
 بدنه التطوع والمنفعة والقران لا تأكله ما ذبح اذ ذبحه التعلية اشهارا لا غيره كالغنم فانها لا تعلقه بعد
 التعارف بتعلية ما اقله علم **باب منشورة** اي متفرقة غير مرتبة في ابوابها مثل اللؤلؤ المنشورة
 سهند واي قوم ان هذا اليوم الذي وقف فيه اي وقف فيه اهل عرفه فانه يوم النحر بطلت شهاده لانه
 شهادة على النفي بان يلزم نفي الحج لانه هذا اليوم كان بعد يوم الوقوف فالتارك غير مكلف وفي الامر صحيح
 ظاهر فوجب الاكتفاء عند الاحتساب ولو سهند وانما اي ان هذا اليوم يوم التروية يعني لو سهند وان هذا
 اليوم الذي وقف فيه اهل عرفه فهو يوم التروية صحت شهاده لانه وجب إعادة الوقوف على اهل عرفه
 لانه يوم التروية كان قبل الوقوف فالتارك مكلف ولا وجب فيه ترك الحجة الا في اليوم الثاني
 النحر ورمي الحجرة الثانية والثالثة فانه شاة ما في الحجة الا في وقت لا كل اجزات تحصل رعيها و
 لولا ترتيب لانه الترتيب ليس له طواف والكو بفتح الهمزة اي الحسن ان يرمى الكل اي كل اجزات رعاة
 الترتيب المنون ومن يذبح ما يشاء من هذا النذر يعني لا يركب منه بيته اي من مسكنه حتى يطوف
 للزيارة اي لطواف الزيارة وقيل يمشي في حيث يحرم اي مكان الاوام يعني الميثاق فانه ركب لونه
 دم لهدى يقاتل كما نزل حلال اي رجل غير حرم شترى امه محرمة بالاذن اي باذن مولاه لا اي لهدى الشترى
 ان يكلها بالمجاعة الشاة والاكوار الحسن تحليلها يقص شعر او ظم قبل الجماع تعظيما لامر الحج
 وكذا يجوز تحليل حمت نخل ثم تزوجت ولو احم عبد باذن مولاه يجوز له تحليله **كتاب النكاح**
 هو لغة الضم والجمع وشراعه اي ايجاب احد المتكلمين مع قبول الاخر وقد يقوم الايجاب مقامها
 براد اي يقع على ملك المنفعة اي على ملك منفعة البضع قصد الاحتراز به عن عقد براد على ملك المنفعة ضمن
 كالبيع والامته ونحوها وانما سمي هذا العقد نكاحا لانه العقد سبب للوطى والوطى يوجد في النكاح احد
 الزوجين الى الامم يجب النكاح عند التوافق اي عند اشتياق الا للوطى بغير زنا وبكره

أي النكاح عند خوف الجور أي عند عدم رعاية حقوق الزوجية ويسمى النكاح مؤكداً إذا كان
 أي عند إزاله المزايا بين الشوق والفور وينعقد أي يحصل النكاح ويحقق بإيجاب وهو ما يلفظ به أولاً
 وقبول وهو ما يلفظ به ثانياً في أي جانب كان كلاماً أي الإيجاب والقبول كأنما يلفظ في كل زوج
 نفسي أي صدر عن المرأة وزوجت بنتي ونحوها أي صدر عن الرجل وكقول الآخر تزوجت وأحمد
 أي أو كان أحد الإيجاب والقبول بلفظ الآخر بلفظ المستقبل كزوجته هذا السأرة إلى المرأة
 هذا الآخر يعني كقول الموصي زوجتك فقل الآخر زوجت أي نفسي أو بنتي منك وقوله زوجت
 إيجاب وقبول حكماً وزوجته تركيل وإما به ليس بإيجاب لأنه استقبال ليس من الإيجاب والقبول
 وأما لم يعلم أي العاقدان معاً أي الإيجاب والقبول ولو قال دأوى وبزيرفتي فقال
 دأوى وبزيرفتي بلا ميم أي بلا صيغة التكلم يعني إذا قيل للمرأة خويثت بزي فلان دأوى
 فقال دأوى ثم قيل للرجل بزيرفتي فقال بزيرفتي صح النكاح بزيادة العرف ببيع وسراة أي إذا
 قيل للبايع زوجتي فقال فزوجت ثم قيل للمشتري خويثت فقال فزوجت ببيع وإن لم يقول
 فزوجت وخويثت ولو قال لا عند الله وهو دأوى وشيوعاً لو قال رجل وامرأة نحن متزوجان أو زوجة
 لا ينعقد النكاح وإنما يصح بلفظ نكاح وتزوج لأنها صريحة وما وضع لمليك العين في الحال
 كبيع وسراة وهبة وصدقة وتملك فانه هذه الألفاظ موضوعات لملك العين في الحال لكنه إذا
 طلقت لمن راد فيه المعنى الموضوع لها كالزوجة أو كذا مثلاً ثبت معناه المجازي وهو ملك
 المنفعة وينعقد النكاح بالمعنى المجازي لأنه ملك العين سبب الملك المنفعة فيكون المطلق للثبوت
 على المسبب لا يصح النكاح بإجارة وإعارة لأنها وضعاً لملك المنفعة في الحال وإباحة و
 وصية لأنه الوصية وصفت لملك العين بعد الموت وشرط صحة العقد سماع كل من العاقدين
 لفظ الآخر لأن النكاح ينعقد برضاها ورضاها يتحقق بسماعها وشرط حضور حزين أو ح
 وحريم مكلفين مسلمين إن كانت الزوجة مسلمة أو لولاية الكافر على المسلم سماعين
 معاً لفظاً أي لفظ العاقدين فلا يصح إن سمعا متفرقين كما إذا سمع أحد الشاهدين فأنه
 على الآخر فسمعه ورواه في رواية أبي يوسف استحساناً إذا اتخذا المجلس لا ينعقد بحضور
 الاثنين ونهين لم ينفك كل واحد منهما أصم فاعاد عليه صاحبه حتى يسمع ولو سمع أحدهما

كلام الزوج والآخر كلام المرأة ثم أعيد وانفكس لسماع لم يجز ويصدق بحضور الشاهدين إذا انفكروا
 وإن لم يذكروا بعد الصبح كما في الدور والعز وجاز كونها أي الشاهدين ماسقين أو مجنونين
 في وقت أو عييين أو بنى العاقدين أي ابن لأحدهما وابن للآخر أو ابنه أحدهما لأن كل منهما
 أهل للولاية فيكون أهلاً لتحمل الشهادة ولا يظهر النكاح بشهادتهما أي لم يثبت بشهادة
 الاثنين عند دعوى القريب أي قريب الاثنين لأن الشهادة للقريب ولا يجوز نفي كل
 الشهادة عليه فإذا اتخذا بحضور ابن الزوج ثم ادعى الزوج لم تقبل شهادتهما وإن ادعت
 تقبل شهادتهما عليه وإن تكلم أحدهما في الزوجة ثم ادعت لا تقبل شهادتهما وإن ادعى تقبل
 وصح تزويج مسلم فميتة عند فميتين خلافاً لمحمد ولا يظهر النكاح بشهادتهما أي الاثنين إن
 ادعت الزميمة وأبكر المسلم لا تقبل شهادته الكافر على المسلم وإن ادعى المسلم تقبل له ومنه
 أمر رجل أن يزوجه صغيرة فزوجها به الرجل عند رجل أم صح إن كان الأب حاضراً في عبارة
 المأمور ينتقل إلى الآخر الذي هو الأب فصار الأب عاقد الحكم والمأمور مع ذلك الرجل
 شهادة لهذا العقد والآي وإن لم يكن الأب حاضراً إلا أن لا يصح النكاح وكذا الزوج الأب
 بالغة عند رجل، حضرت البالغة صح لأن البالغة صارت عاقدة فيكون الأب وذلك الرجل
 شاهدين والآي وإن لم يكن البالغة حاضرة فلا يصح النكاح لأن أحد الشاهدين لم
 يوجد **باب المحرمات** وسبب الحرمة تنوع إلى تسعة أنواع القرابة والمصاهرة والرضاع
 واجمع ونكاح المرأة على الحرمة وقيام حق الإفترق نكاح أو عدة والنكاح وملك المهرين و
 الطلقات الثلث يحرم على الرجل تزويج أمه وجدة وإن علقت وبنته ولو فرزاً وبنت ولده
 وإن سفلت ويحرم عليه تزويج أخته وبنتها أي بنت أخته وبنت أخته وإن سفلت أي بنت
 الأخت وبنت الأخ ويحرم عليه أيضاً تزويج عمته من ابوين أو من أحدهما وخالته بأي جهة كانت
 وأما بنات العم والعمة والخالة فخلال وإن أم امرأة مطلقاً أي سواء دخل بأمرأة أو لا لأنه مجرد نكاح
 البنات يحرم للأمهات وبنت امرأة دخل بها لأنه مجرد نكاح الأمهات لا يحرم البنات ما لم يدخل بها أو
 امرأة أبيه وإن علما أي يحرم عليه امرأة أبيه وامرأة جده وإن علما وإنه أي يحرم عليه امرأة ابنه وابن
 ابنه وإن سفلت والكل رضاعاً أي يحرم عليه تزويج كل ما ذكر من الأهل والفرع وغيرهما من جهة الرضاع

وهذا يشمل على قسم كسبت الاخت مثلما يشتمل البنت الرضاعية للاخت بالنسبة والبنت
النسبية للاخت الرضاعية والبنت الرضاعية للاخت الرضاعية وكذا البواقي ويحكم ايضا الجمع
بين الاثنين نكاحا ولو زوجه من اربع او حتى او وطئا بملك يمين فلو تزوج هذا فتزوج على قوله
او وطئا بملك يمين اخت امته التي وطئا لا يبطا واحدة منها حتى يحرم الاخرى بان يطلق
المنكحة او يعق المملوكة او يبيعها او يزوجه الى الاخر او يهبها مع التسليم وكذا الزوج
جزئها ولو لم يكن وطئا المملوكة حل له وطئا اختها المنكحة لعدم اجماع وطئا ولا يبطا اخت
ام ولو زوجه تنقض عدتها ولو تزوج اختين في العقدين قبيحة لانه لو تزوجهما بعقد واحد
كان النكاح باطلا لجمع بين الاثنين فلا تتحقق شيئا من المهر ولم يعلم ان النكاح من
الاختين قبيحة لانه لم يعلم ذلك بطل نكاح الثانية زواجا بينه وبينها ولها نصف مهرها
المتزوج قبل الدخول لانه النكاح الاخير باطل غير موجب للمهر والنكاح الاول صحيح وقد فارق
الاول قبل الدخول فيجب نصف المهر للاول والاولى ما غير معلومة فيلزم لها نصف مهرها
اذا كان المهر من مت وانه وان كانا مختلفين يعطى لكل واحدة منها ربع مهرها المسمى
وان لم يكن لها مسمى يجب لها متعة واحدة ولو نصف المهر وان كانت الفقرة بعد الدخول يجب
لكل واحدة منها مهرها الكامل لانه استتم بالدخول فلا يسقط منه شيء وكل ما ذكرنا من الاحكام بين
الاختين فهو الحكم في سائرهم يجوز جمعهم في المحارم ويحكم عليهم ايضا بجمع بين امرأتين لو فرضت احداهما
ذكر احكام عليها الا في خلاف اجمع بين امرأة وبنت زوجها لانهما اي لا تكون هذه البنت
منهن امرأة فلا تكون بينهما لارابة ولا راضا فيجوز اجمع بينهما لانه البنت لو فرضت ذكرا
كان ابن الزوج وهو حرام ولو فرضت لمرأة ذكر اجاز له نكاح البنت لانها اجنبية واقرني
بوجوب حرمة المصاهرة بينه في وطئا مشبهة لانه وطئا صغيرة لا تشتمل خلافا لابي يوسف و
التصريح هو دورهم من امراته وكذا اي وجوب حرمة المصاهرة ايضا لانه الشهادة بهذا العهد
لا النظير وهذه الشهادة المعتبرة في الموضوعين انه تنفس الالة او يزاد انتشارا و
عند البعض انه يشتمل على قبلة فيلزم فيه فني النكاح لا يكون الا بها او ما دونها سبع سنين غير شتمها
وبه يعني وانما بنت سبع سنين فقد تكون وقد لا تكون وهذا يختلف بعظم اجتهاد وصغر ما

ثم اجماع بين وجوب حرمة المصاهرة
ايضا نظره الى فرضها الدخول ونظرنا
ان ذكره بشهادة جمع

ولو انزل مع امته لا تثبت الحرمة به الصحيح لانه الشهادة تنقضي ولا يبقى مفعبا الى الوطئ وصح
نكاح الكتابية والصابية المؤمنة بينتي المقرة بكتاب والصابية من صباهم قوم عدوا غير
دين اليهودية والنصرانية وعبد والكواكب وذكر في الصحيح انهم حبسوا اهل الكتاب لا
اي لا يصح نكاح عابدة كوكب وصح نكاح المحرم والمحرمة للحج او عمرة وصح نكاح الامة المسلمة
او الكتابية ولو وصلت مع طول بالفتح الحرة اي القدرة على مهر الحرة ونقضها وصح نكاح الحرة
على الامة واربع فقط بغير لا يصح الزيادة على اربع لانه حرار او اماء لقوله تعالى وانكحوا ما طاب لكم
من النساء ثلث وثلاث واربعة وصح للعبد ثلثا من حرار او اماء وصح نكاح حرة من زنا خلافا لابن
يوسف ولا طلاقا لجملة حتى تنقض حملها لانه يبيح ماؤه ذريع غيره لا لاجتماع الى الزنا منه اذا كان
النكاح غير الزنا واما اذا كان الزنا فالنكاح صحيح عند الحل وسحق النفقة وتحلل له وطئا وصح
نكاح موطوءة سيدة ماؤه حل فيه ام الولد ما لم تكن حيلة لانه فراشها ضعيف ولهذا ينبغي ولو ما يجرد
نفيه ويجب للمولى ان يستبرأها صيانة لامة او زنا اي صح نكاح موطوءة زنا ولو تزوج امرأتين
بعقد واحد واحد بها محرمة يصح نكاح الاخرى والمسمى كله لهما اي بغير الحرمة وعندهما بقسم على امر
مثلها فاقاصب المصومة من المهر لزمه واما اصاب الحرمة لا يلزم ولا يصح تزوج امته او سيدة
اي لا يصح نكاح المولى امته سواء كانت مدبرة او اماء او مكاتبه او مشركه ولا نكاح العبد سيدة
الا لاجتماع على بطلانها او تجوسية او وثنية اي لا يصح نكاحها لانها من المشركات وقد قال الله
ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن ولا يصح تزوج حامية في عدة رابعة ابانها الحرة ولا ثالثة للعبد في
عدة ثمانية ابانها ولا يصح تزوج امه على حرة او في عدة ثالثة في عدة الحرة خلافا لهما فيما اذا كانت
عدة البائنة ولا يصح تزوج حامل من سبي حتى تنقض حملها لانه النسب قد ثبت في دارهم كما ثبت
في دارنا او حامل ثبت نسب حملها ولو لم يسمها بانه ادعى انه حملها منه ولا يصح نكاح المنقبة
وهو لا امرأة اتمتع بك كذا امته بكذا اخر المال ولا يصح نكاح الموقت وهو ان يقول تزوجتك
بكذا الى شهر **باب الاولياء** والا كفاية الكفو نفذ نكاح حرة مكلفة اي عاقلة بالغة بكرا
كانت او ثيبا بلا ولي ولا اهل الولي الا اعتراض في غير الكفو انما يشترط فيه واجاز ما لم تكن منه
واذا اذ اولدت منه فليس للاولياء حق الفسخ لانه لا يقع الاولاد بعد مرتبة ولو رضى بعض الاولياء

سواء بالاربع لم يقدّر الباء على فسخه واما اذا كان بعضهم قد فسخه وروى
الحسن عن الامام عدم جواز اى عدم جواز نكاح من غير كفوفه عليه اى على عدم جوازه فتوى
قاضيها وعند محمد بن يعقوب موقوفه ولو لم يكنوا ينعقد موقوفه على اجازة الولي سواء
كان الزوج كفوا لها او لم تكن ومعنى كونه موقوفه انه لا يجوز له وطئها قبل الاجازة ولا يقع
الطلاق ولا يتوارث احد منهما من الآخر وروى رجوع محمد بن قولويه عن ميسرة الوالي
الى اسباب الويلية رضا لانه تقرير حكم العقد وسكوت الولي ليس رضا ولا يجبر الى
بالغة ولو بكر اى لا ينكحها الولي بلا رضاها والبكر الصغيرة تجبر اتفاقا وبالبلغة تجبر
عندك فغنى لا عندنا والشب الصغيرة تجبر عندنا لا عنده وبالبلغة لا تجبر اتفاقا وكل
ولي الاجازة عندنا لا عندك فغنى الا للاب واجبة الزنا بالاب فانه استاذ
الولي البكر اى استاذ بنفسي او بولي له او برسوله على وجه حصل لها المعرفة بالزوج فسكت
او فسكت غير مستهزئة فانه ضحكها مستهزئة لا يكون رضا واذا استمت فهو رضا او
بكت بلا صوت فهو اذن ومع الصوت رد وكذا الحكم لوزوجها قبلها الخبر وسقط
فيها اى في استهزاء الولي بلوغ الخبر سمية الزوج بان يقول ازوجك من فلان يتبعين
اسم وجماعة فسكت البكر فهو رضا اذا قال لها اريدان يزوجك من رجل بلان يتبعين
فسكت فلان يكون رضا لعدم العلم به لا بشرط سمية المهر هو الصحيح ولو استاذنها
غير الولي الاقرب فلا بد من القول استاذنها اذ جنيب او الولي البعيد لا يكون سكوتها اذنا
بل لا بد من قول البكر لانه سكوتها تحلل ان يكون لعله الاتفاقات الكلامية بشرط في استهزاء
غير الاقرب اعلم الزوج وكذا ان لا بد من القول ايضا لو استاذنها الشب لانه انطق بهما
لا يجر عيبا واذ لا بد من نقلها عن الحاجة اذا وجد فعل يري على الرضا فهو كالقول ليكنها ففسرها
ومطالبتها مهرها ونفقها لانه التولية تغل على التصريح ثم قال نقلها عن المحيط لو قبلت
الهدايا او خدمت الزوج او اكلت من طعامه يكون رضا ومن زالت بكارتها بوثبة او
حيضة او جراحة او نفيس وهو البكر في السن بطول الملكة في اهلها بعد اركها فهي
بكر حكاية كونه سكوتها رضا وكذا اى بكر ايضا لو زالت برة عن خلاها لهما ولو قال لها

اي البكر البالغة الزوج سكنت اى ملكك النكاح فسكت وقالت لا بل ردوت ولا تبينة
له فالقول لها لانه يدعى عليها لزوم العقد وملك البضع وهي منكورة وفي الاختيار لو ادعت
رد النكاح حين ادركت وادعى الزوج السكوت فالقول قوله لانه منكروا لملكه عنها
وتختلف البكر عندهما على عدم سكوتها لا تختلف عند الامام بناء على عدم التحليف في النكاح
عنده وللولي النكاح المجنونة والصغير والصغيرة ولو كانت الصغيرة نيتا خلافا لك
كما مر فان كان الولي ابا او جدا فهو بالاب لزوم النكاح ولم يرد من الزوج ان لا يفسخ
الصغير والصغيرة بعد البلوغ هذا اذا كان الاب صا حيا واما اذا كان سكران او سقا
فلا يصح اتفاقا وانه كان الولي غيرهما اى غير الاب واجبة عليها اى للصغير والصغيرة الخيار اى
خيار الفسخ قوله غيرهما يتناول القاض والامم حتى اذا زوج احداهما ثبت الخيار وهو الصحيح
وعليه الفتوى كذا في الدرر نقلها عن الحاجة او بلغا او علما بالنكاح بعد البلوغ اى ان كانا
عالمين بالنكاح قبل البلوغ فلها الخيار عند البلوغ وان لم يكونا عالمين قبل البلوغ فلها
الخيار حين علما بالنكاح بعد البلوغ هذا اذا كان النكاح من كفوفه بلا غش واض وان كان
خلافا للنكاح باطل فلا حاجة الى الفسخ وعندك فغنى لا يصح تزويج غير الاب واجبة
قبل بلوغها خلافا لابي يوسف وسكوت البكر وقت الخيار رضا ولا يمتد خيارها ان
سكت في اولى المجلس الى اخر المجلس وانه وصليته جهنت المدة عند سكوتها في اولى
المجلس اى لها الخيار لانه الجهل ليس بعد المدة وينبغي ان يختار نفسها مع رؤية الدم و
انه رآه بالليل بخيارها فيقول فسخت نكاحي وتشهد اذا أصبحت وتقول اريت
الدم الا انه وان اختارت وتشهدت ولم تقدم الى القاض يشهد بانها على خيارها بخيار
العيب وانه بعثت عا دما حين عا ضت فده عاشر هو دا ولم يقدّر عليهم وهي في مكان
منقطع لزومها النكاح ولم يعد ولو سالت عن اسم الزوج او غير المهر المستمى او سلمت
على الشهود بطل خيارها كما في الدرر بخلاف المعقنة اى اذا اعتقت الامة ولها زوج
ثبت لها الخيار وان لم تعلم ان لها الخيار فجهلها عند ر لانه خدمته المولى تمنع التعلم بخلاف
البكر فانه طلب العلم فرض على كل مسلم ومسلمة وخيار الغلام والشب لا يبطل ولو قال

ثم المجلس لم يرض به كما به يقول رضى او قبلت او لا له بان تفعل ما يدل على الرضا
كالقبلة والنفس واعطا العلم المهر وقبول الشيب المهر وتوسط القضا للفتح في خيار
البلوغ اى بلوغ الصغير والصغيرة لا يشترط قضا القاضي في خيار العتق لانه الامة
او اعتقت صار الملك عليها بنكح تطبيقا فيكون الفسخ لا متناع منها الزيادة
من التطبيقات فلا يحتاج الى قضا القاضي فان مات احد هما قبل التفريق ورثه الآخر
بقا النكاح قبل القضا الى الفرقة بلغا اى سواء بلغ الصغير والصغيرة او لا والولى
في النكاح هو العصبة نسا او سببا والمراد بها العصبة بنفسه وهو ذكر لا تتوسط في
نسبة الى المعقود له اتى والعصبة بغيره ليس بمراد لعدم الولاية لها كذا صارت
عصبة بالانتماء لولاية لها على اختها المجنونة وكذا العصبة مع الغير كالخت مع البنت
حيث لا ولاية لها على اختها المجنونة على ترتيب الارث اى يقدم الجدة وان سفل ثم اصل
وهو الاب وابجد وان علما ثم الاخ لاب وام ثم الاخ لاب ثم ابنه الاخ لاب وام ثم
ابن الاخ لاب ثم النعم كذا ثم ابن النعم لاب وام ثم ابن النعم لاب لا ولا تملك كذا لا لم
لانه لا يكون عصبة لكونه نسبة من جهة الانثى ثم المعقود وابنه المجنونة مقدم على ابها لانه ولاية
النكاح مبنية على العصوبة والابن في العصوبة مقدم على الاب والابعد محجوب بالاب
خلا فالجد ولا ولاية لجد ولا صغير ولا مجنونة على غيرهم لعدم ولايتهم على انفسهم لانه الولاية
على الغير مبنية على الولاية على النفس ولا كذا في الولاية لكا فوعلى ولده المسلم لانه
لو يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وكذا الولاية لمسلم على كافران ان يكون المسلم
سيدامة كافرة او سبطا فان لم يكن عصبة فلام ثم لاخت لا بون ثم لاخت لاب
ثم لولاء الام ثم لولاء الارحام الاقرب فالاقرب التزوج هذا مبتدأ وخبره قوله التاب
فللام عند الام خلا فالجد وابو يوسف مع محمد في الكسرة ثم لولاء الموالات لانه وارث مؤخر
عن ذوى الارحام وكذا في الولاية وهو لا وارث له وولده غيره على انه ابنه فارتفع عليه
فان مات فغيره لم يتم التزوج لمقتضى كسرة في مشورة اى في مكتوبة الذمى اعطى اليه ثم
السلطة ذلك اى تزوج من اوله ولا بعد اى الولي الا بعد التزوج اذا كان الولي الاقرب

غائبا

غائبا بحيث لا ينتظر الكفو كما طلب جوابا لولى الاقرب والفتوى عليه كما في الاصل
واكتفاي والتجنيس وقيل اذا كان الاقرب غائبا مائة السفر وقيل اذا كان الولي
الاقرب غائبا بحيث لا تصل القوافل اليه في السنة الا تصل مرة ولا يبطل بعوده اى
لا يبطل نكاح الولي الا بعد بطلان ولايته بعود الولي الاقرب ولا يفسخ الاقرب
لانه العقد يقع عند كمال ولاية الابد ولوزوجها وليا مت وياها فالعبرة بالسبق من
تزوجي الوليتين وان كانا اى الولية في التزوج معا بطلان اى النكاح وبصح كونه المرأة
وكيلة في النكاح **فصل** تعتبر الكفاءة في النكاح نسا اى لغة كونه شئ نظير الاخر والكفاءة
في النسب توجد في الوهب غالبا فانهم ضيقوا انسابهم فترش اسم قبيلة وهم من اولاد
نصير من كنانة بعضهم كذا بعض ولا تأثر بفضل نسب بنى ما شتم مهنها وغيرهم اى غير الترش
من العرب ليس اى غير كفو الهم اى الترشى بل بعضهم اى بعض غير الترشى من العرب كذا
بعض وبنو بلة ليسوا كفو غيرهم من العرب اذا كان بنو بلة حاسنة وتعتبر الكفاءة
في العجم سلا ما وحرية فسلم او حر ابوه كافر او رقيق غير كفو لمز لها اب في الكلام او احرية
يعنى مسلم بنفسه وابوه كافر غير كفو لمز بنت مسلم وكذا احر بنفسه وابوه رقيق ليس
بكفو لحرية بنت حر وحر اب فيه اى في الاسلام او فيها اى احرية غير كفو لمز لها ابوان يعنى ابن
مسلم او حر لا يكون كفو البنت مسلم بن مسلم او بنت حزين حر خلا فالاب يوسف ومزله
ابو اى اب وجد في الاسلام او احرية كفو لمز لها اب في الاسلام او احرية وتعتبر الكفاءة
ديانة خلا فالجد ليس فاسق كفو البنت صالحة واه وصليته لم يعان العاسق فسق
في اختيار النصف وعند البعض يكون كفو ان لم يعان وتعتبر الكفاءة ايضا مالا فالعبد
غير المهر المعجل او النفقة غير كفو للفقيرة والقادر عليها اى على مهر المعجل والنفقة كقول ابي
امول عظام عند اب يوسف خلا فالها فلا اعتبار في الفنا لانه كثرة الاموال مذمومة في اصل
وتعتبر حرقة عند ما وعمر الامام رويان في حايك وحجم او كناس او دباغ غير كفو لقطار
او بزاز او صراف به يفتى ولو تزوجت غير كفو فلوليها ان يفرق وكذا الونفقت غير مهرها
له اى للولي ان يفرق ان لم يتم الزوج النقصه عند مهر مثلها خلا فالها وقبضه اى قبض الولي

المهر وجبته اي تجيز الولي للنفقة او طلبه بالنفقة اي طلب الولي النفقة من الزوج للنفقة رضا
لا سكوت اي سكوت الولي ليس برضا وان رضى احد الاولياء فليس لغيره الاعتراض ان ليس الاعتراض
لغير الرضا من الاولياء **فصل** ووقف تزويج فصوله من احد الجانيين او فصولتين من الجانيين
على الاجازة اي وقف على اجازة من له حق الازمة ويؤثر في النكاح بغير الايجاب والقبول
فيقوم عبارة مقام العبارتين بان قال زوجتها اياه واحترز بقوله النكاح عن البيع لانه الواحد
لا يتولى فيه طرف العقد اذا الواحد لا يكون مطا بيا ومطابا في خصوص واحد بان كان وليا من
الجانيين كن زوج صغيرة اخيه الاصغر اخيه الاخر او كان الواحد وكيلا منهما من الجانيين او
كان الواحد وليا من جانب واصيلا من جانب كن تزويج بنت عمه الصغيرة او كان الواحد
وليا من جانب ووكيل من آخر كن كان وكيل من جانب امارة تزويجها من ابنه الصغير او كان الواحد
وكيل من جانب واصيلا من آخر كن كان وكيل من جانب امارة لتزويجها من نفسه وصورة العقد
ان يقول اشهد اني زوجت فلانة مني او تزوجت ولا حاجة الى العتوى لانه تضمن الشرط
ولا يتولاهما اي طرفي النكاح فصوله واحد ولو وصيلة من جانب واحد كما اذا كان اصيلا
جانب وفصولا من آخر او فصولا من الجانيين فلا يلابي يوسف ولو امارة اي من امر جلا ان
تزوج امارة بلا تعيين زوجة لايصح عندها وهو الاحتسان وعند الامام يصح تزويج المأثورة
امارة لا تزوج المأثورة من اثنين الى الاخر في عقد واحد لا يلزم نكاح واحدة منها اي المأثورة
لانه المأثورة فصوله فيها المأثورة امارة اذا امارة كان التزوج الواحدة وهي غير معينة والمأثورة
زوج بعقد من فالاول صحيح ووزن انك ولو زوج الاب واجبة الصغير والصغيرة بعين فاحس
في المهر او غير كفو جاز ولا يكون للصغير والصغيرة حق الفسخ بعد البلوغ والعين الفاحش
هي ان ينقص من مهر مثلها نقصا فاحشا فلا يملكها وليس ذلك لغير الاب واجبة بعين
ان تزوجها غير الاب واجبة على ذلك الوجه لا يجوز فكان النكاح باطلا والمهر اربابا اب
باب يصح النكاح بلا ذكر اي بلا ذكر المهر بسبب النية او غيره ويصح النكاح ايضا
مع نية اي المهر يجب فيها المهر المثل واقله اي اقل المهر قد عشرة دراهم فضة مكنونة بالمثقال
سبعة سواء كانت مفروية او غير مكنونة ففصل نصيب النسوة فلو ستم دونها اي دون

العشرة نمت العشرة وان سماها اي العشرة او اكثر من العشرة لزم المرأة المستى بالدخول او موت
احدهما اي احد الزوجين ولزم نصفه اي نصف المستى او نصف العشرة اذا ستم دونها بالطلاق
قبل الدخول وقبل الخلوة الصحيحة وان سكت عنه اي عن المهر بان لم يستم او نفاه اي المهر لزم من قبل
بالدخول او الموت هذا اذا لم يرضيا على شيء وان رضيا فلزم هذا الشيء ولزم من قبل بالطلاق قبل
الدخول والخلوة متعة معتبرة بحال كمال كمال الزوج عسر او يسر انما صورة السكوت عن المهر او
النفي عنه في الصحيح وانما قال هذا لانه المتعة عند البعض تعتبر بحالها او حالها لا تنقص المتعة
غير خمسة دراهم التي نصف اقل المهر ولا تزاد المتعة على نصف مهر المثل وهي اي المتعة ورع
اي تحصيله حار وهو ما يجزى به الرأس والحنيفة وهما بكسر الميم يلحق به من قرنها الى قدمها وهذا الحكم
غير مخصوص بالطلاق بل يقع الفرقة اذا كانت من جهة كالايل والنفاء والحب والعتة و
ردته وابائه غير الاسلام وتقبيلها او بنيتها بشهوة وان كانت من جهتها فلا تجب المتعة
كردتها وابائها غير الاسلام وتقبيلها ابنه الزوج بشهوة والرضاع وجنار البلوغ وخيار
العتق وعدم الكفاءة وكذا الحكم اي لزم مهر المثل ايضا بالدخول او الموت ولزمت متعة
بالفرقة قبل الدخول والخلوة ولو تزوجها بغير او خسر ولا المستى ليس بمالي مقوم في حق المسلم
فدت التسمية او بهذا اللفظ من المثل فاذا هو خسر خلا قالها او بهذا العبد فاذا هو
خسر خلا قالها يوسف فانه قال لها مثل وزر الخمر من المثل وقيمة اخرى ولو كان عبدا لانه
اطمأنا بما هو مال او تزوجها بتوب او بدية لم يبين جنسهما اي جنس التوب والدية او
بتعليم القرآن ان مجزئة الزوج اخرى لها سنة وعند محمد لها قيمة الخدمة اي جاز النكاح عنده
بخدمته الزوج اخرى ويلزم على الزوج قيمة خدمته وكذا يجب مهر المثل في السفار وهو اي الشفا
بالعين المجبة وبكسر الشين ان يزوجه بنته على ان يزوجه بنته او اخته معاوضة بالعقد
بانه يقول انزل لان زوجتي ابنتك او اختك على ان تزوجه ابنته او اخته على ان يصدق
كل واحد منهما بضع الا ان كانا متهما فاعا المهر واخليها البضع في الحديث لشعاره السلام
ولو تزوجها على خدمته لها سنة وهو عتقها او خدمته اي يجب خدمته العبد لهذه الزوجة
على ان يكون مهرها ولو عتق امته على ان يتزوجها فمهرها اي عتق هذه الامه صدقها ان تزوج

يتزوج عليها بالبراة اخرى فان زوجه الزوج بالشرط المذكور في المستلطين فلها الالف بغير رضاها
 به والالف المثل اي فيلزم لها مهر المثل في صورة عدم الوفاء لانها لم ترض بالالف وفات
 نفع المسمى فيجب مهر المثل رضاها هذا عندنا لان الشرط الاول عنده صحيح لا انك وعندها
 الشرط صحيح وعندها فكلها فاسدانه ولو تزوجها على الف اقام بها اي بزوجته
 في البلدة وتزوجها على الفين ان اخبرها بغير البلدة فقام بها في البلدة فلها اي للزوج الالف
 والاي وان لم يقع بها في البلدة فمهر المثل اي فالواجب عليه مهر مثلها لما قرركم لان زواج مهر المثل
 على الفين ان كان اكثر من الالفين فلا ينقص عن الف ان كان مهر المثل اقل من الف وعندها لا
 الالف ان اخبرها لان الشرطين صحيحين عندها ولو تزوجها بهذا العبد وبهذا العبد فلها اي
 للمرأة الا على اي على العبدين بان يكون قيمة اكثر من الاخر ان كان الاعلى مثل مهر مثلها بان يسوي
 قيمة الاعلى مهر مثلها او كان الاعلى اقل من مهر مثلها والادنى اي ولها ادنى العبدين قيمة ان كان الادنى
 مثله اي مثل مهر المثل او كان الادنى اكثر من مهر مثلها فلها الادنى ولها مهر مثلها ان كان مهر مثلها
 بينهما اي بين العبدين هذا عندنا جرح وعندها لها الادنى بكل حال وان ظلمها قبل الدخول فلها
 نصف الادنى اي فلانها المطلقة بنصف قيمة ادنى العبدين اجماعا وان تزوجها بهذا العبد
 فاداهما حر فلها العبد فقط لشيء يقابلها اخر عند الامام ان سوي لقيمة حرة وان
 لم يسا والعترة يلزم العترة ايضا انما للعترة لان الاقل منها لا يجوز وعندها يوسف
 فلها العبد مع قيمة اخر الذي لو كان عترة اقيمة كذا وعندها حر لها العبد ان يسوي قيمة
 مهر المثل ولا يجب العترة ولا عام مهر المثل ان هو اي ان كان العبد اقل منه اي من مهر المثل ولا
 يتعرض اخر وان تزوجها على وس او ثوب مهر وي بائع في وصفه او لا اي ولم يبالغ فيه
 خيرا الزوج بين دفع الوسط الفرس والثوب او دفع قيمة اي ان شئت دفع الوسط بعينه
 وان شئت دفع قيمة الوسط وكذا لو تزوجها على مكمل او موزون بين جنس لا صفة اي
 الزوج خيرا بين دفع الوسط او قيمة بان يتعين جنس وان بين صفة ايضا صفة المكمل
 او الموزون كما بين جنس وجب هو اي الموصوف لا قيمة اي لا يجب قيمة الموصوف
 وقيل الثوب مثله اي مثل المكمل والموزون فيجب فيه الموصوف ان يبالغ في وصفه اي وصف الثوب

شرط

شرط البكارة فوجد ما يتبين لزمه كل المهر لا يعتبر البكارة وان انفق اي انفق العاقدان على قدر المهر في
 السر وعندها غيره اي غير هذا القدر عند العقد والمعتبر ما اعلناه وعندها يوسف ما اسره اي المعتبر عنده ما انفق
 عليه العاقدان في السر ولا يجب شيء بلا وطئ في عقد فاسد وان وصليته خلا في الخلوة غير معتبرة في النكاح
 الفاسد ولا يجب شيء بها لم يطل لوجود المانع وهو حرمة لان الخلوة انما اقيمت مقام الوطئ للتمتع منه
 ولا تمكنا معا مع الحرمة ولهذا لا يجب بها حرمة المصاهرة ولا العدة وكل منها فسخ بغير حضور صاحب
 وقيل ليس ذلك بعد الدخول الا بحضرة صاحبه كما في البيع الفاسد بعد القبض فان وطئ في النكاح
 الفاسد وجب مهر المثل فوجد فيه كان باستيفاء ما دفع البضع لا يخرج العقد لان زواج مهر المثل على
 المسمى اي ان كان مهر المثل مساويا للمسمى او اقل منه فلها مهر المثل وان كان مهر مثلها اكثر من المسمى لم
 تعتبر الزيادة عليه لانها اسقطت حقها في الزيادة ورضاء ما يباذونها وان لم يكن المسمى او
 كان مجهولا وجب بالعلم ما بلغ بالاتفاق وعليها العدة اذا دخل بها لان الفاسد ملحق بالصحيح
 في موضع الاحتياط وللتحرز عن اشتباه النسب ويعتبر ابتداء ما اي ابتداء العدة من حين التزويق
 لا يعتبر من احوال الوطئان هو الصحيح لانها تحجب باعتبار سرية النكاح ورفضها بالتزويق وثبت
 فيه النسب ومدة اي مدة النسب تعتبر من حين الدخول فان كان من وقت الوطئ الى وقت وضع
 الحمل بسنة اشهر او اكثر ثبتت نسب وان كان اقل من ستة اشهر لا ثبتت وهذا عند محمد وبني
 وعند الجرح واليه يوسف تعتبر المدة من وقت النكاح كما في النكاح الصحيح ومهر مثلها تعتبر بغير
 ايها ان تساويا اي المرأة ومن هو قوم ايها سنا اي من حيث السن وجمال اي ومن حيث الجمال
 واحسن وما لا وعقل فلها تعتبر لمجنونة ودينا وهو التقوى فلها يعتبر بالعاسفة وبلد ابان
 تكون من بلد واحد وعمر ابان تكون في زمان وبكارة او ثيابة وكذا يشترط ان يستويا في
 العفة والعلم والادب وكما في الخلق ويشترط ان يكون المهر المثل رجلين او رجل و
 امرأتين ونفط الشهادة فان لم يوجد لشهود فالقول للزوج مع عينته فان لم يوجد مثلها
 منهم اي من قوم ايها من الاجابة اي فيعتبر مهر مثلها من الاجانب بان يكون هذه الاوصاف موجودة
 في مثلها من قبيلة هي مثل قبيلة ايها فان لم يوجد جميع ذلك الاوصاف في امرأة من الاجابة فابوجه
 مسمى اي فيعتبر فيها ما يوجد من ذلك الاوصاف ولا يعتبر باقرها اي لا يعتبر لمهر امرها ومهر خالتها

لان ان كان من جنس قوم ابيه وقيمة الشئ انما تعتبر بالنظر في قيمة جنسه ولا يعتبر بانها ان لم تكونا من
واحدة من قوم ابيها فانها اذا كانا من قوم ابيها باء تكونا احدا من جنس قوم ابيها باعتبارهما
صفا ولها مهر واحد لانها من اهل الاسلام ونظام المرأة من شاة من اهل الاسلام والزوج اى ان
طلبت مهرها من قبلها وان شأت طلعت من زوجها ويرجع الولى على الزوج اذا ادنى الى الولى مهرها
ضمن الولى مهرها بامره اى بالزوج والى اى وان لم يضمن بامره فلا يرجع على الزوج لان حكمها حكم
الكفاة وللمرأة منع نفسها من الوطى والسفر حتى يوفىها الزوج قدر ما بين تجديده مهرها ككل او بعض
ولها السفر واخراج الزوج من المنزل اى من منزل زوجها بالحاجة قبل قبض المعجل ايضا كما كان لها المنع
لها النفقة لو صنعت المرأة نفسها لذلك اى للوطى او السفر قبل اخذ المهر المعجل وهذا اى المنع
والسفر واخراج الزوج قبل الدخول او الخلوة بالاتفاق وكذا اى ذلك ايضا بعده اى بعد الدخول والخلوة
برضاها عنه اى لا يملك كل ولى عنده معقود عليه تسليم البعض لا يوجب تسليم الباقي خلافا لما فيها
لو كان الدخول برضاها لانها سلمت كالمعقود عليه برضاها فليس لها ان تمنع نفسها ولو امتنع
سقطت النفقة غير حبسية ولا محبونة لان الرضا لا يثبت الحبسية والمحبونة وان لم يعين قدر المعجل
فبعد ما يعجل اى فلها قدر ما يعجل من مثل مهرها ما عدا غير مقدار ربع ونحوه كمن وسد من
لها ذلك اى المعجل لو اقبل كل اى كل المهر بعينه اقبل كله او اقبل فلها المشروط والا فالمستعارف
كان غير المهر الى الميسرة او الموت او الطلاق لان المستعارف كالمشروط اذا لم يشترط لها شئ
وفي نسخة الحكم ليس للزوجة ان تطالب زوجها المهر المؤقت بعد قبضها المعجل ودخوله بها الا بعد
الفرق بموت او طلاق لان المؤقت مؤجل عرفا خلافا لما يوجب في اوقاف الزوج
اى قدر ما بين تجديده مهرها ككل او بعضا او قدر ما يعجل من مثل مهرها اذ لم يبين قدر المعجل فله اى
للزوج نقلها اى نقل زوجة حيث شاة ما دون السفر وقيل اى للزوج السفر بها في ظاهر الرواية
لقوله يكتفون من حيث سكنتم والعنوى على الاول اى الفتوى على نقلها الى ما دون السفر
وقيل لا ينافيها الى بلد غير لانه القرية تؤذيها وانما اخلفا اى الزوج والزوجة في قدر المهر
لها اى للزوجة ان كان مهرها كالمهر او اكثر ولا اى القول للزوج مع بمية ان كان مهرها كالمهر
قال اى مثل ما قال الزوج او اقل مما يدعيه وان كان بينهما تخلفا وازم مهرها كالمهر اى ان كان مهرها

بين ما يدعي الزوج والمرأة ولا تبينة لاحد منهما بخلاف كل واحد منهما يعطى مثل مهر المثل وفي الطلاق قبل
الدخول القول لها ان كانت متعة المثل كنصف ما قالت او اكثر اى القول لها ان كانت متعة مثلها
مثل نصف ما يدعي المرأة او اكثر مما يدعيه ولا اى القول للزوج في الطلاق قبل الدخول ان كانت
متعة مثلها كنصف ما قال الزوج او اقل مما يدعيه وان اقام تبينة قبلت وان كانت المتعة
بينهما اى بين ما يدعي الزوج والمرأة تخلفا اى بخلاف كل واحد منهما ولزم المتعة بعد غيرها
وعند يوسف القول ان الزوج مع بمية قبل الدخول وبعده اى بعد الدخول لا اى بعد كونه لا يتعارف
مهرها اى ايها برهن قبل برهانه سواء شهد مهر المثل له او لها وان برهنا فبينة اولى حيث يكون القول
لها اى برهن الزوج فبينة الزوج اولى بحيث لو لم يكن له فيكون القول لها مع بمية اى بينتها اى
حيث يكون القول له اى للزوج يعين تبينها اى بحيث لو لم يكن لها تبينة فالقول له مع بمية وانما اخلفا
اى الزوجان في اصله اى في اصل المهر بان قال احد الزوجين لم يستم مهرها والا فقه سمي ولا تبينة لمعنى
التسمية وجب مهر المثل وموت احد ما كجنتها اى حكم موت الزوجين حكم حياتهما في اصل
المهر وقدره لان مهر المثل لا يسقط باعتباره بموت احد ما الا يرى ان الغرض من مهر المثل اذا مات
احدهما وفي موتها اى بعد موت الزوجين بعد الدخول ان اخلف الورثة وقدره اى في قدر المهر
فالقول مع اليموم لورثة الزوج عند الامام ولا يحكم مهر المثل لان اعتباره يسقط عنه بعد موتها
ولا يستثنى القليل اى القليل المستكر وعند محمد كالحبوة يعنى ان القول لورثة الزوجة عنه ان شهد
مهر المثل لان القول في شهادته الظاهر والظاهر انها لا تيراضيا عند العقد الا بتسمية مقدار مهر المثل
فكانا كالحبوة وانما اخلفا اى ورثتها في اصل المهر يعنى في تسمية المهر وعدمه وجب مهر
المثل عندهما وبه يعنى وعند الامام القول المنكر التسمية ولا يجب شئ بمقتضى مهر المثل اذ لا حكم
له لم بعد موتها عنه لان مهر المثل يقدر بمهر عتيقها وموتها يدل على ان الرضا اقرانها
ففي القاضى عند التقدير ظاهر اسقط اعتبار مهر المثل بعد موتها بخلاف حاله اى حبوة و
انما بعث الزوج اليها اى الى امرأته شيئا من الدراهم والدنانير والتمس ونحوها ثم اخلفا
فقال المرأة هو اى هذا الشئ هدية اهديتها له وقال الزوج ان هذا المبعوث مهر لك فالقول له
اى للزوج مع بمية ان لم يكن لها تبينة في غيرها اى في غير مهرها كالمهر او التيمم والفواكه التي

لا يبقى وانجز فالقول في الطعام المتيقن لكل الزوج لا يصح المهر فالظاهر يكذب الزوج بخلاف
 ما اذا لم يكن متهما لااكل فالقول فيه انه اذا الظاهر ما لا يراه ادا المهر واجب والامهات ترفع
 والظاهر انه يسي في اسقاط الواجب غم ذمة وقيل ما يجب من النكاح والزوج وكذا ذلك ليس
 ان يحسب من المهر لان الظاهر يكذب من خطب بنتا وبعث اليها شيئا ولم يزوجهما فابعت
 للمهر شيئا وعينه قائما وان تغيرت بالستمال لانه مستطاع عليه من جانب المالك فلا يلزم في مقابلة
 انتقص باستعماله شيء او بستر ذمة مال كانه معاوضة ولم يتم فجاز الاسترداد وكذا اكل ما
 بعث بهدية وهو قائم دون الهالك المستهلك لانه فيه معنى الهبة رجل زوج ابنة وجرمنا و
 ماتت فزعم ابو ثمان ما دفع اليها من الجاهز امانة وان لم يهب لها وانما اعاده منها فالقول قول
 الزوج وعلى الاب البينة اذ الظاهر ما لا يراه الزوج لانه في الظاهر ان الاب ان زوج ابنة يدفع
 اليها بطريق التملك والبينة الصحيحة في ذلك ان ثبت عند التسليم ان البنت باء يقول اني
 انما اعطيت هذه كسبا لبيع عارية او كسبت نسخة معلومة ويشهد الابنة على اقربائها
 جميع ما في هذه النسخة ملك الذي عارية منه في يدي كما في الرد والفرز وان نكح ذمي ذمية او
 نكح حر حر بنية في اي دار الحرب على ميتة او بظاهر كتميل نفق المهر ويكتمل السكوت عنه وذلك
 اي واحكام ان هذا النكاح جائز في دينهم فلا شيء له ابي النكاح صحيح فلا شيء للذمية واخر بنية
 في القصورتين خلافا لما سواه وطئت او طقت قبل اي قبل الوطئ او مات احداهما فان
 عندهما يجب المهر المثل ان دخل بها او مات عنها زوجها والمثمة ان طلقها قبل الدخول او كذا
 يجب عندهما المهر المثل في الحربين ان سكنا في المهر وان نفياه فلا يجب كما في الحقائق وامان
 اكثر الكتب فلا فرق بين السكوت والنفي ولا خلافا فيهما في عدم وجوب مهر المثل في الحربين
 قتال وان نكحها بغير او خسر فمعتن باء يكون مزار اليه ثم اسما الى الزوج او اسلم احداهما
 اي احد الزوجين قبل القبض اي قبل قبض النكاح او خسر فمعتن باء حين النكاح فقيمة النكاح
 اي فنيج لها قيمة النكاح اذا كان المستمي من النكاح عند خسر المهر المثل عند ما ولا يكمل اخذ ما فيجب القيمة
 اعراضا عن النكاح ولها مهر المثل في السمية بخسر ولا في النكاح فمعتن باء في قيمته عند خسر
 فيكون القيمة مقامه فلا يجب القيمة فمعتن من المثل وعند يوسف فله مهر المثل في الزوجين

فله مهر المثل في السمية بخسر ولا في النكاح فمعتن باء في قيمته عند خسر
 فيكون القيمة مقامه فلا يجب القيمة فمعتن من المثل وعند يوسف فله مهر المثل في الزوجين

اي في صورة التعيين وعدمه وعند محمد فله القيمة فيهما اي في الزوجين لان السمية تجب في
 العقد وقد عجز الازم بالاسلم غم قيمته المستمي فنيج قيمته وفي الطلاق قبل الدخول تجب القيمة
 عند خسر واجب مهر المثل اي تجب القيمة في الطلاق قبل الدخول لا غير فيما مهر المثل من هذه الصورة ونصف
 القيمة عند خسر او جبرها اي تجب نصف قيمة النكاح او خسر في الطلاق قبل الدخول فيما تجب القيمة
 من هذه الصور **باب نكاح الرقيق** هو المملوك كذا او بعضا والفق هو المملوك كذا نكاح
 العبد والامة والمذبر والمكاتب وام الولد بلا اذن السيد موقوف فان اجاز السيد نفق النكاح و
 اذن السيد بطل النكاح وقوله اي قول السيد لعبد الذي تزوج بلا اذن ظلمها على صيغة الام طلقه
 رجعية اجارة من المولى للنكاح الموقوف لان الطلاق الرجعي يقتضي سبق النكاح الصحيح فمعتن الاجارة
 لا اي لا يكون اجارة للنكاح قوله لعبد الذي تزوج بغير اذن ظلمها على صيغة اجارة او فارقها لانه يكتمل
 الرد اذ يمكن ان يكون المهر او جبرها انما كانا نكحا اي هو لا كذا كورين باذنه اي باذن المولى فالمرء عليهم
 نكاح العبدية اي في مدونه ونسب المذبر والمكاتب في المهر ولا يبايعان اي المذبر والمكاتب كذا في النفقة
 واذنه اي اذن المولى لعبد بالنكاح يشمل جائزه وقاسده فيباع العبد في المهر فرفع على شمول القاسم
 لو نكح العبد باذنه المولى امرأة نكحها فاسد فوطئ لان العقد لازم بالوطئ حتى لو لم يوطئ لا يجب المهر ثم الاداء
 اي اذن المولى للنكاح عبده اي بالنكاح القاسم حتى لو نكح بعده اي بعد النكاح القاسم نكاحا جائزا
 توقف النكاح اجازته على الاجارة اي على اجارة عبده ثانيا لان الاجارة الاولى قد انتهت بذلك
 في نكاح القاسم وان زوج المولى عبده المأذون المذيون امرأة بمهر المثل او اقل صح النكاح وهي اي
 المرأة اسوة ان مساوية للفرقة مهر مثلها يعني ان يبيع هذا العبد امرأة مساوية لغرامة في مقدار
 مهر مثلها فمعتن ثمة حقة لمهرها كان اقل من مهر المثل او مساويا اما اذا كان اكثر من مهر المثل فالزاد يوفد
 بعد استيفاء الغرامة كورين النكاح مع دين المرض ومن زوج امته من رجل لا يلزم اي لا يلزم على المولى بثوبها و
 بطل الزوج مع طهرها ليلاد ونهارا فحالت لاجارية في ذمة المولى لا حتى المولى او من حق الزوج
 لان المولى يملك ذمتها ومساقتها والزوج لا يملك الا مساقعتها ولا نفقة عليه اي على الزوج ولا سكنا
 الا بالقبول وهي البتة ان نكح المولى بغيرها اي بغير الجارية وبغير الزوج في منزله ولا يستحق المولى
 هذا بانه معنى البتة فان بوا اما اي بوا المولى امته لزوجها ثم رجع المولى عند بؤنه صح رجوع المولى

وسقطت النفقة عن الزوج برجع المولى غير تبوءه وان خدمته اى خدمته الامة الى مولانا بل
استخدمته اى بلا استخدا المولى لا يسقط النفقة عن الزوج وان زوج امته ثم قتلها اى قتل المولى
امته قبل الدخول يسقط المهر لان المولى تلف المعقود عليه قبل تفرقه وانما قبل الدخول لانه قتل
بعد دخول الزوج لا يسقط المهر بخلاف ما لو قتل امرأته نفسها قبل اى قبل الدخول بغيره لا يسقط المهر
في هذه الصورة والاذن في الغزل عن الامة للشيء عند اى ح لانه الغزل منع حدوث وهو ملك مولانا
وعندها الاذن في الغزل لها اى للامة لانها ولاية المطالب فلا يجوز الا برضاها بخلاف الامة
المملوكة لانها لا مطالبة لها فلا يعتبر رضاها وان تزوجت امه او حليتها بالاذن اى باذن المولى
ثم عتقت لها اختياره الفسخ حر اكاه زوجها او عتقها فانه الزوج الحرة فانه زيادة ملك النكاح
عليها وفي الزوج العبد دفعا للعار فهو نكاح الحرة فانه للعبد وكذا امته وان ولده وان
تزوجت الامة بلا اذن اى بلا اذن المولى عتقت الامة فكذا نكاحها وكذا العبد اى فكذا نكاحه ايضا
حين عتق ولا يجازيها اى للامة في الفسخ في هذه الصورة لانها قد رفضت وكسيت لسيدها
وكسيت قبل العتق فيما اذا تزوجت بغير مولانا وكسيت لها اى للامة ان وطئت الامة بعد
اى بعد العتق بغيره ان تزوجت بلا اذن مولانا على المثل ومهر مثلها مائة مثقال فحل بها زوجها ثم عتقها
سيدها فالحال للمولى لان الزوج استوفى منفعة مملوكة لسيده فوجب البطل للسيده وان لم يبدل لها
حتى عتقها سيدها فالمهر لها لان الزوج استوفى منفعة مملوكة للامة فوجب البطل لها اعلم ان
لا يملك اعتاق العبد لا يملك تزويجه بخلاف الامة كالاب واجدة والمولى والنج والمكاتب و
شريك المعادى من يملكونه تزويجه الامة لا العبد المأذون والشريك شرعة عنه وموطئ الامة
ابنه فولدت الامة فادعاه اى الاب ادعى التولد بغيره وهما شرطان لصحة هذه الدعوة
الاولى ان يكون حرا مسلما حتى لو كان عبدا او مكاتب او كافرا لا تصح دعوته والثانية ان يكون الامة
في ملك الاب في وقت العلوق اى حين الدعوة حتى لو حبلت في غير ملكه او في ملكه واخرجها الاب
عن ملكه ثم استرد ما لم يصح دعوته لعدم الولاية ثبت نسبة اى نسب الولد منه اى من الاب
صيانة لامة عن الضيعة ونفسه عن اترافه اى لزم الاب قيمتها اى قيمة ايجارية صيانة لما
الولد لا يلزم على الاب مهرها اى مهر ايجارية لان الوطن وقع في ملكه بان يكون الاب حولا يملك مال

الابن عند الحاجة لقوله ثم انت وما لك لا يترك في لا يلزم عليه قيمة ولده ما يكون علقه حر او تولده في
ملك الاب ونصير لامة اتم ولده اى اتم ولدا الاب لثبوت نسب ولده اتمه واجدة وهو اب الاب
كالاب في هذا الحكم بعد موته اى بعد موت الاب لا قبله اى لا يكون اجد كالاب قبل موت الاب
في حياته وان تزوج اى الابنة امته اياه جاز وعليه اى على الاب مهرها لان النسب اتم النكاح لا قيمتها اى لا يجب
على الاب قيمة ايجارية لان اتم ملك الرقبة فانه انت الامة تولد ما لا نصير لامة اتم ولدا الاب لانها
لم تكن مملوكة له فانه مملوكة له اى لا يكون نصيبه مائة وقد صان فضونه بدونه فلا حاجة اليه وهو لولده
بقراءة لان احاده ملك سبب امته فعتق عليه حرة قالت سيد زوجها للعبد عتق اى الزوج عتق بالاف
درهم ففعل سيد الزوج بغيره عتق بالاف عنها بموجب امرها ففعل النكاح ولزمها الالف وكذا قال
رجل حنة امته لمولانا اعتقها عنى بالاف ففعل عتقت الامة وفسد النكاح ويسقط في المسئلة الا لو
المهر لا يحل له وجوب على عبده ولا يسقط في الثانية وعند زوال نفسه النكاح لعدم الملك وتحقيق النكاح
اذا البطل اذا ذكر ثبت الملك بالاقتضاء عند ما يقع العتق عن الامر فصار كأنها قالت بغير
عنه بكذا ثم اعتقه عنه وقول المولى اعتقت بمنزلة قوله بعتك منك واعتقه عنك فاذ ثبت الملك
اقتضاء في النكاح وعند زواله لا يثبت الملك بالاقتضاء ويقع العتق عن المأمور لانه المقتق
غير المالك لغو ولا يفسد النكاح عنده والولا اى ولا يفسد النكاح عنده اى العبد الذي كان زوج هذه المرأة لها
اى لهذه الزوجة الآمرة باعتاق لسيده ويصح هذا العتق عن عتقها اى عن كفارة هذه الزوجة
لوت هذه الزوجة لكفارة به اى بهذه الملاءة اى لانها كانت معتقة لها وان لم تفعل الحرة
المذكورة لسيدها زوجها اعتقه منى بالاف بل قالت اعتقه عنى فاعتقه لا يفسد نكاحها لعدم
ملكها زوجها المذكورة والولا اى ولا يفسد النكاح عنده اى لسيده لان الحرة المذكورة تركت بديل
العتق وهو الالف وعتق العبد تجانا على سيده والولا له هذا عند اى ح ومهر طلاق الاب يوسف
فانه قال يفسد النكاح والولا لها ويسقط المهر كذا في المسئلة الا لو وللولي اجبار عبده وامته
على النكاح دون مكاتب ومكاتبه اى للمولى ليس للمولى اجبار المكاتب والمكاتبه على النكاح
باب نكاح الكافر واذا تزوج كافر بكافرة بغير مهر او تزوجها عدة كافر او كالتك
اى تزوج بلا مهر او عدة كافر جاز في دينهم اى فيما يعتقونه ثم اسلموا الى الزوج بغيره

أما ان ابقيا عليه على ذلك النكاح خلافا لما في العدة ان تزوج عدة كافر ولو تزوج المجوسي
تحرمة بان كانت امه او اخته ثم أسلم الى الزوج او أسلم احدهما فزى بينهما لعدم المحلية وكذا ان فرق
بينها ابنة لو رافعا اليها أو عرضا الى احدهما اليها على الكفر فرق بينهما بمرافقة احدهما
اليها لا يفرق بينهما الا حتى لا يخل بمرافقة احدهما لعدم التزام احكام الاسلام وليس
ولاية التزام بخلاف ما اذا أسلم لانه أسلم بعد ولا يعل خلافا لها والطفل مسلم ان كان احده
ابويهما مسلما كما تزوج مسلم كتابية فجات بولد منه فهذا الولد من مسلم تبعا لوالده وانما
يحتل ان يكون له حوله على حاله البقاء كما أسلمت المرأة ولم يعرض على زوجها أسلم بعد فجات
بولد فهو مسلم تبعا لوالده او أسلم احدهما الى ابيها بويها وكتبت في الطفل كتابته ان كان بينه كتابته
مجوسي يعني ان كان احدهما بويها كتابيا والآخر مجوسيا فالطفل كتابي تبعا للكتابي لانه الولد تتبع
الابوين دينا وهذا اذا لم يختلف الدارين كان في دار الاسلام او في دار الكفر لانه في اهل دار
الاسلام حكما وانما اذا كان الولد في دار الكفر والاب في دار الاسلام فاسلم لا يتبع ولده ولا يكون
مسلم اذا لا يكون تبعا لوالده في دار الكفر بخلاف العكس ولو أسلمت زوجة الكافر او زوج
المجوسي لانه تزوج المجوسي للمسلم لا يجوز كما تعرض للمسلم على الا فرقا أسلمت او أسلمت فزى
والا اي وانه لم يسلم الا فرقا فزى بينهما بعد الاباء فان ابد الزوج غير المسلم فالفرقة طلاق خلافا
لابي يوسف لانه ابي يابى لا يكون الفرقة طلاقا ان ابدت الزوجة غير المسلم يعني اذا فرق الزوج
بينهما ان كان الاباء من طرف الزوج فالفرقة طلاق وان كان من طرف المرأة فهو فسخ لا طلاق
لانه الطلاق يكون من الزوج لا من الزوجة ولها المهر لو كان الفرقة بعد الخواجا سواء كان الاباء
من الزوج او الزوجة والا اي وانه لم يكن الفرقة بعد الخواجا بل كانت قبل فسخ اي فلها
نصف المهر لو ابد الزوج لانه التفرق بها طلاق قبل الخواجا ولا شيء لو ابدت يعني ان
ابدت الزوج قبل الخواجا ووفق بينهما بابا ثانيا فلها شيء لانه غير الموطوءة فوطت المهر
بابا ثانيا قبل تأكيد البدل فاسبب الرد والمطوعة وكذا الفرقة فسخ لا طلاق ولو كان
ذلك في اسلام زوجة الكافر او زوج المجوسي في دارهم في دار الكفر لانه في دار الكفر لا تبين المرأة
حتى تحيض ثلثا قبل اسلام الاخر هذا اذا كانت حائضه تحيض وانما اذا كانت من غير تحيض

فل

فلما تبين ما لم تحض ثلثة اشهر فانه اسلم الباق منها المدة فيها على النكاح والا فوفقت الفرقة
بينهما عند مضي المدة لانه عرض الا لام متعذر ثم لعصور الولاية والفرقة واجبة دفعا للفساد
عاقبا للشروط وهو نقصان الحيض مقام السبب وان اسلم زوج الكتابية بقي نكاحها لان تزوجها
جائزا ابتداء فكذا بقاء وتبين الدارين سبب الفرقة لا ان تبى فلو خرج تزويج على قوله وتبين
الدارين احدهما اي احد الزوجين الحريتين اليها الى دار الاسلام مسلما او اسلم او عقد
الزمنة في دارنا او اخرج احدهما مسيبا بابت الزوجة فوفقت الفرقة بينهما بتبين الدارين
وانه مسيبا اي الزوجان الحريتين معا لا اي لاثنتين الزوجة هذا التفرع على قوله لا ان تبى و
اي امرأة فاجرت في دار الكفر اليها مسلمة او ذمية بابت هذه الامارة ولا عدة عليها اي
على هذه الامارة ان لم تكن حامل لانها كامل لا يجوز تزويجها قبل الوضع خلافا لها فان عندنا
عجب عليها العدة الزمنية اذا أسلمت وارتراد احد الزوجين فسخ في الحال عندنا وعند
محمد ارتراد الرجل طلاق وانما ارتراد المرأة فلكل فسخ عنده والموطوءة اي المرأة المدخول بها
المهر اي كل المهر سواء كانت الردة منها او منه لانه تأكيد بالدخول فلا يتصور سقوطه و
غيره اي غير الموطوءة نصف اي نصف المهر ان ارتراد الزوج لانه الفرقة تفرقه قبل الدخول
فوجب نصف المهر ولا شيء من المهر لها اي غير الموطوءة ان ارتردت الزوجة لانه الفرقة تفرق
جهتها قبل الدخول فوجب سقوط المهر والامانة الطهر الارتراد في وجوب المهر ومدة
وانه ارترد اي الزوجان معا وسمي لاثنتين امرأتين وان اسلم اي الزوجان معا فبأن
بان اسلم احدهما ثم الى اخرى عقيمة بابت الزوجة فان اسلم احدهما اذا تقدمت الاخر على الردة
فيحقق الاختلاف ولا يصح تزويج المرأة ولا المدة احد من اهل الاسلام والكفر **باب**
وهو يقع الاتفاق وسكون اثنين مقصد ربيع اعطاه حق الزوج في البيوتة ويجوز
فيه اي في القسم بيوتة عند زوجه للصحة والموانة لاوطان اي لا يجب العدل فيقسم
وطان الوطى يعني على الشوق وهو كمال ان يعذر على التغير فيه ويجب العدل ايضا في المأكل
والبكر والنبات والمرأة العجبة والعذبة والمسلمة والكتابية فيه اي في القسم سواء
والكتابية والمدة واما الولد المنكوحا نصف الحرة اي نصف ما للحرة من القسم يعني اذا

بات عند الحرة لبنتين بات عند كل واحدة منهن ليلة ولا قسم في التفرقة فمن ش
 خروا جنة والفرقة بينهما للتم احب تطبيقا لقلوبهم فمن خرجت وعملها بالزوج
 معها وان وهبت اخى الزوج فاسمها لفرقتها لا في صح ولا في اللواحة ان ترجع فمجهبة
 فسمها متحات **كتاب الرضاع** بكسر الراء وفتحها هو اللغة معن الذي مطلقا وفي الشيء
 مقص الرضيع من ثديي لادوية هي احترار غير ثديي الالة وكوفا لانها لا تبرز على مصها حكم الرضاع
 في وقت مخصوص وينت حكمه اي حكم الرضاع بتقليد وكثيره في مدة اي مدة الرضاع لا بعد ما ان
 لا ينبت حكم الرضاع بعد مدة وهي اي مدة الرضاع حوله ونصف عند الجرح وعند ما حوله
 ولا يباح الرضاها بعد مدة لان ابا حنة ضرورة كون اللبن جرد الادوي فيجوز ما يبارضها ما
 يجزم من النسب الالة ولده واخوة ولده وعمة ولده فاقدة ولده نسبا ام نفسه او ام موطوءة
 لا تحل ولكن رضاعا تحل له واخوة ولده نسبا بنينة او بنينة التحل له ولكن رضاعا تحل وعمة ولده
 اخوة نفسه نسبا لا تحل ولكن رضاعا تحل سواء كان الولد رضاعا وهو لا نسب او الولد نسب و
 هو لا رضاعا او التحل رضاعا وام اخية وام عمة وام عمة او ام خالة او ام خالة سواء
 كانت هذه الاتقات رضاعا وهو لا نسب او كانت الامها نسبا وهو لا رضاعا او التحل
 رضاعا فيحل له تزوج هذه الامها والا اخا ابن المرأة لها اي لا يحرم للمرأة اما بنتها رضاعا فانه
 هذه الصورة مكررة بان سبقت في قوله ام اخية لان المرأة لما كانت ام اخية كان الرجل اما ابن
 تلك المرأة وقس عليه في هذا القول وكل اخ اخ رضاعا ونسبا كما في الابن اخ
 فمات كل هذه الاخوة لا اخية من ابية ولا اهل بيته رضيع ثديي وانه اختلف زمانها لثبوت
 الاخوة بينهما رضاعا واراد بها القسبي والصبية احتمل على ثديي امرأة واحدة سواء
 ارضعتها في زمان واحد او ارضعتها عدة وسواء ارضعتها في زمان واحد واحد ما في ثديي
 والاخر ثديي في زمان واحد لا يحل ايضه بيته رضيع وهو القسبي وولد رضعة يعني اذا رضع صبي من
 امرأة فيكون محمدا ولدا رضاعا ونسبا اخوة رضاعا فيجوز عليه سواء كان تلك الاما لادوية
 عنه او مؤخرين لانهم اخوة وكذا يحرم للرضيع تزوج ولدها وان سفل لانه ولده اخية وكذا يحرم
 فروع الرضيع على المصنعة وعلى زوجها وولد زوجها اي لبن المصنعة مينة اي من الزوج

يعني لاهل بيته رضيع وولد زوجها مينة فهو اي زوج المصنعة اب للرضيع وابنة اي ابن زوجها اخ
 للرضيع وابنة اي بنت الزوج اخ للرضيع واخوة اي اخ الزوج عمة اي عم الرضيع واخوة اي
 اخ الزوج عمة للرضيع ولا حمة بينهما لورضاها ان القسبيات فماتة او من رجل في مدة الرضا
 ولا حمة ايضه في الاحقة اي في احتقار القسبي بلبس المرأة اذا نشوا لا يوجد فيه ولا يحرم ما يحرم
 ولبنه البكر ولبنه المرأة الميتة محرم بكسر الراء اي يوجب التحريم لانه لبن حقيقة وكذا اي محرم ايضا
 الاقاط وهو ان يستعمل اللبن من الانثى لانه اللبن يدخل منه الاكل فمقدم وبوجود فيه النشو
 اللبن المحلوط بالطعام لا يحرم عند الجرح مطلقا سواء كان الطعام غالبا او سوا او باخلاطها لها عند
 غلبة اللبن بشرط القدوري على قول الجرح ان يكون الطعام مستويا كاللبن يذوق هذا اذا لم يخالط
 اللبن عند حمل اللقمة وانها تطربت به الحمة بكل حال واليه مال شمس الالة اخرى هو الصحيح
 كما في الدرر نفقا غير الزلعي واختلفت في غير المطبوع واما طبع فلا حكم له اتفاقا كما في العيني و
 تعب الغالب لو خلط اللبن بما اودوا اول لبن ساة لانه المغلوب لا يظهر فصا من سلكا
 وكذا اي يعتبر الغالب ايضه لو خلط لبن امراة بلبن امراة اخرى عند ما وعده محمد لو خلط لبن
 امراة بلبن امراة اخرى تعلق الحمة بها اي بالامراتين وانه ارضعت المرأة الكبيرة ضم ثدييها
 الصغيرة صمما على الزوج لانه يصير جامعيا بين الام وابنت رضاعا ولا حمة للكبيرة اي المصنعة القصة
 ان لم توطأ يعني ان ارضعتها قبل الدخول لانه الفرة كانت من جانبها حتى لو لم تكن في طرفها بان كانت
 مكرمة او نائمة فارضعتها القصة الصغيرة او كانت الكبيرة مجنونة فلها نصف المهر لعدم
 اصافه الفرة اليها وللصغيرة نصف اي نصف المهر لانه الفرة كانت قبل الدخول ولم
 تكن من جانبها ويرجع الزوج باني نصف المهر الذي لزمه للصغيرة على الكبيرة ان علمت الكبيرة
 بالنكاح وقصدت الكبيرة بارضاها الفاداي فساد النكاح لا اي لا يرجع الزوج عليها
 ان لم تعلم الكبيرة باني بالنكاح او قصدت الكبيرة دفع الجوع اي جوع ضررها والملاك اي
 دفع الملاك او لم تعلم الكبيرة انه اي ان ارضاها مفدا فان الزوج لا يرجع به على الكبيرة في
 هذه الصورة والقول قولها اي قولي الكبيرة في اي الرضاع لانه لا يعلم الا من جهتها وانما بنت
 الرضاع بما ينبت به المال وهو شها دة رجلين او رجل وامراتين ولا تقبل شهادة النساء

المنفردات ولو قال رجل مشبه المرأة هذا الرضاع ثم ادعى الخطأ بانه قال خطا
 او همت صدق في مدعاه ولو كان امرأة ذات لبن في الزوج فطلعت وتزوجت باخر فجلت
 منه وارصفت صبيا فحكم اللبس من الزوج الاول حتى تلد فاذا ولدت فهو من الثاني عند
 حنيفة وقال محمد احتمال كونه منها قائم فثبت احكامه احتياطا وقال ابو يوسف ان علم كونه
 من الثاني بانه كان اللبس رقيقا فهو منه وان كان غليظا ولم يبين احوال فهو من الاول ولو كان رجل
 امرأتان رضيعتان فارصفتها امرأة اجنبية على التقاط حرمتا عليه لانها صارتا خيترا
 رصاعا واجمع بينهما كما حرام وقت علم **كتاب الطلاق** هو لغة رفع القيد مطلقا واستعمل
 في النكاح بمعنى التخليق كالسليم بمعنى التسليم ومنه قوله في الطلاق حرمانا ولهذا اذا قال
 لامرأة انت مطلقة بشتر الدائم لا يجب الاحتجاج الى التنية وتجهيزها كالحكم وشتر عارفع
 القيد الثابت شرعا احترز به غير رفع القيد الثابت حشا كل الوثاق بالنكاح احترز به غير
 العلق لانه رفع قيد ثابت شرعا لكنه لا بالنكاح احسن اى اصل الطلاق وهو النوع الاول
 لانه الطلاق ثلثة انواع تطليقا اى تطليقا امرأة واحدة ونسوة على ان يكون في صفة
 المصدر محذوف يعنى طلقة واحدة انما كان الواحد اصل لانه الطلاق محتمل بالندامة
 والواحد اقله يمكن ان يراجع ان حصل الندامة طهر لا جماع فيه اى في الطهر من الجملة صفة
 الطهر وانما كان اصل في الطهر لانه ان كان في الحيض كجمل النسوة الطبع لا لاجل المصلحة وكونه
 بلا طهر لا يرفع شبهة العلوق وتركها اى اصبه ايضا ان يتركها بلا طهر بعد تطليقها واحدة
 حتى يمضي عتقها وحسنه وهو النوع الثاني من انواع الطلاق وهو اى الحسن سمي تطليقا اى
 تطليقا امرأة ثلثا اى ثلث طلقات منفردات في ثلثة اطهار لا جماع فيها اى في هذه الاطهار
 ان كانت مدخولا بها وغير مطلقه اى التي اثير مدخول بها طلقة واحدة ولو وصليته في حيض
 لانه الطلاق يتعين فيسكونه لاجل المصلحة لا النسوة الطبع لانه طهرها يوجد في هذه المرأة
 واليسه اى المنقطعة عن الحيض والصغيرة واكمل يطلق للسنة عند كل شهر طلقة واحدة
 كما قال في حيض عند كل طهر وعند محمد لا يطلق اكمال للسنة الى واحدة وجاز طلاقهن
 اى جاز طلاق اليه والصغيرة واكمل عقيب الجماع لانه كراهية الطلاق عقيب الوطى

فمن حيض لانه يعلم حالها من وجود الحمل وعدمه وهو مفقود منها وبه عية اى تدعى الطلاق وهو النوع
 الثالث من انواع الطلاق تطليقا ثلثا او ثنتين بجملة واحدة اى بمرة واحدة او في طهر واحد
 لارجعة فيه اى في الطهر كان مدخولا بها لانه الطلاق ثلث او في طهر اى تطليقا ثلثا او ثنتين
 في طهر جامعها فيه اى في هذا الطهر وكذا اى تدعى ايضا تطليقا اى تطليق موطونها ولو كان طلقة
 واحدة في الحيض ويجب مراجعتها اى ارجعة موطونة المطلقة في الحيض في الجمع وقيل
 تحت مراجعتها فاذا ظهرت غير الحيض التي طلقها فيها ثم طهرت طهرها انشأوا
 امسكها وعندها يجوز ان يطلقها في الطهر الذي يلي تلك الحيضة اى في الطهر الاول وقال ابو طوبة
 انت طالق ثلثا للسنة سواء نوى ان يقع عند كل طهر طلقة او لا ولو وقع عند كل طهر طلقة واحدة
 لانه الطلاق الذي يكون هكذا الحكم اذا كانت ذوات الحيض وانما كانت ذوات الشهر فتقع
 الحال طلقة واحدة شهر طلقة اخرى وبعد شهر اخرى وكذا اكمال ان لم يكن لنية النوى كذلك وان كانت
 غير موطونة وقعت في احوال طلقة ثم لا يقع عليها قبل التزوج بشئ لانه تعد به هذا الكلام انت
 طالق ثلثا لوقت السنة ولم يبق في حياها وقت السنة لعدة وان نوى الوقوع اى وقوع
 الثلث جملة صحت نية ويقع الثلث في احوال لانه كلامها مقيد باتنية لا مطلق كما في النسوة
 الا ان فيصرف كلامه الى الكامل وهو سنة وقوعا ولو كان بغيرها اصلا ويقع طلاق كل زوج
 عاقل بالغ حر انا او عبدا ولو مكرها او سكران وكذا اخلع وعقاة وطلاق الهازل والتسفيه والتسبي
 باثر يجرى على السان انت طالق يقع ايضا او اخس هذا اذا دللوا على اوطى عليه ودام وان لم يرم
 لا يقع طلاقه كما في الدرر بآثار اليهودية فانه اذا كان له اشارة تقوف في نكاحه وطلاقه
 وبيعه وشراؤه في العبارة من ان طلق استحسانا كراهية الحياة لا لا يقع طلاق صبي وخجوة
 ونائم وسيد على زوجة عبده اى السيد ليس بزوجه واعتباره اى اعتبار الطلاق عددا بالنسبة
 فطلق في امرأة كاطا ثلثة ولو وصليته تحت نكاح عبدا وطلاق الامة كاطا ثلثة ولو وصليته
 تحت نكاح حر ولو قال اعفقت تطليقا اذا نوى اودل عليه احوال اذا قال لامة طلقك لا تقوى
 لانه ازالة الملك اقوى من ازالة العيد **باب اتياع الطلاق** صريح وهو ما ظهر المرافعة ظهورا
 بينا اى لفظ استعمل فيه اى في الطلاق خاصة ولا يحتاج الى نية لمراجعة وهو انت طالق

ومطلقة وطلقتك ويقع بكل منهما أي في هذه اللفظ واحدة رجعية وإن وصلتة نوى أكثر من الواحدة
أوبانته أولم ينو شيئا والرجعي لا يمنع الارتسوء وهذه الصحة أو في المرض ولو قال أنت الطلاق
أوانت طالق الطلاق أوانت طالق طلاقا يقع بكل منهما أي في هذه الصور واحدة رجعية
وإن وصلتة نوى شيئا أو لم ينو شيئا وإن نوى بابت طالق واحدة ونوى بطلاق واحدة
أخرى يقع في قوله أنت طالق طلاقا وقفا أي شئنا يكون له بنتا فوقع على عمد ونية كما وقع
واحدة لبنية واحدة في الصورة الأولى وإن نوى الثلث وقع أي في نوى تمام عدد الطلاق
وهو الثلث في الحركة والثنائية في الامة مع لأنه الطلاق مصدر والمصدر مفعول لا يدل على العدد
غير الواحد ولهذا وقع الواحد في نية الثنتين وعدم البنية ووقع تمام العدد وفي هذه الصورة
اعتباري لكونه تمام الجنس لأنه الثلث في الحركة والثنيتين في الامة واحد اعتباري من حيث أنه
مجموع فيصيح نية وإن لم ينو يقع الواحد الحقيقي ويقع باصافته أن باصافته الطلاق إلى مجملها
أي إلى جملة المرأة كما ترى كقولك أنت طالق أو لا يا بغيره غير الجملة أن غير جملة المرأة كقوله
بأن يقول رقتك طالق والعق بآن قال عتقتك طالق والرأس بآن قال رأسك طالق
والوجه والزوج والبدن والجسد والزوج أو إلى جزء من شيء يقع أيضا باصافته إلى جزء
شأن من المرأة كقوله بآن قال نصفك طالق أو نكحتك طالق لأن الجزء الشائع
يكون محلا لتصرفات كالبائع وكخو فيكون محلا للطلاق الآتية لا يتجزئ في الطلاق فثبت
في المحل ضرورة لا يقع باصافته أي الطلاق إلى بدنها أو رجلها أو ظهرها أو لا بغيرها عن
المحل كقوله يدك طالق ورجلك طالق وظهرك طالق وبطنك طالق ولو ظلمها نصف نطقية
بآن قال أنت طالق نصف نصف نطقية أو سهما أي سدين نطقية أو ربعها أي ربع
نطقية مطلقا واحدة كاملة لأن الطلاق لا يتجزئ وذكر بعض بالانجزي كقوله وكله ويقع في
أنت طالق مكية انصاف نطقيتين ثلث بالرفع أي يقع ثلث نطقيات في هذه الصورة
لأن نصف نطقيتين نطقية وإذا جمع بينهما ثلثة انصاف يكون ثلث نطقيات ضرورة
ويقع في ثلثة انصاف نطقية ثلثة لأن ثلثة انصاف مطلقا يكون مطلقا ونصفه في الجمال
فيحصل مطلقا وقبل يقع به ثلث نطقيات لأن كل نصف يتكامل فيحصل ثلث وفي قوله

أنت

أنت طالق من واحدة إلى ثنتين أوانت طالق ما بين واحدة إلى ثنتين تقع واحدة هذا
عند الجمع وعند ما تقع في الصور ثلثا وفي قوله أنت طالق من واحدة إلى ثلث أو ما بين واحدة
إلى ثلث تقع ثلثة عند الجمع لأن الغاية الأولى عند تدخل تحت المفعول الثانية وعند ما
تقع في هذه الصورة ثلث لأن الغاية تداخل تحت المفعول أيضا فيقع الثلث في الصورة الأولى
والثلث في الثانية وعند زوال تدخل الغاية تحت المفعول لا يقع في الأولى شي وفي الثانية
تقع واحدة أما الصورة الأولى فلأنها عدد واحد أما الثانية لأنها الغاية الثانية
فلما لم يدخل الغاية تحت المفعول يبقى شيء وأما الصورة الثانية فلأنها ثلثة أعداد
فلما لم يدخل الغاية تحت المفعول يبقى العدد الوسط فوقع مطلقا واحدة وفي قوله أنت طالق واحدة
في ثنتين يقع واحدة إن لم ينو شيئا لكونه صريحا أو نوى الضرب المحسب أي يقع في هذه الصورة
واحدة وإن نوى بالضرب والمحسب لأنه لا يزيد شيئا في المضروب وإن نوى واحدة وثنيتين
أو مع ثنتين فثلت أي يقع ثلث لأنه تحت هذه الصورة اللفظ فكل هذه الصور كأن في الموطوعة
وفي غير الموطوعة أي إذا قال لغير الموطوعة أنت طالق واحدة في ثنتين ونوى واحدة وثنيتين
يقع واحدة مثل واحدة وثنيتين أي كما إذا قال لغير الموطوعة أنت طالق واحدة وثنيتين
يقع واحدة ولا يسبق للثنتين محل وإن نوى مع ثنتين فثلت أي يقع ثلث لأنه تحت اللفظ
فيها أي في صورة غير الموطوعة أيضا أي كما وقع في الموطوعة وفي قوله أنت طالق ثنتين في ثنتين
يقع ثلثة وإن وصلتة نوى الضرب والمحسب أولم ينو شيئا لأنه لا يزيد في المضروب شيء
في قوله أنت طالق من واحدة إلى ثنتين يقع واحدة رجعية وفي قوله أنت طالق مكية أو في
مكية تطلق للمحال حيث كانت أي مكان كانت المرأة فيه حين صدر هذا القول لأن الطلاق
لا يخص مكانا مكانا هذا بخلاف التعليل ولو قال أنت طالق إذا دخلت مكية أوانت
طالق في قولك مكية لا يقع ما لم تدخلها أي مكية أما الأولى فلأنه علقه بالدخول وأما الثاني
فلأن لفظه للظرف والفعل لا يصح للظرف حقيقة فيجوز على معنى الشرط المناسبة بينهما
لكون كل منهما للجمع إذا نظر وف يجمع الظرف ولا يوجد به ونه وكذا الذي رأى أنه لم يكن
صحا في هذه الصورة **فصل** قال أنت طالق عند أو في غير يقع أي الطلاق عند الصبح

لوجود المعلق به وهو الصبح الذي كان الجزء الاول في الغداة نوى الوقوع وقت العصر الفتح
نية في قوله الاول وبانه وفي قول لا يقع في قوله انت طالق في غداة نية لا قضاء ايضا كما
صحت في الاول خلافا لها فان عند ما يصح في التصورين وبانه لا قضاء ولو قال انت طالق
اليوم غدا او غدا اليوم يعتبر الاول ذكر اي لفظ ذكر مقدر ما في اليوم والغد وهو معتبر في الصورين
فتطلق في الصورة الاولى في اليوم ويلغو ذكر الغد وفي الثانية تطلق في الغد ويلغو ذكر اليوم
ولو قال انت طالق قبل ان تزوجك فهو لغو وكذا اي غدا ايضا انت طالق امس حال
انه قد نكحها اليوم لانه اضاف الطلاق الى وقت لم يكن مالكا له فيه فلغا وان كان نكحها في
الليلة قبل امس فيما اذا قال لها انت طالق امس وقع الطلاق لانه اي انت امس
لانه لم يسند الى حالة ماضية ولا يمكن تصحيحه اخبارا فكان انشاء في الماضي انما في الحال
ولو قال انت طالق مالم اطلقك او قال انت طالق مني لم اطلقك او قال انت طالق مني
مالم اطلقك وكنت طلقت واحدة للحال لانه اضاف الطلاق الى زمانه حال من
التعليق وقد وجد حين سكت فانه متى صرح في الوقت لكونها في ظرف الزمان ولغظ
ايضا مستعمل فيه حتى لو علق الثلث بانه يقول انت ثلثا مالم اطلقك وقعن اي ثلثت
بسكوته وان وصل قوله انت طالق بانه قال انت طالق مالم اطلقك انت طالق وقع
واحدة وكذا يقع واحدة لو قال انت ثلثا مالم اطلقك انت طالق لانه المعبر قوله انت
طالق الذي في آخر الكلام خلافا لفرقة عنده يقع ثلث تطلقا لانه المعبر عنه قوله
انت طالق ثلثا مالم اطلقك وهو اضافة الى زمانه حال غير التعليق وقد وجد ولو قيل
ولو قال ان لم اطلقك فانت طالق لا يقع الطلاق بسكوته مالم يمت اتمها اي احد
الزوجين فتطلق قبل الموت لانه الشرط محقق ولو قال انت قبل موتي شهرين
او اكثر ومات قبل مرور الشهرين لم تطلق لانتهاء الشرط وان مات بعد مرور الشهرين
تطلق لوجود الشرط ولا ميراث لانه العدة قد تنقضي بثبوت حيض كذا في الدرر
والفرق نقله عن الجريد شرح اجماع الكبير واذ اي لفظ اذا بلامية مثل لفظ ان وعندهما
مثل لفظ متى ومع نية الشرط او الوقت فانوى لا ينوي الشرط او الوقت ولفظ

اذا قلنا نوى لاحتمال اللفظ كل منهما ولو لم ينو شيئا مثل ان عنده وعند ما مثل متى واليوم
مع فعل تمت وطلقت الوقت مع فعل لا يمتد لا ظرف الزمان اذا تعلق بالفعل بلا لفظ فيكون
معيارا خصصت السنة بخلاف صحت في السنة فاذا كان الفعل تمت اكفولة امر كبيك
يوم يقوم زيد كان المعيار تمت اتمها باليوم النهار واذ كان الفعل فيه غير تمت كوقوع الطلاق
كان المعيار غير تمت في اليوم مطلق الوقت يعني يراد به الليل والنهار والحاصل ان المراد
بالتمت ما يقبل التوقيت كالامر باليد والقسم وبغير التوقيت لا يقبل التوقيت كما تطلق
والتزوج فلو قال تفرغ علي قوله واليوم للنهار الى اخره امر كبيك يوم يقدم زيد فقدم زيد
ليلا لا ينتهي المرأة لانه امر كبيك فعل تمت فاذا قرئ اليوم بفعل تمت يراد به النهار والليل
فكان حكم امر كبيك لغوا بعد يوم زيد ليلا فلا خيار للمرأة في امرها وان قال يوم اترجك
فانت طالق فنكحها ليلا وقع الطلاق واحدة لانه وقوع الطلاق بفعل غير تمت يراد باليوم
مطلق الوقت يعني الليل والنهار ولو قال انك طالق فهو لغو وان وصليته ان نوى
الطلاق لانه الطلاق لازالة العتد وهو فيها ودون الزوج ولو كان لازالة الملك فهو
عليها لانها مملوكة له والزوج مالك ولا يصح اضافة الطلاق الا اليها ولو قال انك طالق
او عليك حرام بانت المرأة ان نوى الزوج الطلاق لانه الابانة لازالة الوصلة والتحريم لازالة الحمل
بكل منهما مشترك بين الزوجين فصحت اضافة الى الزوجين ولو قال انت طالق مع موت
او مع موتك فهو لغو لانه اضافة الطلاق الى حالة ماضية له لانه موت بانه اهلية الارتفاع
وموتها بانه محمية الوقوع لانه منها وكذا اي لغوا ايضا لو قال انت طالق واحدة او لا يحصل
النكح في الارتفاع عارضا او لا خلافا لمحمد في رواية وعند محمد تطلق واحدة رجعية كما في
العين وان ملك امراته بانه كانت امة فاشترى اوتاهها او ورثها وكذا ذلك او ملك الزوج
شخصا اي جزءا منها بانه اشترى نصفها او ورثه او ملكته المرأة او ملك نصفه بطل العقد
اي عقد النكاح ولو طلقها بعد ذلك اي بعد بطل العقد اي عقد النكاح ولو طلقها بعد ذلك
اي بعد بطل العقد بسبب التملك لغوا اي لا يقع الطلاق عليها لانه الطلاق يستدعي
قيام النكاح في كل وجه ولا يوجد ولو قال لها وهي امة انت طالق ثنتين مع اعتاق ثبوت

نعم الله تعالى ويحكم عدة الطلاق فاذا نوى عدة الطلاق يصير كأنه قال طلقك وانت
طالق فاعندى واستبرأ رجلك فالاستبرأ يستعمل بمعنى الاعتدال فكان بمنزلة وانت
اي انت واحدة عند قومك ومنفردة عندى ليس معك غيرك ويحكم ان يكون نكاحا مباحا
محذوف باء يقول انت طالق طلقة واحدة يقع بكل من اى من هذه الالفاظ الثلاثة واحدة
رجعية ولا يقع غير ما لا فورا انت طالق مضمونها والواقع به واحدة ولو نوى ثلثا او شيئا
وما سواها اى ما سوى هذه الالفاظ من الكناية يقع بها اى بما سواها واحدة بأنه الا ان ينوى ثلثا
فيقع ان الثلث ولا يصح به التثنية فيما سواها لا لفظها واحد لا يكمل التعدد ويراد عند
الثنية وقوع الحرة فمن منقصة الغليظة وخفيفة فتجوز عند الطلاق على الخفيفة للثبوت
بها الحرة فلم يصح ارادتها من لفظ لا يكملها بخلاف الامة لثبوت الحرة الغليظة في حقها فاذا
اراد الغليظة وهي الثلثة في الحرة تعينت والثلثة لامة فيها في حق الحرة فلم يصح ارادتها
من لفظ لا يكملها بخلاف الامة لثبوت الحرة الغليظة في حقها بالتثنية وهي اى ما
سوى الالفاظ الثلاثة بأنه بنة مبتلة فان هذه الالفاظ الثلاثة بمعنى الامة طلاق فيجوز
الانقطاع عن النكاح او غير الخيرات والاقارب او الرشد والاولاد طلاق اكنة حرام اى
ممنوع فيجوز لا يكمل البنة والبتلة حلية برة غير الخيرات او الاخلاق اكنة او الرشد
وغيره النكاح حبك على عاربك الغارب ما بين السنام والعنق يقع اذ هي حيث شئت
لاذ طلقك او لئلا تطلق الطلاق الحق باهلك اى لاذ طلقك اولاد اذيت ولا تطلق
الطلاق ومنتك لما ملك فيجوز ان يعفوت عنك لاجل اهلك ومنتك اليهم لاذ طلقك
سرحك فارقت فيجوز التيسير والمعارفة بالطلاق وبغيره امرك بديك اى عليك بديك
فيجوز الامر بالبيدة الطلاق يكون تفويضا اليها ويحكم غيره في تصرف لم اختيارى فيجوز
اختيار نفسها بالفرق عن النكاح او في امر آثم ولا يقع الطلاق بهذين اللفظين ما لم تطلق
المرأة نفسها انت حرة فيجوز الحرة على حقيقة الرق النكاح تقعى هو وواجبة القناع على
وجهاها اذا كان من القناع فكان معناه استبرأ لاذ طلقك اذ كان من القناع فكان معناه
اقضى بما رزقك الله من امر العيسة ولا تطلق الطلاق بخبرى استبرأ فيجوز ما يحتمل تقضى

اغزى

اغزى اى الغزوة اى اختيار الغزوة لاذ طلقك او لئلا تطلق اهلك وقيل اى من الغزوة وهي تجرد عن
الزوج او بمعنى البعد اختيار الغزوة او البعد لاذ طلقك او لئلا تطلق اهلك لا تطلق الطلاق
وكذا الوجه اى اخرج من عندي لاذ طلقك او اخرج ولا تطلق الطلاق وكذا اذ هي وقوف مثل الغزوة
استغى الاذواج اى اطلبى الاذواج لاذ طلقك او اطلبى الاذواج من التثنية لاذ الزوج لفظ خبر
بغير الرجال وانت فلما ذكر الزوج التثنية اى بنة الطلاق صدق مع ثبوت مطلق اى ديانة وقضا
حالة الرضا لاذ هذه الالفاظ غير موضوعه للطلاق بما يكمل فلا يقع الطلاق في حالة الرضا الا
بالبينة ولا يصح الزوج قضاء اى ان التثنية عند ذكره الطلاق ويقع الطلاق فيما يصح من هذه
الالفاظ للجواب دونه الرد لا اى لا يصح قضاء عند الغضب فيما يصح للطلاق دونه الرد وسمي
لاذ التثنية غير لازمة عند ذكره الطلاق وعند الغضب لوجود دلالة احوال ويصدق الزوج بها
في الكل اى في كل هذه الالفاظ علم ان ما يتعلق باحوال الالفاظ ثلثة احوال حالة الرضا وبني
حالة مطلقة لا يقع الطلاق فيها سمي من هذه الالفاظ الا بالثنية لانها غير موضوعه للطلاق
بل يحتمل غيره وحالة ذكره الطلاق فيقع بها الطلاق قضاء فيما يصح للجواب والرد لا
الظاهر مراده الطلاق عند سؤال الطلاق وحالة الغضب فيقع بها الطلاق فيما يصح
جوابا فقط والفاظ الكناية ثلثة اقسام اية منها ما يصح جوابا لا يصح ردا وستا وهي
اعندى واستبرأ رجلك وانت واحدة وامرك بديك واخاري وانت حرة وفي المختار غير
اى يوسف انه الحق بهذا القسم فليت سبيلك سرحك لا سبيل عليك الحق باهلك ومنها
ما يصح جوابا ورذا وهي اخرجى اذ هي اخرجى قوتى تقضى بخبرى استبرأ ومرادها ومنها ما يصح جوابا
وردا وستا وهي حلية برة بائن حرام ولو قال بنة رأت اعندى باء قال اعندى اعندى
اعندى ونوى بالاولى اى بالمرأة الاول طلاقا ونوى بالباء حصة صدق في القضاء لاذ نوى
حقيقة كلامه وان لم ينو بالباء اى بغير الاول شيئا وقع الثلث اى ثلث تطلقات انه طلاق
بالاولى الطلاق صار احوال حال ذكره الطلاق فتعين الباقية للطلاق بعدد في ثلث التثنية
تطلق المرأة بائنا بليست يقع بقوله لها ليست باء امرأة او لست لك بزوج اى نوى بهذين
الكلامين الطلاق عند ايجح وقال لا تطلق نوى ولم ينو لانه في النكاح وهو لا يكون طلاقا

بل كذا يكون الزوجه معلومة ولا يصدق لانها انما تطلق في اذنى
 تحت نيته ووقع الطلاق والتبرع من الفاظ الطلاق بلحق الصريح بان قال انت طالق انت
 طالق او قال انت طالق تطلق فتبين احدهما بالاول والاخرى بالقول **باب** الصريح البات
 اراذ ابانها بان قال انت بائن او خالها على مال انت طالق عند خالف فحق في الجمع
 والطلاق البات بلحق الطلاق الصريح يعني اذا قال للموطوءة انت طالق ثم قال لها انت بائن
 تقع طلاقه اخرى لا يلحق البائن للبائن الا اذا كان البائن معلقا بانه بائن قال دخلت الدار
 فانت بائن ثم قال انت بائن ثم دخلت الدار في العدة فانها تطلق بالحق البائن الصريح فظالم
 لانه العقد الحكم باق بيننا العدة وانما عدم لحق البائن فلما كان جعله خبرا غير الاول وهو صادق
 فيه فلا حاجة الى جعله انك لانه اقضاء ضروري لا يشي **باب** التفويض اي تفويض الطلاق
 الى المرأة او الوكيل واذا قال رجل لها اني امة اختاري حال كونك تسمى بالطلاق فيد نيته الطلاق
 لانه في الكساية فاختارت المرأة نفسها فجلسها التي تملك به اي بالخير رقية اي في المجلس بانته بوضو
 لانه كساية وفيه مجلس عليها لانها اذا تملك بغير ذلك المجلس والآن المجلس بلوغ الخبر اليها فان طلقت
 نفسها في المجلس صحيح والافلا لانه تملك التملك يخص بالمجلس فلذلك لا يملك الزوج غيرها اذ الطلاق
 لنفسها لا لغيرها حتى لو كانت لغيرها كان وكيلها لا تملك العزل ولا تصح نيته الثلاث فيه حتى تولى
 ثلثا لا يقع الا واحدة بانه لا ليس بملك وصنعوا وانما جعل تملكها على خلاف القياس لاجتماع
 النسيان والاجماع منعقد على الواحدة وان قامت المرأة منه من المجلس واخذت اي شرعت في
 عمل لم يطل اخبار ولا بد من ذكر النفس او ذكر الاختارة في احد كلاميهما اي كلامي الزوجين بان
 قال اختاري نفسك فقالت اخترت او قال اختاري فقالت اخترت نفسي فلو قال اختار
 فقالت اخترت لم يقع الطلاق لانه ذلك عرف باجماع الصحابة وهو في ذكر النفس من احد
 الجانبين وان قال لها اختاري فقالت انا اختار نفسي واخترت نفسي تطلق لوجود ذكر
 النفس من جانب المرأة وان قال لها انت مأت اختاري فقالت امة اخترت الاكوا والوسط
 او الاخرة يقع الطلاق الثلث بلانية للثلاث لانه اجتمع في ملكها الطلاق الثلث بلا
 ترتيب لانه تلك الطلقات ليس بمرتبة قصار قولها الاول والوسط والاخرة لغوا فبقى

مطلق

مطلق الاختيار فكان كما لو قالت اخترت وانما لم يجتمع الى النية مع كونها من الكسايات لانه
 التكرار عليه هذا عند ابيهم وعند ما يقع واحدة بانه لا يها اختارت الا واحدة ولو قالت
 في جواب اختاري ثلثا اخترت اختارة بلانية تقول اخترت نفسي لانه هذه العبارة مثل اخترت
 نفسي في الحكم وقع الثلث اتفاقا ولو قالت في جوابها اختاري ثلثا طلقت نفسي واخترت
 نفسي بتطبيقه بانه بواحدة لانه العاقل فيه تحيز الزوج لا يقعها في الصحيح وقيل يقع واحدة
 بملك الرجعة قيل فيه روايتان احدهما انه يقع واحدة رجعية لانه لفظها صريح والاخرى انه
 بائن وهذا الصحيح ولو قال امرك ببيك في تطلقه او اختاري بتطبيقه فاختارت نفسها
 وقع واحدة رجعية لا فترانه قوله امرك ببيك ينوي بذلك ثلثا فانت لمرأة في جواب اخترت
 نفسي بواحدة او قالت في جواب اخترت نفسي مرة واحدة وقع الثلث لانه الاختيار يصلح لمرأة
 الام بانه يكون تملكها كالخير والواحدة منه الاختارة فصار كأنها قالت اخذت نفسي مرة
 واحدة به يقع الثلث وان قالت في جواب قوله امرك ببيك طلقت نفسي واحدة واخترت
 بتطبيقه فواحدة بانه اي يقع واحدة بانه كان في اختارتي المعبر بتفويض الزوج لا
 ايتاها ولو قال امرك ببيك اليوم وبعد غد لا يبرئ القيل اي لا يكون لها اختيار بالتبيل لانه كل
 واحد من اليومين ذكر مفرد او اليوم المفرد لا يتناول الليل وان ردت المرأة اليوم
 لا يبرئ الامر بعد غد اي كان امر ما بعد ما بعد غد لانها امرأة لا تفصل وقتها فثبت لها في كل من
 الوقتين على مدة خير واحد ما لا يبرئ الاخر وان قال امرك ببيك اليوم وغدا يبرئ الليل
 اذ لم يتخلل بين الوقتين وقت غير جنبهما لم يتناول الامر فكان امر واحد او ان ردت اي
 ردت المرأة الامر اليوم لا يبرئ لها اختيارا عما ذكرنا انه امر واحد فلا يبرئ لها اختيارا بعد غد
 او لو كانت بعد التفويض يوما ولم تقع في هذا اليوم او كانت قائمة فجلست او جالسة فانتكحت
 او متكئة ففقدت او على دابة فوفقت او دعت ابانا للمشورة او شهدوا للشهاد لا يبطل
 خيارها لانه كل منها لم يجمع الرأي فيتعلق بما مضى ولا يكون دليلا على العرض وان سارت دابته
 بطل خيارها لا اي لا يبطل خيارها بغير ذلك كما سفيته هي المرأة فيه اي في هذا العقد لو
 قال لها طلقتي نفسك ولم يوشحها او نوى واحدة فطلعت المرأة نفسها وقت به طلاق

واختار الصريح وهو قوله تطلقه ففعل منه
 في مراده الصريح ولو قال امرك ببيك

واحدة رجعية وكذا اي تقع واحدة رجعية ايضا لو قالت المرأة في جواب قوله طلق نفسك انت نفسي
لا ما فوض اليها الطلاق لا الابانة فوق رجعية على موجب وان طلقت المرأة نفسها في هذه الصورة
تلقا واكال نواه الزوج وتقع اي التثنت لا قوله طلق امر معناه افعلي الطلاق والطلاق لفظ
فوق يقع على الاذن وهو الواحد الحقيقي للثيق ويحكم الواحد لا اعتبار عند الارادة والنية وهو
الثنت من تمام الجنس كما قرأنا العدد المحض وتقع في هذه الصورة نية الثنتين في احوال لانه
عد وحض لا واحد اعتباري ولا تمام الجنس بخلاف الامة المنكوسة كما قرأنا تمام الجنس وواحدة
اعتبارية في حقها ولو قالت المرأة في جواب قوله طلق نفسك انت نفسي لا تطلق لانه الاختيار
ليس في الالفاظ الطلاق ولا يملك الزوج الرجوع بعد قوله طلق نفسك وتقع قوله طلق نفسك
بالمجلس لانه هذا يملك فخص بالمجلس لها اختيار مات فيه الامر اذا قال الزوج طلق نفسك
متى شئت لانه كلمة مع عامة في الاوقات فصار كما اذا قال لها طلق نفسك في اتي وقت شئت
فيكون لها ان تطلق نفسها بعد المجلس ولو قال لها اي المرأة طلق ضرتك او قال لا ابي رجل طلق
امرأة يملك الزوج الرجوع ولا تنفذ هذا القول بالمجلس لانه توكل محض لا يملك الا اذا
زاد الموكل المذكورة على قوله طلق امرأة شئت فان حفظ التقصير على المجلس فكلها يملكها
منه وتعلقا لانه عقلة مبنية ولو قال الزوج لها اي المرأة طلق نفسك ثلث فطلعت المرأة
نفسها طلقة واحدة وقع واحدة لانها ملكت ايتاع الثلث فيملك ايتاع الواحدة ضرورة
لان في ملك شيئا يملك كل جزء من اجزاءه وفي عكس اي في عكس الحكم المذكور وهو قوله طلق نفسك
واحدة فطلعت ثلثا لا يقع شيء عند ذلك لانه ما فوض اليها واحدة وهي خالصة وعندها تقع
في عكس المذكور واحدة لانها انت بامتلاكك وزيادة فينتج ما تملكه وتقع الزيادة وفي طلق نفسك
ثلثا ان شئت فطلعت نفسها طلقة واحدة لا يقع شيء من الطلاق لانه مبنية الثلث شرط لوقوع
الثنت ولم يوجد الا مبنية الواحدة واجزاء الشرط لا تنقسم على اجزاء المشروط وكذا ان لا
يقع شيء ايضا في عكس وهو قوله طلق نفسك واحدة ان شئت فطلعت ثلثا فلا يقع شيء في الجملة
اي ما فوض اليها هذا عند ذلك وعندها يقع واحدة لانه مبنية الثلث مبنية للواحدة كما قرأنا
ولو لم يأت امر الزوج الى ارادة بالباين باء قال لها طلق نفسك طلقة واحدة بانه او الرضى

بانه

بانه قال طلق نفسك واحدة رجعية فطلعت المرأة بانه قالت في الاول طلقت نفسي واحدة
رجعية وفي الثاني طلعت نفسي واحدة بانه وقع ما امره الزوج وبلغوا ما وصفت المرأة لكونها
مما لفت في الوصف وهو الهينونة والرجعية لان الاصل وهو الطلاق فيقع الاصل لموافقة وهو
يستتبع الوصف الذي ذكره الزوج ولو قال انت طالق ان شئت فطلعت المرأة شئت امانا
شئت انت فعال الزوج شئت حال كونه ينوي الطلاق لا يقع شيء لانه علق طلاقها بالمشية المكملة
وهي انت بالمعلقة فلم يوجد له ط فلا يقع شيء ولم يكن العمل للنية اذ ليس في كلامه ولا في
كلامها ذكر الطلاق فبقي قوله شئت مبهما وان شئت لا تعمل في غير المذكور وكذا اي لا يقع شيء ولو
علقت المرأة المشية بمعدوم اي بامر معدوم كسماء واذا قالت في جوابه شئت ان شئت ابي او بامر
ميت او قالت شئت ان شئت ابي او بامر معدوم وان علقت المرأة المشية بموجود اي بامر قديم
كما اذا قالت شئت ان شئت ابي او بامر معدوم وكذا في قدم زيد من ان شئت وقيل الطلاق لانه التعليق بالشئ الكائن
تجزئ ولو قال انت طالق متى شئت او متى ما شئت او اذا شئت او اذا ما شئت فذرت المرأة الى
لا يرد لانه ليس بتبليك قبل المشية فلا يرد ولا ينفذ الا بيقاع بالمجلس لانه هذه الالفاظ تعم
الاوقات لها ان تطلق نفسها واحدة متى شئت لانه ملكها الطلاق في اتي وقت شئت
ولا تزد المرأة في تطبيق نفسها على واحدة لانه ما فوض اليها واحدة لا غير لانها مفهوم في قوله
انت طالق والالفاظ المذكورة تعم الازمان لا الافعال فملك المرأة التطبيق في كل زمان لا
في زيادة على ما فوض ولو قال لها انت طالق كلما شئت فلها ان للمرأة ان تطلق نفسها ثلثا
من غير ان لا مجموعا لانه كلما تعم الاوقات والافعال عموم الانفراد وعموم الاجتماع فيقتضي الواحدة
في كل مرة ولا ان لا تطلق المرأة نفسها بعد زوج لغيره بانه يتزوجها هذا الزوج بعد زوج اخر لان التطبيق
يصل الى الملك القائم في الحال لا الى الملك المحادث بعد زوج آخر ولو قال انت طالق حيث شئت
او قال انت طالق اين شئت لا تطلق المرأة نفسها ما لم تثن في مجلسها لانه حيث واين
للحاضر والطلاق لا يتعلق بالحاضر فيلغو ويبقى ذكر مطلق المشية ويقسم على المجلس ولو
قال انت طالق كيف شئت فان شئت المرأة موافقة لنية اي نية الزوج رجعية او بانه
او ثلثا وقيل كذا في وقع على ما نواه الزوج لوجود الموافقة وان كان لغيره انما في الف الزوج

والمرأة في التوبة والمشيئة بان اراد الزوج ثلث والمرأة واحدة او بالعكس تقع رجعية لان مشيئتها
لغت لمخالفة جنس البقاء الزوج وهو رجعية لانه واقع قبل المشيئة بتقصي اللفظ الصحيح وهو
انت طالق وكذا اي تقع ايضاً رجعية ان لم تنك المرأة شيئاً وعندها لا يقع شيء لان الطلاق
وكيفية فوض اليها فاذا لم تنك لم يقع شيء وان لم يكن له في الزوج نية في قوله انت طالق
كيف شئت هو يقع ما شئت المرأة اي تعتبر مشيئتها بما على موجب التنجيز ولو قال انت
طالق لم شئت اما شئت طلقت المرأة نفسها ما شئت في المجلس لا بعده اي لا تطلق بعد
المجلس لانها مستعملة للعد وقد فوض اليها اي في عدو شئت وان قامت غير المجلس بطل
لان هذا امر واحد وخطاب في الحال فتعني اجوب في الحال وان ردت الامرار وتارة قال طلق
نفسك في ثلث ما شئت فلها اي للمرأة ان تطلق نفسها ما دونه الثلث اي واحدة وثنتين لا
الثلاث لان التبعيض حقيقة والتعظيم فعل بها خلاصا لها فانها تطلق نفسها ثلثا عندها
لان في ذلك يكون للثنتين فعل على تعيين الجنس **باب التعليق** انما يصح في الملك كقوله كقول
رجل لمنكوحته ان زرت فلانا فانت طالق او في كونه التعليق مضافا الى الملك بان
يعلق اليه كقوله لاجنبيه انك نكحتك فانت طالق فيقع اي فانه كما ذكر لك يقع به واحدة
رجعية ان نكحها اي لاجنبيه لوجود الاضافة الى الملك ولو قال لاجنبيه ان زرت فلانا فانت
طالق فنكحها فزرت لا تطلق لان التعليق لم يوجد في الملك ولا اضيف اليه واللفظ
الشرط ان واذا واذا ما وكل وكل او متي ومتي ففي جميعها اي في جميع الفاظ الشرط المذكورة
اذا وجد الشرط مرة انتهت البين الا في كل ما فيها اي البين تنتهي فيها اي في كل ما بعد وقوع
الطلاق في الثلث يعني في الحرة وفي الامة تنتهي بعد ثنتين والمراد بانها البين بطلانها
بطلان التعليق لم تدخل اي كلما على التزوج فلو قال تزوج علي قوله لم تدخل على التزوج كلما تزوج
امرأة هي طالق تطلق المرأة بكل تزوج ولو كان تزوج بعد زوج كقوله فانها اذا اطلقت فلانها تزوج
الزوج الاول تطلق لان صحة هذه البين باعتبار ما يثبت في الملك وهو منسأه فانه كلما
يفيد عموم الافعال كما انه كلما يفيد عموم الاسماء وان قال كلما دخلت الدار فانت طالق لا
تطلق المرأة بعد الطلاق في الثلث ولا تطلق بهذه البين ان نكحها بعد زوج آخر فدخلت

الدار بطلان البين لكونها مطلقة بالثنت وزوال الملك لا يبطل البين بقاء محله بل يبطلها
زوال المحل والمراد بزوال الملك زواله بطلقة او طلقين اما اذا زال بثلث طلقت وانما
يزيلها الا اذا كانت مصافاة الى سبب الملك في لا يبطل بالثنت كما وصورة والملك شرط لوقوع
الطلاق لا للاحكام البين فانه وجد شرط في اي في المدة انحلت البين ووقع الطلاق والاي
ان لم يوجد الشرط في الملك انحلت البين لوجود الشرط ولا يقع الطلاق بعنه لا يثبت عليه اجرا
لعدم اكمال فانه قال دخلت الدار فانت طالق ثلثا فارد ان تدخل الدار غير ان يقع الثلث
فحيث ان يبطلها واحدة وتنقض عدتها فيدخل الدار في يبطل البين ولا يقع الثلث ثم يزوجها
فانه دخلت الدار بعد ذلك لا يقع شيء لبطلان البين وانما قلنا وتنقض العدة لانها ان دخلت
في العدة يقع الثلث وان احصلت اي الزوجان في وجود الشرط بان قال الزوج ما دخلت الدار
فانت المرأة بل دخلتها قال قول لاي للزوج الا اذا برهنت المرأة لانها تدعي الطلاق وزوال
الملك الزوج ينكره وفيما اي في شرط لا يعلم الا منها اي القول لها اي للمرأة في حق نفسها لا لغيرها
امينة فيقبل قولها كما في العدة والوطئ لان في حق غيرها ولا يعمل بشهادتها الفردها فلو قال الزوج
على هذا القول ان حضرت فانت طالق وفلان اي وضرك طالق مثلاً فانت المرأة
طلقت هي اي المرأة لا اي لا تطلق به فلانة اي ضررتها لانها لا غيرها معمول في حقها لما قرره
ان قولها معتبر ايضاً في حقها لان في حق غيرها لو قال ان كنت تحبين عذاب الله فانت طالق و
عبدى حر فانت احب طلقت المرأة الحاطبة ولا يثبت هذا العبد كما مر وقد وقع في بعض
الكتب ان هذا اذا نكحها الزوج واما اذا صدقها تطلق فلانة ويعتق العبد ولا يقع الطلاق
في قوله ان حضرت فانت طالق يعني لا يقع في هذا القول برؤية المرأة الدم ابتداء ما لم يسم
الدم ثلث اي ثلثة ايام لان ما دونها ليس بشرط واذا استمر الدم ثلثة ايام وقع الطلاق
من ابتداء ان في ابتداء الدم لان الدم بالامتداد كان حاضراً لا ابتداء ولو قال ان حضرت
حيضه فانت طالق يقع الطلاق اذا ظهرت لان الحيضة اسم الحامل وكما لها بانها ثلثا
وذلك يكون بالطهر ولو قال لامرأة ان ولدت ولدت ولو اذكر فانت طالق طلقه واحدة وان
ولدت ولد انتي فانت طالق ثنتين قوله ثلثا اي الذكور والانثى جميعاً ولم يدرى ولم يعلم

الاول منها تطلق المرأة طلاقاً واحدة فضا اي من حيث العضا وانكحمت وتطلق تنهين اي
 تنهين اي تباعد من مظلة الحرمه وتنقض العدة بوضع الولد لان الطلاق وقع بالاول تنقض
 عدة بوضع كك ولا يقع شيء بعده لان الوضع شرط لوقوع الطلاق فكما ان الطلاق مؤخر اعز الوضع
 وقد انقضت العدة بالوضع فلا يقع بعده طلاق وان علم الاول منهما فلا شك فيه وان اختلفا
 فالقول للزوج لان منكر كما تزوان ولدت غلاما وجاريين ولم يدرك الاول يقع ثلثا فضا
 وثلاث تنهين ولو ولدت غلامين وجارية يقع واحدة فضا وثلاث تنهين ولو علق الطلاق
 بشرطين بان يقول انه كلمت زيدا وبكر فانت طالق شرط لوقوع الطلاق
 وجود الملك اي ملك المتعة عند اتمامها اي عند ثبوت الشرطين وان وجد اي الشرط او وجد
 آخرها اي آخر الشرطين في اي في الملك وقع الطلاق المعلق وان وجد اي الشرط او وجد
 آخرها اي آخر الشرطين لا يقع لان الملك لا يقع الطلاق فالمسئلة يتصور على اربعة اقسام
 منها ان يوجد الشرط او كانت في الملك فيقع او لم يوجد الشرط فيه او يوجد الاول فيه
 دون الثاني لا يقع فكما العبرة لوجود الله في الملك فيبطل تخير طلقات الثلث تغليظه فلو
 علم اي الثلث بشرط ثم تخير ما ايا الثلث قبل وجوده اي الشرط ثم تزوجها اي هذه الزوجة
 بعد تحليل اي بعد زواج آخر فوجد اي هذا الشرط لا يقع شيء صورته ان يقول لامرأة ان دخلت
 الاركان طالق ثلثا فطلقها ثلثا ثم تزوجت هذه الزوجة بزواج آخر ودخل بها ثم رجعت
 الى الزوج الاول فدخلت الاركان لم يقع شيء لبطلان المعلق بتخير الثلث ولو علق الثلث
 او العلق بالوطى بان قال الزوج ان وطئت فانت طالق ثلثا وقا المولى لامة ان وطئت
 فانت حرة لا يجب عليه العقر اي المهر وقبل هو مقدر ارجحه الوطى بالثبوت اي بالملك بعد الايلاج
 اي بعد ايلاج الخشفه بان لم يخرج بعد التفاحش بين وانما لم يجب العقر لان اجماع ادخال البج
 ولم يوجد ذلك في الملك بعد الطلقات الثلث والعتق بالايلاج ولو اخرجته ثم ادخله يجب
 العقر لوجود اجماع بعد وقوعها ولا يصير اي بالثبوت بعد الايلاج فراجعا في الطلاق الرجعي
 ما لم ينزع عنه اي ما لم يخرج الخشفه ثم يوجئ ثانيا فبصير بالايلاج انه مارجعا في الطلاق الرجعي
 ويجب عليه العقر في الطلاق الثلث والعتق لوجود اجماع فيه حقيقة بعد ثبوت الحرمه بالوطى

الاول

الاول كذا لا يجب انظر الى الخدا والجلس والمقصود هو فضا الشهوة فاذا امتنع احد الشبهة
 وجب المهر لانه يجب مع الشهوة خلافا لابن يوسف فانه قال يجب عليه العقر بالثبوت ولا يصير رجعا
 في الرجعي لوجود اجماع فيه معنى ولو قال الزوج اني كلمتها اني كلمتها فانت طالق ففكهما اي
 فلانة عليها اي على زوجة في عدة الطلاق البائنه بان طلقها بائنه ثم تزوج فلانة وهي في العدة
 لا تطلق فلانة التي تزوجها لان الشرط لم يوجد لان التزوج عليها ان يدخل عليها فبازرعها في
 الارض ويزارحها في الصم ولم يوجد وان وصل بقوله انت طالق قوله اني كلمتها او اني لم كلمتها او
 مات الله او مات بيت الله او الا اني كلمتها الله لا تطلق لان التعليق بشرط لا يعلم وجوده بغير
 مصدر الكلام ولهذا اشترط اتصاله وكذا اي لا تطلق ايضا لو ماتت المرأة قبل قوله اني كلمتها
 يقول انت طالق وان مات هو اي تزوج بغيره لو قال لامرأة انت طالق فمات قبل ذكر اني كلمتها
 يقع الطلاق لان ذكر اني كلمتها لم يوجد ولم يبطل حكم انت طالق وفي انت طالق ثلثا الا واحدة يقع
 ثلثا لان الحكم للثبوت اذ استثنى حكمه بالبائنه بعد اني كلمتها فصح ان يبقى وراء المستثنى شيء يصير
 منكما وفي الاثنين اي لو قال انت طالق ثلثا الا ثلثين يقع واحدة لان البائنه فيه واحدة وفي
 قوله انت طالق ثلثا الا ثلثا يقع ثلث لان استثنى جميع ما تكلم به فلم يبق بعد استثنائه شيء
 الحكم به فكما استثنى باطلا لانه انكار بعد الاقرار باب **طلاق امرئ** حاله التي يصير الرجل
 بها اي هذه الحالة قارا بالطلاق اي بتطبيق زوجة بائنه او ثلثا ولا ينفذ تبرع اي تبرع الرجل بها
 اي في هذه الحالة الا ان ثلثت اي فثلثت اني كلمتها اي التي هي اخبر للثبوت الذي هو قوله حاله يغلب فيها هذا
 الضمير راجع الى لفظ الهلاك اي هلاك الرجل كمن مضى يمينا يمينه صاحب عراقة مصالحة خارج البيت
 اي بيت المريض وجارته وجلا بانه يقدم اليه ليقا له عند اصطفا في المرفقين في المعركة ولقد يه
 ليقتل في قصص اورجم فلو ابا امرأة اخر ازعم الرجل لانه في الرجعي ثلث منه او اقامت في العدة
 سواء كان في هذه الحالة اولاد او كمال هو اي الزوج كان بثلث حاله من المرض والمبارزة وغيرهما
 ثم مات الزوج عليها اي على الابانة بذلك السبب اي بالسبب الذي كان به حين اباها او بغيره
 اي بغير ذلك السبب من سبب المذكورة واما حال هي اي المرأة التي اباها في العدة اي في عدة
 الابانة ورثته المرأة وكذا اي ورثت ايضا لو طلقت المرأة طلاقا رجعية فطلقها الزوج ثلثا

لا الطلاق الرجعي لا يزال النكاح ولها محل له وطهرها ولا يحرم بالميراث فلم يكن سؤاها آية رائية
 بطلان حقها وكذا لو طلقها واحدة بائنة وكذا ثرت ميانة قبلت ابنه أو ابن زوجها بالبهوة
 يعني اباء المرأة فقبلت ابن زوجها لا يمنع تقبيلها لانه البيونة قد وقعت بائنة قبل تقبيلها
 بخلاف اذا ابانت بالتقبيل فانها لا ثرت ولو ابانت بالطلاق هو محصورا وفي صف القهار
 او محبوس نقصا من وجهه او يقد على القيام لمصالحه خارج البيت لكنه متك او محبوس لا ثرت
 لانه الملك ليس يعاقب في الاحوال المذكورة وكذا ان لا ثرت ايضا المحلقة بائنة اختلعت
 المرأة من الزوج في مرضه ولا ثرت ايضا خجزة اختارت نفسها في مرضه بائنة قال لها اختار نفسك
 وتم طلقت على بابا الجهم لثلاثا بامر مات وهي في العدة تكونها راضية بطلان حقها او طلقت
 بغير امر ما لم يصح الزوج غير مرضه ثم مات الزوج وهي في العدة فانه لا يكون فارقا لانه ظهر بجهته ان
 مرضه ليس بمرض الموت فلا ثرت ومما رتت بعد ما ابانت ثم اسلمت فمات الزوج بعد ذلك
 لم ثرت المرأة لانه المرأة بارتدادها ابطلت اهلية الارث لانه الميراث لا يثرت احد اذا اسلمت
 بعده لا يكون عود السبب وكذا ان لا ثرت ايضا متفرقة بسبب الحب او العنة او خيار البلوغ
 والعنف لانه ابطال حق الارث كانه من جانبها بائنة يكون الفرقه في هذه السبب بطلانها فلم يكن الزوج
 فارقا ولو فعلت ذلك المتفرق وهي في العدة لا يقد على القيام بمصالح بيتها ثم ماتت وهي
 في العدة ورثها الزوج لانه المرأة اي قيد ذكر كالميراث فكانت بمنزلة غيرها الى الفرقه فارة
 ولو ابانت ان المرأة بامر في مرضه او تصادقا في الزوج في مرضه انما البيونة كانت حصلت
 في محنته ومضت العدة بائنة قال لها في مرضه طلقتك انا صحيح فانقضت عندك فصدقة ثم
 اوصى اي بعد البائنة او التصديق لها اي المرأة او اولادها بدين فلها اي المرأة الاقل من ارثها او ما اوصى
 او ما اوصى في كانه المقر والموصى اقل من الارث فلها ذلك ان كان الارث اقل فلها الارث وان
 علق الميراث بالطلاق بعقل اجنبى بائنة قال انت طالق ان فعل فلان كذا او علق الطلاق بمجنون او
 بائنة قال اذا جاز اس الشرف فانت طالق فوجب شرط فانه كانه التعليق والشرط في الصحة اي في صحة
 الزوج لا ثرت المرأة وان علق الميراث بالطلاق بعقل نفسه واحكامها اي التعليق والشرط في المرض
 او كانه الشرط في المرض فقط ورثت المرأة سواء بعد التعليق في الصحة او المرض وكذا ان ثرت المرأة

في مرضه ورثت المرأة كذا الزوج فان
 وان كان احد ما اي التعليق والشرط

ايضا لو علق الميراث بالطلاق بعقلها اي بفعل المرأة احوال لا ثرت اي لازم لها اي المرأة منه في ذلك
 الفعل ما طبعها كالاكل والشرب او شرعا كالصلوة والقوم وكلام الابوين وقصا الذين وسبقا
 واحكامها اي التعليق والشرط في مرضه وكذا ان ثرت المرأة ايضا لو كان الشرط فقط فيه يعني لو كان
 الشرط في المرض والتعليق في الصحة خلافا لما رتت فانها لا ثرت عنده لانه لا يوجد في الزوج صنع
 بعد علق حقها بالهوان كانه لها منه بديعة اذا علق الطلاق بعقلها وكان ذلك لها غير لازم
 كلام اجنبى لا ثرت المرأة على كل حال اي سواء كان التعليق والشرط في المرض او كانه التعليق
 في الصحة والشرط في المرض لانها رضيت بالشرط والرضا به يكون رضاء بالشرط وان قد
 قد فارق الزوج ولا عن واحكامها اي الزوج مريض ورثت المرأة لانه الميراث بسبب القذف وجد
 منه فحان فارقا وكذا ان ثرت ايضا لو كان القذف في الصحة واللعنة في المرض خلافا لما رتت
 قال اذا فارقها في الصحة ولا عنها في المرض لا ثرت وان الى الزوج منها بائنة حلف ان لا يقرها و
 مضت مدة الايلا وهي اربعة اشهر بلا قربة وبانت المرأة به اي بمضي مدة الايلا ثم ماتت وهي
 في العدة البيونة ورثت المرأة فان كانا اي الايلا والبيونة في المرض ورثت المرأة وان كان الايلا
 في الصحة والبيونة في مرضه لا ثرت المرأة لانه الايلا بمنزلة تعليق الطلاق بمضى اربعة
 اشهر فكانت قال لها اذا مضى اربعة اشهر فانت بائنة وقد ثبت ان التعليق اذا كان في الصحة
 لا ثرت وفي الطلاق الرجعي ثرت المرأة في جميع الوجوه ان مات الزوج واحكامها اي المرأة
 في العدة اي في عدة الرجعي لانه الطلاق الرجعي لا يزال النكاح وله محل له وطهرها ولا يحرم بالميراث
 لكل واحد من الزوجين فيرثها الزوج اذا ماتت في العدة والآي وان لم يميت في العدة بل ماتت
 بعد انقضاءها لا اي لا ثرت المرأة **باب الرجعة** هي سدة النكاح القائم في العدة اي ليعاد
 النكاح على ما كان مادامت في العدة لانه النكاح باق في العدة وزائل بعد انقضاءها وشرط
 في الرجعة ان يكون المرأة مدخولا بها من طلق مادونه ثلث من طلقة وطلقتين وهذا في الحرة
 والشيئة في الامة كالثلث في الحرة بصريح الطلاق او بالثلث الاول بضم الهيمه من كناية
 اي من كناية الصريح وهي اعندي وسبهي ركنك انت واحدة ولم يصح اي الصريح بغير
 الشدة لانه يكون بالوصف بايضا ولم يكن بمعاينة اي بمعاينة الطلاق مال لكان يدخل في

حكم الخلع لا يكون فيه بائنا طلاق الزوج ان يرجع الى امراته وان وصيلة ابنته رضي سواء رضيت امراته
 بالرجعة اول رخص ما دامت امراته في العدة بقوله متعلق بان يرجع راجعك اوراجعت امراته او لم
 عطف على قوله ما يوجب حرمه المصاهرة فهو طلق او نس وخوة من التبيل والنظر الى زوجها الداخل
 بشهوة من احد الجانبين اي من احد الزوجين وترب لاسها وعليها اي على الرجعة احراز غير التجه
 وغير الوقوع في مواقع الشهوة لان الناس عرفوه مطلقا فيتم بالقول معها وان لم يشهد تحت
 ترب علامها اي اعلام الزوج اياها اي بالرجعة لانه لو لم يعلم بالزوج تقع المرأة في المعصية
 لانه قد تزوج بها على زعمها انه الزوج لم يراجعها وقد انقضت عدتها ويطأها الزوج فكأن
 عاصية وزوجها الذي اوقعها فيه مما يترك الاعلام ولكن مع ذلك لو لم يعلم بالرجعة صححت الرجعة
 ولو قال الزوج لزوجتي بعد انقضاء العدة كنت راجعك فيها اي في العدة فصدقة المرأة
 صححت الرجعة لان النكاح يثبت بتصادق الزوجين والرجعة تثبت به بطريق والآي و
 ان لم تصدق المرأة فلا تصح الرجعة والقول قولها بغير بين عند ابي حنيفة لانها صادقة مع حال
 انقضاء العدة فلا تصح ولانه مدعى ولا بينة له وهي منكرة والقول قول المنكر ولو قال لها
 راجعك فعالت المرأة حال كونها حبيبة له اي للزوج انقضت عدته والقول لها لانها
 امينة ولا تصح الرجعة بها ايضا بناء على قولها لان العدة كانت منقضية بموجب قولها
 حلالا لها فالرجعة تصح عندها لانها لم تجز الرجعة بانقضاء العدة فالظاهر بقاؤها و
 ان قال الزوج للامة بعد انقضاء العدة كنت راجعت فيها اي في العدة فصدقة اي الزوج
 سيده ما اي هو في العدة كونه امينة اي لامة الزوج والقول لها اي للامة لان صحة الرجعة بتتبع
 على قيام العدة والقول في العدة قولها بقاؤها وانقضاء فكذا ايما بين عليها وعند هذا القول للامة
 لان البضع ملكه وهو خالص فحقه ورجعك يعني لو قال زوج الامه بعد انقضاء العدة كنت
 راجعت فيها فكذا سيدها وصدقة الامه القول للامة ولا تثبت الرجعة اتفاقا في الصحيح
 وقبل هي ايضا على اختلاف وقبل لا يقضي شيء حتى يتفق المولى والامة وان قال الزوج لها راجعت
 فعالت الامه مصت عدته وانكر اي الزوج والمولى انقضاء عدتها والقول لها لانها امر
 بحالها وهي امينة فيه واذا ظهرت للطلاق من الحيض الاخير وهو الحيض الثالث من العدة لعنة

ايام انقطعت الرجعة يعني لا يراجعها الزوج بعد طلاق وصليته لم تقبل المرأة لان الحيض لا يرد
 فيه ولا انقطاع تبين خروجها من الحيض وانقضت العدة وانقطعت الرجعة وان انقطع
 الحيض الاخير لاقبل من عشرة ايام لا اي لا تنقطع الرجعة فيرجعها الزوج لبقاء العدة ما لم تقبل
 المرأة او يحض عليها بعد انقطاع الحيض وقت صلوة او نيم ويصنع بالنييم فضا او نعل فيكون
 هذا موكره لانقطاع لانه اذا انقطع فيما دونه العدة يحتمل عود الدم فلم يتيقن بخروجها من
 الحيض فكان الاغتسال موكره لانقطاع وكرامضة وقت الصلوة او بمضي وقتها صارت
 الصلوة دينا في ذمتها وهو من اطلاق الطهارة لانه يصير دينا على الطهارة في الحيض واذا لم يقدر على
 الماء بعد ما ظهرت واياها دور العدة فيتمت وصلت بعد انقطعت الرجعة وعند محمد تنقطع
 الرجعة بالنييم وهذه رواية وصليته لم تقبل الصلوة به لان النيم كالغسل عند عدم الماء وفي الكتاب
 تنقطع الرجعة بمجرد الانقطاع اي انقطاع الدم اتفاقا يعني لو كانت معقدة المسلم كتابا
 وانقطع حيضها الثالث لا يراجعها بعد لانقطاع لان الرجعة تنقطع بمجرد الانقطاع فيها
 ولو اغتسلت ونبت اقل من عضو انقطعت الرجعة لان ما دونه العضو يتراجع اليه الجفاف
 لقلة فلا يتيقن لعدم وصول الماء اليه بان تركته على الانقطاع حتى الرجعة والمرايا دور
 العضو ان يتلقى لمعة وصولا لسييرة نحو اصبع واصبعين كما في الاصلاح والايضاح نقل
 عن شرح الطحاوي وان نبت عضو لا تنقطع الرجعة كثيرا لا يتراجع اليه الجفاف ولا
 يغفل عنه عادة وكل من المضمضة والاشتقاق كالاقل اي كقل عضوة الاغتسال حكما
 فلو نبت المضمضة والاشتقاق انقطعت الرجعة وفي رواية عن ابي يوسف كل من المضمضة
 والاشتقاق كتم العضو يعني لا ينقطع الرجعة بعدم اغتسالها في هذه الرواية ولو طلق
 الرجل امرأة حاطا او طلق في اي امرأة التي ولدت منه اي من هذا الرجل وطهرها لان يرجعها فكملة
 الاولي امرأة حاطا طهرها زوجها وانكر وطهرها سواء كان النكاح حال التخليق او بعده ثم راجعها
 ثم ولدت لسته اشهر او اكثر من وقت النكاح ولا قل منها من وقت الطلاق صححت رجعية
 الواقعة قبل وضع الحمل اذا الشئ يكذب بالولادة لسته اشهر من وقت النكاح لان السبب
 يثبت فيها ويرجع الولد للمرأة وانما شرطها الولادة لاقل من ستة اشهر من وقت الطلاق

والنكاح

لأنه العلق يكون بها موجودا وقت الطلاق ووجوده وقت الطلاق لازم لا يكون موطوءة
قبل الطلاق حتى يقع الرجعة والمسئلة الثانية ان رجلا طلق امرأة التي ولدت منه ستة اشهر
فصاعدا من وقت النكاح وانكر وطئها جاز له الرجعة ولا عبرة لانكاره لما قرأه الشرع بكثرة
وان طلق الرجل في اي امرأة التي خلا بها اي امرأة خلوة صحيحة وانكر وطئها فليس له الرجعة
لانه انكر ولم يكذب الشرع فكل انكار حجة عليه وانما وجب له الرجعة لانها سلمت
اليه المعقود عليه وهو منفعة البضع فاستحقه بالتسليم وكذا وجب بها العدة احتياطا
راجعها اي راجع الزوج المرأة في المسئلة المذكورة ثم ولدت المرأة بعد الرجعة لاقل من عامين
اي من سنتين من وقت الطلاق صححت تلك الرجعة صورة هذه المسئلة انه خلا بارأته وانكر وطئها
ثم طلمها واجبرها ثم ولدت بعد الرجعة لاقل من سنتين من وقت الطلاق يثبت النسب هذا الولد
لانها لم تقرب بانقضاء العدة والولد سبي في البطن في هذه المدة فلا بد من ان يجعل الزوج وطئ قبل
الطلاق لا بعده لانه لو لم يطأ قبل الطلاق يزول الملك بنفس الطلاق فيكون الوطئ بعد
الطلاق ماما يجب صيانة فعل المسلم عنه فاذا جعل وطئ قبل الطلاق يقع الرجعة ولو قال
لا امرأة انه ولدت ولدا فان طلق فولدت ولدا ثم ولدت ولدا ثم ولدت ولدا ثم ولدت ولدا
الاخر رجعة من ان تطلق بالولادة الاولى لوجود شرط وجب العدة عليها فيكون الولد الذي
على الرجعة في العدة بعد الولادة الاولى يكون الوطئ حلالا لا فيها والمرد بالبطن الاخر ان يكون بين
الولادتين سنة اشهر او اكثر اما اذا كان اقل يكون سبطا واحدا ولا يثبت الرجعة لان علق
الولد كان قبل الولادة والا فوقع الطلاق بالولد الاول وان قال لا امرأة طلقا ولدت
ولدا فان طلق فولدت المرأة ثلثة اولاد بطون مختلفة يقع ثلث تطليقات فالولد
الاول والولد الثالث رجعية فانها طلقت واحدة بالولد الاول وصارت مفقودة وبالولد
الثاني والزوج راجع في عدة الطلاق الاول وطلقت ثانيا وبالولد الثالث راجع في عدة الطلاق
الثاني وطلقت ثانيا لا البين عقدت بكلا وتم الطلقات ثلث بولادة الولد الثالث
ولو ولدت بعد ذلك بولدت في بطن آخر لا يثبت الرجعة لعدم تقصير ما حقيقة وحكما ولا يثبت
نسب منه لانه وطئها في ام عليه الا اولادها ويجب عليها العدة اي عدة الطلاق الثالث

بالاول

بالاول اي باحقيق لانها حامل من ذوات الاثنا عشر لم تر كحيف ودخلت ستة اشهر
المطلقة الرجعية تستوفى وتستزكى للرجعية اي لغير غيب الزوج في رجعتها ونسبها لا يدخل عليها
اي على المطلقة الرجعية حتى يعلمها بالتمسك ونحو ذلك وبالا اعلام لتستفسر نفسها عن ان لم يقصد
الرجعة لانه اذا لم يقصد الرجعة ودخل عليها بلا اعلام يحتمل ان يجدها مجردة عن الثوب ويقع انظر
على موضع يصير بالنظر اليه غير مشهورة راجعا فيقتضي تطليقها ثانيا فيطوئ عليه العدة فيلزمها
النظر وليس لاي الزوج ان يسأرها اي بالمطلقة الرجعية لقوله لا يخرجون من بيوتهم
حتى يراجعها والطلاق الرجعي لا يحكم الوطئ ولا اي الزوج ان يترزوج مبانة اي التي ابانها بما دونه
الثلث في العدة وبعدها اي بعد العدة لازم الحلية باولئك زواله معلق بالمطلقة الثانية فيقدم
قبلها ومنع الغير في العدة لاستتبابه النسب والاحتياط في حق ولاكل الحرة بعد الطلقات الثلث
ولا حل الامة بعد السنين لانه السنين في الامة كالثلث في الحرة لانه الرق منصف للحلية
الا بعد وطئ زوج ثم نكاح صحيح وبعدها اي عدة الزوج انك بعد تطليقها ولاكل له
اي للزوج ملك يمين باء يملكها بعد تطليقها سنتين ويملكها اي المرأة المطلقة بالثلاث والامة
المطلقة بالسنتين وطئ المراهق بنكاح صحيح وهو صبي يقرب البلوغ ويجمع مثله وانما يحله
وطؤه لانه في التحليل كالبائع لانه شرط الايلاج دونه الا نزال وهو موجود فيه لا السيد
اي لا يحل وطئ السيد تزوج الامة التي طلقها بالسنتين لانه غاية الحرة نكاح الزوج انك
الموت ليس بزواج بشرط الايلاج دونه الا نزال في وطئ الحلال فان تزوجها اي تزوجك
هذه المطلقة بشرط التحليل باء قال تزوجك على انما حلت لك له او قالت المرأة ذلك
وكيل الحرة هذا التزوج واضمح في قلبها قبلها بذلك لا يكره ويحل هذه المطلقة التحلل الاول
على ان يوسف النكاح التي نكاح هذا المحل بشرط التحليل فاسد اي غير منعقد ولاكل المرأة
هذه النكاح الاول لانه هذا معنى شرط التوقيت فيكون بمنع المنعة فيبطل وعمره ان اي
هذا النكاح صحيح ولكن لا يحل هذه المرأة للاول اي للزوج الاول لانه الزوج انك بشرط التحليل
غير محلل للاول عنده والزوج انك يهدم ما دونه الثلث اي كايهدم الثلث خلافا
محمد فمن اي امرأة تغير على هذه المسئلة طلقت دونه اي دونه الثلث في الحرة ودونه

الثنتين في الامة وعادت اليه في الاول بعد زوج آخر عادت هذه المرأة الى الاول
ثلاث تطلقات لو طلقها الزوج بعد تزوجها ثانيا لا يجب ما بقي من تطلقها ان تبقى
لا يحتاج الى زوج آخر ما لم تطلقها ثلاثا لانه زوج الله مدهم ما دونه الثلث البقية وعند
اي حجة عادت بما بقي من الثلث البقية لانه الزوج الله لم يدهم عنده ما دونه الثلث
ولو قالت مطلقة الثلث للزوج الاول وللزوج الثاني بعد تطلقها انقضت عدتها منك
وقالت كملت وقالت انقضت عدتها بطلاقها منك واحكام انه المدة يجمل ذلك في
العدة فان احل تلك المدة شهر او غيره وعندها تسعة وثلاثون يوما ان كانت تحيض لانه
لا بد من ثلث حيض وطمهين واقل مدة الحيض ثلثة ايام واقل مدة الطهر خمسة عشر يوما
اي للزوج نفسه بغيرها في قولها ان غلب على ظني اني على طهر الزوج صدقها اي صدق المرأة **باب**
الايمان هو لغة اكلف مطلقا وشرا اكلف على ترك وطهر الزوجة مدة اي في مدة الايمان
وهي اي المدة اربعة اشهر للحرة وشهر للامه هذه المدة اقل مدة الايمان حد لاكثر ما قلنا ايمان
لو حلف على اقل منها اي في هذه المدة باء قال الحرة والله لا اتركك شهرين او ثلثة اشهر ولا اترك
والله لا اتركك شهر او حكاه في حكم الايمان وقوع طليقة بائنه ان تزواجه لا يقرها ولزوم الكفا
في اكلف باءه ولزوم الجزاء في اكلف بغير لفظه في الله باء قربها في المدة فلو قال لا يفرع
على ما ذكرنا زوجة والله لا اتركك هو مؤبد والله لا اتركك اربعة اشهر وهو مؤقت
كان موليا وكذا اي كان موليا ايضا لو قال زوجة ان اتركك فعلى حج او صوم او صدقة او
فان طال او عصى حرقا قربها في المدة حيث وسقط الايمان والى وان لم يفرع
بها بابت المرأة واحدة بمضيها اي بمضي المدة وسقط اليقين ان حلف على اربعة اشهر
ان هذا اكلف كان موقفا فينقطع بمضي المدة فلو لم يفرع بعد ذلك ولم يفرعها لا يبين وبقيت
اليقين ان اطلق اي اليقين باء قال والله لا اتركك فلو لم يفرعها ثانيا عاد الايمان فان مضت
تفرع على قوله وبقيت الايام مدة او في طهر او بقيت الايام مدة اخرى بطلاقها بابت
بالحج اي يعني ان يفرعها اربعة اشهر بدين ثانيا كما نكح ثانيا بعد البينة الثانية ولم يفرعها
اربعة اشهر فلهذا اي تبين ثانيا بعد البينة الثانية ولم يفرعها اربعة اشهر فلهذا اي

من حلفت

تبارك

تبين ثانيا ثم اراد تزوجها فاحتاج الى تحليل زوج آخر فان تزوجها بعد زوج آخر فلا ايمان اي لا يقع الطلاق
بعده بموجب الايمان ولكن اليقين باقية في المدة لانه لم يفرعها فلم ينحل اليقين وهذا اذا كان اكلف
بغير الطلاق وان كان بالطلاق فلا يبقى بعد ثلث لان التخيير يبطل التعليق فان وطئ في تزوجها
بعد زوج آخر لم يلزم الكفارة في اكلف باءه او لزمه الجزاء في حلف غيره لبقاء اليقين ولا يبين هذه
المرأة بمضي المدة اي مدة الايمان بعد زوج آخر وان وصليته لم يطل لعدم ثبوت الايمان بالزوج الثاني
اي لا ايمان ايضا ولكن اليقين باقية لوانه من اجنبية او من مبانة ثم نكحها لانه الايمان بمنزلة تعليق
الطلاق بمضي الزمان فلا يصح الا في الملك او مضاعفا الى الملك باء قال ان تزوجك فوالله
لا اتركك هو لم يوجد ولو وطئها لزمه الكفارة او الجزاء ليمينه ولو لم يطل حتى مضت المدة لا يبين
لعدم الايمان اما المطلقة الرجعية فالحال زوجة حكمها في الايمان يعني لوانه من رجعية ثم نكحها ولم يفرعها
حتى مضت المدة تبين هذه المرأة بسبب الايمان لانه الايمان يصح في الرجعية لانه الزوجية في الرجعية
باقية بخلاف الاجنبية والمبانة ولا ايمان فيها دور اربعة اشهر ولو قال والله لا اتركك شهرين
وشهرين بعد ما كان هذا القول ايمالا ولو ملكت يوما بعد ان قال والله لا اتركك شهرين ثم قال بعد
لا اتركك شهرين بعد الشهرين الاولين فليس بايمالا لانه حلف في اليوم الاول كان على شهرين
وفي اليوم الثاني على اربعة اشهر الا يوما واحدا فلم يتناول مدة الايمان وكذا اي ليس بايمالا ايضا لو
قال لا اتركك سنة الا يوما لانه المستثنى يوم منكر فلهذا يجعله اي يوم من السنة فان قربها و
احال فربما في السنة اربعة اشهر صار ايمالا بسقوط الاستثناء وبقيت المدة لانه اليوم المستثنى
مستثنى ومضى بقربانه فكان يوما بعد يوم القربان موليا باء يبقى بعده اربعة اشهر فضاء ووردت
اليقين مطلقة في بقية السنة وان بقي بعد يوم القربان اقل من اربعة اشهر لم يكن موليا ولو قال
لا ادخل بصره وامرأته في الايمان موليا لان القربان ملكه بل لزوم شيء باء يخرجها من البصرة وان
عجز المولى بضم الميم عن وطئها بمصره او بسبب مرضه او مرضها او رثتها او صغرنا او جنة او لانه بينه
وبينها مسافة اربعة اشهر فحينئذ يقول فيثبت اليها المدة التي هي القربان يعني ان عجز المولى
عن وطئها بهذه الاعداد فربما انه يقول فيثبت اليها فلا تطلق بعد هذا النفي ولو مضت مدة الايمان
ان اشهر بعد مضي وقت اكلف الايام المدة اي مدة الايمان فلو زال عنه وفي المدة ثلثين النفي

بالطعن لانه النفي بالنسبة خلفه النفي بالجاء فاذا قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل فبطل
حكم البدل كما لم يتم اذا رأى الماء وان قال لها اى لامرأة انت على حرام كانه زوجها بهذا القول بوليها
نوى التحريم به او لم ينو شيئا لان تحريم الحلال يمين وان نوى به طهارا فظن بان لانه في الظاهر صفة
فاذا انواه صح لانه يحتمل وان نوى الكذب فكذب لانه اراد حقيقة كلامه فكان كذباً حقيقة
وان نوى بالطلاق فبطل لان من الغاظ الكناية وان نوى التثنية فثبت تطلقته وقد قرئ
الكنايات والقوى على وقوع الطلاق به وان لم ينو بان جعل نواياها ما لا طلاقا فم اليوم على الطلاق
ولهذا لا يخلف به الا لرجالي وغير هذا قالوا لو نوى غيره لا يصدق قضاء ولو كانت له اربع
نساء فالمسئلة بجبالها يقع على كل واحدة منهن طلقة بائنة وقيل تطلق واحدة منهن واليه
البيان وهو لا يظهر والاشبه كذا في الدرر نفق من الزيلعي وكذا بقوله كل حل على حرام او هو بدست
راست كيرم زوي حرام اى الفتوى على وقوع الطلاق به بلانية ايضا اعتبار العرف ولو قال
بدست جيب كيرم لا يكون طلاقا لعدم العرف ولو قال بدست كيرم كان طلاقا كما في النها
باب الخلع هو لغة بضم الخاء وتشديد الهمزة مطلقا وبضمها شرعا الفصل من النكاح وقيل هو
انه تفقدي المرأة نفسها بما لا يحلها باى ذيل نفسا غير ملك النكاح بمقابلته المالى ولا بأس
اى بالخلع عند الحاجة لقوله ثم فلا جناح فيما افدت به وكره لاي الزوج اخذ الشئ من المرأة انه
نفس الزوج لانه او حشها بالاسد لال فلا يري في حشها باخذ المالى وكره لاحد اكثر مما
اعطانا اى اخذ زائدا مادفعه الزوج اليها من المهر ان شئت الزوجة وقيل لا يكره اخذ الزائدا
والواقع باى بالخلع والواقع ايضا باطلاق على مال وهو ان يقول طلقتك وانت طالق
على هذا المالى وتقول المرأة طلقنى على هذا اى اذ يقول الزوج طلقتك عليه بائنة لانها
لا تسلم المالى الا ليس لها نفسها فذلك بالبينونة ويلزم عليها المسمى والمسمى لا
تسرها وما صلح المالى ثم اصلح به لا للخلع وان بطل العوض اى بدل الخلع فيه اى في الخلع يقع
طلاقا بائنا لانه العامل في الابانة لفظ الخلع وهو كناية وان بطل العوض في الطلاق على
مال يقع طلاقا رجعا لانه العامل في الطلاق الصريح وحكمه رجوع بلى شئ لانه لا يقع معلق
بالقبول وهو وجد فيقع موجبها ولا يلزم عليها شئ لانها لم تسلم مالا متقوما كما تمثيل

بطلان

بطلان العوض اذا خالفها او طلقها واحكام هو اى الزوج مسلم على حرام او حرة او مينة او قالت
خالعة على ما في رواية لا يكره في يد ما يقع في هذه الصور بل شئ وان قالت خالعة على ما في رواية
وراهم واحكام لا شئ فيها اى في يد ما زمرها اى المرأة اعطت ثلثة دراهم لزوجها وان كان في يد ما
درهما او ثمر بائنا ثلثة دراهم لانه درهم جميع واقلة ثلثة وان كان في يد ما اكثر من ثلثة فله ذلك وان
قالت خالعة على ما في رواية في مال ولم يكن في يد ما شئ لزهرها ردها الذي اخذته منه لانها سميت
مالا لم يكن الزوج راضيا بزوال ملكه الا بعوض ولا وجه لا يجب المسمى او قيمة لكونه مجهولا
لا يجب قيمة البضع وهو مهر المثل لانه غير متقوم حال الخرج فيقتضى ايجاب ما قام به البضع
على الزوج دفعا للضرر عنه وان خالفها على غيرها الا بقى على انما برة من ضمانه اى ضمان العبد لا
تبر المرأة ونزوها التسليم والتسليم العبد انما كره والى اى وان لم يكن تسليم العبد قيمة
اى فلزمها تسليم قيمة لانه عقد معاوضة فيقتضى سلامة العوض واشترط البراءة عنه شرط
فاسد فيبطل ولا يبطل الخلع لانه كالتحاج لا يبطل بائنة طالق فاسد ولو قالت المرأة لزوجها
طلقنى ثلثة بالف فطلق الزوج طلقة واحدة فلا اى للزوج ثلثة الالف وبائنة لانها اذا قالت
طلقنى ثلثة بالف جعل عوضا لثلثة فاذا طلقها واحدة وجب ثلثة الالف لانه اجزاء العوض
تنقسم على اجزاء المعوض وقد قولها طلقنى ثلثة على الف فطلقها واحدة تقع رجعا بل اعطى
شئ من الالف لانه كلمة على الشرط عند ايجح والطلاق بضع تعليقه بائنة لا ينقسم على اجزاء
المشرط فيصح رجعة بلى شئ وعندها ان كلمة على كالباء ويقع بها بائنة ثلثة الالف كما يقع
بالباء ولو قال لها اى لامرأة طلقنى نفسك ثلثة بالف وعلى الف فطلقت المرأة واحدة
لا يقع شئ لانه لم يرض بالبينونة الا بسلامة الف كلها بخلاف قولها طلقنى ثلثة بالف
لانها لما رضيت بالبينونة بالالف كانت لبعضها او ان ترضى ولو قال انت طالق بالف
او على الف فطلقت المرأة بائنة بسبب قولها ولزمها اداء المالى المسمى بالالف لانه مبادلة
في الباء وتعليق في على فيقتضى تسليم البديلين من الجانبين في المبادلة ووجود الشرط في
التعليق وان قال لزوجته انت طالق وعليك الف او قال لعبد انت حر وعليك
الف فطلقت المرأة في الاولى وعق العبد في الثانية مجانا اى بلا وجوب شئ عليها

وان لم يقبل اي سواء قبل المرأة والعبد الالف ولا هذا عند الجرح فانه جعل الواو في قوله عليك
 لعطف الجملة على ما قبلها وتسايب الجملتين في كونها اسميتين يدل على العطف فيكون
 اخبارا بان عليهما الف فيقع بل شيء لان الطلاق والعاقبة في مكان غير المال بخلاف البيع
 والاجارة فانها لا يوجدان بدون مال وعند مال لا يلاطلق المرأة ولا يعتق العبد
 ما لم يقبل اي المرأة والعبد الالف عليها واذا قبل الالف لزم المال الذي هو الالف و
 طلعت المرأة وعق العبد وان لم يقبل فلا يقع شيء لانها جعلوا الواو المذكورة للحال
 اكمال بمنزلة الشرط والخلع معاوضة في حقها اي في حق المرأة لان بدل الخلع عوض للطلاق
 من جانبها فيصح رجوعها اي رجوع المرأة قبل قبول اي قبول الزوج الخلع بعد ما اوجبت المرأة
 الخلع ويصح شرط اختيار في الخلع عطف على رجوعها لانه اي للمرأة يعني اختلعت بالالف
 مثل على انها باختيار ثلثة ايام صح شرط اختيار فانه قبلت ثلثة ايام ثم اخلع وان ردت اريد
 لان الخلع من جانبها ملك للمال وان يقبل اختياره عند الجرح وعند مال لا يصح شرط اختيار
 فالطلاق بالخلع واقع والبدل واجب ويحل ايجابها بالقيام اي بقيام المرأة عند المجلس قبل
 قبول اي الزوج والخلع يمين عطف على قوله معاوضة في حق اي في حق الزوج لان ايمين
 بغير الله ذكر الشرط والجزاء الخلع تعليق الطلاق لقبول المرأة وهذا طرف الزوج فمحل
 من جانبها ميبا ومن جانب المرأة معاوضة فلا يرجع الزوج بعد ما اوجب اي اذا اكتمل الاجاب
 من جانب الزوج لا يصح رجوعه كما لا يصح في اليمين ولا يصح شرط اختيار له اي للزوج ولا
 يبطل بالقيام اي بقيام الزوج عند المجلس كما لا يبطل باليمين قبل قبولها اي المرأة وجانب
 في العتق على مال كجانبها اي كجانب المرأة في الطلاق فيكون طرف العبد معاوضة من جانب
 المولى ميبا وهو تعليق شرط قبول العبد فاعلى احكام المعاوضة في جانب العبد لان جانب المولى
 ولو قال لها طلقك من بالف فلم تقبل فيقال لم تلت فالتقول لا يزوج
 ولو قال لا يبيع كذلك بان قال بغيره بعك هذا العبد بالف درهم من فلم تقبل وقال
 المشتري قبلت فالتقول للمشتري والفرق ان الطلاق باليمين من جانب الزوج والقبول
 شرط ائحت فيتم اليمين بلا قبولها ولا يكون الاقرار باليمين او اقراره ائحت لصحتها

بدون مضار القول قوله لان الزوجية اذا اختلفت في وجود الشرط والقول للزوج لانه
 منكر فاما البيع فاجاب وقبول ولا حجة لاحدهما بدون الا في فصار لا اقرارا ببيع او اقرارا
 بالائتم الاله فاذا انكره فقد رجعت عا اقره فلا يصدق والمباراة وهي ان يجعل كل منهما
 برضا من الرعي عليه كالمخلع في الاحكام ويسقط كل منهما اي من الخلع والمباراة كل حق لكل
 واحد من الزوجين على الاخر مما يتعلق بالنكاح فانه لا يسقط ما لا يتعلق به
 كالقرض وغنم ما اشتريه من الزوج ونحوه فلا تطالب اي المرأة على ما يتعلق بالنكاح بمقتضاها
 او غير مقتضاها ولا تطالب نفقة ما ضيعة مفروضة واما نفقة العدة فلا تسقط الا بانكر
 لانها لم تكن حقا ثباتا قبل الخلع بل يجب بعده شيئا وانكسرت كذلك لا تسقط الا بانكر
 ولا يقع البراءة من نفقة الولد وهي مؤنة الرضاع الا بانشرط لانها لم تجب لها قال شرط
 البراءة منها في الخلع ووقفا بان قال السنة او سنتين سقطت فان مات الولد قبل تمام
 المدة رجعت عليها بما باقى من الرضاع الى تمام المدة وفي المحيط لو اختلعت على مهر ما
 وعلى ان تمسك له مال في وقت الادراك تجبر على اسك الولد فان لم تفعل وهربت
 فليها اجر المثل لانها امتنعت عما يباع بدل الخلع فلم يبق اليقظة ولا يطالب هو منها
 بنفقة عجلها الزوج اليها ولم ينفق منها ولا يطالب هو بمهر سلم اليها وخلق قبل الدخول
 خلع بعد تسليم مهر وقبل الدخول وعنده محمد لا يسقط هذه الحقوق بالخلع والمباراة ومع
 محمد في الخلع يعني قال ابو يوسف يسقط بالمباراة جميع حقوق النكاح كما قال ابو
 لا يسقط بالخلع الا ما سماه كما قال محمد رحمه الله انه رأى تقضي البراءة المطلقة من ابي
 والخلع لا ولو خلع الاب صيغة من زوجها بالها لا يلزم المال عليها لان بدل الخلع تبرع ومال
 القضي لا تقبل التبرع ولا يسقط مهر سوا سمي المهر في الخلع او لا وطلعت الصغيرة بقبول
 الاب في الاصح لانه تعليق بقبول الاب فيكون كسلبية سائر افعال وخلق الاب
 كبيرة بالها يتوقف على قبولها اي على قبول الكبيرة ولو وضع الاب صيغة على انه اي على
 ان الاب ضامر بدل الخلع لزم على الاب المال لان مقتضى اطراد الخلع على الاجنب صحيح وعلى
 الاب اوله وطلعت الصغيرة بلا لزوم مال عليها لانه ضمانه كانه بطريق الا التزام لا

ان اسمها الزوجية فيها ان الخلع والمباراة
 وابو يوسف مع الامم في المباراة

بطريق الكفاية فلا يلزم عليها مال ولو شرط الزوج المال عليها اي على الصغيرة طلقت الصغيرة
بلا شيء عليها ان قبلت الخلع باء يكونه من اهل القبول باء يعقل ان الخلع سالب والنكاح واجب
والا اي وان لم تقبل الخلع فلا تطلق لان الشرط قبولها وهو لم يوجد فلم تطلق وخلق المصلحة
مريض الموت اي بمرض الموت معتبر في الثلث اي بول الخلع معتبر في الثلث لكونه بغير عالة البضع
غير متقوم حال الخروج **باب الظهار** هو لغة مقابلة ظاهر بظهر وشتر عاتية زوجته او عضو
منها اي من زوجته يعتبر اي بالعضو غير مجملتها اي عصا جلة الزوجة كالرأس والوجه او تشبيه جرم
شايح منها اي من زوجته كالثلث والربع بعضو كرم عليه النظر اليه من محارمة متعلق بعضو ولو
وصفته رصاعا اي سوا كان محارمة سببا او رصاعا فلو قال زوج زوجة انت على كظهر
اخي او راسك على كظهر اخي وكوه ما يعتبر به غير الكل كقبيك او قال انك كظهر اخي وشبهه
غير الجدة التي بيع او قال انت على كظهرها اي بظهر اخي او فخذها او كظهر اختي او عمتي وكهها ام
عليه وظهرها وودوا عيه كالقبلة والنس حتى يكفر فلو وطئ قبل التكفير فليس عليه غير الاستغفار
وبغير الكفارة الا ان يغفر الله له وتكفر للظهار ولا يجب شيء آخر ولا يعود المظلم
حتى يكفر والعود الموجب للكفارة غزاة اي غرم المظالم على وطئها وينبغي لها اي للمرأة ان تمنع
نفسها منه ان المظالم اذا اراد العود وينبغي للمرأة ان تطالب المظالم بالكفارة وحججه
الاعتاق عليها اي على الكفارة يقع على ان يكفر المظالم دفعا للضرر عنها وايضا لحتمها واللفظ
المدكور اي ما ذكره هذه الصورة لا يحتمل غير الظهار رسو نوي غيره او لم يوجهه لو نوي الطلاق
او الاطلاق لا يقع لان اللفظ لا يحتملها ولو قال الزوج انت على مثل اخي او كاتمي فانه نوي
الكرامة صدق وان نوي به الظهار فظهارا وان نوي به الطلاق فبالتحليل لا اللفظ يحتمل كلا
منها فاي رجح بانه فانية يعلم بقوله فانه قال اروت به الكرامة او الطلاق او الظهار فهو
كما قال وان لم ينو شيئا فليس هذا الكلام بشيء لاحتمال اكمل على الكرامة ولو قال لزوجتي
انت على حرام كاتي ونوي به ظهارا او طلاقا فمما نوي اي يقع مانواه من الظهار والطلاق لان
اللفظ يحتملها فيرجح احد المقتولين على الآخر بالنية ولو قال انت على حرام كظهر اخي ونوي طلاقا او
ابلا فظهارا لان ذكر الظهار يرجح جانب الظهار عنهما يقع بهذا الكلام ما نوي لانه يحتمل فنيين

والظهار

ولا ظهارا لان الزوجة اي خص الظهار بعمره فلا ظهار من امرته ولا ظهار من غيرها بغير امرها وظهارها اي
بلا اذنها ثم ظاهرها اي من هذه المرأة فاجازت المرأة النكاح بعد ظهاره فلا حكم لهذا الظهار لانه
صادق للتنبيه في ذلك الوقت فلا يجب عليه ان يجزأ ولو قال لسانه او لزوجاته اتقن على كظهر
اخي كانه مظاهرا منهن جميعا لانه اضاف الظهار اليهن فصار كما اذا اضاف الطلاق ويجب عليه
اي على المظاهر في المسئلة المذكورة لكل امرأة واحدة منهن كفارة فانه كانت اثنتان فثلث
كفارات وان كانا اربعاً فاربعة لانها اربعة وهي تثبت في حق الكل فتعقد وتباعد ما وان ظاهرها
امرأة واحدة مرارا ان كرر في مجلس او مجالس فعليه اي على المظاهر لكل ظهار كفارة مستقلة وهي
الكفارة عتق رقبة قبل الوطئ وذلك لتحليل فيقدم عليه يجوز فيها اسم والمجاز والذكر والانت
والصغير والكبير والاعور والاعمى الذي اذا أصبح يسمع ومقطوع احدى اليدين واهدي ارجل
من خلاف فانه اصل المنفعة في هذه الاوصاف باق فيجوز ولا يمنع اختلال المنفعة ويجوز فيها ما
لم يوجد شيئا من بول الكتابة لا يجوز فيها الا عي والاعمى الذي لا يسمع اصلا والاخرس ومقطوع يدين
او مقطوع ابرأيهما او مقطوع الرجلين او مقطوع يد رجل من جانب واحد لانه اصل المنفعة
يفوت بهذه الاعذار ولا يجوز فيها ايضا جنون مطبق ومدرته وام ولو مكاتب ادى بعضا اي بعض
بدل الكتابة ومعتق بعضه ولو استرى وتبنيها اي تبني الكفارة صح لانه تربية عتق عليه بشرا
فاذا نول الكفارة عند شرائه وضع غير الكفارة وكذا اي صح ايضا لو حر المظالم نصف عبده عنها اي عن
كفارة ثم حر باقية اياه العبد قبل وطئ من امرته اي من امرته المارة ولو حر نصف عبده
مشرك غير ظهاره والمكفر موسر ومنه المكفر قيمة باقية اي تركه ثم اعتق الكفارة لا يجوز هذا
غير كفارة عند البيع لانه الاعتاق يتجزئ عنه والنقصان يمكنه في النصف الاخر لتقدير استدامة الرق
فيه وهذا النقصان حصل في ملك تركه ثم انتقل اليه بالصفاء فافضا فلحقه من الكفارة خلافا
لما فانه الاعتاق لا يتجزئ عندهما فصار يعقب جزء منه معتقا لكل العبد وهو ملكه الا ان المعتق اذا
كان موسرا ضمن نصيب تركه فيكون عتقا بعوض فلا يجوز فيه غير الكفارة وكذا ان لا يجوز عنده
يجوز ولو حر نصف عبده غير كفارة ثم جاع اي وطئ المظالم امراته التي ظاهرها ثم حر المظالم
بأية اياه العبد لانه الاعتاق يتجزئ عنه والشرط الاعتاق قبل المسيس وهو لم يوجد لانه اعتاق

النصف وقع بعد المسيس فلم يخرج كفايته وعندهما ان اعتاق النصف اعتاق الكل فكله معتقا
لكل العبد قبل المسيس فيجوز غير الكفاية فان لم يجد لمطاهم ما يعتق لكفايته صام شهرين متتابعين
ليس فيها اي شهرين رمضان ولا صوم رمضان لا يقع غير غيره فلا يجوز التكفير ولا شيء من الايام
التي هي في يوم العيد واما الشهرين فاما الصوم فلهذه الايام منتهى عنه فيكون ناقصا فلا يثبت
به الواجب الكامل فان وطئها اي التي طاهر منها فيهما اي في الشهرين ليلا عامدا او نهارا ناسيا فلهذا
الصوم لانه الواجب عليه صوم شهرين متتابعين قبل المسيس فاذا وطئها فيها فلم يوجد هذا فيلزمه
ضرورة اما لو وطئ غير التي طاهر منها ناسيا فلا يفرضه خلافا لابي يوسف ولو افطر المظالم يومه
صوم الكفارة بعد رابعه عشر رجب استأنف اجماعا لان قطع التسابع بالقطر وهو عند رجب الاحتراز
عنه لانه قد يجد شهرين لا غير فيها فان لم يستطع المكفر الصوم اطعم هو او مكفرا او ثلثة سنين مسكيا
يعني امر غيره ان يطعم عنه غنم طارده ففعل اجزاؤه اعلم ان ما شرع بلفظ الاطعام او الطعام يجوز فيه
التملك والاباحة وما شرع بلفظ الايتاء او الاداء يشترط فيه التملك بقوله اطعم هو او ثلثة سنين
مسكيا لكل مسكين كالغبرة اي كما يطعم في صدقة الفطر او قيمة ذلك الطعام ويصح اعطائه
برم مع منوى شعير او منوى ثم ويجوز دفع دقيق البر وسويقة والتبيب والارز والعدس والذرة
ونحوها فان ربع صاع في الترم اذا ساوى نصف صاع بر او صاع شعير قيمة لم يجز دفعه بخلاف
الارز مثلا فان ربع صاع منه اذا ساوى نصف صاع بر او صاع شعير قيمة جاز دفعه في
الاباحة قال في آخر اقسام طعام الاباحة كل ما لكل مسكين عذاء وعطاش كما في الذرة والكفارة
والغذية ووزن الصدقات والعشر فلو تفرع على قوله ويصح الاباحة عذاءهم اي سنين مسكيا و
العذاء الطعام قبل نصف النهار وعطاشهم والعطاش الطعام بعد نصف النهار او عذاءهم
عذائهم اي اطعمهم قبل نصف النهار وعطاشهم اي اطعمهم بعد نصف النهار وعطاشهم
بالطعام جاز وان وصليته قل ما اكثروا المقدار لانه المعبر فيه شبع لا المقدار والمعتبر في التملك
المقدار لا الشبع والسحر يصح للتسبيح فاقيم مقام العذاء واعبر الكفاية لقوله تطعم سنين
مسكيا والواجب منه الوسط وهو لثلاثة ايام لانه الاكثر في العادة ثلث رات والاقلة مرة كذا
في الدرر ولا بد من الايام في خبر الشهر ووزن الخط لانه لا يستوفى منه حاجته الا بالادام بخلاف خبر

البر ولو اطعم فقيرا او احد سنيين يوما اجزاه وان اعطاه ان اعطى فقيرا او احد اطعم الشهرين في يوم
واحد لا يجزئ الا في يوم واحد سواء كان بر فدية او دفعت لانه الواحد لا يستوفى في يوم واحد بل
سنيين مسكيا فلم يوجد والمنفرد من حقيقة عدم تجزئ كفايته فان جامعها في خلال الاطعام لثلاثة
اطعامه ولو اطعم سنيين فقيرا با بر يعطى لكل فقير صاعا من بر غير طاهرين لا يصح الا غير طاهر واحد
ولو اطعم غير طاهر واحد او فطر رجب عنها لانه انية تغل عند الاختلاف كالا فطر والطاهر لا عند
اتحادهما فاذا الغت انية يصح الصاع لكفايته واحدة لانه نصف الصاع في اوزن المقادير فالمراد
فهو الصاع في كفايته واحدة فلا يصح جعله للطاهرين بل للطاهر واحد ولو اخرج اربعة لوزن عشرين
غير طاهرين او صام عنها اي غير الطاهرين اربعة اشهر او اطعم مائة وعشرين فقيرا صح عنها اي غير
الطاهرين وان وصليته لم يعتق واحد الواحد لانه اجنس في الظاهرين متحد فلا يجب التعيين و
انه حر عنها اي غير الطاهرين رقبته واحدة او صام الشهرين ثم عتق غير احد هما اي غير احد الطاهرين
صح ولو حر مؤمنا واثما قلنا مؤمنا اذ لو كان كافرا جاز غير الظاهر استحسانا لانه الكافر لا يصح
لكفايته القتل فتعين الظاهر ذكره في الاصلاح ولا يصح نقل غير النبيين غير طاهرين وعقل لا
اي لا يصح حر واحد منهما لانه في اجنس المتحد لغو في المختلف مفيد فاذا الغت مطلق النية قلنا
يعتق اثنان كما لو اطلق في الابداء وان طاهر العبد لا يجزئ الا الصوم ان كثر بالصوم فقط
وهو صوم شهرين اذ لا ملك له فلم يكفر من اهل التكفير بالمال وان وصليته اعتق عنه ان غير طاهر العبد
سيده او اطعم عنه فانه لم يجزه لانه ليس من اهل الملك فلا يصير بالحا بتملكه والكفاية عذاء
فعل الاخر لا يكون فعلة **باب اللعان** هو لغة من اللعن وهو الطرح والابعاد وتسميه
لما في الخامسة من الرجل لغيره وفي قول المرأة غضب الله تعالى عليها المستلزم لللعن وتسميه
شهادت مؤكديات بالايام مقرونة باللعن فائمة مقام حد القذف في حق الزوج لانه
القذف سقط عنه بلعانه فقام مقامه في حقه وقائمة مقام حد الزنا في حقها اي في حق المرأة
لان حد الزنا سقط عنها بلعانها فلو قذف زوجة بالزنا واكل كل منهما اية الزوجين اهل
للشهادة يعنف لاداءتها فلا يجزئ الا بين اثنين المسلمين العاقلين البالغين غير مدونين
في قذف واكل اهل اي الزوجة غير مدونة فانها باء تكون الزوجة برية غير الزنا غير متهمة بالزنا لانه يكون

معها ولد لا يكون له اب معروف او نفي عطف على قوله فلو قذف نسب ولدا او ولد الزوجة والحكم
طالبة اي طالبت الزوجة على زوجة الصادق بموجبه ان يوجب القذف وهو ان كانه
حقها فلا بد من طلبها كسائر حقوقها ولان شرط القذف انه لم تكن عفيفة ليس لها المطالبة
لنفوات شرطه وهو العفة وجب عليه اي على الزوج القذف فان ابا الزوج غير القذف حسب الزوج
حتى يلازمه او يكذب نفسه في حقه اي قاذب الزوج نفسه بحكمه لان القذف خلف عن الحقة
فان لم يأت بالخلف وجب عليه لاصل ولا يجوز فيه العفو والبراء والتصحيح فان لم يمتد الزوج
وجب عليها اي على الزوجة القذف فان ابنت امراة غير القذف حسب حتى تلامه او تصدق اي امراة
زوجها فيما قال فان هذا التصديق ليس باقرار قصد فلا يجب به الحقة ولو صدقت في نفي الولد
فلا حقة ولا لعنة ولا ينتفي نسب الولد عنه لان السب انما ينقطع حكما بالقذف ولم يوجد وهو
حتى الولد فلا يصح فانه ابطاله فان لم يكن الزوج من اهل الشهادة بانه كان الزوج عبدا او
كافرا بان يكونا كافرين فاسلمت المرأة ثم قذفها زوجها قبل ان يعرض عليه السلام او محمدا في
قذف واحكام اي اي الزوجة ثم اهلها اي من اهل الشهادة هذه الزوجة لانه ليس من اهل القذف
وان كان الزوج اهل الشهادة واحكام اي اي الزوجة امه او صغيرة او مجنونة او محدودة
في قذف او كافرة او متحيرة في حقه فاذن بان كانت زوجة فلا حقة على الاجبة اذا قذفها ولا
لعنة عليه لان خلف عنه وصفتان صفة القذف انما يثبت بالزوج فيقول الزوج اربع مرات
استهدى بالله اني صادق فيما رويتها من الزنا ويقول في المرة الخامسة لعنة الله عليها فان كان
فيما رويتها من الزنا يشبه اليها اي الى المرأة في جميع مرات ذلك القذف ثم تقول اي اي المرأة اربع
مرات استهدى بالله اني كاذب فيما رويتها من الزنا وتقول في المرة الخامسة لعنة الله عليها
ان كان صادقا فيما رويتها من الزنا تشبه اليها اي الى الزوج في جميع مرات ذلك القذف وان كان
القذف ينفي الولد ذكره اي ذكر الزوجات نفي الولد عوض ذكر الزنا اي موضع لعنة الزنا
بانه قال الزوج استهدى بالله اني صادق فيما رويتها من نفي الولد وذكره جانب امراة وان كان
القذف بالزنا ونفي الولد ذكرها اي الزنا ونفي الولد بانه قال استهدى بالله اني صادق
فيما رويتها من الزنا ونفي الولد فادرك على عتاي اي زوجة فرق احكام بينهما اي بين الزوجين

وهو اي هذا السري في طلبة بانه لان فعل القاض منسوب الى الزوج نصار كالعينين ولا يثبت
بالقذف قبل تنفيق احكام لان حكم القاض لازم له حتى لو مات احداهما قبل السري في ورثة الا ان ولورثت
اهلية القذف في هذه الاحكام بانه كذب نفسه او قذف انسانا فله او نحو ذلك لم يفرق بينهما وسبق
القاض نسب الولد غير ابيه القاذف لان القذف به اي ينفي الولد ويحتمل ان يلحقه القاض الولد بانه
اي بام الولد وغيره اليه يوسف القاض يفرق ثم يقول قد الزمت امه واخو حقة من نسب الاب لان نفي
الولد ينفيك عن السري في طلبة من ذكره فان الكذب الزوج نفسه بعد ذلك اي بعد القذف حقة
لان الكذب عليه بالكذب نفسه فلا يصير اهل القذف وحل له بعد الكذب ان يتزوجها لعدم ثبوت القذف
بينهما لان القذف شهادة وهي تبطل بتكذيب الشاهد نفسه فلم يبقا مثالا عينين خلافا لما لا يثبت
فان قال هو ام عليه السلام قوله عم المتكلم عما لا يجتمعان ابر او كذا اي حل له ان يتزوجها ان قذف
غيره ما بعد القذف في حقه لانه لم يبق اهلها ايضا فان رفع القذف اوزنت المرأة بعد القذف حقة
زنا لان المرأة بعد الزنا لم يبق اهلها للقذف فجاز ان يتزوجها فان زنا لا يستط احصائها
فلا حاجة الى ذكر الحقة قلنا ان قوله زنت على قول من قال بتسديد النوى كان بمعنى نسبة المرأة غير ما لا يثبت
وهو القذف فانه لا يستط احصاءه فيلزم ذكر الحقة وان قيل كيف يتصور الحقة وقذفها بعد ما زنت
لان حدة ما الزوج بان يكون محصنة قبله قلنا يحتمل ان لا عنها قبل الزنا او كانت كافرة فاسلمت
قبل الزنا او لم يمت قذفها ثم لا غير زنت فزنا وقذفها هذه الوجه لا وجب الزوج لعدم شرطه وهو الزنا
او يوجب الحقة فيلزم ذكر الحقة ولا لعنة بعد القذف لان ما قام مقام حدة القذف وقذفه لا
يعمل غير شبهة الحقة ولا تجزئ بالسيئة ولا لعنة ينفي الحمل اي حمل زوجتها وعند ما يلازم ان كانت
المرأة بآي بالحمل المنفي لا قبل من ستة اشهر لان الولد بالولادة في هذه المدة كان موجودا وقت
النفي فيلزم عنه نفيه ولو قال الزوج لها زنت وهذا الحمل منه اي من الزنا لا غير القذف فلو وجد القذف
منه صرحا بقوله زنت ولا ينفي القاض الحمل اي نسب الحمل في القذف لان القذف لا يثبت
قوله زنت ولو نفي الزوج نسب الولد عند التهنئة ومدتها سبعة ايام من حيث العادة وعند ما يلازم
انما شرع في الولادة صح فيه ولا غير وان نفي بعد ذلك اي بعد التهنئة والابتياع لا غير ولا ينفي
نسب الولد لانه اذا كان حاضرا او قبل التهنئة او سكنت عند التهنئة او عند مضي مدتها او عند شهاد

انه الولادة يكون مقر بالولادة في يومه كما لو اقر صرحا وعند ما يصح النفي في مدة النفاس
 وهي اربعون يوما لا بالنفاس ان الولادة فجعل زمانه حصة الولادة وان كان الزوج وقت
 الولادة غائبا قال عليه السلام بلوغ الحبل كمال ولادتهما في المسئلة خلافة كما في حضوره عند
 الولادة فعنه انه نفى الغائب من حين علمه في سبعة ايام كان مدة النفاس صح والافلا وكفى
 لا غير نفية بعده وعند ما يصح الى تمام اربعين يوما ان لم يقض كان مدة النفاس وان نفى
 اول توأمين وهما اللذان يولدان في وقت واحد واكثر من ستة اشهر واكثر من سنة لان الكون نفية
 انهما مخلوقان من ماء واحد وان عكس باء او اوداهما ونفى نائيهما لا غير لان قاذف نفى
 ولم يرجع عنه والاقارب بالعدة سابق على القذف فضا وكذا ان اقر بقذفها ثم قد فبالا
 ونفيت نسبها الى نسب التوأمين فنهى اي في المستلثين لان الامة ان نسب احدهما الى
 اعمراف نسب الاخر باء فلهذا في ماء واحد فثبت نسبها **باب العنين** هو الذي العنين
 بعد على اجماع مطلقا او بعد في العنين على جماع النيب ووجع البكر انما يكون ذلك لانه
 او لطف في خلقه او لكبر سنه فلو اقر العنين انه لم يقبل في زوجته يؤجله الحاكم سنة ثم
 وهي اثنتي عشرة شهرا ومدة ثلثمائة واربعه وخمسون يوما وثلاثون يوما وعشرون يوما
 هذا الماروي احسن غير انما يؤجل سنة شتمية وهي مدة وصول الشمس الى النقطة التي
 فارحها في ذلك الموضع وذلك في ثلثمائة وخمسة وستين يوما وربع يوم لان المرض يزول غالبا
 فيها لان يكون لغلبة البرودة والحرارة واليبوسة والرطوبة وقصور السنة متملة قال
 يبع حار رطب ولصيف حار يابس والحريف بارد يابس والشتا بارد ورطب فاذا
 مضت السنة ولم يزل المرض ظمرا لم يطق ويحب منها اي في الشهر رمضان واما في الصيف لا
 تحب منها مدة مرضه اي مرض الزوج او مدة مرضها اي مرض الزوجة فان لم يقبل الزوج فيها
 اربع السنة المذكورة فرق القاض بينهما اي بين العنين وزوجة ان طلبت اي طلبت المرأة
 التفرق وهو التفرق طلقه بانته لانه المقصود دفع الظلم عنها وهو لا يحصل بارخص فلو
 فلما الزوج وطئت وانكر المرأة وطئت انما كان هذا الاختلاف قبل ان يجيل فان كانت
 المرأة نيت او بكر فنظر في النسب اليها اي المرأة فقلن هي نيت فالقول ان الزوج

معينة وان قلن هي بكر اجل وكذا ان حمل وان بعد النكاح وهي نيت او بكر وقيل نيت والقول
 وان قلن بكر خيرات المرأة يعني ان اختارت الفرة فزوج بينهما والا بطل حقها في طلب التفرق
 لان المخير بين النيتين لا يكون الا احداهما ثم اذا قامت غير مجلسها او اقامها اعوان القاض
 قبل ان يختار نيتا بطل خيارها فاذا اختارت الفرة او الفقة للزوج ان يطلقها بائنا فان اية
 غير التطلق فرق القاض بينهما باختيارها نفسها ولا يجابح الى العنف كخيار العتق ولو فرق
 بينهما فتردها نيتا لم يكن لها خيار لرضاها بحاله وان تزوج امرأة اخرى وهي عالة بحاله لا خيار
 لها عليها بالعيب وكذا ان خبرت ايضا بطل الزوج غير العيب بعد النكاح في النيت ومن اختار
 او اختارت المرأة زوجها العنين بعد النكاح بطل خيارها واخصى هو مقطوع اخصى
 كالعين في الاحكام المذكورة واجيب هو مقطوع الزكرو اخصى يفرق بطلها للحال يعني
 بلان اجل لوزوجته غير عالة به ومن التفرق في الامة للموت عند الامام ولها اي حق التفرق للامام
 عند ابي يوسف ولا خيار لها اي للمرأة لو وجدت به اي بزوجه اجنونا او جذا او برضا خلا
 محمد ولا خيار له اي للزوج لو وجد بها اي بالزوجة ذلك امر جنونا او جذا او برضا او رقا
 هو التلحم او قرنا وهو ما يمنع سوكر الزكوة الفرج وهي ما عذرة عليقة او حجة فريقة او عظم
 فان الزوج اذا اراد دفع الضرر عن نفسه في هذه العيوب يطلقها فلهذا ليس له اخيار **باب العدة**
 هي لغة الاحصاء وشعر عاتق اي انقطاع ريزم اي لا انتظار للمرأة عدة الحرة للطلاق والعنف
 ثلثة قروا اي حيض وكذا عدة بنت حيض ايضة في وطئت بشبهة كما اذا زفت اليه غير
 امرأة وهو لا يعرفها فوطئها او وطئت بنكاح فاسد كالنكاح الموقت وقرنت منه
 الموطوء او مات الزوج عليها اي غير الموطوء بشبهة او بنكاح فاسد فان العدة فيها ايضة
 ثلث حيض سواء مات الزوج او وقع بينهما فرة لانها ليست بزوجة وهذا لم تحب عدة
 الوقات وانما وجبت هذه العدة للشعر غير برائة الزم وام ولد عتقت او ماتت مولا
 فان عدتها ايضا اذا كانت تمز تحيض ثلث حيض كحامل وان لم تحب حيض طلق المرأة
 فيه اي في هذا الحيض فان لم تحب عدة العدة وان كانت المرأة المذكورة التي يلزم عدتها
 ثلث حيض لا تحيض لكرا وصغرا بان لا تبلغ سن الحيض او بلغت بالسن اي بسن

الحيض والاحمال لم تحصى فثلاثة اشهر اي فعدتها ثلثة اشهر وعدة الحرة للموت عطف على قوله للطلاق
 في نکاح صحيح اربعة اشهر وعشرة ايام سواء طئت او لا وعدة الامة التي تحيض للطلاق والفسخ
 حيضتها وعدتها في الموت اي في موت زوجها وفي عدم الحيض نصف ما للحرة وهو شهران و
 خمسة ايام للموت وشهر ونصف شهر للطلاق والفسخ لانه الرق منصف الامة الحيضة لا
 تجزئ فطلقت احيا طاعة وعدة احمال وضع احمل مطلقا اي سواء كانت حرة او امه او
 معدة الطلاق او الموت ولو وصليته مات عنها اي غير احمال صبي اي ولو كان زوجه احمال
 صبي مات فعدتها ايضا وضع احمل وعند اليوسف مات عنها صبي فعدتها بالاشهر وهي
 اربعة اشهر وعشرة ايام وان حملت بعد موت الصبي فعدتها بالاشهر اجما لانها لما لم تكن حاملة
 وقت موت الصبي تعين عدة الموت ولا نسب في الوجهين اي لا يثبت نسب هذا الحمل
 في الصبي في صورة حملها قبل موت الصبي وبعده لانه العلوق لا يتصور للصبي ومن طلقت
 في مرض موت رجعا فهي كالزوجة اي كزوجة حكا لانها لما ورثت جعل النكاح قائما اذا
 ارث لها الا بالنكاح فصارت عدتها عدة الموت وان طلقت في مرض بائنا فعدتها بالعدة
 الاجلين في عدة الطلاق وعدة الموت وان انفقت عدة الطلاق وهي ثلث حيض
 مثلا ولم تنقض عدة الطلاق نتر بصعدة الطلاق وعند اليوسف في كزوجي وفي
 العتقين فعدة عدة الوفاة وفي اكثر الكتب فعدة الطلاق لانه النكاح انقطع بالطلاق
 البائن الا انه بقي اثره في الارث ومن عتقت في عدة رجعي ثم هذه المعتقة عدتها كالزوجة
 لانه النكاح باق في ارجعي فبقي عدتها الى عدة الحرة وان عتقت في عدة البائن او موت
 فكان لامة اي فعدتها عدة الامة لانه الطلاق في الملك الناقص لا يوجب عدة الحرائم
 فلا تنقل عدتها فان اعنت الامة بالاشهر ثم عاد ودمها اي ثم رأت الدم على عادتها
 الموقوفة بطلت عدتها اي انقضت ما مضى من عدتها وعليها ان تستأنف العدة بالجهر
 هو الصحيح وكذا تستأنف الصغيرة ما مضى من عدتها بالاشهر اذا حاضت في خلال الاشهر
 اي اشهر العدة ومن اعنت البعض اي بعض العدة بالحيض ثم ايسر اي ثم انقطع
 ودمها وهي في سن الاياس فعدتها هذه المرأة بالاشهر ثلثة بعد الحيضة التي رأتها لانه

الشهر

الشهر يرد في غير الحيض فاحال الاصل بالبدن غير مكلف لانه يلزم الجمع بين البدن والمعدة منه فلا بد
 من الاستئناف اذا لا عدة او بالاشهر انما يكون وهي ليست بآيسة في وقت اعتد او لبعض الحيض
 واذا طئت المعدة بشبهة وجب عليها عدة اخرى وتدخلت اي العداء واذا ادخلت
 ما رآه من الحيض بعد الوطئ بشبهة يحسب منها المدة العتبية ويتم الثانية ان تمت الاول قبل مالا
 صورة تطليقها الزوج بائنا او ثلثة فحاضت حيضة فوطئها هو او غيره بشبهة فوجب عدتها
 والحيضة الاول تحسب من العدة الاول والحيضة الثانية رأتها بعد ان يكونا من العدة اي تمت
 الاول بالحيضتين ان ينبتين فوجب عليها حيضة رابعة ليتم العدة الثانية وابعد العدة
 في الطلاق والموت عقيبها اي عقيب الطلاق والموت لا عقيب علمها بهما وان وصليته لم
 تعلم المعدة بهما اي بالطلاق والموت يعني اذا كان الزوج غائبا عن امراته فطلعتا او مات
 فبلغ خبرهما اليها بعد ما رأت ثلث فموتت وقت تطليقها او بعد مضي اربعة اشهر وعشرة ايام
 فموتت مائة فكانت عدة منقضية وان لم تعلمها وابعد العدة في النكاح العاسد
 عقيب البئر اي تزويج القاض او عقيب الغرم اي غرم الزوج على ترك الوطئ بان يقول
 تركت او خلت سبيلك او نحو ذلك لا يجرى الغرم ومن قالت انقضت عدة بالحيض
 قال قول لها مع اليقين ان مضى عليها ستون يوما في صورة كذب الزوج بها وعند هذا
 قال قول لها ان مضى ستون يوما وثبت ساعا لاحتمال ان يقع الطلاق قبل ادر
 حيضة فيكون مدتها ثلثة وتطهر بعد ثلثة عشر يوما ثم تحيض ثلثة وتطهر ثلثة عشر
 ثم تحيض ثلثة فيكمل العدة وراي شيخ الاسلام ثلث ساعات لا يغتسل بها على كون
 زمان الاغتسال من الحيض وله ان رؤيتها هكذا ادارة فلا يبين عليها الحكم الشرعي بل الحكم
 الاغلب فيغير اكثر مدة الحيض واقل مدة الطهر فيكون ثلث شهر والطهر بينها شهر
 وان نكح معتقة من باين ثم طلقها اي هذه المعدة قبل الدخول لزوم مهر كامل ولزم عليها
 عدة مستأنفة اي عدة مستقلة وعند محمد لزوم لها نصف مهر ولزم عليها ايام العدة الاول
 فقط ولا عدة للطلاق الا لانه الزوج طلقها قبل الوطئ فيه ولا عدة في طلاق قبل الدخول لعدم
 تاكم ملك النكاح ولا عدة على ذمية طلقها من اذا اعتقد اهل الذمة عدم العدة هذا عند الجرح وعند

يجب مطلقا او حرة اي ولا علة على حرة فوجت اليها مسلمة لانه الحق بالحكم والبرهان
 حرة لغرضه وكذا استأنته استلمت او صارت ذمية خلافا لما كان عند ما يجب العدة
 مطلقا **فصل** في اي تمنع نفسها من العدة البائنة والموت لاظهار الحزن على فوت نعمة النكاح
 ولهذا لا تحجب الرجعية بقا النكاح ان كانت مكلفة مسلمة فان الصغيرة والكاهن وغيرهما
 بالفرق بترك الزينة متعلق بقوله قد ويترك ليس التوب الزعفران اي المصبوغ بالزعفران
 وليس التوب المصفر اي المصبوغ بالعصفور اذ يفرق بينهما رايحة الطيب والخيار و
 تحت برك الطيب الدهن والكحل والكمال لا بعد زمانه الضرورات تبيح المحضورات
 لا اي لا تحجب العدة العتق كاتم ولد اعترفا مولانا ومعدة النكاح العاسد لانه اذا كان
 التأسف على فوت نعمة النكاح ولم يفترها نعمة النكاح ولا يخطب اي لا يطلب المعدة الزوج
 ولا بأس بالتعويض قالوا التعويض انه يقول اني اريد ان تزوج وانك تجيده او انك لا
 وتكون ذلك مما يدعي على ارادة التزوج بها ولا يخرج معدة الطلاق رجعيًا كما اوجبنا
 بينها اصلا اي ليلا ونهارا لانه نعمتها واجبة على الزوج فلا حاجة لها الى الخروج ومعدة
 الموت يخرج نهارا ويخرج بعض الليل ولا يثبت في غير منزلها اذ لا نفقة لها فتحتج الى
 الخروج منها والطلب معاشها وقومته ذلك في الليل والامانة المعدة للطلاق او الموت
 يخرج في الوقتين جميعا في حاجة الموت لما في المنع من ابطال حق الموتى وحق العبد مدم على
 حق الله وتعد المعدة اي معدة الطلاق والموت في منزل ايضا فاليها بالسكنى
 بغية المنزل الذي كانت المعدة تسكنه وقت وقوع الفرقة او الموت الا ان
 يخرج هذه المعدة جبر او خافت على ما لها سكونها فيه او خافت على ان يهدم المنزل او لم
 تعد المعدة على كراهة اي كراهة المنزل لسكونها فيه غير المنزل بهذه الا عذر جاز ولا
 بأس بكينونتها اي المعدة وهي ان تسكن مع اي مع زوجها بمنزل واحد وان وصيلة
 كان الطلاق بائنا اذ كان بينهما سيرة لانه الزوج معترف بالحرمه فالظاهر
 انه اذا لم ير قابلا لسيرة لا يباشرها احرام الا ان يكون الزوج قاصدا
 استثناء عن لا بأس فان كان الزوج قاصدا او كانت البيت ضيقا عليها خرجت المعدة

والله خوجه اي خروج الزوج لا خروج المعدة وان جعل اي الزوج بينهما امرأة نفقة اي امرأة محمد
 عليها فقد روي على احواله بان تحول بينهما محس تجزأ عن الفسقة ولو اباها الزوج او مات عنها في
 سفر يعني اذ اسافر الرجل باثرته ثم اباها في الطريق او مات عنها فيه واحال بينهما وبين
 اقل فرقة اي فرقة السفر رجعت الى مصر لانه ليس بائنا اذ خرج بل هو بائنا وانما وضع
 في البائنة والموت لانها في الرجعي لا تفرق زوجها لان الرجعي لا يعطى النكاح وان كانت بينهما
 وبينه مصر مائة يعني ثلثة ايام او اكثر من كل جانب خبرت يعني انشأت رجعت الى
 مصر وان كانت مصت الى مقصدها معها ولان لا يقع سواء كان معها محرم او لا والعود احمد
 اي الرجوع الى مصر ما اوله ليكون الا عند او في منزل الزوج ولو كان الى المقصد اقل فرقة السفر
 مصت الى مقصدها وان كان ذلك اي البائنة والموت في مصر في السفر بينهما وبين كل من مصر
 ومقصدها مسيرة سفر لا يخرج منه اي من هذا المقصر لم نفقة فيه ثم خرج من هذا المقصر محرم ان كان لها محرم
 وقال ان كان معها محرم جاز لها الخروج عن هذا المقصر قبل الاعتدال فيه **باب** بوث النسب اقل مدة
 الحمل ستة اشهر لقوله في حمل وفصله ثلثون شهرا ثم قال وفصله في عامين فبقي للحمل ستة اشهر
 واكثر ما اي اكثر مدة الحمل ستة اشهر لقوله عائشة رضي الله عنها في البطن اكثر من سنتين ولو بطل
 مفقود ومن قال ان تحت فلانة فهي طالق فنكحها فولدت ستة اشهر منذ نكحها الزمة اي الزوج نسب
 اي الولد ومهرها اما بوث النسب فلانها وانتهى واما لزوم المهر فلانه لما ثبت النسب منه تحقق
 الوطى منه حكما وهو قوي في الخلوة فتأكد به المهر واذا اقرت المطلقة رجعيًا كان او بائنا او ثلث
 انقضاء العدة ثم ولدت لاقل فرقة ستة اشهر من وقت الاقرار ثبت نسب لانها اذا ولدت
 في هذه المدة ظهر كذبها في الاقرار بانقضاء العدة فنثبت نسب وان ولدت ستة اشهر من وقت
 الاقرار لا اي لا يثبت نسب لانه بطلان الاقرار غير معلوم بان لا يظهر كذبها بتعيين وان لم تفر هذه
 المطلقة انقضاء المدة يثبت نسب الولد في الزوج بلا دعوة انه ولدت لاقل من سنتين لاحتمال
 وجود الولد وقت الطلاق وان ولدت لسنتين او اكثر لا اي لا يثبت نسب لاحتمال حدوث الولد
 بعد الطلاق الا في الطلاق الرجعي لاحتمال وجود العلوق في العدة لجواز ان تكون المرأة ممتدة النظر
 وتكون في الولادة رجعة لانها لما ولدت لسنتين او اكثر في الرجعي غير ممتدة بانقضاء العدة صارت

موطوءة وحامل في العدة وهو جائز لبقاء النكاح فكأن الزوج به مراجع بخلاف البايعة فيجب لا يثبت
 النسب لو ولدت لستين أو أكثر كما ترأى في عدة الزوج فيثبت أي فلهذه الدعوة ثبت
 النسب في أي في البايعة أيضا أي كالأجنبي ويجعل على الوطء بالسببية في العدة وإن كانت المباشرة
 مراعاة صبية ستين تسع فصاعدا لم تظهر فيها علامات البلوغ إن أنت المراهقة أي بالولد
 لأقل من تسعة أشهر من وقت البينونة يثبت نسب لاصتال وجو العلق في النكاح أو
 في العدة والآي وإن لم تأت به لأقل من تسعة أشهر بل أنت تسعة أشهر أو أكثر فلا يثبت
 نسب لأنه العلق يكون خارج العدة لأنه ثلثة أشهر من تسعة مدة عدتها وستة أشهر
 منها أقل مدة الحمل فإنها صغيرة ببقين والبقين لا يزول بالشك لاصتال والقصر مناس
 للحمل فادأبقي فيها صفة القصر حكم بعض عدتها بثلثة أشهر وحمل الحمل على أنه حادث ولا
 يثبت النسب هذا عند الجرح ومحمد وعنده يوسف يثبت النسب فيما دون ستين في هذه
 المبانة لأنها معدة يحتمل أن يكون حائلا ولم تقرب بانقضاء العدة فصارت كالكبيرة ولو
 كان طلاقا المراهقة رجعيًا يثبت نسب ولدها عند أبي يوسف السبعة وعشرين شهرا
 فثلثة منها مدة عدتها وستة أشهر أكثر مدة الحمل وفترات عنها أي ثمرة أمه إن أنت
 أمه إن لم يولد لأقل من ستين من وقت وفاته يثبت نسب ولدها منه عند أبي يوسف
 سواء كانت مراهقة أو كبيرة وعندها إن كانت كبيرة يثبت في هذه المدة وإن كانت مراهقة
 فلا أقل أي فيثبت إن أنت به لأقل من عشرة أشهر وعشرة أيام من وقت الوفاة والآي وإن لم
 تأت لأقل من هذه المدة فلا يثبت النسب ولا تثبت ولادة المعنة في صورة النكاح
 الزوج وعدم حمل ظاهر لا بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين هذا يكفي بانه دخلت المرأة بيتا
 ولم يكن معها أحد ولا في البيت شيء والرجل على البتة حتى ولدت فعلا بالولادة برؤية الولد
 أو سماع صوته هذا عند الجرح وعندها يكفي في ثبوت الولادة شهادة امرأة واحدة وإن كان
 قبل الولادة حمل ظاهر للمعنة أو اعترف الزوج به أي بالولد يثبت بمجرد قولها أي قول المعنة
 وعندها لا بد أيضا من شهادة امرأة في صورة حمل ظاهر واعترف الزوج وإن ادعت أي ادعت
 معنة الموت بالولادة بعد موته أي موت زوجها لأقل من ستين من وقت الوفاة فثبت

الورثة في أدعائها ولم يشهد على الولادة اصدح تصديقهم في حق الارث وفي حق النسب المحتمل
 وهذا في حق الارث ظاهر لأنه فالص حقهم فيقبل تصديقهم وأما في حق النسب فقالوا إذا كانوا
 من أهل الشهادة بانه صدقها رجلان أو رجل وامرأتان في الورثة يثبت بشهادتهم لقيام الحجة
 ولا يثبت في حقهم باعترافهم ويثبت في حق غيرهم بغير البينونة في حقهم وقيل بشرط فيه لفظ الشهادة
 وقيل لا بشرط ومن نكح امرأة فانت هذه المرأة بولد ستة أشهر فصاعدا من وقت النكاح
 يثبت نسب الولد منه إن تزوج بالولادة أو سكنت وإن جحد الزوج بالولادة فبشهادته أي
 فيثبت بشهادة امرأة واحدة فانه نفاه أي نفى الزوج الولد بانه يقول أنه ليس منه لأعمر لأنه
 النسب يثبت بالفرش القائم واللعنة أتما تجب بالقذف وهو موجود منها لأنه فيه قذف
 لها بالزنا إذا كانت قال زنت فحصل الولد منه وإن أنت هذه المنكوحة بولد لأقل من ستة أشهر
 من وقت النكاح لا يثبت نسب لأنه العلق وجد منه ما غير النكاح فانه ادعت بغيره ولدت ثم
 اختلف فيما بين النكاح والولادة وادعت نكاحا من ستة أشهر وادعى الزوج لأقل من ستة
 أشهر فالقول لها أي لهذه المنكوحة مع البين عند الامام فالقول لها بل بين وإن
 علق طلقا بها بالولادة بانه قال لا امرأة إذا ولدت ولدا فانت طالق فشهدت بها أي
 بالولادة امرأة واحدة لا تطلق عند الجرح لأنه الولادة تثبت ضرورة فلا يتعدى إلى الطلاق
 وهو ليس بتابع للولادة لأنه كل منهما يوجد في الآخر خلافا لها فانه عندها يقع الطلاق
 بشهادتها لأنه الولادة تثبت بشهادة امرأة واحدة ثم يثبت بها الطلاق بالبيعة
 وإن اعترف الزوج سواء أقر قبل التعليق أو بعده بما قبل ثم كذبها في الولادة تطلق عند
 الجرح بشهادة واحدة قابلة لولادتها بمجرد قولها بانه قالت ولدت لأنه إن زاره بما قبل أو زارها
 يفضي إليه وهو الولادة فتطلق بقولها ولدت على مقتضى تعليق الطلاق بالولادة و
 عندها لا بد لولادتها من شهادة امرأة واحدة لأنها تدعى حصة فلا بد من حجة فكانت
 شهادة القابلة حجة لها ومن نكح أمه فطلقها فاشترى ما فولدت لأقل من ستة أشهر منذ
 شرائها لزمه أي ثبت نسب الولد منه لأنه العلق كان باقيا على الشراء بانه يكون الولادة
 في هذه المدة فكان الولد له منكوحة فيلزم بلا دعوة والآي وإن لم تلد لأقل من ستة أشهر

من وقت الشراء بانه ملكه لستة اشهر واكثر فلا اي لا يلزمه الولاء العلوق يكون حادنا فاحاد
يضاف الى اقرب الاوقات بخلاف الولد ولد مملوك فلا بد لثبوت نسبه من الرعوه وفي قال لا
انه كان في بطنك له فهو مني فشهدت امراه بالولادة لاقبل من ستة اشهر من اقترانها وولده لا
سبب ثبوت النسب دعوى وهو قد وجد من المولى بقوله فهو مني ثم اخرج الى تعيين الولد وهو
بشهادة امراه ومن قال العلم اي الطفل هو بنو ومات المهر فقالت امه اي ام الطفل ان امراه
اي امراه هذا المهر وهو العلم ابنه اي بن المهر المتوفى يرثه اي يرث العلم وامه من المهر هذا
اذا كانت المرأة معروفة باحرية وبامومة الطفل ولا سبيل الى بنوة الطفل له الا بنجاح امه
لها صاحبها لانه الموضوع للحل فان جهلت قرينها اي حرية ام هذا العلم وقالت الورثة
انت ام ولده بانه انكرت الورثة قرينها وزوجيتها فلا ميراث لها اي لأم العلم ولكن العلم
باب **أخصان** هي القيم على الصغير في تربيته الام احق بحضانه ولدها قبل الفرقة وبعد
ثم امها اي ام الام احق بها وان علقت لانه هذه الولاية تستفاد من جهة الامها ثم ام الاب
اي اب الولد ثم اخت الولد لا بوي ثم اخت الولد لا ثم لاب ثم حاله كذلك اي في كان
لا بوي ثم لام ثم لاب ثم عماته وهو اخوات الاب كذلك اي كالخالت في الترتيب ولاحق
بنات العمه والخاله في اخصان لانها غير محرم وبنات الاخ والخاله وصح اي
بنات الاخ اولي من العمه في كسب منهن غير محرم اي غير محرم الولد سقط حصتها اي حق هذه المرأة
من اخصان لا اي لا يسقط حق من كسب محرمه كأم تحت عمه اي عم الولد ولا يسقط حق جده
من اخصان كسب جده اي جده الولد ويعود الحق بزوال النكاح سقط الحق باني بالنكاح كما
ان المرأة اخصان كسب غير محرم الولد وسقط حصتها ثم وقت منه عا دحقها من اخصان
والقول قولها اي قول اخصان في نفى الزوج بانه انكرت تزوج زوج آخر او اقترن بالبينه
وفي فاضله اذا اختلف الزوجان فادعى الزوج انه الام تزوجت بزواج لفر وانكرت المرأة
كان القول قولها وان اقرت انها تزوجت بزواج لفر لكانت ادعت ان ذلك الزوج طلقتها
وعاد حقها في اخصان فان لم يثبت الزوج كان القول قولها وان عيشت الزوج لا يقبل قولها
في دعوى الطلاق ويكون العلم اي الطفل عند من اي عنده هذه النسب على الترتيب المذكور

حتى يستغنى عن تربية الغير بانه ياكل ويشرب ويلبس ويستغنى وحده لانه بعد الاستغناء يحتاج
الى التاديب والتخلق باداب الرجال واخلاصهم والاب اقدر على ذلك وقد استغنى بشي
او ببيع سنين وبه يعني ثم يجبر الاب على اخذه اي الصبي والكجارية الصبية يكون عند الام وحده
حتى يحض لانها بعد الاستغناء تحتاج الى معرفة آداب النساء والمرأة اقدر على ذلك وقد
تحتاج الى الحفظ والاب فيه اقدر وعند محمد يكون الكجارية عند امها وجدها حتى تنهي فانها
ترفع الى الاب اذا بلغت حد الشهوة لتحقيق الحاجة الى الصيانة كما يكون عند غيرها اي غير
الام واجدة وبه اي قول محمد يعني لف والزمه وانها اخصان لا تجبر عليها اي على اخصان
فان لم تكن امراه فمن هذه النسب فالحق اي حق اخصان للعصبة على ترتيبهم في الارث لكن
لا ترفع صبية الى عصبة غير محرم للصبي كابن العم ومولى العتاقة لاحتمال الف ولا ترفع
صبية الى فاسق ما جرت لانه لا يؤمن فقه ولا يتجسس غير الف او ان اجتمعوا اي اهل اخصان
في درجة فاورعهم وفي اخصان ثم استسلم اي لم تكن اورعهم واستسلم اولي ولاحق لامة وم
ولده اخصان قبل العتق بل احق للمولى ان كان الصغير رقيقا ولا يفرق بينه وبين امه
ان كان في ملكه كما سياتي في البيوع وان كان حرا فاحضانه لاقرباه الامرار واذا عتق ال
وام الولد كان لها حق اخصان في اولادها الامرار لانها واولادها امرار حال ثبوت
الحق والذمية احق بولدها المسلم في اخصان لانه اخصان بتبني على الشفقة وهي شفق
عليه فكان الرفع اليها انظر له ما لم يحف عليه اي على الولد الف الكفر فان هذا قد يكون يتعلق
الادب فان عقل الدين وخيف عليه ان يالف الكفر اخذ منها وليس للاب ان يساوي ولده
حتى يبلغ حد الاستغناء لانه كذلك يستلزم ابطال حق الام من اخصان ولا لامة ان تسافر
بولدها يعني بلا اذن ابيه لما فيه من الضرر بالولد لانها تترك بولدها الى وطنها وكمال
قد تزوجها الزوج فيه اي في الوطن حتى لو وقع التزوج في بلد وليس لها ان ينقل اليه لا
الى وطنها لعدم الامر في كل منهما فان هذا اذا كان بينه المكانين تعاوت ان لم يكن وطنها
دار الحرب لما فيه من الضرر للولد حيث يعاد اطلاق الكفار ويالف الكفر وليس ذلك
اي التسفر بالولد بلا اذن الاب لغير الام منه له حق اخصان وان كان يسهل المهمين او

القريتين ما يمكن للاب ان يطالع عليه على ولده وببيت الاب في منزله باز يرجع الى اهله في
 يوم قبل الليل فلا بأس به يعني جاز لها النقل اليه مطلقا في دار السلام ولا يشترط فيه وقوع
 التزوج ولا الوطن وكذا اي لآباس ايضا النفقة في القرية الى المصر بخلاف العكس اي النفقة
 من المصر الى القرية وهي غير جائزة لان الولد يتخلق باخلاق اهل القرى وهو ضرر له لانه يكون القرية طمنا
 ووقع العقد فيها ولا خيار للولد في اخفائه ولو كان متميزا اختار الولد اباه ولا مانع لخصائمه
 وطلبته سلم الطفل الى الام ولا يعمل بخياره وقال الشافعي بخير اذا بلغ سن التمييز سلم الى من
 يجاراه **باب النفقة** هي اسم بمعنى الانفاق تجب النفقة والكسوة والتكفي للزوجة على زوجها
 ولو كان الزوج صغيرا لا يقدر على الوطى او فقير ليس عنده قدر النفقة لزوجته سواء مسلمة كانت
 الزوجة او كافرة كبيرة كانت او صغيرة توطأ اي فرست لها ان توطأ حتى لو لم يكن كذلك كان المانع
 من جهتها فلم يوجد تسليم البضع فلا تجب النفقة وان كانا صغيرين لا يطعانهما الجماع لان نفقة لهما لا
 المنع مع وجوده قبلها فاذا وجد المنع من قبلها لا تحق النفقة اذا سلمت الزوجة اليه اي الى زوجها
 نفسها باز يمكن في منزله اي في منزل الزوج احرز به عن الناشئة او لم تسلم نفسها اليه لم تحق على الزوج
 لها اي للزوجة كالمهر المعجل فلها المنع عن التسليم حتى اخذت مهرها المعجل او لم تسلم نفسها اليه لعدم
 طلبه اي طلب الزوج فتجب النفقة لها في هذه الصور وتضمن النفقة لها كل شهر وتسلم النفقة
 المفروضة اليها كل شهر تقدر القضا كل يوم كما يتقدر بجميع المدة والشهر وسط وهو ثوب الابل
 وتضمن الكسوة لها كل سنة اتم لها ثوبها كل سنة اتم ثمرتها باختلاف الحر والبرود
 تقدر النفقة بكفايتها اي بكفاية الزوجة فانما وجب كفاية لا يتقدر شرعا في نفسه بل يختلف
 اختلاف الاوقات والطباع والرفص والغل والظرف وذلك مفوض الى رأي الحاكم بلا خلاف
 ولا تقدر نفقة الوسط وهو خير البر والا دام بقدر كفايتها ويعتبر في ذلك في التقدير حالها
 اي حال الزوجين ففي الموسرين اي فاعتبر في الزوجين الموسرين حال اليسار واعتبر في الزوجين
 المعسرين حال الاعسار وفي المختلفين باز يكون احدهما موسرا والاخر معسرا بين ذلك اعتبر
 حال دونه حال الموسرات وفوق حال المعسرات وقيل يعتبر حاله اي حال الزوج فقط يعني لا يعتبر
 حالها وقال الكرخي يعتبر حال الزوج وهو قول الشافعي قال صاحب البدائع هو الصحيح وقال

صاحب المحيط المعبر حاله في العسار واليسار في ظاهر الرواية كما في القول له اي الزوج في
 في حق النفقة لان منكر اليسار والقول للمعسر واليسار لها اي للزوجة لانها مدعية واليسار للمدعى
 ويعرض عليه اي على الزوج نفقة خادم واحد لها اي للزوجة ولو كان الزوج موسرا اذ اعتد به في وجوده
 اليه يوسف يعرض عليه نفقة خادمين لها لانها تحتاج الى احدهما لاقامة المصالح في داخل البيت
 والاخر في خارج البيت ولها ان الواحد يكفي لذلك فلا حاجة الى ائتمارين ولو كان الزوج معسرا
 لان نفقة الخادم في الاصح احرز به عن قول محمد فان عجزه يجب على المعسر نفقة الخادم وان لم يكن
 لها خادم لا تعرض لها نفقة خادم وكذا اذا كانت فقيرة وتخدم نفسها ولو فرضت النفقة لنفسها
 اي الزوج ثم ايسر الزوج في حصة الزوجة باز تطلب نفقة اليسار ثم لها نفقة اليسار والعكس
 اي لو فرضت النفقة لیساره ثم اعسر تلم نفقة العسار لها ولا نفقة لناشئة فسر ما يتولى
 خرجت من بيتة اي من بيت الزوج بغير حق احرز به عن خروجها بحق عليه لانها لم تكن به ناشئة و
 انما لم تجب النفقة لها لانها فوتت الاحتباس فاذا عادت الى منزلها وجد الاحتباس تجب
 النفقة ولو امتنعت من التمكن لان الزوج قادر على الوطى جبر او محبوسه يدين يعني لا نفقة
 لها ايضا لزال الاحتباس من جانبها ومرضته لم تزف اي لم تنقل الى منزل زوجها لعدم الاحتباس
 لاجل الاستمتاع فلا نفقة لها ايضا ومقصود يعني اخذ ما رجل كرها فذهب بها فان النفقة جزأ
 الاحتباس في بيته وقد فات فلا تجب النفقة وصغيرة لا توطأ اي فرست لها ان لا توطأ
 فان المانع كان في جهتها باز لا يوجد تسليم البضع فلا تجب النفقة وحاجة لا تكون معاى مع
 الزوج فلا نفقة لها ايضا لان فوت الاحتباس كان في جانبها وكذا لو كان معها محرما ولو جئت
 معاى مع الزوج فلها نفقة احرز لان الاحتباس قائم لقيامها عليها فكانت كالقائمة في منزله لا
 نفقة السفر ولا تجب عليه انكراه وكذا في سفرها بغير ايج وان مرضت الزوجة في منزله اي في منزل
 الزوج فلها النفقة لان تسليمها وجد قبل مرضها لا اي لما نفقة لو مرضت في بيتها اي في بيت
 الزوج وزفت اي نقلت الى منزل زوجها مرضته لان المرض كان سابقا على التسليم فلا نفقة
 لها ولا يفرق بين الزوجين لعجزه اي لعجز الزوج عن النفقة وتوفر المرأة بالكسوة باز يقول
 لها القاضي استدينه على زوجها لتحيل الدين عليه اي على الزوج يعني يأمره القاضي بان

تسترض عليه وتصرف الى نفقتها حتى ان غلب الزوج ويؤدى قرضها وهذا عندنا واما عند
السافعي والقاضي فيرى بينهما بالبحر عن النفقة ان طلبت الفرقة وهذا ايضا اذا كانا حاضرا
ونثبت عساره عند القاضي واما اذا كانا غائبا فالسافعي عنده لعدم ايقانه حقها من النفقة
ولو كان موسرا لا يجزه عن النفقة ولا يحجب على الزوج نفقة مدة مصنت الا ان يكون نفقة
قصة بتقدير القاضي بها اي هذه النفقة لانها صالحة لا عوض فيثابته ما قصا القاضي او ترا
اي تصالح الزوجان على مقدار ما اي مقدار نفقة هذه المدة والراض كالقضاء في التأييد لا ولا
على نفقة او في ولاية القاضي بخلاف المهر فانه عوض عن البضع لاصلة ولو ما احدثها او طلقت
المرة بعد القضاء اي بعد ما فرض عليه النفقة لكن لم تومر المرأة بالاستدانة او بعد التراجع اي
بعد القضاء قبل قبضها اي قبل قبض المرأة النفقة سقطت النفقة المفروضة الا ان يكون
المرة استدانته بامر قاض لانها ثابتة كما قرئ حكم القبض لانه استدانة المرأة بامر القاضي
بمستلقة استدانة الزوج بنفسه بان يكون القاضي ولاية كاملة ولو عجل الزوج لها اي للزوجة
النفقة او الكسوة لمدة كاعطى نفقة سنة مثلا ثم مات احداهما اي احد الزوجين قبل تمام
السنة فلا رجوع اي لا تسترد هذه المعلقة لانها صالحة وقد اتصل بها القبض ولا رجوع في
الطلاق بعد الموت كما في الية حلا والمهر فانه النفقة عنده عوض عن الاحتباس لاصلة
يجتنب لها النفقة تامض الى وقت الموت والبيان للزوج وهو قول الشافعي وعلى هذا الخلاف
الكسوة واذا تزوج العبد بالاذن فنفقها دين عليه يباع فيه مرة بعد مرة اخرى صورة عبد
تزوج امرأة باذن المولى ففرض القاضي النفقة عليه واجتمع عليه الف درهم مثل فبيع
العبد مرة بخمسة واهي قيمة والمشتري عالم ان عليه دين النفقة يباع مرة اخرى بخمسة
باقية من الف ولو اجتمع عليه نفقة اخرى بعد ما بيع ثانيا في النفقة يباع ثالثا وكذا رابعا
وخامسا ولا يباع ثانيا غير ثانيا غير النفقة الا مرة يعني اذا كان على العبد دين غير النفقة
يباع العبد لهذا الدين مرة واحدة لا غير وحجب على الزوج ان يسكنها اي الزوجة في بيت
خال عن اهلها اي الزوج واهلها اي المرأة والمراد من اهل الحرم كل من اهلها على الاخر ولو وصليته
كان وله اي الزوج من غيره اي من هذه المرأة لان اهلها يمنعها من الاستمتاع والمعتزة

ويكفيها

ويكفيها اي الزوجة بيت مفرد واراد اكان له اي لهذا البيت غلق لحفظ بابه وله اي للزوج منع
اهلها اي اهل الزوجة ولو وصليته كان وله اي من غيره اي من غير هذا الزوج غير الرخول متعلق بقوله منع
اهلها عليها اي على زوجة لانه البيت ملكه فله المنع من الرخول فيه لا يمنع الزوج اهلها من النظر اليها
اي الى الزوجة والكلام معها اي مع الزوجة متى شاء واي متى شاء اهلها لكونه المنع فيه من
قطيعة الرحم والصحيح ان اي الزوج لا يمنعها اي الزوجة من الخروج الى زيارة الوالدين ولا يمنع
دخولها اي الوالدين عليها في الجملة مرة وفي دخول غيرها في الاقارب في السنة مرة وتنفق
نفقة زوجة الغائب وطفله وابويها الغائب في مال له في الغائب من جنس حقهم كالدراهم
والدنانير والكسوة وغيرها التي تلبسونها بخلاف ما اذا كانا غائبا فجنسه لانه يحتاج الى
البيع ولا يباع مال الغائب للاتفاق عند مودع او مصارب او مديون مقر كل واحد منهم
بما في المال ويقرب الزوجة او يعلم القاضي ذلك في المال والزوجة ولم يعترف بها في غيبة المال
ويكفيها اي القاضي الزوجة انه اي الزوج الغائب لم يعطها النفقة وثابته القاضي منها ال
من المرأة كفيلا ثم يعطى نفقتها في مال الغائب فلولم يقر اي المودع والمضارب والمديون
بالزوجة للغائب ولم يعلم القاضي بها اي بالزوجة فقامت زوجة الغائب لزوجة ثانية
لا يقضي بها اي هذه البينة ولا ترضى لها النفقة من مال الغائب وكذا اي لا ترضى ايضا لولم
يخلف اي لولم يترك طلاقا قامت زوجة البينة على الزوجية ليفرض القاضي لها النفقة
ويأمرها بالاستدانة عليه اي على الغائب لا يسمع بينتها اي بينة الزوجة لانه قضاء على القاضي
وهو لا يجوز وعنده زفر سمعها اي القاضي هذه البينة ليفرض النفقة والسكنى عليها لا يسمعها
لالبينة الزوجية لانه الاستماع كانه ضرورة النفقة لا للقضاء عليه فانه لو حضر وصدرتها
فقد اخذت حقها وان عجزت يضمن الكفيل والمرأة وهو قول زفر الممول به اي يعمل بالقضاء
اليوم كحاجة الناس وهو المختار وحجب النفقة والسكنى لمعة الطلاق ولو باينا فوجد
بها في الرجل لقيم الخلع بينهما وفي الباي لا القدر واجبة لصيانة الولد فوجد الرجل
بالعدة فيجب النفقة ولمعة المفرقة بلا معصية كحمار العنق وخيار البلوغ والتفريق
لعدم الكفاءة لا تحجب النفقة والسكنى لمعة الموت لانه النفقة يجب في ماله شيئا

فتيها ولا مال له بعد الموت ولا يكنى ايجابها في مال الورثة ولا تجب النفقة والسكنى
 المفردة لمعصية كالأزدة وتقبيل ابن الزوج لانها صارت حابسة لنفسها بغير حق فصار
 كالناشرة ولو ارادت مطلقة الثلث تسقط نفقتها لانه المردة تجس حتى تنوب ولا
 نفقة للمجسوبة وهذا اذا خرجت من بيت الزوج للحبس اذا لم يخرج من بيته لا تسقط النفقة
 لانه الفرقة وقعت قبل الردة فلا اثر للردة لا تسقط نفقة معتدة الثلث لو كانت ابنة ابن
 زوجها لانه الفرقة ثبتت بالطلقات الثلث ولا عمل فيها بالتكليف والمكينة لا تجس فيها النفقة
 ولو كان الطلاق رجعي في هذه الصورة فلا نفقة لها لانه النكاح باق فكانت الفرقة في جانبها
 بالتكينة وهو معصية **فصل** ونفقة الطفل الفقير لو كان غنيا فنفقته في ماله على ابية خاصة
 سواء كان الاب فقيرا او غنيا لانه كونه في الاب فيها اي في النفقة احد كنفقة الابوين و
 الزوجة اي كماله كونه احد في نفقتهم ولا تجبر امه اى ام الطفل على ارضاعه اى الولد اذا ثبت
 او لم تطلب لانه اجرة الارضاع في نفقة وهي على الاب اذا تعينت بانه لا يأخذ الولد
 ثمنه غير ما اوله يكون ذوم حرم غير الام او القدرة على اجرة المصغة فلها اجرت على الارضاع
 صيانة للصغير غير الملاك يستاجر الاب من رضعه اى الطفل عند ما اى عند ام الطفل لانه الاجرة
 عليه ويخصه له وهذا اذا تعينت امه على ارضاعه ولو استاجر ما اى استاجر الاب ام النضبي
 اكمال هي اى الام زوجة اى زوجة اب النضبي او هي معتدة من رجعي لترضع الام ولها ما لا يجوز
 استيجارها لانه الارضاع مستحق عليها ديانة لكنها عذرت لاحتمال عجزها فاذا طلبت الارضاع
 بالاجر ظهر قدرتها فكانت الارضاع واجبا عليها فلا يجوز لها اخذ الاجر وفي استيجار معتدة الباطن
 لارضاع ولها ما رواه في رواية هازت استيجارها لانه النكاح قد زال والتحق بالاجابة
 وفي اخرى لا يجوز لانه العدة من اكمال النكاح ولهذا تجب النفقة والسكنى ولا يجوز دفع
 الزكوة اليها والشهادة لها ولو استاجر ما بعد نفقة العدة يجوز وهي اى ام النضبي بعد العدة
 احق من الاجنية للصبي لانها استحق ان لم تطلب اجرة زيادة على اجرة الغير لانه في الزيادة
 ضرر للاب وان رضيت الاجنية ان ترضع بغير اجر او بدونه اجر المثل والام باجر المثل والاجنية
 هذا اوله كما في الدرر ولو استاجر ما و اكمال هي اى المستأجرة زوجة لارضاع ولها الذي كان

من غير ما

من غير ما اى من غير هذه الزوجة مع استيجارها لانه لم يكن ولها فكانت حكما كالاجنية للولد ونفقة
 البنت بالنفقة والابن زمتا صغيرا كان او كبيرا على الاب خاصة وبه يفتى وقيل على الاب ثلثا ما
 اى النفقة وعلى الام ثلثها هذا اذا لم يكن لها حق لو كان لها مال فالنفقة في مالها وعلى الولد لو
 الذي كان يساره يسار ايجاز من هذا اليه والصدقة بانه يملك نصا با وهو يسار لفطرة نفقة
 اصوله اى ابويه واجدادهم وجهات الفقر اقرب لانهم لو كانوا اغنيا فنفقهم في اموالهم بالسوية
 بين الابن والبنت ويعتبر فيها اي في نفقتهم القرب والجرية لا يعتبر فيها الارث فلو كان له
 بنت وابن ابن فنفقة على البنت مع ان الارث لها لانه البنت اقرب اليه من ابن الابن
 ولو كان له بنت بنت واضح فنفقة على بنت البنت مع ان كل ارثة للاخ فلا شيء لبنت البنت
 من الارث لانها في ذوى الارحام وانما وجب عليها النفقة لاعتبار رزقها وعليه اى الموسر
 نفقة كل ذي رحم حرمة اى في الموسر كالاخوة والاحياء والعلم والاعمال والارث والارث
 ولا تجب على الموسر نفقة ذي رحم ليس بمحموم اى كذا في الرجم فقير صغير او انة لانها عامرة
 على كل حال فلهذا كذا اطلقها او رجلا زمتا او اعمى لانه الرجل الفقير يكون بها عا جوا على الكسب
 حتى لو كانوا اغنيا لم يجب نفقتهم على غيرهم او لا يحسن الكسب حرة وتوفى لغيرها
 المعجزة فله العقل او لكونه اى ذي رحم محرم من ذوى البيوتات او لكونه من طاب العلم فانهم
 اذا كانوا قادريين على الكسب لم يجب لهم النفقة لانهم اغنيا بكمهم كماله والابوين
 الفقيرين فان نفقتها على الولد الموسر مع قدرتها على الكسب لانه الكسب لقب يوجب
 التضرر فالولد ما مور برفع الضرر عنها ويجبر كسرها اى على نفقتهم لا يمار حق محقق
 وتقدر اى نفقتهم بقدر الارث لقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك حتى لو كان له اى الفقير
 اخوات موسرات مشرفات بانه يكون احد من ابوين واحد من اب واحد من اعم
 فنفقة اى نفقة الفقير عليهم اى على هذه الاخوات افاض كما يرون منه اى من الفقير بانه يكون
 ثلثة افاض على الاخوات اب وام وخمسها على الاخوات اب وخمسها على الاخوات لام
 على قدر ميراثهن لانه مسئلة ميراثهن من ستة فنفقة الاخوات ابوين وسدسها لاخت اب
 وسدسها لاخت لام فكان مجموع خمسة ويعتبر فيها اي في نفقة ذي رحم محرم اهلية الارث

بأنه لا يكون محرراً ولا حقيقة أي لا يعتبر حقيقة الارتباط بأنه يكون محرراً لئلا يعلم إلا بعد الموت
 فرفع عليه بقوله فنفقة من لا ينفق له حال وأبنته ثم فوسر على حاله أو يملكه إن يموت ابنه العثم فيكون الارتباط
 للحال فإنه ابن العثم ليس بمحرم فلا نفقة عليه وأحال محرم فيكون النفقة عليه ونفقة زوجته ابن
 القيم على ابنه الموسر ونفقة زوجته الابن على أبيه فإنه ابنه صغير أو ذمناً ولا يجب نفقة للغير على
 نفقة الزوجية لأنه التزم النفقة بالانضمام على العقد الذي وجد فيه الاحتباس والولد لأنه في ذم
 فكان في مقام نفقة ولا يجب النفقة مع اختلاف الدين لأنه استحقاق النفقة كما يأم الوارث
 واختلاف الدين يمنع التوارث فلا يجب على النصف في نفقة أخيه المسلم نفقة أخيه النصارى إلا لولا
 لأنه نفقة بها جزاء الاحتباس فلا يمنعها اختلاف الدين وقراءة الولاد عطف على قوله للزوجة أعلى
 وهو أصوله كالأبوين والأجداد وأمهات فوجب عليه نفقتهم مع اختلاف الدين ولا يجب المسلم على
 النصارى أبوهم المسلم أو الأمي أو أهل وهو ذمهم لا يمنع بال كفر ولا يمنع مع عرض ابنه لنفقة أو كما
 لولاية كحفظ في مال ولده ويبيع المنقول في باب الحفظ أو يحنث عليه التلف لا للاب بيع عقار
 لأنه العقار محفوظ بنفسها ولا يغير إلا بموافقة الابن أو لولاية لهم في التصرف حال الصغير
 يبقى أثر بعد البلوغ ولا في الحفظ بعد الكبر ولا يجوز للاب بيع العرض أي عرض ابنه لغيره لا للاب
 على الابن سواء أكان في نفقة لأن ثبوت الدين يحتاج إلى القضاء وهو غير جائز على الغائب عنه
 غيبة الابن بخلاف نفقة الولاد كما قرأ ولا يجوز لأم بيع ماله أي مال ابنها نفقة إذا لولا لولاية لها في
 التصرف حال صغير الابن ولا في الحفظ بعد الكبر لأنه ملك مال الابن مخصوص بالاب لقوله ومات
 وما لك لا يملك عندهما لا يجوز للاب بيع مال ابنه لنفقة أو لغيره ما يرضى أي كما لا يجوز للام
 لأنه الولاية له تنقطع بالبلوغ ولهذا لا يملك البيع حال حضرة ولا ضمناً عليها أي على الابن
 لو انفقا على نفسها من مال الابن الغائب عندهما لأنه نفقة لها واجبة عليه قبل القضاء واستوفيا
 حصتها هذا يدل على ملك الام مال ابنتها عند الحاجة أو المخرج المال إلى البيع ولو انفق المودع مال
 الابن عليها أي على الابن بغير أم قاض من المودع ولا يرجع المودع عليهما أي على ابوي الابن لغيره
 في مال الغير بل الأم وولاية بخلاف ما إذا امره القاضي لأنه يلزم ولو قضى القاضي على الموسر الغائب
 بنفقة غير الزوجة وهم الأصول والفروع والعرايب ومضت مدة بلقاء في بقاء لم تصل النفقة

اليهم

اليهم في هذه المدة سقطت نفقة هذه المدة لأن نفقة غير الزوجة فإذا مضت المدة انقضت الحاجة
 فسقطت النفقة بخلاف الزوجة لأن القاضي إذا قضى بنفقة لها لا سقط بمضت المدة لأنها جزاء الاحتباس
 لا الحاجة كما قرأ وهذا يجب مع بقاء مال لا سقط بحصول الاستغناء فيما مضى إلا أنه يكون القاضي
 أو الأصول والفروع والعرايب أو بالسدانة عليه أي على الغائب فاستدناها بما في القاضيه إن يكون
 الدين على الغائب لا سقط لنفقتهم أيضاً وعلى المولى نفقة رقيقة فإنه إلى أي ممتنع المولى على نفقتهم
 اكتسبوا أي الرقيق إن ذموا على الكسب وانفقوا على أنفسهم على مال اكتسبوا بهم وإن لم يكتسبوا لهم
 أجبر المولى بأنه يأمره القاضي على بيعهم أي الرقيق وفي المدة وبأن الولد أجبر المولى على انفاقهم في
 البيع فيها وفي انفاق غيرهم أي غير الرقيق من أجياله يوم ديانته لما فيه من صناعة المال وتغريب
 أجياله **كتاب الاعناق والعقود** والعقود لغة القوة مطلقاً وشراً قوة حكيمه تظهر في
 الادعى بانقطاع حق الغير عنه هو أي الاعناق لغة اثبات القوة مطلقاً وشراً اثبات القوة
 مطلقاً وشراً اثبات القوة الشرعية في المملوك بأنه يصير للعقود أهل للشهادة والولاية والمالكية
 إنما يصح أي الاعناق في مالك لأنه غيره لا يملك الاعناق ولو كان وصياً أو ولياً أو أحرز عن المملوك
 لأنه العتق يكون في الملك لا ملك في المملوك بخلاف أي عاقل بالغ أما الأول فلا يجوز فيها في
 أهلية التصرف وإما أن فلا الاعناق شرطاً لهم والعتق ليس بأهل للصدار المحض بخلاف النافع
 المحض والمردود بينهما حيث يكون أهل للنافع قبل الاذن وللمردود بعد الاذن ولو قال العاقل
 البالغ اعتقت وأنا صبي ومجنون وكاذب جنون ظاهر أو القول له لسانه لا حالة منافية لصحة
 وكذا لو قال الصبي كل مملوك أطعمه فإذا بلغت لا ينعقد لأنه ليس بأهل للاقوال الملزمة بغير
 أي صريح الاعناق بأنه كانه مستعلاً فيه وصفاً وشراً وهو متعلق ببيعته وأنه وصليته لم ينولاً لزوم
 البينة عند اثباته مراد المحكم فلا يستباه باقصر فلا يلزم البينة كانت قرينة أمثال للبرهان أو أنت
 محرراً وعتيق أو عتيق أو حررتك أو عتقتك أو هذا مولاي أو يا مولاي وهذه مولائي فإن لفظ المولى
 مشترك أحد معانيه العتق وفي العبد لا يليق إلا هذا المعنى فيعتق بملانيه أو يا قهر أو يا عتيق لم يجعل
 ذلك أي الحر والعقود أو العتيق أسماً أي علماً له للعبد فإنه يسمى العبد بالحر أو العتيق بالبدو
 لأنه مراده الأعلام باسم علمه وكذا أي يصح الاعناق أيضاً لو أضاف الحرية إلى ما يعتبر به من البدن كذا أسكن

ونحوه كالوجه والرقبة لا كاليد والرجل وكقوله لامة فربك قوله الفرج مفرغ اليد في المرأة دون الرجل
لقوله لم لعن الله الفروج على السروج والمراويل قوله وقيل يعتبر به عن اليد اي في الرجل وبكنايته
عطف على قوله بصرى قوله لا عتاق كذا ملكك عليك انك سبيك عليك اولارق في عليك الوق صنف
شراعي يعجزه عن التمسكات الشرعية ويسلب عنه اهلية الولاية او خرجت من ملكي وخلصت سبيك فان هذه
الاعتاق لا يحتمل عدم الملك بالبيع ونحوه وبالا عتاق فاذا نوى العتق تعين او قال لامة اطلقك
بنية الاعتاق فتعني اذ يقال اطلقه من السجن اذ اطلق سبيك فهو كقوله خلت سبيك ولو قال
لامة اطلقك لا تعني وان وصيته نوى الاعتاق لان ملكه القيد قوي في ملك المتعة فزيل
الا قوي فزيل للاضعف واما فزيل للاضعف فلا يكون فزيل لا قوي ولا نوى العتق اثبت والطلاق رفع القيد
وبينه اثبت والرقضاء وكذا في حكم سائر الاعطاف وكنايته يعنى لا يعنى ايضاً بصرى و
كنايته وان نوى العتق لما قولك انت لا يعنى وكذا انت خالص لله تعالى لا يشكها الله تعالى
بحكم التخليق فلم يستغف العبد بهذا الاحتياط طلاقاً لها وان غلبت هذا القول ولو قال
ابني او ابنة عتق بلانية فانه لو كان كذا لا حاجة الى التنية او ما يقوم مقامها من قرينة احوال واعلم ان
العبد اذا كان يصلى والد او ولد او هو مجهول النسب يثبت نسبه لانه ولاية الدعوة والعبد
محتاج الى النسب فيثبت ويعتق بالاجماع وان كان لا يصلى والد في قوله هذا بان كان اصغر
منه ولا ولد في قوله هذا ابني بان كان اكبر منه عتق ايضاً عملاً بمجاز اللفظ وهو احرية عليه في حين ملكه
ولا يثبت النسب لتعذره ووجه المجاز ان النبوة في المملوك سبب للحرية والطلاق السبب في اعادة
السبب مجاز فقام قوله هذا ابني مقام قوله هذا احر ووجب الحمل عليه تحريزاً عن الاعطاف وان كان العبد
معروف النسب مولده ووطنه الصلح لا يثبت نسبه للتعذر ويعتق عملاً بما ذكرنا من المجاز ولو
اعتق ايضاً بلانية لو قال لامة هذه امي وكذا قوله هذه عمتي او خلا وعندها لا يعتق في هذه الصورة
لم يصلى ان يكون العبد اباً له او اباً له او اباً له اجارية اما لانه كذب فصار كقوله عتقتك قبل ان اخلق
ولو قال للصغير هذا جدي لا يعنى في المخرج لانه اصغر منه فصار كذا باللام اذا قال ابي فانه هذا الكلام لا
العتق الا بواسطة وكذا انما لا يعنى ايضاً لو قال هذا اخي لانه مطلق براديه الاخوة في الدين واذ كان
مقيماً اباً قال هذا اخي من النسب اولاد اولاد فيعتق او قال لعبد هذا بنتي فانه لا يعنى ايضاً في

المذهب

المذهب المحذور ولا يعنى بل بسلطانه عليك ان نوى لانه السلطنة هي حجة قال الله تعالى ولا تبني
بسلطة ميين اي ويزكروا بديار اليد واليد فصار كانه قال لامة عليك ان لا يدعي عليك في قول
اليد غير لازم للعتق ولا اي لا يعنى بيا ابي ويا اخي لانه المقصود باليد استحضار الحادي بصورة الاسم
فغير مقصود المعنى الثاني للمنادي الا فيما تعارف الناس كانه مولاي ويا اقر ويا عتيق ولهذا لا يعنى
بمثل يابني ويا بنتي ويابنتي ويا مالكي لانه الاوصاف لا تعلم الجرد لا تحقيق الوصف او الم
يكنه المعنى مقصوداً لا يثبت مجازة وهو احرية او انت مثل احرى لا يعنى ايضاً بهذا القول ان
يستعمل لك ركة في الاوصاف عفا موقع الشك في احرية فلا يثبت وقيل يعنى اذا نوى كقوله لامة
انت مثل امرأة فلانة وقلنا قد احرى امرأة ان نوى لا يلا يصير مولياً ولو قال ما انت الا احرى عتق لانه
هذا اثبات في النفي وهو باطل في التاكيد كلفظة الشهادة وفيه ملك ذارحم محرم اي احرى بلسان
وللم في الاصل وعما الولد بطن الله وسميت القرابة من جهة الولاد وحرماً المحرم شخصه لا
يجوز النكاح بينهما لو كان احدهما ذكراً والاخر امة من عتق عليه في ملكه ولو وصليته كالمالك
صغير او مجنون لقوله من من ملك ذارحم محرم منه عتق عليه فلا فرق في هذا بين ما اذا كان المالك
مسلياً او كافراً في دار الاسلام او صغيراً او كبيراً او عاقلاً او مجنوناً عملاً بعموم كلمة من ويريد فيه
كل ذي رحم محرم ولاد احرى او غيره كالاخوة وبينهم والاعمال والعتق والافعال والاحكام
ولا يراد فيه ايضاً محرم غير ذارحم كالمحرمة بالقهرية والاصابع والمكاتب لو ملك ذارحم محرم من يتك
عليه في المكاتب قرابة الولاد كاولاده وابويه لما فيه من احرية وكان المعنى بينهم في مقاصد
الكتابة فاستنعى البيع تحصيل المقصود الكتابة فاذا ادنى بدل الكتابة عتقوا لا كتابة المكاتب
كتابتهم في المقاصد تحسب اي لا يتكاتب عليه غير قرابة الولاد من ملكه حتى لو ملك المكاتب
اخاه او عمة لا يتكاتب عليه اذ ليس له ملك يقدره على الاعتاق والوجوب عند القدرة خلافاً
لما افاد عند المكاتب عليه غير قرابة الولاد كما يتكاتب عليه قرابة الولاد ومن عتق لوجه الله تعالى
عتق وكذا اي عتق ايضاً لو اعتق للسلطة او للصنع وان وصليته عتق باعاً فلهما فانه قوله انت
مخرج في العتق فيقع ويلغو فوكه للسلطة او للصنع ويكون عاصياً لانه ذلك في فعل الكفرة وعبد
الاسلم وكذا اي عتق ايضاً لو اعتق بكرة او سكراناً فانه اعتاقهما صحيح بصدوره عن اهل مفسد

الى محله وليست طنة اسقاط الرضا وبالكراهة يعدم الرضا ولا تأثيره في الغلام الحكم الا بمرأه ماري
 غير البنية ثم نلت جدهن جدهن من جهة النكاح والطلاق والعنق والهازل لا يرضى بالحكم ولو
 العنق الى ملكه فوا ملكت عبدا فهو عرق او اوصاف العنق الى شرطه قاله دخلت الدار فانت
 طالق او طرقت الاضافة وعنق ان وجد الشرط ولو خرج حرة اليها مسلما عتق لانه اخرز نفسه
 مسلم ولا استرقاق على المسلم ابتداء واحمل يعق يعق امة مطلقة فانها اذا اولدت بعد عتقها بالان
 فمستة اشهر فالحمل يعق في ضمن عتقها لانه العنق وقع عليه قصد الكونه معلوما في وقت الاعناق
 فولادها بمولدة امة ولا ينتقل الى مولد ابية اذا اعتق ابوه واما اذا اولدت بعد عتقها لانه فمستة
 اشهر فاحمل لا يعق مستقلا بل يعق بغيره لانه غير معلوم وقت الاعناق فولادها بمولدة امة ايضا
 اتم الى ان اعتق ابوه فاذا اعتق ابوه بعده يحرر ولا ابية الى ماله فكذا يعق احمل يعق امة
 في كل حال وصح اعتاقه او احمل وحده ولا يعق امة بغيره باعنا في احمل لانها اصل لا تتبع لولدها
 ولو اعتق احمل على مال عتق وبطل المال لعدم ولادة احمل ولا يلزم المال على الام لعدم التزامها و
 الولد يتبع امة في الملك حتى اذا كانت الام ملكا جل فولدت ولد اتم الولد لاهة ملكا له وان
 كانت مستكة بينه وبين غيره كان الولد كذلك في الرق والفرق بينهما ان الرق حق الله
 او حق العامة على اختلاف فيه والملك حق العباد ولو وصف كسيرة عند الاخذ بالرق لا الملك
 بعد الاجاج الى دار السلام والملك يوجد في الجاهل والحيوان غير الآدمي لا الرق وبالسبع يزول ملك
 المالك لا الرق ورق اتم الولد ما قصص لا يجوز اعتاقها غير الكفارة والملك فيها كامل ورق
 المكاتب كامل حتى جازا عتقه عن الكفارة وملكه ما قصص بوجه غير المولى ولا يرضى تحت قوله
 مملوك كذا او في الحرية والتدبير والاستقلال والكتابة وانما يتبع الام في هذه الصور لانه جملها راجع
 باعتبار اخصانته وماؤه مستملك بامها وهذا يثبت نسب ولد الزنا وولد الملاءنة حتى ترة
 ويرثها ولانه قبل الانفصال كعضو منها ويرث في ابسع والعنق وغيرهما من التفرقات تبعا لها فكل
 جانبها راجع الى ابيها بغير جانب الام في اليها حتى اذا تولد بغير الوشي والاهلي او بين الماكول
 وغير الماكول يؤول الى امة كانت امة مأكولة وولد الام في سيرة امة لانه مخلوق فمائه فيعتق عليه ولا
 يعارضه ماء الامه لانه مادام ملك لسيدها وولد الامه من زوجها ملك لسيدها فتعارضان فخرج

جانبها

جانبها لما ذكر الزوج قد رضى به لعله وولد المغرور حرة قيمة رجل استرق امة على انها ملك البايع
 او نكح امرأة على انها حرة فولدت كل منهما فظهر ان الاول ملك لغير البايع والثانية امة فيكون
 كل في الولدين حرة بالقيمة اما حرة فانه خلق من ماء آخر ولم يرض الوالد برقبته كما رضى الاول
 فلا يتبعها واما القيمة فلرعاية جانب البعية **باب عتق البعض** وعرق بعض عبده صح عند ابي
 واعلم ان العنق غير متجزئ بالاعناق وكذا الاعناق عند ما وعنده متجزئ لانه الاعناق ازالة الملك
 الملك متجزئ وكذا ازالة كسرة يتعلق به او غير متجزئ يتعلق بمتجزئ وهو لا ركانه فلهذا اذا عتق البعض
 زال بعض ملك المولى وهو ملك بقى الرقبة فصار كالمكاتب وسعى العبد لمولاه في باقية ثم ذلك
 البعض وهو في العبد المستسقي كالمكاتب عنده حتى لا يجوز له نكاح الا ببيع ولا يملك التبرع لان
 الاضافة الى البعض يوجب ثبوت المالكية في كسرة الا انه اي عتق البعض لا يرد في الرق ولو عجز بغير
 ان الفرق بينهما ان عتق البعض اذا عجز في السعاية عن الاول لا يرد في الرق لانه اسقاط محض فلا
 يقبل الفسخ بخلاف الكتابة لانها عقد يقبل الفسخ ولا يعق كسرة يعق بعضه لانه الاعناق لا
 يتجزئ عندها ولا يسرى في باقية لانه معتق كله عندها باعنا في بعضه وانما عتق شريك نصيبه
 المملوك المشترك بينه وبين غيره فلا حرة يعق حصته او يدبر او يكاتب او يستسقي من العبد والبار
 لا يمنع الاستسقاء والولاء لهما اي للمشتريين في هذه الصور ويضمن المعنق لوموسر لانه اعجزه عن
 الشرف فيه فاذا ضمنه انشأ عتق لانه ملك بالفضة وانما شارب جمع اي باضمن المعنق على العبد والولاء
 في صورة الضمان والرجوع كذا في الضمان لانه العنق كله من جهة حيث يملكه بالفضة فصار كل الولاء
 هذا عند ابي حنيفة وقال انه عتق شريك نصيبه ليس للاخر الا ان ضمنه مع البار والسعاية مع
 الاعسار اي اعسار المعنق يعني للمشتري الاخر ان يضمن المعنق قيمة حصته مع باره
 وانما يستسقي العبد في حصته مع اعسار المعنق ويعتبر الاعسار والبار يوم الاعناق حتى
 لو عتق وهو موسر فاعسار لا يبطل التضمين وان كان معسرا فاعسار لا يثبت له حق التضمين
 وانما اختلافه في ذلك حكم الحكم احوال الا ان يكون بينه اخصومة والعنق مدة يختلف فيها
 الاحوال والقول للمعتق لانه منكر ولو اختلفا في قيمة العبد يوم العنق فان كان قائما يقوم
 للحال وان كان بالكتاب والقول للمعتق ايضا ولا يرجع المعنق عندها على العبد لو ضمن لانه العبد

عقوب باعنا ق بعضه والاولا الى المعتق في الحالين اي في حال التضرع وحال التساية لا في
لا يتجزئ عندهما فيعتق كله باعنا ق البعض وكذا كل ولائله ولو شهد كل منهما اي في الشريكين
باعنا ق شريكه سعي العبد لهما اي الشريكين موسرين كانا او معسرين او كانا احدهما موسرا والآخر
معسرا في حظههما اي في نصيب الشريكين والاولا يكون بينهما اي بين الشريكين كيف كانا في الشريكة
وقال لو شهد كل من الشريكين باعنا ق شريكه الا في سعي للموسرين لا للموسرين يعني ان كان الشريكة
معسرين سعي العبد لهما وان كانا موسرين لا سعي لاحدهما ولو كانا احدهما موسرا والآخر معسرا
سعي العبد للموسر فقط يعني لا سعي للمعسر والاولا موقوف في جميع هذه الاحوال عندهما لان كل واحد
منهما منكر اعناق الا في موقوف جهة يتضا وقا اي الى ان يتقعا على اعناق احدهما ولو علق
اي الشريكين عتقه اي عتق العبد المشترك بينهما يفعل عدا بانه يقول لهذا العبد ان دخل فلان هذه
الدار عدا وانت حر وعلق شريكه الا في عتقه بعد ما يعدم هذا الفعل فيه اي في العدا بانه قال له ان لم
يدخل فلان هذه الدار عدا وانت حر فمضى الغد ولم يدركه دخل او لا عتق نصفه بغير سعاية ويسعى
نصفه الاخر لهما اي الشريكين مطلقا يعني سواء كانا موسرين او معسرين او كانا احدهما موسرا والآخر
معسرا وعندهما ان كانا اي الشريكين موسرين فلا سعاية على العبد وان كانا معسرين ففي نصفه اي
فالتساية لهما في نصف قيمته عند ابي يوسف والتساية في كل عند محمد وان كانا مختلفين باي يكون
احدهما موسرا والآخر معسرا سعي للموسر في ريعه فقط عند ابي يوسف وسعي للموسر في نصفه عند محمد
ولو علق اي علق كل من الرجلين بعق عبده يعني لو كانا رجلين عبدا على حدة فقاى احدهما ان
دخل فلان هذه الدار عدا فعبدي حر فقاى الآخر ان لم يدخل فلان هذه الدار عدا فعبدي حر فمضى
الغد ولم يدركه دخل او لا والمستلة بجاها لا يعتق واحد من العبدين لان المعتق عليه بالعتق
والمعتق له مجهول فحقا حست اجماله فاستنع العتقا وفي العبد الواحد المعتق له والمعتق له
معلوم فغلب المجهول وخرج ملك ابنه مع ام اي ملك رجلان ولدا احدهما بشرا او بهيمة او صدقة
او وصية عتق حظه اي نصيب الاب لابنه لانه ملك شقشق قريبه فعتق عليه ولا يضمن الاب
شريكه شيئا لانه رضى باف ونصيبه باي ركة فصار كما اذن له صرحا باعنا ق نصيبه فلا
يضمن وشريكه يعتق او يستسقى العبد سواء علم الشريك ان ابنه شريكه او لا يعلم

ابن شريكه

ابن شريكه لانه الجهل لا يكون عذرا وقالوا يضمن الاب ان كان موسرا او عند عساره اي الاب يسئ الابن
شريكه ابية وكذا اي الحكم واختلفوا لو علق عتق عبده بشرا بعضه بانه قال زيد لعبد بكرة اشتريت نصفك
حر ثم اشترت اي ذلك العبد مع رجل آخر بالشر اك او اشترى نصف ابنه من ملك كله فالحكم في الصورة
الا وعتق حصته اختلف لوجود الشرط وفي الثانية عتق نصف ابنه تملكه شقشق قريبه وشراؤه
اعتاق كما مر ولا يضمن اختلف والاب في الصورتين لا يعدم التقدي وهذا عند ابي حنيفة وعندهما يضمن
اختلف والاب ان كانا موسرين سعي العبد والابن كما مر ولو اشترى الاب جنين نصفه لبي نصف
الابن ثم يشترى الاب باقية اي باقية الابن موسرا ضمن الشريك اي لا يضمن في شراؤه من الاب
لانه لم يرض باف ونصيبه بانه يشترى قبل الاب واستسقى اي ان استسقى الاب في باقى
قيمة الاحسان مالية وهذا عند ابي حنيفة لا يار المعتق لا يمنع التساية عنده وقا لا يضمن الاب
قيمة باقية فقط اي بلا خيار ولا يار المعتق يمنع التساية عندهما ولو ملكاه اي الابن جنين و
الاب ملكا الابن بالارث فلا ضمان على الاب لنصيب شريكه اجا عا صورته امرأة تزوجت
زوجا امها المتوفاة وله ابن فمهر هذه الامة قامت هذه المرأة وترك هذا الزوج والام فوريث
الزوج نصف ابنه لكونه عبدا زوجة فعتق عليه لا يضمن حصته اجا عا اتفاقا لان الارث
ضروري لا اختيار للاب في ثبوت عبده لموسرين دبره ادهم واعقبة اي العبد في منهم ضمن
التساكت مدبرته وضمن المدبر معتقة ثلثة مدبر الا ما ضمن اي اذا كان العبد بين الشريكين كالتسكة
دبره ادهم ثم اعتقه الاخر وهما موسرا والثالث ساكت فاراد الساكت والمدبر فللساكت
ان يضمن المدبر دون المعتق والمدبر ان يضمن المعتق ثلث قيمة مدبره او لا يضمنه الثلث
الذي ضمن اذا البينة اجمالا وارده تفصيلا فاستمع ان قيمة العبد اذا كانت تسعة دنانير
مثلا فالتساكت يضمن المدبر ثلثة دنانير والمدبر يضمن المعتق دينارين لكونه قيمة المدبر ثلثة
قيمة القن لانه المدبر ائلف منه ثلث قيمة بتدبيره لان المانع ثلثة انواع الوطى والاستخدام
والبيع والتدبير فالتساكت يبيع ووقع المانع باعنا ق الا في على قيمة المدبر وهي ستة دنانير
فيضمن المدبر المعتق ثلث الستة التي هي ثمانية ولا يضمنه الثلث الذي هو حصته الساكت
فصار نصيبا لتساكت ملك المدبر بسبب ضمانه وهو ثلث العبد هذا عند ابي حنيفة لان المدبر يخرج

عنده كالا عاق والاولا لكتاه للمدبر وكتاه اي ثلث الاول للمعتق وقال ضمن مدبره ثلثي قيمة لشركته
ولو معة الا ان التدبير كالا عاق لا يخرج عن مدبرها فاذا مدبره صار الكل مدبره فليس ثلثي قيمة لشركته
موسم اكله او معة الا ان قيمة تلك لا يختلف بالعار بخلاف قيمة العاق فانه منها حصانة
والاولا كل له اي المدبر عندها وقيمة المدبر ثلثا قيمة العاق لانه ثلث قيمة تلك بالتدبير لانه احد
منافعه يزول بالتدبير كما تفقد ثلثي قيمة العاق ولو قال لشركته هي اى اجارية مشتركة بينهما ام
ولذلك انكرت شركته كخدمه اى اجارية للشريك المتكرب وما توقف يوما اى لا تخدم للمقبل
توقف خصم يوما لانه المقر او اى لاحق له عليها فيؤخذ باقراره والمتكرب يوم انما كانا كانت فلم
يبطل حفظها هذا عند ايج وقال لا للمتكرب ان يستعمله في حظه انما لم يكون له حرية اى انما لم
يصدقه صاحبه فقلبت اقراره عليه فصار كانه مسئوله فاعتق بالسعاية وما لاهم
ولو تقوم اى لا قيمة لاهم ولد لاهم ام الولد غير متقومة عند ايج فلا يضمن موصرا عتق نصيب
منها اى اى ام ولد مشتركة بينه وبين غيره باء ولدت واذا عاه فانه لا يضمن حصته شركته عند
ايج بقاء على عدم تقومها وعند ما هي اى ام الولد متقومة لانها مملوكة مستفح بها وطا
واجارة واستخدمها فكون متقومة كالمدبره ولهذا القول كل مملوك كذا ان دخل ام الولد
فيه وحل الوطى فيها دليل الملك لانه لا يخل الا بالملك او بملك اليدين والملك مستف
فيها فتعين ملك اليدين وبقاء الملك دليل لبقا المالية والتقوم ولهذا اذا اتممت ام
ولد انضم اليه تسعي فيضمن المعتق حصته شركته بها اى ام الولد لكونها متقومة عند
باب العتق اليهم لانه ثلثة اعبد قال لاني عنده اى عنده مولاهم احد كافر فخرج احدها
ودخل الاخر فاعاد هذا القول باء قال لها ايضا احد كافر فمات مولاهم من غير باء عتق
ثلثة ارباع الثابت ونصف الخارج وكذا عتق نصف الراسل هذا قول ايج وابي يوسف
وقال محمد عتق ربع اى ربع الراسل وذلك لانه الايجاب الاول دائر بينه وبين الخارج والثابت
فيستصف بينهما اى الايجاب اى دائر بينه وبين الثابت والراسل فيستصف بينهما فالنصف
الذي اصاب الثابت شاع الى نصف الثابت واما ما اصاب النصف الذي عتق بالاك
الاول لغاوما اصاب النصف الصانع عن العتق في الايجاب الاول وهو الرابع بقى

فعتق

فعتق من الثابت مع النصف الاول ثلثة ارباع واما الراسل فيعتق منه ربعه عند محمد لانه الايجاب
لما اوجب عتق الربع من الثابت وعتق الربع من الراسل النصف الايجاب اى بينهما وقال ابو ج
وابو يوسف ان المانع من عتق النصف يختص بالثابت ولا مانع في الراسل فيعتق نصفه ولو
قال هذا القول في مرضه ومات قبل البيا وقيم العبيد متساوية فانه كان له مال يخرج قدر المعتق
من الثلث وذلك رتبة وثلثة ارباع رتبة عندها ورتبة ونصف رتبة عند محمد او لم يخرج
قدر المعتق من الثلث ولكنه اجاز الوارث بالجواب كما ذكرناه لم يكن له مال سوى العبيد ولم
يجز الوارث بعقوبهم جعل كل عبد منهم سبعة اقسام عند ايج وابي يوسف كسهم العتق لانه حق الخارج
في النصف وحق الثابت في ثلثة الارباع وحق الراسل عندها في النصف ايفه فيخرج الى
مخرج له نصف وربع واقله اربعة فيقول الى سبعة فحق الخارج في ساهمين وحق الثابت في
ثلثة وحق الراسل في ساهمين فبذلك ساهم العتق سبعة فيجعل ثلث المال سبعة لانه في المرض
وصية وحل لغاوما الثلث واذا اكل ثلث المال سبعة صار ثلثا المال اربعة عشر وهي
سهم السعاية وصار جميع المال احدا وعشرين وماله ثلثة اعبد فيصير كل عبد سبعة وعتق
من الثابت ثلثة وسعي في اربعة وعتق من كل واحد من الاخرين اى من الراسل والخارج اثنا
وسعي كل منهما اى من الراسل والخارج في ثلثة باقية من السبعة وعند محمد يجعل كل عبد ستة
كسهم العتق عنده لانه حق الراسل على هذا الوجه سهم عنده فيقول الاربعة الى ستة وهي
سهم العتق وكسهم ساهم السعة اثني عشر ومجموعها ثمانية عشر ويعتق من الثابت ثلثة و
يسعي في ثلثة من الخارج اثنا وسعي في اربعة من الراسل سهم واحد ويسعي في ثلثة اقسام
فيستقيم الثلث والثلثة ولو طلق كذا اى كما في عتق العبيد الثلاثة قبل الدخول
مات بلا بيا سقط ثلثة اثمانه من الثابت وسقط ربع مخرج رتبة وسقط ثلث من الراسل
يعني اذا كانت له ثلث زوجات مهرهن على السوء فطلقهن قبل الوطى باء يقول ثلثين مهن
احد يكاط لوق فخرجت احدها ودخلت الاخرى ثم قال لها احديكاط لوق فوجب الكل من النصف
اكثر للتطبيق قبل الوطى وهو اربعة اثمان على انه يكون مهرهن الكامل ثمانية فبالايجاب الاول
سقط نصف مهر الواحدة مهن وهو اربعة اثمان منقسما بينه وبين الخارجة والثابت فكان

الساقط لكل واحدة منهما ثمنين ثم بالايجاب ان سقط ربع مهر الواحدة منقضا بينه والثانية
والداخلية ورابعة الاخرى لتمامها في العتق لعدم الحمل للثانية لانه يمتوتها الواقعة بالايجاب
الاول تمنع رابعة الاخرى لاصابة الساقط لكل واحدة من الثانية والداخلية الثمن فسقط
ثلاثة اثمانية ثم ان ثبت بالايجابين وانما وضعت المسئلة في الطلاق قبل الوطى ليكون اليجاب
الاول موجبا للبينونة في اصاب اليجاب الاول لا يسبق محلا لليجاب الثاني فيصير هذا
المعنى كالعتق بالانفاق متعلق بقوله سقط هو المحذور لانه البعض اختلفوا في انفاقهم
بانه يقول البعض انما هو خاصة والبعض انما هو اعم بناء على ذلك قال هو المحذور والبيع
في العتق اعم من انما هو العتق اعم من انما هو العتق لانه لا خلاف في انفاق
ازالة الملك فالبيع وكونه يدل على ان الملك باق في البيع فظهر ان البيع غير مراد بالانفاق
وكذا انما يبيح ايضه العرض على البيع والموت لانه البينة انتما وجه فلا بد من محمل وكذا التخيير
والتيير والاستيلاء والرهبة والصدقة مسلمتين اي حرر احدهما او تبر او وهبه او تصدق
به وسلم او استول احدى امته فكل ذلك ببيان المراد هو الآخر والوطى اي وطئ احدهما ليس ببيان
فيه اي عتق ميم يعني لو قال لامته احدى بكا حرة ثم جامع احدهما لم يكن بياها عنده خلافا لهما
فانه عندهما الوطى ببيان لانه لا يحل الا للملك فصار الاقدام عليه دليل على ابقائه وفي
الطلاق اعم من الوطى والموت ببيان اي قال زوجية احدى بكا طالق فوطئ احدهما او
ماتت فعين الطلاق لاخرى لانه الوطى يوجب النكاح لا الطلاق فيظهر بالوطى لانه لا يظلمها
وان قال لامته اول ولد لم يدينه ذكر او انى لو كان ابنا فانت حرة فولدت ذكر او انى ولم يدر اولها
فالذكر رقيق ويعتق نصف كل من الام والانثى اي البنت فانه الامه اذا ولدت الابن
اولا فالام تعتق لوجود الشرط والبنت تتبعها اذا لام حرة حين ولدها والابن لم يعتق
لانه ولادة وقعت في حالة رقية امه لوجود الشرط بعد ولادة واذا ولدت البنت اولاً
لم يعتق احد لعدم الشرط واذا لم يعلم اولها عتق نصف الام والبنت ويسعى كل
منهما في النصف الاخير وكان الابن عبداً في كل حال ولا شرط الدعوى لصحة الشهادة
على الطلاق وعتق الامه معينة لانه فيها تحريم الفرج والطلاق والعتق وتحريم

المبضع

المبضع من حقوق الله تعالى كارتق فمهر شهد على رجل حاضراً ان طلق امرأته او عتق امته الفلانة
ولم تدعى المرأة الطلاق والامه العتق تقبل شهادته ولم تشترط دعواها او عتق
العبد والامه غير معينة تشترط دعواها لصحة الشهادة لانه العبد مستغنى بالعتق بانه
يكون به اهل اللولاية والقضاء والشهادة فيكون حقه فيشرط دعواه كتر حقوق العباد وعتق
امه غير معينة ميم والعتق اعم من ان لا يفيد حرة الفرج فيشرط دعواها عند الجمع خلافا لهما فان
عندهما دعوى العبد والامه غير معينة ليست بشرط لانه العتق حق الله تعالى فلم ينظر في ابقائه الى
الدعوى فلو شهد الى الرجل على زيد بعتق احد عبديه او احد امته لا تقبل شهادتهما بلاد دعوى في
التصويرين عند الجمع اما في الاول فلا الشهادة على عتق العبد لا تقبل بلاد دعوى العبد عنده ولا دعوى
منه لانه لكونه مجهولاً والامه الثانية فلا الدعوى وان لم يكن شرطاً في حق الامه لكن الشهادة
على العتق اعم من ردودة كانه احد العبدين الا ان يكون شهادتهما في وصية اي في وصية العتق يعني
ان شهد انه عتق احد عبديه في مرض موته او شهد اعلى تربيته في صحته او رضه واديا الشهادة
في مرض موته او بعد الوفاة تقبل استحساناً لانه التبرير حيث ما وقع ومع وصية وكذا العتق
في مرض الموت وصية وانضم في الوصية انما هو الموصى لانه نفعه يعود اليه وهو معلوم وعنده
خلف وهو الوطى او الوارث ولانه العتق يبيع بالموت فيهما فصار لكل من العبدين حصاً
منعياً وعندهما تقبل شهادة الرجلين بعتق احد عبديه او احد امته بلاد دعوى لا الدعوى
لا في العتق عندهما ليس بشرط وان شهد اطلاق احدى نساء قبلت شهادتهما اتفاقاً
اي ان قالت لامرأته احدى بكا طالق فانه الشهادة فيه تقبل بلاد دعوى لانه تحريم الفرج فلو
حق الله تعالى فلا تشترط فيه الدعوى اجماعاً **باب الكلف** بالعتق ومن قال دخلت هذه الدار
فكل ملوكي هو منذ حرر اي اذا دخلها يعتق برؤسهم ووجهه ملكه عند الدخول سواء كان هذا الملوك
موجوداً في ملكه وقت الكلف او بعد ملكه بعده اي بعد الكلف لانه المعبر بوجود الملك وقت
دخوله وهو حاصل فيها ولو لم يقبل في ميمه يومئذ بل قال ان دخلت الدار فكل ملوكي حرر العتق
الاخر كان في ملكه وقت الكلف اي لا يعتق من ملكه بعد الميم لعدم الاضافة الى الملك او بعب
وكذا لو قال كل ملوكي حرر بعد عداي لا يعتق من ملك بعد الكلف اي لا يعتق من ملكه وقت

أخلف وقوله المملوك في يمينه لا يتناول الحمل لأنه متساو له المملوك المطلق والحمل مملوك يتبع
لأتمه ولذا لم يصح إعاقته غير كفارة اليمين ولأنه عضو من وجه وأسم المملوك يتناول لا النفس لا
الأعضاء فلو قال كل مملوك في ذكر حر ولأنه حامل فلو ردت ذكر الأقل في نصف حول منه
خلف لا يفتق لأنه لم يفتق بغيره ولو لم يفد وجوده وقت أخلف باء ولد لا قل في نصف
حول ولو لم يقل ذكر بل قال كل مملوك في على الإطلاق عتق الحمل يتبع لأتمه لأنه يفتق باء
لا يكون فيه ذكر فيعتق الحمل يتبع لها ولو قال كل مملوك في حر بعد موته صار في كانه ملكه عند
مديره لا يصير مديره أم ملكه بعده أي بعد أخلف لا قول كل مملوك في الحال فلا يجوز أن يدبر المملوك
في الحال فلا يتناول ما يشتري به بعد اليمين وقبله للعتق أجمع أي في ملكه عند أخلف وفي
ملكه بعد اليمين في الثلث أي في ثلث التركة عند موته أي موت مولاهم أعتق في ملكه وقت
أخلف فلأنه مديره باء يعلقه الموت فلا يجوز بيعه ويعتق بعد موته في الثلث وأما عتق
في ملكه بعد اليمين فلا صفة العتق إلى الموت في حيث أنه إيجاب بعد الموت يصير وصية
فيتمتدول ما يملكه بعد هذا القول لأنه المعبر في الوصايا الملك حالة الموت فلا يكون مديره
لأنه لم يوجد زمان الإيجاب حتى يفوز ببيع **باب العتق على جعل** هو ما تضم ما يجعل
للأمة في شيء على شيء يفعل وكذا الجمال بالكسر وهو عتق عبد على مال أو به باء يقول أنت
حر على ألف درهم أو بألف درهم فقبل العتق والمال دين صحيح عليه لكونه ديناً أنت حر على
تصح الكتابة بأي هذا المال بخلاف بدل الكتابة لأنه ثبت مع المنفعة وهو قيام الرق كما
سيأتي والمال يتناول النقد والعرض والحيوان وإن لم يمين لأنه لما كان معاقبة المال بغيره
شأنه النكاح والطلاق والصحة غير ذلك كذا الطعام والمكيل والموزون إذا علم جنسه
لا ينقصه جهالة الوصف لأنها سبيرة وإن قال لعبد أنه أدبت إلى العاقبات حر أو قال
أو أدبت إلى العاقبات حر هذا تعليق عتقه بأداء جميع المال فإذا لم يؤدعه لم يوجد جميع شرط
فلا يفتق والمولى إن يبيع قبل أداء المال صار مازوناً بالتجارة دلالة لئلا يفتق من أداء المال لا كما
حتى يؤدى ويعتق أي أدب العبد كل المال في المجلس وكذا الأداء مقيد بالمجلس وفيه عطف على
قوله أي يفتق أو خلع العبد بيمين المولى وبين المال فيما في المجلس في التعليق باء أي

بلفظ

بلفظ باء وضع المال في موضع يملكه المولى فمأخذه ثم نزل الحكم منزلة القابض وحكم يفتق العبد
قبض أو لا لأنه العبد صار مؤدياً بالتخلية بينه وبين المال وبين المولى في المجلس ويعتق متى أدى أو متى
خلع في التعليق بأداء أي لا يتعبد أدائه وتخلية بالمجلس في التعليق بأداء أي قال أدبت إلى
العاقبات حر لأنه لفظ إذا يستعمل للوقت كمنه ويحكم المولى على القبض إذا لم يقبض منه أدى
المال ومعناه الإيجاب وهو ما وفى الحقوق إن نزل المولى قاصداً بالتخلية بينه وبين المال
وإن أدى البعض يحجب على القبض أي إلا أنه لا يفتق ما لم يؤد الكل لأن قضاء المعلق به كمال يفتق
لو حظ العبد عنه أي غير المال البعض فأدى الباقي ثم أدى الباقي قبل التعليق رجع
المولى عليه أي على العبد بمثلها أي بالالف لأنها ملك المولى ويعتق لأنه الأداء به لا يمنع العتق
لوجود الشئ وإن كسرها أي بالالف بعد أي التعليق لا يرجع المولى على العبد لأنه مأذون في
جهته بالأداء منه ولو قال المولى لعبد أنت حر بعد موته بألف قبل العبد بعد موته أي موت
المولى واعتقه الوارث أو القاض أو الوصي لأنه العتق تأخر عن الموت والعتق متى تأخر عن الموت
لا يثبت إلا بنكاح باعناق واحد فيمضى أو كذا في غاية البيان عتق بألف والآي وإن لم يقبل
العبد العتق بعده أو قبله ولم يعتقه الوارث فلا أي لا يفتق وإنما اعتبر القول بعد الموت لأنه
إيجاب العتق إلى ما بعد الموت ولا يعتبر وجود القول قبل وجود الإيجاب وإنما اعتبر باعناق الوارث
لأن الميت ليس بأهل للأعناق لعدم تعليق العتق بالموت وفيه شبه لا يفتق إلا باعناق الوارث
حتى أنه العبد إذا قبل بعد الموت لا يفتق ما لم يعتقه الوارث كما لو قال أنت حر بعد موته بشهر
بخلاف المدير لأنه عتقه بلفظ يفتق بنفس الموت فلا يفتق فيه أعناق أحد ولو حرره المولى على
أن يخدمه العبد سنة فقبل العبد عتق وعليه أن يخدمه تلك المدة إذا سلم له المبدل فلم يخدمه عليه تسليم وصوته
أن يقول اعتقتك على أن تخدمني كذا سنة فإنه مات المولى قبلها أي قبل أن يخدمه كذا سنة أي لم يخدمه
نفسه لا قيمة فخدمته فهو هذه القيمة فتركة إن كان الميت هو العبد عند البيع وإن يوفى وعند محمد لزم
قيمة فخدمته في المدة وكذا أخلاف لو باع المولى العبد بنفسه بعين كسب معين فملك العين
قبل القبض أي قبض المولى يخدمه قيمة نفسه وعند محمد لزم قيمة العين يعني لو قال لعبد بعت نفسك
ملك بهذا العين فملك العين بحسب قيمة العبد عندها وقيمة العين عند محمد أنه في

مال بال لاء العبد المولى وكذا المنافع صارت مالا باباير والعقد عليها لا بقيمة على البضغ
 عليها واما قال لاخر اعنى امتك بالغ على ان تزوجينها اي على ان تزوجت الامة نفسها
 ففعل اي اعنى المولى وابيت اي امتعت الامة ان تزوجها اي لا تفرق شي عليه على الاخر
 لانه يستلزم البذل على الاجتنان لا يجوز في العاق ففعلت بل شي عليه بخلاف الطلاق ولو
 ضم القائل عن باء قال اعنى ما غنى بالغ على ان تزوجها قسم الالف على قيمتها ومهر مثلها يعني
 لو فرض ان قيمتها الف ومهر مثلها خمسمائة ففسم الالف على الوجه خمسمائة فثلثا الالف
 حصة القيمة وثلثها حصة مهر مثلها وزعم القائل اداء حصة القيمة الى المولى ويبقى
 ما يخص المهر وهو ثلث الالف لانه لما قال غنى يعني الشراء اقتضاء واذ كان كذلك ففقد
 قابل الالف بالرقبة شراء وبالبضغ نكاحا فانقسم عليها ما وجب عليه حصة ما سلم
 له وهو الرقبة وبطل عنه حصة ما لم يسلم له وهو البضغ ولو تزوجها اي الامة القائل حصة
 المهر لانه الوجهين فيما لم يقل غنى وفيما قال غنى وحصة القيمة للمولى في الوجهين وهو
 غنى وهو راي حصة القيمة للمولى في الوجه الاول وهو ما لم يقل غنى **باب التدبير** هو لغة
 النظم الى ائنة الامر ونشر عا تعليق بموت المولى المدبر المطلق من قال له مولاه اذ امت فانت
 حر او انت حر من دبري او انت حر يوم موت او انت حر مع موت او عند موت او في موت او انت
 مدبر او قد دبرك او انت حر اذ مت الى مائة سنة اي اذ مت هذا الوقت الى مائة سنة وعلب
 فيها بان يموت قبل تمام هذه المدة فانه مطلق معنى وان مقيد الفظ لانه الغالب ان يموت قبلها
 كما ان سبعين سنة مثلا وفيه خلاف اب يوسف او وصيت لك بنفسك او بربقتك او
 وصيت لك بثلث مالي فلا يجوز اخراجها الى المدبر غير ملكه ببيع او هبة او نحوها الا بالعتق
 ويجوز استخراجه وكما به واجاره والامة توطأ وتزوج الى الغير ولا يصح رهنه وادام
 سيده عتق المدبر بثلث ماله وان لم يخرج المدبر من الثلث فمجا به اي فعتق بحسبه يعني لو
 قيمة الفين والمال العا مثلا عتق نصفه وان لم يترك يده مالا غيره سعى المدبر في نفسه هذا
 او الم يجوز الورثة تدبيره واما لو اجازوه او لم يكن له وارث فعتق كله لانه حكم الوصية
 فيقدم على بيت المال وان استغفر اي المدبر دين المولى سعى المدبر في كل قيمة ولا ينقض العتق

ودول المدبرة مدبر لانه يتبعها ولو تدبر احد الشريكين وضمن نصف شريكه ثم مات مولاه عتق نصفه
 بالتدبير وسعى في نصفه لانه نصف ملكه عند ايج خلافا لانه التدبير عندهما لا يتجزى كالا عتقا
 فيعتق كله بتدبير نصفه ولا يملك المولى نصفه الاخر والمقيد عطف على المطلق يعني المدبر
 المقيد من قال له اذ مت من مرضي هذا او اذ مت في سفرى هذا او مرضى كذا او قال له اذ مت
 الى عشر سنين فانت حر او الى مائة سنة هذا تعليق وتدبير مقيد وصلى عدم موته فيها اي في
 هذه المدة باء يكون الموت متروكا بين الثبوت والعدم فلهذا لم ينفذ سببا في الحال
 واذا انتفى معنى التسمية بقي تعليقا كسائر التعليقات فيجوز بيعه ونحوه من الهبة وغيره
 قبل وجود الشرط واذ وجد الشرط عتق من الثلث عتق المدبر اي عتق المدبر المطلق حكما
 لوجود الاضافة الى الموت وزوال التردد **باب الاستيلاء** وهو لغة طلب الولد وتسرعه طلب
 المولى الولد من امته بالوطى لا يثبت نسب ولوالامة من مولاه الا ان يرعى المولى دعوة
 اواره الولد ولو كان حلالا بان يقول هذا الولد مني او هذه الامة مني واذ ثبت ولوالامة
 من مولاه بالدعوة صارت هذه الامة ام ولد للمولود لا يجوز للمولى اخراجها الى ام ولد غير
 ملكه باء يبيع او يهب الا بالعتق ولله المولى وطبها واستخدامها واجارها وتزوجها و
 كتابتها لانه الملك قائم فيها كالمدبرة ولو كان لاقتضا وعتق بعد موته اي موت المولى من جميع
 ماله ولا يسمى ام الولد لانه اي ليدن مولاه بخلاف المدبرة وينتسب نسب ولله الذي ولد له
 بعد ذلك اي بعد الولد الذي ادعاه بلا دعوة متعلق بقوله يثبت اذ بدعوة الاول يثبت
 الولد مقصود فراشها صارت كالمكسوة ولله الذي منها القعدة بثلث حيث بعد العتق
 وان دعاه اي الولد انتفى لكونه فراشا غير قوي اعلم ان الفرائض اما ضعيف وهي الامة
 او متوسطة وهي ام الولد او قوي وهي المكسوة فثبت نسب ولله بلا دعوة ولا يثبت
 بالنسب بالعتق ولو استولد فانتكاح باء يتزوجها امه رجل فولدت منه ثم ملكها الزوج
 شراء او هبة او ارثا فهي اي هذه الامة ام ولد له اي للزوج وكذا اي ام ولد له ايض لو استولد
 بملك باء يملكها ثم استولد فانتم استحققت ثم ملكها ثانيا لانه نسب الولد ثابت منه فكانت
 ام ولده بخلاف لو استولد باء ثانيا فعنه اذا ولدت الامة من رجل باء ثانيا ثم ملكها الرجل

لم تكن الامه في حكم ام الولد حتى جاز له بيعها لانه نسب الولد لم يثبت منه بالزمانه كذا اذا كان جامع ولد ما
ولد ما يملك الاب ولو سلمت ام ولد النضر في عرض عليه السلام فان سلم النضر في قهر له وانما يبيع
السلام نسفت ام الولد في قيمتها وهي كالمكاتبه ولا ترق بغير ما غرنا في عاينه فاذا اسعت بعثت
وان مات النضر في قبل سعيها عتقت بلا عاينه لانها ام ولد ومراعى ولد امه في امره كذا
بينه وبينه اثبتت نسبة منه لصا ودفعة ملكه في النصف ثم ثبتت في ابنا ضرورة لانه النسب لا يتجزى
بانه لا يتجزى سببه وهو العلوق لانه الولد الواحد لا يتعلق بغير ما بين وصارت ام ولده وهذا غرض
ظاهرا لانه الاستيلاء لا يتجزى وانما غرضه في نصيبه نصيب ام ولد ثم تملك نصيب صاحبه بالنظر
لانه قابل للملك فيكمل له فيصير لكل ام ولد وهذا معنى قوله وضمن نصف قيمتها لانه يملكه ويقتر
قيمته يوم العلوق سواء موثر او معسر الا انه ضامن تملك بخلاف ضمان العتق وضمن نصف
عمره بالوطئه جارية مشتركة لانه الملك ثبت حكما للاستيلاء فينتعبه الملك في نصيب صاحبه
لا يضمن قيمة ولولا لانه النسب مستند الى وقت العلوق والضمان يجب في ذلك الوقت فيجوز
الولد على ملك ولم يتعلق شيء منه على ملك الشريك وان ادعى اية الشريك في الولد معا ثبتت
نسبة بينهما وهي ام ولد لها صحة دعوة كل منهما في نصيبه في الولد فيصير نصيبها ام ولد تتبع لولدها
وعلى كل منهما نصف عمره وانما ضاى الشريك بالامه على الاخر اذ لا فائدة في قبضه واعطائه
ورثت الابن في كل واحد منهما اي من الشريكين ميراث ابن كامل لانه لما اقر انه ابنه فقد اقر
بميراث ابن وهو حجة في حقه ويرث اي الشريكين منه اي من الابن ميراث اب واحد استوثقا
في النسب كما اذا ايا ما التينة على البنوة وان ادعى ولد امه مكاتبه ينعى اذ اوطى الموطن
جارية مملوكة لمكاتبته فجارت بولد فادعاه الموطن فصدقه اي الموطن المكاتب ثبتت نسبة
اي نسب الولد منه اي من الموطن المدعى لصداقهما ذلك فصار كما اذا ادعى نسب ولد جارية
الاجنبى فصدقه وعليه اي على الموطن قيمة اي قيمة الولد لانه موطن معتد اعلى الملك فيكون له
ولد المعزور وهو ثابت بالنسب وحر بالقيمة ولزم عليه عمره لانه موطنها بغير نكاح ولا
ملك يمين وقد سقط عنه كونه للشبهة ولا نصيب الامه ام ولد اذ لا ملك له فيها حقيقة
وان لم يصدقه اي المكاتب الموطن في دعوة لا يثبت النسب اي نسب الولد منه وقال

ابو يوسف

ابو يوسف يثبت بلا نصيب لانه الجارية كسببه فصارت كجارية ابن بل هي اولد جارية
الابن لانه الموطن في المكاتب ملك الرقبة بخلاف الامه الا انه دخل الولد في ملكه وقت ما فانه
يثبت نسبة منه ونصيب امه ام ولد لانه لا اوراق وهو الموجب وزال حق المكاتب وهو المانع
كتاب اليمين لغة القوة وسرعا تقوية احد طرفي الخبر بالمقسم وهو ما قسم نحو
والله لا فعلت او والله لا افعل كذا او يلقى الجزا بالشرط نحو فعلت فكذا او ان لم افعل
فكذا او هو يمين عند الفقهاء لما فيه معنى اليمين وهي اي اليمين التي اعتبرها الشرع وربت عليها
الاحكام ثلث انواع احدها يمين غنوس سميت بها لانها تنقسم صاحبها في الائمة في الدنيا وفي
الدار في العقبى وهي اي اليمين الغنوس حلف على امر ماض او حال كذا باعدها وحكمها اي حكم اليمين
الغنوس لانها اي ياتم حالها لقوله عدم من حلف كاذبا او ظله الدار يعني اذ ظله حلف الدار ولا
كفارة فيها الا التوبة وتاثيرها يمين لغوي طرفة على امر ماض يظنه كالحالف كما قال اي يظنه
انه صادق واحكام هو امر طرفة بخلاف ما قال وحكمها اي حكم اليمين الغنوس
رجا العفو وثاثيرها يمين منفعة وهي حلف على فعل شيء او ترك فعله في الزمان المستقبل
وحكمها اي حكم اليمين المنفعة ووجوب الكفارة ان حنت الحالف لقوله نعم ولكن لو اذم
بما عهدهم الا يملك فكفارة الالية والمراة اليمين على المستقبل بربيل قوله نعم واحفظوا اي حكم
ولا يتصور الاحتفاظ غير الحنت الا في المستقبل ومنها اي من اليمين المنفعة ما يجب فيه
البر كغسل الثياب وتترك المكاتب لانه ذلك فرض عليه فيتاك باليمين ومنها اي من
اليمين المنفعة ما يجب فيه الحنت كغسل المكاتب وتترك الواجب ينعى في حلف على فعل
المكاتب وتترك الواجب وجب عليه الحنت بانه لا يفعلها ولا يتركها ومنها اي من اليمين المنفعة
ما يفضل فيه الحنت ينعى ما يكون فيه الحنت خير الاجراء ام سلم وكوه لقوله عدم من حلف على
وراي غير ما خيرا منها فليات بالذي هو خير ثم ليكن غير يمينه وما عدا ذلك اي عدا ما يفضل
فيه الحنت وهو ان يكون يمين الحنت والبر او يفضل فيه البر حفظ اليمين لقوله نعم واحفظوا
ايانكم ولا فرق في وجوب الكفارة بين العامة والخاصة اي الساهي والمخطي كما اذا اراد
انه يقول اكلت الطعام فقال والله لا اكلت الطعام والمكره في الحلف والحنت وهو ان

يكون اكلف واكثرت عدد اوسهم او اكراما او اهدم ما عدا والاخر سهر او اكراما او اهدم
سهر او الاخر اكراما فنجيب الكفارة في كل الصور لا فرق بينها وبين الكفارة عنق رتبة او طعام
عشرة مساكين كما في عنق الظهار واطعامه اي كما في اطعام الظهار او كسوتهم اي كسوة عشرة
مساكين كل واحد يعنى على ان يكون كسوة كل واحد من تلك العشرة ثوبا بستر عامة بدنه الضيق
المردى غير ابرج واليه يوسف لا مارى غير محمد لانه اذا ما عنده ما يجوز فيه الصلوة فلا يجوز في السر وال
ان اذا كان قيمة طعام عشرة مساكين فانه يجوز غير الطعام باعتبار القيمة فانه يجوز غير اهدم اي
العتق والطعام والكسوة عند الاداء في كل العشرة وقت الاداء اذا قدر فادى وانه يجوز غير طعام
ايام متتابع ولا يجوز التكفير قبل اكثرت يعنى لا يجوز تقديم الكفارة على اكثرت لانه الكفارة يبر
اجابة احاصلة من اكثرت فكلوه السبب اكثرت دون البين وعند ان فعل يجوز تقديم الكفارة
على اكثرت اذا كانت بالمالي لانه اذا ما بعد السبب وهو الممنوع لانها تضاف الى البين يقال
كفارة البين والاصافة دليل السببية والاداء بعد السبب يجوز ولا كفارة في حلف كاذب
وانه حنت مسلمان ليس اهل العلم لانها تعد لتعظيم الله تعالى والكفر بانه التعظيم ولا اهل
للكفارة لانها عبادة وان يتبعها معنى العقوبة وتبطل البين بالردة فلو سلم بعد ما لا يبره
حكمها لانه الردة تبطل الاعمال ولا تصح بين القبي لعدم رشده والمجنون لعدم عقله ولا تصح
بين النائم لعدم علمه **فصل** وحروف القسم الواو كواو الله والباء كواو الله والتاء كواو الله
وقد تفرغ حروف فيكونها لفظا كواو الله فعله وهو قد ينصب لشئ اخر فظا وقد تحذف دلالة
على الحذف والبين يكون بماء الله اي بلفظة الله او هم من سماء كالمين والريم واكتى ولا
يقتصر الى النية الا فيما يستعمل به غيره كالحيكم والعليم فانه اراد به يمينا فهو بين والفل او البصيرة
من صفات يكلف بها عرفا كغرة الله وجلاله وكبرايه وعظمته وقدرته فانها ايمان بنية على العرف
فما عارف الناس اكلف به صفات فكما كان يمينا لا بغير الله ثم كالتقراء والتبني والكعبة لقوله
من كان منكم حالفا فليحلف بالله اذا قال والتبني والقراء واما لو قال ان ابرى من القرآن
او التبني فانه يكون يمينا لانه البراءة منها كفر وتعليق الكفر بالبشرط بين ولو قال ان ابرى من
المصحف يكون يمينا لانها في المصحف قرآن فكانه قال ان ابرى من القرآن ولا بصيغة مرفوعة

لا يكلف

لا يكلف بها عرفا كرحمة وعلمه ورضائه وغضبه وخطه وعذابه لما قرأه اليقين مبنية على العرف
اعلم ان الصفات ضربان صفات الذات وصفات الفعل والفرق بينهما ان كل ما يوصف به الله تعالى
ولا يجوز ان يوصف بعينه فهو صفات ذاته كالقدرة والقدرة والعظمة والعلم وكل ما يجوز ان
يوصف به وبعبارة فهو صفات الفعل كالرحمة والرافة والتسخط والغضب والغاب فاما
من صفات الذات اذا حلف به وتعارف الناس اكلف به صار ملحقا بالاسم والذات يكون
يمينا والا فلا وعلم الله ولو كان من صفات الذات لا يكون يمينا وانه لو اهدم التعارف قوله
لعن الله بين لانه تبا والبعض من صفات الذات وهو مرفوع بالابتداء ويجوز حذف واللام
تأكيدا لابتداء والتقدير لعن الله قسما ومعناه حلف ببقاء الله ودولته او والله الباقى وكذا
وايم الله اصله ايم الله على ان يكون جمع بين حذف نونة للثرة الاستعمال هذا عند الكوفيين وعند
البصريين هو فرداوات القسم يعنى والله فحق الحالين بين وسوكنه من خورم بجداى وهذا بين
ايضا وكذا اي بين ايض قوله وعهد الله لقوله تع واوفوا العهد الله اذا عاهدتم ثم قال ولا تنفقد
الايام وميثاقه اي وقوله ميثاق الله بين ايض وقسم واحلف واشهد فجعل هذه الالف في
يمينا لاستعمالها في اكلف وانه وصليته لم يقل بالله وكذا اي بين ايض قوله على نذر او على من
او على عهد وانه لم يصف الى الله تعالى وانه لم يقل نذر الله او بين الله او عهد الله وكذا قوله ان
فعل كذا فهو كذا فبغيره لو قال ان فطمت كذا فانا كذا او يهودى او نصرانى او برى من الله بين
ولا يصير كذا ما اكثرت فيها اي في هذه البين بل يجب عليه الكفارة سواء علقه بماض او مستقبل
ان كان يعلم انه بين وانه كان عنده اي كان عالما انه يكفر يصير كذا في الماضي والمستقبل يكون
عنده غربة ورضاء على الكفر بهذا اكلف وقوله ان فعله فعليه غضب الله او خطه او لعنة الله
او هو زان او سارق او شارب خمر او اكل ربوا ليس بين لانه دعا على نفسه ولا يتعلق ذلك
بالشرط ولانه غير متعارف وكذا اي ليس بين ايض قوله حيا او حيا الله يعنى لو قال حيا مكررا
بلا لام التعريف لم ينعقد البين لاحتمال انه يراو كحق الوعد وكان معناه اقل من الاحتمال وانه قال
واكفى معروفا يكون يمينا لانه هم من الله تعالى وانه قال وحق الله بالاصافة الى الله تعالى لا يكون يمينا
لانه يراو به طاعة الله ثم ومن حقوقه فيكون حيا بغير الله فلا ينعقد حيا لانه يوسف فانه حلف عنه

وكذا ان ليس بين ايضه قوله سوكنه في حرم كذا لانه وهو يا وهي فارسية بمعنى او يغني ما سوكنه في
حرم بطلان فانه ايضه لا يكون مبيها لعدم العرف ومحرّم ملكه لا يحرم اي حرم على نفسه شيئا
ما يملكه لم يصح ما عليه ولكنه يمين مثل قوله ما لي على حرام او ثوب او جارية فلانة او ركوب
هذه الاربعة ونحوه وان استباح اي استباح ما حرمه من اماكنه بان يعامل فيه معاملة المباح وان
استباح شيئا منه اي ما حرمه يعني استباح بعضه حيث كان حيث في استباحه كل ما احرمه
مطلق يتناول كل جزء من اجزائه فان خرج استباح منه حيث ولم يقل انه استحله لانه المباح
اخف من اكله لانه احرمه اخف من اخطر فعلية الكفارة لقوله عزم تحريم اكله يمين وكذا
كفارة يمين وقوله كل حلال على حرام يحل على الطعام والشراب الا ان ينوي غيرها والقياس
انه احدث عقيب فاعلم هذا الكلام لانه باشر فعلا مباحا كالشخص ونحوه كما ذهب اليه زفر
والاحتسنة انه المقصود من اليمين البت وهو ما يحصل عند سقوط اعتبار العموم عن لفظ
اليمين واذا سقط اعتباره وجب اكله على المتعارفين عادة وهو الطعام والشراب
كما ذهب اليه سبكيه والفتوى انه تعلق امراته بلانية لانه الناس تعارفوا فيه فصار
كالصريح ومثله اي مثل قوله كل حلال على حرام قوله حلال بروي حرام وقوله هر چه بدست راست
كبرم بروي حرام لغلبة استعمال ايضه ومنه زفر مطلقا اي غير مقيد بشرط نحو الله على كذا
او نذر نذر مطلق بشرط يريده كانه قد غاب اي كقوله الله على كذا ان اقدم عابث ووجه شرط
نحوه لوقا بما سماه في الصورتين لقوله عزم من نذر نذر او سمي فعلية الوفاء بما سمي ولو علق
اي نذره بشرط لا يريده كانه زينت فعلى كذا اخبر بغير الوفاء والتكليف هو الصحيح يعني ان علق
نذره بشرط لا يريده وجوده كانه نذر ونحوه فهو مخير بين الكفارة وبغير الوفاء بما سمي لانه ظاهر
كلامه نذر ومعناه يمين ليقتضيه المنع عن الجاد ان شرطه ووصل بجلفه انما الله قد حنت
عليه بان بطل يمينه لانه استثنى ولا يبرأ من الاتصال لانه بالكون يتم الكلام فالاستثناء بعده
يكون رجوعا ولا رجوع في اليمين **باب اليمين في الدخول والخروج والالتزام والكنى وغير**
ذلك في حلفه لانه لا يدخل بيتا يدخل الكعبة او المسجد او البيعة او الكنيسة لا يحنت لعدم
اطلاق اسم البيت على كل من عرفوا والفاظ اليمين مبنية على العرف عندنا لانه البيت اسم

ما يبيت فيه وعند البيوت وهذا المعنى معدوم في كل ما وكذا اي لا يحنت ايضه لو دخل وذهبت او ظلة باب
كل منها لو اعلق الباب يقع خارجا لانها لم يكونا في الدار على هذا الوجه والظلة هي التي تكون على باب الدار
ولا يكون فوقها بناء والا اي وان لم يبق خارجا حنت بدخولها كانا في الدار كما يحنت لو دخل صفة
في حلفه لا يدخل لانه البيت اسم للمبنى الذي كان له سقف ويدخل اليه من جانب واحد وبني البيوت
سود حيطانها اربعة او ثلثة وهذا المعنى موجود في الصفة الا انه مدخلها او سعي فبتا ولها ٣
البيت فحنت بسكنائها الا ان ينوي ما سواها وقيل لا يحنت في الصفة ايضه وحلفه لا يدخل
دارا يدخل دارا حنت ولو قال هذه الدار فدخلها حنت صح او بعد ما بنيت دارا
اخرى حنت لانه الدار اسم للعروة والبناء تتبع لها وبمنزلة الصفة فلقد ايرغل في البيع وغيره فذكر
ثم الدار اما معرفة بان يكون مائة رايها في حكم الحاضر لا تعتبر فيها صفة البناء وكما في الدار
يدخل هذه الدار او الصفة في الحاضر غير معتبرة لانه اشارة بالبلغ في التعريف فلا حاجة
الى تعريف الوصف فلقد الوصف مع اشارة كما ترتم دخل بعد الاندحام او بعد ما بنيت
دارا اخرى حنت لانه الصفة لغو واسم الدار فيها باق والاشارة كما في لا يدخل دارا اخرى في
حكم الغايب فتعتبر فيها الصفة اذ الغائب انما يعرف بالوصف وهو البناء في الذكر لانه
كل صفة لا يسمي دارا وتعلق اليمين بالعرف به كونه دارا فادخرت زالت تلك الصفة
فلا يحنت بدخولها اليها وكذا اي يحنت لو وقف على سطحها اي على سطح الدار بعد حلفه على
عدم دخوله اليها لانه السطح من الدار كما في حق المعتكف لانه خروجه الى سطح المسجد لا يفسد
اعتكافه وقيل لا يحنت به اي بوقف على سطحها في عرفنا لانه ما فوق السطح لا يطلق دارا عرفا
ولو دخل طاق بابها اي الدار او دهليزها انما كان لو اعلق يمينه خارجا لا يحنت لانه الخارج
لم يكن من الدار فلم يوجد الشرط وهو دخول الدار والا اي وان لم يبق الطاق والدهليز خارجا
بعد لاغلاق حنت لانه على هذا الوجه كان داخل الدار ولو جعلت هذه الدار مسجدا او مكانا
او بيتا او بيتا بعد ما حنت فدخلها لا يحنت لانها لم يبق دارا لا عراض اسم اخر عليه
كذا اي لا يحنت ايضه لو دخل بعد ان دهم احكام واستباحه اي بعد ان دهم احكام كالمسجد
والبيت لانه اسم الدار لا يعود به وحلفه لا يدخل هذا البيت فدخله بعد ان دهم

وبعد ما صار البيت قبرا او بعد ما بني بيتا آخر لا يثبت لزوال اسم البيت بعد الانهزام بحلها
 ما لو سقط السقف وبقى الجدران من البيت يعني يثبت فيه بدخوله لا مكان البيتوتة فيه اذ
 السقف وصف له لم يزل اسم البيت بسقوط السقف وفي حلفه لا يدخل هذه الدار وهو
 فيها لا يثبت ما لم يخرج ثم يدخل الى الدار وفي حلفه لا يلبس هذا الثوب واحكامه هو لا يسه اوله
 تركب هذه الدابة وهو راكبها ولا يسكن هذه الدار وهو ساكنها اذ اخذ اي شئ في الاول النزع
 اي نزع الثوب وفي الثاني النزول عن الدابة وفي الثالث النقلة عن الدار غير ثبت اي خرج غير
 مكث هذا الثلاثة لا يثبت في هذه الصور والآي وان لم يأخذ النزع والنزول والنقلة على
 الفور بل مكث بلا شروع ولو ساعة حيث وقال زفر يثبت لوجود الشرط وان قل قلنا
 اليمين تقعد للبر فيستثنى منه زمان يحصل واما اذا شرع فعلها فلكنه اقضى اتمام هذه الاعمال
 ساعة او يوما كما اقضى انتقال امته يوما لا يثبت لانه شرع وكان على فعلها ثم وفي حلفه لا يسكن
 هذا البيت او هذه الدار لا بد من خروج جميع اهل هذا بالاتفاق ومناعه حتى لو بقي واحد فهو مسمار
 ومثله حيث بقاءه وعند ابي يوسف يعتبر نقل اكثر يعني يكفي نقل اكثر من واحد بل تركبها اقله
 لا يثبت لانه نقل الكل قد يتغير وعند محمد يعتبر نقل ما يقوم به كتحذيره يعني ما يقوم بالسكنى لانه ما وراء
 ذلك ليس بالسكنى وقال وهو اي نقل ما يقوم به كتحذيره الا في المس والارقي بالناس ثم لا بد من
 نقلته الى منزل آخر حتى لا يترفعه الى السكة او المسجد اي يثبت بنقلته الى السكة او المسجد ما لم
 ينقل الى منزل آخر وكذا في حلفه لا يسكن هذه المحلة اي لا بد فيه من فعله الى محلة اخرى ايضا وفي لا
 يسكن هذه البلدة او القرية يترى اي لا يثبت فيه بوجه اي يخرج منه ويترك اهلها ومناعه فيها
 اي في البلدة او القرية وفي حلفه لا يخرج قامر حلفه اي اختلف امر الآخر بان يحمله ذلك الاخر
 واخرجه عن الدار بامر حيث لانه فعل المأمور مصاف الى الامر مضار حكما كخروج نفسه كاصار
 في خروج ركبها ولو على الاخر واخرجه بامر امره كركبها او راضيا بالخروج ومثله اي مثل يخرج حلفه لا يدخل
 اقل ما وحكما فالاقم لا يخرج بامر وبلا امره واما كركبها او راضيا واحكم اخذت في الاول
 وعدمه في الآخرين وفي حلفه لا يخرج الا الى جارة فخرج لها الى الجارة ثم الى جارة اخرى لا
 يثبت لانه خروجها كالجارة لا حاجة اخرى وفي حلفه لا يخرج الى مكة فخرج بريد الى مكة

لا يثبت لانه الفعل لم ينتقل اليه فقدم
 ولو كان راضيا بالخروج صح

ثم رجع حنت لوجوده وجعل على قصد مكة وهو شرط وفي لا ياتيه اي لا ياتيه مكة لا يثبت ما لم يدخلها
 لانه لا ياتيه انما يكون بال دخول والذهاب كالمخرج في الصح اي لو حلف لا يذهب الى مكة فالاصح
 انه مثل لا يخرج الى مكة وعند البعض هو مثل لا ياتيه مكة وفي لا ياتيه فلان لم ياتيه حتى مات حيث
 في آخر احواله كانه البر قبل موته يعني اتيانه واما بعد وفاته فلا يثبت اتيانه فحنت وان قيد الاية
 عند الاستطاعة باز حلف ليا تيته عند الاستطاعة فهو اي هذا القيد يعني الاستطاعة محمول على
 العرف على سلامة الآيات اي على ان لا ترضى اعضاؤه وعلى عدم الموانع من مرض او سطة فلولم
 يات واما كمال لا مانع من مرض او سطة حيث لعدم اتيانه مع وجود الاستطاعة له ولو نوى الاستطاعة
 الحقيقية يعني لو قال عشت الاستطاعة القضا لا استطاعة العرف صدق ويا تيه لا قضاء في الحتم لان
 الاستطاعة الحقيقية القدرة التامة التي يجب عند ماصدور الفعل فهي لا تكون الا مقارئة للفعل
 فلذلك ان نواتها في هذا الحلف صدق ويا تيه فلا يثبت في عدم اتيانه مع وجود الاستطاعة العرفية
 واما قضاء يثبت ولا يصدق على القول المختار وفي حلفها لا يخرج الا باذنه اي لو حلف باز يقول
 لامرأة لا يخرج الا باذنه بشرط الاذنه لكل خروج كانه اباؤه قوله باذنه للمصاق واستثنى منعه
 لانه الاصل في الاستثناء ان يكون من جنس المستثنى منه والاذنه بها ليس من جنس الخروج فلما كان التقدير
 لا يخرج الا بغير وجب ملصقا باذنه فلذلك كان المستثنى من الخروج الملصق بالاذنه فمساوئه من
 الخروج بقى في صدر الكلام لانه الخروج بكثرة والتكرار اذا وقعت في سياق النفي نعم فاذا خرج منها
 بعض ما بقي ما عداه على العموم وفي حلفه قال لامرأة لا يخرج الا بغيري لك يعني الا بغير مرة واحدة
 ثم خرجت بعد ذلك بغير اذنه لم يثبت لا الاية للغة مثل الى ان فاذا اذنه مرة انتمى اليه
 وفي حلفه لا يخرج الا باذنه لو اذنه لها فيه من شات ثم ما خرجت لا يثبت يعني رجل قال
 لامرأة ان خرجت بلا اذنه فانت طالق ثم قال لها اذنت لك فخرجت من شات ثم ما
 خرجت ثم خرجت لا يقع الطلاق عند ابي يوسف حلفا فالحمد فانه عند يحنث ولو اراد
 المرأة الخروج فقال لها زوجها ان خرجت فانت طالق او اراد رجل ضرب العبد فقال
 الاخر ان ضربت العبد فغدي حنت باللفظ فورا في الصورتين يعني اذ حنت
 المرأة حين حلفه على الفور فلذلك استثنى يمين الفور فلو ثبت ثم فعلت لا يثبت يعني

لوجست المرأة ساعة او اكثر في الصورة الاولى ثم خرجت لم تحب زوجها وكذا في ضرب العبد تركه
ساعة ثم ضرب لم يحب قال لا في اجلس متغذ مع فقال لا في اخره جوابه انه تغذيت فلهذا لا يحب
بالغنى وهذه اوجه غير الطالب لانه لا يبيع الطالب ولو وصلته تغذي كالحالف في ذلك
اليوم لا في حراوه بقوله انه تغذيت تغذية بعداء المدعوي اليه وهو العداء عنده لانه السؤل يعقني
طبق الجواب الا في قال انه تغذيت اليوم يعني قال لا في اخره جوابه انه تغذيت اليوم فغذيت حر
ثم تغذيت في هذا اليوم لا يشترط الحنث والتغذي معه وفي حلفه لا يركب دابة فلهذا تركب دابة
عبد له ما دون لا يحب عند ابي ج الا في نواه اي الا في نوى في حلفه عدم ركوب دابة العبد
اكال هو اي العبد غير مستغرق بالدين يعني انه حلف انه لا يركب دابة زيد وركب دابة عبيده الا في
فانه كان عليه دين مستغرق لرقبته وكسبه لا يحب لانه هذه الدابة ليست له وان لم يكن عليه
دين مستغرق فانه نوى بدابة زيد دابة خاصة لا يحب وان نوى دابة من ملك زيد سواء
كانت خاصة له او لعبد له لما دون في حنث هذا عند ابي ج وعند ابي يوسف حنث مطلقا
اي في الوجه كلها ان نواه وعند حم حنث مطلقا وان لم ينو لا يعتد حقيقة الملك اذا لم
لا يمنع وقوعه للشيء عنده **باب البيه** في الاكل والشرب واللبس والكلام لا ياكل في هذه
النحلة فهو اي القول يقع على ثمرها والرواية في التمر بانها النحلة لانه يحب باكله البسر
الزبيب والتمر منها وان بناه في الكل بخلاف التمر بالنعطين فانه لا ياكل من البسر وبسر
غير المطبوخ حنث لانه اضاف البيه الى ما لا يؤكل وهو النحلة وانصرف الى ما يؤكل وهو التمر
لكن النحلة سببا للتمر فكان مراده مجاز التمر لانه المعنى الحقيقي مجبور حنثا لا يبيح ما اي
لا يحب باكل نبيذ النحلة ولا يحب باكل خلها ولبسها المطبوخ لا يقطع النسبة او حلف
لا ياكل في هذه النحلة فهو على الوجهين واللبس والزرع كما ترون حلف لا ياكل في هذا البسر وهو
يدركه في الرطب واكله رطباً وهو مدر كالتمر لا يحب وكذا اي لا يحب ايضا اذا حلف
لا ياكل في هذا الرطب ومن هذا اللبن واكله تمر او تمر ازاله البسورة والرطوبة واللبس
صفات داعية الى البيه فتغذ البيه بها بخلاف حلفه لا ياكل هذا الصبي فكلمة با
او بخار يغذ حنث لانه صفة الصغر غير داعية الى البيه كانه حلف لا ياكل هذا الذات وانما

قال

قال هذا الصبي حنث لوقال صبياً يتقيد البيه بصفة الصبي فصارت الصفة مقصودة بالكل
اولا ياكل لحم هذا الحمل واكله كيشا يعني حنث باكله لانه صفة اكلمية ليست بداعية الى البيه
فحققت الذات وفي حلفه لا ياكل بسر افاكل رطباً لا يحب ولو اكل فيه مذبذب المذبذب
بسر التمر الذي اكثره بسر ونشئ قليل منه رطب والرطب المذبذب عكس حنث وكذا الوكل
اي المذبذب بعد ما حلف لا ياكل رطباً يعني لو حلف ان لا ياكل رطباً ثم اكل بسر امذبذب حنث
لانه اكل المحلوف عليه وزيادة هذا عند ابي ج وقال لا لا يحب فيها اي في حلفه لا ياكل او في حلفه
لا ياكل رطباً واكل مذبذباً لا يحب عند حم لانه البسر المذبذب لا يسمى رطباً ولا الرطب المذبذب
بسر افكار اكل غير المحلوف عليه ولو اكل اي المذبذب بعد حلفه لا ياكل رطباً ولا ياكل بسر
حنث اتفاقا وفي حلفه لا يشتري رطباً فاشترى كياسة بسر والقياسه عنقود النخلة فما
اي في الكياسة رطب لا يحب كما اشترى بسر امذبذب لانه الشراء يصادق اكله والمغلوب
تابع ولو كان البيه على الاكل حنث لانه الاكل صادف شيا فنيا فكل واحد منهما
مقصود او في لا ياكل لحماً او بيضا فاكل لحم سمك او بيضه لا يحب لانه نشأ اللحم الدم
ولادمه يستكون في الماء وكذا في الشراء اي لو حلف لا يشتري لحماً او بيضا فاشترى سمكاً
او بيضه لا يحب ايضاً ولو اكل لحم انسان او خنزير بعد حلفه لا ياكل لحماً حنث لانه كل منهما
لحم حقيقة وذكر في الدرر نقل عن العاصم والكا في انه لا يحب وعليه الفتوى وكذا اي حنث
في هذا الحلف ايضاً لو اكل كبد او كوت لانه نشوبها من الدم والمخاراة لا يحب بها اي
باكل الكبد والكوش في عرفنا لانها لا بعدا لحماً ولا يستعمل في استعمال اللحم كما لا يحب
لو اكل اية في حلفه لا ياكل لحماً وفي حلفه لا ياكل سمكاً يتقيد بشحم البطن فلا يحب بشحم الظهر
اي باكل شحم الظهر صلاً فالها ولو اكل اية او لحماً بعد حلفه لا ياكل سمكاً لا يحب اتفاقاً وانما عدم
حنث في اكل الالبنة فلانها نوع ثالث بالنسبة الى نوع اللحم وشحم حنث لا يستعمل استعمال
الشحم واما اكل اللحم فلا يبيح اللحم وشحم في الذات وتفاوت في المنافع وفي حلفه
لا ياكل في هذه النحلة يتقيد باكلها فضلاً عن قسم الاكل باطراف الشاة يعني حنث باكل
عين النحلة فلا يحب باكل خبزها خلا فالها فانه عند ما يحنث باكل خبزها فهذا الخلاف

مبنى على ان اللفظ ان كان له معنى حقيقى مستعمل ومعنى مجازى متعارف فابوح بخرج المعنى حقيقى
وهما المعنى المجازى فالمراد عندهما اكل باطنه مجازا فيجوز باكله قضا كان او غير قضم على العموم
المجاز وفي حلفه لا يأكل من هذا الرقيق بحيث باكل خبزه لانه عينه غير مأكول عادة وانصرف
الى ما يتخذ منه خبز كان او غيره لا بحيث يستفاد من القمح اى لا بحيث باكل الرقيق كما هو بل
باكل ما يتخذ منه خبز كان او غيره لانه سقاؤه بعينه غير معتاد وانصرف حلفه الى ما يتخذ منه
والاستفاد اكل الشئ اناس بالكف والخبر يقع على ما اعتاده اهل مصره خبز البر والسم
يعنى لو حلف على ان لا يأكل الخبز ثم اكل خبزا حنت لتساوى الخبر عليها عرف فلا يثبت خبز
القطايف وخبز الارز بالعراق الا اذا نواه لانه اليه من مبنية على العرف فلا يتعارف
اهل العراق في اكل خبز الارز حتى لو كان بطرسية او في مصر اثم يمتددا اكل خبزه ينصرف وحنت
باكله والشواء ان اذا حلف لا يأكل شواء فهو يقع على اللحم بعينه بحيث باكل شواء اللحم يثبت عليه
لا اى لا يقع على الباذنجان والجزر والبيض الا اذا نواه والطبخ يقع على ما يطبخ من اللحم والسم
موقه لانه لا ينصرف الى غير اللحم عند الاطلاق للعرف ان اذا نوى غير ذلك اى غير اللحم وحلفه
لا يأكل الراس يقع على ما يباع في مصره ويكس في التنايل منها متعارفة وحلفه ان لا يأكل
الفاكهة يقع على التفاح والبطيخ والشمس اى بحيث باكل هذه الفواكه وعندها يقع على العنب
والرطب والزمان اى يقع بحيث باكل العنب والرطب والزمان كما يثبت في التفاح والبطيخ
والشمس عندهما وعند اهل لا يثبت باكل العنب والرطب والزمان ولا يقع على التفاح
اخبار اتفاقا والادام على ما يصطليح به يقع لو حلف بلانية ان لا يأكل ثم هو يقع على ما يصطليح
به الخبز كالحلى والزيت واللبن وكذا الملح والخبز والبيض والحب ونحوها الا بالثينة وعند محمد
هما كالحب والبيض والحب ونحوها مما يؤكل مع الخبز غالبا ادام اى وهو رواية عن ابي يوسف
والعنب والبطيخ ليسا بادام في الصحيح والغداء الاكل فيما بين طلوع الفجر الى الزوال
فما بين الزوال الى نصف الليل لانه بعد الزوال يستحق عشا والشمس فيها نصف الليل
وطلوع الفجر وحلفه ان اكلت او شربت او لم تست او لم تمشى او لم تمشى او لم تمشى او لم تمشى
لا يثبت لو حلف مطلقا على هذا الوجه ولم يذكر مفعولا وتوكل شيئا معينا يعنى نوى ما كولا

او شربا

او شربا او طبوسا معينا او حلفا الى شخص معين او تزوجا بامرأة معينة او زوجا لشيء معين
لا يصدق ديانته ولا قضا لانه النفي ما يثبت هذه الافعال ولا دلالة لها على المفعول الا انقضا
ولمقتضى العموم له ونية التخصيص فيها لا عموم له لغو ولو زاد طعاما او شربا او نحوه اى
يضم الى هذه الالفاظ قوله طعاما او شربا او نحوه او تزوجا او نحوه صدق ديانته لا قضا لانه اللفظ
صريح عام يقبل نية التخصيص لكنه خلاف الظاهر فلا يصدق وفي حلفه لا يشرب من دجلة
وهي نهر في البغداد وكذا لو حلف على سائر النهر لا يثبت بشره بها اى من دجلة بالاء ما لم يكره
اى ان شرب منها كوحا حنت والافلا والكرع فيخوض عند الماء ويتناول منه موضع بالغم طلاقا لهما
فاذا حلف من نهر في قوله من دجلة عندهما للتبعض لانه النهر ليس من جنس المشرب فلا يثبت المصير الى المجاز
فاعتبر المجاز عندهما في النهر لانه كلمة من نهر في نظر المتعارف فكأن المعنى لا يشرب من ماؤها واما
عند اهل الجرح فاعتبر المجاز في كلمة من نهر بالكون لا ابتداء العاية نظر الى ان ابتداء اصل التبعض هو
ان يكون ابتداء الشرب متصلا بدجلة وذلك يكون بالشراب من نهر كراوانه قال فيه لا يشرب من
دجلة حنت بشره منه بالاناء اتفاقا فيجوز بشره بالاناء والغرف بيده والكرع لانه شرط
شربا منسوب الى دجلة والعرف لا يقطع النسبة وكذا ان حنت والشراب يقع لو حلف لا
يشرب من حنت والشراب يثبت بشره بالاناء اى عدم مكان الشرب بل اناء وفي الاناء
بعينه يقع لو حلف لا يشرب من هذه الاناء فهو على الشراب بعينه لانه المتعارف فيه وحلفه
ان يشرب صحته اكلف بعينه ان يمين انما يقع عند اهل الجرح ومحمد اذا حلف على مكان
الوقوف سواء كان اكلف بالبتة او الطلاق او العتاق خلافا لابي يوسف فاذا حلف ان
ليس شرط عنده من نهر فروع عليه حلف بشره من هذا الكوز اليوم ولان فيه اى في الكوز
او كان فيه ماء فصب قبل مضية اى اليوم لا يثبت لانها يمين مقيمة بطلت بارة الماء
عندها لا تنافي محل وجوب الشرط وهو شرطها حلفا لانه لا يثبت بشره من نهر عند بعض اليوم
ولا عبرة لعدم الماء في الكوز لتصح اليمين بلا مكان البتة عنده وكذا ان لم يقل اليوم الا انه فيه
ماء فصب فانه يثبت بالاتفاق لانه اليمين بلا تعيين اليوم مطلقة وفي اليمين المطلقة
يجب عليه ان يفرغ من اليمين وقد عجز عن البر بارة الماء فحنت بالاتفاق بخلاف

او شربا

اكلف الوقت لا وجوب البر مستند الى آخره اليوم ليكون كل جزء منه وقتا لا داهيا
 لما قبله لم يجب البر عند الجزء الاخير لان شعاع محلبة لعدم رجاء الصدق الذي هو الامكان
 فبطلت اليقين فيه عندها لا عند يوسف فان عنده بحيث في كل هذه المسائل فلو
 بعد مضي الوقت وفي غيره بحيث في احوال وفي تصدق السماء او ليظهر في الهواء او يعلو
 به الحجر ذهبها او يقتل زيد عالما بموته انقعدت الامكان البر لا اليقين انما تنقعد اذا
 كان المعقود عليه او موهوما ومهمها موهوم مقدر وجه وقع لبعضها لا بنيا واجبة وانما
 قال عالما بموته لان صبره او فكله بعد احيا الله تعالى وهو ممكن فانقعدت اليقين وحسن الحال
 بجزءه غير تحقق البر ظاهرا وفيه خلاف زفر غنقه لا تنقعد اليقين لا بحالة البر عادة وانما
 لم يعلم بموته فلما لا بحيث اذ براد العقل المتعارف ولما كان ميتا كان العقل المتعارف
 مستغنا حقيقة فصار كسئلة الكوز الذي لا ما فيه اوصت خلافا لا يوسف اي بحيث عنده
 كما في مسئلة الكوز لا عنده امكان البر ليس شرط وفي لا يكلم فقرأ القرآن اوسج او هل او كبر لا
 سواء كان في الصلوة او خارجها هو المحذور لانه لا يسمي متكلما عاقل بل يسمي قارئا مستجوابا وتكبرا
 وفي لا يكلم يعني لو حلف لا يكلم زيد فكله بحيث يسمع زيد واما حال هو اي زيد نام حيث ان
 ايقضه بالنكلم والاقبال لا جازة بالنكلم بالنكلم بالخطاب والاسماع الذي قرينه زيد وهذا
 الاسماع لم يوجد في عدم الايقاظ وقيل حيث مطلقا يعني لا شريطة ايقاظه بل بحيث يتكلم اليه
 ولو كلف اي كالف غيره انما غير زيد وقصد يتكلم اسماع اي سماع زيد لا بحيث لا بالخطاب لم
 يوجد ولو سلم كالف على جماعة هو اي زيد داخل فيهم حيث لو وجد تكلم بالاسماع المعنى وخطا
 لا بالاسلام كلام وانما هو اهم دونه اي نوى كالف بالاسلام الجماعة فحسب لا نوى به زيد لا حيث
 لعدم القصد ولو قال كالف لا يكلم زيد الا باذنه فاذنه لا يكلم كالف اليه ولم يعلم
 كالف اذنه زيد فكله اي كلف زيد اذنه مستقرا الا اذا لم يسمع الكلام او في الوقوع
 في الاذنه وكل ذلك لا يتحقق الا بالاسماع فاذا اذنه ولم يعلم لا يكون اذنا خلافا لا يوسف
 فان عنده لا بحيث لا الاذنه لا المطلق وفي لا يكلم اي لو حلف لا يكلم شيئا فهو حين حلف
 لانه لما ذكر الشرح فخرج ما وراءه غير اليقين فيبقى الشرح الذي يليه هو داخل بدلالة يوم اكلم المطلق

الوقت يعني اذا قال لا اذنه انت طالق يوم اكلم فلما يقع على الليل والنهار حيث اذا اكلم
 ليلة هذا اليوم حيث لما قرئ باب ايقاع الطلاق ان اليوم اذا قرئ بفعل لا يمتد ويصير
 النهار فقط لانه مستعمل فيه ايضه وغيره يوسف انه لا يصدر قضاء لانه خلاف المتعارف
 وليلة اكلمه اي لو قال لعبده ق ليلة اكلمه فلما في هذا القول يقع على الليل فحسب لا الليل
 لا يستعمل في مطلق الوقت وفي حلفه ان كلمة اي كلمت زيدا الا ان يقدم زيدا وحتى
 يقدم زيدا والا انما ياذنه زيدا وحده ياذنه فكله قبل ذلك اي قبل قدمه واذنه حيث لا ان
 الا للعاية مثل حيث والى فكانت نهاية عدم تكلمه قدم زيد واذنه وان مات زيد سقط اكلف
 لانه مات قبل وجود الشرط وفي حلفه لا يا كل طعام فلان او لا يدرخل داره او لا يلبس ثوبه او
 لا يركب دابة او لا يكلم عبده ان عين كالف بالكتابة ما اضاف به يقول طعام
 فلان هذا امثلا وزال ملكه بانه افرجه غير ملكه وزالت الاضافة وفعل اي فعل الاكل او دخول
 او اللبس او الركوب او التكلم لا بحيث لا ان اليقين لا يبقى بزوال الملك كما اذا لم يعين
 لانه هذه الاعيان لا يقصد حصرها لادواتها واليدين منعقدة بمقصود كالف على غيره
 مضاف الى فلان اضافة ملك فصار كانه قال ما دام لفلان لانه تاثير فلان هذه الاشياء
 عند الجمع وان يوسف كناية كناية فوجب اعتبارها جميعا واذ لم يوجد احد هما
 وهو الاضافة بطلت اليقين خلافا لما في العبد والدار اي حيث قرنها عنده وكذا
 عند زواله الاضافة للعرف والكتابة ابلغ منها فيه لكونها قاطعة للثبوت
 فاعتبرت الكتابة ونفت الاضافة فتعلقت اليقين وفي المتجدد يعني اذا تجد
 المالك ملكه في هذه الاشياء باليستى عبدا او ثوبا او دارا او دابة اخرى ثم فعل
 كالف هذه الافعال في املاكه المتجددة لا بحيث اتفاقا وان لم يعين هذه الاشياء
 المضافة بانه لا شيه ما ولكن اضاف الى ما لكها لا بحيث بعد الزوال اي زوال اضافة
 لا يمنية مقصودة على فعل واقع في محل مضاف الى فلان ولم يوجد وحيث بالمجدد
 اي بحيث بالفعل في الملك المتجدد لفلان لانه اضافة مطلقا بانه يقول ثوب فلان
 او دابة فلان ولم يعينه فيجوز على ثوب يملكه مطلقا سواء كان متجدا او عتيقا وفي لا

9
 لا يمتد
 لا يمتد
 لا يمتد

يكلم امرأة او صديقه كنه في المعين بعد المأبأة والمعاد اي بغير لوطف لا يكلم زوجة فلان هذه
او صديق فلان هذا وكلم بعد زوال الزوجية والصدقة بحيث اجامع لا اصابها نسبة لكونه
اخر مقصود بالاجراء فلان تأثير الاصابة وانما التأثير لمعه في ذاتها او الماخر الاصابة التعريف
فيها لا يغفل الكسرة فلما اكد المقصود رجع جانب الكسرة لكونها ابلغ للتعريف في غيره اي
غير المعين بغير غير الماخر يقول لا اكلم صديق فلان او زوجه من التسمية بانها عادي
صديقه او ابنة امه فلان لا يكلم فلان لا يكلم فلان لا يكلم فلان لا يكلم فلان لا يكلم فلان لا يكلم
فلان ذلك على هذا المحمل اذ لو كان بعينه فلان يكلم بعد زوال الاصابة مع وجود هذا الاحتمال
الاخر رواية غير محمد يعني حيث فيها بعد الزوال عنده كما يكلم في العبد والدار وكلمت
بالمجد ويعني لو كثر فلان امرأة او صديقه في غير المعين ثم كلمها كما لف يكلم فلان الاصابة
مطلقة بان يقول لا اكلم امرأة فلان او صديقه يستوي فيه المتجر والعتيق وفي لا يكلم صا
هذا الطبيب في بقاءه فكلمه كنه فلان الوصف المذكور لا يصلح ما نفاه الحكم فيه اذ لو ان
اذ الاصابة للتعريف لا غير لان الاسم لا يعادى لمعه في الطبيب فصار كالشارة الى
صاحبه حتى اذا تكلم كما لف الى المشتري لا يكلم فلان او زما هذا مثال لمنكرها اولا اكلم
اكيان او الزمان هذا مثال للمعرفها وانما اوردها لبيان ان لا فرق بين ما صا واحال لانيته له
لزمان معين فهو ان كل منهما يقع على ستة اسم لان اكيان براديه الزمان القليل ومعهما اي مع
النية ما يولي الزمان لانه حقيقة كلامه وان قال لا اكلم الزمان والابدي فهو على العبر لان الزمان
اذ كان معرفا براديه الابدي ولو قال لا اكلم وهو افقد توقف الاسم في معناه وقال الزمان
منكر الا ادرى بانني قد روي عندهما هو اي الزمان سواء كان منكرا او معرفا كالزمان واكيان
يعني بغير نصف السنة ولو قال لا اكلم اياما وشهورا وسنين فعلى ثلثة يعني فيقع كل
واحدة منها على ثلثة لانه منكر وان عرف كل بلام التعريف فعلى عشرة كما يام كثيرة يعني لو
حلف لا اكلم الايام بالتعريف فهو على عشرة ايام لانه جمع معروف فيصرف الى اقصى ما يذكر
بلفظ الجمع وهو عشرة فكذا على عشرة اسم لو حلف لا اكلم الشهر وعلم عشرة سنين لو حلف
لا اكلم السنين كما وقع على عشرة ايام لو حلف لا اكلم اياما كثيرة وقال على جمعة اي على الاسبوع

وهي سبعة ايام في الايام وعلى سنة اي على اثني عشر شهرا في حلف الشهر ويقع على العبر في حلف السنين
لان الجمع المقوف عندهما ينصرف على المعهود والايام المعهودة ايام الاسبوع والشهور السنين
والسنين ليس بمعهود وانصرف الى العبر **باب البيوع في العتيق والطلاق** قال ان ولدت فانت
كراحت بالميت اي بالولد الميت يعني لو قال لامرأة ان ولدت ولد افاقت طالق فولدت ولدا
ميتا طلقت وكذا لو قال لامرأة ان ولدت ولد افاقت حرة فولدت ولدا ميتا عتقت لان الميت
ولده حقيقة ويسمى في العرف ويعبر عنه في الشريعة حتى تنقضي به العدة والدم بعده نفاس
وامتاته ولم يفتق الشهر ولو قال ان ولدت ولدا فهو حرة فولدت ميتا ثم ولدت ميتا عتقت
عنده لان مطلق اسم الولد يتقيد بوصف الحيوة لانه قد اشبهت بحرية حرة بغيرية قوله فهو حرة
والحرية لا تثبت في الميت فيقتيد به كما اذا قال ان ولدت ولدا افاقت طالق حرة اطلاق
وحرية الام لان لا يصلح التقييد خلافا لما قاله عندنا لا يعنى الولد اكيان لان الشرط تحقق لولا
الميت فينحل البيوع الى جزاء لان الميت ليس بجمل الحرية وهي الجزاء وفي حلفه اول عبد ملكه فهو حرة
فملك عبد اعنى اذ لا يحتاج في اوليته الى شراء عبد اخر ولو ملك عبيدين معان ملك عبد اخر لا يعنى
واحد منهم لان الاول فرد لا يكون غيره سابعا عليه ولا مقارنا له ولم يوجد الاول فلم يعنى ولو
زاد وحده يعني لو قال اول عبد ملكه وحده فهو حرة فملك عبيدين ثم احرق عتق الاخر اي عتق عبد
ملكه وحده ولو قال اخر عبد ملكه حر فانت بعد ملك عبد واحد لا يعنى هذا العبد لان الاخر لا بد له
من الاول وهو لم يوجد ولم يكن بموت مولاه اخر او لموات بعد ملك عبيدين منفردين يعني ان
اشترى عبد بعد طرفة اخر عبد ملكه حر ثم مات عتق الاخر يعني عتق غير اشتراه ثانيا اتفاقا
منذ ملكه من كل ماله عنده لان الاخرية تباين بالموت عند الشراء فيحقق في ذلك الوقت عند
انه عتق عند موته اي يوم مات من الثلث اي ثلث ماله لان الاخرية تحققت بالموت فيحقق
بالموت في الثلث وعلى هذا على حكم قوله اخر عبد ملكه حكم قوله اخر امرأة تزوجها فاني طالق فلما
يعني ان تزوج امرأة بعد هذه البيوع ثم تزوج امرأة اخرى ثم مات طلقت الاخرى عند التزوج
فلا يصير فارقا لثالث الاخرى عند البيع خلافا لما قاله عندنا تطلق الاخرى عند الموت فيصير فارقا
فترت الاخرى وقوله كل عبد بشرية بكرا فهو حرة بغيرية ثلثة اعبد منقرون عتق الاول لان

البشارة اسم خبر غير معلوم عند من بشره ويشترط كونه بشارة في العرف وهذا انما يتحقق من المبشرين
 الاول وان بشره معا عتقوا لان البشارة تحققت في الكل ولو قال في اخره بكذا فهو في اخره ثلثة
 متفرقين او اجزوه معا عتقوا او الوهمين اي اخبارهم متفرقين وفي اخبارهم معا لان الخبر يطلق
 في المعلوم والمجهول والصدق والكذب والتمسور والخنزير فلهذا لا يكون الخبر كالبشارة والاعلم
 كالبشارة يعتق بالاول لا غير لانه لا يحصل به العلم وكل في البشارة والخبر يكون بالكسابة والمراسلة
 كما يكون بالمناقشة والمجادلة يكون بالثبوت فقط ولو نوى كفارة بنية ابيه سقطت الكفارة يعني
 انه اشترى اباه بنية الكفارة غير مبنية صحته وكذا اشترى ابنه بنية الكفارة لانه هذه النية كانت مقارنة
 لعدة العتق خلافا لفرقات في فاء عندهما لا تقتصر النية لعدة العتق بل تقتصر العتابة لعدة
 لا تصح نية الكفارة بنية امة استولوا بالنكاح يعني اذا قال امة استولوا بالنكاح انما يشترط
 فانت حرة غير كفارة يمنع ثم اشترىها فانها تعتق لوجود الشرط ولا تجزئ عن الكفارة لان حرة
 مستحقة بالعتق لا بد فلا يضاف اليه اليه او عتق اي لا تصح نية الكفارة بنية امة عتق
 بعتقه يعني اذا قال انما اشترى هذا العبد فهو حرة فاشترى بنية الكفارة لم يجز لان الشرط
 قرينة النية باليهين التي هي علة العتق وهو لم يوجد بان لا يكون نية الكفارة وقت اليهين لان
 العتق عند الشراء يضاف اليه اليهين السابق الا ان قال في حلفه انما اشترى بنية الكفارة فانت حرة
 غير كفارة في يكون نية الكفارة مقارنة لعدة العتق فوقع بنية الكفارة وفي حلفه انما
 اشترى بنية الكفارة فانت حرة انما اشترى بنية الكفارة وقت حلفه عتقت لان اليهين انعقدت في
 حرة المصا ودفعتها الملك انما اشترى بنية الكفارة بنية الكفارة لا تعتق لان هذه الامة لم تكن
 في ملكه زمانا اكلف ولم يصف عتقها اليه الملك سببه خلافا لفرق انما اشترى بنية الكفارة
 يكون الا ان الملك فلهذا ذكر الشراء في ملك الملك دلالة واضمارا فان الشراء لا يخصها
 ويبيعها ببيتا ويبيعها في خروج كخزينة خارج البيت ويطاها غير طليب للولد بنية الكفارة
 البيع وحده عند ابي يوسف مع هذه الاربع بشرط طلب الولد في نية الكفارة وعرضها لا
 يكون بنية الكفارة واصل الشراء بنية الكفارة بنية الكفارة بنية الكفارة بنية الكفارة بنية الكفارة
 وفي قوله كل ملوك حر عتق عبيده ومذنبوه وامتهات اولاده لانه اضاف العتق الى

ملوك

خبر المبيع
 والخبر المبيعة
 الباقية صحيحة

ملوك مطلق والمكسوم مطلق كامل رتبة ويدا وانما النقص في الرتبة لا يعتق فيه كما يشهد الا ان
 نواهم لان الملك منهم ما مضى وكامل رتبة لازمة لهم كامل وانما لا يملك المولى الكسب المحاسب
 ولا يملك له وطى مكاتبته وفي قوله لزوجة التكت هذه طالق او هذه وهذه طلقت الا في حال
 وخبر في الاولين لان كلمة اوليات امة كورس وقد ادخلها بين الاولين واهلها طالق
 بموجب سوق الكلام ثم عطف الثالثة على الطالق والعطف للمساواة في الحكم فيتمتع بماله
 فصار كما اذا قال امة كذا طالق وهذه وكذا العتق يعني اذا قال امة كذا طالق وهذه وكذا العتق
 الا في خبر في الاولين وكذا الاقرار يعني اذا قال امة كذا طالق وهذه وكذا العتق يعني اذا قال امة كذا طالق وهذه وكذا العتق
 للاخير خبر في الاولين **باب البيوع والشراء** والتزويج وغير ذلك بحيث ياتي
 في التوكيل في البيع والشراء والجاراة والامتناع والصدقة غير مال والقيمة والخصومة يعني
 لو حلف ان لا يبيع او لا يشتري او لا يزوج او لا يجير او لا يصطلي او لا يقسم او لا يبيع او لا يبيع
 لم يحنث لان العقد يوجد من العاقبة حتى ترجع حقوق العقد اليه فلم يوجد شرط الحنث في الحال فوجوب
 العقد الا ان ينوي اكمال التوكيل صدق لان فيه تشديدا على نفسه او يكون الحالف منه لا يبيع
 هذا العقد بنفسه كالتسليم والمخزرة فيحنث بتوكيله لانه يمنع مما يبيعه وضرر الولد
 هو معطوف على اخصومة يعني لو حلف ان لا يضرب ولده فاحره او فضره لم يحنث لان الضرب
 فعل حتمي لا ينتقل من احد الى آخر الا اذا اذن التوكيل وصحة التوكيل يكون في الاموال فيصح في العبد
 وفي الولد ويحنث بهما اي بالمباشرة والتوكيل في حلف النكاح والطلاق والجمع والعتق
 والكسابة والصلح غير دم عمد والربية والصدقة والقرض والامتناع والضرر والضرر فيها المبارة
 خاصة صدق ديانة لا قضاء وكذا حلف ضرب العبد انما يحنث بالتوكيل فيه لان التوكيل صحيح
 فيه بان يكون في الاموال بخلاف ضرب الولد كما في قوله البزج والبيداء والخيطة والادراع والاشراع
 والامتناع والامانة وقضاء الدين وقبضه والكسوة والحمل يعني لو حلف بان لا يفعل هذه الاعمال
 ثم بنفسه او فعلها وكيل يحنث لان الوكيل فيها سقم شخص حتى انما الحقوق ترجع الى امره فكان في الامر
 فعل بنفسه الا ان هذا استثناء غير قوله وكذا ضرب العبد من المباشرة يعني لو نوى في حلفه ان لا يفعل
 بنفسه لا يحنث بفعل وكيله بصدق في نية المباشرة قضاء وديانة وانما في نية قولت بقصد ديانة

لا قضا فلهذا افرق بينهما بقوله وكذا في حلفه لا يزوج من زوجة مضومة فاجازه بالقول اي اجاز الخ
 بالقول التزوج الفصوح حيث لانه الاجارة في الاني كالا في الابداء وانه اجازته بالفعل كما عطف
 لهم وكونه لا يثبت لانه العتق يخص بالقول فلا يكون فعله عقدا بل يكون رضاء وشروط تحت العقد
 لا الرضاء وحلفه لا يزوج عبده او امته بكنة بالتوكيل والاجارة لانه ذلك مصنف في الاني
 متوقف على ارادة وملكه وولايته وكذا ان يثبت ايضا بالتوكيل والاجارة في حلفه لا يزوج ابنة
 وبنته الصغيرين لولايته عليهما وفي حلفه لا يزوج ابنة وبنته الكبيرين لا يثبت الا بالمباشرة
 لعدم ولايته عليهما فهو كالاجنبي عنها فيستلزم حقيقة الفعل ودخول اللام والمراود بال دخول
 تعلقيها على البيع يعني تعلق اللام بفعل يقبل نيابة الغير كالباع كانه يثبت اي مثل ان يثبت لك
 ثوبا بغيره فيقتضي اي قول اللام اختصاص الفعل اي البيع بالملوك فليسا بالملكي طلب
 بانه متعلق بالاختصاص كانه الفعل بوجه اي بام الخ طلب للملك لانه اللام متعلق بالبيع فيقتضي
 اختصاص البيع بالملكي طلب الفعل لا يثبت بغيره على الا بالامر فلهذا اخضع الامر فيه بانه
 لم يثبت لانقاء التوكيل سواء كان التوب ملكا للملك او لا وطلب اي مثل البيع في هذا الحكم
 الشراء والاجارة والصبغة والبناء لانه هذه الافعال تعلقي نيابة الغير ودخول اللام على
 العين يعني تعلقيها بالتوب كانه يثبت ثوبا لك فيقتضي اي دخولها اختصاصها اي اختصاص
 العين به اي بالملوك فليسا كانه التوب متعلق بالاختصاص ملكا اي ملكا للملك فليسا عليه
 سواء امره الى طلب ولا يثبت بغيره ثوب مملوك للملك لانه اختصاصه ولو اصرح الى طلب
 في هذه الصورة ثوبه في ثياب الخالف فباعه ولم يعلم حيث كان عليه فمهلكه بها مسبا وكذا اذا قلنا
 اي اللام على التوب والاكل والشرب والرفق فانه قوله ان اكلت لك طعاما او شربت لك شرا
 او دخلت دارا اقتضى ان يكون الشرب والطعام وان اراد ملك الملوك طلب كما في قوله ان اكلت
 لك فانه وان كان متعلقا بالاكل صورة فهو متعلق بالطعام معناه وانما ضرب الولد كونه ضربت
 لك الولد فغيره حر فاقضى الملك فيه غير ممكن الا ان اراد بالملك الاختصاص وان نوى غيره
 صدق فيما عليه واما بنة وانه اشتريته فهو حر ففقد بالبيع والشراء بالحياء علق لانه علق
 العتق بالبراءة لا بالملك المتعلق بالشرط كما في قوله عند فوجوه فكانه قال بعد ان شره سقط جانه

مسألة

ونثبت

ونثبت الملك بقتضي احتياقي عليه فكذا هنا وكذا اي علق لوعقد بالباسد اي بالبيع
 والشراء العاسد والموقوف ولو بالباطل يعني لوعقد بالبيع او الشراء الباطل لا يعتق وفي حلفه ان
 لم يبعه فكذا اي لم يبع عبدي فامره طالق فاعنه او دبره حيث لانه الشرط عدم البيع وهو قد يتحقق
 قالت امرأة لزوجها تزوجت علي امرأة اخوي فقال الزوج كل امرأة لي طالق طلعت هي هذه المرأة
 العاتكة لدخولها تحت كل امرأة اي كما طلعت غيرها فزوجاته بموجب هذا القول لا اي لم تطلق
 في رواية غير ابني يوسف وانه نوى غيرها اي غير هذه المرأة العاتكة صدق ديانته لاقصا لانه الزوج قال
 هذا الكلام لارضائها ومارده غير لكنه خلاف الظاهر ولو قال علي المشي الى بيت الله الى الكعبة ربه
 حج او عمرة مشيا فان ركبا فليكن دم ولو قال علي اخرج او اخرج الى بيت الله
 او المشي الى القضا او المروءة لا يلزم شي لانه الشراء هذه الافعال هذه العبارات غير متعارفة وكذا
 اي لا يلزم شي اي لو قال علي المشي الى الحرم او الى المسجد احرام حلالا لهما وفي عبده حر ان لم اجمع العام
 فشهد اي الرخصة بكونه اي الخالف يوم النحر بكونه لا يعتق العبد عند البيع والي يوسف لانه الشهادة
 كانت على النفي او المقصود نفي الحج لا اثبات النسخة كانهما شهدا انه لم يحج العام حلالا فالحج فانه
 عنده يعتق لانه الشهادة كانت على امر معلوم وهو النسخة فمضمرة واثباته استفاء الحج فيحقق
 الشرط وفي حلفه لا يصوم فمضام ساعة بنية حيث لانه الصوم احساك غير المفطر في النهار مع
 اقبية وهو قد وجد وانضم الى قوله لا يصوم صوما او يوما لا اي لا يثبت بصومه ساعة بالنية مالم
 يتم صومه يوما لانه اراد به الصوم العام وذلك صوم اليوم لانه ما دونه ناقص وفي حلفه لا يصلي حيث
 اذا سجدة سجدة لانه الركعة وجدت بها لا قبله اي لا يثبت قبل السجود يعني لا يثبت بالقيام او الامة
 او الركوع مالم يسجد مع ذلك فانه يسجد بها ثم قطع حيث لانه الصلوة عبارة عن الاركان المختلفة
 فمالم يات بكلها لم يتم صلوة وانضم الى قوله لا يصلي صلوة فيشفع اي فيثبت بشفع الصلوة
 يعني بركعتين او بركعة واحدة الصلوة المعبرة بشرعها واولها ركعة لا يثبت في هذه البيوت باقل من
 الركعتين وفي قوله ان ثبت فممن ذلك هو اي اللباس هدي صدقة يتصدق بها في مكة فملك قطعا
 فغزله اي غزلت المرأة فطنة وتسج فليس فهو هدي عند الحج حلالا لهما فانه عندهما ليس عليه
 ان يهدي حتى تغزله فممن فطن ملكه يوم حلف لانه انما يصح في الملك او مصداقا له سببه ولم يوجب

ولا يصح ان غزال المرأة يكون يقطن الزوج والمعناه هو لم اذ وذلك سبب ملكه وان لم يمس ما عرفت
 من يقطن ملكه وقت الحلف فلهي بالانفاق وخاتم الفضة ليس بجلي اي لو حلف لا البس حليا
 ثم تختم بجي تم فضة لا يثبت لانه ليس بجلي عرفا ولا شرعا لعدم تزينه حتى ابيع استعماله للرجال كمال
 خاتم الذهب وعقد اللؤلؤ ان رضع فحلي والاي وان لم يرضع عقد اللؤلؤ فلا اي لما يكون حليا
 يعني لو حلف لا البس حليا فيثبت بختم خاتم الذهب لانه حلي تزينه واكلى ما يتزين به ولهذا لا
 يحل استعماله للرجال ويثبت ايضا بلبس عقد لؤلؤ مريض عند الجرح لا يثبت بلبس غير مريض لعدم
 التحلي به عرفا ومبني الامة على العرف وكذا كذا البافوت والبلخشي والزمر والزمرد وقال
 حلي مطلقا يعني عقد اللؤلؤ حلي عند ما سواه كما مريض او غير مريض لانه حلي حقيقة وبه اي يقول لها
 يعني لا التحلي به على الا نمر او معناه وانه لا يجلس على الارض فجلس على سباط او حصير فومها لا يثبت
 لانه لا يثبت على السبا على الارض فان حال بيننا اي بين الارض وبيننا اي بيننا كالف تبايه كذا
 زينة حش لكونه حالي على الارض لا لبسه تتبع له فلا يتجمل او حلفه لا ينام على هذا الموضع
 فجعل فوقه اي فوق هذا الموضع فاشي آخر فنام عليها اي على الموضع الذي جعل فوقه الاول لا يثبت
 وانه جعل فوقه اي فوق الموضع فنام على حش لانه القام تتبع للموضع
 حلفه لا يجلس على هذا السرير اي جعل فوقه اي فوق هذا السرير فنام على حش لانه لا يثبت
 الشيء لا يكون يتعالي فقطع النسبة عن الاول وانه جعل فوقه اي فوق هذا السرير سباط او
 حصير فجلس عليه حش لانه اجلس على سباط او حصير فوق السرير فجلس على السرير لانه المعنا
 في جلوس السرير جلوس عليها وكذا ان كان في السطح في الحكم **باب التمس في الضرب والقفل**
 وغير ذلك الضرب والحكم والسوة والدخول بحيث فعلها اي يفعل هذه الافعال بانها فلا
 يثبت في حال الضربة او كسوة او كلمة او دخلت عليه بفعلها بعد موته اي موت زيد لانه
 الضرب اسم لفعل مؤلم وهو لا يتحقق في الميت والمراد بالكسوة عند الاطلاق التملك
 التملك للميت وانه نوى بالستر حتى لانه محتمل والمراد بالحكم الافهام وانه تخفى بالحي والمرد
 بالرخول الزيادة عرفا في موضع يجلس فيه للزيارة والتعظيم وهو لا يتحقق في الميت وزيارة قبره
 لا يكون دخولا ولو حلف ان يجلس في قبره لا يدخل كل واحد منهما على صاحبه فلا في منزه موعالا

يختار

يختار بخلاف الفل والحمل والتمس يعني لو حلف ان غسلك فغسلي عرفا يتناول الحيوة و
 الموت لانه الفل عبارة عن الكسالة للتطهر وذلك يوجد في الحي والموت وكذا الحمل والتمس
 يوجد في الحي والميت ولو قال للمرأة لا يضرها فموت شعرا او خفها او عضها حش لانه الضرب
 لفعل مؤلم وهو يتحقق فيها بالضرر حتى يموت فهو على امس الضرب لانه المراد في العرف بقتل
 قريبا فادوية الشر قريب يعني لو حلف ان يقتل دينة قريبا يلزم عليه اداء دينة فيها وشر الشر لانه قريب
 الزمان والشر وما فوقه بعيد فاذا قضى بعد الشر يثبت الا اذا حلف القضاء بعيد البقضية اليوم
 يعني لو حلف بقتل دينة اليوم فقتله زبوا او بنهرية او سحفة او باعده شيئا وقبضه صح
 اي لم يثبت لوجود شرط البز وهو ابعاده الذين اليوم لكونه هذه الاشياء غير مائة لا يبعد لانه
 الزيادة عيب العيب لا يوم الجنس وكذا البنهرية وقبض السحفة صح فاذا استحق فرد لا يرتفع البز
 المحقق وكذا البيع لانه يكون تقضي بائنا لها وهو قد تحقق بالبيع على طريق المقاصة والزيغ
 والبنهرية ما يكون الفضة غالبة على الفل حتى يكون من جنس الدراهم لكنه الاول يرد به بيت المال
 والله يرد التاجر لغشها ولو قضاه اليوم رصاصا او سقوة او هبة اي وهب الدائن الدين
 للمدنيون او ابراه اي الدائن الذين له لا يبر بغير حش لانه الرصاص والسقوة ليسا من جنس الدراهم
 واما الهبة والابرة فلمع المقاصد فالسقوة ما غلب غشته وحلفه لا يقبض دينة درهما
 دونه درهم لا يثبت بقبض بعضه لم يقبض كله متزقا لانه الشرط قبض جميع دينة متزقا وهو
 يثبت بقبض بعضه وانه فرق اي الذين يعمل ضروري كالوزن لا يثبت يعني ان قبض دينة في
 وزنين متزقا ولم ينفصل ما يغير عمل الوزن لم يثبت لانه ليس بتعريف اذ قد يتعذر قبض الكل
 دفعة واحدة فيكون هذا القدر مستثنى من البيان بحكم العادة وهما رالية بقوله ضروري وان نقل
 بين الوزنين يعمل ان حش لانه يتبدل المجلس وفي حلفه ان كان في الامانة او غير مائة او سقوة
 لا يثبت بها اي بالامانة او باقل منها اي في الامانة يعني لو حلف ان كان في الامانة درهم فغسلي
 ولم يملك الا خمسين او سبعين درهما لم يثبت لانه المقصود منه عرفا نفق ما زاد على المائة وكذا
 قوله غير مائة لانه كل ما اداة الاستئنا وحلفه لا يفعل كذا تركه اي ترك الفعل يعني وجب لا يفعل
 ابد لانه نفق مطلقا فيقيم وفي حلفه ليفعله يلقى فعله مرة لانه نكرة في سياق الانبات

حلفه واللعنة بكل داعي فديعة اذا حلف الولى رجلا له شعور على اهل الفاد وليفعل
كل مفدي في البلدة وهذا الحلف تفيد بحال ولايته اى ولاية الولى وان يذكر حال ولايته فان
اعلم حال ولايته بتر والاحت وبعده لانه لا يلزم لاعلم لانه المقصود من ذلك دفع الف
بالمنع في حال سلطنة هذا يتقيد بها وزوالها بالموت والفرق وحلفه ليرتبه فوجب له
الموت بانه لا يثبت له الاية في هذا الحكم القرض والعارية والصدقة يعنه حلف
ليمر ضنة او يعمره او يصدقه فافرضه واعاره ونصه ولم يقبل بربح في البيع حلفه لا يتم
ربحنا فهو محمول على المساق له فلا يثبت في هذا الحلف بستم الورد واليساب فيكون له المساق
وقبل يثبت بستمها حلفه لا يتم ورد او يفتحي فهو يقع على ورقه حتى لو حلف لا يفتحي
وردا فاشترى ورثها يثبت ولو اشترى ومضنها لا يثبت حلفه لا يدخل دار فلان تناول الملك و
الاجارة لانه المراد به سبة التكنى عادة حلفه لانه لا مال له وله دين على مفس او متى لا يثبت فصار
كأنه لا مال له عرفا لكونه موجودا عنده **كتاب المحرمات** واخذ لغة المنع ونشر عاقوبة مقدرة
تجب فاقترها على الامام معاقبة فاعلمت فيكون له التعزير ليس بمقدور ولا قصاص قد لانه حق العباد
واحد حقا لله تعالى والزنا موجب للحد وطى مكلف فخرج به وطى الجموع والصبي في قبل وانما قال في
قبل ولم يقل في فرج لانه القبل مخصوص بالنساء بخلاف الفرع فخرج به وطى الهام فان وطىها لا
يوجب الحد خالف عن ملك الملك النكاح وملك النكاح وبناته اى خال غير شبيهة وبنات الزنا بنات
اربعة رجال مجتمعين في مجلس واحد في لومهم واستغفرين لم تقبل شهادتهم بالزنا متعلق بالثبوت
يعنه شهادة ملتبسة بلفظ الزنا لانه على الفعل الحرام او ما يفيد معناه لا بالوطى اى لا يثبت
الزنا بالشهادة واللفظ الوطى او الجماع انما يثبتها لا يفيد فائدة الزنا لعدم دلالتها خاصة على فعل
حرم اذا سلم اى الشهود والامام غير ما هيمة الزنا هذه التساؤل لاحتال انتم تظنون ان ما دونه
الزنا يسمى زنا فشهدوا على هذا الوجه لانه بعض الناس يطلقونه على كل وطى حرام وانما يطلق
على غير هذا الفعل حيث قال العينة تزنياء وكيفية هذا الاحتمال ان يكون الزنا مكرما او قبيحا وخرج
او بلا التساؤل بخلافه ومن زنى هذا الاكل بينها او لا احتمال شبيهة لا يعرفها الشهود واثبت الزنا هذا الاحتمال
ان يكون الزنا في دار الحرب لانه الزنا اذا لم يكن تحت ولاية الامام لا يجب عليه فامة احده ومنع زنا هذا الاحتمال

ان يكون

ان يكون في زمان متقدم او في زمان الصغر لانه التقادم يمنع قبول الشهادة على الزنا فثبتوه اى بين
الشهود وقالوا رايها وطهرها فخرجها كالميل في المحلة بضم الميم وعما الكمل وقد لو اى الشهود
وعلى نية ولم يكتف بظواهر عدالتهم احتياط للدرا قال عم ادروا اكدود ما سقطتم اوبال اقرار
عاقلا بالغنا عطف على قوله بشهادة اربعة يعنه يثبت الزنا باقرار الزنا والزانية حال كونها
عاقلا بالغالا قول المجنونة والصبي غير مقبول ولا يثبت الاسلام لانه الزنى محرم باقراره عندنا
خلافا لما لك ولا يثبت طاهرة لانه اقرار العبد بالزنا يوجب الحد عليه ما ذونا كان او مجرورا خلافا
لوزن اربعة مرات في اربعة مجازيس غير محال للمعزاة احكام كل اقراره الامام حتى يغيب المقر عن بصره
اى عن بصر الامام ثم سأل الى الامام بعد اقراره الرابع كما مر اى كاسالى الشهود غير ما هيمة الزنا
وكيفية وبمخرجه واين زنى سوى الزنا اى لا يثبت له غير زمان التقادم لا يمنع ثبوت الحد بالقرار
لما بينا وقيل لا يثبت له لاحتال انه زنى في حال الصغر فثبتة ونزب تلقينه يرجع المقر اقراره
بلفظ قبلت او لمست او وطئت بشبهة فان رجع قبل احده او زنى انما اى في وسط احده ترك الحد
لان رجوعه اخبار يحتمل التصديق كالاقرار ولا مكذب له فتحققت البينة تعارض الاقرار بالرجوع
بخلاف الفضاض وهذا القذف لانه حق العبد فانه يكتبه فلا معارض للاقرار الاول واحد
اخذ للمحصن رجعة فقتلته يموت يبدى اى بالرحم الشهود اى ابو او غابوا او ماتوا اى الشهود
اومات بعضهم سقط اى اكدود اذ اجنوا افسقوا اوقد فوافقه واواحد منهم اعلم واخبر
اوارته لانه الظاهر على احده قبل الاستيعاء كالموجود في الابد كالحا رجوع المقر فصار كانه
شهودا بهذه الصفة ثم يرمى الامام ثم يرمى الناس في رحم المقر يبدى الامام ثم يرمى الناس ويجعل
ميتة بعد اترجم وكفن ويصل عليه واكدود لغير المحصن اى فكلما زنى فلو عين احدهما محصن
وثانيهما لغير المحصن جلده مائة لقوله الزانية والزاني فجلدهما كل واحد منهما مائة جلدة لكنه
نسخ في حق المحصن فبقى في حق غيره معمولا به وللعبد نصفها اى نصف جلدة مائة لقوله تعالى
في حق الاما فان ايتين واحدة فعليه نصف ما على المحصن من العذاب بسوط لانه له
اى يضرب بسوط لا عود له ضربا وسطا مائة على بدنه لانه في عضو واحد يحتمل التلف وهذا
الضرب لا يجرى للتلف اى الرأس والوجه والفرج وعندنا لا يوجب ضرب الرأس ضربا

سنة

سنة

مطل

و ترجم

ويضرب الرجل قائما في كل قد بلامة اي في غير ما يلقى على الارض ويده رجلاه كما يفعل في زمانا وقبل ان يقد
النصار بده فوق رأسه وقبل ان يقد الصوت على العضو بعد الضرب وكل ذلك لا يفعل لانه
زيادة على المسحق وينزع ثيابه لا يبلغ في اتصال اللام اليه ومنه هذا أحد على الشدة في الضرب
سوى الارار لا في كشف العورة وتضرب المرأة جالسة لانه اسهل لها ولا ينزع ثيابها لانه لا
المرء ولا احتواؤها منعها وصول اللام الى المضروب فيستر عاه ويجبر لها في الزجر لانه لا يحكم للرجل
في الزجر ولا يجذب سيدة ملكه بل اذا اللام لانه أحد حتى الله في شرعية لافضاء العالم غير الضرب
بالزجر وهذا لا يفسد باسقاط العبد فلا بد من استيعاء نائب الشرع وهو الامام او نائبه بخلاف
التعزير لانه حتى العبد وهذا يعزى الضرب حتى انشرع ما قطع عنه وحصة الزجر الحرية والتكليف
بانه يكون عاقلا بالغا فان غير المكلف ليس باهل للعقوبات والامام لم يقله عدم من شرك بانه ليس
بمحصى والوطى بملك صحيح فان حصول الوطى بملك صحيح شرط حصول صفة الاحصاء ولا
يجب بها وبقا الاحصاء حتى لو تزوج في غيره مرة بملك صحيح ودخل بها ثم زال النكاح
بغير تزويج يجب عليه الزجر حال وجود الصفة المذكورة وهي الحرية والتكليف والامام
فيها اي في الزوجين يعني بشه طاهر يكون لكل منهما حرا ومكلفا ومسلما عند الوطى بملك صحيح
حتى ان المملوكين بملك صحيح حال ارقانهم عتقا لم يكونا محصنين وكذا الكافران وكذا اذا
تزوج امه او صغيرة او مجنونة ووطئها وكذا المسلم اذا تزوج كتابية ووطئها وكذا الوكاة الزوج
موصوفا باحدى هذه الصفات وهي حرة عاقلة مسلمة باه اسلمت قبل ان يوطئها الزوج
ثم ووطئها الزوج الحاقا فقبل ان يفرق بينهما فانها لا تكون محصنة لهذا الزجر ولا يجمع في المحصن
بين جلد ورجم لا عليه لا يجمع بينهما ولا يجمع في غير المحصن يعني في البكرية جلد ونفي هذا عندنا واما
عند الشافعي فيجمع بينهما في البكرية فجلده مائة ويغيب سنة الايسة فان الامام اذا اراد في ذلك
اصلة غرت بقدر ما يرى ولم يرض ان يفي المحصن بزوج لانه الاتلاف مستحق عليه فلا يؤخر
بسبب المرض ولا يجلد المريض ان اقتضى هذه الجدة مالم يبرأ لانه ربما افضى الى الهلاك وهو لا
يستحق الاتلاف بل يستحق الرجوع والخلل والاحمال ان ثبت زمانا بالبينه اخر زجره غير الثبوت
بالاقرار لانها لا تحبس فيه اذ الرجوع عنه صحيح فلا فائدة في الحبس تحبس حتى تملك محافة غير الزجر

مطل الناف ثب قسام
نائب الشرع ونائب القاضي معلوم
الامام او نائبه

وترجم

وترجم اذا وضعت اي ترجم اذا وضع حملها فلا تؤخر ان كان للولد من ربه لانه التاخير كما بسبب
وهو قد انفصل عنها فكانت كالمريضة والمرض لا يمنع اقامة الزجر ولا تجلد اي وان كان حذو
الجلد لا تجلد مالم يخرج من ثيابها يعني تجلد بعد النفاس لانه نوع مرض وان لم يكن للولد من ربه لا
ترجم امها حتى يستغنى الولد عنها لانه في ذلك صيانة الولد عن الهلاك لو قالت الزانية انا
حيلة ينظر الناس فان قلن هي حيلة حبست سنتين ثم ترجم وهذا التقادم لا يمنع اقامة أحد
لانه تغذرو صنف الخلقة لا يضرب شديدا في أحد ان خيف غير ملكه بل يضرب بجمل **الوطى**
الذي يوجب اكله والذي لا يوجب الشهرة دارة اي مانعة للحمة وهي اي هذه الشهرة نوعان
احدهما شهرة في الفعل وهي ظنة غير البريل اي غير دليل اكل دليل يعني ظنة غير اكل فلا بد
من الظنة ليحقق الاشتباه كقوم سقوا اخر اكل في علم منهم انه خمر لانه لم يعلم فلا يجد فيها اي في هذه
الشبهة ان ظن اكل اي لو قال ظننت انها حلال له لاحد عليه لادعائه في اكل ثم لاحد على الآخر
لستوطه عن ظنة اكل لانه اذا ادعاه ما خرج فعليه ان يكون زمانا في فعل الآخر ففسط اكله
عنهما حتى جميعا بالحرمة والآية وان لم يظن اكل باه قال علمت انها حرام على حد لعدم
ادعائه اكل فلم توجد شبهة كوطى معتدة فزنت او ووطى معتدة فوطئ على مال او ووطى
اتم ولد اعترفا وهي معتدة او ووطى امة اصله اي بويه وان علما فان الولد ينتفع بالوالدين
كما ينتفع باله فيثبت به ظنة في جواز الاستبضاع بجاريتهما او ووطى امة زوجته غناه
الزوج بالزوجة المستفاد من قوله ووجدك عائلا واغنى اي بمال خديجة رضى قوروش
شبهة ان مال الزوجة ملك للزوج او ووطى امة سيدة فان انتفاع العبد بمال المولى ورضاه
بذلك عادة لانه يحتاج الى مال المولى اذ ليس للعبد مال ينتفع به وكذا العبد معذورا باكل
فيجوز ان يظن ان ووطى امة المولى حلال له وكذا اي لو طئ هو لا الجاني في الاحكام ووطى
امرأتهن الامة المهرونة فان مالكية امرأتهن المهرونة ملك يورث ظن حلق ووطى امرأته
في الصحاح اخر ازجر رواية اخرى لانه لا يجب في رواية ويجب في رواية اخرى وشبهة في اكل
هذا النوع ثمانية الشهرة وهي اي هذه الشهرة قيام دليل ناف للمحرمة في ذاته يعني اذا نظر الى
الدليل مع قطع النظر عما مانع يكون الدليل ما في المحرمة فلا يجد لها في اي في هذه الشهرة

وان عمل بالحرمة ولو قال علمت انها لم على كوطي امة ولده وان سفل فالدليل انه في الحرمة فيه قوله علم
انت وملك لا يملك او وطى منته كنه يعنى لو وطى احد الشريكين اجماعة المنة كنه دليل جواز
الوطى او وطى معتدة بالكنايات دونه الطلاق الثلث فانه الدليل للحرمة فيه قول بعض
الصحابة انه الكنايات رواج او وطى البايعة لامة المبيعة او وطى الزوج لامة المهورية اي
التي جعلها صداق المرأة تزوجها قبل تسليمها اي تسليم المبيعة الى المشتري وتسلم المهورية
الى الزوجة فزيل الملك في المبيعة كونه البيع نقضا لملك المبيع في يد البايع ودليل عدم زوال
الملك في المهورية كونه المهر صلة اي غير مقابل بال والنسب يثبت في هذه اي في شبهة الحمل التي
كان مجموعها في ستة مواضع عند الدعوة اي ان ادعى النكاح النسب فيها ثبت لا اي لا يثبت النسب
في الاول اي في شبهة الفعل وان وصليته ادعاءه انما في النسب لانه الفعل في الاول زنا محض
فقط اكد فيه كسبها لامة عليه للشبهة في نفس الامر بخلاف الثانية ويجوز لو طى امة اجنبية
وكذا امة اخته او امة عمه وكذا امة عمه وسائر المحارم غير الولاد وان ظن حلها اي وان قال
ظننت انها تحل لي لانه لم يستند ظنه الى شبهة صحيحة وكذا اي يحكم ايضا لو طى امرأة وجد ما علم
فراسته لعدم اشتباهه مع طول القصة فلم يكن الظن مستندا الى دليل فلعنا ظنه باي يقول ظننت
انها حلال لي وان وصليته كما علمي لانه يمكن ان يعرف زوجة بكلامها وصوتها وحركاتها ومساها
الا ان دعاء واجابة اجنبية فعالت انما زوجتك فوطئها لانه اعتمد على الاخبار وهو دليل
في حقه حتى اذا اجابت بالفعل ولم تقل انما زوجتك فوافقتا وجب عليه الا ان لا يجزى بوطى
اجنبية زفت اليه فمن هي زوجتك وعليه المهر لانه قضى عمره بمرضاة بالمهر وبالعدة ولا الرجل
لا يعرف زوجة اولا قررة الا باخبارا ثلث فعد اعتمد دليله في موضع الاشتباه وهو اخباره
فلما كالمعذور ولا يكره فاذنه لانه الملك معه وم حقيقة ولا يجزى بوطى بهيمة لانه ليس بزنا فيز
والهيمه ان كانت مما لا يؤكل تزيج ثم حرق بالنار ولا تحرق قبل الذبح ويضمن العاقل قيمتها
اذا كانت البهيمه لغير العاقل لانها قتلت لاجله والاحاق بالنار ليس بواجب وانما يفعل
لئلا يعثر الرجل بها ان كانت باقية فينقطع التحدث به وان كانت مما تؤكل تزيج ويؤكل
عند ابعده وعند ابعده يوجب حرقه او زناه وارحب عطف على قوله بوطى يعنى لا يجزى

في دار احرب او دار بني اذ خرج الزنا الى ما بعد لقوله لم لا يقيم احد ود في دار احرب لانه المقصود
من اكمة الانزجار وهو غير حاصل لا تقطع الولاية غير دار احرب واذا سقط الوجوب عنه
في دار احرب لم يبق عليه في دار السلام لانه الزنا لم ينعقد في دار احرب موجبا فلا ينقلب بالانقلاب
منها موجبا ولا بوطى محرم تزوجها يعنى اذا تزوج من لا يحل له كاحكامها كاخته وسائر محارمه و
مطلقة الثلث ومنكوحة الغير ومعتدة الغير سواء كان عالما بالحرمة او لم يكن فوطى بعد العقد
يكره ولكن ان كان عالما بها يرجع بالضرر له تعزير العتد ابعده او وطى في استباحة ما لم يكن في
بها يعنى اذا استباحوا امراة ليزن بها ثم زنى بها بغزو ولا يكره عند ابعده خلافا لما ظن في
في ما بينه امسكتة يعنى يكره عند ما بوطى محرم تزوجها ووطى في استباحة ما لم يكن في بها وهي قول
الث فاعى اذ ليس بينهما ملك ولا شبهة فلما زنا محضا لانه منافع البضع لا يملك بالاجارة
فصار وجود الاجارة وعدمها سواء فوطى اجنبية اخص من غير المنكوحة والامة فيما
دونه الفرج اي ان وطئها فيما دونه السبيلين يغزى بالاجماع لانه جنابة ليس فيها عقوبة
مقدرة فيعزى اجماعا وكذا اي يعزى ايضا عند ابعده لو وطئها اي الاجنبية في التبرؤ
عمل عمل قوم لوط اي لو عمل لواطه بغلام يعزى ايضا عند ابعده وعند ما يجزى اي يكره لانه
حد الزنا وهو حد قوله ان فاعى سواء كان لانه لا يخط الاجنبية او لا يخط الغلام فلا فرق بينهما
في الحكم والاختلاف والتعليل لانه اللواطه عندهما في معنى الزنا ان لم تكن المغفولة
عنده او امة او منكوحة لانها قصاء الشهوة في محل مشتهى على سبيل الكمال وعلى وجه يحفر
حراما وقد اختلفت الصحابة في موجهها قال ابو بكر بن كرفان بالنار وقال علي رضي الله عنه ان هذا الزنا
وقال بعضهم يجب في انين موضع حتى يموتا وقال بعضهم يهدم عليها جدار وقال ابن
عباس ينكس في مكان مرتفع فعند ابعده يعزى وفوض التغير الى راي الامام العادل لانه لا يسمي
زنا لغة وشرا لانها لو كانت زنا لما اختلفت الصحابة رضى في حده فانه الزنا منصوص عليه
ولا يسمي في معنى الزنا لانه ليست فيها اصاعة الولد واشتباه النسب ولا تلحق بالزنا لعدم ميل
الطبع من الجانبين كما في الزنا لانه الميل وجد فيها من العاقل ودونه المغفولة وقوله عم اقلوا
العاقل والمغفولة محمول على الاحتمال او على التسمية وقال في احكامنا بقا نقل عن الميسر

والمحيط لو فعل من العبيد او امته او منكوحة لا يحل بها خلاف وان كانا بالاجماع وان
زنى ذمى بحرية اى حرة دخلت الى دار بالامانة ثم زنا ما ذمى في دار واحدة الذمى فقط انما
قال في دار بالامانة ان كان في دارهم لا يجب اكله عند الجمع ومحمد وعنده ابو يوسف كذا ان
اى الذمى واكرتية وفيه عكس اى ان زنى حرة في مشافير بقرينة حدث الزمية خاصة لا يحل في
عنده الجمع فان عنده لا يقيم شئ من اكله وودع الحرة المشافير والمستامنة الاخذ القذف لانه
لم يدخل دارا مستورا لا احكاما بل لعقبا حواجبه مع العود الى داره فلا يقيم عليه احكام
الاسلام وانما يقيم عليه حد القذف لانه التزم ان لا يورث احد من اهل دار ما اذا ذم
مسما فانه اذا ه فترتب عليه مقتضاه بخلاف الذمى لانه التزم احكام الاسلام وعنده ابو
يوسف اى الحرة والذمى فان عنده يقيم على المشافير جميع اكله وودع الاخذ شرب الخمر لعدم
اعتقاده حرمة الشرب بخلاف سائر اكله وولادته بقرينة حرمة سائر اكله وودع بالقرينة احكاما
ما دام في دارا وخذ الزنا من احكام الاسلام فيقام عليه حد القذف لا اعتقاده حرمة الزنا
وعنده محمد لا يحل ان اى ذمى الحرة المستامنة بقرينة لا يحل المستامنة والذمية عنده لانه فعل الرضا
في الزنا اصل فلم يجب على الذمية بتعاله وصار كتمكينها من صبى او مجنونة وان زنا مكلف بمجنونة
او صغيرة حد اى الزانى المكلف خاصة لوجود الزنا منه حقيقة لانه فعل العاقل البالغ
بحسن ما فرض عليه اكله ولم يجب على الصبية والمجنونة لعدم التكليف وفيه عكس اى
ان زنى مجنونة او صغيرة مكلف لا اكله عليها ما اعدم وجوب اكله على المجنونة والصبى فلم يعدم تكليفها
وما اعدم وجوبه على المكلف فلان الزنا تمكينها احكاما من الوطئ احكاما وهو لم يوجد منها بل
تمكينها احكاما فقط لعدم اضافة فعل الصبى والمجنونة بالحرمة بخلاف اذا طاعت مكلفا
لوجود تمام موجب للحد منها الا في رواية عن ابو يوسف ولا حجة فيها المكرة سواء كان
المكرة زانيا او زانية ولا حجة ان اكلها بالزنا وادعى الاخرى الزانيين بالسكاح هذه
المسئلة على وجهين احدهما ان يقر الرجل اربعا بالزنا بفلانة وقالت هذه الفلانة ان
تزوجني او اوتت اربعا بالزنا مع فلانة وقال فلانة تزوجتها لم يحل بالاجماع وثانيهما
ان يقر اربعا ان زنى بفلانة فقالت ما زنى ولا اعرفه او اوتت اربعا بالزنا مع فلانة

وقال

وقال فلانة زنى بها ولا اعرفها لا يحل المهر عند الجمع وعندهما يحد المهر ولا يحل المهر ايضا وقال
لان الاقارب والاعيان معتبران في نفسهما وقرينة بامانة فقتلها بامانة بفعل الزنا لانه اكله
والقيمة لانه جنى جانيين فيترتب على كل منهما موجبها وهو الحد بالزنا والقيمة بالقتل من اكله
الجمع ومحمد وعنده ابو يوسف الزمة القيمة فقط يعني لا يلزمه اكله عنده لانه تقرر منه القيمة بسبب
تملك الامانة وانما وضعت هذه المسئلة في الامانة اذ في الحرة الزمة لدية واكله عندهم لانها لا تملك
بالقبضين والخليفة اى الامان الذى ليس فوقه امام يؤخذ بالمال وبالقبض لانها حقوق العباد
ويستوفيه ولا الحق اما بتمكينه او بالاستغانة بمنعه المسلمين لا يؤخذ الامان باكله لانه اكله حق الله
والامان كان صاحب الحق نيابة عن طرف الله تعالى فلا يمكن ان يقيم اكله على نفسه **باب الشهادة**
على الزنا والرجوع عنها لا تقبل الشهادة بخلاف متقدم من غير يورث الامان لان الشهادة في اكله وودع
مخيرة بين اداء الشهادة حصة وبين التمسك حصة فان اختار التمسك حصة على كونه حصة
ما لم يشهد بعده فاد اشهد بعد التاخير بلا عذر فيكون ستمه بقرينة فكلما فاسقا لكونه انما يستمر
لان التاخير لم يوجب الشهادة على العداوة فهذا اتمه مانعة للشهادة واما اذا كان التقادم
بعذر كبعد المسافة او مرض فتقبل الشهادة الا في حد القذف والتقادم فيه لا يمنع الشهادة
لان الدعوى فيه شرطا لكونه حق العبد لما فيه من دفع العار عنه ولان ايقظ على دعواه فيجوز
تاخير الشهادة على تقدم الدعوى فلا يثبتهم بالفسق وفيه سرقه معطوف على قوله في القذف
يعني اذا شهد شهودا سرقه بعد التقادم تقبل ولكن لا يحل السارق فيها لانه اكله يقطع بالتقادم
لكونه حق الله تعالى يضمن المال اى يضمن السارق ما سرق لانه حق العبد لا يبطل بالتقادم و
يصح الاقارب اى باكله المتقادم لا تنقض اتمه اكله والعداوة الا في الشرب اى لا يصح الاقارب
في الشرب بعد التقادم والتقادم غير الشرب ستم في الصحيح وقيل ستة ستم والتقادم الشرب في زوال
الرجوع وعنده محمد تقادم الشرب بتمه ايضا وان شهدوا بزنا به عاينة قبلت شهادتهم
يجب اكله على الزانى وان كان الدعوى منعومة بالغبية لانه الدعوى ليس بشرط فيه بخلاف
سرقه من عاين يعنى ان شهدوا بسرقه زيد من مال الغائب لا تقبل شهادتهم لانه الدعوى منعومة
بالغبية وهي شرط في السرقه وان اقر بالزنا مجهولة حد وهذا الجهل لا يمنع اكله لانه الجهولة

اذا كانت امرأة او امته لا يحق عليه ان يشهد واذا كان له شهود وان زنى بامرأة لا ينعى لها ان لا يشهدوا عليه
 لانهما لا يكونان المرأة زوجة او امته ولا يشهدون بسبب القذف لوجود الشهود الاربعة وكذا ان لا يشهد
 ايضاً لو اختلفوا ان الشهود في طوع المرأة بان يشهدوا ان زنى بفلانة فاكراهما واخراهما انهما طاعوا
 بالزنا وعندهما كما الرجل لا يفتق الا بربعة على الزنا ولا تكت المرأة لا يفتقون في طوعها وكرهها ولا يشهد
 الشهود لوجود النصب وللفظ الشهادة ولا يكت احد من الشهود والشهود عليه لو اختلف الشهود
 في بلد الزنا بان يشهد ان زنا بامرأة بالكوفة والاخرا ان زنى بها بالبصرة او شهد اربعة به اي
 بالزنا في بلد في وقت واربعة به في ذلك الوقت ببلد آخر لانه الفعل الواحد وهو الزنا لا يكون في موضعين
 فيقتض كذب الغائبين ولا رجاء لاحد ما فيه اجماع فلا يجب ان يشهدوا على احد منهم وكذا ان لا يكت احد من الشهود
 والشهود عليه ايضاً لو شهد اربعة على امرأة به اي بالزنا وهي بكر بان ثبت بشهادة امرأة على بكارتها
 لانه قولان جهة في سقاط اكد لانه ايجاب فظهر كذبهم بيقين لعدم تحقق الزنا مع البكارة ولا يثبت
 القذف بشرطية الرجال ولا يجب اكد ايضاً اذا شهدوا على رجل بالزنا وهو محجوب لظهور كذبهم
 ولا على الشهود الكامل عددهم وللفظ الشهادة كما اذا شهدوا على امرأة بالزنا فكانت رقياً
 حيث لا يحد عليها ولا عليهم او هم اي الشهود فقه فانه العاسق من اهل التحلل والاداء وان كان
 في ادائه نوع قصور لثمة الفسق ولهذا الوقف الفاضل بشهادة ينفذ عنه ما فيثبت بشهادتهم
 الزنا فهو باعتهار الالهية دون وجه باعتبار القصور فيسقط اكد غير المشهود عليها باعتبار
 عدم الثبوت سقط غير المشهود باعتبار الثبوت او هم شهود على شهود يعني لم يحد ولا في
 الشهادة على الشهادة زيادة الشهادة كونه احتمال الكذب فيها في موضعين في شهادته
 الاصول وشهادة الفروع وانما لم يكت الفروع لانهم بان يشهدوا عليه بل حكموا بالشهادة
 الاصول لذلك في وصية شهادته اي بالزنا الاصول بعد ذلك اي رد شهادته الفروع لم تقبل
 شهادتهم ولم يكتوا لان شهادتهم قد ردت في تلك الحادثة في وعدهم وادبهم فامتنعوا عن شهادتهم
 شهادتهم كشرادتهم والشهادة اذا ردت مرة في حادثة لم تقبل فيها ابداً او شهدوا عليه
 اي هذا الزنا والزانية لو اختلف الشهود اي شهود المشهود عليه في زوايا البيت يعني لو شهد
 اثنا في اربعة على الزنا في زاوية بيت واحد والاخر في زاوية الاخرى يجب ان يحسن

ارزاه المرأة

مراة

حكما

لانه التوفيق فكيف بان يكون ابتداء السبب في زاوية والاخرى بالاضطراب وهذه الشهود
 فقط لكونهم قذف لو كانوا عيانا او محرومين في قذف او اقل من اربعة او اقدمهم عبداً ومحرور
 لعدم اهلية الشهادة او عدم النصب فيهم وكذا ان يجب اكد على الشهود ايضاً لو وجد اقدمهم عبداً
 او محروراً في القذف بعد قذف المشهود عليه وموته في بيت المال اذ رجم المشهود عليه بان يكون
 محصناً وارسل جرح ضربه وموته اي المشهود عليه منه اي من الضرب يدرى مشهود بالزنا والزاني
 غير محصن فجدد جرحه اكد او مات عنه ثم ظهر اقدمهم عبداً او محروراً في قذف وارسل جرح اكد
 من الضرب يدرى عنه وقال ارسل جرح ضربه وموته منه في بيت المال ايضاً يعني كما في دية الزعم وكذا
 اكدان اي خلاف ابي يوسف ومحمد لو رجع الشهود يعني ارسل جرح الضرب والموت يدرى عنه
 وعندما في بيت المال لو رجع الشهود بعد ضرب غير المحصن ولو رجعوا بعد الزعم حدوا وعزموا
 الدية اي شهود او الزاني محصن فيم رجعوا حدوا وعزموا الدية المردوم وكل واحد من الاربعة
 رجع بعد رجم حد الزاجع فقط حد القذف وعزم الزاجع رجمها اي ربع الدية ولو رجع احده
 فلا شيء عليه يعني اذا كان الشهود خمسة فوجع اقدمهم بعد الزعم فلا شيء على خامس رجع لوجود
 تكامل العدد في باقي الشهود وهو الاربعة فانه رجع آخر بعد رجوع الخامس هذا اي الخامس
 والاربع وعزم رجمها اي ربع الدية اذ بقي ثلثة ارباع اكد بقاء الثلثة على الشهادتين فصار
 على الزاجعين ربع الدية وعلى كل واحد منهما حد كامل لانه اكد لا يجزئ ولو رجع واحد من الشهود
 قبل القضاء حدوا وكلهم اي حد كل الشهود حد القذف لانه كل واحد منهم قذف في اهل و
 انما يصير شهادته باقتضال القضاء فاذ لم يتصل بقي قذف فنجذونه ولو بعد اى لو رجع
 واحد منهم بعد القضاء قبل اكد فكله ذلك اي حد جميع الشهود ايضاً وعند محمد الزاجع
 فقط ولو شهدوا اي اربعة فزكوا او الزاني محصن فزعم ثم ظهر اي الشهود كتموا او عبيداً
 فالدية على الزكئين اذ رجعوا غير التزكية بان يقول المذكورة ان الشهود عبيداً وكتموا ولا
 فعلى بيت المال اي وان لم يرجعوا غير التزكية ولكن ظهر وكتموا او عبيداً فالدية على بيت
 عنده وقال الدية على بيت المال مطلقاً يعني سواء رجعوا غير التزكية او لم يرجعوا ولو قتل احد
 المأمور برجمه فظهر واكد ذلك اي عبيداً او كتموا فالدية في مال القاتل يعني شهد اربعة على

رجل بالزنا فالقاضي برجه فقبل قبل الترخيم ثم وجد الشهود عبيدا او كفارا فدينه على القاتل
 ولو اقر الشهود ان شهود الزنا يستحقون النظر لانهم لا يثبتون النظر كانه مباحا لهم بضرورة
 تحمل الشهادة ولو اقر الشهود عليه الاحصاء بعد وجود ثبوت الشرايط يثبت احصاءه فيها
 رجلين او رجل وامرأتين لان الاحصاء عبارة عن اخصال الحميدة وانما مانعة عن الزنا فيه
 خلاف الزنا وان في مانع زنا فيقول انه شرط في معنى العلة فلا تقبل فيه شهادة النساء
 احتيا لا للدرء وان في كبري على اصله شهادة من غير مقبولة في غير الاموال او ولادة زوجة
 منه اي يثبت الاحصاء بولادة زوجة من انكر الاحصاء **باب حد الشرب** من شرب خمر او لوقطرة
 فاخذ اي شارب الخمر واحال ربحها اي ربح الخمر موجودا وجاؤا الى الاخذ ونهى به اي بالنسب
 سكران ولو لم يبيد لقوله عم صحت الخمر بعينها والسكر من كل شراب وشهد بذلك اي بشراب الخمر
 والسكر بغير ما رجليه لارجل وامرأتان فانها لا تقبل في اكد وادواته اي بشراب الخمر او انكر
 بغير ما رجليه هذا عند الجرح وعند الجرح يثبت شرط الاقرار مرتين وعلى شربه طوعا لانه الشرب
 بالاكراه لا يوجب اكد هذا اذا صح هذا الشرط الى عدم جواز اكد قبل ذهاب السكر لانه ربما تجو
 فيدعي شبهة تمنع اكد ولانه لا يتايم حال السكر لا يحصل الزم باقامة اكد ثمانين سوطا للرجل
 واربعين للبعد بعد نزول نوبة الا اذا رتب فاعلى بدنه حماة الزنا لما قرأ المسلم اذا زنا في سكره
 وثبت ذلك هذا اذا صح وان اقر او شهد عليه بعد زوال ربحها لا بعد المسافة اي لا يكون
 زوال ربحها بعد المسافة لا يحد لانه التقادم يمنع قبول الشهادة فيه زوال السكر والريحية
 الا ان يكون زوال الرجح بعد المسافة باخذ الشهود في محل بعيد عن الامام فزال الرجح في
 الطريق قبل الوصول الى الامام فيجوز شهادتهم خلافا لما في غيره فبعد زوال الرجح لا يقع
 التقادم عنده لا يمنع الاقرار ولا يحد بل اقرار وشهادة من وجد منه رايحة الخمر او ثيابا
 اي الخمر لانه الراجح شبهة ومحملة ان يكون شربه مكرها واكد ولا يجب بالاشتباه والاحتمال
 او اقر شرب الخمر وشرب السكر ثم رجع او اقر سكران اي لا يحد في القصورين اما عدمه
 بالرجوع عن اقراره فلانه خالص حتى ان تدفع فيجعل فيه الرجوع واما عدمه في اقرار السكر
 فلزيادة احتمال الكذب في اقراره فيحتمل لدرته لانه خالص حتى ان تدفع بخلاف حد القذف

لان فيه

لان فيه حق العبد والسكران فيه كالحصامي عقوبة عليه كما في سائر نواقضه وانكر المحجب للحد
 ان لا يعرف الرجل من المرأة وان يعرف الارض من السماء عند الجرح وعندهما ان يهرى ويخلط كل
 وبه يفتى ولو اقر السكران لاتبين امراته لانه امر اعتقادي لا حكمه فلا يثبت عليه عند زوال
 العقل وانما يثبت عليه الماحكم الشرعية كصحة الاقرار والطلاق لان زجاريه **باب القذف**
 القذف لغة عبارة عن الرمي مطلقا وشراعا الرمي بالزنا صريحا هو اي حد القذف كحد الشرب
 كية اي كيد او هي ثمانية جلدة للرجل واربعة لغيره وتبوتان لانه بثبوت يكون شهادة رجلين كشبهة
 ولا تقبل فيه شهادة النساء كما في سائر اكد ومن قذف محصنا او محصنة بصريح الزنا بانه
 يقول زنيته او يازنه او انت زانية ونحوها حد اي حده احكام تطلب القذف لانه حد
 القذف حق القذف لرفع العار عنه متفرقا اي متم فاجلده على اعصائه لما قرأ في حد الزنا
 ولا ينزع عنه اي غير القاذف صادقا غير النور واحتسب لانه ذلك مانع من اصال المالم اليه و
 اي احصاء القذف فانه معنى الاحصاء مهمها مفاير لرفع الاحصاء في الزنا فلذلك اراد اليقين
 مهمها كونه اي القذف محكما اي عاقلا بالاعلان العار لا يلحق القضي والمجنون لعدم تحقق
 الزنا منها اخر اسلم الما قرأ في حد الزنا عينا غير الزنا لانه غير العفيف لا يلحقه العار وكما
 القاذف غير ابيه بانه قال لست لابيك ولست بابن فلان في غضب اي في غضبه قال هذه
 الالفاظ في حالة الغضب حد لانه عند الغضب يراد به في الحقيقة سبانه والافلا اي وان
 لم يقل في حالة الغضب فلا يحد لانه في الثبوت في غير الغضب كمثل المعاتبة وعدم الممانعة
 لابي في الكرم والمروة ولا يحد لونهاء غيره او غرضه اليه اي حده اذ هو صادق
 في نفسه لانه ابنه لا ابنه جده بل واسطة اوله عمته او حاله او رايته لان كل منهم يسمى عادة
 وليس بانه حقيقة فلا حد بغيره او قال يا ابنه ما اسمك فيرد به التسمية في الحدود والسماعة و
 والنص لانه اكد او قال لعربي يا بنطي وهو يفتح النون طائفة مذمومة في سواد لمرق او
 بعربي فلا يحد به في الكلامين اذ لا يراد بهما في السب بل التشبيه في الاخلاق وعدم
 الفصاحة ويحد بقذف الميت المحصن اي طالب به اي بائنة الوالد وان علما او طالبا
 الولد او ولده اي ولدا للولد وان سفل هذا عندنا لانه الفارق يلحق بهم سبب الجزئية فيتناسل

يقع لا يحد كما يحد في حد الزنا لانه سببه
 غير مقطوع به لاصح كونه القاذف
 صرح في حده ولعله في حق القاذف

القذف اليهم معنى واما عندنا فنحن قلنا وارت حق الطلب لانه القذف يورث عنده
ولو كان الطالب نحو ما في الارث بالكم او الزق او القتل او وجود الولد او طالب ولد الولد فلا
لزم فانه عنده ليس الطلب لولد الولد مع وجود الولد ولا البنت اي كية قاذف الميت المحض
ايضا بطلب ولد البنت خلافا لما في غيره من البنت حتى كية ولا يطل لولد اباه ولا
عبدته اي ليس للولد ان يطلب اباه ولا لعبدته بقتل امه ائمة ائمة المسئلة لانه الاب لا
يعاقب بسبب ولده ولا السيد بسبب عبده ولهذا لا يقتل بها فلو كان لها ولد فمعه لطلب
لتحقق السبب انعدام المانع وبطل كية كذا او بعضا بموت المقتوف فبعض اذ مات المقتوف
بطل كية غير القاذف وكذا بطل البنت لو اقيم بعضه ثم مات المقتوف فبعضه ما وعنده السبب في
لا يطل لانه كية يورث عنده لا يطل كية بالرجوع عن الارث فبعضه ثم يرجع حديثا
على اقراره ولم يقبل رجوعه لانه المقتوف فيه حقا فيكون في الرجوع ولا يصح العفو اي عفو المقتوف
عن كية ولا الاعتياض عن كية ولا يصح اخذ العوض عن كية للمقتوف لانه كية كذا الحق الشيخ
فوجه الزم ولحق العبد فوجه دفع العار فاذا لم يجتمع كية فصار حق العبد غالب عليه ولكن بها
اجتماعا لا حياجا العبد بان يعوق واعراض واستغناء الله عنه فغلب حق الشيخ على حق العبد
فلم يصح العفو ولا اعتياض عن حق الله تعالى هذا عندنا خلافا لما في غيره من غلب عليه حق العبد
فيجوز في الارث ونحوه ولو قال زنا في الجبل وعنه بالصعود اي قال عنت به صعود الجبل لم
يقبل حجة عندهما لانه لفظ زنا يستعمل في العاصية ايضا خلافا لما في غيره من كية لانه لا
ايموز بالصعود او الهلاك والشبهة دائرة للحد قلنا حالة الغضب ترجع موقع جانب الزنا
وان قال رجل آف بزوجته وعكس الا في كلامه عليه بان قال بل انت حدة اي حدة القاذف والمقتوف
العكس لانه معناه بل انت زنا اذ لفظ بل للعطف والستدراك يقتضي معناه ما قبله فيا بعد
فان زنا كلمة لا بان قال لا بل انت صار مؤكدا للنفي الذي تضمنه لفظ بل ولكن لا بانس في
عدم ذكر ما لا لفظ بل للاعراض عما قبله ولو قال لا امرأة بان يقول يا زانية وعكست امرأة
بان قالت بل انت حدة المرأة ولا لعنة فانها قاذفة وقذفة اياها لا بوجها كية
بل اللعنة وقد فيها موجب كية ولكن اذا حدت ابتداء بطل اللعنة لانه المحذور في القذف ليس

بأهل اللعنة فلهذا لك سبب بائدة اليها احتيالا لادفع اللعنة ولا ابطال في عكس لانه اللعنة تحذف
القذف ولو قالت زينت بك بطل كية ايضا يعني قال رجل لزوجته يا زانية فقالت زينت
بك فلا حجة ولا لعنة اما سقوط اللعنة فلانها صدقة واما سقوط كية فلان فعل المرأة بزوجهما
لا يكون زنا ولم تصر به قاذفة وان اقرب ولد ثم لعنه يلزم له النسب يثبت باقراره ثم بالنفي يصير
قاذفا فيجب اللعنة وان عكس هذا اي انقضى ولده ثم اقرب يصير كذا بنفسه وقاذفا عليها ويجب كية
والولد في الوجهين اي ثبت نسب الولد منه في الصورة نفيه بعد الاقرار في صورة اقراره بالنفي
لوجود الاقرار سابقا ولا حقا ولا كذا اي قال لزوجته هذا الولد ليس باني ولا ابنت لانه انكر الولد
اصلا ولا يصير قاذفا ولا حجة عليه بقتل امرأة لها ولد لا يعلم له اب او بقعة فبعضه لا عنت بولد لوجود
امارت الزنا فيها فلا يوجد العقوبة غير الزنا فنظر اليها بخلاف من لا عنت بغيره اي لا عنت بغير نفي الولد
حيث كذا قاذفا لانعدام اماراة الزنا ولا حجة على القاذف ايضا بقتل رجل وطى حراما لعينه كوطى في
غير ملكه من كل وجه وبوجه كامة مشرقة او مملوكة ثم مت ابدا كامة اليه هي حجة رصاعا ولا حجة على
القاذف ايضا بقتل مسلم زنا وكية لتحقيق الزنا منه شرعا لانه الزنا حرام في جميع الاديان ففي
هذه المسائل لم يوجد الا حصصا لوجود وطى المقتوف حرام لعينه فلم يجب كية على قاذفه لانه
القاذف كانه صادقا في قذفه او بقتل مكاتب كان المكاتب مات عن وفاء اي لا حجة على
القاذف بقتل مكاتب مات قبل القذف وترك ما لا يبدل الكتابة لانه كية انما يجب بقتل
الحرة في حرة هذا المكاتب اختلف الفقهاء في كية القاذف بقتل حرة وطى حراما لغيره كوطى امته
النجسية او وطى امرأته وهي حائض لانها موقوفة الزنا الاسلام اولا كونها كابية والثانية
الزنا الطهارة وكذا اي كية ايضا قاذف حرة وطى مكاتبه لانها موقوفة الزنا العجز خلافا
لابي يوسف فان وطى المكاتبه عنده ينفذ الا حصصا ويجوز قذف مسلماته قذف محرمة في
كفره هذا عند ابي حنيفة فان عندهم فطاح الحرام حكم القصة فيما بينهم خلافا لاهل الجاهلية قذف
مسلماتهم واربا ويكفي حد واحد بجنابات كية جسما قذف او عروا او خالدا بزنا يكفي حد واحد
لقذف كلهم وقذف زيدا بزنا كرا يكفي حد واحد لكل قذفات او شرب مرارا يكفي حد
واحد لكل شرب لانها تعد اخل بائحة جنسها لا اي لا يكفي حد واحد ان اختلف جنس الجنابة

يعني قدف وشرب وسرق وزنى فوجب لكل واحد حد على حدة لانه لو حده بما رجا اعتقده لانه لا حد للثبات
فلا يميز بينهما واذا اجتمع هذا الزنا والسرقة والشرب والقذف وفعلا العين يبدى بالثبات لكونه
حق العبد ويجوز فيه بغير اثم كمن سرق من حق العبد ويجوز فيه بغير اثم الامام باجنا رانثبات
بالقطع وانما ثبت الزنا لا سوانها في الشبهة واثم حد الشرب لانه ثبت باجماع الصحابة وان كان
محسنا يبدى بالثبات ثم يبدى القذف ثم ياربهم وسقط الثبات وان كان مع ذلك الحد وقيل قد القذف
ثم ضمن السرقة ثم قل سقط عنه باقي الحد وكذا في الاختيار **فصل في التعزير العزل المنع ومنه التعزير**
لانه منع من معاودة القبح يعزير من قدف مملوكا سواء كان عبدا او امة او ام ولد او كافرا بالزنا
متعلق بقذف يعزير من قدفها بالزنا لانه جناية قدف وقد امتنع وجوب الحد لقصد الجاهل
فوجب التعزير او قدف مسلماتا سبق هذا اذا كان فسخه غير معلوم وانما اذا كان معلوما لا
يعزير ولو اراد اثبات فسقه لم يرفع التعزير لاسمع لانه شهادة على اجمع احوالها كما في ما ثبت
بالحق الا انه يكون نصا ياقا بوجوب ما سبق بالوطى ولم يجب الحد به لانه قدف بالوطى نسبة الى
نبي من انبياء الله تعالى لم يلعب بالفسية يا اكل التراب يا سارب الخمر يا ديوت قايذ اليوت
في ليعار على زناه اهل يا تحت يا حاشن يا ابن النجبة وقيل النجبة في تجاهر بالاجرة والزانية
قد تفعل سر وتأت من الزنا بالجره يسقط الحد عنه لانه عند ما قلده لم يجب الحد به
اللفظ يا ابن النجبة في انها تباشر كل معصية فلا يكون بمعنى الزانية فلم يجب الحد به بانه يدين
هو مقرب زنده وزند اسم كتاب الجحش كذا في المذهب يا قوطبه هو الذي يرمى مع امراته او امرته
رجلا فتركه خاليا بها يا ناوى الزواني او النصوص يا امراده معناه متولف الزواني حاله كمن يحضر
وفي العرف لا يراد الا اول الزنا وكثيرا ما يراد به المزور والمزور المحار فغور قاذفه كما في قوله
العار والشين لا يعزير من قدف بيا حار لانه معناه احق بغيره من ابل معناه المجازي كالبلية
مثلا وهو خلق ياكل براءه سوا خلقه يا قودير اذ به فيج القصوره يا بنس باجنس بيا بقر يا
جيه يا جهم يا ابن النجم وابوه ليس كذا في النجس بيا بقر يا بقر يا بقر يا بقر يا بقر
شم العوام يلفظون به ولا يعرفون ما يقولون يا موجه فانه يستعمل فيمنع لو اوج اهل الزنا لكان
ليس معناه احق بغيره بل يعني الموجه فلا تعزير فيه بالولد احرام باعيا وبانكس بال

مكسوس

مكسوس باخرة يا صخرة فانها بضم الصاد فيضحك عليه الناس ويعجزها فيضحك على الناس وسخرة
مثلا يا كشحة وهو من يبيع زنا زوجته ويكسب باليه يا موسى واحسنوا تعزيره اي تعزير
قاذف هذه الالفاظ التي سبق ذكرها بعد التعزير اذ اكل المقول له فيقال او علويا لانه المقول له
يتأذى به وللزوج ان يعزير زوجته لترك الزينة وترك الاجابة اذ ادعاه الى فراشه وترك الفلوة
وترك العمل في اجابة وللزوج من يمينه بغير اذنه لانه يجب عليها اطاعته واطاعة الله تعالى فيعزير
بالمخالفة واقل التعزير ثلثة اسواط الى مادونها لا يقع به الزوج والتمه تسعة وتكسونه لانه
التعزير ينبغي ان لا يبلغ حد الحد واقل الحد اربعون وهي حد العبد في القذف والشرب فذلك
صار اكثره تسعة وثلاثين سوطا وعند ابى يوسف اكثره خمسة وسبعون سوطا ويجوز فيه
بعد الضرب اي اذا احتيج الى زيادة تاديب وهذا المنة الرابعة لانه التعزير على اربع مرات
الاو تعزير الشراف كشراف كالفقهاء والعلوية وهو علم القاضي اليه باز يقول بلغني أنك
تفعل كذا وكذا ونظر اليه بوجه عبوس والمنة تعزير الشراف كالا فاقه وكبار التجار و
هو لا علم وانما الى باب القاضي والجس والرابعة تعزير الخسيس وهو لا علم وانما الى باب
القاضي والجس والضرب وهذا الضرب التعزير لانه خفف عنه دمه وداك لانه ضرب بغير
على الاعضاء كما فوق في الحد ثم حد الزنا لانه ثابت بالكتاب وهذا الشرب ثابت باجماع
الصحابة ثم الشرب لانه سببه متيقن ثم حد القذف لانه سببه محتمل لاحتمال كونه القاذف
صادقا قاذف قدف ولا يشرب الخمر لانه لا يخلو عن القذف فيصير حاشا بغيرها فيتحقق من السكر
جانيته ومن القاذف جانيته واحدة ولهذا كان ضرب بغيره خفيف من ضرب السارب وان كان
منصوصا عليه ومن حد او عزير من طرف الامام فانه في ان ضرب قدمه بطل لانه فعل ما فعل به
الشرع وفعل المأمور منسوب الى الامم فلا يتقيد بشرط السلامة وضار كانه مات حيا
انته بخلاف تعزير الزوج زوجته بغير اذنه لانه لو ادعت امرأة على زوجها فاحشا وبنت كوك
عليه يعزير وكذا المعلم اذا ضرب القصبى ضربا فاحشا يعزير ولم يرد اي رجل مع امرأة او مع محرم
وهما مطاوعة قتل الرجل والمرأة جميعا كما في قوله تعالى في المينة **كتاب الشدة** هي لغة

شيء من الغيرة وشرا أخذ كل من عاقل بالغ لانه اجباية لا يتحقق بوزن العقل والبلغ والقطع
جزء اجباية جفية قدر عشرة دراهم مفروبة اي مفروبة جيدة حتى لو سرق عشرة دراهم لم يقطع
عند الجمع وزفر لم تكن قيمتها عشرة وانه كان المسروق غير الدراهم تعتبر قيمته بعشرة دراهم ولو
كان ذهابا عندنا لانه هذا النصب اكثر والعمل بالكثر هنا اول احتيا لانه لا يقطع الا في الشبهة
عدم اجباية وهي اربعة وعشرون في النصب السبعة الموجبة للقطع ربع دينار وعند مالك
ثلاثة دراهم وشروط كونه العشرة وزنه سبعة مثاقيل لانه المعبرة وزنه الدراهم في غالب البلدان
من حرز وهو ما يصير به المال محرز اعز اي في النصوص لا ملكة اي للشارق فيه اي في هذا الحرز ولا يشبه
له فيه لانه اذا كان شبهة لانه لا يقطع كما اذا سرق من بيت ذي رحم محرم وثبتت السرقة
بما ثبت به الشرب يعني ان السرقة تثبت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين وبالاقارعة
عند الجمع ومحمد وفريبن عند يوسف حتى يقوم كل في الاقرارين مقام شاهد واحد فان سرق مكلف
فراو عبدا فحرز والعبدة القطع سواء لا يطلق النقص اذا القطع لا ينتصف فيكمل في العبد
صيانة لا موال الناس وذلك القدر ان العشرة محرز على احوافظ سبابة بياها واقربها اي
السرقة او شهدا اي رجلين عليه اي على الشارقي وسألهما اي الشاهد بين الامام السرقة
ما هي لانه ربما يتوهم انه لا احتياج الى الحجة كما في السرقة الكبرى التي هي قطع الطريق وكيف
هي السرقة لتعلم انه اخرج او اودع في هو خارج وابن هي تعلم انها في دار السلام او في دار الحرب
ومنى هي ومنى هي يعلم ان السرقة كان نصا با ام لا وتحرر سرق يعلم انه دور محرم او لا وبنيانا
اي بين الشاهد السرقة على هذا الوجه قطع وان كانوا اي اياها الشارقي راقون جميعا السرقة
واصب كل اي كل واحد منهم قدر نصيبها وهو عشرة دراهم قطعوا وان وصلية تولد
بعضهم بعض اذا دخل جماعة الحرز وتولى بعضهم اقد المال ويستند الباقيون للدفع والمعاينة
قطعوا اكظم ان اصاب كل فرد نصيب لانه المعتاد بين السارق ان يسرق على هذا الوجه غالبا
وان كان اقل من نصيب لم يقطع ويقطع بسرقة الساج خنث مقوم بحلب من الهند والارمن
خنث صلب وفي القصاص شجر طيب الراجحة والصنديل والقصوص الحضر اريد به الزمرد وهو
خضر والياقوت والزمرد وكذا اللؤلؤ والنفل والغير وزج ونحوها وكل ما هو من اعز

الاموال

الاموال وانفسها ولا يوجد في دار السلام مباحة الاصل والامانة واجباية المتخذين من الخشب فانها
مباحة في الاصل والحق بالاموال النفيسة ما بقصد ولا اي لا يقطع بسرقة حتى ينفذ اي
اي حقه توجد مباحة دار الخشب وشيش وقصب وحديد ويطر وزرنيخ ومقرة وهي نبت الميم
والعين المعجزة والراهملة الطين الاحمر ونورة ولا يقطع بما يسع فسادة كلبين وحم وناكة
رطبة ويطبخ وكوا اي كاسيس فسادة وكذا النمر على حرز ولا يقطع ما يغمر مثل الجوز واللوز كما يسرع
فاده هذا عند الجمع ومحمد واما عند يوسف فيقطع في كل شيء الا ائنا والطين والشرب
السرقاتين وكذا عند الشارقي في زرع لم يحصد اي لا يقطع ايضا بسرقة زرع لم يحصد لعدم الحرز
ولا اي لا يقطع بما يتاوى فيه الا الحار كاسية مطربة لانه من اقد ما يقول اخذتها للاراقة
والآت لهو كفت وطبل وبربط وفرار وطنبور وصيلب ذهب وفضة وسنطريج وزر
لانه اخذ بقوله اخذتها للكسر فلذلك لا يقطع الا اخذ ولا يقطع بسرقة باب سجدة لعدم الحرز
وسرقة كتب علم وصحف لانه يقول اخذته للقراءة منه ولا يقطع بسرقة صبي حر لانه ليس
بمال ولو كان عليها اي على المصحف والصبي حلية لانه ما عليها ما تابع لها مالا لانه يوسف
فانه عنده يقطع اذا بلغت حلية نصا با وعمد كبير اي لا يقطع بسرقة لانه اخذ غصن او قطع
للسرقة ولا يقطع بسرقة دفتر لانه المقصود من الدفتر ما فيه وذلك ليس بمال بخلاف العبد الصغير
فانه سارق يقطع لانه الصغير مال لكونه مستغفابه واذا كان الصغير يعتبر عن نفسه ويعقل فهو
كالكبير ودفتر محاسب اي دفتر محاسب خلاف سائر الدفاتر لانه ما فيه غير مقصود وانما المقصود
الحكاية وفي سرقة الحماغة واجلد قبل الكفاية قطع فلذلك يقطع سارق دفتر محاسب
انه يبيع نصا با ولا يقطع بسرقة كلب وهم فانها يوجد مباح الاصل والاصل والنفد ما
سهم به بارس ولا يقطع بجباية كجباية الامور بما كان امانه في يده لعدم الحرز في حق الخائنة
وملاب وهو ان ياخذ على وجه العلانية فها من ظاهرها بلدة او قرية او خلل وهو ان ياخذ من اليد
سرقة جهر او كذا البنش وهو ان ياخذ الكفن عن الميت في القبر والقبر ليس بحرز لغير الكفن
فلما يكون حرز الكفن فلا يقطع البنش وقال ارم لا قطع على المختص وهو النيش بلغة اهل المدينة
حلا فالج يوسف فانه عنده قطع لانه سرق مالا مستقوما من حرز ولا يقطع بسرقة مال عامة

الحال بيت المال او مال شتركة لو قوع انحلال في الحزب وجود الماد في الدخول في البعض باعتبار انه اخذ
لما لم يوجه او مثل دينه اي لا يقطع به قه مال مثل دينه من ديونه لانه استيفاء او سرقه مال از يد من دينه
لانه صار شريكاً بقدر حصته فيما سرق وهذا القدر سابع فيما زاد على حصته فلم يجب القطع وكلمة از يد صيغة
التفصيل حالاً كان ذلك او مؤجلاً وان كان دينه من دين السارق فقد افسر في منه عرضاً قطع اذ ليس
ولاية الاستيفاء من الا بواسطة البيع بالراضى خلافاً لابي يوسف وان كان دينه من دينه سرق دراهم
او باعكس لا يقطع اذ له ولاية الاستيفاء بالاتحاد اجنس في حيث انه يسمى اهما الفدية وقيل يقطع لانه
ليس حق الاستيفاء من خلاف اجنس ولا بما قطع فيه ولم يتغير اي لا يقطع به قه مال قطع فيه قرة ثم وصل
المال اليه ماله وهو لم يتغير في حاله وان كان هذا المسمى وق في تغير في حاله فسرق قطع ثانياً كغيره لسبب اي
كغيره لسرق وقطع فيه قرة ثم وصل ماله فنجب فسرق ذلك السارق قطع ثانياً والاخرس لا يقطع
للاصالة انه لو نطق ادعى شبهة الشتركة ونحوها **فصل في الحزب هو قسم احد ماله يكون بحكم الجارية**
ولو بكتاب او بآية مفتوح وكذا الزاد والمانوت وكهنة ووق ونحوه ونما بينهما انه يكون بحفظ كنه
هو عند ماله كنه كان في الصحرا والمسجد والطريق فساء عنده او كنه وهو محزبه ولو ناما اي سؤ
كانا احفظ نائما او سيقظا فان النوم على الحبل او يقرب منه حفظ له وفي الحزب بالحكم لا يعتبر
احفظ لانه المحكم محزبه وان احفظ كنه القطع لا يجب بالاخذ منه الا بالاخراج لان المالك
قائمة ماله بحجبه بخلاف الحزب بالحفظ فان القطع يجب فيه بمجرد الاخذ لانه ماله كنه زالت
ولا قطع به قه مال فربيهما قرابة ولاد للشبهة للحزب كمال اولاد السارق ومال ابويه وكلمة
موصولة احصاها المال ولا يقطع به قه من بيت ذي رحم محرم ولو كان المسروق ماله غير بعينه
لو سرق من بيت ذي رحم محرم ماله او مال غيره لا قطع للشبهة في الحزب وقطع به قه ماله اي مال
محرم من بيت غيره اي غير محرم لوجود مكانه وليس له الدخول الى بيت غير محرمه وكذا ان يقطع ايضاً
به قه من بيت محرم رصاعاً لتحقيق الحزب وسؤ كان المسروق مال محرم رصاعاً او مال غيره وسؤ
سرق من بيت ابويه غير ماله ولم يترك بيت الغير لما قرع محرمه نسباً ولا القطع لما وجب سرقه
مال محرم رصاعاً من بيته فوجب منه ذلك بطريق الاكول خلافاً لابي يوسف في الم بعينه لو سرق ماله
اثر رصاعاً لا يقطع عنده لانه يدخل عليه باغير استيناء فوجدت الشبهة في الحزب ولا قطع

بسرقة مال زوجته وأزواجها ولو كانا تسعة فمهر خاضع أي حرز مخصوص لأحد الزوجين لا يباسط
اليدين إلا الزوج في الحرز والمال جار عادة فتحقققت الشبهة المانعة للقطع وكذا أي لا يقطع أيضا
لو سرق عبد من سيده أو سرق من زوجته سيده أو سرق من زوج سيده لوجود الازدواج في الدخول عادة في
هذه الصور أو سرق المولى من مكاتبه أو المولى حق في الكتب مكاتبه وكذا لو سرق المكاتب من مولاه
منزلة العبد فلذلك لم يذكره المقص أو سرق من خنته وهو بفتح الخاء زوج ذات رحم محرم منه كزوج بنته أو خنته
أو سرق من صهره وهو كل ذي رحم محرم من أمه أو له امرأة وإبنيها وأختها خلافا لما فيها أي في الختن والنظر
فإنه عندهم لا يقطع فيها لأنه لا عادة جارية لدخول الرجل إلى بيوت اختانه وأصهاره فدخل
الحرز فلا يقطع عنده أو من مغمم أي لو سرق من مغمم لا يقطع لأن المال للعامة والتسارق أحد مغمم
له فيه نصيب أو سرق من حمامها أو أذن وصليته كما رتبته عنده يعني لو سرق مغلما من حمامها لم يقطع
سواء وجد مالكه عند متاعه أو لا لأنه الحرز بالمحافظة غير معتبر عنه وجود الحرز بالمكانة وأحكام حرز في الأصل والأصل
بأذن الدخول لأنها فلا اعتبار بالمحافظة بخلاف المسجد لأن المسجد ليس بجزء من اعتبار المحافظة وما اعتد
الناس من دخول الحمام بعض الليل فهو كالنهار لوجود الازدواج أو سرق من بيت أذن فيه دخوله فلا يقطع
فيه لوجود الازدواج حقيقة فدخل الحرز وكذا أحوال التجار والمحلات إذا سرق من الليل لأنها باب
لا حراز الأموال والاذن مختص بالنهار فتم بالليل أو من مضيفة أي لو سرق الضيف مال مضيفة
من بيته لا يقطع لأنها المضيفة فإذا دخل بيت مضيفة فلم يكن البيت حرزا في حقه فكان فعله
جناية لا سرقة لا قطع على الخائن وقطع لو سرق من الحمام ليلا لأنه حرز لم يخل ليلا لعدم الازدواج
للدخول ليلا وأذن نهارا ثم بالليل أو المسجد أي قطع أيضا لو سرق من المسجد متاعا ورثه جاهر
عنده أي عند متاعه لأن المسجد ليس بمنزلة الحرز إلا المتعة فكان كالصحة أو اعتبر فيه الحرز بالمحافظة
أو أدخل السارق يده في صندوق غيره أو كتمه أو حجبه يعني أخذه منه بعد إدخال يده قدر النصيب وقطع
لأنه حرز والمراد من إدخال اليد في الكتم إدخاله للاخذ منه لا كتم الرباط أو سرق جوارح متاعا ورثه جاهر
أو نائم عليه فيجب القطع فيه لكونه سرقة فمحرز بالمحافظة إذا جازى ليس بجزء من نفسه بل حرز لما فيه
فلذلك قال ورثه يحفظه أو سرق المورث شيئا من بيت المستأجر وقطع فيه أيضا عند أبي حنيفة سواء
كان المورث حيا أو متاخر غير ماله فإنها عندهما لا يقطع ولو سرق شيئا ولم يحضره لم يقطع

كانت التي صاحبها واحد ويوتها مشغولة بمساعده وخدمه وبينهم انبساط لا يقطع لانه اذا دخل حجر
واحد فلا بد من الاخراج منها كالحل في الواجب من حجره الى دارين التي كانت ذات حرات
كالماء وسكن في كل منها السنة لا تعلق له بالحجر التي سكن فيها غيره فمن سرق حجره
هذه الدار ثم اخرج المسروق من الحجر هذه الى صحن الدار قطع له صحن الدار على هذا الوجه كان خارج
الحوز وجب القطع باخره الى الصحن او سرق بعض اهل حجره او حجره اخرى في داره الى داره
صاحب حجره فمن هذه الدار سرق حجره اخرى في داره فخرج من هذه الحجر الى صحن الدار او الى
حجره نفسه فخرج من الواجب من الحوز لانه كل حجر حوز لصاحبها على حدة او اخذ شيئا من حوزها
في الطريق ثم خرج واخذه كما اذا انقبص للقب بيتا ودخل واخذ المتاع والقاه خارج الدار
ثم خرج بغير شيء واخذه من الخارج يقطع لانه السارق يجتاز بالقاء عند تغذر الخروج
بالمساع او لينتقل من الحائط للرفع من غنمه او للفرار كجاء ولم يعترض من المتاع المسروق يد اوى
معتبره كانه الحل فعلا واحدا كما اذا ترك القاه في الخارج ولم يأخذه ثانيا لم يقطع لانه
مضيق لسارق او حمله على حمار او اخذ شيئا من حوز فحمله في الحوز على دابة فساقه واخذه من
الحوز قطع له شيء كالحمار مصاف اليه لسوقه حتى لو ترك الحمار بعد الحمل في الحوز قبل اكمال
خروج الحمار بعده وجاء الى المنزله بسوق لم يقطع لعدم سوقه وليجبه على طائرته وتركه في الحوز
فطار بعد ذلك الى منزله لم يقطع ولو طرح المتاع في نهر في الدار فذهب بالماء واخرجه
لا يقطع على لانه الماء اخرجه بقوة حتى لو لم يكن له قوة وكبر السارق حتى اخرجه قطع لانه
مصاف الى فعله ولو دخل بيتا واخذ شيئا وناول من هو خارج يعني اخرج الى ارضه فاقبل
الى الخارج لا يقطع هذا عند الجرح ومحمد لانه ارضه لم يخرج المتاع من الحوز لانه ارضه
على المال قبل خروجه من الدار والخارج لم يوجد منه هناك الحوز فلم توجه السرقه التامة
لكل واحد منهما وكذا لو ادخل الخارج بيده فساول يعني اذا انقبص للقب البيت ودخل
واخذ المتاع ومعها في خارج البيت وادخل الخارج بيده اليه وناول المتاع منه لا يقطع
ايضا عند الجرح ومحمد قال ابو يوسف يقطع الداخل في الدار في المسئلة الاولى ولا يقطع
اي الداخل والخارج في الثانية ان في المسئلة الثانية وكذا لا يقطع لو انقبص بيتا وادخل

فيه فاخذ شيئا او اذا كان للقب وحده فغلب البيت والمتاع فغلب النقب فاودخل بيده فيه واخذ
منه شيئا يبلغ لصا بانتم اخرجه بيده لا يقطع عند الجرح ومحمد لانه الدار لم يوجد على وجه الكمال لعدم
دخول بيده جميعا فصار فيه شبهة عدم الدخول وقال ابو يوسف يقطع ايضا او طرحة خارجة
من كتم غيره القصة وعاد الدارهم والمداويها بها نفس الكتم بان يجعل الدارهم في الكتم ويطلبها من
خارج فيبقى موضع الدارهم وهذا شيء من خارج الكتم فاذا طر لا يجب القطع لانه الرباط من خارج
فيما لم يتحقق الاخذ من الظاهر فلم يوجد هناك الحوز خلا قال ابو يوسف فان اخذه يقطع
لانه حوزها لکم او بصاحبها وحملها الى القصة الخارجية بان يكون مربوطه من الخارج واخذ الدارهم
من داخل الكتم قطع اتفاقا اذا اخذ حصل من الحوز لانه اذا حملها من الخارج بقيت الدارهم داخل
الکتم فيلزم للاخذ ان يدخل بيده الكتم فلو سرق من قطار رجلا او حمله لا يقطع لانه القاتل وقتل
والراكب يقصد ومن قطع المسافة ونقل الامتعة دون الحفظ اما لو كان معها حافظ قطع
ان شق الحمل سواء كان محمولا على الدابة او موضوعا على الارض واخذ منه شيئا قطع ولو خرج الشيء منه
بنفسه ثم اخذه بلا ادخال الحمل لم يقطع لانه الاخراج من الحوز شرط وهو لم يوجد لا طرف الحمل حوزا فيه
كالجواني والفسطاط كالبیت في كونه حوزا **فصل في كيفية القطع** وانما يقطع بين السارق
اما القطع فلقوله ثم والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما واما قطع اليدين فلهذا المفسرة
باليمين لقراءة ابن مسعود واطعوا ايديهما من زنده لانه التبعي عدم امر بقطع السارق من الزند فثبت
هذه السنة مفسرة الآية لانها مجملة اذ اليد تينا وللابط والمرفق والزند وحسب اليد يقطع
لقوله دم واطعوا وحسبوا ولانه اذا لم تحسم لا يقطع الدم فهو دى الى التلف وهو راد بل المراد
الزجر ولهذا لا يقطع في الايام الاولى الشديدة وتقطع رجله اليسرى من المفصل وحسب كما تراه عاد
اي ان عاد السارق في السنة الثانية سرق شيئا ثانيا فاخرقه ثالثا لا يقطع بل يحبس حتى يتوب عز
عند البعض وعند السارق في السنة الثالثة يده اليسرى وفي الرابعة رجله اليمنى وطلب المسروق منه
شرط القطع اعلم ان الدعوى شرط لظهور السرقه ولقطع اليد وان كان في حقوق الله تعالى لا شك ان
المسروق منه اعرف بحقيقة الحال من الشهود وكذا امر السارق المتراذم ان يكون ملحقا للسارق
بغير فرق الارث او ملحقا كذا في رحم محرم وهو غير عالم بغير ترك المسروق منه الدعوى وكذا في غيبة مظنة

عدم وجوب القلع ولو مودعا في لوكا المسروق منه مودعا او فاصبا او صاحب الربوا كما اذا باع
ديارا بدينارين وقبضها وسرقها رجل منه او كان مستعيرا او مستاجرا او مضاربا او مستبضا
او فاصبا على سوم الشئ او مودعا في لوكا المسروق بطلب هو لا المذکورين وكذا الاب
والوصي لما لا يدعيه بانه صحيحه فالسارق من اليد الصحيحة يقطع سواء كانت يده ملك او غير ملك
ومن غير الصحيحة لا يقطع واليد الصحيحة يده ملك ويد مائة ويد مائة والتى ليست بصحيحة يد
السارق من يده ملك فلما تروا مائة يد لامة فانها كيد المالك لانه يد المودع يد مائة ويد
الضمان يد صحيحة كما للمهرين ولما يقضي على سوم الشئ والفاصل اذ لم ولاية الاخذة ^{الخطا} وقفا
للضمان عنهم فاشبهت يد المالك ويقطع بطلب المالك ايضا في السرقة ثم هو لا يقطع من سرق
شيئا ثم هو لا المذکورين يقطع بطلب المالك لانه حقيقته فكانت يده او في اليد
اذا قطفه لا اي لا يقطع بطلب السارق او المالك لو سرق هذه السرقة ثم السارق
بعد القطف يعني اذا سرق رجل شيئا فقطع به وبقي المسروق في يده وسرقه صاحب سارق آخر
لا يقطع ان يقطع الاول لانه يد صحيحة كما تروا لا بطلب المالك لانه لم يزل غير المالك
يد صحيحة فصار كاذبه من الطريق بخلاف لو سرق من اي من السارق الاول قبل القطف
او بعد زوال احد بشبهة يعني يقطع السارق ان يقطع الاول او بطلب المالك في هذه
النسبة لانه في معنى الفاصلة لم يقطع احد من المذکورين لا يقطع وان وصلية او غيرها
اي بالسرقة لا المذکورين شرط فلا بد للقطع من طلب المسروق منه لانه اعرف بحقيقته احوال
من السارق المذکور ولا بد من حضوره اي من حضور المسروق منه عند الاقرار والشهادة والقطع
لا احتمال ان يهيبه المسروق او يملك اباه فيسقط القطف فاذا حضر نفي الاحتمال حتى لو غاب
بعد القضاء قبل الاستيفاء لا يقطع ولو كانت يده اليسرى وابهامها اي يده اليسرى
مقطوعة او شئ او اصبعه سوى الابهام كذلك يعني اصبع يده اليسرى سوى الابهام مقطوع
ايضا لا يقطع منه او من السارق شئ بل يحبس لانه قوة البطش قائمة في اليسرى فيكرم
تفويت جنس المنفعة وهو في حقيقة اهلاك الجلف اذا كانت اصبع واحدة سوى
الابهام مقطوعة او شئ لانه فوت الواحدة لا يوجب نقصا ظاهر في البطش فلذلك يقطع

فيها وكذا اي لا يقطع يده اليمنى ولا يمينه باليد لو كانت رجله اليمنى مقطوعة او شئ من الابهام
لا يقطع على المشي اذ لم يكن له يد ورجل في طرف واحد واما في الطرفين فيقطع ربا فيضع العصا
ايضا ولا يضمن المأمور بقطع اليمنى لو قطع اي المأمور اليسرى يعني اذا امر اكله بقطع يمين السارق
فقطع يساره لا يضمن شيئا عند ابرح عند اكله او خطا لانه تلف يساره واختلف ما هو خير
منها فلم يكن مستغلا لانه اليمنى كانت مستحقة القطف فقطع اليسرى كملت اليمنى فصارت قائمة مكانها
خير من غيرها وعند ما يضمن المأمور ان يقطع يمينه في قطع اليسرى لانه قطع يد معصومة عند الاثام
لنقد الظلم واما اختلاف في العدة اذا اخطأ لايضمن اجماعا ومروى في شيا فزده قبل الخصومة
الى المالك لا يقطع لانه الدعوى لا يمكن فلا ينظر السرقة وكذا اي لا يقطع ايضا لو نقصت قيمة من النصاب بل
القطع لانه كالا نصاب شرط عند القضاء والقطع وهو قد انتفى او ملكه اي ملك السارق المسروق به
مع القبض او بيع بعد القضاء لا يقطع ايضا لانه الطلب شرط للقطع وهو لم يوجد او ادعى انه ملكه وان لم
يثبت منه عاه لا يقطع لانه الدعوى تورث الشبهة والشبهة دائمة لا تحل وكذا الواحدة احد ^{الاستفاد}
يعني ان السارق بالسرقة ثم ادعى احد المالكين لا يثبت عليه عاه لم يقطع ايضا لانه رجوع المذکور
عن اقراره عامل في حقه ومورث للشبهة في الآخرة السرقة تثبت باقرارها على السرقة ولو لم يقر
اي الرجلين وعابا احدهما وشهدا على سرقتهما فقطع الاخر اي الحاضر لانه السرقة لم تثبت على الغائب
بهذه البينة فاذا لم تثبت عليه كانه الغائب اجنبيا ودعوى الاجنبى الشبهة لا تحقق الشبهة
في حق الحاضر ولو اقر العبد المأذون بسرقة قطع لانه اقراره صحيح في حق المذکور وردت
الى مالكيها ان كانت قائمة وان كانت مأكلة لاضمان عليه سواء مولا او كنية لانه اقراره
صحيح في حق القطف والمال وكذا العبد المأذون بقطع لانه اقراره صحيح في حق المذکور ووردت
على المسروق منه ايضا ان كانت قائمة وان كانت مأكلة لا يضمن سواء كنية مولا او صدقة
عند ابرح وعند ابرح يوسف يقطع ولا ترد ان كانت قائمة ويكون المسروق للمولى وعند محمد لا
يقطع ولا ترد والمسروق للمولى ويضمن العبد بعد العتق وفي قطع بسرقة حرا كذا او عبدا
والعين قائمة ترد ما اي السارق المقتطوع رد عين المسروق الى مالكيها ان كانت قائمة
في يده لبقائها على ملك صاحبها وان لم يكن العين قائمة في يد السارق المقتطوع فلا ضمان

عليه وان وصليته استهلكها لقوله لا غرم على السارق بعد ما قطعت يمينه او جوب الضمة نيابة
القطع لانه يملكه بادل الضمة مستند الى وقت الاخذ لقوله استهلكها احتراز عن رواية الحسن
غير الجرح انه الضمة يجب في الاستهلاك وعند الشافعي يضمن في الهلاك والاستهلاك لانه القطع
والضمة يجتمعان عنده وان سرق سرقا ثم قطع بجلها اي بكل السرقات وبعضها اي ببعض
السرقات لا يضمن شيئا منها اي في تلك السرقات يعني في سرقات سرقا سرقا سرقا سرقا سرقا سرقا
حقهم قطع بخصومتهم فكان القطع لكل ولا يضمن لاحد منهم شيئا بالالتحاق وان سرق بعض اربابها
فقطع بخصومتهم قال ابو جعفر وقطع عن كل اربابها ولا يضمن لاحد منهم شيئا اليه وقال لا يضمن لغيره
قطع بخصومته مالم يقطع برب لم يقطع بطلبه وانما ضمه في قطع لاجله فيقطع عندهما ولو سرق ثوبا
فشق في الارض ثم قطع وغر ابا يوسف لا يقطع لانه سبب الملك هو الحز في ثوبه وجوب القيمة
كلها فملك المضمون ولها ان الاخذ وقع سببا للضمة لا للملك وانما الملك يثبت ضرورة او الضمة
كيلا يجتمع البذل في ملكه لا يورث الشبهة لانه لا يقطع ان سرق ثوبا فشقها في الحز ثم
احرقها لانها وجدت لما وقت انما السرقة يعني عند الاخراج فلا يقطع لانه القطع في العلم لم يجب
كأنه ولو ضرب المسلم وقبضه لوسرق ذهبها ثم جعلها دراهم ودنا من قطع السارق ورد ما اورد
الدرهم او الدنانير الى المسموق منه هذا عند الجرح وعند ما لا يرد ما لا يرد هذه صفة مقدمة عندها
فصارت بصنعة شيئا آخر ولو صبغ اي السارق صبغ الثوب المسموق احمر لا يؤخذ التوبة
اي السارق المقطوع ولا يضمن هذا عند الجرح وابي يوسف لانه الصبغ موجود وهو صورة ومغيب بدل
انه لو اراد اخذه مصبوغا ولا بد من ضمان ما زاد الصبغ فيه وحق المالك في الثوب قائم صورة
لا مغيب ولا يضمن مضمون على السارق بتغير الهلاك فكان حق السارق راجعا على حق المالك
ولم يضمنه وعند محمد يؤخذ منه ويعطى ما زاد الصبغ لانه عين ماله قائم من كل وجه وهو اصل الصبغ
ينفع فكان اعتبار الاول واما صبغ اسود اخذه منه اي من السارق عند الجرح ومحمد لا حق المالك
لا يقطع ولا يعطى شيئا في مقابلة صبغه الاسود عند الجرح لانه التوادق قصبة كما في الغصب
محمد اخاله في الاعطى وكل اى حكمها ابو يوسف ومحمد فيه اي في السور وحكمها اي حكم الجرح
وابي يوسف في الحز فمأخذ الثوب وعدم ضمانه فكذا حكمه في السور ولا السور زيادة عنده

كالخمر

كالخمر واما حكم محمد في الاحمر فالاحمر منه واعطى ما زاد الصبغ فكذا حكمه في السور وفي الضرر للامام
ان يثقل السارق سياسة لسعيه في الارض بالفساد **باب قطع الطريق لما دفع غريبا السور** وقطع
شجع في بيته السرقة الكبرى فقال في قصد قطع الطريق سواء كان القاصد جماعة مستعينين غطاة
الامام او واحد بعدد على الاشباع ثم سلم او ذمى والمراد بها بيته كونه القاصد معصوم الدم
فانه اذا كان مستأمنين اقامته احمده عليه اختلاف على مسلم او ذمى يعني على معصوم الدم حتى لو قصده
على مستأمن لا يجب عليه قتله فاذا اخذ اي القاصد قبله اي قبل قطع الطريق يعني قبل اخذ القاصد
من المار او قتل نفسه منه حسن بعد التفرغ لم يكسبه منكر حتى يتوب اي حتى يظهر فيه سيما الصلاح
لا التوبة بالقول وان اخذ اي القاصد مالا وحصل لكل واحدة نصيب السرقة وقطع يده اليمنى
ورجله اليسرى اذا كان صحيحا الاطراف والحكم بها ما بيناه في الصغرى في مثل اربابهم وذوات بعض
الاعضاء وهذا القطع حدة واحدة في اخذ المال بها وقد اخذ في الصغرى وان قتل فقط اي القاصد
قتل المار فقط ولا يأخذ المال وان وصليته بعض او جرح فكان كالسيف لهم لانه قطع الطريق بغير
بالقتل باق الى ان كانت قتل القاصد حدة الاقصا صلا بغيره اي فلا يثقت عفو الولي لانه
حق الله تعالى والعفو انما ينفع فيها هو حق العاقل وهو ليس كذلك لانه جناية وقوله فلا يعتبر تفرغ
على كونه حدة وان قتل اي القاصد المار واخذ مالا من المار قطع وقيل اي قطع يده اليمنى ورجله
اليسرى ثم قتل او صلب عطف على قتل او صلب بعد القطع او قتل او صلب ابتداء بلا قطع فكان
الامام مخير في هذه الصورة وخالف محمد في القطع فان عذبه قتل ابتداء او صلب بلا قطع لانه جناية
واحدة فلا يوجب حدين ويصلب جثته ثم يقطع ويسج الى شق بطنه برمح حتى يموت ويترك
مصلوبا بكتفه ايام فقط عجرة لغيره ولا يترك اكثر منها لانه تغير بعد ما فتوى الناس ويرد ما اخذ
من مال المار الى مالكه باقيا والآي وان لم يبق باء تلف او تلف فلا ضمان اي اذا قتل القطاع
فلا ضمان عليه في مال اخذه اعتبارا بالسرقة الصغرى ولو لم يمس المقتل بعضهم حدة وكلهم اي باس
القتل اصد بهم يجب احمده على الجميع لانه الشاهد والفعل من واحد منهم وهو قد وجد لا محاربة الكل
تحقق بقاى اصد بهم ذابا قوته اعوانه في حالة الغلبة والانه ام فكانوا داخلين في قوله ثم
ساع في الارض فسادا فيقتل كاهل البغي وان اخذ القاطع من المار مالا وجرح اي القاطع جرح المار

11

قطع يده ورجله خلاف واجحج يدرانه اكد لما وجب حمايته سقطت عصمة النفس حقاً
للعبد كما سقطت عصمة المال لانه القطع مع الضمان لا يجتمع وكذا لا يجتمع باجحج وان جرح فقط
اي فاطح الطريق لم يقتل ولم يخذل الجواب هذا الشرط قوله لانه فلا حدة او قتل اي قتل القاطع
قتل المارة عمداً الجديده فتاب قبل ان يخذل فلا حدة عليه واكثر للموت اشد عني وان شئت اخذ
بموجب الجناية اما سقوط اكد في الجرح فلا يهذه الجناية ليس فيها حدة واما سقوطه اذا اخذ بعد
ما تاب وقد قتل عمداً واخذ المال فلقوله تعالى الذين تابوا من قبل ان يعذبوا عليهم فان سقط
اكد بها لانه القصاص لكونه حق العبد النفس والمال فالولي له مخير بين العفو والاخذ وكذا لو
كان فيهم صبي او مجنون او ذورحم من المقتول عليه وقطع بعض القافلة على بعض وقطع الطريق
ليلاً او نهاراً والمصرين مصرين يفتي في هذه الصور سقط اكد اما الصبي والمجنون فلما فرغ من السرقة
واما ذورحم الحرم فلان القافلة كما لمزقة حصل اكل في الحوزة فحرم سقط اكد فلان القطع
بعض القافلة على البعض لا يجب اكد لانه الحوزة واحدة ومضاركة واحدة واما اذا قطع ليلاً او
نهاراً بمصر او مصرين متقاربين فلان الظالم حقوق الفوت في المسلمين وفي جهة الامام
الا انهم يؤخذون ببرد المال لا يصلح المال الى المستحق ويؤدون ويحبسون لا يرتكبهم الجناية
وان قتلوا المارة فالمرغوض الى الولي ان شئت اقتض وان شئت عني لما قرأ في يوسف
لو كانوا في مصر ليلاً او نهاراً بينهم وبين المقتول من مسيرة سفرهم قطع الطريق قال في الاختيار
وعليه الفتوى لمصلحة الناس وهو دفع شر المتغلبين ومن حق بائنا المصلحة تكسب النوز في المصغرة
بانه اعتاد القتل بقتل اي قتل الخائف بسبب خنقه على هذا الوجه لانه صار سبباً في الارض
بالفساد يدفع شره بالقتل سياسة ومن السياسة ما حكم على الفقيه ابي بكر الاشعري عليه
السلام اذ انكر فلان الامام ان يعمل فيه باكر رايه فان غلب على ظنه انه سارق وان المال مسروق
عنده عاقبة كذا في الاصلاح والايضاح نقل عن النبيين والآي وان لم يحق في المصغرة
فما القتل اي خنقه كالقتل بالمتسلح كما يعجز اذا خنق رجلاً في غير المصغرة فله ولم يعلم انه معاده
فعله في كتاب السير وهي جميع سيرة وهي الطريقة خير كما ان شئت وسمي هذا الكتاب بغيره لانه يجمع
سير النبي ومن في معاريفه وسيرة اصحابه في الشريعة يزيل الوسخ في القتال في سبيل الله ثم مشيرة

او معاونة بالمال او بالراي او بكثر التساوي او غير ذلك هو سيرة النبي عام واصحابه براء اي براءة من افعالهم
يعني يجب علينا ان نبدأ بقتال الكفار وان لم يتأولوا ويدين مع كونهم كفاية بقوله اقام باي ما يحكم البعض
في كل زمان سقط الفرض من الكل انما فرض الجهاد لا غرار دين الاسلام ودفع الشر عن العباد وذلك المقصود
حصل بجارية بعض المسلمين فسقط الفرض عن الباقيين وان تركوا الجهاد والكل باي لا يقوم به احد
اي انما المكلفون بالجهاد كلهم لم تكلم الفرض كما اذا ترك الجماعة كلهم صلوة الجماعة او دفنوها او رسلهم
ولا يجب الجهاد على صبي لانه الصبي مظنة الهرم ولا يجب ايضاً على امرأة وعبد لانه حق الزوج والمولى
كان منه اولي ولا يجب ايضاً على اعمى وسفوف وقطع لانهم عاجزون والتكليف بالقدرة فانهم والجهوم
الائمان بفتنة والرجول من غير استيذان العدو اي اجماع العدو والكفار على بلد من بلاد الاسلام او ناحية من نواحيه
فرض عين اي فالجهاد فرض عين على من قرب من الاجوم عليه هم يقدرون على الجهاد فتخرج المرأة
والعبد بل اذ الزوج والمولى لانه الجهاد وقت الجوم فرض وهو لا يحصل الا اقامة الكل وحق
الزوج والتيد لا يظهر في حق فرض العين كالتصولة والتقدم وكره الجعل وهو ما يجعل للعامل
في عمله والمرد به من ان يخذل الامم شيئاً غير ان يسلط عليهم فيعطيه الفداء ان كان في
اي مكان في بيت المال شيء وانما كره ذلك لانه يشبه الاجور ولا ضرورة اليه مع وجود اني لانه لا
معة فتوايب المسلمين وهذا من افعالهم والآي وان لم يكن في ظلال اي فالجعل لا يكره للضرورة
اليه واذا احاصر بهم من عدوهم في الاسلام فان اسلموا لا تعرض عليهم والآي وان لم يسلموا فالجناية
اي فخذلهم الى الجزية ان كانوا اهلها اي من اهل الجزية اضرا عن المرتدين وعبد الاشارة في التوبة
لانه لا يقبل منهم الا الاسلام او السيف ونبيق لهم فخر ما اي الجزية ومتى يجب الجزية اي وتبين
لهم وقت وجوب الجزية لينقطع المنازعة بعد ذلك لانه القتال ينتهي بالجزية فان قبلوا الجزية
فلم يمانوا عليهم ما علينا هذا الحكم ليس على العموم لعدم شموله على العباد لانه الكفار لا يطيعون
بالعبادة عند ما وكما المراد به اذا تعرضنا لهم بعد القبول او تعرضوا لنا يجب لهم علينا ويجب لنا
عليهم ما يجب لبعضنا على بعض عند التعرض لانه ما هم بعد القبول كما ثابوا واما ما كانوا
وهم قتال لم تبلغهم الدعوة الى الاسلام قبل ان يدعى وهم قاتلهم قبل الدعوة اثم للنبي عنه ولم يعم
لانهم غير معصومين وندب دعوة بلغة اي ندب تجريد الدعوة لمن بلغته الدعوة فان ابوا يعني

عن الاسلام والجزية تسعين بانه توع عليهم لانه الله ثم ناصر لاوليائه وفي الاستغانة طلب النصرة منه
فيستغاث به وقتلهم لقوله ثم فاستعن بانه توع وقا لهم بنصب المجانيق والتخريق والتغريق وقطع
الاجار وواف والاروع ومنهم من قال انهم بالرمي وانهم وصليته ثم سوا بارساء المسلمين بان
جعلوا امامهم اسارى المسلمين من ساء ونقصهم به في نقص الكفار بالرمي لا المسلمين الذين وعدوا
معهم فانه اصحاب الرمي الى هؤلاء المسلمين بعد نية الكفار لا يجب الكربة ولا الكفارة ويكره اخراج النساء
والمصاحف في سيرة لا يؤخر عليها اي على السيرة لانهما عكر قليل يحاف عليها من عدم السيرة فيكره
اخراج ذلك فيها لانه فيه توقيف النساء لا التضييع والفضيحة وتوقيف المصاحف على الاحتفاظ
لان عكر يؤخر عليها لما يكره اخراج ذلك في عكر عظيم لا يخاف عليه لانه الغالب فيه السلام والقبول
كما لمحقق ولا يكره دخول مشايخ من اهلهم بحجف ان كانوا قوما يوفون بالعهد لانه الظاهر عدم
التعريض ومنه ما حكيت عن العذر وهو اخيانة ونقض العهد فلا يجوز النقض بعد الامانة ولا بان
به قبل ومنه من الغلو بضم الغين المعجمة اخيانة والسرقة من المغن ومنه من المصلحة وهو يفتح الميم
ومنهم من العتوبة بان جعله كالادوية لغيره كقطع الاعضاء وتسويد الوجه وهي منبهة بعد
النظر لهم ولا تأسى لما قبله ومنه من قتل امرأة هذا اذا لم تكن ملكة او قتل غير ملكة كالنصب
والمجانين او قتل شيخ وهو مكش او اعمى او مقعد او قطع اليمن الا ان يكون هذا استثناء عن من
يعنه من قتل هؤلاء المذكورين الا ان يكون احداهم قادرا على القتال او ذوا في الحرب او ذوا
مال بحيث به ان يعين بالمال او مكابفة اهلهم في يقتل ومنه من قتل اب كافرا لا يقتل الابن اياه
الكا في ابتداء لانه الاب سبب حياته ولا يكون الابن سببا لافناء بل ياتي به الابن اي عن قتل
ابيه على وجه يتضمن المسببة ليقطعه غيره بان يشغله وليته الى ان يحيى الاخر فيقتله الا ان
قصد الاب هذا استثناء عن النهي يعني من قتل اب كافرا الا ان هذا الاب يقتل الابن اياه
ولا يمكن دفعه في دفع الاب الابا لقتل في يجوز للابن قتل ابيه لانه هذا دفع الضر عن نفسه
الا ترى ان الاب المسلم اذا قصد قتل الابن ان يقتله فالحال في اوله ويجوز صلحهم انهما كانا مصلحين
اي يجوز للامام ان يصلح مع اهل الحرب كانه الصلح خير للمسلمين والامام يحل لانه ترك الجهاد
صورة ومعنى واخذ بالاي يجوز للمسلمين اخذ المال منهم لاجل الصلح او لاجل حاجة

وهو اي هذا المال كالجزية ان كان قبل النزول بسا حتم اي قبل نزول المسلمين بدارهم للحرب وكان
لوجوده اي والمال المأخوذ كانه كالمال المصاحب من الكفار لو اخذ بعد النزول بسا حتم ودفع المال
ليصلحوا لا يجوز لما فيه من الحاق الزل لاهل الاسلام الا لحوق الهلاك في يجوز دفع الهلاك كانه
الحديث ليس للمؤمن ان يذل نفسه الا اذا خاف الهلاك ويصلح المرتد ولا ضمان لاسلامهم بآخرة
قتالهم بوزن اخذ مال لانه يكون جزية وهي لا تجوز على المرتد وان اخذ ان اخذ المال بالمصاحبة غير المرتد
لا يرد عليهم لانه مال غير معصوم ولا يرد في الرد معونة لهم على القتال ثم ان ترجع بينهم البينة ارساء
الحجة اليهم بنقض العهد يعني ان رأى الامام نقض العهد خيرا لم يرسل اليهم خبر النقض وفيه من ائمتهم
الصلح بخيانة يعني من اوقع منهم اخيانة ابتداء بلا وقوع اخيانة مثا بعد العهد فقول ان اخذ من قطع
لا غير وان كانت بداية بائنا فم اي بائنا في الكفار وبادون ملكهم قول الجميع بل ابتداء اهل الاسلام
خبر النقض ولا يبيع منهم سلاح ولا خيل ولا حديد ولو وصليته بعد الصلح ولا يجوز ذلك اليهم
روى في مني النبي عن عمر بن الخطاب عن اهل الحرب وحمل اليهم لانه في ذلك تقوية له على قتال اصل
الاسلام سواد قبل الصلح او بعده والمردم التجهيز لانه يوافقهم في احوال ذلك كاشيا كالامانة
نقل سلامهم اذا وجدوها واسلحهم وامنهم وضع امامهم حرم او حرة مسلمة فيمنع امامهم
واحد لو كان مستغنا مجاهد يخاف منه الكفار لانه لا يكون بعد الخوف والخوف يتحقق من
المتنع والواحد في الامانة كالحل لتعد اجتماع الكل عليه ثم يتعدى الامانة الى غيره سواء لكونه
غير متجربا كافر متبا او جماعة عربية او اهل حصن من اهل الحرب وحرم لنا بعد الامانة قتلهم فان كان
فيه اي في الامانة كثر او اكثر ضرر علينا بئنا اي ارسل اليهم خبر نقض الامانة واوب صاحب الامانة
لنقله هذا الامانة ولما امانه مني لانه منهم بهم ولعدم ولايته على المسلمين اما ان امره الامر العسكري
بان يؤمنهم فامانة جاز او امانه اسير او امانه تاجر مسلم يسكنه عندهم فان امانتها لغيرها
مقهوران تحت ايديهم فلا يجوزونها والامانة يختص بمجلى الخوف وكذا اي لغاية امانه من
اسلم منهم ولم يهاجوا ولم يخرج الى دار الاسلام بان يكون ساكنا عندهم لانهم مقهورون تحت
ايديهم او امانه تخوف او امانه صبي او امانه عبد غيرنا ذونين بالقتال لانه الصبي والعبد لم يكن
من اهل القتال بان يخرج فلم يكونا مخوفين عند الحربيين والامانة يستند على محل الخوف كحل في

اذا كانا ذون دين بالتقال في يجوز امانها لكونها مخوفين وعند محمد يجوز امانها انما البضى
والعبد حال جرمها وابو يوسف مع محمد في رواية **باب الغنائم** وقسمتها وما فتح الامام
عمرة اي قدر اسوء كان المفتوح بلدة او غير تافسة الى الامام مخيرة وانما قسم ما فتح بين الغنائم
من الجيش بعد اخذ الخمس فيكون المقسوم ملكهم او اقرب اهل عليه اي على ما فتح باكثر ترك دورهم او عقارهم
في ايديهم ووضع الجزية عليهم ووضع الخراج على ارضهم وقتل اهلهم وهو جمع اسيرهم الى الامام
في الكسار باختياره انما قسمهم او استرقهم للمنفعة على المسلمين او تركهم حرار او ممة اي يكونون
اهل ذمة للمسلمين باذنه وضع الجزية عليهم اذ لم يكونوا من مشركي العرب المزيدين اذ لا يقبل منهم
ان الاسلام والتسليم واصلهم لا يمنع استرقاقهم ما لم يكن الاسلام قبل الاخذ فانه اسلامهم قبل
ما نزع كسرتهم وبعد ما نزع لغتهم لا كسرتهم ولا يجوز ردهم الى دارهم اي الى دار الحرب لان ذمة الفتوة
للكفار على المسلمين ولا يجوز المنع وهو ترك الكسيرة الكافر بلا اذنه شي منه ولا يجوز الغداء بالمال
وهو ترك الكسيرة الكافر وياخذ منهم مالا او اسير مسلم في مقابلته وتركه وقيل لا بأس به بالاعداء
بالمال عند الحاجة اليه اي عند حاجة المسلمين الى المال ويجوز ان يخذلوا بها من عند حال اي
يجوز الغداء عند الحاجة باخذ اسير مسلم منهم في مقابلتهم وتبذير مونس شوق نقلها وخرق يفتح اذ لم
يقدر الجيش على نقل مونسهم الى دار الاسلام تبذير ثم خرقي لئلا ينتفع بها الكفار ولا يعجز اي
هذه المواشي لان في العقر مثله لما فيه قطع الاطراف والتملكه مغلبة على الجوارح وخرق سلاح
سوق نقله ايضا وما لا يخرق كالحديد دفن ولا يقسم غنيمة في دار الحرب قبل اخراجها الى دار
الاسلام لان الملك لا ينبت قبل ان يحرز دار الاسلام عند اخلاف الكفار فانه عنده مثبت قبله
بوقوع انهم امم الحرب الا تقسم للارباع ثم ردوا الى تقسم الغنيمة بين الغانمين وقسمه
ارباع ليجلوا الى دار الاسلام ثم يردون الى الامام بها ويقسم وذلك اذ لم يكن محولة بحمل
عليها الغنائم فان ابوا عن التحميل اجبرهم على ذلك باجرائل ولا تباع الغنيمة قبل القسمة لجهالة
النصيب قبلها والمقابل والرد هو بغير اقراره وسكونه الى المملكتين المعاونة كخاص دم المقاتل
سواء في الغنيمة اي في استحقاق الغنيمة لاستوائهما في سبب الغنيمة وهو مجاوزة الدرب العاصم
بين دار الاسلام ودار الحرب على قصد القتال لئلا تخوف في القلوب من حين مجاوزة وكذا

اي كالمال

اي كالمال اي في استحقاق الغنيمة مدد وهو اهل الامد ولحقهم بانه يلحق الامد والى الغانمين قبل احرارنا
اي الغنيمة بذرا ولا حتى اي لا نصيب قريتها اي في الغنيمة لسوق اي لاهل سوق من الغانمين لم يقابل
ولا حتى ايضا لم مات في دار الحرب قبل الاحرار اي قبل احرار الغنيمة بذرا لانه لم يملك في لو مات
بعد الاحرار يورث نصيبه اي يورث نصيب من مات لوارثه لوجود التملك باحرار الغنيمة وينتفع
منها اي من الغنيمة بل اربعة بالسلاح والركوب والبس اجتمع وينتفع بالعلف واخطب
الدهن والطيب مطلقا بغية سواء اجتمع او لم يجتمع وقيل ينتفع بالعلف واخطب والدهن و
الطيب اجتمع لا باسبع اصلا ولا التمول اي لا ينتفع ببيع هذه الاشياء سواء اجتمع اولادها وتولوا
فالتمول اتحاذا المال بملك هذه الاشياء لغير الجيش فلذلك لا يجوز ولا ينتفع بهذه الاشياء بعد
الخروج الى دار الاسلام بل يرد ما فضل اي ما بقي في يده مما اخذ في دار الحرب للاستغناء به الى الغنيمة
وانما استغنى بعد خروجه به اي بافضل رد غنيمة هذا قبل القسمة وانما قسمت قبل الرد لصدق به
غنيما يعني اذ كان غنيما تصدق بعينه لوقائما وبقيمة لو كان الكاوازا كان فقيرا ينتفع بالغير
ولا شيء عليه ذلك من اسلم منهم اي من اهل الحرب قبل اخذه اي اخذ هذا المسلم احرز نفسه عن
القتل والاسترقاق لانه الاسلام ينافي وضع الرق عليه ابتداء وانما قال احرز ولم يقل عصم لان من
اسلم في دار الحرب لم يخرج الى دار الاسلام لا يكون معصوما عند الجرح ويكون محرزا وحرز ايضا طفل
لان مسلم يتعاضد لا يجوز قتله وسرقته واحرز هذا المسلم ايضا كل مال معه وهو وديعة عند مسلم
او ذمي لانها معصومة فصار يدها كيد حكا وعقاره اي عقار هذا المسلم في لانه في
جملة دار الحرب هو في يده اهل الدار وقيل فيه اي في كونه العقار في خلاف محمد وخلافه في بيو
في قوله الاول يعني لابي يوسف قوله لا وفي قوله الاول خالف الى الجرح كما خالف محمد وهو لا
يكون العقار فينا وفي قوله الكافي في قول الجرح وولده الكبير ولو فرس مسلم فيهم قبل اخذ
وقوله ولده مبتدأ وخبره قوله لا في زوجته وولدها اي حمل زوجته وعنده المقاتل والمال مع
حرجه بغضبا ووديعة في ذلك اي في ايضا ما له مع مسلم او ذمي بغضبا او وديعة هذا عند الجرح
لان مال مباح يملكه من استولى عليه خلافا لها وقيل ابو يوسف مع الامام **فصل** وتقسيم الغنيمة
بين الغانمين بعد اخذ الخمس للاجل منهم سهم وللغارس سهمان وعند صاحب الفارس ثلثة اسهم

ولا بعد الامار ان لا يجوز تنفيل الامام بعد اقرار الغنيمة بدار الاسلام الا في المحل وكذا اذا دخلها
الكفار للقتال لانه الغنيمة صارت ملكا للغانين بالاحراز بالدار فلم يجوز فيها تصرف الامام
الا في المحل لانه المحل ليس بحق الغانين ولهذا يورث سهم من مات منهم لورثته والسلب لكل
اي لكل الغانين والقاتل وغيره فيه سواء ان لم ينقل الامام للفاعل وهو اي سبب مركب
المقتول وما عليه اي على المركب من التسريح والالاء وتبابة اي ثياب المقتول او سلاحه وما معه اي
المقتول على الزانية فرما لا اي لسلب ما مع علامة على دابة اخوه واستنفل لقطع حق الغير اي غير
ينقل لغير الغانين لا للملك لم ينقل له يعني ان الامام اذا نفل شيئا من الغنيمة لاصحاب الغانين لا
يجوز التصرف فيه قبل الاحراز لانه لو اهد لغيره استنفل لقطع حق الغير في الملك لا قبل الاحراز
حلالا فلهما فان غنمه للملك فرفع عليه بقوله فلو قال الامام من اصحاب جارية فاني لا اكل من
اصحابها الوطى ولا البيع قبل الاحراز لعدم ملكيتها خلافا لابي محمد فان غنمه يجوز الوطى والبيع
لمن اصابته ملكيتها باستنفل الامام **باب في بيان احكام استيلاء الكفار اذا سبي الترك**
اي الكفار التي كره اقوم اي النصارى الروم واخذوا اموالهم ملكوا لان اموالهم مباحة
والاستيلاء على المباح سبب الملك ونحن نعلم وجوبه في ذلك اي في ذلك الحال المستولى عليه اذا
غلبا عليهم اي على الترك لان ما ملكوه منهم صار كذا اموالنا املككم وان غلبوا الكفار
على اموالنا واخروا اي اخروا الكفار اموالنا بدارهم اي بدار احب ملكونا لانهم لا يملكون شيئا
منها قبل الاحراز بدارهم وكذا اي ملكوا ايضا لونه والندبة في الفارصا اليهم بغير دخل دارهم
فاذا ظهر اي غلبا عليهم اي على الكفار الذين غلبوا علينا واخذوا اموالنا فمن وجد ملكه
في الغنيمة اخذه اي اخذ الواحد من الغنيمة قبل القسمة اي قبل قسمة الامام الغنيمة بين
المسلمين تجاننا يعني بدار دفع شئ للملكه وان وجدته بعد القسمة اي بعد القسمة ان كان مملوكا لا يأخذه
صاحبه وان كان قتيلا اخذه بالغنيمة وان اشتره منهم اي من اهل احب تاجرا ان اشترى منهم
تاجرا شيئا ما اخذوه واخرجه اي اخذ ذلك الشئ من اهل احب بعد اشترائه واحال هو قيمته يا
صاحبه بالتميز ان شاء وان شاء لانه ان اخذه منه مجانا لم يضره القدر للتاجر هذه
اشتره التاجر اي بالتميز وان اشتراه بعرض فبقية العرض اي اخذه بقية ذلك العرض

وان ذهب الى الكفار لانه التاجر ببقية اي اخذه صاحب منه بالغنيمة ومثله اي مثل القبيح هذه
الاحكام المتخذة في اشترائه اي المتخذة بتميزه او عرض يعني ان اشترى التاجر المثل بتميزه او عرض ياخذه ماله
القديم بالتميز او ببقية ذلك العرض وان اشتراه بتميزه اي بتميز المثل او ذهب له لا يأخذه منه
صاحبه لانه لو اخذه اخذ بمثله فهو غير مفيد وان كان اشتراه بعقد افقت في يد التاجر واحال اخذ
التاجر ارضها اي ارض العين المفقودة ياخذه بكل التميز ان شاء يعني اذا اخذ الكفار عبدا وقلوبه
دار احب فاشتره منهم تاجرا واخرجه الى دار الاسلام ففقت عنه واخذ التاجر ارضها فاما الموالي
ياخذه بالتميز الذي اخذه بغير العدو ولا يحط شيئا من التميز بمقابله الارش وان اشتره اي اشترى الكفار
هذا العبد ثانيا فبغيره التاجر فادخلوه دار احب فاشتره تاجرا آخر منهم واخرجه الى دارنا ياخذه
اشترى اي التاجر الاول منه اي من التاجر الثاني بتميزه الذي اشتراه به ثم ياخذه المالك القديم منه اي من
المشتري الاول بالتميز فلم يحط منه شئ بصيانة محقة وليس له ان يملك القديم اخذه اي اخذ العبد
من المشتري الثاني لانه الكسير لم يرد على المالك الا ان لا يملكه اي اهل احب حرنا المحصن ومهترنا وام
ولدتا ومكاتبنا يعني لو اخذ منهم اهل احب من دارنا واخرزهم بدارهم لا يملكونهم فاذا اظهرنا
عليهم بعد الاخذ منهم ما اكلهم تجانا قبل القسمة وبعدها وذلك لان الاستيلاء انما يكون سببا للملك
اذا صادف محل الملك هو الحال المباح واحدة ليس محل للملك كذا اخر سواء طرقتهم فوجد لانه
اخر معصوم بغيره بقبض قوله ولم يرد كتمان آدم لكن المقتضى لقاعدة العمل في حق الكافر لوجود
المعارض وهو الحاجة الى دفع شره ونحن نعلم ان على اهل احب كل ذلك اي في كل حرمهم و
مدينتهم وام ولدهم ومكاتبهم واملاكهم لان الشرع استعاض عنهم جزاء على جناية شرهم واطاع
ارقاء ولا يملكون اي اهل احب عبدا سواء كان مسلما او ذميا بقا من دارنا ودخل اليهم لانه العبد ما
خرج من دارنا زانت يد المولى عنه وظهرت يده على نفسه لانه سقوط يده باعتبار يد المولى بغيره
من الانتفاع به فصار معصوما بغيره فلم يبق محل للملك فلا يثبت لهم فيه ملك بخلاف الاقي
المترد في دار الاسلام فانهم يملكونه بالاستيلاء وعليه لانه يد المولى باقية عليه وبعد ذلك ان ظهرنا
عليهم فياخذه ماله القديم بعد القسمة اي بعد قسمة الغنيمة مجانا ايضا اي كما ياخذه قبل القسمة
تجاننا لانه بعضه عن غير ذلك العبد من بيت المال لانه لا يمكن إعادة القسمة لتفرق الغانين

وليس على المالك جعل الباقي لانه عامل بنفسه حيث يزعم انه ملكه وعندهم ما هو ذلك العبد الباقي
كالمسور الذي كالعبد الذي اخذه الكفار في دارنا او في الوقفة وملكوه لانه العصة فيه بحق المالك لقيام
يده عليه وقد زالت يده وانما باقى نفوس ومناجى واسترى رجل منهم ذلك الباقي والفرس والمناجى كله
اي كل ذلك واخرجه او اخرج المشتري كل ذلك اخذ المالك القديم ما سوا العبد من النفوس والمناجى بالتميز
واخذ العبد مجازا لانه شرا الباقي من الكفار غير صحيح لانهم لا يملكونه لغيره وعندهم ما اخذ المالك الباقي
بالتيمم ايضا اي كما اخذ الفرس والمناجى بالتميز لانه الكفار يملكونه الباقي عندهم كما ترضى بيعهم صحا
فيلزم التيمم للمالك القديم بالخذ وانما استرى مستأمر من عبده مسلما او ذميا اي العبد مسلم وذرهم
اي وارثه عتق هذا عند الجرح لا يخلص مسلم عن ذنوب الكافر واجب ما امكنه صحتا كغيره
على بيعه كانه في دارنا فقد تقرر ولاية الجبرية فاقوا بتباينه الرايين مقام الاعتاق جبر الكفار
وتخلصوا للمسلم كما يتحقق لغيره ثلث حيز مقام التفرق فيما اذا اسلم احد الزوجين في دار الحرب
صلا والاهما فانه عندهما لا يفتق هذا العبد باوخال المستأمر الى دارهم لانه الواجب زالت عن ملك
الكافر بانه يجبر على ذلك وقد انقطعت ولاية الجبرية فبقى في يد الكافر عتق وان اسلم عتقهم ثم في دارنا
جاء هذا الشرط قوله لا يفر وهو حر وانما قال فجاءنا ولم يقل فخرج اليها فيقع عتق اسلم فجاء الى
عسكرنا في دار الحرب وظهرنا عليهم اي غلبنا على الكفار فوجدنا عتقهم مسلما ثم اخرجوا من العتق
عسكرنا مسلما فخرجوا في جميع هذه الصور ولا يثبت الولاء لانه هذا اعتق حكما بالمتأمر
هو من يرضى بغير داره ما شاء مسلما كانه او حربيا اذا دخلنا جوارنا اليهم اي الى اهل الحرب بابا
لا يجل له اي لا جوارا لا يفرض شئ من مالهم اي من مال اهل الحرب وودهم لانه انما شرط بالاستيلاء
انه لا يفرض عليهم والتفرض بعده عذر والغدر حرام فانه اخذ مستأمر شيئا بطريق التفرض
واخرجه اي هذا الشئ من دارنا ملكا مستأمر هذا الشئ فخطور ان ملكه ملكا حراما اما
الملك فلو ردوا الاستيلاء على المال المباح واما احرمه فلانه حاصل بسبب الغدر احوام فتصدق
استأمر به اي هذا الشئ بقرين لزمته عنه وان عذره بمستأمر ملكه بفتح الهميم وكسر اللام
اي ملك اهل الحرب فافضل ما له اي مال المستأمر اوجب او فعل ذلك اي فعل الاخذ والحبس غيره
منهم بعلمه اي يعلم ملكهم حل لان مستأمرنا التفرض لانه الغدر تقدم منهم بانه بدوا بقبض

العهد

العهد الذي شرط فيه عدم التفرض كالسيرة كاحل التفرض للسيرة لانه غير مستأمر ولم يوجد منه الا التام
ولم يكن يرضى عذرا وانما ادانه ثم خرجت بغيره جعل المستأمر في دارهم مدبونا او ادانه حربيا اي جعل المستأمر
اخرجه مدبونا ثم اوعقب احداهما اي المستأمر واخرجه الاخر ووجبا اي خرج المستأمر واخرجه باي يكون اخرجه
مستأمرنا ايضا لا يقضي لاحد منهما بشئ اما العقب فلانه صار ملكا للعقب المستولى لمصادفته
مالا غير معصوم واما الادانة فلانه لا ولاية لنا عليها وقت الادانة والعقب يعقد الولاية لا على
المستأمر وقت العقب لانه العزم حكم الاسلام فيما مضى من افعالنا وانما التفرغ في المستقبل وكذا لو
فعل ذلك اي الادانة والعقب حربيا ثم خرجا مستأمرين اي لا يقضي لهما بشئ ايضا لما تقرر
خرجا اي اخرجنا مسلمين فبقي بالدين اي حكم الكل منها باء التبر الذي وقع بينهما ثم لانه الدين وقع
صحيحا لوقوعه بالتراض والولاية ثابتة حال العقب لانه امها الاحكام بالاسلام لا يقضي لهما
بالعقب لانه العاقب ملكه لما تقرر ولو اسلم اخرجه بعد ما غصبه اي اخرجه اسلم ثم خرجا بغيره بالرد
وبانه وان قتل احد المسلمين المستأمرين الاخر ثم اي في دار الحرب فغلبه اي فغلبه القاتل الذي
في مال الذي في مال القاتل ولم يبق القتل بالعقد واخطأ لانه لا فرق بينهما في وجوب الدية وعليه
الكفارة ايضا اي كما تجب الدية في الخط فقط لانه العدة اما الكفارة لما في العدة فلو دية وفي قتل
مؤمن خطا فخر برقة مؤمنة بلا تقييد بدار الاسلام والحرب واما تخصيصها بالخطا فلانه لا
كفارة في العدة عندنا واما الدية فلانه العصة الثانية بالاعزاز بدارنا لم تبطل بعراض الاستيلاء واما
عدم القود في العدة وهو ظاهر الرواية فلانه القود لا يمكن استيفاءه الا بمنعة لانه الواحد يقيم
الواحد عابدا ولا منعة الا بالام واهل الاسلام لم يوجد في دار الحرب فلما فائدة في الوجوب فلا
يجب كالحق واما وجوب الدية في العدة فانه لا يعقل العدة الا بقدرة لهم على القية
مع تباين الرايين والوجوب عليهم على اعتبار تركها وان كانا في القاتل والمقتول سيرة من فلتشئ
على القاتل في العدة اصلا ان الكفارة في الخط فقط عند الجرح وعندهم ما اسيرنا كالمستأمر
بغيره على عاقلة من السيرة دية في العدة واخطأ ولانه العصة لا تبطل بعراض السيرة كحال
تبطل بعراض الاستيلاء ولانه بالاسير صار متبعا لهم لكونه مقهورا في ايديهم ولذا يصير مقبلا باقائهم
ومساو اسيرهم فيبطل به الاعزاز ولا شئ في قتل اسلم ثم اي في دار الحرب مسلما اسلم ولم يهاجر

الى دارنا

سوى الكفارة في الخطأ بغير إقصاء عليه ولا دية عليه، أو خطأ إلى الكفارة في الخطأ فقط
فصل لا يمكن مستأجر أن يعيم في دارنا سنة ويقال له إن امت سنة نضع عليك الجزية
فإن أدام سنة بعد ذلك صار ذميا ولا يمكن من العود إلى داره يعني أنه أكره لا يمكن إقامة دية
في دارنا إلا باسترقاق أو جزية لتلا يصير واقعا على أحوالنا وظاهر على أمرهم ويمكن إقامة الجزية
لأنه في منها قطع منفعة الجلب وسلب التجارة وإنما فضل عليها بالسنة لأنها مدة تجب فيها
الجزية فيكون الإقامة لمصلحة الجزية وكذا لو قيل له أي قال الإمام للجب إن امت شهر أو شهرين
نضع عليك الجزية ونحو ذلك فإن أدام في تلك المدة صار ذميا أيضا لا يترك أن يرجع أو يستمر
معطوف على لو قيل أرضا ووضع عليه أي على الجلب أي أخرجها أي أخرج الأرض فصار ذميا به لا
بمجرد السنة وجبت عليه جزية سنة أتيه من حين وضع الخراج أي أخرج الأرض ونكت عطف
على اشتراك المستأمن ذميا وهي كانت ذمية لكونها تابعة لزوجها لا لا يكون ذميا لو لم
هو أي المستأمن فنية إذ يمكن أن يطلق الذمية فجمع لإداره فإن رجع المستأمن إلى داره حل
ذمة لأنه أبطل أمانة بالرجوع وإن كان له أي المستأمن أكره ودية عند مسلم أو ذوق أو دين له
عليها فاسم هذا المستأمن بعد رجوعه إلى داره أو ظهر عليهم سقط دية أي كارة الدين بالأسراء
بالغلبة عليه لم عليه الذمة لأنه بعد إسقاط الدية العامة فيخص بالدين وسقط الدين غير ذمية
وصارت ودية فثبت لأن الودية تقيد به هذا المستأمن لأنه لا يرد المودع كيد فيصير فيها
تبع لنفسه وإن قيل المستأمن في دارهم ولم يظهر عليهم أو مات المستأمن فيها أي قاتله ولو دية
لورثة لأن الأمان باق في حق ماله فيرد على ورثته لقيام مقامه ما لم يقتل بغلبة أما إذا قتلها
فيصير ماله غنمة فإن جاز في ما يجرى وله زوجة هناك أي في دار الحرب وولد ومال عند مسلم أو
ذوق أو جرة فاسم هناك أي دارنا ثم ظهر عليهم أي على أهل داره فالكل في وهو المال المقتضى
الكفار بل قتال لأنه ليس بدين ولا يترك ولا يترك فلم تخرج من دارنا من أنفسنا لا خلاف الدارين
فيبقى الكل فينا وغنمة ولو سبنا نصيب هذه المسئلة وجاء به الإسلام كما مسلمنا تبعنا لاتباعه
لا اجتماعهما في دار واحدة بكل ما قبل إخراجهم إلى دار الإسلام لا خلاف الدارين ثم هو في دارنا
حاله لما ذكره كونه مسلما لا يبا في الرق لما غنمة أما العوس وأولاد الكبار فلعنهم البقية

وإنما غير ذلك فلا يسب بدينه ولم يصح حرة باعوا أنفسه لا خلاف الدارين وإن أسلم أكره ثم أي
في دار الحرب ثم جازها ثم ظهر عليهم فظنهم فظنهم لأن ما أسلم في دار الحرب تبع طفله لا اجتماعهما في
دار واحدة ودية عند مسلم أو ذوق لأن الذمة صحيحة فمكانه في يده وغير ذلك هو أولاده الكبار
وعرسه وعقاربهم ودية عند حرة في ما ذكره في الإسلام ثم أي في دار الحرب وله أي المسلم أكره
هناك أي في دار الحرب وأرت مسلم فقتله أي ذلك المسلم أكره في مسلم آخر عدا أو خطأ فلا شيء
عليه أي على المسلم القاتل أن الكفارة في الخطأ فقط لأن الذمة إنما تجب بالمنفعة والشرع إسقاط
اعتبار منفعة الكفر لأن الأعراس لم يوجد بدونها وكذا العصمة لم توجد بدونها والأعراس إذا لم توجد
العصمة لا تجب شيء في العدة والخطأ أن الكفارة في الخطأ وإذا قتل على البناء للمفوض لم لا
له خطأ أو قتل مستأمن هناك أي في دار الإسلام فلا إمام أخذ الذمة غير عاقلة القاتل لأن نفسها معصومة
أسلم قبله في حكم نطق الخطأ وفي العدة قتلها أي الإمام أنه يقتض قاتلها أو يأخذ الذمة من قاتلها
لأن فيه نظارة للإمام وهو عامل برأيه في القود وأخذ الذمة فنقل أصلها وانفصلها للعامة
أو هو حق العامة وليس لأي الإمام العفو حجة لأنه إسقاط حقهم بل عوض ليس من النظر باب
العشرة والخراج أرض العرب كلها عشرية لأن البنية دم وخطاؤه الراسدين لم يأخذوا منها خراجا
ولا شرط وضع الخراج على الأرض بقرائها على الكفر والخمس كونه في العرب لا يردونه على الكفر
لأنه لا يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف وهما أي أرض العرب ما بين العذيب وهو بضم العين
ما بين يمين إلى أقصى حجر بفتح الحاء اسم موضع باليمن عمرة طولاً وهو بفتح الميم والهاء اسم جبل
وقيل اسم قبيلة ينسب إليها الأبل المهر تسمى ذلك إلى حداتها وعرضها وكذا البصرة لأن القصار
إن يكون أرضها خراجية لأنها فتحت عنوة وأقرا أهلها عليها ولكن كانت عشرية باجتماع القسبة
وكل ما أسلم أهل بطن كل أرض أسلم أهلها عشرية أيضا لأن الإسلام بدأ بوضع العشرة فيه فمعنى
العبادة والصيانة غير ذلك أوفت عنوة أي قهر أو قسم بين الغنائم بفتح الغين بفتح الهمزة
عنوة وقسمها إلى ما بين القراة في عشرية أيضا لما قروا قسما بينهم ووضع الخراج عليها
يجوز إذا كانت تسقى بماء الخراج كذا في الدرر نقل عن جامع الصغير للقساين وأرض السواد
أي سواد عراق العرب يعني قواما وانما سمي بالسواد لخضرة أشجارها وزروعها حراجية لأنها

فتحت غنوة وقدرها وقرأها عليها بوضع الخراج وهي الأرض السوداء ما بين الغيب إلى عقبه وهي
 بفتح العين المهملة حلاوة غرضا وهو بفتح الحاء المهملة اسم بلدة وقيل القلبية وهي من منازل النبا
 أو القلت وهي بفتح العين المهملة وسكون اللام مربة فونة على العلوية وهي أول العراق
 شرق الدجلة إلى عبادة طولا وهو حصين صغير على شط البحر وكذا أي خراجية أيضا كل ما
 فتح غنوة وقرأها عليها وهو نحو ما عليها لانه وضع الخراج على الكفاية ابتداء اليق لما فيه من
 العقوبة كما في سوي مكة وكان القياس في أرض مكة ان يكون خراجية لانه فاحت غنوة كذا في
 لم يوظف عليها خراج فلم يكن في أرض العرب خراج كالم يكن في أنفسهم رقا وأرض السوداء مملوكة
 لا اله الا يجوز بيعهم لها وتقرنهم فيها لانه الام اذا فتح أرضا غنوة وقرأها عليها ووضع
 الخراج عليهم وعلى أراضيهم كانت أراضيهم مملوكة لهم باقرار الام اياهم عليها فيجوز
 تقرنهم فيها ببيعها وشراء واجارة وغير ذلك كسائر الاملاك وان ارضه موات يعتبر فيه
 بعينه ان قرب من الأرض الغنوة في غنوة وان قرب من الأرض الخراج في خراج هذا عند الجاهل
 لانه ما قرب من شئ يعطى له عنده كغناء الدار وحريم البئر والشجر ونحو ذلك ويعتبر ماؤه
 عند محمد بعينه ان احياء بماء الغنوة فغنوة وبما الخراج في خراج وذكرنا سابقا في باب الزكوة
 الخراج والخراج نوعان احدهما خراج متاسمة فيقتل بابي ربح اي بالحاصل من الأرض كالتعمر
 وهو ان يجعل الام على أرض بلدة فتقرن مقدار خمس الخراج او ربعه او ثلثه او نصفه لانه المعبر فيه
 الطاقة وحكم الغنوة الا انه يوضع موضع الخراج لانه خراج حقيقة وانما خراج وطيفة لا يراود
 اي خراج الوطيفة على ما وضعه عمر رضي الله عنه وهو لكل جريب ستون زراعة ستين من
 الأرض بزراع كسري وهو يزيد على ذراع العامة بقبضة وفي كتاب الفقه ذراع الكرياس
 سبع قبضات في ذراع المساحة سبع قبضات واصبع فائمة لانه ذراع عمر رضي الله عنه كالمساحة السوداء
 هكذا وعند الحسن اربع وعشرون اصبع والاصبع ست شعيرات مضمومة بطول بعضها الى
 بعض وقيل هذا جريب سواد العراق وفي غيرهم يعتبر المعتاد عندهم صالح منه جريب المزرع
 يعني يبلغ الماء صاعا من برا وسعير وما يزرع فيها على ما ذكر في الاكل ودرهم عطف على صاع
 وجريب الرطبة خمسة دراهم وجريب الكرم او النخل المتصل الى متصل بعضه بعضا

الخراج متاسمة

يلزم

يلزم زراعة الأرض بان يكون الشجر الممتدة فيها ملتفة والأرض متفولة بها عشرة دراهم لانه المونة
 متساوية والوطيفة تتفاوت بتفاوتها الا ترى ان الواجب فيما سقته السماء الغنوة وما سقى
 بالكتاب نصف الغنوة والكرم خفيف المونة والمزارع كثيرة المونة لا حياجا لها الى الزراعة والاعمال البذر
 في كل عام والرطبة بين الكرم والمزارع مونة لانه مونة كانت فوق الكرم ودون مونة المزارع
 فوظيف على الكرم اعلا ما وعلى المزارع ادنا ما وعلى الرطبة اوسطها ولما سواه ان سوي ما وضعه عمر
 كزعمنا وبسته وهو أرض بجوطها حاشط وفيها نخيل مستقرة وشجار واعشاب ويكنز زراعة ما بين
 الشجار وما بين ما كان الشجر ملتفة لا يكنز زراعة ارضها فهي كرم ما يطبق يعني كانه خراجها مضمومة
 الى زراعتها بحسب الطاقة اذ ليس فيه توظيف عمره ونصف الخراج غاية الطاقة لا يراود
 عليه لانه التوظيف غاية الانصاف وان لم يطق ما وطف نقص اي ما وطف بالا لاجتماع ولا يراود
 اي ما وطف وان وصلية اطلقت عند اب يوسف حل فالجهد في ذراع الخراج الاصل وهو الموظيف
 يعني لو وطف على ارض ابتداء تجوز الزيادة على ما وطفه عمره بقدر الطاقة عند محمد لانه انشا
 حكم باجتهاد وليس فيه نقص حكم ولا تجوز عند اب يوسف وهو رواية عن اب ج ولان يوسف ان
 خراج التوظيف مقدرة على اتباع الصمات فيه واجب عليهم والتقدير يمنع الزيادة لانه النقصان
 تجوز اجماعا فقيس منع الزيادة لعل لا يخلو التقدير من العائرة ولا خراج ان النقصان غير ارضه
 اي غير ارض الخراج الماء او غلب الماء عليها اي على الأرض بوجه لا يمكن زراعتها لانه المعبر في الخراج
 النما التقدير وهو الحكم من الزراعة فاذا انتفى انتفى الخراج او اصاب الزرع آفة لا خراج
 انما اصابت آفة لانه النما التقدير وجد في بعض السنة لانه بعضها تاما ووجوده في جميعها
 شرط كما في الزكوة ويجب الخراج ان يعطى اي الأرض مالها لانه تمكنها ثابت ولكن فونة المالك
 ولا يتغير خراج الأرض ان اسم مالها او اسمها في الزم لم لانه وظيفه الأرض فلا يتغير
 بتغير المالك وقد صح ان الصمات رضة اشترى الأرض خراجية وكانوا يؤدونها خراجها وكان
 في خراج ارض الخراج لقوله لم لا يجمع عشر وخراج في ارض مسلم ولا يتكرر خراج الوطيفة في السنة
 يتكرر الخراج لانه عمره لم يوظف مكررا ولا الخراج للأرض كالأجرة فاذا ادأ ما لم لا يتفع بها
 ماشا وان يزرعها دارا بجلل فالتعمر وخراج المتاسمة لانه الغنوة لا يتحقق الا بوجوب

في كل خارج وفي غير ذلك من احوال الجوارحه ويؤخذ الخراج من الارض وغيره خارج حواشيها
الامام اذا لم يكن الا جارة كذا في الاختيار نقل عن النوار فصل الجزية اذا وضعت بئر
وضعت لا يتغير بزيادة ونقصان هذا نوعها الاول لان الجزية نوعان جزية تؤخذ بالارض و
هي لا ترد ولا تنقص عما ذكره جزية يضعها الامام اذا غلب عليهم وهي قوله وان فتح بلدة
غير بلاد الكفار غنوة وافر اهلها عليها اي على البلدة تؤخذ اي يضعها الامام على الغنوة انما
الغنوة وهو مصدر ركب الغنم ظهر غناؤه بان ملك عشرة آلاف درهم مضاعدا في
السنة ثمانية واربعين درهما يؤخذ منه في كل شهر اربعة دراهم وتوضع على المتوسط
اي متوسط احوال بان ملك مائتي درهم مضاعدا الى عشرة آلاف تضعها في السنة
وهو اربعة وعشرون درهما يؤخذ منه في كل شهر درهما وتوضع على الفقير وهو من لا
يملك المائتين القادر على الكسب ربعها في السنة اي ربع ثمانية واربعين وهو اثنا
عشر درهما يؤخذ منه في كل شهر درهم وعند ان في موضع على كل دينار الف درهم والغنى
سواء وتوضع اي الجزية على كتابي ومجوسي ووثني عجمي لا اي لا يوضع على وثني عربي ولا وثني
على مرتد فلا يقبل منها الا في الوثني العربي والمردة الا الاسلام او السيف لانه لا يجوز
ايقاؤها على الكفر بالارق والجزية لانه كثرها اغلظ واخس اما وثني العرب فانه ابلغ في
تكريرهم البني والتم ان بعد ظهور الهجرة في حقهم وتزول التهمة بلغتهم وفي الاداء بان يخرج
من وطنه واما المردة فلانه كثر بوبه بعد اسلامه واطلاعه على حاسن الاسلام فلذا اغلظت
عقوبتهما بان لا يقبل منها الا الاسلام او السيف وتسرق اثناهما اي اثنا وثني العرب
والمردة وتسرق طفلها اما العرب فلانه البني دم استرق نسوانهم وصبياهم اما المردة
فلان ابا بكر استرق نسوان بني ضيفة حيث ارتدوا ولا جزية على صبي وامرأة لانها ليس
اهل القتل ولا من اهل المعاملة وملكوك مكانا لان الجزية يدق على القتل في حقهم وغير
النصرة في حقها وعلى الاعيان لان الجزية فلا تجب الشك ولا جزية على شيخ كبير
وزمير ومقعد اي لا تجب الجزية عليها لهذه العلة لان الجزية وجبت لاسقاط القتل
فمن لا تجب قتله لا يوضع عليه الجزية وكذا المفلوج وعند ابو يوسف تجب عليهم

الجزية ان كان لهم مال لانه يجوز قتل من كان له راي في الحرب او كان له مال يعين به ولا على فقير لا
وعند ان في جيب ولا على راهب لا يخالط الناس بان ينزل عنهم وروى محمد بن ابراهيم
توضع عليه كانه قادر على العمل وهو قول ابو يوسف وتجب الجزية في اول احوال اي احوال العام
في احوال لان اخوه فان الجزية اذا وجبت على الذمي وجبت في احوال عندنا وعند ان في
لا تجب الا بعد حوله احوال ويؤخذ فسط كل شهر كما تقدم في اي في هذا احوال وسقط الجزية
بالاسلام او الموت وتدخل الجزية بالكر ربيع اذا لم يؤخذ منه الجزية حين حال عليه حوله
تسقط عند ابراهيم لانها وجبت عقوبة على الكفر والعقوبات اذا رجحت تراخلت كالحدود
حلالا لانها فانها لا تسقط وهو قول ان في لان الجزية حق واجب في الذمة فلا تسقط
بالتأخير كرا الحقوق بخلاف فراق الارض فانه لا يدخل اذ هو وجب عوضا فاذا اجمع
لم يسقط لانه في حاله ابقا مؤنة غير انتمقات الى معنى العقوبة ولذلك اذا استمر المسلم
ارضا فاجية تجب الخراج ولا يجوز احدات بيعة او كنيسة او صومعة وكذا بيت نار يقال
كنيسة اليهودي والنصارى لتعبدكم وكذا البيعة مطلقا الاصل وان غلب استعمال
الكنيسة لم تعبد اليهودي والبيعة لم تعبد النصارى والصومعة للشيخ فيها بمنزلة البيعة
في دارنا ونعادي كمنه من البيعة والكنيسة والصومعة يعني لهم ان يبنوها في ذلك الموضع
على قدر البناء الاول غير نقل الى موضع اخر لانها كانت بالنقل احدات لا اعادة وغير
الذمي في زينة اي في لباسه وركبه وسرجه ولا يركب خيلا ولا يعمل سلاحا اي ولا يحمل
سلاحا ويظهر الكسبيج وهو عصم الكفاف وكسره ما خيط غليظ بقدر الاصبع من الصوف او
الشعر يشده الذمي في وسطه فوق ثيابه وهو غير الزنار ما في الاربعين وركب سرجا كالانكا
وهو كسر الالف بوجه الحمار والحق ان لا تتركه يركب الا ضرورة كالمريض الذي لا
يقدر به المشي ويمنزل من المراكب الى الارض في اجماع اي في اجماع المسلمين يعني اذا راى
جماعة المسلمين نزل عندهم ولا يلبس الذمي اهل العلم والزمير والشرف في زمير
انما اي ان الذمي في الطريق والحكم ويجعل على داره علامة يميزها عن دار المسلمين
كيلا يستغفر له اي لئلا يقف على بابك مثل يدعوله بالمغفرة ولا يبدى اسلامه ويصير

عليه الطريق ويؤدى الى الزمى الجزية فاما والاخذى فابض الجزية باخذ فاعدا ويؤخذ الزمى بتلبيبه
بانه يؤخذ من زبله ويؤخذ من زبله ويؤخذ من زبله ويؤخذ من زبله ويؤخذ من زبله ويؤخذ من زبله
عمده اى عهد الزمى بالباغ الجزية او بزيادة بمسلة وقوله مسلة وسب البنى عدم لانه سب
البنى عدم كثر والكفر الحارز بالكفر لا يمنع عقد الزمة وقال الكنى سب البنى عدم ينقص
العهد وهذا اذا سبته كاذبا اذا سبته او واحد من الانبياء عليهم السلام مسلم فانه يقتل
خدا ولا توبة له اصلا سواء بعد القدرة عليه والشهادة وجائنا ما قبله قبل نفسه كانه زنى
لانه حرام واجب يتعلق به حق العبد فلا يسقط بالتوبة كحق حقوق الادميين بحل
ما سب الله تعالى لانه منزه عن جميع المعاصى وكذا اسكرانه يقتل خدا اذا سبته بل ينقص عهده
حتى استحق القتل بالحق بدار الحرب او العلبة عطف على الحق على موضع الحاربا
لانه صار حرا عليا ولا يبقى فائدة العهد ويغير هو الزمى بعد نقص العهد كالمدة لكن لو اسر
يسرق ولا يجبر على قبول الزمة لانه المقصود به صيرته اهل دارا مسلما وانما يحصل بالسرقة فان
ولو اسر لم يبق له لا يسترى لانه المقصود من المدة العود الى الاسلام فان عاد حصل مقصودا
والا يقتل ولا يسترى وهذا الزمى ان عاد الى الزمة اخذ بما عليه قبل النقص من حقوق العباد
كما في الرودة ولا يؤخذ بها الصداق في المحاربة ويؤخذ من يبيع ثقله رجلاهم ونساءهم ويبيع
يؤخذ من رجلاهم ونساءهم ضعف الزكاة بانه صالح اعرض على ذلك الوجه وهو ان يؤخذ منهم
للغنم والبعير والابل والارض ضعف ما يؤخذ من المسلم لا يؤخذ من صبيانهم لانه الزكاة
تجب على نساء المسلمين لا على صبيانهم ويؤخذ من مواليهم اى من عتقائهم ثقل الجزية لنفسهم
واخراج الاراضيهم كماله فريش حيث يؤخذ من مواليهم الجزية واخراج ويصرف اخراج و
الجزية وما اخذ من يبيع ثقله او ما اخذ من ارض اهلها عنها او ما اهداه اهل الحرب
الى الامام او ما اخذ منهم من اهل الحرب بلا قتال في مصالح المسلمين متعلق بصرف و
المصرف كسنة الثغور يضمن الثغور وهو موضع محاذة من البلدات وبيات القناطر فيها
يكون مركبا بانه لا يرفع من موضع واحد ويجوز جمع اجبر وهو خلاف القنطرة لانه اذا اراد
يرفع واذا اراد يوضع مثل ان يشد السقف او الثغور لا قناطر واجبور مصلحة القنا

وكناية العلماء والمدرسين والمفتين والقضاة لانهم يعملون للمسلمين بانه يحبسوا انفسهم
لفضل خصوصياتهم ودينهم محاسنهم وتعليم احكام شرعيتهم والعمال والمقاتلة لانهم يعملون
لنصرة الاسلام ووزارهم جميع الجزية يبيع يعطى من هذا المال لا ولا هو الا المذكورين لانه
نفقة الجزية على الاباء وارزاق ابائهم من هذا المال وفيما مات منهم في نصف السنة حرم من
العطاء لانه وصلة لا تملك قبل القبض وتسقط بالموت واهل العطاء في زماننا القاصرون
والمفتين والمدرسين وانما وضع المسئلة في نصف السنة لانه لو مات في آخر السنة
يحتجب صرف ذلك الى قريبه لكونه اقرب الى الوفا وذكر في الدرر نقل عن العدة امام
المسجد اذا رفع الغلة وذهب قبل مضي السنة لا يستر منه غلة بعض السنة والعبارة
اخصا وقاية الامام وقت اخصا ويؤتم في المسجد يستحق فصار كالجزية وموت
القاضي في خلال السنة وقرية فيها اراضى الوقف على امام المسجد يصرف اليه ثلثها
وقت الادراك فاخذ الامام الغلة وقت الادراك اذهب عن تلك القرية لا يستر
منه خمسة ما بقي من السنة وهو ينظر موت القاضي واخذ الرزق وبحل للامام وكل ما بقي من
السنة ان كان فقيرا وكذا لك الحكم في طلبه العلم في المدارس ولو كان للامام والمؤذن وقت
فلم يتوفى حتى ماتا فانه لا يسقط لانه في معة الصلة وكذا لك القاضي وقيل لا يسقط
لانه كالاجرة **باب المدة** من اراد العيا وباعه يرض عليه من المدة الاسلام وتكشف
شبهة اى شبهة المدة ان كان له شبهة استغنى بها ففرض الاسلام ليس بواجب كذا تحت
لما فيه دفع الشر باصول الوجه فانه استعمل اى المدة خمس ثلثة ايام بانه يكون ذلك ماله لا
قيل يستحب تأجيله ثلثة ايام مطلقا استعمل او لا فانه تاب جزاء الشرط محذوف وهو
فيها يبيع فيا حصة احسنه اخذ وال معناه ما واه لا وهي ليست للاشتيا يبيع ان لم يبت
بعد الامهال قتل لقوله عدم من بدل دينه فاقتلوه وتوبة بالبرى عن كل دين سوى دين الاسلام
او عما عطف عن كل دين يبيع او عن الدين الذي استقل اليه هذا كعاد حصول المقصود فان
عاد الى المدة حكم ذلك وهذا اذا اراد قبل العرض اى عرض الاسلام ترك ذنب اى غير مستحب
لاضمار فيه اى في قتله يبيع من قتله قبل العرض لاشئ عليه لوجود مبيع القتل وهو الكفر والعرض

غير واجب بلوغ الدعوة لان من قبله الكافر بلغته دعوة الاسلام فلو تنصر يهودي او عكس ترك على
حاله ولم يجبر على العود ويزول ملكه اي ملك المرتدة غير ما لم يوقفوا اي زوال الموقوف الى ان يثبت
حاله فان اسلم عاد طه الى حاله فصار كانه لم ينزل وان مات المرتدة او قتل على ردة او لحق بدار
الحرب ردت او حكم باني حكم القاضي بلحاظ عقوبة مدبره واقرباء اولاده وحلت ديون الموحدة
التي كانت عليه لانه في حكم الميت بلحاظ انه لو يصير من اهل الحرب هم اموات في حق احكام
الاسلام لانقطاع الولاية كما انقطع عن الميت الا انه لا يستمر الحياق الا بالقبض
لاضمال العود وكسب اسلام لوارثه المسلم لانه وجد قبل الردة وكسب ردة اي ما كسبه
حالة الردة في لانه كسب مباح الدم فله كسب حرمه فهو في ايدينا ويقضي دين الاسلام من
كسب اسلامه ويقضي دين ردة من كسب ردة ويوقف بيعه وشراؤه واجارته وصيته
ورهنه وعقده وتبنيته وكتابته ووصيته اي توقف هذه التصرفات التي وقعت في حال الردة
الا يثبت حاله فان اسلم صحت هذه التصرفات وان مات او قتل او حكم بلحاظ دار الحرب بطلت
هذه التصرفات وقال لا يزول ملكه اي ملك المرتدة غير ما لم يوقف ديون مطلقا من كل كسبه
اما كسب الاسلام وكسب الردة وكلاهما اي كسب الاسلام والردة لوارثه المسلم لا يكون
فيما وجدنا عندنا كونه اي كونه المسلم وارثا عند الحقوق لانه سبب الاريث والقضاء التفرقة
تقطع الاحوال وابو يوسف اعتبر كونه وارثا عند الحكم اي عند حكم القاضي بالحاق لانه
الحاق يصير بالقضاء مونا ويصح تصرفاته المذكور عندها ولا توقف غير المعاضضة
لكن يصح تصرفاته كصرف الصبي عند ابو يوسف وكصرف المريض عند محمد لان الردة
تفرض في القتل غايها ويصح اتفاق استيلاءه اي استيلاء المرتدة وسيأتي صورته
ويصح طلاقه اي طلاق المرتدة فان النكاح منفسخ برودة احد الزوجين لا برودة كليهما فوقع
طلاق المرتدة الذي اراد به الزوج فلا ينفق على تمام الولاية ويبطل نكاحه
نكاح المرتدة ورجيحه وتوقف معاوضة ينعى انه المرتدة اشتراكه مع مسلم معاوضة
توقف شرعية فان اسلم نفذت وان مات او قتل او قضى بلحاظ دار الحرب بطلت في
بالاتفاق اعلم ان تصرفات المرتدة على اقسام منها ما هو نافذ بالاتفاق كالاستيلاء والطلاق

لان

لان الاستيلاء ولا ينفق على حقيقة الملك الا في اقسام الاستيلاء وجارية ابنه مع عدم ملكه
لها والطلاق لا ينفق على تمام الولاية ومنها ما هو باطل بالاتفاق كالنكاح والرجعة لان
يعتمد الملة ولا ملة للمرتدة ومنها ما هو موقوف بالاتفاق كشرية المعاضضة لانها تعتمد
المساواة ولا مساواة بين المسلمين والمرتدة لم يسلم ومنها ما وقع اختلاف في توقفه
ونفوقه وهو باق ما ذكرناه موقوف عنده وما نفذ عندها وترث امرأته اي ترث امرأته المرتدة
المسلمة ان مات على ردة او قتل وهي امرأته في العدة وان عاد مسلما بعد الحكم بلحاظ اخذ المرتدة
ما وجد به باق في دارته اي جاز المرتدة الى دار الاسلام مسلما بعد الحكم بلحاظ دار الحرب اخذ
ما وجد به في دارته من مال العينة لان الوارث انما يخلفه فيه لاستغناء لكونه كالميت وان عاد مسلما
احتاج عاد اليه بخلاف ماله الذي خرج من يد الوارث فانه لا يؤخذ بقيمة اذ لا ضمان عليه بالطلاق
مال مباح ولا ينفق عن مدبره وام ولده لان القضاء بعقدهم قد صح والعقود بعد وقوعه لا
يحمل النقص وان عاد قبله اي جاز مسلما قبل الحكم بلحاظ انه كان لم يرد حتى لا يعتق مدبره
وام ولده وبضمنا الوارث ما اقلعه من مال المرتدة فان قضاء القاضي شرط لبطلان هذه
الاحكام والمرتدة اذا ارادت لا تقتل خلا فالت فني بل تجلس حتى تنوب وتضرب
كل يوم ينعى انه المرتدة اذا ابتغى الاسلام حبست حتى تسلم وتخرج في كل ايام ويعرض عليها
الاسلام فان ابت تضرب ثم يعرض عليها الاسلام فان ابت حبست والامة المرتدة تجبر ما
مولانا وينفذ جميع تصرفاتها اي تصرف المرتدة في مالها لانها لا تقتل اذ عصمة المال تتبع
عصمة النفس وعصمة نفسها لم تزل وصارت كالخاوة الاصلية فكان ملكها باقيا
عليها واما اذا حقت بدار الحرب فزال عصمة نفسها فتقتل اذ قتلها لم يحزوا بقاها الكافر
على الكفر غير خبز الاباجية او الرق ولا جارية على نسوة فكان ابقاؤها على الكفر مع الرق النفع
للمسلمين على ابقائها بغير شيء وللزوج ان يتزوج اخرتها عقيب لحاقها لانه لا عدة
عليها كالميتة فان عادت مسلمة او سببت لم ينفق نكاح الاخوت ولها ان يتزوج
ايضا عند لحاق زوجها المرتدة بدار الحرب لعدم العدة كانه الاختيار وجميع كبيرها
كسب الاسلام وكسب الردة لوارثها المسلم اذا مات وبرزها زوجها ان ارادت

قريبة لانها صارت مشرقة على المسلم الهلاك فكيف فارة فيزنها لا يزوجها
اذا اردت صحيحة لانها بابت بالردة فلا يكون بالصححة فارة وقا لها اي قاتل المردة
يعوز فقط يعني لا شيء عليه غير التعزير، كانت في دار الاسلام وسواها احكامها اي
احكام المردة كالرجل المردة فانه ولدت امته امته المردة فادعاه ثبت نسبة
من المردة وثبت موطنها اي صارت الامة ام ولده والولد حريرة مطلقا اي سوا كان
بينه الارثاد والولادة ستة اشهر واكثر ان كانت الامة مسلمة لانه الولد يتبع خير
الابوين دينا فيتبع الام فيكون مسلما والمسلم يرث المردة وكذا اي يرث الولد ايضا
ان كانت الامة نصرانية الا ان ولده لا يكثر من نصف حول منذ ارتد يعني ان الامة النصرانية
اذا ولدت لاقول من ستة اشهر منذ ارتد ازوجها يرث ولده فالزوجه المردة لان
العقوق كان في حالة الاسلام قبل الردة فكان الولد مسلما يرث المردة واذا ولدت
لست اشهر واكثر منها لا يرث لانه العقوق كان في حالة الارتداد فيتبع المردة اذا لم
يجز على الاسلام فيكون اقرب الى الاسلام في النصرانية فاذا كان مريدا لا يرث لانه المردة لا يرث
وان لم يلق المردة بدار الحرب بانه اي مع ماله فظهر عليه اي غلب المسلمون على ذلك المار فهو
اي ماله في نفسه لا يسترق فيكون ماله فينا كمن ترك العرب فانه الحق المردة بدار
الحرب بل ماله وحكم القاض بلحاظ ثم رجع الى دار الاسلام فذهب الى فليحق بدار الحرب ثانيا
بانه مع ماله فظهر عليه فهو اي هذا المال لوارثه قبل القسمة اي قبل قسمة هذا المال
بين الغائبين لانه المال كان ملكا للوارث بحكم القاض بلحاظ فكان الوارث ماله
قدما والمالك اذا وجد ماله في الغيبة باخذه قبل القسمة مجازا وان لم يرد
بدار الحرب تقضى القاض بعينه اي عبد المردة لابنه اي لابنه المردة فكانت ابنة الابن مجازا
المردة مسلما الى دار الاسلام فيدل الكتاب والولادة اي فالولد والولاء لابيه لانه
الابن كان كالوكيل في جهة بانه يكون خلفه بالورثة وحقوق العقد يرجع فيه الى الموكل
والولاء لم يقع العتق عنه ومن قبله من يرضى قتل مريد حلا خطأ فقتل بهيب القتل
على ردة او لحق بدار الحرب فميتة اي دية المقتول في كسب الامة دون كسب ردة

عند الجرح لانه كسب الردة في وقال لا فدية في كسبه مطلقا اي في كسبه حاله الاسلام والردة
وانما لم تكن الفدية بها على العاقلة لانه العواقل لا تقتل المردة لعدم النصرة ويكون الردية في ماله
المكتسب ومن قطعت يده عدا فارتد والعيان باقته يعني لو قطعت يده لمسلم عدا ثم ارتد
ومات على ردة منه ان لم يقطع او لحق بدار الحرب وقضى بلحاظ ثم جاء مسلما ومات منه
فصنف دية لورثته في مال القاطع اي فضمن القاطع نصف الدية لورثته مقطوع اليد لانه
القاطع حل محل معصوما والتمرية حلت محل غير معصوم واعتبر القاطع لا السريرة فيجب
نصف الدية وانما يجب في ماله لانه العمد لا يتحمل العاقلة وانما لا يجب القصاص لوجود
الشبهة وهو الارتداد وان لم يقطع اليد صارت يده حرة في حق فوات في ذلك القاطع
فتمام الدية اي فضمن القاطع تمام الدية لورثته لكونه معصوما وقت القاطع ووقت سرية
هذا عند الجرح والي يوسف وعند محمد نصفها اي نصف الدية لانه الارتداد اهدر السريرة فلا
فلا ينقلب بالاسلام الى الضمان فكانت يده فليحق بدار الحرب واكتب ماله فاخذ بماله اي فاخذ
المكاتب بانه بعد لحاقه ويعرض عليه الاسلام فانه غير الاسلام وقيل قبول الكتاب طولا له اي كان عليه
غير بدل الكتاب والباقي غير البديل لورثته المكاتب لانه المكاتب انما يملك كتابته بالكتابة والردة
لا تؤثر في الكتابة وكذا لا تؤثر في الكتاب بزوجها ارتد معا فجلست المرأة في دار الحرب فولدت لمرأة
ولدت ولدا ولداي ثم حصل الولد لهن الولد فظهر عليهم على الزوجين والولد ولد للولد جميعا فالولد
اي ولده ولده في اي يكون الولد ايرثه في اي اسرة فاق المردة جائز وكذا اسرة فاق الولد يتبع
الى الام وكذا اسرة فاق ولده ولده ويجوز الولد الاول على الاسلام كما يجزى بوجه عليه لا يجزى ولده اي ولد
الولد لانه الجدة في الدين اذ لو كان الولد تابعا الى جده كان الناس كلهم مسلمين بنبية آدم عزم
وهو ليس كذلك يجزى تبعا للجد والاسلام الضمى لعاقل صحيح وكذا اي صحيح ايضا ارتد اده هذا
عند الجرح ومحمد خلافا لابي يوسف اختلف في ارتد اده لانه اسلامه لانه اسلامه صحيح عند الجرح
يوسف ويجزى بانه اذا ارتد على الاسلام ولا يقتل ان يابى غير الاسلام **باب البغاة** هي جميع الناس
كالنساء جميع القاض اذا خرج قوم مسلمون عن طاعة الامام وتلقبوا وهو من التغلب على بلده
وعاينهم الى العود الى طاعة الامام وكشف عنهم لانه فعل الشر ينفع به ويهداهم بالتعال

لو جرحوا او ارتدوا او اجتمعوا على قتله او قتلوا فيه حل لما قبلهم
 بد او فاعلهم هم لانه الامام اذا ترك الى ان يدور بالقتال بما لا يمكن دفع شرهم كثر
 اجتماعهم فيجب على كل من يقوى على القتال ان يقاتلهم نصره لانه المسلمين وقيل لا الى
 يدورهم الامام بالقتال ما لم يدور الى المبدء البغاة بالقتال فان كان لهم قسمة او جمعية
 في البغاة اجتمعوا على بناء الجيوش او اسرعوا وتم على جرحهم او قتل جرحهم وابتغى على بناء
 المنصورات عليهم على بناء اسم الفاعل او مضمرهم بالقتال فيجب ان يذهب خلف موضعهم لئلا
 يلحق الموضع بالقتل ولا يفلأى وان لم يكن لهم قسمة لا يجزى ولا يبتغى لان قتالهم بدو ذلك
 ولا يسمي ذريتهم اي ذرية البغاة ولا يقسم ما لهم بل يحبس حتى يتوبوا لانهم مسلمون والامام
 يعصم النفس الموحدة والمال والحبس فكان له دفع شرهم فيرد عليهم فاذا تابوا برؤيتهم لهم
 لزوال الحبس وجاز استعمال سلامهم وعليتهم عند الحاجة لانه يجوز للامام ان يفعل بذلك
 في مال العادل عند الحاجة وفي مال الباغي اولى وان قتل باغ مشقة فظهر عليهم لا يجب على القائم
 الباغي شئ يقتل مثله لا يقطع ولاية الامام عنهم وان علبوا ان البغاة على مصر فقتل بعض
 اهل اهل مصر او من اهل مصر فقتل مصرى مثله عند قتل الباغي العادل به اي بهذا
 القتل اذا ظهر على مصرته اذا لم يجز البغاة على اهل ذلك المصالحا منهم في لم يقطع ولاية الامام
 غير ذلك المصالحا بخلاف اذا ابروا فيه احكامهم او ولاية الامام يقطع عنه فلا
 يجب القصاص على الباغي المصري مثله وان قتل عادل مورثة الباغي يرثه لانه قد يجهل كقتل
 اهل الحب فلا يجب جوارث الارث ولو بالعكس اي لو قتل الباغي مورثة العادل لارث الباغي
 لانه قتل بغير حق الا ان يدعى الباغي انه كان على الحق يعني انه قتل الباغي مورثة وقا كنت على
 ورثته واما ان قال الباغي قتل وانا اعلم ان على الباطل فلم يرثه كما في الصورة الاولى لانه اذا
 اقر بالبطلان يجب الضمة فيلزم كحرمانه والارث العادل اذا انتف نفس الباغي او ماله
 لم يضمنه ولم ياتم او الباغي اذا قتل العادل لا يجب الضمة عندهما وياتم هذا عند ابراج وجهه
 وعند ابراج يوسف لارثه مطلقا اي لارث الباغي العادل سواء قال انا على الحق او انا على
 الباطل وكذا عند ابراج في ذكره بيع السلاح فمن علم انه من اهل الفتنة لانه اعانة على المعصية

وان لم

وان لم يعلم انه من اهل الفتنة فلا يكره بيعه وفي الرد نقلا عن مجمع الفتاوى اذا اجتمع الناس
 على ام المسلمين وهم منون والسيل منه فخرج من المسلمين على امام الجماعة فينبغي للمسلمين ان
 يعينوه اذا قروا عليه والافاق واجب على كل مسلم ان يعزل الفتنة ويقعد في بيته وكذا في
 الاختيار **كتاب القبط** وهو مائة الملقوط كالجرح بمخض الجرح وفي اللغة ما رجع من الارض
 وفي الشرح اسم حي مولود وطرحه اهل فوافقه العيلة يعني من العجر او فرار من جهة الزنا القاطن اي
 رفعه مندوب بان يوجد في مصر او قرية ان لم يخف هلاكه لانه فيه اظهار الشفقة على الاطفال و
 هو في افضل الاعمال وان خيف هلاكه بان وجدته معاذة ونحو ما في الهلاك كمن رأى اعمى يقع في البئر
 ونحوه يجب عليه حفظه عن الوقوع فواجب اي القاطن واجب دفعا للهلاك عنه وكذا
 اللقطة اي وجب دفعها اليه ان خيف هلاكها وهواي القبط حر الا ان ثبت رقه بحجة
 لانه الاصل في بني آدم الحرية لكونهم من اولاد آدم وحواء عليها السلام والرق انما كان يعارض الكفر
 ولا يملك للعالم والعالم في ساكن دار الاسلام احرية ونفقة في بيت المال لانه فقير لا اوقية
 له وعاجز عن التحصيل بالكسب وكذا اجانية وارثه في بيت المال وان اتفق عليه الملقط
 فهو الملقط متبرع فيما انفق لايكون له بيعا على القبط الا ان ياتيه احكام الملقط بشرط
 الرجوع على القبط العموم ولاية القاضي واما قال بشرط الرجوع لانه الملقط بمجر وادارة القاضي
 بالانفاق عليه لا يرجع على القبط في الاصح الا بالشرط او مجردا من القاضي كمن رغب
 الملقط في تمام تبرعه الذي يشره فلا يرجع عليه بالا احتمال او يصدقه القبط او الملقط يعني
 اذا انفق الملقط بلا اذن القاضي فصدقه القبط بعد البلوغ فله الملقط الرجوع عليه بما
 انفق لانه اعترف بحقه واما كونه القبط فلا يرجع الملقط الا بينة بخلاف الوصي اذا
 اتفق على الصغر حيث يصدق على الانفاق المتعارف والاحتياج الى البينة ولا يؤخذ
 القبط من الملقط لانه يده عليه سبق وقد ثبت له حق الحفظ وانه دفعه الملقط الى
 آخر ليس له الاخذ من الاخر لاسقاط حدة التيق وان ادعاه احد ان ادعى احد الملقط
 ابنة ثبت نسبة منه هذا الملقط اما اذا كان ادعاه الملقط او رجل من الملقط
 اولى لانه ذواله ولو عدا اي لو كان ادعى ثبت نسبة منه وهواي القبط حر لا يكون باوعا

العبد عبد الله الأصل في دار السلام الحرة أو مينا أي لو كان المدعى في مينا هو أي اللقيط مسلم لا
بأدعاء الحاكم وإنما لم يذكر اللقيط في مقرهم أي مقر الذين يبيع بانه وجد في مصر غير مصر المسلمين
أو قرية مقرهم أو موضع فيه كفار ومسلمين واللقيط ذم في أي مكان فيه أي في مقر الوثنيين
بانه وجد في قرية مقر في أهل الذمة أو بيعة أو كنيسة فالظاهر من عبارة المصنف أن يكون الحاكم معتبرا
إلا الواحد سواء وجد المسلم أو الكافر ولا المسئلة على أربعة أوجه أحدها أنه يحرم مسلم في مكان
المسلمين فيكون مسلما وثانيها أنه يحرم كافر في مكان الكفار فيكون كافرا وثالثها أنه يحرم كافر في مكان
المسلمين ورابعها أنه يحرم مسلم في مكان الكفار في أي موضعين أو موضعين مختلفين بانه يعتبر الحاكم
والواحد اعتبار الكثرة في المكان وإن ادعاه أي ادعى نسب اللقيط أنه أي رجله معا ومسلم
أحدهما الآخر ثبت نسب اللقيط منهما أي من الرجلين فيكون ولداهما كافرا في الحارة المشتركة
وإن وصف أحدهما أي أحد الرجلين المدعىين علامة في أي وجه اللقيط أو سبق أحدهما إلى
في الدعوة فهو أي الوصف أو التيقن أو كونه اللقيط ولد له دون الآخر والآخر والمسلم
أول من العبد والذمي يعني أنه ادعى أن العبد وبها خارجا فالحاكم أو من العبد أو من الذمي
وإن شهد عليه أي على اللقيط مال وإن شهد المال على رابته هو أي اللقيط عليها أي على رابته
فهو أي المال له أي اللقيط يتفق أي الملتقط منه أي من ذلك المال عليه أي على اللقيط بأمر
قاض لأنه مال ضائع وللقاض تصرف المال الضائع المثل ذلك قيل بدونه أي قيل يتفق الملتقط
منه المال بدونه أي الرضى أيضا وله أي الملتقط شراء مالا بدله أي اللقيط منه أي من هذا المال
لأنه اللقيط ظاهر أوله ولاية الاتفاق عليه في طعام وكسوة والملتقط قبض عبته أي صاحب
اللقيط لأنه نفع محض والملتقط نفع نسيم اللقيط في حرفة أي في صناعة لأنه من تأويل
خلفه له لا تزوجه أي لا يصح للملتقط تزوج اللقيط لانتفاء سبب الولاية من القرابة والملك
والكسوة ولا تصرفه أي تصرف الملتقط في ماله أي في مال اللقيط لغيره ما ذكر أي لغيره مالا بدله
من الطعام والكسوة ولا إجارته في الأصح وهو رواية أجماع الصنف لأنه لا يملك إلا أن
منفعة وقيل له أي الملتقط إجارته لأنه يرجع إلى تأويله وهو رواية القدرسي ولا ابن
يختصه فافعل وملك به ضمنه كذا في أي كناية **كتاب اللقطة** بضم اللام وفتح القاف

سنة

اسم اللقيط في المعنى لكنه خص اللقيط بأدنى واللقطة بغيره مما يوجد صائغا أي اللقطة أمانة
أي شهد رافعها أنه أخذها ليردنا على صاحبها حتى إذا ملكها بل لقد لم يضمنه والأي وإن لم
يشهد ضمنه والقول للمالك أنه أخذها أي أخذ الملتقط للربا قال المالك أنت أخذتها
لك لا لغيره عند الجمع ومحمد وعنده يوسف القول مع يمينه للملتقط ولو أقر الملتقط أنه أخذها لنفسه
يضمنه بالاجماع أنه يملك في يده لأنه يأخذها لغيره بغير إذنه وبغير إذن الشارع وإن تصادق
الملتقط والمالك على أخذها ليردنا لم يضمنه بالاجماع أنه يملك في يده لأنه تصادقهما كالبينة
ويكفي في الشهادة قوله من سمعوه يشهد أي يطلب لقطة قد لوه على ويعرفها الملتقط في مكان
ويعرفها في الجاهل أي في مجامع الناس مدة يغلب على ظنه عدم طلب صاحبها بعد ما هو صحيح
والمراد بالتعريف أي ينادي بقوله أنه وجدت لقطة لا أدري مالها فليأت مالها وليضمنها
لأنه أدنا عليه وقيل إن كانت اللقطة عشرة دراهم فأكثر عشرة فحول إلى يقرها حولا
إن كانت اللقطة أقل من عشرة دراهم فأيا ما أن يعرفها أيا ما نفعه قوله أيا ما حسب ما يراه
الملتقط وما لا يبقى كالطلعة المعدة للأكل وبعض الثمار يعرف إلا أن يحاف فسادها
ثم يقصد الملتقط إلى فقرائها أي باللقطة التي لا تبقى أي شاة يعني أنه تصدق بها
على فقير فإن جاريها بعدة أي بعد التصديق إجازة أي إجازة التصديق إن شاء وأجره له أي
تؤاخذ به أي أضمنه الملتقط أو الفقير الذي يتصدق عليه لو ملكه أي لو كانت اللقطة
مالكة فربها خيرة أي ضمن الملتقط وإن ضمن الفقير وأيهما ضمن لا يرجع على الآخر
يعني أنه ضمن الملتقط لا يرجع على الفقير وإن ضمن الفقير لا يرجع على الملتقط وتأخذها
المالك منه أي من الملتقط أو الفقير بآية أي إن كانت اللقطة قاعة في يده وقطة
أكل أو أحرم سواء أضر أو غير قول الشافعي في لقطة أحرم عنده يجب التعريف
إلا أنه يحرم مالها ويجوز التناط البهيمية أي يجوز أخذ البهيمية اللقطة لأنها لا فرق
عندها في اللقطة بين أن يكون بهيمية أو غير ما هو الملتقط مشرع في اتفاق عليها
بل أنه حاكم وإن باذنه أي أنه اتفق الملتقط عليها باذنه القاض بشرط الرجوع على
ربها فحين فما انفعه عليها رين على ربها لا أي الملتقط المنفق أنه يجبرها أي البهيمية

عنه ان غير ما ذكرنا حتى يأخذ اي دين النفقة لا يبعد الى الا ان كان النفقة فصار كانه استحق
الملك منه فان امتنع برتها غر اعطى دين النفقة بيعت البهيمة في النفقة فان ملك البهيمة
بعد حبس سقط دين النفقة وان قبضه لا اى ان ملك قبل حبس البهيمة لا يسقط دين
نفقتها ويوجب القاضى له منفعة ينفع بالاجارة كالفرس والبغل والحمار والثور وينفق
منها اى من الاجارة يومين او ثلثة بعد ما يقع عنده ان المالك لو كان حيا لمحض لا فيه ابقاء
العين على ملكه بل الزام الدين عليه ومالا منفعة له من بهائم اللقطة كالشاة ونحوها يادونه
القاضى بالانفاق عليها ان اصح اى ان كان الانفاق اصح اذ اقام الملتقط البينة لها
لقطة يعني شرط الامر بالانفاق انه يعتم البينة لكشف كمال اللبث اذ احتمال كونها
عضبا وفي الغصب لا يؤمر بالانفاق وان قال لا بينة له يقول القاضى اتفق عليها ان كنت
صادقا فيما قلت لا يرجع على المالك ان كان صادقا ولا يرجع ان كان غاصبا والآن اى وان لم
يكتم الانفاق اصح باء يكون الضرر للمالك من كثرة النفقة عند عدم مجيئه في مدة قصيرة بانه
القاضى واذا اجاب صاحبه بعده لا يسخه لان بيعه باو الشراء حكم لا يقتضى او يحفظ عنه و
الملتقط ان ينفع باللقطة بعد التعريف لو كان فقرا وان كان غنيا تصدق بها اى باللقطة
على فقير ولو وصليه كان تصدق على ابويه وان علما او على ولده وان سفلا او على زوجته لو كان
فقرا وان كانت اللقطة حيقة كالنوى وقشور الزمان والسبل بعد اقصا فيستغنى الملتقط
بها اى باللقطة كحقة بدونه التعريف وللمالك اخذ اى اخذ هذه اللقطة كحقة اذا وجدها
في الملتقط بعد جمعها لانه القاضى هذه الحقة متفرقة وليس على الاذن لاعلى التملك اذ
التملك من الجمهور لا يصح ولا يجب دفع اللقطة الى مدعيها الا ببينة منها عندنا وعند
المتن فحق الدفع اذا بين العلامة وكل الدفع اى بين علامتها من غير جبر يعني لا
يجبر الملتقط على الدفع بغير العلامة ولكن ان دفعه بلا جبر جاز **كتاب اللابق** هو
مملوك فتره مالكه قصد ان يباخذ له فوسى عليه اى لعاد عليه لافيه من احيائه اذا لابق
مالك في حق الموت فيكون الراد احياء له وكذا الفضائل اى تدب اخذ اى احياء له لاحتمال
كونه ضايعا وان عرف الواحد بيت مولاه فالاولا ان يوصله اليه والفضائل المملوك الذي ضل

الطريق

الطريق الى المنزلة من غير قصد وقيل تركه أي ترك اخذ الضال افضل لانه لم يزل غير مكانه فيجوز
ان يحبه فيه مولاه ويوقعه أي الابق والاضال على بناء المجهول الى الحكم أي الى القاضى فيجب
تفريده ولا ضمان اياه ثانيا وللهذا لا يوجب وان كان له منفعة دور الضال أي لا يحبس الضال
لانه لا يابق ولا يحق التعزير وان كان له منفعة لوجوب القاضى وينفق عليه في اجره الخ
مولاه فاذا جاء المولى اقام البينة انه قد قبل على القاضى وقيل على من ينصبه القاضى لحفظ الاوقاف
وتكونا ثم يخلعه او ينصبه المولى بآية ما اوجهه عن ملكه بوجه من الوجوه فيه فعليه وان لم يتم
وان لم يتم البينة واقر العبد له عبده او وصف المولى علامة وحلية ودفعه القاضى اليه بالفضل
وان اقر المولى بآية مخافة اخذ اجعل منه يخلع بآية ما ابق ويرفعه اليه ولم يخبر بقوله
الا في اربعون درهما رده أي اوصل الابق الى مولاه بمدة سفر أي في مسيرة ثلثة
ايام فضا عدا اربعون درهما وان كانت قيمة أي قيمة الابق اقل من اربعين درهما
فقيمة أي فجعله قيمة الابق درهما أي ينقص من قيمة درهم عند محمد وعند يوسف
ان كانت قيمة اقل من اربعين يعطى له اربعون درهما وان رده ارا درهم ووهما
أي في مدة السفر بحسب ما أي فجعله بحسب مدة السفر يعني بحسب لكل يوم ثلثة
عشر درهما وثلاث درهما وان ابق منه ثانيا أي من الاخذ لا يصح ان يشهد الاخذ
حين الاخذ انه اخذه ليرد الى مالكه لانه امانة عنده والآي وان لم يشهد الاخذ عليه
عند الاخذ فلا شيء له أي فلا جعل للاخذ في صورة الابق عليه وفي صورة الاصل
الى مالكه بعد ترك الاشهاد واما في الاول فلانه لم يصله المولاه واما في الثانية
فلا ارا صار غاصبا بترك الاشهاد ويضمن ارا وان ابق منه أي من ارا ولا
صار غاصبا بترك الاشهاد كما قرأ عند محمد واما عند ابو حنيفة ويوسف فلا يضمن
مالا باق ويستحق اجعل ارا رده لانه الاشهاد عنده ليس شرط فيه كما في اللقطة
وجعل الرهن اللقطة على المهرين لانه ارا وعامل للمهرين باصانة مالية العبد فيجب
اجعل عليه وصلى امان على المولى ان يرد له أي حتى العبد الابق ثم رده الاخذ الى
مالكه وفداه المالك فجعله على المالك لانه ازال امانة عنه بفداء ارا رده والاراد

ماله وجعل على ولي الحجابة ان يدفع المولى عبده الى ولي الحجابة لانه اجبى منهم وجعل العبد
المملوك الا بوجبه ثم غنم ويقدّم على الوتر اى يعطى يجعل قبل الوتر والبارع للمولى بيع العبد فيه ان
في الدين هذا انما منع المولى عن اداء الدين وجعل على المولى اداءه عنه اى اذى ما على العبد
الدين وجعل الدين العبد الموهوب لابق على الموهوب له وانه وصليته رجع الواهب به
بعد اذ لا الملك للموهوب له عند الرد فرار الى الرجوع بتقصير منه وهو ترك التصرف منه
فلا يسقط عنه الواجب بالرد وامر بفقته اى نفقة الباقي كاللقطة يعني باذنه القاص بالانفا
عليه وهو دين على مالكه فيؤخذ من المالك اذا جاء او من غيره الباقي اذ بيع والمدة بتمام الولد كالتن
في حكم الباقي يعني الراذ يأخذ يجعل من ماله لانها مملوكة فيحصل به احيانا المالكية بخلاف
المكاتب لانه غير مملوك يد او اما اذ مات المولى قبل وصولها اليه فلا جعل له لانها يعقبة
بالموت اما المدة فلا تخرج من الثلث فمات لم يخرج فكله عندها وعنده مكاتب ولا
جعل في المكاتب واما ام الولد فمدة بمت مولانا واياها الراذ اب المولى او ابنة و
اى الراذ كما في النهاية في عياله او وصية او احد الزوجين فلا تنسب له الراذ اى حاصل اذا كان
الراذ لا يجب عليه ان يحسن ما بالباقي فله جعل والا فلا والمالك الصبي كالبالغ في حكم الباقي يعني
اذا كان الباقي للصبي يعطى يجعل للراذ كما في آبق البالغ لانه مؤنة ملكه **كتاب المفقود** هو
عائب لا يدرى اى لم يعلم مكانه ولا حيوة ولا موت فينصب له اى للمفقود القاص في حفظ
ماله ويستوفى اى يقتض حقه المالك في ذم الناس مما لا وكيل له اى للمفقود فيه اى في حقه يعني
ان لم يكن وكيل للمفقود لانه حقه يأخذ من نصب القاص فيفعله ودينه الذي اقرب غريم غرامة
ويجاء في دين وجب بفقده لانه اصبل في حقوقه ولا يخاصم في دينه الذي تولاه المفقود
ولانه نصب له في عفا وعروض في يد رجل باذنه كانه شتر كاسبه المفقود وغيره لانه ليس له
ولان نائب عنه بل هو وكيل بالعقب من جهة القاص وانه لا يملك الخصومة بل ظراف وانما
اختلف في الوكيل بالعقب من جهة المالك في الدين فانه ادعى احد المفقود وحال لم يفت الى
الدعواه ولم يقبل منه بنية لانه لم يكن وكيل القاص ولا احد من الورثة خضا وبيع وكيل ما يجب
عليه الملاك ماله لانه حفظ عينه متقد وفتحت حفظ غنمه وينفق ماله المفقود على

زوجه وعلى قريبه ولاد الكولده وابويه والاصل فيه اى كل من ينسب الى النفقة ماله المفقود حال حصوله
بلاقضا القاص ينفق عليه ماله حال غيبته لانه القاص به يكون امانة على ذلك وكل من لا ينسب
النفقة عليه في حصوله الا بقضا القاص لا ينفق عليه ماله حال فقده لانه النفقة يجب
بالقضا والقاص على العايب لا يجوز وهو المفقود حتى في حق نفسه فله ذلك لانك امانة
ولا ينقسم ماله لانه ظاهر حاله الحيوة والنفقة بعد الموت ولا ينسخ اجارته لانها لا تنسخ
قبل الموت وميت عطف على حي في غيره فلا يرث المفقود من مات في مورثة حال
فقده اى حكم بموته عند تمام المدة فلم يرث من حين فقده شخص ما حال فقده لانه صار
ميت في زمان فقده والميت لا يملك الا ما قبضه اى فله ذلك لوقف تقصيره منه اى تمت
مات ظنا او بعضا الا ان يحكم بموته فالوقوف لا احتمال حتى المفقود فانه باقبل الحكم اى
بموت هو اى نصيبه الموقوف له اى للمفقود والا اى وان لم يحسن قبله مع حكم بموته فلم يرث
اى فنصيبه الموقوف لم يرث ذلك المال الموقوف عند موت مورثة لولاه اى
لوم يكن المفقود لانه احتمال المجهى يدفع بالحكم واذا مضى في عمره ما اى زمان لا يعيى اليه اى
الى هذا الزمان اقرانه فالقراة يعتبر في بلده لانه التقصير في حال الاوان في كل البلد خارج
غير الاكل وقيل اذا مضى في عمره **كتاب المفقود** سنة من حين ولادته وعليه الفتوى كذا
في الاصطلاح والايضاح نقله عن الخارج وذكر في سائر الكتب هو رفق لانه اقل المقادير
المعينة وقيل اذا مضى في عمره ثمانية وعشرون سنة حكم بموته هذا جواب قوله اذا مضى في
حق ماله يعني ينقطع احتمال كونه حيا في حق ماله بالحكم فصار كسرا الميت احيى ليقيم
ماله بينه وبينه الا نزع فلا يرث اى فلما صار كانه مات الا لا يرث الى المفقود من مات قبل
ذلك الحكم لعدم وصليته الى موت المفقود باذنه لموت حال فقده وحياته وتعد زوجته
للموت يعني اربعة اشهر وعشرون سنة ذلك الحكم **كتاب الشركة** هي شراكة اهلها شركة
ملك وتاينها شركة عقد فالاول شركة ملك اى يملك اثنان في مالان عينا ارضا او ثمن
او اتهما او شيئا على مال واختلف ما لها من غير صنع من اهلها بحيث لا يتجزأ كالحظ
بالحظ والشعير بالشعير والحظ بالحظ والشعير بالشعير وكذا ذلك او حطها اى حطها ماله اياها حطها

في بيع
في بيع
في بيع

يتعدى التيميم كما ذكرنا من قبل في نصيب الاخرى لا يجوز له التصرف
فيه بغير اذن صاحبه كما في الاجابة ويجوز لاهلها بيع نصيبه من شركته في جميع الصور ويجوز
بيع نصيبه من غيره اي من غير شركته بغير اذن اي بغير اذن شركته فيما عدا الخلط والاختلاط
من غير شركته بغير اذن اي بغير اذن شركته والثانية اي شركة العقد ان يقول احداهما
في كذا او هو ايجب ويقبل الاخر بان يقول قبلت وركبها اي شركة العقد ايجب وقبول
كما ذكرنا انها عقد من العقود الشرعية فلا بد لها من ركن كسائر ما يشترطها اي شرط شركة
العقد عدم ما يقطعها اي الشركة كشرط درهم معينة من الربح لاهلها فان هذا ينقطع
الشركة في الربح لا اتصاله لا يبقى بعد هذه الدرهم المقيمة ربح يشترط فيه وهي اي
شركة العقد اربعة انواع والاول منها شركة معاوضة وهي اي شركة معاوضة ان
يشترك متساوية تصرفا بان يقدر احدهما على جميع ما يقدر عليه الاخر من التصرفات ودنيا
اي متساوية والا كما يقع به الشركة ورعا وتنضم شركة معاوضة الوكالة بان يكون كل منهما
وكيلا للاخر ليحقق المقصود وهو الشركة في المشتري لانه لا يقدر ان يدر خطه في ملك صاحبه
الا بالوكالة منه لعدم ولايته عليه والوكالة بان يكون كل منهما وكيل للاخر ليحقق المساواة
بينهما فاذا اشترى احدهما شيئا فللبايع مطالبة الثمن واخذة من الشركة للاخر
فل يجوز اي شركة معاوضة هذا تفرع على قوله دينا بغير رسم ودرهم لا اختلاف فلهما
لانه ان لم يملك شراء خمر وخنزير وبيعهما بنفسه والمسلم لا يملكها بنفسه ومن
شروطها ان يقدر على بيع ما اشتراه بشركته لكونه وكيل له في البيع والشراء وانما بينه
المسلم او الكافر من غير تزوايا كان احدهما مجوسا لانه الكفر ملة واحدة خلافا
لما في يوسف فان التما والملة ليس شرط عنده ولا يشرع وعبد وصبي بايع هذا تفرع
على قوله تصرفا فان التما البالغ يملك بالتصرف والعبد لا يملك الا باذن المولى و
لا يملك الصبي الا باذن وليه ولا يشرع صبي او عبد او مكاتبين وهو تفرع على
قوله والوكالة فانهم ليسوا باهل الوكالة ولا بد من ذكر لفظ المعاوضة لانه ان
الناس لا يعرفون جميع شرائطها فيجعل التصريح بالمعاوضة قائما مقام كلمة اوبىه جميع

مقتضاها

مقتضاها اي مقتضيات المعاوضة لانه معاوضة ببيان مقتضاها فلا يحتاج
الى لفظها اذ العبرة للمعنى لا للفظ ولا يشترط فيها تسليم المال ولا خلط اي ولا اشتراط
خلط المال وما اشترطه كل منهما اي في المعاوضتين سوى طعام اهلك وكسوتهم اي كسوة
اهله وكسوة فانها تكون له خاصة فلها اي للمعاوضتين مشتركة بينهما وكل دين لزم احدهما
اي للمعاوضتين بما يقع فيه الشركة كبيع وشراء او استجارها او اخر غير لزوم دين مما لا يقع
فيه الشركة كالجناية والصلح غير دم العمد والحجاج والخلع والنفقة لزم الاخر اي ضمنه الاخر
هذا الذي تحققا للمساواة وان لزم الدين احدهما بكماله باقراى بامر المكفول عنه لزم
الاخر خلافا لهما فان عندهما لا يلزم الشركة الاخر وكذا اي يلزم الشركة ايضا لزم الدين
احدهما بنصيب خلافا لابي يوسف فانه يقول يختص به الغاصب ولا يلزم الشركة
وفي الكفاية بغير اذن المكفول منه لا يلزم اي لا يلزم شركته بلا خلاف في الصحيح وان ورث
احدهما اي احد المعاوضتين ما نصح به الشركة وهو النقد او ذهب ما نصح به الشركة
له اي لاهل المعاوضتين وقبضه اي الوارث الموهوب له حتى لو لم يقبضه لم يكن عبثا
صارت المعاوضة عبثا لاروال المساواة المعبرة في المعاوضة وكذا اي صارت
المعاوضة عبثا ايضا ان فقدتها اي في المعاوضة شرط لا يشترط في العارية وان ورث
احد المعاوضتين عرضا او عقارا بقيت معاوضة فلا تصح شركة معاوضة ولا شركة
عبثا الا بالدرهم والدينار او بالفلوس لافقة اي الرابحة عند محمد لانه الفلوس لافقة ملحق
بالنقد لكونها عبثا باصلاح الناس او بالشر وهو ذهب غير مضروب وهو النقرة وهو فضة
غير مضروبة ان تعامل الناس بها اي بالشر والنقرة فكانت تعاملهم بها شرطا لصحة شركة
المعاوضة والعارية فان لم يتعاملوا بها كما بالنقرة العرض فلا يصح ان رأس مال
الشركة ولا تصح اي المعاوضة والعارية بالعرض الا ان يبيع احد الشركة نصف
عرضه بنصف عرض الاخر عند تساوي القيمتين وعند التعاوت يبيع صاحب الاقل
بقدر ما ثبت به الشركة ثم يقدر احد الشركة بغير الاخر الشركة بغير باع كل منهما نصف ماله
من العرض بنصف ماله الاخر منه صار الشركة يكتسب في الثمن شركة ملك حتى لا يجوز لاهل

يتصرف في نصيب الاخر ثم بالعقد صار لشركه عقد حتى جاز كل منهما ان يتصرف في نصيب
 صاحبه وهذه جملة لم اراد الشركه في العروض ولا يتحاذى ايضا بالكيل والموزون والعدد
 المتقارب كالجوز والبيض قبل الخلط وان خلطوا جنسا واحدا ثم اشتركا في عقد
 عند محمد لانها تم من وجه اذ جاز البيع بها في الذمة وبيع من وجه لانها تنعقد بالتغير
 وملك اي شركه ملك لا عقد عند يوسف والبرج على قدر راس المال عند اشتراط
 التعاضل في البرج لانه البرج بقدر الملك وان خلط اي الشركاء جنس من الكيل
 والموزون والعددي المتقارب لا تنعقد الشركه اتفاقا وشركه عناء هذه ثلث
 الانواع من الشركه وهي اي شركه العناء ان يشتركا في الشركاء متساويين فيما ذكر
 باء تساوي في المال والبرج او غير متساويين وتنضم اي شركه العناء الوكالة
 ليحقق المقصود بالشركه وهو تصرف في مال الغير دون الكفالة لانها ثبت معاوضة
 في المعاوضة وتصح اي شركه العناء في نوع من التجارات كالتب والاطعم ونحوهما و
 تصح ايضا في عمومها اي في كل التجارات وتصح ايضا ببعض مال كل منهما اي في الشركه
 باء يشتركا ببعض مالها لا ببعضه لانه امانة مائة اليه والمساواة ليست شرطا
 فيه وتصح ايضا بكله اي بكل مالها باء لا يبقى شيء من مالها خارجا عن الشركه وتصح ايضا
 مع التعاضل لاحد هاتين راس المال وفي البرج لعدم شرط التساوي وتصح ايضا مع
 التساوي فيما في المال والبرج او مع التساوي في احد هاتين المال والبرج
 دون الاخر عند عملها باء يتساويان في المال دون البرج او البرج دون المال وتصح ايضا
 مع زيادة البرج للعامل عند عمل احد هاتين وتصح شركه العناء ايضا مع كون مال احد هاتين
 دراهم ومال الشركه الاخر دنانير ولا يشترط الخلط اي خلط المالين فيما في
 شركه العناء لانه الشركه عقد توكيل من الطرفين يشترط في كل منهما امانة على ان يكون المشر
 بينهما وهذا لا يقتضي الخلط او البرج يستحق بالعقد كما يستحق بالمال والوضيعة
 اي الخمسة على قدر المال وان وصليته شرط غير ذلك اي غير فرق المال واشترائه كل منهما
 اي من شركتي العناء طلب بمئة اي بمئة ما اشتراه هو اي هذا المشر فقط يعني لا يبطا

الشرك

الشريك الاخر لانه العناء يتضمن الوكالة لا الكفالة والوكيل هو الاصيل في الحقوق ويصح
 هذا المشر من شركتي العناء على شركته بحصة اي بحصة شريكه من اية الشئ ان اداه اي
 ان ادى المشر في الشئ من ماله اي من مال نفسه لان مال الشركه لانه وكيل في شراء حصته ورجع
 بعد اداه عنها فماله وبطلت الشركه بهلاك المالين اي ماله الشركه لانه المقصود عليه
 فيها فاذا هلك بطل العقد او هلك احد هاتين اي احد المالين لانه الشركه لم يوصف بشركه
 صاحبه في ماله الا لشركه في مال صاحبه فاذا مات ذلك لم يكن راضيا بشركه فيبطل
 العقد لعدم العائدة قبل الشراء لانه اذا هلك احد المالين بعد الشراء جاز ان يشتر
 مشركا بينهما وهو اي الهلاك على ماله اي مالك المال قبل الخلط سواء هلك في يده اي في
 يد مالكه او في يد الاخر لانه هذا المال امانة في يده اي وعليه اي الهلاك على الشركه بغير
 اي بعد الخلط لانه لا يتميز فملك في المالين فان هلك مال احد هاتين بعد ما شري الاخر
 بماله اي بماله نفسه شيئا فاشترى بينهما اي بينه وبينه على ما شرط لانه الملك مشترك
 وقع مشركا بينهما فيقيام الشركه وقت الشراء فلا يتغير حكم هلاك مال الاخر ورجع
 المشر في الشركه على شركته بمئة حصته اي حصته شركته لانه وكيل في حصته شركته وقد قضى المشر في ماله
 فيرجع عليه بحسبه وان هلك مال احد هاتين قبل شراء الاخر شيئا بماله نفسه فان كان الشركه اذن
 هلك وكله اي الاخر حين الشركه صرحا فالمشر اي لها على ما شرطت شركه ملك حتى لا يملك احدها
 ان يتصرف في نصيب الاخر ورجع المشر في حصته اي بحصة الشركه لانه الشركه ان بطلت
 فالوكالة همصص بها فائمة فكان مشركا حكم الوكالة والاي وان لم يوكله صرحا فملكته اي
 فملكته فقط لا يكون لها والحل في شركتي المعاوضة والعناء ان يبيع اي يدفع مال الشركه
 الى اجنبي للتجارة به لانه معناه التجارة وكل منهما ان يضارب لانه المضاربة دون الشركه
 فيجوز ان يتضمنها بخلاف الشركه لانه الشئ لا يتضمن مشددا وبشأنه ولو كل من يتصرف فيه بعا
 وشراء وتودع لانه كلاهما معناه التجارة ويده اي يوكله في الشركه في المال اي في مال
 الشركه يد امانة حتى اذا هلك المال في يده لم يضمنه وشركه الصانع والتقبل هذه ثلث
 الانواع من الشركه وهي هذه الشركه ان يشتركا في شئ طر او صيد او خبطا على

ولوارثه بعده ولا يزول ملكه أي ملك الوقف كما لا يزول ملك الميراث العارية
الأن يحكم أي يزوم وبزوال ملكه عن الوقف حكم أي القاضي دون حكم وطريق القضاء
سلك الوقف ما وقفه المتولي ثم يرجع حكمه غير لازم فإذا أرفأ إلى الحاكم وحكم
بأنقطاع ملكه عن الوقف لزوم بالاجماع لأنه فصل مجزئ فيه قبل أو بعلة يقع لا يلزم ولا
يزول ملك الوقف عن الوقف إلا أن يعلق الوقف بموتة بانه يقول الوقف إذا
مات فقد وقفت داري على كذا ثم مات صح الوقف ولزم أن يخرج من الثلث لأنه الوصية
بالمعوم جائزة كالوصية بالمنافع ويكون ملك الميت فيه باقيا حكما فينصف عنه
دائما وإن لم يخرج الوقف من الثلث جاز بعد الثلث وباقي الوقف إن ظهر للميت مال
آخر أو أجاز الورثة نفذ والباطل بالثلث للوقف والثلث للورثة وعند ما هو أي الوقف
حس العين على ملك الله تعالى عليه يعود نفقه العباد فيلزم وبزول ملكه أي يزول ملك الوقف
بمجرد القول ولا يباع ولا يورث عند أبي يوسف لأنه إسقاط ملكه لله تعالى فصار كالعتق
وعند محمد لا أي لا يلزم ولا يزول ملكه بمجرد القول لم يملكه إلا الولي لأنه التملك في الله تعالى
لا يتحقق قصد الله مالك شيئا ولكنه ثبت في ضمن السليم إلى العبد كإزالة الزكوة وغيرها
من الصفات فلو وقف لغيره على ما ذكر في الاختلاف على الفقهاء أو بنى سقاية أو خان
أو رباطا لبنى السبيل أو ما بنى في المعازة على طرق البلاد لينزل فيه أبناء السبيل والرباط
ما بنى في الثغور لينزل فيه الغزاة أو جعل أرضه مقبرة لا يزول ملكه أي ملك الوقف عنه
أي عن الوقف إلا بأحكامه عند أبي يوسف وعند أبي يوسف زول ملك الوقف عن الوقف
بمجرد القول وعند محمد يزول ملكه عند أسلمة المتولي وإذا استقر الناس في السقاية
وإذا سكنوا إلى أبناء السبيل أو رباطا وإذا دفنوا الميت في المقبرة في يزول ملك
الوقف عن الوقف في هذه الصورة عند محمد بشرط عند محمد تمام الوقف ذكره
مؤثر لأنه تصرف بالمنفعة أو العلة وإذا كان موقفا وقديك مؤثرا فمطلقة لا يرد على
التأبيد فلا بد من التخصيص وإنما ذكره مصرف مؤثرا ولم يقل مؤثرا لأنه خلاف في ذكره لا
في نفس التأبيد وعند أبي يوسف يصح الوقف بدون أي بدونه ذكره مصرف مؤثرا وإذا

القطع الموقوف عليه كافر أو لا ولا مثل صرف الوقف عند أبي يوسف إلى الفقراء إلا
الوقف بلا ذكر مصرف مؤثرا يقتضي التأبيد عنده وصح عند أبي يوسف وقف المسكين
الوقف عنده إسقاط ملك الوقف عن الوقف كالأعتاق والسبيح لا يمنع الاعتاق
بأن يمنع الوقف وصح عنده أيضا جعل قلة الوقف أو الولاية على نفسه لأنه المتولي يستفيد
الولاية منه فيكون له ولاية ضرورة وصح عند أبي يوسف أيضا جعل الكل أي كل الوقف أو لبعض
لأهله أو لولده أو مدبره ماداموا أحياء وبعدهم للفقراء وصح عند أبي يوسف أيضا شرط الوقف
أن يستبدل بأي يبيعه ويشتري بثمنه غيره أي غير الوقف إذا شاء فإذا فعل صار كالوقف
الاول في شرائطه بلا ذكر كونه لا يستبدل بالثلث لأنه حكم ثبت بالشرط والشرط وحده في
الاولى كالتكليف وأما بدونه الشرط فلا يملك الاستبدال لأن القاضي كإزالة الزكوة والعرضة
لمحمد الحل أي في كل هذه الصور التي صحت عند أبي يوسف وصح وقف العقار وكذا أي صح
أيضا كوقف العقار المتقول المتعارف وقفه عند محمد كالتفاس والمرو والحدوم بفتح
القاف والمنثارة والحجارة بكسر الجيم وثيابها أي ثياب المجازة والحدود بضم القاف
الحد الذي بكسر القاف وهو ما يصنع من الطين لطخ الطعام وشرب الماء أو المرحل
جمع المرحل وهو ما يصنع من الخس ويحوزه ليطبخ الطعام وغيره والمصاحف والكتب
وأبو يوسف مع أي مع محمد في وقف السلاح والكراع كالحيل والابل في سبيل الله تعالى
وبأي يقول محمد بفتح في هذه المنقولات وكذا يصح عند أبي يوسف وقفه بفتح لمن وقف
ضيعة أي أرضا بقرى وأكروها وهم أي الأكررة عبدة أي عبدة الوقف لحزمة الضيعة
وسائر آلات الحراثة تبعا للضيعة وإذا أصح الوقف فلا يملك أي لا يكون مملوكا لصاحبه
ولا يملك أي لا يقبل التملك لغيره بالبيع ونحوه لزوال الملك عنه إلا أنه يجوز قسمه المنفعة
عند أبي يوسف بفتح وقف لضيعة في عقار شريك يجوز للواقف أن يقسمه مع شريك
عند أبي يوسف لأنه القسم إقرار وتعيين الحقوق وإن وقف نصف عقار كله فالنصف
يقسم مع الواقف ولا يقسم بين مصارفه ويبدأ من ارتفاع الوقف أي غلته بعبارة
أي بعبارة الوقف وإن لم يشرطها أي بعبارة الوقف فإنها لم تكن مشروطة نصفا

في شرطه انقضاء المقتصد او دار الفلحة مؤبدا على المصارف وهذا انما يحصل
وعارضا فيثبت شرط العارة انقضاء والثابت به كالثابت لثباته وقف على الفقر
وانه وقف على معين فعليه اي عارة الوقف على معين فمال نفسه كذا مثلا وقفت
على سكتي شخص معينة ثم على اولاده فعارضا على من له السكتي لانه مستفيع بها فانه استيفع
المعنين عارضا او كما المعين فيقره اجرة اي الوقف احكام وعمره من اجرة ثم ردة
اي ردة احكام الوقف بعد التغير اليه اي الموقوف عليه ونقض الوقف بكم التوبة
ما انتقض في الوقف مثل الاجود والنجس يعرف العارة انه احتياج الى العارة والى
اي وان لم يحتج الوقف اليها حفظ النقص الى وقت الحاجة وان تعذر صرف عينة
غير النقص يتابع النقص ويعرف منه اليها اي الى العارة ولا يقسم النقص بين محقق
الوقف اي بين مصارفه لانه جزء من العين وحقق في الانتفاع بمصارفه دون العين لانه حق
الله تعالى وحق الوقف فلا يصير لهم باليس حقا لهم **فصل** اذا بنى مسجد لا يزول ملكه اي ملك
البناء عنه اي غير المسجد حتى يعززه اي يميزه عن ملكه بطريقه اي بازار طريقه عن ملكه لانه لا يخلص
لغيره الا به وصحة ياذن للناس بالصلوة فيه وحده يصلي فيه اي في المسجد واحد من الناس لانه
التسليم شرط فيه عند الجرح ونحوه فاذا تعذر تقوم الصلوة فيه مقامه ولا يشترط فيه قضاء الفرائض
ولا التعليق بالموت فيه عند الجرح بخلاف سائر الوقف وفقر رواية شرط صلوة جماعة
ولا يضر لو قفية المسجد جعل كخنة اي تحت المسجد سردابا وهو بكمه التين معرب سردابا
وهو بيت متخذ تحت الارض للتبريد ويقال له بالعارسية زير زمين لمصالحه فانه جعله
لغير مصالحه او جعل فوقه اي فوق المسجد بيتا وجعل بابا اي باب المسجد الى الطريق
وعزله الى المسجد عن ملكه او اتخذ وسط داره مسجد او اذن للناس بالصلوة فيه اي في هذا
المسجد المتخذ في وسط داره لا يزول ملكه اي ملك الجاعل والمتخذ عنه اي غير هذا المسجد وله
اي لهذا الجاعل او المتخذ بغيره اي بغير هذا المسجد في حياته وبورث عنه بعد موته لانه المسجد
خلوصه قد تم ولم يخلص مصارفا وحق العبد فيه متعلق بفسله او باعلاؤه او بجوانبه فلا
ينبت احكامه وعند الجب يوسف يزول ملكه اي ملك الوقف بمجرد القول اي قول الوا

بانه قال

بانه قال جعلته مسجد لانه التسليم شرط عنده لانه اسقاط كالا عناق مطلقا يعني سواء
وافرزه عن ملكه بطريقه او اذنه بالصلوة فيه سواء جعل كخنة سردابا لمصالحه او لغير مصالحه
او جعله فوقه بيتا او اتخذ وسط داره مسجد او لوصاق المسجد وجنبه طريق العامة يوسع
المسجد منه اي من الطريق يعني يجعل بعض الطريق مسجد او بالعكس يعني لوصاق طريق العامة
وجنبه مسجد يوسع الطريق منه ولو كان في المسجد من الناس وكانوا يميزونه من اجابا جاز
لتعارف اهل الامصار في الجوامع رباط استغنى عنه اي لم يتفيع به تصرف وقفه الى
اقرب رباط اليه اي الى هذا الرباط والوقف في المرض وصية فيعتبر من الثلث ويتبع
شرط الواقف في اجارة الوقف او بغيره والاي وان لم يوجد شرطه فيختار ان لا
توجر الصنيع اي الاراضي التي كانت تحت سدين ولا غيرها اي لا توجر غير الصنيع التي كانت
واحدة لزيادة الاحتياط في امر الوقف لانه المدة اذا طالت زعم انه مالكة فيؤدي
الى ابطال الوقف ولا يوجر الوقف الا باجر المثل فيغالب للضرر عن الوقف ثم لا يعجز
اي لا يفتي العقد بعد انقضائه على اجر المثل انه زادت الاجرة بكرة الرغبة اي رغبة
الناس يعني اذا آجر الوقف باجر المثل ثم كثرت الرغبة فزادت اجرة لا ينقض الاجارة
لانه المتعبر هو اجر المثل يوم العقد فلوزاد واحد نقصا لا يعتبر ولو زادت الاجرة فرضي
المتأجر الاول بالزيادة كانه ملوون في غيره وليس للموقوف عليه كالامام والمدرس
والاولاد ونحوهم ان يوجر الوقف لعدم تصرفهم في عين الوقف الا باذنه بان
يكونه نائبا للوقف او ولاية بانه يكون متوليا من طرف الوقف او ان يرضي في يكون له
حق التصرف فيه ولا يعار الوقف ولا يرضى وان غضب شخص عماره اي عمار
عمار الوقف يختار وجوب الضمة فيشترى بما اخذ من العاصب بالضمة عمار آخر
فيكون هذا العمار على سبيل الوقف لانه هذا بدل الاول ولو شرط الواقف الولاية
لنفسه وكان الواقف حاشا ينزع الوقف منه اي المتعاضد ان ينزع من يد الواقف
نظم الفقهاء وان وصليته شرط انه لا ينزع عنه اي لو شرط ان لا يخرج بسلطانه او قاض فيه
ويكون غيره لا يعتبر وينزع منه لانه شرط مخالف بحكم الشرع **كتاب البيوع** البيوع

مباذلة مال بمال وينعقد البيع باليجاب وهو اول كلام احد المتأخرين سواء كان بعت او اشتريت
 وقبول وهو ثانيا كلام احدهما سواء كان بعت او اشتريت بلفظ الماضي كبعت وما دل على
 معناها اي على معنى بعت او اشتريت كخبر خيت واعطيتك بكذا وخذة بعه اكل يادل
 على معنى بعت واشتريت ينعقد البيع باريه وينعقد البيع ايضا بالتعاطي اي باعطاء المبيع الثمن
 من المتأخرين بلا وجود لفظ لوجود المقصود وهو التراضي في النفس ان يحبس هو الصحيح لا ما قال
 الكرخي ينعقد به في ان يحبس فقط كالقبول ونحوه ولو قال خذة بكذا افعال اخذت او وضعت صح البيع
 لانه امر بالاذن باليدل وهو لا يكون الا بالبيع فكانه قال بعتة منك فخذ بكذا فخذ البيع اقتضا
 فيثبت العقد باعتباره واذا اوجب احدهما اي احد المتأخرين فلا يلزم بايعا كان ذلك الامر
 او اشتريا اي يقبل كل البيع بكل الثمن في المجلس او ان يترك لبعضا وبيع بعض اي لا يلزم ان
 يقبل بعض المبيع ببعض الثمن يعني اذا اوجب البايع في شيء قبل المشتري في بعض ذلك
 اوجب المشتري في شيء قبل البايع في بعض لم يلزم لان فيه تفرق الصفقة واحد المتأخرين
 لا يملك ذلك لانه في ضرر المشتري والبايع الا اذا بين ثمن كل اي كل واحد من المبيع باء
 قال بعت هذا بدرهم وبعت ذلك بدرهم فقبل احدهما يجوز وان رجع الموجب غير ايجابه
 او قام احدهما اي احد المتأخرين غير المجلس قبل القبول بطل الايجاب لانه القيم دليل
 على الاعراض والرجوع فاذا وجد الرجوع قبل القبول بطل ايجابه ولا يفيد الحكم واذا وجد
 الايجاب والقبول لزم البيع بلا خيار مجلس اي بلا خيار لاحدهما في المجلس لانه العقد تم
 من ايجابين ودخل المبيع في ملك المشتري وانما خيار لاحدهما يستلزم ابطال حق الا
 فلا يجوز ويصح البيع في العوض المترايبه اعم من المبيع والثمن بل معرفة قدره ووصفه
 فلا حاجة الى بيانها لمصطلح التعريف لان غيره اي غير المترايبه ويصح البيع ايضا
 بثمن حال بشئ باللام وبثمن مؤجل باجل معلوم ولو اشترى باجل سنة فمضى البيع المبيع
 حتى مضت السنة ثم سلم المبيع الى المشتري فله ان يملكه في اجل سنة اخرى يعني اذا اشترى
 بثمن مؤجل الى سنة غير معينة ولم يقبل المبيع حتى مضت السنة فله ان يملكه في سنة اخرى بعد قبضه
 خلافا لهما فان عندهما ليس له ذلك وانه اطلق الثمن غير ذكر الصفة لا القدر لانه ذكر القدر

واجب فان استوت ماله النفود واستوى رواجها صح البيع ولزم ما قدر له من ثمن اي نوع كان
 من الثمن وان اختلفت النفود وواجب لانه ماله من الارواح اي فلزم ما قدر له من ثمن من اروج
 النفود وان استوى رواجها لا ماله بل تعاوت فيها فصح البيع مالم يبين اي الثمن انه من
 اي نوع لانه اجماله تقتضي النزاع ويصح البيع في الطعام وهو كخطة ووقعها لانه يقع عليها
 عرفا ويصح البيع ايضا في كل كيل وموزون كيل وزنا وكذا في اي بطريق الجازفة و
 اي معرفت كراف بعه بعه بيع الكيل والموزون جزا فاكما يصح كيلا وزنا لانه اجماله فيه
 ترتفع بالاشارة اي بيع بغير حجب فانه اذا بيع بحجب لا يصح لاصحالة التوا ويصح ايضا
 بيع الكيل والموزون بآباء او جرمعين لا يدرى قدره اي قدر الامانة او الجواز هذه اجماله
 لا تقتضي النزاع وفي بيع صبرة وهي اسم الكوم في الحث كل صاع بالنصب بدل من صبرة
 بدرهم يعني اذا قال بعتك هذه الصبرة كل صاع بدرهم صح البيع في صاع واحد فقط لانه
 الصاع الواحد معلوم والباي مجهول هذا عند الجرح وقال لا جاز في الكل الا ان سمي جملتها امر
 جملة الصبرة في نزول اجماله يعلم جميع الفقرات بتسميتها فيصح البيع والمشتري الفسخ
 بالخيار وان وصليته كيل او سمي جملتها في المجلس ذلك لانه علم بذلك الا فيمنع من ثمنه من ان
 مالم يره وقت العقد وقدره الآن وانما قال في المجلس لانه الاعلام منه او في اخره كالا اعلام
 في نفس العقد ومما يباع فطبخ عظم اي الشدة بفتح الشا المشقة وتشديد اللام كل سنة بدرهم
 ولم يبين جملة الغنم ولا جملة الثمن لا يصح البيع في شيء منها لانه البيع لا يجوز الا في واحد
 وكذلك الواحد متفاوت فيؤدى النزاع وكذا ان لا يصح ايضا كل معد ومتفاوت
 وكذا ان يباع ثوبا بكل ذراع بدرهم وعندهما يصح البيع في الكل اي في كل الصبرة وكل الشدة
 وكل الثوب وكل معد ومتفاوت في جميع ذلك اي في جميع هذه الصور لانه المبيع معلوم
 بالاشارة الى اجماله والثمن معلوم بالعقد وان يباع صبرة على انها مائة فيفتر مائة درهم صح في
 هذه الصورة ولا يتفاوت الحكم بينه وبين كل فيفتر مائة يقول كل فيفتر بدرهم وبغيره لا يتر
 لعدم التفاوت فوجدت الصبرة اقل من المائة او اكثر من المائة اخذ المشتري الاقل بحصة
 من الثمن انشا اوضح عقد البيع لتفرق الصفقة عليه والراية على المائة للبائع والمائة

المشتري في صورة الاكثر لانه البيع وقع على مقدار معين وقد وجد ففتح العقد والقدر ليس
 بوصف حتى يدخل في البيع فيكون الزائد للبائع وفي المذرع يعني اذ ابيع هكذا الوجه المشتري
 تاما ياخذ به كل الثمن بلا خيار ولو وجد اقل ياخذ الاقل بكل الثمن انشا او يفتح العقد لانه
 المذرع في المذرع وصف لانه عبارة عن الطول والعرض فلا ينقسم الثمن على الاوصاف الا
 عند المعين بخلاف الكيل فانه في الملكية اصل لانه عبارة عن الكمية المحقة والزائد على القدر المشتري
 له المشتري بذلك الثمن بلا خيار للبائع كما اذا باعه معيبا فوجده سليما وان سمي بكل ذراع
 قطا باء باع على انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم مثلا اخذ المشتري الاقل بحسبته انما
 وكذا اي اخذ المشتري اربعة اذرع على القدر المشتري ان زاد ولم يمتد في اختياره في الوجهين
 اي في الاقل والاكثر وضع بيع عشرة اشهم من ثمة سهم من دار لا يبيع بيع عشرة اذرع من ثمة ذراع
 منها اي من الدار هذا عند البيع لانه البيع وقع على قدر معين من الدار لا على كسايه لانه الذراع
 في الاصل اسم لحسبة يزرعها واستيعبها لا كطه وهو معين لاشياء لانه المساع لا يتصور
 ان يزرع فاذا اريد به ما يحل وهو معين لكنه مجهول لموضع بطل العقد وعند ما يبيع البيع
 فيها اي في صورتين لانه عشرة اذرع من ثمة ذراع عشرة اذرع من ثمة ذراع من ثمة سهم من ثمة
 سهم ولو باع عدلا بكمه العين حمل من الثوب على انه عشرة اذرع ثوب بعشرة دنانير ولم يبين
 ثمنه كل ثوب فاذا هو اي العدل اقل من عشرة او اكثر منها فسد البيع لانه كانا ناقضا
 فيحتاج الى ان يحيط حصه الثوب الناقص وهي مجهولة وان كان زائدا فلم يقع العقد على
 الزيادة لانه مجهول متفاوت فيقدر في الوجهين ولو فضل اي بين البائع الثمن اي
 ثمنه كل ثوب فكذا اي فسد البيع اربعة اذرع لانه المبيع مجهول ونصح البيع في الاقل
 بحسبه وخير المشتري اي انشا اخذ المشتري الموجود بحسبه من الثمن وانما ترك
 في صورة الاقل وان باع ثوبا على انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم اخذ المشتري بعشرة
 دراهم لو كان الثوب عشرة اي عشرة اذرع ونصف اذرع بلا خيار واخذه
 المشتري بثمان دراهم لو كان الثوب ثمانية اذرع ونصف اذرع ونصف اذرع خيار
 هذا عند البيع وعند ما يوزن ثمنه في اخذه اي الثوب باء عشرة دراهم في الاول

اي في الثوب الذي وجده عشرة ونصف اذرع وثمان دراهم في الثاني اي في الثوب الذي وجده
 تسعة اذرع ونصف اذرع وعند ما يوزن ثمنه في اخذه في الاول بعشرة ونصف درهم وفي الثاني
 بثمان دراهم ونصف درهم لانه لما سمي لكل ثمن على حدة التحق بالقدر ومن ضرورة مقابلة
 الذراع بالدرهم مقابلة نصفه بنصفه فيجوز عليه حكمه بالبيع يوسف انه لما قبل كل ذراع
 بدرهم صار كل ذراع ثوب على حدة فاذا وجده ناقضا لا يسقط ثمنه من الثمن ثم يخبر
 لعدم تمام رضاه ولا يجرى اذ الذراع فيه وصف في الاصل وانما اخذ حكم المقدار بالشرط
 وهو مقيد بالذراع فاذا اعدم عاد الحكم الى الاصل **فصل** في بيان ما يدخل في البيع من غير ذكره
 وما لا يدخل واعلم ان كل ما هو يتناول اسم المبيع عرفا يدخل في المبيع وان لم يذكر صريحا
 ان كل ما كان متصلا بالمبيع اتصالا قاركا تباعاله داخل في المبيع وما لا فلا وان
 ما لا يكون من القسمين ان كان من حقوق المبيع ورافقة تدخل في البيع بذكره والا فلا
 البناء والمعلق في بيع الدار بذكره والمراد بالمعلق ما يتصل غلقة بالدار وكذا اي يدخل
 فيه ايضا الشجر في بيع الارض لانه الشجر متصل بها للقرار فاشبه البناء ولو اطلق
 ببناء شجرة دخل مكانها اي مكان الشجرة عند محله هو المحتار خلافا لابي يوسف ولا يدخل
 الذرع في بيع الارض ولا يدخل الثمر في بيع الشجر لانه اتصالها بالفضل فصار كالمتاع
 الموضوع في الدار لا بائنا طه وان وصليته ذكر الحقوق والمراقق ويقال للبائع
 اقله اي الزرع واقطعها اي الثمر وسلم المبيع الارض والشجر لانه ملك المشتري مشغول
 بملك البائع فكان عليه نفقة وتسليمه وكذا لا يدخل حب بذرو لم يثبت بعد يعني اذا بذر
 في الارض ولم يثبت حتى باع الارض فلا يدخل لانه مودع فيها وان ثبت ولم يضر له قيمة
 دخل في بيع الارض وقبل لا يدخل وفي بيع ثمرة بد اي ظهر صلاحها او لم يدر حتى البيع لانه
 مال مستقيم منتفع به في احوال او في المال ويقطعها اي الثمرة المشتري للمال نفقا ملك
 البائع هذا اذا اشترى مطلقا او بشرط القطع وان شرط المشتري تركها اي الثمرة على
 الشجر فسد البيع لانه شرط لا يقتضي العقد وفيه نفع للمشتري ولو وصليته بعد ثمن اي عظمها
 خلافا لثمة فعنده لا يفسد بعد ثمن عظمها للعادة وكذا اي يفسد ايضا بشرط الزرع بشرط

ترك على الارض وان تركها أي الثمرة على الشجرة باقية البايع بلا اشتراط أي بلا اشتراط تركها طالب
لأي المشتري الزيادة وتعرف الزيادة بالتقويم يوم البيع ويوم الادراك فالزيادة تعاو
ما بينهما وان تركها بغير اذن أي البايع تصدق بما زاد في ذاتها وان تركها بعد ما ساءت لا تصدق
بشيء لانه التغير في حال الثمرة لانه ذاتها وان استأجر الشجر الى وقت الادراك تركها على
الشجرة بطلت الاجارة لعدم التعارف وطابت الزيادة للمشتري لوجود الازد في بطلان
الاجارة لم يستلزم بطلان الازد فيبقى معتبرا وان استأجر الارض لترك الزرع فدت
الاجارة للجهالة والعائد موجودا بصله مقصود بوصفه فشيء الى ما تضمنه من الازد
بخلاف الاول حيث كان الازد اصليا لا ضمنا ولا تطبق له الزيادة ولو انتمت ثم انقضى
اذ استأجر مطلقا فانتمت ثم آف قبل القبض فسد البيع بعجزه عن التسليم وبعد القبض
أي ولو انتمت ثم آف بعد القبض يشترط فيه للاختلاف والقول في قدر الحوادث للمشتري
لانه في يده ولو باع ثمرة استثنى منها أي من الثمرة المبيعة سواء كانت مجزوة او غير مجزوة
ارط لا معلومة صح البيع لانه المبيع معلوم بالكسرة والمستثنى معلوم بالعبارة وقبل
لا يصح وذهب اليه الطحاوي لانه الباق بعد استثناء المعلوم محمول بخلاف معينا لانه الباق
معلوم بالمتبقي ووجهه ويجوز بيع الثمرة سبلة ان بيع بغير جنس وكذا الباقي بالمتبقي وتخفيف
اللام يعني يجوز بيعه ايضا في ثمره كما يجوز بيع الثمرة سبلة لانه مال متقوم مستغنى به
الارزوات اسم وكذا اللوز والفتق ويجوز بيعه بغير جنس هذه الاشياء في ثمره الاول
واجرة الكيل واجرة عقد المبيع والمعدود واجرة وزنه في الموزونات واجرة زرعه
زرع المبيع في المزرعة على البايع لانه هذه الاشياء في تمام تسليم المبيع فيجب على البايع
واجرة نقد الثمن ووزنه أي وزنه الثمن على المشتري لانه في تمام تسليم الثمن وفي بيع
سلعة بثمن سلم هو أي الثمن اولا لانه لم يكن الثمن مؤجلا يعني اذا باع سلعة بثمن غير
مؤجل فلا حق حصرها حتى يتوفى ثمنها فان سلمها الى المشتري بطلت حقه في الحبس وليس له
استرجاع السلعة وانما له المطالبة في الثمن وفي بيع سلعة بسلعة او في بيع ثمن بثمن
سما مع استوائها في التعيين وعدمه ولم يتعين تقديم احد هـ **باب الخيارات**

وهي خمسة خيار الشرط وخيار الرؤية وخيار العيب وخيار التعيين وخيار المغرور والغبن
صح خيار الشرط لكل من العاقرين أي لاهل العاقرين فقط بايعا كان او مشريا ولها
أي للعاقرين معا فلا يوجد البيع ما لم يرضيا ثلثة ايام لا يصح خيار الشرط اكثر من ثلثة ايام
الا ان اجاز في الخيار بعد شرط اكثر من ثلثة ايام في ثلثة ايام في ثلثة ايام هذا عند البيع و
عندها يجوز خيار الشرط ان يبين مدة معلومة أي مدة كانت يعني يجوز عندها بالمدة المعلومة
سواء كانت المدة اقل من ثلثة ايام او اكثر وان اشترى على انه لم ينقد الثمن في ثلثة ايام
فلا يصح بينهما صح البيع وان اشترى على انه لم ينقد الثمن الى اربعة ايام لا يصح البيع
الا ان ينقد في ثلثة ايام او اكثر ويجوز ذلك الى اربعة ايام واكثر من الاربعة
وخيار البايع يمنع خروج المبيع عن ملكه أي ملك البايع لانه تمام البيع لا يكون الا بالتراضي ولا
يتم ارضا مع الخيار وفائدة هذا ان البايع اذا اعتق عبده المبيع بالخيار يعتق ولا يملك
المشتري التصرف فيه وان قبضه باذن البايع فاقبضه المشتري أي ان قبض المشتري لم يمنع
الذي فيه خيار البايع فملك المبيع في يده في مدة الخيار لزمه أي لزم المشتري قيمته لو قبض
انه كان في ذوات القيم والاقبض ضمه مثلا كان مثليا ولو ملك في يد البايع انقضى
البيع ولا شئ على المشتري وخيار المشتري لا يمنع خروج المبيع عن ملك البايع فاقبضه المشتري
الذي اشترى بالخيار في يده أي في يد المشتري لزم الثمن لانه عجز عن الرد فلم يملك البيع فعليه
ثمنه وكذا أي لزم الثمن ايضا لو قبض المشتري الا انه لا يدخل المبيع في ملك المشتري هذا عند
الرجوع لانه الثمن عنده لم يخرج عن ملكه فلو دخل المبيع في ملكه لا جتمع البدل في ملك شخص
واحد حكما بالمعاوضة خلافا لما كان عندها يملك المشتري المبيع لانه خرج عن ملك البايع
فلو لم يدخل في ملكه كان ملكا بلا ملك ولا نظيره في الشرع فلو اشترى ثوبين على هذا الخلف
زوجته باء تكون امة لشخص بالخيار لا نقد النكاح عند الرجوع لانه المبيع لا يدخل في
ملك المشتري بخياره وعندها نقد وان وطرها أي وطئها المشتري زوجته في ايام الخيار
فلا يملك المشتري رد ما لانه أي لانه وطئها بالنكاح لا يملك البايع الا في البكر لانها
تتعب بوطئها وليس له وطئها بعد التخييب عند الرجوع وعندها لا يملك الرد وان كان

ثبت لانه المشتري قد ملكها فله ان يخلع ولو ولدت في مدة اى الخيار لا تصير ام ولده يعطى ان
استرى زوجته بالخيار وهي حامل فولدت في ايام الخيار في يد البائع لا تصير ام ولد للمشتري فملك
الزوج عند البائع وعند صاحبه تصير ام ولد له ولزم البيع وبطل الخيار لانه الولادة عيب ولو استرى
قريبه اى ذارحم حرم منه به اى بالخيار او استرى عبدا بعد قوله اى بعد طلقه بان يقول اى ملك
عبدا فهو لا يعتق اى لا يعتق قريبه وهذا العبد في مدة اى في مدة الخيار لعدم الملك في
مدة الخيار عند البائع خلافا لما ولا بعد حيل المشتري اى بالخيار في مدة اى الخيار
من الاستبراء يعطى اذا استرى جارية بالخيار وحاصلة مدة الخيار هذه الحيل لا تعد
من الاستبراء عند البائع لانه الاستبراء انما يجب عليه بثبوت الملك له ولم يثبت ولا استبراء على
البائع ولو قبض المشتري به اى بالخيار لم يبيع باذنه البائع ثم اودعه عنده اى عند البائع في مدة
الخيار فملك في يد البائع هو اى الملك على البائع لا ارتفاع القبض بالرد اى بوجه المبيع على
البائع بطريق الوديعة لعدم متعلق بقوله لا ارتفاع القبض الملك له اى المشتري هذا
عند البائع وعند صاحبه الملك المشتري صح ايداعه ولم يرتفع القبض فكان ملك في يد المشتري و
لو استرى العبد لما ذره شيئا به اى بالخيار فابراه ان المأذون ببيعة اى ببيع هذا الشئ غير مئة
في مدة الخيار يسبق خياره اى خيار المأذون وله اى المأذون الرد اى رد هذا الشئ على بائعه
لانه اى المأذون يملك اى ملكه اى كان له ولاية عدم الملك لانه لم يملك بسبب خياره كان رد
ببقاء الخيار امتناعا عن الملك للمأذون ولاية ذلك فانه اذا وهب له شئ فله ولاية
انه لا يقبله عند البائع وعند صاحبه لا يسبق له الخيار لانه اى بقى كان له ولاية الرد فذره يكون
تخليكا بغير عوض والمأذون لا يملك ذلك ولو استرى في مئة مئة اى بالخيار فاسلم
الدمى المشتري في مدة اى الخيار بطلت شراؤه عند البائع كليا يملكها اى الرد اى الخصال كونه يسلم
بالاجارة وهما يسقط خياره خلافا لما في جميع هذه الصور فهو قوله فلو استرى
زوجته له منها ودمى له الخيار سواء كان بائعا او مشتريا بالخيار بانه يسقط الخيار بحضرة حصة
وعيبته ولا يفسخ الا بحضرة اى افسخ من الخيار لا يفسخ بل علم صاحبه خلافا لما لا يفسخ
والشافعي فانه عند صاحبه يفسخ بل علم لانه ان شرط علم صاحبه لم يبق فانه في شرط الخيار

ان ردت هذه الجارية على البائع
بأنه لا يملك المشتري ملكها حتى يرد
الملك للبائع فيجب عليه الاستبراء
عند البائع وعند صاحبه ما يجب
البائع ح ح

لان صاحبه اى اختفى في مدة الخيار ولم يصل الخبر اليه يتم العقد فيتضرر منه الخيار فانه في العقد
منه الخيار وعلم صاحبه به اى بالفسخ في المدة اى في مدة الخيار افسخ العقد بحصول العلم
والا اى وان لم يعلم به في المدة بل بعد ما تم العقد بانه يبطل الخيار بمضى المدة قبل الفسخ ويتم
العقد ايضا بموت من له الخيار وكذا اى يتم العقد ايضا بمضى المدة اى مدة الخيار وبالاخذ
بشقة بسبب المبيع كما لو استرى دارا على انه بالخيار فبيعت داره بغيرها فخذها بالشفقة
فهو رضى لان الاخذ بالشفقة يقتضى اجارة المشفوع به ويتم العقد ايضا بجل ما يد على ارضى كما لو
لغيره الخيار وهو نقطة واحدة الامتياز بغير الامتياز لانه الركوب لا يتحيز والتجربة لا يد
على الرضا والوطى عطفت على الركوب وكذا التقبيل والتسليم به والاعاقى وتوابعه
كالتمبير والتميلاد والكتابة ولو شرط المشتري الخيار لغيره اى لغير المشتري جاز وانها اى
المشتري والغير اجاز العقد افسخ صح لانه الخيار لغيره لا يثبت بالنيابة عنه فثبت الخيار
ابتداء للعاقبة ثم لغير نيابة عنه تصحها التصرف فيكون لكل منها الخيار وان اجاز واحد فليس
والغير فسخ الاخر اعتبره السابق اى الاول لانه لو جرد في زمان لا يراحمه غيره وان كان معا
لفسخ اى كان التصرف معا فغير تصرف الفسخ لانه النقص والاجازة اذا اجتمعا كان
النقص اولى ولو باع عبيدين بالخيار في احداهما فانه غيبه اى لم يخل الخيار وقضى بغيره فكل منهما صح
اى العقد والا فلا وهذا على اربعة اوجه احدها انه لا يفضل التمس ولا يعين ما فيه الخيار وهو فاسد
لجهالة المبيع والتمس وانما يميزه لا يفضل التمس ويعين ما فيه الخيار وهو جائز لكونه المبيع التمس
معلومين والثالث انه يفضل ولا يعين والرابع عكسه وهو فاسد فيها لجهالة المبيع
والتمس وانما استرى كليا او جزئيا او عبدا واحدا على انه بالخيار في نصفه صح فضل التمس
اولا لانه النصف من الشئ الواحد لا يتفاوت في قيمة ايضا ويجوز خيار التعيين وهو بيع
احد شيئين او ثلثة على انه ياخذ المشتري اياك او اثنين او ثلثة او بريد البائة لا يجوز اى
خيار التعيين في اكثر من ثلثة شيئا لانه القياس عدم اجواز اكثر من اثنين في الثلثة دفعا لخاصية
اذ الحاجة تنفذ بالثلثة لاشتمالها على الجيد والردى والمتوسط وفى الزائد على الثلثة بقر على الاصل
وهو عدم اجواز وتفيد خيرة اى تجزئ التمس مدة خيار الشرط على الاختلاف وهما يكون

ثلاثة أيام عند البيع ومدة معلومة عندهما والبيع في العقد خيار التعيين واحد والبيع امانة
فلو قبض الكل فزيع على قوله والبيع واحد فذلك واحد يعني في اشتري احد ثلثة اشيا بخيار
التعيين ثم قبض الكل فذلك يده واحد منها او تعيب واحد منها لزم البيع في اي هذا
الواحد وتعين الباقي الاثنين او الثلثة للامانة لانه مشاه واحد وهو تعين بالملك
او التعيب بعد القبض وان ملك يده الكل اي كل الاثنين او الثلثة لزم اي المشتري تصف
تحت كل صورة الاثنين فكلما لزم تحت الواحد او ثلثة في صورة الثلثة فكلما لزم ايضا
تحت الواحد وليس له رد الكل الا ان ضم اليه خيار الشرط وبورث خيار التعيين فهو ثابت
للوارث بالاصالة دون الخليفة لا حيل ط ملكه بملك الغير وبورث خيار التعيب لانه
الوارث قائم مقام الموروث فيما هو له من الاحتقاق والمورث آخذ الحق بالبيع سالما فكذا
الوارث لا الشرط اي لا يورث خيار الشرط يعني ان العقد لا يفسخ بفسخ الوارث الموروث
حال حيوة فاذا اكله الخيار للبايع ومات ملك المشتري بالبيع ولا يباذعه وارث البايع واذا
كان للمشتري ومات ملك وارث المشتري بالخيار والرؤية اي لا يورث ايضا خيار الرؤية
لانه مشبه وارادة قائم به فلا يتصور انتفاع لها والارث فيما يتصور انتفاع به
المشتري قبل الرؤية فليس لورثته الرد بعد ما كان له ولو اشترى باعها بخيار فوضي احد
لا يرد الا ان يبيع لو اشترى رجل من عبد علي انها بخيار ثلثة اشيا فوضي احد منها دون الاخر فليس
للاخر ان يرد عند البيع فكلما كان عند صاحبه الاخر ان يرد وعلى هذا الخلاف خيار التعيب
يعني لو اشترى رجل من سبيح لم يباذعه فراه احدها فوضي دون الاخر فليس للاخر ان يرد عند البيع
ع وعندهما الرد والرؤية يعني لو اشترى رجل من سبيح لم يباذعه ولا الرد ولا الخيار ثابت
لكل واحد ولو اشترى عبد علي ان خيارا او كاتب فظهر بطلان اخذه بكل الثمن او ترك لانه
هذا وصف مرغوب فيه فيحقق بالشرط في العقد ثم فواته لوجب التخيير لانه لم يرض به
دونه واذا اخذه اخذ بجميع الثمن لانه لا اوصاف لايها شئ من ثلثة **فصل** في اشتري عام
يده جاري شراؤه ولا اي لهذا المشتري رده او اراه يعني عند الرؤية ان يرد اخذ وان
شأه وقال ان فني اذ لم يصح العقد لهما لم يبيع مالم يوجد ما يبطله كالا عناق والتبشير

وان وصليته رضي قبلها اي قبل الرؤية يعني اذا قال رضيت ثم رآها له ان يرد لانه ان خيار متعلق
بالرؤية فلا يثبت قبلها ولا خيار لمنه باع مالم يره ويبطل خيار الرؤية ما يبطل خيار الشرط
تعيب وتعيب يده وتقدر رد بعضه وتصرف لا يفسخ كالا عناق وتوابعه او
يوجب حقا للغير كالبيع المطلق اي بدون شرط الخيار والوصن والاجارة قبل الرؤية
او بعد ما وما لا يوجب حقا للغير كالبيع بالخيار والمساومة وهي ان يرضى على البيع والهبة
بما يملك يبطل بعد ما لا قبلها لانه هذه التقررات لا ترتب على مخرج الرضى وهو انما يبطل بعد الرؤية
وكنت في ان الشرط رؤية وجه الرقيق لانه الوجه هو المقصود في الادنى وجه الداية وكلها لانهما
مقصودان في الداية وفي ثمة الله لا يرد في الرؤية من احسن من المشي لانه المقصود هو اللحم
يعرف به وفي ثمة القينة وهو سكة يتخذ من النسل واللبن لا يرد في الرؤية الصريح فانه ايضا
ما يعلم به المقصود فيكون رؤية ورؤية طاهر التوبس لم يكن معلى كافية ورؤية موضوع
علمه كافية ان معلى فاذا كان باطنه ما يكون مقصودا لموضع العلم فلا يرد في رؤية ورؤية
داخل الدار كافية وان وصليته لم يرد يبيعها وعند رد لا يرد من حيث هذه البيوت
وعليه الفتوى اليوم وان رأى بعض المبيع فلم الخيار اذا رأى باقية اي باع المبيع وما يرد
بالتموزج كالمكيل والموزون رؤية بعضه كورؤية كله وفي ما يعلم لا يرد من الذوق لانه
المقصود يعرف به ونظر الوكيل بالشراء او القبض كاف لانظر الرسول صورة التوكيل
بالشراء ان يقول الموكل لغيره كن وكيل عني بشرائه وكذا صورة التوكيل بالشراء ان يقول الموكل
لغيره كن وكيل عني بقبض ما اشتريته وصورة الرسالة ان يقول كن رسولا عني بقبضه
وعندهما هو كالتوكيل وقد وقع في بعض النسخ وعندهما الوكيل بالقبض كالرسول والامام
يقبض ان يكون هذه العبارة لانه نظر الوكيل بالشراء يسقط خيار رؤية الموكل بالاجماع
ونظر الرسول لا يسقط بالاجماع ونظر الوكيل بالقبض يسقط خيار عند البيع وعندهما
لا يسقط وقبل هذا الخلاف ان الوكيل بالقبض اذا قبضه ناظر اليه واما اذا قبضه
مستورا ثم رآه فاسقط فيه يسقط خيار فانه لا يسقط لانه اذا قبضه مستورا يثبت
التوكيل بالقبض الناقص فلا يملكه استقاطه قصد الكونه اجنبيا وبيع الاعلى وشراؤه

صحيح وله اختيار اذا اشترى شيئا وتقطع خياره بجهة المبيع او شتمه او ذوقه فيما يعرف
بذلك اي بالجنس او بالشم او بالذوق وتوصف العقار في الامم ولا اعتبار لوقوفه
في مكانه لو كان بصيرة لآه كاري عنده يوسف وفي رأي احد الثوبين فشرها ثم رأى الثوب
الاخر فله اخذها او ردها لانه لا يرد احداهما اي لا يرد المعيب وحده لكن يلزم تفرق الصفقة
قبل تمامها وفي رأي شيانم شراه فوجهه متغير بخبر لانه صار كانه اشترى بالم بره اذ بالتغير
كان شيئا آخر والاي وان لم يتغير فلا اي لا خيار له لانه اشترى شيئا راء وان اختلفت في تغيره
بانه قال المشتري قد تغير والبائع لم يتغير فالقول للبائع مع عينية وعلى المشتري البينة لانه
سبب لزوم العقد وهو الرؤية السابقة ظاهرا والتغير حادث والقول للمشتري
بالظاهر هذا اذا كان المدة قريبة يعلم انه لا يتغير في مثل تلك المدة فان بعدت باز رأى
انه شابه ثم اشترىها بعد عشر سنين وزعم البائع انها لم تتغير فالقول للمشتري لانه الباطن
شاهد له وان اختلفت في الرؤية فلا المشتري اي القول للمشتري مع عينية لانه ينكر امر احادنا
وهو الرؤية وفيه اشترى عدل رطل الزط جماعة في سواد العراق والثوب الرطل ينسب اليهم
فباع منه اي من العدل ثوبا او وصفتهم فلم يردده بعيب لا خيار رؤية او شرط والاصل
فيه اذ رد البعض بوجوب تفرق الصفقة وهو قبل تمام الصفقة لا يجوز وبعده يجوز
ثم خيار الرطل والرؤية بمنع تمام الصفقة وخيار العيب بمنع قبله لا بعده **فصل**
مطلق المبيع يقتضي سلامة المبيع فلم يرد في شتمه عيبا رده او اذنه بكل الثمن
لا امساكه ونقص منه الا برضا بايعة لكل يتفرق يلزم ما لا يرضى به وكل ما اوجب نقصا
في الثمن عند التجار فهو عيب معتبر شرعا والمراد به عيب كان عند البائع ولم يره المشتري
حين البيع ولا عند القبض لانه القبض بعد العلم برضا فالأباق ولو كان الاباق الى
مادونه التفرغ في صغير يعقل عيب كذا اي عيب يلهي السرقة والبول في الفراش فان
شيئا من هذه الاشياء اذ او جد من صغير غير مميز لا يكون عيبا فان وجد من صغير مميز يكون عيبا
وهي اي هذه العيوب في الكبير عيب آخر فلو ابق او سرق او بال في صفة عند البائع
ثم عاده عند المشتري فيه اي في صفة رد على البائع به اي بسبب هذا العيب وان عاودة

عنده اي عند المشتري بعد البلوغ لا اي لا يكون عيبا قد يبايعه اذ حصل احد هذه العيوب عند
البائع في الصغر وعند المشتري بعد البلوغ لا يردده المشتري على البائع بانه على انه عيب قديم
لانه يزول بالبلوغ فكان بعد البلوغ عيبا حادنا واكثونه عيب مطلقا يقع لا يختلف بالصغر
والكبر فلو حق تفرغ على هذه المسئلة في صفة عند البائع وعادده عند المشتري فيه اي في الصغر
او في كبره رده على البائع به اي بسبب اكثونه ونحوه في راحة الغم والذوق بالذال الجملة ونحو ذلك
ثان راحة الابط والزنا والتولد منه اي في الزنا عيب في اجارية لانه المقصود يكونه للافراش
وفي هذه الاشياء اصله هذه المقصود لانه الغلام اي هذه الاشياء ليست بعيب في الغلام اذ المقصود
منه الاستخدام وفيها لا اصل له فيه به الا ان يكون الا في فيه من ذواته اي في مرضه في بدنه في يكون عيبا
لانه ينقص الثمن والزنا فيه عيب اذا كان عادة له بانه زني اكثر من مرتين لانه ابتاعته في محل باخذته
والاستحاضة عيب كذا اي عيب ايضا عدم حيض بنت سبع عشرة سنة لانه كل منها فداء في الباطن
لا اقل اي ليس بعيب عدم حيض بنت ثمان عشرة سنة لانه المعبرة في انقطاع الحيض بانه يكون
اقصى غاية البلوغ عند اربع وعشرين ذلك بقول الامامة فتر اذا انضم اليه يكون
البائع قبل القبض وبعده هو الصحيح والكفر عيب فيها اي في الغلام واجارية لانه طبعه لم
يتفرغ عن صحته ولو اشتراه على انه كاف فوجهه مسلما لا يردده لانه زال العيب وكذا اي عيب
فيها ايضا الشيب لما فيه من الاخلال باخذته والدين مالهية يكونه منقولة بحق الثمن او
التعالي القديم لانه مرض ينقص الثمن والشعر والى في العين لانها يضعفان البصر فان
ظهر عيب قديم بعد ما حدث عند المشتري عيب او رجع اي المشتري على البائع بالنقصان
اي بنقصان العيب القديم كتوب شراه فقطعه فاطلع على عيب وليس له اي للمشتري الرد
اي رد الثوب مقطوعا على البائع الا ان يرضى البائع باخذته اي باخذ الثوب كذلك
اي مقطوعا فله ذلك اي فاذا كان البائع راضيا به فله المشتري الرد حتى لو باعه اي الثوب
المقطوع المشتري يسقط رجوعه على البائع بالنقصان رد البائع حتى على اخذه معيبا فالمشتري
بالبائع يكونه حاسبا للمبيع فان خا ط المشتري الثوب بعد قطعه او صبغه صبغا اخر اولت
التسويق المبيع بتميزه ظهر عيبه القديم رجع اي المشتري بنقصان ان بنقصان العيب ليس

لبياعه يأخذ لا خطل طمك المشتري بالبيع وهو كخطل الطبع والتمسح لانه امتناع الرد
بحق الشئ لا حقه ولا حق المشتري كذلك لو راضيا على الرد لا يقضي ان يرد لخصو
الربوا حتى لو باع في المشتري النوب الخيط وكونه بعد رؤية عيب القديم لا يقطع الرجوع
لانه بالبيع لا يصير حاسبا اذ قبل البيع لم يكن للبايع اخذه معيبا لا خطل طمك المشتري
به ولو اعتق بطل مال او ربح او استولم ثم ظهر العيب رجع بالنقصان في هذه الصور اما في
الاتفاق فانه يعتق فيه ان لا يرجع وهو قول الشافعي لانه الاتفاق يصنع فصلا كالقول
وفي الاحتسنة ان الاتفاق له شبهة بالشبه بالقتل في انه يصنع المشتري وشبهة بالموت في
انه الاصل في الادنى اخرى فكلما الملك موقفا الزمان العتق فهو عود الى الحالة الاصلية
فان كان بعد رؤية العيب اعتبر ذلك شبهة فلا رجوع لانه في التدبير والاعتدال فلا تنها
لا يزيله الملك لكنه الحمل بها يخرج من ان يكون قابلا للنقل من ملك الى ملك كذا في رجوع
المشتري بالنقصان ايضا انه ظهر العيب بعد موت المشتري اي بالبيع لانه لا يصنع للمشتري
فيه وان اعتق على مال او قبل لا يرجع بشئ اما في الاتفاق فانه جسد له وجسد البور كجسد
المبدل واما في القتل فلا امتناع الرد اذ كان بفعل مضمون في المشتري لا يرجع بشئ لانه اذا
كان مضمونا كان ممسكا معنى وكذا لو اكل الطعام كله او بعضه وليس النوب في حق لا يرجع
لانه بعد الرد بفعل مضمون منه في البيع فلا يرجع كالاحراق والقتل صلا فالها فان عتقها
يرجع وفي الاكل واللبس لا يصنع في البيع فلا يرجع ما يصادف عتقه فيه ويشترى لا جلا فلا
يمنع من الرجوع كالاعتاق وان شري بيضا او جوا او بطيخا او ثوبا او خيلا فكسره فوجده
فان كان ينفع به في البيع لا يفسد رجوع المشتري على البايع بنقصانه دفعا للضرر ولا يرد البيع لانه
الكسرة حادث والآي وان لم ينفع به اصلا فبطلت منه اي فيرجع المشتري على البايع بكل الثمن
لانه ليس بمال فابيع باطل ولا يعتبر في الجوز صلاح كسره ولو وجد البعض في بعض هذه
الاشياء فاسد او اكل هو اي الناس قليل كالواحد والاشياء في المائتين في البيع والآي
وان لم يكن قليلا كما ذكر في البيع ورجع بكل ثمنه كما ذكر في باع ما شراه فرد عليه عيب نقصا
متعلق بقوله رد ما تعلق به قوله عيب باقاره متعلق بقوله نقصا او كورا او بيتية

رد المشتري الاول على بايعه لانه الرد بالقضاء في حق الكل فاذا رده المشتري انما
بالقضاء على المشتري الاول فللمشتري الاول حق الرد على بايعه ولو رد على المشتري الثاني قبله
اي قبل القضاء برضا اي برضا المشتري الثاني لا يرد المشتري الثاني عليه اي على بايعه لانه اقاله
وهي بيع جديدة في حق الثالث والبايع الاول قالها هذا اذا رده المشتري الثاني على الاول
بعد القبض اما اذا رده قبله فلا فرق بينها سواء كان الرد بقضاء او بغيره لانه الرد بالعيب
قبل القبض في حق الاصل في حق الكل وفي قبض ما شراه ثم ادعى عيبا لا يجبر المشتري بعد الدعوى
العيب على دفع ثمنه اذ لو دفعه ففعل العيب يظهر فينتقض القضاء فلا يقضي به صوتا
لقضاء غير الانتقاض ولكن يبرهن على ثبوت العيب فيرد العيب انما يمكن والارجع
بالنقصان او يكلف اي المشتري بايعه على عدم العيب ان لم يكن له ما يدعيه في الثمن
فان قال المشتري تهودى عتبت دفع الثمن ايضا حلف بايعه على عدم العيب لانه في
الانتظار ضرر للبايع وليس في الردع كثير ضرر بالمشتري لانه متى اقام البينة رد عليه العيب
واخذ ثمنه ولزم العيب ان يكل البايع على الحلف لانه حجة في الزام العيب وقد ادعى باق
مشتري يبرهن او لا انه ابق عنده يعني يشتري عبدا فادعى انه ابق واراد كلف البايع
على انه لم يبق عنده لم يكلف البايع حتى يثبت المدعى انه ابق عنده نفسه لانه القول
يعتبر بعد قيام العيب به في يد المشتري ومعرفة يكونه بالبينة ثم اذا اثبت حلف بايعه
بانه قد بايعه وسلم وما ابق قط او بانه ما له حق الرد عليك من الوجه الذي يدعى او بانه
ما ابق عندك قط لا اي لا يكلف البايع بانه قد بايعه وما به هذا العيب فيمكن ان لا يكون
العيب موجودا وقت البيع فيجوز بعد البيع قبل التسليم وهو موجب للرد او لقا به
وسلم وما به هذا العيب ان يمكن ان يؤل البايع كلامه بان يكون مراده ان العيب لم يكن
موجودا عند البيع والتسليم معا بان كان موجودا عند التسليم لا البيع وقد ادفع هذا
الاحتمال في قوله قد بايعه وسلم وما ابق قط بعبارة قط لانها مضمومة لعموم التسليم
في النسخة واما ابق العيب الكبير فيلزم البايع بانه ابق منذ بلغ مبلغ الرجال لانه الا باق في
الصغر لا يوجب رده بعد البلوغ وعند عدم بنية المشتري على اياقه عنده اي عند المشتري

يكلف البايع عندها انه اي البايع ما يعلم انه اي العبد ابقى عنده اي عند المشتري لانه الدعوى صحيحة
 حتى يثبت البينة فكذا البين وحلفوا اي المبيع على قول الامام اي وله على ما قاله البعض انه
 الدعوى لا تقع الا في حضم ولا في حضم الا بعد قيام العيب فلا يمكن اثباته باكلاف لانه
 دور لانه البين موقوف على الحضم ولو كان الحضم موقوفا على البين كان دورا فان كل
 البايع على قولها حلف ما ياتى كما ان طلب المشتري الرد عليه فان كل ثبت العيب عند
 المشتري فاذا اراد الرد على البايع اي هذا العيب يكلف البايع على الثبات كما تقدم
 قوله بانه ما له حق الرد عليك فان حلف لا يرد وان كل يرد عليه ولو قال بايعة بان
 اختلعا في قدر المبيع بعد التقابض اي تقابض البدين فبكت هذا مع آخره وقال المشتري
 بل بعته وحده فالقول له اي للمشتري لانه قابض والقول للبايع كانه الغصب وكذا
 ان القول للمشتري ايضا لو اتفقا في قدر المبيع واختلعا في المقبوض بانه اشتري عبد
 فقال البايع قبضتها وقال المشتري ما قبضت الا اهدما ولو اشترى عبد من صنفه
 واحدة قبض اهدما ووجد بالمقبوض او بالآخر عيبا ردها او اخذها ولا يرد المبيع
 وحده الا ان ظهر العيب بعد قبضها صح رد المبيع فقط لانه تمام الصفقة بالمقبض
 وقبل القبض لا يجوز تفرق الصفقة لانه يكون بيعا باحضرة بقاء وهو جائز ابتداء
 وهو لا يجوز وبعد القبض لا يجوز ولو وجد بعض الكيل او الوزن عيبا بعد القبض
 رد كله او اخذه لانه الكيل او الموزون اذا كان جنس كانه شيء واحد وقيل هذا اذا لم
 يكن في وعائين فهو كالعبدين كما حقه هازله رد الوعاء الذي فيه عيب لا الآخر ولو كان
 بعضه اي بعض الكيل او الموزون بعد القبض ليس له رد ما بقي اذ لا يضره التبعض
 والاتحاق واما لو اتحق البعض قبل القبض فلم يشتري حق الفسخ والرد في الباقي
 لتفرق الصفقة قبل التمام كذا في التوب يعني لو اتحق بعض التوب بعد القبض
 له رد ما بقي لانه التبعض فيه عيب ومداواة العيب بعد رؤية العيب وركوبه
 لانه كل منهما دليل على ايمانه ولو ركب لرده او سقيه او شرا علفه واكال لا يرد لانه
 فلا ان لا يكون رصا، ولو قطع المبيع اي يده بعد قبضه او قتل بسبب وجد عند البايع

وان كان في وعائين

اي المقطوع لبايعه واخذ منه اي من المقطوع والمقتول يعني اذا اشترى عبدا قد سرق ولم
 يعلم به فقطع عند المشتري لانه يردده ويأخذ منه اذا قتل العبد في يد المشتري بسبب وجد
 في يد البايع وهو بمنزلة الاتحاق عنده لانه سببا لوجوب حصره في يد البايع والوجوب
 يفضي الى الوجود فيضاف الوجود الى السبب السابق وقالا لا يردده بل يرجع المشتري
 بفصل ما يسهل كونه سارقا او غير سارق في صورة القطع او قاتلا او غير قاتل في صورة القتل
 لانه الموجود في يد البايع سبب القطع والقتل وهو لا ياتي في المالمية فينفذ القصد فيه لكنه
 يرجع بنقصانه لتقدير الرداء لم يعلم بالعيب عند اشتراؤه الا ان علم به عند الشراء
 فلا اي لا يرجع لانه العلم بالعيب رضاه ولو ادعى لانه لا يدعي بانه اشتراه من زيد ثم اشتراه
 عمرو ثم اشتراه منه بكثرتم قطع يده في المشتري لا في سبب وجد عند بايعة الاول يرجع لبايعه
 اي المشتري وبه بعضهم على بعض بانه رد المشتري لا في العبد المقطوع على بايعة ورجع عليه ثبته
 ثم هو على بايعة ثم وثم كانه الاتحاق عند البيع وعند ما يرجع المشتري لا في العبد على بايعة لا
 يرجع بايعة اي بايعة هذا المشتري على بايعة ولو باع بشرط البراءة غنم كل عيب صح وان لم يعد
 العيوب باسمها لانه انما ياله في السقاط لا يقضي الى النزع وان تضمن التملك لعدم
 الحاجة الى التسليم فلا يكون مفدة ويدخل في هذه البراءة العيب الموجود حال العقد والعيب
 احدث بعد العقد قبل القبض عند يوسف خلافا لمحمد فانه عنده لا يدخل فيها احدث العقد
 وهو قول زفر ولو قال بايع عبد لا يرد عندى هذا الباقى فاشتراه منه وباعه اخر فوجدته المشتري
 انما يرد لا يرد بما سبق من اقرار البايع الاول ولم يرد من اقرار الباقى عند البايع الاول المقر
 الموجود في البايع انما السكوت عند اقرار البايع الاول واقراره ليس كجه على المشتري الاول
 وهو البايع انما ولو اشترى عبدا او امة ثم قال اتفق البايع العبد او دبر او ولد الامة او هو
 الاصل وانكر البايع وحلف بجهرة المشتري من الاثبات قضى على المشتري بالعق والتبذير
 والامتناع باقراره بما ذكره وذكر بالعيب ان علم به **باب البيع القاسد** وبالطل بالايض
 اصلا ووصفا ولا ينفذ الملك بوجه حتى لو اشترى عبد ايمنة وقبضه وعنته لا يعق
 والقاسد ما يصح اصلا ولا وصفا وينفذ الملك عند اتصال القبض به حتى لو اشترى عبد

بأنه وقبضه فاعقبة يعقوب والموقوف ما يصح باصله ووصفه وبغيره الملك على سبيل الوقف ولا
يفيد تمامه لتعلق حق الغير والكراهة ما يصح باصله ووصفه للزجاء وانه شئ منتهى منه كالبيع عند اذنه
الجمعة بيع ما ليس بمال والبيع ان جعله باطلا كالميراث والميتة بسكونها وهي التي ماتت حتف
انفها واما التي لا تموت حتف انفها كالمختنقة والموقوفة ما عند اهل الذمة الا انها غير مقومة
كالزجر والخنزير واخر ذكره ان باطل ايضا بيع ام الولد والمذبروكه اي باطل ايضا بيع المكاتب فانه
بيع هو لا باطل كونه البطلان بيع احواله باطل ابتداء او بقاء لعدم محليته للبيع اصلا بشيئ
حقيقة احرية وبيع هو لا باطل بقاء الحق احرية لا ابتداء لعدم حقيقتها ولهذا جاز بيعهم في انفسهم
ولذلك فصل بقوله وكذا الا ان يحجزه المكاتب بانه رضى البيع في يجوز بيعه لانه متضمن لتعجز
نفسه ولهذا فصل ايضا بقوله وكذا اي باطل ايضا بيع مال غير متقوم كالخمر والخمر بالثمن اكر
الزهرم والذباير والفلوس النافقة وانما باطل بيعها بالثمن لانه لا يفيد الحكم في طرف المبيع
فانه المبيع هو الاصل في البيع توقف البيع على وجوده بخلاف الثمن والاصل ليس محل للملك
فكذا البيع وباطل ايضا بيع قوت ضم الى حريمه زكية ضمت الى ميتة ماتت حتف انفها
وانه وصليته بين ثمنه كل لانه احر غير داخل في البيع اصلا لكونه غير مال ويضمه الى القوت جعل
شرطا لقبول القوت وجعل غير المال شرطا لقبول المبيع مبطل للبيع فلا يفيد تفصيل
لانه العقد لا يتعد بالتفصيل بل لا بد من تكرار لفظ العقد وعند صحا يصح البيع في المضموم
الى احر والراكية المضموم الى الميتة ان بين الثمن وصح البيع في قوت ضم الى مذبذوم الى
قوت غيره باحضة لانه المذبروكه المبيع عند القبض فيه قل في العقد ثم يخرج فيكون البيع
باحضة في البقاء وانه لا ابتداء وانه ذلك الصحيح كلام العاقل مع رعاية حق
المذبروكه اي صح البيع ايضا في ملك ضم الى وقف في الصحيح لانه محل للبيع عند القبض
فبطلان لا يرى الى غيره وبيع العرض بغير بيع العيان باخر او بالعكس اي بيع الخمر
بالعرض فاسد وكذا ابيع اي العرض بالخمر بغيرها بالثمن باطل كما قرى بالعرض فاسد
حتى يملك بغيرها وان لم يملك غير الخمر والخمر بغيرها لا يجوز بيعه في الهواء قال في الدرر
نقلنا عن الزيلعي اذا كان الطير بطير في الهواء ولا يرجع لم يجر بيعه واما اذا كان له ولد عنده بطير

في الهواء ثم يرجع اليه جازي بيعه واحكام اذا علم عددا واما تسليمها جازي بيعها لانه مال مقدور
التسليم وبيع سمك لم يصد لانها قبل الاخذ غير مملوكة او صيده والتي في حظيرة لا يؤخذ منها
بلا حيلة لانه مقدور ودخل اي التمسك اليها اي الى اخطير بنفسه ولم يستمد خطه فانه بيعه
في هذه الصورة فاسد لعدم الملك فانه صيده اي التمسك التي فيها اي في الخطيرة واما من
اخذ بلا حيلة كما هو التي في الحبس احوض صح لانه مقدور التسليم ولا يجوز بيعه كحل و
السراج واللبنة والفرع لا اتصال كونه انتفاعا وكذا اي لا يجوز التلوث في الصدف والصوف
على ظهر الغنم خلا لا يابى يوسف فيها اي في التلوث والصوف ولا يجوز ايضا بيع اللحم في
الشاة وضربة القابض وهو ما يخرج في الخايف من الشبكة مرة فانه بيعها غير جائز لانه مجهول
ولا يجوز بيع جذع في سقف ودراع من ثوب وانه وصليته اصل ذكر قطعة اي فلو قطع
البايع ايجذع غير السقف او قطع الزراع من الثوب ولم الى المشتري قبل الفسخ عاد
البيع صحيحا لزوال المفد قبل التقرر ولا يجوز المذانية وهي بيع الثمر بالثمن المتكثرة بثمر
بالتا المشاة فخذ ومثل كيلة خوصا لا اتصال شهرة الثوب ولا يجوز احواله وهي بيع البئر
في سنبلة بئر مثل كيلة خوصا ولا يجوز البيع ايضا بالملكسة والمناذرة والناحية بان
يتساويا سعة فيلزم البيع لو لمساها اي السعة المشتري او وضع المشتري عليها اي على السعة
حجر او بندها اي السعة اليه اي البايع فالاولى الملكسة وانما الثاني وان كانت
المناذرة ولا يجوز ايضا بيع ثوب من ثوبين البشروط ان ياخذ ايتها ثوبا ولا يبيع لمعر
والمراد بها كلاً ما لانه ليس بمملوك للبايع اذ يجر وبيات الكلا في ارضه لا ينقطع شركة
الناس عنه ولا يصح مملوكا له فبقي على اصل الاباحة مالم يوجد الا عاز قال عم الناس شركاء
في الثلث في الماء والحل والدار ولا اجارها لورق ما على استهلاك العيين ومحل الاجارة
المنافع ووزن الاعيان واكحيلة في ان يثبت موضعها في الارض ليضرب فيه فسطاطا او
ليجعل حضرة لغمة فيصح الاجارة وبيع صاحب الممر لا انتفاع له بالممر فيحصل مقصودها
ولا يجوز النحل بلا اذارة بالضم والنشد مسعل النحل اذا سوى من طين ولم يجر بيعه و
الكوارات لانه من الهواء كالزناير والانتفاع ليس به بل يخرج منه فلا يكون منتفعا

به قبل الخروج واما مع الكوار فيجوز بيعه بغيرها بعد ان يذبحه واما يوسف فلا يملكه فان بيعه
بلا كوار فيجوز عنده لانه حيوان ينتفع به حقيقة وشعرا وان كان لا يؤكل كالبعول والحمار و
ودود القز وبيضة فان بيعها لا يجوز عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف يجوز البيع في الدود او اكان مع
القز فانه كان فيه مع ابي حنيفة وفي البيضة اي بيض القز عنه اي غير ابي يوسف روايتا جواز
في رواية وعدمه في اخرى وعند محمد يجوز بيعها اي بيع الدود والبيض مطلقا وهو المختار
ولا يجوز ايضا بيع العبد الباقي لذي النسيء من غير بيعه ولا منعه والتسليم الا من غير علم
عنده بان قال المشتري انه عندي فيجوز بيعه اليه فان عاد قبل بيعه لوباع عبده ابا تمام
عاد العبد في السابق قبل الفسخ لا ينقلب البيع صحيحا او قبل ينقلب البيع صحيحا ولا يجوز
ايضا لمن امرأة حرة كانت او امه ولو وصليته بعد جلب لانه جزء من الدوم وهذا يجمع ابي حنيفة
عكرم مصونه عن ابي حنيفة ان يابى بيعه وعند ابي يوسف يصح اي البيع في لبن الامة لانه البيع في
نفسها جائز فكذا في جزئها ولا يجوز ايضا بيع سم الخنزير لانه نجس العين ولكن يباح
الاستماع به للخنزير ونحوه ضرورة ولا ضرورة في شرائه لوجوده مباح الاصل ويغدا في
الخنزير الى الغليل عند ابي يوسف لا عند محمد لانه اطلاق الانتفاع دليل الطهارة عنده
ولا يجوز ايضا بيع سم الدوم ولا الانتفاع به ولا يجوز الانتفاع بشئ من اجزاء لانه الا دق
عكرم لا يمتد ولا يجوز بيع جلود الميتة قبل الرباع لانه غير منتفع به لقوله لم لا تنفخوا من الميتة
باب وهو غير المدبوع منه ويجوز بيعه بعده اي بعد الرباع وينتفع بعده لانه ظهر ما يربح
وباع عظمها اي عظم الميتة وينتفع به اي بالعظم وكذا اعصابها ووقتها وصوفها وشعرها ووبرها
فان كل من يبيع وينتفع به لكونه ظاهرا باصل الخلقة لعدم حلول الحيوة فيها وكذا عظم
الغيل اي يباع وينتفع به ايضا فلا يملكه فان نجس العين عنده ولا يجوز بيعه على سقط
اذا كان العلول حل والسفل لاخر فقط او سقط العلو وحده فباع صاحب العلو
علوه بطل البيع اذ بعد السقوط لم يبق الحق التمتع وهو ليس بمال ولا يجوز ايضا
بيع المسيل اي مسيل الماء ولا حبيته لانه مجهول فلا يدرى قدر ما ينفعه من الماء وصح اي
البيع والهبة في الطريق سواء بين طول وعرضه او لانه الاول فظاهر واما ان كان فلا

ادلم يبين قدر تعرض باب اثار العظم على التقديرين يكون عينا معلوما فيصح بيعه وفي
الدرر نقل من التاتارخانية الطرق ثلثة طريق الا الطريق الا عظم وطريق الاسكة غير مذكورة
وطريق حاص في ملك المستأجر فالطريق الخاص في ملك المستأجر لا يدخل في البيع غير مذكورة ولا
يجوز ايضا بيع شخص على امة فاذا هو عبد ولو باع كبت فاذا هو نعمة صح البيع ويجوز ان يشر
والفرق بين المستأجر ان الذكور والانت في ذواتهم حصة للتفاوت العاشر في الاعراض
وفي الحيوانات جنس واحد لعلل التفاوت فيها والتمساسة مع التسمية اذا اجتمع في
ممكن في الجنس يتعلق العقد بالمتى ويبطل لانعدام المستوفى في الجنس يتعلق بالمتى اليه
وينتفع بوجوده كالمال اليه لكنه المشتري بالخيار لغوات الوصف ولا يجوز شراء ما باع باقل
مما باع قبل نقد الثمن الاول فسد البيع كالمال لا الثمن لم يدخل في ضمان البايع فاذا وصل اليه
المبيع وقت المقاصة بقي له ضمانه وهو بلا عوض وكذا اشتراؤه مع غيره بثمن الاول قبل
نقده ويصح في الغير بحصة صورة اشتري جارية بخمسة ثم باعها واخرى معها فالبايع
بخمسة قبل نقد الثمن الاول فالبيع فاسد في اليه اشتراؤه فالبايع فصح في التي لم
اشترها منه فيقسم الثمن على قيمتهما فيجوز في الجارية الاخرى بحصتها من الثمن ولا يجوز
شراء زيت على اوزنية بظرفه ويخرج عنه لكل طرف مقدار معين وان شرط طرحة مثل
وزن الطرف يصح لانه الشرط الاول لا يقتضيه وان اختلفا في العاقلة في الطرف في
قدره فالقول للمشتري يعني اشتري سمنا في زق ورد الطرف وهو عشرة ارطال
فقال البايع الزق غير هذا وهو خمسة ارطال ولو اقرسم ذقنا ببيع فشرائها صح
لانه العاقلة وهو الوكيل ينصرف بالثنية خلافا لها فان عند حال يصح لانه الموكل لا
يليه فلا يوتر غيره وكذا الحكم واختلف لو اقرسم غيره ببيع صيده فانه صحيح عنده لا
عندها ولو شرى كافر عبدا مسلما او صحما صح اي شراؤه ويجوز الكافر على افرأها اي
العبد والمصحف من ملكه اي الكافر والبيع بشرط يقتضيه العقد صحيح كشرط الملك للمشتري
وكذا اي صح اي بشرط لا يقتضيه العقد ولا نفع فيه لاحد كشرط ان لا يبيع الدابة المبيعة
ولو بشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد العاقرين او لم يبيع بشرط ان يكون المبيع

اهل الحقيق النفع بان يكون او مينا فهو فاسد كبيع عبد على ان يعتقه المشتري او يدبر او يترك
 او امة على ان يستولر فلما اعتقه المشتري عاد البيع صحيحا فيلزم التمسك به عند حاله لا يعود فيلزم
 القيمة وكسرها يستحقه البايع شهر او يسكنها اي البايع الذي يبيع له لو باع دارا على ان يسكنها
 شهر فهو فاسد او لا يسكنها اي البايع المبيع الى راس الشهر او يقرضه المشتري درهما او يهدي الى المشتري
 للبايع هدية او يقطع البايع الثوب ويخط قبالة او قميصا او يخذ النعل وهو حرام او يترك
 اي يجعل للنعل شرا كما وهذا فيلزم شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للمشتري وبيع اي البيع في
 النفل استحسانا للتعامل فيه والقياس انه لا يجوز ولا يجوز بيع امة الاحكام الاصل في ذلك
 ان كل ما لا يبيع اذ اده فانه في نفع شيء فيكون داخل في المبيع بعباله كما في هذه الصورة
 واستثناه من العقد شرط لا يقتضيه العقد بل هناك مقتضاه وفيه نفع للبايع فيكون
 مفدا ولا يجوز الى الغير وزموت نور وهو اول يوم في الربيع والى المهرجانه وهو كرم
 وانما لم يحرك لانه التمر مختلف بين نير والسطا ونير والرافقين ونير والنجوس
 والاصوم النصارى وطر اليهود لم يعلم العاقد انه ذلك اي النير وزموا المهرجانه وصوم
 النصارى وطر اليهود ولجها له الاصل فاذا عرفاه جاز وانما البيع الى فطر النصارى بعد
 ما شرعوا في صومهم فحاشا لانه مدينه بالايام معلومة وهي محسوبة يوما ولا يجوز ايضا البيع
 الى اخصا ونفع الى اهل الهمة وكسرها قطع الزرع والى الدياكل وهو ان يوصل الزرع
 بقوائم الدواب او نحوها والى القطاف هو قطع الغنم والى اجراز هو قطع ثم النخل
 والنصف والى قدوم الحجاج وانما لم يحرك البيع الى هذه الاوقات لانها تقدم وتؤخر
 نفع الكفاية الى هذه الاوقات لانه اجها له اليسيرة متجدة في الكفاية فانه سقط
 الاجل في هذه الاحال الجاهولة قبل حلوله اي ينقلب البيع صحيحا الزوال المفيد قبل
 تفرزه وكذا اي صح ايضه لو باع مطلقا ثم اجل التمر الى هذه الاوقات لانه هذا اجل
 التمرين واجها له في الذبونه متجدة ومن باع بضبة من دار يجوز ان يعلم اي النصف المتفاوت
 خلافا لابي يوسف ويكفي علم المشتري عند العقد **فصل** قبض المشتري المبيع بعبا باطلا
 باذنه بايعة لا يملكه وهو امانة في يده عند البعض فانه يملك المبيع في يد المشتري يملك

امانة ومضمونة عند البعض يعني ان يملك المبيع في يد المشتري بعبا باطلا فانه يملكه
 على سبيل التمسك وقيل الاول اي كونه امانة قول الامام والاشيا اي كونه مضمونا قولها اخذتم امانة
 يعني انما قيل لاخذ القائلين من اخذوا فاستمنا فيما لو بيع مدبرا او ام ولد فمات في يد المشتري
 حيث لا يقبض عنده لكونه امانة في يده خلافا لما فانه عند ما يقبض لكونه مضمونا ولو قبض
 المشتري المبيع بعبا فاسدا باذنه بايعة صحيحة او دلالة كقبضه تمثيل للدلالة في مجلس عقده
 بحضرة ولم يمنع البايع واكال كل من عوضه في المبيع والتمسك مال ملكه المشتري وقال الشافعي
 لا يملكه ولو زعمه امانة اي امانة المالك المقبوض في يد المشتري مثله حقيقة وهو الذي يملكه صورة ومعنى
 ان كان الهالك مثليا او مثله معنى فقط كقيمة في الهالك القيمي لانه مضمون بالقبض كالغيب
 ويعتبر قيمة يوم القبض وان زادت قيمة في يده فالتلف لانه دخل في ضمانه بالقبض فلا يغير
 كالمغضوب وكل منهما اي من المتبايعين صح قبل القبض دفعا للفاد او بعده اي بعد
 القبض مادام اي المبيع في ملك المشتري اذ اكله الفاد في صلب العقد اذ اذ الفاد
 في احد العوضين كبيع درهم بدرهمين تمثيل لهذا الفاد وان كان الفاسد بشرط
 زائد كشرط ان يهدي الى المشتري اي للبايع هدية فكذا اي لكل منهما فسخ اي قبل القبض
 واما بعده اي بعد القبض فالفسخ لمن له الشرط خاصة لانه عليه الشرط ولا يأخذه
 اي للمبيع البايع حتى يرد ثمنه اي البايع اذا فسخ البيع الفاسد لا يأخذ المبيع حتى يرد
 الثمن لانه المبيع معاقب به فيصير محسوبا به بعد الفسخ كالرهون فانه مات البايع
 فالمشتري احق به اي بائنه اذ فسخه ياخذ ثمنه اي باع ثوبا ببيع فاسد او وقع التقاضي
 ثم فسخ البيع ثم مات البايع فللمشتري حق حبس المبيع حتى ياخذ الثمن ولا يكون هبة
 للفرء البايع لانه تقدم عليه في حياته فكذا اعطى ورثته وغرماه بعد وفاته كالمهرين ثم اذا
 كانت دراهم الثمن فانه ياخذ ما بيعها لانه يتحقق في البيع الفاسد في الاصل ان كان
 مستملكة اخذ مثلها لانه مثلية وطالب البايع ربح ثمنه بعد التقاضي لا طاب للمشتري
 ربح مبيع فيتصدق المشتري بربح صورته اذ يبيع صورته اذ يبيع ببيع فاسد بالدرهم
 الدنانير وتقبض العاقد فباع المشتري اذ يبيع ربح فيها لا يطيب له الربح فيتصدق به

وان يربح البايع في الثمن يطيب له الربح والفرق في الجارية مما يتبعين فيتعلق العقد بها
فيتم كمن احدث في الربح والذراهم والذراهم لا يتبعين في العقود فلم يتعلق العقد كمن يبيع
فلم يتكلم احدث فلا يجب التصديق كما طالب بربح مال ادعاه فقصي ثم تصادق على عده ووده
بعد ما ربح فيه المدعى صورة ادعى على رجل فيقصاه فربح فيه المدعى ثم تصادق على انه المال
ليس على المدعى عليه فارتج طيب لانه المال المقتضى بدل الربح الذي هو حق المدعى والمدعى على
دينه بما اخذ فاذا تصادق على عدم الدين صار كانه استحق ملك البايع وبطل المستحق فملك
ملكاً فاسد الكون الباع في حق البديل بغير فاسد فلا يورث احدث فيما لا يتبعين بالقبض
فان باع المشتري شراً فاسداً بغيره وكذا اي صح ايضاً لو اعتقه او وهبه وسلم
سقط حق الفسخ لتعلق حق العبد بالتصرف كمن وفي البيع الا ان الحق انقضى واذا
اجتمع حق الله تعالى وحق العبد يرجح حق العبد كحاجته وعليه اي قيمة اي قيمة ما
شراه بغيره غير رد العين فكان مضموناً بالقبض كالغصب ولو بغيره دار شراً فاسداً
او غرس في ارض شراً فاسداً فعليه قيمته او لا ينقض البناء والغرس وتورث في الدار
والارض وعلى بايعها وشك ابو يوسف في رواية لمحمد عن الامام لزوم قيمتها ولم يشك
بان قال ابو يوسف لمحمد ما رويت لك عن ابي عن ابي خذ ما بقيتم في هذه المسئلة بل رويت
انه نقض البناء وقال بل رويت الاخذ بالقيمة لكنه نسب وشك ابو يوسف في رواية
عن ابي عن محمد يرجع عن ذلك حمله على نسبة ابو يوسف فانه ذكر في كتاب الشفعة انه
المشتري شراً فاسداً اذا اثنى فيها فلا سفع الشفعة عند ابي عن وعندهما كشفه له
فهذا يدل على انقطاع حق البايع بناء المشتري عند ابي عن خلافاً لما ذكره النجاشي وهو مقتضى
ويروي بالسكون اي يزيد في الثمن ليرغب فيه ولا يربد الشراء وكذا التسم على سوم غيره
اذا رضى اي المتبايعان بتمتع لقوله لا يستام الرجل على سوم اخيه ولا يخطب على خطبة
اخي والتسم ان يزيد في الثمن ويريد الشراء بعد ما رضى امر المتبايعان بتمتع وكذا تلقى الجلب
المضرب باهل البلد الجلب المحبوب فانه اذا قرب الطعام في البلدة انه يستقبله ويستقبله بعض
اهل البلدة وانما كره هذا لانه عم نهي ان يتلقى السلعة حتى تدخل الاسواق لانه في تصديق

الام على اخص من فاذ كان لا يضر فلا بأس به وكره ايضاً بيع الكاخر للبايع طاعة على
التم زمر القحط صورة انه الباطل ويجب الطعام الى البلد فيطرحه على رجل ساكن في البلد
ليبيع في اهل البلد بتمتع عال فانه مكروه في ايام المصابقة لانه اضرار باهل البلد فانه لم يكن
كذلك فلا بأس به لعدم الاضرار وكره ايضاً البيع عند اداء الجمعة لانه فيه اضرار لا يجب
التمتع اذا تعدى او وقفاً قاعين لاجل البيع وانما اذا كانا ميسرين ويبيعا فلا يكره لاني
لا يكره بيع ميسرين فانه جائز لورود الاثر وبيع البيع في جميع اي في جميع ما ذكر في البيع المذكورة
وفي ملك مملوكين صغيرين او مملوكاً كبيراً او صغيراً احدهما اي احد الصغيرين او الصغرى
والكبير ذورهم محرم من الاخر كما في صغيرين او والدته ولدته او امه امه لا يفرق بينهما
لقوله محرم من فرق بينه والدة ولدته او فرق الله بينه وبينه احبته يوم القيمة وذهب صلى الله عليه وسلم
لعلى رضى غلامين صغيرين ثم قال له ما فعل الغلام فقال بعتهما فقال نعم ادرك
ادرك ويروى ارد دارد دلالة الصغير لثباته بالصغير والكبير يفرق على الصغير
ويقوم بجوارحه باعتبار الشفعة الثانية من قرب القرابة فكان في بيع احدهما قطع الاستئثار
وفيه ترك المصلحة على الصغير ويروى حق مستحق فلو كان التفرع بجو مستحق كرفع احدهما
باجبائية والرد بالعيب لا يكره ويصح البيع بالتفريق بينهما خلافاً لابي يوسف في رواية الرواية
في رواية يفرق اذا كان القرابة قرابة ولاد لا يجوز عنده بيع احدهما بدون الاخر وفي الجميع
الاخرى اي في رواية اخرى يعني سواء كان بينهما قرابة ولاد او لا يجوز بيع احدهما بدون
الاخر في هذه الرواية فانه كانا اي المملوكين كبيرين فلا بأس بالتفريق بينهما في البيع اذا لم
ترك المصلحة عليهم **باب الاقالة** هي لغة الاسقاط والرفع وشراء رفع البيع تصح
اي الاقالة بلفظين احدهما مستقبل بانه قال احدهما اقلته والاخر اقلت خلافاً لمحمد فانه
قال لا تصح الا بلفظين يعتبرهما عن الماخذ في القادى واختار قول محمد كذا في الدرر
لقوله خلاصته ويتوقف على القبول اي على قبول الاخر في المجلس كاي بيع وهي الاقالة
بيع جديدة حتى غير العاقدين اجماعاً فلهذا تجب الشفعة وانسبة بينهما وفي حق
العاقدين بعد القبض فانه لا يضر جعلها في باء ولدت المبيعة ولا بطلت الاقالة

لا يمنع الفسخ سبب الزيادة فالواحد اذا اولدت القبض واما اذا اولدت قبله فالاقالة صحيحة
عند البيع وعند بيع يوسف الاقالة لا يمنع فانه قد جعلها بيعا كما في المنقول قبل القبض ففسخه فان
تعد جعلها فسخا كما اذا اولدت المبيعة والذات بطلت في الاقالة وعند تعد الاقالة ففسخه فانه قد جعلها
جعلها فسخا باء سمي ثمة اكثر من الثمة الاولى وجب ان يفسخ في اي الاقالة بيعه فانه قد جعلها
بيعا بطلت الاقالة وقبل القبض عطف على قوله بعد القبض يعني اذا كانت الاقالة بعد القبض
والحكم كما بين في الصورة المذكورة وان كانت قبل القبض فهي فسخ عند البيع في النقل وغيره
وعند بيع يوسف في العار بيع فلو شرط فترجع على هذه المسئلة الخلافية فيها في الاقالة اكثر
من الثمة الاولى او شرط خلاف اجنس او جنس الثمة الاولى بطل الشرط ووزم الثمة الاولى هذا
عند البيع بناء على انها فسخ والفسخ لا يكون الا على الثمة الاولى وذلك بشرط فاسد و
الاقالة لا تعد بالشرط الفاسد فصحت هي وبطل الشرط وعند هذا يصح هذا الشرط لو
كان بعد القبض ويجعل اي الاقالة بيعا وان شرط عطف على قوله فلو شرط اقل من الثمة الاولى
فغير تعقيب يجعل اي الاقالة بيعا ويصح الشرط وان تعقب اي المشتري المبيع صح الشرط اتفاقا
ولا تنسخ اي الاقالة بعد ولادة المبيعة بعد القبض لعدم مكانة الفسخ واذا اولدت قبله
تنسخ الاقالة عنده خلافا لها فانه عند هذا تنسخ الاقالة بعد ولادة المبيعة لا مكانة جعلها
بيعا ولا يمنعها اي الاقالة هذا كالثمة بل يمنعها ملك المبيع وهذا كالمبيعة اي المبيع يمنع الاقالة
بقدره **باب المراجعة والتولية** المراجعة بيع ما شراه بما شراه به وزيادة والتولية
بيع ما شراه بما شراه به اي باقام عليه بلا زيادة عليه ولا نقصا عنه والوضعية بيعه
اي بيع ما شراه بما نقص منه اي ما قام عليه ولا يصح ذلك اي البيوع الثلاثة ما لم يكن ثمة
الاول مثليا في الموزون والمكيل او العدديا المتقاربة لانه الثمة الاولى اذا لم يكن
مثليا لا يعرف قدره فلا يتحقق البيوع الثلاثة او في ملك من يريده الشراء واما حال الرجوع
كأنه مثليا معلوما في رجوع او بشئ من المكمل او الموزون في يجوز الانتفاء اجماله ويجوز
ان يضم الى رأس المال اجر القصار والصنع بالفتح مصدر وبالكسر ما يصنع بهو لظن ان
وهو علم التوب والقيل والحمل وسوق المغنم والسمسرة بخلاف اجرة الدلال فانها

نظم الثمة الاولى عند البيع ايضا
كما في قوله بشرط الاكثر وعند البيع
يوسف انه شرط اقل من غير تعقيب

لا تمنع

لا تمنع اتفاقا لكنه يقول اي المشتري عند البيع قام على بكذا الا ان لا يقول اشتريته بكذا او ما مضت
اليها لانها تزيد في غير المبيع كالصنع واخواته او في قيمة كالحمل والنسوق لانه القيمة يختلف باختلاف
المكان فيلحق اجرها برأس المال وبالجمله كل ما يزيد في المبيع او قيمته يضم وما لا فلا ولا تضم
اي نفقة نفسه لانها لا تزيد في المبيع شيئا ولا يضم اجر الراي والطبيب والمعلم لان البيع
حصل فيه له فدية وشغل وسبت المحفظة لانه لا يزيد شيئا في العين ولا القيمة فانه ظهر للمشتري
حياته من البائع في المراجعة بالبيعة او باقراره او بكتوله خير اي المشتري في اخذ اي المبيع بكل ثمة
او تركه يعني ان اخذ ثمة او ردة وفي التولية يعني ان ظهر خيانة البائع في التولية يحط اي
المشتري من ثمة المراجعة اذ لو لم يحط في التولية لم يبق تولية لانه يزيد على الثمة الاولى فيصير كالمراجعة
فينصرف وهو القياس في الوضعية وعند بيع يوسف يحط فيها اي في المراجعة والتولية في
اخيانه مع حصتها من الربح في المراجعة يعني يحط في التولية في رخصتها ويحط في المراجعة في رخصتها
في الرجوع وعند تعد خيرة المشتري فيها اي في المراجعة والتولية يعني ان اخذ جميع الثمة وانما
توك فلو ملك اي المبيع عند ظهور خيانه قبل الرد وامتنع الفسخ باء كان فيه عيب او زيادة
لزم كل الثمة اتفاقا وفيه مشتري شيئا بعشرة فباعه بحصة علم ثم شراه ما يابا بعشرة يراج على
حصة ويقول عند البيع قام على حصة لانه طرح عند كل ربح كان قبل ذلك وان شراه ما يابا بحصة
لا يراج لانه الربح استقر الثمة هذا عند البيع لانه المشتري يحتمل ان يطلع على عيب قبل الشراء
انك فيه رده عليه فيسقط الربح رجحه فاذا اشتراه ثانيا تاكوز ذلك الربح بعد كونه على شرف
الرد والبالوقوف على عيب فنبت سببه حصول الربح الاول بالعقد كنه والبهة في البيع
المراجعة كالحقيقة احتياطا فلا يكون منقطع الاحكام عن الاول وعند هذا يرجع على الثمة الاخير
مطلقا يعني يراج على عشرة في الفضل الاول وعلى خمسة في الفضل الثاني سواء ربح قبل ذلك ولا
لان الاخير عقد متجدد ومنقطع الاحكام عن الاول فيجوز بقاء المراجعة عليه وان اشتري ما دون
مدونة شيئا بعشرة وباع هذا الشيء فربطه بحصة عشر او بالعكس وهو ان يشتري المود شيئا
بعشرة وباعه من عبده الماذون المذون بحصة عشر يراج كل منهما في الصورتين على عشرة باء
قال قام على بعشرة لانه بيع المود من عبده الماذون وشراه منه اعتبره ما في حق المراجعة لثبوت

مع المنة والمضارب بالنصف لو شئ شيئا بعشرة وباع فزوت المال نجسة عشر براج رب المال
على أنه عشر ونصف لانه الرجح انما يحصل اذا بيع في الاجنبي فينبه العدم لانه المضارب وكيل
عن رب المال في البيع الاول فهو وجه فاعتبر البيع الثاني مع نصف الرجح الذي هو خمسة وبرايج
بلا بياضه عند ثمنه لو عورت المبيعة او وطئت وهي شئ بعشرة اما جارية فاعورت او وطئها
وهي شئ لم ينقصها الوطئ ببيعها امرأجة ولا يجب عليه البياض اذا احتبس عنده شئ يقابل الثمن
لانه الاوصاف لا يقابلها الثمن الا اذا كان مقصودا بالانلاف او اصاب التوب فوضف فارد
حرق ما رقيق في اليد ايضا بلا بياض لما قروا ففقت عينها اي عين المبيعة او وطئت وهي بكرا لانه
الغداة جزء من العين يقابلها الثمن وقد حبسها او كتبت التوب من طرية ونسبه لزم البياض في
هذه الصور لانه صار مقصودا بالانلاف ولو اشترى شئ وبرايج بلا بياض جازا المشتري بغيره
شيئا بالف درهم فاشترى وباعه بربح مائة ولم يبين فعل المشتري جازا شئ قبل واشرافه
لانه الاجل يثبت المبيع حتى يزاد في المبيع لاجل الاجل والتمتة هي ما لم تحق باحقيقة فصار كانه
اشترى شيئين وباع احدهما امرأجة بثمنها فيثبت له الخيار عند علمه باختياره فان اختلف ثم علم لزم
كل ثمنه وهو الف ومائة لانه الاجل لا يقابل شئ من الثمن وكذا التولية ولو اشترى ثوبين صفقة
واحدة كل نجاسة كره بيع احدهما امرأجة بثمانية بلا بياض يعني اشترى ثوبين صفقة واحدة بعشرة
على ان يكون كل ثوب نجاسة ثم باع احدهما امرأجة على خمسة ولم يبين انه اشترى مع ثوبين
يكفه ذلك لاصح ان يكون هذا الثوب رديا لانه العادة جارية بضمه ايجد الى الردي ثم في
الردي ومن ردي رجل شيئا بما قام عليه ولم يعلم مشتريه قدره اي قدر ما قام عليه فسد اي البيع
لجمله الثمن وان علم اي علم المشتري قدره في المجلس صح البيع نزول المنفعة قبل تفرقة خبر
المشتري ان شئ قبل وان شئ ردي لانه الرضاء لم يتم قبل العلم فيخبر كانه خيار الرؤية
فصل في البيع بغير المنقول قبل قبضه ويصح البيع قبل قبضه في العقار وعند قوله عزم
اذا اشترى شيئا فلا يتبعه حتى قبضه ولانه لا يقدر على تسليمه قبل قبضه وخبره اشترى كليا
كليا اي بشرط الكيل لا يجوز له بيعه ولا اكله حتى يكيله لانه البنية عزمه ببيع الطعام حتى يجري
فيه صاعا صاعا البايع وصالح المشتري ولانه يحتل ان يزيد على المشتري وطو ذلك البايع و

هذا في البيع قبل القبض لا يبيع
في العقار صح

التصرف في مال الغير ثم فحجب التحويل عنه وكفى كيل البايع بعد العقد بخبرة اي بخبرة المشتري لانه المبيع
صار معلوما بكيل واحد ويتحقق معنى التسليم هو الصحيح لما قيل شرط كيله كيل البايع بعد بيعه بخبرة
المشتري وكيل المشتري قبل التصرف فيه وشئ من الكيل التوري والعدوى اي لا يبيعه ولا ياكله
حتى يزنه او يعده ثانيا ويكفي ان وزنه او عده البايع بعد بيعه بخبرة المشتري لا المذروع اي لا
يشترط المذروع وان اشتراه بشرط الزرع كما قرأه الفراع وصف لا يقابل شئ من الثمن
صح التصرف في الثمن قبل قبضه سواء كان مالا كالنقود او يتعين كالمكيل والموزون حتى لو
باع ابلا برهم او بغيره من الحنطة جازا ان يأخذ بدلها شيئا آخر لوجود التجوز وهو الملك في صح
ايضا كخط اي خط البايع منه اي من الثمن لانه تجال بكنه اخر ايجد البديل عما يقابل لكونه اسقاط
والاسقاط يستلزم ثبوت ما يقابل فيثبت الخط في الحال ويلحق باصل العقد شئنا و صح
ايضا الزيادة اي زيادة المشتري في الثمن حال قيام المبيع لا بعد ملكه فانه الزيادة
على الثمن لا تصح بعد ملك المبيع لعدم ما يقابل واما الخط بعد ملكه فيصح لكونه اسقاطا
وكذا اي صح ايضا الزيادة اي زيادة البايع في المبيع لانه تصرف في حقه وملكه ويعلق
الاستحقاق بكل ذلك اي استحقاق البايع بكل الزائد ولم يد عليه الثمن واستحقاق المشتري
بكل الزائد من المبيع فيراجح ويولي على الكل ان زيد وعلى الباقي ان خط فان البايع اذا خط بعض
الثمن عن المشتري قال لاخر وليتك هذا الشئ وقع عقد التولية على ما بقى من الثمن بعد الخط
فكان الخط بعد العقد ملحقا باصل العقد فكان الثمن في ابتداء العقد وذلك المقدار وكذا
اذا زاد المشتري على اصل الثمن او البايع على اصل المبيع والتسليم يأخذ بالاقبل في الفصلين
اي في الزيادة على الثمن والخط عنه اما في الخط فلا يحق باصل العقد واما في الزيادة
لانه حقه تعلق بالثمن الاول فلا يملك الغير ابطال حقه الثابت وخبره قال بيع عبدك ثم زيد
بالف على ان يصاخره كذا من الثمن سوى الالف اخذ المولى العبد الالف من زيد والزيادة منه
اي اخذ الزيادة من الضامن وان لم يقل اي هذا العاقل من الثمن فالالف اي فحجب الالف على
زيد لانه ثمن العبد ولا شئ عليه اي على العاقل وكل دين اجل باجل معلوم صح تأجيله وان كان
حالة في الاصل لانه الدين حقه ولانه يؤثر بتيسير اهل المديون كماله ابرؤه الا القرض فان

ثاجيله لا يصح لانه يصير بيع الترابهم بالنداهم لانه معاوضة انتهى وان كان اعادة وصلة ابتداء
 الا في الوصية فانه اذا اوصى ان يقرض من ماله الف درهم فلاننا الى سنة ثم من ثلثه ان يقرضه ولا
 يطالبه قبل السنة لانه وصية بالتبرع والوصية تسامح فيها نظر الموصى ولا يصح التاجيل
 الى اجل مجهول متعاضد كبسب الربح ويصح في المتقارب كالحصاد ونحوه يعني يصح التاجيل
 الى اجل مجهول بجهالة يسيرة كالتاجيل الى الحصاد **باب الربوا** هو لغة الفضل ونشر عاه
 فضل مال خال عن عوض شرط اي الفضل لاهلها قد بين فلو وجد الفضل في احد البديلين ولم يكن
 مشروطا في العقد او كان مشروطا فيه ولم يكن في احد البديلين بان يكون لغير البائع والمتشترى لا
 يكون ربوا في معاوضة مال بمال حتى لم يكن الفضل اخل في عوض في الهبة ربوا وغلبة القدر
 وانجنس فحرم بيع الكيل والوزن بجنس اي بيع الكيل بالكيل والوزن بالوزن متعاضدا
 فضيل المذروع او المعدود ولا يكون ربوا او نسيئة ولو بالتساوي لانه احد البديلين
 في النسيئة معدوم وبيع المعدوم غير جائز ولو غير مطعوم كالجنس فانه في المكيل واحد فانه
 في الموزون واحد وعطف على حرم اي حل بيع الكيل او الوزن بجنس مماثل يعني مثلا تعاضل مع المتعارف
 او متعاضلا غير متعارف بالمعيار الشرعي الذي هو الكيل والوزن كحفة من بر وهي فتحة اكلها مهمة
 ودراسيع في كف اليد بفتحتين فانه البيع بها جائز وانه وجد الفضل لا نشاء القدر الشرعي
 بان يكون مادونه نصف صاع لانه المعتبر في ذرا المكيل نصف الصاع لانه دون اذ لا تقدر
 في الشرع بما دونه وبصفة بيضيتين وتمر بترتين فانه وجد الوصفان اي القدر وانجنس حرم
 الفضل فلما يجوز بيع قفيز حنطة بقفيز منيها وحرم نسيئة وان كان مع التساوي كبيع
 قفيز بتر بقفيز منه احد ما نسيئة وان كان ما اي الوصفان حل اي الفضل والتساوي وجد
 احدهما اي احد الوصفين فقط اي دون الاخر حل المتعاضل كما بيع قفيز حنطة بقفيز
 شعير يابيد فانه احد جزئي العلة وهو الكيل موجودا لاجزاء الآخر وهو انجنس لا النسيئة
 فلا يصح تزويج على قوله لا النسيئة سم يروي في ثوب يروي لوجود اجنبية ولا يصح
 ايضه سم يروي في شعير لوجود القدر لانه النسيئة لا يحل بوجود احد الوصفين بشرط التغير
 اي تعيين المبيع والتعاضل اي تعاضل العوضين في المجلس في الصرف والتعيين في

غيره اي في غير الصرف فالتعاضل ليس بشرط في غيره وما نص على تحريم الربوا فيه ككيل فهو ككيل ابر كالبئر
 والشعر والتمر والمخ او على تحريم اي الربوا وزنا فهو وزن ابر كالذهب والفضة ولو وصلية
 فتعرف بخلافه اي بخلاف ما نص لانه النص اقوى من العرف فالكيل والوزن لا يغيرا في البئر
 وما لا نص فيه حل على العرف كغير النسيئة المذكورة وهي البئر والشعر والتمر والمخ والذهب والفضة
 فلا يجوز تزويج على ما نص بيع البئر بالبئر مماثل وزنا لانه ككيل ولا يجوز الذهب بالذهب مماثل
 ككيل لانه وزنه فيتمثل الفضل على ما هو لمعيارا وجاز بيع فلس معين بفلس معين لانه
 النسيئة في حقها ثبت باصطلاحها واذا بطلت النسيئة يكون اعيانها مطلوبة لا باليتها فتعين
 بالتعيين خلافا للمحد فان عنده لا يجوز لانه النسيئة تثبت باصطلاح الكل فلا تبطل في اصطلاحها
 واذا بقيت اثنان لا تتعين بالتعيين فصار بيع الدرهم بدرهمين ويجوز بيع الكرايس بالقطن
 ويجوز بيع اللحم بالحيوان لكونه احدهما موزونا والآخر وعنده محمد لا يجوز بيعه اي بيع اللحم بالحيوان
 لوجود اجنبية حتى يكون اللحم اكثر مما في الحيوان من اللحم يعني اذا كان اللحم اكثر من لحم ذلك الحيوان يجوز
 البيع لكونه الزائد في معاملة السقط ويجوز بيع الرقيق بالرقيق مماثل ككيل لا يجوز بيع الرقيق
 بالسويق اصلا يعني لا متعاضلا ولا متساويا خلافا لهما فانه عندنا يجوز متساويا ولا متعاضلا
 لاختلاف جنسهما لان كل منهما صالح لما لا يصلح للآخر ويجوز بيع الرطب بالرطب مماثل وكذا
 بيع الرطب بالتمر والعنب بالزبيب مماثل خلافا لهما فانه عندنا لا يجوز ان نقض الرطب بالخبثا
 وهو قوكا الش فني وكذا اي يجوز ايضا بيع البئر طبعا او مبلولا بمثل او بالياس والتمر والذبيب
 منقوعين بمثلها متساويا خلافا للمحد فانه قال لا يجوز جميع ذلك والاصل في جنس هذه المسائل
 عندها اعتبار التساوي في حال الذي وقع العقد فيه وعند محمد في الحال والمال وهو ما بعد
 الجفاف ويجوز بيع لحم حيوان بلحم حيوان غير جنس كبيع لحم الغنم بلحم البقر وبالعكس متعاضلا لعدم
 اجنبية وكذا اللبني يعني يجوز بيع لبن الغنم بلبن البقر وبالعكس متساويا ومتعاضلا واجابوا
 مع البقر جنس واحد وكذا اي جنس واحد فمع الصائغ والخبثا مع العراب ويجوز بيع خل العنب
 بخل الدقل وهو اداد التمر متعاضلا وكذا اي يجوز ايضا متعاضلا بيع سم البطن بالالبية او
 بالليم وبيع الخبز بالبئر او الرقيق او السويق وجه جواره مماثل اختلاف الاجناس وان وصلية

كان احد ما شئت به بفتح الحجة الناس ولا يجوز بيع الجنية بالردى مما فيه الربوا الامتسا وبان فلا
 يجوز بيع الذهب بالذهب ولا الفضة بالفضة الامتسا وبان اختلما جودة وصياغة
 وكذا البسر بالتمر ولا يجوز بيع التبر بالبرق او بالسويق او بالنخالة لبقاء الجانبة من مطلقا
 بفتح لا يجوز متفاضلا ومتساويا لعدم التساوي بينهما وبين التبر لاكتسازا في الكيل وتحتل
 التبر ولا اعتبار فيها سوى الكيل لكونها من اجزاء التبر فلا يجوز وان كان يكيل ولا يجوز ايضا بيع الزيت
 بالزيت والسهم بالسهم مع يكون الزيت والسهم اكثر مما في الزيت والسهم لكون الزيادة
 بالسهم والذهب بذهب ولا يوزن الربوا وان لم يعلم مقدار ما فيه لم يجز لاحتمال الربوا ولا يستقرض
 الجوز اصلا وعند ابي يوسف يجوز استقراضه وزنا وبقي وعند محمد يجوز استقراضه عند ايضا
 كما يجوز وزنا ويستقرض الفلوس بالوزن والعدد ويستقرض درهم والدرهم بالوزن فقط
 ويستقرض بالوزن ايضا ما ثلثاه خالص لانه الحكم للعالم وما ثلثه خالص يستقرض بعدد ان ثلثه
 به وبوزنه ان ثلثه لا يستقرض بقي لانه يخص بالكيل ويجوز استقرض في العددين التي
 لا تتفاوت تفاوتا حاشا كالبيض والجزر ولا يربوا بين السيد وعبد لانه العبد وما في
 يده لمولاه ولا يربوا بين المسلم واخر في دار الحرب وكذا اذا ابتاعها بغيرها بغيرها فاسد لانه
 مالهم مباح ويعقد الا ان لم يصير معصوما لكنه التزم ان لا يتعرض ببلد رعاياهم فاذا اخذ شيئا
 منهم برضاهم اخذ فاذا اخذ شيئا منهم برضاهم اهدا لمباح بلا عذر ولا يربوا ايضا بين مسلم
 وبين من لم يمسلم ثم غير معصوم فصار كحال الحر ويجوز اخذ مال الحر برضا له للمسلم المتأخر وفا
 انه يربوا بين مسلمين وهو كافي في الدرر **باب الحقوق والاحتقاف** يدخل العلو والكيف
 وهو المستراح في بيع الدار لا الظلة فانه ظلة الدار السدة التي فوق الباب وغير صاحب المحصر
 هو الذي احاطه في الجوز على هذه الدار وطرفها الاخر على حائط الجار المعامل الا انه ذكر كل حق هو
 لها اي الدار او غيرها اي بذكر ما اقتضاها او بكل اي بذكر كل قليل وكثير هو فيها اي في الدار ومنها
 اي في الدار في يدخل الظلة في بيع الدار بل ذكر لانها مبنية على هواد الطريق فاخذت حكمه عند الجمع
 وعند ما تدخل الظلة في بيع الدار غير ذكر شيئا ذكره كانه مفعولها في الدار لانها صارت من توالي
 الدار فثبت الكيف ولا يدخل العلو في شراء منزل الا بذكر كل حق اراد بقبوله فخر قوله

كل حق الى قوله ومنها ولا في شراء بيت وان وصية ذكر كل حق واعلم ان العلو يدخل في بيع الدار
 ان لم يذكر الحقوق والمرفق ويرض في بيع البيت وان ذكر الحقوق والمرفق وهذا لان المنزل يبيع البيت
 والدار لا يكون فيه مرفق الدار بل يكون فيه بيتا او ثلثة او نحو ذلك يتعيش فيه الرجل المتأهل
 فله به بالدار يدخل العلو فيه يتعاقد ذكر التواضع والشيء بالبيت لا يدخل فيه بدونه ولا يدخل
 بيع الطريق والمسيل والشرب الا بذكر كل حق لان كل ما منها خارج عن المحرود لكنه من الحقوق فتدخل
 بذكرها وتدخل هذه الاشياء في الاجارة بدونه ذكر لانها تعقد لانها لا تنقل ولا يحصل الا به **فصل البينة**
 حجة متقدمة والاوارجة قاصرة والساقض يمنع دعوى الملك لانه يكون مقاما فيها لا دعوى كونه
 اما اكرية الاصلية فحقها حال العلو فانه الولد يجل في دار الحرب صغيرا ولا يعلم كونه ابنة امه فيقر
 بالرق ثم يعلم كونه ابنة امه فيدعي اكرية والساقض فيما في طريقه حفا ولا يمنع صحة الدعوى
 واما العارضية فانه المولى ينفرد بالاحتقاف والتبدير بلا علم العبد فيجوز فيه ايضا احتقاف فيجعل التساخر
 فيه عفو او اذا اقام المكاتب بينة على اعتاق سيده قبل الكتابة تقبل لاستقلال سيده بالحرية
 والطلاق فانه المرأة اذا اختلعت ثم اقامت بينة على انها طلقها ثلثا قبل الخلع فانها تسمع و
 ان ثلثا فقتل الخفاء في تطبيقه لاستقلاله به والنسب كما اذا قال ليس هذا ابني ثم قال هذا
 ابني يسمع وكذا اذا قال لست انا بوارث فلان ثم ادعى انه وارثه وبين حجة ارثه بغير قلوب ولد
 امه مبيعة فيرفع على قوله البينة حجة متقدمة فاسحقت بينة تبناها ولد ما اي ياخذها المستحق ولو
 ان كان اى الولد في يده اى في يد الممتري وقضى به اى بالولد ايضا اى كما قضى بامه وقيل للمقتضا
 بالام صورة من شترى حارية فولدت عنده باستيلا دما فاستحقها رجل ببينة ياخذها وولد لها
 لانه البينة حجة مطلقة فيظهر بها ملكه من الاصل والولد كان متصلا بها يومئذ فثبت بها الاحتقاف
 فيها وان اتزمت واليد بها اى بالجارية لرجل لا يبيعها اى لا ياخذها المستحق ولما لانه الاوارجة
 قاصرة يثبت بها الملك في الجوز بضرورة صحة الاخبار وما يثبت بالضرورة يقدر بقدر الضرورة
 وان قال شخص لاخر اشتريه فانه بعد فاشتهاه فاذا هو حر يبيع ثم ادعى اكرية فثبت حرية فانه كما
 البائع حاضر او مكانه اى مكانه البائع معلوما ان لم يكن حاضر الا يضمن الامر اى هذا الشخص
 والاى وان لم يكن مكانه البائع معلوما ضمن هذا الشخص لانه المقرب بالعبودية ضمن لامة

او سلامة الثمن عند تعذر استيفاء ثمن البايع فجعل المشتري مغورا والتفرقة المعروفة سبب الضمان
 ودفع الضرر بعد الاكراه فاذا ظهر حرجية واملية للضمان وتعدر الاستيفاء من البايع حكم عليه بافضاء
 رجوع على البايع او احضر البايع لانه قضى على البايع فهو مضطرب فلا يكون بمرعاو ذالك قال هذا الشخص
 لآخر ارضي فانما عده فارتبه فظهر له حرجه فله ان يرضاه عليه مطلقا بغير سؤد كان علم كانه ارضاه او لا
 لانه الرضاه ليس بعقد معاوضة فلا يكون الا بمرضاة السلامة وهو ادعى حقا فهو لا بد من ارضاه
 على شيء واستحق بعضه ان بعض الارض فارجع لصاحب الارض في البذل عليه ان على المدعي جواز ان يكون
 وعواه فيما بيني ولو استحق كلها اي كل الارض فكل العوض لانه عوض فم عليه فم ومنه منه صحة الصلح
 غير الجواز ولو كان ادعى كلها يعني ادعى كل الارض فكل العوض على شيء كانه درهم فاستحق بعضها ورضعته ما استحق
 ولو كان ما استحق بعضا لانه الصلح على ثمة وقع على كل الارض فاذا استحق منها شيء ثبت ان المدعي لا يملك
 ذلك القدر غير ذلك بانه عوض ولم يباع فوضعت ملكه ان يرضع سوا بقى العاقلة او لا والى
 لما لم يكن له بغيره اي بيع العوض بشرط بقا العاقلة والموقوف عليه والمالك الاول وكذا بشرط
 ايضا بقا الثمن ان كان عرضا واذا اجاز فالثمن العرض ملك للعوضي وعليه ان يرضع على العوضي
 مثل المبيع لو كان المبيع مثليا والى وان لم يكن مثليا فقيمة اي فيرضع على العوضي قيمة المبيع
 وغير العرض ملك للقيمة امانة في يد العوضي يعني ان اجاز المالك وكذا الثمن غير العرض فهو ملك
 للمالك امانة عند بايعه العوضي بعد الاجازة وللعوضي ان يرضع المبيع قبل اجازة المالك رضا
 للمرضع عنه فان حقوق العقد راجعة اليه ووجه اعطاء المشتري من الغاصب اذا اجيز البيع
 خلا والمحمد يعني لو غضب رجل عبدا او باعه وعتقه المشتري فاجاز المالك بيع الغاصب جاز
 عتقه عند المرحول يوسف وعند محمد لا يجوز اذ لا عتق بدونه الملك لقوله دم لا عتق فيها
 لا يملك ابراهيم ولها ان الملك ثبت موقوف بتصرف مطلق موضوع لافادة الملك فيستوقف
 الاعاقق وتبا عليه وينتفع بها ذه ولا يصح بيعه اي لا يجوز بيع المشتري من الغاصب بعد ما
 اجاز المالك بيع الغاصب ولو قطعت يده اي يد العبد عند المشتري فاجيز اي اجاز المالك بيع
 الغاصب فارتبه ما خذ ان كان قبل الاجازة او بعده لاني المشتري لانه الملك ثم لم يرضع وقت الشراء
 فيستعين ان الملك ثم لم يرضع وقت الشراء فيستعين ان القطع وقع على ملك المشتري فالارض له

ويشترط

ويشترط بما زاد على نصف ثمنه اي اذا كان الارش زائدا على نصف الثمن فالارض لا يطيب فوجبه
 نقضه اذ في الزيادة شبهة عدم الملك في المشتري عبدا غير سيدة ثم اقام بنية على اقرار البايع
 او اقرار السيد لعدم الامر واراد وده لا تقبل بنية لانه البنية في حقوق العباد لا تقبل عنده
 صحة الرغوى ولا صحة لها مهما للبايع ارضه الا اقام على الشراء او ارضه بصحة ولو اقر البايع
 بذلك اي بعدم الامر عند القاض فلا رده لانه التناقض لا يمنع صحة الاقرار لانه كل شيئا
 ثم اقر ببيع اقراره فلم يرضع ان يباعه البايع في ذلك فيستحق الاتفاق بينهما فله ذلك بشرط
 طلب المشتري ولو اشترى دار فخر فوضعه فادخلها في بناء فله ان يرضع على الفوضي خلافا لمحمد **باب**
التمهيد هو بيع شيء اجل عاجل ويصح فيما امكن منبسط صفة كالجودة والرددة ونحو ذلك
 ومعرفة قدره كالكيل والوزن والنوع لانه غير فيصح اي السلم الكيل والموزون سوى النقد
 وفي العددي المتقارب كالجوز والبعض عددا وكيل او كذا الفلوس خلافا لمحمد ويصح السلم ايضا في
 الاجرة والسلم ايضا في اللبن والاحراج اذ امكن بلين معين ويصح ايضا في المذروع كالشوبان اذ امكن طوله
 وعرضه ورقعة اي غلظة ورقته ويصح ايضا في السمك المبيع اي القديد بالمح وزنا ونوعا
 معلومين وكذا السمك الطري اي يصح السلم فيه وزنا ونوعا في حقه فقط ولا يجوز السلم
 فيها اي في السمك المبيع والطري عددا ولا يجوز السلم ايضا في الحيوان واخر افة كالرأس والكارع
 لانه لا يعلم قدره وصفته ولا يجوز ايضا في جلوده اي الحيوان عددا ولا يجوز ايضا في الخطب حراما
 جميع حرمته وهي بالعارسية يندميرم والوطبة جواز جميع حرمة وهي بالعارسية دست نره ولا
 يجوز ايضا في الجواهر والحز ولا في اللحم طريا ولا يصح اذا وصف موضع معلوم منه بصفة معلومة
 ولا يجوز السلم بكيل او راع معين لا يدرى قدره لانه التسليم متأقفة وتبا يبيع فيؤثر في
 الى المنازعة ولا يجوز ايضا في طعام قربة او تمر تحلة معينة لاحتمال اصابة آفة فلا يقدر على
 التسليم ولا يجوز ايضا فيما لا يبيع في حين العقد الى حين الحمل بشرط بقاء الحبس كبر او صغير
 بشرط بقاء النوع كسقية اي حنطة سقية وهي التي تسقى او حنطة هي التي لا تسقى منسوبة
 الى الحبس وهو الارض التي تسقى بالاسماء وسميت بذلك لانها منسوبة احنطة في الماء
 وبشرط ايضا بقاء الصفة التي تجيد اوردت وبشرط ايضا بقاء اجل معلوم واقلة شهر في الاصح

تنقضي
 سكر اكيلها بالانقضاء
 بنية القدر كذا اطلاق
 ولا يشترط ولا يجعل الذبيح بغير كيل او شرب

وقيل ثلثة ايام وقيل اكثر منه نصف يوم بشرط ايضا بيان قدر رأس المال ان كان كيليا او وزنيا او
 عمديا فلا يجوز ان يسلم في حين بلاباها رأس مال كل منها ولا يقدر بلاباها حصه كل منها
 من المسلم فيه وبلاباها مكانا ايضا ان كان له محل ومثله وعندهما لا يشترط معرفة قدر رأس المال
 اذا كان مقيما ولا يشترط ايضا عندهما مكانا الا بقاءه ويؤديه في مكان عقده ومثله التمس ان يتم
 المؤجل باء باع عبد حام ابر موصوف في الزمة الا اجل حيث يشترط مكانا الا بقاءه عنده لا
 عندهما ويؤديه في مكان عقده والاجرة باء استأجر دارا ودية تحمل ثمنه ودية في الزمة فيشرط
 مكانا الا بقاءه عنده لا عندهما والقبض باء اقتسام دارا بشرط اهداها على صاحب شيئا لا محل
 ومثله كزيادة غرس او بناء في نصيب فيشرط مكانا الا بقاءه عنده لا عندهما ولا محل له يؤديه
 حيث ساق في الاصح انما قال وقبض رأس المال قبل التوفيق بشرط بقاءه اي بقاء السليم فانه
 ينقذ صحيحا ثم يبطل بالافراق لا غير قبض فلو سلم مائة نقد او مائة دينا على المسلم اليه في كره
 بطلت حصه الدين فقط لا انتفاء القبض في المجلس وجاز في حصه النقد لاجتماع شرائطه
 ولا يتبع الفاد لانه طار لو وقع السلم صحيحا ابتداء مع لو قدر رأس المال في المجلس صحيح ولا
 يجوز التصرف في رأس المال باء يعطى بدل رأس المال شيئا آخر لان المسلم فيه مبيع والمقرض
 فيه قبل القبض لا يجوز بشرطه متعلق بقوله التصرف باء يقول رب المال لا اؤا عطني
 نصف رأس المال ليكون نصف المسلم فيه لك او تولية باء يقول اعطني مثل ما اعطيت
 المسلم اليه ليكون المسلم فيه لك ولا يجوز ايضا شراء شيء لرب المال من المسلم اليه رأس المال
 بعد التعايل اي بعد الاقالة قبل قبضه اي قبل قبض كل رأس المال لتكاييم التصرف في
 رأس المال قبل قبضه ولو اشترى كرا او امرت السلم بقبضه فضاء لا يصح بيعه سلم
 كرا فلا محل الاجل بشرط السلم اليه من رجل كرا او امرت السلم بقبضه فضاء سلم
 فيه لم يكن فضاء لاجتماع الصفقة صفقة السلم وصفقة هذا الشراء فلا بد من ان
 يجزى فيه الكيلية ولو امر مفرضه به لك صح اي لو استقرض ترا ثم اشترى في آخره ثوبا امر
 المقرض بقبض الثمن فضاء لقرضه صح لانه القرض عارة فكذا المقبوض عين حقه
 تقديره فلا يجتمع الصفقة وكذا امر المسلم اليه رب سلم بقبضه اي بقبض الكرا

لانه فيه تفويت القبض الواجب بالمعق
 او المسلم فيه قبضه باء يعطى
 شيئا آخر صح

الى المسلم

الى المسلم اليه ثم لنفقه فاكتم له لاجل المسلم اليه ثم لنفقه صح قوله وكذا يقع في الصورة الكاوية
 اذا اشترى المسلم كرا او امرت سلم باء يقبضه لاجل المسلم اليه ثم لنفقه فاكتم له سلم اليه ثم
 لنفقه وانما يصح لانه قد جرى فيه الكيلية ولو اكتم له لاجل المسلم اليه في ظرف رب السلم بامره و
 هو اي رب السلم غائب اشترى زعمرا كاهرا لانه لو كان حاضرا يكون قابضا لانه فاعله يتقبل اليه لا يكون
 قبضا لرب السلم لانه امرت السلم بالكيل لم يصح لعدم مصادفة ملك الامر لانه حقه في الدين لا
 العين فضاء للمسلم اليه يستعير الظرف رب السلم وواضعه ملك نفسه فيها ولو اكتم له
 البائع كذا لك كاه قبضا يعني اشترى حنطة معينة فامر المشتري بالبائع ان يكيله في ظرف
 المشتري بغيبته ففعل يصير المشتري قابضا لانه ملك الحنطة بالشراء فامره صادف ملكه
 بخلاف لو اكتم له البائع بغيبته في ظرف نفسه اي البائع او في ناحية بيته اي بيت البائع
 فانه المشتري في هذه الصورة لم يكن قابضا لانه استعار الظرف من البائع ولو اكتم له الدين
 والعين في ظرف المشتري انما به بالعين كانه قابضا وانما به بالدين فلا يكون قبضا صورة
 رجل سلم في حنطة بعينها ودفع رب السلم ظرفا الى المسلم اليه ليبيع الكرا المسلم فيه
 واكثر المشتري في ذلك الظرف فانه به المسلم اليه بكيل العين المشتري في الظرف صار
 رب السلم قابضا للعين لصحة الامر فيه وللهين المسلم فيه لمصادفة ملكه وانما به
 بالدين لم يصح قابضا لشي من المال الدين فلم يعدم صحة الامر فيه واما العين فلما لم يخلط
 ملك المشتري بملكه قبل التسليم فضاء مستمرا كانه عاين في قبضه البائع وعندهما صح
 العين للمشتري فانه اشترى رضى بالشركة في المخلوط لانه المخلوط ليس بملك
 عندهما وانما ساق البيع ولو سلم امه في كره قبضت اي قبضها المسلم اليه ثم تعايلا
 فماتت الامه بعد الاقالة قبل رد ما بق التعايل وجب قيمتها يوم قبضها اي اشترى كرا
 بعقد السلم وجعل رأس المال امه وسلم الامه الى المسلم اليه ثم تعايلا عقد السلم ثم ماتت
 الامه في يد المسلم اليه بقى التعايل فيجب قيمة الامه على المسلم اليه يرد ما الى رب السلم
 ولو ماتت هذه الجارية في يد المسلم اليه ثم تعايلا صح اي التعايل في الصورة المذكورة
 لانه الجارية رأس المال وهو في حكم الثمن في العقد والمبيع هو المسلم فيه وصحة الاقالة

تعمد بقا المبيع لا التمس كما ترون في حال الاقالة من البقاء المسئلة الاولى الصحيحة
في الثانية فاذا انسخ العقد في المسلم فيه انسخ في الجارية تبعا فوجب رد ما وقدر غنة جوب
رد قيمتها وكذا المعاوضة وهي بيع العين بالعين كما ترين في السلم في الوهبين اي وجهي التبادل
يعني اذا باع امة بعض وملك احدها وادون الاخر ففعلنا حتى التبادل ولو تعادلا ثم ملك احدهما
بقي التبادل لانه كل واحد منهما مبيع مروج ومتمم مروج في الباقي يعتبر المبيعة وفي الربا كالتسمية
تختلف التسمية فيها يعني اذا اشتري امة بالثمن ففعلنا ففانست في المسمى بطلت
الاقالة ولو تعادلا بعد موتها فالاقالة باطلة لانه امانة هي الاصل في المبيع فلا يبقى بعد موتها
فلا يصح الاقالة ابتداء ولا تنقضي انما لعدم ثبوتها ولو ادعى احد عاونه في السلم لاجل بائنه قال
احدهما شرطنا الاجل وقال الاخر لم شرط او شرطنا الزيادة او لم قال لا نقول لمعها
مطلقا يعني لو اختلفا في الاجل فقال احدهما شرطنا الاجل وقال الاخر لم شرط قال نقول لم
او غير الاجل لانه مدعى الصحة ولو اختلفا في شرط الزيادة فقال المسلم اليه شرطنا الزيادة وقال
رب السلم لم شرطنا شيئا لكونه العقد فاسد قال نقول للمسلم اليه لانه شرطنا ان لا يمتنع
في التجارة الصحة لانه المسلم فيه زائد على رأس المال عادة ولو ادعى رب السلم شرط الزيادة
وقال المسلم اليه لم شرطنا شيئا قال نقول لرب السلم لانه يترعى الصحة عند المخرج وقال القول
للمتكره كما المتكره في السلم المسئلة الاولى او المسلم اليه في الثانية والاستصناع هو ان
يقول للصانع كاصنع ما لك ففانتهى هذا الجنس بهذه الصفة بكذا اياجل كذا يقول
الى شهر مثل السلم فيصنع فيما امكن ضبط صفة وقدره تعرف اوله وبلا اجل يصح فيما
تعرف كحف وكتف وقمعة وهو لا عدة فيجوز الصانع على عمله ولو كان عدة لا يجزى ولا
ولا يرجع المستصنع الى الاثر عنه ولو كانت عدة جاز رجوعه والمبيع هو العين لا عمله فلو ان
الصانع باصنع غيره او باصنع هو قبل العقد فاضده صح ولا يتعين ان المبيع للمصنع
بلا اختياره فيصنع بيع الصانع له قبل رؤيته اي رؤيته الآخرة ولا الآخرة وانه بعد رؤيته
لانه اشتريه ولم يره ولا يصح ان الاستصناع فيما لم يتعارف كالتوبعني لو امر حائك ان يسجد
تيا بانفرد من هذه برهم معلومة لم يجز اذ لم يجز فيه التبادل فبق على اصل القياس لا اذ شرط

فلهذا

فيه الاجل ويثبت شرائطه في يجوز بطريق السلم على شئ جمع شئ بصفة المتفرقة
يقع بيع الكلب والعهد واثباته علمت اوله وكذا اظهر ان الجوارح لانه مال متقوم
الذات الاصلية والذات في البيع كالمسلم الا في بيع اخر فانها اي اخر في حصة اي الذي كالحل والحقير
عطف على قوله في اخر في حصة اي فانه في حق الزم كانت فانه عقد هم فيها كعقد المسلم على
الحل وانتهى ويزوج مصرية قبل قبضها جاز فانه وطئت كانه قبضا وان فلا ينعى اذا
اشترى جارية وزوجها قبل قبضها صح فانه وطئها وزوجها فقد قبضت لكونه وان فلا يكون
مجرد تزويجها بصلها ومراشيتي شيئا فغاب غيبه معروفة بان علم مكانه لا يباع هذا الشيء
في دين بائنه اي في ثمنه هذا الشيء لا مكانه في يصل البائع الى حقه بدونه بيع هذا الشيء وان لم
يكن غيبه معروفة بان لا يعلم مكانه يباع هذا الشيء فيه اي في دين بائنه اذا برهن ان الذي
البائع بائنه اي هذا الشيء منه اي من هذا الغائب او لم يكن البائع قبضه اي ثمنه يعني يباع هذا
الشيء لانه دين ثمنه الى بائنه اذا برهن البائع على بيعه وعدم قبض ثمنه وان غاب احد
مشرعين فلهذا ضرر دفع كل التمس وقبض المبيع وجب اي المبيع اذا حضر الغائب حتى
يقبض الغائب حصته من الثمن لانه كالحاضر مضطر في الدفع اذ لا يمكن الانتفاع بنصيبه الا باذن
جميع التمس لانه البيع صفقة واحدة فاذا اذاه لم يكن متبرعا فيجب الى ان يستوفي حقه
وان اشتري بالثمن متقال ذهب وفضة هما اي الذهب والفضة نقصا اي فالواجب
منها نقصا بان يجب ضمانه متقال في الذهب وضمانه متقال في الفضة لانه اوصاف
المتقال اليها على التسوية وان قال عنه اشتريه بالثمن من الذهب والفضة فمن الذهب
اي فيجب في الذهب ضمانه متقال وفي الفضة ضمانه درهم لانه اوصاف الالف اليها
فيصرف الى الوزن المعهود في كل منها وزر سبعة باء يكون عشرة دراهم وزر سبعة مثقال
كما ترى كتاب الزكوة وفي قبض زينا بدل جتيه غير عالم باي بالزيف فانفعة او ملك هو
نقصا يعني اذ كان له على آخر عشرة دراهم جيا ونقصا ما لا آخر زيوفا وهو لا يعلم فانفتها
او ملكه فهو نقصا عند الجرح ومحمد وقال ابو يوسف يرد مثل الزنوف ويقبض الجني
لانه حق صاحب الدين من اعراف الوصف كما يراعى في القدر ولا يمكن رعايته باي باب ضمان

الوصف اذ لا قيمة له اذا قيل بحسبه فوجب المصير الى ما ذكرناه من رفع طر او بار في ارض او
 مكش على في ارض اي دخل في الكناس وهو ماواه فهو اي كل في الفرج والبيض وولد الطيبة
 لم يخذل الرب الارض لانه مباح سبقت يذم اخذه اليه وكذا اي للاخذ ايضه قيد تعلق
 بكيسة منصوبة للجفاف او دخل اي القيد دار او درهم او سكر نشه فوقع على ثوب فان
 اعدته اي الثوب صاحبها صاحب الثوب لذلك وكذا اي منعه صاحب بعد سقوط اي
 لم يعد الثوب لذلك لكنه وقع كفه عليه بعد سقوط الدرهم والسكر عليه فهو صاحب الثوب
 او اعلق باب الدار صاحبها بعد الدخول اي بعد دخول القيد الى الدار ملكه وليس للغير اخذه
 كما لو عمل النخل في ارضه او بنت فيها اي في الارض شيئا او اجتمع فيها تراب بجبان الما فملكه
 بقا لارضه ما اي الذي هذا مبتدأ وخبره قوله لا في البيع لا يصح تعليقه بالشرط وبطل الشرط
 القاسد وعلم بهما اصلهما اذ التعلق بالشرط المحض لا يجوز في التعليلات لانه
 في باب العار وما هو باب السقاط المحض الذي يحلف به يجوز تعليقه مطلقا وذلك كالطلاق
 والعاق وما هو باب الاطلاقات والولايات يجوز تعليقه بالشرط الملائم وكذا البحر يصح
 قال وم من قبل قتل فلا سلبه وانما اكل ما كان مبادلة مال بال بيعه بآثاره واما القاسد
 لانه الشرط القاسد في باب التبرع وهو في المعاوضات المالية لا غير ما في المعاوضات والبرع
 لانه التبرع هو افضل الخلال غير العوض وحققة الشرط القاسد كما ترى زيادة ما لا يقتضيه
 العقد ويلازم فيكون فيها فضل خال غير عوض وهو التبرع ولا يتصور ذلك في المعاوضات الغير
 المالية كالنكاح والطلاق على مال واكسح ونحوها ولا في البرعات كالبه بل يفيد الشرط و
 يصح التصرف ببيع قدر بانه في البيع القاسد والابارة لانه فيها معنى تملك المنفعة والارادة
 والقسمه لانه فيها معنى المبادلة والرجعة فانها استخانة الملك فيكون معتبرا بابتداء فلا
 يجوز تعليقه بالشرط والصحيح ان مال بال فيكون معاوضة مال بال فيكون بيعا والارادة غير
 الدين فانه تملك شيء وجهه وان كان فيه معنى السقاط فيكون معتبرا بالتعليلات وغزل الوكيل
 والاعطاف فانها ليسا مما يحلف به فلا يجوز تعليقهما بالشرط والمزارعة والمعاولة
 فان كل منهما معاوضة مال بال فيفد بالشرط والافرار والوقوف فان فيه تملك المنفعة

وكذا

وكذا الحكيم عند اليوسف فانه تولية صورة وصلي معنى اذ لا يصار اليه لا بتراضها لقطع
 بينها فباعباراته صلح لا يصح تعليقه ولا اضافة وباعباراته تولية يصح فلا يصح بآثاره
 لمجرد وما لا يبطل الشرط القاسد القرض والهبة والصدقة والنكاح والطلاق واكسح والعق
 والوصية والايضا والوصية والسرقة والمضاربة والعصاة والامارة والكفالة والوكالة و
 الوكالة والوكالة والوكالة واذن العبد التجارة باز يوفد المواعيد بشرط ان يوقت بشهر
 سنة او نحوها ودعوة الولد باز يقول المولى ان كان هذه الامة محل فهو مني والصلح غير المدونة
 اجماعة وعقد الذمة فان الامام اذا فتح بلدة واقر اهلها على اهلها وشروطها مع الامام في عقد الذمة
 ان لا يعطوا الجزية بطريق الامة كما هو مشروع فالعقد صحيح والشرط باطل وتعلق الرد بعيب
 او بخيار الشرط باز يقول المشتري ان لم ار هذا الثوب لمعيب عليك اليوم فقد رخصت بالبيع
 وكذا الرد بخيار الشرط كما يقول ابطلت خياري عند اوله ايجازا اكثر من ذلك بطل الشرط
 وله الرد بالعيب وخيار الشرط وغزل القاض باز يقول الامام للقاضي اذ وصل كتابك اليك
 فانت مغرول قبل بيع الشرط ويكون مغرولا وقيل لا يصح الشرط ولا يكون مغرولا بغيره وانما لم يطل
 هذه التصرفات بالشرط القاسد لانها اواخر معاوضات غير مالية او غير مبرعات او غير مبرعات
كتاب الصرف هو شرع عاين من ثمنين والمراو به مخلق للثمن كالذهب والفضة تجسسا
 او لا يصح سواء كان جنسا بجنس او غيره كبيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة او بالعكس
 وشرط فيه اي في الصرف ان يتعاقبا بعضا من الطرفين قبل التفرق اي قبل التفرق
 بالابراز حتى لو ذهبا ممشية او ماما او اعني عليهما في المجلس ثم تعاقبا قبل التفرق حتى يرضى
 بيع الجنس بغيره كبيع الذهب بالفضة او بالعكس مجازفة وبفضل لا يبيع اي لا يصح بيع
 الجنس بجنسه مجازفة وبفضل الامساويا او احتلعا اي التماسا جودة وصيانة او
 لا غير لهما بما تفرق الربوا فان بيع اي الجنس بجنس مجازفة ثم علم التساوي قبل التفرق جاز
 ولا يجوز الصرف بغير الصرف قبل قبضه فلو باع ثمنه على قوله لا يجوز الصرف ذهبها
 بفضة وسرى لها اي بالفضة ثوبا قبل قبضها اي بالفضة فسد بيع الثوب ولو سرى له
 تساوي الفاع مع طوق ثم ذهب قيمة اي قيمة الطوق الف بالعين متعلق بغيره ونقد

شعاعا ان يرد اليه كما في الحاصلة وكذا اي كغلوب النفس ايضا في العرف وقيل كغالبه اي
قيل ان المتبادر في النفس كغالب النفس في العرف حده او ابا عنه بحسبه جاز على وجه الاعتبار
ولو باعده باجاءه لم يخرج حتى يكون انما له اكثر مما فيه انما له ويجوز البيع بالفلوس النافقة
بعضه بواجبها وان وصلته لم يفتن لانه ثمن في الاصطلاح فان كسدت اي الفلوس النافقة
فان اختلف كما في كسدها لم يفتن بعضه ان كسدت قبل التسليم بطل البيع عند الجح وعندها
لا يبطل ويحبب ثمنه يوم البيع عند الجح يوسف واخاه ما يتعامل به الناس عند محمد ولو استقرها
اي الفلوس النافقة فكسدت بردها عندها لانها اعادة وموجها ردة العين معنى وا
بالمثل والتمتية فضل فيها اذ حصة استقرها لم يكن باعتبار ثمنها بل لانها مثلية وبالكس
لم يخرج من كونها مثلية وكذا صح استقر احد بعد الكس وعندها يوسف يرد قيمتها يوم العرض
وعند محمد يرد قيمتها يوم الكس ولا يجوز البيع بغير الفلوس النافقة يعني بخاسد تاما لم يفتن
لانها سبعة فلا بد من تعيينها او اشتري بنصف درهم فلوس او اذ اوق فلوس او قيراط
فلوس والقيراط عند احسب نصف عشر المتقاضي جاز البيع وعليه اي على المشتري ان
يرفع على البائع قيراطا يباع بنصف درهم او قيراطا منها اخر الفلوس او اشتري بنصف
درهم او اذ اوق او قيراطا على ان يعطى عوض ذلك الثمن فلوسا صح وعلى المشتري في الفلوس
ما يعطى في مقابلة ذلك الثمن وعندها لا يجوز هذا البيع لانه الفلوس معدومة وتقدم بها
بالاذن ونحوه بيني عمر الونج ولما ان التمنه هي الفلوس وهي معلومة ولو دفع الى حصة
درهما وقال اعطني بنصفه فلوسا بنصفه نصفها ان ما ضرب من الفضة على وزن
نصف درهم الاجبة فسد البيع في الكل يزوم الربوا وعندها صح في الفلوس ولوكرر
اعطى باز قال اعطني بنصفه فلوسا واعطى بنصفه نصفها الاجبة صح البيع في
الفلوس اتفاقا ولم يصح في نصف درهم الاجبة لانه لا يكرر لفظ اعطى صار عقبة
وفي ان ربوا وصف واحد الباعين لا يوجب فساد الاخر ولو قال اعطى بنصف درهم
فلوس ونصف الاجبة صح في الكل لانه ذكر الثمن ولم يقسم على اجزاء الدرهم ويكون
النصف الاجبة بمثلته ويكون الفلوس بالثمن اعلم ان بيع الوفاق قبل رهن والمبيع

في يد المشتري كما رهن في يد المثلته لا يملكه ولا يطلق له في الانتفاع الا في ملكه وهو ضمانه في كل
منه او استهلكه من ثمنه والدينه يسقط به ملكه اذا كان به وقاد بالدينه ولا ضمانه عليه الزيادة
اذا اهلكه من ثمنه ويباع استرداده اذا قضى دينه ولا فرق بينه وبين الرهن في حكمه
الاحكام وقيل ان بيعه وقيل ان كان بلفظ البيع لا يكون رهنا فان شرط العاقد ان الفسخ في العقد
فسد له البيع يفسد به وان لم يشترط الفسخ ولكن بلفظ البيع بلفظ المبيع بشرط الوفاء
فسد ايضا لان هذا الشرط مفسد له ولو تلفظ بالبيع ايجابا وزنه رهنها هو بيع غير لازم فسد
ايضا وذكر العاقد ان البيع بشرط ثم ذكر الشرط ثم وجب المبيع جاز ويلزم الوفاء به وصح بيع الوفاق
في العقار واختلف في المنقول باذنه قبل بيعه لعدم الحاجة وقيل لا يصح لمخصوص المتعامل
كما في الدرر والعز كتاب الكفالة هي لغة الضم مطلقا وشرعا ضم ذمة الزمة في المطالبة
اي في مطالبة النفس او المال او التسليم لانه الدين هو الاصح وعنده البعض اي ضم ذمة الزمة
في الدين لانه لو لم يثبت الدين لم يثبت المطالبة والاو هو الاصح لان الدين لا يشترط ان
لو اوفاه احداهما لا يبقى على الاخر شي ولا يصح ان الكفالة الا ثمنه بملك التبرع باز يكون حرا
مكفلا فلا يصح من العبد والصبي والمجنون لكنه العبد بطلب بعد العتق وهي الكفالة
في الاخرى الكفالة بالنفس وبما فيها الكفالة بالمال فالاول الكفالة بالنفس تنقذ
بكفلة بنفسي او برقبته او بنحوهما عما يعجز عنه البدن كالثا من والوجه والعنق والرجل
البدن او يجره ما يصح منه كمنصفه ان كفلة بنصفه او ثلثه او ربعه او عشرة وتنقذ
ايضا بضمته او هو على فان على التام فمعه اما ملتزم تسليمه او هو الى فانه يستعمل
في معنى على او انا زعيم فان الزعامة هي الكفالة او قيل به هو بغير الزعيم لا بانا صا من
لمعرفة لان موجب الكفالة التزام التسليم وهو ضمن المعرفة لا التسليم وصح اجبة
كفيلين او اكثر ويجب فيها اي في الكفالة بالنفس احصاء المكفولين به وهو كفيل
في الكفالة بالنفس والمال في الكفالة بالمال او اطلبيا المكفولة وهو اذ فائدة الكفالة
يرجع اليه والحد عن عليه مكفول عنه ويسمى الاصيل والمكفول عنه والمكفول به في الكفالة
بالنفس واحد وان لم يحضره اما كفيل الاصيل قيس اي الكفيل لا متاعه غير ابياء حتى لازم

عليه وان عتق اى الكفيل وقت تسليمه اى الاصيل زمة اى الكفيل ذلك ان احضار الاصيل
فيه اى في هذا الوقت اذا اطلبه اى ائمه على الاصيل فائسكه اى الكفيل الاصيل الى المدعى قبل
ذلك الوقت برئ اى الكفيل فانه غاب المكفول به وعلم مكانه اى الكفيل احكام مدة زمانه
واياه فانه مضت المدة ولم يحضره الكفيل حبه اى حسب احكام الكفيل وان غاب المكفول به
لم يعلم مكانه لا يطالب اى الكفيل به اى المكفول به لانه غاب وقد صدقة الطالب وضار كالمكفول
اذا ثبت اعساره وان اختلفا فقال لا اعف مكانه وقال الطالب تعرفه ينظر فانه كان له
فرصة معرفة يخرج الى موضع معلوم للتجارة في كل وقت فالتوا قول الطالب ويؤثر الكفيل
الذي تاب الى ذلك الموضع لا يطالب به اى الكفيل الا ان التوا قول الكفيل لانه متمسك بالمال
وهو مجهول ومكر زوم المطالبة وتبطل اى الكفالة بالنفس بموت الكفيل لحصول العجز المحل عنه
تسليم المطلوب من الكفيل بعد موته وورثته لم يكفوا له بشئ انما يكفونه فيما لا يفيها عليه
ولا يثبت الكفالة باعتبار تركه لا امتناع استعفاء النفس من المال بخلاف الكفالة بالمال
وتبطل الكفالة بالنفس ايضا بموت المكفول به لا امتناع التسليم ولو وصليته كان المكفول
به عبدا وانما قال هذا دفعتمهم اى العبد مال فاذا انقضى تسليمه فزم قيمته فانه هذا
اذا كان على العبد مال مطالب وكفل بنفسه رجلا واما اذا كان الطالب رقيقا العبد
فثبت ان اذ مات وان ثبت اخضم دعواه ضمن الكفيل قيمة ووزم موت المكفول
يعني لا تبطل الكفالة بموت المدعى بل يطالب وارثه اى وارث المكفول او وصيته
الكفيل فانه الكفيل لا يبرأ بموته ويبرأ اى الكفيل بالنفس اذا سلمه اى الاصيل حيث
يكفي حاصته وان وصليته لم يقبل اى الكفيل اذا دفعته اليك فانما يبرأ ويبرأ الكفيل
ايضا بتسليم وكيل الكفيل ورسوله وبسليم المكفول به نفسه من كفايته اى الكفيل يتقوى
بقوله بتسليم المكفول به فانه شرط تسليمه في مجلس القاضى فلكي في السوق قالوا يبرأ
والخيار في زماننا انه لا يبرأ منها فانه الناس في القاعة اى الكفالة وان سلمه في مصر او بعد شرط
تسليمه في مجلس القاضى لا يبرأ عندهما ويبرأ عنه الا امام وان سلمه في قرية او في السواد لا
يبرأ لعدم حصول المقصود لانه لا يعاونه احد على احضاره مجلس القاضى وكذا ان لا

يبرأ ان سلمه في السجن واحكام قد حبه اى الاصيل غير الطالب قيل هذا اذا كان السجن قاض
اخر اما لو كان السجن سجون هذا القاضى يبرأ وان حبه غير هذا الطالب لا القاضى فادر على
احضاره من سجنه فالكفيل بنفسه على انه لم يوف به بعد اى ان لم يأت به عند اقصاه من المال
فلم يوف به بعد الزمة ما عليه لانه علق الكفالة بالمال بعدم الموافقة وهذا التعليق صحيح لتعامل
الناس اياه وان وصليته مات اى المكفول عنه وانما يضمنه في صورة موت الاصيل لوجود الشرط
وهو عدم الاتية ولا يبرأ من كفايته النفس في الصورة المذكورة لعدم سبب البراءة لانه لم يبق
للاطالب على المكفول عنه شئ فلا باثمة في الكفالة بالنفس فانه انما يبرأ اذا ادى المال
ومر ادعى على اخر ما له دينا وسواء بينهما انا جديدة او ردية او شرعية او اخريجية اولم يبرأ
يصح الدعوى فكفل بنفسه رجل على انه لم يوف به بعد فعليه كفايته فلم يوف به بعد
لزمة كفايته عند ابرح وان يوسف خلا فالحمد فانه عنده لم تصح الدعوى بل يبرأ فلم يجب
احضار النفس لعدم صحة الكفالة بها فلم تصح الكفالة بالمال لا يبرأ عنها علمها ولم يحبر على
اعطى كفيل بالنفس حذو وقضاه فانه سمحت نفسه به اى اعطى المدعى عليه وصاه كفيلا
في ائمه والقضاه صح عند ابرح لانه مبناها على الدر فلا يجب فيها الاستيفاء وقال لا يحبر على
اعطى كفيل في القضاة لانه فالص حق العبد وهذا القذف لانه فيه حق القذف فانه
شاهد عليه اى على المدعى عليه مستور في هذا وقد حجب وكذا ان حجب ايضا فيها انه شهد عدل
واحد لانه احجب بها للثمة وهي تثبت باحدى شطري الشهادة اما العدل او العدة لانه دخل
لها في رواية وصح الرهن والكفالة بالخراج لانه دين مطالب من جهة العباد وضار كثر
الدين بخلاف الزكوة لانه الواجب فيها فعل وهو عبادة والمال محله وهذا لا تؤخذ من تركه
بعد موته الا بوصية واما او رده هذه المسئلة بها وان كان الحق في تركه الكفالة بالمال لانه
في ذكر الكفالة بالنفس في ائمه ودوا القضاة والخراج مناسبة بالحد ودلائل فيه معنى العقوبة
فلهذه المناسبة او ردها يعلم ان حكم الاموال صح كغيره في الكفالة بالنفس بناء على صحة
الكفالة فيه والكفالة بالمال هذه الكفالة الثانية من الضرب المذكور في اول كتابها صحيح
ولو وصليته كان المكفول به مجهولا اذا كان دينا صحيحا الدين الصحيح دين لا يسقط الا بالبراءة

او لا يراوا حزره غير بل الكتابه فانه غير صحيح ان المولى لا يتوجب على عبده دينا وهو يقطر
 بتكلفت متعلق بقوله صحيحه عنه بالف او بما لك عليه او بما يركب في هذا البيع هذا يسمى
 الذرك وضمان التحقيق لانه يضمن للمشتري رد الثمن اذا استحق المبيع وكذا اي هذه الكفالة
 صحيحه ايضه لو علمنا ان الكفالة تشرط ملائم اي مناسبة للكفالة كشرط وجوب الحق نحو ما بيعت
 فلانا اي بايعت منه فانه صاخر لثمنه لا ما شئت منه فانه صاخر للمبيع لانه الكفالة بالمبيع لا يجوز
 او ما عصبك اي عصب فلان منك فانه صاخر او ما ذاب اي ما وجب لك عليه وما في هذه الصور شرطية
 معناه ان بايعت فلانا فيكون معنى التعليق او ان استحق المبيع فعلى كشرط على كشرط وجوب الحق
 انما الاستيعاء نحو ان قدم زيد وهو المكفول عنه وكشرط بقدر الاستيعاء نحو ان غاب زيد المكفول
 عنه عن البلد وان علمنا ان الكفالة تشرط اي بشرط غير ملائم وهو ليس بمعارف كقبول
 الترخي ومجيء المطر بطل اي تعليمها وكذا ان بطل ايضه ان جعل في الكفالة احدهما اي احدهم جوب
 الترخي ومجيء المطر اجلا فتصح الكفالة ويجب المال حال لا يقع لا بطل الكفالة بطلان تعليمها
 وتأجيلها لانه الكفالة لا تبطل بالشرط والفساد كالتطابق والعناق فيلزم عليه المال
 المكفول به حال ولا طالب اي لصاحب المال مطالبة اي شئ من قبيله واصيله لانه مفهوم
 الكفالة ضم ذمة الى ذمة في المطالبة فتقتضي قيام الذمة الاولى البراءة عنها الا اذا
 شرط براءة الاصيل فتكون اي الكفالة حواله اعتبارا للمع كانه كونه بشئ ط عدم
 براءة المحيل كفالة ولو طالب احدهما لمطالبة الاخر لانه مقتضا انضم الى التملك فانه
 كفل بما له عليه باء قال كفلت بما لك عليه فبرهن ان الطالب على الف لزمه اي الف
 الكفيل لانه التثبت بالبرهان كالتثبت بالعيان وان لم يبرهن الطالب على الف صدق الكفيل
 فيما اقر به مع يمينه اكثر من هذا واجب على الاصيل فانه لكل او اقرارا لانه لزم على الكفيل
 انما يخلف على العلم وصدق الاصيل في اقراره باكثر مما اقر به الكفيل يكون ذلك على نفسه
 خاصة يعني انه اعترف الاصيل باقراره عليه ما اقر به الكفيل لم يصدق على كفيله لانه اقرار
 على الغير ولا ولاية له عليه بل يصدق في حق نفسه فانه كفل بما اقره اي الاصيل لا يرجع اي
 الكفيل عليه اي على الاصيل بما اقره من غير الاصيل لانه متبرع فيه وان وصليته اجازة

ان الكفالة المكفول عنه بعد العلم بكفالة وان كفل بامر اي بار الاصيل يرجع عليه بما اقره عنه
 لانه قضى دينه بامره فيرجع عليه فاذا اقره خلا فانه يرجع بما ضمنه لا بما اقره حتى لو كفل باجساد
 واقره الزبوف يرجع على الاصيل باجساد ولو كفل بالزبوف واقره اجسادا ويرجع عليه بالزبوف
 لانه يرجع الكفيل بحكم الكفالة لانه يرجع بما رخص تحت الكفالة ولا يطالبه اي الكفيل المكفول
 عنه بالمال قبل الاداء الى المكفول لانه لا يملك ما في ذمته المكفول عنه ويملكه بعده ويرجع
 فانه لازم اي لازم الطالب الكفيل بطلب المال فله اي للكفيل ملازمة ان ملازمة الكفيل الى الاصيل
 وان جسي اي صار الكفيل محبوسا للمال الكفالة فله اي للكفيل جسي اي جسي الاصيل ويبرأ الكفيل
 ببراءة الاصيل وان ابرأ الطالب الاصيل او اقر لطلب عنه ان عزم الاصيل برئ الكفيل في صورة
 براءة الاصيل وتأخر عنه اي عن الكفيل في صورة اقراره الاصيل لانه الكفيل تابع للاصيل فانه ابرأ
 اي الطالب الكفيل واقر اي الطالب الطلب عنه اي عن الكفيل لا يبرأ الاصيل ببراءة الكفيل
 ولا يبرأ الطالب عنه اي عن الاصيل لئلا يلزم تبعية الاصيل للفرع وبما الذي يبرأ الكفالة
 جائز فانه كفل بالدين حال مؤجلا الى وقت يتأجل باجل الكفيل غير الاصيل ايضا كما تأجل
 عن الكفيل ولو صالح الكفيل غير الف على ما تبرت اي الكفيل والاصيل لانه اضاف الصلح
 الى الف الذي هو على الاصيل فيبرأ عنه فانه براءة توجب براءة الكفيل ثم يبرأ جميعا
 عن المائة براءة الكفيل ويرجع اي الكفيل على الاصيل بما اقره فقط اي لا يرجع بتعانة
 ان كفل بامره اذ بالبراءة يملك في ذمة الاصيل فاستوجب الرجوع وان صالح اي الكفيل غير الف
 بجس آخر يرجع اي الكفيل على الاصيل بالالف لانه مبادلة فملك في ذمة الاصيل فيرجع بكله عليه
 وان صالح اي الكفيل غير الف بجس آخر يرجع اي الكفيل على الاصيل بلك لانه مبادلة فملك في ذمة الاصيل
 وحده لا يحصل موجب الكفالة برئ هو الكفيل ذمته الاصيل لانه موجب بالمطالبة وبراء الكفيل
 عنها لا يوجب براءة الاصيل وان قال الطالب للكفيل بالبراءة الى غير المال يرجع على اصيله
 لانه اقراره بقض المال في الكفيل لانه سند البراءة الى الكفيل ابتداء والى نفسه انتهاء بقوله الى
 والبراءة التي انتبه او ما الى المطالب من الكفيل وانتهى او ما الى الطالب لا يكون الا بالانابة فلما
 قال برئته بالانابة الى فلان هذا اقرارا بالقبض منه فيرجع ان كانت الكفالة بامره وكذا ان

برئت عند يوسف خلافا لمحمد يعني اذا قال الطالب للكفيل برئت ولم يقل الى فلان او ارا بالقبض
ايضا عند يوسف وابرأ عند محمد وفي ابرأ كلف يعني اذا قال الطالب للكفيل ابرأ لك لا يرجع الى
الكفيل على الاصل لانه ابرأ لا اقرار منه بالقبض من الكفيل وهذا كله اذا كان الطالب غائبا وان كان
الطالب حاضرا يرجع اليه في البيعة في الكل لا في اجمال جانبيه جهة ولا يصح تعليق البراءة غير الكفا
بالشرط كسائر البراءة مثل اذا جاز فانت برئت من الكفالة لانه لا يبرأ بمعنى التملك كانه براءة
عز اليمين والمختار الصحة يعني المختار ان يصح تعليق البراءة غير الكفالة بالشرط لانه ثابت فيها
على الكفيل المطالبة لا اليمين في الصحيح فلهذا سقطا محصا كالطلاق والعاق والايكوز
الكفالة بما تعذر استيفاؤه من الكفيل كالحودود والقصاص ولا اي لا يجوز الكفالة ايضا بالاعيان
المضمونة بغير ما كالمبيع قبل القبض فانه مضمون بالتمتع لا بغيره اعلم ان الكفالة بتسليم المبيع
قبل القبض يصح لكنه لو ملك لا يجب على الكفيل شيء بخلاف التمسك لانه دين يمكن استيفاؤه
من الكفيل كسائر الديون فمرد الحاق الكفالة بمالية المبيع وذلك ان مالتية غير مضمونة
على الاصل فانه لو ملك ينسخ البيع ويحب رد التمسك والتمسك قبل القبض فانه ليس بمضمون
بنفسه بل مضمون باليمين والمراد به مالية المهرهون فالحاصل ان الكفالة بمالية الاعيان المضمونة
بالغير لا يصح ضامنا بالاعيان المضمونة بنفسها صحيح عندنا خلافا للشافعي وذلك مثل المبيع
بيعا فاسدا والمقبوض والمقبوض على سوم الشراء فانه مضمون بالقيمة ولا يجوز الكفالة ايضا
بالامانات كالوديعة والمستعار والمتاجر وما لا المصاربة والشركة قالوا الكفالة بمالية
الوديعة والعارية لا تصح انما يتكلم المالك في اخذ الوديعة يصح وكذا بتسليم العارية
ولا يجوز الكفالة ايضا بين غير صحيح كبدل الكتابة فركل به او عبد لانه في معرض الزوال
بالجور فلا يكون دينيا صحيحا وانما قال كفل به خرا وعبد لرفع توهم ان الكفالة العبدية ينبغي
ان يصح لانه يجوز بثبوت مثل هذا الدين عليه لانه العبد محل الكتابة وكذا ابدل السعاية عند
الامان ولا اي لا يجوز الكفالة ايضا باكمل على دابة معينة مستأجرة له ويجزئه عبد معين
مستأجر للخدمة اذ لا قدرة له على تسليم دابة المكفول عنه وعلى تسليم عبده ولا حتى الاربعة
باعطا دابة نفسه او عبده نفسه لانه اعطى بغير المعقود عليه فصار عارضا ضرورة جلال

غير معينين فان استحق ههنا اكمل على ان دابة كانت واخذته باق عبده كانه والقدرة ثمانية
ههنا بان يحمله الكفيل على دابة نفسه وبان يجزئه عبده نفسه ولا اي لا يجوز الكفالة ارض عنه
مستحق مطلق يعني اذا مات فم عليه دين ولم يترك شيئا ففعل عنه للفرار جعل لم يصح عند
ابن حزم لانه كفل ساقط عنه دابة الاصل لانه مات ولم يترك شيئا ولا كفيل يسقط في حق احكام
الدين فلا تصح الكفالة به خلافا لما قاله هذه الكفالة تصح عند ههنا لانه ليس كانه ثابته حيوة فلا
يسقط الا بالابناء او الابراؤ بالوفا لم يتحقق واحد منهما ولهذا يؤخذ به في الاخرة ولو تبرع
انسان بقضائه جاز ولا يجوز الكفالة ايضا بقبول الطالب في المجلس عقد الكفالة
وقال ابو يوسف يجوز ان الكفالة مع غيبة اى غيبة الطالب يعني يجوز عند ابو يوسف
بلا قبول الطالب اذا جاز له الجوز فانه يفتى كذا في الله ودرر نقل عن الشيخين اجماع الكبير
فنادى التبرؤية وهذا خلاف في الكفالة بالمال والنفس فانه قال المريض لو ارضى تكفل عنه
بما على من الدين ففعل مع غيبة الغرض جاز اتفاقا لانه في الحقيقة وصية منه او ثمة
بانه يقضوا دينه ولهذا لا يشترط تسمية المكفول له لانه اجماعا لا يمنع صحة الوصية ولو
قال المريض هذا الكلام للاجنبي مع غيبة الغرض اختلف فيه اى في جواره المبيع ويجوز
ان الكفالة بالاعيان المضمونة بنفسها كالمقبوض على سوم الشراء او المقصود والمبيع
بيعا فاسدا او بتسليم المبيع الى المشتري وتسليم المهرهون الى الزاوي وتسليم المتاجر
الى المتاجر وبالتسليم لانها مضمونة بنفسها حتى اذا اهلكته عند يجب الضمان عليه
فانه يمكن ايجابه على الكفيل **فصل** ولو دفع الاصل المال الى كفيله قبل دفع الكفيل الى
الطالب لا يبرئه منه لانه الكفالة باو المكفول عنه انفق سببا لدينه دين الطالب
على الكفيل ودين الكفيل على المكفول عنه مؤجل الى وقت اوائه فاذا وجد السبب وعجل
صحة الاداء وملكه الكفيل فلا يبرئه المكفول عنه وما يرج فيه اى في هذا المال الكفيل فلا اي
للكفيل ولا يصدق به اى اذا عامل الكفيل في المال الذي ادى الاصل اليه ويرج الكفيل
فان يرج له صلا لا طيبا لا يجب تصدقه لانه ملكه بالقبض وكما يرج بدل ملكه ورده
اى رد الرجوع الى المطلوب ان الاصل احب ان كان المدفوع شيئا يتعين كما اذا

كانت الكفالة بغير حنطة فاداه الاصيل الى الكفيل فباعه الكفيل وبيع منه فارتج له كمن
رده الى قاضيه وهو الاصيل احب لانه يكثر فيه حيث بسبب ان يكون حق الكسوة والاصيل
على تقدير ان يقضي الاصيل الدين بنفسه فيكون حق الاصيل متعلقا به فهذا الحبث يعمل فيها
يتعين بالتعيين كالتجلف مالا يتعين بالتعيين كالدرهم والدنانير وهذا عند الرجوع
خلافا لهما فان عندهما لا يكون الرد الى قاضيه احب اذ لا حبث فيه اصلا ولو ادعى الاصيل كفيله
ان يتعين عليه ان على الاصيل ثوبا ففعل والتوب للكفيل والرجوع عليه ان على الكفيل بغيره
الاصيل الكفيل بائنه يثبتي ثوبا بأكثر من القيمة يقضي به دينه بطريق العفة فاشترى الكفيل ثوبا
ثوبا يساوي عشرة مثل خمسة عشرة فالتوب للكفيل ويجب عليه للثا ب خمسة عشر
الاصل حتى به وانحته منها صارت رجا للثا ب وخسرنا على الكفيل والعينة مستقرة في العير
ستبرها لما فيه من السلف بقا اياه بعينه ان يشته ومن كفل لانه بما ذاب له على غيره وعاقب له به
عليه ان كفل رجل غرضيل بما ذاب له عليه فعاب الغريم فبرهن الطالب على الكفيل بانه لم على الغريم
الغافل لا يقبل بانه على الكفيل حتى يحضر الغائب فيقضي عليه لانه شرط وجوب المال على الكفيل
القضا بالمال على الاصيل وهو لم يوجد فكونه غائبا ولو برهن انه على زيد الغائب الغا و
هذا كفيله باوره قضى به عليها لانه الكفالة باوره متبرع ابتداء ومعاوضة انتها فادام قضى بها
بالا مرتبة وهو يتضمن الاقرار بالمال فيصير مقتضيا عليه ويرجع الكفيل بما ادعى على الآخر
ولو برهن بانه قال هذا كفيله بل اذ اى بل او الاصيل الغائب وقضى على الكفيل فقط لانه
الكفالة تبرع ابتداء وانتهى فالقضاء باحد هما لا يكره قضاء بالآخر وقضاء الدرك للمشتري
عند البيع تسليم يبطل دعوى الضمان المبيع بعد ذلك ببيع كفل رجل للمشتري غير البائع بـ
المبيع عند البيع فكفالة بائنه تسليم منه ان المبيع ملك للبائع حتى لو ادعى الكفيل على المشتري
بعد ذلك في هذا المبيع ملك لنفسه لا سمع دعواه لانه ترغيب للمشتري في الشراء فيكون
بمنزلة الاقرار بانه ملك البائع فلا يصح دعواه وانما اطلق الدعوى ليعم دعوى الشفعة
وكذا ان يبطل الدعوى ايضا لو كتبت سترها دته وضم على صك كتبت فيه باع ملكه او كتب
بيعا بائنه سترها دته تكون اقرارا بانه البائع قد باع ملكه او باع بغيره فاداه للاحق له في المبيع

فاذا ادعى الملك لنفسه بعد ذلك لا سمع وانما قال وضم لانه المعهود في الزمان ان الباق كان
الحتم في الشهادة وصيانة عن التغير خلاف ما لو كتبها ان سترها دته على اقرار العاقرين لانه لا يكون
شكها اذ لا يتعلق به حكم وانما هو مجرد اخبار ولو اضر بائنه فلا باع كان لانه يدعيه وضمان الكفيل
بالبائع التمس الكفيل باطل بغيره الوكيل بالبائع سببا وضمن الكفيل التمس عن المشتري ضمانه بطل
وكذا ان باطل ايضا ضمان المضارب التمس ان باع المضارب وضمن التمس ثبوت المال فانه باطل
لان التمس امانة عند الوكيل والمضارب في الضمان بغير حكم الشرع ولا حق المطالبة للمضارب
والوكيل فيصير له ضمانا من نفسه لفسادها وباطل ايضا ضمان احد الشريكين حصته شريكه في ضمانه
صفقة واحدة بغير رجل باعنا عبدا بصفقة واحدة وضمن احدهما لصاحبه حصته من التمس
لا يصح الا لزوج الضمان مع الشريك يصير ضمانا لنفسه وصح ان ضمان احدهما للاخر لو باعاه
بصفقتين لانه كمنه فيه وضمان الدرك والخراج والقسمة صحيح والقسمة هي النواشب لانه
ان القسمة ما يكون رابعا والنواشب ليست كذلك وانما يوظف الايام عند الحاجة اذ لم يكن
في بيت المال شيء وقيل ان يتبع احد الشريكين من القسمة بينه وبين صاحبه فيضمنه تسخفى
لانها واجبة وكذا ان يصح ايضا ضمان النواشب سواء كانت ان النواشب بحق ككسرة التمس كسر
واجبة الحارس والمال الموظف لتجهيز الجيش وفناء الاسراء او بغير حق كالجباية التي في
زماننا ياخذ الظلم بغير حق فحق كونها بحق جاز الكفالة بها اتفاقا وفي كونها بغير حق اختلاف
المسايخ والغنوى على القسمة فانها كما لا يكون القسمة حتى لو اخذت من الكار فله الرجوع على
مالك الارض وضمان العهدة باطل ان يشتري رجل فضة احد بالعهد والضممان باطل لان العهدة
قد جادت معناه للملك القديم والعقد وحقوقه والدرك فلا يثبت احد المعاني بانك
وكذا ان باطل ايضا ضمان الكفيل خلافا لهما وهو ان يشترط ان المبيع ان استحق بخلصة ولم
يعينه باق طريق كان وهذا باطل عند الرجوع اذ لا قدرة على هذا وعندهما يصح لانه بمنزلة الدرك
وهو تسليم المبيع او ثمنه قال الكفيل ضمانه الى سهر وقال الطالب بل مالا قال لقول الكفيل
يعني قال الكفيل للطالب ضمانت لك فلهذا الضمان الى سهر فلا يطالب بسى الا انه وقال الضمان
هو حال والقول للكفيل مع البين وفي الاقرار لم ينع اذا اقر بين مؤجل وقال المقر

له لابل هو حال فالقول للمقر له والفرق انه اذا لم يدر في حق حاله وهو ثاخير المطالبة والمقر مسكر
 فالقول بخلاف الكفالة فانه لا يدر فيها فالطالب يدعي انه مطالب في احوال والكفيل ينكره
 ولا يؤخذ صاخر الدركه استحق المبيع حتى يقضي القاضي على البايع برده التمس التمس في المبيع
 لا ينتقض بخبر الاحتجاج ما لم يقض بالتمس على البايع فلا يجب رد التمس على الاصيل قبل القضاء
 فلا يجب على الكفيل **باب كفالة الرجلين والعبد** دين عليها ككل غير صاحبها فاداه
 احدهما لا يرجع به على الآخر الا اذا اراد ما اداه على النصف يعني اشترى رجله عبد ابالف مثلا
 وكفل كل منهما غير صاحبه بامره للبايع فلا يرجع احدهما على صاحبه بما اداه الا ان يكون زائدا
 على النصف لانه جهة الاصله راجحة على جهة الكفالة فوقع ما اداه عما عليه اصاله ولو كفل
 اي رجله ببال غير رجل وكفل كل منهما اي من الكفيلين بامره هذا المال غير صاحبه فاداه اي احد
 الكفيلين رجع بنصفه اي بنصف ما اداه على شريكه في الكفالة ثم يرجعه على الاصيل او يرجع
 من اداه بأكمله اي بأكمله ما اداه على الاصيل لو كانت كفالتهم بامره اي بامر الاصيل ولو ابر الاصل
 احدهما اي احد الكفيلين فله ان يطلب احدا الا بأكمله اي بأكمله المال لا ابر الكفيل لا
 يوجب براءة الاصيل فيبقى المال كله على الاصيل والاخر كفيل عنه بأكمله فباخذه ولو
 فسخت المعاوضة اي فترق الشريكة شريكة معاوضة فترت الدين اخذ ما سأم
 شريكها اي شريكها المعاوضة بأكمله لا كل منها كفيل عن الآخر كما ذكر في كتاب الشريكة
 وما اداه احدهما اي احد الشريكتين لا يرجع اي هذا على شريكه الا اذا لم يرد على النصف
 لما عرفت انه جهة الاصله راجحة على جهة الكفالة واذا كوتب العبد بعقد واحد
 قال له المولى كاشيك ما بالف الى سنة مثلا وكفل كل من العبدين غير صاحبه رجع
 كل على الآخر بنصف ما اداه فان هذه الكفالة تصح استحسانا بان يجعل كل منهما اصيل في
 حق وجوب الالف عليه فيكون عتق كل منهما معلقا باداء الالف ويجعل كل
 منها كفيل بالالف في حق صاحبه فاداه احدهما رجع بنصفه على الآخر كسوانها
 ولا يحصل عتقه باداء نصفه اذ الشرط بقاء الشئ وطهارة ولا يعلق به اجزاء ويطالب
 المولى كل منها بجميع المال فاتها عتق عتق الآخر تبعها كما في ولد المحتاب وانما قيد

ما لم يقض بالتمس على البايع اي لا يدر في حق حاله
 التمس في الكفيل يطلب التمس في البايع

بعده واحد حتى لو كانتا بعدين فالكفالة لا تصح لانه كفالة بيد الكفالة وانما عتق السيد
 احدهما قبل الاداء اي قبل ادائه بدل الكفالة صح وله السيد ان يأخذ حصته الا فمنا ان يمس لا
 يعنى اصاله او المقتضى كفالة ويرجع المقتضى فقط بما اداه على صاحبه لانه اداه عنه
 ولو كان على عبد مال لا يجب عليه اي على العبد الا بعد عتقه كما اذا ازم العبد بحجور باقراره او ستمه
 او وطئه بشبهة او ستمه له كدعيه فانها لا تظهر في حق المولى بل يؤخذ بها العبد بعد عتقه فكفل
 اي هذا المال رجل كفالة مطلقة اي غير مقيدة بالكلول والتأجيل لزم الكفيل حاله لان المال حال على
 العبد بوجود السبب وقبول الذمة لكنه لا يطل له لعمرة اذا ما في يده لمولاه ولم يرض بتعلقه به و
 الكفيل غير معسر فزومه حاله واذا اداه اي الكفيل هذا المال لا يرجع اي الكفيل على العبد الا بعد عتقه
 لو كفل بامر العبد ولو اداه اي رجل رقبته عبد من مملوكيته له كفل به رجل فمات العبد فزمن المولى
 انه له اي هذا العبد كان مملوكا للمولى ضمن الكفيل قيمته اذ لزم على المولى رد العبد على وجهه كلفه قيمته
 وقد التزم الكفيل ذلك بعد موته بتقوى القيمة واجبة على الاصيل فكذلك الكفيل ولو كفل سيد
 غير عبده بامره او كفل عبدا غير مملوك غير سيده فعتق فاداه السيد والعبد اداه لا يرجع
 على الآخر لانه كفالة وقعت غير موجبة للرجوع لانه احدهما لا يستحق على الآخر دين فلا تغلب
 موجبه بعده وفائدة كفالة المولى غير عبده وجوب مصالته بايضا الدين في سائر امواله و
 فائدة العكس تعلقه رقبته العبد وانما قال غير مملوك ليصح كفالة فانه المولى انه امر العبد
 المديون بالكفالة عنه لا يصح الكفالة **كتاب احواله** هي لغة اسم بمعنى الاحالة وهي النقل
 مطلقا وشرا نقل الدين من ذمة الى ذمة اي من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه وتصح اي احواله
 في الدين لانه العين لانها نقل شرعي والدين وصف شرعي يظهر اثره في المطالبة والنقل
 الشرعي جاز ان يؤثر في الوصف الشرعي بغير المحال وهو الدين ويقال له محال له والمحال
 عليه وهو من قبل احواله ويقال له محال عليه ما رصدا الاول فلان فيها انتقال حقه الى ذمة
 اخرى والذم متعاونة فلا يدر في رصده وانما رصدا كك فلا تها الزام الدين ولا لزوم بل
 التزام وقيل لا يدر في رصده المحيل ايضا وهو المديون ويطلق على المال محال به واذا تمت اي
 احواله برئ المحيل بالقبول اي برئ المحيل عن الدين بقبول المحال لانه معنى احواله النقل

كما هو مقتضى فراغ ذمة الاصيل فلا يأخذ المحال في تركه عند موته لكنه يأخذ كغيره الورثة
 او الفوا محافة التوى ولا يرجع عليه على المحيل المحال الا اذا توى اى هلك حقه وهو التوى
 يكون بموت المحال عليه مفسدا او انكاره اكله ان انكار المحال عليه عطف على قوله بموت
 احواله وحلفه على المحال عليه ولا يثبت عليها اى على احواله لانه العجز عن الوصول الى حقه يتحقق
 بكل منهما وهو التوى حقيقة فيرجع عليه عند الرجوع وعند ما يتفليس التام اياه ايضا عندها
 يكون التوى بهذين السببين ويحكم القاضي بافلاس في جبوته وتصح اى احواله بالاراهم لمؤد
 يعني اودع رجلا الف درهم مثلا واحال هذا الف على الرجل داينة صح لانه اقدر على التسليم
 فكان اودع باجواز ويسير المحال عليه هلاكها اى يسير المودع عن احواله هلاك الوديعة في
 يده وتصح احواله ايضا بالمقصود اى الدراهم التي غصبها المحال عليه المحيل ولا يبرأ القاصب
 هلاكها اى هلاك الدراهم المقصودة في يد الغاصب لانها كلها يحكمها واذا قيدت احواله بالدين
 او الوديعة او الغصب لا يطلب المحال عليه في هذه القصور لعلم ان احواله مطلقة او مقيدة
 اما المطلقة فهي ان يرسلها ارسالا لا يقيد ما يدين له على المحال عليه ولا يعين له يده او
 يحيل على رجل ليس له عليه دين ولا يبرأه له واما المقيدة فهي ان يكون المحيل عند المحال عليه
 في وديعة او غصب او عطف فقال احلت عليك بالالف الذي له على علي اى يبرأها
 من المال الذي له عليك قبل المحال عليه مع ان المحال اسوة لغوا المحيل بعد موته انما قال هذا
 لرفع توهم ان المحال لما كان اسوة لغوا المحيل بعد موته يكون حق المحيل متعلقا بذلك فينبغي
 ان يكون للمحيل حق الطلب في المحال عليه والحاصل ان احواله بالدين وان كانت موجبة لتعلق
 حق المحال بذلك العين لكن اودع رتبة من الرهن حتى لا يكون المحال احق بعد موت المحيل
 وان لم يقيد احواله بشئ فلا اى للمحيل المطالبة على المحال عليه ولا يبطل احواله باخذ اى المحيل
 ما على المحال عليه من الدين او ما عنده من العين كالمقصود والوديعة اذا طالب المحال
 عليه المحيل قبل احواله فقال احلت بدين لك عليك لا يقبل بلا حجة يعني رجل احال رجلا
 على اخو بالف فرفعه المحال عليه الى المحال ثم طلب المحال عليه تلك الف من المحيل فقال
 المحيل احلت بالف كانه عليك والمحال عليه انكره والقول له لا للمحيل ولا يكون قبول احواله

اقرار المحال عليه لانه احواله تصح في غير احواله يكون للمحيل على المحال عليه دين ولو طالب المحيل
 بما احال فقال احلت بدين لك عليك لا يقبل بلا حجة يعني احواله واحال المحال الى المحال عليه
 احلت قبضه له وكنت وكنت قبضه فقال المحال احلت بدين لك عليك المحيل انكره عليه
 والقول للمحيل لانه المحال يدعي عليه الدين وهو منكره والقول للمكره لا يكون احواله اقرار المحيل
 بالدين للمحال لانه لفظ احواله يستعمل في الوكالة وتكره لتفتحه هي بضم التين وفتح التاء
 معرب سفة وهي شئ محكم وقيل الجوف وهي لا فراض سقوط خطر الطريق يعني المداها
 ان يدفع الى رجل مبلغا وصا ليدفعه الى صديقه في بلد آخر يستفيد بسقوط خطر الطريق
 وانما سمي بهذا الغرض لتبنيها له بوضع الدراهم والديانة في الساتج اى في الشئ المجوف
 وانما كره لانه فيه جرم منفعة وهي سقوط خطر الطريق وقد منى النبي عمه من جرم المنفعة
كتاب القضاء القضا باحق من قوى الغايب وافضل العباد وانما اهل القضاء
 هو اهل الشهادة وشرط اهلية شرط اهليتها وانما اهل له ويصح تقليده ولكن المقلد كانه
 انما ويجب ان لا يقلد كما يصح للقاضي قبول شهادته ويجب ان لا يقبل شهادته حتى لو قبل
 القاضي وحكم بها كان انما لكنه يتخذ ولو فسق القاضي العدل باء اخذ الرشوة يستحق الغل
 ولا يسفر بفسقه في طهر المذهب ويجب على من قلده ان يعزله وعليه ان يحاكمه وقيل ينظر
 لانه المقلد اعتقد عدالة فلم يرض بقضاة بدونها ولو اخذ القضاء بالرشوة لا يصير
 قاضيا فلو قضى لا ينفذ قضاؤه وقال قاضينا اجمعوا على انه اذا ارشى لا ينفذ قضاؤه
 فيما ارشى والقاضي لا يصح مقيما وقيل لا يصح ولا ينبغي ان يكون القاضي فضلا عينا
 جبارا عينا لانه القاضي خليفة رسول الله في القضاء وينبغي ان يكون اى القاضي مولودا
 به في دينه وعفافه واحترامه بالعفاف عن الحرام وعقله وصلاته وحمه وعلمه بالسنن
 وهي ما يدعي عن النبي ثم والانا روى عن الامام رضيهم ووجوه الفقه اى مسائل
 متعلقة باحكام الواقع وكذا المنفعة اى ينبغي ان يكون المنفي كما ذكره والاجتهاد للفقهاء
 شرط الاولوية لا يجوز فيصير تقليد اجاهل ويجوز من هو الا قدره والاولى بالقضاء وكره
 التقليد اخذ القضاء لمخالف كيف اى الظلم واجور على غيره وانما من منه لا يكره

المحيل في ذلك المال من المحال باء قال
 وطالب المحيل في ذلك المال من المحال عليه
 اعطى قبضه من المحال عليه

والتجيز في القيم بغير القضا ولا بأس بغير القضا لمن يتقن في نفسه بأداء فرضه في تقنين
له القضا فمن القضا عليه لا يطلب أي القضا والمراو به طلبه بالقلب ولا
أي باللسان ويجوز نقله من السلطة الجارية من أهل البقي ولو انهم لم يبالوا في بعد ذلك لا ينفذ
قضاؤه بعده ما لم نقله السلطة الا اذا كان لا يمكنه في القضا بجواز لا يجوز نقله منه
واذا نقله لغيره فبأنه قاض قبله وهي الخرافة التي فيها السجدة والمحضر وغيره من القضا
يكتب بخطي احد هما يكون في يد الخصم والاخر في يد الوكيل القاض اذ تجتمع اليها المعنى
في المعنى وجاز للقاضي اخذ الاجرة على كسبه السجدة والمحضر وغيرهما من الوثائق بعد راج
المثل لانه الواجب عليه القضا لا الكتابة وكذا المفعلة على كسبه الجواب لانه كتابة الجواب
ليست بواجب عليه ويجب أي القاضي أمينين يقضاهما أي الخرافة بخبرة القاضي المعقول
أي بخبره أو أمينه أي أمين المعقول وبأنه أي يسل هذا الامانة القاضي المعقول وامينه
شيا فشيئا ويجعله كل نوع في خريطة على حدة وينظر في حال المحبوبين لانه مضطرا
للمسلمين فمن اقربهم المحبوبين بحق او قامت عليه بينة الزمهم ليعمل بقول المعقول عليه
الا بينة لانه صار كواحد من الرعايا وشهادة الواحد لا يكون حجة والآي وان لم يتر ولم يتم
عليه بينة ينادى عليه ثم يخل سبيله بعد ما استظهر في امره أي يامر ما ديا ينادى كل يوم
اذ اجلس في كل يوم في حق فلان فلان المحبوب فلان فليخبر مجلس القاضي حتى يجمع بينهما
فاذا لم يظهر خصم باخذ منه كفيلا بغيره ثم اطلقه ويعمل في الواجبات وعلات الوقف
التي وضعها المعقول في الامانة بالبينه او باقراره في اليد لانه ذلك حجة لا أي لا يعمل
بقول المعقول بان قال هذه ودعته فلان دفعها اليه الرطل وهو منكر الا اذا اقره
بالتسليم منه أي في القاضي المعقول اذا ثبت باقراره انه اليه كانت للقاضي فيصاح قرار القاضي
كانه في يده في اكمال لانه في يده مال اذا اقره ان يقبل اقراره ويجلس بالقاضي للحكم
جلوسا ظاهرا في المسجد والجامع او لانه شهر مواضع البلدة ولو جلس في داره واذبح
للناس في الدواخل فلا بأس به ولا يقبل به لانه قبول ما يؤدى الى مراعاة اهل المدينة لا في وجه
اي من ذرهم محرم ومن حرت عاداتهم بهادته لانه الاول صلة الرحم والى ليس القضا بل هو

على العادة ان لم يكن لها أي القريب ولم يمدى خصوصية اذ لو كانت لها اكلها بقضا وان لم يمد
أي الهدية على العادة ويخفى أي القاضي الدعوة العامة وهي التي تجزى المضيف سواء حضر القضا
اولا لا الخاصة ان لا يخفى القاضي الدعوة الخاصة وهي أي الدعوة الخاصة ما لا تجزى ان لم يخفى
يعنى لو علم المضيف ان القاضي لا يخضر ما لا تجزى ما لانه انما خاصة تكون لاجل القضا بخلاف القاضي
ويشهد بجواز لانه في حقوق المسلم على المسلم ويعود المريض لانه ايضا في حله الحقوق وتجزى
منه حوا وكاتبه عدلا وسوى الخصمين جلوسا واقبالا ونظر القولة عم اذا ابتلى احدكم بالقضا
فليستوبينهم في المجلس والكرسا والنظر ولا يبار احدهما ولا يغير اليه أي الى احدهما ولا
يضيئه أي القاضي احد الخصمين دون الآخر ولا يضيئك اليه لانه اغواء على خصمه ولا يخرج
مع أي مع احد الخصمين ولا ينفذ حجة للثمة ويكره تلقينه ان يد بقوله شهد بكذا لانه
اعانة احد الخصمين واتخذ أي التلقين لك هذا يوسف في غير موضع التهمة لانه ان
قد يخبر به بانه القاضي والمجلس فكان تلقينه اجبا للحق ولا يبيع ولا يسترى في مجلسه أي مجلس
القضا ولا يبارح ولا يمازها ولا واحد منها ولا يغيرها لانه يزل بها به القاضي فاعرض
له ثم اوتنا من غضب او جع او عطش او حاجة كف غم القضا واذا تقدم اليه الخصم
فاثبت قالها مال كما وانما سكت واذا علم احد ما سكت الا في **فصل** واذا ثبت
الحق للمدعي وطلب حبس خصمه فاثبت بالادوار لا يجلس الا اذا امره بالاداء في أي امتنع
غير الاداء وان ثبت بالبينه حبس قبل الاداء له دفع وقيل لا فان ادعى الفقير حبس القاضي
في كل بالزومة بدل مال أي بدل ما مال حصل له كالتنم أي كمنه المبيع والقرض او بالنزاع
بعده كالمعجل وبدل الخلع ودين الكفالة لانه المال اذا حصل في يده ثبت غناؤه
به واقدمه على الزامة باختياره دليل يبارره لا فيما عدا ذلك ان ادعى الفقير اذ لا دليل
على اليسار الا اذا برهن خصمه انه مال لانه دليل اليسار اذا لم يوجد كانه القول له
عليه الدين وعلى المدعي اثبات غناؤه فيجب وجوب القضا مدة يغلب على ظنه لو كان له
مال لا ظهر هو الصحيح اختلف في لغة برودة الحبس والصحيح انه مفوض الى رأي الحاكم لانه الجبر
للأيدان واحوال الناس فيه متغايرة وقيل بحسب شهرين او ثلثة اشهر وقيل اربعة او ستة

فانه لم يظهر له مال بعد اجس مدة مذكورة فله سبيل الى اطلعه لانه اجس بعده يكون ظلم الا ان يبرهن
خصمه على يساره بعد ذلك فلو ثبت حبه لانه اجس جزا الظلم فاذا امتنع عن ادائه الحق مع
القدرة عليه ظهر ظلمه فجازى بتأنيده حبه ولا يجمع البينة على اعادة اي على اقله قبل حبه
عليه عامة المسامحة لانها تبينة على النفي فلا تقبل بالم تأنيده وهو اجس وبعده تقبل على
سبيل الاحتياط ولو اقام المدعى البينة على البار والمدعى عليه على العسار فبينة اليسار
اولى لانه عارض والبينة للاتباع ويجس الرجل لشفقة زوجته لا لاجس والد في دين ولده
ان ازاله الى الوالد لانفاق عليه اي على الولد لانه النفقة لحاجة الوقت وفي تركه قصد
لهلاكها فيجس له دفعها كلها ولو مرض في اجس لا يخرج ان كان له من خيمه فيه اي في اجس
اي وانه لم يكن له من خيمه فيه اخرجه ولا يكن المتخلف من اشتغال فيه هو الصحيح ويكفي من
وطئ حاربه ان كان في خلوة وادامت المدة ولم يظهر له مال فله سبيل ولا يحول بينه
وبين غزائه بل يلزمونه ولا يمنعونه اي الغرماء المديون من التصرف والتصرف واخذوا
اي الغرماء فضل كسبه يقيم بينهم بالمحصر والملازمة اي ملازمة الغرماء ان يدوروا
اي الغرماء مع المديون حيث داروا ودخل المديون داره اي دار نفسه جلسوا الى الغرماء
على الباب اي باب دار المديون ولو كان الدين لرجل على امرأة لا يلزمها بل يبعث امرأة تباركها
وقالا او اقل الحكم بان حكم بافلاس يكون بينه وبين غرمائه ان يبرهنوا ان له مالا فلا يلزمها
قبلة **فصل** اذا شهدوا عند القاضي على خصم حاضر حكم اي القاضي بها اي بشهادتهم وكتب الحكم
وهو في هذا المكتوب السجل فكان السجل كتاب حكم القاضي وان شهدوا على خصم غائب لا يحكم
لان القضاء على الغائب لا يصح بل يكتب بها اي بتلك الشهادة الى قاض يكون له الخصم
في ولايته ليحكم القاضي المكتوب اليه وهو اي هذا المكتوب كتاب القاضي الى القاضي
والكتاب الحكمي متى به لانه المقصود حكم المكتوب اليه وهو اي هذا المكتوب ثقل الشهادة
في الحقيقة لانه مضمونه ذلك فيقبل اي ذلك المكتوب في مالا يسقط بالشبهة احتراز
عن اخذ القود كالدين فانه يعرف بالقدرة والوصف ولا كل يحتاج فيه عند الدعوى
والشهادة الى اشارة والعارفان يعرف بالتحديد ولا يحتاج فيه ايضا الى اشارة

والشكاح بانه ادعى رجل نكاحا على امرأة وبالعكس واراد كتاب القاضي بذلك الى قاض آخر والنسب
من الحي والميت والغصب الامانة المحجورين قاز الامانة ومال المصاربة او المم بحجة الاجماع
الى كتاب القاضي واذا اجمدا صار مقصودين وفي المعصوب بحجب القيمة وهم الذين يجرى
فيه الكتاب الحكمي اذا احتج بالاشارة بل يعرف بالصفة ويقبل ايضا في الطلاق
والعاق والوصية والشفقة والوكالة والوفات والوراثه والقتل اذا كان موجبه
المال وغيره فقبوله في كل ما ينقل عنه يقبل ذلك المكتوب في الكتاب المنقولة وعليه المتأخرون
وبه يقضى ولا بد ان يكون الكتاب الحكمي الى معلوم بان يقول من قبله الى قاضه ويذكر ربها اي
ولا بد ان يذكر نسب القاضي الكاتب ونسب القاضي المكتوب اليه قاز قال اي القاضي
الكاتب بعده اي بعد اسم المكتوب اليه والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وغيره
اي القاضي الكاتب على من يشهدهم عليه ويعلمهم بما فيه اذ لا شهادة بلا علم وتكون بها وقع
داخله في المكتوب بان يكتب سما شهدوا الطريق وانسابهم في الكتاب الحكمي في التبريد
نقلنا في الخلاصة ان كونه كتاب القاضي لا يثبت بمجرد شهادتهم بدونه الكتاب وحيثه الى القاضي
الكاتب بخبرتهم اي بحضرة شهدوا الطريق ويحفظوا ما فيه ويسلمه اي الكتاب الحكمي اليهم
اي الى شهدوا الطريق لكن يتوهم التغير وهذا عند المدعي وعنده ابو يوسف لم يشترط شيئا
من ذلك وهو قوله ولا بد ان يهاشوا شهادتهم ان كانا بهما ابتلى بالقضاء قاز عند ابو يوسف
لا يشترط ان يكتب الى قاض معين بل يكفي ان يكتب ابتداء الى كل من يصل اليه كتابا
هذا من قضاة المسلمين ولا القراءة عليهم وضمه بل يكفي هذا شهادتهم ان هذا الكتاب فيقول
ابو يوسف في ذلك حين ابتلى بالقضاء واخرا لالام الشرح في قوله اي قول ابو يوسف
وليس الجبر كالعبء اذ ابتلاوه به عينا واذا وصل الى الكتاب الحكمي الى المكتوب اليه
ينظر اي القاضي المكتوب اليه ضمه اي الى ضم القاضي الكاتب ولا يقبل اي نقل الشهادة
الا بحضرة الخصم لانه بمنزلة ادائه الشهادة على الشهادة اذ الكاتب ينقل لفاظ الشهود
بكتابه الى المكتوب اليه كما ان شاهد الفرع ينقل شهادته شهود الاصل بعبارته ولا
يقبل ايضا الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين لانه الكتاب قد يورث اذا اخطأ ربه اخطأ

والأتم شبهة الخاتم فلا يثبت إلا بجهة ثالثة وأيضا كتاب القاضي ملزم إذ يجب على المكتوب إليه أن
ينظر فيه ويعمل به ولا الزام إلا ببيته بأنه قال أنه كتاب فلنظر القاضي قراه عليها وختمه وسلمه
البيان في مجلس حكمه وعند أبي يوسف يقبل بشهادة شهود الطريق أنه كتاب فلنظر وختمه وعند
محمد بن أحمد لم يثبت طاعة الشهود وأي شهود الطريق فتح أي فتح القاضي المكتوب إليه الكتاب
أحكمه وقراه على الخصم والزعم ما فيه أنه بقي كاتبة قاضيا وبطل الكتاب الحكم بموت الكاتبة
عزله قبل وصول الكتاب وموت المكتوب إليه إلا أنه كتب بعد سماع اسم المكتوب إليه وإلى
كل من يصل إليه في قضية المسلمين لا إلى لا يبطل الكتاب الحكم بموت الخصم بل ينفذ على ورثته
أو وصيته لقياهم مقامه وإذا كان رجل في بلدة أخرى دعوى ورثته في بلدة واحدة في
بلدة واحدة وآخر في بلدة المدعى عليه وأراد أن ينقل شهادته من بلدة واحدة في بلدة واحدة على ذلك الشخص
ويترك كتاب الشهادته ويترك بها كجواز إذا علم القاضي بشئ من حقوق العباد
في زعمه ولايته وتحملها جاز له أي لهذا القاضي أن يقضي به كما إذا علم القاضي أن زيدا غصب
من المدعى يأخذه من زيد ويدفعه إلى المدعى **فصل** ويجوز قضاء المرأة في غيرها وقود لما عرفت
أن أهل القضاء أهل للشهادة وشهادتها جائزة في غيرها فكذا أقضاؤها وفيه ولا يختلف
قاضي لا ينصب نائباً لأنه المفوض إليه القضاء لا التقليد ولا يتصرف في غير ما فوض إليه
كالوكيل لا يוכל بل إذا كان الموكل أن يعوض إليه ذلك أي الاختلاف بأنه قبل في قبل السجل
ولم يثبت بخلاف لما مورى بجمعة وهو مخطوب فإنه يختلف في الصلوة للصورة للوكلاء
على شرف القوات فلم يجز لثلاث جمعة وإذا اختلف المفوض إليه فثابت لا ينعزل
بغيره أي بغير المفوض إليه ولا بموته أي بموت المفوض إليه بل هو نائب لا يصلح بغير نائب
السلطة إلا إذا فوض إليه العزل بأنه قبل في قبل السلطة استبدل في شئت في يجوز له
العزل وغير المفوض أي قضى بأية حضرة أي بحضرة غير المفوض أو بغيره فاجازة غير المفوض
جاز أي قضاء هذا النائب كما في الوكالة يعنى إذا لم يفوض إلى القاضي والوكيل أي يختلف
الغير في استخلف ففعل النائب بحضور المنوب صحيح لأنه إذا فعل بحضوره ينقل فعله إليه وكذا
أنه فعل النائب بغيره ففعل المنوب فاجاز لأنه إذا انضم رأي إلى ذلك الفعل صلا

كانه فعل وكذا إذا كان الموكل الأول الثمن فباشروا وكذا إذا بقدر الثمن حصل رأيه وأذا رفع إلى
القاضي حكم قاض آخر في أمر اختلف فيه الصور الأول أي الصحابة أمصاه إذا لا مزية لأحد
الاجتهادين على الآخر وقد تأيد الأول باتصال القضاء فلا ينتقص بما هو دونه أنه لم يخالف الكتاب
الذي لم يختلف في تأويله اتسلف مثل القضاء بكل متر وك التسمية عند فانه مخالف لقوله تع
ولا تأكلوا أموالكم بذكر اسم الله عليه والسنة المشهورة مثل القضاء بكل المطلقة فلا يجوز ذلك
الزوج أمه بل وطئ فانه مخالف لمدينة عسيلة وهو مشهور والاجماع مثل القضاء بكل متعة
أنه فانه الصحابة رضه قد اجتمعوا على فساد ما اجتمع عليه الجمهور لا يعتبر فيه خلاف البعض
والقضاء بكل أو حرمة ينفذ ظاهره وباطنه ولو بشهادة الزور أو ادعى بسبب معين كالبيع
والشراء والأجارة والنكاح والفسخ كالأقالة والفرقة بطلاق وكونه فانه ينفذ فيها عند
الجماع ظاهره وباطنه ولو ادعى بسبب مطلق لا يجوز القضاء بجمعة لو ادعى جارية ملكا مطلقا
وأقام بيته زور وقضى القاضي به لا بكل وطئها بالاجماع لأنه الملك لا بد له من سبب وعندها
لا ينفذ باطنه بشهادة زور وينفذ ظاهره فلو قامت بيته زورانه تزوجها وحكم القاضي
به أي بغيره زور رجل لها أي للمرأة فملكه عند الجماع خلافا لما لا الحكم به ينفذ عنده ظاهره
وباطنه وعندهما ينفذ ظاهره وباطنه والمراد بالنفاذ ظاهره أي سلم القاضي المرأة إلى الرجل
ويقول سلمني نفسك إليه فانه زوجك وبالنفاذ باطنا أي يحل له وطئها ويحل لها التمكن
فيما بينهما وبغير الله تع في هذا حل لها فملكه عنده لا عندهما وفي الإطلاق المرسل لا ينفذ باطنه
التعاقب وهي التي لم يذكر فيها سبب معين فانه ينفذ ظاهره وباطنه لا الملك لأنه
له من سبب وليس بعض السبب أو في بعض التزامها فلا يمكن إثبات السبب سابقا
على القضاء بطريق الاقتضاء والقضاء في مجتهديه بخلاف رأيه متعلق بالقضاء والمراد
بخلافه الذي خلاف أصل المذهب كما نحن إذا حكم على من سبب في وكونه أو بالعكس
وإذا حكم نحن بما ذهب إليه أبو يوسف ومحمد بن حنبل أصح الإمام فليس كما بخلاف
رأيه ناسيا منه أو عامدا لا ينفذ عندهما وبه يعنى لأنه قضى بما هو خطأ عنده وعند الإمام
ينفذ قضاءه بخلاف رأيه لو ناسيا وفي العمد ورايا وفي النفاذ أنه ليس بخطأ يعنى

ولا يقضي على غائب الجحزة بانه حقيقه كوكيله او شرعا كوصي نفيه القاض او حكما بانه كان
 يتبع على الغائب سبب الما يدعى على الحاضر كما اذا ادعى دارا على رجل انه شتر امانه فله الغائب
 فاقام البينة على ذلك البينة القاض يقضي هذه البينة على الحاضر والغائب حتى لو حضر الغائب
 وانكر لا يلتفت الى انكاره فان كان ما يدعى على الغائب سبب الما يدعى على الحاضر فان كان شرط
 لا يصح اي لا يصح الحكم على الحاضر حكما على الغائب كمن قال لامرأة انه طلق فلان امرأته فانت
 طالق فاقامت زوجة الحالف فان طلق امرأته ووقع الطلاق على لا تقبل ببنيتها على
 الاصح لان فيه ضررا على الغائب لا بطلان للحاكم بخلاف ما لم يتضمن ضررا كما لو علق طلاقها به
 فله انذاره فانه يقبل لعدم تضمنه ابطال حق الغائب بقرض القاض مال اليتيم وكذا مال الوقف
 والغائب ويكتب ذكر الحق اي يكتب الصك لذكر الحق ولا يجوز ذلك للوصي واللاب
 في الاصح اي لا يقرض الوصي مال اليتيم لعدم قدرته على الاخذ وذكر الاب في الاصح فلو فعل تضمن
 بخلاف القاض فانه يقدر على التحصيل **فصل** ولو حكم الخصم في صلح فاصحابه لم يتصف
 بما ينافي القضا لحكم بينهما اي بين الخصمين صح اي حكمه ونفذ حكمه عليهما اي على الخصمين بينة
 متعلق بقوله حكمه او اقراره معنى الحكم ببنية رفع النزاع بينهما بها ومعنى الحكم بالاقرار
 الالتزام على المقر بالموجب وكذا في غيره وقودا ودية على العاقلة ونفذ باخباره باقرار
 احد الخصمين ونفذ باخباره ايضا بعدالة الشاهد حال ولايته اي زمانه بقاء حكمه لانه اجزاء
 حال ولايته قائم مقام شهادة رجلين بخلاف اخباره بحكمه باذ قال فثبت عليك بكذا
 لان قضاء ولايته كالعوض الموقوف وكل منهما اي من الخصمين انه يرجع قبل حكمه فلا ينفذ
 حكمه عليها بعد الرجوع لانه الرضا من الطرفين لازم للحكيم فضا اهدمها لم يوجد برجمه
 قبل الحكم كانه صار لم يكن محكما لا بعده اي لا يرجع كل منهما بعد الحكم لانه حكم صدر عن ولايته
 عليها كالقاض اذا قضى ثم عزل لا يبطل قضاؤه وادار رفع حكمه الى قاض لمصاهه او في
 مذهبه اذ لا فائدة في نقضه ثم في احكامه والآي وان لم يوافق مذهب نقضه ولا يصح
 التحكيم في حد وقود لانه حكم الحكم بمنزلة الصلح فاجوز استيفاءه بالصالح يجوز التحكيم
 وما لا فلا واستيفاء حق الحق والقود لا يجوز بالصالح فلا يجوز التحكيم فيها ويصح اي التحكيم

في سائر المجتهدات كالكتابات وفتح البين ونحوها وتخصيص المجتهدات بالذكور ليس ينبغي
 الحكم عما عداه فان ما ليس للاجتهاد فيه مساع كالنائب بالكتاب والسنة المشروعة
 والاجماع لا شك في صحة التحكيم في ذلك قالوا ولا يفتي بذي التحكيم دفعا لتجاسر العوام
 يتجاسرون على ذلك فكان الاحتياط الى القاضي قليلا فلا يبقى لحكم الشرع رونق فلذلك
 لا يفتي بصحة التحكيم ولو حكما اي اخصما في دم خطا في حكم بالدية على العاقلة لا ينفذ حكمه
 اذ ليس للمحكم ولاية طلب الدية من العاقلة وحسبهم امتنعوا لانه العاقلة لم يحكموه وكذا
 ان الحكم بالدية على العاقلة لا ينفذ ايضا فينقضه القاضي لانه مخالف لحكم الشرع الا اذا ثبت العقل
 باقراره ولا يصح حكم المحكم ولا الموالي لابي وولده وزوجه اذ لا يقبل شهادة الحكم والعاقلة
 الموالي للموتى فلو لم ينفذ القاضي لم ينفذ وعليه قوله سواء كان المقتل سلطانا او غيره
مسألة شتى ليس لذي السفلى عليه علو غيره انه ينفذ في سفله وينقب كوة فيه بلارضاء ذي العلو
 يعني اذا كان علو رجل وسفل لآخر فليس لصاحب السفلى ان ينفذ في السفلى وتداوله ان ينقب كوة
 بلارضاء ذي العلو عند الجرح سواء كان مضر الذي العلو او لا الذي العلو اي يبنى عليه اي لا
 يبنى صاحب العلو ببناء في العلو ولا يوضع جذوعا ولا يحدث كينفا هذا عند الجرح وعند
 كل منهما اي من ذي العلو وذي السفلى فقل ما لا ضرر فيه بلارضاء الاخر وقيل قولها ليس
 لقوله وليس لابل زائفة مستطيلة تشعب منها اي من زائفة مستطيلة غير نافذة في
 باب المنشعبة لانه فتح للمرور وليس لهم حق المرور في المنشعبة بل هو مختص بابل لانه
 بجميع اجزائها ملك لاربابها وفي المنشعبة المستطيلة النافذة مستطيرة لذو اي
 الفصل طرقات بالمستطيلة والمراد بطريقها نهاية شعبتها لهم اي لابل زائفة مستطيلة
 ذلك اي فتح باب لانه حق المرور في النافذة العامة ومن ادعى حصبة في وقت فسل بينة
 فقال حجة الية واسترته منه او لم يقل ذلك فبرهن على الشراء بعد وقت الية تقبل
 اي البينة ولو قبل اي قبل وقت الية لا تقبل يعني ادعى دارا في يد رجل انه وهبها له وسلمها
 اليه في كذا فبطل القاض البينة فقال انه جرد الية واسترته منه وادعى وقتا بعدت
 الية وبرهن عليه لا تقبل والفرق انه التوفيق في وجب الاول ممكن فلا يحقق التناقض

ويصح عليهم ويصح
 منه ولاه وعليه

لجواز ان يقول ويهيك منذ شهر ثم يهدى من الهبة فاشترى بها من سبعة وعشرين الف درهم
 التوفيق فيتحقق البيع وقضى فم ادعى ان زيد اشترى جارية فاشترى بها من سبعة وعشرين
 هو الذي المدعى خصومة على زيد فاذا ترك البائع الخصومة اقترنه ثم جعل يد على الفسخ و
 ذلك العمل هو مساك الجارية ونقلها الى منزله واستخدمها حل له اي المدعى وطهرها اي الجارية
 فكلما الظاهر ان لا يجوز وطهرها لا زاره بذلك الغير ولكن المشتري لما جرد كان فسخا من جهة وتعد للبائع
 حصول التمسك من المشتري ففات رصاه فيستند بفسخه ومن اتى قبض عشرة دراهم وقضى
 الا ان يوفى او بهرجه صدق مع يمينه لا اي لا يصدق انه ادعى انها ستوفى لانه اسم الدارهم
 يقع على الجيد والزيوف والبنهرجه دون السوفة ولا اي لا يصدق ايضا ان اتى قبض
 الجيد او النعم او بالستين اي قال استوفيت منه عشرة دراهم فالأقرار بالستين وعشرة
 عن القبض بوصف التمام فكلما عبارة عن قبض حقه والزيوف بآردة بيت المال والبنهر
 بآردة التجار ايضا والسوفة ما قبل غلبة الزيف والبنهرجه من جنس الدراهم بان تكون
 فضتها عالية على الفحل ان انما بالنسبة الى الجيد يكون فضتها اقل والزيف ما يقبل
 التجار ويجوز للمعاملة ويرد بيت المال ورداوة دون رداة التبنهرجه والبنهرجه ما
 يرده التجار والبنهرجه الباطل والردى في الشئ والدرهم البنهرجه قبل ما بطل سكتة و
 قبل الذي فضته رتبة وقبل العالب الفضة وهو مغرب بنهره والسوفة هي التي
 وسطها نحاس او رصاص ووجهها فضة وهي مغرب سكة توبه ومن قال لم اقره بالف
 ليس لي عليك شئ يعني رجل قال لاخر لك على الف درهم وقال المقر ليس لي عليك شئ
 ثم قال في محله ان المقر نعم عليك الف لا يقبل هذا القول منه اي لا يكون على المقر شئ بل
 حجة لانه المقر اذا قال لا شئ لي عليك قد رد اقراره والمقر لا ينفذ برده الا اقراره فذلك
 ابطاله بنفسه فاذا بطل برده التحق بالعدم فاذا ادعى بعده فدلالة من الحجة او تصديق
 خصمه بكونه ما لو كذب من قال اشترى مني هذا ثم صدقه يعني رجل قال لاخر انت اشتريت
 مني هذا الشئ وقال لاخر اشترىته منك ثم قال اشترىته منك يقبل تصديقه ومن قال لم
 ادع عليك لانا كان لك على شئ قط فبرهن عليه فهو على القضاء او الالبراء قبل برهانه يعني

في الالبراء

رجل

رجل ادعى على زيد الف درهم مثل وقال زيد ما كان لك على شئ قط فبرهن الرجل بان يكون له الف
 على زيد وبرهن زيد على قضاء او ابراءه يقبل برهانه زيد وان زاد على الجارة ولا اعرفك فلان قال
 زيد في هذه الصورة ما كان لك على شئ قط ولا اعرفك ثم اقام بنية على القضاء او الالبراء
 لا تقبل بنية لتعد التوفيق لانه لا يكون بينه وبينه اشئ اخذ واعطى ومعاملة وابراء بهرجه
 ولو ادعى على اخو بيع امته واراد رد ما يعيب فاكبر فبرهن المدعى على البيع والمنكر على البراءة
 ثم كل عيب لا يسمع برهانه المنكر يعني رجل ادعى على اخو انه اشترى منك هذه الجارية بالف
 وسلمت اليك الالف فظهر فيها عيب فخذ ما واعطى النعم فاكبر اخضم البيع فبرهن المدعى
 على البيع فادعى اخضم برهانه كل عيب و اقام بنية على ذلك لا يسمع للتاقتض بينه وبينه الكلام
 اذا شرط البراءة في العيب تصرف في العقد بتغييره غير انقصا صفة السلامة الى غير ما و
 تغيير العقد في وصف الى وصف بلا عقد حال واذا بطل التوفيق يظهر التاقتض وذكر ان
 شئ اتعد في الخ صك يبطل كله وهذا اخوه اي يبطل اخو الصك فقط وهو اخو
 اي اذا كتب رجل اقراره بدينه في صك ثم كتب في اخوه كل من اخو في هذا الصك وطلبت
 ثم الحق ادفع اليه في شئ الله ثم يقول ان شئ يبطل كل الصك عند ادعائه وهو لقيما وعندها
 ينصرف الى اخوه وقولها استحسنة لانه اصله اهل يعرف الاستثناء الى ما يليه لانه ذكر ان شئ
 للاستثناء ولو صرف الى اهل فيكون لا اتصال ولا اهل كشي واحد يحكم العطف فيصرف الى
 اهل كما في الهبات المعطوفة كقول عبده ثم وامرته طالق وعليه الشئ الى بيت الله ان شئ
 ولو ترك فوجهه قالوا لا يلحق به فيصير كما اصل التاقتض **فصل** ما تضرع فمالت زوجة
 اسلمت بعد موته وقال وارثه بل قبل اي بل اسلمت قبل موته قال القول لا يوارث لانه الاسلام
 ثابت في الحال فيثبت فيما مضى تحكما للحال وهي تصليح حجة للدفع لا للاستحقاق وكذا لو كانت
 مسلم فمالت زوجة اسلمت قبل موته وقال الوارث بل بعده قال القول يوارث ايضا لانها
 تدعى امر احادنا والاصل في الاحداث انه يضاف عدونها الى اقرب الاوقات وان قال
 المودع هذا ابنه مودعي الميت لا وارث له غيره دفع الوديعة اليه يعني فمات وله في
 يد رجل مائة درهم ووديعة فقال المودع لرجل اخي هذا ابنه مودعي الميت لا وارث له

غيره فالعاصم يدفع الوديعة اليه لانه اقرانه فبده حق الوارث بطريق الخلافه فصار
كما لو اقرانه حق الموروث وهو حي بطريق الاصله ولو قال اي المورث بعد الاقرار المذكور
لا فهدا ابتداء اي بضم الميم اي كما كان الاقرار الاول وكذا بالابن الاول فحقه اي كل الوديعة
للاول لانه لما صح اقراره الاول انقطع بده غير المال فلما جره لا زاره كانه لكونه على الغير ولو قسم
الميراث بين الورثة والغرماء بشهادة لم يقولوا اي الشهود فيها اي في شهادتهم لا تعرف له اي
لميت وارثا او غريبا آخر لا يؤخذ منهم كفيلا وهو أخذ الكفيل احتياط ظلم اي اذا شهد الشهود
للمغرم او الورثة ولم يقولوا لانهم لميت غريبا او وارثا آخر فسمت التركة بينهم ولا يؤخذ
منهم كفيلا وقد احتاط بعض القضاة واخذ منهم كفيلا فهو ظلم هذا عند الجرح لانه جهالة المكفل
لا تبطل الكفالة وعند صحابته يؤخذ منهم كفيلا لا احتمال ان يكون وارثا غائبا او غريبا غائبا
فوجب على القاضى الاحتياط بالكفيل وفي ادعى عمارا ارثا له ولا حجة الغائب اي من ابهامه
برصه عليه دفع اليه اي المدعى نصفه اي نصف العمار وتوكل باقية مع ذر اليد بلا اخذ كفيلا
منه ولو جاهد اي سواه مجد ذواليد دعواه او لا هذا عند الجرح فان ذاليد قد اختاره الميت
فلا يقصر بده عما ليس مدعيه حاضرا ولا لا كانه ذواليد جاهد دعواه اخذ اي القاضى النصف
الاخر منه اي ذر اليد ووضع اي القاضى النصف الاخر عند امين حتى جاء الغائب لا يجزى
خائض فيؤخذ منه ويجعل في يدا امين وفي المنقول اي اذا كانت الدعوى في المنقول يؤخذ من
النصف الاخر منه اي ذر اليد بالاتفاق لاحتيال المنقول الى الحفظ والشرع في من
يره البغ في الحفظ كيلا ينقل واما العمار المحفوظ بنصفه وقيل المنقول على الخلاف
ايضا يعني ترك النصف في يد ذر اليد لانه المال في يد الضامن مستحق حفظا لانه صار
بالانكار صامنا واما لو وضع في يد عدل فكلما امانة فلو تلف لم يضمنه فلذلك كان ذر اليد
اولا وان حضر هذا الغائب دفع اليه نصيب برونه اعادة التينة لوجود البراءة الاولى
او صي بثلث ماله فهو يقع على كل ماله ولو قال ماله او املك صدقة فهو يقع على مال الزكاة
ويدخل فيه ارض العشر عند ابي يوسف خلافا لمحمد فان لم يكن له مال غير مال الزكاة امسكه
قوة فاذا اصاب اي بعده مالا تصدق بمن ماله امسكه لانه احاطة مقدرة ثم ان كان صاحب

حرة يمك قوت يوم وان كان صاحب مستقل باه كان له غلة دورا وحوانيت يمك قوتها الى
وصول غلته واكثر ذلك شهر وان كان صاحب ضعيف يمك الى وصول ارتفاعه واكثر ذلك سنة
وان كان تاجر يمك مقدار ما يصل اليه مال وقدر اوصى اليه ولم يعلم الوصي ايضا فهو وصي بخلاف
التوكيل اي ان جعل شخصا وصيا بعد موته ولم يعلم الوصي بذلك فباع شيئا من التركة فهو وصي
وبيعه جائز بخلاف ما اذا وكل رجلا بالبيع ولم يعلم الوكيل بذلك فباع لا يجوز بيعه والفرق
ان الوصية تختلف بعد انقطاع ولاية الموصى ولا يتوقف على العلم كتصرف الوارث
والتوكيل للثبات ولاية التصرف في ماله لا تختلف بعده لبقاء ولاية المنسوب عنه
فلا يصح بلا علم من يثبت له الولاية وقبله الاحبار بالتوكيل خبر فرد وان وصليته كان
فاسقا اي اذا اخبر للتوكيل فردا فاسقا كان او عدلا بوكالة حتى تصرفه باخباره لا ان العلم
بالوكالة اثبات الحق للتوكيل يتوقف ان شاء الله على ان لا يقبل خبر فرد فاسق
في اخبار عدل التوكيل في التوكيل الا خبر عدل او مستورين اي اذا عزل الموكل الوكيل واخبره
عدلا ومستورا ان لا يصح تصرفه بعد ذلك لو اخبره فاسقا او مستورا حال لا اعتبار للخبر
حتى يجوز تصرفه بعد ذلك هذا عند الجرح وعند ما هو اي عزل الوكيل كالاول اي كوكيله لا
من المعاملة ويكفي فيها خبر الواحد وكذا الخلاف في اخبار السيد بحبابة عبده والبيع
بالبيع والبكر بالبرزوخ ومسلم لم يهاجر بالشرع يعني اذا جنى عبدا خطأ فعلم السيد بحبابة
باخبار عدل او مستورين فباع سيده عبده يكون ثنارا للعداء وكذا اذا علم الشفع ببيع
الدار فسكت ان اخبره عدل او مستورا يكون سكوتها سكتا وكذا في علم البكر بانكها
اذا سكنت ومسلم الذي لم يهاجر اذا اخبره عدل او مستورا يجب عليه الشرايع وهذا عند
الجرح وعند ما يقبل في هذه الجملة خبر فرد ولو كان فاسقا كان في الوكالة ولو باع القاضى
او امينه عبدا للفرء اي باع عبد المديون لاجل الدين واخذ اي القاضى او امينه المال
اي ثمن العبد فباع اي المال عند القاضى او امينه واستحق العبد من المشتري لا الضمن
اي القاضى او امينه التمسك لانه القاضى قائم مقام الامام وامين القاضى قائم مقام القاضى
فلا يلحقهم كيلا يتقاعدوا عن قبول هذه الامانة فيحصل مصالح الناس ويرجع المشتري

على الغناء لانه عقد لم يرجع عهده على العاقد فيجب على من يقع العقد له والبيع للغير فيكون العهدة
عليهم ولو باع اي هذا العبد الوصي لاجلهم اي لاجل الغنا بامر القاضي وقبض ثمنه ثم استحق اي
العبد في المشتري او مات العبد في يد الوصي قبل قبضه اي قبل قبض المشتري العبد وصانع
المال في يد الوصي رجع المشتري على الوصي لانه الرجوع بالتمس من حقوق العقد وحقوقه يرجع
على العاقد وهو الوصي نيابة عن الميت لانه قائم مقام الميت لا يكون قائما مقام نفسه
حقوق العقد يرجع اليه لو باعته في حياته فكذلك يرجع اليه في مقامه وهو الوصي على الغنا
اي يرجع اليهم لانه باع لهم فكان عاملا لاجلهم ولو قال لك قاض عدل عالم قضيت على هذا
الشخص بالبرم او القطع او الفرب فافعله وسعك فعلة اي جاز لك امثال ما امر به لانه
القاضي امين فيما فوض اليه ونحن مأمورون بطاعة اولي الامر وطاعته في تصديقه و
قبول امره وجاهز اي جاز لا امثال ايضا في امر القاضي العبد غير العالم انه استفسر اي انه
سأل عن سببه فاحسن تفسيره بانه يقول في الزنا انه استفسرت المهر كما هو المعروف
فيه وحكمت عليه بالبرم ويقول في حد السرقة انه ثبت عندي بالجمعة انه اخذ نصيبا
من حرز لاسبته فيه وفي القصاص انه قتل عدلا بلسانه فيجب تصديقه وقبول قوله وان
قلنا ان واه لم يحسن التفسير فلا يجب تصديقه وقبول قوله ولا يعمل بقول غير القاضي
العدل مطلقا يعني سواء كان عالما او غير عالم وسواء احسن تفسيره او لم يحسن وعلى
انه القاضي اما عدل او جاهل عدلا او عالم فاسق او جاهل فاسق فالاول كما ذكره والاخر
انه لا يقبل قوله لانه التهمة الخطأ بالجهل والحيانة بالفسق فلم يعاين سبب الحكم يعني سببا
مفرعا في يقبل قوله لاستثناء التهمة ولو قال قاض عدل شخص اي معزول اخذت منك
العا ودفعتها اي الالف في فلان قضيت بها عليك وقال قضيت بقطع يدك في حق
فقال اي هذا الشخص للقاضي بل اخذتها اي الالف او قطعت ظمنا واعترف اي هذا الشخص
يكون ذلك حال ولا يثبت اي ولادة القاضي صدق القاضي ولا يمين عليه اي على القاضي
لانه لما اقر به صار مقرا بشهادة الظاهر للقاضي لانه فضل القاضي على سبيل القضاء لا يوجب
عليه الضمان فجعل القول قوله بلا يمين اذ لو لم يمين صار خصما وقضا الخصم يجوز

ولو قال

ولو قال اي هذا الشخص للقاضي فعلة قبل ولا يمينك او بعد ذلك بانه انكر كونه قاضيا منه
واذ يحق القاضي اي فعل ذلك ولا يمينه والقول له اي للقاضي ايضا هو الصحيح لانه اذا عرف
انه كان قاضيا صححت اصفاته الاخذ الى حالة القضاء لانها معهودة وهي ما فيه للضمان
فصار القاضي بالاصافة الى تلك الحالة منكر للضمان فكما القول قوله والقاطع والاخذ
انه كانت دعواه كدعوى القاضي ضمن هذا الاول **كتاب الشهادة** هي اي الشهادة
اخبار بحق للغير على الغير سواء كان حق الله او حق غيره والاخبار ثلثة اما بحق للغير على آخر
وهو الشهادة او بحق للغير على آخر وهو له عوى او بالعكس وهو الاقرار غرمت مدة اي غرمت
معاقبة لا غرظ لقوله عدم اذ رايت مثل الشمس فاشهد والافزع ولهذا قالوا انها ثلثة
غير المشاهدة ومن يقين لتحملها اي الشهادة لا يسجد ويستنج منه ويفرض اذا ما بعد تحلل
اذا طلبت اي الشهادة منه اي من المحلل الا انه يقوم الحق بغيره وسر ما اي الشهادة في الحدود
افضل ويقول في السرقة اخذ لسرق واثما قال اخذ ثلثا يضيع حق المالك ولا يقبل
سرق ثلثا يجب اكمه ونشرط للزنا اربعة رجال وللقتل وبقيته اربعة رجال ولا يقبل
فيها شهادة النساء لما فيها من شبهة ونشرط للولادة والجماعة وعيوب النساء ان كانت
ما يطلع عليه الرجال كالاصبع الزائدة مثلا لا يكفي شهادة امرأة وكذا واحدة ايضا لانها
المولودة في حق الصلوة عليه لا الارث وعند ما في حق الارث ايضا اي يكفي شهادة امرأة
واحدة فيه عند ما كما يكفي في حق الصلوة وتغير ذلك في حقوق شرط رجلان او رجل وامرأة
مالا كما او غير مال كالنكاح والوصية والطلاق والوكالة والوصية ونشرط لكل اي لكل
ما ذكره احرية والاسلم والعدالة وهي كونه حسان الرجل اكثر من سيئاته وهذا يتناول
الاجتناب من الكبائر وترك الاضرار على الصغار ولا الصغرة كبيرة مع الاضرار على
ما روي عن النبي عدم الصغرة مع الاضرار ولا كبيرة مع الاستغفار ونشرط ايضا لفظ الشهادة
فلا يصح اي شهادة لو قال اعلم او ايقن لانه النصوص وردت بهذه اللفظة ولا يثبت
قاضي غرمت هذا ليعلم ان الخصم يعني ان القاضي يقتصر على ظاهر العدالة في المسلم ولا
يتنقص انك مد عدل او لا اذ لم يطعن فيه الخصم واذا طعن فيك ان القاضي لا يثبت

ما يطلع عليه الرجال امرأة واحدة
واما ما لا يطلع عليه الرجال فثلاث

وزكي في العلانية الا في حد وقود فانه يثبت في السر ويزكي في العلانية فيهما بالاجماع طعن
اخصم اولاد عند هباب في سائر الحقوق فكلما تساوى في الكل عند هبابنا وبقي
في زمانا ويجزئ الاكتفاء بالسر لانه تركية العلانية بل اقرقنه اذ المزك في اضر على سؤ
حالات قد يحصل بينهما عداوة فيحتمل له اصابة ضرر ان يهدد تركية في السر ان يبعث
قطعة قرطاس كتب فيه اسم الشهود وحببتهم ويلتمس من المزك تعريف حالهم والترك
في العلانية ان يجمع القاصح بين المزك والشهود في مجلس القضاء في المزك غير الشهود
بحضرة الشهود هؤلاء عدول مقبولون الشهادة ويكفي في التزكية ان يقول المزك او يكتب
في ذلك القرطاس تحت اسمه هو عدل في الصبح وقيل لا بد من قوله عدل جازر الشهادة
ولا يصح تعديل اخصم يعني انه تعديل المدعي عليه الشهود لا يصح لانه المدعي وشهوده زعماء
انه المدعي عليه ظالم كاذب في الانكار وتركية القاصح كاذب لا يصح بقوله تعديل
هو عدل لكنه اخطأ او نسي فانه قال اخصم هو عدل صدق ونبت الحق لانه اقرار منه بنبوت
الحق بخلاف لو قال هو عدل ولم يزد عليه حيث لم يلزمه شيء لانه الشهود مع كونهم عدولا
يجوز منهم النسيان والخطا فلا يلزم من كونهم عدولا ان يكون كلامهم صوابا ويكفي الواحد في
السر والترجمة والرسالة ان يكون الواحد لترجمة الشاهد وللرسالة الى المزك لانه تركية
من امور الدين فلا يشترط فيها العدالة يجوز تركية العبد والمرأة والاعمى والمجرد وفي القذف
النائب لانه خبرهم مقبول في الامور الدينية والاشياء احوط وعند محمد لا بد من الاشارة
وهذا كله في تركية السر ونسبة طاحرية في تركية العلانية يعني يشترط فيها جميع ما يشترط
في الشهادة من احرية والبصر وغيرها سوى لفظ الشهادة بالاجماع لانه معنى الشهادة
فيها اظهر ولا يختص بمجلس القضاء دون السر يعني لا يشترط احرية في تركية السر **فصل**
يشهد بكل اسم اوراه كايبيع باه سمع قول البايع بعث وقول المشتري اشتريت ولا اقرار
بمن سمع قول المقر لغيره على كذا او حكم الحاكم والغصب والقتل وان وصليته لم يشهد عليه
فاذا سمع الشاهد كانه من المسموع كايبيع والاقرار وحكم الحاكم او رأى ما كانه من
المبصر كالغصب والقتل جازله ان يشهد به من غير شهادة لانه الاداء واجب عليه وتصور

في صورة عدم الشهادة استدل به باه او اقراره لا يقول استدل به كذا يكون كذا باه ولا يشهد على
شهادة غيره اوراه اي الشهادة او شهادة الغير عليها اي على الشهادة كما اذا سمع رجل اقرار
الشهادة عند القاضي لا يجوز له ان يشهد على شهادة وكذا ان سمع شهادته ان يدرجها في
على شهادته لا يجوز ان يشهد على شهادته مالم يشهد به في كذا ان سمع شهادته ان يدرجها في
استدل به الشاهد ان يدرجها في كذا ان سمع شهادته مالم يشهد به في كذا ان سمع شهادته ان يدرجها في
ولا راد وخطه ان يدرجها في كذا ان سمع شهادته مالم يشهد به في كذا ان سمع شهادته ان يدرجها في
وكذا القاصح اذ لم يتذكر ولا يحكم بما وجد في ديوانه اقرار رجل لرجل بحق او شهادة شهود
يشهد والرجل على رجل بحق وهو لا يذكره وكذا الراوي اذ لم يتذكر ولا يحكم بما وجد في ديوانه اقرار رجل لرجل بحق او شهادة شهود
كل منهما لا يحل الا ان علم ولا علم به لانه الخطا يشبه الخط مالم يتذكر كل من الشاهد والراوي
والراوي فاذا تذكره بكل العمل بموجب خطه وعند هباب يجوز لكل واحد منهم ان يشهد
قضى وبروي ان كان في الخط محفوظا في يده لانه التغيير فيه محتمل وفيه توسعة للامر على الناس
ولا يشهد بما لم يعاينه فلا يجوز بالتسامع بلا عيان الا في النسيان والموت والكلام
الدخول وولاية القاصح واصل الوقف وبناء المصرف اقل في اصل الوقف وانما
قال اصل الوقف لانه شرائط التي شرطها الواقف لا تحل فيها الشهادة بالتسامع لانه اصل
الوقف يشترطه وشرائطه لا يشترطه قال الشيخ الامام طهري الدين الميرغاني لا بد من اربعة اجتهات
بانه يشهد وانما هو اوقف على المسجد والمقبرة او نحو ذلك حتى لو لم يتذكر ذلك في شهادتهم
لا تقبل شهادتهم على شرائط الوقف ان بعدوا ذكره وانما هذا على كذا لا ينبغي لهم ان يشهدوا
انه يبداء من غلبة فيصرف الى كذا او لو قال ذلك في شهادتهم لا تقبل شهادتهم اذا اضره بها
من يتقرب به من عدل او عدل وعدل ليس ان اذا اضره بهذه الامور رجلا من عدل ان ادرجها
وامرأته ان لا الشهادة بالتسامع لانه اقل نصيب يعين العلم الذي يثبتني عليه الحكم في المعال
وهذا استحسان لانه هذه الامور مما لا يطلع على اسبابها الا خواص من الناس ويتعلق بها
احكام باقية على انقاض القرويز والنقض الاعضاء فلم يقبل فيها الشهادة بالتسامع
اذ في الحرج ونقض تلك الاحكام وفي الموت يكفي العدل الواحد ولو انما هو المحضار

لأن الناس يرون من هذه الحالة فيحلفون غالبا واحدا واحدة ويشهدون باليمين
ويقبلون عليه كمنوم أنه قاض أي يشهد بأنه يقول أنه قاض وإن لم يعاين تقليد الامام أي أنه يشهد
من رأى رجلا وامرأة يسكنان معا وبينهما انبساط الاذواج انهما زوجة أي يشهد بأنه يقول انهما
زوجة وإن لم يعاين عقد النكاح علما بظاهر الحال ويشهد أيضا من رأى شيئا سوى الادعي انما
استثنى الادعي لانه لا يدعي على نفسه فيدفع بالغير عن نفسه والمراد من يعتبر عن نفسه ولم يعرف
بالرق فان غير المعترف حكمه كحكم العوض في يد متعلق بقوله رأى متصرف فيه تصرف الملك
أي كما يتصرف الملك لانه لا يشهد بأنه يقول ان هذا الشيء للمتصرف وقوعه فذلك
صورة رجل رأى عينا في يد انسا ثم رأى ذلك العين في يده والاول يد غير الملك جاز
انه يشهد بأنه لا علم لانه الملك في الكسب لا يعرف يقينا بل ظاهرا فاما يد بلا مازعة دليل
الملك ظاهرا والادعي ان علم رقه لو كان صغيرا لا يعتبر عن نفسه فذلك لك أي كغير الادعي
حكما لانها لا يدعيها فيعتبر يد الغير ولو قسرت اياك يد للقاضي انه شهد بآب مع اوبع
اليد لا يقبلها ومن شهد انه حضر من زيد او صلى عليه قبلت شهادته وهو عاين حتى لو
فسر للقاضي يقبله فلا بد من الالمية ولا يصح الا عليه **باب من يقبل شهادته** ومن لا يقبل
لا تقبل شهادته الا على الامم الا اذا يقتصر الى التميز بين الخصمين والمشهود به ان كان متوقفا
ولا يميز الا على الا بالسمع وفيه شبهة يمكن التحرز عنها بحسن الشهود خلافا لما يوجب فيها
او ان يحملها اي الشهادة بصيرة او ان اعمى بعد الاداء قبل القضاء لا يقضي القاضي عند
البحر ومحمد خلافا لما يوجب ولا يقبل ايضا شهادته المملوك والقبلي اذا ولاته لها
على نفسها فعمل غيرها اولى الا ان يحمل المملوك الصغير حال الرق والصف وادى
بعد العتق والبلوغ في تقبل لانه التحمل بالمعاصرة والسمع وما لا ينافيها من اهل الشهادته
ولا تقبل ايضا شهادته المحمودة في قذف وان تاب الا ان حذركا وانما اسلم فان الكافر
اذا حذرك في قذف لم يحسن شهادته على اهل الذمة لانه شهادته على جنس فتردتم للحد
فان اسلم تقبل شهادته عليهم وعلى المسلمين ولا تقبل ايضا شهادته لاصله وان علما
وقرعه وان سفل وعبد ومكاتبه وما احدث زوجين لانه اصل فيه قوله عدم لا تقبل

شهادة الولد لو والده ولا الوالد لو ولده ولا المرأة لو زوجها ولا الزوج لامرأته ولا العبد
لسيده ولا المولى لعبده والسر يكسب لا تقبل شهادته لانه يشهد بما هو منكرهما لانها
شهادة لنفسه من وجه فلو شهد فيها لا يشهد فيه تقبل لعدم التهمة ولا تقبل ايضا شهادة
المخت الذي يفعل الردي لامرأته على الفسق واما في كلامه ليقع في اعصاة تلكه ولم
يشهد بشئ من الافعال الردية فلا ترد شهادته والتاكية هي التي تنوع في مصيبة غير ما وتحدث
مكسبا والمفينة ولم تقبل شهادتهما لانهما لهما الحمص صلحا والتفتي للهو حرام في جميع
الادوية خصوصا اذا كان من المرأة فان رفع الصوت منها حرام فضلا عن ضم الفساق اليه ولا تقبل
ايضا شهادة العدو بسبب الدنيا على عدوه ومن شرب الشرب أي شرب كسرة الجرة فان
او من شرب غير ما لا يسقط الشهادة مالم يسكر على اللهو بسط الادمان يكون ذلك ظاهرا
منه وان من شرب الخمر سراً ولا يظهر ولا يخرج من كونه عدلا وان كان شرب الخمر كثيرا او انما سقط
عدالة اذا كان يظهر ذلك او يخرج سكرانه ويلعب بالصبيان اذ لا مودة لملكه ولا كبر زعم الكذب
عادة كذا في الخاكة ومن يلعب بالطيور لشدة غفلة واضرارته على نوع لهو وله الغالب
انه ينظر على عورت النساء السطوح وغيرها فهو فسق واما امسك كالحام للاستيناس ولا
يطهر ثا فلا يزول عدالة لانه امسكها في البيوت مباح او يلعب بالطيور لانه اللهو ويغني
للناس لانه يصير على نوع فسق واذا كان لا يسمع غيره ولكن يسمع نفسه لازالة الوحشة
فلا ترد شهادته او يلعب بالنرد او يماري بالشرط او بقوة الصلوة بسبب
الشرط لانه كل من كبره تدل على الدناءة واما مجرد اللعب بالشرط بدونه فليس يفسق
مانع الشهادة وان كان مكره عندنا لانه لا يضرها وفيه ما يكون مباحا عندنا من
والامر يلعب بالنرد فهو مردود الشهادة على كل حال او يرتكب فعلا يوجب الحد اي ياتي
لوعامة الكبار الموجبة للحد وايدل على قتله وبانته فلعلم بخبر الشهادة زورا او باكل
الربو لانه فسق وشرط في البسوط ان يكون مشهورا باكل الربو الا ان التجار قلما يتجاضون
غير السبب بالمفسدة للعقد وكل ذلك يوافق من الشهادته او يدخل الحرام بلا ازار لانه
كشف العورة حرام او بفعل ما يستحق به كالبول والاكل على الطريق او يظهر سبب السلف

وهم الصحابة والعلماء المجتهدون كاجاب ومجاهد ومالك بن أنس وغيرهم لا يثبتون هذه الافعال بل على
 قصور عقل ومردته ومن لم يتبع عنها لم يتبع غير الكذب وتقبل الشهادة لاجبة وعمة ومحممة
 او مصاهرة كاتم امراته وبنتها وزوج بنته وامرأة ابية وابنة لاهل الاطراف بينهم تسمية فلا
 يتحقق التهمة وتقبل ايضا شهادة اهل الاهواء اعلم ان اهل الاهواء اهل القبلة لكن لا يكون مقبوض
 معتق اهل السنة وهم بحجة والقدرية والروافض والخوارج والمعتزلة والمجسمة وكل
 منهم اثني عشر فرقة فصاروا اثنين وسبعين فرقة وعندنا نقبل شهادتهم وعندنا من
 لا نقبل الا الخطا بية وهم طائفة من الروافض ينسبون الى ابي اخطا محمد بن ابي وهب و
 يعتقدون جواز الشهادة لكل من حلف عندهم انهم محققون ويقولون المسلم لا يخلف كاذبا
 وقيل يرون الشهادة لشيعة واجبة فيتمكك الشهادة في شهادتهم وتقبل ايضا شهادة
 الزم على مثل ابي علي النعماني والزمي المشهور عليه وان اختلفا ملة كاليهود والنصارى
 وتقبل ايضا شهادة الزم على المستأجر لانه للزم على حاله لانه لو كان من اهل دارا دون عليه
 لا تقبل شهادة المستأجر على الزم لقصور ولايته عليه لكونه اذ كان من اهل دارا دون عليه
 المستأجر على مثل ابي دارا ولقد تقبل ايضا شهادة عدو بسب الدين في العداوة
 التربوية تدل على قوة دينه وعدالة وتقبل ايضا شهادة من اكره ان يكتب بصيغة ابي
 بمصيبة صغيرة والمعاد بالام ان يكتب بالصيغة احيانا بل اصرار عليها ان اجتنب الكتاب
 وغلب صوابه ان حسنة على سيئة وكان هذا معنى العدالة وتقبل شهادة الاقارب
 هذا اذا ترك الاختار لعذر من كبر او خوف الهلاك او اذا تركه استخفا بالدين لم تقبل
 لانه لا يكون عدلا وتقبل ايضا شهادة الخفي وولد الزنا واخفى اذا كان عدولا فاقطع
 العضو وجاية الابوين لا يوجب فداحة العدالة والعمال والمراد عمال السلطة لانه
 نفس العمل ليس يفسد الا اذا كانوا على الظلم والواحد في زمانهم لانه الغالب عليهم الصلاح
 فاما الذين في زماننا فلا تقبل شهادتهم لغلبة ظلمهم كذا في الكافة وتقبل ايضا شهادة الحق
 بفتح القاء المعنفة بكسر التاء وبالعكس لعدم التهمة والمعتبر حال الشاهد وقت اللاد لا وقت
 التحمل فانه يحمل حال الروق ثم ادعى الشهادة بعد العتق جاز كما لو شهد ابي الابان

ان اباها الميت اوصى الى زيد اي جعل زيدا وصيا وزيد يدعي اي يدعي ايضا زيد له قبلت اي قبلت
 وان اكره اي زيد الوصاية فلا اي لا تقبل شهادتهما ولو شهد اي الابان ان اباها الغائب
 اي زيد لا تقبل اي شهادتهما ان ادعاه اي سواء ادعى الوكيل الوكالة او لا لانه القاض لا يملك
 نصب الوكيل عن الغائب لو ثبت شهادتهما فلا يمكن ثبوتها بها المحنة التهمة بخلاف
 الايض لانه الوصي اذا ادعى ثبوت قبول الشهادة كسعيين الوصي والقاضي يملك ذلك ولو
 شهد وانما ميت انه اوصى الى زيد وهو يدعي قبلت اي شهادتهما وكذا لو شهد مدعيون
 اي لو شهد مدعيون ميت انه جعل زيدا وصيا وهو يدعي قبلت شهادتهما او من اوصى
 لهما اي رجله اوصى لهما الميت شيئا شهد ان الميت جعل زيدا وصيا في تركته وهو يدعي
 قبلت شهادتهما او وصياه اي الوصية المنصوبة من جانب الميت شهد ان الميت جعل
 زيدا وصيا في تركته كما جعلها وهو يدعي قبلت شهادتهما وكان القياس ان لا تقبل لانه
 هؤلاء لانها يجوز ان انفسها نفعا بشهادتهما في ذلك لانه الوارثين قصد ان نصب
 انهم يتصرف باجاء وحقوقها والرايين قصد ان يتوفوا حقها والمدعيون
 قصد ان يبرأ من الزم بالرفع اليه والموصي لهما قصد ان نصب من يدفع اليها حقها
 والوصيين قصد ان نصب من يعينها على التصرف فمال الميت وجه الاحتياط ان شهادتهما
 هؤلاء ليست بشهادة حقيقة لانها توجب على القاضي ما لا يتمكن منه بدونها وهذه
 ليست كذلك لانه القاضي نصب الوصي اذا رضى الوصي والموت معروف حفظ
 لاموال الناس عن الضياع لكن عليه ان يتامل في صلاحية من نصبه واهليته فيكفي القاضي
 بهذه الشهادة مؤنة التعيين ولم يثبت بها شيء فصار كالفرقة في كونها ليست بحجة
 ولا تقبل الشهادة على جرح مجرد وهو اي الجرح بما يفسد امره اي بهذا
 الشيء من غير ايجاب حق للشيء او للعبد يعني لا يوجب على الشاهد بالتفريق حق
 للشيء او للعبد نحو هو ساق او اكل لبوا وانما استأجرهم لانه البينة انما تقبل فيما يضر
 تحت الحكم وفيه وسع القاضي الزامه والجرح المجرد ليس كذلك لانه لا يضر تحت حكم القاضي
 فلا تقبل البينة على الجرح وتقبل اي الشهادة على اقرار المدعي بفسادهم او تقبل الشهادة

ايضاً على انهم اى الشهود عبيد او محرومون في ذنوبهم او شراراً او قذرة او شراراً المدعى
 او انه اى المدعى مستاجرهم اى الشهود لها اى الشهادة بكذابة او عطاءهم اى
 اعطاهم المدعى الشهود ذلك اى لا يجوز ما كان في عندهم اى انصباحتهم بكذابة او دفعه
 اليهم على اى الشهود واعلى فشهدوا اى على اى الشهود واعلى شهادة الزور ومع
 ذلك شهدوا وشهادة الزور فاما اطلب ما اعطيتهم وفي هذه الصور يوجب الجرح
 حاشا لله ثم في بعضها وحاشا لله في بعضها على الشهود والحاجة ماتت الا انما
 الحق في ظل تحت حكم القاضي فتقبل الشهادة على الجرح وفي شهدوا كحال لم
 يبرح اى لم يبارق مجلس القضاة قال او هم بعض شهادة اى اخطأت
 بنسبها ما يجب ذكره في الشهادة كما اذا ادعى المدعى عشرة دراهم فشهد على خمسة
 ثم قال نسيت البعض بل الواجب عشرة او قال اخطأت بزيادة باطله كما اذا
 ادعى المدعى خمسة دراهم فشهد على عشرة ثم قال اخطأت انها خمسة وقامت
 العشرة مقام الخمسة قبل اى قوله او همبت ان كان اى الشاهد عدلاً وان كان الموضع
 موضع شبهة وفي غير هذا المجلس ان كان الموضع موضع شبهة لا تقبل لانه يوم التلبس
 من المدعى وان لم يكن الموضع موضع شبهة كما اذا ترك لفظ الشهادة او هم المدعى و
 المدعى عليه ونحو ذلك ثم ذكره في مجلس آخر يقبل من العدل مع انه المجلس مختلف باب
الاختلاف اى في الشهادة بشرط موافقة الشهادة للعدوى لا لفظ بل معنى
 فقط كذا في الضرر والعرض فلو ادعى داراً او زناً او شهد بملك مطلق ردت
 اى الشهادة لانها تشهد اياك ثم ادعى فينبط وفي عكس اى لو ادعى ملكاً مطلقاً فشهد
 بملك بسبب تقبل اى الشهادة لانها تشهد اياك ثم ادعى في ذلك لا يمنع قبول الشهادة
 للمطابقة معنى وكذا شرط اتفاق الشاهد لفظاً ومعنى فلا تقبل تفرع على هذه المسئلة
 لو شهد احد ما بالف او مائة او طلقة والاخر بالفين او بانيين او بطلقتين او قلت
 اى لو شهد احد ما بالف والب الآخر بالفين او شهد احد ما بمائة والاخر بانيين
 او شهد احد ما بطلقة والاخر بطلقتين او ثلاث تطليقات لا تقبل عند الجرح

الاختلاف

باختلاف المعنيين وعند ما تقبل على الاقل اذا ادعى المدعى لاكثر حتى اذا ادعى الاقل يكون
 المدعى كذا باليد لاكثر ولو شهد احد ما بالف والاخر بالف ومائة والمدعى يدعى لاكثر
 وهو مائة والف قبلت اى شهدا على الف اتفاقاً لانها في الف وتفرّد
 احد ما في المائة بخلاف اذا ادعى الاقل بانه قال الف فقط او سكنت عن دعوى المائة
 الزائدة لم تقبل شهادة بزيادة لانه المدعى يكذب عن شهادته بزيادة وكذا مائة ومائة
 وعشرة وطلقة وطلقة ونصف يعني لو شهد احد ما بمائة والاخر بمائة وعشرة او شهدا
 بطلقة والاخر بطلقة ونصف قبلت الشهادة ايضاً في الصور تسمى بالاجماع لانها
 في المائة والطلقة ولو شهدا بالف او بقرض الف وقال احد ما قض منها كذا قبلت
 على الف اى شهدا بالف وقال احد ما ادنى بخمسة منها قبلت على الف وكذا
 اذا شهدا بقرض الف وقال احد ما قض بخمسة منها قبلت الشهادة على الف
 لانها فيها عليه لا على القضاء اى لا يقبل قول احد ما قض منها كذا لانها شهادة زور
 وشهادة الفرد غير مقبولة تالم يشهد به اى فاداشهد مع هذا الفرد آخر تقبل الشهادة
 على القضاء لوجود نص في الشهادة فيه وينبغي لمنه على اى القضاء في القصور يتبين
 انه لا يشهد حتى يقر المدعى به اى يجب على الشاهد ان يقر المدعى على البعض اى لا يشهد
 حتى يقر المدعى على عند الناس بما يقض كيلاً يصير معيباً بالظلم على المدعى عليه بشهادة
 عليه بالف يعلم انه قد ادعى نصفها ولو شهدا بقرضه يوم النحر عليه وآخراً يقبل
 اياه اى زيارته اى في ذلك اليوم بكوفة ردتا اى البيئات كما ان اربعة رجال اجتمعوا
 عند القاضي فشهد اثنان منهم بما ذكر اولا والاخران بما ذكرنا ردت شهدا وتهما
 لانه احدي البيتين كاذبة يتبين لحصول التناقض ولا يبرح لاهديهما في قض
 باهديهما اى باحد البيتين او لا بطلت البينة الاضرة لانه الاو ترجحت بالكمال
 بها فلا يتقض بالثانية ولو شهدا بسرقة بقرعة واختلعا في لومها بانه قال احد ما
 كان بيضاء والاخر كانت سوداء او قال احد ما صفاً والاخر حمراء قطع عند الجرح
 لانها اختلعا فيما ليس من صلب الشهادة ولهذا لو سكنا عن ذكر اللوم تقبل شهادتهما

والتوفيق مكنه لانه التوفيق قد يجمعها بان يكون شققها اسود والاف ابيض ويرى احد
احد طرفها والاف الاخر وان اختلفا في الكورة والاثونة لا اى لا يقطع لانه لا يعرف الا
بالقرب منه وعند القرب لا يقع الشبهة وعند ما لا يقطع فيها اى في صورتين لانه
اختلفا في المشهود به فيمنع به القبول وفي الغيب اى اختلفا في لونه البقرة المفصولة
او في ذكورتها وانوثتها لا تقبل اى شهادتهما اتفاقا لانه يقع في النهار غالبا فيمكن
الاشهاد بالقرب من العاقل فيناتل في جميع الواضع المعصوب فلا يستغل بالتوفيق
ولو شهد واحد بالشر او بشيء عباد او الكتابة اى بكتابة بالالف والاف بشارته او
بكتابة بالالف واثنته ردت لانه العقد يختلف باختلاف البدل فيكون على كل واحد
شهادته فرد فلا تقبل وكذا العلق على مال والتصلح غير قود والرهن وان اختلف اى ادعى
العبد صورة الاولى والثانية والثالثة والرابعة في الرابعة لانه
هو لاء لا يصدقونه اثبات المال بل اثبات العقد وهو مختلف لما عرفت فلا تقبل
ايضا وان ادعى الاخر اى المولى وولي المقتول والمرتهن والزوج بان قال مولى العبد
اعتقك على الف وخمسائة وقامت يدعى الف وكذا الباقية كانه كدعى
الدين في وجوبها اى ان كان الشاهدان مختلفين لفظا لا تقبل عند لهج وان كانا
متفقين فان ادعى المدعى الاقل لا تقبل شهادته الشاهد بالزيادة وان ادعى الاكثر
تقبل على الاخر فان صاحب الحق اذا اعترف بالعتق والعقد والطلاق بقى الدعوى
في الدين والمدعى في الرهن ان كان هو المهرتهن كانه دعواه في الدين بلا اخفاء لانه الرهن
لا يكون الا بعد تقدم الدين فتقبل البينة في حق ثبوت الدين كما في سائر الدلوى
ويثبت الرهن بعتا الدين وان كان المدعى هو الرهن لا تقبل البينة كما تروا الاجارة
كالبيع عند اول المدة اذ المقصود في اول المدة باثبات العقد فيكون الدعوى من
المستأجر فلا تقبل الشهادته وكالدين بعد ما اى بعد المدة او يكون الدعوى من المور
وهو يدعى الاجرة فلا يحتاج الى اثبات العقد فيكون كدعى الدين فيقبل وفي النكاح
يقبل الف استحسانا ولا فرق فيه بين دعوى الاقل والاكثر اى سواء ادعى الاقل

او الاكثر

او الاكثر وسواء كان الدعوى من الزوج او المرأة هذا عند الجرح وقال ردت اى شهادته
ايضا هذا هو القياس لانه المقصود هو العقد من الجانبين والنكاح بالف غير النكاح بالثمن
وخمسائة فصار كالبيع ولا ينقض بشئ وجه الاستحسان ان المال في النكاح تابع و
لهذا يصح بطلان التسمية كغيره حكم التابع ان لا يغير الاصل الا يبرأ منه لا يبطل بغيره
ولا يفسد بفساده فكذلك لا يختلف باختلاف بقى العقد كما عرفت لا يختلف في
اذا اتفقا على ما هو الاصل وهو الملك وحل فوجب القضاء به واذا وجب بقى المهر ما لا
منفرد فوجب القضاء باقل المقدارين كما في الدين فلا بد من اجرة في شهادة الارث وبيان
معنى اجرة بقوله بان يقول ان هدمت وتوك ميراث المدعى ومات وهذا ملكه او غيره اعلم
انهم اختلفوا في ان الشهادة بالمرثية هل يحتاج الى اجرة والنقل وهو ان يقول ما ذكر في الميراث
ابناء وقال ابو حنيفة لا بد منه خلافا لابي يوسف فاجرة في شهادة الارث غير لازم عنده فان
قال ان الشاهد كان هذا الشيء الذي يدعى به هو الوارث لانه المدعى اعادته فذكر اليد او
ادعاه ايا قبلت بلا اجرة لانه يد المستعير والمودع والمستأجر قامة مقام يده فلا حاجة الى اجرة
وان شهد ان هذا الشيء كان في يد المدعى منذ كذا ردت اى شهادتهما واذا كانت دار في
يد رجل فادعى اخر انها له واقام بينة انها كانت في يد المدعى منذ شهر او سنة لم تقبل لانه
هذه شهادة قامت على مجهول وهو اليد فان لم توجد حالها وكانت متسوعة الى يد ملك
ويرويه ويذهب ويذهب واجارة فقد رقت القضا بالمجهول وعرف ابو يوسف انها تقبل
ان شهد ان كان ملكه قبلت اى الشهادة ولو ادعى المدعى عليه كانه في يد المدعى فادعى
المدعى عليه بالرفع اليه اى الى المدعى وكذا اى ار بالرفع اليه ايضا لو شهد ابا قراره
اى باقرار المدعى عليه بذلك اى بانه كان في يد المدعى لانه المشهود به هو ما هو الاقرار
وهو المعلوم وجهالة المقر به لا يمنع صحة الاقرار **باب الشهادة على الشهادته اعلم**
ان جوازما استحسانا والقياس لا يقتضيه لانه اذا عاينها عبادة بدنية والامانة لا تجزى
في العبادة البدنية ولزم فيها الاصل لكنهم استحسنوا جوازها في كل حق لا يسقط بشبهة
لشدة الحاجة اليها لانه الاصل قد يعجز عن ادائها كونه او سفره وكذا ذلك فلو لم يجز لادى

الى صياح كثير من الحقوق تقبل اي الشهادة على الشهادة في غير هذه وقود وان تكررت اي انه
 كثرت الشهادة على شهادة الفروع ثم وثم كثر فيها شبهة البديلية لانه البديل لا يصار اليه
 الا عند العجز عن الاصل وهذه كذا كذا شرط لها اي الشهادة على الشهادة تغذر حضور
 الاصل بموت او مرض اي يكونه ايضا لا يستطيع به حضور مجلس الحاكم او سفر اي يكونه غائبا
 مسيرة ثلثة ايام فصاعدا فانه جازا للحاجة وانما تجوز عند عجز الاصل وهذه الاشياء يتحقق
 العجز وشرط لها ايضا انه يشهد عن كل اصل انما لا يشرط تقاير فروع اي ان يدين
 يعني لا يجب ان يكون لكل شهادته ان متغاير ان بل يكفي شهادة شهادته من غير كل اصل
 هذا عندنا خلافا لثلاث معنى اذ عنده لا بد من اربعة يشهد انما عن احد الاصلين والآخر
 غير الاصل آخر وصفتها اي صفة هذه الشهادة ان يقول الاصل محاطا بالفرع اشهد على شهادته
 اني اشهد بكذا اي بان فلان فلان في قوله اقر عندي بكذا امثلا ويقول الفرع عند الاداء
 اشهد ان فلانا اشهد على شهادته بكذا او قال ان فلانا اشهد على شهادته بكذا او قال
 اي فلان في اشهد على شهادته به يعني يقول الفرع عند الاداء اشهد ان فلانا قال في اشهد
 على شهادته بكذا اذ لا بد من شهادة الفرع وذكر شهادة الاصل وذكر التحميل ويصح
 بقول الفرع اصله لانه ان كان عدلا يصح للتركية والاصل يصح للشهادة ويصح ايضا
 تعديل احد الشهادتين الاخر لما ذكرنا ان كان عدلا لم يفتقر الى الفرع عند اي
 تعديل الاصل جاز وينظر اي القاضي في حاله اي في حال الاصل عند ايه يوسف فان
 ثبت عدالة يقبل شهادة فوعه عنده وقال محمد نرد شهادة اذ لا شهادة الا
 بالعدالة فاذا لم يعرف الفرع عدالة الاصل لم يقبل شهادته فلا تقبل شهادة الفرع
 وتبطل شهادته الفرع بانها والاصل الشهادة اي انكر الاصل شهادته بان قال
 لا شهادة لي على هذه احكاما دنة ومات او غاب ثم جاء الفرع يشهد على شهادته فلا
 لها اذ تبطل شهادة الفرع لانه انكاره تضمن عدم الازنه في الشهادة وان شهد اعلى
 شهادة رجلين على فلانة بنت فلان العلاء وقال لا اي الفرع ان اخبرنا انها امه
 الاصلين يعرفانها وجا المدعى امرأة لم يدينها انها اي هذه المرأة مها ام لا قبل له

اي المدعى ثبات يدين انها اي علم ان الفرض من هذه المسئلة انه لا يشترط ان يعرف الفرع
 المشهود عليه بل يطلب القاضي من المدعى ان يدين اقرين شهد ان هذه المرأة هي المنسوبة بتلك
 النسبة لانه التعريف بالنسبة وتتحقق بشهادتهما المدعى مدعي ان تلك النسبة للحاضرة
 ويحكم ان يكونه لغيره فلا بد من اثباتها للحاضرة وكذا ان فعل الشهادة يعني ان القاضي اذا
 كتب الى قاضي اخر ان فلانا شهد عندي بكذا من المال على فلانة بنت فلان الفلانية
 واحضر المدعى امرأة عند القاضي المكتوب اليه وانكرت المرأة ان يكونه هي المنسوبة
 بتلك النسبة فلا بد من ان يدين اقرين شهد انها هي المنسوبة بتلك النسبة
 فان قال لا اي الشهادتين فيها اي في المشككتين المذكورتين لبيان النسبة التيمية
 لا يجوز لان النسبة الى بنه تميم عامة لا يحصى عندهم التعريف لا يحصل بالنسبة
 العامة حتى ينسبنا اي بل لا بد من النسبة الى فخذ فابكونه كماء الجمجمة القبيلة
 الخاصة والتعريف تميم بذكر كجد اذ لا بد من التعريف فهو يحصل به تماما اذ يقوم
 ذكر قوم مقام ذكر كجد لانه هم اجد الا على تمام اجد الا اذ اوبنسبة خاصة
 اي تميم التعريف ايضا بنسبة خاصة والنسبة الى المص والمحلة الكبيرة عامة و
 النسبة الى السكة الصغيرة خاصة ولو شهد الاصل على شهادته ثم نهى الفرع عن
 الشهادة على شهادته لم يصح منهيه ولو شهد كافران على شهادة مسلمين كان
 عليه كافر لم تقبل وكذا اشهادها على القضاة الكافر على كافر كافي الدور **باب**
الرجوع عن الشهادة لا يصح الرجوع عنها اي عن الشهادة الا عند قاض لا الرجوع
 توبة والتوبة على حسب الجناية وشهادة الزوج جناية في مجلس الحاكم والتوبة عنها
 تنقيد به فلو ادعى المشهود عليه رجوعها عنده اي القاضي لا يكلفه ولا يقبل برها
 عليه يعني اذا لم يصح الرجوع في غير مجلس القاضي فاذا ادعى المشهود عليه رجوعها عنده
 غير القاضي واقام عليه بينة او عجز عنها واراد تخليف الشاهد لم يقبل القاضي بينة
 عليها ولا يكلفها لانه البينة واليمين يترتبان على معنى صحيحة ودعوى الرجوع في
 غير مجلس القاضي باطله بخلاف ما لو ادعى اي المشهود عليه وقوعه اي وقوع رجوعها

عند قاض وتضمنه اياها بغيره لو اقام المشهود عليه البينة انه رجع عند قاض فلان وصحة
المال قبلت بنية لصحت الشب فان رجعا ايات هان غير الشهادة قبل احكامها
اي ما بشهادته لا يحكم لانه الشهادة سقطت فلا يجوز بها احكام ولا يضمن بشي وان بعد
لا ينقص اي انه رجع الشاهد بعد احكام لا ينقص احكامه وضمان ايات هان ما اتفقا به ايا
بشهادتها على انفسها بسبب الضمان وهو الشهادة الباطلة والتناقض لا يمنع حكم اقراره
على نفسه اذا قبض المدعي مدعاه ودينه كان او عينه لانه القاض اذا قضى ولم يقبض المدعي
مدعاه لا يجب الضمان لعدم الاتفاق بل يتوقف على القبض فلما قبض يضمن الشهود
فان رجع احدهما ضمن نصف المال او الشهادة كل منهما يقوم نصف الحق فبقيا احدهما
على الشهادة يبقى الحق في النصف فيجب على الراجع ضمانه ما لم يبق الحق فيه وهو النصف
والعبرة في حق الضمان لمن يبيع لا من رجع من الشهادة هذا هو الاصل وقد فرغ عليه بقوله
فان شهد ثلثة فيما ثبتت شهادتين ورجع واحد منهم لا يضمن اي الراجع شيئا لبقاء
نصاب الشهادة لانه كل حق يظهر بشهادة الباقين فلا يترجمه فان رجع اثنان من الثلثة
بعد رجوع احدهم ضمن اي الراجعان نصف البقاء نصف نصاب الشهادة وان شهد
رجل وامرأتان رجعت واحدة من المرأتين ضمن اي الراجعة ربعا اذ بقي على الثمان
خمس يبقى به ثلثة الارباع وان رجعا اي المرأتان ضمن نصف البقاء فم يبق به النصف
وان شهد رجل وعشرة نسوة فوجع منهن ثمانا لا يضمن شيئا لبقاء من يبق بشهادة
كل المال وهو رجل وامرأتان فان رجعت اثنان فم يبق ثمان ضمن التسع منهن ربعا
المال لبقاء من يبق به ثلثة ارباع الحق اذ النصف يبقى بالرجل والربع الباقية
منهن وان رجع العشرة اثنان فم يبق ثمان فم يبق رجل ضمن نصفا اذ بقي من يبق به
نصف المال وان رجع الكل اي رجل وعشرة نسوة جميعا فعلى الرجل سدس وعلمين
حصة سداس لانه كل امرأتين تفوتن مقام رجل واحد ففتر سنة كخنة رجال
فصار كما اذا شهد به ستة رجال ثم رجعوا فان الضمان عليهم يكون سداسا عند
ع وعندهما عليه ان يجب الضمان على الرجل نصف من المال وعليه من اي على عشرة نسوة

لانه الشب

لانه الشب وان كثر في الشهادة لم يبق الا مقام رجل ولهذا لا تقبل شهادتهم الا بالنظام
رجل وكان ثابت بشهادة نصف المال وشهادتهم نصف وان شهد رجل وامرأة
ورجعوا اي لكل فالقوم على الرجلين خاصة لا شئ على المرأة الواحدة ليست بشهادة اذ
المرأتان كشاهد واحد وكانت الواحدة بعض الشاهد فكله القضاء مستند الى الشهادة
الرجلين بلا امرأة ولا يضمن راجع شهد بكتاب مسمى عليها وعليها لا ما زاد على مهر المثل اي
ان شهد بالكتاب مسمى وبمهر المثل ثم رجعا فلا ضمان سواء شهد على المرأة او على الرجل
لانها لم يتلفا شيئا وكذا ان كان المسمى اقل من مهر المثل لانها لم تبيع البضع غير متقدم عند
الاتلاف واما اذا كان المسمى اكثر من مهر المثل ضمن الزيادة للزوج لانها اتفقا عليه
الزيادة بلا عوض ولا اي لا يضمن مري راجع شهد بطلاق بعد الدور لانه المهر تأكد بالدخول
فلا اتلاف ويضمن في الطلاق قبل الدور نصف المهر يعني اذا شهد بالطلاق قبل الدخول
ثم رجعا يضمن نصف المهر ويضمن في البيع ما نقص من قيمة المبيع يعني اذا ادعى المشتري بانه
قال اشتريت هذا العبد من هذا الرجل بالثمن وهو ما وى الفين فانكر المدعي عليه فشهد
شاهدان ثم رجعا يضمن الالف للبائع لانها اتفقا عليه وان كان الثمن اكثر من القيمة
فلا ضمان لان المشتري رضى بالزيادة على القيمة واما قلنا اذا ادعى المشتري حقه اذا ادعى
البائع الثمن بانه قال ان المشتري اشترى منه هذا العبد وهو ما وى بالفين وانكره
المشتري فشهد شاهدان ثم رجعا لم يضمن لان البائع رضى بالنقصان وان كان الثمن مساويا
للقيمة فلا ضمان في صورة ادعاء البائع لعدم الاتفاق وان كان الثمن اكثر من القيمة ضمن
للمشتري ما زاد على القيمة ويضمن ايضا في العتق القيمة يعني اذا شهد على عتق عبد رجع
ضمنه قيمة العبد ويضمن ايضا في القصاص الدية فقط يعني اذا شهد انه زيد اقتل بكرأ
فاقتل زيد ثم رجعا يجب الدية عندنا لا القصاص لانه جزا مباشرة القتل ولم يوجد
منها ذلك وعندنا ان في يقتص ويضمن الفرع رجع لانه احكام اضيف الى ادأ
شهادة في مجلس القضاء فكان التلصص مضافا اليه فيضمن لا الاصل اي لا يضمن الاصل
اي قال اي الاصل ما استندت على شهادته يعني ان الاصل اذا رجعوا بعد احكام وقالوا لم

شهادة الفرع على شهادتها لا يضمنوا اذ لم يوجد فيهم سبب موجب للضمان لان الحكم
سبب الاتفاق وهو لا يشهد على شهادتهم ولا يبطل للتعارض بينهما بخبرين فصار كرجوع
الثابت بخلاف ما قبل القضا لانهم انكروا التحيل ولا بد منه ولو قال اى الاصل اشهدته و
غلطت ضمن ان الاصل عند محمد لا عند ما يعني اذا قال الاصول اشهدنا هم ولكن غلطنا
فانهم لا يضمنون عند ابي حنيفة وابي يوسف لان القضا لم يقع بشهادتهم بل وقع بشهادة
الفرع وعند محمد ضمنوا لان الفرع نقلوا شهادته الاصول فكانهم حضروا وشهدوا
ثم حضروا ورجعوا وانه رجع الاصل والفرع ضمن الفرع فقط عند ابي حنيفة وابي يوسف لان
القضا وقع بشهادة الفرع فلهذا علة قريبة فيصاف الحكم اليه وعند محمد يضمن المضمون
عليه الفرعين كذا في المضمون عليه فخر عنده بين تضمين الفرع وتضمين الاصل
لان القضا وقع بشهادة الفرع من حيث انه القاض عاين بشهادتهم ووقع بشهادة
الاصول من حيث انه الفرع فاشبهوا عنهم فنقلوا شهادتهم باجرهم وقول الفرع بعد الحكم
كذب اصلي او غلط في شهادتهم ليس بشي لان كذب الاصل لا يثبت بقول الفرع مالم
يرجع غير شهادته فكان هذا الشهادة على الغير ولا يلتفت الى قوله لان ما مضى من القضا
لا ينقض بقوله ولا يجب الضمان عليه وانه رجع المزمع عن التزكية ضمنه عند ابي حنيفة
لما لان التزكية جعلت الشهادة شهادة ولا يضمن لها الا حصانها برجوعه اى اذا
شهد على الزنا وشهد الشهود على اخصانه الزنا فيرجع ثم رجع شهود الاخصان لم يضمنوا
لان الاخصان شرط محض لا يضمن الحكم اليه ولو رجع كذا باليمين وكذا بشرط طم
ش باليمين خاصة يعني ان تشهد كذا باليمين وقال انه قال لعبد انه دخلت
الدار فانت حرا وقال لامرأة انه دخلت الدار فانت طالق وهي غير مدخول بها و
شهد اخوانه بوجود الشرط اى دخول الدار ورجع الفريقان بعد الحكم فالضمان على شهود
اليمين لا وجود للشرط وهو قيمة العبد ونصف المهر لانهم شهدوا العلة اذ التفت
انما حصل بالاعتاق والتطليق وهم الذين التفتوا اليها كالحكمة والتعليق بالشرط
كان مانعا فعند وجود الشرط انصف التكف الى علة زوال المانع ولو رجع شاهد

الشرط

الشرط وحده اختلف المتابع ومن علم انه شهد زورا بان اقر على نفسه انه شهد زورا او
شهد بقتل رجل او بحد فجأ حيا او شهد برفقة الهلال فمضى فمضى يوما وليس في الشئ علة
ولم ير الهلال ونحو ذلك شهد ولا يغزو وعندهما يوجب ضربا ويجس اعم ان هذا الزور
يغزو اجماعا الفصل القضا بشهادة اولاد الاله اركب كبيرة الفصل ضربا باليمين
وليس فيها حد مقدر فيغزو زجر الاله لانهم اختلفوا في كيفية فقال ابو حنيفة شهادته
فقط وقال لا يضرب ويجس وهو قول الثالث **كتاب الوكالة** هي امانة يحفظها المتقاضي
ومنه التوكيل يقال على الله توكلا اى فوضنا امورا وسلمنا وعلى هذا التوكيل لغة تقولون
الامر الى الغير وتشرعا اقامة الغير مقام نفسه في التصرف بشرطها كونه الموكل بملك التصرف
اي بشرط الوكالة انه يكون الموكل بمن يملك التصرف لانه الوكيل يستفيد ولاية التصرف منه
ويقدر عليه قبله ولا يقدّر على شيء كيف يقدر عليه غيره بشرطها اذ كونه الوكيل بعقل
العقد بان يعقل ان الشرا جالب للبيع والسلب للثمن والبيع على عكسه ويعرف الغبن
الفاخر من اليسير ويقصده حتى لو تصرف ما لا لا يقع غير الامر ففرع على قوله كونه الموكل
بملك التصرف بقوله فيصح توكيل المحال بالغ والمأذون والمراد بالمأذون الصبي العاقل الذي
اذن الوتي والعبد الذي اذنه المولى حرا بالغا او مأذونا وصيبا كان او عبدا ايضا او صيبا عاقلا
او عبدا حال كونها مجزوين بكل ما يعقد متعلق بقوله فيصح توكيل المحال في اخره هو بنفسه فان
الانسان قد يعجز عن المباشرة بنفسه فيحتاج الى توكيل غيره فلا بد من جواز دفع الحاجة وتبعا
كل حق وبمقتضا كل حق الا في حد وتودع غيبة الموكل اى يصح التوكيل باعطاء كل
حق وتقبض كل حق الا انه لا يصح في استيفاء حق حد وتودع غيبة الموكل غير المجلس
لشبهة العفو في القضا وشبهة انه يصح في العاذف في حد القذف وشبهة
انه يدعى المال ولا يدعى السرقة ويصح التوكيل ايضا بخصوصية كل حق اذ ليس كل احد
يهدى الى وجوه اخصوات فيحتاج الى توكيل غيره بشرط رضی اخصم للزومها اى
للزوم هذه الوكالة الا ان يكون الموكل مريضا لا يمكنه حضور مجلس الحكم او عايبا
مسافة السفر مسافة ثلثة ايام فضا عدا او مريدا للسفر وهو ان يكون مستغلا

بمقتضى السفر والقاضي ينظر الى حاله اذ لا يخفى ان مقتضى قوله ان اراد ان
يسافر او مخدرة غير معتادة الخروج الى مجلس الحكم وعندها لا يشترط ارضي الخ
فانه جواز التوكيل اتفاق واختلف في اللزوم وحقوق عقد مبتدأ خبره قوله ان
يتعلق به بضميمة الوكيل الى نفسه في عرف اهل المعاملة كبيع واجارة وصلى
غيره او ارامته للعقد فانه الوكيل بالبيع يقول بعث هذا منك ولا يقول بعث
هذا منك من جانب فلان وكذا الوكيل بالشراء يقول اشتريت هذا منك ولا يقول
لاجل فلان يتعلق ان تلك الحقوق به اي بالوكيل انه لم يكن الوكيل مجورا احرازه
التصبي والعبد المجور فانه توكيلها جائز لكن حقوق عقدتها ترجع الى الموكل فليس
اي الوكيل المبيع ان وكل بالبيع ويسلمه اي الوكيل ان وكل بالشراء ويقبض اي الوكيل ان
اي ثمن المبيع في الوكالة بالبيع وبطابق به اي بالثمن يعني ان الوكيل بالشراء اذا اشترى
شيئا بطالبه البايع ثمنه ويرجع الى الوكيل على بايعه به اي بالثمن عند استحقاق اي
عند استحقاق ما اشتراه وكذا يرجع المسمى بالثمن على الوكيل عند استحقاق ما باعه و
يخمس اي الوكيل في عيب مسمى به وبودته اي المبيع الى البايع به اي بالعيب ان لم يسلم
اي الوكيل المبيع الى موكله وبعد تسليمه لا اي لا يرد الوكيل المبيع الى البايع بعد تسليمه
الى موكله الا باذنه اي باذنه الموكل ويخمس اي الوكيل بخاصم من جانب المسمى في عيب
مبيع ويخمس اي في شفعة اي شفعة المبيع ان كان ان المبيع في يده اي في يد
الوكيل وكذا شفعة مسمى به اي بخاصم الوكيل اي في شفعة ما اشتراه والمالك ثبت
للموكل ابتداء فلا يعنى تفريع على هذه المسئلة وثيب وكيل شراة اي الوكيل لانه الوكيل
خلف عن الموكل في حق استعادة التصرف والموكل خلف عن الوكيل في حق الملك
فلا يملك الوكيل كالعبد اذا قبل الهبة ثبت للموكل ابتداء وحقوق عقد بضميمة اي
الوكيل الى الموكل يتعلق بالموكل كالحام وخلف عن الحام ودم عمد وكاتبه وثيق
على مال وهبة وصدقة واعارة وايداع ورضن واقرض وشركة ومصارفة فلا
يطالب من قبل وكيل الزوج بالهبة في الوكالة للشكاح ولا يطالب وكيل المرأة بتسليمها

ولا اي ولا يطالب الوكيل في التحلحيل ببدل التحلحيل لانه الوكيل في هذه الصور صغير محض فلا
يستغنى عن اصابة العقد الى الموكل وضار كالرسول والمشتري منع التمسك عن الموكل يعني
اذا اوكل رجلا ببيع شيء فباعه ثم الموكل طلب التمسك من المشتري له منع لانه الموكل اجنب
عن العقد وحقوقه فانه دفعه الى المشتري التمسك اليه اي الى موكله بايعه صحيح ولا يطالب اي
المشتري الوكيل اي بايعه فلان لا يملك المقبوض حق الموكل فلا فائدة في نزعه منه ثم رده
اليه وبرت ذمة المشتري لوصور التمسك المستحقة وان كان المشتري على الموكل دين وقعت
المقاصة به وكذا اي وقعت المقاصة ايضا ان كان له على المشتري على الوكيل دين لانه يملك
الاداء عنه عند البيع ومحمد خلافا لابن يوسف ويضمنه اي التمسك الوكيل للموكل لوقوع المقاصة
بدينه الوكيل وان كان دينه اي دينه المشتري عليها اي على الوكيل والموكل فالمقاصة
اي فوقت المقاصة بدينه الموكل ودينه الوكيل **باب الوكالة بالبيع والشراء** لا يصح
التوكيل بشراء شيء يشتمل اجناسا كالرفيق والثوب والداية لكونها اجزاء خاصة
او ما هو كالاجناس كالدراكونز اجزاء متوسطة وانه وصليته بين التمسك لانه الوكيل
لا يقدر على الامتثال فانه سمي نوع الثوب كالهدوي جاز ان التوكيل لانه الوكيل يقدر على
الامتثال لكونه اجزاء بسيطة وكذا اي جاز التوكيل ايضا في سمي نوع الداية كالفرس
والبغل لكونه اجزاء بسيطة ايضا لانه النوع معلومة او بين ثمنه الدار والمحلة او بين
جنس الرفيق كالعبد وكونه كالتسليم اعلم ان اجزاء التمسك انواع فاحصة وهي ما كانت
في اجنس كالحام والرفيق والثوب والداية فانها تمنع الوكالة وبسيطة وهي ما كانت
في النوع كالحص كالفرس والبغل والحمار فتصح فيها الوكالة ومتوسطة كالدراكونز
ملحقة بالجنس من وجه لانها مختلفة بقله المرافق وكثرة ثمنها فانه بين التمسك كحق
النوع وانه لم يثبت كحق كماله اجنس وقال المتأخرون لا يجوز به وبه بينا المحلة
وما يكون بينه اجنس والنوع كالحام والعبد والحارية ان بين التمسك او الصفة بان قال
تركيما مثل صحت الوكالة او بين ثمنها يعني نوعا من انواع العبد يعني اذا وكله بشراء
عبد مثلا فلا بد من ان يبين نوعه او ثمنه لانه ذكر جنس يشتمل انواعا فاذا قال اندي

او حبشي او تركي جاز او قاي يكر او كذا في التمس جاز لا النوع بتقدير التمس صار معلوما و اذا
 بين النوع او التمس وترك وصف الجودة والرداءة جاز ايضا او علم أي الموكل الوكالة
 وفوض الشراء الى رأي الوكيل فقال الموكل ابيع لي مائة قاي شمس يكره يكونه متمثل
 فتصح الوكالة ولو وكله بشراء الطعام فهو أي هذا التوكيل يقع على البر ودقيقة يعني
 دفع الى اخذ درهم وقال اشتري طعما يشترى البر ودقيقة والقياس ان يشترى كل معلوم
 مطعوم اعتبار الحقيقة كما في البين على الاكل اذا الطعم اسم لما يطعم وجه الاستحسان
 انه الطعم اذا قرنه بالبيع والشراء يجعل على ما ذكره قافلا عرف في الاكل فتبقى على الوضع
 وقيل يقع على البر في كثير الدرامم ويقع على الخبز في قليلها أي الدرامم وعلى الدقيق في وسطها
 أي الدرامم رعاية للتناسب بين التمس والمتمس وفي نسخة الولية يقع على الخبز بكل حال
 يعني قلت الدرامم وكثرت لانه اكمال وصح التوكيل بشراء عين أي بشراء شيء
 معين بدین له أي الموكل على الوكيل يعني اذا كان له رجل على اخر الف درهم فامره ان
 يشتري بها هذا العبد فاشتره او صح ولزم الموكل حتى مات على الموكل وفي غير العين يعني
 وكل ما يشترى له بالف عبد انه يهلك أي العبد في يد الوكيل قبل قبض الموكل فعليه ان يهلك
 على الوكيل وان قبضه الموكل ثم هلك فهو له أي يهلك على الموكل هذا عند ابي حنيفة على انه
 الوكالة لم يصح لانه الدرامم والدراية يمتنع في الوكالة فيكون الشراء مقيدا بذلك
 الدين فصار هذا اتملك الدين من غير من عليه الدين بل توكيل ذلك الغير او كان امر ايدفع
 شيء لا يملكه الموكل الا بالقبض وهو الدين وكلاهما غير جائز واذا لم يصح التوكيل
 نفذ الشراء على الوكيل فله ان يملك من ماله الا ان يعقبه الموكل في الوكيل فيصير بيعا بالتقاضي
 فيهلك من مال الموكل وقال لا هو لازم للموكل ايضا وهلكه عليه أي على الموكل في الوجهين
 اذا قبضه الوكيل لانه الدرامم والدراية لا يمتنع في المعاد حتى عنها ما في تمديد التوكيل
 بالدين فصار ان طلاق والتفدية الدين سواء فيصح التوكيل فيكون للموكل وعلى هذا ان
 على اختلاف المذكور اذ امره ان يسلم ما عليه أي على الوكيل او يصرفه أي ما عليه صورة
 التمس ان يوكل رجلا بانه يشتري له كثر بر بعد التسلم ما عليه وصورة التصرف معلومة

كما تر ولو وكل عبد البتة بنفسه أي للموكل فمستد فانه قال أي العبد سيده يعني نفسي
 فلهذا فباع فهو أي العبد له أي يكونه للموكل يعني لو قال رجل لعبد اشتري لي نفسك فمولاك
 قال لعبد ان قال بعني نفسي فباع يقع على الامر وان لم يقل فلهذا بل قال بعني نفسي نفسي او
 قال نفسي ولم يقل لي او فلهذا عتق على الموت لانه العبد يصير بشراء نفسه وان وكل
 العبد غيره بشره فمستد فانه قال الوكيل للسيد اشتريه لنفسه فباع عتق على السيد
 ودلاؤه له لانه بيع نفس العبد فيه عتقا وشراء العبد نفسه بال قبول الاعناق بديل
 والوكيل سيفر عنه فصار كأنه اشتري بنفسه فلزم الولاء للموكل وان لم يقل وكيله اشتريته
 لنفسه فهو أي العبد يكونه للموكل وعليه أي على الوكيل تمس لانه العاقبة وما اعطاه العبد الى
 الوكيل لا جل التمس عند اشتراؤه للموكل لانه كسب عبده واذا قال الوكيل لمن وكله بشراء عبد
 اشتريته لك عبد فمات أي العبد وقال الموكل بل انت اشتريته لنفسك قال لقول الموكل
 انه لم يكن دفع التمس أي انه لم يدفع الموكل التمس والا فلهو كليل أي ان كان الموكل دفع التمس قال لقول
 للوكيل وللوكيل بان اشترا طلب التمس من الموكل اذا فعل ما امر به وان وصليته لم يدفعه الى البائع
 أي سواء دفع الوكيل التمس الى بائعه او لا ولا يضر حبس المتمس أي حبس المبيع لا حبس
 التمس فانه يهلك أي المبيع في يد الوكيل قبل حبس أي الوكيل المبيع يهلك على الامر أي يهلك من ماله
 ولا يسقط منه لانه يده كيد الموكل وان يهلك بعد حبس سقط التمس لانه الوكيل لا يبيع
 منه فحاز حبه لاستيفاء منه فيسقط بهما كره وعنده يوسف هو كالرهن يعني لو يهلك
 في يد الوكيل بعد حبس يضمن فانه الرهن وعنده يوسف وضمان المبيع عند محمد وهو قول
 ابي حنيفة وضمان الغصب عند زفر فانه كان التمس ماليا للقيمة فلا اختلاف وان كان
 التمس عشرة والقيمة خمسة عشر فعند زفر يضمن خمسة عشر وعند الباقيين يضمن عشرة
 وان كان بالعكس فعند زفر يضمن عشرة فيطالب النخبة من الموكل وكذا عند ابي يوسف
 لانه الرهن يضمن بالاقل من قيمته ومن الدين وعند محمد يكون مضنونا بالتمس وهو خمسة عشر
 وليس للوكيل بشراء معين شراؤه لنفسه لانه الامر يتغير بشراء نفسه وهو عند عليه
 شراؤه بخلاف حبس ما سمي من التمس او بغير التقود وقع له أي للوكيل لانه قال الف امر الموكل

فنفذ عليه وكذا ان يكون للوكيل ايضا ان اراد الوكيل بشراء هذا الشيء غيره فشره الى الغير فبقيت
الى الوكيل الاول وان شره ذلك الغير بحضرة اى بحضرة الوكيل الاول فليكون له المبيع
للموكل الاول بحصول رضى وكيله وعدم مخالفة وجه غير المعين اى اذا وكل بشراء شيء
غير معين فهو ان شره للوكيل الا انه اضاف الوكيل العقد الى مال الموكل باذ قال الوكيل
اشترت بهذا المال وهو مال الموكل وان لم ينفذ الثمن منه او اطلق ونوى ان يشتري
بالمال مطلقا غير ان يقيده بالمال هو ملك الموكل لكن نوى الشراء للموكل يكون للموكل ويعتبر
في السلم والصرف معارضة الوكيل الى الموكل بعينه اذ فارق الوكيل صاحبه قبل القبض
في العقدين بطل الوجود والافراق قبل القبض ولا عبرة معارضة الموكل لانه ليس فيه
والمعتبر بيقين العاقد وهو الوكيل فيصح قبضه وان لم يتعلق به الحق كالصبي والعبد
المجور عليه كخلاف الرسول لانه الرسالة في العقد لا القبض ولو قال بعني هذا زيد فباع
ثم انكر اى انكر بعد اقراره بقوله زيد يكون زيدا مرة فليزده اخذه ان لم يصدق اى زيدا بخاره
اى انكار المشتري باذ قال زيد امرته فانه كاذب في انكاره لانه قول المشتري بعني زيد فزار
مبني بالوكالة فاذا انكر الامر بعد صا رنا قضا والمناقض لا قوله فيكون للموكل ان
صدقه اى صدق زيد المشتري في انكاره لا ياخذ اى لا ياخذ زيد المبيع من المشتري حبرا
لانه اقرار المشتري رتبة برده فانه سلم المشتري اليه صح اى سلم المشتري المبيع الى
زيد برصاه صح لانه المشتري له لما جدد الامر اول مرة بطل اقرار المقر ولزم الشراء للمشتري
فاذا سلم واخذ صا ربيعا بالتعاطي وفر وكل بشراء رطل ثم بدوهم فشرى رطلين بدوهم
مما يباع رطل بدوهم لزم موكل رطل بنصف ودوهم لانه امره بشراء رطل ولم يامر بشراء
الزيادة فننفذ شراء الرطل على الموكل والزيادة على الوكيل هذا عند البيع وعند ما يخرجه
اى الموكل الرطل بالبدوهم لانه الموكل امره بصرف الدوهم الى الله فصرف وزاده خيرا
ولو وكل بشراء عبيدين بعينهما بل ذكر ثمنه فشرى احدهما جاز فوقع عنه الموكل لانه التوكيل
مطلق وقد لا يتفق بينهما وكذا ان يباذ ايضا وكل بشراء اثني عشر عبيدا بالالف و
قيمتها سواء فشرى احدهما بنصفه اى بالالف واشترى احدهما باقل من النصف فوقع عنه

الموكل لانه قيمتها سواء فيقسم بينهما نصفين دلالة فكانا امر اثنين وكل واحد نجما
ثم اشتراهما بموافقة وباقل من ثلثي لفة الى خيرة واشترى باكثر من النصف لا اى لا يقع
عنه الموكل بل يقع عنه الوكيل لانه مخالفة الى الشره وقال لا يجوز ايضا ان كان يباذ ثمانية
قيمتها اى كانا شرهما احدهما باكثر من نصف قدر ما يتغابن فيه الناس واكحال قد يقع منه
الثمن ما يشترى بمثل العبد الا ان فوقع عنه الموكل عند ما فانه شرى الاخر اى الوكيل بشرى
العبيدين ان شرى العبد الاخر بعد شراء احدهما بالكثر ما يتغابن في ثمنه قبل الخصومة
جاز اتفاقا لانه المقص تحصيل العبيدين بالالف وقد حصل فانه قال الوكيل بشرى
عبد غير معين بالالف بشرية بالالف وقال الموكل بنصفه فانه اى الموكل
قد دفع اليه اى الى الوكيل الالف صدق الوكيل بل يمين انما سوي اى العبد
الالف لانه امين فيه وقد ادعى الخروج عن عهدة الامانة والموكل يدعي عليه ثمانية
وهو منكر وان لم يكن اى الموكل دفعها اى بالالف فانه سوي اى العبد تضمنها اى بنصف
الالف صدق الموكل بل يمين لانه المأمور بشرى بعين فاشترى وانما اى اى سوي
العبد الالف مخالفا للعبد المأمور لانه الموكل والوكيل معناه كالبائع والمشتري وقد وقع الا
في الثمن فيجب التحالف فانه خلقا بنفسه البع بينهما وبق المبيع للوكيل واعلم ان المراد بقوله
صدق في جميع ما ذكر التصديق بغير اكلف وكذا ان معين لم يستلم ثمنه فشرى وخلق
في ثمنه ولا عبرة في تصديق البائع في الاظهر بعينه اذا قال لرجل اشتر هذا العبد ولم يستلم
ثمنه فاشتره فقال الامر بشريته بخمسة وقال المأمور بالالف وصدق البائع كما هو
مخالفا لانهما اختلفا في مقدار الثمن وليس لهما بينة فوجب المصير الى التحالف كما في
المسئلة الاولى **فصل** لا يصح عقد الوكيل بالمبيع والشراء مع زوجه وشهادته اى للوكيل
كاصوله وزوجه وعبد ومكاتبه وشريكه فيما يشترى لانه مواضع التهم مشتبهة
عن الوكالات وهذا موضع التهمة بدليل عدم قبول الشهادة هذا اذا لم يطلق له الموكل واذا اطلق
باذ قال لبيع ثمن شئت في وقال لا يجوز بيعه لم يمثل القيمة الا في العبد والمكاتب والوكيل
بالبيع يجوز بيعه باقل او اكثر ويجوز بيعه ايضا بالعرض وقال لا يجوز الا بثلث القيمة والبقود

ويجوز بيعه بالثمن أي بالثمن الموقبل لأنه البيع شئ متعارف عند النجار فلم يكن به
 مخالفا لما عليه العادة ويجوز أيضا بيع نصف ما وكل ببيع واحد أي أخذ الوكيل بالثمن
 كقبول أو رخصا فلا يضمن أي الوكيل أنه تولى ما على الكفيل فإنه التوى يتحقق بأنه مات
 الكفيل والمكفول عنه مفلسا أو ضاع الرهن في يده أي في يد الوكيل لأنه يجوز أن السرى
 ينافي الضمان ولو وهب أي الوكيل بالبيع التمنه المشتري أو أبرأ أي الوكيل المشتري
 أي من التمنه أو حط أي الوكيل منه أي من التمنه جاز كل في اليمين والبراءة أو الخط ويضمن أي
 الوكيل بالثمن وعند يوسف لا يجوز أي ضمانه وبراءة وحطه وكذا الخلاف لو أجمل أي
 أجل الوكيل التمنه أو قبل الوكيل به أي بالثمن حواله ولو أقاله أي قال الوكيل البيع صح و
 سقط التمنه بأقاله عن المشتري ولزم أي التمنه الوكيل وعند يوسف لا يسقط أي التمنه
 عن المشتري والوكيل بالشراء يجوز شراؤه بمثل القيمة وزيادة يتغلب الناس بها أي
 بالزيادة وهي أي الزيادة ما تقوم بمقوم من أهل الخبرة حتى لا يجوز شراؤه بغير فاض
 قال في الدرر نقلا عن النهاية هذا التحديد فيما لم يكن له قيمة معلومة في تلك البلدة كالعبد
 الرقاب ونحوها وأما ما له قيمة معلومة في تلك البلدة كالخمر والحب ونحوها فزاد الوكيل
 بالثمن لا ينفذ على الموكل وإن كانت الزيادة مثقالا قليلا كالعكس وكونه و قدر في
 الموضع درهمين يعني قدر فيه نصف درهم إذا كان قيمته عشرة فإن اشتراه بعشرة ونصف
 درهم حاز لأنه علم بغيره في الحيوان ده يارده يعني قدر فيه درهم إذا كان قيمته عشرة
 فإن اشتراه بأحد عشر حاز لأنه علم بغيره في العقار ده و أزرده يعني قدر فيه درهم
 إذا كان قيمته عشرة فإن اشتراه بأثنى حاز لأنه علم بغيره في الثياب لا يجوز شئ
 لا يقع التغلب في مثلها كالثمن ولو وكل ببيع عبد فباع نصفه جاز لأنه الأمر ببيع الكل
 يتضمن بيع النصف لأنه ربما لا يثبت ببيع الكل دفعة وقال لا يجوز لأنه فيه ضرر للثمن
 لأنه باع الباقي قبل الخضوع فإنه يجوز لأنه دفع الضرر وهو أي قولها استحسن وإن
 وكل بستره عهد فاشترى نصفه لا يلزم الموكل إلا أنه اشتراه بآية قبل الخضوع اتفاقا
 وإنما ذوق البيع ببيع المشتري لأنه الأمر في البيع صادق ملكه فاعتبر فيه طلاقه

بجمله

بخلاف ما في التمسد وتورد المبيع على الوكيل بعيب بقضاء لأنه إذا كان بغير قضاء ليس
 على الموكل ولا الخضوع معه رده على أمره مطلقا فيما لا يحدث مثله يعني أن الوكيل ببيع شئ
 إذا باعه فرد عليه بعيب فإنه العيب مما لا يحدث مثله كالاصبع الزائدة إذا لم يحدث
 مثله في هذه المدة يردده على أمره أيضا فيما يحدث مثله كأنه الرديئة أو تكول وإن كان رده
 بأقرار فلا يلزم الوكيل على أمره ولزم الوكيل أي يكون المبيع للوكيل في صورة الرده بأقراره
 ولو باع أي الوكيل شئ وقال الموكل امرئك بالنقد وقال أي الوكيل بل أطلعت صدق
 الموكل لأنه الأمر يستعاضم الأمر بالقول وفي المصاربة المضارب يعني إذا باع المضارب
 شئ فقال رب المال امرئك بنقد وقال المضارب بل أطلعت صدق المضارب
 على كونه المطلق أصلا فيها ولا يصح تصرف أحد الوكيلين وحده فيما وكل به لأن
 الموكل رضي برأيها لا برأي أحدهما لأنه خصومة لأنه الاجتماع فيها مستعذر لا فضيلة
 الشعب في مجلس القضاء والرأي يحتاج إليه سابقا لتقديم الخصومة ورد وديعة وهذا
 دين وطلاق وعتق لا عوض فيها أي في الطلاق والعتق إذا لم يحتاج في شئ من هذه
 الأمور إلى الرأي بل هو تغيير محض وعبارة الواحد والمثنى سواء بخلاف ما إذا قال
 لها طلقا ما أنشئنا أو قال امرئك بكذا لأنه تفويض إلى مشيئتهما فيقتصر على المجلس أو
 كانه الطلاق والعتق بعض لأن يحتاج إلى الرأي وليس للوكيل أن يوكل الآخر بالزيادة
 يوكله أو يقول له عمل برأيك ونحوه كاصنع ما شئت مثلا فإنه أي الموكل يوكل كانه
 أي وكيل الموكل الأول لا أنتم فلا ينفرل بعزله أي بعزل موكله الذي هو الموكل الأول
 ولا يبرأ وينفرله أي الوكيل ووكيل الوكيل يموت الأول أي الموكل الأول وإن وكل
 بلا إذن أي أي وكل الوكيل رجلا بلا إذن موكله فعقد الله أي الوكيل الله بحضرة أي
 بحضرة الموكل الله جاز وكذا الوعد أي الوكيل الله بغيبة أي الموكل الله فجازة أي
 الموكل الله عقد الوكيل الله أو كانه أي الموكل الأول قد قدر التمنه أما الأولى فلا المقصود
 وهو حضور رأي قد حصل في الصورتين وأما الثالث فلا الاحتياج إلى الرأي فيه
 لتقدير التمنه فهو قد حصل ولا يجوز لعبد أو مكاتب التصرف في مال طفله ببيع أو شراء

سواها تزول على الوكيل بالثمن أو بالثمن
 أو بالقرار وكذا أي بغيره على أمره

ولا تزوجها اذ لا ولاية لها في مال ولده الصغير وفي نفسه وكذا الكا في حق طفل لم لا تنقأ
ولاية عليه **باب الوكالة بالخصومة** والقبض للوكيل بالخصومة القبض عند البيع ومجرو
اليوسف خلا قال في رد المحتار اليوم على قوله اي على قول زفر في الزمان ومثله اي مثل الوكيل
بالخصومة بالتقاضي فان الوكيل بالخصومة والوكيل بالتقاضي لا يملك القبض على قول زفر ايضا
لظهور جباية الوكالة للوكيل بقبض الدين بالخصومة قبل القبض عند البيع حتى لو اقام المدعي عليه
البينة ان الاثر استوفاه منه او اراه تقبل بقبضه خلا قالها وللوكيل باخذ الشفعة بالخصومة
قبل الاخذ اتفاقا وكذا الوكيل بالشفعة بعد مبسرة وليس للوكيل بقبض العين بالخصومة
فلو برهن ذو اليد على وكيل بقبض عبدا موكلة بابعاد منه تقصير الوكيل بنقل الزوجة او العبد
ثبت الطلاق والعق لوبرهن اي الزوجة والعبد عليها اي على الطلاق والعق بل حضور
الموكل يعني اذا قال رجل انا وكيل زيد الغائب بنقل امرأته وعبدته الى موضع كذا او قامت
المرأة البينة على ان موكلة طلقتها والعبد على ان اعتقه يقصر يد الوكيل من غير ان يثبت الطلاق
والعق فاذا حضر الغائب يجب له اعادة اقامة البينة واقرار الوكيل بالخصومة واقراره على
موكلة سواء كان موكلة المدعي او المندعي عليه فاقر بقبض الحق عليه فان كان ذلك
عند القاضي صح لانه ما مور بالجوهر عند دعوى الخصم في مجلس القاضي لا اي لا يصح اقراره
عند غير القاضي لانه ما مور بالجوهر عند غير القاضي بدلالة العرف خلا قاله يوسف فان قال
يجوز اقراره ولو عند غير القاضي لكان لو برهن عليه ان اقره غير مجلس القاضي خرج عن الوكالة
ولا يدفع اليه المال كالأب والوصي اذا اقر في مجلس القاضي لا يصح ولا يدفع اليه المال يعني ان
الأب والوصي اذا اذعيا شينا للصغير فانكر المدعي عليه وصدقه الأب والوصي ثم جاء
بمدعي المال فان اقرارها لا يصح ولا يدفع اليها المال لانها خرجت من الولاية والوصاية
في حق ذلك المال بسبب اقرارها بما قاله المدعي عليه فكذا لك ما لا يصح توكيل رب
المال كغيره بقبض على المكشور عنه صورة زير كفل عن رجل بمال فوكلة صاحب المال بقبضه
عن الغريم لم يصح لانه الوكيل من عمل غيره وصاحب العمل لنفسه بايبر اذ منه عن الدين ومصدق
مدعي الوكالة بقبض الدين امر بالدفع اليه يعني اذا ادعى رجل ان وكيله فلان الغائب بقبض

مع قبض الموكل ولا يثبت البيع بغير
اعادة البينة اذا حضر الموكل كما تقدم
فيه التوكيل مح

على موكلة عند القاضي صحيح يعني اذا
ثبت وكالة الوكيل بالخصومة صح

دينه فصدقة الغريم مرد بفعه اليه لانه اقرار على نفسه فان صدقة صاحب الدين اي حضر
صاحب الدين وصدق ان قابض الدين قبضه وكالة من جانبته ثم الامر والاي وان لم
يصدق صاحب الدين اقر اي الغريم بالدفع اليه اي بدفع الدين ثانيا اليه اي الى رب الدين
ايضا اي كما مر بالدفع الى الوكيل اذا لم يثبت استيفاء لانكاره الوكالة والقول فيه قوله
مع بيمينه فينف الادا ويرجع اي الغريم باي باوقع على الوكيل ان لم يملك دفعه فبینه
اي في يد الوكيل لانه مقصوده من الدفع براءة ذمته ولم يحصل فله ان ينفق قبضه وان
هلك ما دفعه يد الوكيل لا اي لا يرجع لانه بتصديقه اعترف انه في القبض وهو مظلوم
في هذا الاخذ والمظلوم لا يظلم غيره الا ان كان اي الغريم ضمنه اي شرط الضمان على مدعي الوكالة
بانه قال الوكيل اذا حضر الغائب وانكر التوكيل فانه صاف له هذا المال عند دفعه اي دفع
ما اذعاه او دفع اي الغريم الدين اليه اي الى من ادعى الوكالة على اذعائه غير مصدق وكالة
ففي ما ينشأ من صورتين من انكر الغائب فالغريم يضمن الوكيل ان ضاع المال ومصدق مدعي
الوكالة بقبض الامانة لا يؤمر بالدفع اي بدفع الوديعة اليه اي الى مدعي الوكالة لانه تصدق
اقراره بالي الغريم وكذا الوصية في دعوى شرائها من المالك يعني لو ادعى انه اشترى الوديعة
من صاحبها وصدقة المودع لم يؤمر بدفعها اليه لانه اقراره على الغريم بقبضه ولو صدقة اي
المدعي في ادعائه انه المالك اي مال الوديعة مات وتركها اي الوديعة ميراثا له المدعي
اقر بالدفع اي بدفع الوديعة اليه اي الى المدعي لانها اتفقا على موت المودع فكان هذا
اتفاقا على انه ملك الوارث لانه ملكه قد زال بموته ولو ادعى المدعيون على الوكيل بقبض
الدين استيفاء الدائن ولا بينة له امر بدفعه اليه يعني بغير المدعيون بدفع الدين الى الوكيل
لانه وكالة تثبت بقوله اخذته رب المال حيث لم ينكر الوكالة وادعى الاثبات فلم يثبت
الاثبات بمجرد دعواه فيؤمر بالدفع اليه ولا تخلفه اي الغريم الوكيل انه ما يعلم استيفاء موكله
لانه الوكيل نائب ولا يجرى النيابة في اليقين بل يبيع رب الدين ويتخلفه انه ما استوفى
اي يتخلف الغريم ودينه على عدم قبض دينه لانه قبضه براءة فاذا عجز اقامة البينة
يتخلفه ولو ادعى البائع على وكيل الرد بالعيب موكلة رضى به لا يؤمر بدفع الثمن

قبل حلف المشتري بغيره وكل المشتري رجلا بر والمبيع بالعيب واخذ التمس من البائع واما
المشتري فارد المشتري ان يدفع البائع رضى المشتري بالعيب فالوكيل لا يردده و
البائع لا يؤمر بدفع التمس اليه حتى يحلف المشتري انه لم يرض بالعيب ومن دفع اليه رجل
اخر عشرة ينفعها على اهلها فانفق الرجل عليهم عشرة اخرى من عنده فهي عشرة التي دا
انفقها عليهم بها اي تكون نقاصا بالعشرة المدفوعة اليه لانه الوكيل وكيل بالشر لا بال
الاتفاق لا يكون برون الشراء فيكون التوكيل بتوكيل بالشراء والوكيل بالشراء يملك العقد
منه في نفسه ثم يرجع به على الامر هذا استحسان وفي القياس ليس له ذلك فيصير مبرعا لانه خالف
امره في عشرة على الموكل **باب عزل الوكيل** للموكل عزل وكيله لانه الوكالة حقة فلا يبطله
الا اذا تعلق به حق الغير كوكيل الخصومة بطلب الخصم فلا يصح عزله لما فيه من ابطال حق الغير
يتوقف انزاله على علمه فنصفه قبل اي قبل العلم صحيح لعنه اذا عزل الموكل يستر طاعلم الوكيل به و
كذا ان عزل نفسه يستر طاعلم الموكل به حتى اذا لم يبلغه الغل فهو على وكالة وتصرفه جائز
حتى يعلم وتبطل الوكالة بموت الموكل وجنونه مطبقا اي مستوعبا فان قيل له بمنزلة الانعاش
وهذه اي هذا الجنون المطبق شتم عند ابي يوسف وحول كامل عند محمد وهو ان قول محمد المحتج
وتبطل الوكالة ايضا بلحاظ ان يلحق احد ما بدار الحوب مرده انا في حقه لا يثبت الحكم
فاذا حكم بطلت الوكالة بالاجماع واما قبله فتوقف عند ابي حنيفة فلا يلزمها وكذا اي
تبطل الوكالة ايضا بغير موكل لو كان الموكل مكاتباً وحجراً لو كان الموكل مازونا وافرأق
الشركيين اي احد الشريكين وكل رجلا للتصرف في ماله الشركة فانفرد تبطل الوكالة
وتصرف الموكل فيها وكل به لانه لا تصرف بنفسه لغز للوكيل التصرف فبطلت الوكالة
ضرورة ولا يشترط في الموت وما بعده علم الوكيل **كتاب الدعوى** والفها لثابت
فلا يثبت وجوبها دعوى بغير الواو كفتوى وفناوي هي اخبار بحق لاي الدعوى على غيره والدعوى
من لا يجبر على الخصومة اذا اتركها والدعوى عليه من يجبر على الخصومة اذا اتركها ولا تصح الدعوى
الا بذكر شيء علم حبه وقدره فان كان اي هذا الشيء فبما ذكرناه بطلت الدعوى بالدين لان
المطالبة حق المدعي فلا بد من طلبه وان كان اي هذا الشيء فبما ذكرناه بطلت الدعوى بالدين لان

يدل على عليه بغير حق وان الشئ قد يكون في يد غير المالك بحق كالتصديق في يد المهر من والمبيع في يد
البائع لا اجل قبض التمس وانما يطالب به اي بالعين ولا بد من احصاء اى العين النقل ان
امكن لثابت اليها عند الدعوى وعند الشهادة او الحلف لانه الشارة ابلغ بسبب التعريف
وان تعذر اى احصاء يذكر قيمتها لانه القيمة حلف عنها عند التعذر وفي العار لا يحتاج
الى قوله بغير حق ولا يثبت اليد فيه بنصا دفها بل يثبت بينة او علم قاض في الصحيح بقبول
لتممة المواضعة اذا كتمت المدعى والمدعى عليه تواضعا بان يقول المدعى عليه انه اذار
في يدي واما حال انها في يدي ثلث فيقيم المدعى بينة ويحكم القاضي بانها ملك المدعى ولا بد فيه
اي في العار من ذكر البلد وذكر المحلة التي وقع العقار فيها وذكر اكدود الاربعة في
الدعوى والشهادة لتعذر التعريف بالشارة لانه لا ينتقل فيصار الى التحديد لانه
العقار يعرف به ويشترط التحديد في الشهادة كما يشترط في الدعوى ليطابق الشهادة
للدعوى ولا بد في العقار ايضا من ذكر اسماء اصحابها اي اصحاب اكدود الاربعة وشبههم
اي لا بد ايضا من ذكر نسب اصحاب اكدود الى اجدادهم وفي الرجل المشهور من اصحاب
اكدود ويكتفي بذكره اي بذكر الرجل المشهور فلا يلزم ذكر نسبه الى حقه لحصول المقصود
به فان ذكر ثلثة فما كدود وذكركم الرابع صح عنه ما قال زفر لا بد من ذكر الرابع لانه
التعريف لا يتم وانما لا كتم حكم الكل وان ذكره اي اكدود الرابع وعلط فيه اي في اكدود
الرابع لا اي لا يصح دعواه لانه الدعوى تختلف بذلك لانه لا ترك واذا صححت
اي الدعوى سال القاضي الخصم عنها اي عن الدعوى بان يقول القاضي ان خصمك ادعى
عليك كذا وكذا فاذ انقول فان اقر ان خصم حكم اي القاضي عليه على الخصم وانما انكر
اي الخصم سال اي القاضي المدعى بينة فلا بد من السؤال عنها ليعلم من الاختلاف فان
اقامها اي المدعى البينة حكم على الخصم والا اي وان لم يقدمها بل عجز عن اقامتها حلف اي
القاضي الخصم ان طلب خصمه اي ان طلب المدعى الحلف حقه فان حلف اي المدعى عليه
الخصومة حتى تقوم البينة لانه اليه لا يبطل حق المدعى لكنه ليس له ان يجزم ما لم يتم
البينة على دفع دعواه وان وجد البينة اقامها وقضى له بها وانما يحل اي قال المدعى

انه يحلف بالطلاق والعاق لعلة التي هي باليمين بالله تعالى في زمانا كثر اذا انحل لا يقضي واذا
قضى لم ينفذ ويلفظ اي اليمين بذكر صفة تع انشاء القاضي نحو بالله العالم العايب المدرك
الملك الحي الذي لا يموت ونحو والله الذر لا اله الا هو الرحمن الرحيم عالم الغيب والشهادة
الذي يعلم السر ما يعلم في العلانية وقيل يلفظ في الحظر المأذون فيه الحيف وخبر زعم التكرار
يعني بخلافه ان يذكر بلفظ الاو لئلا يتكرر عليه اليمين اذ اللازم عليه واحدة لا اي لا يلفظ
بزمانا كالخلف بعد صلوة العصر يوم الجمعة او مكانا كالخلف في مسجد الجامع عند المنبر
ويحلف اليهود بالله الذي انزل النورية على موسى وم والنصراني بالله الذي انزل الكتاب
على عيسى وم والمجوسي بالله الذي خلق النار والوثني بالله لانه الكفرة كلام مقرون بالله تع
ولا يلفظ اي الكفار في معاهدة مع لانه تعظيها ويحلف على الحاصل ففي البيع والنكاح يحلف
بالله ما بينكمما بيع قائم او نكاح قائم في احوال وفي الطلاق ما بين ما بين الا في الغيب
يجب عليك ردة وفي الوديعة ماله الذي اذاعه في يدك في دينة ولا شيء منه ولا اله
قبلك حتى لا اي لا يحلف على السب نحو بالله ما بعته وما تكلمت بها وما طلقها وما غضبت خلا
لا يه يوسف فانه يحلف على السب في جميع ذلك الا عند تعريض المدعى عليه باه يقر
انها القاضية لا تخلف على السب قبايع ثم قال او طلق ثم تزوج وقبل ينظر الى انكار المدعى
عليه فانه انكر السب يحلف عليه وان انكر الحكم يحلف على الحاصل فانه كان في الخلف
على الحاصل ترك النظر للمدعى حلف على السب اجماعا كعوى الشفعة باجوار ونفقة
المستوتة واخصم لايراهما فانه اذا ادعى شفعة باجوار والمشتري لا يراه باه كان في القبايع
يحلف على السب باه حلف بالله ما اشتريت هذه الدار او لو حلف على الحاصل بالله ما هو
محقق للشفعة يصدق في يمينه في اعتقاده فينفوت النظر في حق المدعى وكذا اذا ادعت
المباينة نفقة والزوج من لا يراه باه كان في القبايع فانه يحلف على السب باه حلف
بالله ما طلقها طلاقا باينا او لو حلف على الحاصل بالله ما عليك النفقة يصدق في يمينه
في اعتقاده فينفوت النظر في حق المدعى وكذا اي حلف ايضا في سبب لا يرتفع بواقع بعد تزوج
لا على الحاصل اجماعا كعبد مسلم يدعى العتيق فانه اذا ادعى عتقه على مولاه وحججه لم يلف

على السب بالله ما اعتقه لعدم الضرورة الى التحليف على الحاصل لانه السب لا يمكن ارتعاؤه بعد
المسلم اذا اعتق لا يجوز عود رقه بخلاف العبد الكافر والامة حيث يحلف فيها على الحاصل
بانه يحلف ما هو حر او ما هي حرة في احوال لانه السب قد يرتفع فيها لا يمكن تكرار الزوق اما في العبد
الكافر فينقض العهد والتحاق ثم السبي واما في الامة فيالردة والتحاق بدراحتين ثم السبي
وقد وردت شيئا فادعاه اخا باه يقول ان هذا الشيء ورثت من فلان ملكي ويبرك بغير حق
ولا يمينه له حلف على العلم لا البينات باه يحلف بالله لا اعلم انه ملك كك فانه يفتي
العلم بالملك عدم الملك ليس مقطوعا به في كلامه وان شراه او وحب له فعل البينات
البينات القطع يعني لو وحب رجل لرجل عبدا فقبضه او اشترى رجل من رجل عبدا في رجل
ورغم ان العبد عبده ولا يمينه فاراد استخلاف المدعى عليه يحلف على البينات فانهما
يحلان بالله ليس هذا ملكا لك فعدم الملك مقطوع ولو افدى الشكر يمينه او صالح عنها
اي عن اليمين على شيء صحيح يعني اذا ادعى رجل على اخيه مالا وانكر واستخلف فافدى يمينه
بمال او صالح عن يمينه على مال صحيح لانه لو حلف وقع في القيل والقال فانه بعض الناس يصدق
وبعضهم يكذب فاذا افدى يمينه صانه وعنه وهو حسن ولا يحلف بعده اي ليس يدعى
انه يستخلف بعد ذلك لانه سقط حضوره باه البينات منه **باب التحالف** ولو حلفا
اي المتبايعين في قدر الثمن باه يدعى المشتري ثمنه وادعى البايع اكثر منه او وصف باه ادعى
البايع انه يدرهم رايجه وادعى المشتري انه يدرهم كاسدة او جنبه باه ادعى البايع
انه بالدرهمين وادعى المشتري انه بالدرهم او اختلفا في قدر المبيع باه اعترف البايع
بقدر غير المبيع وادعى المشتري اكثر منه واختلفا فيهما اي الثمن والمبيع جميعا باه قال
البايع بعث هذا بالدين وقال المشتري بل بعته مع اخي بالف حكم لم يرض عن ايتهما
اقام البينة حكم له لانه تورد دعواه باه في الجانب الاخر تجد الدعوى والبينة
اقوى وانما يرضى فليثبت الزيادة اي حكم لم يثبت الزيادة لانه ثبت الاقل لا العاقل
ثبت الاكثر وانما يرضى اي المتبايعين غير البينة في الصور الثلث وهي ان يكون الاكثر
في الثمن او المبيع او فيها ما قيل لهما اي المتبايعين اما ان يرضى احد كما يدعى الاخر وال

امور لو احتلما في الاجرة نظر الزيادة التي ثبتت لاجرة الميت لزيادة الاجرة وبعد
استيفاء النفقة يقع لو اختلف الموص والمستاجر في قدر الاجل بعد قبض النفقة لا يتجلى لانه
جرية التحالف لاجل الصبح والمناخ المستوفاه لا يمكن فتح العقد فيها والقول للمستاجر
مع يمينه لانه منكر لزيادة وبعد استيفاء البعض من النفقة يتجلى لانه وتفتح الاجرة
فيما بقي والقول للمستاجر فيما مضى لانه الاجارة تستعد ساعة فساعة على حسب حدوث
النفقة فيصير كل جزء من النفقة كما تمفقود عليه بتمامه وضار ما بقي في المدة كما تمفقود بالبقية
فيه وان اختلفت اى المولى والمكاتب في قدر بدل الكتابة لا يتجلى لانه والقول للعبد عند الجرح
لان التحالف يكون في المعاوضة عند تجايد الحقوق اللازمة وبدل الكتابة غير لازم لجواز الجرح
واذا انعدم التحالف وجب اعتبار الدعوى والالتزام فيكون القول للعبد مع يمينه لانكاره
الزيادة وان اقام البينة فيمينه المولى اوله لان ثبتت الزيادة وقال لا يتجلى لانه وتفتح
اى الكتابة وكذا عند الشك وان اختلف الزوجان في بيع البيت سواء قام الشكاح بينهما
اولا وادعى كل منهما ان المبيع كله له ولا بينة لهما فالقول لها فيما صلح لهما وله اى الزوج فيما صلح
اولا لانه اى القول فيما يصلح للرجل كالعمامة والقباء والقلنسوة والطيلسان والسلاح و
المنطقة والزرع والقوس ونحوها فيما يصلح للرجل والمرأة كالتمسك والامتنع والاوان
والريق والمنزل والعتار والمواشي والنفقة والزواج مع يمينه لانه الظاهر ان هذه ولا
المرأة وما في يده من الزوج وفيما يصلح للنساء كالدرع والخمار وثياب النساء وجليتهن و
نحوها قول المرأة مع يمينها لانه الظاهر ان هذه لا يكون الرجل صانعا او تاجرا ما يصلح
لنساء كالتخاتم والحقن ونحوها فلا يكون لها وكذا اذا كانت المرأة دلالة بتبع ثياب
الرجال وتاجرة تتجلى ثياب الرجال والنساء او ثياب الرجال وحدها وبعد موت احد
اى احد الزوجين القول في المحمل اى فيما يصلح للرجل والمرأة للحي يمينه حاكم او قريبا
لا يملك يمينه يمينه بل معارض وعند ابي يوسف كذا في ان ائده على جهاز مثلها
وجهاز مثلها لاولورثتها اى قال ابو يوسف يرفع المرأة ما يجزئ مثلها والزائد
على جهاز مثلها للزوج مع يمينه واكجوة وموت سواء لقيام الورثة مقام المورث و

عند محمد للرجل اولورثته فان عنده ان كانا حيتين فكما قال ابو ج وعبد الموت ما يصلح لهما الورثة
الزوج وان كانا احدهما اى احد الزوجين مملوكا فكل اى كل المتاع للحي اى الحيوة اى ان كان
الزوجان حيتين لانه يد احدى اقوى وللحي في الموت اى كل المتاع للحي اى الحيوة ولو كان مملوكا عند
موت احد الزوجين اذ لا يملك ميت كما مر هذا عند الجرح وقال لا العبد المأذون والمكاتب كلهم
لان لهما يد معتبرة في الخصومة حتى لو اخطم احد والمكاتب في شئ هو في ايديها يقضى عنهما
لاستوائهما في اليد بخلاف المملوك كما مر في الجرح احيث يقضى به للحي اذ لا يملك **فصل** قال ذواليد
هذا الشئ او عينه فلان الغائب يقع او غرضه في يد رجل اى يد رجل له فقال ذواليد هذا الشئ
لفلان الغائب او عينه او اى ربه او اوجهه او عينه او غرضه منه وبرهن اى ذواليد
على ذلك كذا دفعت عنه خصومة المدعى وقال ابو يوسف فيمن عرف بائع لا تدفع له ثوبه
يقع قال ابو يوسف ان كان ذواليد رجلا صالحا فندفع عنه الخصومة اذا اقام البينة وان كان
مورقا بائع لا تدفع عنه الخصومة لانه بعض صاحب اكيل قريبا فذا مال انسة غصبنا ثم دفع
سرا الى امرئ يعرفه ويودعه بشهادة الشهود حتى اذا جاء المالك اراد ان يثبت ملكه فيه اقام
ذواليد بينة على ان فلانا اودعه فيبطل حقه وان قال الشهود اى يهود ذواليد اودعه فلانا
نعرف لا تدفع عنه الخصومة لاصحابه ان يكون المدعى هذا المالك راعا بخلاف قولهم ان الشهود يعرفون
بوجهه المدعى لا يعرفون باسمه ونسبه حيث تدفع عنه الامام لانه الشهود عالمون بما في المدعى
ليس هو المدعى صلا فالمدعى يعرف ان لا يسقط الخصومة حيث لم يذكره شخصا معينا او دعه
عنده ولو قال اى ذواليد بنية منه اى في الغائب لا تدفع اى خصومة المدعى لانه ذواليد
يكون مقرا ان يده يد خصومة فلا يسقط عنه الخصومة وكذا اى لا تدفع عنه الخصومة ايضا
لو قال المدعى اى لو ادعى المدعى على ذواليد باى قال سرقته او غصبته منه وان وصليته برهن
ذواليد على ايداع الغائب وكذا اى لا تدفع عنه الخصومة المدعى ايضا قال اى المدعى
سرق منه لانه هذا كالتعيين ذى اليد للسرقة ولو عينه لم يندفع كذا ايضا لان ذلك الفعل
يستدعى العمل والظاهر انه للذئ في يده وانما اياهم ذواليد فمثل ذلك فمن له تعيينه
بخلاف غصب من على البناء للمفعول حيث تدفع به الخصومة اذ لا هه فيه فلا يجزئ

عن كنفه خلا لمحيه حيث قال يرفع الخصومة بان قال المدعي سرق مني لانه لم يرفع الفعل على غيره
بل ادعى الفعل على مجهول وهي باطله والتحقق بالعدم فبقى دعوى الملك لو قال المدعي اني
اشترى بدينار من زيد وقالوا لزيد او دعيه هو يرفع دعوى الخصومة بل لا حاجة لتسليمها
على انه اصل الملك فيه ثم قال لفظه ان وصوله الى يد السيد فيه شبهة فلم يكن يرفع دعوى بل يرفع
والمدعي انما يرفع على من يكون له يد الملك الا اذا برهن المدعي ان زيد او غيره يرفع دعواه
لان ثبتت بحجة انه احمى بامساك **باب دعوى الزوجين** لا يعتبر بنية ذواليد في ملك المطلق
احد من غير المقتد به دعوى التنازع غير المقتد بما اذا ادعى المهر من اثنين وتاريخ احدهما
سبق وبنية الخارج فيه اي في ملك المطلق احمى بنية ذواليد لان الخارج هو المدعي والبنية
بنية المدعي فاذا اخل المدعي عليه فحقى بالما اعليه للمدعي هذا عندنا وعند الشافعي حجة ذواليد
برضا اي الخارج على ما في يد المدعي ادعى انما عينا في يد كل منهما برفعها له واقاما البنية
قضى به لهما بطريق التمسك بينهما ولو برهن رجلان على نكاح امرأة سقطت اي البرائة
ان لم يورثا واستوى تاريخهما تغذ القضاة بها اذ النكاح لا يقبل اثباته في امرأة
لمصلحة قدها لان النكاح مما يحكم به التصديق الزوجين فرفع الى تصديقها فيجب اعتبار
قولها ان احدهما زوجها فان ارضا قالت بواحد يعني اذا تنازعا في نكاح امرأة واقاما
البنية فان ارضا وتاريخ احدهما اقدم كان هو اولي وان اقرت لاحدهما قبل البرائة فهي
له اي اقرت المرأة زوجها لاحد المتنازعين قبل اقامة البينة فالمرأة كانت لم اقرت
لما عرفت ان النكاح ثبت بتصديق الزوجين وان برهن الاخر اي غير المقر بعد ذلك
اي بعد اقرار المرأة لاحدهما فحقى له اي لصاحب البرائة اقوى من التصديق وان برهن
احدهما فحقى له اي لصاحب البرائة لان البرائة اقوى من التصديق وان برهن احدهما
فحقى له ثم برهن الاخر لا يقبل له برائة الا ان ثبت سبقه لانه البرائة مع التاريخ اقوى
من البرائة بدون وكذا لا يقبل برائة خارج على ذي يد نكاحه لانه ان ثبت سبقه اي اذا
كانت في يد رجل ونكاحه ظاهر وادعى الخارج انها زوجته واقام البينة لم يقض له الا اذا
اثبت ان نكاحه سابق على نكاح ذواليد وان برهن اي الخارج على شراة من غيره في يد ذواليد

فلعل

فلعل نصفه بنصف ثمنه او تركه يعني اذا كان عبدا في يد رجل وادعى انما كل منهما برفعها
منه واقاما البينة بلا توقيت فكل منهما باختيار انما احده نصف العبد بنصف الثمن الذي يرفع
به بنية ويرجع على البايع بنصف ثمنه كان دفعه لستواها في الدعوى والحق وانما ترك
لان شرط العقد الذي يدعيه وهو انما اذ نصفه قد تغير عليه وترك احدهما بعد ما قضى لهما الا
الاخر كله يعني اذا قضى القاض بينهما بصفين فقال احدهما لا اخذت له الاخر ياخذ جميعه
لان صار مقضيا عليه بالنصف فانفسخ العقد في العقد من انفسخ بقضاء القاض لا يعود
الاتحاد به ولم يوجد ذلك وان كان لاحدهما يد وتاريخ فهو اولي يعني ان لم يذكر تاريخا لكنه
في يد احدهما فله اليد اولي لانه ملكه من قبضه يد على سبق شراة وان ارض احدهما ولم يكن في
يد احدهما فمضاجب التاريخ اولي لثبوت ملكه في ذلك الوقت مع اتصال الاخر ان يكون
قبله او بعده فلا يقضى له بانك فانه ارضا قال ابو ابي لان ثبت الشراة في زمان لا يثبت
فيه احد فان رفع به صاحب التاريخ المؤخر وان كان لاحدهما يد وللاخر تاريخ فله اليد اولي لان
التاريخ خاتمة الاثبات غير معتبرة فتبقى اليد الال على سبق شراة والشراة اصول من نصبة
وصدقة مع قبض اي قال احدهما اشترى من زيد وقال الاخر وهب لي زيد وقبضته او تصدق
علي زيد وقبضته وبوصا فمدعي الشراة احمى والهبة والصدقة فيما لا يكتمل القسمة سواء
وكذا الشراة والمهر عند ابو يوسف وقال محمد الشراة اولي وعلى الزوج القيمة يعني رجل ادعى
انه اشترى من زيد هذا الشيء الذي هو في يده واقام بنية على ذلك ادعت امرأة ان زيد
تزوجها على ذلك واقامت البينة على ذلك قال ابو يوسف يقضى به بينهما فلها نصفه
وله نصفه ويتم لها صداقها بنصف القيمة مع نصف العين لثباتهما في القوة وقال
محمد بنية المشتري اولي فيقضى له ويقضى للمرأة بالقيمة كاملة والرضع مع القبض اولي
من الهبة مع اي مع القبض لان المقبوض بحكم الرهن مضمون وبحكم الهبة غير مضمون
وعقد الضمان اقوى لانه بنية اكثر اثباتا فان كانت اي الهبة بشرط العوض فهي اي
الهبة اولي من الرهن لان الهبة بشرط العوض بيع في الالبها والبيع ولو بوجه اقوى في
الرهن وان برهن خارجا على ملك مورث او من مورث من شخص واحد غير ذواليد

قال بق اوله وان برهن احداهما على الشئ فبرهن الاخر عليه اي على الشئ فبرهن واتفق
تاريخهما فاما سواء يعني يكون اشتباه بينهما فنفى وكذا اي سواء اي لو وقت احداهما فقط
فيكون ايضا ما اشتباه بينهما فنفى لانه لو ثبت احداهما لا بد له على تقدم الملك لحوارانه
يكون الاخر اقدم منه ولو برهن خارج على الشئ فبرهن شخص وبرهن اخر على الرتبة والقبض من
غيره وبرهن اخر على الارث فبرهن عليه وبرهن اخر على الصدقة والقبض من رابع قضى بينهم
اربعا ولو برهن خارج على ملك مورث وذو اليد على ملك اقدم تاريخا منه فهو اي ذواليد
اوله يعني اذ يد على ذواليد اي الملك الذي في يده له واقام البينة على ذلك واقام ذواليد
بينة على الملك له وتاريخه اقدم منه كان ذواليد اولى به عند البيع واي يوسف خلافا لما
في رواية يعني قال محمد لا عبرة لتاريخه بل يقضى بالخارج وكذا الخلاف لو كانت اليد لها
ولو برهن خارج وذو يد على ملك مطلق ووقت احداهما فقط والخارج اولى وعند
يوسف ذوالوقت اولى ولو كان المدعى اي ادعى في ايدهما اولى به ثالث فالمسئلة كذا
فما اي المدعى سواء يعني لا رجحان لاهما وعند يوسف الذي وقت اولى وعند محمد
الذي اطلق اولى وان برهن خارج وذو يد على الشئ فذواليد اولى يعني اذا اقام الخارج
وذواليد بينة على الشئ فذواليد اولى لانه بينة قامت على مال دلالة لليد عليه و
استويا ورجحت بينة ذواليد فيقضى بها وكذا اي ذواليد اولى ايضا لو برهن كل من الخارج
وذواليد على تعلق الملك باخر اشترى من اخر اي رجل وعلى الشئ عند اي عند هذا الرجل
لانه بينة ذواليد قامت على اولية الملك باخر يكون الاقامة بمنزلة الاقامة على الشئ
عند نفسه ولو برهن احداهما اي الخارج او ذواليد على الملك المطلق والآخر على الشئ فهو
اي ذوالشئ اولى لانه برهانه قام على اولية الملك فلا يثبت للآخر الا بالتعلق من جهة
وكذا اي صاحب الشئ اولى ايضا لو كانا خارجين ولو قضى بالشئ لذواليد ثم برهن
ثالث على الشئ قضى له الا انه بعيد ذواليد برهانه لانه الثالث لم يصرف مقضيا عليه بالتصا
الاول فجازت له الدعوى كما لو برهن المقضى عليه بالملك المطلق على الشئ يقبل ويقتصر
القضاء على الملك المطلق لانه البرهان على الشئ بمنزلة النص وحل سبب لا يكرر

فهو مثل الشئ كسب ثياب لا يسب الامرة وكذا اعزل العلقن وكحب الدين واللبد والم غزى
وجز الصوف وكخوما فالبينة قدمت بهذه السبب لانه في معنى الشئ وما يتكرر بمنزلة
الملك المطلق اي السبب الذي يتكرر لا يكون في معنى الشئ فيقتضى به الخارج كما في الملك
المطلق كسب الخبز وكالبنا والغرس وزراعة البز والكبوب وما اشكل في تصرفه يرجع فيه
لكنه الى اهل الخبرة فان اشكل عليهم اي على اهل الخبرة جعل كالمطلق يعني قضى به للخارج
لانه القضاء لبينة الخارج هو الاصل والعذر عنه الى بينة ذواليد بخبر الشئ وان الم
يعلم يرجع الى الاصل وان برهن خارج على ملك مطلق وذو يد على الشئ منه باخر كان عليه
مثلا في يد زيد فادعاه بركابه ملكه وبرهن عليه وبرهن زيد على الشئ منه فهو اي ذواليد
اوله لانه بينة الخارج وان كانت يثبت اولية الملك له لكن بينة ذواليد يثبت التعلق
منه ولاننا في بينهما فصار كما اذا اقر بالملك له ثم ادعى الشئ منه وان برهن كل منهما اي
الخارج وذواليد على الشئ فبرهن باخر برهن خارج على نثره من ذواليد وبرهن ذواليد
على نثره من الخارج ولا تاريخ اي ولم يذكر تاريخا تاريخا اي البرهان ان تساقطا وترك المال
في يد ذواليد هذا عند البيع واي يوسف وعند محمد يقضى بالخارج باخر يجعل ذواليد كانه اشترى
من الاخر وقبض ثم باع من الخارج وان ارضا اي الخارج وذواليد في العقار بلا ذكر قبض و
تاريخ الخارج سبق تاريخ ذواليد قضى لذواليد فيجعل كانه اشترى اولا ثم باع
قبل القبض من ذواليد وهو جائز في العقار عند صحا وعند محمد قضى بالخارج لانه البيع
قبل القبض لا يجوز عند محمد وان اشيا قبضا قضى لذواليد اتفاقا وان كان وقت ذواليد
اليد سبق قضى بالخارج في الوجهين فيجعل كانه ذواليد اشتراه وقبض ثم باع ولم يسلم
او سلم ثم وصل اليه بسبب اخر ولا ترجيح بكنزة الشئ ودفعها اذا اقام احد المدعين
شاهدين والاخر اربعة مثلا فاسواء وان ادعى احد خارجين نصف دار والاخر
كلها يعني اذا كانت في يد رجل ادعاهما خارجا احداهما كلها والاخر نصفها وبرهن بالخارج
للاول الثلث والباقي وهو ثلثة ارباع لآخر فان صاحب النصف لا ينافي الا في
النصف فلم له وصارت منازعتها في النصف الا في نصف بينهما عند البيع و

بغير
عنه

عندهما يقسم الارض بينهما انما قد على الكل باخذ سويين ويدعى النصف سها واحدا وانما
اي الدار في يد سها فكلها اي الدار يدعى الكل نصف بقضاء ونصف بقضاء فان الدار اذا
كانت في يد سها يكون النصف في يد كل منهما فالنصف الذي في يد مدعي الكل لا يدعيه
احد فترك في يده والنصف الذي في يد مدعي النصف يدعيه كل منهما قد على الكل خارج
وبينه الخارج اوله وان برهن خارجا على نتائج دابة اي تنازع في دابة واقام كل منهما
البينة انها تحت عنده او عنديا به واذا قضى له وافق سها تاريخه وانما انما
اي من الدابة بان لم يوافق التاريخين فلهما اي قضى لهما لا احد منهما ليس باول في الامر
وانما خالفهما اي خالف سها التاريخين بطلان اي البرهان لظهور كذب الفريقين
فترك الدابة في يد من كانت في يده وان برهن احد الحارمين على غضب شئ والاخر على دية
استويا يعني ادعى احد الحارمين على ذر يدك غضبت هذا الشئ منه والاخر ادعى انه
اودعت هذا الشئ عندك برهن نصف بينهما استويا لانه اوديعه نصيبا
بجود المودع حتى يجب عليه الضمان **فصل في التنازع في الابدى لابس التوب اولى**
من الالهة بكمه والراكب اصح من الالهة بلجام اي اذا تنازع في توب احد لابس الالهة
متعلق بكمه او تنازع في دابة احد هماركيب والاخر متعلق بلجامها كان الالهة والراكب
اول في المتعلق خارج وذو اليد اول في الشئ في السرج احق من الرديف لانه يمكنه ذلك
الموضع دليل على تقدم يده وصاحب الحمل اول في متعلق كونه عليها اي اذا تنازع في
دابة وعليها حمل احد هماركيب كوزن الاو لانه اكثر تصرفا فيها والراكب بلا سرج
اوديعه اي في السرج سواء يعني اذا كانا راكبين على السرج ينصف بينهما استويا
في التصرف ولو تعلق احد هماركيبها والاخر ممك بلجامها كان للممك اذ لا يمكن للبلجام
عالم الا المالك بخلاف المتعلق بالذنب وكذا الجالس على البساط والمتعلق به غير
ينصف البساط بين جالس والمتعلق به يحكم استويا بينهما لا بطريق القضا لانه لا يكون
ليس بيد عليه بل اليد يكون يكون في بيته او نقله موضع بخلاف الركوب واللبس حيث
يكون بها عاصبا لثبوت يده عليه ولا يصير عاصبا بالعود على البساط ومنه ان في

يده توب وطرف مع الاخر حيث ينصف بينهما ايضه لا يد كل منهما ثابت فيه ولا يدعي
واكايط لمخذه وعلية واتصل بنا وه اتصال تربيع تفسير التربيع ان يكون اكايط المتنازع
فيه داخل في اتصال سها اكايط الذر لا تراعي فيه وانما سها اتصال التربيع لانه اكايط
اي بيته ليحيط مع جدارين آخرين بكمه مرتب لانه عليه هرادي الهادي الخشب التي توضع
على الجذوع ويلقى عليها التراب فانها غير معتبرة وكذا البوارى اذا اكايط لا يبنى لهما بل
للسقف وهو لا يمكن على الهادي والبوارى بل الجار في فيه سواء يعني اذا تنازع في حائط
ولا حدهما عليه هرادي وليس للاخر عليه شئ واكايط يكون بينهما على السوية ولا يختص
صاحب الهادي وانما كان لكل من الجارين عليه اي على اكايط ثلثة جذوع فيسهما اي على
على السوية فلا ترجح بالكثر منها يعني ان كانا لاهدهما على اكايط ثلثة جذوع وللآخر اكثر من
ثلثة فلا ترجح لصاحب الاكثر لانه للثلثة حكم الاكثر وانما كانا لاهدهما على اكايط ثلثة
من الجذوع وللآخر اقل من الثلثة فهو اي اكايط لصاحب الثلثة وللآخر اي لصاحب الاقل
موضع حصة ولو كانا لاهدهما على اكايط جذوع وللآخر اتصال فلدى الاتصال اي
واكايط لاهدى الاتصال وللآخر اي لصاحب الجذوع حق الوضع اي وضع الجذوع
وقيل اكايط لاهدى الجذوع ولا يكون لاهدى الاتصال وذو بيت من دار كذا بيت منها
اي من هذه الدار في حق ساحتها يعني اذا كان بيت من دار في يد زيد والبيت الباقية
في يد بكر فالتحصة تنصف بينهما استويا في استعمالها ولو ادعى اي الخارجا ارضا
كل انها في يده يعني ادعى زيد انه الارض في يده وادعى بكر انها في يده وبرهن اي المدعي
على انه يكون كل الارض في يد كل قضى بيدهما لانه اليد غير متحدة لتفرد احصاءها و
البينة تثبت ما غاب عن علم القاضي فان برهن احد هماركيب او كانا لابس فيها اي في الارض
او بنى او حف وقضى بيده اما الاول فلو وجد الحجة واما الثاني فلو وجد التصرف والاستعمال
فيها في يده صحت يعبر عنه اي يتكلم ويعلم ما يقول قال انا حر والقول اي للصبي لانه
اذا كان يعبر عنه نفسه فهو في يده نفسه فلا يقبل دعوى احد عليه انه عبده عند الحاجة لا
ببينة كالبايع وانما قال اي لصبي ان عبدا لاهدى وهو غير ذر اي الهادي نصبي عبدا لاهدى

لانه اقرانه لا يولد حيث اقر على نفسه بالرق فكان ملكا لم يولد فيه وكذا ان لا يعتبر غير نفسه فلو ادعى
 اي هذا الصبي احرة عند كبره لا يقبل بلا حجة وانما يقبل عند كبره بالبينة لانه التمساقض في دعوى
 احرة لا يمنع صحة الدعوى **باب دعوى النسب** ولدت امه مبيعة لاقبل من نصف
 سنة منه بيعت فادعاه البايع فهو اى الولد ابنة وهي اى لامة ام ولده ووقا ازر
 والتمساقض لا يصح دعوى لانه بيعة اقرار منه بانها امه فبالدعوة يصير مناقضا ولما
 انه منى النسب على اخفاء فبطل فيه التمساقض وتقبل دعوى اذ اليقين بالعلوق في
 ملكه حصل بالولادة للاقل لانه المراء قد يظن انه العلوق ليس منه ثم يظهر انه منه فكان
 عذرا له في إسقاط اعتبار التمساقض ويصح البيع لعدم جواز بيع ام الولد ويرد
 التمساقض لانه سلامة التمساقض مبنية على سلامة البيع وان وصليته ادعاه المشتري مع دعوى
 اي البايع او بعد ما اى بعد دعوى البايع يعني لا يثبت نسب له من المشتري بهذه الدعوة
 لانه دعوى البايع سبق حيث يستند الى وقت العلوق وانما قال هذا حتى لو ادعى المشتري
 قبل دعوى البايع يثبت النسب من المشتري ويجعل على انه المشتري نكحها واستولدها
 ثم اشترى اياها وكذا ان يثبت النسب ايضا من البايع لو ادعاه اى البايع بعد موت الام
 يعني انه ماتت الامة والولد حي فادعاه البايع وقد ولدت لاقبل من سنة اشهر يثبت
 النسب منه او علمها ان لو ادعى البايع الولد انه ولده بعد ما اعتق المشتري الام وقد
 جازت به لاقبل من نصف حوال ثبت نسب الولد ويرد حصته اى حصته الولد من
 التمساقض في العتق بانه يقسم التمساقض على قيمة الام فما اصاب الولد يرد البايع الى المشتري
 وما اصاب الام لا يردده ويرد البايع الى المشتري كل التمساقض والموت لانه الولد حصل
 في ثبوت النسب لانها تستفيد احرة منه وهذا عند البيع وقال لا حصته فيها اى يرد
 الولد في العتق والموت عندها لا حصته الام ولو ادعاه اى البايع الولد بعد دعوى
 اى الولد او عتق اى ادعى البايع بعد ما اعتق المشتري ردت اى دعوى البايع في
 الصورتين فلا يثبت نسب منه لاستغناء ما بموت غير النسب ولم تضر الامة
 انه ولده لانه استيلا وخرج النسب ولو ولدت لكثر من نصف سنة واقبل من

سنتين اى صدقة المشتري فالحكم كالاول اى حكم القسم اى حكم القسم الاول يعني ثبت
 واميتها ويصح البيع ويرد التمساقض والقسم الاول ما اذا ولدت لاقبل من نصف حوال من
 وقت البيع وانما ما اذا ولدت لكثر من نصف حوال واقبل من سنتين والثالث ما اذا ولدت
 لكثر من سنتين والآي اى وان لم يصدق المشتري فلا يثبت نسب وانما ولدت لكثر من
 سنتين من وقت البيع لا تصح دعوى اذ لم يوجد اتصال العلوق بملكه بقبول وهو ان
 والحجة فان صدقة المشتري اى صدق المشتري البايع في هذه الصورة ثبت نسب اذ عدم
 ثبوت دعوى حقه واذا صدقه زال ذلك العمانع وحل استيلا به بعد تصديق المشتري على
 النكاح بانه يكون الام جارية ولدت من زوجها فملكها او جارية ملكها زوجها فولدت فادعى
 الولد ولا يرد البايع في هذه الصورة لانه العلوق حادث بعد البيع ولا يستند الى ما قبل ولا
 يعنى الولد لانه دعوى تحرير وغيره انما لك ليس به اهل ولا يباع عبد اولد على بناء المجهول اى مولود
 عنده ثم ادعاه اى البايع بعد بيعه منى صحت دعوى اى ثبت نسب من البايع ويرد بيع
 منى لانه اتصال العلوق بملكه كالبينة والبيع يحتمل النقص وما له من حق الدعوة لا يحتمل
 فينقص البيع لاجله وكذا لو كاتبه المشتري او كاتب امه او رضعها او امه او زوجها ثم ماتت
 الدعوى صحت ونقضت هذه النقرات يعني لو كاتب المشتري الولد او رضعها او امه
 او كاتب الام او رضعها او امه ما اوزدها ثم ادعاه صحت دعوى ويرد هذه النقرات
 ولو باع احد توأمين وهما ولدا بيمين ولادتهما اقل من سنة اشهر فكلوا من ماء واحد
 لا يتصور علوق اى حادثا اذ لا حيل اقل من سنة اشهر والعلوق على العلوق مقدر
 لانها اذ حبلت بنته فم الرحم فاذا كان كذلك فادعى نسب احداهما يثبت نسبها منه
 لانها لا ينفصلان نسب فثبت نسب احداهما بيمين ثبوت نسب الاخر ولما ادعاه
 اى عند البايع فاصحفة منى ثم ادعى البايع الاخر اى غير المعق من التوأمين ثبت
 نسبها من البايع وبطل عتق المشتري لانها خلفا من ماء واحد فاذا كان احداهما بدعوى
 حوال اصل فاقضى كونه الاخر ومنه يرد صبي لو قال هو ابن زيد ثم قال هو ابن لا يكون ابنة
 عند ابيهم وانما وصليته حريه ببنوته وعند ما يصح اى قوله من في يده الصبي ان يجد اى زيد

بنوة لانه الاقرار بتدبيره فصار كانه لم يكن والاقرار بالنسب يرد بالرد وان لم يحتمل النقص
ولانه للنسب لا يحتمل النقص بعد بنوة والاقرار بتدبيره يرد بالرد ولو كان في حق من لم
او دعي في الحكم رقية والحكم بنوة فهو حرام في الحكم لانه يكون حراما لا سيما
لا يظهر ولا في التوحيد لكل عاقل وفي العكس ثبت السلام بتعا ولا يحصل الحية مع غيره
غير تحصيلها ولو كان في النسي في يد زوجين فممن يان في الزنا ابنه من غير ما في غير زوجة وعلمت
ان الزوجة بان قال ان ابنها من غيره في غير زوجها فهو النسي ابنها اي من الزوجين لانه كل منهما
او بالولد بالنسب وادعي ما يطل حق صاحبه فصح اقراره بالولد ولا يطل حق صاحبه بغير قوله
ولا يخرج احد ما على الاقارب استواء ايدى ما عليه وقدم الفرائس بينهما ويصل ظاهرا على انه منها
ولو استولد في رجل مثله انما استحققت ان تستأجره فالولد حر اي في اصله لانه خلق من ماء
ولم يرز الوالد برقبته وعلى الاب قيمة اي قيمة الولد المستحق يوم انكسومة فانه مات الولد
فلا شيء على ابيه لعدم المنع منه وتوكلت ان تركه الولد ان للاب يعني يكون الاب وارثا له
لانه في الاقرار حق ابيه وورثته في حق المستحق فان ترك يكون ميراثا لابي وان قيل الاب
غير قيمة لتحقق المنع من الاب ليعقل وكذا ان عزم الاب بقيمة اي قيمة الولد بغيره
فاذا ابوه دية لانه الدية بدل له فصار الولد كماله السلامة الدية فاذا منع الاب للولد
من المستحق بان يأخذ الدية غير قيمة المستحق ووجه بقيمة اي قيمة الولد التي ضمنها وبالتمسك
اي تمسك الجارية على بايعه اي على بايع الولد ببيع امته لانه ضمنه كسلامته لانه جزء المبيع والبايع
يضمن للمشتري سلامة المبيع بجميع اجزائه لا يرجع عليه بالعقم الذي اخذ منه المستحق لانه
بدل استيعا ومنفعة البضع فلا يكون في اجزاء المبيع **كتاب الاقرار** هو اخبار بحق
لا في نفسه ولا يصح ان الاقرار لا يعلم والرد به انه يكون المقر معلوما لانه المستحق لا يكون
انه يكون مجهولا لعدم صلاحية الاحتجاج وحكم الاقرار ظهور المقر لانه الاقرار اخبار يحتمل
الكذب لا انشأوه بان لا يثبت ابتداء فصح الاقرار بانجر للملك كما حكم الاقرار بالظهور
لا انشأه الاقرار بانجر للملك حتى يؤمر بالتسليم اليه لا اي لا يصح الاقرار بطلاق وعناق
مكره لقيام دليل الكذب وهو الاكراه ولو كان حكمه بنوة ما اقر به بان كان انشأه يصح لانه

انشأ الطلاق والعق مع الاكراه يصح عندنا واذا اقر حركه كلف اي عاقل بالغ لانه اقرار
المجهول والنسي غير لازم بحق معلوم او مجهول كشيء وحق يعني لقوله لعلنا على شيء وحق في حق الاقرار
سواء كان المقر معلوما او مجهولا كما اذا اختلف ما لا وهو يحتمل قيمة او جرح جرحه لا يعلم انشأها
او عليه بقيمة حسب لا يعلم قيمتها والزمه اي المقر بيا المجهول بماله قيمة يعني اذا قال لعلنا على
شيء او حق الزمته يثبت بماله قيمة لانه اخبر عن حق ثابت في ذمته فانه امتنع من البينة اجبره
احكم عليه ومالا قيمة له لا يجب في الزمته واذا بين ما لا قيمة له كانه رجوعا فلا يجمع والقول قوله
مع محينة اذ دعي المقر له اكثر يعني ان المقر اذا بين المجهول بماله قيمة وادعي المقر له اكثر منه
فانه برهن عليه حكم به والا صدق المقر بمينة على عدم الزيادة عليه لانه منكر الزيادة ولا يثبت
عليه وفي مال يعني اذا قال لعلنا على مال الزمته درهم لا يصدق في اقل من درهم لانه الاقل منه لا
يعد مالا عادة وفي قوله لعلنا على مال عظيم لزمه نصيب في مال الزكوة ما بين به فضة او غيرها
وفي الابل خمسة وعشرون ودرهم خمسة اوسق وفي غير مال الزكوة قيمة النصيب لزمه قيمة النصيب
يعني لا يصدق المقر في اقل من مائة درهم في الفضة وفي اقل من عشرة من متاع الاخر الوهب
اقل من خمس وعشرين في الابل وفي اقل من خمسة اوسق في البئر ولا في اقل من قدر النصيب
قيمة في غير مال الزكوة لانه النصيب عظيم حتى صار صاحبه به غنيا وفي قوله لعلنا على اموال
عظيم لزمته ثلثة نصيب اعتبار الادنى اجمع وفي درهم ثلثة وفي قوله لعلنا على درهم
كثيرة لزمته عشرة هذا عند ابي حنيفة يصدق في اقل منها لانه يجمع الكثرة اقله عشرة وعندهما
لزمته فيها نصيب ولا يصدق في اقل من مائتين وفي قوله لعلنا على كذا درهم لزمه درهم
لانه نفسه للمجهول وقال قاضينا لو قال كذا دينار عليه دينار لانه كذا كماله غير
العدد واقل العدد اثنا عشر وفي قوله لعلنا على كذا درهم لزمه واحد عشر درهما
لم يصدق في اقل منه لانه كذا كناية عن عدد مجهول فعد اربعة دين مجهول ليس بينها
حرف العطف واقل عدد دين مائة كذا بغير واحد عشر وان ثلثت اي قوله كذا بطلا
واو بان يصدق كذا كذا درهمها فكذا اي فله ثمانية اربعة عشر حملا للواحد منها
على التكرار اذا لم يجمع ثلثة اعداد بطلا او حملا بطل واحد على التكرار ثم حمل الاخير

منه وهو سبب الضمان كما بين فيجب عليه دفع عينه قائما وقبضها بالكتاب والاشارة او اجرت فرسي او
توبه هذا فلان في كماله ولبس ورده على او اعتراف او سكنته ان فلانا داري ثم رد ما على وقال
فلان كذبت بل الفرس والتوب لي اخذتها مني ظلمي اصدق المقرين القول ولعل في البيعة هذا
عند الجرح وعند ما القول لما خوذ منه يعني عندها يجب ان يسلم الى المقر له ثم يدعيه كما في المسئلة
الوديعه وهو القياس ووجه الاحتياط ان اليد في الاجارة ضرورية يثبت ضرورة استيفاء المقتضى
عليه وهو لما في فكونه عدا فاما ضرورة فلا يكون اقراره باليد مطلقا بخلاف الوديعه
لان اليد بها مقصودة ولو قال خاط توبه هذا انك ان قبضته منه فادعاه الى دفعه هذا الحلف
في الصحيح ان لو قال خاط فلان توبه هذا برهم ثم قبضته منه وقال فلان التوب توبه قال يقول للمقر
ايضا عند الجرح وعند ما لاخر ولو قال قبضت من فلان الفاكهات في عليه او قبضت الفاكهات
اخذتها منه وانكر فلان باء قال ما كان لك على شي قط وانما اخذتها مني غضبا قال قوله اي الغلة
منع ليمين وتو قال ربع فلان هذا الربع او بين هذه الدار او عرس هذا الكرم لي استعنت به فيه
واذعي فلان ذلك قال قوله للمقر **باب اقرار المريض** وبين صحة سواء بسببه او باقرارها وما
لزمه ومرضه والمراد به مرض الموت بسبب في مرضه معروف كبدل ما طمعه او اهلكه او مضرته
وعلم مغايرة سواء وبعد ما اي دين الصحة وما لزمه في المرض على ما اقر به مرضه هذا عندنا وعند
هذا وكما لاولين كاستواء السبب هو الاقرار ولان المريض مجبور على الاقرار بين مالم
يفزع عن دين الصحة فالدين الثابت باقرار المجبور لا يلزم الدين التي ثبت بها الجرح كعبد ما دون
اقرار بالدين ثم اقرار بالدين بعد الجرح فالك لا يلزم الا قول والكل اي الدين في الثلثة وهي دين الصحة
ودين المرض بسبب معلوم ودين المرض الذي علم مجرد الاقرار فيه مقدم على الارث لان
قضاء الدين من احوال الولاية وحق الورثة متعلق بالتركة بشرط الفراغ ولا يصح تخصيص
اي مريض غير ما بقضاء دينه لان تخصيص البعض ابطال حق الباقي ولا يصح اقراره لورثة
سواء اقر بين او عين الا ان يصدره بقية الورثة لان مانع من التخصيص متعلق بحتم
بالتركة فاذا صدقوه زالك مانع وجاز التخصيص وان اقر في المرض لا جرحه اي بغير وارث
صح لانه تصرف في حال الصحة ولا مانع له كما في الوارث اذا ارث فيه كان مانعا لاجازته و



وصليته احاط ما اقر به بالمال لا روي غير ان عمره مرضه قال اذا اقر رجل في مرضه بين رجل غير وارث فانه
جائز وان احاط ذلك بالمال وان اقر لا جنبه بالمال ثم اقر انه ابنه ثبت نسبه منه ان صادف شريطة
وبطل اقراره وان اقر لا جنبه ثم تزوجها لا يبطل اقراره وجه الفرق بين المثلين ان النسب
في الاول ثبت في وقت العلوق فثبت ان اقراره فلا يصح وفي الثانية ان الزوجية تقتصر
على زمان التزوج فلا يثبت اقراره كما في زوجته ولو اوصى لها اي لا جنبه بشي ثم تزوجها
اي الوصية لانه الوصية تملك بعد الموت وهي وارثه فلا تصح ولو وصيها في المرض ثم تزوجها
فلا رجوع اي للورثة لانه المرض يعتبر بالموت فاذا مات منع الرجوع ولكن هذه الهمية باطلة ايضا
بانه يكون لانه الهمية في المرض وصية والوصية لها باطلة لما قر وسبانه بيان في كتاب الوصايا
والمراد به صا بيان وجه تعرض الورثة لسبب بطلانها لا الرجوع وان اقر رجل بالعلم بمهر المهر
في مولده يولد مثله لثمة اي ما في السن بحيث يولد مثل المقر له ابنه وصدة العلم
المقر في اقراره فلان فيه اشارة الى ان يكون العلم معتبرا غير نفسه لانه في نفسه حتى اذا كان
صغيرا لا يعتبر تصديقه ولكن مات المقر بنبذ نفسه وشارك الورثة بل اصدق بنبذ
نسبه في نسب العلم منه اي المقر ولو وصية كما المقر ايضا وشارك اي العلم الورثة في
الارث بشرط جهالة النسب لانه لو علم بنبذ غيره وان يولد مثله لثمة لثمة يكون مكرها
ظاهرا وان صدق العلم فصار كالوارث المعروف وصح اقرار الرجل بالواليين والورثة لانه
اقرار على نفسه وليس فيه حمل النسب على الغير والزوج والمولى لانه موجب اقراره يثبت
بينها لصداقهما بلا اضرار لاحد فينفذ ونسب تصديق هو الاقرار غيرهم لا يلزمهم لانه
كل ما فيها في نفسه الا اذا كان المقر صغيرا في يد المقر وهو لا يعتبر نفسه او عبد الله فيثبت
نسبه لواله الا اقراره لو كان عبد الغير بشرط تصديق مولاه وكذا اي صح ايضا اقرار المرأة
لكن بشرط في اقرارها بالولد تصديق الزوج ايضا او بشهادة امرأة قابلة هذا اذا كان
ذات الزوج وادعت انه منه وان كانت معتدة فلا بد من حجة تامة عند الجرح وان لم يكن
ذات زوج ولا معتدة صح اقرارها بالولد فلا حاجة الى امر الله على اقراره لانه فيه الزام
على نفسها بغير ما وصح تصديقهم بعد موت المقر لبقاء النسب بعد موت وان اقر



ان تصديق الزوج بعد موت المقر
ينبغي صح التصديق في النسب بعد موت المقر

بنكاحها مات فصدقة بعد موتة صح حتى يكون لها مهر والمات لبقا حكم النكاح وهو العدة
 وان اوتت بنكاح رجل وماتت فصدقتها الزوج لم يصح تصديقها عند ايج لا لانها لم ماتت
 زال النكاح حتى يجوز لانه يبر وجهها واربعها سواها ولا يحل له ان يغسلها فبطل اقرارها فلا
 يصح التصديق بعد بطلان الاقرار وعند ما يصح اي تصديق الزوج بعد موتها ايضا
 اي كما يصح تصديق غيره في المسئلة الاكبر وان اقر بنسب غير الولادة كاخ وعم ولا يثبت
 اي النسب لا يقبل اقراره في حق النسب لانه فيه تحمیل النسب على الغير فاذا ادعى نفقة او
 خضاعة يعتبر في حقها ويرث من ابيها المهر المهر لم يكن له وارث معلوم ولو وصلية
 بعيد ايغنى وان كان للمهر وارث معروف قريب او بعيد فهو احق بالارث من المقر له حتى لو
 اقر باخ او عم وله عمة او خالة فالارث للعمة والخاله لانه نسب لم يثبت فلما اقر بالوارث
 المعروف وله مات ابوه فاقرب باخ شاركه في الارث ولا يثبت نسب لانه الميراث
 وله فيه ولاية فيقبل اقراره واما النسب ففيه حمل النسب على الغير والولاية له عليه ولو
 كان لاسيما الميت دين على شخص فاقراهما بقبض ابيه نصفه والنصف الباقي
 للآخر ولا شيء للمقر بغيره لو مات زيد وترك ابنتين وله على رجل الف درهم فاقراهما
 الابنتين ان زيد قبض من نصفها وكذب لانه فلا شيء للمقر والمكذب نصفها لانه اقرار
 المقر ينصرف الى النصف ومن المالك مثل المهر ان مجهولة النسب اقرت بالزوجه
 وصدقتها المقر له ولها زوج واولاد منه وكذا زوجها الزوج صح اقرارها في حقها حتى اذا علق
 بعد اقرارها ولم يكون رقيقا ولا يصح هذا الاقرار في حق الزوج وحق الاولاد حتى لا يبطل
 النكاح واولاد حصلت قبل الاقرار وفي ما في بطنها وقت الاقرار احرار لم يثبت
 اقرارها بالزوجه واما لو علق بعد الاقرار فانه يكون رقيقا عند ابي يوسف وقرا عند محمد لانه
 تزوجها بشبه طرية اولاده منها ولو حر رجها النسب عهده ثم اقر بالزوجه لان فيه صدقة
 صح اقراره في حقها صار رقيقا لانه الانه دون ابطال العتق حتى بقي معتق قرا
 فان مات العبد المعتق رثة وارث العبد المعتق ان كان له وارث والي رثة المقر لانه
 كان للمقر وقد اقر للمقر فان مات المقر ثم العبد المعتق فانه لعصبة المقر لانه كما ان نقل

الولاء اليهم بخلاف ما لو كان حيا ولو قال له عليك الف فقال لا اخي او الصدق او اليقين
 او انكر هذه الالفاظ بانه قال حقا او صدقا او يقينا او كرتبانه قال اخي اخي والصدق الصدق
 او اليقين اليقين او حقا حقا او صدقا صدقا او يقينا يقينا او قرنه بكل واحد منها
 اقر بانه قال البكر اخي او اخي البكر كان اقراره لازما بوجهين فصدق له بوجهين وبسبب
 في التصديق وما في كنهه قال او عنت اخي او الصدق صدق او اليقين يقين لا يكون
 اقراره لانه كلام تام بخلاف تقدم ولو اقرت حرة بدين وكذا زوجها زوجها صح اقرارها في حق
 الزوج عند ايج حتى تحبس وتلازم كالدين الثابت بالمعينة بالاسلام والشرع او
 بالبيعة وعند ما لا يصدق في حق الزوج فلا تحبس ولا تلازم لانه فيه منع الزوج عن الزوج
 غير اجماع واقراره لا يصح فيها يرجع الى بطلان حق الزوج **كتاب الصلح** هو لغة اسم
 بمعنى المصالحة وهو خلاف الخصامة واصطلاحه الصلح بمعنى استقامة الحال وشرعا عقد بانه
 قال المدعي عليه صالحك فم كذا اعطى كذا او من دعواك كذا اعطى كذا او قال الاخر قبلت او رضيت
 او ابدل على رضاه وقبله برفع النزاع بينه الخصمين ويجوز ان يصلح مع اقرار المدعي عليه
 وتسكوت منه بانه لا يقر ولا ينكر والكاراي انكار المدعي عليه وفي الاخيرين خلاف الشافعي
 فالاول ان يصلح باقراره كما يبيع في حكمه ما وقع غير ما جبال لانه حقيقة البيع مبادلة مال
 بمال كما ترقى ثبت فيه اي في هذا الصلح التسعة والرد بالعيب وخيار الرؤية وخيار
 الشرط ونفذه اي هذا الصلح جهالة البدل لانه منفضة الى المنازعة لاجهالة المصلح
 عند لانه بقط والتساقط لا يفيض اليها ويشترط القدرة على تسليم البدل وان استحق
 بعض المصلح عنه او كله يرجع الى المدعي عليه على المدعي بكل البدل عنه او بعضه بغيره اذا
 ادعى زيد على بكر بعض دار او كلها وصالح بكر في الصورة الاولى على خمسة وفي الثانية
 على الف ثم استحق بعض الدار او كلها يرجع بكر على زيد في الاولى بخمسة وفي الثانية
 بالف وان استحق بعض البدل او كله يرجع اي زيد المدعي على بكر المدعي عليه بكل المصلح عنه
 او بعضه بغيره بكل الدار او بعضها لانه كل منها عوض عن الاخر فاتها اخذ منه بالاختصاص
 يرجع بما دفعه كل واحد بالكل وان بعضا فبالبعض كما هو حكم المعاوضة وان وقع اي الصلح

عن مال منفعة كخدمة العبد وسكنى الدار اعتبر اي هذا الصلح اجارة لانه العبرة للملك والاجارة
 تملك المنفعة فيسترط فيه اي في هذا الصلح التوقيت لانه العبد لو كان بالمنفعة كخدمة
 وسكنى الدار يقتضي لصحة ان يكون بالتوقيت ويبطل اي هذا الصلح بموت احد هما كما هو
 حكم الاجارة والاخير ان الصلح بسكوت والخارج معوضة في حق المدعى لانه يأخذ عوضا
 عن حقه في زعمه وفداء اليهين وقطع المنازعة في حق الآخر لولا له ببق النزاع وتزلم اليهين
 فلا شفعة في دار صوح عنها اي غير الدار مع احد هما اي مع الانكار والسكوت يعني اذا ادعى
 رجل على آخر انه سكت لانه اذا ادعى فضايل عنها بدفع شئ لم تجب الشفعة لانه يأخذ ما على اصل
 ويعطى المال دفعا لخصومة المدعى عن نفسه وزعم المدعى لا يلزمه وتجيب اي الشفعة في دار صوح
 عليها اي على الدار بان يكون بدلا بالانكار والسكوت لانه المدعى يأخذ ما عوضا عن حقه في زعمه
 فيقال بزمه والاقاربها مثلها وما استحق من المدعى اي المصالح عنه استحق من العبد ويرجع
 الى المدعى على المستحق بالخصومة فيه اي يخاصم المستحق فيها استحق لانه المدعى عليه لم يدفع العوض
 الا بدفع خصومة عن نفسه ويبقى الدعوى في يده بلا خصومة احد فاد استحق لم يحصل له
 مقصوده وما استحق من العبد ايضا او كل يرجع المدعى الى دعواه في قوله اي اذا استحق بعض
 العبد في المدعى يرجع الى دعوى حصته ما استحق من المصالح منه استحق كل يرجع الى دعوى كل
 وفي الصلح مع الاقرار اذا استحق العبد الرجوع للمدعى الى العبد لوجود اقرار المدعى عليه في السكوت
 والانكار يرجع الى دعوى العبد وهلاك العبد قبل التسليم الى المدعى كاستحقاقه في الفصلين
 اي فصل الاقرار وفصل السكوت والانكار فان كان عينا اقرارا يرجع بعد هلاك العبد الى المصالح
 عنه وان كان غير انكار يرجع الى الدعوى ولو صالحا على بعض دار وانما قال البعض دار ولم
 يقل على بعض يار عليه تخصصا لوضع المسئلة بالعين لانه الصلح غير الكل على البعض
 انما كل في دارين جائز بزمها لا يصح بضمها اذ ادعى رجل على آخر دارا فصالح على قطعة
 منها لم يصح الصلح وهو على دعواه في الباقى لانه بعض الدار لا يصح عوضا عن الكل وحيلة
 اي حيلة جواز هذا الصلح ان يزيد في العبد شيئا فان زاد في العبد شيئا كدراهم او ثوب
 يكون كل ذلك الشئ عوضا عما سبق في المدعى عليه او يبرئ بان يلحق به ذكر البقاء عنه

بعضا او كل في صورة الصلح بسكوت
 وانكار بزم المدعى حصته اي
 حصته ما أخذ من

دعوى الباقى لانه البقاء غير دعوى لا غير صحيحة وان لم يكن البقاء غير لا غير صحيحة والفرق بينهما
 يظهر فيما اذا كان الدار في المدعى عليه في غير المدعى غير دعوى لا يصح وان لم يكن في يد المدعى عليه
 كما اذا مات واحد وترك ميراثا في غير واحد عنه نصيب لا يصح لانه هذه البقاء غير الاخير **فصل**
 يجوز الصلح غير مجهول كما اذا ادعى رجلا مجهولا في دار ثم صوح على نفي معلوم يصح الصلح لانه
 استغاط فلا يقع فيه المنازعة ولا يجوز الاعطى معلوم يعني لا يجوز الصلح على بدل مجهول الا على بدل
 معلوم لانه تملك فيفضى الى المنازعة ثم اعلم ان الصلح يقتضي ان يكون على اربعة اوجه غير
 مجهول على معلوم او غير معلوم على معلوم ومما صحح في لما تبين وغير مجهول على مجهول ومما قلنا
 والصابط ان كل ما يحتاج فيه الى القبض لا بد ان يكون معلوما تحرز عنه وقوع النزاع بالجملة
 فيه وما لا يحتاج الى قبضه يكون استغاطا لا يحتاج الى العلم به لانه غير معقولا المنازعة فيجوز
 اي الصلح غير دعوى لما لانه في معنى البيع كاجاز ببيع جاز صلي وغير دعوى المنفعة كما اذا
 ادعى على وارث ان الميراث كان اوصى له بسكنى هذه الدار سنة وانكر الوارث او اقر
 فصالحه على مال ومنفعة جاز لانها في معنى الاجارة اذ هي تملك بعقد الاجارة فله ان يملك
 بعقد الصلح لكن انما يجوز الصلح غير المنفعة اذا كانتا مختلفتين اجتنابا بصلح على السكنى
 على خدمته العبد مثل والاول اذا اتحد جنسهما كما اذا صالح على السكنى على السكنى فلا
 يجوز وغير دعوى اجنابية في النفس وما دونها عمد او خطا لانه موجب لخطا المالك والصلح عنه
 كالصلح في سائر الديون الا انه لا يصح ان يزيد في الصلح على مقدار الدية لانه المقدار الشرعي
 بخلاف الصلح غير دم العود حيث يجوز بالزيادة على قدر الدية لانه الفصل ليس بالصلح
 على ضم او خسر يستقط الفصل ولم يجب شئ ويجوز الصلح ايضا غير دعوى الرق اي اذا
 ادعى على مجهول ان كان له عبده فصالح المدعى عليه على ما جاز وكما ان الصلح بالدعوى
 الرق عنق بالمال اذ في حق المدعى والمدعى عليه حيث ثبت الاول ولو وقع الصلح باقرار
 من المدعى عليه وان لم يكن باقراره فعنق بالمال في زعم المدعى عليه يكون دفع الخصومة لانه زعم
 انه حر الاول ولا ولاية عليه لان العبد لا يقيم لبيته فيقبل ويثبت الاول ويجوز ايضا
 غير دعوى الزوج النكاح وكان خلعاً بان يجعل في حقه في معنى الخلع لانه المال في ترك البضع

خلع الصلح بحسب عمله على اقرب عقود اليه ويحكم اي اخذ من مالها ليد الصلح عليه اي على الزوج
 ديانة انه كان مبطلا في دعواه اذ لا يخل له ان يأخذ منها شيئا على هذا الوجه ولو صالحها بما
 سقر له بالصلح جاز اي لو صالح الرجل مع المرأة بالسر المرأة بالصلح جاز ولا يجوز
 اي الصلح ان ادعت ان المرأة باهت على رجل فصالها الرجل على مال الشفعة من الزوج
 وانما لم يجز لان الصلح ان جعل على الزوج فقة فالزوج لا يعطى المرأة شيئا على الفقة وان
 لم يجعل فقة فالرجال على ما كان عليه قبل الدعوى لانه الفقة لما لم توجد كانت دعواها
 عما لم يلبس النكاح في زعمها فالبدل لا يقع في معاملة شيء فكان رشوة وقيل يجوز اي هذا
 هذا الصلح بان يجعل بدل الصلح زيادة في مهر ما تم خالها على اصل المهر لا الزيادة فسقط
 الاصل لا الزيادة ولا يجوز الصلح ايضا على دعوى كذا لانه حق الله تعالى لا حق العبد والصلح
 لا يجوز في حق الله تعالى حتى لو اخذ رجل زانيا او سارقا وشرب خمر فصالها بما لم يلبس
 يدفعه الى السلطة فهو باطل ويرد ما اخذ منه وان قتل عبدا دون رجل او عبدا وصالحا غنم
 لا يجوز لانه رقية نفسه ليست من تجارة فلا يجوز التصرف فيها وقضاها يكون معفو
 بانه لا يكون لولي القتل ان يقتل بعد الصلح لانه اذا صالحه بعد غنى عنه ببدل فصيح العفو
 ولم يجب البدل في حق المولى بل يتأخر الى ما بعد العتق لانه صلح غنم نفسه صحيح لكونه مكلفا ولم
 يصح في حق المولى فصار كانه صالحا على بدل مؤجل يؤخذ به بعد العتق ولو فعل ذلك جاز
 الصلح ولم يكن له ان يقتل فكذا ان كان الذرر والغرنق على العارية بخلاف صلح اي
 صلح المأذون به غنم عبدا لاي المأذون به ان يشتره من كسبه قتل اي هذا العبد رجل او عبدا
 عبده من كسبه فيجوز تصرفه في استخلاصه وفي الذرر والغرنق على الزيلعي ان المكاتب ان
 صالح غنم نفسه صحيح لانه كالمؤثر بوجه غير المولى وهذا اذا ادعى احد رقبته فانه يكون خصما فيه واذا
 جنى عليه كانه الارش له واذا قتل لا يكون قيمة للمولى بل لو رسته حتى يودي بها كاتبة ويحكم بحرية
 في اخرجوه ويكون الفضل لهم فصار كالمؤثر فيجوز صلح غنم نفسه ولا كذا العبد المأذون به وان
 صالح غنم معصوب تلف باكثر من قيمة جاز يقع ان يغصب ثوبا او عبدا فيقيمة خمانة او
 اسنبله فصالها على سبعة مائة جاز عند الجح لانه حصة في الهالك باق فاعيانه باكثر من قيمة

لا يكون

لا يكون ربوا اذ لا يجانسه بينه العبد والفقير وقال بطل الفضل على قيمة انه كان لا يتغابن
 الناس يعني لا يجوز اذا كانا بغير فاضل لانه حصة في القيمة والزيادة عليها يكون ربوا بخلاف ما
 يتغابن الناس فيه لانه يرضى تحت تقويم المقومين فلا يظهر الزيادة وان يوصى اي صالح بعض غنم معصوب
 تلف صح مطلقا اي سواء كان قيمة العوض اكثر من قيمة المعصوب او لا اتقانا اذ ليس بينهما اي احسن
 فالزيادة لا تظهر عند اختلاف احسن فلا يوجد الربوا وان اعتق موصى عبدا مائة كالبالنصف و
 صالح غنم باقية باكثر من نصف قيمته يعني عبد بين رجلين اعتقه احدهما وهو موصى فصالها غنم باقية
 باكثر من نصف قيمته بطل الفضل اتقانا لانه القيمة في العتق منصوص عليها وتقدر السعر
 لا يكون دون تقدير القاض فلا يجوز الزيادة عليها وان صالح هذا المعنى غنم باقية بعض صح وان
 كان قيمة اكثر من قيمة نصف العبد لانه الفضل لا يظهر عند اختلاف احسن ويجوز صلح المدعى بال
 يدفعه الى المنكر لغير اي المنكر اي المدعى وبدل الصلح غنم ممدد او على بعض دين برعية من المكاتب
 والموزون يلزم اي بدل الصلح الموكل لا الوكيل اي لا يلزم الوكيل لانه الصلح غنم القود معاوضة
 باسقاط الصلح على بعض الدين اسقاط محض فكان الوكيل سرفا محضا فلا ضار عليه لانه
 ضمنه اي الوكيل البدل فان كان يكون مؤثرا بالضاة لا بالصلح وبدل ما هو كسبه يلزم الوكيل
 وهو ما اذا كان الصلح غنم مال باللزم وكيلا لانه احمق في رجوع الى الوكيل هذا اذا كان الصلح
 غنم اثارا وانما اذا كان غنم النكار فلا يجب على الوكيل وان صالح فصوله غنم جانب المدعى عليه
 مع المدعى ضمن البدل واضاف الى ماله بانه قال صالحك على الف من ماله او سرق الى غنم
 او نقد بلا اضافة الى نفسه بانه قال على هذا العبد او هذا الف او اطلقا بانه قال على الف سلم
 اي الفصول البدل صح اي الصلح في هذه الصور وكما اي الفصول متبرعا في هذه الصور لاربع
 لانه فعله بلا اذن المدعى وان اطلق اي الفصول بانه قال صالحك على الف ولم يسم اي
 الفصول البدل توقف اي الصلح على الاجارة وان اجارة المدعى جاز اي الصلح وتراعه
 اي المدعى عليه البدل والى اي وان لم يجز بطل الصلح فكانت هذه المثل خمس صور لا الفصول
 اما ان يضمن الى مال او لا فان لم يضمن فاما ان يضمن الى نقد او عرض او لا فان لم يضمن فاما ان
 يسم العوض او لا فان صلح جائز في الوجه كلها الا الوجه الاخير وهو ما اذا لم يضمن البدل ولم

ينصفه الى ماله ولم يشتر اليه ولم يسلم اليه المدعى حيث لا يحكم بجوازه بل يكون موقوفاً على الاجارة
اذ لم يسلم للمدعى عوضاً فلم يسقط حقه بما لم يعدم رصانه به فان اجازته المدعى عليه جاز ولزمه
المشروط لانه اتم باختياره وانزده بطل بخلاف سائر الوجوه فان اجازته **باب الفصل**
في اليمين الصليحة على استحقاق بعد المداينة على بعض جنس اخذ بعض حقه اذ كان بدار الصليحة جنس
يستحق المدعى على المدعى عليه بعد مداينته بحسب بينهما في الصليحة اخذ بعض حقه وسقط لباقيه
للمعاوضة لانه بعض الشيء لا يصليح عوضاً لكل فلو صلح فترجع على هذه المسئلة عن الف حال على
ما في حالة او الف مؤجل صح في الاول يكون اسقاط فوق المائة ولو ان كان يكون اسقاطا لوصف
اكثر من المائة يكون في التاخير معنى اسقاط وكذا في صح ايضاً لو صلح عن الف جيا على ما في زبوا
فيكون اسقاطا لما فوق المائة وسقطا لوصف الجوده في المائة ففي هذه القصور يصح الصليح
ولا يشترط قبض بدار الصليح ولا يصح في الصليح عن درهم على دينار مؤجلة لانه لا يبر غير مستحقة
بعد المداينة فلا يمكن حمل هذا الصليح على تأخير حقه فيحل على المعاوضة فيكون صرفاً في شرط قبض
الدينار قبل الاقتران اذ يصح الدرهم بالدينار نسبة لا يجوز او عن الف اي لا يصليح اليه
عن مؤجل على نصف حال لانه المعجل خير من المؤجل والمعجل غير مستحق بعد المداينة فيكون باطلاً
ما حط عنه من الدين في حال اعيانها عن الاجل وهو ارام وعنه الف اي لا يصليح الصليح ايضاً عن
الف سود على نصف بيضا لانه البيضا غير مستحقة بعد المداينة وهي زائدة وصفاً
فيكون معاوضة الالف بخمساً وزيادة وصف الجوده في حال زبوا او لوصاح عن الف
درهم ومائة دينار على مائة درهم حال او مؤجلة صح اذ يعتبر حط الدينار كطها وبعضها
اي الدرهم وتأجيل للبعض للمعاوضة لانه معنى اسقاط لا لزوم في الصليح فاذا امكن
ان يجعل حطاً وسقطاً لم يعتبر معاوضة وان قال من له على الف اذ عند النصف على انك
من باقية ففعل اي دفعه الاخر لنصف الالف في القدرين في الباقي والآي وان لم يدفعه فلا
يبر عنه ايج ومحمد فلا لا يبر يوسف فان عنده يبر لانه لا يبر احصل مطلقاً فثبت البراءة
مطلقاً لانه كلمة على العوض واذا انصف لا يصليح عوضاً للبراءة فيقال له براءة مطلقة
وان قال صاحبك على نصف على انك لم تدفع هذا النصف فالالف عليك لا يبر اذ لم

يدفع

يدفع اجماعاً يعني قال من له على الف صاحبك عن الف على خمسة مائة تدفعها الى غدا
وانت برى من الباقي على انك لم تدفعها فالالف عليك فان قيل دادي في القدرين وعن
الباقي والا لا يبر او فالالف عليه وهذا بالاجماع لانه ان يصير التقييد فالمدعى بطل وان قال
لمد يونه ابر انك من نصف اي من نصف الالف على ان تقطيني نصفه غدا يبر آخر نصف اعطى
او لم يعط لانه اطلق الابرا او اضمنه مائة غدا لا يصليح عوضاً ويصلح شرعاً مع الشك في تقييده
بالشرط فلا يتقيد بالشك وكذا اي يبر اليه لوق للمد يونه اذ ان نصف اي نصف الالف
على انك برى من باقية ولم يوقت بان لم يذكر فيه لفظ غدا ففي هذه القصور يبر عن نصف الدين
سواء اذ نصف الاخر او لا لانه ابراً مطلق ولو قال للمد يونه ان اديت الى نصف فانت
برى واذا اديت او متى اديت لا يصح الابرا او انه وصليته اذ نصف لانه علق الابرا
بالشرط صريحاً وهو باطل كخلاف اذ لم يكن صريحاً كما في القصور السابقة وذلك ان في
الابرا معنى التملك ومعنى الاسقاط فالاسقاط لا ينافي تعليقه بالشرط والتمليك
ينافيه فراعيت المعنيين وقلنا ان كان التعليق صريحاً لا يصح وان لم يكن صريحاً كما في
الصوت المذكورة يصح ومن قال اي للمد يونه ستر الرب دينه لا اقر بك دين حتى تؤخره عن
او حط ففعل اي الدائنة التأخير او اخط جاز اي التأخير او اخط ليس بكرة حتى لو طالبه
بعد التأخير لا يتكبر في مطالبته في حال او اخط لا يتكبر في مطالبته ما حطه ابر او اعطى
اي المد يونه ما قاله ستر الزمة للجم اي اخذ المال في المخر في حال بلا تأخير وحط **فصل** ان صلح
احد ربه الدين عن نصف على ثوب فليشتر بكرة يبيع المد يونه بنصف اي لشريك اي اخذ
نصف الدين من المد يونه لانه كان عليه ولم يتوفه فبقي في ذمته او ياخذ اي الشريك نصف
الثوب من المصالح لانه الصليح وقع عن نصف الدين وهو كذا لانه قسم الدين حال كونه
في الزمة لا يصح وهو الشريك متعلق بكل جزء من الدين فيوقف على اجازته فاذا اخذ
النصف يكون اخذ الا على اجارة عقد الصليح فصح ذلك العقد الا ان يضمن للمصالح
ربع الدين فان المصالح ان ضمن لشريك ربع فلا حق للشريك في الثوب فلا ياخذ من المصالح
نصف الثوب وان قبض اي احد ربه الدين شيئاً من الدين كما اخذ احداهما ثلثاً من مد يونه

عليه الف درهم تركه أي العاقبة تركه في هذا الشيء وأتبعه أي تركه في الغرم
بما بقي أي لا يكون للغرم أن يقول للذي أعطاه نصف الدين أنه قد أعطيتك حصة ليس لك
على شيء فإنه ما أعطاه أياه مشترك بينه وبينه تركه وإن اشترى بنصيبه شيئا كالواشتر
أخذته يكتسبه نصف الدين من الغرم شيئا فتمت تركه ربع الدين لأنه صار قابضا لنصف
الدين بالمعاقبة فيصنع تركه نصف ذلك النصف وهو ربع الكمال أو أتبع الغرم لأنه
حصة في ذمته باقية لأنه العاقبة استوفى نصيبه حقيقة لكن الحق المأذون فيهما استوفى
فله أن يشركه ومنه أثر غير نصيبه أو قاض الغرم دين سابق لا يضمن تركه أي إذا
أبرأ أحد الشريكين ذمة المديون عن حصته لا يرجع الشريك الآخر على المديون بحصة
لأن الأبرأ التالف لا قبض وكذا أنه وقعت المعاقبة بدونه التابون بأنه يكون للمديون
على أحد المدينين دين بسبب قبل أن يجب لها عليه فإن الشريك لم يرجع فيه على المديون
لأن قضى بينا كان عليه ولم يقبض شيئا وإن أبرا غير البعض قسم الباقي بينهما التالف لأن
بقوله ربع ولا فرق لنصف وإن أقر أي أحد الشريكين نصيب لا يصح عند الجمع ومحمد حلفا
لأن يوسف وبطل صلح أحد رجلي التمس نصيبه على ما دفع أي من رأس المال لأنه لو كان
على غيره لا يجوز بالاجماع خلافاً لأنه لا يوجب يوسف نصيبه إذا سلم رجله إلى أوفى طوعاً
ثم صلح أحدهما مع التمس إليه على أن يأخذ نصيبه من رأس المال وينسخ عقد السلم في نصيبه
لم يجر عند الجمع ومحمد لا بأجازة فإنه أجاز حاز وكذا المقبوض من رأس المال مشترك بينهما
وما بقي من السلم مشترك بينهما أيضاً وإن لم يجر فالصلح باطل وقال أبو يوسف جاز
اعتبار السائر المديون فإنه أحد الاثنين إذ صلح المديون عن نصيبه على بدل جاز فله
الآخر خيرة أسير الشريك في المقبوض وبين أن يرجع على المديون بنصيبه كذلك هما
وإن أخرج الورثة أحدهم عن عرض أو عمار مال أو أخرج عن أحد التقدين بالأخر بائناً صلحاً
غير ذهب بنفقة أو غير فضة بذهب أو غيرها أي غير التقدين بهما أي بالتقدين بانه كان
في التركة درهم ودنانير ودينار الصلح أي درهم ودنانير صلح أي الصلح صرفاً للدين
خلافاً كما أن البيع قل البذر أو كثر له تساوى التقدين بهما لا يعتبر لعدم اتحاد الجنس

على سبب ما إذا كان الدين بنصيب الشريك
وأبرأ أحد المدينين نصيبه وهو
الربع قسم الباقي

بل يعتبر التقاض في المجلس لأنه صرف فإنه وجد التقاض في صحيح والآ فلا وغيره قد بين وغيرهما
بأحد التقدين لا يصح أي إذا كانت التركة ذهباً وفضة ونباتاً وعماراً أو غير ذلك فصالحه
على ذهب وفضة لم يجر لأصل الترتيب إلا أن يكون المعطى أكثر من نصيبه من ذلك الجنس أي إذا كان
المعطى مائة مثلاً يجب أن يكون المائة أكثر من حصته من الدراهم ليكون ما ياب وى حصته في مقابلتها
وما فضل في مقابلة غير الدراهم أصراً من غير البوا وذلك لأنه الصلح لا يجوز بطريق الأبرأ لأن
التركة أعيان والأبرأ غير الأعيان لا يجوز فلا بد من التقاض فيها بل حصته من الذهب
والفضة لأنه صرف في هذا القدر وإن بعرض جاز مطلقاً يعني إذا كانت التركة ذهباً
وفضة وغير ذلك فصالحه على عرض جاز سواء كان المعطى أكثر من نصيبه أو لا لعدم الترتيب
وإن كان في التركة دين على الناس فأخذه أي أخرج الورثة أحدهم ليكون الدين لهم أي
لبقية الورثة بطل الصلح لأنه يصير ملكاً حصته من الدين لسائر الورثة منهم ما يأخذ
منهم من العيين وتلك التركة الدين من غير نصيبه عليه الدين باطل فإنه لا يجوز فاذ بطل في حصته
الدين بطل في الكل ثم ذكر لصحة الصلح جديلاً فقال فإنه شرطوا أي بقية الورثة براءة
الفرع من نصيبه أي من نصيب المصالح صلح أي الصلح لأنه يكون تملك الدين من نصيبه الدين
وكذا أي صلح الصلح أيضاً فقصوا أي بقية الورثة حصته أي حصته المصالح منه أي
الدين تبرعاً بهذا جديلاً ثابتة وهي أن يؤدي سائر الورثة نصيب المصالح من الدين
متبرعين وهو يحيل لهم حصته من الدين على الفرع ثم إن يصلحوا عما بقى من التركة فإنه
يجوز وفي هذا الوجه يتقرر بقية الورثة لأنه التقاض من الدين وأوصوه قدر ما أي قدر
حصته المصالح من الدين وأحالهم على حال المصالح الورثة بالقرض الذي أخذوه
منهم على الفرع وأقبلوا أحواله وصالحوه أي الورثة المصالح عن غيره أي غير غير
الدين بما يصلح أن يكون بدلاً فلا بد أن يكون الصلح أكثر مما إذا كانت حصته المصالح
من الدين على مائة درهم وفي العيين أيضاً ويصالحونه على الدراهم فيجب أن يكون
بدل الصلح أكثر من مائة بانه كان مائة وعشرة دراهم فيقرضونه مائة وهو يحيلهم بالمائة
على الفرع وأهم يقبلوا أحواله ثم يصلحونه غير الدين على عشرة فإنه كان غير الدين

بحيث يجوز الصلح عنه بغيره فظاهر وان لم يكن زاد على العشرة شيء آخر وهذا اجله ثالثة
وهي اصلها وفي صحة الصلح عن تركه هي اجتهاد غير معلومة على كل متعلق بالصلح او موزون
اختلاف يعني اذا لم يكن في التركة دين واعيانها غير معلومة واريد الصلح على مكيل او
موزون قيل لا يصح لاحتمال انه يكون في التركة مكيل او موزون فيكون ربا او يصح لاحتمال
انه لا يكون في التركة مكيل او موزون والاصح ايجاز اي جواز الصلح عنه التركة مجهولة
انه علم انها التركة المجهولة غير المكيل والموزون اذا كانت كلها في كل التركة في يد
البقية لانه التركة اذا كانت في يد بقية الورثة فالجهاالة لا تقضي الى المازعة فيجوز
ووجه عدم الصحة انه هذا الصلح بيع البراءة لانه البراءة عن الاعيان لا يجوز فاذا كان بيعا
فاذا بدلين فهو بطل فلا يصح ويبطل الصلح والقسم ان كان على الميت دين مستغرق
اي اذا كان على الميت دين محيط بالتركة لا يصح الوارثة فلا يثبت موتهما بينهما
ان كان على الميت دين غير مستغرق فالوكل الصلح قبل قضاء اي ينبغي ان لا يصح
قبل قضاء الدين في دين غير محيط ولو فعل قالوا يجوز يعني لو صالح الورثة مع وجود
دين غير محيط فالتحريم قالوا يجوز لانه التركة لا تجزئ قليل دين والدين قد يكون غالبا
فلو جعلت التركة موقوفة يتصرف الورثة والدين لا يتصرف لانه على الورثة قضاء دينه
والقسم يجوز قياسا لا تحسنا وقيل القياس انه يوقف الكل ولا يقسم ووجه القياس
انه الدين يتعلق بكل جزء من التركة وقيل التحسنة انه يوقف قدر الدين ويقسم الباقي
وجه التحسنة لزوم قدر الورثة **كتاب المضاربة** هي لغة معاملة من في الارض غابا لطلب الربح وشرا
وهي السيرة فيها سمي هذا العقد لان المضارب يسير في الارض غابا لطلب الربح وشرا
عقد شركة في الربح بالفر جانب وعمل في جانب آخر وكنها الايجاب بانه يقول رب المال
دفعت هذا المال اليك مضاربة او معاملة او خذ هذا المال واعمل به على ان تارزقه الله
بيننا نصفا او غير ذلك او القبول بانه يقول المضارب وخوذه والمضارب امين في الالبنة
فكان في حكم المودع لانه قبض المال باذنه مالكه فاذا انصرف اي مضارب في المال فوكيل لا يتصرف
فيه رابره حتى يرجع بالحقة من العدة على رب المال فان ربح فشر يك لانه يحصل بالمال والعمل

فبشر كان

فبشر كان فيه وان خالف اي المضارب لو لم يملك المال فعاصب لتعديته على مال غيره فيكون مضاربا
وان شرط كل الربح للمضارب فمستغرق اي فالمضارب مستغرق وان شرط اي الربح لربته
فمستبضع اي فالمضارب مستبضع وان قدمت اي المضاربة قاجير اي فالمضارب اجير
فلا اي المضارب اجير مثلا اي اجير فقل عمله كما في الاجارة العاسدة وهو عمل لانه لا يتحقق المستحق
لعدم الصحة ولم يرض بالعمل مجانا فيجب اجير مثلا ربح او لم يربح ولا يزداد اي اجير مثلا على ما
شرط له اي المضارب كما هو حكم الاجارة العاسدة عندنا يوسف خلافا للمحمد ولا يضمن المال
فيها اي في المضاربة العاسدة ايضا اي كالا يضمن المال في المضاربة الصحيحة لانه امين
فلا يكون ضاميا ولا يضمن المضاربة الا بالمال يصح به التركة لانها تصير شركة بحصول الربح فلا
يرضى بالصلح بالتركة وهو التركة والدين والدين والدين والدين وان دفع اي ربح
المال عرضا وقال بانه يار له بعد العمل في مضاربة او قال قبض ما في الدين على فله
وعمل فيه مضاربة جاز ايضا اي كما في المسئلة الا ان اراد بانه يبين جواز المسئلة الا ان
اما الا ان فله عقد المضاربة قابل للاضافة الى الزمان المستقبل لتضمنه مع الورثة
والاجارة والوكالة فجازت المضاربة لانها ليست بمضافة الى العرض بل الى الثمن و
هو ما يصح به المضاربة واما الثانية فلانه اصناف مضاربة الى الزمان القبض والدين
فيه يصير عينا وهو يصح ان يكون راس المال وشرط تسليم المال الى المضارب بل لا يثبت
المال فيه اي في المال لانه المال عند المضارب المارة فلانهم الا بالتسليم اليه كالوديعة
ولانه العمل لازم للمضارب وهو يكون بتسليم المال اليه عاقد ان ربح المال او غير عاقد
كالصغير اذا عقد له ولديه واحد ان يكتسب عطف على الصغير اذا عقد له الا ان
العقد ليس بصادر من الصغير او احد ان يكتسب حقيقة وشرط كونه الربح بينهما مساعا
بانه يكون الربح جزءا من الاجل فاذ اعين قدره فلا يصح لاحتمال ان الربح لا يكون
الا ان القدر فلا يحصل الربح لو لم يربح المال واذا انتفى الربح لا يتحقق المضاربة
فتفترق عن هذه المسئلة ان شرط لاصحابها عشرة دراهم مثلا اذ لا يتحقق شئ من
الربح بينهما وهو شرط الصحة فاذا قدمت فلا جرم فله لانه لم يرض بالعمل مجانا وكل

شرط وجوب جهالة الربح فنفسه ما اى المضاربة وما اى الذي في الشرط القاسدة لا يوجب جهالة
 الربح فلا يفسد ما ويبطل الشرط فيصح العقد وبطل الشرط كطبيعة الوضعية اى احسنه على
 المضارب او عليها فالشرط يبطل ويبقى العقد صحيحا لانها جزء من المال فلا يجوز ان يترجم
 رب المال لكنه بشرط ان لا يغيره لا يوجب قطع الشراكة في الربح والمضارب في مطلقها اى المضاربة
 والمرد بالطلاق ما لم يقيد بزمان او مكان او نوع من التجارة كخاوة يقول وقت اليك هذا المال
 مضاربة ولم يرد عليه لفظا اخر اى يبيع بنقد او شئ وان يشترى وان يוכלل بها اى بالبيع
 والشراء وان يهازوا ببيع والابضاع دفع المال بصناعة وان يودع وان يرهون وان يتردد
 وان يوجر وان يستأجر وان يحال اى يقبل الخوالة بالتمتع على السهم وغيره اى غير السهم والموت
 لان كل ذلك من ضيع التجارة ولو ابضعت رب المال صح ولا يفسد اى بابضاع رب المال
 المضاربة وليس له ان المضارب ان يشارك مع الاجنبى الا باذن رب المال ويقول اى
 المال اى للمضارب اعمل براك لا الشئ لا يضمن مثله استوائها في القوة بل يضمن
 دونه كالادراع وكونه فلا بد من التصريح بالالتفويض المطلق اليه ولا يقرض او يستدين
 او يهب او يهبه او يتصدق الا بتخصيص ولا يقيد قوله اعمل براك في هذه الامور بل لا بد من تصريح
 رب المال به لانه ليس بضيع التجارة فلا يحصل به الفرض وهو الربح فان شترى بقرع
 على مسئلة عدم الاستدانة بما لها اى مال المضاربة فترأى كواب وقصره او حمل اى متاع المضاربة
 من موضع الى آخر بما لا اى مال نفسه لا بما للمضاربة من اى المضارب متبرع وان وصيلة
 قيل من جانب رب المال لا اى اعمل براك فله اى للمضارب اخلط اى خلط مال المضاربة
 بما له اى مال نفسه وله التصنع اى قيل له اى للمضارب ذلك اى اعمل براك لانه اخلط و
 البضيع به خلط تحت اعمل براك فلا يضمن اذا قال له اعمل براك لا يضمن المضارب
 اى بالخلط والتصنع لانه فعل ما فعله باذنه حتى لو لم يقل له اعمل براك يكون بالخلط عاصيا
 فيضمن ويصير المضارب شريكا بازا والتصنع باذنه صيغة وحقة اى حصة التصنع
 لم يضمن المضارب الا ببيع اى النوب وحصة النوب الا ببيع المضاربة اى في مالها ولو بصفة
 السود لا يخل تحت اعمل براك عند البيع لانه السود نقصه عنده بخلاف سائر الالوان

وان قيدت اى المضاربة ببلد او سعة او وقت او بعامل معين بانه عينه له رب المال شخصيا
 به بانه يكون ذلك المعامل ثقة في المعاملة فيسقط له اى للمضارب ان يتجاوز عنه كما في الشراكة فان
 تجاوز بانه خرج الى ذلك البلد او شترى سعة غير معينة او عامل مع غير معينة ضمن وكان ذلك
 وركبه له وعليه ضمان لانه تصرف في مال غيره بغير امره وان لم يتصرف فيه حتى رده الى البلد الذي عينه
 برئ من الضمان لانه ادين خالف ثم واقف بالعود ورجع المال في يده مضاربة على حاله بالعقد
 السابق فان قال اى رب المال اى للمضارب عامل على صيغة الامر اهل الكوفة او القصارفة فعامل
 لا يكون مما لا فائدة القيد الاول راجعة الى المكان والى النوع عرفا وكذا اى لا يكون مما لا
 لا ورب المال ايضا لو قال شترى في سوقها اى الكوفة وشترى في غيره اى في غير سوق الكوفة فلا فائدة
 لهذا القيد لانه المصطلح ككان واحد بخلاف قوله لا شترى في السوق اى في الكوفة لانه ذلك
 والولاية اليه وان قال خذ هذا المال فعمل به في الكوفة او فاعمل بها واخذها بالنصف فيها
 فهو تعييد يعنى التخصيص المقيد يقول خذ هذا المال فعمل به في الكوفة لانه تعييد واخذ
 المال فاعمل به في الكوفة لانه الفاء للتوصل والتعقيب او خذها بالنصف في الكوفة
 لانه الباء للتصاق بخلاف خذ اى المال فاعمل به اى بالمال فيها اى في الكوفة لانه الواو
 للعطف فكان بمنزلة المستودعة والاشارة الى المعامل والمضارب اى ببيع شئ
 ما لم يكن جلا لا يبيع اليه التجار ما لم يكن التبعة اجلا لم يبعد عند التجار كعشر سنين
 وان باع بنقد ثم اخرا اى اجل بانه يؤخر التمتع حتى اجاعا وله اى للمضارب ان ياذن بعد
 المضاربة في التجارة وليس له ان يزوجه عبدا وامة من مالها اى من المضاربة وغيره اى يوسف
 انه يزوجه الامة لانه لا اكتساب اذ يستفيد به وهو سقوط النفقة من مال المضاربة ولها
 انه ليس من التجارة والعقد لا يضمن الا التوكيل بالتجارة فلا يملك وان كان اكتسابا
 كالكتبة والاعانة على صنف قيمة ولا له ان يشترى به بغيره على رب المال بقرابة
 او يمين بانه قال انه ملكته فهو حر لانه المضاربة اذ يتصرف يحصل به الربح وهذا التما
 يكون بشرط ما يمكن بيعه وهذا ليس كذلك فان شترى بغيره يضمن على رب المال كانه لا لها
 اى شراؤه للمضارب لا للمضاربة لانه الشراء من وجدها فاعلى المشتري ينفذ عليه لو كسر

المضارب في الكوفة غير المالك
 او صارف مع غير القصارفة

الامتصاصية صح لوجوده باذن رب المال ولرب المال شرط لنفسه نصف جميع ما رزق الله
وما رزق الله ثم جميع ارباحه فيكون النصف جميع ارباحه بقى الاول النصف الاخر فذبح منه ما
الاكث وهو ثلث ارباحه لانه تصرف الاول ينصرف الى نصيبه خاصة ثم بقى نصف الثلث
ويطلب للمصارين ذلك لانه عمل الله دفعه لكنه استأجر رجلا على احتياط لئلا يربح
فاستأجر احتياطه من خيطه نصف طاب الاول والفضل كذا هذا وان دفع الى المصارف
الى غيره مصاربه باذن المالك بالنصف فنصفه اي فيكون نصف ارباحه لرب المال والنصف
الاخر لرب المصارف لانه لا شيء الا بالمال المالك شرط لنفسه نصف جميع ارباحه فانصرف
شرط الاول النصف كله الى جميع نصيبه فيكون كله بالشرط ولا شيء للاول وان شرط كله
التسليين فكل شرط اي ان شرط المصارف الاول للمصارف لانه يثني ارباحه فلما كان المصارف
الانصاف ونصيب المصارف الاول كله سوسا كلكه للتسليين لانه شرط كله شيئا
هو تحقق للمالك هو السدس فلم ينفذ في حق المالك فوجب عليه الضمان بالتسمية
لكنه استأجر رجلا لئلا يربح فاستأجر الاخير رجلا لئلا يربح فاستأجر الاخير رجلا لئلا يربح
فان يضمن له زيادة الاجر وان قيل له بانه قال رب المال للمصارف الاول ما رزقك
او ما رزقت من شيء بيننا نصفا فذبح الى المصارف المال الى غيره بالثلث فكل اثم
ثلثة اي للمصارف لانه ثلث الربح والثلث اربعة المصارف وبين المالك نصفا
لان المالك شرط لنفسه نصف ما يحصل للمصارف الاول وله الاكثر منها
وهو ثلثا وان دفع بالنصف فكل نصف اي ان دفع المصارف الاول المال
الى الله بالنصف في الصورة المذكورة فكل مصاريف نصف الربح وكل في المصارف
الاول ورب المال ربع لان النصف اربعة المصارف الاول وبين المالك نصف
فيكون لكل منها ربع الربح ولو شرط لعبد رب ثلث ليعمل الى العبد معه اي مع المصارف
وشرط لرب ثلثا وشرط لنفسه اي لنفس المصارف ثلثا لان شرطه العمل على العمل
لا يمنع التحلية والتسليم لان العبد يبيع بغيره خصوصا اذا كان مأذونا له وشرطه العمل
اذن له واذ لم يمنع التحلية لم يمنع الصحة ولا كذلك شرطه على المالك لانه يمنع التحلية

فمنع

فمنع الصحة وتبطل اي المصارف بموت احدها اي المالك المصارف لانه توكل وموت
الوكيل او الموكل تبطل الوكالة وتبطل المصارف ايضا بلحاظ المالك بدراجه مرتبة او حكم
الخاص به لانه كما موت لا اي لا تبطل المصارف بلحاظ المصارف بدراجه مرتبة
ايما توقفت في ملك بالنظر الى ملكه ولا ملك له في مال المصارف وله عبارة صحيحة فلا توقف
في ملك المال فبقيت المصارف على حالها ولا ينصرف الى المصارف بغيره اي بغير المالك اياه
ما لم يعلم ان المصارف به اي بغيره لانه وكيل في جهة فبقيت على حاله بغيره والمال عرض
فلا للمصارف بيعها اي بيع العروض ولا ينصرف عنه لانه حقا في الربح ولا يظهر الا بالبيع
فثبت له حق المبيع ولا ينصرف في غير ما لانه البيع بعد الغرل كانه ضرورة لاظهار الربح ولا حقا
اليه بعد النقد وان كان نقد اخر جنس راس المال لا ينصرف فيه لانه مغرول في حقه وان غير
جنسه اي كان نقدا اخر غير جنس راس المال بانه كان احد ما دراهم والاخر دنانير فلا للمصارف
تبدله بجنسه استحسانا والقياس لا يتبدل به بعد الغرل لانه التقديس جنس واحد حيث
التمية وفي الاحتسار له ذلك لانه الواجب على المصارف ان يرد مثل راس المال وانما
يتحقق ذلك برؤف نصف فكل ما له بغير ضرورة ولو اقر قاي المصارف والمالك في المال
دين على الناس لرؤف الاقتضاء اي لزوم المصارف طلب الدين واحدة ان كان في مال المصارف
ربح لانه يكون كالاجر اذا اربح كالاجرة وقد سلم له ذلك فيجوز على اتم عمله كاخ الاجارة
المحضنة والافلا اي وان لم يكن في المال ربح فلا يلزم المصارف طلبه لانه وكيل ومتبرع
في العمل ولا اجر للمتبرع ويوكل اي المصارف المالك به اي بالاقتضاء يعني ان لم يكن ربح
فالمصارف بعد الاقرار ان يوكل المالك بالاقتضاء فان ائتمنى لا يدفع الثمن الى رب
المال لان حقوق العقد تتعلق بالعاقبة وهو امتنع عن الطلب لعدم الربح والمالك
ليس بعاقبة فلا بد من توكيل المالك كذا سائر الوكلاء اي كل وكيل بالبيع اذا امتنع
عن التعاقد لا يجبر عليه بل يجبر على ان يحيل صاب المال والبيع هو التلا لانه يعمل بالاجرة
والسمسار هو الذي يجلب اليه العروض وايجو اتا يبيعها باجره في غير استأجر فهو
ايضا يعمل بالاجرة ويجعل ذلك بمنزلة الاجارة الصحيحة بحكم العادة يجبر عليه

فان كان الاول وتسار في العاين بالاجرة يجوز على طلب ثمن باعاه وما يملكه من مال المضار
صرف الربح او لا اي دون رأس المال اذا اهلك يصرف الى البيع لا الاصل كما يصرف
الملك في مال الركوة الى العفو لا النصب فان زاد اي الملك على الربح لا يضمن المضار
لانه ايمن فلا يكون ضيما فان اقتسمه اي قسم المال والمضار الربح بينهما وتحت
اي مضاربة باء فسمى ما تم عقدت اي مضاربة باء عقد لها عقد آخر فذلك المال بعد
العقد وبعضه اي المال لا ترد اي اي المال والمضار الربح الاول لانه المضاربة الاولى
قد انتهت بالبيع والثانية عقد جديد فذلك المال في العقد الثاني لا يوجب استفاض الاول
وان اقتسمه اي المال والمضار الربح فمخرج باء يكون عقد المضاربة باقى
على حاله ثم يملك المال وبعضه زاد اي اي المال والمضار الربح حتى يتم رأس المال
لانه القسم لا يصح حتى يستوفى الملك رأس مال لانه الربح زيادة على الاصل وهي لا
تكون الا بعد سلامة الاصل فاذا اهلك في يد المضارب امانة نظرا ما اضره من رأس
المال وان فضل شيء من الربح بعد استيفاء ملك رأس المال اقتسمه اي الملك والمضار
النشئ العاقل بينهما لانه ربح في الاصل وان لم يبق باء يكون ما تراداه ما قصاصه يملك
رأس المال فلا ضار على المضارب لانه ايمن **فصل** ولا ينفق المضارب من مالها
اي من مال المضاربة في مصره اي المضارب وفي مصره اخذه وادار اذ ليس في المضاربة
ما يستدعي وجوب النفقة لكونه ايمنا ووكيلا واجيرا ولا ينفق المضارب من مالها في
في المضاربة الفاسدة لانه المضارب فيها اجير والاجر لا يستوجب النفقة فاذا
انفق المضارب من مال المضاربة في هذه الصور ضمن وانما في المضارب لا يعمل
فيه قطعا وشرا به في مالها اي في مال المضاربة فان اذ اسافر وقع سفره لاجل
المال فخصه بحسب العمل للمضاربة فوجب النفقة في مالها لاجل الاحتياط به
بالعروف بين التجار يغنيهم زائد عن الحاجة الاصلية ولما نقص عنها وكذا اي
من مال المضاربة ايضا كسوة اي المضارب وركوبه شرا واستجارا وكذا الاجرة خاد
وواش بياض عليه غسل ثيابه والرحن في موضع يجتاح فيه اليه وضمن ما كان زائدا على

العادة

العادة اي انفق زائدا على الموقوف ضمن الزيادة ونفقة اي المضارب في مصره اي في
المضاربة من مالها اي المضارب لانه لم يجتس بال المضاربة هو سكن بالتسكن الاصل ووجوب
النفقة على الغير بسبب الاحتياط به فلم يوجد فكانت النفقة من مال كاترواء فان اذ اضر
كان دواؤه من مال سوء كان في السفر او في المحضر فان لا يدخل في النفقة ويرد اي المضارب ما بقى
في يده من كسوة وغيره اذ اقدم اي المضارب من سفره الى رأس المال متعلق بقوله ورد
وما دون السفر كسوى المهر كما ان امكنه اي المضارب ان يغزو ويبيت في اهلك فاذا
كان كذلك يكون النفقة من مال والاي وان لم يكن ان يغزو ويبيت في اهلك فكل السفر
اي فحكم حكم السفر وليس المستفيض الاتفاق من مالها اي من مال المضاربة ويرد ما
انفق المضارب من الربح او لا وما فضل قسم يعني اذ اربح المضارب اخذ المالك
من الربح ورا انفق المضارب من رأس المال حتى يتم رأس المال ثم ان فضل منه سلف
قسم بينهما وانما في المضارب بماله اي بال نفقه وما في المضاربة او ساو باليو
تصلين انفق بالخصه اي بحصة المال فان كان الالف واحد والعاء لآخر فثلث
النفقة من الالف وثلثا ما خالفين وانما باع اي المضارب مبيع المضاربة مزاج
حسب ما انفق اي المضارب عليه اي على المبيع من محل وكوة اي من اجرة الحمل واجرة
القصار والتسار لانه هذه الاشياء تزيد في القسمة وتعارف في التجارة احوالها
رأس المال في بيع المزاج لا اي لا يجب نفقة نفقه في سفره لانه التجار لم يتعارفوا ذلك
ولو اشترى مضارب بالنصف بالنصف المضاربة بزا اي ثوبا وباعه بالعين واشترى
بها اي بالالعين عبيد فباع اي الالف في يده اي في يد المضارب قبل نفقهها
الالعين يغرم المضارب ربعها اي ربع الالعين وهو خمسة ويغرم المالك الناقص
وهو الف وخمسة وربع العبد المضارب وباقيه وهو ثلثة ارباع المضاربة
ورأس المال الف وخمسة لانه المال لما صار لالعين بعد بيع الثوب ظهر في المال
وهو الف فلكا بينهما نصفين فنصيب المضارب منه خمسة فاذا اشترى
بالالعين عبيدا صار الالف منه كايينها ربع المضارب وثلثة ارباع للمالك

ثم اذا ضاع الالف في يد المصارب قبل دفعها الى البايع كان عليه ضمانه من العبد على
قرطها في العبد فمزم المصارب ربحه وهو خمسة واما انك ثلثة ارباعه وهي
الف وخمسة ونصيب المصارب وخرج من المصاربة لانه صار مضمونا عليه مال
المصاربة امانة وبينها ثنائف ونصيب المالك بقى على المصاربة لعدم ما
يافرها فصار رأس المال الفين وخمسة لانه ربح المالك دفع اول ثلثة الف
وخمسة ولا يبيع اي المصارب العبد فراجحة الالف الفين يعني ان باعه راجحة
يقول قام على الفين ولا يقول قام على الفين وخمسة لانه الشراء وقع
بالفين فلا يضم الوضعة التي وقعت بسبب الهلاك في يد المصارب ولو بيع
اي العبد بربعة الالف فحصة المصاربة ثلثة الالف والالف وخمسة منها
رأس المال والربح منها خمسة بينها اس بين المصارب والمالك فصاعدا والالف
الباق منها للمصارب خاصة بان كان بيع العبد ملكه ولو اشترى ربح المال عبدا
بخمسة وباعه من المصارب بالالف لا يبيع اي المصارب العبد فراجحة الالف خمسة
يعني لو باع المصارب هذا العبد فراجحة يقول قام على خمسة ولا يقول قام على
بالف لانه بيع ربح المالك من المصارب كسبعة من نفسه لانه وكيله فبني على ما اشترى
به المالك فيكون المصارب كالوكيل له في بيعه فلا يجوز بناء المراجحة عليه ولو اشترى
مصارب بالنصف بالالف المصاربة عبدا بعد الفين فقل ربحا خطأ فربح
الغداء عليه اي على المصارب وباقيه وهو ثلثة ارباع على المالك اي اذا امتنع
دفع العبد واختار الغداء يعني ان ربح الجباية بقدر ما بعد المالك لانه الغداء
مؤنة المالك فيقدر بقدره وقد كان المالك بينهما ارباعا بانه ربح العبد
الفين والالف ربح بينهما نصفا والالف الاخرى للمالك رأس ماله
فكان ربحه للمصارب وباقيه للمالك اذا فدى من العبد على بناء المجهول فخرج اي
العبد عن المصاربة فصار لها وتخدم المصارب يوما والمالك ثلثة ايام بقدر
حقها وانما يخرج العبد من المصاربة لانه قضى الفاضح بانفم الغداء يتضمن

بانفم

بانفم العبد والمصاربة تنتهي بالقيمة ولو اشترى بالالف المصاربة عبدا وملك
الالف قبل ثلثة دفع المالك التمنيم وتم ان اذا دفع ربح المال ثلثة وملك في المصارب
قبل ان يوديه الى البايع يدفع ربح المصارب ثلثة مرة اخرى هكذا ان ملك في الدفع
الثلثية والثالثة ولو عشر مرة بلامهاية وجميع ما دفع رأس المال ولو كان مع المصارب
الالف فقال دفع الى الف ورجحت الف وقال المالك بل دفعت اليك الفين
فلا تقول للمصارب لانه حصل اختلافهما في مقدار المقبوض والقبض اعرف
بمقداره لاستصحابه المال وفي مثل القول للقبض ضمين كان او امينا وانما يبرهن
على ما ادعى من الفضل قبل لانه ربح المالك من الفضل في رأس ماله والمصارب فضل
في الربح والبينة ولو اختلفا مع ذلك مع الاختلاف السابق في قدر الربح
فلما كان في القول للمالك مع اليقين لانه الربح يستحق بالشرط وهو يستفاد
من جهته ولو قال من معه الف قد ربح فيها اي الالف مصاربة زيد وقال زيد
بل بصاعة فالقول لزيد يعني صدق زيد مع اليقين لانه المصارب يدعى عليه تقوم
عمله او شرطه جهته او يدعى لثمة في الربح وهو ينكر وكذا القول ذو اليد هو قول
يعني لوقال من معه الف قد ربح فيها هي قرض زيد وقال زيد بل بصاعة او ودية
او مصاربة حيث صدق زيد مع اليقين لانه المصارب يدعى عليه التملك وهو
ينكر ولو قال المصارب اطلقت وقال المالك عينت نوعا فالقول للمصارب
ان صدق المصارب مع اليقين لانه اصل في المصاربة العموم والقول للمصارب
بالاصل ولو ادعى كل من المالك والمصارب نوعا فلما كان في القول للمالك
مع اليقين لانها اتفقا على التخصيص والاذن يستفاد من جهته فقوله
معيرة والبينة للمصارب لاحتمال جعله في الضمان **كتاب الوديعة** الايدع
تسليط المالك غيره على حفظ ماله والوديعة مائة عند الامين للحفظ وهي
امانة فلا تضمن بالهلاك لانه لم يوجب التقدي في المودع والمودع انه يحفظها اي
الوديعة بنفسه وعياله والمراد بالعيال ما هو سكن معه ويحرس عليه نفقة

كزوجة وولده ووالده ووالده وعلامة واجبره وتشرط في الاجارة يكون اجبر
سادة وطعامه وكسوته على المستأجر واجبر المساومة ليس في عياله ولو دفعها
امراة الى زوجها فملكته في يده فلا تضمن وان لم يكن الزوج في عياله لانه العبرة في هذا
السبب للمساكنة دون النفقة ويدخل فيه العبد المأذون الزاني في يده والشريك المتعاوض
وشريك العانة وان لم يكونا في عياله وله في المودع السفر بها اي بالوديعة عند عدم
التهي للمودع غير التسم وعدم الخوف اي خوف الطريق بانه لا يقصد احد غالبا وان
قصده امكنه دفعه بنفسه وبرفقته فان نهى عنه او كان الطريق مخوفا ففسا في ذلك
المال ضمن طلاقا لهما قبل الحمل وموتة يعني اعتبر ابو يوسف ومحمد شرطاً او ذواته لا
يكون لها حمل وموتة فانه حفظها المودع الوديعة بغير علم اي بغير العيال ضمن اي ضمن
المودع لانه المالك رضي بحفظه ويده دون غيره فيضمن بالتسليم الى الغير الا اذا
خاف الحرق او الفرق في غيرها اي المودع الوديعة عند خوف الحرق الى جارة او
دفعها عند خوف الفرق في سفينة الى سفينة اخرى اذ لا يمكنه بحفظها في هذه
احالة الا بهذا الوجه فلا يضمن بالهلاك لانه رتب المال يكون راضيا لهذا الوجه
لوجود الضرورة ولا يقبل ذلك القول في المودع الا بتيقن لانه تدعى وجود ضرورة
مستقلة للضمان بعد تحقق السبب فصار كدعوى لاذنة في الابداع فانه طلبها بالبر
الوديعة رتبها مجبها اي المودع الوديعة واحال هو اي المودع قادر على تسليمها
صار اي المودع عاصبا لانه اذا طال به بالرد فقد غلغله بحفظه فاذا حبسها بعده فقد
اسك ما لغيره بغير اذنه فله من الضمان وكذا ان صار عاصبا ايضا لو حمله اياها وان
وصلية اقر بعهده يعني اذا طلبها صاحبها يضمن بالهلاك سواء اقرتها بعد وجود
اولا لانه المالك غلغله بحفظه حين طال به بالرد فهو بالاسك بعهده غاصب
فيضمن فانه عاد الى الاقرار لم يبرأ من الضمان لانه عقد ارتفع بعلمه فلا يعود
الا بالتجدد بخلاف جده ما اي المودع الوديعة عند غيره اي غير صاحبها بانه قال اجنبية
عنده في دية لغلغله وقال المودع لا يضمن لانه كجود عند غيبة المالك غلغله بحفظه وان

خلطها

خلطها اي المودع الوديعة بما له اي بما له نفسه بحيث لا يتميز اي الوديعة من ماله فان
كله اخلط بجنسها اي بجنس الوديعة ضمنه وانقطع حق المالك منها في المايع وغيره
عند الامام وعند ما في غير المايع للمالك اي بشتة كذا انشا وكذا في المايع عند محمد وعند
ابي يوسف يصير الاقل تابعاً للمالك فيه وان كان اخلط بغير جنسه كبر اي كخطة بغير
وريت بشيرج ضمن وانقطع حق المالك منها اجماعاً هذا على وجه اربعة احوال اخلط
الجنس بالجنس كاخلط بالحنطة والشعير بالشعير والدرهم بالدرهم البسيط بالبسيط
والشود بالشود وان اخلط المايع بجنسه والثالث خلط الجنس بغيره كاخلط
بالشعير او الخيل بالزيت ونحوه والرابع خلط المايع بغير جنسه فعند ابي حنيفة اخلط
استهلك في الوجهه كلها بنصفها وينقطع حق المالك عنها وعند صاحب الحكم كذا في
الوجه الثالث وفي الوجه الاول ان كان شره فيه وانما ضمنه عند صاحبه في الوجه
يجعل الاقل تابعاً للمالك عند ابي يوسف اعتباراً للعالمية عند محمد هو شره كذا في كل
حال لانه الجنس لا يغلب الجنس في الوجه الرابع يوجب انقطع حق المالك في الضمان
بالاجماع كونها استهلاكاً في كل وجه لتعذر القسمة باعتبار اختلاف الجنس وان
اخذت اي الوديعة بمال مودع بلا صنعة اي بلا صنعة المودع كما اذا انشق الكيس
واخذت المال لانه شتر كما ان رتب المال والمودع اجماعاً لانه لا صنعة له فلم يكن
متعدياً فلا ضمان عليه وان لم يقدس اي المودع فيها اي في الوديعة بانه كانت اي
الوديعة نوباً قلبه او دابة فزكها او عبداً او سخرة ضمن فانه ازال اي المودع
التقدي يعني اذا التقدي المودع في الوديعة بانه وضعها في دار اخرى ثم ردها الى
دار امر المالك بالحفظ فيها زال الضمان بمعنى انه الوديعة اذا صاعت بعد عود
الي يده لم يضمن خلافاً لما في خلاف المستأجر والمستأجر يعني انها اذا
خالفتم عاد الى الوفاق لا يبرأ من الضمان وكذا ان زال الضمان ايضاً لو اودعها
اي المودع الوديعة عند غيره ثم استردتها اي ثم استرد المودع الوديعة عن الغير
الي يده ثم هلك في يده لم يضمن لانه ازال التقدي باسترداده وان انفق اي المودع

بعضها أي الوديعة فهلك الباقي أي باقي الوديعة في المودع ضمن أي المودع ما انفق منها
فقط ولم يضمن كله وإن رد المودع مثله أي مثل ما انفق وخلطه أي المودع مثله بالبحر
أي باقي الوديعة ضمن أي المودع أجمع أي جميع الوديعة لأنه صار ملكا لكل بالخط
ولو تصرف أي المودع فيها أي الوديعة فربح يتصدق أي المودع به أي هذا الربح عند
البيع ومحمد وعنده يوسف يطيب أي هذا الربح للمودع إذا ادعى التضييع
أو سلم غيرها بانه باعها ثم اشتراها ودفعها إلى مالكها فطالب له فضل الثمن
وإن أودع إنسان أي رجلا في رجل واحد شيئا لا يدفع أي هذا الرجل الوديعة
إلى أحدهما أي إلى أحد من المالكين حصته بغية الآخر ولو دفع ضمن عند البيع خلط
لها فانه عند صاحبه يدفع ولا يضمن وإن أودع أي رجل عند اثنين ما يقسم قسمه
وحفظ كل حصته أي أنه كل الوديعة عند رجل واحد لا يجوز لأحدهما أن يدفعها
إلا الآخر للحفظ بل يقسم فيحفظ كل واحد نصفه عند البيع لأنه رضي بحفظها ولم يرض
بحفظ أحدهما كلها فانه دفع أحدهما كلها للحفظ إلى المودع الآخر ضمن الرفع النصف
لأنه الفعل كما حفظت إذا أضيف إلى اثنين فيما يقبل التجزئ يتناول البعض ومن
الكل فصار كأنه قسم بينهما نصفين فوقع التسليم إلى الآخر في غير رضي المالك فضمن
الرفع لا العاقبة أي لا يضمن القابض هذا عند البيع لأن المودع المودع لا يضمن عنده
وعندهما الكل من المودعين حفظ الكل أي كل الوديعة بأذن المودع الآخر وإن كانت
الوديعة عند رجلين ما لا يقسم حفظ أحدهما أي أحد المودعين بأذن المودع الآخر
أجماعا فانه دفع كله لا يضمن لأنه المالك إنما أودعها باقتناع اجتماعها عليه لئلا
أؤثرها كأنه راضيا برفع الكل إلى أحدهما في بعض الأحوال وإنه أي المالك غنى
دفعها أي الوديعة إلى عبالة أي المودع فدفع أي المودع الوديعة إلى عبده بغير انقطاع
ضمن أي المودع وإن دفعها إلى عبده منه كرفع الدابة إلى عبده وشيئ يحفظ النساء
إلى زوجة لا يضمن يعني أودع رجلا وديعة وقال لا تدفعها إلى امرأة منك وعبدة
امتك وذلك في أجركم هم في عبالة فانه دفعها إلى واحد منهم فهلك فانه كان

يحب دفع الرفع إليه بانه كان له سواء أهل وخدم فهو ضمن لأنه لا نسبة فيه كرجل أجنبي
على ماله ولا يأنه على عبالة وإن كان لا يحب بترامنه لم يضمن كما إذا أودعته دابة وقال لا تدفعها
إلى غلامك فدفعها إلى غلامه بانه لا يمكن حفظها إلا به أو دعه شيئا مما يحفظ النساء
وقال لا تدفعه إلى امرأة فكذلك فدفعها إليها لم يضمن إذا لا يمكنه أن يحفظ مع مراعاة هذا الشرط
فلم تكن فيه مفيدة فيلغو وإن أودع المالك بحفظها أي الوديعة في بيت معتمدين دار
فحفظها أي المودع الوديعة في غيره أي في غير هذا البيت منها أي في تلك الدار لا يضمن
هذا إذا لم يكن بين البيتين تفاوت ظاهر بانه كان في أحدهما عذر ظاهر ولذلك قال
إنه كان فيه خلط ظاهر في قيد الشرط ويضمن بخلاف وإن أودعها في دار يحفظ
أي المودع الوديعة في غير ما أي في غير هذه الدار ضمن المالك لأن الشرط إنما يصح إذا كان
مفيدا أو العمل ممكنا والنهي عن الوضع في دار أخرى مفيد لأنه الدارين تحتل في الآخر
واكفط وضع الشرط وأمكن العمل به وأما اختلاف البيتين في دار واحدة فقليل
في آخر فصار الشرط غير مفيد وتعد العمل به ولو أودع المودع فملك أي الوديعة
ضمن المودع الأول فقط أي لا ضمان للمودع الثاني عند البيع وعند صاحبه أي المالك
أي أن المودعين فانه ضمن أي المالك المودع الثاني رجع أي أنه على المودع الأول لا
بالعكس أي لا يرجع الأول في ضمانه على الثاني المالك لم يرض بامانة غيره فيكون الأول
متعديا بالتسليم والله بالقبض فيجوز المالك بينهما بالتضمين ولو أودع الثاني
ضمن أي المالك أي أن دفع العاصب والمودع أجماعا أما العاصب فظاهر
وأما مودعه فليقتضيه منه بلارضاء ماله ولو أودع عند عبدين أو ثلثة ضمن
بعد عتقه وإن أودع شيئا عند صبي فالتفد فلا ضمان أصلا فقال أبو يوسف
بضمه للحال يعني رجل أودع شيئا عند صبي مجبور أو عبد مجبور فالتفد قال
أبو يوسف ومحمد لا ضمان على الصبي أصلا ولا على العبد مادام عبدا وإذا عتق ضمن
وقال أبو يوسف بضمه سواء صحت الوديعة أو لم تصح لأنها إن صحت ففقد
استلزامها وإن لم تصح فقد تلفت مال الغير والالتفاف سبب للضمن في الحال

وان دفع العبد الوديعة الى مثله الى العبد المحجور مثله فملك اي الوديعة ضمن العبد الاول
بعد العتق ولا يضمن كماله مودع المودع لا يضمن عند الجح مالم يتعد وعند يوسف
ضمن اتهما للتحال لانه الاول يكون متعديا بالتسليم والله بالقبض والالتفاف
وعند محمد ان ضمن الاول فبعد العتق اي فيضمن بعد العتق رعاية الحق المودع وان ضمن
فلتحال اي فيضمن للتحال وفيه مع الف وادعى كل من الاثنين ايداعها عنده فكل لهما في
لها وضمن لهما مثلها اي ادعى زيد على عمرو مع الف فان هذا الالف اودعه اياك وادعى
بكر على عمرو فلك لابنة لاصد وعمرو وبكر فالفاض يكتف لكل واحد على الافراد واهما
بها بالتخلف جاز وان نكل لاصدتها يكتف للآخر فان نكل لايضا يحكم عليه بدفع هذا الالف
مع الف اخر اليها وانما يكتف لكل منهما بالفراده لانه كل منهما ادعاه بالفراده والمثلية
على اربعة اوجه لانه انما يكتف لهما او يكتف للاول وكنت فالالف له بئذ او اقراره
فان عكس فالالف للاول ولا شيء لك وان نكل لك ايضا فالالف بينهما لانه نكلوا جميعا
الحق لكل منهما كل الالف فاذا دفع الالف اليها صار قاضيا نصف حق كل منهما
بنصف حق الآخر فيغرمه واعلم ان النكول صان يارق الاقرار فانه اذا اقر لاصدتها
يتقضى له ولا يكتف للآخر لانه لا اقرار حجة بنفسه والنكول انما يصير حجة بقضائه
القاضي **كتاب العارية** وفي الصحاح هي بالشد يد منسوبة الى العار لانه
طلبها عار وعيب وفي الهداية في العرية وهي العطية وفي الخاف في التقاور وهو
التهاوب فكانت تجعل للغير نوية في الانتفاع بملكه الى ان يعود اليه هي لغة كما ذكر
شعر عاتيك منفعة بلا بد لي بلا عوض وبهذا يخرج الاجارة لانه التملكيات اربعة
انواع فتملك العين بالعوض بيع وبلا عوض هبة وتملك المنفعة بعوض اجارة
وبلا عوض عارية ولا تكون اي عارية الا فيما ينتفع به مع بقاء عينه لانها ليس
بملك العين فلا يكون فيما ينتفع به بملك عينها واعادة المنفعة والمكيل
والموزون والمعدود المتقارب فرض الا ان عين انتفاعا يمكن رد العين
بعده لانه الاعارة تملك المنافع ولا يمكن الانتفاع بهذه الاشياء الا باستهلاك

عينا فان قضيتم تملك عينها ضرورة وذلك بالهبة والتعرض ادانها ضررا لكونه موجبا
لرد المثل فثبت ومنها فيما اذا اطلق العارية اما اذا عتق اجرة كاستعارة الدارهم
ليعير بها ميزانا ويزين بها دكانا ونحو ذلك فيصير عارية لم يكن فيها ليس لانتفاع
بملكها وكان نظيره عارية اكلي والسيوف المحلى وقائدة كونها قرضا انها لو هلكت في يد
المستعير قبل الانتفاع يكون مضمونة وتصح اي العارية باعترفت لانه صريح فيها ونحو كون
هذا او عدي هذا اذا لم يرد به الهبة فان المنة تملك العين عرفا وعند عدم ارادته يحل على
المنافع لانه اصله ان يعطى ناقة وشاة ليشرب لبها ثم يرد ما فروع في اصل الوضع فحل
على العارية وطعامها رضى لانه الطعام اذا اضيف الى ما لا يطعم كالارض يرا دبه اكل
فلحقها اذا اكل قد يترك ويراد به كمال وحملك على ان يرد هذه فان هذا اللفظ يستعمل عرفا في الهبة
وقد يستعمل في العارية اذ معناه لغة الراكب فاذا نوى احد ما تحت وان لم تكن له نية
حل على الاداة وهو العارية لئلا يلزم الاعلى بانك في هذه فتك عدي اذ لم يرد به الهبة
فيكون عارية بان هذا الكلام اذ ناله في استخدام وداري لك سكني اي داري لك بطريق السكني
فداري مبتدأ ولك خبره وسكني تمييز على النسبة الى المخاطب او داري لك عمرى سكني فعمرى
منقول مطلق لفعل محذوف تقديره اعمرتها لك عمرى والعمرى جعل الدار لاصد في مدة
عمره وسكني تمييز ومحكم في ارادة النفع واليعير ان يرجع فيها اي في العارية مئة ولو
هلكت بلا نية فلا ضمان لانها امانة ولا توجر ان العارية ولا تضمن كالوديعة لان العارة
دونها الاجارة والرحمن وان شئ لا تضمن ما فوقه فان اجره اي المستعير العارية فثبت
اي ملك العارية ضمن المعيرتها من المستعير والمستاجر فان ضمن المودع اي المستعير
لا يرجع على احد وان ضمن المستاجر يرجع اي المستاجر على المودع ودفع الضرر والغرم عنه ان لم
يعلم ان المستاجر انه عارية وان علم فلا يرجع لانه لم يضر فصار كالمستاجر من الفاضل
بالنصب وله اي المستعير ان يعير ما لا يختلف باختلاف المستعمل كالحل على الدابة لانه
يختلف كركوب ان عين مستعملا وان لم يعين جاز ايضا مالم يعين فان يعين لا يجوز
ان اعارة شيئا وعين من ينتفع به فلا مستعير ان يعير وان لم يختلف استعماله كالحل على

الذات وان اختلف كركوب على الدابة فلا يغيره لان المعبر رضى باستعماله ووجه غيره وان
لم يعين فربما يتبع به فلم يغيره بغيره سواء اختلف استعماله كركوب او لم يختلف كما لم
اذ لم يتعين المستعمل ان لا يستعملها احد من المستعير وغيره قبله وان استعملها احد منها فليكون
فلا يجوز استعماله للاخر بعده وخرج على هذا بقوله فلو ركب هو اى المستعير ليس له ان يركب
غيره وان اركب اى المستعير عليها غيره فليس له اى المستعير ان يركب هو اى ان يركب
لان المستعمل يعين ركوب احد بها فلا يجوز لآخر ركوبه بعده حتى لو فعله ضمن وان
قيدت اى العارية بتبوع او وقت او بها اى بالنوع والوقت معا ضمن باختلاف المسمى
فقط وان اطلق فيها اى فى النوع والوقت فله الانتفاع بالانواع شأ فى اى وقت
شأ واعلم ان الاعارة على وجه اربعة اقسام تكون مطلقة فى الوقت والانتفاع
كمن استعار دابة او ثوبا ولم يعين وقتا ولا عين مستعمل فلا يمتنع بذلك اى نوع
شأ فى اى وقت شأنه ان لا يفتقد فى كل منها بان استعاره يوما ليستعمله بنفسه
فليس له بنفسه ان يتجاوز ذلك والى الثالث ان تكون مطلقة فى الوقت ومقيدة فى
الانتفاع باستعداد دابة ليحمل عليها حنطة فلا ان يحمل الحنطة متى شاء والاربع ان
تكون مقيدة فى الوقت ومقيدة فى الانتفاع بان استعار دابة يوما ولم يستعملها
عليها فلا ان يحمل ما شاء فى اليوم فان اسكنها بعد الوقت ان استغنى بها فى اليوم امكن
وقيل بضميمة مجرد الاسك لانه اسكن بالغير لا اذنه فان عمل على وفاق القيد فظ
وان خالف فان كان خلاف ذلك او اضر منه لا يضمن والى شريطين ونص
اعارة الارض للبناء والغرس لانه منفعها معلومة بملك بالاجارة فيملك بالاعارة
وله اى المعبر ان يرجع عنها متى شاء ويخلقه قلعها اى البناء والغرس لانه شأنه غرضه
بملكه فيؤمر بالتفريع ولا يضمن ان لم يوقت اى لا يضمن المعبر ما نقص من البناء والغرس
بالقلع ان كانت الاعارة مطلقة اى غير موقفة وان وقت اى المعبر العارية
ورجع اى المعبر قبله اى قبل وقت المعين كره له اى المعبر ذلك اى الرجوع لانه خلاف
الوعد وضمن اى رتب الارض للمستعير ما نقص البناء والغرس بالقلع فى الموقفة لانه

معزور من جهة حيث وقت له والظاهر هو الوفاء بالعهد فيرجع عليه دفعا للضرر غير نفسه
وفى صورة الاطلاق لم يوجد من المعبر غير المستعير بل يوجد من المستعير بان يعتمد على الاطلاق
وقيل بضميمة اى رتب الارض للمستعير قيمة اى قيمة البناء والغرس وتملكه اى يملكه رتب
الارض للبناء والغرس ان اخذ المستعير قيمة والمستعير قلعها اى البناء والغرس ان اراد
بلا يتعين ان لم تنقص الارض باى بالقلع كثير اى نقصا كثيرا وعند ذلك اى عند الضرر
الكثير احميا ولما كلف اى رتب الارض بخير ان رتب الارض بالقلع وان لم يرض فدفعة القيمة
وان اعادها اى ارضه للذرع لا تؤخذ اى الارض حتى يحصد الزرع سواء وقت المعبر له او لا
لان للذرع نهاية معلومة فيقلع دفعا للضرر غير المالك اجرة رد المستعارة والمتاح والود
والوصى والمقصود على المستعير والموجر والمودع والمأمن والغاصب لانه المنفعة حصلت
لهم واذا رد المستعير الدابة المستعارة الى اصطلح رتبها او العبد عطف على الدابة او الثوب
الى دار مالكه اى مالك العبد والثوب برتب اى المستعير حتى اذا اهلكها لم يضمن استحسانا
لانه تسليم عرفا لانه اصطلح وداره كيد حكا فانه ردها الى يد المالك والقياس ان يضمن
لانه لم يرد العارية على مالها ولا على وكيل مالها بل ضميرها بخلاف الغيبة الودعية
فانه اذا ردها الى دار مالكها ولم يملكها ضمن اى الودعية فانه لم يملكها ولم يرض
مالكها بحفظ غيره واما العوض فله الواجب عليه ابطال فعله وذلك يكون
بإتدائه الى المالك ان رد المستعير الدابة مع عبده اى عبد المستعير واجبره اى
المستعير عطف على قوله مع عبده مشاهرة اى ما كلفها او الى اصطلح
الى مالكها برتب المستعير وكذا اى برتب المستعير بضميمة ان ردته اى الدابة مع اجبر
رتبها او عبده اى عبد رتبها سواء اى هذا العبد يقوم على الدابة او لا لان المالك
يكون راضيا به عادة بخلاف لاجبى اى بخلاف اذا ردها مع الاجنبى والى
مباومة سواء كان اجبر المستعير واجبر رتبها فانه يضمن بازدمعها بخلاف ردته
نفس الى دار مالكها بضميمة اذا رد المستعير شيئا لنفسه كعقد لؤلؤ ونحوه الى غلام
صاحبه او وضعه فى داره او اصطلح بضميمة لانه تسليم شئ لنفسه لم يكن

على هذا الوجه عادة ويكتب مستعير الارض للزراعة قد اطمعني ارضك لا اكتب اعزتي
خلافا لما يقع اذا اعار ارضا بيضا للزراعة واراد المستعير ان يكتب كتابا لها فعند البيع
يكتب لفظ الاطعم بان قال انك اطمعني ارضا كذا الارضها لانه ادلى على الزراعة فان
اعارة الارض فيكون للزراعة وقد يكون للبنا، ونحوه وعند ما يكتب لفظ الاعارة بان قال
انك اعزتي لانه لفظ الاعارة هي الموضوع لهذا العقد والكتابة بالموضوع ادنى
كتاب الهبة هي لغة تبرع وتبرع عليك غير بموضوع اي لا شرط عوض لانه عدم العوض
شرط فيه ينتقض بالهبة بشرط العوض فتدبر وتصح اي الهبة بايجاب وقولها بانها كاي
لا تصح الا بها لانها ركنها وتتم اي الهبة بالقبض اي ينفذ ملك الموهوب له فيها بالقبض
الكامل المتمكن في الموهوب والقبض الكامل في المنقول ما يناسبه في العقار ما يناسبه
فقبض متعلق قبض لها والقبض الكامل فيما يحتمل القسمة بالقسمة حتى تتبع القبض
على الموهوب بطريق الاصاله فغيره يكون القبض بتبعية القبض الكامل وفيما لا يحتمل
القسمة بتبعية الكل فان قبض تفرع على قوله وتتم بالقبض في المجلس اي في المجلس
بلا اذن اي بلا اذن الواهب صح اي القبض وتعد اي بعد المجلس لا بد من الادب وتنفذ
بوصية فان صرح فيها ومكنت فان ايدى صرح فيها يقال كذا اذا اعطاه بطيب
بلا عوض واعطيت واطعمك هذا الطعام فان الاطعم اذا نسب اليه ما يطعم عنه يراى
به تملك العين فيكون هبة واذا نسب اليه ما لا يطعم عينه كالارض كما اذا قال اطعمك
هذا الارض يكون عارية وكسوتك هذا الثوب لانه المراد من الكسوة التملك و
اعطيت هذا الثوب وجعلته لك عري لقوله عري فاعز عري فهو للمعهول ولو رثته فله بعده
بخلاف اذا اعار ارض لك عري سكنى لله قوله سكنى يجعل عارية على ما قرأ وادى لك
مبتدأ وخبره هبة نصيب على الحال من غير الظرف واللام في التملك تسكنها
هذا لا ياتي في الهبة بل تشبيه على المقصود بمنزلة قوله هذا الطعام لك تأكله وهذا الثوب
وتبنيها اي بينة الهبة في حملك على هذه الدابة لانه ليس بصريح فيها فيحتاج الى البينة
بان ينوي باكمل الهبة لانه قد يراى الهبة يقال حمل الامر فلانا على انفس براديه التملك

وانه قال

وانه قال وادى لك هبة سكنى فان قوله سكنى فيكون تشبيه لما قبله فيكون عارية لا هبة
او وادى لك سكنى هبة فان معناه وادى لك بطريق السكنى حال كونه السكنى هبة
فيكون عارية لا هبة او وادى لك تحلى سكنى النخل اسم من النخلة ان لا تعطى تقديره تحلها
نخلة وقوله سكنى تميز او وادى لك سكنى صدقة اي بطريق السكنى حال كونه السكنى
صدقة او وادى لك صدقة عارية اي وادى لك حال كونه صدقة بطريق العارية عارية
تتميز عنهم من المنفعة او وادى لك عارية هبة اي بطريق العارية حال كونه هبة فلما قال
عارية فهم منها المنفعة فمعناه كونه المنافع موهوبة لك عارية اي قد لول هذه العبارات
عارية لا هبة فتصح هبة مع لا يحتمل القسمة والمراعاة اذا قسم لا يبقى منفعة كالهبة
الصغير والحكم الصغير والثوب الصغير لا يحتملها اي لا تصح هبة مع لا يحتمل القسمة كالارض
والثوب المذروع ونحو ذلك هذا عندنا خلافا لثقل فاني عقد الهبة عنده عقد
تمليك فتصح في المتاع وغيره كالبيع بانواعه ولما اذ القبض منصوص عليه في الهبة
فتشترط كماله والمتاع لا يقبله الا بضم غيره اليه وذلك يكون غير موهوب فان
قسمه اي افرز اجزاء الموهوب المتاع وسلم الى الموهوب له صرح اي تشبه الهبة
لانه تمامها بالقبض وعند القبض لا يشوع ولا تنقطع هبة دقيق في برودهن في سميم
وسمين في لبن وان وصليته طحين او استخراج وسلم اي سواء افرز ما الوهاب وسلمها
الى الموهوب له او لا لانه الموهوب في حكم المهدوم وقت الهبة وهبة لبن في صرع
وصوف على غنم ونخل وزرع في ارض وتبر في كل كربة المتاع في عدم الضحية
فان هذه الاشياء نظاير المتاع لا امسكتها اذ لا يشوع في شئ منها لكنها في حكم
المتاع حتى اذا فصلت هذه الاشياء عن ملك الواهب وسلمت صح هبتها
كما في المتاع وهبة شئ هو في يد الموهوب له تتم بلا تجديد قبض يعني اذا كان
الموهوب له بان يكون ودبعة او عارية او امانة ملك بالهبة والقبول فلا يحتاج
الى قبض جديد وهبة الاب لطفلة تتم بالعقدان كما الموهوب في يد الاب او
يد مودع اي مودع الاب لا يذم المودع كيد لما لك فصار في قبض الاب فينبو

من قبض الصغير لانه وليه لا اى لا يتم بالعقد هبة الاب لطفله كانه الموهوب حتى يد
عاصب او متاع بيعا فاد اويده متب وكذا ايد المتاجر والمراس حيث
لا يجوز الهبة لعدم قبضه لانه كل من م قايض لنفسه والصدقة في ذلك كالهبة
والام اى تم الطفل كلاب عند غيبته منقطعة وعند موته اى الاب وعند عدم وصية
اى وصى الاب لانه قائم مقامه كانه الطفل في عياله باية يكون معها وكذا اى كالاتم
كل من يقول بالعين الهبة المتصلة بالطفل وصية الاجنبي اى للطفل يتم بقبضه اى الطفل لو قال
لانه في المتاع المحض ملحق بالبالغ ويتم هبة الاجنبي له ايضا بقبض ابي او جد او وصي
احد ما اى لابل اجد لانه قائم مقامها او قبض امه كانه الطفل في حجرها او قبض اجنبي
ربيه اى الطفل او قبض زوج الطفلة لانه اى لابل الصغير ولو وصية مع حضرة الاب
بعد الزفاف لا قبله لانه الاب اقام مقام نفسه في حفظها فقبضها لها صحيح وصحة
اشين لواحد دار لانه كل الاربع في يده فلا يسوع لا عكسه اى لا تصح هبة واحد لاشين
دار لانه هبة نصف من كل واحد فيلزم التسوية عند الجمع خلافا لاهما فان عند الجمع
لانه التملك واحد فلا يسوع كما اذا رهن من رجلين ويصح تصدق عشرة على فقير
او هبتها اى عشرة لهما اى الفقيرين لانه الصدقة يراد بها وجه الله تعالى وهو واحد
الفقير ثابت عنه فلا يسوع كما قال عدم الصدقة تقع في كف الرحمن قبل ان تقع في
كف الفقير واما الهبة على الفقير صدقة والصدقة جائزة فكذا الهبة ولا تصح اى
تصدق عشرة وهبتها لفتين عند الجمع لانه التصديق على الفقه هبة فلا يجوز للتسوية
خلافا لاهما فان عند هبتها تصح لانه الصدقة على الفتى يراد بها الهبة مجازا والهبة لاشين
جائزة لعدم التسوية عندها كافي هبة واحد دار لاشين **باب الرجوع عنها يصح**
الرجوع فيها اى الى الهبة كلها او بعضا وبكرة اى الرجوع فيها لقوله نعم العاثر في صفة
كالطلب في قبضه اذ في الرجوع زيادة النفس ولذلك سبه علم باختس احوال الطلب
ويمنع منه اى من الرجوع حروف ومع حروفه كانه من هذه الحروف الزيادة المتصلة
كالبناء والنقص والسمن والتبصير والحيطة ونحو ذلك لانه الرجوع بدونه تلك الزيادة

متقدر

متقدر لا تصالها بالموهوب والرجوع معها متقدر ايضا لعدم ورود العقد عليها فاش
الرجوع اصل او المثل الهبة انه لو سلم عبد كاف في يد الموهوب له لا يرجع الواهب لانه
فيه زيادة الموهوب ولو علم الموهوب له الجارية القرائ او الكتابة او نحوها لا يرجعها
الواهب لانه بتعليم القرائ والكتابة ونحوها ازداد الموهوب فبطل الرجوع وكذا
تموهب ببغداد فتمد الموهوب له الى بلخ حيث بطل حق الرجوع لزيادة متصلة في
قيمة الموهوب ولو وهب كرابا فقصره الموهوب له لا يرجع الواهب لانه في
القاصرة زيادة متصلة بخلاف الغسل لا الزيادة المتصلة لانه الرجوع بدونه
تلك الزيادة ممكنة لا تفصالها بالموهوب واليمين موت احد العاقرين اما اذا مات
الموهوب له فلان الملك قد انتقل الى الورثة واما اذا مات الواهب فلان النظر
لم يوجب حق الرجوع الا للواهب والوارث ليس الواهب والعين العوض
المضاف اليها اى الى الهبة اذا قبض اى الواهب العوض نحو هذا عوضا عن
هبتك وخذ هذا لانه لا عنها او خذ هذا في مقابلتها ولو وصية كانه العوض من اجنبي
اى سور كانه العوض من الموهوب او الاجنبي بما هو الموهوب له لانه العوض سلم له فلم
يبقى حق الرجوع وكذا ليس للاجنبي المعوض الرجوع في عوضه لانه متبرع عن الموهوب له
لا ساط حق الرجوع عليه وذلك جائز ولا يرجع المعوض على الموهوب له اذا كان
بغيره الا اذا قال عوض عني على انضمامه فلو لم يصف العوض الى الهبة فلكل منهما
انه يرجع فيما وهب وانما الخروج اى خروج الموهوب عن ملك الموهوب له والراء
الزوجية وقت الهبة فله الرجوع لو وهب لامرأة ثم نكح لا اى ليس له الرجوع لو وهب
لامرأة ثم امانه لعدم العلاقة بينهما في الاول وقت الهبة ووجودها في الثاني وقتها
العاقف القرائ باء يكون بين الواهب والموهوب له قرابة محمية واحتراما بالقرابة
عن المحمية بالتب لا بالنسب كالأب والامهات والاخوة والاخوات فيما لرضاع
وعن المحمية بالمصاهرة كاهن النسا والربايب وازواج البنين والنسا وقال
الشافعي لا يجوز الرجوع فيها الا للاب فيما وهب لولده فلما رجوع فيما وهب لغير

رحمكم والى هلاك الموهوب فانه اذا اهلك تعذر الرجوع والقول فيه قول الموهوب له وفي
 الدور والقرن لغيره الكافي في انه الموهوب له اذا ادعى الهلاك صدق بلا حلف والقول في
 عدم الزيادة قول الواهب يعني اذا ادعى الموهوب زاده في بده زيادة متصلة وقيل
 الواهب لم يزد وانما هو كماله فالقول للواهب مع يمينه ولو عوض فاستحق نصف الهبة
 رجع بنصف العوض لانه لم يرفع اليد الا لاسم الموهوب كله فاذا رجع بعضه رجع
 عليه بقدره كغيره من المعايضة وان استحق نصف العوض لا يرجع بشئ حتى يرد به ثباته
 فكانه تحريم الانتشار ما بقي من العوض ورجع في الكل وانما استحق لم يرجع بشئ
 بخلافه اذا كان العوض مشروطا لانها تتم ببيعها فيوزع على المبدل فاذا استحق
 بعضه يرجع بالباقي من العوض وان استحق الكل رجع بالكل فيها اي في الهبة والعوض
 ولو عوض غير نصفها اي الهبة بانه قال هذا عوضا عن نصف هبتك فلا اي الواهب
 ان يرجع بالمعوض من هبته لانه التعويض مانع فاذا وجد في النصف منع بقدره و
 لو خرج نصفها اي نصف الهبة عن ملكه اي ملك الموهوب له فلا اي للواهب ان
 يرجع بالمخرج ولا يصح الرجوع في الهبة الا براض من الطرفين او حكم قاض وفرع
 على هذا بقوله فلو اعتق للموهوب له العبد الموهوب بعد الرجوع اي بعد رجوع
 الواهب من هبته قبل القضاء على رجوعه وقبل التسليم اي تسليم الموهوب اليه
 الواهب تغذي اعتاق الموهوب له لانه لا يخرج عن ملكه الا بالقضاء فطعن عليه
 قبل ولو منع اي منع الموهوب له الموهوب عن الواهب بعد ما رجع قبل القضاء
 فملك اي الموهوب في يد الموهوب له لا يضمن اي الموهوب له وكذا اذا اهلك في
 يده بعد القضاء لم يضمن لانه غير مضمونة الا اذا طلب بعد القضاء فتنفرد القدرة
 على التسليم لانه بعد وهو مع احد ما اي الرجوع مع التراضي او قضاء القاض قسم
 لعقد الهبة من الاصل واعادة الملك القديم لاهبة الواهب من الموهوب فلا يشترط
 قبض اي قبض الواهب لانه القبض انما يعتبر في انتقال الملك لا في عود الملك القديم
 وصح اي الرجوع في المثل وان تلف الموهوب اي في يد الموهوب له فاستحق نصفه

الموهوب

الموهوب له لا يرجع على واصبه لانه الهبة عقد تبرع فلا يستحق فيها السلامة والهبة بشرط
 العوض هبة ابتداء بشرط القبض اي قبض العاقدين في المجلس او بعده بالاذن في العوض
 يكون كل منهما هبة ومنعها اي هذه الهبة الشيوع في احدهما اي اذا كانا هبة العوضين مشاعا لم يصح
 الهبة كما هو حكم الهبة ببيع ثياب اي عند القبض فثبت الشفعة وجاز العيب وخيار الشرط
 وخيار الردية في كل منهما اي في العوضين كما هو حكم البيع فاعندنا وعند فروات في بيع
 ابتداء وانتهى لانه فيه بيع معني البيع والعبرة في العقود بالمعنى **فصل** في وصية من لا حياها
 او على ان يرد على اي على الواهب او على يمينها او على ان يستولى بالوصية الهبة وبطل
 الاستثناء اي استثناء الحمل لانه اما يعمل في الحمل الذي يعمل فيه العقد وصية الحمل لا يجوز ولا يجوز
 استثناءه وبطل الشرط المحلى لفئة مقتضى العقد وهو ثبوت الملك فاذا اعتبر الشرط
 المذكورة تعينت بها وهو يوافق في الاطلاق فكانت هذه الشرط فاسدة والهبة لا بطل
 بها وكذا اي تحت الهبة وبطل الشرط ايضا لو وصى دارا على ان يرد اي الموهوب له
 عليه اي على الواهب بعضها اي بعض الدار او على ان يعوضه شيئا منها ولو دبر الحمل ثم
 وهدى اي ام الحمل فالهبة باطلة بخلاف ما لو اعتق اي حمل ثم وصيها اي لو اعتق الحمل
 ثم وصى لأم جازت الهبة ولو دبر ثم وصيها ثم لم يكره والفرق بينهما انه بالعتق خرج
 الحمل عن ملك الواهب فصار كالاكتفاء فلا يمنع الصحة واما في التدبير فلم يكره التدبير
 عن ملكه وانه متصل بالأم اتصال خلقه فصار كالمشاع فمنع صحته ولا يمكن تنفيذ
 الهبة في الحمل كالتدبير فثبت هبته بشئ مشغول بملك الواهب فلا تصح وفيه قال
 لم يرد ان كان عند فدين لك واذا جاز فانت بري منه اي من الدين او ان ادبت
 الى نصفه اي الدين فالباقي لك وان ادبت الى نصفه فانت بري منه فهو باطل لانه
 التعليق الصريح في الابرار لا يصح فلو قال لاني كانه عليك دين ابرائك عنه ولو عليه
 صح الابرار لانه تعليق بشرط كانه فيجوز تخير او العري جائرة تكون للعمر حال حياته ولو تز
 بعده وهي اي العري ان يجعل داره لاي العمة عمره منع شرط ان المعز اذ مات ترد على الواهب
 وهذا الشرط باطل والعري صحيحة يكون هبته والرقبي باطلا فقبضها اي الرقبى كانت عارية

في اذاعات اي المعزوت اي العري اليه
 الرقبى ملك العري جعل الدار له مدة عمره

في يده وهو اسم الزنوب وهو لا يتظار فكان ينتظر ان يموت المالك هو باطل عند الله
ومحمد لا يعلق التملك بخطر وعند يوسف يفتح اي الرقي كالعمى اي كما يفتح العمى
وهي اي الرقي ان يقول ان مت قبلك وان مت قبلي فلي والصدقة كالهبة لا يفتح
بدون القبض ولا يفتح الصدقة في ملك يفتح كما اذا الصدق بنصف الدار
لارها تبرع كالهبة فيلزم فيها ما يلزم في الهبة ولا يرجع فيها اي في الصدقة ولو وصليته
كانت الصدقة لفتح لانه الثواب قد حصل وهو عوض قد وصل ولا يرجع ايضا في الهبة
لغير حصول المرام وهو الثواب يوم القيمة ولو قال جميع مالي او جميع ما املكه لفلان فهو
هبة لانه ما هو ملكه يستحيل ان يكون ملك غيره الا بواسطة تملكه فيكون هبة وان قال
ما ينبغي لي لفلان او ما يعرف لي لفلان فاقترار اي فهو اقترار لانه لا يجوز ان يكون
للمقر وهو في يده ويعرف وينسب اليه **كتاب الاجارة** هي بيع منفعة معلومة
بعض معلوم دين او عين وما صلح مما صلح اجرة وتقدر في الاجارة بانته وط
وتثبت فيها اي في الاجارة خيرا وانته طباء استأجر دار سنة على ان يكون هو او
الموخر باختيار فيها ثلثة ايام وخيار الرقبة وخيار العيب وتقال اي يجوز فيها الاقالة
وتفتح اي الاجارة والمنفعة تعلم تارة ببيان المدة كالسكنى والزراعة فانه
كلاهما يكون معلوما ببيان المدة فتفتح اي الاجارة مدة معلومة اي مدة كانت
اي سوط طالت المدة او قصرت وفي الوقت يتبع شرط الواقف يعني اذا شرط
الواقف ان لا يزا مدة اجارة وقفه على سنة مثلا يعتبر شرطه ولا يزا عليه
فانه لم يسهط اي الواقف والفتوى على ان لا يزا في الاراضى اي في اراضى الوقف
على ثلث سنين لئلا يسهط باقائه ملكه وفي غير ما على سنة اي الفتوى ان لا يزا في
غير الاراضى في الوقف على سنة لانه الوقف اذا بقي في يد المستأجر مدة طويلة و
الناس يرونه يتصرف فيه تصرف الملاك يقع في قلمهم انه ملكه فيشبهونه لو
ادعاه فيبطل الوقف وتارة تعلم ان المنفعة بذكر العمل كصبغ الثوب وخيا
اي الثوب وحمل عطف على قوله وخياطة قد معلوم على دابة مسافة معلومة

وتارة تعلم المنفعة بالثبوت كقول هذا الى موضع كذا فان المنفعة ليست بالثبوت والى الله لكن
يعلم من حيث تارة انه الفعل المخصوص والاجرة لا يتحقق بالعقد اي لا يملك بنفس العقد
ولا يجب تسليمها به عينا كانه او يبايل بالتجمل باز يعطى قبل حلول الاجل فانها تكون
هي الواجبة بالعقد حتى لا يكون له حتى الاسترداد او بشرطه اي بشرط تجميلها حال
العقد فانها يجب او يستيفاء المعقود عليه اي باستيفاء المنفعة فانه الاجرة
يجب ايضا او التمكن منه من استيفاء المعقود عليه ورفع على هذا بقوله تجب اي
الاجرة لو قبض اي المستأجر اجر الدار ولم يسكنها حتى مضت المدة اي مدة الاجارة
لوجود التمكن من استيفاء وتسقط اي الاجرة بالقبض يعني اذا غصب الارض غاصب
منه المستأجر سقطت الاجرة بقدر قوت التمكن اذا وجد الغصب في بعض المدة لان
قبض الدار قائم مقام قبض المنفعة للتمكن من استيفائها فاذا انقضى قبضها قامت
المنفعة فسقطت الاجرة وقررت الدار والارض طلب الاجرة لكل يوم ولو تلبت الدابة
طلب الاجر لكل رحلة وللقصير وانحطاط طلب الاجر بعد الفراغ من عمله لكل يوم وفي
وصلية في عمل في بيت المستأجر حتى اذا عمل في بيت المستأجر ولم يفرغ من العمل لا يتحقق
شيئا من الاجرة على ما ذكر في بعض الكتب وفي بعضها انه اذا خاط البعض في بيت
المستأجر يجب الاجر له بحسابه حتى اذا سرق بعد ما خاط بعضه فله الاجرة بعد ما خاطه وللجنا
طلب الاجر للجنه بعد فراغ الجنه من الشور لان تمام العمل باخراجه فانه احرق اي انجز قبل الاخراج
سقط الاجر للملاك قبل التسليم وان بعده فلا اي ان احرق الجنه بعد الاخراج في الشور
فلا يسقط الاجر انجزه في بيت المستأجر لوجود التسليم باخراجه من الشور ووضعه
في بيت المستأجر بخلاف ما اذا لم يكن في بيته فانه نفس الاخراج في الشور لا يكون
تسليما ولا ضمنا عليه لانه لم توجد منه احيانا وقالوا ان شئ المستأجر ضمنه مثل دابة
ولا اجرة لانه مضمون عليه فلا يبرأ الا بعد حقيقة التسليم وان شئ ضمنه انجز ولا اجر
وللطباخ للولية طلب الاجر بعد العرف اعتبار اللوق ولصارب اللبن بكسر الباء
طلب الاجر بعد اقامته عند الجرح وقالوا لا الاجر بعد شئ حياي اللبن لانه من تمام العمل

فانه يتألف بدونه عند الجح ان ذاعه من العمل هو بالقامة والتشريح على زائد وهو
نقل اللبس من مكانه الا يري انه ينتفع به قبل تشريحه بنقله الى موضع العمل بخلاف ما
قبل اقامته لانه طين منشتر ومنه لعل ان في العين كصباغ وقصار يقصر بالتشتر
والبيض احمر زبه غراسل الثوب فله اي للاجر حبسها اي العين للاجر فان حبسها
اي العين فصاعته اي العين فلا ضار عليه ولا اجر له هذا عند الجح لانه المعقود عليه
هنا قبل القبض وقال لا انك المالك ضمنه مصبوعا وله الاجر او ضمنه غير مصبوع ولا
اجر له لانه العين عندهما كانت مضمونة قبل الجحس فكذا بعده لكنه باختياره ومنه لا اثر
تعمل فيها اي ليس بشئ من مال قائم في تلك العين كالحال والملاح وغراسل الثوب ليس
اي الاجر حبسها اي العين بخلاف راذ الا بق فان اخرج حبسه لاستيحاء الجعل ولا
اثر لعمل في العين لانه كان على سرف الملاك فكان احياءه وباع منه بالجعل وقا زفر
ليس له حوا الجحس سواء كان لعمله اثر في العين او لا واذا اطلق العمل للصانع فلم ان
يستعمل غيره لانه الواجب عليه المعقود ويمكنه الايحاء بنفسه وبالكسفة بغيره وان
قيد بعمله بنفسه فلا اي اثر طر عمل بنفسه فليس له ان يستعمل غيره كما اذا امره ان يحيط
بيده لانه المعقود عليه العمل في محل معين فلا يقوم غيره مقامه ومنه استأجره رجل نجح
بعياله فوجد بعضهم قدمات قائم بنه بقي فلا اجر له بحسبه لانه اوفى بعض المعقود عليه
فيستحق العوض بعده فان هذا اذا كان عياله معلومين وان كان غير معلومين فله كل
الاجر كما في الدرر والفرور وغيره وان استأجره رجل لا يصلح طعام الى زيد فوجد ميتا
فرداه فلا اجر له لانه نقض تسليم المعقود عليه بالرد وكذا اي لا اجر له ايضا لو استأجر
لا يصلح كتابا ليه اي الى زيد فرداه اي المكتوب لموته اي لوت زيد لانه المعقود عليه العمل
الكتاب لانه وسيلة لا المقصود الذي هو حصول العلم بما فيه وقد نقضه بالعود فقط
الاجر وعند جرحه لاجر فان بهما لانه اوفى بعض المعقود عليه وهو قطع المسافة ولو ترك
اي لا اجر هناك اي في تلك المقام بان دفع الى ورثة فله اجر الزمان اجماعا وهو نصف
الاجر المستحق **باب ما يجوز من الاجارة** وما لا يجوز من استئجار الدار والكنوت اي

الركاب وان وصليته لم يذكر ما يعمل فيه لانه العمل المتعارف فيها السكنى فينصرف وانه
لا يتفاوت فيبيع العقد وله اي المستأجر ان يعمل فيه ما كل شئ سوى ما يوصى البنا كاجارة
والقسارة والطحن لانه فيه ضراظاها فينفذ العقد بما ورا ما دلالة وصح ايضا استئجار
الارض للزراعة بين ما يزرع او قال على ان يزرع ما شاء وصح ايضا استئجار الارض
للبنا والغرس لانه منفعة معلومة تعقد بعقد الاجارة عادة واذا انقضت
المدة لزمه اي المستأجر ان يقلعها اي البنا والغرس ويسلمها اي المستأجر الارض فان
من البنا والغرس الا ان يقوم الموصر للمستأجر قيمة ذلك اي قيمة البنا او مقلوعا برضى
صاحبه اي البنا او الغرس ان لم ينقص الارض بالقلع وان كانت الارض تنقص قبله
اي برفع البنا او الغرس قبل وزرعه ايضا فيقوم الموصر بقيمة البنا والغرس مقلوعا
بلا رضى المستأجر وبملكها بغير رضى المستأجر او برضيا ان الموصر والمستأجر يتراكم اي
البنا او الغرس فيكون البنا والغرس لهذا اي المستأجر والارض لهذا اي للموصر وعلم
ان البنا في الدار المستأجرة خلاف ما في الارض المستأجرة فانه لو بني من تراب الدار
فان كانه من طينة لا يقلع والا يقلع ويغرم قيمة التراب كما في منستان نقل من الظهرة
والرطبة كالشجرة فاذا انقضت يقلع لانه لانهاية لها والزرع ترك باجر المثل
الى ان يدرك فاذا انقضت المدة قبل الادراك لا يجبر على القلع بل ترك باجر
المثل الى ان يترك لانه للزرع نهاية معلومة فامكن رعاية الجانين وصح ايضا
استئجار الدابة للركوب والحمل وصح ايضا استئجار الثوب لللبس فان اطلق باجر قال
على ان يركب او يحل من ثياب او يلبس من ثياب فلا اي المستأجر ان يركب ويلبس من ثياب
فاذا ركب او لبس هو اي المستأجر بنفسه او اركب او لبس غيره فحين اي الركب
اللبس فلا يستعمل غيره اي غير هذا الركب او اللابس لانه الناس يتفاوتون في
الركوب واللبس فصار ثقتين الركب او اللابس كانه نص على ركوبه ولبسه
وان قيد بركب او لبس فيخالف منه لانه لغرض وكذا كل ما يختلف باختلاف
المستعمل كالغلاط وهو احيى العظيمة حتى لو استأجره فدفعة الى غيره اجارة و

اعارة قبضه وسكن فيه بضمه عند اليوسف لتفاوت الناس في قبضه واختيار مكانه
وضرب اوتاره وعند محمد لا يضمن لانه لتكني فصار كالدراستة وما لا يختلف
اي باختلاف المستعمل فتقيده به راي باطل لانه غير مقيد وخرج على هذا بقوله فلو شرط
سكني واحد جاز ان يسكن غيره لانه التقييد لا يفيد عدم التفاوت في السكن والذ
يضرب بسكني مثل احد اداة والقضارة فهو مستثنى وان سمي بحمل على الدابة نوعا وقد راك
برقده اي للاستاجر حمل مثله في الضرر وان استويا وزنا واختلف ان له حمل الا حلف من الخطه
كالتعير وتسمي لانه اضراي ليس له حمل الا في كماله وان سمي قد راك القطن يعني ان استا
لحمل عليها قطنا سماه فليس له ان يحمل عليها مثل وزنه حديد لانه ربا يكونه اضراي لانه
احمره يجتمع في موضع من ظهره ما والقطن ينسبط على ظهره ما وان زاد اي المستاجر حمل على
ما سمي من المقدار فغطت اي تلك الدابة بضمه المستاجر قد زاد الزيادة على قدر الحمل المعلوم في النقل
ان كانت اي الدابة تطبق ما حملها لانه لم تكن بما اوزنه فيه وبالا يوزنه فيه والتسبب في الخط
النقل فانقسم عليها والا فكل القيمة ان لم تطبق الدابة فيضمن حمل قيمتها لعدم الاذن في
ذلك لانه خارج عن العادة فيكون اهلها وخرج الاراداف بضمه النصف ولا عبرة في النقل
يعني في استاجرة دابة ليركبها بنفسه وركبها ثم اردتها رجلا فذلك الدابة بضمه نصف قيمتها
بلا اعتبار بالنقل بين المرفوف والرديف فانه اخفيف اكل بالبر وسية قد يكونه اض
من التقليل العالم بها وكانه انما اردت لانه لو ركبها وحمل على عاتقه غيره بضمه جميع القيمة
وان كانت الدابة تطبق حملها لانه نقل الراكب مع الذي حمله بحيث لا يكونه شوق
على الدابة ولو كان الرديف صتيبا بتمسك كالرمل ولو كان صتيبا لا يتمسك بضمه
ما زاد النقل وان كسبها اي استاجر الدابة والبيع بلكا المملوكة ان يخذل الدابة بالبيع
الى نفسه عنفا لتقف ولا تجزى او ضربها اي استاجر الدابة فغطت اي الدابة
بضمه اي المستاجر حمل قيمتها بسبب كسبه وضربه عند البيع لانه الاذن مقيد بشرط السلامة لتحق
التسوق به وانه خلافا لها فيما هو معاد يعني ان كسبه وضربه على فعل معناه ولا يضمن عندها
وان كان على فعل غير معناه بضمه وان تجاوز الاستاجر بها اي الدابة استاجرة مكانا سما

ضمنه ولا يبرر دما الى ما سماه وان وصليته استاجر ما ذابا وايا باحي الاصح يعني استاجر دابة
الى موضع ثم تجاوزها غير هذا الموضع فملك الدابة بضمه لانه خالف فصار غاصبا فلو عاد
الى تلك الموضع ثم ملك ضمن ايضه وكذا لو استاجر ما ذابا الى هذا الموضع وايا بامنه ثم تجاوز
بها غير الموضع المذكور ثم ردتا الى هذا الموضع فملك ضمن في الاصح وان نزع بريح الحمار
يعني استاجر حمارا بريح ففترعه واسره بما يسير به مثله لا يضمن وان اسره او وكفه
بلا لا يسير ولا يوكف به مثله ضمنه وكذا اذا وكفه بالوكف به مثله يعني اذا اكرى حمارا
مستجرا ونزع سرجه او وكفه فملك ضمنه سواء كان ذلك الكاف ما يوكف به الحمار
بمثله او لا اذا الكاف ليس فيه جنس السرج لاختلافها بصورة ومعنى ونزع سرجه واسره
يسير اخفا كان هذا السرج ما لا يسير به الحمار بمثله بضمه وان كان بمثله يسير لا يضمن
الا اذا كان في الوزر زائدا على الاول فيضمنه بحسب به وهذا عند الجرح وفاق لا يضمن قد را
زاد وزنه على السرج فقط يعني ان او كفه بالكاف يوكف بمثله لا يضمن عندها الا اذا
كان زائدا في الوزر على السرج الذي نزع فيه ضمنه بعد الزيادة وان سلك الحمار طريقا
غير ما عينه المالك اي استاجره ما يتعلق بقوله طريقا بضمه الناس وملك متاع
حمله بملوك هذا الطريق فلا ضار عليه ان لم يتعاقب الطريقين بالطول والعرض
والصعوبة والسهولة والطريقين طريقا بضمه الحمار وطريقا بضمه المالك وان كان
اي الطريقين بهذه الوجوه او كان هذا الطريق لا يسلكه الناس وحمله الى البحر
فتلف ضمنه وان بلغ اي الحمار المنزلة سالما فله اي للحمار الاجر لمقصود
وان عين زرع بذر فزرع فيها رطبة ضمن ما نقصت الارض لانه الرطبة اعظم
ضررا من البذر لانتشار عروقها فيها وكثرة احاجه الى سقيها فحاز خلافا الى سرقه فيضمن
ما نقصت ولا اجر عليه لانه صار غاصبا حيث يشغل الارض بجبن اخوه وهو غير
ما امر به وان امر بخياطة الثوب فميصا يعني ان دفع ثوبا الى خياط واعره بالخيطة
فميصا خياط فباخرة المالك اي مالكت الثوب بينه وبين قيمته اي الثوب وبين
اخذ القبا ودفع اجره مثله لا يبرر دما اي على اجر المثل على ما سمي لانه لا يبرر دما على المسمى عندنا

ان استاجر حمارا وعين فيها
بذرع زرع بذر

في الاجارة العائدة وكذا لو اقرى مالك الثوب احتياطيًا فحاطه سرور في الصبح وقبل
 يضمنه صاحب الاجارة ومن المالك المنة انه لو دفع علامة الى حائك مدة معلومة ليعلق
 الثوب على ان يعطى استاء المولى كل شهر كذا جاز ولو لم يشترط على اخذ الاجرة فبعد تعلم
 طلب كل واحد من استاء والمولى اجرة الا ان ينظر الى عرف البلدة في ذلك العرف
 كما عرف يشهد استاء ويحكم بما هو مثل ذلك العمل وان كان يشهد للمولى بما هو مثل الفلام
 على استاء وذلك لو دفع ابيه كذا في الذرروا الغرر فاعلم ان **باب الاجارة**
 العائدة يجب فيها ان في الاجارة العائدة اجرة المثل لا زاد ولا اقل من المثل على المسمى
 ان اذا كان اجرة المثل زائد على المسمى لا يجب الزيادة وهذا عندنا وعند زفر والسفي
 يجب انما يبلغ كذا في البيع العائد يجب قيمة العين بالغة ما بلغت ولما ان
 المما في غير متقومة بنفسها بل بالعقد وانما رضاء باسقاط الزيادة عند العقد
 حيث سمي الاقل ومن استاجر دارا كل شهر كذا اصح العقد في شهر واحد فقط وسند
 في الباقي اذ لا يمكن تصحيح العقد على جملة الشهور لحالها واذا تم الشهر الاول فكل
 منها ان ينقض الاجارة الا ان يستمر على جملة الشهور بانه يقول اجرتها ستة اشهر
 كل شهر كذا يعني اذا بين جملة الشهور وعين حصته كل منها جاز العقد لانه المدة
 صارت معلومة وكل شهر سكن منه اي هذا الشهر ساعة صح العقد في اي في هذا
 الشهر وسقط حق الفسخ وظاهر الرواية بقاءه اي بقاء المستاجر هذا على سقط
 في الليلة الاولى ويومها يعني من استاجر دارا كل شهر كذا اصح العقد في شهر واحد
 فقط فان اذا سكن ساعة في اول الشهر صح العقد فيه ولم يكن للموخر ان يخرج
 الا ان ينقض هذا الشهر لا بعد هذا قول بعض المشايخ وهو القياس وفي ظاهر
 الرواية لكل واحد منها حق الفسخ في الليلة الاولى من الشهر اي ويومها وبقي
 كما في الاصلاح والابضاح لانه في اعتبار الساعة حرجا عظيما والمقصود هو الفسخ
 في راس الشهر وهو عبارة عن الليلة الاولى مع يومها عرفا فاذا وجد بعد المستاجر في
 ذلك الزمان سقط حق الفسخ لانه اترافى منها بالعقد وجد هذا البقاء وان اجروا

اي لدار سنة بكذا اصح العقد وان وصيته لم يبين فسقط كل شهر لانه المدة معلومة الارار
 انه اجارة كل شهر واحد تصح وان لم يستمر فسقط وابتدأ المدة باسم والافوت العقد
 لانه الاوقات كلها في حكم الاجارة سواء في مثل يتعين الزمان الذي يعقب السبب كما في
 الاجارة بانه ما عدا الشهر والايام بانه حلف ان لا يكلم فلانا حيث اعتبر فيها الا ابتداء الفسخ
 من انكلم فان كان في العقد حين يهل بضم الياء وفتح الهاء اي يبصر الهلال اعتبر اي شهور
 السنة بالاحلة لانه الاحلة اصل في الشهور والافاق لا يام اي وان لم يكن العقد حين
 يهل بل في انشاء الشهر فيعتبر كل شهر بالايام على ان يكون كل شهر ثلثين يوما
 لانه الاصل اذا تعذر يصار الى البدل هذا عندنا وعند محمد الاول اي الشهر الاول من السنة
 يعتبر بالايام ويجعل في الشهر الاول خيرا وان اعتبر في الشهر بالاحلة وان اجرة عاشر ذي الحجة
 سنة فعندنا يعتبر على ثلثائة وستين يوما وعند محمد في الشهر الاول يعتبر بالايام وهو
 ثلثون يوما وفي الحجة ان لم يلمس يوما فالسنة يتم على عام ذي الحجة وان تم على تسعة وعشرين
 فالسنة تتم على احدى عشر من ذي الحجة فان قلت هذا يلزم ان يكرر عيد الاضحى في سنة واحدة
 قلت نعم لكن في السنة التي قد زعمها مدة الاجارة لانه السنة المعروفة والمحددة وغير لازم
 واللازم غير محذور وابو يوسف مع محمد في رواية ومع الامام في رواية اخرى و
 كذا العدة فان الايقاع اذا كان حين يهل الهلال يعتبر شهور العدة بالاحلة فان
 كانت اوكاملة وهذا بخلاف واذا كان في انشاء الشهر ففي حق ترمي الطلاق
 تعتبر بالايام اتفاقا وكذا في حق انقضاء العدة عنده وانما عندها فيعتبر شهر واحد
 بالايام وشهرين بالاحلة ويجوز اخذ اجرة الحرام لا اخذ اجرة عب التيسر وهو ان
 يوجر محلا لينزل على الاناث والتيسر في الاصل الذكور في الطبا والمفرد في الدعوى كما
 في القاموس ولا اي لا يجوز ايضا اخذ الاجرة على الطبا كاللاذنه والاحج والامامة
 والتذكير والتدريس وتعليم القراءة والفقه والمعا كالعنا والنوح بانه يبي عليه بعد
 محاسنه والملاهي والاصل ان الاجارة لا يجوز عندنا على الطبا والمعا كالمعاصي كمنع
 وقع الفتور في الامور الدينية تجوز ما المشافون ولذا قال فيفتي اليوم بالاجاز على الامانة

ووجهه

والاذاعة وتعليم القراءة والكتابة وحجيرة المستاجر على دفع ما سمي من الاجرة ويجوز ان يستاجر
اي باسمي ويجبر ايضا على دفع اكلوة المرسومة اكلوة بفتح اكا المهملة هدية تهدي الى المعلن
على رؤس بعض سور القران سميت بها لانه العادة جرت باهداء اكلواى وهي لغة يستعملها
اهل بلاد الهند والاصح اجارة المشاع سواء احتمل القسمة او لم يحتمل الا ان الشرع يكره
تم ايجار نصيبا من داره او نصيبه من دار مشتركة من غير الشريك لا يجوز وان ايجار من ثمة يجوز
هذا عند ابي حنيفة والفتوى على قوله ذكره في المحقق وعندهما تصح اي اجارة المشاع مطلقا
اي في الشريك وغيره وهو قول الشافعي وان ايجار دار في رجلين بائنا قال اجرت اذار
منكما صح اتفاقا لانه التسليم واقع جملة واحدة ثم الشيوع بينهما طارفا فلا يمنع كذا اذا
اجار رجلان في رجل واحد كما في المحقق ويجوز استيجار الظرف باجر معلوم لانه عقد
على منفعة هي خصانة القصب وتلقية ثمرها وترتيبه وخدمته واللبس تابع و
فيه شعاع بان طعام الظرف او كسوتها على الظرف الا اذا شرط في العقد بانه استيجار
الظرف الخاصة العاجلة لكنه في غير ارضاع كحقاق في الارضاع يغير الطباع كما في فستق
نقل عن الترمذي وكذا ان يجوز استيجار ارضاء طعامها وكسوتها فيجب الوضوء فيها خلا
لما قاله عندهما لا يجوز لانه الاجرة مجهولة وفيه شعاع بان اذا استاجر رجلان او كل
او موزون لا بد من القدر والوصف واذا استاجر بالثياب فلا بد من شرط ابطال
كما في فستق نقل عن الترمذي وعليها اي على الظرف غسل القصب وغسل ثيابه واصلاح طعامها
ودهنه وغير ذلك مما جرت به العادة على الظرف اعتبار التعريف فيما لا يفرق فيه لا عليها
فمن شئ منها ارفق هذه الامور بل هو في الثمن واجرها اي اجر الظرف على منفعة اي القصب
عليه فان ارضعته في امة بلين شاة او غنمة اي الظرف والصبي يطعم فلا اجر لها
لان المستحق عليها الارضاع ولم تأت به ولزوجها اي الظرف وطها لانه بيت المستاجر
الا بانه يفرق ليس للمستاجر ان يمنع زوجها وطها لانه الوطى حق الزوج فلا يملك من
ابطال حقه لكن المستاجر يمنع من وطها في منزله لانه المنزل ملكه فلا يجوز له ان يدخله
بلا اذنه ولا في الزوج فسخها اي فسخ اجارة الظرف ان لم تكن الاجارة برضا

اي الزوج

اي الزوج ان كان له نكاح هذا الزوج ظاهر ابيه العاس وعليه شهود لانه هذا الاجارة توجب
في حق الزوج وللزوج ان يمنع امرأته عما يوجب خلا في حقه لانه اقرت به اي ليس له ان يفسخ
الاجارة بمجرد قوله لانه انما يملكه ظاهر لانه قولها غير مقبول في حق من استاجر
ولا اهل الطفل فسخها اي فسخ اجارة الظرف ان مرضت اي الظرف او حصلت لانه لبنها يفسخ
بالولد وقد استيجار حائض ليس له غزل بنصف او استيجار حمار ليحمل عليه طعاما يفسخ
منه اي من هذا الطعام او استيجار ثور ليطلع له برايق فيمنع دققة اي من دققة هذا الثوب
وسمي هذا الاخير بغير الطحا وقد نهى النبي عن هذه الصور ثمانية الاولى في منع قفص الظرف
لانه جعل الاجر بعض ما يخرج من عمله ويجب ان يملك في الكل اي في كل هذه الصور لا كما زاعى
اجر المثل المسمى اي اذا كان اجر المثل ثلث اعلى المسمى لا يجب الزيادة وان استاجر في
استاجر رجلان في اليوم فيفسخ اجره من عند ابي حنيفة لانه المعقود عليه لانه ذكر الوقت
يوجب كونه تسليم الثمن في هذا اليوم معقودا عليه وفيه نفع لا يفسخ وذكر العمل يوجب
كونه العمل معقودا عليه وفيه نفع لا يفسخ ولا ترجيح لاحدهما فيفضى الى المنازعة
ففسد العقد ولو كان المعقود عليه كلهما اي يعمل هذا العمل مستغرا لهذا اليوم
فذلك مما لا قدرة عليه لاحد عادة خلا فالها فان عند صاحبها يفسخ ويقع العقد على
العمل وذكر الوقت للتجديد لا يفسخ للعقد عند تجميع بينهما فيه نفع اجمالية
ولو قال في اليوم يعني لوقال يفسخ اجره من عند ابي حنيفة صح اي عقد الاجارة اتفاقا لان
كلية في الظرف لتقدير كلفة فلا يستغراى وكان المعقود عليه العمل وهو معلوم و
استاجر ارضا على ان يكرها كرب الارض قبلها للثمن ويزرعها او يبيعها او
يزرعها صح لانه شرط يقتضيه العقد لانه الزراعة مستحقة بالعقد وهي لا تنافي
الا بالسقي والكرب فلا يفسد وان استاجر ارضا على ان يبنينها بانه يكرها يفسخ
فان كان المراد ان يكرها مكره فلا شك في فساد لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه
نفع صاحب الارض وان لم يكن المراد هذا فان كانت الارض لا يخرج الربح الا بالكر
فربح لا يفسد العقد لانه الشرط مما يقتضيه العقد وان كانت تخرج بدونه

فانه كان اثره يبقى بعد انقضاء المدة بعد اذ فيه منفعة رب الارض وانه كان اثره لا يبقى بان يكون
المدة ثلث سنين لا يفسد او يكرى نهرا والماء بالنهر العظيم لا ينفذ كونه يبقى بعد انقضاء
المدة بخلاف الجداول او ينسحقها لا يفسد لان منفعة تبقى بعد انقضاء المدة الا اذا كانت
المدة طويلة فلا يبقى لفعل اثر بعد المدة او كان الربع لا يحصل الا به فيكون مقتضى العقد
وكذا ان لا يفسد ايضا استجار للزراعة بزرعة وللركوب بركوب وللكنى بسكنى
وللبس لبس يعني اذا استأجر ارضا ليزرعها بانه يزرع الموصوف ارضا اخرى او دابة ليركبها
بركوب دابة اخرى او دارا ليسكنها بسكنى دارا اخرى او ثوبا ليلبس بلبس ثوب اخر
ثم يخرج عندئذ لان الجنس المتحد مانع اجارة النفع بالنفع لانه المعقود عليه ما يحدث من
المنفعة وذا غير موجود في الحال فاذا اتحد الجنس كان كماله التي يجب منه ستة اشهر
بالتفاده يحرم النفع عندنا بخلاف ما اذا اختلف الجنس وانه استأجر شريكه وحاربه
اي حاربه شريكه لعل طعامه هو لهما لا يلزم الا بذكرهما استأجر ارض من الميراثين يعني
اذا استأجر رجلا او حاربه ليجعل له طعاما مشتركا بينه وبينه المتأجر فكل الطعام
كله لا يجوز هذا العقد ولا يجب له الا بذكر اسمي ولا اجماع المثل لانه العقد ورد على
لا يكتمل الوجود فبطل لانه المعقود عليه حمل النصف الشائع وحمله غير متصور لانه
فعل حتى لا يتصور في الشائع من حيث انه شائع فكل من البيع لانه تصرف
شخص وهو يتجمل واذا استأجر ارضا ولم يذكر ان يزرعها او لم يبين شيئا منها
يكون المعقود عليه مجهولا فلا يصح واما ان قلت تفاوت انواع الزراعة واما ان بعضنا
بالارض فلان لم يبين شيئا منها لم يعلم المعقود عليه ان لم يعلم ان الموصوف بانه يقول على
ان يزرع فيها ما شئت فينص لوجود الازمة منه وهذا بخلاف الارض استجارها
يقع على السكنى على ما قرأ في زرعها بل اذكر الزراعة او ما يزرع ومضى الاجل عادى العقد
صححنا ولا مستمى لا ارتفاع اجماله بالزراعة قبل تمام العقد وانه استأجر حمارا الى
ملكه ولم يذكر ما يحمل عليه حمل المعاد فنفق اي ملك الحمار لا يضمن لانه الاجارة فاسية
والعين المتأجر امانة في يده ولم يوجد التقديس وانه بلغ ملكه فلم يمس من الاجر شيئا

والقياس انما يجب اجماعا وليس وقع واسدا وجه التحسين ان اجماله ارتفعت قبل تمام العقد وانه
احتصا امر العاقدين قبل الزرع في الصورة الاولى وقيل اجماعا في الصورة الثانية فنقصت
الاجارة للنفاء اي نقصها القاضى دفعا للنفاء **فصل** الاجير المستركة قال الجير نوعان
احدهما هذا وانما الاجير الخاص وسببنا الاول من يعمل الجير واحدا يعمل للعمارة كالحياط
وليس يجوز انما الاجير المشترك الاجرة حتى يعمل كالقبايع والقصار لانه الاجارة عقد
معوضة فيقتضى ان يكون بينه العوضين فاذا لم يسم المعقود عليه شيئا وهو
العمل لم يسم للاجر العوض وهو الاجر والمشاغ في يده اي في يد الاجير المشترك امانة
لا يضمنه ان يهلك سواء يهلك بسبب يكمه التحرز عنه كالسرقة او لا يملكه كالحرق في النار
والقارة لانه العين امانة في يده لانه قبضه باذنه المالك المنفعة وهي اقامة العمل
له واخطط مستحق عليه تبعا لا مقصودا فلا يكون مضمونا عليه وانه وصليته شرط ضمانه
هذا عند الجرح لانه لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد العاقدين به يبقى وعندنا يضمن
انما المكن التحرز منه كالنصب والسرقة لانه مما يقتضيه العقد بخلاف ما لا يملك التحرز
عنه كالموت والحرق القالب والعدو والمكابر يعني لا يضمن اتفاقا ويضمن
تلف بعلمه اتفاقا كتحريق الثوب الحاصل من ذوقه اي القصار وزلق الحمار اذا لم
يكن فيه فراخه الناس ذكره في الاصلاح ولا يضمن فانه التلف الحاصل من زلفه
حاصل من تركه التفتت في المشى وانقطاع الجمل الذي يسد به الحمارى فانه التلف
الحاصل به حصل من تركه التفتت وسنة الحمل وغزو السفينة من مائة الى السفينة
لكن لا يضمنه الا اذى من غزو في السفينة بسبب مدة السفينة او سقط في الدابة
وان كان سقوطه عند سقوه او ثوره لا يضمنه الا اذى لا يجب بالعقد بل بالجناية ولهذا
يجب على العاقلة لا يتحمل ضمانه العقود وهذا ليس بجناية لكونه مأذونا فيه ولا يضمن
فقد دانه يهلك انفسه من قصده وكذا الحجم لا يضمنه ان يهلك انفسه من حمايته ولا يبراع
والمراد بالبيطار ووجه المغرب بزع البيطار الدابة اذا استعها باليمنغ فانه لا يضمن
ان يهلك الدابة من قصده لم يجاوز اذى كل منهما المعاد لانه التزمه بالعقد وضار واجبا

عليه والواجب لا يجامع الضمان كما اذا حقه الفاضل او غرقا في المصروب به الا ان يمكن التحو
منه كوق الثوب وكفه اذ بقوة الثوب ورقته يعلم ما يحتمل في التوق بالاجتهاد فان كان
تقييده بالسلامة منه بخلاف الفصد وكفه فانه يثبت على قوة الطبع وضعفه ولا يفر
ذلك بنفسه وما لا يحتمل في الجرح فلا يمكن تقييده بالسلامة فيسقط اعتباره الا اذا
جاوز المعتاد فيضمن الزائد كله اذ لم يهلك اذا هلك يضمن بنصف دية النفس
لانه هلك بما دون فيه فيضمن بحسبه وهو النصف حتى ان اختلف لو قطع الخشعة
وبرح المقطوع يجب عليه دية كاملة لانه الزائد هو الخشعة وهو عضو كامل فيجب عليه
كاملة وان مات يجب عليه نصف الدية وهي في الغراب حيث يجب الاكثر بالبر
والاقل بالهلك كما في الدرر ولو انكسرت في طريق الثمرات فلما لم يكن يضمن
قيمة في مكانه حمله لا اجاره او مكانه كسره وله الاجر بحسبه يعني رجل مستاجر حال
كل الترخيل في حمله وانكسرت في الطريق فلما لم يكن مخيرا في ضمنه احوال قيمة الدية في
مكانه حمله ولا يعطيه الاجر وانما ضمنه قيمة جملة لا في المكان الذي انكسره واعطاه
اجره بحسبه وتما في النوعين الاجير الخاص وهو يعمل لواحد ويسمى له اجير وهذا لا
يعمل لغيره ويسمى الاجر بتسليم نفسه مدة وان لم يعمل في استئجار للخدمة سنة
اولى على الغنم لان ما دفعه صار من مستحقة والاجر مقابل بها فيستحقه ما لم يمنع مانع
كالمرض والمطر ونحو ذلك مما يمنع التمكن من العمل فلا يضمن ما تلف في يده لانه العير
امانة في يده فلا يضمن الظلم اذ اضاع الصبي في يده او سرقة ما على الصبي من احوال
لكنها اجير وحده كما في الدرر او يعمل في لا يضمن ايضا ما تلف بعمله لانه المنافع
صارت ملكا له المستاجر فاذا اضره بالصراف الى ملكه صح وصار ما يثامنا به
فصار فعلة منقولا اليه كانه فعلة بنفسه وصح ترديد الاجر بين النفعين المختلفين
وايهما وجد ندم ما سمي له كونه حطة ان الثوب فارشا فبدرهم او روميا فبدرهم
وان صبغته بعصف فبدرهم او برعماء فبدرهم هذا ان يكون الترديد في العمل وان
سكنت هذه الدار فبدرهم في الشهر او هذه الدار فبدرهم هذا ان يكون الترديد

في المكان

في المكان فانه يصح ايضا وان ركبته الى الكوفة فبدرهم او الى واسط فبدرهم هذا ان يكون الترديد
في المسافة فانه يصح ايضا وكذا يصح لو رد بين ثلثة اشيا لا بين اربعة اشيا ولو قال ارحط
الى الثوب اليوم فبدرهم او غدا فبنصفه اي ان حطه غدا فبنصف درهم فحاطه اليوم
فله درهم وان حاطه غدا فله اجر المثل لا يجاوز اى اجر المثل نصف درهم يعني ان كان اجر المثل
زائدا على نصف درهم لا يجب الزيادة به عند البيع وقالوا ان شرط حياطة
اليوم برهم وشرط حياطة الغد بنصف درهم جائز انه وعنده زرقا سدا ولو قال ان
سكنت هذه الكانوت عطارا فبدرهم او حادرا فبدرهم جاز حلا قالها وكذا احوال
لو قال اى المجرى في بيت هذه الدابة الى الحجرة وهي كسرة الحماطة وفتح الى المنة
مدينة بقرب الكوفة فبدرهم وان جازتها الى الفارسية فبدرهم او قال ان حلت عليا
اي على الدابة الى الحجرة كرسير فبدرهم وان حلت كرسير فبدرهم هذا اجازة ايضا عند البيع لانه
خير به بين عقدين صحيحين وقد سمي لكل بدل لا وافي ذلك في الجاهلية يرتفع باختيار احدهما
واما عند صفاء فلا يجوز ولا يساوي بعد استأجره للخدمة بلا شرط لانه في خدمة السفر زيادة
مستقة فلا ينظمها الاطلاق ولو استأجر عبدا محجورا ففعل واحد الاجر لا يستأجره الى المشا
الاجرة من غير العبد المحجور لانه لا جارة بعد الفراغ صحيحة استحسانا فسادا لرعاية
حق المولى فعبد الفراغ رعاية حقة في الصحة ووجوب الاجر له ولو اجر العبد المعصوب لنفسه
فاكل عاصبه جرمه لا يضمنه عند البيع لانه العبد لا يجر نفسه فكيف يجر ما في يده وكذا اذا
اجر العاصب واخذ الاجرة والتلف لا يضمنه خلا قالها فان عاصبه يضمن لانه تلف
مال الغير بل لا ويل لانه الاجر مال المولى وما وجدته سيدا فاما في يد العاصب من اج العبد
لانه وجد عين ماله وقبض العبد اجره صحيح اتفاقا لانه بعد الفراغ يعتبر ما ذوا فيه
بانه يكون ناقصا لسيده كقبض الامة وقائده تظهر في حق الزوج المستأجر غير عهدة
الاجرة فانه يحصل بالاداء اليه ولو اجر عبده من شهرين شهرين او رجة وشهرا
بجثة صح وان كان يكون الاول رجة لانه الشهر اول ينصرف الى ما بين العقد
فينصرف الى ما بين الاول في رة ولو استأجر عبدا قابض او مرض فادعى جوده

أول المدّة والمولى وجوده قبيل الاخبار بامّة حكم احوال فانه كان حاضر او صحيحا صدق
المولى والى فاستأجر بغيره اذا استأجر عبدا شهرا بغيرهم فقبضه في اول الشهر ثم
جاءه الشهر والعبد ابق او مريض واختلعا فقال المستأجر مرض هو او اوبى فاول
المدّة وقال المولى في اخرها حكم احوال فانه كان العبد ابقا او مريضا فاحال يحكم بانه كذلك
في اول المدّة فيجب الاجر وكذا الاختلاف في انقطاع ماء الرعي وجريانه الى الماء ولو قال
رب الثوب امرتك ان تصبغ امر صبغة اصفر وقال الصانع امرته بما صنعت صرحت
اي مع اليقين رب الثوب فلما في القول قوا فيما اذنه فيه وكذا الاختلاف في القبط والقبض
يعني اذا قال رب الثوب امرتك ان تحيط ثوبي قبلا فخطت بمقتضا وقال الحياط امرته
بما صنعت قال القول رب الثوب مع اليقين فانه حلف اي رب الثوب في الصورتين
ضمن الصانع وهو الصبغ في الصورة الاولى والحياط في الثانية قيمة ثوبه غير معمول ولا
اجر للصانع او اخذ اي المالك الثوب واعطاه اي المالك الصانع اجر مثله لا يجاوز
بالمسمى لانه اشتمل امره في اصل ما امر به وهو الصبغ في الاول والحياطة في الثاني فانه
في الصفة وانه قال رب الثوب علمت في بلا اجماع وقال الصانع باجر قال القول رب الثوب
مع اليقين لانه المالك نكح العقد وجوب الاجر وتقوم عليه عند ابي يوسف القول للصانع
انه كانا اي الصانع حريصا اي حاطا لانه يكون بينهما اخذ واعطاء كحياط يحيط الثوب
باجرة فيجب الاجر على معناه وعند محمد القول للصانع انه كانا اي الصانع معروفا
بعله بالاجر اعتبارا بالظاهر وابوع يقول الظاهر لا يصلح حجة الاحتجاج للاجر
فسخ الاجارة فسخ اي المستأجر ولاية الفسخ بغير قوت النفع كحرب الارض
وانقطاع ماء الارض او الرعي فانه كلما منتهى نفوت النفع فثبت خيار الفسخ
او اصل عطف على قوت به اي بالنفع يعني انه العيب لا نفوت النفع بالكلية
بل يخل بجهت يجوز ان ينتفع به في الجملة كمرض العبد ومراعاة والبد بغير نفع الارل
الكلية وكسر الباء العيب الذي كان على ظاهر الدابة كالجرع فانه الاجارة فسخ
به ايضا ولو انتفع اي المستأجر به معيبا او ازال الموهوب عيب سقط خياره اي خيار

المستأجر وفسخ اي الاجارة بالعدو وهو الموهوب غير المصنف على موجب العقد لا يخل ضرر غير
مستحق به كقطع سن سكين وجعه بعد استؤجر له اي لقلعه اجماع فانه العقد ان يقرم قطع
سن صحيح وهو غير مستحق بالعقد وطحن عطف على قوله كقطع ثوبه ماتت عروسها
بعد استئجار اي استئجار الطباخ للطبخ لانه اي لو يمتنها او اختلعت اي العروس فانه العقد
انه يقرم المستأجر بالتلف لانه غير الوليمة وكذا اي فسخ الاجارة ايضا لو استأجر كانا
ليخرج فذهب لانه لا يقر على التجارة بلا مال فانه يقر العقد بفسخ المستأجر بمرور الاجرة
عليه بلا ابتناع او اجماع شيئا فلم يدين لاجد فضاؤه ان لم يمتها اجماعه ولو وصيلة لزمه الرعي
باقراره كما اذا اجماع دار اثم افلس لزمه ديونه لا يقر على قضائها الا بيمين الدار يجوز له
الفسخ لانه اذا لم يفسخ لزمه ضرر الجبس او استأجر عبد الخدمه في المهر او مطلقا اي غير
مقيد بكونها في المهر فانه الاستئجار للخدمه مطلقا يتقيد بالخدمه في المهر فانه اذا اراد
المستأجر السفر مع العبد بعد استئجاره على هذا الوجه ولم يرض ما كلفه سفره فلكل من
المستأجر والمالك الفسخ لوجود العذر وان رضى المالك لسفره فليس للمستأجر الفسخ
لانثناء العذر او اكثر من دابة للسفر ثم بد الامنة فانه عذر لانه العقد من طرف المالك يبيع
لمصلحة السفر فربما يبدل ولا مصلحة له في السفر بانه كان قصده سفر الحج فذهب
وقته او طلب غريم له فحضر او التجارة فاقصر فلا يمكن التمسك لاجل الاكثر او لو بدا
للمكارى منه فليس بعذر اذ يمكنه ان يبعث دابته عليه بتمكينه او ابيره ولو رخص
فهو عذر في رواية الكرخ ورواية الاصل ولو استأجر حياط يعمل لنفسه عبدا
يحيط له فافلس فهو عذر في قوله يعمل لنفسه لانه يعمل برأسه لانه فيكونه الافلاس
عذرا في حقه بخلاف حياط يحيط بالاجرة فانه رأسه ابرة ومقراض وكذا في
غيرهما فلا يتحقق في حقه عذرا بالافلاس وبخلاف تركه اي مستأجر العبد الحياط
ليعمل في المهر فانه لا يكون عذرا ايضا اذ يمكنه ان يعقد الغلام للحياطة في حجة
فانه كانا ويعمل هو في المهر في حجة اخرى وبخلاف بيع ما اجمعه فانه ايضا ليس بعذر
بدونه كحقوق دين كحماره ولو استأجر وكانا العمل الحياطة فتركه يعمل اخره فتركه اي

عذرية لو استأجر عقار ثم أراد السفر وتفتح أي الجارة بلا حاجة إلى الفسخ بموت
أحد العاقدين عقد الفسخ لأنها لو بقيت يصير المنفعة المملوكة أو الإجارة المملوكة
لغير العاقدين مستحقة بالعقد لا تنقل إليها الوارث وهو لا يجوز فانه عقد لغيره فلا
أي لا تفتح الجارة كالوكيل والوصي ومتولى الوقف لبقاء المستحق والمستحق عليه
حتى مات المعقود له بطلت لما قررت تفتح بموت أحد المستأجرين أو الموهوبين في حصة
أكثر وقارز فبطل فيها لأنه البيع مانع **في منشور** ولو أوقف حصاة أرض
مستأجرة وأحصاة جمع حصيد وحصيدة وهما الزرع المحصور ولم أوجهاها بها ما سبق
في أصول الفقه المحصور في الأرض كما في الدرر أو مستغارة فاصرف في أرض غيره
لا يضمن أنه كانت أريح ماوية أي سكة لأنه ليس بمباشرة فلا يكون متعديا وإنما
مضطر به أي متحرك فضمن لأنه يعلم أنه النار لا تستقر في أرض غيره مباشر أو لواقع خيرا
أو صباغ في خانة من يطرح عليه العمل بالنصف صح فانه صاحب الكاء قد يكون ذا
وجه وحرمة ولكن لا يكون حاذقا في العمل فيقع حاذقا ليطرح عليه وكذا أي صح أيضا
لو استأجر جلا يحمل عليه محلا وراكبين إلى مكة وله الحمل المعتاد به عندئذ وعندئذ في
لا يجوز للجهالة وإنما هو الحال الحمل فهو أحوط لأن المثل هذه رفع الجهالة
وإن استأجره أي حمل قدر زاد أو قل منه فله رد عوضه أي جازله في رد عوض ما أكل منه
لأنه استحق عليه حملا مقدرا في جميع الطرق فلا يستوفيه ولو قال العاصب داره فوعها
والأجور بها كل شهر كذا أفلم يرفع فغلبه المسمى لأنه إذا عين الإجارة والعاصب رض بها
فانقضى بينهما عقد الجارة فانه جدد العاصب ملكه ولم يحد كذا قال لا يريد أي الدار
بالأجر فلا وإن وصليته برهن أي صاحب الدار على كونها ملكه بعد جرده أي العاصب لأنه
لم يكن راضيا بالباطنة وفيه استأجر صح كذا إذا أجرة بائنه ما استأجره بتصرف
بالفضل أي جاز أن يوجر ما استأجره كذا إذا أجرة بائنه ما استأجره بتصرف الإجارة الزائدة
كما إذا استأجر رجل ثوبا بعشرة دراهم سنة وقبضه وأجره بعد يوم من آخر سنة الأجر
بعشرين درهما فنقدت في يطيب له العشرة وكلها وعندئذ يتصرف بعشرة

لأنها

لأنها ربح ما لم يضمنه فملكه ولا يطيب له فيؤثر بالتصرف به وهذا إذا كانت الإجارة الثانية
من جنس الأول فلو لم يكن من جنسها طاب الفضل بالاجماع وكذا شرح المجمع نقلنا عن شرح
الطحاوي وتفتح الجارة مضافة إلى زمان المستقبل كما يقال في المحرم اجرت هذه
الدار فمغرة رمضان إلى سنة وكذا فسخها أي يصح أيضا فسخ الجارة مضافة
إلى زمان المستقبل والمزاعة والمعاملة أي المساقاة والمضاربة والوكالة والوكالة
والأمانة أي جعل الغير وصيا أو وصية والعصا والأمانة أي تفويضها والطلاق
والعتق والوقف لا البيع وأجازته وفسخه أي البيع والفسخ والشركة والائنة
والنكاح والرجعة والصلح غير ما رواه الذين **كتاب المكاتب** الكتابة لغة القهر
والجمع ومنه المكاتب جميع الحروف في الخط وشرعا تحرير المملوك يد في الحال ورقبة
في المال فمن كاتب مملوكه ولو صغير يعقل البيع والشراء به يعرف البيع والشراء
والشراء جالب فإذا عقل كانه في أهل القبول فيجوز بحال حال أو مؤجل سنة أو
سنتين مثلا أو نجم أي موقت بازمنة معينة أخذ من التوقيت بطول نجم
ثم ساع بعد ذلك في مطلق التوقيت كخاء يقول كاتبك بمائة على أن تؤد
كل شهر كذا أو كل عشرة أيام كذا أو عندك فلي لا يجوز حالا ولا بد منه نجدين
شهرين لأنه عاقر غير التسليم في زمان قليل قلما يمكنه أن يستقرض فقبل أي المملوك
بشرط قبوله أذيله مال فلا بد منه التزاع صحت أي عقد الكتابة سواء بلفظ
الكتابة أو بأبوي مؤذاه لوجود ركنه وهو الكتاب والقبول وكذا الوفاق الر
لأنه جعلت عليك العا تؤديه كوما أولها أي أول النجوم كذا أي ضمانة
مثلا وأخرها كذا أي ضمانة فإذا أدبت إلى فانت حرة وإن عجزت فبق
قبل أي المملوك فانه هذا العقد صحيح أيضا ولو قال إذا أدبت إلى العا كل شهر
مائة فانت حرة فهو تعليق وقيل مكانة وإذا صحت الكتابة فخرج إلى المكاتب
غير المملوك لأنه مقتضى الكتابة مالكية اليد في حق المكاتب ولهذا لا يكون للمولى
منعه من الخروج والسفر وهو ملكه فانه المكاتب عبد مابقي عليه درهم فالف

ان المولى مال اى مكاتبه ضمنه اى المولى ما الكف من ماله وكذا ان وطى المكاتبه او جنه عليها او
على ولدها اى ضمنه المولى العرق او ارش اى جناية او مثل المال او قيمته لانها يعقد الكتابة
من يد المولى فصارت كالا جنه وصارت احق بنفسها وولدها وماله وان كان عليه على
قيمه باء قال ان اديت الى قيمتك فانت حر او كما يتك على قيمتك قدمت
اى الكتابة لانه القيمة مجهولة قدر او جنسا ووصفا فتعاضت اى كماله فان اداها
اى المكاتب قيمته في هذه الصورة عتق لانه موجب الكتابة هو العتق عند اداء
العوض المشروط وكذا ان اديت الى الكتابة لو كانت على عرق لغيره باء قال كما يتك
على هذا العبد وهو لغيره فانما يخرج عن تسليم ملك لغيره في ظاهر الرواية وغيره
مع انها تعين مع ادا ملكها وسلمها عتق وانما يخرج الى الرق يتعين بالتعيين
احراز عن دراهم لغيره وانما يبره فان الكتابة عليها جازية لعدم تعينها او على ما
منه الدراهم والدراهم ويرد اى السيد عليه اى على المكاتب عبد غير معين هذا عند
موجبه وانما قال غير معين لانه شرط ان يرد عبد معين او امة معينة مع غيرها
وعند ابي يوسف يجوز اى هذه الكتابة وتقسم الى ثمانية على قيمة المكاتب وعلى قيمة
وسط فيسقط فسط العبد والباقي بعد فسط العبد يكون بد الكتابة وان
كاتب المخرج او خسر نرفد لانه انما واكثر نرليس بمال في حق المسلم فلا يصح
للعوض في حق المعاون فانه اداء اى ادى الى المكاتب انما واكثر نرعتق لانها
مال في الحيلة وموجب العتق عند اداء العوض المشروط ولزمه اى المكاتب
بعد عتق باء اى ادى الى العبد وقال زفر لا يعقق الا باء اى قيمة
نفسه لانه البديل هو القيمة باء اى اقيمت مقام انما انما لقتل اذا
كان المولى والعبد مسلمين او المولى مسلم والعبد ذمى او على العكس اما لو
كانا ذميين تجوز الكتابة كما ذكر في الاصلح والايضا نقل في المبسوط
والكتابة على ميتة او دم باطل لانها ليست بمال فلا يلزم على المكاتب شيئا فلا
يعتق باء اى مكاتبه لانه عقد الكتابة باطل فلا اعتبار لموجبه الا اذا قال

اديت الى الميتة فانت حر فان العتق يكون بالشرط لا بالعقد ويجب القيمة اى قيمة المسمى
في الكتابة الفاسدة ولا تنقص اى القيمة غير المسمى ان كانت ناقصة غير المسمى ونزاعية
اى ان كانت القيمة زائدة غير المسمى زيدت عليه لانه الواجب عليه رد قيمة لف والعقد
وقد تعذر بالعقد فوجب رد قيمته بالغة ما بلغت وصحت اى الكتابة على حيوان ذكره
كالعبد لا وصفه ونوعه ولزم الحيوان الوسيط او قيمة اى قيمة الوسط وانما يتخير لانه كل
واحد اصل في وجه اما الوسط فظاهر وانما قيمة فلا يعرف بها فصارت اصلا فذبح
القيمة قضاء في معنى الاداء وصح كتابة الكا في عبده الكا في محله لانها مال عند من يملكه
اكتل عندنا وادى اسم فليس يد قيمتها اى انما لانه ملكها وتملكها للمسلم غير جازية وعتق اى العبد
بااء عتقها اى انما لانه العتق متعلق باء اى الكا مع ذلك يجب عليه قيمة نفسه كما مر
باب تعريف المكاتب لانه اى المكاتب كما لولده وعبده وامة ان يبيع ويشتري
ويسافر وانما وصليته شرط عدمه اى عدم اسم لانه شرط على لف لمقتضى العقد وهو الكية
اليد فطل الشرط وصح العقد ويزوج امته لاستفادة المال وهو لم يهر ويكاتب عبده
لانه عقد اكتساب للمال فيملكه كمن يزوج امته فان ادى الى المكاتب اى ادى الى كيايته
بعد عتق المكاتب الاول يعني بعد اداء الاول لانه عتق يكون باء اى بدل كيايته فلا
اى ولا اى الاول وان ادى الى كيايته قبل عتق الاول فليس اى فلا اى
سيدا المكاتب الاول لانه اضافة الاعناق الى المكاتب الاول متعذر لعدم
اهليته لانه قبل العتق مملوك لسيدته فهو ذمى وصنيف اعناق اى لا السيد
وليس اى للمكاتب بنفسه وبما يتوكل لانه يتزوج وكذا ليس له التمسى بل
اذن من المولى وفي الاصلح والايضا نقل في الذخيرة تزوجه بنفسه بلا اذن
من مولاه ليس بباطل موقوف على اجازة فانه عتق المكاتب قبل اجازة
المولى نفذ ذلك النكاح على المكاتب ولا يحتاج الى الاجازة ولا يهيب ولو هو
ولا يصدق الا بيمين فيها وهو ما دون الدرهم لانه قليل يتوسع فيه الناس و
فيه شعرا بانه لو اهدى بطعم او دعى اليه فلا بأس لقبوله ولو اهدى بالدرهم

او الثيب لم يقبل كانه مستان ولا يكفل ولا يرض لانه يتبع لم يدخل تحت الكتابة وينبغي ان يجوز
 باليسير كالبنة ولا يعق اي لا يجوز له عناق عبده ولو وصلية بماله ولا يزوج عبده فانه
 ليس من الاكساب لانه النفقة والدين يصير ذميا في رقبته وفيه تعيب ولا يبيعه
 اي لا يبيع المحاسب عبده من نفسه في نفس العبد لانه فيه سقط الملك في انبات
 الذي يبيع على المفلس والابن الوصي في رقيق الصغير كالمحاسب اي كل تصرف يملكه المحاسب
 في رقيقه يملكه في رقيق الصغير وماله فلا فاته يملكه تصرفا يحصل به المال للصغير
 كالمحاسب يملك كسب المال فيملكه كالبنة فانه لا عناق عبده ولو كان
 ولا يبيع عبده من نفسه والنكاح ولا يملك المأذون شيئا من ذلك وعند ابى يوسف
 اي للمأذون تزوج امته وعلى هذا الخلاف المضارب والشريك في الشراء المحاسب
 والمأذون ما كسبه سواء بآلته او بغيره من سبب الملك فريبه ولاد او هو ولده
 وابواه لا يغيرهم دخل في كتابته فيجعل كل منهم مكاتبامعه واقواهم دخول المولود
 وفي كتابته ثم الولد المشتري ثم الابوان وغيره يتبعون في الاحكام فان المولود
 في كتابته يكون حكمه حكم ابيه حتى اذا مات ابوه ولم يترك فاسعى على نجوم ابيه و
 الولد المشتري يؤدى بدل الكتابة حاله والرد الى رقبته كالمات ولا يؤدى حاله ولا
 مؤجلا ولو اشتري في المحاسب في ارحم ثم دخل في كتابته كما يعق عليه ولان المحاسب
 كسبا لا ملكا حقيقة ولهذا اذا اشتري امرأة لا نفقة نكاحه فجعل الكسب كافيا
 للصلة في قرابة الولاد اذا القاد على الكسب يحاطب بالنفقة في الولاد لا في غيره
 حتى لا يحاطب الا في بمنفعة اخيه الا اذا كان موسرا وان اشتري ام ولده مع ولده
 دخل الولد في الكتابة ولا يتبع الام كما اذا استولر جارية بالنكاح ثم اشتراها مع
 ولده فدخل الولد في الكتابة واشتري امته بعهاله قال عمر اعتمها ولدها وان لم يكن
 اي ولدها معها جازيها عند الجرح خلافا لهما فان عند حال يجوز بيعها وولدها
 ولان المحاسب من امته يدخل في كتابته اما ولد امته ولدها فدعاه فدخل في كتابته
 وكسبه كاي كسب ولد الكتابة يكون للمحاسب لانه الولد كسبه فكسب الولد كسبه

غير الولاد كالاخ او نعم لا يدخل في كتابته
 هذا عند ابى حنيفة خلافا لهما فان عند ابى
 انتهى فارجعهم

ولوزج اي المحاسب امته من عبده ثم كاتبها فولدت اي لامة ولدها يدخل الولد في كتابة
 الامم وكسبه لهما اي الام لان الولد يتبع الام في الرق والعق وزوجه ولو كان محاسب
 بالاذن اي باذن مولاه امرأة زعمت انها حرة بان قال انما حرة فولدت المملوكة
 منه ولدها فاستحققت المملوكة فولد ما عبده الجرح وابل يوسف لانه الولد يتبع في الحرة
 والرقبة وعند محمد بن حنبل بالقيمة لانه ولد المفقور وتؤخذ منه قيمته بعد عتقه لا بعد رقبته
 في احوال فيؤخذ الى ما بعد لعق فان وطئ المحاسب امته بملك بغير اذنه سببه اي وطئ
 المحاسب امته بغير اذن المولى بناء على انها ملكه بان اشتراها او وهبت فاستحققت
 اي لامة اخذ منه اي المحاسب عقرها في احوال اي حال الكتابة وكذا ان اخذ منه ايضا
 عقرها في احوال ان اشتراها اي المحاسب لامة شرعا فاسد فوطئها فولدت اي لامة الى
 بابيها وان وطئها بنكاح لا يؤخذ منه الا بعد عتقه اي انكحها المحاسب بغير اذنه مولدا
 فوطئها يؤخذ عقرها بعد عتقه ومثله في المحاسب حكما العبد المأذون في التجارة
 واذا اولدت المحاسبة من مولاه مضت على الكتابة او عجزت نفسها وهي ام ولده
 اي ولد المحاسبة فادعى المولى الولد نصير ام ولده فتجسدت بينه وبين امته على الكتابة
 وتؤدى البدل لعق قبل موت المولى بينه وبين امته نفسها فعق بعد موت المولى
 واذا مضت على الكتابة وتؤدى البدل فتعق قبل موت المولى اخذت منه عقرها
 اي ان اختارت ان تمضي على الكتابة فلها ان تأخذ عقرها من سببه وان مات المولى
 عتقت ام ولده التي كاتبها قبل الاستيلاء وسقط عنها البدل اي بدل الكتابة
 وان ماتت اي هذه المحاسبة قبل اداء البدل تركت مالا اذيت منه اي من مالها
 كاتبها وما بقي من مالها ميراث لابنها اي لابن المحاسبة ولا يثبت نسب من يملكه
 بعده بل ادعوه بل هو مثلها في الحكم اي ولد المحاسبة ولد بعد المولى الذي
 ادعاه مولدا لا يثبت نسب من مولدا بل ادعوه بل هذا الولد مثل امه المحاسبة
 حكما وان كاتب مدبره او ام ولده صح فان مات اي المولى قبل الاداء عتقت
 ام ولده التي كاتبها بعد الاستيلاء ومجانا اي سقط عنها بدل الكتابة لان الم

من ايجاب العتق عند الاداء فاذا اعتقت قبله لا يمكن توفير الغرض عليه والمهر يسقط
 كل بدل كتابة او ثلثي قيمته ان كان مولاه مات معه اباءه لا مال له غير المهر هذا عند
 ابي حنيفة واما قال معمر الانيه اذ مات مؤسرا بحيث يخرج المهر منه ثلثه فانه يعق
 بالتدبير ويسقط عنه بدل الكتابة وعند ابي يوسف يسقط في الاول من البدل او ثلث
 قيمته وعند محمد يسقط في الاقل من ثلثي البدل او ثلثي القيمة وان دبر اى المولى مكان
 صح ومضى عليها اى على الكتابة او عجز نصف وصار مدبر ايعنى ان المكاتب بعد
 التدبير مخير اما ان يمضى على الكتابة او يعجز نفسه ويكون مدبرا فان مضى عليها اى على
 الكتابة فمات سيده معه اباءه لا له سواه ويسقط في ثلثي البدل او ثلثي قيمته
 اى فهو باختيار اما ان يسقط في ثلثي بدل كتابته او ثلثي قيمته وعندنا يسقط في الاقل
 من ثلثي كل منهما اى من البدل والقيمة وان اعتق اى المولى مكانه قبل اداء بدل الكتابة
 عتق اى المكاتب وسقط عنه اى عن المكاتب بدل الكتابة فيعتق مجانا وادى كونه
 المكاتب على الف مؤجلا فصاح على نفسه حاله والقياس ان لا يصح لانه اعتبار
 عنه الاجل بالمال وجه الاستحسان ان الاجل في حق المكاتب مال فوجه لانه لا يقدر على
 الاداء الا به وبدل الكتابة ليس بالمال فوجه لا يصح الكفالة فاعتدلا وان مات
 مريض كاتب في مرضه عبد اقيمة العا على الفين الى سنة ولما مال له غيره اى العبد
 ولم يجز الورثة هذا التصرف ادى العبد ثلثي البدل حالا وادى الباقي الى اجل او رد
 رقبته ايعنى ان العبد مخير بين ان يؤدى ثلثي البدل حالا والباقي مؤجلا وبين ان يمنع
 ويسقط لانه جميع المستحق بدل الرقبة وحق الورثة متعلق بالبدل فلا يجوز
 التأخير في ثلثه وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد يؤدى اى المكاتب ثلثي قيمته
 للمال ويؤدى الباقي من قيمته الى اجل لان المرض ليس له التأجيل في ثلثي القيمة
 اذ لا حق له فيه وفيما وراه يصح له التبرك فيصير التاجيل ابردا رقبته ان امكن
 غير الاداء فكان مخيرا بين ان يكتب اى لمريض عبده على الف وقيمة الفاء ولم
 يجزوا الى الورثة هذا التصرف ادى اى المكاتب ثلثي القيمة للمال وسقط الباقي

ممنوع

من القيمة او رد الى الرقاب فابغى ان يخرج بينه وبين المالكين المذكورين لان الحياة وقعت
 في المقتدر وفي التأخير فينفذ بالثلث الثلثين ومثلها البيع اى ببيعة في مرض
 موه ككتابة فيه حكما وظل في صورة المسئلة الاولى كما اذا باع في مرض موه
 عبده بنصف قيمته مؤجلا الى سنة ومات ولما مال له غيره ولم يجزه الورثة فالثمة
 مخير بين ان يؤدى ثلثي الثمن حالا والباقي مؤجلا وبين ان يرد العبد وصورة
 المسئلة الثانية كما اذا باع في مرضه عبد بالف وقيمة الفاء ولما مال له غيره ولم
 يجزه الورثة فالثمة مخير بالاتفاق بين ان يؤدى ثلثي قيمة العبد وبين ان يرد العبد
 الى الورثة وان كاتب حر غير عبد بالف وادى عنه عتق ولا يرجع احببه عليه وان
 قبل العبد فهو مخير مكاتب صورة ان يقول المولى العبد كاتب عبدك على الف
 درهم على ان اذيت اليك العا فهو حر وكاتب المولى على ذلك هو يعق
 باذنه حكم الشوط واذا قبل العبد صار مكاتبا لان الكتابة كانت موقوفة
 على اجازة او قبوله اجازة وان لم يقبل على ان اذيت اليك العا فهو حر فادى
 لا يعق قيا سالا لان الشوط معدوم والعتق موقوف والموقوف لا حكم له ويعق
 استحسانا اذ لا ضرر للعبد العايب في تطبيق عتقه باء العاقل فيصح في حق هذا
 الحكم ويتوقف في لزوم الف للعبد فلو ادى اى الف لا يرجع على العبد لانه
 متبرع وان كاتب عبدا غير نفسه وغير اعم عايب فقبل اى الحاضر العقد صح وقبول
 العايب ورده لقوله العايب فقبل على الحاضر ويؤخذ الحاضر بكل البدل ولا يؤخذ
 العايب بشئ وانما ادى اى المولى على القبول وعتقا صورة رجل له عبدا قال
 له اصد بها كاتبا بالف غير نفسه وغير فله ففعل وقبل الحاضر فالتبرع اى يصح
 في حقه الحاضر ويتوقف في حقه العايب على قبوله وجه الاستحسان ان الحاضر
 اصاب العقد اى نفسه ففعل نفسه اصيل والعايب تبع فبصح كما يصح على
 الاولاد تبع لاتهم المكاتبه فانهم دخلوا في كتابتها وعتقوا ابائهم ولا يلزمهم شئ
 من البدل فاذا حلت غيا الحاضر فله المولى ان يرضه بكل البدل لاصالة فاتها ادى

عند ابي حنيفة والبايع عند محمد بن ابي حنيفة
 عند ابي حنيفة والبايع عند محمد بن ابي حنيفة

قادر الميراث الى الميراثين كغيره
على القبول الحاجة الى اختلافه

يجوز الميراث على القبول اما الكافر فلو كان البذل عليه واما الغايب فلانه ينال شرفا كونه
وان لم يكن البذل عليه فصار كالميراث الذي استعار رجل من عيسا ليرهن بلانية فرفضه
ثم احتاج الميراث الى الاختلاف عينه وان لم يكن الدين عليه واذا ادى يرجع على المستعير
انه ادى غيره اذ مضمون الميراث يخلص عنه ولا يرجع احد بها الى الاخر يعني ادى احد ما كل
البذل لا يرجع على الاخر بما ادى لخصه الاخر لانه متبرع في حق الاخر وكذا لو كانا بينهما معا ولا
يعتق احد ما بآداء حصته يعني رجل كاتب عبده كتابة واحدة ان ادى اعتقا وانه
عجز اذ الى الرق جاز ولا يعتق الا بآداء كل البذل حتى لو ادى احد ما حصته لا يعتق
لانه الكتابة واحدة بشرطها معتبر وان ادى احد ما كله يعتق وان لم يرجع على الاخر
بما ادى لخصه بخلاف لو كانا لاثنتين يعني اذا كانا العبدان لرجلين فكلما بينهما كذا
جاز ويعتق كل منهما بآداء حصته لانه كل واحد من الرجلين اما استوجب البذل على كل واحد
وبعبره شرطه في مملوكه لانه مملوك غيره بخلاف المسئلة الاولى لانه شرط معتبر في حقها
لانها مملوكه ولو عجز احد ما الى احد المكاتبتين في المسئلة الاولى ثم ادى الاخر الكل
اي كل البذل عتقا اي المكاتبة لانها كغص واحد لا يرى انهما لا يعتق الا بآداء
الجميع فكذا الارداء الى ابغها وان كانت امة عنها اي غرضها وغرض صغيرين لها
اي لامة جاز وان منهم ادى اجبر لول على العتق وعتقوا اي لامة والصغيران ولا يرجع
اي المؤدى منهم على غيره اي على الاخر منهم لانه متبرع في حق الاخر كما في المسئلة الاولى
باب كتابة العبد الميراث ولو اذن احد ان يكتسب في عبده لآخر ان يكتب
حصته اي حصته الاخر منه اي من العبد بالف ويقبض البذل اي الالف ففعل اي الاخر
الكتابة ويقبض اي الاخر البعض اي بعض الالف ففعل المكاتبة والمقبوض للعابض
خاصة لا لصاحب لانه عند ايج واصل ان الكتابة متجربة عنده فيكون الاذن
مقتصر على نصيبه وقادة الاذن انه لم ياذن فله حق الفسخ في الالف لا يبقى
ذلك اذ ان شريكه بالقبض اذ للعبد بالاداء اليه فيكون متبرعا في نصيبه على العابض
فيكون وقال هو كاتب بينهما وما ادى فهو بينهما لانه الكتابة عندهما غير مجزئة فالاذن

كتابة نصيبه اذ ان الكتابة الكل فالقبض اصل في البعض ووكيل في البعض فالمقبوض
مشترك بينهما فبقي كذلك بعد العجز ولو قبض كل عتق نصيبا لايضا لرجلين
كما بنا فان تبول فادعاه احد ما ثم انت باخر اي بولد اخر فادعاه الاخر اي بولد
الاخر الولد الاخر فخرجت من ام ولد الاول لانه احد ما لما ادعى الولد صحت دعوة لقيام
ملكه فصار نصيب ام ولده لانه المكاتبة لا تقبل النقل من ملك الى ملك فتقتصر امومية
الولد على نصيبه كما في المدة المتبركة واذ ادعى الاخر ولدا كانا صحت دعوة
ايضا لقيام ملكه ظاهر انتم اذا عجزت جعلت الكتابة كانه لم تكن وتبين ان اجارية
كلها انتم ولد للاول لانه المانع من الانتقال قد زال ووطئ سابق وضمن اي الاول
لانه نصف قيمتها لانه يملك نصيبه ونصف عمرها لو طئ جارية مشتركة وضمن ان
تمام عمرها لانه وطئ ام ولد الغير حقيقة فانه كان العتق وضمن قيمة الولد اي الولد
وهو ابنة اي ابن المدعى انتم لانه بمنزلة المفور لانه حين وطئها كان ملكه فانما طئها وولد
المفور ثابت النسب منه وحر بالقيمة وانها دفع العتق اليها قبل العجز جاز لانه الكتابة
ما دامت باقية فحق القبض لا لاخصاصها بما فيها واعواضها واذا عجزت رد
الى المولى لظهور اختصاصه عند ايج وعند ما لا يثبت نسب الولد فمالك ولا يصح
اي انتم قيمة اي الولد وملكه اي الولد كامة ويضمن اي انتم تمام عمرها لانه كما شتر ولد
للاول ولا يجوز وطئ الاخر لانه ما ادعى الاول الولد صارت كلها ام ولده لانه امومية
الولد تحب تمليكها ما امكن ويضمن الاول نصف قيمتها كامة عند ايج يوسف والامل
منه ومنه نصف ما بقي من البذل عند محمد يعني يضمن اقل الدينين اللذين هما نصف
قيمتهما ونصف بذر كتابتها لانه نصيب شريكه بالكتبة ولو لم يطل انتم بل بذر
فخرجت بطل التدبير لانه لو لم يضا فتملك اما عندها فظا هر لانه المستولد يملكها
قبل العجز واما عنده فلانه بالعجز يتبين انه يملك نصيبه من وقت الوطئ فظا انه
مصادف ملك غير التدبير ليعتد الملك في ام ولد الاول والولد لاي الاول
لانه دعوة صحيحة لقيام المصحح وضمن الشريك نصف قيمتها لانه يملك نصيبها بالكتبة

وهو ملك وتصف عرقا لوطه جارية مشتركة ولو عتقها الى المحاببة المشتركة
احدها الى احد الشريكين موسر افجيت اجارية ضمن المفق نصف قيمتها الشريكة
ويرجع الى الضاربة اي ما ضمن عليها اي على اجارية هذا عند الجرح خلافا لما يعنى
لا يرجع عندها وان لم يعجز فلا ضمها عند الجرح لانه نصيب شريكه باق على الكتابة
بناء على تجزئ الاعناق عنده وعندهما يضمنه الموسر ويحب السعاية في المعسر لانه
كلها تفتق لعدم تجزئ الاعناق عندهما ولو دبر احد الشريكين نصيبه في عبد مشترك
بينهما ثم اعتق الاخر نصيب منه موسر اضمنه المدين بغيره يضمن قيمة نصيبه من العبد
مرفى باب عتق البعض ان قيمة المدين ثلثا قيمة قبح او استسعى العبد او اعتق اي
المدين نصيبه وان عكس اي حرره احدهما غنيا ثم دبره الاخر فالمد بغيره يفتق او يستسعى
اي العبد لانه اذا دبره لم يبق له ولاية النصيب بل ولاية الاعناق او الاستسعا
فولاية الاعناق والاستسعا ثابتة في الصورتين والتضمن يختص بالصورة
الاولى هذا عند الجرح وعندهما ان دبر الاول ضمن نصف قيمة موسر او معسر
وعتق الاخر لغو لانه لا يبر لاي تجزئ عندهما فيملك نصيب صاحبه بالتبعية فيضمن
نصف قيمة قنا موسر اكان او معسر لانه ضمها تلك فلا يختلف باليسار
والعسار وان اعتق الاول ضمن لو موسر او استسعى العبد لو معسر او تبرير الاخر
لغو لانه الاعناق لا تجزئ عندهما فيضمن نصف قيمة ان كان موسر او يمس العبد
ان كان معسر الا ان هذا ضمها اعناق فيختلف باليسار والعسار **باب العجز**
والموت اذا عجز المالك عن بيع النجم الطالع ثم سمي به الوقت لانه يعرف به ما يؤخر
فيه لمسا بة بينهما وان ربح الى المالك بحت حصول الزايرة كانه ماله سيصده لا يعجز
الحاكم بتعجيره اي لم يحكم بعجزه ومهل يومين او ثلثة والاى وان لم يبرح له حصول
المال عجزه وفتح الى الحاكم الكتابة ان طلب سيده الفسخ والمالك ابى عنه
ذلك فلا يبرح القضاء بالفسخ لانه عقد لازم فلا يبرح القضاء او الرضى كما في
الرجوع عن الهبة او عجزه سيده برصاه بان يفسخ المولى برضا المالك لانه

الفسخ يجوز بالتراضى من غير عذر فبعد اولى وفي بعض الروايات يفسخ المولى بالفسخ ولا شرط
كما اذا وجد المشتري عيبا قبل القبض فانه يفسخ كما في الحاخ اعلم انه حكم الكتاب
القاسدة انه يكون للمولى حق الفسخ براضى العبد والعبد ان يفسخ في الجائرة والفا
بغير رضى المولى كما في العادة كما في الروايات يفسخ لا يعجز مالم يتوال عليه بخانه
واذا عجز عادت احكام رقة لانفسخ الكتابة وما في يده من الكتب لمولاه اذا
ظهر انه كسب عبده ويحل هذا المال له اي لمولاه ولو وصليه فم صدقة زكوة كانت
او غيره فلا واه الزكوة مثلا واذا مال المولى غير بدل الكتابة ثم عجز فظلم المولى اخذ
الزكوة غنيا ومع ذلك يطيب له لبس الملك لانه اخذه عوضا عن العتق زمانا ان اخذ
والعبد قد اخذ صدقة وقال غرم هي لك صدقة ولنا هدية وان مات الى الكاتب
غير وفاء اي غرم مال يفي ببدل الكتابة لا تفسخ اي الكتابة هذا عندنا وفي بطل
الكتابة لغوات المحل ونحن نقول بسند احرى الى ما قبل الموت ويؤدى بدلها فانه ماله
ويحكم بعقبة في اخر جزء من حياته ويورث اي يقسم بين ورثته ما بقى من ماله بعد اداء الدين
لانه صار حرا وتعتق اولاده الذين تراههم او ولدوا في حال كونه حرة ولو ولدوا قبل
الكتابة لا يتبعونه او كونهما معا او قصدا با ان كوت هو وولده صغيرا او كبيرا
بكتابة واحدة فان الصغير يتبعه والكبير معه جعل شخص واحد وان لم يترك وفاء
اي ان لم يترك الا يفي ببدل الكتابة واحكام له اي للمالك المتوفى ولديه كتابة اي يولد
في حال كونه سقاي الولد على كونه اي يحوم ابيه المالك فاذا ادتي الى الولد بكتابة
ابيه حكم بعقبة اي عتق الولد وعتق ابيه قبل موته لانه الولد دخل في كتابة ابيه وكسبه
كله فيختلف في الاداء وصار كما اذا ترك وفاء والولد المشتري في حال كونه كتابة
اما ان يؤدى حالا او يرد في الرق عنده وعندهما هو اي ولد المشتري كالاول اي
كالمولود في الكتابة تسمى على كونه وحكم بعقبة بعد الاداء وان مات المالك وترك
ولدا من حرة ودينا على الناس فيه اي في هذا الدين وفاء ببدل الكتابة فيجوز الولد ففضي
بارش اجمالية على عاقلة الامة لا يكون ذلك فضا بعجز المالك لانه هذا القضاء

يقر حكم الكتابة لانه مقتضى الحاق الولد بالام واجاب العقد عليهم لكن على وجه
يتم ان يعتق فيجوز الولد الى موالى الاب والعصا بما يقر حكمها لا يكون بغيره او انما قال
وديانا لانه لو كان عينا لاتبأه العضا بالحق بالام لا مكان الوفاة في الحال وانما
موالى الام والاب في ولادته ففرضي بموالى الام فهو عصا بغيره لانه العضا يكون ولا الولد
لموالى الام معناه ان الاب مات رقيقا ويغني عقد الكتابة فيكون العضا في مجتهده
فينفذ ويغني الكتابة ولو جرح عبد فكانت سيده جاهلا بجبايته فغجر دفع المولى العبد
ولي الجباية او فدى بانه ادى ريش جباية وكذا الى المولى مجر ايضا بين دفع العبد واداء
ارش الجباية لو جنى المكاتب فغجر قبل الفضا ان يوجب الجباية لانه الكتابة قبل الجرح
مانعة للدفع فاذا زال المانع بالغجر عاد الحكم الاصل وهو دفع او الفداء عنه جباية
العبد ولو جرح بعد ما قضى عليه اي على المكاتب حال كونه مكاتباً اي بموجب جباية
فهو اي ريش الجباية دين على المكاتب يباع فيه اي في الدين لانه دين متعلق برقبة
بالعصا فانقل الى قيمته ولا ينفذ الكتابة بموت السيد لانها سبب الحرية
ويؤثر بدل الوردية على كونه لانه استحق الحرية على هذا الوجه فانه اعتق بعضهم
اي بعض الورثة لا ينفذ اي عتاق البعض لانه المكاتب لا يكون مملوكا لم سبب
في سبب الملك فلم يملكه بالارث فلم ينفذ عتاقهم وانه اعتقوه كلهم اي كل الورثة
عتق اي المكاتب مجابا لانه عتاق الكل يجعل ابراءه غير البر بالكتابة كما اذا ابراءه المولى
غير البر بالكتابة كل وشروطه ان يعتق في مجلس واحد حتى لو اعتقه متفرقا لم يعتق وقبل
يعتق اذا اعتقه الباقر مالم يرجع الاول ولو كانت تحت نكاح المكاتب ممة
طلعتا بنيتين فحصلت حرمة غليظة فاشتهى التحلل له قبل التزوج بزوجه آخر
كتاب الولد هو لغة من الولي بمقتضى القرب وشروطه اربعة هي حكمة حاصلة في العتق
او الموالة فكان نوعين ولواء العتاقه وولاء الموالة فاشتهى الولد العتاقه فقال
الولد المنة عتق ولو وصية تربية او استيلاء ابا بن جعل لامة ام ولد او كتابة
او وصية بانه اوصى بعتق عبده او شرأه وعتقه بعد موته او ملك قريب بانه

ملك

ملك قريب فانه كل ما منها اثبات يثبت به الولد ولعاشرة بغيره يعني لو عتق المولى عبده وشرط
انه لا يكون الولد له بل لغيره فهو لغو كما اذا اشترى عبدا على ان يعتقه وولادته للبائع ثم
اعتقه فولادته يكون للمعتق لا للبائع او سائبة عتق على ان الوصية فيجوز عليه الولد
فبشره المولى ثم اعتق حامله من زوج فن تولدت لاقل من نصف سنة فولد الولد له
لمعتق الام لا ينتقل اي لولا عنه اي معتق الام ابيه يعني اذا تزوج عبدة الغيرة فاعتقها
مولدا وهي حامل من عتقت ثم انزلت لاقل من نصف سنة من وقت الاعتاق
فظهر ان الولد موجود وقت الاعتاق عتق اكل لانه من مملوكها والعتق ورد عليها مقصودا
فتناول جميع اجزاها فكان الولد مقصودا بالاعتاق وكان ولاد الولد لموالى الام ثم اذا
اعتق ابوه لا ينتقل ولاد الولد لموالى الام الى موالى وكذا لو ولدت ثوايين احدهما
لاقل من نصفها اي ولدت لامة معتقة ولدين ثوايين بين الاعتاق وولادة احدهما
اقل من نصف سنة عتق الولد ان لا ينتقل ولا ثوايين اياه ايضا لانه احدهما كان موجودا
وقت الاعتاق فكذلك الاخر بناء على ان ثوايين ولدا لهما اقل من نصف حوا وان
ولدت لكثر من ذلك فولادته لايضا اي ولدت لامة معتقة ولدا او بين الاعتاق
وولادته اكثر من سنة اشهر فولادته لسيدة لانه عتق بقا للام لا نصالة بها عند غنها
لانه وجود الولد لم يتيقن حين الاعتاق وقد تعذر جعله ثوا للاب لرقبة كونه
اعتق الاب بغيره يعني ان يعتق قبل موت الولد لانه الاب ان يعتق بعد موت الولد
لا ينتقل ولادته لموالى الام ثم انما مات الاب ثم الولد حره الاب ولا ولده الى
موالى اي موالى الاب لانه كونه المولى للموالى الاثم لعدم اهلية الاب ضرورة فاذا
صار اهلا بالعتق عاد اليه ولا يرجع الاول اي موالى الام عليهم اي على موالى
الاب بما عتقوا اي موالى الام بما عتقوا عن الولد بانه يلزم عليه ريش الجباية
قبل اجرة الولد الى موالى الاب ابيه ولو تزوج على مولى موالاة او لا اي سواء
كان له مولى الموات او لم يعتقه فولدت منه فولد الولد لموالى اي لموالى الحقيقة
هذا عند البع ومحمد بن وعنده يوسف حكم ابيه يعني عند يوسف ولادته

من يعتق العبد على ان لا يكون عليه الولد
كأن العبد انت سائبة محررة

الموالة لاب موالات ترجيح الجانب الاب وهما رجاء ولا العاقبة وان كان من جانب
الأم واذا وضع المسئلة في العجالة ولا الموالة لا يكون في العرب لانه لم يشعروا به
قبائل وتناصروا بها فالحاصل ان الابوين اذا كانا حريصين اصليتين لا ولا على الولد
اذا كانا معتقين وفي اصلها معتق في لولا لقوم الاب وان كان الاب معتقا او
في اصله معتق والام حرة الاصل سواء كانت عربية او لا فلا ولا على الولد لقوم الاب
واذا كانت الام معتقة والاب حرة الاصل فانه عرب فلا ولا على الولد لقوم وان كان
غير عربي فمعتق اليه وحده كونه لقوم عليه وللا فلا ولا على يوسف حرة الاصل يستعمل عند
الفتنة في معينين احدهما لم يجبر على نفسه رق بل تولد من معتقة او من في اصلها حرة
واذا لم لا يكون في اصله رقيق اصل والمادة المعنى ان كان في الدور وان صاحب
البدائع ذكر فيه ان شرط بثبوت الموالة ان لا يكون الام حرة اصلية وان كانت فلا
ولاء لاحد على ولده اعلم ان كبار علماء العظام ومن يحكم الكرام الذين افنوا بقسطنطينية
الحوسنة بالاسطنة والنصب كما في من حين الفتح الى عامنا هذا وهو الستون
بعد الالف افرقوا في قيتين فذهبت فرقة منهم الى هذا القول المنقول من البدائع
كصاحب الدرر لمولاه ابنه كالباب والمولى فاض زاده والمولى بسنا زاده والمولى
زكريا والمولى سعد الدين ابن من جاز والمولى صنع الله والمولى يحيى وذهبت فرقة
اخرى الى عدم اثبات ذلك منهم المولى سعدى عليه والمولى علي الجاه والمولى الشهير
بجوى زاده والكبير وابنه وقد فتح المولى ابو السعود اولاه على هذا ثم رجع عنه وصرح بوجوه
في فتوى منه فافتح بعده على موافقة ما في البدائع واستقر على ذلك الى ان قضى بحجبه
جعل الله سبحانه مشكورا وعلمهم مبرورا والمعتق بكسر التاء مقدم على ذوى الارحام
لان المعتق عصبة سببية والعصبة من باب ما بقي في صاحب الفرض عند وجوده وكل
المال عند عدمه فيقدم على ذوى الارحام مؤخر عن العصبة السببية لان الاولاد احرى
بمجرى النسب فاذا وجد العصبة السببية لاحكم للسببية واذا لم يوجد ثبت حكم
السببية فان باب السيد مات المعتق بفتح التاء ولا وارث له فان النسب فارتد امر

ارث

ارث المعتق لا قرب عصبة سببية على الترتيب يعرف في علم الفرائض فيكون في الارث
لانها اي لانه السيد دون ابية لا يكون الارث لاب السيد لو اجتمعا اي الابن والاب
هذا عند الجرح ومحمد لان الوالد سبب الارث بطريق العصبة فيعتبر الاقرب والابن اقرب
العصبة لانه جرحه وعند الجرح يوسف لانه سبب من المال والباقي للابن اي لانه السيد
لان الوالد سبب الارث ان الملك فيلحق بحقيقة الملك فيقسم بينهما كما يقسم
تركة السيد وعند استواء القرب كما اذا ترك السيد ابنين تتوى القسمة
وليس للنساء من المولاء الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن او كانت من او كانت من كاتبتين
اكدت اي ليس للنساء شئ من المولاء الا ولا من اعتقته او ولا ما اعتق من اعتقته او ولا
ما كانت من او ولا ما كانت من كاتبتين وباقي عبارة اكدت او دون او دون في ذوق
او جرح ولا معتق من او معتق معتق **فصل** وللاء الموالة هذا النوع ان كان في المولاء
سببية سبب ولا الموالات العقد فلو سلم على يد رجل وهو ليس بسبب لصحة هذا
العقد وانما الشرط كونه عجميا لا عربيا لاننا من العرب بالقبائل فاعني عن المولاء والام
على ان يره ويعقل اي يفرم المولى الا على الدية عنه اي عن المولى لا سفل عند جبايته كما اذا
قال له واليك على انك مت فميراثك لك وان جئت ففعل عليك في عاقلتك
وقبل الاخر منه كذا في العارية الاكلمية او والى غيرهم سلم على يده صح اي هذا العقد لم
يكتم معتقا لان وللاء العاقبة مقدم على وللاء الموالة فيلزم ان لا يكون معتقا وعقله
اي دية المولى لا سفل عند جبايته عليه اي على المولى الا على وارثه اي ارث الا سفل له اي لا على
ان لم يكن له اي لا سفل وارث وهو اي مولى الموالة مؤخر عن ذوى الارحام واما يعقل
عنه لان الموالات عقد مما فلا يلزم غيرها وذو الرحم وارث شرعا فلا يلزمه ابطاله
فلا اي لا سفل ان يفسخ اي العقد قول بحضرة اي بحضرة الاعلى وفعل مع غيبته بان
ينقل وللاء غير الاعلى الى غيره وبعد ان عقل اي لا على عنه اي عن الا سفل او غير ولده او
يدخل في عقد الموالات اولاده الصغار ومن تولد بعد عقد الموالات كما ذكره الزيلعي
لا يفسخ هو اي لا سفل ولا ولده لان اذا عقل ليس لهما ان يقول المولاء لتعلق حق

الغيره ولما على ايضه ان يبرأ من ولائه اي غير ولا الاسفل بمحضه اي الاسفل ويشترط في هذا
ان يكون بمحضه الاخر كما في غزل الوكيل ولو اسلمت امرأة فواليت اي عقدت عقد
ولاء الموالاة مع شخص وارقت بالولاء اي بولاء الموالاة فولدت بمهر النسب
اي ولدت ولدا لا يعرف له اب او كان معها ولد صغير كذلك اي لا يعرف له اب ايضه
يتبعها اي ولدها فيه اي في ولا الموالاة هذا عندنا في حلالها فانها عندنا لا يتبعها
كتاب الاكراه هو في الشرع فعل يوقعه الانسان بغيره يقال وقع فلان بفلان ما
يسوءه يفوت به رضاه اي لعدم رضاه والغير بذلك الفعل ولا يفد اختياره او غير
اختياره مع بقاء اهليته اعلم ان عدم الرضا معتبر في جميع صور الاكراه واصل الاختيار
نابت في جميع صورته لكن في بعض الصور يفد الاختيار وفي بعضها لا يفده
فكان الاكراه على نوعين احدهما مفوت الرضا وذلك في غير السلطان بتهديد
اجس او الضرب وانما قلنا في غير السلطان اذ يكفي فيه مجرد الامر الى تهديد ووعيد
ذكره في امانته والى مفد الاختيار وذلك بتهديد القتل او قطع العضو
او ضرب يخاف منه تلف النفس او العضو والاول غير ملجئ بانه وجد عدم الرضا
دون فساد الاختيار وكل النوعين لا ينافيان في بقاء الاهلية لانه لا مطلية
يكون بالعقل والبلوغ ويشترط اي شرط الاكراه اربعة امور الاول قدرة المكره
بكماله على ايقاع ما هو عليه سلطانا كاملا او لصا او غيره هذا عندها وعندنا
ح لا يتحقق الا في سلطان لانه القدرة لا يكون بلا منعة والمنعة للسلطان قالوا
هذا اختلاف عصر وزمان لانه في زمانه لم يكن لغير السلطان في القوة ما يتحقق به
الاكراه فاجاب على ما سأل به في زمانها ظاهرا فادوا وصار الامر الى كل متقلب
فيحقق الاكراه في الكل والفتوى على قولها كما في الدرر نفقا عن اخلاصة وهي
خوف المكره بفتح الراء وقوع ذلك بانه يغلب على ظنه ان المكره يوقع ما هو
به والثالث كونه اي المكره مستقرا قبل اي قبل الاكراه غير فعل ما كره عليه
اي لم يمتنع كسب ماله وانما فادوا عتاق عبده او لحق شخص اخر كاتلاف بالغير

او لحق الشرع كثر بانحراف الزمان ونحوها والرابع كونه المكره به متعلقا بنفسه او عضوا او ماله
فما يعدم الرضا اعلم ان هذا يختلف باختلاف الناس فانه الارزاق ربما لا يفتنون بالضرب
واحبس والضرب القليل لا يكون اكراما في حقهم بل الضرب الشديد وكذا الحبس لا
ان يكون حبسا مديدا يتخبر منه والشراف يفتنون بكلام فيه خسوة فمثل هذا يكون
اكراما لهم فلو اكره على بيع او شراء او اجارة او اقرار بقتل متعلق بقوله اكره او امر
شديدا او حبسا مديدا خيرا بين الفسخ والامضاء فانه اذا اكره على واحد منها باحد
نوعي الاكراه خيره الفسخ على بعد زوال الاكراه انشاء امضاء وان شافح لانه
الاكراه مطلقا يعدم الرضا والرضا شرط صحة هذه العقود ففد بقاءه وفي
الاتقار احتمال الصدق والكذب لانه خبر وانما صار حجة في حالة الاختيار لرعاية
جانب الصدق والاكراه وليس على كذبه فيما يقره فاصدا الى دفع الشرع عن نفسه
ويملكه اي المبيع بالاكراه المسمى ملكا فاسدا ان قبضه فلو اعتق اي المسمى
بعد قبضه صح اعتاقه لكونه ملكا ولزمه اي المسمى قيمته لانه انفق ماله عليه
فاسد وقبض الثمن او تسليم المبيع طوعا في ذلك كورين اجارة يعني لو باع شيئا
كرها ثم قبض ثمنه طوعا او باعه كرها ثم سلم المبيع طوعا لزم ببيعة في صورتين لوجود
الرضا فلا فسخ له بعده لوقوع الامضاء لا فسخا كرها يعني لو باع كرها ثم قبض
الثمن كرها او سلم المبيع كرها لا يكون اجارة لعدم الرضا روي البائع الثمن الذي
قبضه كرها ان بقي في يده ولم يضمن ان يملك لانه الثمن كان امانة عنده لا حرفة عند
المسمى بل قصد ملكه في لا اي ليس باجارة دفع الهبة طوعا بعد اكره عليها اي
على الهبة يعني لو وهب كرها ثم سلم لا يكون اجارة لانه الاكراه على الهبة اكره
على التسليم لانه الغرض من الاكراه فيها استحقاق الموهوب له لا مجرد لفظ الهبة
والاستحقاق لا يثبت في الهبة بدون التسليم فكان التسليم داخل في الاكراه وانما
البيع فلا يكون كذلك لانه الاستحقاق في البيع يثبت بنفس العقد فلم يكن التسليم
فيه داخل في الاكراه فلا يكون الاكراه على البيع اكراما على التسليم فانه ملك المبيع

في يمينه غير مكره بفتح الراء لانه قيمة يعني لو اكره البايع على البيع لا المشتري وملك المبيع
 في يمينه المشتري ضمن قيمة للبايع لانه مضمون عليه حكم عقد فاسد وللبايع نصيب اي
 شاء من المكره بكسر الراء والمشتري لا اكره كانه يصب والمشتري كفا صبا لفا صب
 فانه ضمن المكره بكسر الراء رجع على المشتري بقيمة لقيامه مقام البايع بالضمارة لانه المضمون
 يصير ملكا للصاحب وقت سبب الضمان وهو الغصب وان ضمن المشتري في المشتريين
 بعد ثلث اولته البيا عا بانه اولت الالدي بالبيع والشراء نفذ كل شراء وقع بعد
 ثلثه لا ما وقع قبله فانه المشتري اعم من ان يكون مشتريا او لا او مشتريا ثانيا او ثالثا
 لو تم سحت العقود في ضمن القيمة يصير ملكا له فانه باع ملك نفسه فصحت
 العقود الموجودة بعد ذلك الشراء ولا يجوز الشراء الذي وقع قبله فراجع المشتري الضمان
 بالثمن على بايعه ثم هذا البايع بالثمن على بايعه وان اجاز اي المالك المكره عقد امها اي
 في البيا عا جاز ما قبله اي جاز الشراء الواقع قبل هذا العقد اي كما جاز عقد الشراء
 الواقع بعده فينفذ ما كان قبله وبعده من العقود لانه المانع من النفاذ حقه وقد سقط
 بواسطة الاجارة فغدا وكل الى اجواز وله كسر واوه اي للمالك كسر واد ملكه اذا
 فتح بانه لا يكون خيرا الباقيا اي ملكه وفرب سوط وجس ليس باكره الا قيمته بغيره
 لكونه دامنصب لانه فربه كسر فمضرا ضربا الشدي بغيره فينفذ به الرضا وفي
 التدر والفر والضرب الذي هو اكره ما يكمنه الالم الشدي وليس في ذلك حد لا زاد
 عليه ولا ينصف منه لانه المعاقب لا يكون بالراي ولكنه على قدر ما يرى الحاكم او ارفع اليه
 وان اكره على اكل ميتة او دم او لحم فخره او شرب فخره وضرب او حبس او قيد لا يحل انشا
 وان اكره على تناول هذه الاشياء بقتل او قطع عضو قل ان الشا ولا حرمه هذه الاشياء
 مقيدة بحالة الاختيار وفي حالة الضرورة يباح لقوله تعالى الا ما اضطررتم اليه فانه
 استثنى حالة الضرورة وباتم في هذه بصره على التلف اي على تلف نفسه او عضوه
 ان علم الاباحة ان اباحة هذه الاشياء في حالة الضرورة اما شرط هذا لانه لو لم يعلم بالاباحة
 يكون الخي لانه موضع خفاء فيعذر بالجهل فيه كالجمل بالخطا في اول السلام او في دار

الحرب كما في المحضة للمدعي بالبيع كانه بالامتناع معاونا لغيره على اهلاك نفسه وان اكره
 على الكفر او سب النبي لم يقتل او قطع عضو رخص له اظهاره وقلبه مطمئن بالايمان ويومر
 بالصبر على التلف اي صار ناجوا ان صبر على تلف النفس والعضو ولم يظهر الكفر او
 السب والفرق بينهما وبين ما قبله ان اكره في الحرب او اكره مستثناة حالة المحضة
 والضرورة فيثبت الاباحة بالامتناع والضرب على ترك فعل مباح الى حين الهلاك
 ثم وفي اكره وسب النبي لم لا يباح بحال فانه اكره فانه وقت الاكره فكلما بصر
 اخذ بالفرية فيجوز الصابور للاخذ بالفرية ولا رخصة على الكفر والسب بغيرها اي بغير
 القتل والقطع من الاكره وان اكره على اللعان لم يمس بايدها اي باحد من القتل و
 والقطع رخص له لانه اللعان مال الغير استباح للضرورة كانه المحضة وقد ثبت
 وكذا الضمان على المكره بكسر الراء لانه الفاعل الاله للحي فاما يصلي الاله واللائكاف
 منه هذا القليل او على قتله عطف على اللانكاف او قطع عضوه لا يرضى اكره بالقتل
 او قطع العضو على قتل مسلم او قطع عضوه لم يكن له رخصة على فعل ذلك بل يصير الى
 انه يقتل فانه قتله كانه اكره لانه قتل المسلم اكره لا يباح للضرورة فانه فعل ناقص
 على المكره بكسر الراء فقط وعند اب يوسف لا قصاص على احد يذبح اذا اكره زيد عمر واهذا
 الاكره على قتل خالد فقتله بقاء زيد عند اب ج ومحمد لانه الفاعل يصير الاله وقال ابو يوسف
 لا يباد احد منها للبهة وقال زكريا والفاعل لانه مبسوم وقار ان في قتل كل
 منهما لانه الفاعل قاتل بالمبشرة والماطل قاتل بالتسبيب فانه التسبيب عنده كالمبشرة
 ولو اكره على ان يتردى على ان يسقط فمجل ففعل فدية على عاقلة المكره بكسر الراء و
 عند اب يوسف في ماله وعند محمد عليه القصاص يعني رجل اكره رجل على ان يسقط فمجل
 ففعل وجبت فدية على عاقلة من اكرهه عند اب ج وقال ابو يوسف تجب الفدية في
 مال من اكرهه وقال محمد يحجب القصاص واصل هذا الخلاف القتل بالقتل وهذا في معنى
 القتل المتقبل والكم فيه عند اب ج وجوب الفدية على العاقلة فكذا هنا وعند محمد وجوب
 القصاص فيه فكذا هنا وعند اب يوسف ان الحاصل بطريق الاكره لا بوجوب القصاص

فكان موجبه لدية عليه ولو اكره يقتل على ترواي على سقوط من جبل او اقام ناراي على حبل
نار او ماء وكل اي من هذه الثلاثة فذلك قلة الخيارات في الاقدام والبصر قال ابو جرح اذا اكره
رجل بالنيف على اهلاك نفسه وترد من جبل او دخول نار او جرح فله الخيار ان شاء
فعل ذلك وان شاء صبر حتى يقتل وقال لا يلزمه الصبر ولا يفعل ذلك ولو وقعت
نار في سفينة او صبر حريق وانما القى نفسه غرق فله الخيار عند الامام بين ان يصبر
وبين ان يلقى وعند محمد يلزمه البقاء يعني يصبر ولا يلقى نفسه وغيره يوجب يوسف روايته
كما في شرح الجمع وان اكره على طلاق او اعتاق او لو قيل بها فله قياسا على صحتها
مع الهزل وفيه خلاف الثاني في الرجوع الى العاقل بقيمة العبد في الاعتاق على المكره
لان الاعتاق من حيث انه اطلاق يصاف الى المكره فله ان يضمته موسرا كان
او مفسرا الكونه ضمنا الى التالف ولا يرجع اكمال على العبد بالضمه لانه مؤاخذة بالتلف وكذا
اي يرجع الى العاقل على اكمال ايضا في صورة الطلاق ينصف المهر لو كان الطلاق قبل الدخول
وهذا ايضا اذا كان العبد مرسما فادام يستم فيه يرجع عليه بالزمن من المنفعة لان ما عليه كان
على شرف السقوط بان يحتمل وقوع الفرقة من جهتها بمحضته كالارتداد وتقبيل ابن الزوج
وقد تأكد بالطلاق فكان ذلك اطلاقا لانه من هذا الوجه فاضيف الى مكره من حيث
انه اطلاق ولا رجوع لوعده ولا رجوع للعاقل بالمهر على اكمال لو كان الطلاق بعد الدخول
لان المهر قد تقرره بها بالدخول لا بالطلاق وصح بين المكره بفتح الراء ونزله وطهارة
اذ في هذه الصور لا عمل للمكره لعدم احتمال الفسخ ولا يرجع الى العاقل على اكمال
بما عزم سبب ذلك اي بالزمن من المال بسبب الاكراه في الصور المذكورة وصح رجعة
وايلأوه وفيه في اي في الاطلاق وهو ما يكون بالكتاب بان يقول فيست ايتها فانها لم تحت
مع ان تحت مع الاكراه سواء كانت بالفعل او بالقول وصح سلامه الاصل عندنا
ان كل عقد لا يحتمل الفسخ والاكراه لا يمنع نفادة وكذا كل ما ينفذ مع الهزل
ينفذ مع الاكراه والاسلام انما يصح مع الاكراه لقوله عم امرت انما اقبل النار
حتى يقولوا لا اله الا الله فالاسلام يصح مع خوف القتل لكن لا قتل فيه لو ارتد

يعني اذا اسلم بأكراه ثم رجع عنه لا يقتل لمكن الشبهة في سلامه لانه لا يضمن عدم السلام
من الابتداء فيكون كغيره اصليا فلا يكون مرتد ولا يصح ابرأوه اي مديونه او كفيله ولا
ردته لانه تتعلق بالاعتاق لا بالرياسة لو نوى ان يكفر بصير كافرا وان لم يكلم به والاكراه
وال على عدم تغير الاعتاق فلا يتبين بها اي بالردة امراته لعدم الحكم بالردة فانما ردت
اي امرأة هذا المرد تحقق ما اظهره اي تحقق ردة وادعى ان قلبه مطئن بالايام اي ادعى
هذا المرد ان قلبه خلاف ما اظهره بان يطئن بالايام صدق لانه دعواه مطابقة للظاهر
بان يكون الاكراه والاعلى عدم تغير الاعتاق ولو اكره على الرضا فعقل حدها لم يكره
السلطان هذا عند ابي جرح اذ لا رخصة بالاكراه على الرضا فيجوز فاعلم كرها ما لم يكرهه
السلطان فان فعله بأكراه السلطان لا يحد لانه اقامة اكره ايسر وهو الذي حمله عليه
وعندهما لا حد عليه وبه يعني **كتاب** هو لغة المنع مطلقا وشرا منعه لحد
تصرف قوله خصصه بالذکر لانه لا يتحقق في افعال الجوارح وسبابه اي اسباب
الحج الصغير بان يكون غير بالغ فان كان غير تميز كان عديم العقل وان كان تميزا فقلنا ناقض
فالضرر محتمل واذا اذن له الولي صح لضرره تخرج جانب المصلحة والجنون والرق فان
الرق له اهلية في نفسه لكن كبحر رعاية بحج المولى كسل يبطل ما دفع عبده بايجاره لنفسه
لاخره لا يملك رقبته يتعلق الدين لكن المولى اذا اذن رضى لغوات حقه فلا يصح
صنعي او عبدا بلا اذنه ولا اوسيد ولا يصح تصرف المجنون المغلوب بحال الجنون المغلوب
وهو الذي اختلط عقله بحيث يمنع جريانه الافعال والاقوال على نهج العقل لا نادرا
وغير المغلوب هو الذي يختلط كلامه فيشبه مرة كلام العقلاء ومرة لا وهو المعنوه ومن
عقد منهم اي القضي والعبد والمجنون واحال هو اي العاقبة يعقله اي يعقل العقد
بان ايسر سالب للملك والشراء جالب له احترزه عن المجنون والصبي الغير المتميز
فولية اي وفي العاقبة غير متميزا بحجة اي العقد او يفسخ وفيه اختلف منهم اي في المجنون
سواء عقل او كسبا فعليه اي على من اختلف ضمنا لما ذكرناه لا يخرج في افعال الجوارح ولا
يصح طلاق القضي والمجنون ولا اعتاقهما لانه فيها ضرر الهما ولا اقرارهما لانه قوله

فلا يجوز له الاصلية وهي غير موجودة فيها لعدم العقل فلم يترتب عليه احكام الشرع به
ومح طلاق العبد لانه اهل وليس فيه ابطال ملك المولى ولا تقويت منافع فينفذ وصح
اقراره في حق نفسه لقيام اهليته لاني حق سيده رعاية بجانبه لان ذلك يتضمن اطلاق
اما لتعلق الدين برقبته او بكنبه وكلاهما للمولى فلو اقر اي العبد المجور بماله لزمه بعد عتقه
لوجود الاهلية وزوال المانع ولم يلزمه في الحال لقيام المانع هذا اذا اقر لغير المولى بماله
واما اذا اقر له فلا يلزمه شي بعد عتقه لانه المولى لا يستوجب على عبده مالا ولا اقر بجزء
او فلول لزمه في الحال ولم يؤثر في عتقه لانه بقي على اصل الحرية بسبب الادمية في حق
الدم ولهذا لم يصح اقرار المولى عليه بالجور والعود ولا يخرج على السفيه وان وصليته كما مبذرا
هذا عند ايج السفيه نفسه لانه في حله على العمل بخلاف موجب الشرع او العقل مع قيام
العقل وقد غلب في عرف الفقه على تميز المالك واسم اقر خلاف مقتضى الشرع والعقل
مع قيام العقل ومن يبيع غير ربيته الرشد عندنا فله الرشد في المالك فاذا بلغ مصلح ماله
لا يخرج عليه ولو فاسقا لا يسم اليه ماله مالم يبلغ سنه خمس وعشرين فاذا بلغ ما اى
تلك المدة دفع ماله اليه الى هذا البالغ وان وصليته لم يوس رشه وان تصرف
اي في ماله قبل ذلك المدة نفذ تصرفه هذا عند ايج وعندنا يخرج على السفيه ولا يدفع اليه
الى السفيه ماله مالم يوس رشه ولا يصح تصرفه اي تصرف السفيه فيه اي في ماله فيستوفى
تصرفه على اجازة الحاكم فان باع اي السفيه شيئا ماله بعد ايج لا ينفذ اي بيعه ويتوقف
على اجازة الحاكم وان فيه مصلحة اي ان راي الحاكم في ذلك مصلحة اجازة احكام لانه تميز
ماله وتبلغه لا على ما ينفذ العقل فينظر له باجر عليه كالنصي وان اعتق اي السفيه عبده
نفذ اي عتاقه وسعى العبد في قيمة فالاصل في نفاذ عتاقه عندهما ان كل تصرف يؤثر فيه
الزل يؤثر فيه ايج ومالا فلا يهد لانه السفيه في معنى الهازل من حيث الهازل يجرى
كلامه لا على منج كلام العقل لا اتباع الهوى ومكابرة العقل لانقصا في عقله فكذا
السفيه والعقل لا يؤثر فيه الهزل فيصح من السفيه وانما يجب السعاية على العبد عندهما
لان ايج كالمعنى النظم في حقه وله ذلك براد العتق الا انه بعد نفاذه ولا يملك رده

فيرة قيمة كانه ايج على المريض وان دبر ان السفيه عبده صح اي تدبيره فان مات اي السفيه
قبل رشه سعى العبد في قيمة مدبر الماذكرو ويصح تزوجه بمهر المثل لانه تصرف لا يؤثر فيه
الهزل وفي حواجبه الاصلية وان سمي اكثر بطلت الزيادة اي ان سمي اكثر من المهر بغير مهر
المثل يجوز لانه المهر من ضرورات النكاح وان سمي اكثر من المهر المثل يبطل ما زاد على مهر المثل لانه
لا ضرورة فيه ويخرج اي الحاكم زكوة مال السفيه لانها فرض عليه وينفق منه اي ماله
عليه اي على السفيه وعلى من يلزم نفقة من اولاده وزوجه وذوي ارحامه لان النفقة
على هؤلاء واجبة عليه فعلم ويدفع القاضي قدر الزكوة اليه اي الى السفيه ليؤدي
اي السفيه الزكوة بنفسه لانه الزكوة عبادة ومن ضروراتها النية ويؤكل اي القاضي
عليه اي على السفيه امينا الى ان يؤديها اي الزكوة خوفا من صرفها الى غير مصرفها فان اراد
اي السفيه حجة الاسلام لا يمنع منها ولا من مرة واحدة وتنفق النفقة الى نفقة اي الى غير عبده
عليه تنفق عليه اي على السفيه في الطريق اي في طريق ايج لا اليه اي لا تدفع نفقة السفيه
اليه خوفا من الانكاف في غير ذلك تصح منه اي من السفيه الوصية في التوحيب ابواب
ايج من التملك متعلق بقوله تصح لانه حالة الوصية في مرض الموت حالة انقطاع
عن المال وفي تنفيذه وصية نظره لانه لا تقب ثوابا في الاخرة وتناء في الدنيا فينفذ ويجز
على المعنى الما من هو الذي يعلم الناس ايج والطبيب ايج اهل والمكارى المتعلق القاق
هو الذي يكارى الالة ويأخذ اكراد فاذا جاء وقت السفر لادابة له ولا مال له يشترى
الالة فانقطع الحكم عن الرقيق فان جرح كل منها دفع ضرر العامة والمفعية الما من السفيه
على الناس دينهم والطبيب ايج اهل ابوانهم والمكارى المتعلق بثلث اموالهم فان دابة
اذا ماتت في الطريق وليس له اقرى ولا يملكه شر اقرى ولا الاستيجار فيؤدي الى
اتلاف اموال الناس ولا يخرج على فاسق ومغفل اذا كان موصيا لانه هذا عند ايج وعندنا
وعندنا ان من يخرج عليه القاضي بسبب الفسق والغفلة ولا يخرج على مدبر فاذا اطلب
غماؤه ايج عليه لم يخرج القاضي عليه هذا عند ايج ولا يبيع القاضي ماله اي مال المديون
فيه اي في الدين بل يجب ابراءه يبيع هو المديون بنفسه هذا عند ايج لان قضاء الدين

واجب عليه والمطلة ظلم فيجب الحكم دفع الظلم وايصال الحق الى مستحقه فان كان
ماله اي مال المديون من جنس دينه كما اذا كان له دراهم ودينه دراهم اذ احكام منه اي
القاضي دينه من هذا المال ويبيع احد الفقدين بالآخر استحسانا يفتي باع القاضيه دينه
لدرهم دينه وبالعكس هذا عند ابي ج وعندهما يحج عليه اي على المديون ان طلب
غراموه ويمنع اي القاضي من التصرف والاقرار كيد يضره ذلك بالغرام لان
في الحج عليه نظر للغرام ويبيع احكام ماله ان امتنع عنه ببيعة ويقسم اي القاضي التمين
بين غرامه بالخصص هذا عند ابي ج لان البيع مستحق عليه وان احوال تجره لزمه بعد
ديونه لان في الحال لانه في الحال مجبور عليه ممنوع من التصرف بحق الغرام فلا ينفذ اذ
عليهم ويلزمه في حق نفسه فاذا قضى ديونه زال المانع وهو الحج يلزمه ما اقرت حال
جرحه وينفق من مال المجلس عليه على المجلس وعلى من يلزمه نفقة لان حاجته اصلية
مقدم على حقوق الغرام والنفقة على هؤلاء واجبة فلا يبطلها الحج والقوى على قولها
في بيع ماله لا امتناعه وبيع النفقة اذا كان خلاف جنس دينه ثم العروض ثم العقار
وتترك له دست اي لباس في ثياب بدنه وقيل ترك له دست اي لباس هذا عند ابي ج
فانها قال لا اذا امتنع المجلس في بيع العروض والعقار للدين والقاضي يبيعها ويقضي
ديونه بالخصص واما عند ابي ج لا يبيعها بل يحبس حتى يبيعها بنفسه كما قرره اقلس
وعنده مناع رجل سراه منه اي من هذا الرجل ومقتضه باء بايعه ولم يؤد ثمنه فثبت المناع
اسوة الغرام فيه اي في هذا المناع وان كان قبل القبض فليبيع ان يحبس المناع حتى
يقبض الثمن وكذا اذا قبضه المشتري بغير اذنه كان له اذنه يترده ويجب بالتسليم في الدرر
والفرج حرقاض ورفع الى قاض اخ واطلة اكله جاز اطلاقه وما صنع المجبور في ماله
من بيع او شراء قبل اطلاق اكله وبعده كان جائزا لا يحج الا ولا يفتد فيه فيستوقف على
امضاء قاض اخ كذا في الحانية **فصل** يحكم ببلوغ الغلام بالا حنك والازال اول
فالبلوغ يكون بالانزال حقيقة وغيره ما ذكر يكون مع الانزال فحاصل كل واحد
على البلوغ وبلوغ اجارية اي القسبة بالحيض او بالا حنك او اجمل فان لم يوجد

غير ذلك

من ذلك فاذا تم له اي للغلام ثمان عشرة سنة ولها اي لاجارية سبع عشرة سنة اي يحكم
ببلوغها في المتين هذا عند ابي ج وعندهما اذا تم خمس عشرة سنة يحكم بالبلوغ
فيها وهو رواية عن الامام وبه يفتي للعادة الغالبة اذا العلامات تظهر في هذه المدة
عالميا فجعلوا المدة علامة في حق من لم تظهر له العلامات وادلت مدة اي البلوغ ثمان
عشرة سنة ولها تسع سنين اذ قد يحصل لهما في هذا السن علامة البلوغ
واذا راحق اي قربا الى البلوغ باء يبلغ الغلام ثمان عشرة سنة واجارية
وقال اي الغلام واجارية بلغا صفة لانه امر لا يعرف الا من قبله طاهر فاذا
اخبر به ولم يكذب به الظاهر قبل قوله وكانا كالبالغ حكما **كتاب المأذون**
الاذن لغة الاعلام وشرا عاقل الحج الذي كان تابعا على العبد بحكم الرق وسقط
الحق اي حق المولى من المانع اعلم ان اصل في الانسان ان يكون ماله كاللصقات
فاذا عض الرق وتعلق به حق المولى صار ماله كونه ماله كاللصقات فاذا سقط
المولى حقه المانع من التصرف فهو الاذن هذا عند ابي ج وعندهما في هو وكيل وانابة
ثم تصرف العبد اي اذا كان حج العبد فك الحج وسقط الحق فالعبد بعد ذلك تصرف
نفسه باهلية فلا يلزم سيده عهده اي لا يرجع بعهده على مولاه فانه اذا اشترى سبي
لا يطلب الثمن من المولى لانه مته لنفسه ولا يتوقف فلو اذن تفرع على قوله ولا يتوقف
له يوما فهو مأذون دائما الى ان يحج عليه لان الهساق لا يتوقف ولا يتخصص ببيع
فانه اذن تفرع على قوله ولا يتخصص في نوع من التجارة باء قال اذنت لك ان يخرج في
كذا اكان ما ذوما في سائر الانواع فيكون اذا عام فكذا اذا قال اقبضت غا
فانه اذن بستر ماله منه في هذا العمل وكذا اذا قيل اذ الى الغلة كل شهر كذا
ويثبت اي هذا الاذن العام صريحا باء يقول المولى لعبد اذنت لك في التجارة
ودلالة باء راي المولى عبده يبيع ويشتري فكت اي المولى غير من البيع والشراء
فانه هذا ان كوت اذنه في التجارة ودلالة وبلحق بالصرح عندنا وقال زروا في
لا يكون سكوت اذنا لاصحاله في الرضى والسخط سواء كان هذا البيع للمولى او لغيره

اي سواء كان البيع بالمولد او بغيره سواء كان البيع صحيحا او فاسدا لانه الماد روية وكسوة
وهي قد حصلت بسبب هذا البيع ولما ذون هذا خبر ومبتدؤه قوله لانه ان يبيع اذنا
عائلا لا يبيع بعينه اي لا ذون بشيء شي معين او بشيء طعام الاكل او بشيء ثياب
الكسوة لانه ذلك استخدام لا اذن فلو جعل اذنا لانه باب استخدام المولى عبده خوفا
من ان يصير به اذنا في سائر التجارات ان يبيع بغيره لانه ذون بالاذن العام ان يبيع
بشيء ويؤكل بهما اي بالبيع والشرا لانه المباشرة بنفسه قد لا يمكنه فافترض التوكيل
ويكلم ويقبل التلم ويبرهن ويبرهن ويراع باخذ الارض بالبيع والتجارة والمساكنات
ويشترى بذرا يزرعه ويشترى ركبا لانه هذه الشئ من صنوع التجار وانما قال عينا
احترارا غلما من وضعة ويشترى اي شيئا كالاجرة او سائمة والبيت
والدكان وغيره لا يوجب شيئا ولو نفسه ويضارب اي ياخذ المال مضاربة ويدفع المال
مضاربة ويبضع ويبيع ويقر بين وورقة وعصب لانه الاقرار من توابع التجارة
اذ لو لم يصح لم يعامل احد الا بالاول فظاهروا بالثالث فلما ضارب العاصب
ضمنا معا وضمة لانه يملك المقتضوب بالضم والبيع او يشترى بغيره فافترض
جاز لانه في باب التجارة حلالا لهما فان عندها لا يصح بالغير العاصب لانه يبيع
حتى اعتبر من الثلث فلا يتناول الا ذون وعلى هذا الخلاف الصبي المذون والغير
اليسير جاز باتفاق ولو حال ان المذون في مرض موته صح جميع المال ان لم يكن عليه
اي على المذون دين كما اذا باع المذون في مرض موته شيئا قيمته مائة درهم
بمائة ثم مات وترك مالا قيمته مائة درهم ولم يكن عليه دين صححت هذه المحاباة
ولم يتعرض على المشتري بشيء لانه المائة الناقصة من القيمة محاباة وقعت من
ثلث المال فكانت في حكم الوصية وان كان ممن جميع ما بقي من الدين باء كان الباقي
مائتين كما في الصورة الثانية وان لم يبق شي من الدين اذنى المشتري جميع المحاباة
اورد البيع بغير خبر بين ان يورث المائة الناقصة من القيمة كما في الصورة المذكورة
وبين ان يرد البيع وله اي للمذون ان يصيب معاملة بغير علم لانيه بغيره ضمة

من عاقل

من عاقل لانه في ضرورات التجارة استجلا بالعلوب اهل الحرفة وانما يحط من الثمن اي من ثمن
ما باعه بغيره مثل ما يحط التجار لانه في صنيعهم وربما يكون الحط انظر له في قول المعين
بخلاف الحط بلا عيب لانه يبيع ويأخذ رقيقة اي للمذون ان يأخذ عبده في التجارة
للمذون لانه يزوج لنفسه الا باذن المولى لانه الاذن بالتجارة ليس اذنا له او يزوج
عبده لانه ليس في التجارة وكذا امة اي ليس له ان يزوج امة ايضا حلالا لانه يوسف
فان عنده للمذون ان يزوج امة لانه يحصل المال ولا للمذون ان يزوج امة لانه يوسف
لانه ليس في التجارة او يعق عبده ولو وصليته اعتاقه بما لم يخر الكفاية
فعدم جواز اعتاقه بطريق الكفاية لانه فوق الكفاية او يقرض او يهب ولو وصليته
كان هبة بعض او يهدي له اما عدم جواز القرض فلانه يبيع ابتداء واما عدم جواز
الهبة فلانه يبيع ابتداء وانتهى او يبيع ابتداء في العوض واما الهبة فلانه يبيع بخوف
الا اليسير اي للمذون ان يهدي اليسير من الطعام لانه في ضرورات التجارة فكان
ما ذوق فيه والمجور لا يهدي اليسير ايضا وعلم ان يوسف اذا دفع المولى الى المجور
قوت يومه فدعا بعض رفقائه للاكل معه فلما باس بخلاف ما لو دفع اي المولى
اليه الى المجور قوت شهر بغيره لا يجوز له في هذه الصورة ان يبيع رفقائه للاكل
معه لانهم اذا اكلوه قبل الشهر يخسر المولى قالوا لا بأس للهرة ان تصدق من
بيت زوجها باليسير كالرقيق كما هو الخبز وكوه وما مبتدأ وخبره قوله لانه يتعلق
برقبة لزم المذون من الدين بسبب تجارة او في معاملة اي في معنى التجارة كبيع
واجارة وشيخار وعصب وحج امانة وعقوبة شراها فوطتها واستحققت له
الضمة فيه ان وجب بوطنة ولكن مستند الى البيع السابق اذ لو لاه لوجب
احد يتعلق برقبة لانه دين ظهر وجوبه في حق المولى فيتعلق برقبة كدين اكل اكل
والمره ونفقة الزوجة فيبيع اي العبد المذون لاداء هذا الدين ان لم يعبده الى
هذا الشرة الى ان يبيع المذون انما يجوز اذا كان المولى حاضرا لانه اختيار الفداء
من العايب غير متصور لانه انضم في رقبة العبد هو المولى فلا يجوز ان يبيع الا بخضرة

او بحضرة ثابتة وتقسيم ثمة وتقسيم ما في يده كسبه بين الغرماء بالخصص سواء قبل
الدين او بعده او اتمه اي دخل فيه ما حصل بقبول الهبة هذا اذا كان المأذون مستقفا
بالدين واذ لم يكن مستقفا بعد استيفاء الدين من كسبه بالاجماع فلما يحتاج الى
حضور المولى لانه العبد يكون حاضرا في بيع مال كسبه وما بقى من الدين عليه اي على المأذون
زائدا على كسبه وثمة يطالب به المولى المأذون بعد عتقه لانه الدين ثابت في ذمته
ولم ينف رقبته بالدين كله فطوبى به بعد العتق ولا يباع تابيا لانه المشتري يتبعه غير
شراة فيعود الى امتناع البيع بالكلية فنفس الغرماء وما اذنه سيده منه قبل الدين
لا يستره غير السيد لوجود شرط الخلو له وله اي سيده اذ غلة متضمن وجود الدين
واذا انزل على الغرماء يعني لو كان المولى يأخذ من العبد كل شهر عشرة دراهم مثل قبل فوف
الدين كان له ان يأخذ ما بعد حوقه استحسانا والقياس ان لا يؤخذ لانه الدين مقدم على
حق المولى في الكسبه المستحق ان في ذلك نفع الغرماء لانه حقهم يتعلق بمالك
ولا يحصل المكاسب الا ببقاء المأذون في التجارة ولو منع من اخذ الغلة يحجر عليه
باب الكسب ولو اخذ اكثر من غلة مثله في الفضل على الغرماء لتقدم حقهم ولا
ضرورة فيها ويجوز المأذون ان يبق لانه المولى لا يرضى بتصرف عبده الخارج عن حاجته
عادة فكان حرجا عليه دلالة او مات سيده او جنى اي السيد طبعا او لحق اي السيد
بوارا وبمرته اعلم العبد بذلك او لم يعلم لانه المأذون عتقه غير لازم فيزول الملك
لانه لا يلزم من التصرفات بعينه له وانه الاهلية كما يعتبر لابتدائه كانه مأذون ابتداء
في كل ساعة يتمكن من الفسخ والحجر عليه في كل ساعة فيستطيع قيام الاهلية في تلك
الساعة كما يشترط فقه زالت الاهلية بالموت والجنون والحق اما الموت فلانه
الملك يزول عنه الى الورثة واما الجنون فظاهر واما الخفاق فلانه موت حكمي حتى يعق
مديره وام ولد له ويقسم ماله بين ورثته فصار محجورا عليه في ضلته بطلت الاهلية او حرج
عليه بان يقول المولى له حركت من التصرف او ايصال خبره اليه وعلم به اي حجه اكثر
اهل سوق حتى لو حرج عليه في السوق وليس فيه لارجل او رجله لا يحجر اذ المعبر انما

حرج وشيوعه فيقيم ذلك مقام الظهور عند الكل وانما شرط هذا اذا كان المأذون مستقفا
واما اذا لم يعلم ان العبد لم يحجر عليه بمعرفة يتجر لانقاذ الضرر والامنة اي يتجر الامنة
المأذون له انما استولى لانه الظاهر انه لا يرضى ان يخرج مستولته وتعامل مع الناس
فيكون الاستيلاء دلالة ان حجة عادة لكنه اذا اذنها فالصريح دلالة ان حرجا لا يرضى ان
انه تبرأته المأذون له لا يتجر في مأذون لها على حالها لعدم دلالة الحرج اذ لم يحجر العبد
مخصصين المدة وبضمن اي المولى القيمة للغير فيها اي في صورة الاستيلاء و
التدبير عليها ودين محبط غرم قيمتها لانه لا تملكه محلا نقلا به حق الغرماء اذ هما يمتنع
البيع ولا يغم ما زاد من الدين على القيمة لانه لم يحبس الا الرقبة فعليه قيمتها واقراره
اي اقرار المأذون بعد حرجه بين عليه وبما في يده امانة او غضب صحيح ويقض
مما في يده هذا عند ارجح لان المصطفى السيد وهي باقية حقيقة خلافا لها فان عند هذا
لا تصح اقراره لانه مصحح اقراره المأذون فقد زال بالحجر وقره استغرق دينه اي دين
المأذون رقبته وما في يده لا يملك سيده ما في يده فلو اعترف بغيره على ما سبق عبدا
فما في يده كسبه في يده يعني لو اعترف السيد عبدا المأذون لا يصح عند ارجح لانه المولى لا
يملك ما في يده عند استغراق دينه وهذا العبد مما في يده فلا يصح وعند هذا يملك اي
السيد ما في يده المأذون المستغرق دينه فيصير عتقه اي عتق هذا العبد ويضمن
السيد قيمته للغرماء لوجود سبب الملك في كسبه وهو ملك رقبته وان لم يستغرق
اي دينه بالادب رقبته صح اي عتق هذا العبد اتفاقا اما عند هذا فظاهر واما عند فلانه
لا يرى غير قليل دين فلو جعل ما نفع لانه باب الانتفاع بكسبه فيجمل المقصود ومن
المأذون ويصح بغيره اي بيع المأذون المديون ما في يده من سيده بمثل القيمة لانه كالا حرج
غير كسبه اذا كان عليه دين لا باقل اي لا يبيع منه بقصده لانه مضمون في حقه بان يكون مولاه
ويصح بيع سيده منه بمثلها اي بمثل القيمة وبالاقل لعدم القيمة فيه لا باكثر اي لا يبيع
سيده باكثر من قيمته فلو باع الى السيد شيئا من مأذون المديون باكثر من قيمته يحط الزائد
على القيمة او ينقص البيع لانه الزيادة تعلق بها حق الغرماء فان سلم سيده اليه البيع

قبل نقد الثمن أي قبل قبضه سقط الثمن فلا يلزم لب العبد شي من الثمن لأنه لم يبيع
سقط حقه في الحبس فلا يجب له على عبده دين يخرج مما نال من المولى أي لا يلزم
أي المبيع بأنه يجب حقه يأخذ منه المبيع لا يزيد ملك العبد ما يتصل به الثمن فيبقى
ملك اليد للمولى على ما كان عليه حتى ينفذ في الثمن ولهذا كان أخض به من سائر الغنم ويضمن
السيد باعها في المأذون حال كونه مديونا يضمن القيمة أنه كانت أقل من الدين أو الدين
أنه كان أقل من القيمة سواء كان الدين محظا أو لم يكن لأنه ملكه فيه باق فيصح اعتاقه
وما زاد من دينه على قيمة طلب به معقلا لأن الدين في ذمته وما لم يملك المولى إلا بقدر ما تلف
صما نأفق الباقي عليه كما كان وإن باع أي المولى عبده أي ذون وإكمال هو أي المأذون
المديون مستغرق وغيبته من بعده أي قبض فللمرء ما أجازه بيعه وأخذ منه أو لم يكن
أن توافقه السيد أو المشتري قيمة أي الغنم مخبرون بغير الإجازة وأخذ الثمن وبغير
تضمن القيمة من السيد أو المشتري لأن السيد متلف بالبيع والتسليم والمشتري
بالقبض والتغيب فلم يضمن في التضمن وإتباعا اختيارا والتضمن برئ الآخر حتى لا يرضع
عليه وإن ملك القيمة عند الذي اختاره لأنه المختار بين الشئين إذا اختار أحدهما
تعتق حقه فيه وليس له أن يختار الآخر فإنه ضمنوا أي الغنم السيد ثم رد أي العبد عليه
أي على السيد تعيب رجع أي السيد عليهم أي على الغنم بالقيمة وهي ما ضمنه وعادتهم
أي حق الغنم في العبد لا تنقأ إلا ببيع سبب الضمان وهو البيع والتسليم ولو ظهر العبد
المغيب بعد اختيار الغريم تضمن أحدهما لا سبيل للغريم على العبد أن يقضي له بالقيمة
بتينة أو كقولنا حقه تحول إلى القيمة بالقضاء ولو قضى للغريم القيمة لقول الخصم
مع أبيهين وقد ادعى الغريم أن منته فهو باختياره ما رضى بالقيمة أو رد ما أخذ
العبد فيبيع له إذا لم يصل إليه ثم حقه بزمه كذا في الدرر والغفران على النهاية وإن
باعه وأعلم بكونه مديونا فللمرء رد البيع أنه لم يصل ثمنه إليهم أي إلى الغنم وإنما كان
أعلم له دفع ثمنه نفاذ البيع في صورة العلم بوجود رضى البائع والمشتري على دينه ومع
هذا يكون للغنم ولاية رد المبيع إذا لم يصل الثمن إليهم وإن وصل إلى الثمن إليهم ولا

حماية في البيع فلا أي ليس للغنم أن رد البيع لأنه حقهم قد وصل إليهم فينفذ البيع
لرؤاى المانع فإن عاب البائع فالمشتري ليس خصما لهم أي أنكر الدين بغيره لو باع
المولى عبده المديون وقبضه المشتري ثم عاب البائع لا يكون المشتري خصما للغنم
إذا أنكر المشتري الدين لأنه الدعوى تتضمن فسخ العقد وهو قائم بالبائع والمشتري
فيكون الفسخ قضاء على العايب وإحاض ليس بختم عنه هذا عند البرع ومحمد بن
أبي يوسف هو أي المشتري حقه ويقضي لهم بالدين لأنه المشتري يدعى الملك لنفسه
فيكون خصما لكل من يبايعه ومحمد بن أبي عبيد الله أي المشتري أي هذا العبد شيئا فباع محله
كأنما دون بغيره عبدا مضمرا وقال أنا عبده فلا يذون في التجارة وباع ويشترى هو ما دون
وكذا أنه سكت عن الأذن وإن كان له نصرة دليل لأنه لا يبيع في الدين ما لم يبر سيده
بأذنه لأنه المولى إذا لم يقر بالأذن فالدين لا يظهر حقه والمعاملون إنما تعرضوا
لاعتقادهم على ظاهر الحال **فصل** تصرف الصبي في نفعه أي نصرة كالكلام وقبول
الرهن وقبول الصدقة صح بلا أدلة من المولى وإن تصرف أي نصرة له كالطلاق والاعتاق
فلا أي لا يصح ولو وصليته بأذنه وإن أصحها أي أن احتمل تصرف النفع والتصرف
كالبيع والشراء صحيح بالأذن لا بدونه أي لا يصح بدونه الأذن لأن الصبي العقل
يشبه البالغ في حيث أنه عاقل بمنزلة شبه طفل لا عقل له في حيث أنه لم يتوجه
عليه الخط وفي عقله قصور ولا يغير عليه ولاية فالحق بالبائع في النافع المحض وبالطفل
في الضار والمحض وفي الدائر بينهما بالطفل عند عدم الأذن وبالبائع عند الأذن الرجاء
جهة النفع على الضرر بلالة الأذن فإذا اذن للصبي في التجارة أبوه أو جده وهو الأب
عند عدم أي عند عدم الأب أو وصي أحدهما أي الأب وأجته أو القاضى عند عدم المذكورين
وكذا وصي القاضى ولم يذكره المصنف لأنه يكون بامر القاضى فيكون نصرة حكما كتصرف القاضى
سنتي وصيا مع أنهما أيضا هو استخلاف بعد الموت وهو يتصرف في حال حيوة القاضى
لأنه بها يصير خليفة للأب كإنه جعل وصيا فافعل القاضى يصير كفعلة ففعل الكلام
أنه في الأذن أبوه ثم وصيته بعد موته ثم أجته أي لم يكن الأب ولا وصيته ثم وصي أجته بعد

موت ثم القاضي اوصيته اليها تصرف فصح حكمه اي حكم هذا الصبي لما ذونه حكم عبد الما ذونه
يشترط ان يعقل اي الصبي يكون الباع سلبا للمالك عن البايع وكونه الشراء جالبا له اي
ملكه في المشتري فلو اذ باعه بده من كسبه وارثه صح فانه الولي اذا اذن الصبي بالتجارة
صح اذ اذ به بكسبه لانه من تمام التجارة اذ لو لم يصح اذ اذ به لا يعامله الناس مع اذ اذ الولي
لا يصح لانه اذ اذ على الغير واذا اذ الصبي اذ اذ على نفسه وانما ارتفع بالاذن فصار كالبايع
فصح اذ اذ به بالارث ايضا في ظاهر الرواية غير ان لا يصح في الارث لانه صحة اذ اذ به
في الكسب كحاجة الى ذلك في التجارة ولا حاجة الى المورث ووجه الظاهر انه بالنظم
رأى الولي التحق بالبايع وكل من اذ اذ الى من ملكه فصح اذ اذ به فيها والمعنوه حكما كمنه
الصبي المعنوه اختلال في العقل بحيث يخطئ كلامه فيشبه تارة بكلام العقل واخرى
بكلام المجانين وصح اذ اذ الولي او القاضي لعبد ليتيم فكان اذ اذ به بالتجارة **كتاب**
العصب هو لغة اخذ الشيء من الغير بالتغلب متقوما اذ لا يقال في غير المتقوم
كالحق والخمس ونحوه ازالة اليد المحقة باثبات اليد المبطله هذا عندنا وعندنا
هو اثبات اليد المبطله لازالة اليد المحقة ويتفرع على هذا مسائل كثيرة منها ان زوال
المفصوب كونه المفصوبه وثمرة البسطة ليست بمضمونة عندنا خلافا لما في
فاستخدم العبد وحمل الالة اي وضع الحمل عصب لوجود ازالة اليد المحقة واثبات
اليد المبطله فيها لا يحمل على البساط لعدم ازالة يد المالك بالهتيل اذا
لم يوجد منه نقل البساط من مكان الى مكان وكان باقيا على بسط المالك فلم يكن
اخذ غيره وحكمه لانه لم يعلم انه مال الغير ولم يعلم فلا اثم له لانه خطأ وهو مرفوع
ووجب رد عينه في مكان عصبه كانت اليه عين باقية فانه الرد مشروط بقيام
العين ووجب الضمان لو هلكت اي عينه في المثل كالكي والوزن والعددي
المتقارب كالبيض والجزء فهو كالكيل لقلة التفاوت يجب مثله والمعادن
ما يوجد له مثل في الاسواق بالتفاوت بين اجزائه يعنده وما لا يكون كذلك فهو قتي
ثم المثل قد يكون مصنوعا بحيث يخرج الضيقة عن الملكية بجعله نادرا بالنسبة الى اصله

كالقيمة والقدر والابريق فيكون قيميا وقد يكون مصنوعا بحيث لا يخرج له لصنعه غير
عن الملكية لبقائه كونه وعدم تعاقبه كالدرهم المضروبة والدينار فانه انقطع المثل بحجب
على العاصب قيمة اي قيمة العصب يوم الخصومة هذا عندنا في ح لانه النقل الى القيمة
لا يثبت بحد الانقطاع وانه الوصير الى ان يوجد مثله فذلك وانما الانتقال الى القيمة
بقضاء القاضي فيعتبر يوم الخصومة والقضاء عندنا في يوسف يوم العصب لانه لما
انقطع المثل التحق الى ما لا مثله فيعتبر قيمة يوم انعقاد سبب الضمان وعندنا يوم
الانقطاع لانه الواجب انما هو المثل وانما ينتقل الى القيمة عند انقطاعه فيعتبر قيمة يوم
الانقطاع وفي القيمة كالعدي المتفاوت باذ يكون اذ اذ به متعادلة واليه المثل لو
بالتغير والعروض ويجوز انما تحجب قيمة يوم العصب جاعلا لانه مطالب بالقيمة
حين عصب فيعتبر قيمة عند ذلك فانه ادعى ان العاصب الهلاك مشط لما تقدم
فوجب رد العين باقية جس حتى يعلم انه ان المفصوب لو كان باقيا لظهره اي
العاصب المفصوب ثم يقضى عليه بالبدل من المثل والقيمة لانه العاصب يدعى
خلاف الظاهر اذ الظاهر هو البقاء والهلاك خلافه فلا يقبل فيه قوله فاذا ظلم
الهلاك سقط رد العين فيلزم رد البدل فيقضي به والعصب انما هو فيما ينقل
ويحول لما عرفت انه ازالة يد المالك عنه واثبات يد العاصب عليه ولا يمكن تحققة
الاتح المنقول لا العار الذي لا ينقل ولا يحول فلو عصب اي اخذه عفا راعه الهلاك
في يده بانه غلب السجل على الارض فثبت تحت المال او عصب دارا فثبت باقية
سماوية او جاسيل فذهب بالبناء لا يضمن لعدم العصب على الوجه المذكور
خلافا لما في عنده يضمن لوجود ازالة يد المالك بما يمكن فيه وما نقص منه اي من
العار بفعله اي بفعل العاصب ككسبه وزرعه ضمنه اي ضمن العاصب
ما نقص منه فانه الارض اذا انتقصت بالزراعة يفرم النقص لانه اتلف
البعض وبأخذ رأسه وهو البذر وما غرم لنقصه الارض وما اتفق الزرع
ويتصدق بالفضل عندنا في ح ومحمد وعندها في يوسف لا يتصدق به اي بالفضل و

الوديعه
الغصب
الاستغلال
الاستفاد

كذلك استغل العبد المصوب فنقصه الاستغلال واجر المستفاد ونقص ضمن الغصب
فضل في الغلة والاجر يتصدق به اي بافضل كما اذا غصب عبدا او استغله ثم آجره
واخذ اجره فنقصه بالاستغلال ضمن ما نقص وتصدق باجر اخذه عند الجمع ومحمد لانه
الغلة للعاصب عند ما خلا ذلك ففي لانه المانع لا تقوم الا بالعقد والعقد هو
العاصب ويؤثر ان يتصدق بها كاستفادها بديل حيث وهو تصرف في مال خلا
لاي لاي يوسف فانه عنده لا يتصدق بالفضل وان تصرف في العاصب في الغصب
والوديعه يتبعها بالتعيين كالعرض ونحوه تصدق بالرجح لاستفادته بملك حيث
خلافا لاي لاي يوسف ايضا وان كانا اي الغصب والوديعه لا يتبعها كالدراهم والدينار
فان اشترى اليها اي الغصب والوديعه وتقدمها فذلك اي تصدق بالرجح ايضه عندها
لا عند يوسف وان اشترى اليها اي غير المصوب والوديعه وتقدمها واشترى اليها
وتقدمها او اطلق وتقدمها طاب له الرجح اتفاقا لانه اشارة اليها لا تفيد
التعيين فيستوى وجودها وعدمها الا بتاكيد بالتقدم قبل وبه يعني ان الامام ابو الليث
والمنح رانه لا يطلب مطلقا ان بكل حال ولو اشترى بالف الغصب والف الوديعه
جارية تعدل العين فوهمها الى رجل او اشترى بهذا الف طعاما بعد فأكمله لا يتصدق
بشيء للمالك الزائد على هذا الف في الصورتين **فصل** وان غير ما غصبه حتر به
عما تغير بغير فعله مثل ان صار العنب زبيبا بنصفه او الرطب تمر فانه المالك فيه بخيار
انشاء اخذه وان شأ تركه فزال اسمه اضرار عما اذا غصب شاة فذبحها فانه ملك
مالكها لم يزل بالذبح اجره واذا لم يزل اسمها حيث بقاء الشاة فذبحه وزال عظم مناسه
صمنه اي العاصب المصوب لكونه متعديا وملكه ولا يحل انتفاع به قبل اداء الضمان
كشاة ذبحها وطبخها او شويها او قطعها وترطختها او زرعه او ذيق خبزها وعنب
او زيتون عصره وقطن غرله وغزل شجره وجرد به جعله سيفا وصفر جعله انيه
وساجه وهي الجسيم حشيت عظيمه بنيت في بلاد الهند وتعمل للبناء والاساس و
ابواب الدور اولبنة بنى عليها هذا عندنا لانه احدث صفة متقومة باه تزداد قيمة

المغصوب

المغصوب بهذا الافعال وصار حق المالك في الحاضر وجه قبل اسمه وزال عظم
منافعه وان جعل الفضة او الذهب دراهم او دنانير او انيه وهي جمع الامان لا يملكه
اي العاصب وهو لما لكانه يكتسب هذا عند الجمع لانه العين باق من كل وجه ومعناه
الاصلي النمنية وكونه موزونا وهما باقية جري فيه اتوا باعتبارها وعند مالك الف
وعليه مثله فانه ذبح الشاة اي شاة الغير والمالك ان شأ طرحتها اي الشاة المذبوحة
عليه اي على الذابح وصمنه قيمتها او اخذ ما اي انشأ المالك اخذ الشاة المذبوحة وصمنه
نقصانها لانها اختلفت وجه نفوت بعض المانع كالنسل ونحوه وبقاء بعضها وهو
الاجم وكذا لو قطع يد او اى يد الشاة او قطع طرف دابة غير ما كولة او حرق الثوب حرقا
فاحش نفوت بعض العين وبعض نفوت بعض المالك فحتر في هذه الصور ايضا انشأ
ضمن العاصب كل القيمة وكما العين للعاصب وانشاء اخذ وصمنه النقصه وفي
قاصينها لو قطع يد حمار او بقل او قطع رجله فصاحبه بالخيار ان شأ ضمنه القيمة
ودفع اليه الكابة وان شأ اسكنها ولا يرجع على العاصب بشيء وفي حق يسير نقصه
ولم يفوت شيئا من النفع يضمن نقصانه واخذ المالك ثوبه لانه العين قائم من كل
وجه اختلف في العاخن فيقول هو ان يوجب نقصا ربع القيمة وقيل بانقص به
نصف القيمة وقيل بانفوت به بعض المانع واليسير ما لا يفوت به شيء من المنفعة
بل يرد له نقصان عيب ومن بني في ارض غيره او غرس فيها امر بالقلع اي بقلع البناء
والغرس والرد الى ردة الارض الى مالكها لانه الارض لا تغصب حقيقة فالقايح
جعلها مشغولة فيؤمر بتفريقها وتسلمها وان كانت اي الارض تنقص بالقلع فلما
ان يضمن له اي لصاحب البناء والغرس قيمتها اي قيمة البناء والغرس حال كونه
تامورا بقلعها يعني يضمن قيمتها مقلوعا ثم يبق طريق معرفة قيمتها بقوله فتقوم
الارض بلكلها او ببناء وتقوم اي الارض مع احد ما مستحق القلع فيضمن الفضل
فانه قيمة الشجر المستحق القلع اقل من قيمة مقلوعا فقيمة المقلوع اذا انقصت
اجرة القلع كانه الباقي قيمة الشجر المستحق القلع فاذا كانت قيمة الارض مائة وقيمة

الشيء المقطوع عشرة واجرة القلع درهمين بقية درهمين فالارض مع هذا الشيء تقوم
بمائة وتسعة دراهم فيضمن المالك التسعة هذا اذا كان قيمة الساحة اكثر من قيمة البناء
او العرس واذا كانت قيمتها اقل من قيمتها فللعاصب ان يضمن له قيمة الساحة فيأخذ
الساحة وان صبغ اي العاصب الثوب الذي غصبه احمر او اصفر اولت اي العاصب
السويق الذي غصبه بسم فالمالك بالخيار ان يضمن قيمة ثوبه حال كونه ابيض
يعني اخذ منه قيمة ثوب ابيض وضمنه مثل سويقه لانه من المتكسبات ولم يأخذ الثوب
السويق المفصوب من العاصب واخذها اي اخذ المالك الثوب والسويق
المفصوب من العاصب وصمغ اي المالك العاصب ما زاد الصبغ في الثوب وما زاد
السم في السويق لانه الصبغ مال متقوم كالثوب وبعضه وصبغه لا تقطع حرمه
ماله ويجب صيانتها ما امكن وان صبغ اي الثوب العاصب سود وضمنه قيمة ابيض
يعني اخذ المالك من العاصب قيمة ثوب ابيض واخذ اي المالك ثوبه من العاصب
بلا رد شيء على العاصب لتسويبه لانه لا يسود نقص قيمة الثوب هذا عند البيع و
عند ما اسود كغيره من الصبغ وهو في الاختلاف اختلاف زمان فينظر ان
نقص السواد كان نقصا وان زاد بعد زيادة **فصل** وان غيب اي العاصب
ما غصب وضمن قيمته ملكه اي العاصب ملكا مستندا الى وقت الغصب وقال السائر
لا يملكها لانه الغصب لا يكون سببا للمالك في ان المالك يملك بدل المفصوب بكماله اي بقربه
ويرافح ان يخرج المفصوب عن ملكه لئلا يجتمع البدل والمبدل منه في ملك شخص واحد
وجب ان يدخل في العاصب والارز ثبوت الملك بلا مالك وبسبب اي للعاصب
الملك ان اكتسب المفصوب بسبب ضمانه دون الاولاد والقول في القيمة اي في
قيمة المفصوب للعاصب مع بمينة انه لم يبرهن ما كلفه على الزيادة يعني انه ادعى المالك
زيادة قيمة المفصوب واكثر العاصب فانه برهن المالك قبل والا صدق العاصب
ببمينة في نفي الزيادة كما في سائر الاعاوي فانه ظهر اي المفصوب وقيمة اكثر مما ضمن
العاصب واما في ضمانه اي العاصب يقول المالك او يبرهانه اي يبرهانه المالك

او بالكلور

او بالكلور اي يقول العاصب فهو المفصوب للعاصب ولا خيار للمالك لانه رضى بالثمن
بهذا القدر حيث ادعى هذا المقدار فقط وضمنه وان ضمنه اي العاصب يقول مع بمينة
فالمالك ان شاء امضى الضمان واخذه ورد عوضه اي اخذ المالك المفصوب ورد ما اخذه
من العاصب بمقتضى المفصوب لانه رضا المالك بهذا المقدار لم يوجد مما حيث ادعى
الزيادة وانما اخذ دونها لعدم البينة ولو برهن كل من المالك والعاصب على الهلاك
عند اخر قبينة العاصب او له خلافا لابي يوسف كما اذا غصب دابة وادعى انه رد ما
الي مالكها واقام بينة انها بملكه عنده فملكها واقام المالك بينة انها بملكه عنده فللعاصب
قبينة العاصب اوله عند الجمع ومحمد لانه العاصب يدعي زوال ذلك الضمان فالمالك
يكره فكانت بينة العاصب مثبتة وبينة المالك دافعة فامتنعت اوله عند ابي
يوسف بينة المالك اوله ومن غصب عبدا فباعه فضمنه فذبحه وان اعنته اي العاصب
العبد المفصوب فضمنه لا ينفذ عنه لانه الملك ثابت للعاصب ناقص بثبوته مستندا
والثابت مستندا ثابت من وجهه ووجهه والمالك الناقص لنفاذ البيع دون العتق
وزوايد المفصوب غير مضمونة ما لم يتعد اي العاصب فيها اي في الزوايد او يمنعها اي ما لم
يمنع العاصب الزوايد بعد طلب المالك اياها اي الزوايد سواء كانت الزوايد متصلة
كالخمر والسم او منفصلة كالولد والتمرة لانه امانة وحكمها هذا وان نفقت جارية
بالولادة في يد العاصب ضمن نقصانها وبغير قيمة الولد او بالفرقة انه وقت يعني رجل
غصب جارية فولدت عنده ونفقت بالولادة يلزم ضمانه نقصانها على العاصب
فانه كان الوفاء في قيمة الولد بحسب النقصان بقيمة الولد ويسقط الضمان على العاصب
وان لم يكن الوفاء بذلك بحسب مقدار قيمة الولد ثم ضمن العاصب البقاء وان رزق اي العاصب
بانه عصبها فخلعت فرد ما حاطا فولدت فماتت بها اي بالولادة ضمن اي العاصب
قيمتها يوم علوقها هذا عند الجمع لانه الرد غير صحيح لانه سبب التلف حصل في يد العاصب
بخلاف الحرة يعني اذا رزقها بملكه فخلعت فماتت في نفاسها فانها لا تضمن بالغصب
وعندها لا يضمن في الامة اي في الامة المذكورة التي عصبها وزنا ما ايضا كما لا يضمن في

احوه المزبورة ولوردها اي لوردها مفسومة الى مالها فحومة فماتت الامة عندها مالها
 لا يضمن اي قيمتها لانه هذه احدى غير حاصلة بالحق لا والله كانت عند العاصب لانه غير حوجة
 لما بعد ما ذكرنا ان لا يضمن العاصب قيمتها ايضا فلو زنت اي الامة عنده اي عند العاصب
 فلو ما فجلدت لانه فماتت عند مولاه من اي فجلد لانه المشدوع ضرب غير متلف ولا
 يضمن اي العاصب فماتت ما عصبه كركوبه وسكنى الدار واتخذ المملوك سواء سكنه
 كما اذا سكن في الدار المفسومة او عطلة بانه يملك الدار بل يكون له في الوقف فانه يملك
 يضمن وكذا مال البيت كانه الدار نقلا عن العادة ولا يضمن اي فماتت المملوك او خنزيره
 بالانكاف بانه مسلم ذوق وفيه احدى او اخنوخا فماتت لانه لا يملكها بالحق المملوك
 وضمن اي المتلف القيمة فيها اي في الخمر والخنزير لو كانا ذوق لانهما مال في حقه وانكاف
 ذوق فماتت ضمن متلفا ولا يضمن بالانكاف الميتة ولو لم يمت ولا بالانكاف متروك التسمية
 عند اكلها اذا ترك التسمية عند الذبح اشارة فماتت لانه لا يضمن ولو وصلية لم يبيح
 اي لم يبيح اكل متروك التسمية عند اكله وان عصبه خمر مسلم فماتت لانه لا يملكه كانه لغيره
 الفل الى الشمس ومنها اليه اخذ ما اي الخمر بعد التحليل المالك يملك اي اذ ليس فيه مال ذي قيمة
 للعاصب فلو تلفها اي هذه اخل العاصب فماتت لانه تلف ملك الغير لا يملكه وان
 خلت اي خمر مسلم بالانكاف فماتت لانه كل ذي قيمة ملكها اي العاصب اخل وكنت عليه اي
 على العاصب لانه الخمر لم يكن مقبولا والمليح مقبوم فخرج جانب العاصب فيكون له
 بغير شيء وعندها ياخذ ما اي اخل المالك اشارة ويرد قدر وزنه المليح من اخل فلو تلفها
 اي هذه اخل العاصب لا يضمن عند ابلح لانه ملكها بالمليح عند وقوعه لانه
 في ملك نفسه خلاصا لهما فان عندهما يضمن بانه يكون المالك حتى الاخذ عندها
 فوقع المالك في ملك الغير وان خلاصا اي العاصب خمر مسلم بالانكاف خلت ملكها اي العاصب
 اخل ولا شيء للمالك في هذه اخل عند الامم ابلح وكذا اي شيء من المالك ايضا عند
 محمد اخلت اي هذه الخمر فماتت عنها والاي وان لم يكن يخلل فماتت عنها بل تخللت
 بعد زمانه فاخلت منها اي بين المالك والعاصب على قدر ملكها اشارة كانه حكم الانكاف

قليل

قليل وان عيب جلد ميتة فبقيت بالقيمة له كانه اب والشمس ونحوها اخذت اي اخلت
 بلا شيء اذ ليس فيه مال مقبوم للعاصب وكانت الدبابة اطهارا للمالية فصارت كغير
 الثوب فلو تلفت اي اخلت العاصب ضمن قيمته مدبوعا لانه ملك الغير وقبل يضمن العاصب
 قيمته طاهر غير مدبوع وان دبت اي العاصب اخلت بانه قيمة كالتقط والغصص ونحوها
 ياخذ المالك ويرد اي المالك العاصب زاد الدبغ بانه يقوم مدبوعا وزكيا غير مدبوع
 ويرد فضل بينهما اي هذه الدبغ افضل باجلد مال مقبوم للعاصب كالبصغ في الثوب
 فخرج جانب العاصب وللعاصب يجب اي اخلت حتى يتوفى حقه بغيره اذا اختار
 المالك اخذه ودفع ما زاد الدبغ حبه العاصب حتى ياخذ حقه فانه يملك بغيره سقط
 عن المال قيمة الزيادة وان تلفت اي العاصب اخلت بانه زاد الدبغ ولو تلف
 اي اخلت لما انكاف العاصب لا يضمن اي العاصب انكافا فماتت كسر مسلم بربط او طبا
 او فرما او دقا او اراق عطف على قوله كسر لانه ليس سكر او هو الشيء فماتت الربط
 اذا غلا او شتد او منصف او هو ما يطبخ فماتت العنب فذهب نصفه ضمنه ضاحا لغير
 له وفق الطنبور يضمن الخشب المخوت واما طبل الغزاة والدف الذي يباح ضرب في
 العرس فضمنه بالانكاف ومنكاف صليب لانه ضمنه قيمة صليب لانه مقبوم
 في حقه ويصنع بيع هذه الاشياء واما لا يضمن اي هذه الاشياء لانهما اعدت للمعصية
 فبطلت تقويمها كما لم يجر ولا يجوز بيعها اي بيع هذه الاشياء عندها وعليه اي على قولها
 لكثرة الفاد بها بين الناس وفي عصبه مبررة فماتت في يده ضمن قيمتها عند
 ابلح لانه المبرر يتقوم عنده ولو عصبه ام ولد فماتت في يده فلا ضمان على العاصب
 عند ابلح لانها غير مقبومة عنده خلاصا لهما فان عندهما يضمنها لتقومها ولو سبق الزوق
 وهو بكرة الزا ابلح ما يكون نظرا للمال وغيره من اجلد ونحوه لارافة الخمر لا يضمن عند ابلح
 يوسف خلاصا للمجد ولا ضمانا على من خل فيه عنب غيره او حل رباط وابته اي دابة الغير
 او فتح اصطبلها اي اصطبل دابة الغير او فتح قفص طير فذهب هذه المذكورات
 خلاصا للمجد في الدابة والطيور فان عند يضمن فيها ولا ضمانا على من سعى الى سلطان يضمن

لا يضمنه نقلا عن ابي النعمان

يؤذيه أي التاعى ولا ينفق أي التاعى غير الأبناء إلى التاعى إلى التاعى أو سقى
إلى التاعى بمن ينفق ولا يمتنع أي التاعى غير التاعى بمن ينفق أي التاعى
ولا يمتنع على غير قال التاعى قد يفرم ولا يفرم أي فلا يمتنع ولا يفرم شيئا لأنه لو
فعل قال على محذور أو كذا عادة أي عادة التاعى أن يفرم التاعى فمن أي التاعى
لوجود السبب وكذا أي يضمن التاعى أيضا لو سقى غيره حق عند محمد زجره عن السقاء
وبه يعني ولو أطمع العاصب المفضو ما كره برأى غير الضمان وأنه وصليته لم يعلم أي
المالك أنه ملكه ولو أطمع غيره بالابق أو قال أقل لنفسه أو أقل لنفس
وجب على الآخر قيمة ولو قال له أطف مال مولاك فالبقي لم يضمن الآخر ولو استعمل
عبد لغير نفسه باز يقول له ارتق هذه الشجرة أو انثر الثمرة لتأكل أنت وأنا
فهناك ضمن قيمة سواء علم عبد أو لا أو قال ذلك العبد أنه حر لأنه استعمله في منفعة
ولو استعمل لغيره باز يقول له ارتق الشجرة وانثر الثمرة لتأكل أنت لا يضمن لأنه لا يضمن
عاصبا كذا في الدرر والغرف فقل غير العارية **كتاب النفقة** هي كفة النفقة
وهو المضم سمي بها لما فيها من ضم ما يباع إلى عفا والنفقة وشرا مملوك العفا وهو الضيق
وقيل ما لا أصل له دار أو ضيقة كذا في المغرب على منتهى أي لعفا بما يتعلق بالملك
قام عليه أي على المشتري من الثمن في ذوات الأمتار وجبت بمثلها وإن لم يكن
كالعبد والثوب وجبت بقيمة جبر ينفق حتى لا يعتبر اختياره وتجب أي تثبت
النفقة بعد البيع وتستقر أي النفقة بالشرها وأذا لا بد من طلب الموائمة لأنه
حق النفقة قبل هذا من قبل لو أنقضى بطل وإذا اشتبه استقر وتلك أي العفا
بالأخذ بقضاء أي بقضاء العفا أو رضا بين البائع والمشتري وإنما تجب النفقة
للخليط أي للشر يك أن لم يقسم في نفس المبيع فإنه لم يكن أي الخليط أو سلم أي الخليط
بأن يقطها فله الخليط أي فالنفقة تجب للخليط في حق المبيع كالشر والطريق
الحاصين كذا لا تجزى فيه الشف من هذا بابا في خصوصية الشر من أن ينفق في حق
الشفن أنواعا لا يستحق به النفقة وطريق عطف على قوله ثمه به بغير بيان

خصوصية الطريق ثم تجب النفقة للجار الملاصق ولو وصليته بابا أي باب الجار في سكة
أخرى وهو الذي داره على ظهر المنزل المشغول وباب داره في سكة أخرى فإذا كان في باب
في تلك السكة كان خليط في حق المبيع فلا يكون جارا ملاصقا صورة منزله مشترك
بين اثنين في دارهم يقوم في سكة غير نافذة إذا باع أحد الشر يكتسب نصيبه من المنزل
فالشر يك في المنزل أحق بالنفقة فإذا سلم فالشر كما في الدار أحق من الشر كما
في السكة لأنهم أقرب للشر كما بينهم في صحن الدار فإز سلكوا أهل السكة أحق
للشر كما في الطريق فإنه سلكوا فلجار الملاصق ومنه جذوع على حائطها أي على حائط
الدار المشغولة أو شركة عطف على قوله جذوع في حصة عليه أي على حائطها جاز
أنما ذكره ليعلم أنه جاز ملاصق لا خليط ولا يشرط للجار الملاصق وضع الجذوع
حتى يعلم أنه لم يكن له شيء على الحائط يكون جارا ملاصقا وإن كانت له شركة في نفس
الجدار فشر يك حكما كما إذا كانا شر يكتسب في جدار معين من المنزل وهو مقدم على الجار في
المنزل لأنه اتصال أقوى كذا في الهداية وفي جامع الفوائد إذا اقتسم الأرض وخطا
خطا في وسطها ثم أعطى كل واحد منها شيئا حتى بنيا حائط فكل واحد جاز لصاحبه
في الأرض إنما الشر يك في البناء لغير انتهى وعلى هذا ينبغي أن لا يكون مقدما على الجار
فلينشأ على وجهي النفقة على عدد الرؤس لا على عدد السهم سواء كانت الأنصبا
قليلة أو كثيرة هذا عندنا وعندنا في ذلك فاعلم النفقة بالبيع يده
من الرجلين أو رجل وامرأتين أو واحد عدل ولا يكتفي واحد حرا كذا أو عبدا
صبيًا أو امرأة إذا كانا أخبر صدقا في مجلس علم أنه يطلبها باز قال طلبت النفقة
أو أنا طلبتها وكذا قال الشيخ أبو بكر محمد بن فضل إذا سمع بيع أرض بحسب أرضه
فقال نفقة شفعة كذا ذلك منه طلبا كذا في الدرر والغرف فقل غير الكافي ولو
شعر البيع فقال أحدهما أو لآخره لا قوة إلا بالله أو سجدة لا تبطل شفعة
لأنه لا يملك على أحدهما من جوار البائع مع الآخر فضرره خيل بالشفقة وأنه نجت منه
بقصد طهره والثالث لا فتاح الكلام كما هو عرف بعض الناس فلا يرث شيء منه

بطلب الشفعة
على المالك
والمالك
على المالك

على الاراض وسمى هذا موثبة اعلم ان الطلب ههنا ثلثة طلب الموثبة لما فيه طلب الشفعة
على وجه المداينة ثم يشهد في الشفعة عند العقار او على المشتري لانه مالك او على البائع
ان كان المبيع في يده اي في يد البائع ولم يسلمه الى المشتري فانه اذا سلم لم يصح الاستهاد
عليه لخروجه عن ان يكون خصما اذ لا يدركه ولا ملك يقول اي الشفعة عنده هذا الاستهاد
والمشتري فله هذه الدار وقد كنت طلبت الشفعة وانا اطلبها الان فاشهدوا
على ذلك وسمى هذا اطلب تقرروا شهدا وهذا الطلب واجب وان لم يفعل بطلت
شفعة تباخره من فاذ كان في مكان بعيد فسمع فطلب طلب موثبة وعجز عن طلب
الاستهاد عند الدار او على البائع او على المشتري يوكل وكيله لوجه والا يرسل رسولا
او كتابا فانه لم يجد فهو على شفعة فاذا حضر طلب وان وجد ولم يفعل بطلت شفعة
كذا في الدار فقلنا غر الخيرة واذا شهد في طلب الموثبة عند الدار او البائع او
المشتري فلا يحتاج الى هذا الاستهاد لقيامه مقام الطلبين ثم يطلب اي الشفعة عند
قاض فيقول المشتري فله دار كذا وانا شفعها بسبب كذا فزعه بالتسليم الي
وسمى هذا اطلب خصومة وتملك لا تبطل الشفعة بتأخيرها مطلقا اي شهر الحان
او اكثر في ظاهر المذهب هو قول ابي حنيفة فانه قال اذا شهد بالشفعة واستقرت شفعة
لم يسقط بالتأخير اكر ترا حقوق الا ان يسقطها بفسادها وعليه الفتوى وقيل يعني
يقول محمد انه ان اخذه منهم بلا عذر بطلت اي الشفعة ولو علم انه ليس في البلدة فاضلا
لا تبطل شفعة بالتأخير اتفاقا اذ لا يتمكن من الخصومة الا عند القاض وكما عذرا
اذا ادعى اي الشفعة على زيد الشراء اي شرا دار وطلب الشفعة قال القاضي المدعي عليه
وهو المشتري غير مالكية الشفعة لما يشفع به فانه اقر اي المدعي عليه بملك يشفع به او يوكل
اي المدعي عليه في صورة الكارهة عن الكلف على العلم بملكه اي بملكه ما يشفع به باء كلف
بابه ما يعلم انه مالك الدار التي يشفع بها او يرضى الشفعة بكونه مالكا للشفعة
بسال القاضي المدعي عليه الشراء فانه اقر به او دخل غير اليقين انه ما ابتاع او ما شفع عليه
الشفعة اعلم ان ثبوت الشفعة ان كان بينهم متفقا عليه كلف على المالك ان يرضى الشفعة

ما يشفع

ما يشفع هذا الشفعة الشفعة على وان كان مختلفا فيه كشفعة اكوار كلف على السببان
قال اشترت هذه الدار لانه رجا كلف على المالك ان يرضى الشفعة او يرضى الشفعة
قضى له اي الشفعة بها اي الشفعة ولا يشترط الشفعة احضار الثمن وقت الدعوى فاذا
قضى اي الدار المشفوع له اي الشفعة لزم احضاره اي لزم الشفعة احضار الثمن والمشتري حين
الدار لعقبته اي الثمن ولا تبطل شفعة بتأخير الثمن بعد ابرادائه يعني اذا قبل الشفعة
الثمن فاقولا تبطل الشفعة وللشفعة ان يحاضم البائع ان كان المبيع في يده اي في يد البائع
يعني احضم له البائع قبل تسليمه المبيع الى المشتري لانه ذواليد ولا يسمع القاضي البينة
اي بينة الشفعة عليه اي على البائع ببيعة المشتري حتى يحضر المشتري فيشفع المبيع
بحضرة اي المشتري لانه المالك ويقضي بالشفعة على البائع ويجعل العدة ومفعي العدة
ضمن الثمن عند الاحتقاق عليه اي على البائع حتى يجب تسليم الدار على البائع وعند
الاحتقاق يرجع الشفعة بالثمن عليه واما يشترط حضور المشتري لانه المالك واليد
للبيع فاذا سلم المبيع الى المشتري لا يشترط حضور البائع ولا يكون العدة عليه لانه البائع
صار اجنبيا لرواى الملك اليد عنه والوكيل بالشراء خصم للشفعة لانه العاقد والاخذ
بالشفعة من حقوق العقد ما لم يسلم الى الموكل فاذا سلم اليه يكون هو الخصم اذ لم يبق
له يد ولا ملك فيكون الخصم هو الموكل وللشفعة خيار الرؤية والعيب وان شرط المشتري
عند شرائه من البائع البراءة منه اي من المبيع لانه الاخذ بالشفعة شراء من المشتري ان
كان الاخذ بعد قبض المشتري وان كان قبله فشرائه من البائع لتحول الصفقة اليه فيثبت
لاختياره وان كان اذا اشترى منها ولا يسقط خياره وبرقبة المشتري ولا يشترط البراءة
منه لانه المشتري ليس بمثبت غم الشفعة فلا يسقط حقه باسقاط المشتري **فصل** وان
اختلف الشفعة والمشتري في الثمن قال المشتري الف فانه قال الشفعة الف قالوا
للمشتري مع يمينه يدعي استحقاق الدار عند نقد الاقل والمشتري ينكره وان برهنا اي
الشفعة والمشتري فلف الشفعة اي بالبينة للشفعة هذا عند ابي حنيفة ومحمد لانه بينة اكثر اثباتا
صورة لانه البينة للارام وبينه الشفعة ملزمة بخلاف بينة المشتري فانه بينة الشفعة

اذا قبلت وجب على المشتري تسليم الارض بالقبول او باله اذا قبلت بينة المشتري
 لا يجب على الشفيع شئ بل يتخير بينه الاخذ والترك وعند الجواب البينة للمشتري
 لانها اكثر اثباتا واذا ادعى المشتري ثبوت البايع اقل منه اخذ الشفيع بما قال البايع
 قبل قبض الثمن لانه لا ادان كانه كما قاله البايع فقد وجبت الشفعة بالوان كان
 ما قاله المشتري فقد حط البايع من الثمن فالحط يظهره حق الشفيع وبما قال المشتري
 بعده اي بعد قبض البايع الثمن لانه البايع باستيعاء الثمن خرج من البيع والتحق بالاجابة
 بنفي الاختلاف بين الشفيع والمشتري وقد ثبت ان القول للمشتري وان عكسا باء ادعى
 البايع الثمن والمشتري اقل منه قبض القبض اي بعد قبض البايع الثمن لغيره المشتري
 وقبله اي قبل قبض الثمن تجالفا اي البايع والمشتري وان كل اعبر قول صاحبه وان حط
 اي البايع والمشتري فحق البيع واخذ اي المبيع الشفيع بما قال البايع وان حط اي
 البايع عن المشتري بعض الثمن ياخذ الشفيع المبيع بالباية لانه يلحق باصل العقد فكل
 الثمن ما بقي وان حط اي البايع عن المشتري الكل اي كل الثمن ياخذ اي الشفيع المبيع
 بالكل اي بكل الثمن لانه العقد يكون بيعا باطلا او مبهمة وعلى التقديرين لا يتحقق
 الشفعة وان حط النصف اي نصف الثمن ثم النصف ياخذ اي الشفيع بالنصف
 الاخر وان راد المشتري في الثمن لا يلزم الشفيع الزيادة على الثمن الاول لانه استحقاق
 الشفيع الاخذ بالثمن المسمى في العقد واذا كان الثمن متغيرا لزم الشفيع مثله وان
 كان الثمن قيميا فقيمة اي لزم الشفيع قيمته وان كان الثمن مؤجلا اخذ اي الشفيع المبيع
 بتمن حال او يطلب اي الشفيع الشفعة في الحال واخذ المبيع بعد قبض الاجل و
 ليس له ان ياخذ المبيع بتمن مؤجل لانه رضا البايع بالاجل في حق المشتري لا يكون
 رضا بالاجل في حق الشفيع لتفاوت احوال الناس ولا يتجمل ما على المشتري
 من الثمن المؤجل لو اخذ الشفيع الارض بالاجل اي بالتمن حال يعني لو كان الثمن
 مؤجلا على المشتري ثم اخذ الشفيع الارض المشتري بالتمن حال لا ياخذ البايع
 الثمن من المشتري حالاً بل ينظر الى تمام الاجل لانه شرط الاجل لم يبطل بانه ياخذ الشفيع

الارض فيجعل بموجب الشرط ولو سكت عن الطلب اي عن طلب الشفعة لم يجعل الا حط
 اي لم يبطل ما عند الاجل بطلت شفعة لانه حق الشفعة منزه لئلا لو طلعها في الحال
 يستقر وله ان كان له ان ياخذ الا بتمن حال ولو لم يطلمها معا بطلت خلافا لاجل
 ولو اشترى ذي ثمن او خسر ثمن ياخذ الشفيع الذي قبل الثمن وقيمة الثمن وياخذ الشفيع
 المسلم بالقيمة فيها اي في الثمن والخسر ولو لم يثبت المشتري في الارض وعرض فيها استجارا
 اخذ الشفيع بالثمن وبقيمتها حال كونها مملوكتين كما في الغصب او كلف المشتري
 قلعها يعني اذا بنى المشتري او غرس ثم قضى للشفيع فهو باختيار ان شاء اخذ ما بالثمن
 وبقية البساء والغرس مستحق القلع وان شاء كلف المشتري قلعها كما في الغصب
 ولو استحققت اي الارض بعد بنية الشفيع او غرس رجوع اي الشفيع على المشتري بالثمن فقط
 ولا يرجع بقيمة البساء والغرس على البايع لانه مستطاع جهة بخلاف الشفيع لانه
 اخذ جبراً وان جف الشجر استأجر او اهدم البساء عند المشتري بلا فعل احد
 ياخذ ما الشفيع بكل الثمن ان شاء لانه البساء والغرس تابع منه وخلاف البيع بلا
 ذكر فلا يباع بها شئ من الثمن الا ان يكون مقصودا بالالتلاف وان شاء لم ياخذ ما لانه
 لانه يمنع تلك الارض له وان هدم المشتري البساء اخذ الشفيع العروة بخصه يعني انه
 باختيار ان شاء اخذ العروة بخصه وان شاء ترك لانه صار مقصودا بالالتلاف
 فيما بها شئ من الثمن بخلاف الاول لانه الهلاك فيه باقية سماوية وليس له الشفيع
 اخذ النقص اي نقص البساء لانه صار منفصلاً فلم يبق تبعاً حتى يكون للشفيع
 وان اشترى المشتري الارض مع شجر ثم بعث او غير ثم شترها ولم يكن على شجر ثم فاشترى يده
 اي يرد المشتري اخذ ما الشفيع مع الثمن فيها اي في الفصيلين اما في الاول فلانه باعتبار
 الاتصال كان تبعاً للعار كما لباء في الارض وما في الكف فلانه بيع تبعاً فانه جده اي
 ان قطع الثمن في الفصيلين لم يرد فليس للشفيع اخذ اي اخذ الثمن وياخذ اي الشفيع
 ما سواه اي ما سوى الثمن المجزوء وما بخصه من الثمن المجزوء في الاول اي في فضل الاول
 وهو ثمن الارض مع شجر من لانه دخل في البيع قصد اكله فسط من الثمن فبغوت

قسطه بقوته وياخذ ما سواه بكل التمن في الفصل الثاني لا التمر لم يكن موجودا عند العقد فلا
 يكون بيعا الا تبعا فلا يملك شي من التمن **باب ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب**
 الشفعة وما يبطلها اما يجب الشفعة قصدا انا قال قصدا لانها يجب تبعا في غير
 العقار كما لزم الشجر فانها يؤخذ بالشفعة تبعا للعقار في عقار ملك بعضه في
 لو ملك بلا عوض كالمبة لا يثبت الشفعة فهو مال فانه عوض اذا كان غير المال كالمخلع
 على دار لا يثبت الشفعة وانه وصيلة لم يكن فسمه ان العقار لانه الشفعة لا
 يثبت عند الشافعي فيما لا يقسم لانها عند دفع مائة القسمة وعندنا لا دفع
 من راجح كروى وحام وبز وبسبب صغير بحيث لا ينتفع به اذا قسم فلا يجب اي
 الشفعة في عرض وفلك وبناء وشجر بغير ان البناء وشجر وهو منى على صفة الجهور
 بدو الارض في يكون بيعها قصدا فلا يثبت الشفعة اذ لا دار لها دون العوصة
 ولو كان تبعا للعقار ثبت فيها الشفعة كما عرفت ولا يجب الشفعة في ارض
 صدقة وهبة بلا عوض مشروط لان هذه الهبة بيع انما ولكن بشرط التقابض و
 عدم الشيوع في الموهوب وعوضه لانها هبة ابتداء وان لم يكن عوض مشروطا فلا
 شفعة فيها ولا بيع اي لا يجب الشفعة في عقار بيع بخيار البائع او بيعا فاسدا
 ما لم يقط حق الفسخ بسبب سقوط كثيرة منها بناء المشتري في المبيع فكل
 من اخيار والفاذ يبيع زوال الملك عن البائع فانه سقط حق الفسخ وجبت
 الشفعة لزوال المانع عن زوال الملك لكنه بشرط الطلب عند سقوط الخيار في
 الصحيح لانه البيع يصير سببا لزوال الملك عند ذلك ولا يجب الشفعة فيما قسم
 غير بين الشركاء لان القسمة موقوفة الا في ارض ونحوها الشفعة في المبادلة المطلقة
 او جعل عطف على ثوبه اسم اجرة او بر خلع او عتق او صلح غير دم عمد او مهر وان وصيلة
 قول ببيعة مال باء تزوج امرأة على دار وعلى ان ترد على الزوج الف درهم فلا شفعة
 في جميع الدار عند البيع وعند ما يجب اي الشفعة في حصص المال اذ فيها مبادلة مالية
 ولا يجب الشفعة فيما صلح عنه بانكار او سكوت كما اذا استحق زيد دار خالدة وانكر خالدة او

سكت

سكت ثم صلح عنها بانكار بقيت الدار في يده وهو يعلم ان مال من غير ملك كذا اذا صلح عنها
 بسكوت لاحتمال ان يكون زوال احداهما للمعين قطعا للمصونة كما اذا انكر صريحا بخلاف
 صلح عنها باقرار لانه مقترف بالملك المدعي وانما استفادته بواسطة التصليح فكان مبادلة
 مالية ويجب اي الشفعة فيما صلح عليه باصدا كما اذا ادعى شيئا على زيد فزيد دارا
 فصالح عليها غير هذا الشيء يجب الشفعة في هذه الدار سواء او زيد له هذا الشيء او
 انكره او سكت لانه اخذ ما من زيد عوضا عن حصته في زعمه او لم يكن من جنسه فيقال بغيره
 ولا يجب الشفعة في ما سكت شفعة ثم رد بخيار رؤية او شرط او بخيار رعيب بغير
 بيعه اذا بيع وسكت الشفعة ثم رد المبيع باصدا ذكر بقضاء القاضي فلا شفعة لانه
 فسخ فعدا الى قيم ملكه وما رد به اي بالعيب بلا قضاء او اقاله تجب اي الشفعة
 فيه اي ثبت الشفعة في الرد بالعيب بلا قضاء القاضي لانه لما يجب الرد فاخذ
 بالرض صادر كانه اشتراه وكذا تجب الشفعة بالاقالة لانه لا اقاله بيع في حق الثاني
 والشفيع ثالثها والمراد الرد بالعيب بعد القبض لانه قبل فسخ من الاصل وان كان
 بغير قضاء ويجب اي الشفعة في العلو وحده وفي الغل بسببه اي بسبب العلو
 فالعلو يستحق بالشفعة ويستحق به الشفعة في الغل وان لم يكن طريق العلو
 في الغل لانه التحق بالعقار بما لم يفرق العقار ويجب الشفعة فيما بيع بخيار المشتري
 بغير لو اشترى بشرط الخيار وجبت الشفعة وان بيعت دار يجب تباع بخيار
 فالشفعة لمن له اخيار بايعا كما في المحجة او مشتريا اما البائع فظاهر لبقاء ملكه في
 التي بها يشفع بها وكذا اذا كان اخيار للمشتري وملك اي الشفعة اجازة من المشتري
 بغير من يشتري دارا على انه باختيار فبيعت دار بخيارها واخذ المشتري بالشفعة
 فهذا الاخذ رضي بشرط تلك الدار لانه طلب الشفعة بدل على اختياره الملك في
 المشفوع بها والشفيع الاول اخذ ما منه لا اخذ الثانية بغيره اذا حضر شفيع الدار
 الاول التي اشتراها باختياره لانه يأخذ ما دون الدار الثانية لا لغرام ملكه في الاول
 حين بيعت الثانية وان بيعت دار يجب المبيعة في سدا او بيعت دار غيرها

في شفيع البائع ان يبيع قبل قبض المشتري
 بغيره اذا اشترى دارا بشرط ان يفسخ

قبل قبضها للبايع لا للمشتري بقا ملكا للبايع فيها فاقبض المشتري الدار لا ولو بعد الحكم
 له للبايع بها أي بالشفعة لا تبطل أي الشفعة التي كانت للبايع لانه بقا ملكا للبايع
 في الدار التي يشفع بها بعد حكم بالشفعة ليس شرط قبض الدار أي خوزة بالشفعة على
 ملكه وان بيعت أي الدار الثانية بعد قبض المشتري الدار الأولى فالشفعة للمشتري
 أي لانه الملك له فانه استرد البايع منه من المشتري المبيعة أي الدار الأولى قبل الحكم
 أي للمشتري بالشفعة بطلت شفعة أي شفعة المشتري لا تقطع ملكه على المبيعة
 التي يشفع بها قبل الحكم بالشفعة وان استرد البايع من المشتري الدار الأولى بعد الحكم
 للمشتري بالشفعة بقيت الدار الثانية في يد المشتري على ملكه أي ملكا للمشتري لانه الدار
 الأولى كانت في يد المشتري حين بيعت الدار الثانية فكان مستحق لشفعتها والمسلم
 الزم في الشفعة سواء وكذا أي في الشفعة سواء أيضا ولو العبد لما ذره والمكاتب
 ولو وصيلة في بيع السيد كالعكس أي كما كانت الشفعة في بيع عبده أي ذون
 والمكاتب **فصل** تبطل الشفعة بتسليم الكل أو البعض وان كان التسليم
 من الوكيل تبطل الشفعة أيضا بالصحة أي بصلح الشفع في الشفعة على عوض
 وعليه رده لانه حق الشفعة ليس بحق يتقرر في المحل بل هو مجرد حق التملك فلا يصح
 الاعتياض عنه لانه رشوة فيجب عليه رد العوض وتبطل الشفعة بالصحة وكذا
 أي تبطل شفعتها ويجب عليه رد المال أيضا لو باع شفعة بمال مما يشاء وكذا
 لو قال للمختر اختار من بالف أو قال العيين لا وانه ذلك أي اختارني بالف
 واختارته بطل خياره ولا يجب العوض على العاقل وتبطل ببيع ما يشفع به قبل
 الحكم أي للشفيع بها أي بالشفعة لانه استحقاقه قد كان باجوار وهو زال قبل
 التملك فبطل الحق وانما قال قبل الحكم بها لانه بعد الحكم لا تبطل لانه الحق باحكم
 وتبطل الشفعة أيضا بموت الشفع وهذا اذا مات بعد البيع قبل القضاء
 بالشفعة وانما اذا مات بعد قضاء العاض قبل نقد التمس او بعده لا تبطل لتقرره
 بالقضاء لان لا تبطل الشفعة بموت المشتري لان المستحق باق ولم يتغير حسب

تبرك طلب المواتية وطلب التفرقة
 بيانها في أو كذا الشفعة وتبطل
 الشفعة أيضا

والشفعة

والشفعة للمشتري
 في الدار التي يشفع بها

والشفعة للمشتري وكذا كانا او اصيلا لانه اخذه بالشفعة يكون سعيه في نقص ما تم
 من جهته مردودا وبيع له كما اذا وكل بالبيع والموكل شفع فلا شفعة له لانه تمام
 البيع يكون به اذ لو لم يוכל لم يبيع او ضمن الدرك أي ضمن الدرك غير البايع و
 هو شفع لا تثبت له الشفعة لانه تقرر البيع فكان البايع او ساوم المشتري
 بيبعا او اجارة وتجب أي الشفعة للمشتري سواء اشترى اصالة او وكالة او بيع
 له أي لم يملكه الاخر بالشفعة فاشترى لاجل الموكل والموكل شفع كانت له الشفعة
 وفاته لو كان المشتري او الموكل بالشفعة شريكا وللدار شريك في ظلها الشفعة ولو
 كان هو شريكا وللدار جارا فلا شفعة للجار مع وجوده لانه شريك مقدم عليه ولو قبل
 للشفيع انما بيعت بالف فلم أي الشفع الشفعة ثم باه أي ظهر انما بيعت
 باقل من الف او بكيل او ذرة او عددي متقارب قيمة الف او اكثر فلا يثبت
 الشفع الشفعة في هذه الصور ولا يكون تسليمه مانعا وان باه أي ظهر انما بيعت
 بوضع قيمة الف او بد ما يبر قيمتها الف فلا أي فلا يكون له الشفعة يعني انه اذا اخبر
 انه الدار بيعت بالف ورههم فلم الشفعة ثم علم انما بيعت باكثر فالتسليم
 صحيح لانه انما سلم مستكنا لا تمه فاذ كانا اكثر منه ذلك ارضى بالتسليم وان علم
 انما بيعت باقل او كجسطة او بشعر قيمتها الف او اكثر فهو على شفعة لانه تسليمه
 عند كثرة التمس لا يدل على التسليم عند القلة وكذا تسليمه في احد الجنبين لا يكون
 تسليما في الاخر فربما يسرل عليه اداء احد هما ويتعذر الاخر وكذا اكل بكيل او موزون
 او عددي متقارب قيمة الف او اكثر فانه تسليم لانه شفع الشفعة انما يثبت
 بقيمة درهم او دنانير وكذا اذا علم انما بيعت بد ما يبر قيمتها الف او اكثر فانه تسليم
 وان كان اقل فهو على شفعة ولو قبل المشتري فلا فانه غير فله الشفعة يعني
 لو قبل للشفيع انما المشتري زيد فلم الشفع الشفعة فظهر انما المشتري غير زيد للشفيع
 الشفعة لتفاوت الجوار ولو باه انه هو مع غيره يعني ظهر في هذه الصورة انما المشتري
 زيد مع غيره فلا أي للشفيع الشفعة في حقته الغير لانه التسليم لم يوجد في حق الغير ولو

نجدت اذا علم انما بيعت بوضع

بلغة أي سهم الشفع ببيع النصف فكلها أي الشفعة فكلها أي الشفعة
 لأن التسليم ضرر الشفعة ولا شركة في بيع الكل وإنما أي الدار أو أجزاها أي قدر
 ذراعاً وكذا لو كان مقدراً شراً أو أصبح من طول جانب الشفع فلا شفعة له بأنه يكون
 طول ذلك المقدار تمام ما يلائق دار الشفع ما تقطع أجزاها فلم تثبت له الشفعة
 وهذه حيلة لاسقاط حق شفعة أجزاها وكذا إذا وهب للمشتري هذا المقدار
 أنه شري منها أي من الدار بها بمن ثم شري باقيها فالشفعة في السهم فقط وهذه حيلة
 أخرى لاسقاط شفعة أجزاها وهي أنه إذا أراد أن يشتري الدار بألف شري سهماً
 واحداً فالف سهم منها بألف الدار هم ثم شري الباقي بغيرهم فالشفعة لا تأخذ
 بالشفعة إلا السهم الأول ثم لا الباقية لأنه المشتري صار شريكاً وهو حق في أجزاها
 وأنه ابتاعها أي شري الدار بمن ثم دفع عنه ثوباً أخذ ما أي الدار الشفع بالتمتع
 لا بقيمة الثوب هذه حيلة لصلح لاسقاط شفعة أجزاها والشركة وهي إذا
 اريد بيع الدار بمائة فيشتري الدار بألف ثم يدفع ثوباً يساوي مائة في مقابلة
 الألف فالشفعة لا تأخذ إلا بألف ولو استحققت الدار يرجع المشتري على
 البائع بألف لقيام العقد فكيف يرضى البائع بالجزء يباع بالدرهم الثمن
 ويصارحة إذا استحق الدار يبطل الصرف فيجب رد الدينار فقط ولا أكثره
 أحيلة في إسقاطها أي إسقاط الشفعة عند أبي يوسف وبه يفتي قبل وجوبها
 أي وجوب الشفعة وعند محمد بكه هذا الاختلاف قبل الوجوب وأما بعده فمكره
 بلا خلاف وللشفعة أخذ حصته بعض المشتريين لا حصته بعض البائعين يعني
 شري جماعة دارهم أحد فالشفعة أنه يأخذ نصيب أحدهم وإن باعها جماعة فواحد
 لا يأخذ حصته أحد الباعة بل يأخذ حصته كلهم أو يتركها والفرق أنه في الوجه الثاني
 إذا أخذ البعض تنفرد الشفعة على المشتري فيتضرر بزيادة الضرر في الوجه
 الأول يقوم الشفع مقام أحدهم فلا تنفرد الشفعة وللجار أخذ بعض
 متاع ببيع فقسم وإن وصليته وقع في غير جانبها كما إذا اشتري رجل نصفاً

من دار فقسمها البائع والمشتري بينهما فالشفعة أنه يأخذ النصف الذي صار للمشتري أو
 ترك وليس له أن يفتح القسمة لأنها من تمام القبض لأنه القبض للامتناع والامتناع
 في الشري لا يتم إلا بالقسمة وللعبد المأذون المديون الشفعة في بيع سيده وبالعكس
 ومعنى العكس أنه ليستحق الشفعة فيما باع العبد المأذون والمديون بناء على أنه
 ما فيه يد له ليس ملك المولى إذا كان مديوناً وصح تسليم الألف الوصي بشفعة الصغير
 هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف لأنه لا يأخذ بالشفعة تجارة فتركها لاخذها ترك التجارة
 فيصح منه ملك التجارة وكذا إذا بلغها شراً داره وأجزاها القضي فكيف كان السكوت
 غلب الطلب منه بملك التسليم بمنزلة التسليم كما في الدرر والفرخ خلافاً لمحمد فباع
 بقيمة أو أقل لأنه هذا بطلان حق الصبي فلا يصح فقوله أي قول محمد رواية غير الآحاد
 في الأقل الذي لا يتقارب فيه **كتاب القسمة** هي لغة اسم للقسمة كالعقود
 للقسمة أو شرعاً جمع نصيب شري في معين لا يقينه لمصلحة قبل القسمة وتتم على
 الأجزاء والمبادلة والأجزاء أغلب في المتكليات وهي المكليات والمزومات والعدديات
 المتقاربة فيما أخذ الشريك حصة أو نصيبه منها أي في المتكليات حال غيبته صاحبه
 لكونه عيناً لها حصة ولو اشتريه شيئاً فقسماه فكل منهما أي ببيع حصته راجحة
 بحصة ثمة والمبادلة أغلب في غير ما أي غير المتكليات فلا يأخذ حال غيبته صاحبه
 لوجود التعاقب بين أبعاضه فيتمثل أنه يأخذ زيادة غير حقه ولا يبيع أي أحد
 الشريكين راجحة بعد الشراء والقسمة يعني أن الرهائين اشترياً شيئاً من غير المتكليات
 وأقسماه بينهما ثم أراد أحدهما أن يبيع حصته راجحة بحصة ثمة لا يجوز ويحجر عليها
 أي على القسمة فيه أي في غير المتكليات بطلب الشريك في متحد الجنس لا في غيره أي لا يحجر
 غير متحد الجنس فإنه كان أجناساً مختلفة لا يحجر العاض على قسمتها بطلب الشريك
 لغرض التمتع في المعاصد ولو توافق الشريكان جازاً لأن الحق لهم ونزول العاض
 نصيب قسمة رزقه أي يقض رزقه من بيت المال ليقسم أي القاسم بل الإجرة لأن
 الأصح أنه القسمة من عمل العاض لتمام قطع المزارعة بها فاشبه رزق القاض فأن لم

يفعل نصب أي القاضى قاسم يقسم باجر على المتقاسمين بقدره أي الاجرة القاضى و
هو أي الاجرة على عدد رؤس أي رؤس المتقاسمين عند البع لانه الاجرة مقابل بالتيميز و
لانه لا يتفاوت وربما يصعب الحكم بالنظر الى القليل وقديكس فقد راعى اعتبار
في اعتبار اصل التيميز وهذه الاجرة على قدر السهم لانه مؤنة الملك فيقدر بقدره ثم ان الاجرة
هو اجر المثل وليس له قدر معين فان بائنه القاضى بنفسه القسمة فعلى رواية كونه
القسمة من جنس عمل القضا لا يجوز له اخذ الاجرة وعلى رواية عدم كونها منه جاز
والمناخرون ذهبوا على انه يكون ربع القسمة كالكسوة لانه عمل العامة فيقدر بقدره
واجرة الكيل والوزن على قدر السهم اجماعا انه لم يكن أي الكيل والوزن للقسمة وانه
كأن الكيل والوزن لها أي للقسمة فعلى خلاف المذكور ويجب كونه أي القاسم عدلا
امسا على ما بالقسمة لانه كان من جنس عمل القضاء فلا بد من القدرة وهي بالعلم وفيه
الاعتقاد على قوله وهو بالعدالة ولا يجبر الناس على قاسم ولهذا لا يجبرهم القاضى على
انه يستأجروه لانه تعينه يفضى الى حكم في الزيادة على اجره مثله في ذلك ضرر بالناس
ولا يترك القاسم لينتد كوايضا اذا كان القاسم متعدد او اشتهر كونه الاجرة يمنع
لانه القاسم من شئ كوايضا كل بعضهم لبعض فكثر الاجرة فيؤدى الى الاضرار
بالناس وصحح الاقرب ان القاسم أي برما هم بلا امر القاضى لولايتهم على انفسهم و
اموالهم ويقسم على الصبي ان كان احدهم صبيا وليته او وصيته فان لم يكن أي للصبي
وليته او وصيته فلا بد في قسمة المال المشترك بالصبي من امر القاضى لعقود ولا ي
شركاء عنه ولا يقسم عقار بين الورثة باقرارهم انه ادعوا ارثة غير زيد ما لم يبره
على الموت وعدد الورثة هذا عند البع لانه التركة قبل القسمة باقية على ملك الميت
فالقسمة قضاء على الميت وقول الورثة ليس بحجة عليه فلا بد لهم من اقامة البينة
لينتد بها القضاء على الميت وعند ما يقسم بلا بينة لانه كونه العقار في يد
دليل على انه ملكهم والاقرار امانة الصدوق ولا مانع لهم فيقسم بينهم وغير
العقار يقسم اجماعا يعني حضر جماعة عند القاضى وطلبوا قسمة ما في ايديهم منه

المنقولة وادعوا ارثة غير زيد قسم بينهم بالاجماع فلا حاجة الى البينة على موت زيد
وعلى عدد الورثة لانه البينة لا يقيم الا على المنكر ولا منكرهم بها فيقسم بينهم وكذا ان يقسم
ايضا بالاجماع العقار المشترك يعني اذا كان في ايديهم عقارا ادعوا شراؤه يقسم بينهم
اجماعا لانه المبيع لا يبقى على ملك البائع سواء قسم او لم يقسم فلم يكن اقرارهم بالملك الغير
فلم يكن القسمة قضاء على الغير باقرارهم وكذا المذكور المطلق ملكه يعني اذا طلبوا
قسمة ما في ايديهم سواء كان من العقار او المنقول او ادعوا ملكه مطلقا قسم ايضا بالاجماع
وان برهنا ان العقار في ايديها لا يقسم حتى يبرهنا ان لها لانهما اذا برهنا ان في
ايديها كان القسمة قسمة ائحفظ والعقار غير محتاج اليها فلا بد من اقامة البينة على
الملك قبل هذا قول البع والاصح انه قول الكل ولو برهنا أي الورثة على الموت أي على موت
مورثهم وعلى عدد الورثة والعقار في ايديهم ومعهم وارت غائب ووارث صبي قسم
بطلبهم ونصب وكيل عن الغائب ووصى عن الصبي لقبض حصته الغائب والصبي
لانه في هذا النصب نظر للغائب والصغير فلا بد من اقامة البينة وهذه الصورة
عند البع كما قرء عند ما يقسم بينهم باقرارهم ويعزل حق الغائب والصغير
ولو كان العقار في يد الغائب وكما في يده شئ منه أي من العقار او في يد مودعه أي
مودع الغائب او في يد الصغير لا يقسم لانه القسمة قضاء على الغائب والصغير
يدعاهم غير خصم عنهما والمودع ليس بخضم عنه فيما يحتج عليه والقضاء غير خصم لا يجوز
وكذا ان لا يقسم ايضا لو حضر وارت واحد وشركه غائب وانه اقام هذا البينة
لانه لا بد من حضور اثنين لانه الواحد لا يصلح مقاسما ومقاسما ولو كان احدهما كبيرا وصغيرا
نصب القاضى عن الصغير وصيا وقسم عند اقامة البينة لما قرأ او كانوا مترين وغائب
احدهم يعني اذا حضر جماعة وطلبوا القسمة وفي ايديهم دار ادعوا شراؤها واحدهم غائب
لم يقسم بطلبهم لانه الملك الثابت بالاشهاد ملك حديد فلا يصلح احدا خصما عن الغائب
فلم يصح القسمة واذا استغنى كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة قسم بطلب احدهم
لانه القسم حق لازم فيما يحتمل القسمة عند طلب احدهم وانه نظر الكل لا يقسم الا برصام

يقع اذا كان كل من القسمين كالتضرر بالقسم لقلة نصيبه لم يقسم بينهم الا بتراضهم لانه
 اكبر في القسم انما يجوز لتكامل المنفعة وفي هذه القصة تقويتها ويجوز بالتراض لان الحق
 لهم وانما يقع البعض دون البعض قسم بطلب في المنفعة لا بطلب الاخر هو الاصل يقع
 اذا طلب احد من القسم وله انتفاع ثم نصيبه بالقصة وللآخر ضرر لقلة نصيبه يقسم
 ان طلب صاحب التقليل لم يقسم وقبل الحكم على عكس هذا فلذلك قال هو الاصل ويقسم
 المروض من جنس واحد فلا يشاركه في الجنس تحت القصة فيحصل القدر بل في القصة والتكامل
 المنفعة ولا يقسم اجنبيين من المروض بعضها في بعض اي ان يدخل بعضها في بعض كما
 اعطى احد المتقاسمين بغيره والاخر متين جاعلا بعض هذا معاملة ذلك اذا اختلف
 بين اجنبيين بسبب التفاوت فلا يكون القصة تمييزا بل يكون معاوضة ولا بد في
 المعاوضة من التراض لان ولاية الاجبار للقاضي ثبت بمعنى التمييز ولا يقسم ايضا
 اجزاء من الارحام ولا البتر ولا الرضى ولا التوب الواحد ولا يحاط بين دارين الا
 برضاهم لان قسمة ذلك مشتمل على الضرر من اجنبيين فانه لا يبقى كل منها مستغفرا نصيبه
 انتفاعا مقصورا فلا يقسم القاضي خلاف التراض لان اراهم الضرر وفي اجزاءهم قد قيل
 اذا اختلف اجنس كاللؤلؤ والياقوت لا يقسم وقيل لا يقسم الكبار منها للجنس
 التفاوت ويقسم الصغار لقلة التفاوت وقيل اجزاءهم مجرى على الطلاق وكذا لا
 يقسم ايضا الرقيق وهو العبد والامانة خلافا لهما فانه كانه الرقيق ذكورا واناثا
 لا يقسم الا برضاها وان كانا ذكورا واناثا لا يقسم القاضي بين الشكاء عند الج
 ح ولا يجبرهم على ذلك ولا يقسم اذا طلب احد منهم لان العبد جنس واحد فصار
 كالابل والخيول والغنم ولا بد من حصة في اللادم فاحسن لتفاوت المتخاطبة
 كالتحصن والكتبا وكحوها فلا يكون ذلك قسمة واذا اختلف سائر اجزائها فانه
 التفاوت فيها بقول عند اتحاد الجنس والرد في مصر واحد يقسم كل على حدة وقال
 انه كان الاصل قسمة بعضها في بعض جاز كما اذا كان الثلثة كادار في مصر واحد
 وطلبوا من القاضي قسمتها فانه يقسم كل دار منها على حدة يقسمها قسمة واحدة

الا بتراضهم

الا بتراضهم عند الجرح وقال انه رأى القاضي ان الاصل لهم قسمة بعضها في بعض قسمها بينهم
 كذلك وعلى هذا الخلاف الاراضى المنفردة والرد والواقعة في مصرين يقسم كل على حدة
 انتفاعا لوجود التفاوت القاضي بسبب المحل والجزء والقرب من المسجد والماء وكذا
 اي يقسم كل على حدة ايضا دار وصنعة او دار وحائوت لا اختلاف اجنس والبيوت
 في محلة واحدة او في محلات يجوز قسمة بعضها في بعض لتقاربها في معنى الكنى و
 المنازل المتلاصقة كالبيوت والمنازل المجاورة كالدور يقع المنازل ان كانت
 مجمعة في دار واحدة متلاصقا بعضها ببعض فتمت قسمة واحدة كالبيوت وان
 كانت متباعدة لا تقسم قسمة واحدة بل يقسم على حدة كالدور وقال في الفصول
 كلها ينظر القاضي الى بعد الارض والوجه ويمضي القسمة على ذلك **فصل** وينبغي للقاسم
 ان يصورا يقسم على قسطا يمكنه الكفوف ويعدله التقدير التسوية على سهام القسمة
 لينقطع غير غيره ويذكره يعرف مقداره ويقوم بانه اذ رجا يحتاج اليه في الغاية
 ويفرز كل نصيب بطريقة ونسبة لينقطع المنازعة على الحال ما لا يوجد تعلق نصيب
 بعضهم بنصيب الاخر ويلقب الانصاف بالاول والاولى والثلث الى ان ينتهي الانصاف
 ويكتب اسماءهم ويقرب فالاول الى السهم الاول لمن خرج اسمه والاولى لمن خرج
 اسمه ثانيا والثالث لمن خرج اسمه ثالثا اي تصور الدار المقسومة على قسطا لرفع
 الى القاضي ويسويها على سهام القسمة ويذكرها وتصورها الزرع على ذلك القسطا
 بقلم الجردول فيكون كل ذراع في ذراع بشكل البينة ويعد البيوت والصفة وغيرها
 بشكل الزرع ويقوم البناء ويبدأ القسمة من احدى طرفيها جعل جانب الغربي
 او كما يجعل ما يليه ثانيا ما يليه ثالثا وهكذا يكتب اسمي اصحاب السهام اعلى الترتيب
 او غير ما فمن خرج اسمه اولا يعطى نصيبه في الجانب الغربي جلة من العروة والبناء الى ان
 يتم نصيبه ثم يخرج اسمه ثانيا يعطى نصيبه متصلا بالاول وهكذا الى ان يتم ولا يدخل الدارهم
 في القسمة الا برضاهم اي لا يدخل في القسمة العقار الذي لهم الا بالتراض صورة دار
 بين جماعة فاردوا قسمها وفي اجزاء اجنبيين فضل بناء وارادوا ان يجعل

عوض البناء وراهم واراد الاخر ان يجعل عوضه في الارض فانه يجعل عوض البناء في الارض
ولا يختلف الذي وقع البناء في نصيبه ان يرد باذن البناء من الراجح الا ان يقدح في
للعوض ذلك لانه القيمة من حقوق الملك المشترك والشركة بينهم في الدار لانه
الراجح ولا يجوز قسمة ما ليس بمشترك وعند يوسف اذا كان بينهم ارض وبناء يقع
بطريق القيمة فانه وقع ميل هذا يرتبط بقوله وينز كل نصيب بطريقة وشركة او طريق
لا احد منهم في نصيب لا قد لم يشترط في القيمة صرف اى المسيل او الطريق عنه اى غير
نصيب الاخر الى نصيب صاحبها ان امكن اى التصرف والآى وان لم يمكن التصرف
عنه فحت اى القيمة لانه المقصود من القيمة قطع الشركة وتكميل المنفعة وهو
يحصل بلا ضرورة فتفتخ ويقسم سواهم في العلو بهم السفل هذا عند ابي حنيفة وعند
ابي يوسف سوا العلو بهم من السفل يقع يقسم العلو والسفل متساويا وعند محمد
يقسم اى العلو والسفل بالقيمة وعليه اى على قول محمد العلو لانه السفل يصلح بالمال
يصلح له العلو كالبناء والسفوف والاصطبل وغير ذلك فصار كالجنسين فلا يمكن
التعديل الا بالقيمة فانه اقراهما متساويين بالقيمة ثم ادعى ان بعض نصيب
في يد صاحبه لا يصح في الاجبة بعد تمامها عهد لازم فيكون دعواه لا تنجح بعد لزوم
العقد فلا تقبل الاجبة فانه لم يوجد استخلاف الشركة كانه لا منهم لو اقر والزمهم
وان ائتمروا حلفوا عليه لرجاء انكول فمن حلف منهم بخلص وغير كل جمع بين
نصيبه ونصيب المدعى فيقسم بينهما على قدر نصيبها لانه انكول كما لا قرار واثاره
حجة عليه دون غيره وتقبل شهادته قاسمين فيها اى في القيمة هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف
خطا فالجواب عنه لا تقبل لانها شهادته على نفسها وان قال قبضته ثم اخذ بعضه
حلف خصه يعني ان قال احد الشريكين قبضت حقي لكن اخذ شريكي بعضه بعد قبضته
وانكر الشريك لا يخلف الشريك لانه يدعى عليه الغصب وهو يكر والقول للمنكر
مع البين وان قال اى احد الشريكين قبل ان يقر باستيفاء اصابته كذا ولم يعلم الى
وكذا في الاخر كما ان الشريك في فسخ اى القيمة لانه اختلاف في مقدار ما حصل

له بالقيمة فصار كالاختلاف في مقدار المبيع ولو ادعى اى احد الشريكين غيبا لا تقبل دعواه
كما يبيع اى كالا تقبل دعوى الغيب في المبيع لانه القيمة كانت كالمبيع لوجود المصلحة
الا اذا كانت القيمة بقضاء اى بقضاء القاضي والغيب فاقض فتفتخ في نصيب
دعواه وتفتخ القيمة لانه تصرف القاضي مقيد بالعد ولو استحق بعض معين من نصيب
البعض اى بعض الشريك لا تفتخ اى القيمة اتفاقا ويرجع بقسطه في حصة شريكه
وكذا اى لا تفتخ ايضا ويرجع بقسطه في حصة شريكه عند ابي حنيفة ومحمد في اى في
استحقاق بعض شريك من نصيبه وعند ابي يوسف تفتخ اى القيمة وما بقي في ايديها
يكون بينهما نصيبين وفي استحقاق بعض شريك في كل تفتخ القيمة اجماعا ولو ظهر
بعد القيمة دين على الميت محيط نقضت اى فسخت القيمة وكذا اى فسخت
القيمة انما لو كان عليه دين غير محيط لتعلق حق الغنى الا اذا بقي بلا قيمة ما بقي
به اى بالدين في لا تفتخ لوجود الوفاء فيما بين ولو ابرأ الغنى او اداه اى الدين الوتر
من مالهم لا تنقض اى القيمة مطلقا اى سواء كان محيطا او غير محيط **فصل** ويجوز
المهاياة هي معاينة الهيئة وهي كالة الظاهرة للمتهم الشئ والتهمة تعا على منها
وان يتواضعوا على امر فيتراضوا به وحقيقته اى كلامهم رضى بهيئة واحدة ويختارها
وهي في الشئ عبارة من قسمة المانع وهي جائزة استحسانا والقياس اى لا يجوز
لانها مبادلة المنفعة بجنسها لكنها جازت بالاجماع وكبير عليها اى على المهاياة في
دار واحدة ليس هذا بعضا وهذا بعضا او هذا علوما وهذا سفلها اى ليس احد
الشريكين في بعض الدار والاخر في بعضها او احد مها في العلو والاخر في السفل وفي
بيت صغير يمكن هذا الشريك شهر او هذا له الاجارة واحد العلة في نوبة اى نصيب
النوبة اجارة البيت واحد علة في مدة وفي عبيد كذا اى العبد هذا الشريك يوما وهذا
الشريك يوما وفي عبيد من كذا اى احد العبيد من احد مها اى احد الشريكين والاخر
اى كذا من العبد الاخر الشريك الاخر ولو اتفقا على ان نفقة كل عبيد على من كذا جاز احسانا
للمسألة في اطعام المالك بخلاف كسوة يعني لو اتفقا على ان كسوة كل عبيد على من كذا

لم يجز لانه لا يابح فيها وفي دارين يكن هذا الشريك هذه الدار وهذا الشريك الدار
الاخرى جاز هذا ويجوز ان يضع عليه ولا يجوز ذلك اي التها في دابة او دابتين الى تبراها
لا ان يركوب بيتا وتبع وتراكيب فلا يتحقق التسوية فلا يجزى القاض عليه
لها فان عندهما يجوز اعتبار القيمة الاعيان ويجوز ان لها باية في استغلال دار او دارين
بانه يستقل هذا الشريك هذه الدار وهذا الشريك الدار الاخرى لا يجوز للمهاياة في
استغلال عبد واحد او دابة واحدة لانه التها في اخذته جواز للضرورة لا امتناع قسمها
ولا ضرورة في الغلة لانها تقسم وما زاد من الغلة في نوبة احد هما في الدار الواحدة من كل
لانه كل واحد نوبة كالوكيل غير صاحب فيه وصاحب النوبة حصته شريكه في الفضل لا في
الدارين اي ما زاد من الغلة في نوبة احد هما في الدارين لا يكون مشتركا لان في الدارين معنى
التبني والافراز راجح لا تجارزانه الاستبعاد والمهاياة في استغلال عبيد بانه يستغل
هذا الشريك هذا العبد وهذا الشريك الاخر لا يجوز عندهما جاز في اعيان الرقيق نفاذ
وجواز في اخذته للضرورة ولا ضرورة في الغلة لا مكان قسمها حلا فالها وعلى هذا
الاخلاف الدابة يعني لا يجوز للمهاياة في استغلال الدابتين عندهما جاز وعندهما يجوز كما
في العبيد ولا يجوز اي المهاياة في ثمر شجر اولين غنم او اولادها لان المهاياة تكون في
المنافع لا امتناع قسمها بعد وجود ما يسرعة فائها وهذه اعيان باقية تجزى القيمة
عليها عند حصولها ويجوز اي المهاياة في عبد ودار على السكنى واخذته لا اختلاف بينهما
وكذا اي تجوز المهاياة ايضا في كل مختلفي المنفعة ولا تبطل المهاياة بموت احد هما الى احد
الشريكين ولا بموتهما ولو طلب احد هما القيمة بطلت اي المهاياة يعني لو وقعت
المهاياة فيما يجتمع القيمة ثم طلب احدهم القيمة بقسم القاض وتبطل المهاياة لا
ابغى في التكميل **كتاب المزارعة** هي لغة معا علة من الزرع وشرا علة على الزرع
ببعض الخارج وهي في المزارعة فاسدة عند الجرح وعندها جائزة وبه يعني تعامل الناس
ولا حياجه اليها قال الحصري وابو هو لذي فرع هذه المسائل على اصولها على اصولها
ح لعل ان الناس لا يأخذونه بقوله اي بقوله الجرح في ذلك وفي اخلاصة ان ابا حنيفة

المسائل

المسائل على قول من يجوز المزارعة لعل ان الناس لا يأخذونه بقوله يستطيقها اي في المزارعة
تمانية امور الاول صلاحية الارض للزراعة والثاني اهلية العاوين بانه يكون رتب الارض
والمزارع من اهل العقد والثالث تعيين المدة بانه يقول الى سنة او سنتين مثلا لانه
العقد يجري على منفعة الارض ان كان البذر من قبل العامل او على منفعة العامل ان كان
البذر من قبل صاحب الارض والمنفعة لا يعرف مقدارها الا ببيان المدة فكانت
المدة معيارا للمنفعة فيجب ان يكون المدة مما يمكن فيها من المزارعة حتى اذا بين مدة
لا يمكن فيها المزارعة فدت لعدم حصول المقصود والرابع تعيين رتب البذر
بانه يبين من عليه البذر لانه المعقود عليه يختلف باختلاف فانه كان البذر من قبل
العامل فالمعقود عليه منفعة الارض وان كان من قبل صاحب الارض فهو منفعة
العامل ولا بد من بيان المعقود عليه لانه جهاته يفض الى النزاع والخامس تعيين
جنس البذر او لا بد من بيان الجنس الاجرة وهو لا يعلم الا ببيان جنس البذر
والسادس تعيين نصيب الاخر اي تعيين نصيب من لا بد من قبله لانه يستحب
عوض بالشرط وما لا يعلم لا يستحق شرط بالعقد والسابع التحلية بين الناس
والعامل حتى لو شرط في العقد يزول به التحلية وهو عمل رتب الارض مع العامل
يفسد العقد لعدم التحلية والتامر الشركة في الخارج بعد حصوله فتفسد هذا النوع
للشرط التامر ان شرط لاحد ما قفرا معينة لاقفال ان لا يخرج الا مقدار ما شرط
فيكون هذا الشرط قاطعا للشركة ارا د بالبعينة ان يكون معينة بالعدد لانها
لو كانت مجهولة في العدد ومعلومة في حيث السهم كما اذا شرط صاحب البذر
عشرة الخارج لنفسه لا يفسد او شرط لاحد ما يخرج من موضع معين كما لما ذابا
جميع الما ذيات وهي نهر اعظم من الجرد وسمى به لانه يتولد منه انهار صغار وهي فارسي
معرب والسواقي جميع ساقية وهي الانهار الصغار وهو شرط ما ينبت على
جوانب الانهار يكون لاحد هما وهذا الشرط يفسد المزارعة ايضا لاقفال ان لا ينبت
الا على معينة من الموضع فيكون الشرط قاطعا للشركة وان يرفع قدر البذر او يخرج

وتقسم ما بقي أي شرط لصاحب البذر أن يرفع بذره ثم يقتسم ما بقي منه أو شرط لأحد
أن يرفع الخراج الموقوف ثم يقتسم ما بقي منه فإنه مفاد أيضا لا احتمال أن لا يحصل الأذلك
القدر فاما إذا كان خراج مقاسمة نحو الثلث أو الربع فيجوز كما إذا شرط رفع الغلة
وقسم الباقى والارض عشرة أو شرط أن يكون التبن لأحدهما واحتجب للآخر حيث
لا المقصود من الزرع وهو احتجب لا التبن فيكون هذا الشرط قاطع الشك أو شرط
أن يكون احتجب بينهما والتبن يغرب البذر فهو غير جائز أيضا لأن هذا الشرط خلاف
مقتضى العقد لأنه قاطع الشك أو شرط أن يصب آفة فلا يوجد مقتضى العقد احتجب
أو شرط أن يكون التبن بينهما واحتجب لأحدهما فهو مفاد أيضا لقطع الشك فيها
المقصود وإن شرط كونه أحب بينهما والتبن لرب البذر أو شرط رفع الغلة
هذه المزارعة لأن شرط ملائم حكم العقد وإن لم يتعرض للتبن فهو التبن بينهما بعينه
إذا شرط كونه أحب بينهما وسكتا غير شرط التبن فهو صحيح لوجود الشرط فيها هو
المقصود وكان التبن بينهما لكونه تابعاً للحيث فيه خل في الشرط وقيل التبن في هذه
الصورة لرب البذر لأنه فأن بذره ولا يحتاج إلى الشرط وأما احتجاب الزرع جزاء
الزرع والرقاع وهو أن يرفع ما حصده في موضعه وجميعه في مكانه وأجر الدوس وإدارة
البقى بالوطى عليه ليصلح للتذرية والتذرية وهو تمييز الحبوب غير تبينها بالزراعة
بالمقصود أن يقدح حصته كل واحد منها كنفقة العبد المتهنك العاجز عن الكسب
شرط أي هذا الإجماع على العامل فسدت أي المزارعة لكونه بعد انتهائها الزرع فللعقد
انتهى بانتهاء الزرع فيكون هذا الشرط محالاً لمقتضى العقد وغاية يوسف أنه
أي شرط هذه الاعمال على العامل يصح وهو قول الجب يوسف الأصح وعليه العموم
لأن الناس تعارفوا ذلك وتعاملوا عليه وشرط أي الإجماع على رب الارض مفاد
أنه ما قبل الإدراك كالتسقي والحفظ فهو على المزارع وإن وصلية لم يشترط
لأن الواجب على العامل قبل الإدراك ما لا بد للزرع منه كالسقي والحفظ وأما بعد
الإدراك فالعقد انتهى بانتهاء الزرع فيكون عليه ما لا بد منه العمل وإذا كان

البذر

البذر والارض لأحدهما والعمل والبقر للأخر والارض لأحدهما والبقية للأخر والعمل
لأحدهما والبقية أي الارض والبقر والبذر للأخر صححت أي المزارعة لأن في الصورة
الأولى وقع استيجار صاحب الارض على العمل والبقر الة للعمل فجاز شرطه على العامل
وفي الصورة الثانية وقع استيجار على الارض ببعض معلوم من الخارج فيجوز
وفي الصورة الثالثة وقع استيجار على العمل بالة المستأجر فهو جائز وإن كانت
الارض والبقر لأحدهما والبذر والعمل للأخر بطلت أي المزارعة وكذا أي بطلت
أي لو كان البذر والبقر لأحدهما والارض والعمل للأخر لأن واحد البذر والبقر
للمالك يصح عند الأفراد لم يصح عند الاجتماع أو كان البذر لأحدهما والباقي وهو
البقر والارض والعمل للأخر وإذا صححت أي المزارعة فالخراج على الشرط من
النصف والثلث وغيرهما وإن لم يخرج شيء من الارض فلا شيء للعامل لأن العامل
يتمتع بالخارج بسبب الشك ولا شركة في غير الخارج وفيما عدا المضي بعد العقد
أجبر الأرب البذر لأن المضي عليه لا يخلو من ضرره وهو هلاك البذر وإن فسد
أي المزارعة فالخراج لرب البذر لأنه مالكه والضرع عليك بمالك الأصل ولا
أجر مثل عمله وأرضه يعني أن كان البذر لصاحب الارض فله على أجر مثله وإن
كان للعامل فله صاحب الارض أجر مثل أرضه لأنه استوفى في منافع الارض بعقد
فاسد فيجب رد ما وقد تعدد عدم المثل لها فيجب قيمتها فلا بد أن أجر المثل على ما شرط
ظلاً والمجتهز فإنه نادر بالعاما ببلغ وإن فسدت أي المزارعة لكونه الارض والبقر
فقط لأحدهما لزم أجر مثلهما أي الارض هو الصحيح وإن فسدت أي المزارعة وأكمل
كان البذر لرب الارض فالخراج كله لرب الارض لأنه يكون البذر له لأن
الارض بمالك بمالك الأصل فله على أجر المثل بل لا زيادة على المثل وط على الخلف
المذكور وإن كان البذر للعامل تصدق بما فضل عن بذره وأجرة الارض لا يدفع
أجرة الارض بل يتم على العامل بأنه يأخذ الخارج لنماء بذره وإذا ألبس البذر
الارض له غير المضي بأنه لا يعطى البذر وأما حال فذكر رب العامل الارض بقا كرت

الارض اذا قبلت للحوت فلا شيء له في العمل في عمل الكرب حكما اي قضاء وبستر فيه ديانة
يعني بينه وبين الله تعالى يلزمه ان يعطي للعامل اية عمل له في العمل انما يستعمل باقاة
هذه الاعمال يحصل له نصيب من الخارج فاذا اخذ الارض منه فقد غره والقرن مدفوع
فيقتضي بان يطلب رضاه وبطلان المزارعة بموت احدهما الى احد العاقدين ولو كان
دفع الارض ثلث سنين فلما نبت الزرع في السنة الاولى ولم يستحصل من ربح الارض
ترك الزرع في المزارع الى ان يستحصل الزرع ويعتم على الشتر ثم تنقض المزارعة فيها
بقي من السنين وتفتح اي المزارعة بالاخذ اركا لا جارة اي كافيه الاجارة بالعذر
وتفتح اي المزارعة ان لم يرد من مخرج الى بيع الارض قبل نبات الزرع لا بعده مالم
يخصد اي لا تفتح المزارعة في هذه الصورة بعد نبات الارض في خصد يستحصل ذلك
الزرع في الارض ثم يبطل في الباقى لان ابقاء العقد يستحصل مراعاة المحققين فيعمل
العامل او ورثته فان خصد تعتم على ما شرط ولا ضرورة في الباقى فيبطل ولا شيء للعامل
ان كان كارب الارض اي قلبها او حفر النهر اذ لا يجوز ان يطالبه بالمستوى وهو الخارج
لانه معدوم ولا باجماع المثل لانه انما يجب عند فساد العقد ولم يفسد لانه فسخ
بالعذر لا بالفساد وان تمت مدتها اي مدة المزارعة قبل ادراك الزرع فعلى
العامل اجر مثل حصته من الارض حتى يدرك اي الزرع لانه يستوفي منفعة بعض
الارض لانه بنية حصته فيها الى وقت الادراك ونفقة الزرع كاجر المستفي والمحافظة
ومحصاد والهدوس والرياح والتدزبة عليها بعد رخصتها اي العاقدين و
ايتها الفوق بغير اذن الاخر ولا امر قاض فهو متبرع في الاتفاق لانه كل منهما غير مجبور
على الاتفاق فصار كالهبة الممنوعة بينهما اذا استمرت فانفق احدهما في مزارعتها بلا
امر كانه متطوعا وليس لرب الارض اخذ الذرع بقبلا والبطل الزرع الا حفر الذي
لا يدرك ويقتل كل نبات احضرت له الارض فهو يفتل وان اراد المزارع ذلك اي
اخذ الذرع بقبلا قبل رتب الارض اقلع الزرع ليكون بينهما او اعطى قيمة نصيبه وانفق
انت على الزرع واربع في حصته اي حصته المزارع ولو مات رتب الارض والزرع بقبلا

نفع

نفع العامل العمل الى ان يدرك لانه العقد لما كان باقيا في موه فاستدعى العمل على العامل
وان مات العامل والزرع بقبلا فعلى وارثه ان يعمل الى ان يستحصل ذلك اي للورث
ان يعمل الى ان يستحصل وان وصليته الى رب الارض **كتاب المساقات** هي لغة
من السقي ونشر عادي في الشجر الى ان يصلح بحجزة ثمرة وهي كالمزارعة حكما وظل فانها
باطلة عند اربع وصححت عندها والفتوى على صحتها وشروطها اراد الشوط التي يمكن
وجودها في المساقات كالمالية العاقدين وبيان نصيب الاخر والتولية بين التجار
والعامل والشركة في الخارج وما عداها من الشروط المذكورة فيها كالباء والبذر
نحوه لا يمكن بينهما الا المدة فانها اي المساقات تصح بلا ذكرها في المدة وتقع اي المساقات
على اول ثمرة تخرج لانه الثمرة الاولى تخرج متيقن دخولها في العقد فجاز وما بعد ذلك غير
متيقن فلم يصح العقد فيه وكقع في الرطبة على ادراك بذرها الرطبة بفتح الراء بالفاء
سيت قروا بالتم في بوجبه فاذا وقع الرطبة مساقاة لا شرط بيان المدة فيتمت الى
ادراك بذرها لانه ادراكه كادراك الثمر في الشجر ويفسد اي المساقاة ذكره
لا يخرج الثمر فيها اي في هذه المدة بان دفع الارض لغيره في الكرم سنة او سنتين بعض
الخارج فانه يعلم قطعا ان الكرم لا يخرج الثمر فيها فيفسد لعدم المقصود وهو سنة في
الخارج وان اقبل خروجها اي خروج الثمر وعدمه ان عدم خروج الثمر جازت اي المساقاة
يعني لو ذكر المدة قد تبلغ الثمر فيها وقد تجاوز عنها جازت فانه خروج اي الثمر فيها اي في
هذه المدة فعلى الشوط اي في الخارج بينها على ما شرط وانما هو اي الثمر عنها اي غير هذه
المدة فسدت اي المساقات وللعامل في هذه الصورة اجماعا وكذا اي للعامل اجر
منه ايضا كل موضع فسدت المساقات فيه لانها في معنى الاجارة العسرة و
المزارعة العاسرة وان لم يخرج في هذه المدة شيء من الثمر فلا شيء له اي للعامل ونصح
المساقاة في النخل والكرم والشجر والرطبة المراد بها جميع البقول واصول البادجيات
وفي قاضيها لو دفع الى رجل كرمه معايلة وفيها استجار لا يحتاج الى عمل سوى الحفاظ
قالوا ان كان كمال لولم يحفظ يذهب ثمرها قبل الادراك جازت المعاملة ويكون

الحفظ ههنا للنماء والزيادة وان كان حال لا يذهب ثم ما قبل الادراك لو لم يحفظ لا يجوز المعاملة في تلك الاشجار ولا يكون للعامل نصيبا من تلك النماء ولو دفع شجر الجوز الى رجل عاقل قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل حاز دفعها معاملة و للعامل حصته منها لانها تحتاج الى السقي والحفظ حتى لو لم يحجج الى احد بها لا يجوز قائله كان في الشجر ثمرة كان يزيده بالعمل تحت والا فلا يعنه اذا دفع رجل الى امر شجرة فيه ثم مسافات قائله كان الثمر يزيده بالعمل جاز وان كان ما لا يزيده بالعمل لم يحز لان العامل انما يستحق بالعمل فاذا زادت بعمله فقه ظهرا اثر العمل وان تاهت لم يبق لعله ثمرة وكذا في المزارعة لو دفع ارضا فيها بقل يعنه اذا دفع الزرع وهو بقل جاز وان استحصه وادرك لم يحز لان العامل انما يستحق بالعمل ولا اثر للعمل بعد التناهي والادراك ما قبل الادراك اي ادراك الثمر كالسقي والتلقيح كثر بنية والحفظ فعمل العامل وما بعده كالحذر والحفظ فعملها ولو شرط اي ما بعده على العامل فسدت المسافات بالانفاق وبطلت اي المسافات بموت احد ما يكونها في معنى الاجارة قائله كان الثمر قائما عند الموت او عند تمام المدة يقوم العامل او وارثه اي وارت العامل عليه وان وصليته الى الدافع او ورثة يعنه ان مات الدافع واخراج فللعامل ان يقوم عليه حتى يدرك الثمر وان كره الورثة لانه لا يضرهم بقاءه ويضره تركه في ذلك وان مات العامل فلورثته ان يقوم عليه حتى يدركه ان كره الدافع لانه ذلك نظر من اجماعين قائله اراد العامل او وارثه اي وارت العامل بعد موته صرته بفتح الصاد المهملة القطع اي قطع الخارج بسم اي ما خيرا اخر الى الدافع او وارثه بسم اي بسموا اي الخارج على الشرط او يدفعوا قيمة نصيب العامل وينفقوا ويرجعوا على العامل بالفقو كما في المزارعة ولا تنسخ اي المسافات بلاء عذر ومرض العامل اذا جاز غير العمل عذر وكذا اي عذر ايضا كونه سارقا يخاف منه على الثمر او السقف بفتح السين جمع سقفة وهي غش النخل ولو دفع قصبا اي ساحة مدة معلومة لم يبرس النخل في الارض والشجر بينهما لا يصح رسته اطها الشجرة فيما كان موجودا قبل الشجرة والشجرة مما لا يبرس في الشجرة

ابن ابي راس

نبت الارض لانه غرس برصاه ورضا صاحب الارض فصار تبعا للارض وللغارسة ثم رسته واجر عمله لانه صاحب الارض استأجره العامل ببعض ما يخرج في عمله وهو نصف البستان وحيلة الجواز ان يبيع نصف الارض بنصف الارض ويستأجر صاحب الارض العامل ثلث سنين مثلا يبيع قليل ليعمل في نصيبه **كتاب الذبايح** هي ثلثة جمع ذبيحة الذبيحة اسم ما يذبح فمما يحوز فيخرج به السك والجراد اذ ليس في شجرها ذبايح فيحملها بلا زكوة والذبح قطع الاوداج وهي جمع الودج بالفتحين يقال ودجان للمعرقين في العنق واما جمع تغليبها على الملقوم والمترى ويكل ذبيحة مسلم وكتابه ذمى او حرجي والمتولد في كتابه او غير كتابه يكل صيده وذبيحة لانه الولد يبيع خمر الابوين ولو وصليته كان المسلم والكتابه امرأة او صبيا او مجنون يعقلها ان حل الذبيحة يتعلق بذكر اسم الله تعالى عليها وشرط الذبح او اخرس او اقلف لا اي لا يكل ذبيحة ونحو او مجوسي او مرتد اذ لا ملة لهم واما ذكر التسمية عند قائله تركها ما سياتي في ذبيحة وكراهية ان يذكر اي الذبايح مع اسم الله ثم غيره اي غير اسم الله تعالى وصلاد وجر عطف نحو بسم الله محمد رسول الله قائله لم يكن واقعا لغير اسم الله تعالى لعدم العاطف فلم توجد التسمية فيجوز الذبيحة كذا الذبح على هذا الوجه مكره لوجه القراه صورة وكراهية ايضا ان يقول بسم الله اللهم تقبل من فلانة قائله قال لا في قوله اللهم تقبل من فلانة قبل الاضجاع اي قبل اضياع الذبيحة او قبل التسمية او بعد الذبح لا يكره لانه كان مفصولا بصورة ومعنى فلانة بسم الله فلا يردى عنه البنية ثم انه قال بعد الذبح اللهم تقبل هذه غرامة محمد من شهيدك بالوحدانية وشهيدك بالبلاغ وان عطف على اسم الله غيره وصلا حمت الذبيحة كذا ان يقول بسم الله وقلنا لا يكره اي يكره قلنا وكذا ان بسم الله واسم فلانة او بسم الله محمد رسول الله كبر الدال قائله الذبيحة تحرم لانه اهل به غير الله وقيل لو قال بالرفع لا تحرم لانه مبتدأ لكن الاوحد انه لا يعبر الا برب بل يحرم مطلقا ما بعطف لانه كلام الناس اليوم لا يجوز عليه وكذا اي حمت الذبيحة ايضا انه اضياع شاة وسمي وذبح غيره ما يغير هذه الشاة بتلك التسمية لانه التسمية تكون

غير مذكورة على النسيئة المذبوحة فوقع ذبحها بالنسيئة وفي الخلاصة لو سمي وحده الشفرة
او انقلب او اقامته فمضجها ثم اعادها الى مضجها انقطع التسمية ولا يترك
وان ذبحها بعد الاصباح والتسمية بشفرة اخرى الشفرة بالفتح السكين العظم حلت
اي الذبيحة وان رمى الى صيد وسمي فاصاب ما رماه غيره اى غير هذا الصيد اكل وان
سمي على سهم ورمى بغيره اى بغير هذا السهم لا يؤكل لانه التسمية في الرمي شرط على الا
واذا ابتدأت ارتفع حكم التسمية عليها واحصا الى التسمية اخرى والاسكال كالرمي
والشرط في التسمية الذكر كالحل المحرر عما يستعمل في الدعاء وغيره على ما قال ابن مبرد
ومهددوا التسمية فلو قال اللهم اغفر لي فلا يحل لانه دعاء وسؤال وبالحمد لله وسبح الله
بانه يربط التسمية بكل لانه ذكر خالص ولا يعطى ومحمد لله للعاطس يعني لو عطس عند الذبح
فقال الحمد لله لا يحل لعدم قصد التسمية والسنة عزالا بل وهو قطع العروق في اسفل
العنق عند الصدر وذبح البقرة والغنم لموافقة السنة وبكره العكس اى بكراهة ذبح الابل
ومخر البقرة والغنم لمخالفة السنة بغير ضرورة ويحل اكل الذبيحة في صورة العكس
الذبح بنسب اكله واللبنة وهو يفتح اللام وتشديد اللام على وزن الحجة المنح وموضع
العلاوة من الصدر اعلى الخلق او اسفله او وسطه فيجوز الذبح في كل اخلق وقيل
لا يجوز الذبح فوق العقدة التي في اعلى الخلق والكل فيه قوله دم الزكوة ما بين
اللبنة والحيين وهو يقتضي جواز الذبح فوق اخلق قبل العقدة والعروق التي
تقطع في الزكوة الخلقوم وهو مجرى النفس وقيل مجرى العلف والموت وهو يفتح
الميم وكسر الراء المهملة والهمزة في آخر ما مجرى العلف والما وقيل مجرى النفس الودجا
وهما عرقا يجريان الدم فيهما ويكفي في الذبح قطع ثلثة منها اى من العروق الاربعة المذكورة
ايا كانت هذا عند الجرح لانه يحصل بقطع الاكثر ما يحصل بقطع الكل وعند محمد لا بد
من قطع اكثر كل واحد منها وهو رواية عن الامام وعند ابو يوسف لا بد من قطع الخلقوم
والمرئ واحد الودجين اما الخلقوم بخالف المرئ فانه مجرى العلف والما واخلقوم
مجرى النفس فلا بد من قصر قطعها واما الودجا فالمراد بقطعها انها بالدم فينبو احدها

غير الاخر

غير الاخر وقيل محمد مع ابي يوسف فانه القدوري جعل قول محمد مع ابي يوسف ويجوز
الذبح بكل ما افرس الا وادرج اى قطعها وانهم الدم اى ساله ولو وصلت فروة وهي
يفتح الميم حجابيض كالسكين تذبح بها وتقطع منها السار والبيطة وهي قشر القصب
او سنا او ظفر امسز وعين لا بالقائمين اى لا يجوز الذبح بالسنة القائم والظفر
القائم ونذبا هذا الشفرة قبل الاصباح وكره بعده لورود الاثر فيها وارقا
للذبح وكره اى كرهه ايضا جرحا برجلها الى المذبح وكرهه ايضا النخع اى الذبح بالشديد
حتى يبلغ النخاع وهو عرق ابيض في عظم الرقبة وقطع الرأس والسبح قبل ان يترد
وكرهه ايضا الذبح من القضاة وتحل اى الذبيحة ان بقيت حية حتى قطعت العروق
والا اى وان لم يبق حية فلا يحل الذبيحة يعني ابتداء الذبح من القضاة مات قبل قطع
العروق فهو ميتة لوجود الموت بدونه الزكوة وان دام حياتها الى ان قطع العروق
حلت لانها ماتت بالزكوة ولزم ذبح صيد سناس وجاز جرح نعم وهو واحد الاعمال
وهي المال الراعية والكل ما يقع هذا الاسم على الابل وقوس او تودى اى سقط في بئر
اذا لم يكن ذبيحة لانه زكوة الاضطراب الى بصار ايها عند العجز عن زكوة الاختيار
والعجز متحقق في الكا دون الاول ولا يحل اجنين اذا وجد في بطن امه ميتا بزكوة
امه شعر او لاصح لو خرافة او ذبح بقرة او شاة فخرج في بطنها جنين ميت لم
يؤكل لانه حيوان منفرد بنفسه حتى يتصور حياته بعد موت امه فينفرد بالزكوة ولانها
يعتق باعناق منفرد لانه حيوان دموي لم يخرج دمه فاشبه المتخففة ولانه يحتمل انه مات
قبل ذبح امه ويحتمل انه مات بذبحها فلا يحل بالثبوت في الاكل اى تم حلقه لقوله دم
زكوة اجنين زكوة امه لانه جزء امه متصل بها يتقذى بغذاؤها ويتنفس بنفسها
ويتنفس بها في بطنها واعاها **فصل** ويجزم اكل كل ذي ناب او مخلب اى المراد بها حيوان
يصيد بنابه وحيوان يصيد بمخلبه لاكل ذي ناب ولاكل ذي مخلب فانه احكامته في المخلب
والبيعر لها ناب والبقرة كذلك سبع او ظفر او سبيح كل جارح ومضربا عادة ولو طوية
ضربا وهو كالذئب الا اذا مشى كأنه اعرج ويحال له بالعارسى كفشار او تعلبا

ويجزم ايضا اكل الكلب الا اكله بغير
الوضوء فانها تحل في

وتحرم ايضاً اكل البغال لانه متولد منها وكان في حكمها والقيل والضب واليربوع وهو
من فارة الصحراء ابن عرس والزبور والسمعات يقال له بالعارسى سبكت
والحيتات هي صفار دواب الارض كالزباب والفقارب والعاره ونحوها لانها
من اجناس قال الله تعالى ويحرم عليهم كسبائهم وبكره اكل الغراب لا يقع وهو الذي
ياكل الجيف ويكره ايضاً اكل الفداف بضم الفاء المعجمة يقال له بالترك فوزعون
ويكره ايضاً اكل الرمح بفتح الراء المهملة والياء المعجمة يقال له قرتال ويكره ايضاً اكل البغا
وهو طائر صغير يشبه الحصفور واكيل كرماء الاصم وعندها لا يكره اكيل بغيره
اكل لحم اكيل كرامه يحرم عند ابي حنيفة وعندها لا يكره وحل العقق لانه يخط فاسبه
الرجاج وغراب الزرع لانه ياكل الحبوب وليس فيه سباع الطيور والارب لانه عم اكل منه
حين اهدى اليه مشوا واما اصحابه بالاكل منه ولا يؤكل من حيوانه الما الا السمك بانواعه
كالجريت بكسر الجيم وتشديد الراء يقال له بالتركه سمك صارت والمارا هي يقال له سمكة
وانما افرد بها بالتركه لانه في كونها من جنس السمك ولما كان اختلافها في لحمها كما في
الاصلاح والايضاح نقلنا عن المغرب ولا ياكل الطاق وهو من الطفونة اي من السمك
بغيره لا يؤكل السمك الذي مات بغير افة معلومة وعلا على الماء واما ازمات بسبب معلوم
كروى البحر او انك قد يؤكل وازمات اي السمك كراو برود فقيه روايتان يعني ازمات
من شدة حر الماء او برودة قيل يؤكل لانه سبب معلوم وقيل لا يؤكل لانه الماء لا يقتل السمك
حاراً كان او بارداً وكل هو اي السمك في احواد بل لا يكره لانه يبينها فرق وهو ان احواد
يؤكل وازمات حلت افة بخلاف السمك لو دمج شاة لم تعلم حيوتها فحلت او خرج
منها دم حلت والافلاكل وان علمت حياتها حلت الشاة مطلقاً اي سواء حركت
اولاً او خرج منها الدم اولاً لانه المقصود من الحركة وخرج الدم كسنة لا على الحيوة فاذا
علمت لم يخرج اليها **كتاب الضحية** وهي تشديد الياء اسم لما يذبح ايام النحر بنية
القرية تشدك وتجمع على اضاحي واما سمي بها لانه يذبح وقت الضحى هي واجبة لقوله
من وجد سعة ولم يضح فلا يقرب مصلحاً ومثل هذا الوعيد لا يلحق الا بترك الواجب

وعنه ابو يوسف سنة وقيل قولها وانما يجب على قوامها ثوبه فلا يتأهل الا بالملك والملك هو
سكن فانه القرية لا تنصور الا في المسلم مقيم فانه اذا ما يخص بسبب تشق على المسكن
استحضاراً فلا يجب عليه دفن الجرح عنه كاجعة مؤسرة في العباد لا يجب الا على القادر
وهو الفخ ومقداره ما يجب فيه صدقة الفطر عن نفسه متعلق بيجب لا عن طفله ان لا يجب الضحية
عليه لا ولادة الصغار وقيل يجب عليه عنه اي عن طفله ايضاً كما يجب عليه عن نفسه في وجوبها
وعدم وجوبها روايتان عن ابي حنيفة واما ظاهر الرواية عنه فقدم وجوبها لانها ثوبه محض
والاصل في العبادات ان لا يجب على احد سبب غيره بخلاف صدقة الفطر لانه فيها معنى
المؤنة والسبب في الصدقة راسخ بموته ويل عليه ولذا يجب على الولي عن عبده الصدقة
دون الضحية وقيل بالطفل لانها غير ولده الكبير غير واجبة اتفاق وقيل بغيره عن ابي حنيفة
ابوه او وصيته اي بعد الاب غير ماله اي غير مال الطفل ان كان له مال فيطعم اي ياكل الصغير
منها اي من الضحية ما امكن ويستبدل بالياء في من الضحية بعد الاكل ما ينتفع به اي بعينه
مع بقاءه كالنوب وانحفت لا بما ينتفع به بالاسم كالكس كالجوز وكوه وذلك لانها ثوب
هو الراقعة واما الصدق بالذبح فتبرع ومال الصبي لا يحل التبرع فينتفع به بطعم
الصغير ويدخر له ويستبدل لحمه بالياء التي ينتفع بها بانه يتخذ جراباً او اذا ابدل
بما ينتفع بعينه فللمبدل حكم المبدل فهو كالانتفاع بعينه وهي اي الضحية شاة ميتة
فرد او بدنة فرد واحد او سبع بضم السين المهملة بدنة فرد وهي بغير او بقرة بازة
اي صاحب السبع مع ستة في فرد او بغير وكل من الافراد السبعة يربد القرية وهو اي كل
واحد منهم من اهلها اي من اهل القرية ولم ينقص نصيب ادمم عمر سبع بضم السين
فلو اراد ادمم بنصيبه اللحم او كان ادمم كافراً او كافراً نصيبه اقل من سبع بضم السين
لا يجوز عمر واحد منهم لانه الدم لا يتجزئ ليكون لبعضه قرية وبعضه غير قرية فاذا خرج البعض
عنه ان يكون غير قرية خرج الكل ويجوز هتريك اقل من سبعة ولو وصيلة اثنين كاشترى
سنة او خمسة او ثلثة او اثنين ولا يجوز غير ثمانية اخذ بالقياس فيما لا ينقض فيه
قال مالك رحمه الله في رجل يبيع واحد وان كانوا اكثر من السبع وتقسيمها وزناً

لا جراحا الا اذا حط به في الكارعة او جلده فان لم يجلد لم يقسم مستقلا بقسم بالوزن لكونه
وزنها ولو وجد اجنبية فلا يجوز قسمته جراحا الا اذا كان معه شيء من الكارعة او جلد ياب
يكون في كل جانب شيء من اللحم ومن الكارعة او يكون في كل جانب شيء من اللحم وبعض الجلد او
يكون في جانب طم والكارعة او في اطم وجلده في يجوز صرفا للجنس في خلاف الجنس ولو شرب
بدنه الاضحية ثم اشتد كفيها في الاضحية سنة جاز استحسانا لانه محتمل ان يجد بقرة مكينة
ولا يكيد الله بكم وقت الشراء فمنت الحاجة الى هذا والاشترى قبل الشراء احب لكونه
ابعد عن صورة الرجوع في القرية واول وقتها في التضحية بعد فجر النحر وهو العاشرون من ذر الحجة
ولا يخرج في المص قبل صلاة العيد واخره قبل غروب اليوم الثالث فان اول وقت
التضحية بعد صلاة العيد لاهل المصار وبعد طلوع فجر النحر لاهل السواد واخره قبل
غروب اليوم الثالث من ايام النحر واعتبر الحرة اي آخر وقت التضحية للفقير وضده و
الولادة والموت اي اذا كان غنيا في اول وقت التضحية فقرا في اخره لا يجب عليه في
العكس يجب وانه في اليوم الاخير يجب عليه وان مات قبل لا يجب اولها اي اول ايام النحر
افضل لانه فيه مسارعة الى اداء القرية وكره البدح ليل او انه جاز لاهل المال القلطي طلة
الليل فان مات وقتها قبل ذبحها لم تصدق بعين المذودة اي بعين الاضحية حتى
اعلم انه ايام النحر ثلثة واما من التشرى ثلثة ايضا والكل يضي باربعة اولها نحر لا غير
اخرها تشرى لا غير والمتوسطه نحر وتشرى في التضحية فيها افضل من المصدق بتم
الاضحية لانها يقع واجبة او سنة والتصدق بطلوع محض واذا تركت حتى مضت
ايام التضحية وكان اوجب على نفسه بصدق بعين الاضحية جنة ايضا ما شرعا في
للتضحية لانها واجبة على الفقير بالشراء بنية التضحية عند ما والغنى يتصدق بعينها
شرا او لا يعنى ان كان غنيا تصدق بقيمة الاضحية شرا او لم يشتر لانها واجبة
على الغنى فاذا فات الوقت يجب عليه المصدق احواله غير العدة كالجمعة تقضى
بعد فواتها ظاهرا والصوم بعد الفدية وانما يجزى فيها اي في الاضحية الجذع من الضان
الضان ما يكون له الميت والجذع بعينه اجميم والزال المبعثة شاة لها سنة استمر والتبني

فصاعدا اجميع اي من الابل والبقر والشاة والمغز ذكر اكان او نثى لكن الذكر من الغنم اولى
والنثى ابن خمسة من الابل وحولين من البقر وحول من الشاة والمغز ويجوز اجماع وهي
التي لا قرن لها ولا محصى والشولان هي المجنونة والجرباء وهي التي لها جرب السنة قيد
لانها لو كانت منزولة لا يجوز لانها لم يكن لها قصابا جرب ولو اشترى انا سليمة فصا
معينة بعيب مانع فان كان غنيا فعليه غيرها وان فقيرا يجزى لانه الوجوب على الفقير لم
يثبت بالشرا بل شراة فتعينت بنية الاضحية لا يجوز النحر والعوراء والمراد
بالعوراء ذات عين واحدة والعجماء التي لا تنق النقي المتخيف ما يكون عجمها الى
حد لا يكون في عظامها من العرجاء التي لا تنق الى المنك في مقلوع اليد والرجل ذاهبة
اكثر العين او الاذن والذنب والالبنة وفي ذهاب النصف رواية ويجوز ان ذهب
اقل منه اي من النصف وقبل ان ذهب اكثر من الثلث لا يجوز ولا يضر تغيبها فاضطرها
عند النحر كما لو اضجعها فاضطربت فانكسر رجلها فذبحها جاز عند ما وان مات احد
سبعة اشترى وابقرة للاضحية وقارورة لستة الباقية اذ يجوز ما عنكم وعنده جاز لانه
القرية استحسانا فترفع عن الميتة كالنصف وكذا الصبي ايضا لو ذبح بدنه غير اضحية
ومسنة وقرا فانها تجوز عند ما لا اتحاد المقصود وهو القرية وباطل من ثم اجمعة وطعم
من شاة غنى او فقير وندب ان لا تنقص الصدقة عن الثلث لانه اجمعات ثلث الاكل
والادخار والطعام وندب تركه في ترك الصدقة لذي عيال توسعة عليهم وندب
بذبح بدنه ان احسن لانها عبادة والادخار غيره ويجزى ما ان لم يكن ذلك فبفضه
الى غيره ولكن يستحب ان يحضر ذبحه ويكره ان يذبحها كاتب لانه قرية وهو ليس من اهل
القرية لكن لو امره بذبح جاز بان يكون من اهل الزكوة وحصل القرية للامر بانته و
بنية بخلاف الجوسي لانه ليس من اهلها ويتصدق بجلده او بعملة التي كجرب او خف او مرو
او بشرى بما ينتفع به مع بقائه كغزال وكوهه لا ما يستهلك كل وشبهه لانه الممتلك
بناخ القرية فان بدل اللحم او الجلد اي بما ينتفع به يستهلكا يتصدق به لانه القرية تنتفع
الى بدله ولو ذبح اضحية غيره بغير امره جاز ولو غلط انشاء فذبح كل شاة الا فرجة

ولا ضارة احسانا والقياس ان لا يصح ولا يفرم لانه ذبح شاة غيره بغيره وجه الاحتساف
 انها تعينت للذبح لتعينها للضحية ودلالة الالهة حاصله لاحتمال ان يعجز المالك عن قاتلها
 واستعين للذبح وفي صورة الغلط يمكن ان يأخذ كل واحد منها مسلوقة شاة فربما
 ولا يضمن لانه وكيل فيما فعل دلالة ويجوز ان لا يأخذ كل واحد منهما مسلوقة شاة فربما
 تشاحا بان يريد كل منهما التحلل لصاحبه ضمن كل صاحب قيمة لحمه ونصف قيمته بالقيمة
 لانها بدل عن اللحم وصحت التضحية بشاة الغنم شاة الوديعه وضمنها ان الشاة
 لانه الملك في الغنم ثبت فموت الغنم وفي الوديعه يصير غاصبا بالذبح فيقع
 الذبح في غير الملك **كتاب الكراهية** المكروه الى الاحرام اوتب المكروه عند الجوع والي يوف
 ليس بحرام لكنه الى الاحرام اوتب وهذا هو المكروه كراهية تحريم واما المكروه كراهية التسمية فلا
 اكل اوتب وعند محمد كل مكروه حرام ولم يلفظ به احد الى طبع فاذا استعمل الكراهية في كونه
 اراد به الاحرام **فصل في الاكل منه** اي من الاكل فرض وهو اي الفرض ما يندفع به الهلاك
 ومنذوب عطف على قوله فرض وهو ما زاد على الفرض لتتمكن من الصلوة قائما وبه يل عليه
 الصوم ومباح عطف على قوله منذوب وهو ما زاد الى التبع لزيادة قوة البدن وحرام عطف
 على قوله مباح وهو الزاد عليه اي على المباح الى قصد التقوى على صوم غدو لتأسي بالضيعة
 ولا يجوز الرياضة بتقبل المأكول حتى ينعف عن أداء العبادات ومن امتنع من الميتة اي من
 اكلها حال المحض او صام ولم يأكل حتى مات ثم جلا ففما منع من التداوي حتى مات
 ولا بأس بالتفكه بأنواع الفواكه وتركه افضل وانما اذا لاطمة اي لاطمة الكثرة كما في
 الضيافة سرق وهو بائس المهمة والفتنة من السراف بمغته التبذير واخطا وكذا
 اي سرف ايضا وضع الخبز على المائدة وهي خوانه عليه طعام فان لم يكن عليه طعام فهو خوان
 لاما ندة الخوان بكسر الخاء الشئ المرفوع الذي يؤكل عليه أكثر من قدر الحاجة لانه زيادة
 على قدر الحاجة اسراف واستحار ومصح الاصابه بالسكين بالخبز ووضع المعلقة عليه
 على الخبز مكروه وسنة الاكل البسطة في اوله وينبغي ان يسمى بالخبز يلقن من معه والحمد لله
 في اخذه وغسل اليدين قبله وبعده ويبدأ اي في الفعل بالشباب قبله وبالتيقظ بعده لتلاؤمه

ان ترك التفكه

الى انتظار التيقظ للشباب وبأكل ويشرب بيمينه لا بشماله وبأكل يثبت اصابع الابهام
 والمسحة والتع ولا يكل شرب لبن الالهة وهي انية اكار الالهة لانه طمها حرام فحكم الحكم
 بخلاف اكار الوحش فان له ولبنه حلال ولبن اكله مكروه عند الجوع وغير مكروه عند ما كمل
 ولا يكل ايضا بول لابل ولا استعمال اناه ذهب وفضة في الاكل والشرب والادوية والنظف
 رجل او امرأة قبل صورة الادوية انما يأخذ اية الذهب والفضة ويصب اليه من على
 الرأس اما اذا دخل يده فيها واخذ اليه ثم صب على الرأس من اليد فليكره كذا في الدرر
 نعم ان غير النهاية وحل استعمال اناه حقيق وبلور وزجاج ورصاص **فصل في الكسب**
 اجها وادار الغزاة والمجارية في سبيل الله ثم التجارة ثم الحرفة ثم الصناعة ومنه اي من
 الكسب فرض وهو اي الكسب قدر الكفاية لنفسه وعياله وقضاء ديونه وسحب عطف
 على قوله فرض وهو اي المستحب الزيادة عليه اي على الفرض لموسى اي يعطى بفقير او يصل
 قريبا ومباح وهو اي المباح الزيادة للتحلل وحرام وهو اجمع للتفاخر والبطر وهو بفتح الباء
 الموحدة والطاء المهمة الكبر والار وصليته كانه رجل وينفق على نفسه وعياله بلا سرف
 ولا تقير ومقدرة على الكسب لزمه وان عجز عنه لزمه السؤال فان تركه حتى مات ثم
 ان عجز عنه اعجز السؤال يفرض على من علمه اي عجزه عن السؤال ان يطعمه او يد عليه
 يطعمه ويكره اعطاء سؤال مسجود وقيل ان كان في السائل لا يخطى اي لا يركب ولا يتجاوز
 عند من يبيع الصفوف رقاب الناس الرقاب جمع الرقبة التي هي العنق ولا يربس
 يدى مصل لا يكره اي السؤال على هذا الوجه ولا يجوز قبول يدية امرء اجور الا اذا علم اكثر
 ماله من حل ولا يكره اجارة بيت بالسود وليتخذ بيتا للمجوسى او كنيسة او بيعة يكره
 والنصارى او يباع فيه الخمر وعند ما يكره اي الاجارة المزبونة ويكره اي الاجارة في المحصر
 اجتماعا وكذا ان يكره الاجارة المزبونة اجماعا ايضا في سواد غالبه اي غالب هذا السواد
 اهل الاسلام فلا يكتون من ائمة الكنيسة والبيعة وبيت النار وبيع الخمر والخمر فيها
 كالا يكتون في المحصر لظهور شعائر الاسلام فيها ومن حل لزم من اجار طاب له وعند ما يكره
 امر حل الخمر ولا بأس بقبول يدية العبد الناجر واجابة دعوته واستعاره دابة اي دابة

على سري وسرج وكس مفضض بشرط انما موضع الغضة فكما انما لا يكون الغضة
في موضع الفم عند الاكل والشرب وفي موضع اليد عند الاعداء وفي موضع الجلس على السرير
هذا كله عند الجرح وكبره اي الاكل والشرب من اثناء مفضض واكلوس على سري مفضض عند
ابن يوسف وفي هذه المسئلة روايتان في رواية بكريه كما قال ابو يوسف وفي رواية لا بكريه
كما قال ابو حنيفة وكبره الياس الصبي ذهب اوفضة او حبر الازهرمة التمس لا يثبت
في حق الذكور عدم الالباس ايضا كما ذكره في حقهم شربها حرم سكرها وكبره حمل الحرة
لمس العرق والمخاط وهو يضمن الميم ما يسيل من الانف او الوضوء والمراحم
ان يكون بفتح الواو لكونه اسماء التي يتوضأ به ان للتكبر والى الحاجة فلا بكريه هو الصحيح
والرتم وهو الخيط الذي على الاصبع او على الخاتم لتذكر الاشياء لا يابس في الرتم
فقد لا بكريه لانه غرضه صحيح وهو التذكير عند التمس **فصل في النظر ونحوه** و
بحرم النظر الى العورة الا عند الضرورة كالطبيب والكاتب وهو من تحت الثياب
وانما فضة وهي العائلة والكاف ولا تجاوز قدر الضرورة وينظر الرجل في الرجل
سوى العورة وقد ثبتت اي العورة في الصلوة اي في باب شروط الصلوة وينظر
المرأة في المرأة والرجل في الرجل اي يجوز نظر المرأة الى المرأة والرجل
كنظر الرجل الى الرجل انما انت اي المرأة النافذة الشهوة لانه ليس بعورة لا
تختلف فيه الرجال والنساء وينظر الى جميع بدن زوجته وامته التي تحل له ولها
حتى جاز نظره الى فرجها وانما قد يحل الرجل لانه اذا حوت عليه كالأمة المجوسية
او كانت امة او اخته في الرضاع او ام امراته او بنتها فلا يحل له النظر الى جميع
بدنها وينظر من محارمه وامته غيره الى الوجه والرأس والصدر والساق والعصاة
لان البعض يدخل على البعض بلا استئذان والمرأة في بيتها في ثياب بدنها عادة
فلو حرم النظر الى هذه المواضع ادى الى الحرج وقوله امة غيره يشمل الى مدبرة الغير
وام ولده ومكاتبه ولا يابس بمس محارمه وامته غير بشرط امة الشهوة في النظر
والتمس اي امة من شهوة جاز له التمس والنظر والا فلا يجوز ولا يابس بالخلوة و

والمسافة بين لقوله عدم لالتساوي المرأة فوق ثلثة ايام ولياليها الا ومها رومها او ذو
رحم محرم منها فان احتاجت الى الاركان والازال فلا يابس بان يمسها ثيابها انما من
الشهوة ويجوز سفر الامة وام الولد بل محرم فان مس عضوا في الاركان كتمس عضو
المحارم ولا ينظر الى البطن والخصية والظهر من محارمه وامته غيره وان وصلت الى الشهوة
اذ لا ضرورة في كشفها بخلاف سابق ولا ينظر الى الحرة الا الى الوجه والكفين ان
امن الشهوة لانه في كشف الوجه والكف ضرورة لحاجتها الى المعاملة مع الرجال
اخذا واعطا ونحوها والآي وان لم يابس من الشهوة فلا يجوز لغيره ان يمس
الاداء واحكام عند احكام فان نظرها الى وجهها جاز وان خافا الشهوة لاجاء
حقوق الناس بالقضاء واذا الشهادة ولكن ينبغي ان يقصد به احكام عليها
واذا الشهادة لا قضاء الشهوة تحزرا عن قصد القبيح ولا يجوز من ذلك اي
وجه الاجنبية وكيفية وان وصلت الى الشهوة ان كانت اي الاجنبية شابة مثلاً
لا احتمال الفتنة ويباح النظر الى الصغيرة التي لا تشتهى ومثلها لا من الغنة ويجوز
اي من وجه الاجنبية وكيفية ان كانت الاجنبية عجوزا لا تشتهى او هو شيخ
يا من على نفسه وعليها قبايح مصافحها ومس يدها لا من الغنة فان كان
لا يابس عليها او على نفسه لا يجوز المصافحة تحزرا عن الفتنة ويجوز النظر لمس
مع خوف الشهوة عند رادة الشهادة الكاح للضرورة والعبد مع سيده
كالاجنبية يعني يجوز له النظر الى وجهها وكيفية ان امن الشهوة وان لم يابس لا
ينظر الى وجهها الا الحاجة وسيده تنظر اليه كنظر الرجل الى الرجل والمجبوب
هو مقطوع الذكر والخصيتين واخصى هو مقطوع الخصيتين فقط كالعقل
وهو بفتح الغاء والذكر من كل حيوان فعاكه من له ذكر في احكامه اما اخصى فقلوب
عائنة ربه اخصا مثل لا يسبح ما كان من قبله وقبل هو عند الناس لانه
لا تغفر بالازال واما المجبوب فلانه بالسمي وان كان قد حجب ماؤه فقد حصر
بعض من انما اختلاطه بالنس وفي حقه والاصح انه لا يحل وكبره للرجل ان

يقبل الرجل ويغافقه في زار واحد بلا قبض وعند يوسف لا يكره لعدم اتصال الفنة
ولا بأس بالمصافحة لقوله عم اذا التقى المؤمنان فصاحا تلت ذكورها كما
يتناثر الورق اليابس من الشجر وتقبيل يد العالم والسلطان العادل لانه فيه
تغظما لهما على العلم والعدل وقد روي انه الصحابة رضه كانوا يقبلون اطراف
رسول الله ع وم يغرل غرامته الغيرة يطهها فاذا قرب الا نزال اخرج ولم ينزل
الى الفرج بلا اذنها لقوله عم لم يزل اعزل عنها ان شئت ولا لامة ليس لها
حق في الوطئ فلا يجتاج الى الاذن لا اي لا يغزل غير زوجة الابا لاذن لهنية عم
عن الغزل غير احوالها ولا في الوطئ حق احوال قضاء الشهوة وتخصيصا
للولد ولا تعرض الامة ولا احتمال به على البيع اذا بلغت في زار واحد المراد به
ما يستمر ما بين السرة والركبة لانه يظهر ما وبطنها عورة ومنه يعلم حال البالغة
وعنه يخرج انها اذا كانت تشتهي وتجامع مثلها فهي كالبالغة لا تعرض في
ازار واحد لوجود استنائها **فصل في الاستبراء من ملك امة لستاء او غيره كنية**
ووصية وميراث وخلق وصلى وقود وكوذلك يحرم عليه وطئها ودواعيه
اي دواعي الوطئ غير اللبس والقبلة والنظر الى فرجها حتى يستبرأ اي المالك
بحيضة فبمنه تحيض ويستبرأ في غير ما اي في الصغير والابسة ومنطقة اخضر
قائم مقام الحيض في العدة وكذا في الاستبراء فاذا حاضت في انشاء بطل الاستبراء
بالايام لانه القدرة على الحمل قبل حصول المقصود بالبدل سيطر حكم البدل كالمقعدة
بالاستبراء اذا حاضت وفيه منفعة الحيض لا باياس بانها صارت بمنتهى الطهر
وهي فبمنه تحيض بثلثة اشهر وعند محمد باربعة اشهر وعنه اعتبار العدة
احرة في الوفاة وفي رواية بنصفها اي يستبرأ بها بشهرين وخمسة ايام
اعتبار العدة الامة في الوفاة وقال صاحب الغرر والدرر والفتوى
عليه وفيه اكمال بوضعه اي يستبرأ بوضعه حملها ولو وصلته كانت اي
الامة بكرة او مستبرأة من امرأة او مال طفل باه باع ابوه او وصيته وكذا الحكم

اد استبرأها

اذ استبرأها فمما دل عليه الصغير كما ذكر في غاية البينة او من يحرم عليه وطئها ويجب
الاستبراء للبايع قبل البيع ولا يجب اي الاستبراء عليه اي على البايع لعدم حدوث الملك
وفي غاية البينة اذا باع جارية من رجل ثم تعادلا البيع قبل التسليم فعادت الى
البايع القياس انه يجب على البايع الاستبراء لوجود العلة وفي الاحتياط لا يجب
ملك المشتري لم يكن تاما عليها ولا تكفي حيضة ملكها فيها اي ملك المشتري اي الجارية
في انشاء منه الحيضة ولا التي قبل القبض اي ولا تكفي الحيضة التي حاضتها بعد
حدوث ملكيتها قبل ان يقبضها المالك لانها وجدت قبل العلة وهي الملك
اليد جميعا فلا يعتبر احدهما او قبل الاجارة اي بعد البيع او قبل الاجارة في بيع
الفضولة وان كانت في يد المشتري وكذا الولادة اي لا تكفي ايضا الولادة
الحاصلة بعد شرائها وقبل قبضها لانه السبب استحداث الملك واليد جميعا
فلا يعتبر احدهما وتكفي حيضة وجدت بعد القبض لوجودها بعد حدوث الملك
اليد جميعا واحال هي مجوسية فاسلمت يعني مشتري امة مجوسية ثم حاضت
حال مجوسيتها حيضة يكفي هذه الحيضة للاستبراء لانها وجدت بعد سببها
اي الاستبراء عند ملك نصيب تركه من جارية المشتري لانه السبب قد تم
في ذلك الوقت واحكم بضاف الى تمام العلة لا اي لا يجب الاستبراء عند
عود الالبقة ورد المفوضية والمستأجرة وفك لم يهونه لانشاء استحداث
المالك ولا يكره احياله لسقاطه اي لسقاط الاستبراء عند ايه يوسف طلاق
لمحمد واخذ بالاول اي ويفتي بقول ايه يوسف انه علم بعدم الوطئ في المالك الاول
وهو البايع اذا كان المالك بالبيع وباتت ايه احتمال اي ويفتي بقول محمد ان
احتمل وطئ المالك الاول واخبره انه لم يكن تحت اي تحت المشتري حررة تزوجها
اي المشتري جارية قبل انشاء حتى لو كانت تحت حررة لم يحل نكاح الامة عليها
ثم يستبرأها وانما يسقط الاستبراء بما ذكر لانه بالنكاح لا يجب ثم استبرأ زوجته
لا يجب وفي الغرر والدرر نقلنا عن الفتاوى الصغرى انما يحل للمشتري وطئها

في هذه الصورة لو تزوجها ووطئها ثم استبرأها واما اذا استبرأها قبل ان يوطئها بطل ولا
 نكاح حال ثبوت الملك فوجب الاستبراء لتحقيق سببه وهو اتحاد حل الوطئ بملك
 المبيع وان كانت تحت حرة فان تزوجها اي فاحيلة ان تزوجها البايع قبل البيع
 او ان تزوجها المشتري بعد البيع قبل القبض ثم يطلق الزوج بعد الاستبراء او القبض
 اي ان كانت تحت حرة مانعة لتزوج الامة فاحيلة ان ينكحها البايع رجلا ثم يستبرأ
 المشتري ثم يطلقها الزوج قبل الدخول فلا يجب الاستبراء لانه استبرأ من منكوحة الغير
 ولا يحل وطئها فلا استبراء فاذا طلقها الزوج قبل الدخول حل للمشتري وحي لم يوجد
 حدوث فلم يجب الاستبراء او ينكحها المشتري قبل القبض رجلا ثم يقبضها ثم يطلقها
 الزوج فان الاستبراء لا يجب بعد القبض اذ حل لوطئها لانه منكوحة الغير واذا حل
 بعد طلاق الزوج لم يوجد حدوث الملك ومن ملك امين لا يجتمع له كاحا سواء
 كانا احسن او امرأتين لا يجوز الجمع بينهما فله ووطئ احداهما فقط ودواعيه اي
 ودواعي الوطئ هي القبلة واليسر الشهوة والنظر الى فرجها بشهوة فان دواعي
 الوطئ بمنزلة الوطئ في التحريم فان وطئها او فعل بها شيئا من الدواعي باء قبلها
 متلاحم عليه ووطئ كل منهما ودواعيه باء لا يجمع واحدة منهما ويقبلها ولا يستبرأ
 بشهوة ولا ينظر فرجها بشهوة حتى يحرم عليه احدى باء يملك فرج الاخرى غيره
 يملك من سبب التملك ونكاح او بعثتها وتمليك النقص منه كتمليك الكل لانه
 الوطئ يحرم به وكذا اعتاق البعض من احدى كاعتاق كلها وكذا الكتابة وبرهن
 احدىها واجارتهما وتديره لا تحل الاخرى لانها لا تخرج بها عن ملكه ولا يبا في له ووطئ
 الاخرى نكاح فاسد لانه دخل الزوج بها فيه لانه تجب العدة عليها والعدة كالنكاح
 الصحيح في التحريم **فصل في البيع ويكره بيع العذرة هي روث لادمي فاحيلة اي**
غير مخلوطة بنسب او جازاي بيع العذرة للمخلوطة تبرأ او رادو غلبا ما عليها
 في الصحيح وجاز بيع السرقين وهو روث الدابة وقال الشافعي لا يجوز ولان
 مستفيع به لانه يلقى في الارض لا يستكره الربيع فكان مال والمال محل البيع والانتفاع

في البيع
 في عتقها بغير رضاها
 في عتقها بغير رضاها
 في عتقها بغير رضاها

كالباع اي جواز الانتفاع بالعذرة والسرقين كجواز بيعها فكان الانتفاع بالعذرة مخلوطة
 والسرقين غير مخلوطة جائزا قال في التبيين والصحيح غير المباح ان الانتفاع بالعذرة
 النكاح لانه جائز وممن رأى جارية رجل مع رجل اخر يبيعها قالوا وكلني صاحبها به اي يبيعها
 او يشتريها منه اي من صاحبها او وبيها اي صاحبها او تصدق بها على ووقع في قلبه
 صدقة فله حل له شر او ثامنه ووطئها لانه اخبر بخبر صحيح لا مانع وقول الواحد المعتمد
 غير لازمة للحاجة ويجوز بيع بباء بيت مكة بالاجماع لانها ملك من بباء الا يرى ان
 من بباء على ارض الوقف جازي ببيع فذلك يكره ببيع ارضها واجارها لان
 ارضها مملوكة ويكره الاحتكار اي الاحتباس في قوات الادبيين والبهائم ببيع
 بابه لقوله عم ابا لب مرزوق والمخبر ملعون ولانه تعلق به حق العامة وفي الانتفاع
 غير البيع ابطال حقهم وعند يوسف يكره في كل ما يضر احتكاره بالعامه ولو وصلة
 ذهبها او فضة او فضة او ثوبا فابو يوسف اعتبر حقيقة الضرر سواء كان اقربا او
 غيره واذا رفع الى الحاكم انما القاضي حال الاحتكاره اي احكام المتكسر ببيع ما يفضل من حاجة
 اي من قوة وقوت امله فان امتنع اي المتكسر عن البيع باع اي احكام عليه اي على المتكسر
 مدة الاحتكار قيل اربعون وقيل شهر واذا قصرت المدة لا تكون احتكارا لعدم الضرر
 واذا طالت كاربعةين يوما او شهر انكون احتكارا مكرها لتحقيق الضرر بالعامه
 ولا يكره احتكار في غلة ضيعة اي في غلة ارضه لانه خالص حقه لم يتعلق به حق العامة
 ولا يكره احتكار ارضه في ما جليته من بلد اخر لان حق العامة انما يتعلق بما جمع في المص وعنده
 ان يوسف يكره وكذا اي يكره ايضا عند محمد ان كان يملك من هذه البلد الاخرى الى
 المص عادة وهو المختار فاذا كان يملك من المص في العامه يبيع العصير فانه يعلم انه يتخذ من
 من في المص فيجزم احتكاره لتعلق حق العامة به ويجوز بيع العصير فانه يعلم انه يتخذ من
 لانه المعصية لا يقيم بعينه بل بغيره ولو باع مسلم حرا او ذبيحة فمعه ثوب كرهه بوب اليه
 اخذ اي ثمنه انما يبيع باطل اذ انكر ليست بمال متقوم في حق المسلم فحق التمس على
 ملك المشتري فلا يحل اخذه من البايع الا اذا وكل المسلم في بيع ثمره ذميا فكان

البسيع على هذا الوجه جازا او التمس خلا لا وان كان المديون ذميا لا يكره اي اخذ دينه من غير
 خسر الزم لانها مال متقوم في حقه فيملك البايع فيحل الاخذ منه ويكره للحاكم التسعير له
 التمس حق العاقبة فاليه نقديره الا اذا اقدس رباب الطعام في القيمة بعد ما فاحشا
 فلا بأس به اي فله ذلك لا يكره للحاكم التسعير بمبشرة اهل الحجرة اي اهل الزاوية لرفع الضرر
 عن الناس ويجوز شره لا بد للطفل منه وبيعه لاجيه وعنه وامة وملتقطه انه هو في
 حجرهم اصله ان التصرفات على الصغير ثلثة انواع نوع هو نفع محض فيملكه من هو في يده
 وليا كانه او لا يقبل الية والصدقة ويملك المصبي بنفسه اذا كان مميزا ونوع هو ضرر
 محض كالطلاق والعاق فلا يملكه هو ولا احد عليه ونوع هو مرددين النفع والضرر
 كالبيع والاجارة للتمتع فلا يملكه الا الاب واجده وصيتهما وان لم يكن الصغير
 في ايديهم لانهم متصرفون بحكم الولاية عليه استجار الظاهر من النوع الاول وفيه نوع
 رابع وهو الانكاح فيجوز من كل عصبته ومن ذل الارحام عند عدمهم ونوعه امة فقط
 دون المذكورين لانه الام ملك لنفسه بغير عوض بانه يستخذه ولا يملك
 هو الا **فصل** في المستغفقات يجوز المسابقة بالتسليم وايجل وايجل والبغال والال
 والاقدم لانها من سبب اجتهاد وج البها في اقامة الفريضة فان شرط فيها اي في
 المسابقة جعل بضم الجيم ما جعل للثمن من شئ على فعل من احد الجانبيين او من ثالث
 لستهما جاز وان شرط فيها اجعل من كل الجانبيين يحرم اي اجعل الا ان يكون بينهما
 محلل كمن يشترط ان ينظر لهما اي لغرضها فبذلك لا يغرس المحلل لو لم يكن مثلها
 لم يجز لانه لا فائدة في اذخاله بينهما ولم يخرج من مزايا يكون قمارا ان توهم ان سبقهما
 اخذ اي ثالث منهما اجعل وان سبقاه لا يعطيهما اي لا يعطى الثالث لهما شيئا
 وبما بينهما ايتهما سبق اخذ من الاخر فكان المسابقة على اربعة اوجه ثلثة منها
 طلال وهي اذا قال الامير مثلا لجماعة الغرس او في المشي بالقدم او الرمي بالسلاح
 ان من سبق منكم فله كذا وان لم يبق فلا شئ عليه وانما لو قال لصاحبه لو سبقته
 فله كذا وان سبقت فلا شئ عليك الثالث لو كان اجعل من الجانبيين وبينهما

محلل

محلل باء قال كل واحد منهما ان سبقته فله كذا وان سبقت فلي كذا وان سبقت
 الثالث فلا شئ عليه فيحل والرابع حرام لو قال ان سبقت فلي كذا وان سبقته صا
 فله كذا على هذا فمما روي على هذا اي على حكم المسابقة حلالا وحراما لو اختلف اثنان
 اي فقيهما في مسألة واراد الرجوع الى الشيخ واراد السؤال عن عالم هذه المسئلة
 وجعل على ذلك جعل باء يقول احدهما لصاحبه مثل ان كان المسئلة على ما تقول فلك
 كذا وان كان على ما اقول فلا شئ عليك فهو جاز لانه معنى كانه حشا على العلم كما كان
 في المسابقة حث على اجتهاد وقيام الدين بالعلم والاجتهاد وان شرطاه من كل الجانبيين
 فلا يجوز كانه المسابقة وليمة المرس سنة ومن دعي فليجب بضم الياء وان لم يجب ان
 ولا يرفع منها اي من الوليمة شيئا ولا يعطى سائلا الا باذنه صاحبها وان علم المدعو
 ان فيها اي في الوليمة له ولا يجب وان لم يعلم حتى حضر الى الوليمة فوجدته لهوفان
 قدر على المنع فعل اي منع والا اس وان لم يقدر على المنع فان كان مقتداه او كان
 اللهو على الحادثة فلا يقدر ولا ياكل فيخرج لانه ذلك فتح باب المعصية على الناس
 والا اي وان لم يكن مقتداه فلا بأس بالنعوذ والاكل لانه اجابة الدعوة سنة
 فلا يترك لا قرة البدية من غيره كصلوة الجنازة لا يترك لاجل الناحية قال الام
 اقبلت باني باحضور الى وليمة فيها الومرة فضبرت وهو نحو (علي ما قبل ان يصير
 مقتدى ودل قوله بطلت على حرمته كل الملاهي لانه لا ابتلا انما يكون بالحرم و
 الكلام هو مقتداه من خبره ومن التبويض ما يوجب كالتبويض وكوه وقد ياتي به اي
 بالتبويض اذا فعل اي التبويض في مجلس الفسق واحال هو اي المسبحة بعلل اي بعلل
 الفسق وان قصد به اي بالتبويض فيه اي في مجلس الفسق الاعتبار والالتزام
 محسن ويكره فعلة اي فعل التبويض للتاجر عند فتح مئذنة ويكره ايضا التجميع
 وهو تردد الصوت في الحلق كقراءة اصحاب الحائض بقراءة القرآن ويكره ايضا
 الاستماع اليه اي التجميع وقيل لا بأس به وغيره بضم النون انه كره دفع الصوت
 عند قراءة القرآن واجتهاد والرحف والتذكير اي الوعظ فما ظنك به عند الغنا

الذي يستونه وجدوا كره الامم القراءة عند البصر وجوز ما يجدونه عند حصول الثواب
الميت ومنه في الكلام ما لا اوج فيه ولا وزر نحوتم واقعد وقيل لا يكتب اي مثل هذا الكلام
لعدم الاجر والعقاب عليه اي على من كرهه ومنه في الكلام ما ياتم به كالكذب والغيبة
هي كسر الغين المعجمة اسم بمعنى انه يتكلم حلف انفسه مستورا بتأنيده لوسمعه فانه
كان صدقا يسمى غيبة وان كان كذبا يسمى ماسا والنية بالنون اسم بمعنى
انه يتحدث شر شخص ساعده وافساد وتزيت الكلام بالكذب والنية هي
اسم بمعنى البت والكذب حرام الا في الحرب للمخدعة وفي الصلح بين اثنين وفي
ارضاء الاصل وفي دفع الظالم عن الظلم ويكره التعريض به اي بالكذب الا في
ولا غيبة لطالم ولا اثم في التسمي به اي بالظلم الى السلطان لجزه ولا غيبة
الا لمعلوم اي شخص معلوم واعتبار هل قوته ليس بغيبة هذا الفرع على قوله
ولا غيبة الا لمعلوم لان اهل قوته غير معلوم فهو وجرم اللعب بالنرد والشطرنج
والاربعة عشر وهي لعب يستعمل اليهود ويحرم ايضا كل لهو ويكره استجدام
الخصم لانه فيه تحريض الناس على الحياء ولانه لا يعرف غير محال لظن الناس ويكره
وصل الشعر بشعر آدمي ويكره ايضا قوله في الدعاء اللهم اني اسئلك بمقدس العرش
عرشك في المسئلة عبارة معقدة ومعقدة الاولى في العقد والثانية في العقود
ولاشك في كراهية الثانية لاحتمال معصاها على الله تعالى وكذا الاولى لانه توهم تعلق
عزة بالعرش والعرش حادث وما يتعلق به بهذا الوجه يكون حادثا ضرورة
وعزة الله تعالى قديمة لا تنفك عنه ازل ولا ابد اخل فالاب يوسف فانه عنده يجوز
يكره ايضا قوله استكبحي ابنيك في كذا اولياك اذ لا حق للمملوك على الخالق
واستماع الملاهي حرام لانه للهو حرام وكذا استماعه ويكره تغني المصحف ونقطة
الا للجمع فانه حسن ولا يابس بتجليته الى المصحف ولا يابس بدخول النذر في المسجد حرام
هذا عندنا وعند مالك يكره ذلك في كل مسجد وعندنا في كرهه في المسجد حرام ولا
تعبادة اي النذر في ارضه ويجوز احصاء البهايم وانما الحمر على الخيل وحفنة الرجال

والن

والنفس لا اي لا يجوز الحفنة في حرم كالحرم وكهول ولا يابس برزق القاضي اي في بيت المال
لانه محبوس لمصالح المسلمين فيكون نفقة في مالهم وهو مال بيت المال كفاية بذكر
وانما قيد به لانه ان كان شرطه فهو حرام لانه استيجار على الطاعة بل هو فضلها ولا
يا بسبغ الامة واقم الولد بل يحرم فانه من اعصاها في الارباب كمن اعصا
المحارم قالوا هذا في زمانهم لغلبة اهل الصلاح واما في زماننا فلا لغلبة اهل الفسق
واكلوه بها اي بالملء كورين قيل يباح وقيل لا ويكره جعل الزانية في عنق العبد هو
طوق في خشب مستر بمار عظيم يجعل في عنقه ليمنع من تحريك رأسه لا يقيد
اي لا يكره لقييد العبد محرزا غنى اباقة وصيانة لماله ويكره ان يقرب بقالا درهما لانه
منه اي من البقالية اي بالدرهم ما يحتاج الى ان يستغفره او الدرهم لانه قرض جرت نفقا
وهو من عنده وينبغي ان يستودعه دراهم تاخذ منه ما اراد شيئا فشيئا فانه ليس
تقرض حتى لو ملك لا شيء على الاخذ والسنة تقليم الاظافر ونسف الابط وقلو
العانة والشارب وقصة اي الشارب من اي خلق ان رب سنة وقصة
حسن والا فضل ان يقلم اظفاره ويقص شاربه ويحلق عانة وتنظيف بدنه
بالاغتسال في السبوع مرة وان لم يفعل ففي خمسة عشر يوما ولا عذر في تركه وراء
الاربعين ويستحق الوعيد ويحب قلم اظافيره يوم الجمعة لقوله من قلم
اظافيره يوم الجمعة اعاده الله من البلاء الى جمعة اخرى وزيادة ثلثة ايام ولو اخرجها
الي يوم الجمعة ناضرا فاحسا كان مكروها لانه في كانه ظفره طويلا كان رزقه ضيقا
يا بس بدخول الحمام للرجال والنساء اذا التزرو غرض بصره ويحب اتخاذ الاوعية
لنقل الماء الى البيوت وكونها اي لاوعية مما خفف وهو بفتح الخاء والراء المعجيين
كل ما عمل من طين افضل ولا يابس به حيطه البيت بالثبوت وله دفع الخوابرد
ويكره للزينة وكذا ارضاء السنة على البيت واذا ادى الفرائض واجتاز يلقم
بمنظر حسن وجوار يفتح الجيم جمع حارية جميلة فلا يابس لانه معاملة يملكه فيجوز
القناعة باده الكفاية وصرف الباق الى ما ينتفع به في الاخرة اول كتاب احكام المو

الموت واكسوة نوعه خسة ونامية والمراد ههنا النامية وتفسر حيا الموت ان ينبت عليها
او يفرس او يكرها او يغيرها هي الموت ارض لا ينتفع بها اي بالارض لا تنتفع اياما
عنها او لعلها اعلها او ما شبه مما يمنع الزراعة وانه سمي بذلك لبطول الانتفاع بها
عادية ومضى العادي ما قوم ضاربة او مملوكة في الاسلام ليس لها مالك معين مسلم او ذمي
قيده لانها لو كانت مملوكة لا يكون موانا وانه لم يعرف مالها بل يكون لجماعة المسلمين فل
يكون لواحد ان يملكها على التخصيص وعند محمد ان ملك في الاسلام لا يكون موانا ويشترط
عند ابي يوسف كونها بعيدة عن العام بمعنى المعهور كما يقال ماء دافق اي مدفوق لو صح
من اقصاه اي العام لا يبيع فيها اي في الارض وعند محمد بشرط ان لا ينتفع بها اهل القرى
ولو وصليته زينة منه اي من العام من احياء ما باذنه الامام ولو كان حيا ذميا ملكا وبلاذنه
اي الامام لا اي لا يملكها عند ابي حنيفة خلاها فان عندنا المحرم بل اذنه الامام ولا يجوز احياء
ما قرب من العام بل ترك مري لاهل القرية ومطرحا لخصائدهم ولا اي لا يجوز احياء
ما عدل عنه ماء الفرات ونحوها واحتمل عوده اليه لاجبة العامة الى كونه نهرا فانه لم يحتمل
جواز اي الاحياء لانه ليس في ملك احد وقبر حجر ارضا ملك سنين ولم يقر ما اخذت اي الارض
منه ودفعت اليه غيره لانه المراد بالرفع تحصيل المنفعة للمسلمين بتغير ما في القبر او
اخراج ما في القبر ما لم يحصل المراد فيه فغها الامام الى غيره ولا ان يخرج ليس باحصار
ليملكها به لانه الاحياء انما هو العارة والتج للاعلام سواء كان في القبر بفتح الجيم او كسر
بسكونها لانهم كانوا يعلمونه بوضع الاحجار حولها او يعلمونه بفتح الجيم او كسر
فتبقى غير مملوكة هو الصحيح ثم انه قد يكون بغير الحجر بانه غرز حولها اعضاءا يابسة او نقي
الارض واحرق ما فيها من الشوك وحصد ما فيها من الحشيش والشوك وجعل حولها
وجعل لثاب عليها ولو حوطها وسمتها بحيث يعصم الماء يكون احياء لانه كالبناء ولو كرمها
وسقاها فغن محمد انه احياء ولو فعل احد ما يكون حجر او حجر بئر في ارض موات فله حريمها
وان حفر باذنه الامام وكذا اول حريمها ايضا ان حفر بغير اذنه عندنا وحريم العطن وهو
بفتح العين المهملة بشرط في الابل حولها ويستقر اربعون ذراعا وذراع العامة

ست قبضات وعندنا كذلك فانهم قدروه باربعة عشر اصبع كل
اصبع ست شعرات مضومة بطون بعضها بطون البعض من كل جانب هو
الصحيح يعني الصحيح ما قبل الحريم اربعون ذراعا من جميع اجزاء الارض
رفوة ويجوز الماء الى ما حفر دونها وكذا حريم الناصح هو بشرط يخرج ماؤا ما يسير
الابل ونحوه وعندنا الناصح حريم ستون ذراعا وحريم العين خمسمائة ذراع
من كل جانب لقوله ثم حريم العين خمسمائة ذراع ولا في العين يستخرج للزراعة
فلا بد من موضع يجرى فيه الماء ومن موضع يجرى منه الى المزارع ويمنع غيره من اخذ
حريمه لا فيما وراءه لانه صار ملكا لصاحب البئر ضرورة تمكنه من الانتفاع به فليس
لغيره ان يتصرف في ملكه فانه حفر احد فيه اي في حريمه ضمن النقصا ويكسب وانه حفر
فيما وراءه فلا ضار فله الحريم ما سوى حريم الاول ولو حفر بئر او راء حريم الاول فذهب
ماء البئر الا لا شيء عليه لانه غير معتد في حفرها ولللقاة اي جري الماء تحت الارض حريم
بقدر ما صلحها وقيل لا حريم لها ما لم يظهر ماؤا على وجه الارض وعندنا هي كالبئر وان
ظهر ماؤا فهي كالعين اجماعا في استحقاق الحريم ولا حريم لنهر في ارض الغير الا بحجة
يعني من كان له نهر في ارض الغير فليس له حريم عند ابي حنيفة الا ان يقيم بنية على ذلك وعندنا
له مسنة بضم الميم وفتح السين المهملة مسنة النهر يمشي عليها ويلقى عليها الطين
وكذا في ارض موات بقدر نصف عرضه من كل جانب عند ابي يوسف ويقدر
عرضه عند محمد وهو الارفق والمسنة مبتدأ خبره قوله لانه لصاحب الارض من
النهر والارض واكال ليست تلك المسنة في يد احد اي ليس لاحد ما غرس او طين
ملقى تكون تلك المسنة لصاحب الارض اذا كان لاحد ما عليه ذلك فصاحب
الفضل اولى لانه صاحب يد فل يفرس منها اي في المسنة صاحب النهر ولا يلقي
عليها طينة ولا يمر وقيل له المرور والقاء الطين ما لم يغرس وعندنا هي اي المسنة
لرب النهر فله ذلك قبل هذه المسنة مبنية على من احيى نهر في ارض موات باذنه
الامام لا يستحق الحريم عنده وعندنا يستحقه لانه النهر لا ينتفع به الا بالحريم لاجبة

الى المشي لتسهيل الماء ولا يمكنه عادة في بطن النهر والى القاء الطين ولا يمكنه النقل
 الى مكان بعيد الا بجره فيكون له الحريم بالبر اعتبارا واوله ان القياس ثابته على ما ذكرناه
 وفي البر عفاه بالانزاع والحاجة الى الحريم فيه فوقتها اليه في النهر قال الفقيه ابو جعفر
 اخذ يقول لا مال في الغرس ويقولها في القاء الطين ومن غرس شجرة في ارض مؤتمنة
 فله حريمها خمسة اذرع من كل جانب يمنع غيره من الغرس فيه اي في حريمها **فصل في البر**
 هو كسب الثمن المعجزة في اللغة النصيب من الماء وفي الشريعة قوة الانتفاع
 بما سبقا للمزارع او الدوا كنه في المغرب والشفعة يشرب بنو آدم والبهائم
 فكان الى نوعين احدهما الشرب والى الشفعة والامهار العظام كالغرات
 هي من كونه ودجلة وهي من بعد اد غير ملوكة وكل واحد من بنو آدم والبهائم فيها اي
 في الامهار العظام حق الشفعة والوضوء وضرب الرمي وكري النهر الى ارضه ان لم
 يضره بالعمامة والاصل فيه قوله عدم الناس شركاء في ثلث في الماء والكلأ والنار
 وهو يتناول الشرب والشفعة ثم منه الشرب بعد دخوله الى في المقاسمة بالاجماع
 في حق الشفعة وفي الامهار الملوك والخص والبر والقاء لكل من بنو آدم والبهائم
 حق الشفعة ان لم يحجب التحريم لكثرة المواضع او الاتيان على جميع الماء لا سبي
 ارضه او شجرة منها الا باذن مالكه ولا في كل من بنو آدم الاخذ للوضوء وغسل الثياب
 وسقي شجرة وحفر في داره باجرار في الاصح وقال بعض الشافعية ليس له ذلك الا
 باذن مالكه وما احرز من الماء يجب وكوز ونحوه لا يؤخذ الا برضا صاحبه ولا في ملكه
 بغير ابي بيع الماء ولو وجد البر او العين او النهر في ملك احد اي في ملك شخص فله
 منع من يريد الشفعة اي منع طالب الشفعة من الدخول فان لم يجد اي طالب الشفعة
 ماء غيره اي غير هذا الماء لم يزم هذا الشخص ان يخرج اليه اي الى طالب الشفعة
 او يمكنه من الدخول بان ياذن ذلك الشخص لاخذ طالب الشفعة الماء وانما قال
 في ملك احد لانه اذا احتقر في ارض مؤتمنة ليس له ان يمنع غيره من الموت كانه مشركا
 واكثر لاجل حق مشرك فلا يقطع الشفعة في الشفعة فان لم يفعل اي هذا الشخص

الاخراج او التمكين وخيف العطش على طالب الشفعة فويل بالصلاح لانه قصد
 التلافية بمنعه حقه وهو الشفعة والماء في البر مباح في غير ملوك وفي الماء المخرجه الا وان قال
 بغير صلاح بل بعضا ونحوه لانه اركب معصية فقام ذلك مقام التفرقة كما ان قال
 صلاح في الطعام حال المحضه فانه للطالب ان يحاصره بالصلاح **فصل في كرى الامهار**
 العظام من بيت المال لانه منفعة الكرى لهم فيكون مؤتمنة عليهم ويصرف اليه
 من مؤتمنة اخراج وبجزية دون العشر والصدقة لانه ان كان للفقر او الاول للنواب
 وانه لم يكن فيه اي في بيت المال متى فعلت العامة فالامام كخير الناس على كرية ان اقتنعوا
 عنه وكري ما من ملك على اربابه لا على اهل الشفعة ويجوز على كرية من ابا منهم دفعا
 بضر ربيعة الشر كاء ومؤتمنة اي مؤتمنة الكرى عليهم من اعلاه واذا حاور اي الكرى
 ارض رجل من اربابه سقطت اي مؤتمنة الكرى عنه اي غيره الرجل وليس له اي لذلك
 الرجل سقي ارضه ما لم يفرغ شركاؤه من الكرى وقيل له ذلك اي سقي ارضه وعنده ما
 اي مؤتمنة الكرى عليهم جميعا من اوله الى اخره بحصص الشرب والارضين لتعلق
 حق صاحب الارض في الشغل بان احتاج الى تسهيل ما فضل من الماء ونقص دعوى الشرب
 بل ارض لانه قد يملك بدونه الارض اربابه وقد يبيع الارض ويبقى الشرب للبايع
 وهو مرغوب فيه ومن كان له نهر يجري في ارض غيره فارادت الارض منع الاجراء
 فليس له ذلك اي منع الاجراء فترك على حاله لانه مستعمل باجرار ما ففقد الاختلاف
 يكون القول قوله فان لم يكن اي النهر في يده او لم يكن جاريا فدعي انه اي النهر الذي
 كان في ارض غيره لاي للمدعي قصد الاجراء لبيع بلا بينة انه اي هذا النهر
 اي للمدعي او انه كان لاي للمدعي حق الاجراء في ذلك النهر يسوقه الى ارضه لبيعها
 فيقتضيه لانه لانه باحجة وعلى هذا المصعب في نهر او على سطح كما اذا كان له ميل
 ماء على سطح ملوك والمنزلة والمنشئ في دار الغير في حكم الاختلاف فيها نظره في
 الشرب وانه اختص طاعة في شرب بينهم قسم على قدر ارضهم يعني اذا كان نهر
 بين قوم اختصوا في الشرب ولم يعلم كيفية اصل الشرب بينهم كما بينهم على قدر

اراضيهم لانه المقصود الانتفاع بقيمتها فيقدر بقدره بخلاف الطريق لانه المقصود
النظر في احوال الارض الواسعة والضيقة على منط واحد وينع الا على منكر النهر
فمنه بل ارضاهم وان وصلية لم يشرب ارضه بدون اي بدو من السكر يعني اذا كان
الا على منعه لا يشرب حتى يسكر النهر لم يكن له ذلك لانه فيه ابطال الحق الباقية
فانه تراصوا على ان يسكر الا على حتى يشرب بحصة واصطلموا على ان يسكر كل
رجل منهم في نوبة جازلة الحق لهم وليس لواحد منهم ان يتبقى منه اي من اصل النهر
او ينصب عليه اي اودالية او حصر ابل اذ في البقية لانه فيه كسر طرف النهر وغسل
موضع منكر بالبهاء الا ان يكون رضى نصيب في ملكه واحمال لا تضر بالنهر ولا بآبائه
لانه تصرف في ملك نفسه ولا ضرر في ملك غيره ولانه لو سعى في النهر اي نهر في ارضه
لانه يسكر طرف اصل النهر ويزيد على مقدار حقه في اخذ الماء ولانه ان يقسم بالآبائه او
مناصفة بعد كونه القسمة بالكون بكم الكاف جمع كوة يعني الكاف وقد
نظم في المزد فاجمع كوي كعرة وعري وهي رور في البيت استعبرت للشفت
التي تشق في الخشب ليجري الماء من الاربع واجدول وجه المنع ان القديم يترك
على قدمه ولانه ان يترك كوة وان وصلية لم يضر بالباقيين ولانه ان ينقص بعض كواه
ولانه ان يسوق بشره الى ارض اخي ليس لها منه شرب لا ضمان كونه دليلا على ان
يكون لها حق الشرب بعد زمان فان رضى البقية اي بقية الشركاء بشي فذلك
جاز له ان يسوق شره الى ارض اخي ولهم اي بقية الشركاء بقصته اي بقص
النهر بعد الجارة ولورثتهم بقصته من بعدهم لانه اعادة الشرب والشرب
يورث ويوص بالانتفاع به اي بالشرب ولا يباع ولا يوهب ولا يورث ولا
يتصدق به ولا يجعل مهورا ولا بدل صلح لجهالة اولاد لانه ليس بمال مقوم ولو تزوج
على شرب بلا ارض والنكاح جائز ولا شرب لها لانه بدون الارض لا يجتملك
بعقد المعاوضة ويجب مهر مثل لانه مجهول جهالة فاحشة فلم يصح تسميته ولا
يضمن من طار ارضه فنزلت ارض جارة او غرقت لانه سبب غير معتد كواضع الحجر

وحاف البئر فانه فعلة ارضه مباح فلا يضمن قالوا ان اذ اسقى ارضه سقيا مقادا يحتمل
ارضه عادة واما اذا اسقى سقيا لا يحتمل فيضمن لانه اي الى ارض جارة تقدير كذا
في الغزو والدرر نقل غير الكاف ولا يضمن ايضه من سقى ارضه من شره بغيره **كتاب الشرب**
وهي جمع شراب والشراب في اللغة اسم لكل ما يشرب من المائعات وفي اصطلاح الفقهاء
لما حرم شره وكان مكررا اعلم ان جميع ما يخرج منه الشرية العنب والتمر والزبيب
والحبوب كالحنطة والشعير والذرة ثم اللؤلؤ المستخرج منها حاليا ومطبوخا و
المطبوخ قد يطبخ حتى يبقى ثلثه وقد يطبخ حتى يبقى ثلثاه وقد يطبخ حتى يبقى نصفه
واحكام من الشرية ايضا اربعة واحكام ايضا اما احكام فذكر الاول منه بقوله حرم
الخمر وهي التي خمر ماء العنب اذا غلى واشتد والقذف بالزبد بشرط عنده خل
لها فان غلبت عندها اذا اشتد صار مكررا قدف بالزبد او لا وذكر ان منه بقوله والطلح
وهو ما يطبخ منه اي خمر ماء العنب قد ذهب قبل من ثلثه وقال في المحيط الطلح اسم
لثلاثة وهو يطبخ من ماء العنب حتى ذهب ثلثاه ويبقى ثلثه وصار مكررا فان ذهب
نصفه سمى منضعا وان طبخ اذ في طبخه سمى بازقا اذا غلى واشتد واشتد طه قدف
الزبد فيمن اي في هذه الشرية الثلثة على ما في الخمر اي قدف الزبد فيمن بشرط
عنده لا عندها والكل اي كل هذا كورت حرام فان هذه الشرية الثلثة انما
تحرم عند ايجاج اذا حصلت لها هذه الصفات الثلاثة وعند ما يكفي الكشد
كما في الخمر وحرمتها اي حرمة هذه الشرية دونها حرمة الخمر اقوى من حرمة الثلثة
الباقية لثبوتها بدلائل القطعية لثبوتها فيها فحاشا انحر عليفة كالبول لثبوتها
بالدلائل القطعية حيث سماها الله رجسا وهو اسم للحرام النجس العين وبجاء
هذه الشرية الثلثة غليظة في رواية وخفيفة في رواية اخوي ويبلغ مستحلال الخمر
دون هذه الشرية الثلثة لانه حرمة هذه الشرية اجتهادية وحرمة الخمر قطعية و
بكد شرب قطرة من الخمر وان وصلية لم يسكر بخلاف هذه الشرية الباقية فان
اكد شرب هذه الشرية لم يجب مالم يسكر ويجوز بيع هذه الشرية الثلثة و

وذكر ان ثلث بقية السكر وهو شراب
الزبيب اذا غلى واشتد وذكر ان ثلث بقية
الزبيب اذا غلى واشتد

خفف في غليظها وخففها في خفائها
هذه الشرية الثلثة

يقض مثلها أي متلف هذه الشربة الثلاثة عند الحج لأنه ما لم يتقوم خلاؤها وانما
 عدم جواز البيع وعدم النماء عند الاندفاع جاعلا لانه انما لم يلبس بمال متقوم
 ولو طمخت انما او غير ما بعد كشد ولا تكل وانه وصليته ذهب الثلاثة لكن قيل لا
 تحتسبها بعد الطبخ ما لم يكر واما اكمال فذكر الاول منه بقوله وكل من شرب
 التمر والاربعين اذا طمخ اذ لم يطبخ وانه وصليته استدام يكر وذكر بقوله وكذا
 اي بكل اية نبيذ العسل والبنين والحنطة والتمر والذرة وذكر الثالث
 بقوله واكثيطين بانه يجمع بين ماء التمر والزبيب طمخت اولاً وانه حلال ايضا
 وانه غلي واستدام يكر عند الحج وانه يوسف وكذا المختص بالباية اذا شرب
 وذكر الرابع بقوله وكذا اي بكل اية المثلث وهو عصير العنب اذا طمخ حتى ذهب
 ثلثاه وانه وصليته استدام يكر هذه الشربة الاربعة واذا شربت ما لم يكر بل هو
 وطرب والذي يصب عليه ماء بعد ما ذهب ثلثاه بالبطيخ حتى يرق ثم يطبخ طمخ
 حكم المثلث لا يصب الماء لا يزيده الا ضعفا بخلاف ما اذا صب الماء على العصير
 ثم يطبخ حتى ذهب ثلث الكل لانه لما ذهب اول اللطافة او يذهب منها فلا يكون
 الذاهب ثلثي ماء العنب وانما المثلث عند الحج وانه يوسف خلافا لما في كتاب
 والث فموضع اكد باب كرمها اي من الشربة المذكورة يعني في حدسار هذه الشربة
 الاربعة اذ مسكر من ايتها والصحيح وجوب اي وجوب كحد بل تفصيل بين المطبوخ
 والثلث لانه الفاق يجمعون عليها في زمانا كاجتماعهم على سائر الشربة المحرمة بل
 فوق ذلك علم ان الشربة حاله تعرض للانساء فاما ماء دماغه من الخمر متصاعدة
 اليه فيستعمل منه عقل المميز بين الامور الحسنة والقبیحة وهو حرام لكن الطريق
 المنقضي اليه قد يكون ايضا حرام كما في الاربعة السابقة وقد يكون مباحا كما في الاربعة
 اللاحقة ووقوع طلاق في كرمها اي من الشربة المذكورة تابع للحكمة والكل
 اي كل هذه الشربة حرام عند محمد وبه يعني واخلاف في حل الشربة المذكورة
 وحرمها انما هو اذا شربت عند قصد التقوى ما اذا شربت عند قصد التلذذ

حرام

حرام اجماعا فان اليهود والطرب غير مختص بهذه الشربة بل اذا شربت الماء وغيره من
 المشروبات بالهو وطرب على هيئة الفقة حرمت وكل انما اي لكل الذي يجوز انما الى حل
 ولو وصليته طمخت بعلاج كالعاء الملح والخمر مثل اليها فاذا تخلصت انما حلت سواء
 صارت خلا بنفسها او بشئ اخر فمما لا يكره تحليلها وقال الشافعي يكره تحليلها
 ولا بأس بالانتباذ اي حل انما اذا النبذ في الربا وهو بالضم والتشديد والماء القوي
 واكثر وهو بفتح الحاء المهملة اجرة الخمر والمزقة وهو الظرف المطلق بالزفت
 واليقير وهو ظرف يكون من الخشب المنقور فان هذه الظروف كانت مختصة بالخمر
 فاذا ذهبت حرمة الخمر حرم استعمال هذه الظروف تشديدا وتعليل طاف
 باب تحريم الخمر في الابداء تركه اناس مدة ايام حتى عدم استعمال هذه الظروف
 بانه قال عدم فاسر بواجب كل طرف فان الظرف لا يخل شيئا ولا يكره ولا يشربوا
 المسكر وكان الانتباذ في هذه الظروف بعد نظره فان كان الظرف عتيقا يغسل
 ثلثا فيطهر وانه كان جديدا لا يطهر عند حرقه لانه يشرب الخمر بخلاف العتيق وعند ابي
 يوسف يغسل ثلثا ويحرق في كل مرة ويكره دردي الخمر لتحقيق اجزائه فيه دردي
 الشئ ما سبق في سفله والسطح به اي الانتفاع بالردى اراد بالكرامة اجماعا لانه
 فيه اجزاء الخمر ومعه به لعدم القاطع فيه ولا يكره ربلي سار بردي بكل كانه
 وجوب اكد في قليل الخمر لكونه داعيا الى الكثير والردى ليس كذلك فاعبه حقيقة
 السكر ولا يجوز ان يداوى بها اي بالخمر خمر ولا يجوز ايضا ان يداوى بها بدابة
 الدبر بفتح الدال المهملة ووجه الدابة ولا يبيح ادوية لوصفها للردى والوبال
 والوبال على سقاء ولا يبيح الدابة وقيل لا يخل الخمر اليها اي الى الدابة فانه قيدت الى
 الخمر فلا بأس به كما في الكلب مع الميتة ولا بأس بالعاء الدردي في الخمر لانه لصير
 لكن يخل الخمر اليه دون غيره **كتاب القصيد** هو الاصطيد وهو جازن باجود
 المعلمة والحمد ومنهم من غيره لما يؤكل متعلق بقوله جائز لا كله اي لاجل كلة وما
 لا يؤكل بجلده وشعره اي لاجل جلده ولاجل شعره لانه المراد بالصيد الانتفاع

ان انتفاع بالخمر ولا يكره

فهو حاصل به وقد يكون الصيد لاستدعائه كالحشر وكل ذلك مشروع ولا بد فيه من
 الصيد في الجرح ولا بد كونه المرسل بكلمة السين أي مرسل الجوارح أو الرامي مسلما أو كتابيا
 ولا بد أن لا يترك التسمية عند الرسل والرمي ولا بد كونه الصيد مستغيا بالرمي
 أو الجوارح فالصيد الذي استأنس بمنع غير متوحش والصيد الواقع في الشبكة
 والتقاط في البئر متوحش غير مستغيا لم يوجب غير الامتناع ولا بد أن لا يقع في الصيد
 عن طلبه بعد التوارى أي غيبة الصيد عن بصره ولا بد أن لا يترك المعلن غير المعلن أو
 أن لا يترك مرسله من لا يحل إرساله كالحلب غير معلم أو كلب المجموع أو كلب لم
 يرسل للصيد أو أرسل له وترك التسمية عند أول بدائه لا يطول وقفته أي مكنته
 بعد الرسل لغير الكافة أي لغير اختفاء للصيد فأن حيلة الفهد أن يجلس في الاصطبا
 فأن كان طول كفت المرسل لأجل الكافة الفهد يجوز لكونه الاصطبا مصفا إلى الكافة
 وإن كان لغير الكافة لا يجوز لأنه الاصطبا ولم يكن مصفا إلى الكافة ويجوز أن الصيد
 بكل جوارح علم من ذن باب الذي يصيد بآية من السباع كالحلب وفهد أو ذي فحل
 الذي يصيد بحيلة من الطيور كالبازي وكهوه والمخبط ظفر الطائر ويثبت التعلم
 أي تعلم الجوارح بغير رأي أو بالرجوع إلى الخبرة لأنه تقدير المرة لا يعرف بالآية
 ولا نص فيه فيغوص إلى رأي الخبرة بتلك الصناعة وعند ما وهو رواية غلام
 يثبت أي التعلم في ذي باب يترك الأكل ثلثا يعني إذا ترك الأكل ثلث مرات
 يكون معلمها فيجوز ما أخذه في المرة الرابعة وروى عنها في الثالث يكتل
 يثبت أي التعلم في ذي المخبط بالاجابة أي بالعود إذا دعى صاحب بعد الرسل
 فلو أكل منه أي من الصيد البازي أكل على صيغة الجهم أو أي يجوز أكل هذا الصيد
 لأنه تعلم بالاجابة لا يترك الأكل فإذا أكل أي لا يؤكل من الصيد أنه أكل منه أي من
 هذا الصيد كالحلب أو الفهد لأنه تعلم بترك الأكل علم أنه أكل منه يعلم فيجوز صيده
 فأن أكل أي ذي باب أو ترك الاجابة أي ذي فحل بعد الحكم بتعلمه حرم ما صاده
 بعده أي الأكل أو ترك الاجابة حتى يتعلم بأنه يترك كالحلب ثلث مرات ويجب

ذو كلب دعو صاحب وكذا أي حرم أيضا ما صاد قبله أي قبل الأكل بعد تعلمه ترك الأكل
 قبل ترك الاجابة بعد تعلمه الاجابة ويقع أي هذا الصيد في ملكه أي لا يحل ما صاد قبل الأكل
 أو الترك إذا بقي في ملكه لأنه إذا أكل أو ترك علم أنه لم يكن معلميا فكل ما صاد بعد ذلك
 وقبله يحرم إذا بقي في ملك الصيد فإذا لم يبق في ملكه لم يظهر فيه حكمة لا لعدم المحلنة
 حلا فالها فأن ما صاد قبله لا يحرم عنه ما لا زال الأكل بعد تعلمه لا يدل على جهله لأنه يأكل مع
 علمه بغلبة الجوع فأن ترب كلب فهد أي من دم الصيد ومنه من النهر بالسين
 المهمة الأخذ بمعلم أي استأنس وبأنين المعجزة الأخذ بأخر أسه فقطع أي الكلب
 أي من الصيد بضعة فهدا أي رمى الكلب هذه البضعة إلى الأرض وأتبعه أي كلب
 الصيد أكل أي يجوز أكل هذا الصيد وأنه وصية أكل أي الكلب تلك البضعة وهي
 بالفتح القطعة من اللحم بعد صيده يعني أنه الكلب لو ألقى ما منه ثم أتبع الصيد
 فقتله ولم يأكل منه وأخذه صاحبه ثم تربت تلك البضعة فأكلها يؤكل الصيد لأنه
 نهش البضعة قد يكون لها كلها وقد حيلة في الاصطبا وليضعف بقطع القطعة
 منه فيذكره فالأكل قبل الأخذ يدل على الوجه الأول ويعود على الوجه الثاني فلا يدل على جهله ولا الو
 أكل أي الكلب أكل صاحبه من الصيد يعني لو صاد الكلب المتعلم فأخذ صاحبه من الصيد
 ثم قطع منه قطعة والعاة إليه فأكلها يؤكل باقي لأنه لم يبق صيد أفسار كما إذا ألقى
 إليه طعاما غيره أو أكل هو بنفسه من بعد ما صاد صاحبه يعني جاز أيضا أكل ما صاده الكلب
 وأخذ منه صاحبه وأحرز ثم وجهه هذا الكلب وأكل منه بخلاف لو أكل القطعة قبل
 أخذه الصيد كما لو نهش الصيد فقطع منه بضعة فأكلها ثم أدرك الصيد فقتله ولم
 يأكل منه لم يؤكل هذا الصيد لأنه صيد كلب جاهل حيث أكل منه الصيد وأنه حقة
 بالخاء المعجمة أي أنه خفق الكلب الصيد ولم يجره أي كلب الصيد لا يؤكل هذا الصيد
 لأنه أخرج شرط على ظاهر الرواية وهذا يدل على أنه لا يحل بالكسر وعزاه أنه إذا كثر
 عضوه فقتله لا بأس بأكله لأنه جراحة باطنة فهي كالجراحة الظاهرة وكذا أي لا يؤكل
 إن شارك أي إن شارك هذا الكلب في الصيد كلب غير معلم أو كلب مجوس أو

كلب ترك مسلة التسمية عند الاجتماع المبيع المحرم فتغلب جهة الحمة نصا او احتياطا وان ارسل
مسلم كلبه فوجه والمعاد بازجر الاغراء والسوق بالصياح عليه وبالانزجار اظهار زيادة
الطلب فحسب او في حكمه فانه لا يكون زكوة كالمزكاة والمزكاة وتارك التسمية عامدا في تزجر
اي الكلب بزر المحسوس حل اي اكل هذا الصيد لانه الزجر دون الارسل ولهذا لم يثبت
بشبهة الحمة وبالعكس حرم كذا لو ارسل محسوس كلبه فاغراه مسلم فانزجر الكلب باغراء
المسلم فهذا الصيد حرام لانه اجتماع الارسل والتزجر ولا اعتبار للارسل فان كان الارسل
من المحسوس والزجر من المسلم حرم وان كان على العكس حل كما سبق وان لم يرسل احد فوجه
او غيره فالعبرة للزجر يعني ان لم يوجد الارسل فوجه الزجر بغير الزجر فالمسلم حل
وان كان من المحسوس حرم وان ارسله ولم يتم تزجره فمضى كالعبرة كمال الارسل لانه
الارسل بمنزلة رمي السهم وامر الشفرة في الزجر بان يكون في حكمه الذبح فيسترط
اقرار التسمية بالارسل وان ارسله على صيد فاذا اكل كلب غيره اي غير هذا الصيد حل
ما دام على سنن ارساله اذ لا يمكن التعليم بحيث يأخذ ما يقتنه وكذا اي حل ايضا اكله
لو ارسله على صيد كثيرة بتسمية واحدة فاذا اكل كلب كل ما اكل كل الصيد وحلت
هذه الصيد وان ارسل العهد فكل الصيد حتى يتمكن ثم اخذ حل وكذا الكلب اذا
اعتاد ذلك اي الصيد على هذا الوجه ولو ارسله على صيد فقتله اي هذا الصيد ثم اخذ
هذا الكلب صيدا اخر اكل اي الصيد كما لو رمى صيدا فاصاب صيدين اثنين واذا
رمى سهم وسقط اي ذكر سهم سقط وقت الرمي اكل اي جاز ما اصاب السهم في الصيد
ان جرحه هذا السهم فمات لانه ذابح بالرمي لكونه السهم اذ لا تسترط التسمية عند
الرمي وان تركها اي التسمية عند وقت الرمي حرم اكل هذا الصيد وان وقع السهم
اي بالصيد فتحل اي الصيد السهم وغاب ولم يقعد الرامي عن طلبه اي غلب طلب الصيد
ثم وجد الرامي الصيد ميتا حل اكله لم يكن به اي بالصيد جرحه غير هذا السهم وان
يكل اي هذا الصيد فقتل الرامي عن طلبه ثم وجد ميتا لانه هذا الصيد ميتا لم يمت
بسبب الرمي واحكم فيما جرحه الكلب كالحكم فيما جرحه السهم وان رماه اي صيد فوقع

في ماء او على سطح او جبل او شجر او حائط او اجرة ثم تردت الى سقطة منه الى موضع فمات
حرم لانه المردة وهو حرام بالنص ولانه احتمل الموت بغير الرمي اذ انما يهلك وكذا البوط
من العالي وكذا اي حرم الصيد ايضا لو وقع اي الصيد على ربح منصوب او قصبه قامة او حوت
او حرف اجرة فخرج بها اي هذه الاشياء لا اتصال ان مات بهذه الاشياء وان وقع اي الصيد
على الارض ابتداء حل لانه لا حرج من مثل هذا غير مكنته وكذا اي حل ايضا لو وقع الصيد على حجرة
او اجرة فاستقر ولم يخرج لانه ميت لا يكون بسبب الرمي لعدم الجرح بوقوعه وان وقع في الماء فمات
حرم لانه انما يهلك وان كان الطير ما يتأقوقع فيه فان انفس جرحه في اي في الماء حرم وانما اي
وان لم ينفس جرحه في الماء حل ويحرم ما قتل المعراض بعرضه المعراض السهم الذي لا يرسل
سهم مع اصلا لانه يصيب السهم بعرضه فلو كان في رأسه حدة فاصاب بجرحه بكل لقوله دم
ما اصاب بجرحه فكل وما اصاب بعرضه فلا تأكل او البندقة بضم الباء والذال الذي يرمى
واحدة وجمعها البنادق ولم يخرج لانه لا اتصال قتلها بنقلها حتى لو كانت خفيفة بها حدة
يكل ليقين الموت بالجرح وان اصابه اي الصيد بجرحه جرحه فانه كالجرح بفيل او حبة
لا يؤكل لانه لا اتصال فله ينقله وان كان الجرح خفيفا وبه حدة اكل ليقين الموت بالجرح
ولو كان الجرح خفيفا وجعله طويلا كالسهم وبه حدة فانه يكل لانه قتل بجرحه وان لم
يجرحه لا يؤكل مطلقا والاصل في هذه المسئلة ان الموت اذا كان مصفا الى الجرح
بيقين كان الصيد حلالا واذا كان مضافا الى الشغل بيقين كان حراما وان وقع
الشك ولا يدري مات بالجرح او لا تغل كان حراما احتياطا ولو رماه بسيف او
سكين فاصاب ظهره اي فعاد السيف لو السكين او مقبضه اي مقبض السيف
او السكين فقتله لا يؤكل لانه قتل فاما الحديد وغيره فيه سواء ولو اصابه بسيف
او السكين بجرحه فمات حل وشروط في الجرح الادماء وقيل لا يسترط الادماء وقيل
ان كان الجرح كبير لا يسترط الادماء وان كان الجرح صغيرا يسترط الادماء يعني لو رماه
في حوضات بالجرح ان كان في الجرح ادماء حل بالانفاق وان لم يكن فيه ادماء فيحل
عند بعض المتأخرين سواء كانت اجزاء صغيرة او كبيرة لانه الدم قد يجتسب لضيق

المنفذ او غلط الدم وعند بعضهم كانت اجزاء كبيرة حل بدون الاداء وان كانت صغيرة
 لا يضر الاداء ولو دبح شاة ولم يسل الدم قبل الاكل وقبل حل وان اصاب السهم ظلمة
 بكسر الظاء المعجمة للبقرة والظبي وشبهه بمنزلة القدم لنا او قرنه فانه ادماء حل والافلا
 وان رمى صيدا فقطع عضوا منه اكل دون العضو اي لو اكل هذا الصيد ولا يؤكل هذا العضو
 لانه ميت هذا عندنا وعند ان في يؤكله جميعا وان قطع اي جزء قطع عضوا منه ولم
 يبينه اي لم يوجد منه الا بانه في هذا العضو فانه احتل الشاة الى التمام جرح هذا العضو
 فاذا مات اكل العضو ايضا اي كما اكل اسواه لانه بمنزلة ساثر افرانه والآي وان لم يحل
 الشاة بانه بقي متعلقا بجذبه فلا اي لا يؤكل هذا العضو ولو اكل ما سواه لوجوده بالانه
 معنه وان قرنه القدر الشق طولاً نصفين او طولاً والاكتر من جانب العجز وهو يقع العجز
 الممثلة وضم ابيهم مؤخر الشق يعني لو قطعه بقطعتين بحيث يكون الثلث في طرف الرأس
 والثلثان في طرف العجز لا يحل اكله في الثلثين فوق حيوة المذبح وكذا اي اكل اكل
 ايضا لو قطع نصف رأسه او اكثر لانه المباشرة منه صحة صورة لا حكم اذ لا يتوهم بقا الحيوة
 بعد هذا الجرح بخلاف اذا قطع اقل من نصف الرأس واذا ادرك اي لم يسل او الرامي
 الصيد جثا حيوة فوق حيوة المذبح فلا بد من زكاته يعني ادركه جثا حيوة فوق ما يكون
 في المذبح بحسب التذكية حتى لو ترك التذكية جرحه فان زكها اي الزكوة متمكنا اي قار
 منها اي بالزكوة فمات الصيد حرم لانه حيوة لما كانت اقوى للمذبح وجبت زكوة
 فاذا تركها حرم وكذا اي حرم ايضا لو ترك الزكوة غير متمكنا اي غير قادر عليها فظاهر
 الرواية لانه العجز في مثل هذا لا يحل احرامه وان لم يبق من حيوة الا مثل حيوة المذبح و
 هو هذا الغيب بقوله وان لم يبق من حيوة الا اخره ما لا يتوهم بقا وانه اي بقا الحيوة
 بعد هذه الاجزاء فلم يدركه جثا اي فلم يكن مدركا الا الصيد بحيوة فيحل بل تذكية اذ لا
 عبرة لتلك الحيوة ولو وقع في الماء وفيه حيوة بهذه الصفة يحرم لاصتمال ان مات
 عن الماء وقبل عند الامام لا بد من تذكيته ايضا فان زكاه حل وكذا اي حل ايضا ان زكي
 المتدنية وهي الشاة الساقة في الموضع العالي والطيحة وهي الشاة التي اشرفت

اكل الكل اي كل القطعتين بخلاف
 اذا كان الثلثان في طرف الرأس والثلث
 في طرف العجز

على الهك

على الهلاك من اصابة قرن صاحبها ولو قوزة وهي الشاة التي انخرت بالخشيب فميتت
 على الموت والتي نقر اي شق الذنب بظنها واحال فيه حيوة خفية او جليلة حل اي اكل هذه
 الحيوات وعليه الفتوى وعند ابو يوسف ان كان الجال لا يعيش مثله لا ياكل لانه لم يكن موة
 بالذبح وعند حماد ان كان يعيش فوق ما يعيش المذبح حل والافلا لانه لا عبرة لتلك الحيوة
 ومن رمى صيدا فاحلته اي جرحه واخرجه عن جز الامتناع ثم رماه آخر فقتله حرم اي لا يؤكل
 هذا الصيد لاصتمال الموت بجرح الناس وهو ليس بركوة للقدرة على زكوة الاختيار
 وهذا اذا كانت رمية الاول بحال يسل الصيد جرحها لانه الموت يكون من هذه الحالة فصا
 الى الله وان كانت بحال لا يسل منه الصيد باق ببقه في حيوة بقدر ما يبقى في المذبح
 يحل لانه الموت يضاف الى رمى الاول ومنه اي الرامي ان قتلته اي قتلته الصيد جرحا
 للاول لانه الصيد صار ما تجاء الاول ملكا له فيجب ضمه القيمة على ان يتلاف ملكه
 وقيمة المتلف يعتبر يوم الاتلاف فلانه ايضا جرحا وان لم يخنه الاول برمي
 فرماه الله فقتله حل اكله وهو اي الصيد يكون ملكا له لانه الاخراج عن جز الامتناع
 وجد من رمى الله ومارسل كلبا على صيد فادركه فصرعه ثم ضربه فقتله اكل وكذا اي اكل
 ايضا لو ارسل كلبين فصرعه احدهما وقتله الاخر ولو ارسل رجلا كل منها كلبه فصرعه
 احدهما وقتله الاخر حل وهو اي الصيد للاول لوجود الصرع في الاول ولو ارسل الله
 بعد صرع الاول حرم اي اكل الصيد ومنه اي ان قتلته للاول كما في مسألة الرمي و
 من سمع حشا فظنه انسانا فرماه او ارسل عليه اي على هذا الانسان كلبه فاذا هو
 صيد اكل لانه لا اعتبار لظنه مع كونه صيدا حقيقة وكذا لو ظنه صيدا فرماه او
 ارسل عليه ثم ظهر انه صيد حقيقة حل **كتاب الرهن** هو لغة الرهن مطلقا و
 شرعا جسي شي حيوانا او جادا او عروضا او عقارا مذكورا او معدودا مكينا
 او موزونا بحق اي بسبب حق مالي ولو مجهولا يمكن استيفاء منه اي استيفاء
 هذا الحق من ذلك الشيء الموهون بائنا باع واحترز به عن نحو القصاص واكد والبيع
 وغيره من احوال المدبر وام الولد والمكاتب وغيره الموكوف لعدم ملكية الاستيفاء

كالدين وفيه ابراهه بالخاف إشارة الى انه جاز بالعين ويقع في الرهن بايجاب كرهنك
 مالك على من الدين وقبول كارهضة سواء صدر من مسلم او كافرا او عبدا او اصيل او وكيل ويتم
 بالقبض لانه عقد تبرع لا يتم الا بالقبض نحو انهم منقول في كوز بمعنى اجمع اي مجموعا
 احترزه عن المتصرف كرهن الثمر على الشجر وrehن الزرع في الارض مفرغا احترزه عن
 المتقول له كرهن الارض كرهن الشجر بدونه الثمر وrehن الارض بدونه الزرع ميمنا
 احترزه عن المتساع كرهن نصف العبد والدار والتخليفة هذا مبتدأ خبره قوله لا
 قبض فيه اي في الرهن وهي رفع المانع والتكليف في القبض وفي البيع قبض اي
 في حكم قبض المهرتين والمشتري حتى اذا وجدت التحلية في الرهن بحضرة المهرتين ولم يأنه
 فضاء من المهرتين وهذا في ظاهر الرواية وغيره يوسف انه القبض لا يثبت في
 المنقول الا بالنقل لانه قبض موجب للضمان بمنزلة الغصب ولله الرهن ان يرجع
 عنه اي عن الرهن قبل القبض اي الرهن باختيار ان شاء سلمه وان ارجع
 عن الرهن لانه التزام في العقد يوجد بالقبض اذ المقصود لا يحصل قبله فاذا
 سلمه وقبضه دخل في ضمانه فاذا قبض اي المهرتين لزم وهو اي الرهن مضمون
 بالاقبل من قيمة اي قيمة الرهن ومن الدين وانما اورد الاقل بلام التعريف لئلا
 يتوهم قول من في قوله من قيمة ومن الدين تفصيلية وكذلك بل بانية والمعنى بالاقبل
 الذي هو من هذين المذكورين ايتهما كانا فلو تبرع على قوله وهو مضمون بالاقبل الى اخر
 ملك اي كل الرهن في يد المهرتين اعلم انه الرهن امانة محضة عندك فحقه لم يجعله
 مضمونا وعند امانة لكن يد المهرتين يد استيعاء ويتقرر بالهلاك واحالها اي
 الدين وقيمة الرهن سواء امت وبها في المقدار صار المهرتين مستوفيا لدينه
 وانه كان قيمة اي الرهن اكثر من الدين فالزائد على الدين من الرهن امانة في يد
 المهرتين فلا يضمن المهرتين الرهن شيئا لانه يهلكه وانه كان الدين اكثر من
 قيمة سقط منه اي من الدين قدر القيمة اي قيمة الرهن وطول الرهن بالدين
 في ذمة من الدين كما اذا رهن ثوبا بقيمة عشرة بعشرة فهلك عند المهرتين سقط

دينه فانه كان قيمة الثوب خمسة عشر يرجع المهرتين على الراهن بخمسة افرى وان كانت
 قيمة الثوب خمسة عشر والنحو الزائدة على العشرة التي هي قدر الدين امانة
 فلا يضمنها المهرتين ما لم يتعد في هلاكه ويعتبر قيمة اي قيمة الرهن يوم قبضه اي قبض
 الرهن لانه كان مضمونا بقبضه واعتبر قيمة يومه وهلاك اي الرهن على ملك الراهن فلكنه
 عليه اي على الراهن عند هلاك الرهن وللمهرتين ان يطالب الراهن بدنيه لانه الرهن لا يقط
 طلب الدين ويجب اي للمهرتين الراهن بدينه بالدين وان وصلته كان الرهن عنده
 عند المهرتين لانه حقه باق بعد الرهن واكبحس جزاء الظلم فانه امتنع عن ادا حقه
 عند القاضي يجب دفعا للظلم وله اي للمهرتين ان يحبس الراهن بعد فتح عقده اي عقد
 الرهن حتى يقبض دينه الا ان يبراه لانه الرهن لا يبطل بمجرد الفسخ بل يرد على الراهن
 بطريق الفسخ فانه لم يبق مضمونا حتى لو هلك بعد الفسخ يكون كما لو هلك قبله بخلاف ما
 لو هلك بعد الابد حيث لانه الدين صار بالابد كان لم يكن واذا بطل الدين بطل
 الرهن فلم يكن قبضه قبض استيعاء بل كان امانة وليس عليه اي على المهرتين ان
 كان الرهن في يده ان يمكن الراهن من بيعه للايقاع يعني لو اراد الراهن ان يبيع الرهن
 ليقض ثمنه لا يجب على المهرتين ان يمكنه من البيع لانه حكم الرهن اكبحس الى ان
 يقبض تمام الدين وليس للمهرتين الانتفاع بالرهن ولا اجارة ولا اعارته
 ويصير اي المهرتين بذلك اي بفعل هذه التصرفات متعديا ولا يبطل به اي بفعل
 هذه التصرفات الرهن وكذا يمنع الراهن عن الانتفاع بالرهن ليكون عاجزا
 عن الانتفاع فينتزع الى قضاء الدين واذا اطلب اي المهرتين دينه امر على صيغة
 المحجور باجصار الرهن لانه قبض الرهن قبض استيعاء فلا يجوز ان يقبض ماله
 مع قيام يد الاستيعاء فاذا احضر اي المهرتين الرهن امر الرهن بتسليم كل
 اولاه المهرتين بتسليم الرهن وكذا اي امر باجصار الرهن ايضا لو طالبه اي
 المهرتين الراهن بالدين في غير بلد العقد واحال لم يكن للرهن حمل ومؤنة لانه
 الا ما كان كلها في حق التسليم مكان واحد فيها ليس له حمل ومؤنة وان كان له اي

للراهن حمل ومؤنة فله ان يمتنع ان يستوفى دينه بل احضار الراهن لانه احضار الغنيمة
 النقل والواجب عليه التسليم بمقتضى التحلية لا النقل من مكان الى مكان لانه يضر به ولم
 يلقه منه وكره ان يمتنع استيفاء دينه ايضا ان كان الرهن وضع عند عدل يعني بامر
 الراهن ولا يكلف ان يمتنع باحضاره اي الرهن ولا باحضار من رهن بامر الراهن
 بامر الراهن حتى يقبضه يعني لو امر الراهن الراهن ببيع رهنه فباعه ولم يقبض المثل
 ثم طلب دينه لا يكلف باحضار المثل حتى يقبضه واذا قبض المثل يكلف باحضار
 المثل ولا يكلف الراهن ايضا ان يرضى ان يرضى الراهن بعض حقه بسليم حصته اي حصته
 الرهن بمقابلته فاقضى حتى يقبض ان يرضى الراهن الباقي من الدين او لم يرضى ان يحبس
 كل الرهن حتى يستوفى كل الدين ولم يرضى ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجه وولده
 وحادم الدين بل يحفظه بالمدكورين في عياله بان يكون معه لانه العبرة بالمكان
 لا النفقة فيجوز ان يحفظه بالمدكورين مع سواه كانه مشاهرة او مساندة وكره المرأة
 لو دفعت الزوجها لا يقبضه وان حفظه غيره او او دعه ضمن كل قيمة لانه متقدر على حفظ
 الواجب وكره ان ضمن كل قيمة ايضا نقدي فيه اي في الرهن او جعل الحائض اي خاتم
 الرهن في خنصره اليمنى او اليسرى فهو صاخر لانه استعمال عادة فيكون متقدرا بالاعتقال
 بلا اذنه فان جعله اي خاتم الرهن في اصبع غير ما اي غير الخنصر فلا اي لا يقبض لانه لا يلبس
 الرجال ذلك فكان من باب الحفظ والالتفات فليس كذلك فاذا كان الراهن امرأة
 تضمن في اصبع غير ما يكون هذا التمسك فكونه متقدرا وعليه مؤنة حفظه ورده اليه او
 رد جنة كاجرة بيت حفظه وحافظه اما جعل الابق والمداواة والغذاء من اجبانية
 فنقسم على المضمون والامانة اي على الراهن مؤنة الحفظ كاجرة بيت الحفظ
 والحفاظ سواء كثرت قيمة الراهن او لا وكره مؤنة رده اليه ان يرد الراهن
 انه خرج من يده كجعل الابق او رد جنة كاجرة او اداة الخروج والقروح ومعالجة الامر
 والغذاء من اجبانية الراهن ان لم يكن قيمة اكثر والاقسم على المضمون والامانة
 فعلى الراهن بقدر المضمون وعلى الراهن بقدر الزيادة لانه الزيادة امانة في يده

وهذا

وهذا بخلاف اجرة البيت الحفظ فانها على الراهن وان كان قيمة المهرول اكثر من
 الراهن لانه يجب ذلك بسبب حبس وحسب الحبس في الكل ثابت له ومؤنة بنقية
 واصلاحه على الراهن كالتفقة اي كنفقة الرهن والكسوة واجرة الراعي واجرة
 ظفر ولا رهن وسقى البستان وتلقيح نخلة اي تربيته وجرادته اي قطعه و
 القيام بمصالحه فالحاصل ان ما يرجع الى بقاءه فهو على الراهن سواء في الرهن فضل
 او لا لانه العين بقيت على ملكه وكره ان يمسكه ملكه له وما يرجع الى حفظه فهو على
 الراهن اما خاصة او بالتقسيم كما مر وما اداه احد ما اي احد الراهن والراهن
 مما وجب من المؤنة على صاحبه بلا امر اي بلا امر صاحبه فهو اي ما اداه تبرع لانه
 قضى دين غيره بغير امره وبامر القاضي اي وان ادق احد ما المؤنة الواجبة على
 صاحبه يرجع به اي يرجع باذنه على صاحبه او للقاضي ولانية عامة فكان صاحبه
 امر به وغير الام لا يرجع احدها باذنه على صاحبه ايضا اي كالا يرجع عليه ما اداه
 بلا امره ان كان صاحبه حين الاداء حاضرا اذا اداه بجنور صاحبه احتمال قصد
 التبرع **باب ما يجوز ارتداه** والرهن به وما لا يجوز لا يصح رهن المشاع واهلية
 كانه الرهن مما لا يحتمل القيمة او كانه رهن المشاع من الشريك فان رهن المشاع
 من شريك لا يصح لانه حكم الدين دوام الحبس او ثبوت يد الاستيفاء وهو غير متصور
 في المشاع بان يكون رهنه يوما ويومين ولو طرأ على صيغة الما في اي الشيوع على الرهن
 بان يحصل الشيوع بعد الارتداه كما تنفي العقد في نصف الرهن المقبوض او باع
 نصفه باذن الراهن فسد اي عقد الراهن عند البيع ومحمد لانه الشيوع الطاري عنده
 لا يفسد ولا يصح رهن التمر على الشجر بدو الشجر ولا الزرع في الارض بدو ربا اي
 بدو ربا الارض ولا الشجر بدو التمر والارض بدو الزرع مستعملين اي الشجر
 والارض بالتدوير والزرع لانه المهرول متصرف باليس بمرهونه حقيقة ولا يمكن قبض
 المهرول وحده فانه لا يبيع ولو رهن الشجر بمصرها او الدار بما فيها جاز لان
 الاتصال بمداورة ولا يجوز رهن الحو والمهرول والمكاتب لانه حكم الرهن

كما قاله في عقد الرهن يمنع بيعه بالارهن
 كما قاله في عقد الرهن يمنع بيعه بالارهن

بثبوت الاستيعاء حكما فلا يصح ثبوت الاستيعاء حقيقة ولا يصح الاستيعاء حكما لعدم
المالية في الحر وعدم جواز بيع ما سواه ولا يجوز الرهن ايضا بالامانة كالودعة والعارية
وما لم يصاربه وما لم يتركه لانه موجب الرهن بثبوت الاستيعاء للرهن قبض الرهن
مضمونا وقبض الامانة ليس بمضمون فلا يكون في حكم الرهن ولا بالدرج كما اذا باع رجل
شيئا وسلمه وقبض منه وخاف المستر عن استحقاقه في الشيء واخذ بمقابلة من البايع
رهنه قبل الترك فانه باطل حتى لا يملك حبس الرهن لانه الرهن للاستيعاء والاستيعاء
قبل الوجوب ولا بما هو مضمون بغيره كالبيع في يد البايع كما اذا باع شيئا ولم يسلم
فمنه بمقابلة البيع شيئا للمستتر لكنه سقط التمسك وهو حق البايع والقوم ليموت
بالعين المضمونة بغيره ولا بالكلية بالنفس كما اذا كفل بنفس رجل فريه بها شيئا
ليس لها لا يجوز ولا بالقصاص في النفس ولا بالقصاص فيما دونها كما اذا اوجب
على رجل القصاص في النفس وما دونها فريه شيئا لكان يستع غم القصاص لا يجوز
وانما لا يجوز ولا بالتفعة كما اذا رهن البايع او المستر شيئا عند الشفع يسلم
الدار بالتفعة لا يجوز وانما لا يجوز في هذه الصورة لانه اخذ الحق الواجب من المهر
غير مكنه ولا باجرة الناحية والمغنية ولا بالعبد الجاني او المذنب لانه غير مضمون على المولى
شيء واذا لم يصح الرهن في هذه الصور فللرهن ان يأخذ المهر من المهر من ولو ملك
المهر من غير المهر من قبل طلب الرهن ملك بل شيء اذا حكم للمطل فبقبض القبض
بأذن المالك ولا يجوز للمسلم رهن آخر ولا ارتهاها اي آخر من مسلم او ذمى لقدر
الايلاء والاستيعاء في حق المسلم ولا يصح له اي للمسلم رهنها اي آخر ولو وصيلة
ذمية ويضمها هو اي المسلم لو ارتهاها ذمى اي من الرهن المسلم ذمى فخره فملك
في يد الذمى لا يصحها الذمى للمسلم شيئا وان رهن الذمى من المسلم فخره فملك في يد
المسلم يضمها المسلم للذمى لانها مال مستقوم في حق الذمى دون المسلم ويصح اي الرهن
بالدين ولو موعودا بائنا رهن ليقضه كذا فلو ملك في يد المهر من لومه دفع ما وعد
انه مثل قيمة او اقل كما اذا رهن ليقضه الف درهم وتلك الرهن في يد المهر من

فهذه على المهر من بمقابلة الالف الموعود فتجب عليه تسليم الالف الى الرهن من اذا
كان الدين متناويا بالقيمة او اقل اما اذا كان اكثر فلا يكون مضمونا بالدين بل بالقيمة
وانما لم يترك هذا القسم لانه الظاهر انه لا يكون الدين اكثر من قيمة الرهن وان كان
على سبيل النذرة فحكمه يعلم ما سبق فاعتمد على ذلك ويصح الرهن ايضا برأس
مال السلم ومنه الصرف وبالمسلم فيه فانه ملك اي الرهن في مجلس العقد فقد
استوفى حكما وانما اقره وقبل النفقة والهدايا بطل العقد اي اذا رهن برأس مال
السلم ومنه الصرف فانه ملك الرهن قبل الاقتران فالرهن قد استوفى حقيقة وان
اقره وقبل نفقة المهر من وقيل ملكا لم هو بطل عقد السلم والصرف كفوات
القبض حقيقة وحكما وهذا التفصيل لا يتأخر في الرهن بالمسلم فيه فيصح مطلقا
فانه هل الرهن بصير مستويا للمسلم فيه فلا يبقى السلم والرهن بالمسلم فيه رهن
بيد له اذا فسخ كما اذا كان الشيء موهونا بالمسلم فيه ثم فسخ عقد السلم فهو رهن
برأس المال فيكون رهن السلم ان يحبس الرهن حتى يقبض رأس المال لانه بدله
وهذا بعد الفسخ هل كان باطلا اي بالمسلم فيه كما اذا رهن السلم اليه عند رب السلم
شيئا بالمسلم فيه فسخ المسلم فملك الرهن في يد رب السلم يكون بالمسلم فيه حتى يحيا
على رب السلم اداء مقدار السلم فيه ويصح اي الرهن بالاعيان المضمونة بنفسها
اي بالمثل او القيمة كالمقصود والمهر وبدل الخلع وبدل الصلح غير موعود فانه من
الاشياء اذا كانت قائمة يجب وان ملكك يجب المثل او القيمة اعلم ان الاعيان
ثلاثة اقسام احدها عين غير مضمونة اصلا كالامانة فانه الضمان عبارة عن رد
مثل الهالك ان كان مملوكا او قيمة ان كان قتيلا فالامانة ان ملكك بل نقد فلا
شيء في مقابلتها او بتعديف يبق امانة بل يكون مضمونة وبما ينه عنها مضمونة بنفسها
كالمقصود بكونه والقوم يستعملون الاعيان المضمونة بنفسها ويريدون الاعيان
المضمونة في حد ذاتها ووجه ان الضمان كما عرفت غير رد مثل الهالك او قيمة
فاذا ملك المثل او القيمي تعين المثل او القيمة فيكون مضمونة في حد ذاتها

مع قطع النظر عن العوارض وتالها عاين ليست بمضمونة ولكنها تشبه المضمونة كبيع
في البايع فانه اذا ملك لم يضمن احد بشئ او قيمته لكنه التزم بقطع غم فانه المضمون
وهو غير المثل والقيمة فبموجب هذا الاعتبار سموه بالعين المضمونة بغير ما ويصح
الرهن ايضا بديل الصلح عن انكار وان وصليته اذ المدعى بعدم الدين صورته وحل صليح
عن انكار ورهن بديل الصلح شيئا ثم نقصاه على لاديين فالرهن مفقود ولو رهن
الاب لدينه عهد طفله جاز اذا للاب ملك الصغير بلا عوض في الحال وفي هذا الضرب حافظ
لما فيه مع بقاء ملكه وكذا الوصي اي الوصي كالا بديله هذه المسئلة وغنى يوسف وزفران
رهنها مال الطفل لا يجوز فانه ملك اي الرهن لزمها اي الاب والوصي مثل ما سقط به اي الاب
الرهن فمدينها اي في الاب الوصي لانه قضى دينها بماله ولو رهنه اي عبد الطفل الاب
ثم نفسه او ماله لم يصغر صفة الاب لانه اوم عبد له تاجر صفة العبد لاديين عليه اي على العبد
صح اي هذا الرهن لانه الاب لو قد رشفقة انزل منزله شخصين واقامت عبادة
مقام عبايرين في هذا العقد كانه بعه مال الصغير في نفسه فتولى طرفي العقد بخلاف ابنه
الكبير وابيه وعبد الذي عليه دين لانه لا ولاية له عليهم بخلاف الوصي كالورهن الوصي مال
الطفل في نفسه او ماله الصغير او ماله عبد الدائم الذي لاديين عليه او رهن شيئا من ماله
نفسه في الطفل بحق الطفل عليه لم يجز لانه وكيل محض والواحد لا يتولى طرفي العقد في الرهن
كما لا يتولاهما في البيع وان استدان الوصي لليتيم في كسوة او طعامه ورهن به اي ماله
الدين متاعا او متاعا لليتيم صح لانه الاستدانة جائزة للحاجة والرهن يقع ايضا لليتيم فحيز
وليس للطفل اذ يبلغ نقض الرهن في شئ من ذلك مالم يقض الدين بوقوعه لازامه جانب
لانه هذا التصرف كتم في نفسه بعد البلوغ لقيامه مقامه ولو رهن شيئا بتمن عبد ظهر
خرا او رهن بتمن حل فظهر خرا او بتمن زكية فظهر ميتة اشترى عبد او خلا او
شاة مذبوحة ورهن بتمن المبيع وهو عشرة دراهم ثم ظهر العبد خرا او اخل خرا او الشاة
ميتة فالرهن ان هلك في هذه الصورة مضمون بقيمة ان كان قيمة عشرة دراهم
او اكثر فالرهن يؤدى عشرة دراهم الى الرهن وان كان قيمة اقل فالرهن يؤدى

القيمة الى الرهن لانه رهنه برين واجب ظاهرا وجاز رهن الذهب والفضة وكل
مكيل وموزون لانها محل الاستيفاء فانه رهنه المذكور بجنسها فهل كان كالمكيل
من الدين ويعتبه الى كونه في القدر وهو الوزن او الكيل ولا يبره في الجودة ولا للقيمة عند
المعابلة بجنسها لانه يصير متوفيا باعتبار الوزن والقيمة فانه الرهن اذا كان وزنيا
والرهن كذلك فملك ان تاسا وباسقط الدين وان كان الدين زائدا اسقط قدر
الرهن منه وبقى الزائد في ذمة الراهن وان عكس سقط قدر الدين منه والفضل للرهن
هذا عند البيع وعند هاهنا هاهنا اي هلاك هاهنا السبب باعتباره فانه خالفت اي القيمة
وزنها باثر تكون القيمة اقل من الدين فتضمن بخلاف اجنس فيجعل رهن مكانها اي ملك
فانه رهن ابريق فضة وزنه عشرة دراهم وهلك فعند البيع هلك بالدين وعند هاهنا كان
قيمة مثل وزنه او اكثر فكذا وان كان قيمة اقل وهي ثمانية مثلي بتمن دراهم
ذهبها لكونه رهن مكانه ومضى على ان يعطى بالتمن رهنه بعينه او كغيره بعينه صح استحسانا
فانه امتنع اي المتع رهنه اعطاه اي اعطاه الرهن المسمى والكفيل المسمى لا يجزى لانه عقد
الرهن تبرع فمجانبا للرهن ولا جبر على المتبرع وللبايع تبرع البيع لانه رضاه بالبيع كان
بهذا الشرط فبدونه لا يكون راضيا فكان لانه يفتح او يرضى بترك الرهن الا انه دفع
التمن حالا للحصول المقصود او قيمة الرهن رهنه لانه يد الاستيفاء تثبت على المعنى
وهو القيمة لانه الصورة امانة ومضى شيئا فقال لبايعه مك هذا فاعطيتك
التمن فهو رهن ارا على المتع في البايع شيئا غير مبيع وقال امك هذا فاعطى
تمنك يكون رهنه لانه لم يلفظ ما يدل على معنى الرهن وهو الحبس الى وقت والعبرة للوعا
وعند اليوسف هو وديعة ولو رهن عبد بين يابف فليس له اخذ احد ما يقضاه
حصته كما يبيع لانه الرهن محبوس بكل الدين فيكون محبوسا بكل جزء من اجزائه وصار
كما يبيع في يد البايع ولو رهن غنيا عند رجلين صح وكلها رهن لكل منهما لانه الرهن
اضيف الى جميع العين بصفة واحدة ولا يبرع فيه وموجب الحبس بالدين
وهذا مما لا يقبل الوصف بالتجزى فصار محبوسا بكل واحد منها والمضمون على كل حصته

دینه ای لوهرک الزهون ضمن کل منها حصه دینه او عند الهلاک یصیر مستوفیا حصه
 و الاستیفاء ما تجزی فانها یبانی حفظها ای فی حفظ العین فکل فی نوبه کالعد
 فی حق الاخر فان قضی دین احدهما فکلها ای کل العین دین عند الآخر لانه جمیع العین
 دین فی یکل واحد منها ولو دین اثنان بدین علیهما فیه واحد صح ای الزهون و لکن لزم
 ان یکسبه حتی یتوفی جمیع حصه منها لانه قبض الزهون یحصل فی کل یکسب و لو ادع
 کل من اثنین ان هذا دین هذا الشیء منه و قبضه و برهما علیه یطل برئانهما من
 مسئله مستقلة لا تعلق لهما ببقی یعنی اذا اقام کل واحد من رجلین علی زبده
 دین عند الذی فی یدیه و قبضه فلو باطل لانه کل منهما اثبت بینه انه حصه کل العبد
 و لا یکن القضاء لکل منهما بالکل لانه العبد الواحد یتحمل ان یکون کل رهن لهما و
 کل رهن لک فی حالة واحدة و لا یکن القضاء ایضا بکل واحد منهما لعدم الاولیة
 و لا یکن القضاء ایضا لکل منهما بالنصف لزوم الشیوع و لو برهن بعد موت
 الزهون قبل ان یقضى لومات رهنه و الزهون معهما فبرهن کل منهما بان رهنه عبده
 و قبضه یقبل برئانهما و یکلم بکونه الزهون مع کل منهما نصفه ای نصف العبد
 رهنا بحقه لانه حکم فی الجبوة انجس و الشیوع یضره و بعد المات الاستیفاء بالبع
 فی الدین و الشیوع لا یضره **باب الرهن** یوضع علی ید عدل ستمی به العدالة
 فی زعم الزهون و المرتهن و لو انقضا ای الزهون و المرتهن علی وضع الزهون عند
 عدل صح و یتیم بقبض العدل و ینسب لاهدما ای لاهد من الزهون و المرتهن اخذ
 ای اخذ الزهون منه ای من العدل بلارضی الآخر لتعلق حق الزهون فی حفظ عبده
 و امانته و حق المرتهن به استیفاء فلا ینسب لاهدما ای لاهد من الزهون و المرتهن فی حفظ
 و یضمن ای العدل بدفعه ای الزهون الی اهدما ای اهد من الزهون و المرتهن لانه العدل
 مودع الزهون فی حق العین و مودع المرتهن فی حق المالیه و اهدما اجنبی
 غیر الاخر و المودع یضمن بالبدفع الی الاجنبی و هلاک فی یدیه علی المرتهن ای ان ینسب
 الزهون فی ید العدل بکلی ضامن المرتهن لانه ید المرتهن فان کل الرهن العدل

او المرتهن او غیرهما بیعه ای الزهون عند حلول الرهن صح لانه لو کسل بیع ماله فان
 شرطت ای الوکالة فی عقد الرهن لا یغزل ای الوکیل بالغالی ای بغزل الرهن
 لانه لما شرط فی ضمن العقد صار وصفا من اوصافه و حقا من حقه و لا یوت الزهون
 او المرتهن لانه الرهن لا یبطل بموته و لکن لو کسل بیعه ای الزهون بغیبه و رهنه ای
 الزهون کما بیعه حال حیوة بغیبه و یبطل ای الوکالة بموت الوکیل فاذا مات
 الوکیل لا یقوم و ارته و لا وصیه مقامه لانه الوکالة لا تجزی فیها الارث و لا یوکل
 رضی برای الوکیل لایا غیره و لو وکل ای الزهون الغیر بالبیع ای بیع الزهون مطلقا
 ملک الوکیل بیعه ای بیع الزهون بالنقد و النشئة فلو رهنه ای الزهون الوکیل بعد
 ای بعد توکیل مطلقا غیر بیعه نشئة لا یعتبر بیعه هی ای الزهون و لا بیع الزهون
 و لکن المرتهن الزهون بلارضی الآخر اذا کل منها حق فی الزهون للزهون حق الملك و المرتهن
 حق الاستیفاء فان حل الاجل و الزهون غائب اجبر الوکیل علی بیع ای علی بیع الرهن
 کما یجبر الوکیل بالخصومة علیها ای علی الخصومة عند غیبه موکل یعنی اذا غاب الزهون
 حیث حلول الاجل و امتنع الوکیل عنه بیع الزهون بحیه الوکیل علی بیعه لکل یتضر الزهون
 کما یجبر علی الخصومة اذا غاب الموکل فان الموکل اعتمد علیه و غاب فلم یحاصم
 یتضر الموکل و یضیع حصه فیجبر الوکیل علی الخصومة و کیفیة الاجبار ان یجب
 القاضی ایما بیع فان رجعه فیه و القاضی بیعه علیه و لکن یجبر الوکیل علی بیع لو شرط
 ای الوکالة بعد عقد الرهن فی الراجح فان باعه ای الزهون العدل فیمتد ای تمتد الزهون
 مقامه فلهذا ای هلاک النشئة ید العدل کماله ای کمال الرهن فی کونه علی المرتهن
 لیسف عقد الرهن فی النشئة لقیامه مقام البیع المهرول فان اوفاه ای باع العدل
 الزهون و اوفی غنة المرتهن فاستحق الزهون و احوال کانه ای الرهن فالحاکم ای فی الرهن
 فلهذا حق الزهون الرهن و یصح البیع و القبض ای فلهذا حق الزهون الرجوع علی الزهون
 ان یرث لانه غاصب فی حصه و اذا رجع علیه صح بیع الزهون و قبض المرتهن الثمن
 او العدل ای المستحق ان یضمن فیمتد العدل ان یرث لانه متعذر بالبیع و التسليم

ثم العدل انشا ضمن الراهن قيمة الرهن لانه وكيله ويرجع عليه بالحقة بالبور
 من جهة ويصير في اي البيع والقبض لانه ملكه بالضميمة فبين ان باع ملكه
 فلا يرجع المهر من على العدل بدية او المهر من اي العدل انشا ضمن المهر من
 ثمة الذي اذاه اليه اذ بين بالتحقق ان المهر من اخذ الثمن بغير حق لانه
 العدل ملك الرهن بالضميمة واحكام هو اي ذلك التمس له اي كان للعدل لانه يد ملكه
 وانما اذاه الى المهر من على ظن ان المبيع ملك الراهن فاذا اظهر انه ملكه بالضميمة
 يرجع به على المهر من ويبطل القبض اي قبض المهر من التمس فيه رجوع المهر من على الراهن
 بدية لانه العدل اذا رجع بطل قبض المهر من التمس فيه رجوع المهر من على رايته
 بدية ضرورة وان كان عطف على قوله وكان في الحال الرهن قائما في المشتري اخذ
 المستحق من المشتري لانه وجد عين ماله ورجع التمس على العدل بتمنه لانه الوعد
 وحقوق العقد يتعلق به ثم يرجع هو اي العدل على الراهن به اي بتمنه لانه
 ادخل في العهدة بتوكيله فيجب عليه تخلصه وضح القبض اي قبض المهر من التمس
 او رجع العدل بالتمس على المهر من لانه العقد لما استقضى بطل التمس وقد قبضه
 المهر من ثم فاذا بطل وجب نقض قبضه عاد حقه في الدين فيرجع بالدين على
 الراهن وان لم يكن التوكيل مشروطا في عقد الرهن العقد يعني ان ما ذكره التفصيل
 انما يكون اذا كان التوكيل مشروطا في عقد الرهن وانما اذا لم يكن في عقد الرهن بان
 وكل الراهن العدل بعد العقد يرجع العدل على الراهن فقط اي لا على المهر من
 لانه التوكيل اذا كان بعد العقد لم يتعلق به حق المهر من فلا يرجع عليه كافي
 الوكالة المجردة عن الرهن بان وكل انسانا لانه يبيع شيئا ويقضي دينه بتمنه
 ففعل ثم حقه عهدة لم يرجع به على القابض بخلاف الوكالة المشروطة في الرهن
 اذا يتعلق بها حق المهر من وكان البيع واقعا لحقه وقد سلم له ذلك لجاز ان
 يلزمه الضمان قبض المهر من ثمة او لم يقبض صورته عدم قبضه ان العدل باع
 الرهن بامر الراهن وصاع التمس في يد العدل بل لا تعد به ثم استحق المهر من فالضمان

الذي يلحق العدل يرجع به على الراهن وان هلك الرهن عنه لمهر من ثم استحق اي الرهن
 فلم يحق ان يضمن الراهن قيمة ويصير المهر من مستوفيا وان يضمن المهر من ويرجع
 المهر من بها اي بقيمة التي ضمنها وبديته على الراهن يعني اذا استحق الرهن الهالك
 رجل فله اختيار ان شاء ضمن الراهن قيمة وان شاء ضمن المهر من لانه كلاهما مستعد
 في حقه بالتسليم او بالقبض فاذا ضمن الراهن ملكه باء الضمان فصح الرهن وان
 ضمن المهر من يرجع على الراهن بالقيمة لانه مغفور بجهة الراهن وبالدين لانه
 استقضى قبضه فيعود حقه كما كان **باب النقص في الرهن وجبايته واجباته**
 عليه بيع الراهن الرهن موقوف على اجارة المهر من او قضاء دينه لتعلق
 حق المهر من به فاذا اجاز اي المهر من البيع جاز البيع لانه التوقف لحقه واذا
 رضى سقط التوقف صار ثمة اي ثمة الرهن رهنها مكانه اي مكان الرهن فان
 البيع اذا نفذ باجارة المهر من ينتقل حقه اليه بدله وان لم يحرك اي المهر من البيع
 وفتح لا يفتح في الاصح اذا فتح المهر من بيع الرهن يفتح في رواية غير
 اليه يوسف وظاهر الرواية لا يفتح لانه حقه في الحبس لا يبطل بانقضاء
 هذا العقد باز يبي موقوف وانما التمس صبر الى ان ينفك الرهن او دفع
 الامر الى القاضي لينفذ اي البيع يكلم عن الراهن غير التسليم وضح عتق الراهن
 الرهن وتديره واستيلاده لانه تصرف صدر عنه الاصل ووقع في المحل فبطل
 الرهن لغوات محله فاذا كان اي الراهن مؤسرا طوب بدية ان كان الدين
 حالا واخذت منه قيمة الرهن فبطلت اي قيمته رهنها مكانه حقه يحل الدين
 لتحق سبب الضمان لو كان الدين مؤجلا وان كان اي الراهن مقبضا سعى المقتضى
 لمهر من في الاقل في قيمة الرهن في الدين اي ان كان القيمة اقل من الدين سعى القيمة
 وان كان الدين اقل منها سعى في الدين لانه لما تغذر للمهر من استيفاء حقه منه
 الراهن ياخذ منه ينتفع بالعتق والعبادة ما ينتفع بمقدار ما لفته فلا يسعي فيها
 زاد على قيمة في الدين ورجع ان المقتضى به اي سعى على سببه اذا صار غنيا

لانه قضى دينه وهو مضطر بحكم الشرع فيرجع عليه بما تحمله عنه ويسعى المدين بواق
 الولد في كل الدين بلا رجوع يعني اذا تبرأ المدين من الدين او كان جارية فاستور
 صحت وخبرها من الدين لبطالة المحلية وسعى كل منهما في كل دين المدين ان كان
 المدين معسر ولم يرجع عليه بعد لانها اذ ياه من مال المولى لا يكسبها ماله
 وانما قد اى تلف المدين كاعتاقه موصرا اى كانه الدين حالا اخذ
 منه الدين وان كان مؤقلا اخذ قيمته فيكون رهنا ملكا له كما مر ولو اعار المدين
 المدين من رايته لخدمته او ليعمل له علما فقبضه خرج اى المدين من ضمانه اى من ضمان
 المدين لما فاة بينه وبين العارية ويد المدين ويرجوعه اى المدين باء باخذه غم
 المدين يعود ضمانه لانه عاود القبض في عقد المدين فيعود وبصفته ولم اى للمدين
 الرجوع الى المدين متى شاء اذا اعاره من رايته ولو اعاره احد ما من المدين او
 المدين باء المدين من رايته خرج من ضمانه اى المدين ايضا اى كما خرج من ضمانه
 اعارته من رايته فلو ملك في يده اى في يد المستعير ملك مجازا لغوات القبض المفقود
 وكل منها اى من المدين والمدين اى برده اى المدين المستعار رهنا كما كان
 لانه لكل منها حقا محققا فيه فان مات المدين قبل رده اى المدين المستعار الى
 المدين والمدين اى اى بالدين المستعار من رايته لان حكم المدين باق
 فيه لانه العارية ليست بلا زمة وتكون غير مضمونة لا يبدل على انه غير مضمون ولو استعار
 المدين المدين من رايته واستعمله باء اى المدين فملك اى المدين حال استعماله
 اى المدين صورة الاذن والاستعارة سقط ضمانه اى المدين عنه اى غم المدين
 لثبوت يد العارية بالاستعمال وهي مخالفة ليد المدين المدين فانسحق الضمان
 وان ملك اى المدين قبل استعماله اى المدين او بعده اى بعد استعمال المدين باء
 يرفع من استعماله فلا اى لا يسقط ضمان المدين غم المدين كما في زمان الرضينة
 وصح استعارة شئ لغيره لانه المالك رضى لتعلق المستعير بماله وهو ملك له
 كما يملك ان يتعلق بزمته بالكلية فانه اطلق رهنه جواب الشرط بما شرطه

الى طول الاجل وانما الغنى
 اجنبى ضمان المدين قيمته وكما في
 رهنها مكانه

قليل او كثير عند من ساقا الاطلاق واجب الاعتبار خصوصا في الاعارة لانه الجهالة
 فيها لا تنفي الى المنازعة وان قيد اى المعبر بقدر فانه اذا عين قدر الاجوز للمستعير
 برهنه باكثر منه او اقل لانه التقييد مفيد وهو ينفي الزيادة لانه غرضه الاحتباس بما
 تيسر ادائه وينفي النقص ايضا لانه غرض المدين ان يصير المدين مستوفيا للاكثر بمقتضى
 عند المالك ليرجع عليه ولو رهن لاقبل منه يملك الباء امانة فلا يرجع عليه او حتى
 او مدين او بل بقيد جواب الشرط اى باقيه لانه كل ذلك مفيد لتيسر البعض بالنية
 الى البعض وتفاوت الاشخاص في الامانة والحفظ فانه خالف اى المستعير المعين
 فيما قيد فانه المدين والمدين فخر اى ضمن المستعير لمخالفة ويتم عقد الرهن
 بنية رهنه من رهنه لانه ملكه باداء الضمان فثبت ان رهنه ملك لغنى او المدين
 اى اى المدين ضمن المدين لانه ايضا متعذر ضمان المدين كالعاصب المدين كعاصب
 اى صوب ويرجع المدين بما ضمنه من القيمة وبدنيه على المستعير ما رجوعه بالدين
 فله قبضه انتقص معاوضة كما كان واذا وافق اى المستعير المعبر به رهنه مقداره
 ما اقر به وملك اى الرهن عند من رهنه صار اى المدين مستوفيا بدنيه لو كان قيمة الرهن
 مثل الدين او اكثر لتمام الاستيفاء بالهلك او صار مستوفيا قدر قيمة الرهن لو كان
 قيمة اقل من الدين وطالب اى المدين رهنه بياقيه اى الدين اذ لم يقع التيقن
 بالزيادة على قيمته ووجب للمدين على المستعير وهو الرهن مثل الدين او قدر القيمة
 اى اى وافق وملك مع المدين فانه كانت قيمة عشرة والدين عشرة فقد اخذ
 المدين كل الدين وضمن المستعير الدين الذي اوفاه وهو عشرة للمدين كانت
 قيمة خمسة عشرة والدين عشرة فقد اخذ المدين كل الدين فيضمن المستعير الرهن
 اوفاه وهو عشرة ولا يضمن القيمة لانه الزيادة امانة وهو ليس بتعدا او افقة
 وان كانت القيمة عشرة والدين خمسة عشرة فقد اخذ المدين بعض الدين وهو عشرة
 وباقي الدين على المدين ويضمن المستعير قدر ما اوفاه من الدين وهو عشرة ولو ملك
 اى الرهن عند المستعير قبل الرهن او بعد فله لا يضمن اى المستعير وان وصلته كان

أي المستعير قد يستعمله أي الرهن من قبل بائنه أو الكوباء ونحو ذلك لأنه أمين فحاش
ثم عاد إلى الوفاق فلا يضمن خلاف ذلك فني ولو أراد المعير فكذلك الرهن بقضاء
دين المرتهن فمعه أي ضمانه فذلك ذهب في تخلص ملكه فصار إذا واه
كما واد المرتهن فيجوز المرتهن على القول ويرجع أي المعير بما أدى إلى المرتهن على الرهن
لأن المعير غير متبرع بقضاء الدين كما فيه من تخلص ملكه فيه جع عليه ولو قال المستعير
هكذا يدعي قبل الرهن أو بعد الفكاك أي فكاك الرهن وأدعى المعير هكذا عند
المرتهن فالقول للمستعير ولو احتلما أي المعير والمستعير قد راعاه بالمرتهن به للمعير
أي فالقول للمعير وجبته الرهن على الرهن مضمونة لأنه تفويت حق لازم محترم وتعلق
منه بالمال يجعل المالك كالأجنبي في حق الضمان وكذا أي على الرهن جناية المرتهن فيسقط
مؤدبته أي المرتهن بقدر ما أي بقدر الجناية لأن المرتهن تعدي في ملك الرهن بالجناية
عليه فيضمنه فيسقط مؤدبته ذلك المقدار قصاصا وجناية الرهن عليها أي على الرهن
والمرتهن ومالهما أي على مال الرهن والمرتهن هدر وأما الجناية على النفس ما يوجب المال
بأن كانت الجناية خطأ في النفس أو فيها دونها وأما ما يوجب القصاص فهو معتبر بالاجتماع
كأن في النهاية أما كونه جناية على الرهن هدر فلا زجاجة للملوك على ما لكانت وهي
فيما يوجب المال هدر لأنه المستحق ولا يثبت الاحتفاظ له عليه وأما كونه جناية على
المرتهن هدر فلا زجاجة هذه الجناية لو اعتبرنا بالمرتهن كونه عليه التطهير الجناية لأنها
حصلت في ضمانه فلا يقيده وجوب الضمان مع وجوب التخليص عليه خلافا لما كان
المرتهن فإنه عند جناية الرهن على المرتهن معتبرة لأنها حصلت على غير ما كان ولو
رهن عبد أو مال بالف مؤجلة فصار قيمة مائة فقتله رجل وغرم مائة
وحل الأجل بقبض المرتهن المائة فصار غرمه مائة لأنه بقضاء السعر لا يوجب سقوط
الدين لأنه عبارة عن قنور رغبات الناس بخلاف نقصان العين فإذا لم يسقط
الدين بنقصان السعر بقي موهوبا بجل الدين فإذا قلته غرم مائة مائة لأنه اعتبر قيمة
يوم الاتفاق ولا يرجع على رهنه بشيء فمسمومة لأنه لا يرد المرتهن به استيعا وصا

صوفيا لكل من ابتداء وإن باعته أي المرتهن العبد بمائة بأمر رهنه بعد أن صار قيمة مائة فقتله
ثم رجع أي المرتهن عليه أي الرهن بالبيان وهو ضمانه لأنه الرهن إذا باعته بيعة
صار كأنه استرده وباعه بنفسه في يبطل الرهن فكان باقي الدين في ذمته فيصح رجوع
المرتهن على الرهن بالبيان وإن لم يرد المرتهن العبد بعد الرهن بعد مائة فذبح
أي دفع العبد الجاهل المرتهن بسبب قتله الرهن بكل الدين هذا عند الجع واليه يوثق
لأن العبد كان قائم مقام الأول وما وحاشا كونه رهنا فصار كأنه الأول موجودا فلم يظلم
المستعير حتى العبد لقيامه مقامه فامر الرهن على الفكاك وعند محمد إن شاء أي الرهن
ودفعه أي العبد الجاهل المرتهن وإن شاء فكذا بالدين لأن العبد لم يرد المستعير ضمانه المرتهن
فيجوز الرهن وإن جنى الرهن كما إذا رهن رجل عبدا بقيمة ألف ألف وأقل منه فقتل
العبد فقتل خطأ المرتهن ولا يرجع على الرهن بشيء من الغداء لأن الجناية
في ضمانه فكان عليه صلحا فإذ لم يمنع المرتهن من الغداء دفعه الرهن أو فداه
لأن الرهن يطالب بحكم الجناية ومن حكمها التخيير بين الدفع والغداء وسقط الدين أي
يقال للرهن ادفع العبد أو فداه بالدية فإنه دفع أو قد سقط دين المرتهن ويبطل
الرهن وأخذ الرهن العبد فصار كأنه ملك فلو مات الرهن باع وصية الرهن و
قضى الدين لأنه الوصي قائم مقامه فإنه لم يكن له وصي نصيب القاض له وصيا وأمره أي
القاض بذلك أي بيعة وقضائه **فصل** رهن عصبه بقيمة عشرة بعثة فمهر ثم
تخلل وهو بائنه أي العشرة وهو رهن بها أي بالعشرة فالأصل أنه ما يكون محلا
لبيع يكون محلا للرهن وما لا يكون محلا للبيع لا يكون محلا للرهن وأما ليس محلا للبيع
ابتداء لكنه محلا له بقاء فكذا للرهن وإن رهنه مائة فيمته عشرة بعثة فماتت بدلا
فدفع جلد مائة وهو يساوي درهما فدواى الجلد رهن به أي بدلهم لأن الرهن يتضرر
بالهلاك فإذا أصح بعض المحل يعود حكمه بقدره بخلاف ما إذا ماتت الشاة المبيعة
قبل القبض فدفع جلد مائة حيث لا يعود البيع لأنه البيع تنقض بالهلاك قبل القبض
والمتنقض لا يعود قبل ويعود البيع أيضا وماء الرهن كولد له ولبنه وصوفه

ونحوه للراهن لتولده من ملكه ويكون رهنا مع الاصل لانه تبع له والرهن حق لازم فيرى اليه
 فان ملكه انما ملك بلائى لانه الاتباع لا يقطع لها ما يعايل بالاصل لعدم دخولها
 تحت العقد مقصودا وان بقي انما ادهك لاصل بيتك بحصة من الدين بقسم الدين
 على قيمة الاصل اي اصل الرهن يوم القبض وقيمة التما يوم الفك بالفتح والكسر لانه
 الرهن يصير مضمونا بالقبض والزيادة نصية مقصودة بالفكاك واذا بقي الى وقت البيع
 يعايله شيء اذا كان مقصودا كولو المبيع فانه قبل القبض لاحصة له من الثمن فاذا قبضه
 المشتري وصار مقصودا بالقبض صار له حصته من الثمن فما اصاب الاصل سقط لانه
 يعايله الاصل مقصودا وما اصاب التما افك اي الرهن به كما اذا كان الدين عشرة
 وقيمة الاصل يوم القبض عشرة وقيمة التما يوم الفك خمسة ففكك العشرة حصته
 الاصل فيسقط وتلتا العشرة حصته التما فيفكك ويقع الزيادة في الرهن كما اذا
 رهن ثوبا بعشرة وساو عشرة ثم زاد الرهن ثوبا اخر ليكون مع الاول رهنا بالعشرة
 صحيح ولا يقع اي الزيادة في الدين هذا عند الجمع ومحمد بن ابي يعقوب الرهن اقرضني خمسة
 اخرى على انه العبد الذي عندك رهنا بالف فلا يكون الرهن رهنا بها اي بالزيادة في
 الدين لانه الزيادة يوجب الشروع في الرهن وهو مشروع والزيادة في الرهن يوجب
 الشروع في الدين وهو غير مانع من صحة الرهن خلافا لابن يوسف فانه عنده يجوز الزيادة
 في الدين ايضا لانه الدين بمنزلة الثمن والزيادة في الثمن يجوز وان رهن عبد بعد
 العا بالف فوقع مكانه اي ملكه هذا العبد عبد اخر بعد لها اي الف فالاول رهن صح
 يرد الى رايه والمرتهن امين في العبد حتى يجعل مكانه الاول برز الاول لانه الاول
 دخل في ضمانه بالقبض والدين وهما باقية فلا يخرج من ضمانه الا بنقص ما دام الرهن
 باقيا واذا بقي الاول في ضمانه لا يرد قبل ان يرد الثاني لانها رهنا به خولا احداهما فيه
 لا يرد خولاها فاذا رد الاول دخل في ضمانه ثم قبل بغيره بغير القبض لا يرد
 المرتهن على ان يرد امانة ويد الرهن يد استيفاء وضمان فلا ينوب عنه قبض الرهن ولو
 ابر المرتهن الراهن عن الدين او وهبه اي المرتهن الدين منه اي من الرهن فملك الرهن

في يد المرتهن بلا مانع من صاحبه ملك بلائى هذا استحسن وقال زفر بن محمد قيمة الرهن وهو
 القياس لانه القبض وقع مضمونا فبقي كذلك باق القبض وجه الاستحسان انه ضمان الرهن
 باعتبار القبض والدين لانه ضمانه مستفاد وهذا لا يتحقق الا باعتبار الدين وبالأبراء
 لم يبق احدهما وهو الدين والحكم الثابت بطله ذات وصفين فقول برزوا لاهما و
 لو قبض اي المرتهن دينه بالثمن او بعضه اي الدين منه اي من رايه او غيره او شري به
 اي بالدين عينا او صالحا منه اي غير الدين على شيء او احوال اي المرتهن به اي بدينه
 على اخر ثم ملك اي الرهن في يد المرتهن قبل رده ملك بالدين لانه الرهن اذا اهلك تقرر
 الاستيفاء الاول فانتقض الاستيفاء الثاني ويرد اي المرتهن ما قبض الا على اي الارتفاع
 الذي قبض المرتهن سابقا منه اي من هذا الدافع ويبطل الكوالة اذا ما كواله لا تسقط
 الدين ولكن ذمة احتمال عليه تقوم مقام ذمة احميل وكذا اي ملك الرهن بالدين ايضا
 لو تصادقا اي الراهن والمرتهن على عدم الدين ثم ملك اي الرهن ملك بالدين لا احتمال
 انه يتصادقا على قيام الدين بعد تصادقا على عدم الدين **كتاب الجناية**
 الجناية اسم لفعل يحرم شرعا سواء تعلق بمال او بنفس وفي اصطلاح الفقهاء خضعت
 بما تعلق بالنفوس والاطراف القتل وهو خمسة اقسام عمد وشبه عمد وخطا وما
 يحس بجري الخطا وقتل بسبب والمراد به بيان انواع قتل تتعلق بالاحكام من العاصم
 والدية والكفارة وحرمات الادرث والهم هذا انقسم الشيخ الى بكر الرازي وذكر محمد
 في المبسوط على ثلاثة اقسام عمد وشبه عمد وخطا ويشير الاول بقوله اما عمد وهو ان
 يقصد ضربه باي فرق الاجزاء لانه العمد قصد القلب لا اطلاع عليه لا بدليله وهو
 استعمال الالة الموصوعة للقتل عادة فكان مستعدا فيه عند ذلك من سلاحه وكونه
 او مجرد حجر او خشب او سوط او حرقه بارقا لانه الالة القائمة على البهيم المحردة
 لانها هي المعدة للقتل حتى لو ضربه بحجر كبير او خشب كبير او بصخرة حديد او نحاس لا
 يجب القصاص عند الجمع ولو قتلته عمدا بما لا يقصد به القتل عادة كالابرة وكوفا
 لم يكن موجبا للقصاص ولو كان يقصد به كالمسلة وكوفا يجب به القصاص رواه

ابو يوسف وروى انه اصاب بالابرة فقتله عند قتله والافلا في الدرر والغرز فقتل
اكانه اخرج لاسم طفي احدى وما لبث به كالنحاس وغيره في ظاهرواية وعندها
العداء بقصد ضرب به بايقنه غايته ان يضربه بحجر عظيم او خشب عظيم فهو عدو كذا عند
التفني وموجب القتل عند الآثم لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم
خالدا فيها وقد روى فيه احاديث كثيرة وانفذ عليه الاجماع والعصا عينا اي بلا
رضا بين القود والدية وقال الشافعي غير متعين بل الولي بخير بينه وبين اخذ الدية
ولما قوله تم كتب عليكم العصاص في القتل المداوية العمد لانه اوجب في الخطا الدية
لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ الآية الآية يعني او وليه بلا بد لا ويصلح على مال برضى
العائل لانه امكن له او بوقت العائل ولا كفارة فيه اي في العمد ناسوء كانه عدا
يجب فيه العصاص او لا كالاب اذا قتل ابنه عمدا او رجل قتل في اسلام في دار الحرب لم
يهاجروا اليها عند او عند الشافعي يجب الكفارة وذكر ان بقوله واما شبهه عند وهو ضرب
بقصد ابغض ما ذكره العمد كالسوط والنجار الصغير واما الضرب بالحجر وكسب الكبيرين
فمن شبه العمد ايضا عند اجماع خلافا لغيره سمي به لانه في هذا الفعل معنى العمد باعتبار
قصد العاقل الى الضرب ومعنى الخطا باعتبار عدم قصده الى القتل لانه الآلة التي
استعملها ليست بالآلة القتل والعاقلة انما يقصد الى كل فعل بالآلة واستعماله غير الآلة
دليل على عدم قصده اليه فكان خطا بسببه العمد وموجب الآثم لقصد ما هو حرم شرعا
والكفارة لانه خطا نظر الى الآلة فدخل تحت قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ الآية
والدية المعقولة على العاقلة كما سبقت لا القود اي ليس فيه قود وشبهه بالخطا
وهو اي ضرب بقصد ابغض ما ذكره فيما دون النفس من الاطراف عدا اي ليس فيها دون
النفس شبه العمد كما كان في النفس لانه اطلاق النفس يختلف باختلاف الآلة
وما دون النفس ليس كذلك ولهذا اخرج عضوا بالآلة جازمة وجب فيه العصاص
انه كان متراعى فيه المماثلة كما سبقت وذكر الثالث بقوله واما خطا فهو امانة القصد
بان يرمى شخصا صيدا او حيا فاذا هو دون معصوم فانه لم يخط في الفعل حيث

ما اصاب ما قصد رميه وانما اخطا في القصد حيث طعن الاودى صيدا او مسلما صيدا او
خطا في الفعل بان يرمى عرضا الغرض الذي يرمى فيه فيصيب او ميتا فانه اخطا
في الفعل لا القصد فيكون معزورا للاختلاف المحل وانما صار الخطا نوعين لانه لا يخط
يتصرف بفعل القلب والحوارج فيقتل في كل منهما اخطا على الافراد وذكر الرابع بقوله واما
ما اخرج في الخطا كنتم القلب على اخر مسقط السطح عليه فقتله فانه ليس بعدو ولا خطا
لانه في حكم اخطا لخصو الموت بفعله كالحا طي توجب عليه الضمان ما اتلفه كفعل الطفل
وموجبها اي موجب اخطا واجادى مجراه الكفارة والدية على العاقلة وذكر الخامس بقوله
واما قتل بسبب اي يكون سببا للقتل وهو نحو ان يجر ثوبا او يضع حجره غير ملكه بل اذنه
فيه للحفر والوضع في ملك به النساء وموجب الدية على العاقلة لانه العاقل سبب التاثير
وهو متعمد فيه فكانه موقع في البئر ورافع على اكله فوجب الدية وهي على العاقلة لا الكفارة
لانه القتل منه معدوم حقيقة وامحق به الخطا في حق الضمان فبق في حق غيره على اصل
وكلها اي كل انواع القتل المذكورة توجب حرما الارث الا هذا اي قتل بسبب لانه
اكرام بسبب القتل ولا قتل بها حقيقة ولانه لا يعلم ان مورته يقع في البئر **باب ثوب**
العصاص وما لا يوجب مجيب العصاص يقتل من هو محقون الدم اي محفوظ الدم على
التأيد كالمسلم والناسي قوله على التايد احترام غير المستأمن فانه حقن دمه موقت
الى رجوعه عند ايقنه بالقتل فيقتل اكراما لتمام المماثلة ويقتل اكراما لبعده عندنا و
عند الشافعي لا يقتل اكراما لبعده لقوله تعالى اكراما لبعده ولما اطلاق قوله
انه النفس بالنفس وقوله تعالى اكراما لبعده لا يرد على النفس فيما عداه لانه تخصيص بالذكر
فلا ينفي ما عداه ويقتل المسلم بالناسي وهذا عندنا خلافا للشافعي ولا يقتل من ايمان
وذكر من يستأمن لانه غير معصوم الدم على التايد كما قيل مستأمن بمثل اي يقتل المستأمن
بالمستأمن قياسا للمساواة بينهما ويقتل استحسانا لقيام جميع القتل ويقتل الذكر
بالتايد ويقتل العاقل بالجنون والبالغ بغيره اي بالصبي ويقتل الصبي بغيره
كالاخي وانزله ويقتل كامل الاطراف باقصها اي باقص الاطراف ويقتل فرع

باصلة وان على عدم المسقط لا يقتل الاصل بغيره الاصل يتناول الابن والجد لقوله
لا يقاتل الوالد بولده لانه اهللك الاصل بسبب الفرع غير مشرع بل بحسب الية على الاصل
في مال القاتل اي في مال الوالد القاتل لانه قتل ابنه عمدا او العاقلة لا تقتل العدة ثلث
سنين لانه مال واجب بالقتل فور الشريعة مؤقلا ولا يقتل السيد بعبيده ومذنبه
ومكاتبه وعبيده لانه غير المولى لو قتلهم كان القصاص له فلا يجوز ان يحجب على نفسه
قصاص وعبد بعضه له اي لا يقتل القاتل اذا كان ماله كالبعث العبد المقتول
لانه القصاص لا يجزى فاذا سقط في البعض سقط في الكل وان ورث قصاصها
على ابيه سقط كما اذا قتل ابوه امه عمدا او قطع يدها عمدا يستوفيه امه بل يسقط بجرمة
الابوة ولا قصاص على شريك الاب والمولى والمخطف او القبي او المجنون وكل من لا يجب
القصاص يقتله بغير رجله اشتركا في قتل رجل عمدا واحدا ابوه او مولاه او الصبي
او المجنون والاخر اجنبه تماثل بالغ فلا قصاص عليه عندنا لانه فعل كل واحد منهما ليس
بقتل على الكمال لانه قتل واحد حصل بفعلها فاذا سقط القصاص من احدهما سقط
على الآخر لثبوت الشبهة وكذا شريك الحاطي كما لو كان احدهما عامدا والاخر فخطئا
لم يجب القصاص على العامد وان قتل على صيغة المجهول عيب الرأين لا يقتضى اي لم
يقتل فانه قصاصا حتى يحضر الرأين والمزمن لانه المزمن لا ملك له فلا يلي القصاص
والرأين لو تولاه لبطل حق في الدين فشرط اجتماعهما يسقط حق المزمن برضاه
فلا يرجع على الرأين وان قتل على صيغة المجهول مكاتب غير وفاء بغير كتابته في
تركة وآمال له وارث مع سيده فلا قصاص لانه اذا مات حرا فالوثة هو المولى
واسيده من له الحق وارث القصاص وان لم يكن في تركة وفاء ببدله يقتضى سيده
سواء كان له وارث آخر او لا فالقصاص للمولى اتفاقا لانه مات عبدا وكذا ان يقتضى
سيده ايضا ان كان في تركة وفاء ببدله لا وارث له اي المكاتب بغير سيده لتعينه
حلافا لمحمد فانه عندنا لا يقتضى ولا قصاص الا بالسيف لقوله عدم لاقود الا بالسيف
اي لا قود يستوفى الا بالسيف والمراود بالسيف السلاح وقال ان نفع يفعل به

ما فعل

ما فعل ان كان فعلا مشروعا كما اذا قطع رجل يد رجل فمات منه حرز رقبته القاتل عندنا
وعنده يقطع يد القاتل فان لم يميت منه حرز رقبته وان كان يفعل غير مشرع يقتضى البسيف
اتفاقا ولابى المعنوه ان يقتضى فاطع يده وقال بل رقبته يعني اذا قطع رجل يد المعنوه
عمدا او قتل رقبته كوكبه فاب المعنوه بغيره جانبا اذ لا يية ولاية على نفسه قبلها
كالا نكاح وان يصالح فانه اذا ملك استيفاء ملك الصلح لانه انفع للمعنوه من استيفاء
هذا اذا صلح على قدر الدية او اكثر منه وان صلح على اقل منه لا يصح ويجب الدية كاملة
لا ان ليس لاب المعنوه ان يقول لانه ابطال لحقه والصبي كالمعنوه والماضي كالاب
في الاحكام المذكورة هو الصحيح الا يرى ان من قتل ولادى له يستوفيه السلطان والاتفاق
بمنزلة وكذا ان كالا ب في ذكر الرأين الا انه لا يقتضى في النفس فكل من الصلح فقط
ولا العفو ولا القصاص لانه ولاية القصاص تابعة لولاية النفس وهي خاصة ومن قتل
وله اوليا كبار وصغار فملكها بالاقصاص من قاتله قبل كبر الصغار هذا عندنا لانه
حق لا يجزى لثبوت بسبب وهو القرابة وكل حق غير متجزا اذا ثبت لجماعة ثبت لكل
واحد منهم كاملا كما في ولاية النكاح والقصاص كذلك احتمال العفو والصلح في الصغير
منقطع فيستوفيه الكبار في اكمال خلافا لها فان عندهما ليس للكبار استيفاء القصاص
حتى يبلغ الصغار لانه حق مشتركة بينهم فلا يستوفيه بعضهم ولو عاب احد الكبار اي
كبارا واولياء المقتول ينتظر اجماعا لاحتمال عفو العائش او صلح ومن قتل بحريه المرة و
هو بفتح الميم بالعارضة كلنك اقتضى منه اربعة لانه في معنى السلاح وان قتل بظهرة
اي المرة فلا قصاص عندنا بجرم وروى عنه وجوب القصاص اعتبارا بالالة وهو كيد
وروى عنه بظهرة اذا جرح يجب القصاص هو الاصح او عصاه اي المقتول اي فلا يقتضى
فان هذا اذا كان عصاه ما يطق الانسان وان كان ما لا يطق الانسان فبغيره خلاف
وعليه الدية في القتل بظهرة او عصاه لوجود قتل النفس المعصوم وامتناع القصاص
حتى يهدد الدم وعنهما يقتضى نظر الالة وكذا الخلاف في كل من قتل في التبرق
وغيره قريبا او بالغا في البحر فلا قصاص عندنا بجرم وعندنا يقتضى وعندنا في نفي

وكذا الخلاف في الخنق بكسر اللون ففي هذه المسألة يجب الدية لا القصاص عند الجرح
خلافا لغيره وإن تكرر الخنق منه قتل به أي بسبب الخنق أجماعا يعني إذا كان هذا الرجل
خناقا معروفا فإنه يخنق غيره واحد يقتل سياحة لأنه يسعى في الأرض بالفساد ولا
قصاص في القتل بولاة ضرب السوط لأنه فيه شبهة عدم العمدية لأنه الموالاة فتقتل
للتأديب ولشبهة ولدت للنفود فوجب الدية ومن جرح فلم يزل ذا أثر من حنات
أقتض من جرحه لوجود السبب وعدم ما يبطل حكمه في الظاهر فأنصف إليه وإذا استحق
القصاص من المسلمين وأهل الحرب فقتل مسلم مسلما ظنة حربيا فعليه الدية والكفارة
لا القصاص لأنه خطأ لا عمد ومات بفعل نفسه بانه شج نفسه وفعل زيد بانه شج
وفعل حبة بانه لم غت وفعل أسد بانه عقره فعل زيد بانه دبت لأنه فعل أخته والأكسر
جنس واحد لكونه هرا في الدارين وفعل نفسه هرا في الدنيا والآخرة وفعل زيد
معتبر في الدارين فصارت الأفعال ثلثة اجناس فينقسم الدية اثنا عشر على زيد
ثلث الدية لكنه في ماله لأنه عمد والعاقلة لا تعقل العمد ومن شجر على المسلمين سيفا وجب
عليهم قتل لقوله عدم من شجر على المسلمين سيفا فقد حل دمه وأما وجب لأنه دفع الضرر
واجب فوجب عليهم قتله أو الم يمكن دفع الآفة ولا شيء يقتله أي ولا يجب على القاتل
شيء لأنه صار باغيا بذلك وأما قال لا شيء يقتله بعد قوله وجب قتله لاحتمال ما يجب
قتله دفع الشر ومع ذلك يجب بقتله شيء ولا شيء على القاتل أيضا في قتل من شجر على
سلاحا ليل أو نهارا في مصر وغيره أو شجر عصا ليل في مصر أو نهارا في غيره أي في غير مصر
قتله المشهور عليه لأنه لا يلحقه القوت بالليل ولا في خارج المصر فكان له دفعه بالقتل
ولا شيء أيضا على من قتل من سرق مائة ليل أو نهارا لم يمكنه الاسترداد بدون القتل
وكذا إذا قتل قبل الأخذ إذا قصد أخذه ماله ولا يمكن من دفعه إلا بالقتل وكذا إذا دخل
رجل دار رجل بالسلح فقتل على ظن صاحب الدار أنه جاء لقتله بكل قتله ويجوز القصاص
على قاتل من شجر عصا نهارا في المصر لأنه العصا ليس كالسلح والظاهر لحوق القوت
نهارا في المصر فلا يفتى إلا القتل أو شجر أي يجب القصاص على قاتل من شجر سيفا وضرب

ولم يقتل

ولم يقتل ورجع لأنه إذا ضرب ولم يقتل ورجع عادت عصيته الزائدة بالضرب فإذا
قتله بعد ذلك فقد قتل معصوما فعليه القصاص ولو شجر من شجر أو صبي على امر
سيفا فقتله الآخر عمد فعليه الدية في ماله لأنه العاقل لا يتحمل العمد ولو قتل رجلا
صالحا عليه ضمن قيمته وذلك لأنه فعل المجنون والقبض والداية لا يقطع العصية
ومقتضى قتل النفس المعصومة في الأدمى وجوب القصاص لكنه امتنع لوجود
المبيح وهو دفع الشر فيجب الدية فيه والقيمة في الدية **باب القصاص فيما**
دونه النفس هو أي هذا القصاص فيما يمكن فيه حفظ المماثلة إذا كان عمد أفتقتص
بقطع اليد من المفصل أحترضا بالمفصل عن القطع من نصف الساعد أو نصف الساق
وإنه وصليته كانت يده أكبر من اليد المقطوع وكذا أي يقتص من المفصل أيضا الرجل فإنه
الرجل إذا قطعت من المفصل عمد يجب القصاص ولو من نصف الساق لا و
يقتص من ماله إلا أنف إذا قطع عمد أعتاد ولو من قصبة الأنف لا إذا حفظ المماثلة
فيها غير مكنته ويقتص في الأذن فإنه إذا قطع عمد أفتقتص أيضا وأما الشفة أي قطعها
جميعها وجب القصاص لا مكان المساواة وإن قطعها بعضها لا قصاص لتقدر بحل
الأذن ولو قطع كله أو بعضه لأنه لا ينقبض ولا ينبت وله حد يعرف بمقدار
المقطوع فيمكنه اعتبار المساواة ويقتص في العين إن ذهب ضوؤها أو كمالها
قائمة لا أي لا يقتص في العين بلقت أي العين لا تمنع حفظ المماثلة و
بين طريق قود العين بقوله فيجعل على الوجه أي على وجه ضارب العين فظن
رطب وتقابل العين أي عين الضارب مبرأت محاة حتى يذهب ضوؤها أي ضوء
عين الضارب ويقتص أيضا في كل شجة تراعى فيها المماثلة حيث ثبتت فيه القود
كالمنصحة وهي أي يظهر العظم ولا قصاص في عظم سوى السن وإن كان بينهما تفاوت
بالصغر والكبر وكذا لو ربح القصاص بقوله فيقطع سن القاتل أي قلع ويبرأ أي
يكسر بالمبرد أي كسر من سن الحاسر بقدر كسره كسر بعضه ولا قصاص أيضا بغيره
ذكر وإن شجر وعبد أو طرفي عبيد لأنه الأطراف في حكم الأموال فيشتق المماثلة للنفوس

في القيمة ولا قصاص من ايض في قطع يدر نصف الساعد لانه كسر العظم فلا يمكن حفظ المائدة
فيه ولا قصاص من ايض في جائفة برأت اي ان جرحه جائفة فبر أمها فلا قصاص على الجراح
لانه لا يمكن اعتبار المائدة بان يكون البر في جرحه كانه في جرحه في احتمال الهلاك واما
اذا لم يبرأ فانه سرت وجب القود والاول فلا يبرأ والى ان يظهر الحال من البر والسريرة
ولا قصاص في السريرة ولا في الذكول كل واحد منها يفتن ويغتبط فلا يمكن
المائدة في القطع الا ان قطعت من الذكر الحنفية فقط فيجب القصاص على الماطع
لانه معلوم كالمفصل وطرف المسلم والذم من سواء للنساء والرجال في الارش وفي الجرح
عليه من القصاص واخذ الارش لو كانت يد الماطع مثلا او ناقصة الاصابع لانه
استيفاء حقه بكماله مستغفر فيجوز او رأس الشاة او كبر من رأس المشجوع ولا
يستوعب الشاة ما بين رقبته وقد استوعبت الشاة ما بين رقبته المشجوع اي
يخرج رجل رجل موصلة مستوية من الاذن الى الاذن عدا اذنه كانه رأسها سواء كان
ان يفتن مقدار شاة في جانب شاة وان شاة اخذ الارش وكذا اذا استوعب
الشاة من الجهة الى القفاء فلا يبلغ قواء الشاة تحية كالفصل **فصل في بقط**
القصاص بموت القاتل لغوات حمل الاستيفاء ويعفو الاولياء ويصلحهم على مال
وانه وصليته قل لانه حقه فيموز قهرهم كيف شاء او يجب ان يدر الصلح حال اذا
لم يدر اكلول والناجيل ولا يكون كالدية مؤجلا لانه مال واجب بالعقد والاصل
في امثاله اكلول كالمهر والنسب وبسقط القصاص من ايض يصلح بعضهم اي بعض الاولياء
ولو واحد منهم او عفو اي عفو بعض الاولياء لان حق القود اذا ثبت للجميع فكل منهم
يتمكن من الصلح والعفو ضرورة سقوط حق البعض في القصاص سقوط حق الكل
فيه لانه لا يخرج من الاولياء بعد عفو بعضهم حصة من الدية في ثلث سنين على
القاتل هو الصلح لانه القصاص اذا سقط بعفو بعض الاولياء انقلب نصيب
الباقين مال مؤجل الى ثلث سنين من مال القاتل بان يكون عدا وقيل حصة من الدية
على العاقلة ولو قتل عروبة شخصا من احرار وسيد لعبد رجل بالصلح غير دمها

اي احرار والعبد بالنصف فصلا في اي رجل الكوكل على الالف فهي اي الالف نصفه يسير
اخر ومول العبد ويقتل الجرح بالفرو يعني اذا قتل جماعة واحد اعدا يقتل اجماعة به و
الفرو باجمع يعني يقتل واحد بجماعة قتلهم عدا الكفاءة ان يقتل قتل للجميع ولا شيء
من المال ان حضر اولياء بهم خلافا لثا في دية حضر في واحد من المقتولين قتل
القاتل له اي لذي الولي وسقط حق البقية اي حق اولياء بقية المقتولين عند
لقوات محل الاستيفاء ولا يقطع البقية بيد وان وصليته امر امر الامرار سكتا
وقطعا معا بل يضممان ويترها يعني اذا قطع رجلا يد رجل باه اخذ سكتا واحد
من جانب وامراه على يده حتى انفصلت يده لا يقطع يدها وقال الشافعي يقطع
اعتبار بالانفس لانه الاطراف تابعة لها ولان كل واحد منها قاطع بعض لانه
الانقطاع حصل باعتمادها والمحل يخرج فيضاف الى كل واحد البعض فلا يمثلا
فلا يجوز ان يقطع الكل بالبعض ولا اثنتا بالواحدة لانعدام المساواة في قطع
رجل يميني رجلا من سواء قطعها معا او على التعاقب فلها قطع بمينة ودية حتى
نصف دية النفس يقسمانها بينهما نصفين ان حضر معا اما ثبوت القود
لها لانهما استويا في سبب الاحتجاج فيستويان في حكمه اما ثبوت الدية لهما على الكمال
لكن كل منهما لم يستوف حقه كما هو حقه فلزم بالضرورة اعتبارا بالية الاطراف
كيلا يبقى حق المظلوم على الظالم بخلاف ما اذا كان القصاص في النفس حيث
يكتفي فيه بالقتل لهما بدية الدية فيقتل رجلين لانه لو قطع يمين رجل ونسبا
اخر قطع يده بهما وكذا قطعها من واحد وان حضر احداهما اي احد المقتولين
وقطع يدها لهما طع فللاخر الدية اي دية يد واحدة وهي نصف دية النفس لانه
للحاضر ان يستوفي حقه ولا يجب عليه التأخير ليحضر الاخر لثبوت حقه بيمين وحق
الاخر منه ولا احتساب لانه لا يطلب او يعفو مجانا او صلحا واذا استوفى حاضر عام
حقة في القود فلم يبقى محل الاستيفاء والقود للاخر فتقتل حتى الاخر في دية يد
واحدة وصح اقرار العبد بقتل العبد ويقتل اي العبد به اي بموجب قتله لانه هذا

الاوراق لانه في العبد لكونه ضرره عائد اليه فيصح وكونه بقاء على اصل الحرية في حق
الدم عدا باعتبار الادوية وقهر من رجل لهما عدا فنفذ سهمه منه الى اخرها ان يقتل
اي الرامي للاولى لانه عدا وعلى عاقلة الدية لانه خطأ كما رمى الى الصيد فاصاب آدميا
فصل في قطع يد رجل ثم قتل اخذ اي القاطع بهما اي بموجب وقطعه وقتله مطلقا
سواء كان القتل والقطع عدا او خطأ او اهدما عدا او الاخر خطأ فصار اربعة ان
تخلها انه تخلص من القتل والقطع بواحدة الصورة الاولى كما اذا قطع رجل يد رجل عدا
فبانت يده ثم قتل عدا يقتص للقطع ثم للقتل والثانية لو قطع يده خطأ فبانت يده ثم
قتله خطأ يؤخذ دية القطع ودية القتل والثالثة لو قطع يده عدا فبانت يده ثم قتل خطأ
يقتص للقطع ويؤخذ دية النفس والرابعة لو قطع يده خطأ فبانت يده ثم قتل عدا يؤخذ
دية القطع ويقتص للقتل لانه اجمع بين القطع والقتل فيمكن في هذه الصورة بان يتوسط
بينها البز فبغيره فكل منهما على حدة والا اي وان لم يتخلل بين القطع والقتل بواحدة اختلف
اي القطع والقتل عدا او خطأ اذ اي القاطع بهما اي بموجب القتل والقتل كما اذا قطع
عدا ثم قتل خطأ قبل ان يبرأ يقتص للقطع ويؤخذ دية النفس وفي عكس يؤخذ دية القطع
ويقتص للقتل لاختلاف اجماعيين لانه اهدما عدا والاخر خطأ لا اي لا يؤخذ القاطع
بهما انه كان اي القطع والقتل خطاين بل يكفي دية واحدة وهي دية القتل كما اذا قطع يده
خطا ثم قتل خطأ قبل ان يبرأ يده فيكفي فيه دية القتل لانه دية القطع اما يجب عند
استحكام اثر القتل وهو ان يعلم عدم السراية وجو العمد كما اذا قطع يده عدا ثم قتل عدا
قبل ان يبرأ يده يؤخذ اي القاطع في هذه الصورة بهما اي بموجب القتل والقتل باقتص
للقطع ثم للقتل هذا عند اجماع وعند من يقتل فقط اي لا يقطع فيه خلاء القطع في خبر
القتل ولو ضرب مائة سوط فبمئة تسعين ولم يبق ثروا مائة عشرة وجبت دية
فقط لانه لما ابرأ تسعين لا يبقى معتبرة الا في حق التعزير بانه يعتبر العشرة وكذا
كل حصة اندملت ولم يبق لها اثر عند اجماع وعمر ابو يوسف في مثله حكومة عدا وعمر
محمد انه يجب حرة الطبيب ونحو الادوية وان جرحته اي مائة سوط وبقى له الارز ولم

تبت يجب حكومتها عدل سياتي بيانها في كتاب الديات وفيما قطعت يده عدا اضعى اي المقتول
القاطع غير القطع فمات اي المقتول منه اي من القطع فقتل فاطعة الدية في ماله وعند من
هو عفو عن النفس وان عفى عن القطع وما يحدث منه اي من القطع او غير اجماعية فهو عفو عن
النفس اجماعا ولا شيء للقاطع والعدو كل المال والخطا من ثلثة يعني انه كانت اجماعية
عدا وعفى عنها يصح العفو عنه على الكمال لانه موجب القود وهو ليس بمال فلم يتعلق به
حق الورثة وان كانت اجماعية خطاه عفى عنها فهو عفو عن الدية فيعتبر من الثلث لانه
الدية مال فحق الورثة يتعلق بها والعفو وصية فيصح من الثلث والشيء كالقطع
يعني انه العفو عن الشيء كالعفو عن القطع عنده وعند من عفا عفو عن النفس اي ما قطعت
امرأة يد رجل فزوجها على يده ثم مات فعليه مهر مثلها وعليها الدية في ماله ان كان القطع
عدا وعلى عاقلة ان كان خطأ هذا عند اجماع لانه العفو عن اليد لا يكون عفو اعم يحدث منه
فكذلك التزوج على اليد لا يكون تزوجا على ما يحدث منه عنده ثم ان كان القطع عدا يكون هذا
تزوجا عن القصاص وهو ليس بمال على تقدير الاستيعا وعلى تقدير السقوط
اوله فلا يصح للمهر فيجب لها عليه مهر مثلها وعليها الدية في ماله لانه عدا وان كان القطع
خطا فيكون هذا تزوجا على ارض اليد فاذا اسرى الى النفس تبين انه لا ارض لليد
وانما المسمى بعدوم فيجب مهر المثل كما اذا تزوجها على ما يده ولا شيء فيها والدية
واجبة بنفس القتل لانه خطأ ولا يقع المقاصة لانه الدية على العاقلة وان تزوجها
على اليد وما يحدث منها يعني السراية او على اجماعية ثم مات فعليه مهر المثل في العدا
نكاح على القصاص وهو ليس بمال فلا يصح للمهر فيجب مهر المثل والدية ولا قصاص عليها
لانه حق القصاص وقد رضى بسقوطه على انه يصير مهر او هو لا يصح له فقط اصله في دفع
عمر العاقلة معذاره اي مقدار مهر مثلها في الخطا كما ان تزوج على الدية وهي تصير مهر
الا انه يعتبر قدر مهر المثل في جميع المال لانه عرض عرض الموت والتزوج من احوال اصلية
والتي اي زيادة الدية على مهر المثل وصية لهم اي للعاقلة لانهم من اهل الوصية فكونهم من
الاجانب بانه لا يوجد من يقتله فان خرج اي الباق من الثلث اي من ثلث ما ترك الميت

تسقط والباقي غير العاقلة لانه وصية لهم ثم جانب فيصح والآي وان لم يخرج الباقي
فما شئت فقد يخرج منه أي فسقط الباقي غير العاقلة وقد يخرج من الثلث وادى
العاقلة الزيادة على الثلث إلى المقتول لانه الوصية تنفذ من الثلث وكذا الحكم
عندها في الصورة الأولى أي في صورة التزوج على اليد لانه المقتول على اليد عفو عما
يحدث منه عندها فكذا التزوج على اليد تزوج عما يحدث منه عندها فكذا الفرق بين
التزوج على اليد وبين التزوج على الجارية عندها لا يخرج من قطع يده فمات
بعد ما اقتض له من الماطع قتل واطعه كما اذا قطع زيد يد بكر فاشته بكر عند القاضي
فأمر بالعصا ففقط بزيد ليد بكر ثم مات بكر لسهية قطع يده قتل زيد قصاصا
لكر سبب قطع يده واذا ثبتت بالشرية ان الجارية كانت قتل عمدا وحق المقتول
له العود واستيعاء القطع لا يوجب سقوط العود وقر قتل له ولو عمد ففقط يده
قائله ثم عني عن القتل ضمن دية اليد عندها جرح لانه استوفى غير حقه لكنه لا يجب
العصا للشيء لعدم تحقق العفو عند القطع وقد قطعت يده فاقص من
قاعها فسرى إلى نفسه ففعلية دية النفس يعني ان له العصاص في الطرف واستوفاه
ثم سرى إلى نفس المقتول فمات بضمن دية النفس عندها جرح لانه حقه في القطع وقر
القتل وقد قتل وقر المجمع الدية على قائله خلافا لها فيهما أي في المشككتين وان عندهما
لا يضمن شيئا فيهما اما في الأولى فلا استحقاق للاف النفس بجميع اجزاءها فتلغ الو
البعض وهو القطع فاذا عني فهو عفو عما وراء هذا البعض فلا يضمن شيئا واما في
الثانية فلا استوفى حقه وهو القطع ولا يكمل التعقيب بوصف السلامة لما فيه
من سد باب العصاص والاحراز غير السرية ليس في وسعه **باب الشهادة في القتل**
واعبار حاله أي حال القطع القود تثبت للوارث ابتداء لا بطريق الارت هذا
عندها جرح فالعصاص غير موروث عنده لانه ثبت بعد موت المرحوم والميت ليس
من أهله واما تثبت للورثة بطريق اختلافه بانه يقوم مقامه في اقامة فعله فيستوفى
ابتداء من غير ان يثبت للميت ولهذا صح عفو الورثة قبل موت واما يصح عفو المرحوم

فعلية دية اليد يعني اذا قطع يده
القتل يد القاتل ثم عني عن القتل

لانه السبب المقدره فاستيعاء العصاص حق الورثة عنده وحق الميت عندها
وفرغ عليه بقوله فلا يكون احد منهم أي فاذا ثبت حق العود للورثة عنده ابتداء لا يكون
احد الورثة خصما غير البقية فيه أي في العود بخلاف المال فان الملك في المال ثبت
لمورث ثم للوارث بالنقل منه اعلم ان احد الورثة يكون خصما غير نفسه وغير شركائه
فيما يدعي الميت وعلى الميت من لوازم احد منهم شيئا من التركة على شخص واقام بنية يثبت
حق الجميع فلا يحتاجون الباقون إلى تجديده الدعوى وكذا اذا ادعى شخص على احد الورثة
شيئا من التركة واقام البينة عليه يثبت على الجميع حتى لا يحتاج إلى ان يدعي على الباقي
وفيما لا يدعي له او عليه بل يدعي على الورثة اولهم فلا يكون احد منهم خصما غير الباقيين ولما
كان العصاص من قبل القاتل عنده لم ينتصب احد منهم خصما غير البقية فيه بغير وكالته منهم
ففرغ على هذا قوله فلواقام احد ابنتين حجة بقتل ابهما عمدا والا فغائب لزم اعادته
أي اعادته الحجة بعد عود الغائب فاذا اقام الحاضر البينة بحسب القاتل إلى ان
يحضر الغائب لانه صار متبهما بالقتل والمتم بحسب خلافا لها يعني اذا اقام احد ابني
المقتول بنية واخوه غائب فلا يقاتل اباهما عمدا ويؤيد العصاص لا يقتض
ثم حضر اخوه يحتاج إلى اعادة البينة عندها جرح خلافا لها وهذا الخلاف تعقيد في قول
الباب اليها وقر الخطأ والدين لا يلزم أي اعادة الحجة يعني لو كان القتل خطأ لا يحتاج
إلى اعادة البينة لانه موجب المال وطريقه شوجبة الميراث وكذا الدين اذا اقام
احد الورثة بنية ان لا يديه على فلا يقر اخوه لا يعيد ثامنا ان احد منهم
ينتصب خصما غير البقية فيما يدعي للميت ولو برهن القاتل على عفو الغائب فالجرح
خصم وبسقط العود أي اذا كان بعض الورثة غائبا وبعضهم حاضرا فقام القاتل
بينة على احضاره الغائب قد عني فال حاضر خصم لانه يدعي على الحاضر سقوط حقه
في العصاص وانتقاله إلى المال فيكون خصما فاذا قضى عليه صار الغائب
مقتضيا عليه ببعاله وكذا لو قتل عبد لرجلين او احدهما غائب يعني اذا قتل
عمدا عبدا مسترا كائنه رجلين احدهما غائب فادعى القاتل على الحاضر ان القاتل

قد عني عنه والى خصر خصم وسقط القود وانما ثبت لما ذكره ولو شهد وليا فصاحص
 اخبرها لغت اي شهادتهما كما اذا قتل رجل عدوا له ثلثة اوليا فشهد اثنا منهم على
 صاحبهما انه قد عني هذه الشهادة لم تقبل لكن يوجب عفو الفصاحص منها وهذه
 المسئلة على وجه ذكر الاول بقوله فان صدقها اي المخرج من القاتل فقط ان صدقها
 وحده وكذا بهما الشريك والدية بينهم اثنا بانه كان الاوليا ثلثا لانه لما صدقها او
 لها بثلثي الدية فصح اقراره الا انه يدعي سقوط حق الشريك وهو ينكر فتجوز ما لا
 وغرم القاتل اثنا وذكرا كذا بقوله وانما كذا بهما اي كذب القاتل والشريك المخرج
 فلما سئل لهما ان للمخرج لانهما باخبارهما اسقطا حقهما في الفصاحص فانقلب
 ما لا ولا مال لهما لكذب القاتل والشريك ولا خيرا لثقت الدية لانه حق المخرج لما
 سقط في الفصاحص سقط حق شريكهما فيه لعدم تجزئه وذكرا الثالث بقوله وانما صدقها
 اي المخرج من احدهما فقط اي وحده وكذا بهما القاتل غرم القاتل لانه لا خيرا لثقت الدية
 لانه القاتل كذب المخرج قد اقر للمشهد عليه بثلث الدية ثم يأخذ منه اي الشريك
 المخرج ان هذا الثلث منه اي من اخيهما لانه نعم اخيهما انه على تصديق المخرج فلما سئل
 له على القاتل وانما اختلفت يد القاتل في زمان او مكان او الله بانه قال احدهما قتل
 بعضا والاخر قتله بالسيف وقال احدهما ضرب بعضا وقال الاخر لا ادري بماذا قتله
 بطلت اي شهادتهما لانه القاتل يختلف باختلاف الزمان والمكان والالة اذ القاتل
 في زمان او مكان غير القاتل في زمان او مكان اخر والقتل بالعصا غير القتل بالسلاح لانه
 كذا عدا والاولى شبهة عند ويختلف احكام اثبتين فكان على كل قتل شهادة فرد فطلعت
 وكذا اذا قال احدهما قتله بعضا وقال الاخر لا ادري بماذا قتله فهو باطل لانه المطبق
 بغير المقتلة وان شهد بالقتل وجهل الالة لزمته الدية والقبض ان لا تقبل هذه الشهادة
 لانه القاتل يختلف باختلاف الالة فجهل المشهود به وجهل الاحتمال انهم شهدوا بقتل مطلق
 والمطلق ليس بجمل فيجب اقل بوجبه وهو الالة فيجب في ماله لانه العدة في القتل اصل فلا
 يلزم العاقلة ولو اقر كل من رجلين بقتل زيد وقال ولية قتلها جميعا فله قتلها لانه

كلها منها اقر بانزاده بكل القتل وبالفصاحص عليه والمقر له في بعض ما اقر به لا يبطل اقراره
 في الباقي ولو شهد بقتل زيد عمر او شهد اخرا بقتل كبرياياه وادعى ولية قتلها لغت اي
 الشهادة لانه لا كذب المخرج ولا الشهادة في بعض ما يشهد به يبطل شهادته لانه لا كذب
 تقبيل وفسق الشاهد يمنع القبول والعبرة بحالة الرمي لا الوصور في بطل حال الرمي
 عند الامام لانه الضمان انما يجب بالجناية وانما يصير الشخص جانيا بقص يدخل تحت اخيه
 وهو الرمي لا الوصور وخرج عليه بقوله فلو رمى مسلما وارته اي الرمي اليه فوصل اليه سهم
 اليه فمات بحب الدية لوزنة المدة عند ابي حنيفة لانه الضمان يجب بفعله وهو الرمي والمسلم اليه
 وقت الرمي معصوم والعبرة به خلافا لهما فان عندهما لاشي على الرامي لانه التلف حصل
 في محل غير معصوم والتلف غير المعصوم يدر ولو رمى من مرة فاسلم قبل الوصور لا يجب
 شئ انما قاله المعبرة حالة الرمي وهو غير معصوم في هذه الحالة والتلف غير المعصوم
 يدر وكذا اذا رمى حربيا فاسلم ثم وقع به السهم لاشي على الرامي فان رمى عبدا فاعتق
 اي مولاه فوصل السهم اليه بعد العتق فمات فعليه اي على الرامي قيمة عبده لانه
 المعبرة حالة الرمي فيصير قاتلا في وقت الرمي ومملوك في هذا الوقت فيجب قيمة
 مملوك عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد فضل ما يبر قيمة مملوك غير مملوك لانه العتق
 قاطع لاسرية فبقي الرمي جناية ينتقض بها قيمة المرمي اليه فيجب النقصان وان رمى
 محم صيدا فقتل اي خرج من الاحرام فوصل اليه سهم اليه وجب الجزاء عليه لكونه وقت
 الرمي محمما وانما راه حلالا غير محم فاحرم بعد الرمي فوصل السهم اليه فلا اي لا يجب
 على الرامي لانه وقت الرمي غير محرم وان رمى من قصى به عليه برجم ورجع منه وده فوصل اي
 السهم اليه لا يصير له المعبرة حالة الرمي وهو مباح الدم فيها ولو رمى مسلما صيدا فقتل
 فوصل السهم اليه حل هذا الصيد لانه وقت الرمي مسلم ولو انكس برجم اي لو رمى
 مجوسي صيدا فاسلم فوصل السهم اليه حرم هذا الصيد لانه وقت الرمي مجوسي والمعبرة
 حالة الرمي اذ الرمي هو الزكوة فتعتبر الاصلية والتسليم بها عنده **كتاب الديار**
 جمع دية مصدر وروى القاتل المقتول اذا اعطى ولية المال الذي بدل النفس قبل

لذلك المال دية تسمية بالمصدر وادما محذوفة كما في عدة كذا في المغرب والاراس
للواجب على ما ذكره النفس الدية المغلطة مائة ارباعا اي اربعة انواع وبيت الارباع
بقوله نبات محاض ونبات لبون وحقاق وجزاع بنت محاض ما دخل في الثانية
وبنت لبون ما دخل في الثالثة وحقة ما دخل في الرابعة وجزعة ما دخل في الخامسة فمن
كل خمس وعشر وادما في نبات محاض خمس وعشر وادما في نبات لبون خمس وعشر وادما
حقاق خمس وعشر وادما وجزاع خمس وعشر وادما في المجموع مائة اربعة ارباعا اي اربعة
وعند محمد ثلثون حقة وثلثون جذعة واربعون نبتة والثلثية ما دخل في السنة السادسة
كلها حقات في بطونها اولادها واخلفه حامل مضت عليها ستة اشهر ولا تغليظ
في غير الابل لم يغليظ لانه السبع ورد به ومعنى التغليظ انه يوجب شيئا فيه لا يوجب في
الخطا وهي الدية المغلطة تجب في شبه العمد على العاقلة والدية المخففة وهي تجب
في الخطا وما بعده كما تجرى مجرى الخطا وقتل بسبب من الذهب الف دينار ومن الورق
بكره الراء يعني الفضة عشرة الاف درهم ومن الابل مائة اخا سا اي خمسة انواع وبنت
بقوله ابن محاض وهو ما دخل في السنة الثانية وبنت محاض وبنت لبون وحقة و
جذعة فمن كل عشر وادما في محاض عشر وادما في بنت محاض عشر وادما في بنت لبون عشر وادما
وحقة عشر وادما في كل عشر وادما وجزعة عشر وادما في المجموع مائة ولا دية من غير هذه الاموال
الثلاثة عند الجاهل ولا اي ابو يوسف ومحمد منها اي يجوز اداء الدية من هذه الاموال
ومن البقر اربعة مائتا بقرة ومن الغنم العاشاة ومن اكلها مائتا حلة وكل حلة ثوبان لانه
عمره جعل هكذا على كل مال وكفارة شبه العمد والخطا عتق رقبة مؤمنة فان عجز عنه
فصيام شهرين متتابعين ولا اطعم فيها لانه لم يرد فيه نص بالطعام وصح اعتاق
رقيق احد ابويهم لانه يكون مؤمنا بالبيعة لا اجنبي اي لا يصح اعتاق اجنبي لانه
لم يعرف حيوة وكسامة وللرأة في النفس وما دونها نصف بالرجل وللذمي
للمسلم في الدية هذا عندنا وعندنا في دية اليهودي والنصراني اربعة الاف درهم
ودية المجوسي ثمان مائة درهم وعند مالك دية اليهودي والنصراني نصف دية المسلم

وهو ستة الاف درهم والكل عنده اثنا عشر الف درهم **فصل في النفس الدية وكذا**
اي الدية ايضا في المارن ولو قطع المارن مع القصبة لا يزداد على دية واحدة لانه عصفو
واحد وفي السنة ان منع النطق او اداء اكثر الحروف وفي الصلب ان منع اجماع
ومن ضرب صلب غيره فانقطع ماؤه يجب الدية لتفويت جنس المنفعة وكذا الواحدة
لانه فوت جمالا على الكمال وهو يستولاه القامة ولوزالت اكدم ودية لاشي عليه
لوزالها وفي الافضاء اذا منع استسك البول وفي الذكر وفي خشفة الذكر
وفي العقل وفي السبع وفي البهر وفي الشتم وفي الذوق وفي اللحية ان لم تنبت وفي
شعر الرأس يعني اذا حلق اللحية او شعر الرأس ولم ينبت وجب الدية عندنا والاصل
في الاطراف ان كان اذا فوت جنس المنفعة على الكمال او ازال جمالا مقصودا
في الادمى على الكمال يجب عليه كل الدية لانكافه النفس من وجهه وهو ملحق بالآدمى
من كل وجه تعظيما للادمى وكذا اي في الحكم احكاما يجب في احكام جنس الدية وفي احكامها
نصف الدية والاهاب لهدب بضمين شعور وشعار وفي العينين وفي الاذنين
وفي الشفتين وفي ندي المرأة واما قد بالمرأة لانه المنفعة المقصودة من الندي هي
في ندي المرأة وكذلك اجمال بخلاف ندي الرجل وفي اليدين وفي الرجلين وفي اشعار
العينين فان الواجب في كل اثنين منها دية كاملة وفي كل واحد ما هو اثنا في اليد
نصف الدية لانه في تفويت الاثنين تفويت جنس المنفعة او كمال اجمال فيجب كمال
الدية وفي تفويت احدهما تفويت النصف فيجب نصف الدية وفي كل واحد ما هو
اربعة كاشعار العينين واهابها ربعها اي ربع الدية فيجب في كل شعور العينين
دية كاملة كما مر وفي الواحد منها ربعها وفي الاثنين منها نصفها وفي الثلاثة منها ثلثه
ارباعها وكذا احكام الاهاب ولو قطع الجفوف باهدابها يجب دية واحدة لان الكحل
كشي واحد وصار كالمارن مع القصية وفي كل اصبع من يد او رجل عشرة لقوله
في كل اصبع عشر الابل وفي كل مفصل منها اي في الاصبع مما فيه مفصله كالايها
نصف عشره اي نصف دية اصبع ومما فيه مفصل ثلثة اي ثلث يعني ارسى

كل اصبع يقسم على مفاصلها فالاصبع التي فيها مفصلان اذا قطع منها مفصل فقلبه
نصف ارش اصبع وان قطع مفصل ثالثة فقلبه ثلث مفاصل فقلبه ثلث ارش اصبع و
في كل من نصف عشر ما اى عشر الدية وهو الابل خمس ومن الدراهم خمسة وفي كل
عضو ذهب نفع دية وان كان في العضو قاتما كيد شلت اى يثبت وعين ذهب
ضوءها **فصل** لا تورد في الشجاج الا في الموضحة ان كانت عند الذراع في الموضحة يمكن
اعتبار المساواة بان ينتهي السكين الى العظم ثم اعلم ان الالتقاء على وجوب التقابل
في الموضحة عند الثابت اذا لم يحتل به عضو اخر حتى لو شخ موضحة عند اذن ذهب عنها
فلا قصاص عند الجرح فيجب الدية فيها وقال في الموضحة وقصاص وفي البصر دية كذا
في الكافي وفيها ان في الموضحة ان كانت خطا نصف عشر الدية وهي في الموضحة التي
توضح العظم اى نظره وفي الهامة وهي التي تنتم الى كسر العظم عشر ما اى عشر الدية
وفي المنقلة وهي التي تنقل العظم بعد الكسر عشر ما ونصفه اى نصف عشر الدية
وفي الآلة باليد وتشديد الجيم وهي التي فصل الى ام الدماغ ثلثها اى ثلث الدية و
كذا ان يجب ثلث الدية ايضا في اجائة وهي التي فصل الى الجوف وان نفقت
اى اجائة الى اجائة لاخر فاجائة ويجب ثلثها اى ثلث الدية لانها با بكرة
حكم في النافذة كذا ولا تاجائة وفي كل من اى رضة وهو ما عطف عليه خبر لقول
الا في حكومة عدل وهي باجاء والصاد والمهلين التي تنشق الجبل ولا يخرج دما
والرامعة وهي بالعين المملة التي يخرج منه دما لا تسيل بل تجتمع في موضع الجراحة
نسبة الدم في العين والرامية وهي التي تسيل الدم والباضعة وهي التي تبضع
الجبل اى تقطعه والملاحمة وهي التي تأخذ في اللحم وتقطعه والسمحاق وهي جلدة
رفيعة فوق العظم اى فوق عظم الرأس وتحت اللحم فصل اليها الشجة حكومة
عدل وغير محمد فيها العضاض كالموضحة لانه يمكن اعتبار المساواة فيه اذ ليس فيه
كسر لعظم ولا خوف هناك غالبا والشجاج يختص بالوجه والرأس واجائة يحقق
بالجوف واجنب والظفر وما سوى ذلك اى وما سوى الشجاج واجائة جراحات

وفيها

وفيها اى في الجواجا حكومة عدل لانه ليس فيها ارش مقدور ولا يمكن امداره فوجب اعتباره
بحكم العدل وهي حكومة عدل اى يقوم عبد ابلها الاثر ومعه اى مع هذا الاثر فالتقص
من قيمة وجب بنسبة فردية فيفرض ان هذا الحو عبد وقيمة بلاء هذا الاثر الف درهم
ومع هذا الاثر ثمانية درهم فالتفاوت بينهما مائة درهم وهو عشر الالف فيؤخذ هذا
التفاوت من الدية وهي عشرة الالف درهم ففقره الف درهم فهو حكومة عدل به يقع
احترار عما ذكر الكافي انه ينظر مقدار هذه الشجة من الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية
وفي اصابع اليد وحدها او مع الكف نصف الدية سواء قطعت مع الكف او بدونها لان
الاصابع اصل والكف تابعة لها لان البطش يقوم فلان اليد الارش بسبب الكف وفي
اصابع اليد مع نصف الساعد نصف الدية للاصابع وحكومة عدل لنصف الساعد لان
الوزاع ليست بتعاود كف فيها اصبع عشر لاصبع ولشئ للكف لانها تابعة لها وان
كان فيها اى في الكف اصبعه فخمها اى خمس الدية للاصبعين ولشئ في الكف هذا غير
البحر لما ترو عندها يجب الاكثر من ارش الكف ودية الاصبع او الاصبعين ويدخل لال
فيه اى في الاكثر وقال لا ينظر الى ارش الكف والاصبع فيكون عليه الاكثر ويدخل القليل في
الكثير لان الاوجه الى الجمع بين الارشين لان الكل شئ واحد ولا الى امدار احد هالات
كل واحد اصل فوجه فرج بالاكثرة وان كان فيها اى في الكف ثلث اصابع فدية الاصابع
وهي اى دية الاصابع ثلثه اعتر راجعا ولشئ للكف لانه الاصابع اصل وللكثر
حكم الكل فاستتبع الكف وفي الاصبع الزائدة حكومة عدل وكذا اى حكومة عدل
ايضا في السارب لانه تابع للحمية وكحة الكوسج ولو كان على ذقنه شعيرات معدودة
فلا نخل اذ ليس جال كامل وان كانت اكثر من ذلك وكان على الزقن واخذ جميعا غير
متصل فيه فففيه حكومة عدل وندي الرجل اذ ليس فيه ثدي نفوت المنفعة والجمال وذكر
الحصى والعين والسان الاخرس واليدان والعين العوراء والرجل العرجاء
اذ ليس في هذه الاعضاء نفوت المنفعة والعين السوداء لعدم فوات الجمال فكما
في المذكورة حكومة عدل وايضا في غير الطفل والسان وذكره اذا لم تعلم صحة ذلك كما يذكر

على البصيرة في العين وتحرك ذكره في الذكر وكلامه في السمع وان علمت صحة ذلك فحجب
فان حكمه بعد ذلك حكم البائع في العبد واخطا وان نتج رجلا فذهب عقله او شتره
ودخل ارش الموصحة في الدية يعني اذا نتج رجلا موصحة فذهب عقله او شتره فلم
تفت ودخل ارش الموصحة في الدية لانه فوات العقل يبطل منفعة جميع الاعضاء او
لا يتنفع بوزنه فصار كما اذا اوصحه فمات وارش الموصحة يجب بفوات جزء الشتر
وقد تعلقا جميعا بسبب واحد فدخل الجزء في الكل كما اذا قطع اصبع فثبت به يده
وانه ذهب سمعه او بصره او كلامه لا يدخل في التوجه موصحة فذهب احد هذه الاشياء
لا يدخل ارش الموصحة في ارش واحد منها لانه كلامها جناية فيها دون النفس والمنفعة
مختصة به فانسب الاعضاء المختلفة بخلاف العقل لانه نفعه عايد الى جميع الاعضاء
كما في طريق معرفة ذهاب السمع ان يترك المجنح عليه ثم ينادى ان اجاب او التفت
علم انه لم يذهب وطريق معرفة ذهاب البصر ان يرى اهل البصرة فانه قالوا ذاب وجب
الدية وان قالوا لا نرى اعتبره الدعوى والالتكاريه يقول المجنح عليه للجاني اذهبت
بصري فاذا انكر يطلب المدعي فاذا عجز فيكون القول للضارب مع بینه بان يختلف
انه جناية لم يصدر عنه فان كل حكم وان ذهب بها اي بالموصحة عينا فلا قصاص
وجب ارشها اي ارش الموصحة وارش العيين عند الجرح يعني لو نتج رجلا موصحة
فذهب عينا فلا قصاص فيه بل يجب الدية في الموصحة والعيين لانه بالنظر الى
الابتداء كان عمدا او بالنظر الى الانتهاء كان خطأ فصار خطأ مزدوجا فلا يكون
موجبا للقود للشبهة وعند ما يجب القصاص في الموصحة والدية في العيين بان
يكون في الابتداء عمدا وفي الانتهاء خطأ ولا قصاص في اصبع قطعت فثبت اي ثبت
بجنتها اصبع اخرى لانه ايضا فقبيل السرية فصار خطأ مزدوجا فلا يكون
موجبا للقود للشبهة كما في فحجب الدية فيها كونهما عضوين مستقلين عند الجرح وعند
تقتص في الاصبع المقطوعة وتجب الدية في الاصبع الاخرى ولو قطع مفصلها الا على
اصبع فثبت ما بقي من هذه الاصبع كلها فلا قصاص عليه بل الدية فيما قطع اي في المفصل

الاعلى الذي قطع لانه مقدر شرعا وحكومة عدل فيما شئ اي فيما بقي من هذه الاصبع لا يتقار
التقدير الشرعي ولا في الاقصا اي في كونه نصف ساق فاسود باقها بل يجب عليه
دية الساق كلها اي كل الساق وهي نصف عشر الدية كما مر ولم يقتص فيه لعدم اكمال
العصا وكذا اي يجب دية الساق لو احرق اي الساق او اضر او اضر يعضه او اضر
ساق رجل فاصفوت قال ابو جرح في رواية يجب الارش كاملا لانه اجمال احوال بالسن
البيضاء فوات كما لو اسودت او احرقت او اضرته وفي رواية يجب حكومة عدل
وهو قولها لانه الاضرار لا يجب فوات اجمال بالنقصان فيه فيجب حكومة عدل ولو
اسودت كلها بغيره وهي قائلة في الدية اي فيجب الدية في الخطا على العاقلة اي على
عاقلة ضاربها ودية العمد يجب الدية في ماله اي في مال الضارب ولا يجب القصاص لانه
يمكن ان يضربه ضربا يسوده منه ولو قطعت ساق رجل فثبت مكانها ساق اخرى سقط
ارشها عن القاطع عند الجرح لانه اجمال والمنفعة عاد اليه ساق اخرى فكان هذه الجناية
معدومة فلا قالها فان عذرها يجب الارش كاملا لتحقيق الجناية الموجبة والحادث
نعمته جديدة فماتت ثم وفي سن القصبي يسقط اجماعا يعني اذا قطع ساق صبي فثبت
مكانها ساق اخرى لا يجب الارش على القاطع بالا جاع لانه المنفعة والزينة لم تزل و
انه اعاد الرجل سنة المقلوبة الى مكانها اي قطع رجل ساق رجل ثم اعادها صا جراحا الى
مكانها فثبت عليها لانه لا يسقط ارشها اي ارش هذه الساق اجماعا لانه نبات اللحم
لا اعتبار له لانه العروق لا تعود وكذا اي لا يسقط الارش ايضا اجماعا لو قطع اذن
فالعقل فالتحت لانها لا تعود كما كانت وفي قطع سنة واقص من قالها ثم ثبت
اي سنة الاول فعليه على الاول دية سنة المقتص منه وهي خمسة درهم لانه ثبت
انه استوفى بغير حق لانه موجب فساد الميت ولم يفسد حيث ثبت مكانها اخرى
فقد زال الجناية وبنات اي ينتظر في اقصا الساق والموصحة حولا لانه ثبت في
الحول غالبا فاذا مضى الحول ولم تثبت قضى بالقصاص وكذا اي ينتظر حولا ايضا
لو ضرب سنة فتحكت اي هذه السنة ليظهر اثر فعله ولو اقبله القاطع حولا في المفقود

وقد سقطت سنة واحدة فاصحابها فاختلوا قبل مضي السنة التي اجلها
والقول للمضروب ليكون التأجيل مفيداً وانما اختلوا بعد مضيها اي السنة فللضارب ان يقول
للضارب لانه ينكر اثر فعله وقد مضى الاجل الذي وقفه القاضي لظهور الاثر فكان القول
للمضرب لولم يسقط لاشي على الضارب ولو شج رجلاً فالتحت الى الشجرة وبنت السور
ولم يبق لها اثر يسقط الارش عند ابرج لزوال الشئين الموجب له وعند ابرج يوسف
يجب ارش الالم وهو حكومة عدل وعند مجرحة الطبيب ونسب الدوا وكذا الحكم وكذا
لو جرح بضرب فزال اثره كما اذا ضرب رجلاً مائة سوط فخرجت فبرأ منها ولم يبق لها اثر
سقط الارش عند ابرج لزوال الشئين الموجب له وعند ابرج يوسف يجب على ضاربة حكومة
عدل وعند مجرحة يجب عليه اجرة الطبيب ونسب الدوا وان بقي اثره فحكومة عدل ويجب
حكومة عدل بالاجماع ولا يقتضى جرح او طرف او موضحة الا بعد البرء لانه حكم اجراحة
في احوال غير معلوم فلا يعتبر لاحتمال اصابة النفس فيظلم انه قتل وانما يتقرر الالم
بالبرء وكل عد سقطت سنة واحدة كقتل الاب بانه قاتله فيه مال القاتل فكل عد
سقطت الفصال لانه يجب لدية في مال الجاني لقوله عدم لا تقتل العواقل عند الحديث
وكذا اكل ارش وجب بالصلح فهو يجب حالاً في مال القاتل لانه مال وجب بالعقد فاجابة
النسبة في البيع وكل جناية اعترف بها الجاني فهي في ماله لانه لا يقر ولا يتعدى المقر لقصور ولاية
غيره فلا يظلم في حق العاقلة وعند الصبي والمجنون خطاء ويجب دية على عاقلة ولا
كفارة فيه لانها مرفوعة القام ولا حمار ارض لانه كما عتقت بهما ليسا من اهلها والمعقود
كالمجنون في الحكم **فصل** في ضرب بطن امراة او حرة فان حكم الى الامة شيئا في انفسهم
فانفت جنبنا الجنين هو الولد في بطن الام وانما سمي جنبنا لاستدارة في البطن لانه الجنين
هو كاستار ميتا فعلى عاقلة في سنة غرة خمسمائة درهم وهي نصف عشر دية الرجل
لو كان الجنين ذكراً او عشر دية المرأة لو كان الجنين انثى وهو اية خمسمائة درهم فلا
تفاوت في الجنين فيقدر بقدر واحد وهو خمسمائة درهم ولانه يقدر التمييز بين الذكر
والانثى في الجنين فيسقط اعتباره دفن المحرجه وان الفت جنبين متبينين فبها

غرة وانما سمي ما يجب في الجنين غرة لانه غرة الشئ اوله وهذا اول ما يجب في باب الدية ومنه
غرة الشهر فان الغنة حيات فمات فدية اي فيجب دية الجنين على العاقلة لانه صار قاتلاً
بالضرب ويجب الدية لانه كان المضروب جنباً فمات لانه اجزاء بعدد الجنانية وان
الغنة ميتا فمات الالم فغرة الجنين ودية الالم لما ذكرناه ماتت اي الالم والغنة اي الجنين
حيات فماتت اي ثم خرج الجنين منها حيات ثم مات فدية اي فيجب دية الالم ودية الجنين
للجنين لانه قتل نفسين وان ميتاً فدية فقط اي ماتت الالم ثم خرج منها جنين ميت
فيجب الدية للالم ولشئ الجنين لانه فوت الالم سبب لموته ظاهر الا في حوته يحوتها و
نفسه يتنفسها وما يجب للجنين يورث عنه اي يقسم بين ورثته ولا يورث منه
الضارب اي كان الضارب وارثاً للجنين لا يكون له شئ مما وجب لانه قاتل ولا ميراث
للقاتل وفي جنين الامة نصف عشر قيمة لو كان الجنين ذكراً او عشر قيمة لو كان الجنين
انثى لانه دية الرقيق قيمة ما يقدر ضرره دية الحر تقدر ضرره دية الرقيق ولا يلزم ان يكون الواجب
في الانثى اكثر من الواجب في الذكر لانه في العادة وقيمة العلم تزيد في الجارية وعند ابرج يوسف
ان نقصت الالم بالقاتلها ضمن نقصانها والا فلا ضمان وان ضربت في راسها جرحها
فالغنة حيات فماتت يجب قيمة جنين لاديه لانه قتله بالضرب السابق وهو كانه في حالة الرق
ويلزم منه كونه القيمة للولد للمورثة ولا كفارة في الجنين هذا عندنا وعند الشافعي يجب
والمستبين بعض خلقه كاتم الخلق اي الجنين الذي سببنا بعض خلقه بمنزلة الجنين
القام فيما ذكره الاحكام وان شربت اي امراة دواء او عالجت فوجها لظفر جنبها فالغرة
على عاقلة في سنة واحدة ان فعلت بلا اذن ابيه اي اب الجنين وهو زوجها وان
فعلت الشرب والعلاج باذنه اي باذن اب الجنين فلا اي فلا يجب الغرة ولا غيرها
ولو امرت امراة ففعلت لانفسه المأمورة كذا في الدرر والفرد ففعلت كذا في
باب ما يحدث في الطريق من احدث في طريق العامة كسيف وهو المستراح او ميرابا
وهو مجرى الماء او جحاً وهو البرج وقيل مجرى ما يركب في الحائط وقيل جندع يخرج
من الحائط ليبنى عليه ودكانا وسعد ذلك اي لرحضة لاهل ذلك لم يضربهم

اي بالعامه وكل من هم اي من العامة سوى العبد المجبور والصبي والمجنون له خصوصه
 لا يعتبر فيما له فكله لا يعتبر فيما يكون لغيره نزع اي نقصه والحاصل انه انما يضر بالناس
 يجوز ان يفعل ذلك ان لم يضرهم يجوز لكن مع ذلك يكون لكل واحد نقصه لانه كل انهم
 صاحب الحق بالمال بنفسه وبذواته فكان له حق النقص كما في الملك المسترودع الطريق
 الخاص بان يكون غير ما قد لا يسعه اي لا يجوز احدث شي منها بل اذ في التمسك وان
 وصليه لم يضر الشريك كالمالك الخاص بينهم وعلى عاقلة دية مومات بسقوطها اي
 بسقوط احد انما يضرها اي في الطريقين لانه صار باحدثه سببا لموته وما يهلك بسقوطها
 من الاموال يجب عليه ضمانه في ماله لانه العاقلة لا تعقل الاموال وكذا الوعر ينقصه
 انفسه القربان المتلفه السقوط بالزلق والنقص بغير النور وسقوط القاف
 المنقوض وان وقع العشر على اخر فانما فالضمان على امر احدثه في الطريقين لا على العا
 لانه يصير كالواقع اليه اياه عليه وان اصاب طرف الميزاب الذي في الحائط فلا ضمان
 وان الطرف الخارج ضمن اي سقط الميزاب نظر فان اصاب ما كان منه في الحائط
 رجلا فقتل فلا ضمان عليه لانه غير معتد فيه بان يضعه في ملكه وان اصاب ما كان خارجا
 في الحائط فالضمان على من وضعه لكونه معتد يا فيه ولا كفارة عليه ولا يجرم غير الميراث
 لانه ليس بقاتل حقيقة ولو اصاب الطرفان جميعا او لا يعلم اي طرف اصابه يضمن
 نصف الدية لكن حرمه او وضع حجره في الطريق فلف به انسان يجب دية على
 عاقلة لانه معتد فيه وان الف به بهيمة فضمنها في ماله لانه البهيمه من الاموال
 والعاقلة لا تحل ضمان الاموال فكان ضمان البهيمه في ماله والقاء التراب واتخاذ
 الطريق في الطريق كوضع الحجر وهذا اذا فعله بلا اذن الامام فالضمان في جميع ما ذكر
 باحداث شي في طريق العامة انما يكون اذ الم ياذن به الامام فان فعل شيئا من ذلك
 باذنه اي باذن الامام فلا ضمان عليه لانه غير معتد بان يفعل ما يذنه من الولاية في حقوق
 العامة ولومات الواقع في البهائم حرم ما في غير ملكه جوعا او غما فلا ضمان على حافره وان
 وصليه بلا اذن الامام عند ايج لان مومات بمعنه في نفسه والضمان انما يجب اذا كان

من الوقوع

من الوقوع وعند محمد عليه الضمان لانه انما حدث بسبب الوقوع وكذا عند ابو يوسف في الفم
 لانه الجوع فان عنده ايمامات عما فيجب على الكافر الضمان ايضا وان مات جوعا لا يجب
 لانه الوقوع بسبب اللغم لا بالجوع وان وضع حجره في ارضه او في موضع غيره او في غير موضع
 فضمان ما لفت من نفس لو مال به اي بهذا الحجر على انك اي على من تحاه لانه بالنتيجة ازال
 فعل الاول فاضاف اجنبية الى فعل الله ولو استرع جراحا الى الطريق في دارهم
 باعها اي الدار فضمان ما لفت به اي بالجنح عليه اي على البايع لانه فعله وهو الاستراع
 لم ينفع نزال تلكه واستراع اجنب احراج الجروح من اجدار الى الطريق والبناء
 عليها وكذا الووضع خيبة في الطريق ثم باعها اي الخيبة وبرئ الى المشتري منها
 اي من الخيبة فتركها المشتري فضمان ما لفت به اي بالخبطة عليه على البايع لانه
 فعله وهو الووضع لم ينفع بالبيع فكذلك يضمن بالوضع ولو وضع في الطريق
 جراحا في اي حجر شيئا ضمنه لانه معتد فيه ولو اوجع حجر شيئا بعد ما حركه الريح
 الى موضع اخر لا يضمن ان كانت اي الريح ساكنة عند وضعه حجر لانه الريح نفس
 فعله بالتجريك فيضمن من حمل على راسه او ظهره شيئا وهو يرضى في الطريق ما لفت
 بسقوطه اي بسقوط هذا الشي منه اي من حامل لانه حامل الشي يقصده حفظه فلا
 حرج في التقيد بوصف السلامة وكذا اي يضمن ايضا من ادخل حصيرا او قنبرا او
 حصاة الى مسجد غيره بلا اذن اي من اهل محلة المسجد فغضب به احداي اذا كان مسجد
 لغيره تعلق فيه رجل من غير الغيرة بلا اذنهم قنبرا او بسط فيه حصيرا او بوري
 او حصاة فغضب به شخص ضمن عند ايج حلالها فان عندها لا يضمن لانه هذه
 الافعال من القرية وهي لا تقيد بشرط السلامة قال ستمس الائمة اكلوا في الكرم ثم
 اقصوا بقولها ولو ادخل هذه الاشياء بان يفعل على الوجه المذكور الى مسجد حتى فغضب
 به شخص لا يضمن اجماعا لانه فعل في ولاية بان يكون من اهل هذا المسجد لانه الراي والتبصر
 فيما يتعلق بالمسجد لا يلهو ومن غيرهم كنصب الامام واختيار المتولي وفتح بابه او غلقه
 فان اهل محلة كالملاك له والا جنيته كالمستعير فكان فعل اهلها مباحا مطلقا غير مقيد

نفس او مال بربا

بشره السلامة وكذا ان لا يضمن ايضا اجماعا لو تلف شيء بسقوط رءوسه لانه
 اللبس لا يقصد حفظه بل يلبس فلا تقيد بوصف السلامة وعند محمد اذا لبس
 يلبس عادة انا ان لبس باللبس عادة كجوانق القلندر بين فسقط على انسان فلهك
 لا يضمن لانه هذا اللبس بمنزلة الحبل وفي الحبل يضمن ومن جلس في المسجد سواء كان مسجدا
 او مسجد غيره حال كونه غير متصل بخطب به اهدى به سقط عليه اعمى فلتف ضمة حلا
 لهما فان يضمنها لا يضمن ولا فرق بين جلوسه لاجل الصلوة او للتعليم او لغيره
 وانما فيه في أثناء الصلوة ولا فرق بين ان يترقب في المسجد او يبعد للمحدث لانه غير
 مباح ولا فرق بين مسجد حرم او غيره في المسائل المذكورة اما المعتكف فقبل على هذا الحبل
 يعني اذا عطف بالمعتكف انسان يضمن عند ايجاع وعند ما لا يضمن وقبل لا يضمن بل
 خلاف وفي الحبال مصلها نقلها كانه او فرضا لا يضمن اجماعا وان وصلته من غير اهل
 اي وان كان المصل غير اهل هذا المسجد لانه المسجد اعمام بني للصلوة ولو استأجر حرت
 الدار لعله لا يخرج اجماعا او الطلقة فلتف برشي فالضمان عليهم اي على العملة انه
 تلف قبل فراغ علمهم اي قبل ان يغفروا غير العمل لانه التلف وجد بفعلهم ما لم يغفروا
 لم يكن العمل مسئلا الى رب الدار وان تلف بعد اي بعد فراغ علمهم فعليه اي والضمان
 على رب الدار لانه فعلهم بالتسليم انتقل اليه فصار كانه فعله بنفسه ومن ثم
 صحت الحال في الطريق العام ما عطف به من انسان او دابة وكذا ان يضمن ايضا
 ان رثه اي المأخوذ الطريق بحيث يزلق او يتوضأ به اي بالماء ويستوعب الماء الطريق
 لانه متعدي فيه بالحق الضرر بالمارة وان فعل شيئا من ذلك اي من رث المأخوذ
 في سكة غير نافذة وهو من اهلها اي من اهل السكة او مقدرتها اي في السكة ليس
 فقرة به احد فوات ووضع متاعه في السكة فلهك به انسان او مال لا يضمن
 لانه الطريق مشتهك بينهم فصار كالهراثة كانه كان ما جرت به عادة السكة
 كوضع المتاع وكونه لم يضمن لانه غير متعدي نظر الى العادة وكذا ان لا يضمن ايضا
 ان رث المأخوذ الطريق ما لا يزلق عادة او بعض الطريق فتعدي المارة المور عليه

اي على

اي على موضع صبت الماء عليه فسقط لا يضمن الرءوس لانه بعض الطريق صالح للمور
 يتوجه فيه الرءوس فاذا تعدي المارة المور على موضع صبت الماء عليه لم يكن على الرءوس شيء
 لانه كان يتعدى شيئا مباحا بالتلف وان رث جميع الطريق يضمن لانه المارة يكون
 مضطرا في المور وروى وضع الخشب في الطريق كانه رث في استيعاب الطريق وعنده
 يعني لو استوعب الطريق ضمن ما تلف به لانه المارة مضطرا لا يجد في المور غير هذا الطريق
 واما اذا وضعها في بعض الطريق ولم يستوعبها فلا يضمن ما تلف به ولا كفارة
 على واضع هذه الاشياء ولا يكوم به بالمرث وان رث فناء حائوت باذن صاحبه
 فالضمان اي فضائه ما عليه على الاحرار احسانا كما لو استأجره ليجوز فناء حائوته
 والفناء بكسر الفاء والمدة ما امتد من جوانبه فلتف برشي غير الان او الدابة
 او غيرها بعد فراغه فوجب ضمان ما تلف على الاحرار احسانا ايضا ولو كان امره بالان
 في وسط الطريق فالضمان على الاجير لفساد الامر ولو كس الطريق لا يضمن ما تلف
 بموضع كس لانه ليس بتعدي فانه ما احدث شيئا فيه واما كانه فقرة فظلم الطريق
 وتجميع الكس في الطريق ضمن ما يجرها اي بالكناسة لانه يتعدي ولا ضار فيما تلف
 بشي فعل في الملك كانه ملكه او فناء اي فناء ملك له اي للفاعل فيه اي في فناء
 حق التصرف بانه لم يكن الفناء للعامة ولا مشتهرا كالهلاك بغير نافذة لانه غير متعدي
 بانه يكون له حق التصرف واستأجره من غيره فناء فالضمان على المستأجر ان لم يعلم
 الاجير انه غير فناء ولا شيء على الاجير لانه اذا لم يعلم ففعل فعله الى المستأجر معذورا
 بعدم العلم وان علم الاجير ان هذا الموضع غير فناء المستأجر فعلى الاجير ان يضمن ما
 تلف به على الاجير لانه الفعل يضاف الى الاجير لانه ليس بمعدوم وجوده وان
 قال ان المستأجر للاجير هو اي هذا الموضع فناء وليس فيه حق اخير فحق الاجير بعد هذا
 فناء فناء انسان فالضمان على الاجير قياسا لانه الاجير عالم بفساد الامر والضمان
 على المستأجر احسانا لانه كونه فناء له بمنزلة كونه ملكا له في التصرف فيه في القاء
 الطين واخطب وربط الدابة وغيره فقرة بغير اذن الامام فتعدي المارة المور عليها

فقطب فلا ضرة على الباى على باء القنطرة فكله فعل الباء سببا وفعل المارة مباشرة فكله
 الاضافة الى المباشرة اولها اذا وضع شخص خشيته في الطريق فيقتدر رجل المور عليها **فصل**
 ان مال حاط الى طريق العامة فطلب ربه بنقصه من مسلم او ذمي لانه ان الناس كلهم شركاء
 في المور فيصير الطلب من كل واحد منهم رجلا كما هو امر امره اكله او كذا او كذا وشهد عليه اي
 على الطلب والشروط طلب النقص دون الشهاد او انما الشهاد لا يمكنه من اثباته عند الحاكم
 وصورة الشهاد ان يقول شهد والى قد تقدمت الى هذا الرجل لهدم حاجبه هذا وتقبل
 شهادته رجل وامرأتين فيه لانه هذه الشهادة ليست بشهادة على القتل فلم ينقصه اي حيا
 بعد الطلب مدة يمكنه نقصه فيها اي في هذه المدة قتل به اي بسقوط ذلك الحاجب
 المال من ماله لانه العاقلة لا تحمل ضارة المال وكذا ان يحبس ضارة النفس على عاقلة وضارة
 المال على صاحب الحاجب اي في طول به اي بنقصه من ملكه نقصه كالبطلان ووصية فانه
 لها ولاية التصرف في مال الصبي والارامل للحايطة فانه يملك تلك الارض وارجاع المهور
 اليه والى العبد الناجم ولو مد يده لانه ولاية النقص له ثم ما تلف بسقوط الحاجب ان كان
 مالا فهو في رقبته وان كان نف ففعل عاقلة المولى والمالك لانه مالك يدق لانه النقص
 له ولا يضمن اي صاحب الحاجب ان باع اي الحاجب بعد اشتراكه وسلمه الى المشتري فسقط
 اي الحاجب وتلف به نفس او مال لانه اجباية بترك الهدم مع تمكنه وقد زال تمكنه بالبيع ولا
 يضمن ما تلف بسقوط الحاجب صاحب الحاجب اي بنقصه من ملكه ان النقص كالماله
 والمتاجر والمودع لعدم قدرتهم على التصرف وان باه اي الحاجب ما ملكا ابتداء ضمن
 ما تلف بسقوطه وان وصلية لم يطالب بنقصه كما في اشترع اجماع وكحه كالكيف
 والميراث لانه الباء تعد ابتداء فلا حاجة الى الطلب والشهاد وان مال اي الحاجب الى
 دار رجل فالطلب لربها اي لرب هذه الدار لانه الحق له اوساكنها ان ساكن هذه الدار
 فانه لهم المطالبة فيصير ناجلا اي ناجل رب الدار اوساكنها وبراءة اي براء صاحب الدار
 اوساكنها من اجباية فلا ضرة على صاحب الحاجب فيما تلف بالحايطة لانه الحق لهم ولا يصح
 التناجيل فيما مال الى الطريق ولو لم يضره القاضى او كثره على صيغة العاقل اي اذا مال الى

نفس او مال كالدوب والعروض
 عاقلة النفس اي ربة النفس
 هو اي صاحب هذا الحاجب محم

الى الطريق

الى الطريق واجله القاضى او من اشتد عليه لا يصح لانه حق العامة فلا يجوز لها ابطال مقدم
 ولو كان الحاجب بغير حصة فاستد على احد هم ضمن من تلف به اي بسقوط الحاجب فان تلف
 به انسان ضمن عاقلة المطلوب منه حسن دية وان تلف به دابة ضمن المطلوب منه حسن ثمنها
 هذا عند الجمع وعند حصة نصفه اي ضمن نصف ما تلف به وان حفر احد ثلثة في دار من اهل الدار
 لهم اي للثلثة برأ بغير اذن تركية او بنى حاجبا ضمن ثلثي ما تلف به عند الجمع لانه احوال والى
 في الثلثين متعديا في ثلثة باء يكون ثلث الارطكة فوق وقع نقره في ملكه فلا يوجب القضاء
 في نصيبه وعند ما ضمن نصفه اي نصف ما تلف به كما في المسئلة السابقة **باب جناية**
البهيمة والجناية عليها بضمن الراكب او طئت دابة او اصابته اي اهلكت بيده او رجلها
 او راسها او كرمته اي عصت بمقدم سائر او خبطت اي ضربت بيده او صدمت اي ضربت
 بنفسها شيئا يبال اصطدم الفارس اذا ضرب احد ما لا ينفق فانه الاضرار غير
 هذه الاكسها يمكن لانها ليست من ضرورات السيد فيقتدر بشرط السلامة عنها لا اي لا يضمن
 الراكب ما تلحق اي الدابة فيجوز الدابة بالكلية لانه ضرها بحد حافوا برجلها او ذنبها ساثرة
 الا اذا وقعها اذ لا يمكن الاضرار عنها مع سيرها فلو وقعها في الطريق ضمن لاصحابها
 الاضرار غير الايقاف وان لم يمكنه من النجاة فصار متعديا بالايقاف ولا يضمن ما تلف
 برونها او بولها ساثرة او موقوفة لاجل اي لاجل الزوت او البول لانه بعض الدابة
 لا يفعل الا بعد الوقوف والتجوز من ذلك لا يمكن فانه او وقعها لاجل ضمن ما عبطت
 اي انه لم يقف لاجل الزوت والبول بل وقف لغير ذلك فرائت او بالت فقطب
 انما برونها او بولها ضمن لانه متعديا بالايقاف وان اصابته بيده او رجلها حصا
 او نواة او انارت عيارا او جرح اصغر اضعافا عما او افسد ثوبا لا يضمن لتقدير الضرر
 لانه من ضرورات السيد وان كان جرحا كبيرا ضمن لانه الاضرار من كنهه ويضمن القاتل ما يضمن
 الراكب اي كل صورة مذكورة بضمنه فيها اراكب بضمنه فيها القاتل وكذا السابق اي
 ويضمن القاتل كما يضمن القاتل في الصح وقبل في القاتل ويضمن اي القاتل النجاة
 ايعة والمراد من النجاة ما اصاب برجلها فالتا يضمن ما اصاب بيده او رجلها

والقائد يضمن ما اصابته بيده او رجلها لانه النفقة ظاهرة في بصر السائق فيمكنه
 الاحترار عنه بابعاد الناس عنها وعائنه عن بصر القائد فلا يمكنه التراجع والصحيح
 ان السائق لا يضمن النفقة ايضاً ولا كفارة عليها اي على القائد والسائق ولا حرماء
 عليهما او وصية اي ولا حرماء وصية عليهما بخلاف الراكب فانه اراكب اذا وطئت
 دابته بيده او رجلها يحرم على الميراث والوصية وتجب عليها الكفارة لانه مباشر بان حصل
 القتل بتقله حين ركوبه وتقل الدابة تابع له لانه الدابة آتة له وسيرها مضاف اليه فلما
 لا يجب الكفارة على الراكب غير الابطال وان اجتمع الراكب والقائد او اجتمع الراكب
 والسائق فالضمة عليهما لانه كل ذلك سبب الضمة وقبل الضمة على الراكب وحده يقع
 كانه راكب وسائق قيل لا يضمن السائق ما او طأت الدابة بل يضمن الراكب وحده
 لانه الراكب مباشر والسائق ميت والاصافة الى المباشر اولى وان اضطرر فارس
 اي ضرب احد هما الاخر بشفة او مائة فاما ضمن عاقلة كل منهما دية الاخر لانه موت كل
 مضاف الى فعل صاحبه لانه فعل كل وهو كشي في الطريق مباح في حق نفسه لكونه
 مباحا فيضاف قتل كل الى فعل الاخر لكونه مخمورا في حق الغير والقتل بضاف الى سبب
 مخطور اعلم ان هذا اذا وقع كل منهما على نفسه والاخر على وجهه لاشي عليه واحد منهما وان وقع
 احدهما على نفسه والاخر على وجهه فموقع الواقع على وجهه مذهب فدية الاخر على عاقلة صاحبه
 هذا لو كانا حريين وان كانا عبيدين مديرت الجباية ولا شئ لاحد المولى يبيع على الاخر في العمد
 واخطأ ولو كانا احدهما حراً والاخر عبداً ففي الخطأ يجب على عاقلة احرار المقتول قيمة
 العبد فيأخذ ما ورثته احرار المقتول لانه العبد اخلف به لانه هذا العبد فيسقط ما زاد على
 القيمة من دية احرار المقتول لعدم اخلف وفي العمد يجب على عاقلة احرار نصف قيمة العبد
 لانه المضمون في العبد النصف وهذا القدر يأخذه ولما لمقتولا وما على العبد في رقبة وهو
 نصف دية احرار يسقط بموته ان قدر ما اخلف من البدل وهو نصف القيمة وفي الاجتياز
 نقل عن النوادر رجل سار على دابة فجاثر راكب من خلفه فصدمه فغضب المؤخر لاضماره
 على المقدم وان غطب المقدم فالضمة على المؤخر وكذا الحكم في السفينتين وان تجازيا

جبل فانقطع اي اجبل فاما فانه وقع على ظهرهما فانه لانه موت كل منهما مضاف الى فعل
 نفسه وان وقع على وجههما فعلى عاقلة كل دية الاخر لانه سقط بقوة صاحبه وجذبه وان
 احصا بانه وقع احدهما على وجهه والاخر على ظهره فدية مرفوعة على وجهه على عاقلة مرفوعة
 على ظهره لانه الواقع على وجهه مات بقوة صاحبه فيجب دية على عاقلة صاحبه والواقع
 على ظهره مات بقوة نفسه فدية مرفوعة وان قطع آخر اجبل فاما فدية ما على عاقلة القاطع
 اي الرجل الذي تجازيا جرحا فقطع هذه اجبل شخص فسقط الرجل فاما فدية ما على عاقلة قاطع
 اجبل لانه مضاف الى فعله وهو القطع فكلما مستبنا ولو ثبتت النسبة بثوب رجل وجذبه
 فحجب صاحب الثوب ايضاً ونحوه في الثوب من ثوبها يضمن المقتول نصف قيمة الثوب وان
 ساق دابة فوقع سرجه او غيره كاللجم ونحوه من اداها على انسان فمات هذا الانسان ضمن
 اي عاقلة السائق وكذا ما يحمل عليها لانه مستعد في هذا التنبه لانه السقوط بتقصيره وهو
 ترك الشئ والاحكام فيه فصار كانه القاتل ايده وكذا فانه قطار وطل بغير منه اي من
 انسانا فمات ويجب ضميمة النفس على عاقلة اي على عاقلة القائد وضمة المارة ماله لانه
 حفظ القطار على القائد فيضاف فعله اليه فيصير كانه خطأ وان كان مع القائد سائق
 فالضمة عليهما اي على القائد والسائق ان لم يكن لهما عاقلة وان كانت ضمن عاقلة لانه القائد
 الواحد لكل وكذا سائقه لا يصال الزام وهذا اذا كان السائق في جانب الابل فانه توسطها واخذ
 بزمام واحد يضمن ما عطب بما هو خلفه ويضمن ما تلفت بما بين يديه لانه القائد لا يقود وحليف
 السائق لا يقطع الزمام والسائق يسوق ما كان امامه فانه ربط بغيره على قطار بغير علم فانه
 فعطب بما بين يديه البعير انسان ضمن عاقلة القائد الدية لانه حيانه القطار غير ربط غيره فمك
 فاذا ترك النصانة صار مستعدا ورجعوا الى العاقلة بها اي بالدية على عاقلة الربط
 لانه الربط هو الذي اوقعه في هذا الضمة حيث ربطه بالقطار وهو مستعد فيما صنع فصار
 في التقدير هو كجانه ولهذا الزم الرجوع على عاقلة فالواحدة اذا ربطت في حال سير القطار لانه
 امر باليقود لانه واذا لم يعلم به لا يمكنه الاحتفاظ من ذلك فيكونه اقرار الضمة على الربط اما اذا
 ربط في حال وقوف الابل ثم قاد صاحب القطار فالضمة على عاقلة القائد ولا يرجعون

على عاقلة الرابطة لانه قد يعبر غيره بل اذنه لا صريحا ولا دلالة وحرار السهمية او كلبا
اي من خلفه معه وان لم ينش خلفه فادام في قوده فهو سائق له في الحكم فيلحق بالسوق ضمن
ما اصاب في قوده اي ما اهلك البهيمة او الكلب بعد الارسل لانه الترخي انقطع السوق و
وجوب الضمان باعتبار السوق لانه فعلها يضاف الى السائق وذكر في الهداية نقلنا عن المصنف
اذا ارسل دابة في طريق المسلمين فما اصاب في فروع فالمرسل ضامن لانه سيرة مضاف
اليه ما دامت تسيير على سننها ولو انقطعت بمنه او بسيرة انقطع حكم الارسل الا اذا
لم يكن له طريق اخر سواه وكذا لو وقفت ثم سارت بخلاف ما اذا وقفت بعد الارسل في
الاصطلاح ثم صارت فاخذت البصيدة لانه تلك الوقفة تحقق مقصود المرسل لانه تمكنه
من البصيدة وهذه تناقض مقصود المرسل وهو التسيير فينقطع حكم الارسل وبخلاف ما اذا ارسله
الى بصيدة فاصاب لغنا او مال في فوزه لا يضمنه من ارسله وفي الاسرار في الطريق يضمنه لانه
تسفل الطريق بعد فيضمن ما تولد منه ولو ارسل بهيمة فاصابت زرعا على فوزه ضمن
المرسل وان ماتت بيمينا او شمالا او بطريق اخر لا يضمن لما فوزه في الطريق لا يضمن وان وصلته
ساقة كما ارسل الباذي وساقه وان تلف شيئا في فوزه لا يضمن من ارسله لانه الطريق لا يضمن
السوق فصار وجود السوق وعدمه سواء وكذا في لا يضمن ايضا ما تلف في الدابة والكلب
او الم يسوق والحاصل انه لا يضمن في الطريق ساقه او لم يسوق ويضمن في الدابة والكلب ساقه
وان لم يسوق لا يضمن لعدم سبب الضمان وهو السوق او انفلتت اي الدابة بنفسها ليلدا او
تمار او اصابته اي اهلك ما لا اولف فلحقها فيه لانه الفعل غير مضاف اليه لعدم ما
يوجب النسبة اليه من الارسل والسوق وتكونها دابة عليها راكب وتكونها اي طعنها
بعود وتكونه فتفت برجلها او ضربت اي الدابة بيد ما اهدا او نقرت من ضرب او تخفصه
فما اتى الاصل ضمن هو ان الضارب اذا ضارب لا راكب اي لا يضمن الراكب ان
فعل اي الضارب او الضارب في ذلك حال السيرة لانه راكب والمركب مدفوعا به دفع
النفس فاضيف فعل الدابة اليه فصار كأنه فعله بيد وان اوقعها اي راكب الدابة
في موقفه لانه ملكه كالطريق وتكونه فعلها اي والضمان يكون على راكب النفس لضعفه

لانه

لانه راكب متعمدا لا يطاق والناس بالخس وان تحت اي الدابة الناحس فملكته فوزه صير
لانه بمنزلة اجهل في نفسه وان تحت اي سقطت الدابة عن ظهر راكب بسبب طعن الناحس
فقتل فضمانه على الناحس اي فدية راكب على عاقلة الناحس لانه متعمد في سببه وفيه الدابة على
العاقلة ولو نخس دابة عليها راكب فوثبت بخس على رجل واوطأت فقتله كان دية
على الناحس ودية راكب لما يتيناهم الناحس انما يضمن اذا كان الدابة في فوزه الناحس حتى يكون
السوق مصافا اليه واذا لم يكن في فوزه والضمان على راكب لا ينقطع اثر الناحس في السوق
مصافا لراكب وان فعل اي الناحس ذلك اي الناحس باذنه راكب فهو الناحس يكون الفعل
الراكب لانه الناحس في معنى السوق فان سقط الى راكب كثر انه وطئت الدابة اهدا في فوزه بعد
الناحس بالاذنه اي في سيرة الناحس بخسها باذنه راكب فدية اي فدية هذا الاصل يكون عليها
ولا يرجع الناحس بالنصف الذي غرمه على راكب في الاصل لانه سيرة في تلك الحالة يضاف
اليها كما لو اوصت بتمسك على دابة بتسيير فوطئت انسانا فمات لا يرجع عاقلة
الصبي بما غرموا في الدابة على الامر لانه امر بالتسيير والابطال ينقل عنه وكذا الوفا والوصي
سلافا فقتل به اهدا فلا يرجع فيه عاقلة الصبي بما غرموا على الامر وكذا الحكم في نخسها و
معها فانه او سائق كمن قاد دابة فتخسها رجل فانفلتت الدابة فميرها القاتل فان تلف شيئا
في فوزه فضاية ما تلفه على الناحس وكذا اذا كان لها سائق فتخسها غيره لانه مضافا
تخسها شيئا منصوب في الطريق فتفت انسانا فقتله والضمان على من نصبه لانه متعمد في فعل
الطريق فاضيف اليه ما صبه فصار كأنه نخسها بفعلها ولا ذوق يسه كونه الناحس صبي او
بالغا لانها يؤخذ انما بافعالها والضمان في مالها وان كان اي الناحس عبدا والضمان في رقبته
وجميع مسائل هذا الفصل والذي قبله ان كان الهالك ادبيا فالدية على العاقلة انه غيره اي ان
كان الهالك غير الادبي فالضمان مال اجهل لانه العاقلة لا تتحمل ضمان الاموال ومما افاد عليه
قصاص ضمن ما نقصها لانه المقصود منها التبع فيعتبر فيها الضمان في غير النفس او البعير
او الحمار او بعير اهدا اي ابل النحر او بقرة اي بقرة اهدا ربع القيمة لما روي في النبي ذم قضاني
غير الدابة بربع القيمة وهكذا قضى عمر رضي الله عنه **باب جناية الرقيق** واجبا به عليه

جنايات المملوك لا توجب الاداء واحد لو كان محملا للدفع والاعطاف على قوله لا
دفعاً فالمعنى بوجوب قيمته واحدة لو كان غير محملا لاداء دفع فلو جنى عبداً خطأ فارتكب
مولاة ودفعه الى العبد اجاز بها اي بمقابلته الجناية وبملكه اي العبد اجاز بها اي وليها
الجناية وارتكبها بارشها اي بارش الجناية لتخليص عبده حالاً اي كاشا كل من
الدفع او الفداء على المحل اما الدفع فلا يوجب الاصل في الاعيان واما الفداء فلا يوجب
بول العين فيكون فسخه فان مات العبد قبل ان يجازي المولى شيئا من الرفق والفداء
بطل حق المجنى عليه لغوات محل حقه وارتكبت العبد اجاز به ما اختار اي المولى الفداء
بارشها لا تبطل اي لم يبرأ من الفداء ليقول الحق من رقبته العبد الى ذمة المولى فان
فراه مجتبه اي العبد ثانياً فالحكم كذلك اي فحكم الجناية الثانية بحكم الجناية الاولى
فانه اذا قدر خلص اجاز غير الاولى فصار تركها لم يكن فيجب بالثانية الدفع
والفداء لانه الثانية كانت جناية ابتداء وارتكبت العبد جنايةتين ودفعه الى المولى
العبد بها اي بمقابلته الجنايتين الى وليتها انما فيفسمانية اي الولية العبد
المدفع بينهما بنسبة حقوقهما اي على قدر ارش الجنايتين او فراه اي ارتكب فراه
بارشها وانه كان اولياً الجنايتين جماعة بقسمه العبد المدفوع على قدر حصصهم
انه فراه فراه بجميع ارشهم لانه تعلق الجناية الاولى برقبته لا يمنع تعلق الثانية بها
كالبرون المتلاحقة فادفعه اي مولى العبد اجاز او وجهه اي غير المجنى عليه اذ لو وجهه
غير المجنى عليه لا يكون مختاراً للفداء لانه حقه كان في اخذه بغير عوض وهو حاصل في الهبة
او عتقه او تبره او استولاه اي الجارية اكانية حال كونه غير عالم بها اي بالجناية ضمن
اي المولى الاقل من قيمته واما الارش لانه الاصل فيه كان دفع العبد فلا تغذ ريب
المولى الاقل من القيمة واما الارش فلا تغذ ريب المولى وحيث القيمة عليه فادفعه الارش
اكثر لا يبرأه الا الارش اذ لا حق للمولى في اكثر منه وانه تصرف لمولى فيه بما ذكره البيع
وبغيره عالماً بها اي بالجناية ضمن الارش لانه فوت الرفق بالتصرف فصار مختاراً
للفداء كما لو تعلق عتقه بقتل زيد او رميه او شجبه ففعل اي قال انه قتل زيد فانت

مزدحم او قال ان شجحت رأسه فانت حر فبيع عزم الارش لانه يصير مختاراً للفداء حيث
اعتقه على تقدير وجود الجناية وانه قطع عبده حر عتقه اي دفعه الى المولى العبد الى المقتطوع
بقضاء او لا فاعتقه اي المقتطوع العبد فسرى فانت المقتطوع منه فالعبد صلح بالحي
فانه المقتطوع اذا اعتق دل على ان قصده تصحيح الصلح اذ لا محالة الا بان يكون صلحاً عم
الجناية وما يحدث منها وانه لم يكن المقتطوع اعتقه براد العبد المدفوع على سيده فيقار او
يعنى لانه اذا لم يعتقه وصرى ظهر ان الواجب ليس المال بل القود فكلما دفع باطلا
فبراد العبد على سيده فيجوز المولى انما قبله وارتكب عتقه وكذا لو كان القاطع حر او فصلاً
المقتطوع على عبده ودفعه اي القاطع العبد اليه اي المقتطوع فانه اعتقه اي المقتطوع
العبد ثم سرى اي القاطع فانت المقتطوع فهو صلح بها اي بالجناية لما قرأ لم يعتقه اي
المقتطوع العبد المدفوع قسرى فانت المقتطوع رد اي العبد المدفوع على سيده لانه دفع
كان باطلا كما قرأ وقيد على صيغة الجرم في القود اي ولي المقتطوع انما اقتضى وانه
جنى ما ذوب مدونه خطأ فاعتقه مولاة حال كونه غير عالم بها اي بالجناية ضمن اي المولى
لرب الدين الاقل من قيمته وحر رقبته ضمن ولولي الجناية الاقل من قيمته وحر ارشها
اي الجناية لانه السيد بالاعتاق تلف حين كل واحد منهما مضمون بكل القيمة على الاغراض
والدفع للاوليا والبيع للفرأ فكل ذلك عند الاجتماع وبملكه الجميع بينه وبين الرقبة
الواحدة بانه دفع الى ولي الجناية ثم يباع للفرأ فيضمنها السيد بالاتلاف ولو ولد
ما ذونه مدبونة يباع اي الولد معها اي مع المدبونة في ذمتها لانه الدين في ذمتها متعلق
فسرى الى الولد ولو جنت اي الى ذونه لا يدفع اي الولد في جناية اي في جناية اي ذونه
ولو اقر رجل ان زيد احر عبده فقتل ذلك العبد ولى المقتطوع فلا شيء له اي اذا قال
رجل لعبده ان هذا العبد قد اعتقه مولاة فقتل ذلك العبد شخصاً خطأ وذلك الرجل
ولي الجناية فلا شيء له لانه لما قال ان مولاة اعتقه فقد اراد ان لا يسخق على المولى
دفع العبد ولا الفداء بالارش وانما يسخق اليه على العاقلة لانه حر فيصدق الزاعم
في حق نفسه فيسقط الدفع والفداء ولا يصدق في دعواه اليه على العاقلة الا بالحقبة

وان قال معتك فقلت احاذر قبل عتق وقال زيد بل قلت بعدة اي بعد العتق والقول
للمعتق اي للعبد المعتق فانه اذا اسند قبل عتقه الى حالة مضافة للضمان كان منكرا لقول
له لانه زيد ايده على شيئا او اقر به لزم عليه الضمان لانه الثابت بالاقوال لا يتحمل العاقلة
فراده بقوله فقلت قبل عتق ما قلته حذرا من لزوم الضمان عليه وانه قال المولى لامة
اعتقها فطعت يدك قبل العتق وقالت بل بعدة اي بالقول لها وكذا كل ما قال اي كل ما اخط
المولى منها اي عتق امة ثم قال لها فطعت يدك واخذت منك هذا المال قبل ما اعتقته
وقالت بل بعدة والقول قولها عند الجمع واليه يوسف لانه اقر بسبب الضمان ثم ادعى له امة
وهي تنكر والقول للمكر الا اجماع والغلبة يفتي اذا قال جامعها قبل الماعتق او اخذت
الغلبة قبله والقول للمولى لانه الظاهر كونها حال الرق وعنده محمد لا يصح اي المولى بان يكون
القول قوله لانه ينكر الضمان باسناده الفعل الى حالة مضافة للضمان الا اذا كان في اي
منها شيئا قائما بعينه يؤمر اي المولى برده اي برده الى التي اليها اي الى الامة والقول فيه
قولها لانه اقر به ما حيث اعترف بالاخذ منها ثم ادعى التملك عليها وهي تنكر والقول
للمكر فهو ما ارد عليها ولو امر عبد مجبور بالرفع او صبي صبيتا يقتل رجل فقتله فالدية
على عاقلة القصبى العاقل لانه المباش هو الصبي المأمور فيصنع عاقلة ورجعوا اي
الى قلة على العبد الامر بعد عتقه لانه اوقع القصبى في هذه الورطة لكن قوله غير معتبر في حق
المولى فيصنع بعد العتق لا على القصبى الامر بقصور اهلية ولو كان مأمورا بالعبد المجبور
مجبورا مثل دفع اليه العبد لاني او فراه اذ كان حفا او كان المأمور عبد صغير او غده
وخطاؤه سواء لانه عمن الصغير كالخطا ولا يرجع اي مولى العبد العاقل على العبد
الامر في احوال لانه الامر قولي والقول المجبور غير معتبر فلا يؤخذ به في احوال ويجب
يرجع عليه اي مولى العبد العاقل على العبد المأمور بعد عتقه لانه المانع وهو حق المولى
بالاقل من قيمته ومن الغداء لانه غسار في الحق دفع الزيادة لا مضطر وانه كان عمدا او
المأمور كبير اقتض لانه القصاص يحرم بين المحر والعبد وانه قتل عبد عمدا فحق كل
منها وليا فحق احد وليتي كل منهما دفع اي المولى نصفه الى الاخرين او فدى بدية لها

هي عشرة الاف درهم لانه الرقبة بحكم القود صارت بينهم لكل واحد ربعه فاذا عني
اثنان سقط حقها وبقى حق الاخرين في النصف فلهذا قيل له ادفع نصفه واما الذي
فقد كان بعشرين الى فاذا عني اثنان سقط حقها فبقى حق كل من الباقيين خمسة
فلهذا افواه بعشرة الاف درهم وانه قيل ان العبد احدهما اي احد من عبد او الآخر
خطا فعق احد وليي العمد فدى اي المولى بدية وهي عشرة الاف درهم لولي الخطا و
فدى بنصفها اي بنصف الدية وهي خمسة الاف درهم لاحد وليي العمد اي للذرم
يعف مولى العمد لانه لا انقلب العمد الا كالحق وفي الخطا في كل الدية عشرة
الاف وحق احد وليي العمد في نصفها خمسة الاف فكان المجموع خمسة عشر الى
او دفع اي المولى العبد اجماع اليهم اي الى الاوليا غير العاقل يقتسمونه اي الاوليا العبد
ايجاز اثنان ثلثه لولي الخطا وثلثه لولي العاقل عولا اي بطريق العول عند الج
لان حق ولى الخطا في كل القيمة وحق شريك العاقل في النصف فيضرب ولى الخطا
بالكل وشريك العاقل بالنصف فصار حق ولى الخطا في سهرين وحق شريك العاقل
في سهرم فيقسم بينهما اثنان وعندهما ارباعا مازعة اي يقسمونه عندهما ارباعا بطريق
المسازعة فكانت ثلثة ارباعه لولي الخطا وربعه لاحد وليي العمد لانه النصف سلم
لولي الخطا بلا مسازعة وهنوت مسازعة الفرعيين في النصف الاخر فينتصف فلذا
يقسم ارباعا وانه قتل عبد لانيين فربما لهما فحق احدهما بطل الكل لانه ما يجب من المال
يكونه حق المقتول لانه بد رومه ولذا يقتضى منه ديونه وينفذ وصاياه ثم الورثة يخلفونه
فيه عند الفراغ من حاجته والمولى لا يستوجب على عبده دينا فلا يخلفه الورثة فيه هذا
عند الجمع وقال لا يدفع العاقل نصف نصيبه الى الاخر او يعينه بربع الدية وقيل مجز
مع الام **فصل** دية العبد قيمة لانه القتل انقص حاله الا اوارق كانت اي قيمة
قد ردية احر فدى عشرة الاف درهم او اكثر من عشرة الاف درهم نقصت عنه دية
اخر عشرة دراهم وكذا اي دية الامة ايضا قيمتها لو كانت قيمة الامة كدية احر
في القدر وهي خمسة الاف درهم او اكثر من خمسة الاف درهم فمن قتل عبدا خطا

فعل على عاقلة قيمة لا تزيد على عشرة آلاف درهم فان كانت قيمة عشرة آلاف او اكثر
قضى له عشرة آلاف درهم ينقص عنها عشرة دراهم وفي المائة اذا زادت قيمتها على دية
اكثر قضى له خمسة آلاف درهم ينقص عنها عشرة دراهم استعارا بالخطا طرته
الرفيق عن اكره والتقدير بعشرة دراهم من اكره عينا وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابو يوسف
يجب قيمة العبد بالغة ما بلغت وفي الغصب يجب القيمة بالغة ما بلغت كما لو غصب
قيمة عشرة دنانير وهلك فيه يضمن تلك القيمة وما قدر من دية اكره قدر من قيمة الرقيق
لان القيمة في الرقيق كالموت في اكره لانه بدل الدم ففي دية اي في اكره يدر الرقيق يضمن نصف
قيمة كاذب اكره نصف الدية ولا يزداد اي نصف القيمة على خمسة آلاف بل يؤخذ
خمس الاف لا خمسة دراهم لان اليد في الادنى نصفه فلا يزداد على نصف الدية ونقصا
خمس دراهم لا بخطا طرته المقتضى عن اكره كما في قوله فمقتضى العبد عدا فاعتق فمقتضى اي القطع
ومات العبد المقتضى في ذلك اقتضى القاطع منه اي من العبد المقتضى ان كان دارة اي
وارث العبد المقتضى منه فقط هذا عند ابي حنيفة وابو يوسف والاقول اي وان لم يكن
الوارث سيده فقط بل لو وارث غيره لم يقتض القاطع بالانفاق لان المعتبر ان كان
وقت الجرح يكون الحق للمولى وان كان وقت الموت يكون الحق للورثة فالمستحق ذلك
الوارث او هو مع السيد فتحقق الاستنباه وتقدر استنباه القصاص وعند محمد لا قصاص
اصلا ويجب عليه اي على القاطع ان يرد اليد وما نقصه من وقت الجرح الى حين العتق
لان القصاص يجب بالموت مستند الى وقت الجرح بسبب الولاية الملك وان اعتبر
وقت الموت فسيبها الوارثة بالولاية فمقتضى سبب الاحتفاظ بمنع القود كجهالة المستحق
ولو قال العبد احد كما في فتاوى ابي حنيفة في حق ابي حنيفة المولى في اكرهها
اكرهية بان قال اردت هذا من العبدين فارتبها لاي المولى وان قتل اكرهها العبدين
مقتولين بان يقتلها رجل فله اي للمولى دية قروية عدا كذا القاتل واحد والفرق
ان البينة انما في حق الحمل واظهاره في حق المولى وبعد الشبهة بقي كمال البينة فاعتبر
انما في حقها وبعد الموت لم يبق كمال البينة فاعتبر اظهار المحصا واحدها حريتين

فيجب

فيجب قيمته ودية قروية قتل كل منهما رجل واحد قيمة العبدين لان لم يتبين بقتل كل واحد
حرا وكل من القاتلين يكره ذلك فعليهما قيمتهما ومقتضى عينا عينا سيده دفعه
اليه واخذ قيمة او امسكه اي العبد ولا شيء له وعندهما ان امسكه فله اي قيمته نقصا
بعينه اذا قتل رجل عتيق فانما مولا دفع العبد الى ايجاز واخذ قيمة وانما امسكه
العبد ولم يأخذ النقصا من ايجاز هذا عند ابي حنيفة وقال لا يجزى المولى بسبب الدفع والامسك مع
اخذ النقصا لان المال له لما كانت معتبرة في حق الاطراف وجب ان يجزى المولى على الوجه
المذكور كما في سائر الاموال **فصل** وانما في ماله او امه وله خطا ضمن السيد الاقل من القيمة
اي قيمة كل منهما بوصف التدبير والاستيلاء يوم اجمالية ومما لا ريب لانه بالتدبير والاستيلاء
صارا معا دفع الرقبة عند اجمالية من غير اختياره الغاء فصار كما فعله بعد اجمالية غير عالم
بها وانما يجب الاقل من قيمته ومما لا ريب لانه لا حق للمولى اجمالية في الاكره من الارش ولا
الكل من المولى بالتدبير في اكثر من القيمة فانما في التدبير او امه الولاية اجمالية اكرهية
وله اجمالية الثانية ولي اجمالية الاولى في القيمة انما دفعت اي القيمة اليه اي في اولى
اجمالية الاولى نقصا ولا يطلب من المولى شيئا لانه مجبور في الدفع والا اي وان لم يدفع
القيمة الاولى اجمالية الاولى نقصا فانما في اولى اجمالية الثانية اتبع ولي اجمالية الاولى
وانما اتبع المولى لان المولى بدون القصاص لم يكن مجبورا في الدفع فانما اتبع المولى بوجه المولى
على الاول لانه سلم اليه غير حقه وانما ركب الاول لم يرجع على احد عند ابي حنيفة وعند ما يتبع
اي ولي اجمالية الثانية وله اجمالية الاولى بكل حال في القصاص او غير القصاص ولا شيء على المولى
لان حين دفع لم يكن اجمالية الثانية موجودة فقد دفع كل الحق الى المستحق فصار كما اذا
دفع بالقصاص وانما اعتق المولى المدبر وقد جنى جبايات لا تنزله الا قيمة واحدة لان القصاص
انما وجب عليه بالمنع فصار وجود الاعاق من بعد وعده مساويا وام الولد بمقتضى التدبير
في جميع ما ذكره لان الاستيلاء مانع من الدفع كالتدبير وانما المدبر بجباية خطا لم يجز اواره
ولا يلزم شيء في الحال ولا بعد عتقه اي ولا يلزم به شيء عتق او لم يعتق لان موجب جباية
الخطا على سيده واواره به لا ينفع على السيد **باب** غضب العبد والصبي والمدبر

والجناية في ذلك ولو قطع سيده عبده فعصب فمات اي العبد من القطع في يد العاصب
ضمن اي العاصب قيمته مقطوعا وان قطع سيده عبده اي يد العبد عند العاصب فمات
اي العبد من ذلك برئ العاصب عن الضمة في المسئلة الاولى اي قطع المولى في يده نقصت
قيمتة ما يقطع فوجب على العاصب قيمته مقطوعا وفي الثانية لما قطع المولى يد عبده في
يد العاصب صار مستردا له كاستيلا ديره عليه وبرئ العاصب عن ضمانه مع انه مات
في يده ولو عصب عبدا بغير مشقة فمات في يده ضمن اي العاصب فان المجبور يؤخذ بافعاله
فلو ثبت العصب بالبيعة يباع فيه ولو اقر به لا يباع بل يؤخذ به بعد عتقه ولو عصب
صار مفضويا فنجح عند عاصبه ثم عند سيده او بالعكس ضمن سيده قيمته لهما ينفذ اذا
عصب رجل مديته انجح عنده ثم رده الى مولاه فنجح عند المولى جناية اخرى او نجح المديته
عند مولاه ثم عصب رجل فنجح عند العاصب جناية اخرى فمن الصورتين يضم المولى قيمته
لولى الجنايتين فتكون بينهما نصيبين لانه المولى بالتدبير السابق انجز نفسه عن دفع
غيره ليصير مختارا للفداء وموجب جناية المديته وان كثر ت قيمته واحدة فيجب القيمة
على المولى فتكون بينهما نصيبين نصيبين لستوائهما في الموجب ورجع بنصفها الى
رجع المولى بنصف ما ضمن من قيمة المديته على العاصب لانه ضمن بالقيمة بالجنايتين
فضمها بسبب كان عند العاصب والنصف الاخر كان عنده فرجع عليه بسبب الحقة
من جهة العاصب فصار كأنه لم يرد نصف العبد ودفعه الى رب الاول في الصورة
الاولى وهي صورة جناية عند العاصب ثم عند المولى يعني دفع المولى في هذه الصورة
نصف القيمة التي اخذها من العاصب لاول الجناية الاولى لانه الاول استحق كل القيمة
لعدم المزاحم عند وجود جناية واما ينقص حقه لحكم فراجحة ان كانا او جديتها فربول
العبد في المولى فارعا ياخذ الاول من المولى لستم حقه ثم رجع الى المولى به اي بالنصف
الزائد دفعه ثانيا الى ولي الجناية الاولى ثانيا عليه ارجع العاصب لانه استحق هذا النصف
ثانيا بسبب كان في يد العاصب فرجع به عليه ويسلم المولى ذلك لا يدفعه الى ولي الجناية
الاولى لانه استوفى حقه ولا الى ولي الثانية اذ لا حق له الا في النصف لسبق حق الاول

عليه وقد وصل ذلك اليه ثم اعند ارجع وارجع يوسف وعند محمد لا يدفعه اي لا يدفع المولى نصف
القيمة الى خذوة من العاصب الى ولي الجناية الاولى لئلا يجمع البذل في ملك شخص واحد
ولا يرجع الى المولى على العاصب ثانيا لانه رجوعه كان لاخذ عوض ما دفعه ثانيا الى ولي
الجناية الاولى وذلك الدفع لم يوجد فلم يرجع عليه وفي الصورة الثانية وهي جناية
خطأ عند المولى ثم عند العاصب يدفعه اي يدفع المولى نصف القيمة الى خذوة
من العاصب الى ولي الجناية الاولى ولا يرجع المولى على العاصب ثانيا بالاجماع لانه
الجناية الاولى كان في يده والحق في الفصلين يعني في صورة جناية عند عاصبه
ثم عند مولاه وفي صورة جناية عند مولاه ثم عند عاصبه كالمديته حكما وخطا فالأ
انه يدفعه وفي المديته يدفع القيمة اي لا الفرق بينهما ان المولى يدفع في الحق نفسه
وفي المديته قيمته وحكم تكرار الرجوع والدفع كما في المديته احتلافا وانما قال يعني ان المولى
اذا دفع الحق يرجع بنصف القيمة على العاصب ويسلم المولى عند محمد وعندهما
لا يسلم له بل يدفعه الى ولي الجناية الاولى واذا دفعه اليه يرجع ثانيا في الفصل الاول
على العاصب وفي الفصل الثاني لا يرجع ولو عصب رجل مديته امرتين فنجح عنده في
كل منهما اي من المديتين يعني رجل عصب مديته انجح عنده ثم رده على مولاه ثم عصب
عنده جناية اخرى عن سيده قيمته لهما اي لولى الجنايتين لانه منع عصبه عن دفع
بالتدبير فوجب عليه قيمة كما رد رجوع اي المولى بها اي بهذه القيمة على العاصب
لانه الجنايتين كانا في يده فاستحق المولى كل سبب كان في يد العاصب فرجع
عليه بالكل بخلاف المسئلة السابقة فانه هناك استحق النصف بسبب كان
عنده والنصف بسبب كان في يد العاصب ودفع اي المولى تضمنها اي نصف
القيمة الى خذوة من العاصب ثانيا الى ولي الجناية الاولى لانه استحق كل القيمة
لعدم المزاحم عند وجود جناية واما انتقص حقه لحكم فراجحة فارجع اي
المولى به اي بالنصف الزائد دفعه ثانيا الى ولي الجناية الاولى عليه اي على العاصب
ثانيا انما قال لانه استحق هذا النصف ثانيا بسبب كان في يد العاصب فرجع

عليه وسلم ذلك يدفعه الى اولى الجباية الاولى استوفى حقه ولا الى اولى الثانية اذ لا حق
للا في النصف لسبق حق الاول عليه وقد وصل ذلك اليه وقبل فيه خلاف فهو من
عصب صبيها اي من اذهب بلا اذن المولى من غير بايع وغير معتر غنم نفسه فانه غير
لم يثبت يد العاصب حكما لانه يمارضه فقات اي الصبي في يده مواتا في امة
بلا علة وهو بالضم والفتح وسكون الجيم بلا مد او مجي بلا تنوين او برض من الامراض فلا
غنى عليه اي على العاصب وان مات بصاعقة اي نار سقطت السماء او شمس حية
اي عضها فقل عاقلة اي عاقلة العاصب ذبته فانه ليس بضمة العصب بل ضمة
الانلاف بالتسبب لقتله الى مكان في المصراعين واكثر حتى لو نقل الى موضع يغلب
فيه الحيض من كذا في الكا في ولو قتل صبي عبدا مودعا عنده اي عند الصبي ضمن عاقلة
اي اذا اودع مولى العبد عنده صبيها فقتله ضمن عاقلة الصبي قيمة وانه اكل اي صبي
طعاما او انفق اي صبي مالا اودع على صيغة الجور عنده اي عند الصبي فلا ضمان خلاف
لابي يوسف قالو دية عنده ان كان عبدا ضمنه بالقتل وانه كان مالا غيره لا يضمنه عنده
في وجه لانه انفق مالا غير معصوم لانه العصمة تثبت للمالك وقد فوته حاجت وضع المال
في يد الصبي ويضمن عنده لابي يوسف وان نفى لانه انفق مالا معصوما ولو اودع عنده
مجنونا او سرقا او ملكا اي العبد المجنون المالك من العبد المجنون ليعق لا يضمن في اكل عنده
في وجه خلاف لابي يوسف فانه عنده يضمن في اكل والا فراض والاعارة في العبد
الصبي كالابن حيا وطلا فابنها اي في الصبي والعبد المجنون والمراة بالصبي العاقل
وفي غير العاقل يضمن المال ايضا اي كما يضمن العبد المودع بالاتفاق كما يضمن الصبي
العاقل ايضا كما يضمن صبي غير عاقل مالا الملقه بلا ايداع وكونه بالاجماع لانه الصبي
متواخذ بافعاله **باب القامة** وهي اياما يقسم على المنهين في الدم اذا وجد
ميت وهو يشمل الرجل والمرأة والحر والفقير والكبير والصغير في محلة بفتحين اي
مكان نزول يشمل المسجد والمحلة العرفية والدار وغيرهما واحترز به عن الشارع والشجر
وتحرمها المحلة العرفية ما يمكن فيه اهل مسجد الا ما كان به اي بالميت اثر القتل

مخرج او مخرج دم فمراذنه او عينه لانه الدم لا يخرج منها عادة او اترحق بفتحين
كسر النون هو عصر اكلق او اتر ضرب ولم يدر بالنبية او الاقرار قاله اذ لو علم كان هو المحرم
وسقط القامة وادعى وليه قتلته او خطا على جميع اهلها اي تلك المحلة او على بعضهم
ولا يبين له خلف محسوس رجلا هو اكلق منهم في اهل المحلة بخلافهم الولي وفيه سارة
الى اتر يضار فقيس الخمين الى الولي لانه اليمين حقة بانه مطلق بقوله حلف اي حلف بالله
ما قلته اي الميت ولا علم له قاله فقيس تقابل الجميع بالجميع فيحلف كل واحد بالله
ما قلته ولا اعرف له قاله فقيس على اهلها اي اهل تلك المحلة بالدية لانه لك الميت لتقصرهم
في حفظ المحلة وما تم حلفه كالغير يعني اذا وجد سقط تام اكلق به اتر في النار المذكورة
لهو كالغير في الاطعام المذكورة بخلاف جنين لم يتم حلفه فانه اذا وجد في محلة لا في
ولاديه ولا يحلف الولي اي ولي المقتول منهم وانه وصليته لوت اي علامة القتل بوجه
دية الدم على واحد منهم او تبوت العداوة بين المقتول واهل المحلة او بشهادة عدول
واحد او جماعة غير عدول اهل المحلة قتلوه فانه يضمن اهلها اي اهل المحلة غير المحل
كورت اليمين عليهم الى اتر يتم اي المحسوس ومن كل من جسد حقة يحلف لانه يحلف
فيه واجب تعظيما لام الترم ولهذا يجمع بينه وبين الدية ومن قال منهم قتلته فلا يشترط
في يمينه باز حلف بالله ما قلته ولا اعلم له قاله غير فلا لانه يريد سقطا مخصوصا
غير نفسه بقوله فلا يقتل فيحلف على ما ذكر وان ادعى الولي القتل على غيرهم سقطت
اي القامة عنهم يعني اذا ادعى ولي المقتول القتل على رجل من غير اهل المحلة كان ذلك
ابراء منه لاهل المحلة حتى لا يسمع دعواه بعد ذلك عليهم ولا تقبل شهادتهم اي شهادته
اهل هذه المحلة على غيرهم اي اذا وجد القاتل في محلة وادعى وليه القتل على غيرهم فشهد
اشارة فصد عنه اهل المحلة ان المدة عليه قتلته لم تقبل شهادتهم عند اهل هذه المحلة
متوجه اليهم صلا قالها فانه عندهما تقبل شهادتهم على الغير لانه ما ادعى القتل على غيرهم
سقطت عنهم القامة ولا تهم في شهادتهم ولا على بعضهم ان ادعاه اطاعا اي قتل
وجد في محلة فادعى الولي على رجل من اهلها وشهد اشارة منهم لا تقبل لانه اخصوا قامة

مع الكل باء لا يسقط الفامة والدية عنهم فادلت اهد دفها غم نفسه فكان منها
وجود اكثر البدن سواء كان مع رأس او لا او نصف مع الرأس كوجود الكل اي كل البدن
ولافمة على صبي ومجنون لانها ليسا من اهل القول الصحيح وامرأة وعبد لانها ليسا من
النصرة واليمين على اهلها ولافمة ولادية على احد في حق ميت لا اترية لانه
ليس يقتل اذ لا بد من ان يستدل به على كونها قتيلا او يخرج الدم من فيه او انفه او بصره
او ذكره فانه ليس يقتل لانه الدم يخرج من هذه المواضع عادة بلا فعل احد او وجد قبل
ثم نصفه اي ثم نصف البدن ولو وصلته مع الرأس او وجد نصفه متعوقا بالطول فمن
هذه الصورة لافمة ولادية وكذا لو وجد النصف بل الرأس او الرأس وحده كما في
شرح الجمع لانه ملك في ايدى قاتل على دابة يسوقها رجل فالدية اي دية القاتل على عاقلة
اي على عاقلة الرجل لا على اهل المحلة لانه في يده فصار كانه في داره وكذا لو كان اي الرجل
يقود دابة اي الدابة التي عليها قاتل او راكبها فالدية على عاقلة القائد والراكب في اجمعوا
اي القائد والقائد والراكب فعليهم اي فالدية على عاقلة القاتل في ايدى قاتلهم فصار
كما اذا وجد في دراهم ولا يتطاع ان يكونوا اما لكين لادية وان وجد اي قاتل على دابة بينه
قريبين فعلى اقربها اي فالفامة والدية على اقرب القريبين وان استوى القريبين
فعليهما وان وجد اي قاتل في دار فالفامة اي في دار القاتل فعلى عاقلة اي فالدية على عاقلة
ورثة عنه اجمع لان الدار وقت ظهور القاتل لورثة فالدية على عاقلة قاتلهم وعندها لا شيء
فيه وبه يعني كما في الدرر والعز لان الدار في يده حال ظهور القاتل فجعل كانه قاتل نفسه
فكان اهد راوا وان وجد اي قاتل في دار فالفامة فالفامة وكذا
عليه لاني لانه الدار في يده وحفظ اليد وعلى عاقلة الدية لانه نصرة وقوة مهم وهذا
اذا كان له على عاقلة والآفعية وان كانت الدار بين رجلين وكان نصيب احد هما
اكثر من الاخر كانت الدية على عاقلة نصيبين كما في فاضحة وفي قوله في دار انساب
الان يكون مالكها امرأة فلكذلك الحكم لانه يشمل الرجل والمرأة وفي فاضحة انه وجد القاتل
في دار امرأة كانت الفامة عليها تخلف هي خمسين ميسا في قول اجمع ومحمد والدية

على عاقلة وان كان عاقلة حضور ايدى طوبى في الفامة ايضا خلافا لابي يوسف وان
كثرت عليه اي انه وجد قاتل في دار ان فالفامة على هذا الابدن وعلى عاقلة ان كان
عاقلة حاضرين وان كانوا عاقلين كثر الابدن على هذا الابدن والدية على عاقلة
وقال ابو يوسف لا يترك العاقلة في الفامة والفامة على الملك في دار السكا
عند اجمع وعند كالمستأجرين والمستعيرين وعند ابي يوسف على اجمع فان الفامة عند علي
الملك والسكا جميعا لانه ولاية التدبير يكون بالكنى كما يكون بالملك في اي الفامة
على اهل الخط بكسر الخاء اجمع كما خذوة من الخط اي على اصحاب الاملاك القديمة الذين
كانوا يملكونها حين فتح الامم البلدة وقسمها بين الغانمين بخط خط التدبير انصباهم
ولو وصلته بقى منهم واحد وهو المستعيرين يعني ان بقى واحد من اهل الخط فالفامة عليه لا
على المستعيرين لانه المستعيرين اتباع لاهل الخط فباقي شئ من الاصل يكون الحكم له وفي البيع
وعنده على المستعيرين ايضا اي الفامة عند ابي يوسف على اهل الخط والمستعيرين جميعا
كان على الملك في السكا عنده وان لم يبق من اهل الخط احد باء باعوا كلهم فعلى المستعيرين
اي فالفامة على المستعيرين اتفاقا واكثا اذ كان في محلة ملك قد يمه وحديثة
واسكان فالفامة على القديمة دون اخوانها لانه ولاية التدبير بين المحلة لهم واذا كان
فيها ملك حديثة وسكان فعلى الحديثة وان كان سكان في شئ عليهم وهذا كله عندهما
واما عند ابي يوسف فالفرق الثلثة سواء في وجوب الفامة وان بيعت دار ولم يبق
شئ وجد فيها قاتل فعلى اي الدية على عاقلة البائع عند اجمع وعندهما الدية على عاقلة
المستعير وفي البيع بخيار الدية على عاقلة ذر اليد عند اجمع وعندهما الدية على عاقلة
ذر اليد لملك اي الدار له سواء كان اختيار للبائع او المشتري فانه يعتبر اليد وهي الملك
ولا تدس اي لا تحمل الدية عاقلة ذر اليد الى الحجة ايها اي الدار له وان وجد اي قاتل في دار
مستركة بين قوم سها ما محسنة باء كان نصيبها رجل مثلا وعشرة رجل وباقيها لغير
فالفامة والدية على الرأس ولا يعتبر قدر الانصبا لستواء صاحب القليل
والكثير في الحفظ والتقصير وان وجد القاتل في السفينة فعلى من فيها اي فالفامة

والدية على من في السفينة من الملاحين والركاب والمالك غيره فيها سواء وكذا العجالة وان
وجد في القتل في مسجد محله فعلى اهلها اى القامة على اهل المحلة لانهم احق الناس بالدية فيه
والقتل فيه كالقتل في محلهم وان وجد قتل بين قريتين فعلى اقربهما اى القامة والدية
على اقرب القريتين وان استوى القرينان فعليهما هذا اذا كان صوت من القريتين يبلغ
الى الموضع الذي وجد فيه القتل وان لم يبلغ فلا شئ على واحد من القريتين لانه اذا كان
بهذه الصفة يلحقه الفوت فيمكنهم النقرة وهذا اذا كان تلك الموضع غير مملوك لاحد
وان كان مملوكا فالقامة والدية على مالكه وان وجد قتل في سوق مملوك فعلى المالك
اى القامة والدية على مالك هذا السوق عند ابي حنيفة ومحمد وعنده ابو يوسف على الكفا
وعنه غير المملوك كالسوارع جميع الشارع الذي هو لطريق الاعظم على بيت المال اى
وان وجد القتل في سوق غير مملوك فحكمه كحكم السوارع فلا قسامة فيه والدية على بيت
المال وكذا الجسور العامة وكذا اى لاقامة فيه ايضا والدية على بيت المال اى وجد
القتل في المسجد الجامع لانه للقامة لا يختص واحد منهم والمقصود بالقامة نفقته القتل
والهتمة معدومة في العامة وانما وجب الدية على بيت المال لانه مال بيت المال عامنة
المسلمين وكذا اى لاقامة فيه والدية على بيت المال ايضا وان وجد القتل في المسجد
الجديد ومحمد لانه وضع لخدمة حقوق المسلمين فغرمه يرجع عليهم وعنده ابو يوسف
الدية والقامة على اهل المسجد لانهم سكانه وولاية الله بغير اليهم والظاهر ان
القتل حصل منهم وان وجد قتل في بنية وهي تشييد البناء ليس بقرية قرية ار
عمارة يسمع منها الصوت فهو بنية لانه اذا كان بهذه الحالة لا يلحقه الفوت من
الغير وكذا اى بدار ايضا لو وجد القتل في وسط الفرات لانه الموجود في الوسط
جاء مع الماء ولا يدري من اى مكان انتقل ولانه ليس في يد احد ولا في ملكه وان وجد
القتل محبسا بالثقل اى بالجانب فعلى اقرب القرى منه اى من ذلك الموضع لا يختص
اهلها به بل يستقون منه الماء ويوردون دوابهم عليه فكلوا اخض نبضه فيجب
كاهل المحلة وفي الاختيار لو وجد في نهر صغير خاض ما يقضى فيه بالشفعة فعلى عاقلة

ارباب النهر لانه مملوك لهم فانهم اخض بغير غيرهم فيقتل بهم ما يوجد فيه كالدر والسوق
المملوك وفي غابة البياض اذا وجد القتل في النهر الصغير يجب فيه القامة والدية على قاتله
ارباب النهر وان السقي قوم بالسيف ثم اجلوا عن قتل اى نفروا فظهر في موضع اجتماعهم
قتل فعلى اهل المحلة لانه حفظ المحلة عن مثل ذلك واجب عليهم فاذا لم يعرف من سب
جعل عليهم القامة والدية الا ان يدعى ولية القتل على القوم او على شخص معين منهم
فتسقط القامة والدية عنهم اى على اهل المحلة لانه هذه الدعوى يقتضى برادتهم
عن القامة ولا يثبت شئ بخبر دعواه على القوم بالجمعة اى بخبر الدعوى لا يثبت الحق
لكنه يقطع الحق على اهل المحلة لانه قوله حجة على نفسه ولو وجد قتل في معسكر قاموا
بارض غير مملوكه فان وجد في خباء وهو خيمة من الصوف او فسطاط وهو خيمة عظيمة
كخيمة المغرب فعلى رتبة اى القامة والدية على صاحب الخباء والفسطاط والاى وان
لم يوجد فيها بل وجد في خارجها فعلى الاقرب اى القامة والدية على اقرب الاحية
منه اى من الموضع القتل اعتبارا لليد عند عدم الملك وان كانوا اى القوم قد قتلوا
عدوا فوجد القتل في موضع قتلهم فلا قامة ولا دية لانه الظاهر ان العدو قتلهم
فكان هذرا وان كان الارض مملوكة فالعكر كالسكان اى في حكم العكر فيها كحكم السكان
والقامة والدية على المالك لا عليهم يعني لو وجد قتل في ارض مملوكة والعكر قاتلها
فيها فالقامة على مالك الارض لا على العكر كما يجب على السكان عند ما حلقوا
لا بى يوسف فان عنده العكر كالسكان فعلى القامة على العكر كما يجب على
السكان عنده ومحمد في قبيلة ثم نقل الى اهله ولم يزل داوود حتى مات والقامة
والدية على القبيلة عند الامام لانه يخرج اذا اتصل به الموت صار قتل ولهم هذا واجب
العقاص وعنده ابو يوسف كسرى اى لاقامة ولا دية فيه لانه الذي حصل في القبيلة
ما دون النفس ولا قامة فيه وصار كما اذا لم يكن صاحب فراش ولو مع جريح رجل
فحمل فانه الى اهله فكذلك لو ما اذ يومين ومات في اهله فلا ضمان على الرجل الحامل
عنده ابو يوسف وفي قياس قول الامام يضمن لانه يده بمنزلة المحلة فوجوده جريما

في يده كوجوده فيها ولو ان رجلين كانا في بيت فوجد احدهما مذبوحا فاصنع الاخر دية عندك
 يوسف خلا فالحمد فانه لا يضمن عنده لاحتمال ان قتل نفسه ولا يضمن يوسف ان الظاهر
 ان الانسان لا يقتل نفسه ولو وجد القاتل في قرية لا امرأة ليس فيها غير ما كور البهائم
 عليها وتروى عاقلها عندك وحده لا القسامة لنفي التهمة والتهمة من المرأة منقضة
 وعندك يوسف على عاقلها القسامة ايضا اي كانت الدية على عاقلها لا القسامة
 اما تجب على من كان من اهل النضرة والمرأة ليست من اهلها فاشبهت القبي في الماشا
 والمرأة تدخل في النحل مع العاقلة في هذه المسئلة لانها بمنزلة القاتل والقاتل
 يشترك العاقلة ولو وجد قاتل في ارض رجل في جنب قرية ليس صاحب الارض منها
 اي من اهل هذه القرية فهو على صاحب الارض لانه احق بنضرة ارضه من اهل القرية
كتاب المعاقلة هي جميع معقولة بنسخ الميم وضمة القاف بمعنى العقل وهي اي
 المعقولة الدية سميت بها لانها تعقل الدماء اي تمسك بالبراق ومنه العقل لا ينجح
 القبلح والعاقلة من يؤذيها اي الدية وهم اي العاقلة اهل الديوان وهم الجيش الذين
 كتبت اسمهم في الديوان ان كان القاتل منهم اي من اهل الديوان يؤخذ اي العقل
 عطاياهم اي من وظائفهم حين خرجت من بيت المال في ثلث سنين من وقت القضاء
 بالدية فالنقدية ثلث سنين مروي عن ابن عمر ومحمي عن عمر رضي الله عنه عطايا ثلث
 في اقل اي من ثلث سنين او اكثر اخذ منها اي من العطايا يعني ان عطايا ثلث
 سنين بعد القضاء بالدية في سنة واحدة مثلا او في اربع سنين فيؤخذ في سنة واحدة
 او اربع سنين وفي اي ايجاز لم يكن منهم اي من اهل الديوان فعاقلة قبيلة يؤخذ اي العقل
 منهم اي من القبيلة في ثلث سنين اي في مجموع ثلث سنين من كل واحد من اهل العاقلة
 ثلث دراهم او اربعة فقط فالأخذ كل سنة درهم ليكون الاخذ في ثلث سنين اربعة
 دراهم لانهم يدفعون اهلها ولا يصح قيل في كل سنة يؤخذ من كل واحد منهم ثلثة دراهم او اربعة
 دراهم فانه لم يتبع القبيلة لذلك منهم اهلهم اقرب القبايل سباعا على ترتيب العصباء
 ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم واما الاباء والابناء قيل يدخلون اقرهم وقيل لا يدخلون و

ثلثة دراهم او اربعة في كل سنة
 درهم وثلث من ثلث سنين
 يكون الاخذ في ثلث سنين

القاتل

والقاتل فيما يؤذي كاحد منهم اي كاحد العاقلة لان ايجاز في معنى لا يخرج وقال ان فعل لا
 يجب على القاتل شيء من الدية وان كان اي القاتل من بني صرون ياكوف او باحلف وهو كالحج
 الممثلة العهد بين القوم والصداقة يقال حاله اي عاقله وكما القوا اي تعاقبه فعاقلة
 اهل حرفة او حرفة لان المعنى فيه هو التناصر وعاقلة المعق بفتح التاء ومولى المولاة
 مولاه وعاقلة اي عاقلة المعق مولاه وقبيلة مولاه لان نصرة بهم وعاقلة مولى الموال
 مولاه لان عاقله وقبيلة وعاقلة ولد الملاعة عاقلة امة لان نسبة اليهم فينصرون
 فانه ادعاه اي ولد الملاعة الاب بعد ما عقلوا اي عاقلة الام عنه اي عنه ولد الملاعة رجوا
 اي عاقلة الام على عاقلة اي عاقلة الاب بما عمو اي بما ادوا في الدية لانه ظاهر الدية
 كانت واجبة على عاقلة الاب حيث اذنب نفسه وبطلت القعة ونبت نسبة منه فقوم الام
 تحملوا مضطرب عن قوم الاب كان عليهم فيرجعون عليهم في ثلث سنين من حين القضاء لعاقلة
 الام على عاقلة الاب واما تعقل العاقلة ما وجب من الدية على القاتل بنفس القاتل اي قتل الخطأ
 ونسبة العمد واحترز عاقله وفيه شعار راية الدية يجب ابتداء على القاتل ثم على العاقلة
 فلا تعقل جناية عمدة النفس والطرف ولا جناية عبيد على حطه فانه على مولاه ولا تعقل
 ما لم يجر على ايجاز بصلح او باعتراف بالقتل لان اقراره لم يكن اقرارا على العاقلة اذ لا ولاية
 عليهم الا ان يصد قوه اي العاقلة ايجاز فاذا صدقوا فقد رضوا به فينصرون ولا تعقل اقل
 من نصف عشر الدية بل ذلك على ايجاز ويحل نصف الغنم مضاعفا ولا يدخل النساء والصبيان
 في العقل ولا يعقل مسلم غير كاف ولا بالعكس اي لا يعقل الكافر غير مسلم ولا يعقل الكافر
 غير الكافر وان اختلفا اي الكافر امة ان لم تكن العداوة بين الملتين ظاهرة كاليهود
 مع النصارى وان لم يكن للذي عاقلة قالدية في ماله في ثلث سنين والمسلم اي لم يكن مسلم
 ايجاز عاقلة يعقل عنه بيت المال لان الدية يجب باعتبار النضرة وجماعة المسلمين يتنا
 وقيل كالذي اي الدية في ماله في ثلث سنين كما في الذمي وان جنى حرة على عاقلة فعلى العاقلة
 اي الدية على عاقلة الحر لانه بدل النفس وقال ان في حبيبة ماله لانه بدل المال عنده
كتاب الوصايا وهي جميع وصية واما جميع اشعارا بكنزة انواعها ووجه ايرادها

في اواخر الكتاب بظاهره احوال الادمي في الدنيا الموت والوصية معاملته وقت
الموت الوصية بملك اي ماله لغیره مضاف الى ما بعد الموت وهي الى الوصية مستحبة بما
دور الثلث ان تلت المال ان كان الورثة اغنيا او بفقروا باقضا منهم من الميراث
بعد ارجاع مال الوصية والافترقها اجبت ان لم يكن الورثة اغنيا ولا بصير ذراغنيا
بخطهم من التركة وترك الوصية افضل لانها صفة وصلة فانهم لها اول ولا تصح الوصية
بما زاد على الثلث ولا لغيره مباشرة احترز بالمباشرة غير العقل بسبب كسر البر والوارث
الا باجازة الورثة هذا قيد ليس لثلث الثلث اما عدم جواز الوصية بما زاد على الثلث
فمقتضى حق الورثة ولو كانوا اكبارا واجازوا بعد موته فصح لانهم استقوا حقهم فلا
يعتبر اجازتهم حال حيوة الابعد موته لان حقهم ثبت عند موته ولو اجازوا بعد موته
حال حيوة فلم يرد بعد وفاته واما عدم جواز الوصية للقاتل سواء وجد القتل مباشرة كذا
او خطأ او بعد الوصية فمقتضى عدم لا وصية لوارث ولانه اذا خص به بعض الورثة تبا في
البا فنقض الى قطيعة الرحم فاذا اجازته بغيره الورثة فيجوز وان اجازا البعض ورد
البعض جازت في حق المجز بقدر نصيبه وبطل في حق البا لولايته على نفسه وذريته
ويعتبر كونه وارثا او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية حتى اذا اوصى لاجنه
وهو وارث ثم ولد له ابن صحت الوصية للابن ولو عكس باز اوصى لاجنه ولابن باب
الابن قبل موت الموصي بطلت الوصية للابن وتصح اي الوصية بالثلث ان ثبت ماله
للاجنه وان وصلته لم يجز واى الورثة وتصح اي الوصية من مال المسلم للذمي لانه كالمسلم
في المعاملة حتى جاز التبرع من احيوة فكذا في الميت واما قال للذمي احترز عن الحرب فانها
لا تصح منه للحرب ولو سلمت ما واجازنا الورثة وتصح الوصية بالعكس اي من الذمي للمسلم
لما قر ويني ان يكون وصية الذمي للذمي كالمسلم على ما ذكرنا وفي المضمرات يجوز وصية المسلم
للمسلم والذمي بلا اجازة الورثة كاشين في ذراهم واداءا كانوا في دارنا مستأمنين فهم
كالمسلمين في المعاملة وتصح اي الوصية للمسلم بالذمي او وصية لغيره فلا تارة كذا واما ما في
واكل يسمي لما في بطن انسان وغيره من الحيوانات فلو اوصى لما في بطنه دابة فلا ينفق عليه

جازت كما في شرح الطحاوي وغيره وبها وتصح الوصية لشخص بكل ما في بطنه دابة او حارية
بانه يقول اوصيت بكل جاريتي هذه لفلان فان الوصيتين تقيان لانه الوصية اخت الميراث
والارث يكره في صورتين فتصح الوصية ايضا لغير الثانية انما تصح ان كان بينهما اي بين
الوصية والميراث وقها وبغير ولادة اي اكمل اقل من ستة اشهر فان وصية اكمل موفقة على
وجوده وانما ينفق وجوده اذا ولد في هذه المدة فان بينها وبغير ولادة ستة اشهر فصاعدا
كانت الوصية باطلة كما في قاضينا ولا تصح الية لاي الميراث وان اوصى بامه اي بام اكمل
دونه كما اذا اوصى بجارية لرجل ان حملها صحت الوصية واستثنى فكانت اجازية بعد
موت الرجل ولم يكن اكمل له لان اوفاد اكمل بالوصية صحيح يستثناه ولا بد في الوصية
من القبول اي من قبول الموصي له لانه بلا قبول لا يثبت ان يتصرف به بان كانت الوصية بعد وفاته
او اعمى فاقضى النفقة عليه ويعتبر اي القبول بعد موت الموصي لانه وقت يثبت حكمها
بعد الموت ولا اعتبار بارتدو القبول اي بركة الموصي له وقبوله في حيوة اي في حيوة
الموصي فان الموصي له اذا رد ما في حيوة الموصي فله قبولها بعد موته وكذا اذا قبلها في حيوة
فله رد ما بعد موته وبها اي القبول المذكور بملك الموصي به في القبول بالكتابة الموصي له
للموصي به لا بغير الوصية الا ان يموت الموصي له بعد موت الموصي قبل القبول فانه ان
الموصي له بملكها اي بملك الوصية في اخر جرمه من احيوة بالبا من غير القبول وبغير اي
الموصي به لورثة اي لورثة الموصي له لان الوصية من جانب الموصي قدمت بموته وانما
توقعه بحق الموصي له فاذا مات دخل في ملكه ولا تصح من صبي ولا مكاتب وان ترك
وقاد اي لا يجوز وصية الصبي والمكاتب سو مات عن وفاء او غير وفاء وكذا
الجنون والعبد والمهبر دام الولد لانه تبرع وهم ليسوا من اهل التبرع ولا يعتبر عندنا
كوز الصبي وما سقا ووصية معتق البعض كذلك عند ابي حنيفة والوصية مؤخره عن
الدين لان اداء الدين واجب والوصية تبرع فلا تصح اي الوصية من حيط دينه
بماله الا ان يبره الغراء في تصح لزوال الحائض والموصي يجوز ان يرجع في وصية قول
صرحيا كورجعت عما اوصيت او ابطلت او تركت او ما اوصيت لانه تبرع

لم يتم فصار كالهبة وقطع بقطع ذلك الفعل حق المالك في الغصب في المقصود
 في اول فصل في كتاب الغصب قوله وان غير ما غصبه من المال عظم ما فقهه من ملكه
 فله التغيير رجوع غير الوصية او يزيل ذلك الفعل في الموصى به ملكه كالبيع والهبة وان اشترى
 او رجع بعد ذلك يعني ان الموصى له باع الموصى به من رجل ثم اشترىه عنه او رجع
 فهو رجوع غير الوصية فعلا لانه الوصية لا تنفذ الا في ملكه واذا زال عنه كان رجوعا او
 رجع ذلك الفعل في الموصى به زيادة لا يملك التمسك في تسليم الموصى به اليها اي بالزيادة
 قلت السويق اي كملط السويق الموصى به بسم والبناء في الارادات حقه وكشوه
 بالقطع فان هذه الافعال زيادة وقطع التوب وبيع التوبة فانها رجوع لانه
 تصرف الى حاجته عادة فصار هذا المعنى اصلا لا غلث القوب وكخصيص الاد
 وهدمها اي لا يكون هذه الافعال رجوعا وانما رجوعا في انكار الموصى الوصية ليس برجوع
 عند محمد خلافا لابي يوسف ولا يكون رجوعا قوله اي قول الموصى اخذت على صيغة
 التكلم الوصية لانه التاخير ليس بلفظ فان الدارين اذا قال لم يردونه اخذت عنك الوصية
 لا يكون ابراء وقوله كل وصية او وصيت بها لعلنا في حرام فانه ليس برجوع ايضا لانه وصف
 الحكمة يقتضي بقاء الاصل فلا يتحقق الرجوع ولو قال ما لي الزم الوصية به الضمير راجع
 الى الموصول لعلنا في رجوع لانه اللفظ يدل على قطع الشر كقوله فاقض رجوعا
 عنه الاول الا ان يكون قوله انما منتهى وقت هذه الوصية لانه بطلان الاول فمضرا
 اثبات انما فاذا لم يثبت له فهو الاول ولو كان قوله انما منتهى وقت هذه الوصية فمضرا
 قبل الموصى فهو لورثة الموصى لبطلان الوصيتين لانه لما ثبت لك كان رجوعا عن الاول
 فبطلت في حق الاول وصحت في حق انما لم يثبت لموت قبل موت الموصى وتبطل
 هبة المريض ووصيته لاجنبية نكحها بعد ما ان بعد الهبة او الوصية يعني اذا ذهب
 المريض لامرأة شيئا او وصى لاجنبية ثم تزوجها ثم مات بطلت الهبة والوصية
 اما الهبة فان كانت بقرينة صورة فكانت كالمصافة الا بعد الموت حكما لانها
 وقعت موقع الوصية لانها تبرع بتقرر حكمها عند الموت واما الوصية فلانها يجب

مضاف الى ما بعد الموت وهي وارثة له والوصية للورثة باطله بخلاف ما اذا اقر المريض
 لامرأة شيئا ثم تزوجها ثم مات جازا قواره لانه المعبر فيه كونه المقر له وارثا او غير وارث يوم
 الاقرار وهي اجنبية وكذا ان يبطل ايضا قواره ووصيته وصيته لاجنبية كونه المقر له وارثا او غير وارث
 اسم الابن او اعتق الرقيق بعد ذلك الاقرار والوصية والهبة فليامر المعتبر فيها
 حال الموت واما الاقرار فانه وان كان ظرفا بغيره كسب الارث وهو البهنة
 قائم وقت الاقرار فيورث ثمة الابن فصار باعتبار الثمة ملحقا بالوصايا وهبة المقعد
 بضم الميم وفتح العين هو العاقر غير المشي لانه في جسده والمفطور الفلج داء يعرض نصف
 البدن فيمنعه عن الحس والحركة الارادية والشل وهو الذي في يده ارتعاش وحركة و
 المسلول وهو الذي يكون له علة السيل بالكم وهو قرح يكون في الزينة من كل ماله خير حبة اي غير
 من كل ماله ان طال اي كل من هذه الامراض بانه يمضي سنة من اول ما اصابه على ما قال الصحابي
 واحكام لم يحف موت من هذه الامراض فم يكن مرضه في حكم مرض الموت والاي وان لم يكن
 كذلك فمن ثمة اي فمعتبر بثلث ماله لانه كان المرض مرض الموت فيعتبر بثلث ماله
الثالث باب الوصية بثلث المال ولو اوصى كل من اثنين بثلث ماله يعني لو اوصى
 لزيد للاثنين بثلث ماله وللآخر بثلثه واجاز وارثه فلها الثلثان ولهم الثلث ولم يحز
 الزيادة على الثلث وارثه فم الثلث بينهما نصفين لانه الوصية بالثمة فم الثلث
 اذا لم يحز الورثة وقع باطلا فحكمة اوصى بالثلث فستصف الثلث بينهما لانها
 استويا في سبب الاحتقاق فيستويا في الاحتقاق ولولا اقدمها بثلثه والاخر
 اي لو اوصى لزيد بثلث ماله ولغيره بثلثه ولم يحز الورثة الزيادة على الثلث فم الثلث
 الثلث بينهما ان كانا اي ثلثة اسهم فم الثلث لزيد وبسهم واحد لغيره بثلث ماله
 ولولا اقدمها بثلثه وللآخر بثلثه او بنصفه او بثلثه اي لو اوصى لزيد بثلث ماله
 وللآخر بثلثين او لاصدما بثلث ماله وللآخر بنصفه او لاصدما بثلث ماله وللآخر
 بثلثه ولم يحز الورثة الزيادة على الثلث فم الثلث بينهما في جميع هذه الصور عند
 الجمع وعند ما يثبت اي يجعل الثلث على ثلثة اسهم في الفصل الاول وهو صورة الوصية

لاحد ما بالثالث ولا غير بالثلاثين فكل سهم واحد منها للموصي له بالثالث وسهما للموصي
 بالثلاثين ويجوز ان يجعل عندهما على خمسة اسهم حال كونه نصيب الموصي له بالثالث
 حين اي سهمين منها ونصيب الموصي له بالنصف ثلثة اقسام في الفصل الثاني و
 هو صورة الوصية لاحد ما بالثالث وللآخر بالنصف ويرجع اي يجعل الثلث عندهما
 على اربعة اسهم في الفصل الثالث وهو صورة الوصية لاحد ما بالثالث وللآخر بكل
 فكاك سهم واحد منها للموصي له بالثالث وثلثة اسهم منها للموصي له بالكل ولا يقرب الموصي
 بالواحد على الثلث عند الامام المرافع الضرب الضرب المصطلح بينه الحق فاذا اوصى
 بالثالث والكل فعند اربعة اسهم الوصية الثلثة لكل واحد نصف بغير النصف في
 ثلث المال والنصف في الثلث يكون نصف الثلث وهو سدس فكل سدس المال
 وعندهما سهم الوصية اربعة والواحد من الاربعة ربع بغير ربع في ثلث المال والربع
 في الثلث يكون ربع الثلث ثم لصاحب الكل ثلثة من الاربعة وهي ثلثة ارباع الثلث
 فيضرب ثلثة الارباع في الثلث يعنى ثلثة ارباع الثلث الاربعة اى في صورة
 النقصان غير قيمة المثل في الوصية بالبيع والزيادة على قيمة في الشراء فصورتهما عند
 رجل قيمة احد ما ثلثون والآخر ستون مثلاً فوصى باي باع الاول من زيد بعشرة
 والآخر من بكر بعشرين ولما لم يكن بينهما ولم يكن الورثة فالوصية في حق زيد بعشرين وفي حق
 بكر باربعةين فيكون الثلث بينهما اثلاثا فيباع الاول من زيد بعشرين والعشرة وصية
 له ويباع من بكر باربعةين والعشرة وصية له فاخذ بكر في الثلث بقدر وصية والكانت
 الوصية زائدة على الثلث والسعاية صورتها ان هذا المدين اوصى ان يعق عبد
 قيمتها ما ذكره ولا مال سواها ان اجازت الورثة عتقا جميعا وان لم يكن واعتقا من
 الثلث لانه هذا وصية بالثالث فيقيم الثلث بينهما اثلاثا فيعق من الاول ثلثة
 وهو عشرة ويسعى في عشرين ويعق من الثاني ثلثة وهو عشرة وسعى في اربعين
 والاربعين لم يسلك اى المطلقة عن كونها ثلثا او نصفاً او ربعاً او نحوها ولم يكن الورثة
 فكل ثلث ماله ثلثين فيكون هذا الثلث بينهما اثلاثا فكل واحد منهما يضر بقدرة وصية

فيضرب الاول الثلث في ثلث المال وثلث الثلثين في ثلث المال فاذا اوج بين هذه
 الثلث وبين غير مال الوصية او كانت مقدرة بما زاد على الثلث صرحا كالنصف في
 الثلثين ونحوها والشرع يبطل الوصية في ازيد من ذكره لغوا فلا يعتبر في حق الضرب
 بخلاف ما اذا لم تكن مقدرة حيث لا يكون في العبارة ما يكون مبطلاً للوصية كما اذا
 اوصى بخمسين درهما واثني ازمالة درهم فان الوصية غير باطلة بالكلية لا يمكن
 ان يظهر له مال فوق المائة واذا لم تكن باطلة بالكلية يكون معتبرة في حق الضرب ويبطل
 الوصية بنصيب ابنه لانه وصية بالغير لانه نصيب الابن ما يصيب بعد موت الاب
 وتصح اي الوصية بمن نصيب ابنه لانه مثل الشئ وغيره وان كان بقدره فيجوز فلو كان
 له اي لهذا الموصي ابنا فلو لموصي له الثلث لانه نصيبه مثل احد ما فيكون له الثلث و
 ان كان للموصي ثلثة بنين فالربع اي فلو لموصي بالربع لانه الوصية له مثل نصيب ابن واحد
 ودفع اقل من ثلث المال وان اوصى بخمسة مائة باء قال او وصيت لزيد جزء من مالي قال لا
 الى الورثة اي يقال للورثة اعطوه بمشتم لانه مجهول بنيا والقليل والكثير واجزأه
 لا يمنع صحة الوصية فالبنين للورثة لانهم قائمون مقام الموصي وان اوصى له بسهم
 فالسدس عند اربعة وعندهما مثل نصيب احدهم الا ان يزيد على الثلث اي لا يزداد
 على الثلث لانه الثلث موضع الوصية عند عدم الاجارة ولا اجارة قالوا هذا في
 عرفهم وفي عرفنا السهم كاجزاء اي الوصية بالسهم في عرفنا كالوصية بالجزء فالبنين
 الى الورثة وان اوصى له بسدس ماله ثم اوصى له في ذلك المجلس او مجلس اخر بثلث ماله
 فاجازوا اي الورثة فلا الثلث لانه الثلث والسدس في كلامه شايع وفيه الشايع
 الى الشايع لا يغير زيادة في العدد فلا يتناول اكثر من ثلث فكل الثلث متضمنا
 للسدس وان لم يسمه ثم بسدس فكل السدس سواء احدى المجلس او اختلفت يعنى اذا
 قال السدس ماله ثم قال في ذلك المجلس او المجلس الاخر سدس ماله كان له سدس واحد
 لانه السدس معرف بالاصافة والمعرفة اذا اعيدت معرفة كانت الثانية عين الاولى
 ولو اوصى بثلث دراهم او غنم او بنيا واكل الى ان الشايع من جنس واحد كالهوى

فذلك الثلث أي ثلث كل من هذه الأشياء وبقى ثلثه فله أي للموصي به جميع الباقي يخرج أي الباقي
من الثلث أي من ثلث ما بقى من ماله لا يخرج من الباقي الواحد يمكن جميع حق أحدهم في الواحد
ولهذا يجري فيه الجبر على القسمة وإذا أمكن الجميع جمع حق الموصي له فيها بقى ثلثها بالوصية
على الأثر لأن الموصي جعل حاجته في هذا المعين مقدمة على حق ورثته بعد الموصي
فكان حق الورثة كالتابع وحق الموصي له كالأصل والاصل في مال يشمل على أصل وتبع
إذا ملك شيء منه أنه يجعل الباقي منه التبع كما في مال الزكوة حيث يصرف الباقي إلى
الغنى أو لأم إلى نصيبه ثم وثم وقال في الموصي له ثلث ما بقى وكذا كل مكمل وموزون
بأنه قال ثلث حنطتي لفلان وثلث سمني لفلان يجري فيه الجميع جبراً بالقبضة وإن وصي
بثلث ثيابه وأحوال هي أي الثياب متساوية كالأردى والمروى فهلك الثلث ثم الثياب
وبقى ثلثها وهو ثوب واحد يخرج من الثلث ثلث ماله فله أي للموصي له ثلث ما بقى من
الثياب وإن وصي له بثلث عبده وهم ثلثه فهلك الثلث وبقى الثلث وهو عبده
واحد وهو يخرج من ثلث ما بقى من ماله فكذلك الحكم أي فله ثلث ما بقى أي بعد الجح لا
الظاهر التفاوت بين الأولاد فيكون أحياناً مختلفة فلا يمكن جميع حق أحد
المستحقين في جنس واحد وعند الموصي له كل الباقي أي كل باقي العبيد وقيل بواقعهم
أي أنهم واقفوا إلا ما في أحد الموصي له ثلث ما بقى من العبيد والأواب كالعبيد حكماً وطلاً
وإن وصي بالثوب لفلان الموصي عين أي لفلان ودين على الغير من جنس الالف في أي الوصية
عين أن ضربت أي الوصية التي هي الالف من ثلث العين أي من ثلث النقد لا مكان
إياد كل حق حقه والآي وإن لم يخرج من ثلث العين دفع للموصي له ثلث العين و
ثلث ما بقى أي ما بوضع من الدين حتى يتم أي الوصية بعينه كلما حصل شيء من الدين
دفع للموصي له ثلثه حتى يستوفى الالف لأن الموصي له ترك الباقي لوارثه فلو احتضن
أحدهما أحد ما يتضرر الآخر وإن وصي بالثلث لزيد وعمه وأحدهما أي أحد زيد وعمه
ميت فكله أي فكل الثلث للحي لأن الميت ليس له الوصية فلا يرثه الحي الذي هو
من أهلها وإن قال ثلث ماله بين زيد وعمه وأحدهما ميت فالنصف أي نصف الثلث

للحي لأن مقتضى لفظ بينا يكون لكل منها نصف الثلث وإن وصي لزيد مثل بثلث ماله ولا
مال له أي للموصي فالتب ماله بعد الوصية فله أي للموصي له ثلث ماله أي ثلث ما يملكه عند
الموت لأن حكم الوصية يثبت بعد الموت فيسترد وجود الملك عند الموت لا قبله
وكذا إذا كان له مال فذلك ثم التتب وإن وصي له بثلث غنمه ولا غنم له أي للموصي أو كان
له غنم فذلك قبل موته أي الموصي بطلت أي الوصية لأنها يجب بعد الموت فيعتبر قبالة
الموت فإن هذه الوصية تعلقت بالعين وتبطل بغوابة عند الموت وإن استغنى
بعد الوصية غنماً بعد ما لم يكن له غنم ثم مات صحت الوصية في الصحيح وإن وصي بثلث
ماله بارة قال وصيت لفلان بثلث ماله وثلثه لفلان الموصي له قيمتها أي قيمة
النساء لأنه لما قال في ماله دل على أنه غرضه الوصية بماله النساء وتبطل أي الوصية لو وصي
بثلاثة من غنمه بارة قال وصيت لفلان بثلث ماله من غنمي ولا غنم له لأنه لما أضافه إلى الغنم علم
أن مراده عين النساء حيث جعلها جزء من الغنم وإن وصي بثلث ماله لأمهات أولاده أو غيرها
ثلث وللفقراء والمساكين فلهن أي أمهات الأولاد ثلثه أحياناً أي أخماس الثلث على
أن يكون خمسة أسهم ولكل فريق من الفقراء أو المساكين خمس فلهن أي خمسة أسهم للفقراء
وسهم للمساكين هذا عند الجح والي يوسف وعند محمد ثلثة أسباعه ولكل فريق سبعان
فإنهم يقيم الثلث على سبعة أسهم ثلثه منها لأمهات أولاده وأنساء منها للفقراء
وأنساء للمساكين لأن الوصية للفقراء والمساكين يتناول الجميع وأقله الميراث أنثاء
والوصية اخت الميراث ولما كان الجميع المحلى باللام يراد به الجنس وتبطل الجمعية كقولك لحي لا
يحل النساء فيه يراد به الواحد وإن وصي بثلث ماله لزيد وللفقراء أو لزيد نصفه أي نصف
الثلث ولهم أي للفقراء نصفه عند الجح والي يوسف وعند محمد لزيد ثلثه أي ثلث الثلث
ولهم أي للفقراء ثلثه فيقسم الثلث عنده أثلاثاً لما قرئ في المسئلة الت بقية وإن وصي
بمائة لزيد ومائة لعمه ثم قال ليكرت لك مائة أي مع زيد وعمه وفيها وصيت لهما مائة
أي ليكرت ثلث مائة لزيد وعمه فكانت لكرت المائة التي لزيد وثلث المائة التي لعمه
فكانت نصيب كل واحد منهم ثلث مائة لأن الشركة للمساواة ولو وصي بمائة لزيد وخمسين

لغزو ثم قال بكونه كك معهما فليكن نصف ما كل منهما أي من زيد وعمر فكان بكونه نصف
 المائة من نصيب زيد ونصف الخمسين من نصيب عمرو لأنه تحقق المأواة بينهم غير محكم
 لتفاوت المالين ولا بد من العمل بمفهوم لفظ التشارك فحل على المأواة لكل واحد
 يتنصف نصيبه وإن قال أي لم يرض به قال حاطباً لورثته فلعله على دين فصدقه
 أي فيما قال الدين فإنه أي الدين يصدق في الثلث وهذا استحسان لأنه تليط بالأثر
 له بدنه مجهول والمردف يحتاج إلى ذلك لأنه يعرف أصل الحق ولا يعرف قدره فيسمى في
 فكان رتبة هذا الطريق فيجعل وصيته في حق التنفيذ وإن كان دينا في حق المسحق
 وجعل التقدير فيها إلى الموصي فلعله يصدق في الثلث لا الزيادة فأوصى مع ذلك
 أي مع ذلك الدين الذي لم يصدق الدين في مقداره بوصايا القوم عزى ثلث لها أي الوصايا
 النصيبين وغل ثلثاً للورثة لأن ميراثهم معلوم وكذا الوصايا معلومة وحق هذا الرجل مجهول فلما لم
 المعلوم فنقدم على المعلوم ويقال أي بعد ما غل كل من أصحاب الوصايا والورثة صدقه
 فيما شئت أي من أصحاب الوصايا والورثة بالبيان فإذا اترك كل فريق في قدره وحده ويختلف
 كل أي كل فريق منهم على العلم بدعوى الزيادة على ما أروا أي بأثر المقلد زيادة على ذلك
 لأنه يكتف على ذي بينة وبينة غيره وإن أوصى بعين أي بألف مثل لوارته ولا جني فلما جني
 نصمها أي نصف الوصية ولا شيء للورث لأنه بما يملك الأوصياء وبما لا يملك فضعف
 الأثر وبطل في الحق وإن أوصى لكل من ثلثة بنوب وهي متعاقبة يعني أنه أوصى ثلثة
 رجال بثلثة أثواب بارة قال أوصيت لفلان هذا الثوب الجيد ولفلان هذا الثوب
 الوسط ولفلان هذا الثوب الردى ثم مات الموصي فضاء ثوب من هذه الأثواب ولم
 يدراها هو والورثة لقول كل منهم ملك الثوب الذي هو حقه بطلت الوصية لأن
 المستحق كان مجهولاً وجهالة تمنع صحة القضاة وتخصيل المقصود فبطلت الوصية
 الآثر بثلثة الورثة الباقين فإنه سلموا أي الورثة إلى أصحاب الوصية بثلثة
 أي الثوبين الباقين صححت الوصية لئلا وجهالة فيقتسمون الباقين بينهم فلما
 أجيد ثلثاً جيداً وثلثاً ردياً بينهما وثلثاً الوسط ثلث كل منها أي من أجيد وثلثاً ردي

بشي ظهر في التركة ربات يعاين
 فيؤخذ أصحاب الوصايا بثلث ما أروا به
 يؤخذ الورثة بثلث ما أروا به فينفذوا
 كل فريق جم

وأيما يفتن حق صاحب الجيد في الجيد إذا حقق له في الردى بيقين ويحتمل أن يكون حقه في الجيد
 بأنه يكون هو الجيد الأصلي ويحتمل أن يكون حقه في الضايغ بارة كان هو أو لا يكون فليكن تنفيذ
 وصيته في محل يحتمل أن يكون حقه أولي وأيما يفتن حق صاحب الردى في الردى إذا لا
 حق له في الجيد بيقين ويحتمل أن يكون حقه في الضايغ بارة كان هو أو لا يكون فليكن تنفيذ
 وصيته في محل يحتمل أن يكون حقه أولي وأيما يفتن حق الردى في ثلث كل من الثوبين لأن
 صاحب الجيد لما أخذ ثلثي الجيد وصاحب الردى ثلثي الردى لم يبق الا ثلث كل واحد
 منهما فقد يفتن حقه في ذلك ضرورة وإن أوصى بيت معين من دار مشركت بينه
 وبغير رجل قسمت أي الدار فإن خرج البيت أي دفع في نصيب الموصي فهو أي هذا البيت
 للموصي له عند الجدي وباب يوسف لأنه كان حقه بارة دفع في نصيبه وعند محمد أي للموصي
 قدر رزعه أي مثل رزق البيت فيما أصاب الموصي عندهما وعند محمد قدر نصف ذرعه لتنفيذ
 الوصية في بدل الموصي به عند فواته والآثار كالوصية إذا كان طاهراً الوصية أو أرقاً حكم
 الخلاف كذلك وقيل لأخلاف فيه لمحمد وهو المختار كما إذا أترك رجل بيت معين من دار
 مشركت بينه وبينه أخ فإنه دفع هذا البيت عند الفسمة في نصيب المقر دفع إلى المقر
 وإن لم يقع في نصيبه فللمقر مثل رزق البيت فيما أصاب المقر وإن أوصى بألف عيين
 أي معين من مال غيره فله بها أي لرب المال الإجازة بعد موت الموصي لأنه تبرع بالغير
 فيستوقف على إجازة فإذا أجاز كان تبرعاً عنه أيضاً وله المنع بعد الإجازة فإنه إذا
 دفعه إليه بعد الإجازة جاز وإن لم يدفعه فلا امتناع غير التسليم لأنه قبل التسليم
 الرتبة فكان عامه بالتسليم بخلاف الورثة لو أجاز وإن الوصية ما زاد على الثلث
 لأنه الوصية في مخرجها صحيحة لمصادفتها ملك نفسه والامتناع بحق الورثة فإذا
 أجاز وما سقط حقه فنفذ من الموصي وإن أقر أحد الابنين بعد الفسمة بوصية أبيه
 لرجل بثلث أي بثلث ماله فعليه أي فعل المقر دفع ثلث نصيب إلى هذا الرجل لأنه
 أقر بثلث شايغ في التركة وهي في أيديها فيكون مقر بثلث ما فيه وإن أوصى بارة
 فولدت بعد موت أي الموصي فمالا لامة ودله الموصي له أي جأ أي لامة ودله تام

نصف ما نصف من البيت لا الموصي
 نصف من البيت من الوصية بارة كان مشركاً
 والوصية نفعاً فيما يملكه والآل من الموصي
 بيت فله الموصي

الثالث لانه الام دخلت في الوصية اصالة والولد تبع لاصالة بالام والارواح لم يخرج
 من الثلث اخذ الثلث منها اي في الام ثم اخذ منه اي في الولد باء ينفذ الوصية او لا من
 الام ثم في الولد عند الجرح وعندهما اخذ الثلث منها اي في الام والولد على السوء فاذا
 كان له ستمائة درهم وامة ت وى ثلثمائة فولدت ولدا اب وى ثلثمائة بعد موت
 الموصي حتى صار له الف ومانين فثلث المال اربعة اجزاء فعند الجرح للموصي له الام وثلث
 الولد وعندهما ثلثا كل منهما **باب العتق في المرض** الاعاق في المرض من انواع الوصية
 لكنه لما كان له احكام مخصوصة افرد به باب على حدة العبرة في حال التصرف في التصرف
 المتخير هو الذي وجب حكمه في احوال فانه كان في التصرف المتخير في الصحة اي في صحة المسمي
 فمن كل المال اي فيعتبر هذا المتصرف في كل ماله وانه كان في ذلك التصرف في مرض الموت
 فمن ثلثه اي فيعتبر من ثلث ماله والمراد بالتصرف التصرف الذي هو ان لا يكون فيه معنى
 التبرع حتى ان الاقرار بالدين في المرض ينفذ في كل المال والنكاح فيه بمنزلة التبرع في
 كل المال لانه اخبار في التصرف المضافة الى الموت وهو ما اوجب حكمه بعد موته
 كان حرا بعد موته او هذا الذي بعد موته من الثلث وانه وصية كان في الصحة اي المتصرف
 المضاف الى الموت يعتبر من الثلث سواء كان في زمان الصحة او زمان المرض لانه يتعلق
 بحال يتعلق فيه حق الورثة فيكون المعبر فيه حال الاضافة ولا احوال الايب ومرض
 صحيح منه كالصحة اي مرض تصرف فيه ثم صحيح في المرض فتصرف فيه كالصحة في صحة
 لانه حق الوارث او الغريم انما يتعلق بماله في مرض الموت والمحاباة والكفارة والدية
 وصية في اعتبارها من الثلث فاعاق اي المريض في مرض موته وهاج اي باع شيئا
 باقل من قيمته او اشتراه باكثر منها وصاق الثلث عنهما اي عظم المحاباة والعتق فالمحبة
 او في العتق ان قدمت اي الى الماتية يعني تنفذ المحاباة ان قدمت على العتق فانه
 زاد شيئا يصرف الى العتق عند الجرح وعندهما بالعكس ومما اي المحاباة والعتق
 سواء ان اوتت اي المحاباة عظم العتق عند الجرح وعندهما ينفذ العتق فانه فضل شيء
 فلمحاباة صورة المحاباة ثم الاعاق ما اذا باع عبدا قيمته مائة ثم اعاق عبدا

وباب صحة ظهريه ليس بمرض الموت
 فلم يتعلق فيه حق احد ولا يخرج من الثلث
 في مرض الموت

قيمة مائة ولا مال له سواها يصرف الثلث الى المحاباة وليس العبد المعتق في كل قيمة مائة
 العكس عتق العبد الذي قيمته مائة ثم باع العبد لغير قيمته مائة باء يقسم الثلث وهو الماتية
 بينهما نصفين فالعبد المعتق يعق نصفه محاباة وليس في نصف قيمته وصاحب المحبة
 ياخذ العبد الاخر باء وخمسين وانه اعاق بغير محبتين باء جاري ثم اعاق ثم جاري فنصف
 اي نصف الثلث للاول اي للمحاباة الاول ونصف آخر يقسم بغير المعتق والمحاباة الاخرى
 كما اذا باع المريض عبدا قيمته الف الف او اعاق عبدا اخر قيمته الف وباع عبدا
 ثانيا قيمته الف الف بالالف ولم يكن له سوى العبد الثلثة ماله فحصل ثلث وصايا كل واحد
 بالالف فنصف الثلث للمحاباة الثانية فقط من المحاباة الاولى خمسمائة وكان على
 صاحبها العبد بخمسمائة وسقط من المحاباة الثانية مائة وخمسون وكان على صاحبها
 العبد سبعمائة وخمسين وسقط من المعتق مائة وخمسون وليس العبد المعتق في سبعمائة و
 خمسين هذا عند الجرح وعندهما يصرف الثلث الى العتق حتى يقع بلا سعاية وياخذ كل واحد
 ثلثه للمحاباة العبد بالالف وانه جاري بغير عتقين باء اعاق عبدا ثم جاري ثم اعاق
 عبدا فنصف اي نصف الثلث للمحاباة ونصف آخر للعتقين كما اذا اعاق المريض
 عبدا قيمته الف وباع عبدا قيمته الف بالالف واعاق عبدا ثانيا قيمته الف ولم
 يكن له مال سوى العبد الثلث فكان ثلث وصايا كل واحد بالالف فنصف الثلث
 للمحاباة والنصف الآخر للعتقين فسقط من كل واحد من العتقين مائة وخمسون
 خمسمائة وليس في سبعمائة وخمسين وسقط من المحاباة خمسمائة وياخذ صاحب المحبة
 العبد بخمسمائة فنفذت الوصايا في الف فبقى للورثة الف عند الجرح وعندهما
 يصرف الف الى العتق فيعتق نصف كل واحد من العتقين بلا سعاية وليس
 في نصف قيمته وياخذ من المحاباة العبد بالالف وعندهما العتق او في المحاباة
 في جميع اي في جميع الصور الاربعة المذكورة وهذا الخلاف اذا لم يخرج الوصاية
 الثلث فاذا خرجت من الثلث فلا خلاف فيها فانه او ص باء يعق عنه مائة
 المائة عبدا فله من ماله في المائة درهم بطلت الوصية وعندهما يعق بباقي من

المائة يعني لو اوصى بالثمن من هذه المائة عبداً ويعتق عنه فملك بعض المائة ولم يخرج
الورثة بطلت الوصية فلا يثبت في باقي المائة عبداً ولا يعتق عنه عند الجح لانه اوصى
بانه يعتق عنه عبداً من هذه المائة والعبد المسمى باقل منها غيره فلا يكون تنفيذ الوصية
وعندها يثبت في باقي المائة عبداً يعتق عنه لانه وصية بنوع قريب وهو المعتق فيجب
تنفيذه ما امكن اعتباراً بالوصية باج ولو كان مكان المعتق حج يعني لو اوصى بالثمن من هذه المائة
بانه يعتق عنه فملك بعض المائة حج على صيغة الجح ولو لم يبق في المائة من مكان يمكن ان يخرج
بالباقي اجماعاً لانها قريبة محضة هي حق الله تعالى فلا يثبت المحقق وهذا فيما اوصى
اجح بهذه المائة ولو اوصى باج بلا تعيين المبلغ فللثمن الثلثة ثلثة اقوال كما ذكر في
باب الحج وتبطل الوصية بعق عبداً لوجه بعد موت سيده فرفع اي العبد بها اي
بالجباية يعني اذا اوصى بعق عبداً ثم مات فجنى العبد جناية ودفع بها بطلت الوصية
لان الله رفع قدح لانه حق ولا اجباية مقدم على حق الموصي وحق الموصي له لانه يتلقى
الملك من جهة الا انه ملكه فيه باق وانما يزول بالرفع بعينه ملكه بطلت الوصية وذا
قوي فلا اي انه ذاه الورثة كان الفداء ما لهم لانهم هم الذين التزموه فلا تبطل
الوصية لانه العبد صار بالفداء كما لم يخرج فنفذ الوصية ولو اوصى لزيد بثلث ما لورثه
عبداً فادعاه زيد بثلث في الصحة وادعاه الوارث بثلث في المرض فالقول للوارث ولا
لزيد لان الموصي لم يدع على ثلث ما بقي من التركة بعد الاعتق لانه الاعاق في الصحة
ليس بوصية ولهذا تنفذ في جميع المال والوارث ينكره لانه مدعاه الاعتق في المرض وهو
وصية لكن المعتق مقدم على الوصية بثلث المال فكان منكره والقول للمنكر مع عينية الا
انه يفضل الثلث عن قيمته فينفذ الوصية لزيد فيها زاد الثلث على القيمة اذا افرام
او يبرهن اي زيد على دعواه اي الاعاق في الصحة فله مال لا يخصص في اثبات ذلك
ليثبت له الوصية ولو ادعاه رجل على الميت ديناً وادعى العبد اعاقه في صحة وصية
الورثة سعى العبد في قيمته ويرفع اي تلك القيمة الى الغرم وهذا عند الجح وعند صها
لا يسعي وتعتق بثلث لانه الدين والعق في الصحة ظاهر اما بقصد حق الورثة

في كلام واحد وصار كأنها ثلث بالثمن وله ان الاقارب الذين اقوى في الاقرار باعتق
ولهذا يعتبر اقراره في المرض بالدين من كل المال وهو ليس بوصية من المريض والاقارب المعتق
في المرض بمنزلة الوصية اعني من الثلث والاقوى برفع الادب فتنقضاء ان يبطل العق
لكن بعد الوقوع لا يجتمع الانتقاض فنقض معنى بايجاب السعاية وان اجتمعت وصايا
من حقوق الله ثم باق كانه بعضها فوصا وبعضها واجبا وبعضها نفلا كالجح والزكوة
والكفارة وصدقة الفطر والنفقة والاحية والنفل وصاف الثلث عنها قدمت
الفرائض وان وصية اخرى ما اى قدمت الفرائض على الواجبات والنوافل سواء
قدمها الموصي او اخرها لان الفرائض تخرج عن العهدة والنوافل تحصل له زيادة الثواب
فان كانت اى الوصايا الفرضية او غير ما باق كان كلها وصا او كلها واجبا او كلها
نفلا قدم ما قدمه اى الموصي في الذكول في الظاهر من حال المال ان يبيد ما هو الا هم عنه
والثابت بالظاهر كالثابت بالنقض وقيل يقدم الزكوة على الحج اذا اجتمعا لانه
يتعلق بها حق العباد وكانت اوله وقيل بالعكس لان الحج بالمال والنفس يقدم
الحج والزكوة على الكفارة في القتل وفي الظهار وفي البيعت لان الحج والزكوة اقوى منها
في الفرضية والوعيد على التركة يقدم الكفارات على صدقة الفطر لانه الكفارات
عرف وجوبها بالقرآن وصدقة الفطر بالسننة ويقدم صدقة الفطر على الاحية لانه
صدقة الفطر تجمع على وجوبها وصدقة الفطر يقدم ايها على النذر والواجب يقدم على
الثانلة يقدم فيها ما قدمه الموصي فان كان مع هذه الوصايا الثانية حق الله تعالى وصية
لا دم صرف ما اوصى له وجعل كل جهة من جهات القرية مفردة بالصرف نحو ان يقول ثلث
مال في الحج والزكوة والكفارة لزيد قسم على اربعة اسهم وان اوصى بحجة الاسلام اجمعا
عنه اى على الموصي رجلا عمر ببلده راكبا ان وقت النفقة لانه الواجب الحج فبلده ولهذا
يعتبر فيه من المال ما يكفيه ببلده والوصية لاداء ما كان واجبا عليه ويحج راكبا اذا لا يلزمه
ان يحج ماشيا فانصرف اليه على الوجه الذي وجب عليه والا ان لم يكن ممن جيت تقي
اي من مكانه تقي النفقة الوصية لانه غرضه تنفيذ الوصية فتنفذ ما امكن وان خرج حاجا

الأقرب والأبعد والذكر والأنثى والمسلم والكافر والصغير والكبير وأبوه وجدته من أهل البيت
لأنه أهل البيت وكذا الجد وأهل النسب في نسب إليه من جهة الأب لا من جهة الأم ولا
أهل بيت أبيه لأنه النسب يتجسس بأبيه بخلاف قرابة حيث يكون من جانب الأم والآل
وفي الاختيار أهل البيت والنسب والجنس والآل اقرباؤه من قبيل أبيه إلى أقصى حد
يجمعهم في الإسلام ويدخل فيه الغني والفقير وإن كانوا لا يحصون لأن اسم القرابة يتناولها
والوصية للغني القريب قرينة لأنه صلة الرحم والوصية لبني فلان وإكمال أبواب صلب
والمراد باب خاص لهم لا أبو قبيلة للذكر خاصة عند إجماع لأن حقيقة اللفظ للذكور
العمل بالحقيقة وعند ما دهم رواية غلام لا يدخل الآلات أيضا لأنه جميع الذكور يتناول
الآلات ولو أوصى لورثة فلان فالوصية بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين إذا في الأوصياء
للورثة استعار على أن يكون القسمة بينهم على هذا الوجه ولو أوصى لولد فلان فالوصية
بينهم للذكر والأنثى على السواء لأن لفظ الولد يشمل عليها لأن الولد اسم جنس للمولود
ولا يدخل في هذه الوصية أولاد الأب عند وجود أولاد الصلب لأن ولد فلان
على الحقيقة من يولد منه ويدخلون عند عدم أي أولاد الآل في هذه الوصية عند عدم
أي عند عدم أولاد الصلب لأن اسم الولد ينظم ولد الصلب حقيقة وولد الولد
مجازا فإذا تعدت الحقيقة صرف إلى المجاز حذرنا من التعطيل وهو أولاد البنت
لأن أولاد ينسبون إليهم لا إلى أمهم كما هو وإن أوصى لبني فلان وهو أبو قبيلة لا يخص
فما في هذه الوصية باطله وإن أوصى لأبيهم أي لأبيهم بن فلان وهو أبو قبيلة و
البنين كل من مات أبوه من بني آدم وكان غير بالغ غنيا كان أو فقرا أو عيالا منهم أو
رماهم أو أراهم جمع أرملة وهي كل امرأة بالغة فقيرة مات زوجها أو نارقها و
يسمى الذكر أرمل مجازا فللغني أي فالوصية كانت للغني والفقير منهم أي من المذكورين
والذكر والأنثى إن كانوا يحصون والوصية كانت للفقراء منهم خاصة إن كانوا لا يحصون
والاصل فيه إن كان وصية بحصى عدد أهلها في جائزة وهي بينهم بالتسوية على عدد
رؤسهم للذكر والأنثى فيه سواء ويدخل فيها الغني والفقير لأن الحق يجوز الثبوت لغير

من بني آدم

من بني آدم فإن التسليم إليه ممكن ولادلالة على التخصيص فصح الوصية وإن كان لا يحصى
عددهم فعلى ثلثة أوجه أحدها أنه لا يدخل في الوصية غني كقوله لفقرا بن تميم أو مساكينهم فأنسية
صحيحة لأن الوصية وقعت للذبح وإن كان يكون لفظ الوصية يقع للفقراء والغني ولا يختص
به أحدهما فبطلت كقوله لبني تميم إذ لا يمكن تقييدها بجميع بني تميم لأنهم لا يحصون ولا يمكن
تقييدها للبعض لأنه ليس بأول من البعض الآخر فبطلت بخلاف وجه الأول لأن الوجه
واحد وهو الذبح والثالث أنه يكون اللفظ يتناول الفقير والغني لكنه قد يستعمل اللفظ
في ذوى الحاجة كقوله لأبيهم بن تميم أو عيالتهم بن تميم أو أراهم فأن كانوا يحصون
فإنهم يقع على الغني والفقير ويكون الوصية لها لأنهم معقنون يمكن التسليم إليهم وإن كانا
لا يحصون كان للفقراء منهم خاصة لأن هذا اللفظ يذكر ويراد به أهل الحاجة لأن الثواب فيهم
أكثر وهو المقصود صوابا ويسمى في الذكر والأنثى ولو أوصى لوالديه أي الوصية لمن
اعتقهم في الصحة أو المرض ولأولادهم من الرجال والنساء وسواء اعتقه قبل الوصية أو بعد
لأن الوصية تتعلق بالموت وكل واحد من هؤلاء ثبت له الولاء عند الموت فاستحق الوصية
لوجود الصفة فيه وأولادهم أيضا ينسبون إليه بالولاء المتعلق بالعتق فيه فخلون
معهم والمديون وأمهات الأولاد لا يدخلون لأن عتقهم يحصل بعد الموت والوصية
تضاف إلى حالة الموت فلا بد من تحقق الاسم قبله وعنه إلى يوسف أنهم يدخلون لأن
يدخل الموت الموالاة ولا موالاة المولى أي معقن المعتقد إلا عند عدم أي عدم المعتقد
وأولادهم لأنهم موالاة غيره حقيقة وهم بمنزلة ولد الولد مع ولد الصلب فإن الموالاة
حقيقة الذين أوقع عليهم العتق وموالاة المولى ينسبون إليه مجازا فلا يتناولهم
الاسم إلا عند عدم المولى حقيقة وتبطل أي الوصية إن كان له أي للمولى معقنون بكسر
الهاء ومعقنون بفتح الهاء كما أوصى لوالديه وله المولى اعتقه والمولى اعتقهم بالوصية
باطلة لأن لفظ المولى يتناولها فكأن اللفظ مشتمل على عموم له ولأقرنيه تدل على
أصدها وأقل الجمع أنها في الوصايا كما لو أريت **باب الوصية بالخدمة** والكنى
والثمة تصح الوصية بخدمة عبده وسكنى داره وبغلتها أي تصح الوصية بعتله العبد

والدار لانه الغلة بدل المنفعة فاخذت حكمها مدة معينة وابدان خرج ذلك من الثلث
سلم الى الموصي له في الثلث لا يراحم الورثة والآي وان لم يخرج ذلك من الثلث قسمت
الثلثا وتحتا اي ثواب الوارث والموصي له في العبد يومين لهم اي يحزم العبد يومين للورثة
ويحزم يوما للموصي له لانه حقه من الثلث وحققهم في الثلثين ولا يكره قيمة العبد اخرا
فيكونه القسمة بطريق المحاباة في اخذ حقه ايها المحققين فاذا مات الموصي له ردت اي
هذا الوصية الى الورثة الموصي وان مات الموصي له في حصة الموصي بطلت اي الوصية لما تقرر
انه ايجاب الوصية يكون بعد الموت فاذا مات الموصي له لم يصح الايجاب وهو اوصي له بعتة
الدار او غلة العبد لا يجوز اي الموصي له السكنى في الدار والاستخدام في العبد في الراجح لانه
اوصي له بالغلة وهي دراهم ودنانير والسكنى والاستخدام استيعاء المنفعة وكذلك انهما
متعارفان ومتعارفان في حق الورثة ولا يجوز للموصي له باخذ حقه وان سكنى اياه بواجب العبد
الدار واخذ غلتها لانه المنفعة ليست بمال وان اوصي له لرجل بعتة بستانه فمات
الموصي وصية في بستانه ثمرة انا قال هذا لانه اذا لم يكن في البستان ثمرة وقت موت
الموصي والمسئلة بجاليها فهي كسئلة الغلة في ثوابها الثمرة المعدومة ما عاش الموصي له
قله للموصي له بعتة اي الثمرة الكائنة حال موت الموصي فقط لا ما يكث بعد ما وان زاد
ابدا بانه قال ثمرة بستانه ابد قلل اي الموصي له هي وما يستقبل اي له الثمرة القائمة عند
الموصي وما يكث بعد ما عاش الموصي له وان اوصي بعتة بستانه فله الموجود وما يستقبل
اي للموصي له الغلة القائمة وما يكث بعد ثمرته سواء ذكر فيه لفظ الابد او لا لانه الغلة
يتناول الموجود وما يكث بعد ثمرته بعد اخرى وان اوصي بصوف عنه او بغيرها او اولاد
قله ما يوجد ذلك عند موته فقط اي الموصي له ما في بطونها في الولد وما في ضرعها في اللبن
وما على ظهورها في الصوف يوم موت الموصي سواء قال ابد او لم يقل لانها ايجاب عند
الموت فيعتبر قيم هذه الاشياء يومئذ بخلاف ما تقدم **باب وصية الذمي** ولو جعل
ذمي داره ببيعة لليهود او كنية للنصارى او بيتا دارا للمجوس في حصة ثمرات اي
الذمي فهو ان هذه الدار ميراث لورثته بالاتفاق لانه هذا بمنزلة الوقف عند البيع

والوقف يورث وانما عندها فلا يملكها معصية فلا تصح ولو اوصي بالذمي بانه يجعل داره ببيعة
او كنية لقوم مسلمين اي معينين جاز من الثلث وكذا ان جاز من الثلث ايضا عند البيع في غير المميز
خلافا لما قاله عند ما باطله لانه هذه معصية حقيقة وان كان في مقتضىهم قربة والوصية بالمعصية
باطلة واكاصل ان وصايا الذمي على اربعة اوجه احدها ان يوصي بما هو معصية عندها وعندهم
كالوصية للمغنيات والنايكات فتصح لو كانت لقوم معينين تملكها من الثلث فانهم
لما تعينوا جاز تملكهم وان لم يكونوا معينين فلا تصح لانه التملك للمجهول لا يصح وانما
ان يوصي بما هو معصية عندهم قربة كجعل داره مسجدا او اسراجا في المساجد فلا تصح اتفاقا
اعتبارا بما عفا عنهم لان فعل معهم بديانهم الا ان يكون لقوم باعيا منهم فيصح تملكها منهم
وثالثها ان يوصي بما هو قربة عندها وعندهم كجعل ثلث ماله للفقراء او عتق الرقبة او ان يوصي
في بيت المقدس فهي صحيحة اتفاقا عتق قوما او لم يعتق لانه الذبانية متفقة في الكل على
ذلك ورابعها ان يوصي بما هو قربة عندهم ومعصية عندها كجعل داره ببيعة او كنية
فهي صحيحة عندنا في سواء عتق قوما او لا وعند ما لا يصح الا ان اوصي لمعينين ويصح
وصية مستأفرا لوارث له في دارا بكل مال مسلم او ذمي لانه امتناع الوصية بما زاد
على الثلث لمحق الورثة وليس لورثة حق من ثمن ثمنهم في دارا كحرب اذهم كالا موات
في احكامنا فصار كمن لا وارث له فيصح وان اوصي بالمستأفرا ببعضه اي ببعض ماله
اخذت الوصية ردا الباقى غير الوصية الى ورثته وتصح الوصية له اي للثمن في مادام
في دارا في مسلم او ذمي لانه مادام في دارا مسلم فهو في المعاملة بمنزلة الذمي لانهم التزموا
احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملة وصاحب الهوى في يتبع هوى نفسه ميل الى
البيع ان لم يضر بهواه اي ان لم يحكم بكفره بسبب هواه هو كالمسلم في الوصية والآي و
انه حكم بكفره كطائفة منهم يقولون لعلي الاله الاكبر فكالملة فيكون على اختلاف الموقوف
في تصرفاته بين الامام وصاحبه ووصية الذمي تعتبر من الثلث ولا تصح وصية لوارثه ويجوز
اي وصية الذمي لغيره في غير مملته اعتبارا بالارث اذ الكفر كلمة واحدة لا اي لا يجوز وصية
الذمي بغيره في دارا كحرب لانه الارث يمنع لتباين الدارين والوصية اخذت **باب الوصية**

وقد اوصى الى رجل فقبل له الرجل الوصاية في وجهه اي في وجه الموصي ورد الى الوصي الوصاية
في غيبة الموصي لا بد ان لا يصح لانه لما قبل في وجهه اعتمد الموصي على قبوله فلم يوص الى غيره
ولو صح ردده في وجهه في حياته او بعد مماته صار مغرورا فمجهت فبطل ردده وان رد
الى الوصي في وجهه يرد فان لم يقبل الى الوصي ولم يرد بان سكت ولم يفعل من القبول
وعدمه حتى مات الموصي فهي الى الوصي تخير بين القبول وعدمه انما قبل وان شاء
رد لانه تبرع في التصرف للغير فلا يلزم ذلك بل قبول وان باع الى الوصي شيئا فمكره
لم يبق الا ان يوصى اذ كان وصليته باعده غير عالم بالايضا اي يكون وصيا لانه البيع
كان دليلا على القبول اذ المقصود هو التصرف فوجد منه فان رد الى الوصي الوصاية
بعد موته اي بعد موت الموصي بان قال لا اقبل ثم قبل الوصاية صح قبوله اذ يجزى الرد
لا تبطل الوصاية لانه فيه ضرر بالميت لم ينفذ فاض ردده اي انه لم يكن القاض اخبره
من الوصاية حين ردده لانه اخراج القاضي بذكر ردده فلا يصح قبوله بعده وان اوصى
الى عبد غيره او كافرا او فاسقا اخبره القاضي ونصب غيره وفي هذه العبارة إشارة
الى صحة الوصية اليهم لانه الاخراج يكون بعد الصحة قبل الوصاية صحيحة وانما يبطل
بإخراج القاضي وقبل في العبد باطله وفي غيره صحيحة وقبل في الكافر باطله لعدم ولاية
على المسلم وفي غيره صحيحة وان اوصى الى عبده فان كان كل ورثة صغار اصح عند الجرح
خلقا ولها فان عندها لا يصح مطلقا لانه اترق بنا في الولاية وفيها اثبات الولاية
للملوك على المالكين هو قلب المشروع وان كان فيهم اي في الورثة كغيره يبطل اي لا يصح
الى عبده اجماعا لانه للكبير تبعه يبيع نصيبه فيعجز عن الوصية لانه المشرع عليه فلا
يحصل فائدة الوصية فاستغنى الجواز ولو كان الوصي عاجزا عن القيام بالوصية ضم
اليه غيره بان ضم اليه القاضي غيره ولم يغزل له لانه في الضم رعاية الحقين حق الموصي
حق الورثة فان تمثيل النظر يحصل له ولو شك اليه الوصي ذلك لا يجب حتى يعرف ذلك
حقيقة لانه انما كان قد يكون كاذبا تحققت على نفسه فلو ظهر عند القاضي غيره اصل
استبدل به غيره رعاية للنظم الجائزين وان كان الوصي قادرا على التصرف امينا فيه

لا يخرج اي القاضي عن الوصاية وان وصليته شك الورثة او بعضهم الوصي الى القاضي فام نطهر
منه خيانة لانه مختار لميت ورضية فابقوه ولهذا قدم على اب الاب مع وفور شفقة
فالكو ان يقدم على غيره وانما اذا ظهرت خيانة فينبغي للقاضي ان يغزل له الميت ما نصب
وصيا لانه وقد مات بالخيانة وان اوصى الى اثنين لا ينفذ احدهما بالتصرف بدو الآخر
الا بئس كفن وجب له لانه في التأخير اتصال والميت وخصومة في حقوقه لانهما
لا يجتمعان عادة ولو اجتمع لم يكمل الا احدهما غالبا وقصار دين وطلب الدين
لانه اعانة وشراء حاجة الطفل كطعامه وكسوته لانه يحاف موته جوعا وعرايا وقبور
الزانية الى الطفل فانه ليس فرباب الولاية ولهذا تملك الامم وفيه عيال وورد دبعة
مقيمة وتنفيذ وصية معينة واعناق عبد معين لعدم الاحتيار في الرأى وورد مقصود
او مشري بغير اذنه لانه ليس فرباب الولاية وجميع اموال صابغة وحفظ المال لانه في
التأخير خوف الغوات وبيع ما يحاف لانه فيه ضرورة عندها وعند يوسف يجوز
الا افراد مطلقا اي يجوز لكل واحد منها التصرف في جميعه اشياء لانه لا يصح بالولاية
وهي اذا ثبتت للاثنين شرعا ثبتت لكل واحد منهما على الكمال فان مات احد الوصيين
انما القاضي غيره مقامه لم يوص الى الوصي الى احد لانه الموصي قصد ان يحل نفسه وصية متممة
في حقوقه وامر تحققة بنصب وصي اخر وقوله الى احد يشمل الى اخي وغيره وان اوصى
الى الوصي الى الوصي الى اخي جاز ويتصرف الى اخي في التركة وهو ولا يجزى الى نصب الوصي
وصيا ووصي الوصي وصي في الترتين يعني اذ مات الوصي واوصى الى اخ في مال
ومال موصيه فهو وصية في تركة وتركه الميت الاول لانه الوصي يتصرف بولاية
منسقة اليه فيملك لا يصح الا غيره وكذا الى وصي في الترتين ايضا ان اوصى اليه
في احدهما اي ان اوصى وصي الى رجل في تركة نفسه نصيبه وصيا في الترتين لانه تركة
موصيه تركة لانه ولاية التصرف فيها خلقتا لهما فان عندها اذا اوصى الوصي
في تركة نفسه يقتصر على تركة فلا يكون وصيا في التركة الاخرى لانه اوصى على تركة
نفسه وتصح قسمة الوصي عن الورثة مع الموصي يعني اذ مات رجل له ورثة غيب

غيب وصي له زيد وبكر مبلغ جاز لزيد الوصي ان يقسم تركته بينه وورثة الغيب بين بكر الموصل
بانه يأخذ حق الورثة ويسلم الباقي الى الموصل له لانه الوارث خليفة الميت حتى يرد الغيب
ويؤد عليه به ويصير مفعولاً لورثة الموصل حتى يكون الولد هو الوصي خليفة الميت ايضا
فيكون خضاع الوارث اذا كان غائباً وصحة قسمة عليه فلا يرجع الى الورثة على الموصل
له لو هلك حفظهم اي حصة الورثة في يد الوصي لانه الهلاك بعد تمام القسمة يكون على من
وقع الهلاك في قسمة لا اي لا يصح مقاسمة اي الوصي معهم اي مع الورثة ثم الموصل له
العاب لانه الموصل ليس خليفة غم الميت من كل وجه لانه ملكه بسبب جديده لا يرد
بعيب عليه ولا يصير مفعولاً لورثة الموصل فلا يكون الوصي خليفة عنه عند غيبته يرجع
الى الموصل عليهم اي على الورثة بثلث ما بقي لو هلك حفظه في يد الوصي لانه القسمة لم تنفذ
عليه فكان الموصل له شريك الوارث فالهاك من المال المسموكة يكون على الشريك ويبقى
ما بقي على الشريك وصحة اي القسمة للعاص لو قام سهم عنه اي غم الموصل له واخذ قسط
اي صح للعاص ان يقسم التركة غم الموصل له العاب مع الورثة واخذ قسط الموصل له لانه
العاص نصف ناظم او من النظر اقل قسط العاب وقبضه فنقد ذلك حتى لو حضر القاص
وقضاع المقبوض لم يكن له على الورثة سبيل في الوصية بحج لو قام الوصي مع الورثة
واخذ مال الحج قضاع عنه اي عند الوصي يؤخذ للحج ثلث ما بقي من التركة لانه القسمة
لا زاد له انها بل المقصود ما هو تادية الحج فلم يعتبر دونه فصار كما اذا هلك قبل القسمة
فيجب ثلث ما بقي وكذا اي يؤخذ للحج ثلث ما بقي ايضا لو دفعه الى الموصل ما اراد الحج لمن
يحج غم الموصل قضاع اي مال الحج في يده ان في يد من يحج عنه هذا عند الحج لانه تمامها بالسليم
الى الجهة المستأه فاذا لم يصر الى ذلك الوجه لم يتم فصار كرهلاك قبلها وعند الحج
يوسف بن يحيى من الثلث شي أخذ للحج والافلا اي لم يبق من الثلث شي لا يؤخذ
لان محل الوصية الثلث فيجب تنفيذ ما ياتي محلها واذا لم يبق بطلت لغوات
محلها وعند محمد لا يؤخذ من الثلث لانه القسمة حق الموصل ولو اقر الموصل بنفسه مال
يحج عنه فملك لا يرد منه شي وبطلت الوصية ولو باع الوصي من التركة عبداً مع

الغناء جاز بغيره لانه الوصي قام مقام الموصل ولو تولى جاز بنفسه يجوز بغيره فغرض الغناء
وان كان في مرض موته فكذا اقر مقامه وهذا لان حق الغناء يتعلق بالمالية لا بالصورة
والبيع لا يبطل بالمالية لانه التمس حلف لها وان وصي بيع شي من تركته والتصدق به اي ثمنه
قباعه وصية وقبض ثمنه قضاع اي التمس في يده اي في يد الموصل فاستحق المبيع ضمنه اي الوصي
لانه العاقبة فيكون العهدة عليه وهذه عهدة لانه التمس من ماضي بيد التمس الا ليس البيع
ولم يسلم فعد اخذ الوصي البايع مال الغير بلا رضاه فيجب عليه رده ورجع اي الموصل الى البايع
ضمنه في التركة لانه عامل للميت فيرجع على تركته كالكفيل ولو قسم الوصي اي وصي صغير
التركة فاصاب الصغير شي فقبضه وباعه اي الوصي هذا الشيء وقبض ثمنه قضاع اي التمس
معه واستحق ذلك الشيء رجوع اي الوصي في مال الصغير لانه عامل له والصغير على بقية الورثة
بحصته لا تنقض القسمة باستحقاق ما اصابه ولا يصح بيع الوصي وكسره او التبايعا به
الناس فيه اي بالغيب اليسير وهو ما يدخل تحت تقويم المقومين لانه الولاية نظرية ولا تظلم
في الغيب انما هي بخلاف الغيب اليسير لانه لا يمكن الحجر عنه هذا اذا باعه من الاجنبى وباع
اي ابيع ولشئ من نفسه اي من نفس الوصي عند الحج اى كان فيه اي في البيع او الشئ ابيع
وتفسيره ان يبيع ما يبيع ويخمس عشرة بعثة من الصغير ويبيع ما يبيع ويبيع
بخمس عشرة من الصغير من نفسه خلافا لها فانها لا يجوز على كل حال هذا في وصي الاب
واما وصي القاص فلا يجوز بغيره بنفسه بكل حال هذا اذا كان المبيع منقولاً وان كان
عقاراً فاباعه الوصي من اجنبى ثلث القيمة يجوز هذا جواب المتقدمين واختيارنا في
انه انما يجوز ان يرغب المستر بضعف القيمة او يكون للصغير حاجة الى ثمنه او يكون على
الميت دين لا يقضي الا بثمنه قالوا به يفتى واما الاب ان يبيع عقار صغيره بثلث القيمة
ان كان محموداً عند الناس واستورا حال يجوز في القول بانه يبيع العقار من اجنبى انما
يجوز عنه تحقق الشرايط المذكورة كرهبة المستر بضعف القيمة وكخوفه وكخوفه
من نفسه لا يجوز لانه العقار في نفس الاموال فاذا باع من نفسه فالثمن ظاهرة
وله ان الوصي دفع المال الى مال الصغير مضاربة وشركة وبهاعة وقبول احواله على

بانه كان غنيا من الميراث لا على الاغنى مما فيه في الضرر ويودع ماله ويكاتب قته ويودع امته لاقته
 ويوصي ماله بدينه ودين نفسه فلو ملك ضمن قدر المودع فيه كانه العز والزر ولا يجوز له ان
 للوصي ولا للاب الا اراض لانه يحتمل ان يكون عاجزا عن استخلاصه ولهذا جاز ان اراض للفقير
 لقدرته على الاستخلاص بوسطة المحسن وغيره ويجوز للاب الا اراض للوصي لانه الاب
 ياخذ مال القبي عند حاجته بقدر حاجته وليس كذلك الوصي ولا يجزى الوصي في مال الصغير
 سواء ورثه من ابيه او ملكه بوجه لانه المنفوض اليه الحفظ لا التجارة وفي بعض الكتب للوصي
 ان يجزى باليتيم لليتيم وان يفعل كل ما كان فيه لليتيم ويجوز بيعه اي بيع الوصي على الكبير
 العايب لانه يتسارع اليه الفد فيحتاج الى الحفظ وحفظ الثمن ايسر وهو ملك
 الحفظ غير العقار لانه بيع ماله بما يجوز للحفظ والعقار يحفظ بنفسه ووصي الاب
 احق بالالصغر من جده لانه وصية قائم مقامه وهو ولي في الجدة وانه لم يوص له الاب اي
 ان لم ينصب وصيا فاجتهد كالاب اي مثل الاب وقائم مقامه في التفريقات لانه اول النكاح
 اليه لانه اجتهد بمنزلة الاب عند عدمه وكذا وصية كانه الاختيار **فصل** في شهادة الوصيتين
 ان الميث اوصى الى زيد معهما اي مع هذين الوصيتين لا تقبل اي شهادتهما لانها متناهية
 فيها لوجود امانة لهما الا ان يدعيه زيد فتقبل استحسانا لانه لا يضر ولاية نصب الوصي
 ابتداء وولاية ضم آخر اليهما برضا به دون شهادتهما وكذا الوشهاد بالاميت يعني اذا كان
 ابنا لابيها او وصي الى زيد وهو مشترك بطلت شهادتهما لانها متناهية بانه يكون جرفه
 بانفسهما ينصب حافظا للتركة وتفت شهادة الوصيتين بالالصغير سواء
 انتقل اليه من الميث او غيره لانه التصرف في مال الصغير وكذا اي اغت شهادتهما
 ايضه للكبير اي للوارث الكبير في مال الميث فانه مال الكبير كانه في التركة فلا يجوز
 شهادة الوصي عند الجرح لانه لولاية الحفظ وولاية بيع المنفوض كانه الكبير غائبا
 وصحت اي شهادة الوصيتين له اي للكبير في غيره اي في غير مال الميث لانه الميث
 اقام الوصي مقام نفسه في تركة لانه غير مال فلا تصرف للوصي في غيره فافترس شهادة
 عند الجرح وعند ما نصح اي شهادتهما للكبير في الوصيتين اي في مال الميث وفي غير مال الميث

ونفقهم عليه ولهذا ملك الانكاح مع
 وجود الوصي ووصي الجدة كوصي الاب

وشهادة الوصي على الميث جائزة لانه لا يثبت لهما ولاية التصرف في التركة اذا كانت
 الورثة كبارا فلا تهمه فيها لانه لا يجوز شهادته للميث لانه يثبت لنفسه ولاية القبض
 ولو وصيته بعد الغزل وان لم يخاصم ولو شهد رجله لاخرين بدين الف على ميث و
 شهد الاخرين المذكورين لهما اي للاولين بمثل اي بمثل هذا الذين وهو لا يفتحق اي
 الشهادة عند الجرح ومحمد لانه الذين تجب في الزمة وهي قاطبة لحقوق متفرقة فلا
 شركة فلهذا الوشهاد اجنبى بقضاء دين احدهما ليس للاخر حق الماركة خلافا لابل
 يوسف فانه عنده لا تقبل في الدين ايضه لانه الذين بالموت يتعلق بالتركة او الزمة
 خرجت بالموت ولهذا الوشهاد في احدهما حق في التركة بشاركة الاخر فيه فكانت الشهادة
 توصب الشركة فتخفف التهمة لو شهد كل فريق للاخر اي للفريق الاخر بوصيته الف
 لا تصح اي شهادة الفريقين لانه انكفى فيها لا يثبت في الزمة بل في العين فصار المال
 مشتركا بينهما وورث شريكة ولو شهد احد الفريقين للاخر اي للفريق الاخر بوصيته
 الف لا يصح اي شهادته جارية وشهد الفريق الاخر لاي للفريق الاول بوصيته عبد
 صحت اي شهادة الفريقين بالاتفاق لانه وصية كل فريق متعينة فلا يقتضي
 الشركة بالاتبات فلا تهمه فيها وان شهد الاخر لاي لو شهد احد الفريقين للفريق
 الاخر بوصيته جارية وشهد الفريق الاخر للفريق الاول بوصيته ثبت ماله لا تصح اي
 شهادة الفريقين وكذا الوشهاد ان وصي لهما من الرجلين ثبت ماله ويشهد
 المشهود لهما ان وصي ثبت ماله والشهادة باطله لانه الشهادة توصب الشركة
 في المشهود به **كتاب** الحنث وهو لغة مشتقة من التخت وهو الكسر وسمي
 الحنث لانه يكسر وينقص حاله عن حال الرجال ويعتبر عن حال النساء حيث كان
 له حاله الرجال والنساء كاذرة الاختيار وشرا عاقله ذكره وخرج فانه بال من اصدحا
 اعتبر به اي بال من الذكور هو عظم وان بال من الفرج فهو ائنه لانه خروج البول يدل
 على انه هو العضو الاصل وان بال من الفرج اعتبر السابق لانه ذلك
 دلالة اخرى على انه العضو الاصل وان استويا في السابق بانه بال من الذكر والفرج

فمشكل اي غير محكوم عليه كونه ذكرا وانثى ولا اعتبارا بالكثرة اي بكثرة خروج البول
فما احدثها عند الجرح لا كثره الخروج ليست بدليل على القوة لانه قد يكون لا تساع
الخروج في احدى ما وصفت في الاخر خلافا لما كان عندهما يعتبر الكثرة لانه علامة قوة
ذلك العضو وكونه عضوا اصليا ولا لانه حكم الكل وان كان يخرج منها على السوء فهو
مشكل بالاتفاق لعدم المخرج فاذا بلغ اي الخنثى فان ظهر بعض علامات الرجال فربما
لحيته او قدرة على الجماع او احلام كاحلام الرجل وكان له تدري يستوي كما في الهداية
وجبل لانه هذه من علامات الذكور وان ظهر بعض علامات النساء من حيض وجبل او
انكسار تدري بان ينزل التدري الى السفلى ونزول لبن فيه اي في التدري ويمكن من
الوطئ فامرأة لانه هذه من علامات النساء فان لم يظهر شي من هذه لعلات او تعارضت
هذه العلامات بان اجتمعت علامات الذكور مع علامات الاناث كما اذا خرجت لحيته و
ظهر له تدري فمشكل قال محمد الشكالي قبل البلوغ فاذا بلغ فلا شكال فاذا ثبت
الشكال اهد فيه بالا حوط من امور الدين فلا يحكم بها وقع الشك في ثبوت وبره
المحتم على المبيع فيصلي اي البالغ من المشكل بقاع لاحتمال امرأة وفيه إشارة الى
انه لو صلى بغير قناع لم يكن اذا كان حر او الى انه لو كان مراهقا جاز الا انه القناع يجب
كما في قيسان ويقف بين صف الرجال والنساء في الصلوة لانه اذا كان رجلا
لا يجوز وقوفه في صف الرجال لئلا يفسد صلواتهم فيقف بينها فلو وقف اي
الخنثى المشكل في صفهم اي في صف الرجال بعيد من لاصقة من جانبهم في البياض والبسار
ومن جذاذ من خلفه لاحتمال انه امرأة وان وقف هذا البالغ من المشكل في صفهم اي في
صف النساء اعاد هو اي هذا البالغ لاحتمال كونه ذكرا فيجب الاعادة احتياطاً و
استعداداً لانه لو كان مراهقا لم يجب الاعادة لكنهما مستح احتياطاً ولا يلبيس اي الخنثى
مطلقاً حريراً ولا حلياً لاحتمال كونه ذكرا ويلبيس المحيط في احراره ولا يكشف نفسه
فاذا كشفه لا يحل لغير الخنثى عند رجل لانه لو كان مراهقا لم ينظر الى سوى الوجه والكف
منه ولو كان مراهقا لم ينظر من تحت سترته الى ركبة ولا يكشف عند امرأة لانها لا تنظر

الى ما تحت السرة الى الركبة مراهقا كان او مراهقة ولا تجلوبة اي بالبالغ وما في حكمه غير محرم
من رجل وامرأة لاحتمال الخلوة بالاجنبي والاجنبية بخلاف ما اذا كان مراهقا ولا يسا
بلا محرم من الرجال ولا يحنث وجبل ولا امرأة تحزن انظر الى الفرج بل يتباع له اي تشري
لحنثه امة عاملة بالجنس فحنثه من اهل اي بالخنثى ان كان له مال لانه نظر المملوكة الى
المالك وكذا المملوكة الى سيده في حلال العذر والآي وان لم يكن له فمبيت المال فيستر
لحنثه امة فمبيت المال ثم اي بعد الخنثى يتباع هذه الامة ويرد ثمنها الى بيت المال لو وقع
الاستغناء عنها فان مات قبل ظهور حاله من الذكورة والانوثة لا يغسل لانه حل الغسل
غير ثابت بين الرجال والنساء فلا يحل الغسل لاحد من الغريقين وفيه إشارة الى انه لا
يسترى لامة لانها اجنبية بعد الموت بل يسمم بالصعيد للتقذر ويكفن في حنث
اقواب كما تكفن الجارية لانه اذا كان انثى فقد اقيمت سنة وان كان ذكرا فقد راو على
الثنت ولا بأس بذلك ولا يحضر اي الخنثى بعد ما راهق بان كان ابن اثني عشر سنة غسل
رجل ولا امرأة لاحتمال انه ذكرا وانثى وتندب سحبة قبره اي ستره بتوب عند الرقن
لانه ان كان انثى يقيم واحيا وان كان ذكرا فالتسحبة لا يضره ويوضع الرجل اجازة
مما يلي الامام لانه ذكر يقيمن فهو افضل ثم يوضع هو اي الخنثى خلف الرجل ثم يوضع
المرأة خلف الخنثى ان صلى اي الامام عليهم اي على الرجل والمرأة والخنثى جملة وفيه
إشارة الى انه افضل عند الجماعة كما ان في صلى على غيره الا انه ابعد غير اختلاف كما
في الميتة فيؤخر عن الرجل لاحتمال انه امرأة ويعتمد على المرأة لاحتمال انه رجل ولا الخنثى
المشكل احسن النصبين اي اقلهما من الميراث عند الامام فانم عنه ينظر الى نصيبه
ان كان ذكرا الى نصيبه ان كان انثى فان منها يكون اقل فله ذلك فلو مات ابوه
عنه اي غير الخنثى وغير ابنه فلا يرثه وان كان اي الخنثى سهم من امة لانه لم يبتع
الا نصيب انثى وهو في هذه الصورة سهم فلا يزداد على ذلك شي بانك وعند الشعبي
وهو يفتح الثلث من سبعة ابرع له اي الخنثى نصف النصيبين اي نصف مجموع
حظ الذكور والانثى وهو اي نصف النصيبين ثلثه للخنثى والباقي للابن من سبعة هذا

لها في الجواب دأوه كير ولفظ دأوه بفتح الراء المهملة وبعد ما الف ساكنة وبعد ما
 وال مهملة مفتوحة وبعد ما ناء ساكنة اسم منقول من دأوه الذي هو المصدر بمعنى
 الاعطاء ولفظ كير بكسر الكاف وسكون الياء المثناة السفلية وسكون الراء المهملة
 بمعنى اسك لكن هنا بمعنى افرض وقد رفحنا معناه افرضني اني الطلاق قد اعطني
 او قال لها كرهه كير لفظ كرهه بفتح الكاف وسكون الراء المهملة وفتح الراء المهملة
 وسكون الراء اسم منقول من كرهه الذي هو المصدر بمعنى الفعل والعل ولفظ كير قد
 مر بانه او قال لها دأوه باد لفظ دأوه قد ذكر سابقا ولفظ باد بفتح الباء و
 سكون الالف والراء المهملة بمعنى فليكن او قال لها كرهه باد قد مر تفسير هذه العبارة
 اني لو اطلق في هذا الكلام يقع الرجعي والاي وانه لم ينفذ يقع ولو قال لها
 دأوه است او كرهه است يقع وانه لم ينفذ ومعنى دأوه وكرهه قد مر ولفظ
 است بفتح الهمزة وسكون السين والتا لربط الخبر للمبتدأ ولو قال الزوج لا
 دأوه انكار بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الكاف وسكون الالف والراء
 المهملة بمعنى ذلك الفعل فكان معناه افرض ذلك الفعل قد اعطي لا يقع وانه
 نوى لانه في العرف لتشربل العدم منزلة الوجود وهو ليس باخبار ولو قال اي الزوج
 لها وى مرات بربا قيات ولفظ وى بفتح الواو وسكون الياء ضمير الغائب
 راجع الى المرأة ولفظ مرات بفتح الميم ولفظ قيات بفتح القاف وسكون الياء
 وسكون الالف وفتح الياء وسكون الاء المهملة بمعنى لا يليق والنون المفتوحة في اول
 السنتي ولفظ تان بفتح التاء وسكون الالف بمعنى الاتها فكان معنى هذا التركيب هي لا
 تليق في اليوم القيمة او قال وى مرات بربا قيات ولفظ مرات بفتح الميم
 وسكون الاء بمعنى الكل فكان المعنى هي لا تليق في عمر لا يقع الا بالنية لانه في الكفاية
 ولو قال لها جلة زنا كن اي فعل جلة التا فهو اقرار بالطلاق الثالث لانه
 كفاية عن وقوع الطلاق الثالث عندهم لانه في الكلام في عزمهم بمنزلة اني اطلق المرأة
 احفظي عندك او عندك ايام عندك المرأة لا يستغل بينهم بالموارعة كما ينبغي

او مهملة

الا بعد وقوع الثلث ولو قال جلة خويت كن اي افعلي جلة نفسك فلا اي فلا
 يكون اقرارا بالطلاق الثالث لانه ليس بكفاية غير الطريق في لسانهم ولو قالت المرأة
 لاي لزوجك كابين تو انجسيدم واجبك باز واز ولفظ كابين بفتح الكاف وسكون
 الالف وبكسر الياء الموحدة وسكون الياء والنون بمعنى المهر ولفظ باز بضم الباء وفتح
 الراء المهملة وسكون الالف بمعنى لك ولفظ انجسيدم بفتح الياء وسكون الياء المعجمة
 وكسر السين المعجمة وسكون الياء وفتح الاء المهملة وسكون الميم بمعنى وهبت ولفظ
 باز بفتح الميم والراء المهملة وسكون الالف والراء المعجمة بمعنى الرجوع ولفظ دار
 بفتح الاء المهملة وسكون الالف والراء المهملة بمعنى الامساك فكان معنى هذا
 التركيب وهبت لك المهر امسك في الرجوع غير المحضومة بمعنى وهبت لك المهر فلتضئ
 في النزاع فان طلعها سقط المهر كما في معنى الخلع على المهر والافلا اي ان لم يطلعها
 فلا يسقط ولو قال لعده يا كالي او قال لائمة انا عندك لا يعتق احد منها لانه ليس
 بصريح التعق ولا كفاية ودعي الى فعل فعال بضم السين استسكه اين كاي كنم و
 لفظ برب بفتح الياء الموحدة وسكون الاء المهملة بمعنى على ولفظ مارب بانه ولفظ
 سوكند بفتح السين المهملة وسكون الواو وفتح الكاف وسكون النون والراء
 المهملة بمعنى اليامين ولفظ است بفتح الهمزة وسكون السين المهملة والتا
 وهو يذو كير لربط الخبر بالمبتدأ ليصح الاخبار عنه كما مر ولفظ كير بكسر الكاف و
 سكون الاء بمعنى العلة والسبب ولفظ اين بكسر الهمزة وسكون الياء والنون
 بمعنى هذا ولفظ كاي بفتح الكاف وسكون الالف والراء المهملة بمعنى الفعل و
 لفظ كنم بفتح النون وضم الكاف وفتح النون الثانية وسكون الميم بمعنى
 لا افعل للمتكلم وحده والنون المفتوحة في اوله للسنتي فكان معناه على اليامين
 لنكرا افعل هذا الفعل فهو اقرار باليمين بالله نعم فتي فعل ذلك الفعل بحشد
 ويلزمه الكفارة وانه قال برب سوكند است بطلاق بفتح الياء في لفظ الطلاق
 فمعناه على اليامين بالطلاق فاقوارا بحلف بالطلاق فتي فعل ذلك الفعل

بمعنى ولفظ جك بفتح الجيم وسكون النون
 والكاف بفتح الكاف وسكون الالف
 الاء وسكون الالف

تطلق امرأة فانه قال اي الخالف قلت ذلك اي يحلف كزبا لا يصدق لانه اخبر غريبي
منقذة فتقوله كذا باكار رجوعا منه فلا يصدق وكذا لو قال مرا سوكنه خانه است ولفظ
خانه بفتح الخاء المعجمة وسكون الالف وفتح النون وسكون الهاء بمعنى البيت كذا
نكح يفتح في حلف البيت والبيت في العرف كناية عن المرأة ومنع اليقين على العرف
وفي البرازية تطلق بلانية المرأة في الصحيح في قوله مرا سوكنه خانه است ولو قال المستر
للبايع بعد البيع بها بارده ولفظها بفتح الموحدة والهاء المقصورة بمعنى الثمن
ولفظ بار بفتح الباء الموحدة وسكون الالف والراء المعجمة بمعنى الرجوع واراد
ولفظه بكسر الراء المهملة وسكون الهاء امر بمعنى اعط فكاك بمعنى هذا التركيب
اعط الثمن رد او رجوعا فقال البايع بهم ولفظ بهم بكسر الباء وفتح الراء
المهملة والهاء وسكون الهمزة المكمل وحده بمعنى اعطيت يكون فسخا للبيع كذا
يشمل الفسخ العار والمنازع فيه لا يخرج من يد المبيع من المبيع المدعي لا الفسخ
وليل ولا يصح قضاء القاضي في عار ليس في ولاية لانه القضاء في موقوف لم
في ولاية واذا قضى القاضي في عارته تينة ثم قال رجعت عن قضاء او بد اي
ظهر في غير ذلك ووقفت في كسب الشهود او ابطلت حكمي ونحو ذلك لا يعتبر اي
قول هذا القاضي والقضاء اي قضاء ماض اي نافذ ان كان بعد دعوى صحيحة
وشهادة مستقيمة لكونه موافقا للشرع ومنه على الحق فيما استصاحب الحق
فوما بان يخفيهم مكان مستور ثم سأل اي صاحب الحق حقه عنه اي ذلك الاخر فاقر
ذلك لاخرية اي بجهة وهم اي القوم يرونه اي هذا المقر في ذلك المكان ويسمونه اي
القوم كلام هذا المقر وهو اي المقر لا يوافقهم اي القوم صحت شهادتهم اي شهادة
القوم عليه اي على هذا المقر اذا حصل لهم الروية وان سمعوا اي القوم كلام اي
كلام هذا المقر ولم يروه فلا اي لا يصح شهادتهم عليه لكونها بالتسليم لا بالروية
لانه الشهادة بالتسليم لا يكون الا في المواضع المعروفة كما مر ولو بيع عمار
بعض ارباب البايع حاضر يعلم البيع وسكت ولاية في شهادته هذا العار

ثم ادعى

ثم ادعى ان كلمة او بعضه ملكه لا تسمع دعواه بعده لانه حضوره عند البيع وسما عيه
وترك منازعة فيه او ارمنه بانه ملك البايع ولو وسمت امرأة مهر فانه زوجها
ما ت فطلب اربابها اي ورثتها المهر عن زوجها وقالوا اي اقاومها كانت الهبة
في مرض موتها وقال اي زوجها لا بل كانت الهبة في صحته قال قوله اي للزوج ولو اقر
رجل بحق شخص ثم قال كنت كاذبا فيما اقرت حلف المقر لانه المقر لم يكن كاذبا
فيما اقر ولو سكت بمطل فيما تدعي عليه عند اي يوسف وبه يعني والاقرار ليس سببا
للملك ولو قال لاخر وكلتك ببيع هذا فسكت اي ذلك لاخر صار وكيله لا يكون
دليل القبول عادة ومن وكل امرأته بطلاق نفسها لا يملك اي الزوج عن غيرها اي
امرأة غيره هذه الوكالة لانه تملك لا توكل لا متاعا في حق نفسها لانه الوكيل يعمل
لغيره وهي عاملة لنفسها فكاك بمنزلة قوله لها طلق نفسك ولو قال لاخر وكلتك
بكذا اعلم ان متى عزلتك فانت وكيله فانه اذا عزل لم يفرق بل كان وكيله وهذا
يسمى وكيله دوريا واذا اراد ان يعزله بحيث يخرج عن الوكالة فطريق عزله
ان يقول في عزله عزلتك ثم عزلتك فانه اذا قال عزلتك كان معزولا نظر الى
ظاهر اللفظ ومنصوبا بوجود الشرح حيث قال متى عزلتك فانت وكيله فاذا قال
ثم عزلتك سخر عن الوكالة الثانية بهذا اللفظ لانه لفظ متى يعيد عموم الاوقات
لا عموم الافعال ولو قال كلما عزلتك فانت وكيله لا يكون معزولا بل كلما عزلك
وكيل لا كلما يعيد عموم الافعال واذا اراد ان يعزله فطريقه ان يقول في عزله رجعت
عن الوكالة المتعلقة فاذا رجعت عنها لا يبقى لها اثر فيما يقول بعد ما عزلتك عن الوكالة
المنقذة اكاصلة من لفظ كلما في ينزل وقبض مستداه خبره قوله الا ان شرط بدل
الصالح قبل التفرق شرط ان كان اي الصلح دينا بدين فلو صالح عن كسرة على عشرة
دراهم ونزقا قبل قبض العشرة لم يصح لانه الصلح في صورة اختلاف الجنس
في معنى البيع فيكون مبادلة الدين بالدين فيلزم القبض قبل التفرق والا
اي وان لم يكن الصلح دينا بدين فلا اي فلا يشترط القبض قبل التفرق فلو صالح

من الزمان على الدوام فافترقا قبل القبض صح لانه افترقا غير بدعي بخلاف الاول
فانه افترقا غير بدعي ومن ادعى على صبي دارا فصالحه ابوه على الصبي قال
كان له اي المدعى بنية جاز الصلح ان كان بمثل القيمة اي ان كان ما اعطاه مثل المدعى
به او اكثر بما يتغابر الناس فيه وان لم يكن له اي المدعى بنية او كانت اي البنية غير
عادلة لا يجوز اي الصلح لانه الاب يصير متبرعا بالاصبي ومن قال لا بنية له ثم
برهن صح وكذا اي صح ايضا لو قال لا شهادة في هذه القضية ثم شهد مضي الاول
اي يقول المدعى ليس لي بنية على دعوى هذا الحق ثم جابا بنية ومضى الحق اي يقول
المتدعي لا شهادة لعندي في هذه القضية ثم شهد به فيه رواية لا تقبل
لظهور الناقض وفي رواية تقبل والاصح القول بخوار ان يكون له بنية او شهادة
فيسها ثم تكرر او كان لا يعلمها ثم علمها وللإمام الضر ولاه اكله في ان يقطع في الاصل
انسانا من طريق اجماع وهي ان راع العظم ان لم يضر بالمارة لانه ثابت اكله في
فكان لا يعمد للولاية ومن صادرة السلطة اي طلب منه ما بالكره ولم يعين بيع
ماله اي لم يبيع السلطة له بيع مالك واعطى منه فباع ما لم يفسد فغداي ذلك البيع
لعدم الاكراه بالنظر اليه ولو خوف رجل امرأة بالغرب حتى وسيت مهر ما في زوجه
لا تصح الهبة ان قرأ الزوج على الغرب لوجوه الاكراه وان اكرها اي الزوج امرأة
على اكله ففعلت اي المرأة اكله يقع الطلاق بموجب اكله ولا يجب المال اي لا
يجب بر اكله على المرأة لكونه بالاكراه ولو احوالت اي امرأة انسانا بالمهر على الزوج
ثم وهبت اي هذه المرأة مهر ما في الزوج لا تصح الهبة لا تحق استقل عنها بالحوال
ومن اخذ ثبرا او بالوعة في داره ففتر منها اي من البئر او بالوعة التي ما يتجلب من
من الارض من الماء وقد نزلت الارض اذا صارت ذات نزح طيط حارة وطلب
اي ايجار تحويل اي تحويل صاحب البئر او بالوعة منه اي من الاتحاذ لا يحكي اي صاحب
البئر عليه اي على التحويل منه لانه متصرف في ملكه وان سقط احاطت منه اي من التفر
لا يصح اي صاحب البئر احاطت ومنه عمر دار زوجته بما لباذها اي باذ الزوجة

والعمارة تكون لها اي للزوجة والنفقة التي صرفها الزوج على العمارة دين له اي للزوج
عليها اي على الزوجة وان عمر ما اي الزوج دار زوجته لها بلا اذنها فالعمارة تكون لها اي
للزوجة وهو اي الزوج متبرع في تعمر ما ولا شيء عليها من النفقة وان عمر اي الزوج دار
زوجه لنفسه بلا اذنها فالعمارة له اي للزوج فيكون عاصبا للزوجة فيؤثر ما يتفرغ
ان طلبت زوجته ذلك وعلى هذا التفصيل عمارة كرم امراته وسائر اهلها ومن
اخذ عريما اي مديونا ففتره اي الغير من انسه فزيره اي فزير الدين فلا ضمان على المارغ
وفي رواية مال انسه فقال له سلطان او دفعه اي المال اليه والا اي وان لم تدفعه اليه
قطعت يدك او ضربتك حين سوطا لا يضمن لو دفع اي المال اليه سلطان
خوف التلف منه ولو وضع في الصحرا منجل بك الميم وهو ما يحصد به الزرع الجيد
به حمار وحشي وسمي بتسمية الله عليه اي على المنجل حين وضعه فجاء في اليوم الغد
ووجد الحمار جرحا ميتا لا يكمل الاكل ويكره من النساء احياء وهو بالقصر الفرج والخضرة
بضم الحاء واحدة اخصى وتنتن بها خضبة بغير القاء كاذم الغرب وقال ابو عمر خضبة
البيضة واخصيه اجلد تارة النساء فيها البيضة كاذم المختار والصالح والمثانة
وهما بالفتح موضع البور والذكور والغدة بضم الغين المعجزة وتشديد الال الماهلة
كل غدة في الجسد اطاق بها ستم والمرارة بالفتح هي التي فيها المرارة وانصلت الى الكبد
وكانت كل ذي روح الا النعام والابل والدم المسفوح فيكره اكل هذه الاشياء
وللقاضي ان يقرض مال العايب والطفل والفقير وكذا ان مال الوقت لقدرته
على التخلص بخلاف الاب والوصي والمستقط العجزهم وانما وصي القاصر فليس
اقراض مال اليتيم كما مر ولو اقترضه منه ولو كانت حصة الطبى باكما المهمله ظاهرا
بالظن المعجزة في رآه ظنه فحتما ولا تقطع جلد ذكره الا بشفة جاز ترك حسنة
وكذا اي جاز ترك الحنة ايضه شيخ سلم وقال اهل البصر لهذا الشيخ لا يطبق احكامه
فكان تركه او خوفه غير نف نفسي ووقت احكامه غير معلوم وقيل سبع سنين ولا
يجوز ان يصلى على غير الانبياء والملائكة الا بطريق التبع اليهم مثل الصلوة على محمد وآله

ولا يجوز الا عطاى الاله ابا اسم الميرور والمهر جاد ولا باس بليس القلائس جمع الملقنة
 اذا فحمت فحمت السنين واذا فحمت كسرت تلبس في الراس ولتت العالم
 العالم ان يتقدم على الشيخ ابا هبل انه لم شرف العلم ولما فظ القراء انه يحتم في اربعين
كتاب الفرائض جمع فريضة هي في الشئ ما قدره السهام في الميراث واما تسمى هذا
 النوع بها لانه النبي عم ستمه به حيث قال ثعلبو الفرائض اولاه سهام مقدرة يباخر تركه
 الميت تجهيزه وهو جهاز الميت من حين موته الى دفنه فيه كل فيه الكفنة وقدر بانية في باب
 الجنازة ودفنه بلا اسراف ولا تقصير ثم تقضى ديونه اي يبدأ بقضاء ديونه من جميع ماله
 الباقي بعد تجهيزه واما ذكر عبارة القضاء اشارة الى ان وقت اداء الدين حال سلامة
 الذمة واما كانه قضاء الدين مؤخر اخر الكفنة لانه لا يباشر في حياته مقدم على دينه فكذا
 بعد وقاته واما ان الدين يصنفه اجمع يشمل كل انواعه لانه مشنوع بحسب انفس
 الى دين الصحة ودين المرض وانما انما الى ما في حكم الاول والى ما ليس في حكمه ثم تنفذ وصاية
 الوصية ايضا مشنوعة فذكر اجمع ليعلم انواعها فمن ثلث باقى بعد الدين لانه ثلثه اصل المال
 ثم يقسم الباقي من ماله بعد تجهيزه والدين والوصية بغير ورثة ويسحق الارث وهو لغة
 البقاء ولهذا تسمى به الوارث لبقائه بعد موته وترعا انتفا اما الى الغير الى الغير على وجه الخلقة
 بنسب ونكاح وولا وبيد في القصة بينهم باصحاب الفروض وهم الذين لهم سهام
 مقدرة ثم يبدأ بالعصبة النسبية ثم يبدأ بعد العصبة النسبية بالمعقوب بليس
 فان لم يعقوب عبد او امه كانه الولاء له ويرثه به ويستمر ذلك لاء العاقلة والنوع
 ثم عصبة اي يبدأ عند عدم مولى العاقلة بعصبة الذكور اذ لا تراث النسب بالولاء
 الا من معتق من كاسية بانية ثم الرد اي يبدأ بعد العصبة السببية بالرد على
 ذوى الفروض السببية لانه لا رد على الرذيين اذ لا قرابة لهما بعد اقد فروضها
 ثم ذوى الارحام اي يبدأ عند عدم الرذيين لان انتفاء ذوى الفروض النسبية بذوى الارحام
 وهم الذين لهم قرابة وليسوا بعصبة ولا ذوى سهم ثم مولى الموات اي عند عدم هؤلاء
 المذكورين يبدأ في جميع الميراث بمولى الموات صورة من قال لا في انت مولاي ترثني

اذا مات وتعلق عنه اذا جئت وقال الاخر قبلت هذه العقد يصح عندي ويرث كل منها
 صاحبه مات بلا وارث نسبتي وعند وجود واحد لزوجين ياخذ الباقي ثم المقر بالنسب
 لم يثبت كما اذا اقر بنسب على الغير كاخ وعلم حيث لم يثبت نسبة منه ولكن يثبت اذا مات
 المقر على اقراره عند عدم المذكورين كما قر تفصيله في باب اقرار الميراث ثم الموصى له باهر
 من ثلث اي يبدأ بين اوصيه لانه عند عدم المذكورين فيكمل له وصيته لانه منع عما على الثلث
 كانه لاجل الورثة فاذا لم يوجد منهم احد فله عند ما عتق له واما اخر غير ذلك المقر له اذ النوع
 قرابة بخلاف الموصى له ثم يثبت المال اي لم يوجد احد من المذكورين توضع التركة في بيت
 المال على انها مال صانع لا على طريق الارث فتوضع على ان يكون لجميع المسلمين ويمنع
 الارث اربعة الاول منها الرق كما مل كانه كالقرنة لو ما قصا كالحجاب والمدير وام
 الولد والكل القتل كما قر بانية وهو يتعلق بحكم القصاص او الكفارة اما القتل الذي
 يتعلق به وجوب القصاص فهو القتل عمد او ذكرا يتعمد به بسلاح او ما يحرق جراه
 في تفريق الاجزاء كالمحردة من الحرق والحسب وموجب الاثم والقصاص ولا كفارة فيه وعند
 ابن يوسف اذا تعذر ضرب بما يقتل به غالبا وان لم يكن قد دأب الحرق عظيم فهو ايضا عمد واما القتل
 الذم يتعلق وجوب الكفارة فهو اما سبه عمد كما اذا تعذر ضرب بما لا يقتل به غالبا ومولود
 على التولية مع الدية على العاقلة والائم والكفارة ولا قود فيه واما خطأ كما اذا رمى
 الى صيد فاصاب انسانا او انقلب في النوم على الاخر فقتله او وطئت دابته وهو بكرها
 او سقط من سطح عليه او سقط حجر فزده فمات فموجب الكفارة والدية على العاقلة ولا
 اثم فيه فعندنا يحرم القاتل غير الميراث في هذه الصور كلها اذ لم يكن القتل بحق واما اذا
 قتل مورثة قصاصا او حدا او دفعا عن نفسه فلا يحرم اصلا وكذا قتل العاد لمورثة
 الباعى وفيه عكس خلاف لا يجوز واد اكاه القتل بالسبب دون المباشرة كما في البئر او
 واضع الحجر في غير ملكه ففيه الدية على العاقلة ولا قصاص فيه ولا كفارة وكذا الحال اذا
 كان القاتل صبيا او مجنونا فلا حرم ما عندنا بالقتل في هذه الصور ايضا ولو قتل الابنة
 عمد لم يثبت به قصاص ولا كفارة ولكن يحرم عن الميراث والثالث اختلاف الملتزمين

ولم يقل بين لانه غير مانع اذا اجتمعا ملة واحدة كاليهودي والنصراني والرابع اختلاف
 الدارين حقيقة كالحربي والذمي فاذ كانت الحرب في دار الحرب ولا باب وابن ذمي في دار
 السلام اومات ذمي في دار السلام ولا باب وابن ذمي في دار الحرب لم يرث احد منهما من الآخر
 لتباين الدارين حقيقة او حكما كالمستأمن والذمي او الحربيين المستأمنين من دار
 محليتين حكما وان كانا حربيين المستأمنين من دار واحدة ثبت بينهما توارث وتكفل
 الارض ان ينقطع العصبة بينهما بان يكون في كل منهما ملك ومنفعة وبسجل اهل احدى هاتين
 اهل الاخرى والجمع على توريثهم بالكتاب والسنة واجماع الامة في ارجال عشرة وهم
 الاب وابوه وهو اجد الصحيح وان علقا بينهما من اصحاب الفرائض والا بن وابنه اي ابن
 الابن والابن وابنه اي ابن الابن وابنه اي القم فانهم في العصبة النسبية وان سفلوا
 الا الابن لام فانه من ذوى الفروض والزوج فانه ذو سهم ومولى النعمة وهو مولى العتقة
 فانه عصبة سببية ومما لفت عطف على قوله من ارجال سبع وهي الام وابنة وابنت
 وبنت الابن وابنة سفلت والاخت لابون اولاب اولام والزوجة ومولاة النعمة
 اي المعتقة وهي في العصبة السببية وهم الى المذكور من ارجال والنسب ذر فوض
 وعصبة فذ والفرض من سهم مقدروا التمام المقدرة في كتاب الله ثم ستة الاول النصف
 والاربعة والثالث التتم والرابع الثلثان والباقي من ثلث والسادس السدس
 فالنصف للثلاث اي لبنت الميت ولبنت الابن عند عدمها اي عند عدم البنت
 والنصف لاخت الابون وللخت لاب عند عدمها اي عند عدم الاخت لابون
 اذا انفردت يعني كونه النصف لهذه المذكورات اذا كان منهن منفردة والنصف
 للزوج عند عدم الولد وولد الابن وابنة سفل والربع له اي للزوج عند وجود احدهما
 اي عند وجود الولد او ولد الابن سواء كان الولد ذكرا او انثى والربع للزوجة وان
 تعدت اي سواء كانت واحدة او اكثر فلكلها الربع عند عدمها اي عند عدم الولد
 وولد الابن وابنة سفل والتتم لها اي للزوجة كذلك اي سواء كانت الزوجة واحدة
 او اكثر ايضا فلكلها التتم عند وجود احدهما اي عند وجود الولد او ولد الابن وابنة

والنعم

سفل

سفل والثلث لكل اثنين فصاعدا ثم فرضت النصف وهي البنت وبنت الابن و
 الاخت لابون وللخت لاب فكان الثلث للثلاث فصاعدا وبنت الابن او اكثر
 اولاد اثنين لابون او اكثر اولاد اثنين لاب فصاعدا والثلث للام عند عدم الولد و
 ولد الابن وابنة سفل وعند عدم الاثنين من الاخوة والاخوات فصاعدا سواء كان الاخوة
 والاخوات فرجة الاب او فرجة الام ولها اي للام ثلث ما بقي بعد فرض احد الزوجين
 هذا الزوج وابوين او زوجة وابوين فكل ذلك مستكين احدى هاتين المرأة اذا
 تركت زوجها وابا واما فللام ثلث ما بقي بعد فرض الزوجة ولو كان معها الاب فبها
 اي في مستكين حدها اي للام ثلث جميع اي ثلث جميع المال خلا لابي يوسف
 فللام عنده ثلث الباقي كما كان مع الاب والثلث للثلاث فصاعدا من ولد الام
 وهو الاخ او الاخت لم يقسم اي المال المذكورهم وانما لهم بالسوية فانه ذكرهم
 وانما لهم في القسمة والاشفاق والسدس للواحد منهم اي من اولاد الام ذكر او انثى
 تلك الواحدة وانثى كما مرو بسقوط بالولد وولد الابن وابنة سفل وباب واجبة
 بالاتفاق والسدس للام عند وجود الولد او ولد الابن او الاثنين من الاخوة والا
 السدس وللأب مع الولد او ولد الابن وابنة سفل سواء كان الولد ذكرا او انثى و
 كذلك اي السدس للجد الصحيح مع الولد او ولد الابن عند عدمه اي عند عدم الاب فيسقط
 عنه سقوطه واما عند عدمه فكل الاب في احكام الميراث الاخ اربع مسائل الاولى
 ان اتم الاب لا ترث مع الاب وترث مع ابنة والثانية ان الميت اذا ترك
 الابون واحد الزوجين ولو كان معه جد فللام ثلث جميع المال الا عند ابي يوسف
 فانه لم يثلث البتة ايضا عنده والثالثة ان بني الاعيان والعلات كلهم يسقطون
 مع الاب اجماعا ولا يسقطون مع ابنة الا عند ابي حنيفة والرابعة ان المعتق اذا ترك
 ابا لمعتق مع ابنة فللب سدرس الولد عند ابي يوسف وليس للجد ذلك بل الولد
 كله لابن ولا فرق بينهما عند سائر الامة وهو ابنة الصبي من لاي فضل في نسبه
 الى الميت اتم فانه دخلت في الام في نسبه الى الميت فجد فاسد فابجد العاصم لا يكون

كالصحيح والسدس للجدّة الصحيحة سواء كانت من جهة الأم أو من جهة الأب
 كاب الأم وإن تعددت أي كثر إذا كن متخاضيات في الدرجة لأن القرين تحت البيوت
 وهي أي كجدة الصحيحة من الأب في نسبها إلى الميت جد فاسد والسدس لبنت
 الابن وإن تعددت أي كثر مع الواحدة من بنات الصلب كما إذا ترك بنتا
 وبنت ابن فلبنت النصف وبنت الابن السدس وكذا إذا ترك بنتا وبنتي
 ابن أو بنت بنات ابن فلبنت النصف وبنات الابن السدس تكلمة للثلاثين
 ولا ميراث لهن مع البنين والسدس للاخت لاب كذا أي سواء كانت واحدة
 أو متعددة مع الاخت الواحدة لابون فالنصف للاخت لابون والسدس
 للاخت لاب تكلمة للثلاثين سواء كانت واحدة أو أكثر ولا ميراث لهن
 مع الاختين لاب وأم **فصل** والعصبة بنف العصباء نوعان عصبة
 نسبية وعصبة سببية والنسبية ثلثة عصبة بنف وعصبة بغيره وعصبة
 مع غيره فالعصبة بنف ذكر ليس في نسبة إلى الميت أنتي فإن دخلت في نسبة
 إليه لانت لم يكن بنف كالأولاد الأم فإنها من ذوات الفروض وكاب الأم
 وابن الميت فإنها من ذوى الارحام وهو أي ذلك المذكور يأخذ ما بقية الترفيع
 أي أصحب الغايبين وعند المأزاد أي عند أفراد غير الغيرة الوراثية يجمع
 وأقربهم جزء الميت وهو أي جزء الميت الابن وابنة الابن وابنة السفل بفتح
 الهمزة من السفل ضد العلو من باب نصر ثم أصله أي بعد جزء أقربهم إلى الميت
 وهو أي أصل الميت الأب الجدة الصحيحة وهو أب الاب وابنة عمه أي
 بعد المذكورين أقربهم جزء أب الميت وهم الأخوة لابون أولاد لاب الأم كما
 ثم بنوهم وإن سفلوا ثم جزء جد أي بعد هذه الأصناف أقربهم جزء جد الميت
 وهم الأعمام لابون وأولاد ثم بنوهم أي بنو الأعمام وإن سفلوا ثم جزء جد أبيه
 أي كجد جد كاب في الأحكام فكانت العصباء بأنفسهم أربعة أصناف جزء
 الميت وأصله وجزء أبيه وجزء جدّه والعصبة بغيره من أي الذي فرضه النصف

حالة الأفراد أو كالبنت القلبية وبنت الابن والاخت لابون أولاد والبنات
 حالة التعدد وكالبنت القلبية وبنات الابن والاخت لابون والاخت
 لاب بغيره أي هذه النسبة عصبة بأخواتهم ويقسم المال بينهم كمثل حظ
 البنات وبنت لاب فرض لها من النساء وأخواتها عصبة لا يصير عصبة بغيرها
 كالعمة فكأن المال للعم دون العمة وكذا الحال في العم مع بنت العم وبنت الأخ
 سواء كان لابون أو لاب فكأن المال لابن الأخ دون بنته والعصبة مع غيره
 بغيره كذا كل أنتي عصبة مع أنتي أخرى الأخوات لابون أو الأخوات لاب مع
 البنات وبنات الابن كما في قوله دم جعلوا الأخوات مع البنات عصبة والمراد
 ضم الجميع لهنها هو الجنس واحد كذا أو متعدد فكل حال كذا في الاخت
 لابون أو الاب مع البنت القلبية وبنت الابن وذو الابون من العصباء
 مقدم على ذوى الاب أي ذوى القربان منها أولي من ذوى قرابة واحدة مع تساويها
 في الدرجة ذكر كذا ذو القربانين أو أنتي حتى إن الاخت لابون مع البنت
 يجب الأخ لاب كما إذا كان للميت بنت واخت لابون وأخ وأخوة لاب
 فالنصف للبنت بالفرضية والنصف للأخت للعصبة ولا شيء للأخ
 والأخوة لاب لأنها لما صارت عصبة كانت كالأخ من الابون وابن الأخ
 لابون أولي من ابن الأخ لاب ويقدم أيضا ذو القربانين بعد التذوي في الدرجة
 على ذوى قرابة واحدة في أعمام الميت ثم في أعمام أبيه ثم في أعمام جدّه وعصبة
 ولد الزنا وولد المملأعة مولد لأمه لأنه لاب لهما فصار كخلف قرابة له
 من جهة الأب فبقرته قرابة أمه ويرثهم فلو ترك بنتا وأما والملا عن فلبنت النصف
 وللأم السدس والباقي يورثها كذا لم يكن لاب وكذا لك معها زوج أو زوجة
 فإنه يأخذ فرضه والباقي يقسم بينهما فوصا ورثا ولو ترك أمًا وأخًا من جهة
 وابنة الملا عن فلأمه الثلث ولأخيه لام السدس والباقي مردود عليها ولا
 شيء لابن الملا عن لأنه لا أخ له من جهة الأب ولومات ولد ابن الملا عنه ورثه قوم

ابيه وهم الاخوة ولا يرث قوم جده وهم الاعام واولادهم وبهذه يعرف بقية ما
وهكذا اول الزنا الا انها يفرق في مسئلة واحدة وهما ولد الزنا يرث من نواحة
يرث اخ لامه وولد الملا عنه يرث نواحة ميراث اخ لابونه والاب مع البنت
صاحب فرض وعصبة فكان للاب احوال ثلث احدها الفرض احوال نص غير التعصيب
وهو السدس كما قرئ وذلك مع الابن وابن الابن وان سفل اذ كل منها يأخذ الباقي لانه
مقدم على الاب في التعصيب بان يكون جزء الميت ونايتها الفرض والتعصيب و
ذلك مع البنت او بنت الابن وان سفلت كما في هذه المسئلة لانه الباقي بعد فرض
البنت او بنت الابن يكون للاب وثالثها التعصيب عند عدم الولد وولد الابن
وان سفل كما قرئ اول هذا الفصل واخر العصباء اي اخو العصباء اي اخو الجسد الورث
وصيغة الجمع للنفقة في انواعه مولى العتقة فان هذا عصبه سببية ثم المعتق يرث
من عتقه مطلقا سواء اعنته لوجه الله او لوجه الشبهة او اعنته بشبهة لا ولا عليه
او اعنته على مال او بطريق الكفاية ثم عصبه اي عصبه مولى العتقة على الترتيب
المذكور في العصباء فيكون ابن المعتق اول عصباء ثم ابن ابنة وان سفل ثم ابوه ثم جده
وان علا الى اخوه ما فضل هناك ثم معتق المعتق ثم عصبته على الترتيب المذكور ثم معتق
معتق المعتق ثم عصبته وهكذا وكسب للامات في ورثة المعتق كما في قوله عدم ليس للنساء
ثم الولد اما اعتق او اعتق من اعتق او كانت من كاتبت من كاتبت او دبرته او دبر
من دبرته او دبرته ولا معتق من اعتق معتق من ترك اب مولاه وابن مولاه
فما له كله لابن مولاه عند الجرح ومحمد لانه الابن في العصبه النسبية مقدم فكذا في السببية
وعند ابو يوسف للاب السدس من الولد والباقي للابن لانه كلما منها عصبه عند الانفا
فاذا اشتد كان الارث وارثا بالولاء ولو كان مكان الاب جده كما اذا ترك جده مولاه
وابن مولاه فكله لابن مولاه اي كل المال لابن مولاه اتفاقا ولو ترك جده مولاه واخاه
اي اخ مولاه فاجده او في فراخ المولى فكان كل المال لجده عند الجرح وعند ما يستويا
في الولاء وهذه المسئلة يبنى على اختلافهم في ميراث اجدته فعنده اجدته هو العصبه

ويستط مع الاخ فكذا يستط مع في الولاء وعند ما ان اجدته والاخ يستط كما في ميراث
فكذا كسبته كما في ميراث الولاء والعصبه انما يأخذ ما فضل عن ذوي الفروض فلو
ترك امرأة زوجها واخوة لام واخوة لابونه واما فالنصف للزوج والسدس
للأم والثلث للاخوة لام ولا يرث ركنهم الاخوة لابونه لانهم عصبه والعصبه
يأخذ الباقي من ذوي الفروض كما قرئ وهما لم يبق شي فلم يحصل لهم الثلث كما في ميراث
المسئلة المتقدمة والحدادية **فصل** في حجب الاحكام في اللغة المنع ومنه
الحجب لما يستر به شيء ويمنع من النظر اليه وفي اصطلاح اهل هذا العلم منع شخص
غير ميراث كمال او بعضا بوجود شخص آخر فتستفي في حق سنة أشخاص وهم الام
والاب والبنت والام والزوج والزوجة فان بعضهم يحجب بعضهم حجب النقصه
وقد عداهم يحجب الا بعد بالاقرب الحجب على نوعين حجب نقصه وحجب ربه
فالاول ان يحجب ذو فرض من سهم الى سهم كما في زوج يحجب من النصف الى الربع
وزوجة من الربع الى النصف بوجود الولد وولد الابن وان لم يحجب من الثلث الى
السدس بالولد وولد الابن او الاثنين من الاخوة والاخوات وبنت
الابن تحجب مع البنت القسبية الى السدس وفي اخات الاب تحجب مع
الاخت لابونه من النصف الى السدس كما قرئ وان كان ميراث بائنا كما في ميراث
في الدرجة حاجيا لا بعد وهم فيما سوى هذه الأشخاص الستة فانهم لا يحرمون
ابا وحجب ذوالقرابة بن ذوالقرابتين فذوالقرابتين من العصباء اولي
من ذوقرابة واحدة مع شاربها في الدرجة ذكر اكان ذوالقرابتين او انثى ومن
يرث اي ينتهي الى الميت بشخص لا يرث معاه وجود ذلك الشخص كانه
الابن فانه لا يرث مع الابن الا اولاد الام حيث يكون اي اولاد الام الى
الميت بها اي بسبب الام ويرثون معها اي مع الام ويحجب الاخوة سواء
كانه لابونه او لاب والام بالابن وابنة اي ابن الابن وان سفل ويحجب الاخوة
ايضا بالاب والجد ولا يرث بنو الاعمة وبنو العلات مع اجدته عند ابن حنيفة

واما اولاد الامة فانهم لا يرثون ايضا مع اكبر بل خلاف ويجب اولاد العلات
 وهم الاخوة والاخوات لاب بالاخ لا بغيره ايضا ان كان يجب بالابن وابنه وبالاب
 واكبر وعند هذا لا يجب الاخوة لا بغيره اولاد بالاكبر بل بقا سمونه اي الاخوة بقا
 اكبر وهو اكبر كاخ ان يجعل اكبر في القصة كاهل الاخوة فكلما نصيبه مع الاخوة
 كنصيب واحد منهم ومع الاخوات ايضا كنصيب اخ فيقسم المال بينهم للذكر وللأنثى
 حظ الأنثى ان لم ينقصه اي نصيب اكبر كالمسا سمة عمر الثلث عند عدم ذكر الميراث
 المقاسمة مع علة من القصة ولا قسمة بين اكبر والاخوة والاخوات على مذبح
 الجمع فتقلب هذا الباب بالمسا سمة بناء على قول صاحب وغيره وافقها وذلك لانه يشبه
 الاب من جهة ويصير الاخ من جهة اخرى فيجعل كالاب في حجب الاخوة والاخوات
 لأم وكالاخ في قسمة الميراث مادامت المقاسمة خير له فاذا لم يكن خير له اعطيت
 ثلث المال فاذا كان مع اكبر اخ واحد فالما بينهما نصفان لانه المقاسمة خير له من
 الثلث واذا كان معه اخوان فها متساويا فيقسم المال بينهم الثلث واذا كان
 معه اربع اخوات فالمقاسمة والثلث سواء وان زادت الاخوات على الاربع
 كان الثلث خير له وبنو العلات يدخلون في القصة مع بنو الاعيان اضرار اللمجة
 فاذا اخذ اكبر نصيب بنو العلات يخرجون من البنين فاشين بغير شئ والباقي من
 المال بعد نصيب بنو الاعيان بقا سمونه فيما بينهم فاذا كان مع اكبر اخ لا بغيره
 واخ لاب فالمقاسمة وثلث المال سواء فلهي الثلث وللأخ لا بغيره الباقي و
 خرج الاخ لاب من بينهما قابلا ولو كان مطلقا الاخ لاب اخت لاب كانت
 المقاسمة خير للجد ويكون الثلث من خمسة فلهي منها سبعة والباقي وهو ثلثة
 ٧٣ لهم للاخين لا بغيره ولا شئ للاخت من الاب اذ لم تنقصه المقاسمة عمر الس
 عند وجوده اي عند وجود ذي الفرض فاذا اختلف باكبر والاخوة في مير الاعيان
 او العلات او منها ذواتهم فيدفع لادنى السهم سهمهم ثم ينظر في الباقي للجد بالمرور
 الثلثة التي هي المقاسمة المذكورة وثلث ما يبقى وسدس جميع المال فيعطى

ثلثة اخوة والثلث خير له لانه المقاسمة
 ينقصه من الثلث واذا كان مع اخوات
 لا بغيره او ثلث اخوات فالمقاسمة خير
 وان كان مع

ما هو خير منها والباقي ميراث الاخوة للذكر مثل حظ الأنثيين اما المقاسمة كزوج وجد
 واخ فللزوج النصف والباقي ميراث اكبر والاخ لانه القصة خير له فكلما المسئلة
 غير انتم له لوجوده فلا يستقيم النصف على اكبر والاخ فخير باعددهما في اصل المسئلة
 حصل اربعة فللزوج اثنان ولكل واحد من اكبر والاخ واحد فله حصل له بالمعاسمة ربع
 جميع المال وهو افضل من سدس وكذا امر ثلث ما بقى ميراث لانه سدس كل المال اربعة
 وكذلك مع الزوجة واما ثلث ما يبقى بعد فرض ذواتهم كجد و جدة واخت واخوين
 فالمسئلة ميراث خمسة للجد السدس فيبقى خمسة ولا ثلث لها فخير باخرج الثلث
 في الستة حصة ثمانية عشر فلهي ثلثة فيبقى خمسة عشر ثلثها وهو خمسة للجد والباقي ميراثها
 عشرة فلكل واحد من الاخوين اربعة وللأخت اثنان وبالغ التفصيل المذكور في
 السدة واما سدس جميع المال كجد و جدة وبنت واخوين فالمسئلة خمسة لاجتماع
 النصف والسدس فلهي سدسها وثلثت نصفها وهو ثلثة فيبقى سبعة فان
 قاسم اكبر والاخوين كان ثلث السهمين اعني ثلثي سهم واحد وان اعطيتا ثلث
 ما يبقى كان له ايضا ثلث سهم واحد واذا اعطيتا سدس جميع المال كان له سهم كامل
 فالسدس خير له وبعثي للاخوين سهم واحد لا يستقيم فاذا اضر باعد ذواتها
 في الستة بلغ اثنان عشر ومنها تصح المسئلة والفتوى على قول الامة واذا اختلف
 بين الصلب والنبين سقطت بات الابن الا انه يكون كجد انتم اي في ذواتهم
 او سفل منهن ابن فيعصب من ميراثه ومرفوعة من ليست بذات سهم فيكون
 الباقي سهمهم للذكر مثل حظ الأنثيين ويسقط ميراثه اي ميراثه ميراثه سواء كان
 ذكرا او انثى فلو ترك ابنين وبنت ابن فلهي الثلثان وثلثي لبنت الابن
 وان كان مع بنت الابن اخوات او ابن عمها فلهي الثلثان وثلثي لبنت الابن
 او ابن عمها الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين ولو ترك بنتين صليبتين وبنت
 ابنه وبنت ابن ابنه وابنه ابنه فلهي الثلثان الصليبتين الثلثان والباقي
 ميراث بنت الابن وميراثها للذكر مثل حظ الأنثيين لوجود الابن في السفل فيعصب

الى السبعة فيما اذا اجتمع نصف وثلاثة كزوج واخيتين لابيوس اولاب او اجتمع نصف
 وسدس كزوج واخت لابيوس واخت لآب ولقول بنصفها الى تسعة اذا اجتمع نصف
 وثلاثة وثلاث كزوج واخيتين لابيوس واخيتين لآب او اجتمع نصف وثلاث وسدس
 كزوج واخت لابيوس واخيتين لآب ولقول بنصفها الى عشرة اذا اجتمع نصف وثلاثة
 وثلاث وسدس كزوج واخيتين لابيوس واخيتين لآب وام والمخرج الى اثني عشر
 فانه يعول الى سبعة عشر ورا السبعة فيقول بنصف سدسها الى ثلثة عشر اذا اجتمع
 ربع وثلثا وسدس كزوج واخيتين لابيوس واخت لآب وام ولقول سدسها
 وربعها الى سبعة عشر اذا اجتمع ربع وثلثا وثلاث وسدس كزوج واخيتين
 لابيوس واخيتين لآب وام والمخرج الثالث اربعة وعشر فانه يعول الى سبعة
 وعشرين عولا واحدا في المسئلة المنبرية التي اجتمع فيها الثلثة والثلثة والثلثة
 وهي امرأة وبنتا وابوان وانما سميت بمنبرية لانها شئت عن علي رضى وهو على منبر
 كوفه فاجاب عنها بديهة فقال لث متعنتا ليس للزوجة فقال صارتمها تسعا
 بضم التاء ومضى في خطبة فتعجبوا من فطنة والرد هذا العول اذا باليعول ينتقص
 سهام ذوي الفروض ويزداد اصل المسئلة وباتر ديراد السهام وينتقص اصل
 المسئلة بان لا تستغرق السهام الفريضة مع عدم العصبه فيرد الباقي غير فرض ذوي
 الفروض بان لا يحق لها على ذوي السهام سوى الزوجين بعد رسها هم متعلق بقوله
 يرد فان كان يرد عليه جينا واحدا في المسئلة فيرد رؤسهم اي رؤس ذلك الجين
 كما اذا ترك بنتين او اخيتين او جدتين فجعل المسئلة في اثنين واعطى لكل واحد منها
 نصف التركة لتساويهما في الاحتفال وكذا في العصبه كما اذا ترك ابنتين او اخوين
 بقسم لما بينهما مناصفة وان كانوا جين او اكره فقسهم سدسها هم اي في المسئلة
 جعلت في مجموع سهام هؤلاء المجتمعين المأخوذة من مخرج المسئلة من اثنين اي
 في المسئلة جعلت من اثنين لو كان في المسئلة سدس كجدة واخت لآب في المسئلة
 من ستة ولهما منها اثنا بالفريضة فجعل الاثنا اصل المسئلة فكل واحد منهما النصف

والمسئلة جعلت من ثلثة لو كان فيها ثلث وسدس كولد الام مع الام او المسئلة على التقدير
 ايضا من ستة ومجموع السهام المأخوذة للورثة المذكورة ثلثة فجعل الثلثة اصل المسئلة
 وقسم التركة اثنا بقدر تلك السهام فلولد الام ثلثا من المال وللأم ثلثة والمسئلة جعلت
 من اربعة لو كان فيها سدس ونصف كبنت بنت او بنت وام كان المسئلة من ستة
 ومجموع السهام المأخوذة منها اربعة ثلثة للبنت وواحد لبنت الابن والام فجعل المسئلة
 من اربعة وقسم التركة اربعا ثلثة ارباعها للبنت وربعها للام او لبنت الابن والمسئلة
 جعلت من خمسة لو كان فيها ثلث ونصف كاخت لابيوس واخيتين لآب وكاخت
 لابيوس وام او كان فيها سدس ونصف كبنت بنت ابن وام او كان فيها ثلثا و
 سدس كبنين وام فالمسئلة في هذه الصور الثلث ايضا من ستة والسهام التي اخذت
 منها في الصورة الاولى للاخت من لابيوس ثلثة اسهم وللأختين لآب سهما وكذا الام
 مع الاخت من لابيوس سهما وفي الصورة الثانية للبنت ثلثة اسهم وبنت الابن
 سهم واحد وللأم سهم واحد وفي الصورة الثالثة للبنين سهما اربعة وللأم سهم
 واحد فيكون السهام المأخوذة في المسئلة في هذه الصور خمسة وان كان في المسئلة مع الاول
 اي مع الجين الواحد من يرد عليه من لآب وعلية كزوج والزوجة اعطى فرضه اي فرضه لآب
 عليه من اقل محارجه ثم قسم الباقي من ذلك المخرج على رؤسهم اي على عدد رؤسهم اذا انفردوا
 عنه لآب وعلية من محارجه فان استقام اي الباقي على عدد رؤسهم يرد عليه فلحاجة
 الى الضرب كزوج وثلث بنات فخرج من لآب وعلية فيها اربعة فاذا اعطى واحد منها بقى
 ثلثة وهي مستقيمة على عدد رؤس البنات والآي وان لم يستقيم الباقي على عدد رؤس
 من يرد عليه فان وافق اي رؤسهم ذلك الباقي ضرب وفق رؤسهم اي رؤس من يرد
 عليهم في مخرج فرض من لآب وعلية كزوج وست بنات فان اقل مخرج فرض من لآب و
 علية اربعة فاذا اعطى سهم منها للزوج بقى ثلثة اسهم فلا ينقسم على عدد رؤس البنات
 الستة لكن بينهما موافقة بالثلاث فحرب وفقه على عدد رؤسهن وهو لآب في الأربعة
 يبلغ ثمانية فللزوج منها اثنا والبنات الست ستة اسهم وان باين اي عدد رؤسهم

الباقي ضرب كل عدد رؤسهم فيه أي في مخرج فرضه لا يرد عليه فالمبلغ المأخوذ من الضرب بقسم
 المسئلة كزوج ونسبها تارة أصل المسئلة ثم ثلثه عشر لاجتماع الربع والثلثين
 لكن تارة إلى الأربعة التي هي أقل مخرج من لا يرد عليه فأعطى سهم واحد منها الزوج بقسم
 أسهم فلا يستقيم على البنات الخمس وكان بينهن وبين عدد الرؤس مائة فضرربا
 كل عدد رؤسهن في مخرج فرضه لا يرد عليه وهو الأربعة فجعل عشر ذواتها نصيب المسئلة
 وكان للزوج واحد ضربا في المضروب الآخر خمسة فكان خمسة فأعطى ما أتاها
 وكان للبنات ثلثة ضربا في الخمسة حصل خمسة عشر ولكل واحدة منهن ثلثة
 أسهم وإن كان في المسئلة معهن أي مع اجتماع جنس من مخرج فرضه لا يرد عليه
 قسم الباقي في مخرج فرضه لا يرد عليه على مسئلة فرضه عليه فإن استقام البقاء
 من ذلك المخرج على هذه المسئلة فلا حاجة إلى الضرب كزوجة وأربع جدات وست
 أخوات لأم فإن أقل مخرج فرضه لا يرد عليه أربعة فإذا أخذت الزوجة ربعها بقي
 ثلثة وهي مستقيمة على مسئلة فرضه لا يرد عليها أيضا ثلثة لأن حق الأخوات لأم
 الثلث وحق الجدات السدس فللأخوات سهمان وللجدات سهم واحد ففي هذه الصورة
 استقام البقاء على مسئلة فرضه لا يرد عليه لكن نصيب الجدات الأربع واحد فلا يستقيم على
 بل بينهما مائة فحفظنا عدد رؤسهن وكذا نصيب الأخوات الست أثناء فلي
 يستقيم عليهن لكن بين عدد رؤسهن وسهامهن موافقة بالنصف فردنا عدد
 رؤس الأخوات إلى ضعفها وهو ثلثة ثم طلبنا التوافق بين أعداد الرؤس الرؤس
 فلم نجد فضرربا وفق رؤس الأخوات وهو ثلثة في كل عدد رؤس الجدات وهو الأربعة
 فحصل اثني عشر ثم ضربنا في الأربعة التي هي مخرج فرضه لا يرد عليه وضاربنا ثمانية
 وأربعين فمنها نصيب المسئلة كان للزوجة واحد ضربا في المضروب الآخر هو اثني عشر
 فلم يتغير فأعطى ما للزوجة وكان للجدات أيضا واحد ضربا في ذلك المضروب فكان
 اثني عشر فلكل واحدة منهن أربعة وآلاي وإن لم يستقم البقاء في فرضه لا يرد عليه
 على مسئلة فرضه لا يرد عليه ضرب جميع مسائلهم أي مسئلة فرضه لا يرد عليه في مخرج فرضه لا يرد عليه

كاربوع زوجات وست بنات وست جدات أصل هذه المسئلة من أربعة وعشرين لا فخر
 التمس بالثلثين وأسدس لكنهما رتبة فردنا إلى أقل مخرج فرضه لا يرد عليه وهو ثلثة
 فإذا دفعنا ثلثها إلى الزوجات بقي سبعة فلا يستقيم على الخمسة التي هي مسئلة فرضه لا يرد عليها
 لأن الفرضين ثلثان وسدس بل بينهما مائة فضرربا جميع مسئلة فرضه لا يرد عليه أي الخمسة
 في مخرج فرضه لا يرد عليه وهو الثمانية فيبلغ أربعين فهذا المبلغ مخرج فرضه الفرضين
 وإذا أردت أن تعرف حصص كل فريق منها فمن هذا المبلغ الذي هو مخرج فرضها فطرق
 ما أتت إليه بقوله ثم يضرب سهام فرضه لا يرد عليه من أقل زوجه في مسئلة فرضه لا يرد عليه
 سهام فرضه لا يرد عليه فما بقي في مخرج فرضه لا يرد عليه فليكن المأخوذ من الضرب ذلك الفرق
 فرضه لا يرد عليه لأن حق كل فريق من فرضه لا يرد عليه كان الباقي في مخرج فرضه لا يرد عليهم بقدر
 سهام فرض المسئلة المذكورة للزوجات ثم ذلك المخرج واحد فإذا ضربناه في الخمسة
 التي هي مسئلة فرضه لا يرد عليه كان المأخوذ خمسة من حق الزوجات الأربعين للبنات من
 مسئلة فرضه لا يرد عليه أربعة فإذا ضربنا ما فيها بقي في مخرج فرضه لا يرد عليه وهو سبع
 ثمانية وعشرين فهي سهمان من الأربعين وللجدات من مسئلة فرضه لا يرد عليه واحد فإذا ضربنا
 في السبعة كان سبعة فهي للجدات فقد استقام هذا العمل فرضه لا يرد عليه وفرض
 كل فريق من فرضه لا يرد عليه ونصيب المسئلة بالاصول الآتية في صاحب الفرائض في التماثل و
 البقايين والله أفل والتوافق فمن هذه الصورة كان فرض الأربعين نصيب الزوجات
 الأربع خمسة وبين رؤسهن وسهامهن مائة وكان سهام البنات التسع منها ثمانية
 وعشرين فبين الرؤس والسهام مائة وكان سهام الجدات الست منها سبعة فيهن
 أيضا مائة فأخذنا عدد رؤس كل فريق ثم طلبنا بين أعداد الرؤس موافقة فوجدنا
 بين رؤس الجدات ورؤس الزوجات موافقة بالنصف فضرربا نصف أحد الفرضين
 في الآخر فحصل اثني عشر وهي موافقة لرؤس البنات التسع بالثلث فضرربا ثلث
 التسعة في اثني عشر فحصل ستة وثلاثون فضرربا هذا المأخوذ في الأربعين فبلغ
 ألفا وأربعمائة وأربعين فمنها نصيب المسئلة على أحد الفريق كان نصيب الزوجات

ولكل من البنين الثلاثة سهرانا واما عند قسمة هذه المسئلة من سهرانا لانا اذا نظرنا في
 البطنة اكن وجدنا فيه تسعة نباتات وثلاثة بنين واعتبرنا كل واحد من البنين وبنين
 صار المجموع كمن سهرانا فاجعلنا المسئلة من رؤسهم فيكون ستة للبنين وتسعة
 للنباتات ثم جعلنا المذكور الثلاثة طائفة وجعلنا ما اصحابهم وهو ستة ونظرنا
 الى ما هو أسفل من البطنة اكن لم نجد في البطنة الثالث اختلا فابل في الرابع باذ البنين
 الثلاثة ابنا وبنين فقسما الستة عليهم للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب
 الابنة ثلثة ثم دفعا نصيب الابنة الى اخر فروعها لانه البطنة المتوسطة بينهما مستقيمة
 في الاوتة وجعلنا البنين طائفة ونظرنا الى ما هو أسفل من البطنة الرابع فلم نجد
 في البطنة الخامس اختلا فابل في السادس باذاتها ابنا وبنين فقسما الثلثة
 عليها للذكر مثل حظ الانثيين ثم دفعا نصيب كل واحد منها الى فروعها في البطنة
 السابع فانه نصيب البنين الذين كانوا في البطنة اكن ثم جعلنا البنت التي
 في البطنة اكن طائفة وجعلنا ما اصحابها وهو تسعة ونظرنا الى ما هو أسفل من البطنة
 اكن لم نجد اختلا في البطنة الثالث ببل في الرابع باذها ابنا وبنين ستة بنات
 وثلاثة بنين فاذا اعتبرنا كل ابن بنين كان المجموع كانه عشرة بنات فلا يستقيم
 عليهم التسعة لكن بين التسعة وبين عدد رؤسهم اعني اثني عشر موافقة
 بالثلث فضر بنا وفق عدد الرؤوس وهو اربعة في اصل المسئلة وهو خمسة
 فصار سهرانا ومنها تصح المسئلة ثم ضربنا ما اصحابها طائفة البنين في البطنة اكن
 من اصل المسئلة وهو ستة في المضروب الذي هو اربعة يبلغ اربعة وعشرين و
 قسما ما على ما في البطنة الرابع فروع البنين الثلاثة فيعطى للابنة اثني عشر وبنين
 ايضا اثني عشر ثم يدفع نصيب الابنة الى فروعها من البطنة السابع ويعطى نصيب
 البنين الى الابنة والبنت الذي باذاتها في البطنة السادس فاصاب الابنة ثمانية
 والبنت اربعة في دفع نصيب كل منهما الى فروعها في البطنة السابع ثم ضربنا ما اصحابها
 لطائفة النباتات في البطنة اكن من اصل المسئلة وهو تسعة في ذلك المضروب اعني

الاربعة حصل ستة وثلاثون فقسما ما على ما في البطنة الرابع للذكر مثل حظ الانثيين
 فاصاب البنين ثمانية عشر والنبات ثمانية عشر ثم جعلنا المذكور طائفة والانا
 طائفة ولما نظرنا الى ما هو أسفل من البطنة الرابع وجدنا في البطنة الخامس باذها
 طائفة البنين ابنا وبنين فقسما عليهم ما اصحاب البنين الثلاثة للذكر مثل
 حظ الانثيين فاصاب الابنة تسعة والبنين تسعة ثم دفعا نصيب الابنة
 الى اخر فروعها ولم نجد باذها البنين في البطنة السادس اختلا فابل في السابع
 باذها ابنا وبنين فقسما الستة عليهم نصيب ابنة التسعة للذكر مثل حظ الانثيين
 فاصاب الابنة ستة والبنت ثلثة وكذا وجدنا في البطنة الخامس باذها طائفة
 النباتات الست ثلث بنات وثلثة بنين فقسما عليهم ثمانية عشر للذكر مثل
 حظ الانثيين فاعطيت البنين منها اثني عشر والنبات ستة ثم جعلنا ما طائفة
 ولما نظرنا الى ما هو أسفل من البطنة الخامس وجدنا في البطنة السادس باذها البنين
 الثلاثة ابنا وبنين فقسما نصيبهم الذي هو اثني عشر للذكر مثل حظ الانثيين
 فاصاب الابنة ستة والبنين ستة ثم دفعا نصيب الابنة الى فروعها في البطنة السابع
 وقد وقع فيه باذها البنين ابنة وبنين فقسما نصيبها عليها فاصاب الابنة
 اربعة والبنت اثنا عشر وجدنا في البطنة السادس ايضا باذها البنت التي
 الآتية في البطنة الخامس ابنا وبنين فقسما نصيبهم من التسعة عليهم فاصاب
 الابنة ثلثة والبنين ثلثة ثم دفعا نصيب الابنة الى فروعها في البطنة السابع
 وجدنا فيه باذها البنين ابنا وبنين فقسما الثلثة بينهما فاصاب الابنة ثلثة
 والبنت واحد فاذا جعلنا هذه الانصبا كلها كانت ستين ويقول محمد بن يعقوب
 فان قوله اشهر الروايتين عن ابي جعفر في جميع الاحكام دوى الارحام ويقدم جرم الميت
 هذا الصنف الاول فان دور الارحام اصف اربعة كالعصبة فيعتبر فيهم الاقرب
 والاقر بقرهم اولاد ابنته واولاد بناتها الا انهم لا ينفصلون ثم ان يقدم بعد جرم الميت
 اصله اي اصل الميت هذا الصنف اكن وهم لا ينفصلون عن اصله وانما ينفصلون عن اصله

من أربعة والثمن ثمانية والثلاث من ثلثة والست من ستة فانه يخرج كل فرض عند
 الانفراد ما سمي به من الاعداد الا الاثنين واذا اجتمع الفروض من نوع فكل عدد يكون محرجا
 بحزبه فانه يكون محرجا للضعف ذلك الحزب ولا ضغافه كالستة هي محرج للستين الذي
 هو جزء من النوع الكسري ومخرج للضعف الذي هو الربع ولضعف الضعف الذي هو الثمانين و
 كالثمانية فانه يخرج للثمن ولضعف الذي هو الربع ولضعف الذي هو النصف وان
 اخذت النصف من النوع الاول بالنوع الكسري بالثلثين والثلث والست جميعا
 كزوج وام واختين لابوين واختين لام او اخذت ببعض النوع الكسري
 كما اخذت بالثلثين فقط كزوج واختين لابوين واختين لام في ستة لان
 يخرج النصف اثنا عشر ويخرج الثلث والثلثين ثلثة وكلها با دخال في الستة او
 اخذت الربع بكل الكسري كزوجة واختين لابوين واختين لام وام او ببعضه كما اخذت
 بالثلثين فقط كزوج وبنتين او بالثلثين والثلث معا كزوجة واختين لابوين
 واختين لام فمن اثني عشر فانه يخرج لهذه الاضلاط او اخذت الثمن من النوع الكسري
 نوع الكسري او ببعضه من اربعة وعشرين وانه انكسر سهم فري في الورثة عليهم وبنات
 سهامهم عددهم اي عدد رؤسهم فاضرب عددهم في اصل المسئلة وعولها ان كانت
 عايلة كأمراة واخوين فالمسئلة من اربعة للمرأة منها الربع وللأخوين الباقي فكان
 سهام الاخوين ثلثة وقعت بين السهام والرؤس مبانة فيضرب عدد رؤسها
 وهو الاثنان في اصل المسئلة وهو اربعة يكون ثمانية فانه نصيب المرأة من اصل
 المسئلة سهم واحد وهو يضرب في المضروب الذي هو اثنا عشر صار سهمين يعطى
 لها ونصيب الاخوين من اصل المسئلة ثلثة فنضرب في المضروب المذكور صارت
 ستة اسهم فيعطى لكل منها ثلثة فانه وافق سهامهم عددهم فاضرب وفق عددهم
 في اصل المسئلة كأمراة وستة اخوة فالمسئلة من اربعة للمرأة منها الربع وللأخوة
 الباقي فكان سهام الاخوة ثلثة لا يقيم عليهم لكن بين سهامهم ورؤسهم موافقة
 بالثلث وثلث عدد رؤسهم اثنا عشر فاضرب في اصل المسئلة وهو اربعة صارت ثمانية

فالسهم

فاقسمها منها على القاعدة المذكورة للمرأة والستة للأخوة فصار نصيب كل منهم سهما
 واحدا وانه انكسر سهم فري في الورثة او اكثر وثلاث اعداد رؤسهم فاضرب اعداد رؤسهم
 في اصل المسئلة فيحصل ما يصح به المسئلة على جميع الفروض كثلث بنات وثلثة اعم فالمسئلة
 من ثلثة للبنات منها اثنا عشر وللأعم الباقى وكان بين سهامهم ورؤسهم مبانة ولكن
 بين عدد البنات والأعم مماثلة بانه يكون كل منها ثلثة امتحان تضرب عدد واحد في فري
 في اصل المسئلة صارت تسعة ستة منها للبنات على الطريقة المذكورة فكل منها
 سهما وثلثة للأعم فكل منهم واحد وانه اخذت الاعداد فاضرب اكثر ما اى اكثر
 الاعداد في اصل المسئلة كاربعة زوجات وثلث جدات واثني عشر عما فالمسئلة
 من اثني عشر ثلثة منها للزوجات واثنا عشر للجدات والسبعة الباقية للأعم ولا
 استقامة بين الاعداد والسهام لكن الاربعة والثلثة من اعداد رؤسهم عند اثني
 عشر فاضربها في اصل المسئلة كانت مائة واربعة واربعين فتضرب بها
 المسئلة اذ كان للجدات من اصل المسئلة اثنا عشر ضربا بها في المضروب الذي هو اثني
 عشر صارت اربعة وعشرين فكل واحدة منهن ثمانية وللزوجات من اصلها ثلثة
 ضربا بها في المضروب المذكور صارت ستة وثلثين فكل واحدة منهن تسعة وللأعم
 من اصلها سبعة ضربا بها في اثني عشر اربعة واربعين فكل واحدة منهم سبعة
 وانه وافق بعض الاعداد اي بعض اعداد رؤس من انكسرت عليهم سهامهم من
 طائفتين بعضا فاضرب وفق احد ما اى احد البعضين في جميع العدد الكسري واضرب
 المبلغ في وفق العدد الثالث انه وافق المبلغ والآخر جميعه اي لم يوافق المبلغ
 في يضرب المبلغ في جميع العدد الثالث واضرب المبلغ في العدد الرابع كذلك
 في وفقه انه وافق المبلغ او في جميعه لم يوافق ثم اضرب كما حصل في اصل المسئلة
 كاربعة زوجات وخمس عشرة جدية وثمانية عشر بنتا وستة اعم اصل المسئلة اربعة
 وعشرون للزوجات منها ثلثة فلا يقيم عليهم وبين عدد رؤسها مائة ورؤسهن
 مبانة فحفظا جميع عدد رؤسهن ولبنات منها ستة عشر فلا يقيم عليهم

وبينه عدد رؤسهن وسهامهن موافقة بالنصف فاخذنا نصف عدد رؤسهن و
 هي تسعة وحفظنا وللجاءات منها اربعة فلما يستقيم عليهم وبين عدد رؤسهن
 وسهامهن مباينة فحفظنا عدد رؤسهن وللأعم منها الواحد الباقي لا يستقيم
 عليهم وبينه وبين عدد رؤسهم موافقة فحفظنا عدد رؤسهم فحصل من اعداد
 الرؤس المحفوظة اربعة وستة وتسعة وخمسة عشر ثم طلبنا بينها التوافق
 فوجدنا الاربعة موافقة للستة بالنصف فوجدنا احدهما الى نصفها وضربناه
 في الاخرى فصار المبلغ اثني عشر وهو موافق للستة بالثلث فضربنا احدهما
 في جميع الاخرى صار المبلغ ستة وثلاثين وبين هذا المبلغ الكا وبين خمسة عشر
 موافقة بالثلث ايضه فضربنا احدهما في جميع الاخرى صار المبلغ ستة وثلاثين
 وبين هذا المبلغ الكا وبين خمسة عشر موافقة بالثلث ايضه فضربنا ثلث خمسة عشر
 وهو خمسة في ستة وثلاثين فحصل مائة وثمانون ثم ضربنا هذا المبلغ الثالث في
 اصل المسئلة اعني اربعة وعشرين صار حاصل اربعة الاف وثلاثمائة وعشرين
 فمنها تصح المسئلة اذ كان للزوجات من اصل المسئلة ثلثة ضربنا ما في المصروب في
 مائة وثمانون فحصل خمسمائة واربعون فكل من الزوجات مائة وخمسة وثلاثون وكان
 للبنات ستة عشر وضربنا ما في المصروب فصار العيدين وثمانمائة وثمانين فكل
 واحدة منهن مائة وستون وكان للجدات اربعة وضربنا ما في ذلك المصروب فصار
 سبعمائة وعشرين فكل منهن ثمانية واربعون وكان للأعم واحد ضربناه في المصروب
 فكان مائة وثمانين فكل واحد منهم ثلثون واذا اجتمع انصبها الورثة ببلغ اربعة
 الاف وثلاثمائة وعشرين وانه بباينت الأعداد فاضرب كل واحد بها اي احد الأعداد
 في جميع الكا ثم اضرب المبلغ في جميع الثالث ثم اضرب المبلغ في جميع الرابع ثم اضرب
 الحاصل في اصل المسئلة كما مر اثنين وعشرين بات وست جدات وسبعة اعم
 اصل المسئلة اربعة وعشرون فكل زوجتين الثمن وهو ثلثة لا يستقيم عليهم
 وبين رؤسهن وسهامهن مباينة فاخذنا عدد رؤسهن وهو اثنا وللجدات

الست السدس وهو اربعة فلما يستقيم عليهم وبينه عدد رؤسهن وسهامهن موافقة
 بالنصف فاخذنا نصف عدد رؤسهن وهو ثلثة وللبنات العشرة الثلثة وهي
 ستة عشر فلما يستقيم عليهم وبين رؤسهن وسهامهن موافقة بالنصف فاخذنا
 نصف عدد رؤسهن وهو خمسة وللأعم السبعة الباقي وهو واحد لا يستقيم عليهم
 وبينه وبين عدد رؤسهم مباينة فاخذنا عدد رؤسهم وهو سبعة فصار من الأعداد
 المأخوذة للرؤس اثنا وثلاثة وخمسة وسبعة وهذه كلها اعداد مباينة فضربنا الاثني
 في الثلثة صار ستة ثم ضربنا الستة في خمسة فصار ثلثين ثم ضربنا الثلثين في السبعة
 فحصل اثنا وعشرة ثم ضربنا هذا المبلغ في اصل المسئلة وهو اربعة وعشرون فصار
 المجموع خمسة الاف واربعين ومنها تصح المسئلة اذ كان للزوجتين من اصل المسئلة
 ثلثة فضربنا ما في المصروب الذي هو مائة وعشرة فحصل ثمانية وثلاثون فكل
 واحدة منها ثلثمائة وخمسة عشر وكان للجدات اربعة فضربنا ما في ذلك المصروب فصار
 ثمانمائة واربعين فكل واحدة منهن مائة واربعون وكان للبنات ستة عشر
 فضربنا ما في المصروب المذكور فصار ثلثة الاف وثلاثمائة وستين فكل واحدة
 ثلثمائة وستة وثلاثون وكان للأعم واحد ضربناه في المصروب فكان مائتين و
 عشرة فكل منهم ثلثون ومجموع هذه الانصبا خمسة الاف واربعون وانه كانت
 المسئلة عاثة فاضرب ما ضربته في الاصل اي في اصل المسئلة فحصل مع العوار في
 جميع ذلك المذكور من المسئلة كما اذا ترك زوجات ثلث اخوات لابوين اصل
 المسئلة من ستة ولعوار السبعة للزوج منها ثلثة وللأخوات اربعة فلما يستقيم
 الاربعة على الاخوات وهي عدد رؤسهن وسهامهن مباينة فضربنا عدد رؤسهن
 في السبعة فصار واحد وعشرين ومنها تصح المسئلة **فصل في معرفة التفاضل**
 والتوافق والتباين والتماثل وقد اصل العددين يعرف بانه يطرح الاقل من الاكبر
 مرتين او اكثر فمما لم يبق بانه يطرح مرات فيعني اي اقل العددين اكثرها ومعنى
 الافناء ان لا يبقى بعد الافاء غير الاكثر شيئا كما سياتي او يقسم الاكثر على الاقل

تقسم قسمة صحيحة كالحكمة مع العشرة في الاقل وهو خمسة اذا القيت مرت من
العشر لم يبق شيء ولو قسم الاكثر وهو العشرة على الاقل وهو خمسة كانت القسمة
صحيحة وكذا العشرة مع العشرة والتسعة مع الستة او التسعة الى غير ذلك
فهذا العددان يسمى بالمتداخلين اصطلاحا وتوافقهما امر توافقي العددين
يعرف بان ينقص الاقل من الاكثر من الجانبين حتى يتوافقا اي العددين في مقدار
التوافق في واحد منهما متباينان وان توافقا في اكثرهما متوافقان في ذلك المقدار
فان كان اي المقدار المتوافق اثنين فهما متوافقان بالنصف كما في العشرة والاربع
وان كان ثلثة فثلاث اي هما متوافقان بالثلث كما في التسعة واثني عشر وان كان
اربعة فاربعة كما في الثمانية واثني عشر هكذا الى العشرة فان كانا متوافقين خمسة
فهما متوافقان بالخمسة وستة فبالسدس او سبعة فبالسبع او ثمانية فبالثمانين
او تسعة فبالسبع او عشرة فبالعشرة فان الثمانية مثلا اذا كانت مع العشرة لا
تعد العشرة من لکن بعد ما اربعة فان تعد الثمانية تترتب العشرة بخمس مرات
فكان هذا العددان متوافقين بالربيع وان توافقا احد عشر فبجزء اي هما متوافقان
بجزء واحد عشر كاثني عشر وعشرين مع ثلثة وثلثين فان العدد والعدد ربعها عدد عشر
فقط وهو مخرج جزء واحد عشر وفي ثلثة عشر متوافقان بجزء ثلثة عشر كسبعة وعشرين
وتسعة وثلثين فان العادة لهما ثلثة عشر وهم جبر اي لا يثبت وان اردت معرفة
نصيب فريق كالنساء والرجال والزوجات والاعام وغيرهم من التصحيح الذي استقام على
الحل فاضرب مكان الذي لكل فريق من اصل المسئلة فيما ضربته اي في المفروب الذي
ضربت به في اصل المسئلة فخرج اي ما حصل من ذلك الضرب فهو اي هذا الخارج نصيب
اي نصيب ذلك الفريق وكذا العمل في معرفة نصيب كل فرد من افراد كل فريق و
ان شئت فان نسب سهام كل فريق من اصل المسئلة الى عدد رؤسهم ثم اعط بمثل
تلك النسبة من المفروب لكل فرد منهم اي من الفرق وان اردت قسمة التركة بين
الورثة والفرع فانظر بين التركة والتصحيح فان كان بينهما موافقة فاضرب

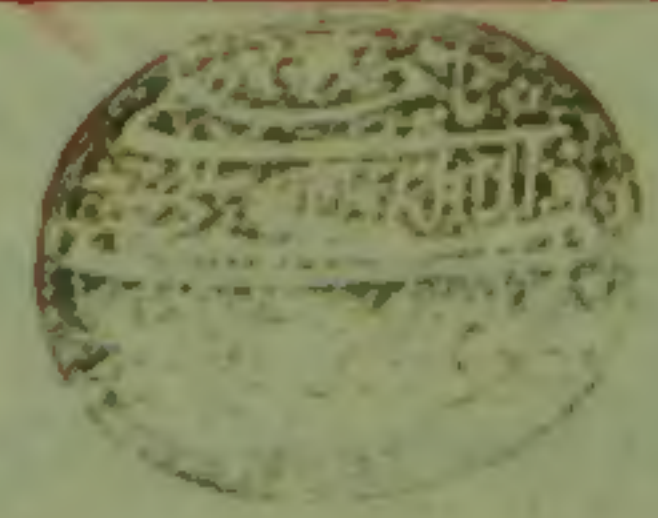
سها كل وارث من التصحيح في وفق التركة ثم اقسم المبلغ الحاصل من هذا الضرب على وفق
التصحيح فخرج فهو نصيب ذلك الوارث الذي ضربت سهامه التصحيح في وفق التركة
وان لم يكن بينهما اي بين التركة والتصحيح موافقة فاضرب سهام كل وارث من التصحيح
جميع التركة ثم اقسم الحاصل على جميع التصحيح فخرج فهو اي الخارج نصيب اي
نصيب ذلك الوارث كزوج وام واختين لا يورثن فالمسئلة في ستة ونقول ان
ثمانية فلزوج منها ثلثة ولام واحد وكل من الاختين سهما فان فرضنا ان جميع التركة
خمس وعشرون دينار كان بينهما وبين التصحيح الذي هو ثمانية مائة فاذا اردت ان
تعرف نصيب كل وارث فاضرب نصيب الزوج من التصحيح وهو ثلثة في كل التركة يحصل
خمس وسبعون ثم اقسم هذا المبلغ على التصحيح اعني ثمانية يخرج تسعة دنانير وثلاثة اشان
دينار فهذه نصيب الزوج من التركة واضرب اي نصيب الام من التصحيح وهو واحد
في جميع التركة فيكون الحاصل خمسة وعشرين فاذا قسمتها على الثمانية خرج ثلثة دنانير و
ثمن دينار وفي نصيب الام من التركة فاضرب نصيب كل اخت من التصحيح وهو اشان
في كل التركة يحصل خمسة فاذا قسمت هذا الحاصل على الثمانية خرج ستة دنانير و
ربع دينار وفي نصيب كل اخت من التركة وكذا العمل لمعرفة نصيب كل فريق وفي
القسمة بين الغراء واجعل مجموع الديون كالنصحيح واجعل كل دين كسهم وارث
ثم اعمل العمل المذكور انما في التركة بعد التجيز والتكفين ان في بالديون فلا شك
لان كل غريم يأخذ دينه كاملا وان لم ينف بها مع تعد الغراء فالطريق في معرفة نصيب
كل غريم ان تجعل دين كل واحد منهم بمنزلة سهام كل وارث من تصحيح المسئلة وتجعل مجموع
الديون بمنزلة مجموع التصحيح وتعمل عملها ما ترى نصيب نصيب كل وارث فان مات
شخص وترك تسعة دنانير وكان عليه لواحد عشرة دنانير وجعل الدينين صار
المجموع خمسة عشر دينارا وهي بمنزلة التصحيح وبين التسعة والخمسة عشر موافقة
بالثلث فاذا ضربت دين فرد من التسعة دنانير في ثلث التسع حصل ثلثون فاذا قسمنا
هذا الحاصل على وفق التصحيح وهو خمسة كان الخارج وهو ستة نصيب من كان له

E

معروف حق النجی لریدر که صور کثیر یا عوفیه صد که سید
 ندریس علوم ابتد منقول اولو القلم ۱۱۱۱

عشرة فاذا ضرب ما دين فيه خمسة دنانير فوفى التركة اعني ثلثة حصص خمسة عشر
 فاذا قسمنا هذا المبلغ على ثلث التصحيح كان لكل زوج وهو ثلثة نصيب من كان له خمسة
 ومنه صالح من الورثة الفراء على شئ من ثلثة التركة فاطرح نصيبه من التصحيح أي من
 تصحيح المسئلة ومع وجود المصالح بين الورثة ثم اطرح سهامه من التصحيح انه كان المصلحة
 من الورثة او اطرح نصيبه من الورثة انه كان المصالح من الفراء واقسم الباقي مما اخذه
 المصالح على سهام من بقي من الورثة كزوج وام وعم فالمسئلة موجود الزوج من ستة
 وهي ستقيمة على الورثة للزوج منها سهام ثلثة ولكل من سهرمان وللم الباقي وهو سهام
 واحد فصالح الزوج غير نصيب الزوج هو النصف على ما في ذمته للزوجة من المهر وخرج من
 البين فيقسم باقي التركة وهو ما عدا المهر بينه الاثم والعلم انك تأخذ سهامها من
 التصحيح فكان سهرمان من الباقي للام وسهرم واحد للعلم او ديونهم أي قسم الباقي
 على ديون من بقي من الفراء الحمد لله الملك الوهاب على تأليف هذا الكتاب بعون
 وكرمه المستطاب ارجو به نيل الثواب من فضله يوم الحساب ثم من الناظر فيه
 من الاجابة بدعاء الخيرة كونه المتاب ثم تسويده بعون الله الملك البارئ
 عميد اصعب العباد صالح المصالح المبرور غفر الله لهما والحيات السار
 في وقت العصر يوم العشرة الثلثة من اواخر الربيعين
 السبع واربعين ومائة وخمسة
 من الاحقر السوء عليه السلام
 صلى الله عليه وسلم

تم الكتاب بحمد الله
 ومن بركاته بعد الموت بحسبنا
 يارب اغفر لعبداك منتهى
 يا قاري اخطأ قل يا الله آمين



| | |
|----------------|--|
| Hacı Beşir Ağa | |
| Veni 4119 | |
| 266 | |